

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعية

المرأة في مجالات السلطة والنفوذ:
السياسة والاقتصاد والحركات الاجتماعية

العدد ٥٧ السنة الخامسة عشرة

أكتوبر/ديسمبر ١٩٨٤

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

العدد السابع والخمسون

السنة الخامسة عشرة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٨٤

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعى

فى هذا العدد

- دراسة السياسة من وجهة نظر المرأة
- صور المشاركة السياسية للمرأة فى السودان
- النساء فى الحياة السياسية للشعوب الشمالية بأوروبا
- معالجة جديدة لموضوع اشتراك النساء فى الاقتصاد
- عمل النساء بالهند
- المرأة الجزائرية فى معركة النضال من أجل الاستقلال والتحرير
- العلم الاجتماعى والعالم الثالث : قيود على

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونسكو

١- شارع طلعت حرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٩٥٠٩

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبة

د. السيد محمود الشنيطى

د. محمد عبد الفتاح القصاص

فوزى عبيد الظاهر

محمود عبد الحميد السيد

محمود فتواد عمران

الإشراف الفنى

عبد السلام الشريف

General Organization
Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

دراسة السياسة من وجهة نظر المرأة

سنتحدث في هذا المقال عن بعض المسائل الأولية المتعلقة بالمقولات النظرية التي ارتكز عليها البحث في المرأة والسياسة خلال القرون الماضية . وكذلك المسائل المتعلقة باعادة تعريف هذه المقولات نتيجة الأفكار النابعة من الحركة النسوية ، وتطور الدراسات النسائية (١) ، وما كان لها من أثر في العلوم الاجتماعية بوجه عام ، ثم ما نجم عن هذا الموقف من فتح آفاق جديدة .

ونبدأ حديثنا بأن نقول انه يجب اعادة تعريف مقولتي المرأة ، والسياسة ، كما تم ذلك بالفعل في الأبحاث الأخيرة التي أجريت في هذا الموضوع . وإذا أمعنا

(١) تشير عبارة « الدراسات النسائية » الى اتجاه علمي وثريوى قوامه الأفكار الصادرة عن الحركة النسائية . وتتلخص أهدافه الرئيسية في استعراض المعلومات الراجعة الخاصة بالمرأة بقصد التعرف على ما تحتويه من عناصر ايدولوجية تتسم بالتحيز ضد المرأة والفض من قدرها في التفكير العلمي . وقد انتشر هذا الاتجاه الآن في كافة أنحاء العالم تقريبا ، ونال القبول الأكاديمي في كثير من البلدان وبخاصة في الولايات المتحدة وأوربا . وقد تولدت عن هذا الاتجاه معلومات ونظريات بشأن المرأة ومركزها الاجتماعي والاقتصادى والسياسى . مما ظهر أثره في البحوث والدراسات في مختلف فروع المعرفة .

بقلم: جلوريا بومندر

مديرة مركز الدراسات بمدينة يونس أيرس عاصمة الأرجنتين
خريجة قسم علم النفس ، وعضو المجلس الاستشاري للهيئة
الدولية للدراسات النسائية ، شهدت العديد من المؤتمرات
التي تبحث في شؤون المرأة ونشرت مؤلفاتها في كل مسن
الأرجنتين والولايات المتحدة .

ترجمة: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الثقافة بالجلس الأعلى للثقافة ورئيس مشروع
الآلة كتاب بوزارة التربية والتعليم سابقا .

النظر في هذه الأبحاث التي نشأت عن ضرورة إعادة صياغة النماذج النظرية ومناهج
البحث - أمكننا أن نعرف نظرة المرأة الخاصة الى العمل والتنظيم السياسي ، وأن نعرف
ماذا تعنى السياسة بالنسبة للمرأة .

وفي النهاية نورد بعض الملاحظات عن الموضوعات التي تتردد في التعليقات
السياسية عن المرأة في أمريكا اللاتينية ، حيث ان هذه الموضوعات تتكرر بشكل مبالغ
فيه في الآراء السياسية السائدة في النظم الشمولية .

السياسة والمرأة :

يقول وولين (١٩٦٠ - ص ٥) :

« لقد كان مجال السياسة - ولا يزال - يتسم بالخلق والابتكار . وذلك أن
وصف بعض الأنشطة والتنظيمات بأنها سياسة وكذلك رأينا في هذه الأمور ،
والمفاهيم التي نستعين بها في توصيل ملاحظتنا وردود أفعالنا - كل ذلك من صنعنا
وابتكارنا نحن » اهـ .

وقد ظلت فكرة السياسة زمنا طويلا لا تثير أى خلاف حقيقى سواء فى العلوم الاجتماعية أو فى أذهان كل من المرأة أو رجل الشارع . وعلى الرغم من أن تعريفات السياسة قد اختلفت خلال تاريخ النظريات السياسية ، فان الناس ظلوا يعتقدون ان السياسة بمعناها الدقيق محصورة فى مجال اتخاذ القرارات فى الشؤون العامة . وهى - بهذا الاعتبار - تتجلى بشكل ملموس فى الممارسات ذات الطابع التنظيمى الواضح ، وبخاصة فى الديمقراطيات الغربية . ويقول ليتشميز (١٩٨٢) ان الممارسات السياسية هى الممارسات المتصلة بالحكومة . والبرلمان والاضراب ، وبوجه عام هى الممارسات المتصلة بالدولة . وتنظم هذه الممارسات الحياة العامة فيما يتعلق بالسلطة والطاعة فى حين أن هذين الأمرين يشكلان بدورهما دائرة المشاركة السياسية الشرعية .

هذا وارتباط السياسة بالحياة العامة وبالسلطة النابعة أساسا من الدولة من شأنها استبعاد طائفة كبيرة من الممارسات الاجتماعية التى تسمى لهذا السبب ممارسات خاصة وبالتالى ممارسات غير سياسية . وهذا ينطبق على الوظائف الاجتماعية التى جرى العرف على قيام المرأة بها ، وأعنى بها التناسل والواجبات المنزلية ، وتربية الأطفال ، والشئون الجنسية الخ . وتعتبر الوظائف النسوية وظائف خاصة ، كما تعتبر وظائف طبيعية . ولأن هذه الوظائف لا توصف بأنها سياسية فانها تفقد صفة الممارسات الاجتماعية وتراجع الى دائرة الممارسات الطبيعية .

وقد ساعد التصور التقليدى لمعنى السياسة على جعلها حكرا للرجال دون النساء . وهذا يرجع فى الأساس الى عاملين :

اولهما : أن التقسيم العرفى لدور الرجل ودور المرأة - الدور الانتاجى للرجل ، والدور التناسلى للمرأة - ينعكس فى تقسيم الحياة الى حياة عامة تتعلق بالرجل ، وحياة خاصة تتعلق بالمرأة . وهذه الحقيقة مضافا اليها الواقع التاريخى لسيطرة الرجل على الشؤون العامة تؤدى الى مجسوة من الأفكار التى تجنح الى اقصاء المرأة عن عالم السياسة .

وثانيهما : أن السياسة - بمعنى تولى الدولة تنظيم الشؤون العامة - تؤدى الى التركيز على القضايا المبنية على مشاركة الرجال فى المناقشات العامة المتعلقة بالتطور الاجتماعى . وكان المجال الأساسى - ولا يزال - لمشاركة المرأة هو الحياة الخاصة التى تركزت فى الأسرة نتيجة حركة التصنيع . ولم تصبح المشكلات الاجتماعية والسياسية التى ترتبت على ذلك من القضايا العامة الا منذ عهد قريب جدا . ولا يعنى هذا أن المرأة ظلت بعيدة عن السياسة عندما حصلت على حق الاقتراع مثلا ، أو بعيدة عن الثورات والحركات الجماهيرية والاضرابات وحركات التحرير . . . الخ .

ويخدر بنا أن نستحضر فى أذهاننا مشاركة المرأة فى السياسة فيما مضى . وهذا من أهم الاتجاهات السائدة فى الأبحاث الدائرة حول المرأة ومشاركتها فى السياسة خلال السنوات الأخيرة . الا أن أصعب نقطة فى البحث فى العلوم الاجتماعية

والانسانية اليوم هي. تفسير الأعمال والأحداث السياسية من وجهة نظر المرأة .
ويحتمل أن يؤدي هذا إلى إعادة النظر في تعريف الممارسة السياسية المبنية على
تجسيد المحتويات والقيم والرموز والأساطير والطقوس التي أوجدتها المرأة خلال
حياتها في المجتمع كطبقة مضطهدة .

ولا يكفي أن نلاحظ مشاركة المرأة في السياسة خلال العصور التاريخية
المختلفة ، بل لا بد من بحث النظرات المختلفة التي نظر بها إلى هذه المشاركة دون
أن نبني تفسيرنا لتلك النظرات على أساس أن وظيفة الرجل هي ممارسة السياسة
بوجه عام ، في حين أن وظيفة المرأة هي ممارسة الحياة الخاصة في المنزل . ولا شك
أن البحث في هذا الموضوع ليس بالأمر الهين ، نظرا لأن اختصاص كل من الرجل
والمرأة بالوظيفة المذكورة هو أساس كل المعلومات الراهنة في العلوم الاجتماعية
والانسانية .

وقد أخذت الاتجاهات العلمية الجديدة في العلوم الاجتماعية وهي الاتجاهات
المتولدة من الأفكار النابعة من الحركات النسائية والدراسات النسوية - تتحدى
النظرة التقليدية الضيقة إلى السياسة والقائمة على اختصاص الرجل بالسياسة والمرأة
بالمنزل (استرلرا ، ١٩٨٢) .

وقد كان علم النظريات السياسية أقل العلوم تأثرا بالأفكار الجديدة ، على
الرغم من أن بعض النساء المشتغلات بالنظريات السياسية قد أخذن يفحصن من
جديد المزايم الواردة في المقولات التحليلية لهذا العلم . وفي رأيهن أن هذه المقولات
متميزة ضد المرأة بحيث تغفل دورها في النظام الاجتماعي والاقتصادي - وهو الأمر
الذي أثار بالفعل الاستنكار الشديد .

وإذا علمنا أن السياسة تقوم على الممارسات التنظيمية التي استبعدت منها
المرأة بصفة عامة ، وأن السياسة اقترنت بالكفاح من أجل السلطة التي هي دائرة
سيطرة الرجال ، وأن السياسة هي الإطار الطبيعي للدولة المنافي لإطار مشاركة
المرأة أقول : إذا علمنا ذلك كله ، أمكننا أن نستخلص بعض النتائج المعينة :

أولها : أن المرأة - مع استثناءات قليلة - حيوان غير سياسي .

وثانيها : أن المرأة تخلفت في المجال السياسي ، ولذلك يجب أن تعوض هذا
التخلف بالمشاركة في أوجه النشاط السياسي .

وثالثها : أن المرأة تتصور وتمارس النشاط السياسي في ظروف خاصة وبطرق
خاصة لا تتفق مع تصور النشاط السياسي وممارسته عند الرجال .

هذه التفسيرات أو النتائج الثلاثة توجد بها في الوقت الحاضر باعتبارها الاطار
التفسيري لكل البحوث التي أجريت حول المرأة والسياسة . ولكن التفسير الثالث
بالذات هو الذي يثير تساؤل تفتح في رؤينا مجالا أرحب وأفاقا أوسع في المستقبل .

نظراً لأنها تعارض الحدود الفاصلة بين المجال السياسي وغير السياسي . وتساعد على إيجاد مجال ونشاط سياسي يقوم عليه تصوراتنا الشامل للمجتمع في المستقبل . وهذا الاعتبار الثالث يثير قضيتين أساسيتين : أولاها العلاقات الشخصية وكيفية التعبير عنها بالممارسة السياسية ، وثانيهما فضية السلطة . ووجوب إعادة تعريفها حتى يتسنى الافادة من تجربة المرأة بكل أبعادها .

ويلاحظ أن الحركة النسوية والدراسات النسائية تؤثران الآن تأثيراً قوياً في كافة المعلومات الراهنة الخاصة بالمجتمع والأحوال الانسانية . وسنختار من بين الافكار الجديدة التي استخدمتها هذه الدراسات ارتباط الشخصية بالسياسة كما يعبر عن الشعار النسائي القائل : والشخصية هي السياسة وبعبارة أخرى : وتسييس الحياة الشخصية ، وتشخيص الحياة السياسية . وجدير بالذكر أن الشطر الثاني من هذه العبارة - أعنى تشخيص الحياة السياسية - هو الذي يؤكد شخصية الفرد المتميزة ، ويدعم أواخر الوحدة بين الأفراد لا بسبب المصالح المشتركة بينهم فحسب بل أيضاً بسبب تلك الصفة الجوهرية التي يتصفون بها ألا وهي القدرة على الغيرية أي قدرة كل فرد على أن تكون له شخصيته المتميزة المغايرة لشخصية غيره (روساندا ، ١٩٨٢) - وهو الأمر الذي يؤدي في نظرنا - قبل غيره - الى إعادة بناء الحياة السياسية على أساس جديد .

وهناك سؤال أساسي يطالنا عند الكلام على البحوث الجديدة في هذا الموضوع ألا وهو : هل تمتاز المرأة بطريقة خاصة في التفكير والعمل السياسي ؟ وبعبارة أخرى : هل ابتكرت المرأة - على امتداد التاريخ - أفكاراً سياسية تباين أفكار الرجال ، وإذا صح ذلك فما خصائص ومميزات هذه الأفكار ؟ ما هي الظروف التاريخية أو الاجتماعية أو السياسية أو الرمزية التي أدت الى هذه الشخصية المميزة ؟ ما هي القنوات التي تولدت من خلالها هذه الأفكار ، وما هي الظروف التي تؤدي الى تغييرها ؟ ما هي الطرق والوسائل السياسية والايديولوجية (المذهبية) التي تمكن المرأة من التعبير عن أفكارها وممارستها السياسية في إطار الأفكار السياسية السائدة في المجتمع كله ؟

ويلاحظ أن هذه الأسئلة تتجاوز دائرة تحليل مشاركة المرأة في السياسة خلا وما لا كمشاركتها في مجال العلاقات الأسرية والوظائف التناسلية والفتون الجنسية الخ . ذلك أن الهدف من هذه الأسئلة هو معرفة : هل للمرأة طريقة خاصة في التفكير السياسي والنشاط السياسي - طريقة متميزة عن طريقة الرجل في التفكير والنشاط السياسي ، دون أن تكون هذه الطريقة جزءاً من طبيعة المرأة ؟

وهناك بعض الأسئلة التي تصلح أن تكون نبراساً يضيء الطريق في البحوث الرسمية وغير الرسمية في هذا الموضوع ، والتي تساعد على توضيح ذلك الهدف .

وقد وردت هذه الأسئلة في الدراسة التي قامت بها كيركوود (١٩٨٢) بشأن المرأة ومشاركتها السياسية في شيلي . واليك بيان هذه الأسئلة :

ما هو الدور الذي لعبته المرأة والمركز الذي خصص لها في مجال السياسة ، والسلطة ، والصراع ، والتوفيق (بين المتخاصمين) ، والعنف ، والقوة ؟

ما هي نظرة المنظمات النسائية الى الاشتراك في عالم السياسة ؟

ماذا يعنى عالم السياسة بالنسبة للمرأة وماذا ترى المرأة في هذا العالم ؟

كيف تجلت هذه الأفكار في السلوك السياسى ؟

ما هي العلاقات بين التصورات السياسية للمرأة ، والعملية السياسية بوجه عام .

ما هي الابدولوجيات التي تؤكد ضرورة ممارسة المرأة للنشاط السياسى ؟

ومن البحوث الأخرى التي تلقى ضوءا كاشفا على هذا الموضوع ما قامت به « روسانا روساندا » في إيطاليا سنة ١٩٧٨ ففي سلسلة من الاذاعات تضمنت اثنتي عشرة حلقة تحدثت روساندا وفريق من زميلاتها مع بعض النسوة اللاتي ينتمين الى طبقات اجتماعية مختلفة ، ويعتقن آراء سياسية مختلفة . وكان الهدف من الحديث هو استخلاص اجابات منهن عن الأسئلة الآتية :

لماذا لم يسمح للمرأة بالاشتغال بالسياسة ؟

لماذا ترفض المرأة السياسة في يومنا هذا ، وهل يعنى ذلك الرفض بداية موقف نقدى ازاء السياسة مع العلم بأن هذا الموقف نفسه يمثل لونا مميزا من السياسة ؟

وتم تنفيذ هذا البرنامج الاذاعي بطريقة حية جرى منها تبادل الآراء الشخصية حول عدد من الموضوعات السياسية الجوهرية مثل : الحرية - الاخاء - المساواة - الديمقراطية - الفاشية - المقاومة - الدولة - الاضراب - السياسة - الثورة - المساواة بين الرجل والمرأة .

وهذا النوع من البحوث يقربنا من منهج يهدف الى تفسير السمات المميزة لتفكير المرأة السياسى وممارستها السياسية . على أن الاستماع الى اجابات المرأة عن أسئلة من هذا القبيل ليس بالأمر الهين اليسير ، وأصعب منه تفسير هذه الاجابات

وقد أوضحت تريفول (١٩٨٢) الصعوبات الكامنة في الطرق المستخدمة عادة في الأبحاث التي تجرى حول المرأة والسياسة ، حيث تقول ما تصه :

« ان المنطق الذى تقوم عليه طريقة المسح الاجتماعى (الفحص الاجتماعى) هو من خصائص الرجال ، ولذلك جاز أن يكون رد الفعل من جانب المرأة ازاء هذا النوع من المسوح الاجتماعية متفقا مع معايير تخالف معايير الرجال ، وهذا من شأنه أن يشوه معنى الاجابات » أه .

ولا شك أن الضرورة تدعو الى اتباع طريقة جديدة في هذا المجال ، يستعان

فيها بلم المفويات ، والتحليل النفسي ونظريات الكلام . على أن هناك صعوبة أخرى أشد عمقا في قراءة كلمات المرأة وأفعالها ، منشؤها تسلط النظام الأبوي (نظام اجتماعي يتميز بسلطة الأب المطلقة على الأسرة ، وانتساب الأبناء إليه لا إلى أمهم) الذي يتجلى من خلال أحاديث المرأة ، ومنها حديثها عن السياسة .

ويتضح لنا ذلك مما قالته روسانا روساندا - وهي امرأة سياسية - عما كابدهت من صعاب جمة في الاستماع للنساء حين يعبرن عما يساورهن من ضيق وقلق .
قالت :

« إن المسوح الاجتماعية التي أجريتها مع نساء أخريات (تشير هنا إلى نساء مشتركين في الاجتماعات السياسية) كانت محاولة لفهم الإشارات الصادرة منهن . والصيحات المنبثقة من قلوبهن . انني لم أستطع أن أستمع لهن كما أسمع وأقرأ اللغة الأخرى - أي لغة السياسة . ذلك أن الإشارات تقتضي التفسير لا الحكم عليها . والمهم في الأمر هو ما لا يقلنه - أي ما يشرن إليه . وكل ما لا يعبرن عنه - ككل ما يرفضن الإجابة عنه - يجب تفسيره من حيث المضمون لا من حيث الشكل . إن ثقافتى هي ثقافة لا فراغ فيها ، ولكنني اضطررت وأنا أتحدث إليهن أن أتعلم كيف أسمع صوت الفراغ في ثقافتهن أي ما تعمدن ألا يقلنه » أ هـ .

إننا نحن النساء الباحثات في هذا الميدان تتأثر حتما بالموضوعية والتفكير العقلاني السائد في مجال المعرفة . ولكن الاستماع لما تقوله المرأة هو أشبه بالتنقيب في الآثار القديمة ، إذ يحاول الباحث الاجتماعي أن يكشف عن آثار النظام الأبوي المترسبة في أعماق المرأة . وعند إجراء هذا البحث الأثري لا يسع المرء إلا أن يشمئز من سيطرة الرجل على المرأة - تلك السيطرة النابعة عن النظام الأبوي . وتصف لنا امرأة عالمة سياسية اسمها « جين ب » الشتاين « طريقته في البحث مع المرأة كما يلي :

« إن المرأة السياسية تهدف إلى تغيير العلم التي تخصصت فيه كما تهدف إلى تغيير عالمها الاجتماعي تغييرا كبيرا . وهذا يتطلب اتخاذ المرأة موضوعا للبحث الاجتماعي . والسياسي بعيدا عن النتائج المجرد للقوى الاجتماعية السائدة في كثير من علم الاجتماع المعاصر . ويجب أن ننظر إلى المرأة التي نتخذها موضوعا للبحث على أنها كائن فعال في المجتمع ، ينبض بالحياة ويمكن التحدث معه بطريقة مباشرة ، دون أية واسطة » أ هـ .

وقد أشرنا من قبل إلى الصعوبة الكامنة في الاستماع للنساء ، وفي تفسير ما يقلنه . ولكن هناك صعوبات أخرى تنشأ عن أن بعض المقولات المستخدمة في هذا التفسير قد تكون مضيق من أن تتسع لتفسير سلوك المرأة السياسي . مثال ذلك أن ثريقول نقول أنه من المحتمل أن يكون مفهوم اليقين واليسار ، عند الرجل مخالفا لمفهوميها عند المرأة ، كما أنه يجب أن نلاحظ أن مفهوم المحافظة على القديم (مقاومة التجديد والتغيير) قد يختلف من امرأة إلى أخرى .

بعض الملاحظات ، وأسئلة أخرى .

قل من البحوث ما تم اجراؤه حول موضوع المرأة والسياسة في العالم بأسره ، فضلا عن أمريكا اللاتينية ، ولكن لا أتر اطلاقاً لهذه البحوث في الأرجنتين . وإذا استعرضنا المصادر والمراجع المتاحة في هذا الباب ، ألفينا أن البحوث تركزت بصفة أساسية في الموضوعات الآتية :

- (أ) دراسات خاصة باقتراع النساء (التصويت في الانتخابات) .
- (ب) دراسات خاصة بمشاركة المرأة في الصراعات الاجتماعية .
- (ج) دراسات خاصة بمشاركة المرأة في التنظيمات السياسية .
- (د) دراسات خاصة بالمراكز التي تولتها المرأة في القيادة السياسية .

وفيما يتعلق بالبند (٩) تلخص استلارا (١٩٨٢) النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها على النحو الآتي :

اقتراع النساء أقل من اقتراع الرجال ، اذ وجد أن المرأة أكثر عزولاً من الرجل عن الادلاء بصوتها في الانتخابات .

تقترع المرأة بنفس الطريقة التي يقترع بها الرجل ، متبعة في ذلك رأى زوجها .

تقترع المرأة لصالح الأحزاب المحافظة وإن لم تقترع لصالح الأحزاب المحافظة المتطرفة .

وتختلف التحليلات في تفسير هذه الخصائص التي يتسم بها اقتراع المرأة ، ولا شك أن هذه التحليلات تتأثر بما سبقت الإشارة إليه ، ولكن لعل أهم ما تختلف فيه هو : هل تحذو المرأة حذو زوجها في الانتخاب ؟ يضاف الى ذلك سؤال آخر وهو : هل تعد المرأة اقتراعها عملاً سياسياً ؟

تقول تشاني (١٩٧٩) : يدل عدد من المسوح على أن الاقتراع يعد واجباً وظيفياً على جميع المواطنين . ولعل هذا الحكم يصدق على المرأة والرجل على السواء . بيد أن النفور الذي تقسم به المرأة من عملية الانتخاب ربما يرجع الى نفورها من الحزب السياسي ، وشكها في أن يكون لممارستها حقوقها المدنية أي تأثير في صياغة السياسات المتفقة مع مصالحها .

واعتقد أنه يجب دراسة هذا التغير مع المتغيرات الأخرى (مستوى التعليم ، أنماط التفاعل ، المشاركة في سوق العمل الخ) حتى يتسنى تكوين صورة مفصلة عن هذا الموضوع .

وبالنسبة للبند ب (مشاركة المرأة في الصراعات الاجتماعية) فإن هذا الأمر ظل على مدى التاريخ من الموضوعات الهامة في الدراسات الخاصة بالمساواة بين الرجل

والمرأة ، وكان الهدف من ذلك هو خلق وعى بالدور الذى تلعبه المرأة فى مختلف أطوار التحول الاجتماعى . وجرى العادة باغفال هذا الجانب من التاريخ . وتبذل الآن جهود كبيرة لازالة الفكرة القائلة بأن طبيعة المرأة تنسم بالسلبية واللامبالاة وللتنويه بدور المرأة فى الصراعات الاجتماعية ، وبخاصة ذات الصيغة البروليتارية (نسبة للبروليتاريا ومعناها العمال الكادحون) . وهذه الملاحظة ترتبط بملاحظة أخرى وهى أن مشاركة المرأة فى الصراعات الاجتماعية تخضع لنمط دورى تصفه تشاننى (١٩٧٩) بأنه عبارة عن « اقدم واحجام » . وعند هذه النقطة يمكننا أن نشير الى الآثار النفسية والاجتماعية التى تنعكس على المرأة من جراء مشاركتها السياسية فى اوقات الأزمات الاجتماعية والسلام الاجتماعى . وعندما تشير روساندا (١٩٨٢) الى مشاركة المرأة تذكر أنها تتأرجح (تتردد بين الاقدام والاحجام) بين المواقف الرجعية والثورية . وفى رأى روساندا أن هذه الازدواجية (الاقدام والاحجام) فى موقف المرأة ترجع الى عدم المساواة بين المرأة والرجل - وهو الأمر الذى يخالف القانون العادى ويرتبط بأحكام القانون الأبوى (القاضى بأن تكون للأب السلطة المطلقة فى الأسرة) .

وبالنسبة للبند ج ، تتفق الدراسات الكمية (العددية) فى ملاحظة قلة عدد النساء فى الأحزاب السياسية وكثافتهم العددية فى المناصب الدنيا فى كوادى الحزب ، إذ يستند اليهن عادة المناصب المختصة بتخطيط شئون المرأة مثل الصحة ، والتعليم ، والرعاية الاجتماعية كما أشارت الى ذلك كل من جاكيت (١٨٧٤) ونيولاند (١٩٧٨) . وتقول تشاننى « ان التشريع قد حدد مصير المرأة السياسى منذ زمن طويل » . ولذلك لا تشغل المرأة المناصب العليا فى الأحزاب السياسية الا فى حالات استثنائية فقط . والهدف من ذلك هو أن تكون هذه الحالات مثالا لمشاركة المرأة فى التنظيمات الحزبية أو الحكومة ، وذلك لصراف الانظار عن قلة تمثيل النساء فى المناصب العامة .

ومن بين الأسئلة العديدة الأخرى : هل طريقة العمل المتبعة فى الأحزاب تراعى ظروف المرأة ؟ مثال ذلك : هل مواعيد انعقاد الاجتماعات ، ومدتها ، وطبيعة المناقشات السياسية والصراع الداخلى من أجل السلطة الخ تتفق مع أسلوب حياة المرأة ، وقيمها ومبادئ التنظيم الذى ترغب فيه ؟ فى نظرى أن طبيعة العلاقات داخل الأحزاب السياسية على جانب كبير من الاهمية بالنسبة للمرأة ، نظرا لأن ذلك يحد من مشاركة المرأة أكثر مما يحد محتوى المناقشات السياسية . ومن المألوف أن نسمع أن المرأة تبرز عدم اشتراكها فى الأحزاب السياسية بحجج ذات طابع أخلاقى أو بأنها لا تصلح للاداء السياسى بالطريقة التى تتطلبها الأحزاب .

ويجدر بنا أن نشير الى أشكال التنظيم والمشاركة التى اتخذتها الحركة النسائية خلال تاريخها . من ذلك أن المرأة جنحت الى تشكيل جماعات لتنمية الوعى أو جماعات صغيرة تجرى فى داخلها مناقشات مستفيضة حول حياتها اليومية ، ثم انتقلت المرأة بالتدريج الى توثيق العلاقة بين الدوائر الخاصة والعامة ، وبين المجال

الشخصي والسياسي . وربما تعكس هذه التنظيمات قضية جوهرية أخرى ألا وهي ذلك الموقف الدرامي الناشئ عن الممارسات السياسية التي تخلق أحيانا فجوة شاسعة لا يمكن سدّها بين المرأة وظروفها المعيشية والمسرح السياسي . ولذلك يجب من الناحية التنظيمية على المرأة أن تخلق ميادين للنشاط السياسي تستطيع فيها أن تعبر عن ذاتها وشخصيتها .

وفيما يتعلق بالبند د ، فاني سأعالجه بالتفصيل فيما يلي عند الإشارة الى الدراسة التي قامت بها تشاني (١٩٧٩) عن الزعيمات السياسيات في أمريكا اللاتينية .

أمريكا اللاتينية ، ودور المرأة في الشؤون السياسية :

تؤكد تشانري في دراسة قيمة (١٩٧٩) أهمية دور الأمومة في أمريكا اللاتينية . ذلك أن جمع المرأة بين صفتي الانوثة والأمومة في ذلك الاقليم هو من العوامل الهامة في تشكيل الحياة العامة والخاصة للمرأة . وتقول تشانري ان المرأة في أمريكا اللاتينية تشجع في المجال السياسي تلك المعاني المستمدة من وظائفها وصفاتها ، أي معاني الرعاية والمحبة والايثار .

وتعتقد تشاني أن المرأة التي تريد الاشتغال بالسياسة في أمريكا اللاتينية يجب أن تتخل عن المظاهر السلبية ، وتقوى الجوانب الايجابية في دورها ، وتستثمر بأقصى طاقتها المظاهر الايجابية في الثقافة النسائية اللاتينية . ذلك أن المرأة التي تحافظ على خصالتها بوصفها أما والمرأة التي تتحل بالحشمة والوقار تستطيع أن تكتسب قدرة على التأثير في المجتمع ، وذلك باستغلال ما تمتاز به من التفوق الاندوي الروحي الذي تشتهر به في أمريكا اللاتينية والذي يؤكد أن المرأة تتفوق على الرجل في الروح المعنوية ، وتملك من القوة الروحية أكثر مما يملكه الرجل . وغنى عن البيان أن المرأة التي تزدان بالحشمة والوقار هي المرأة المتزوجة ذات الأطفال ، إذ أن سلوكها يتسم ببعض الصفات مثل مراعاة آداب اللياقة ، والجاذبية ، والتواضع ، والهدوء . وما دامت المرأة متمسكة بآداب السلوك والحشمة والوقار فإن الاحترام الذي تحظى به في المجتمع يعوض التحيز الجنسي والمهني ضدها ومظاهر الاجتهاد الذي تلقاه في المجتمع .

يضاف الى ذلك أن التقاليد المتبعة تقضى بأن تكون العلاقات العامة والخاصة بين الجنسين قائمة على مراعاة آداب الفروسية (الشهامة والنخوة) من جانب الرجال ، وابتداء الدال من جانب النساء . وعندما تدخل المرأة في المجال السياسي ، فانها تجلب معها صفات الأمومة ووظائفها ويبدو أن الصراع من أجل السلطة قد زالت أسبابه بعد قيام سلطات مختلفة في مجال الحياة العامة كما يدل على ذلك - مثلاً - وجود المهن الخاصة بالرجال والنساء ، واشتغال المرأة والرجل بالشؤون السياسية . وإذا حدثت منا وشاية بين الجنسين عند اقتحام المرأة ميادين النشاط المحظورة ، وجب

أن تقترن بحفاظة المرأة على أنوثتها . ومعنى ذلك التمسك بأهداف الحشمة والوقار ومراعاة آداب السلوك ، ودور الأمومة .

وقد أجرت تشانئ دراستها فى بىرووشيل حيث قابلت بعض الزعيمات فى الهيئات السياسية والإدارية ، وكانت النتائج التى توصلت إليها بشأن ما وصلت إليه المرأة من مراكز السلطة بفضل الصفات والوظائف ساقفة الذكر ، تدعو إلى التشاؤم فيما يتعلق بتطور الحركة النسائية فى الدولتين المذكورتين . وتستشهد تشانئ ببعض النساء اللاتئ يشغلن مناصب عليا ، واللاتئ أعربن عن خوفهن من التعرض للسخرية من جانب الرجال بسبب أفكارهن النسائية الواعية إلى المساواة بين الرجل والمرأة وأعربن عن رغبتهن فى الترقية من خلال تكميل مهارتهن المهنية ، مع الحفاظة على أنوثتهن بقدر الامكان .

وهذه النتائج يؤيدها ما توصلت إليه فلورا (١٩٧٤) بشأن المرأة فى أمريكا اللاتينية ، حيث قالت : « ان الاسرة الموسعة ، والكنيسة ، وقيام المرأة بدور الأمومة هى القوى الرئيسية المحافظة على القديم والمقاومة لكل تجديد وتغيير ، وهى تواجه المرأة بجهة تقليدية قوية من حيث المركز والسلطة » .

وليس لدينا دراسات متاحة عن المرأة فى الأرجنتين ، ولكن حدث منذ عهد قريب جدا أن خصصت مجلة « تودو اس هسنوريا » (١٩٨٢) ومجلة « لافيدا دى نوسترو بويلو » (١٩٨٢) بعض أعدادهما لدراسة مشاركة المرأة فى الصراعات الاجتماعية ، والسياسة ، والمنظمات النسائية . وتختلف المقالات المنشورة فى هاتئ المجلتئ من حيث المصادر التى استقت منها معلوماتها ، والعمق الذى عالجت به موضوعاتها ، وذلك لأنها تعنى أساسا بتاريخ مشاركة المرأة فى عصور هامة من تاريخ الأرجنتين .

على أن هذه الجهود لا تخلو من أهمية باعتبارها مقدمة لبحوث مستقبلية تتطلب بلا شك مشاركة علماء متخصصين فى مختلف فروع المعرفة إذا أريد التوصل إلى نتائج مفيدة .

الأمومة هى وظيفة المرأة الوحيدة طبقا للبيانات العامة الصادرة عن النظم الدكتاتورية ، ورد الفعل من جانب المرأة الأم .

فى مؤلف جديد لها استخدمت موني اجا (١٩٨٣) نموذج أ . ج جرياس فى دراسة محتويات الخطاب التى ألقاها الجنرال بينوشليت فى شيلئ ما بين سبتمبر سنة ١٩٧٣ وديسمبر سنة ١٩٧٦ ويبلغ عدده ١٠٤١ خطاب . وفيما يلى بيان النتائج المستخلصة من الخطاب التى درستها موني اجا لئتمعرف منها . خصائص ووظائف المرأة بوصفها زعيمة اجتماعية ، ومثلة للخصائص الشيلية :

« يؤخذ من أقوال بينوشليت أن المرأة ليست كائناتاريخيا يتغير بتغير العصور والمجتمعات والثقافات التى تعيش فيها ، بل هى كائن غير قابل للتغيير . وعلى الرغم

من أنها كائن غير بيولوجي فأنها في جوهرها كائن اجتماعي خاضع لقوانين ثابتة لا تتغير تجسد صفاتها بصورة نهائية . ولذلك لا تقوم المرأة في التاريخ بدور الفاعل ، وإنما تقوم بدور المفعول به (أى أنها لا تؤثر في التاريخ بفاعلية وإنما تتأثر بالتاريخ فهي متفعلة لا فاعلة) . والمرأة روح لا جسم ، شأنها في ذلك شأن القوات المسلحة وهي تنتمي الى عالم القيم لا عالم الضرورات ولذلك ترتبط حياتها بهذه القيم « ١ هـ .

هذا والطبيعة المعنوية التي يرى بينوشيت أن المرأة جبلت عليها تؤدي وظائف جوهرية في المجتمع ، ألا وهي تربية الأطفال في المنزل في إطار النظام الذي تقرره الحكومة العسكرية ، وتحمل التضحيات التي يتطلبها الوطن . وعلى ذلك يرى بينوشيت أن هناك علاقة وثيقة بين الوطن والمرأة : كلاهما وحدة اثنية تشترك في قيم واحدة ، وكلاهما يحب التقاليد ويجسدها . والهدف الاجتماعي المطلوب منهما هو تجسيد شباب الوطن عن طريق ثلاثة عناصر غاية في الأهمية ألا وهي : المرأة والشباب والقوات المسلحة ، وكلها ذات طبيعة معنوية ، وكلها تكون الأسرة الشيلية الكبيرة .

وهذا الحديث السياسي يرتبط بحديث أسطوري يقول بوجود عصر سابق على التاريخ كان الوطن يعيش فيه ، ومن الضروري العودة الى هذا العصر لاستعادة جوهره في نمط معين من العلاقات على هذا النحو : القوات المسلحة / الآباء ، المرأة / الأم ، الشباب / الأبناء .

وعلى الرغم من أنه لم يتم أحد بدراسة مماثلة للتصريحات الصادرة عن الحكومة العسكرية في الأرجنتين من سنة ١٩٧٦ الى الوقت الحاضر فمن الممكن ملاحظة وجه الشبه بين النتائج التي استخلصتها مونيراجا من دراسة خطب بينوشيت ، وبين التصريحات الصادرة عن حكومة الأرجنتين بشأن المرأة . على أننا نستطيع أن نلاحظ نقطتين هامتين في خطب الحكومة العسكرية في الأرجنتين : أولاها لوم الأمهات على مشاركة أبنائهن في حرب العصابات ، والثانية مطالبة الحكومة العسكرية للأمهات بالاشتراك في حرب فوكلانند ، وذلك بالتضحية بأبنائهن وتقديم العون المعنوي والاقتصادي خلال الحرب .

ومن الواضح أن مساواة دور المرأة بدور الأم على جانب كبير من الأهمية في تفكير أصحاب النظم الشمولية (الدكتاتورية) . وهذا واضح في الطبيعة المزدوجة لوظيفة الأم حيث انها تهب الحياة والموت في وقت واحد (تهب الحياة بانجاب الأولاد وتهب الموت بتقديم هؤلاء الأولاد وقودا للحرب) . وهذا من شأنه أن يجعل للمرأة بعدا طبيعيا في إطار البعد الاجتماعي ، وبذلك يباح للدولة أن تبتعد عن السياسة وتصبح أداة لإدارة الأمور وإدارة الشعب . وحينئذ يمكنها التوسع في وظيفة القهر والقسر ، والقمع والردع (ديلتش ، ١٩٨٢) واتخاذ الخطوات اللازمة لبعاد المجتمع عن الاشتغال بالسياسة . ولما كانت مهمة المرأة مقصورة على وظيفة الأمومة فأنها تمثل البعد الطبيعي الذي يتخذ ذريعة لتبرير غياب السياسة عن المجتمع .

وهذا البعد الطبيعي يساعد على حل مشكلة أساسية ألا وهي مشكلة التعارض بين وهب الحياة وسلبيها ، وهذا البعد أيضا يمثل إطارا من القيم الروحية والأدبية يختلف عن إطار الدولة التي تمثل النظام والسلطة والقوة . والمضادة الغريبة والمسيحية .

وهذه الأفكار السائدة في أمريكا اللاتينية وبخاصة في الأرجنتين تدعو الى ضرورة دراسة موضوع قصر دور المرأة على وظيفة الامومة وذلك من واقع تصريحات القائمين على السلطة ، وتصريحات النساء أنفسهن . رغبة في تجديد صفات ووظائف تلك الوحدة الاجتماعية الهامة أعني الأم ، كما تراها السلطات والنساء أنفسهن .

ودعنا في الايضاح ونظرا لأن الموضوع جدير بالبحث والتأمل فاني أرى التعليق على أفكار معينة وردت في الخطب العامة التي ألقاها الهيئة المعروفة باسم « أمهات بلازا دي مايو » . وقد أشارت الأمهات في أولى سنوات نشاطها الى ثلاث جماعات في خطبها هي : القوات المسلحة : والأمهات . والشباب الذين أودت الحرب بحياتهم .

ويبدو أن الأحزاب السياسية والكنيسة يقفان موقف المحصومة في المنافسة بين الأمهات والقوات المسلحة المتهمة بموت الشباب اذ تقول زعيمة هيئة الأمهات في هذا : « لا نريد من أحد أن يتدخل بيننا : لا رجال الدين ولا رجال السياسة ، ولا أي شخص آخر » .

إن المرأة تمثل بعد الحياة لا بعد السياسة : « لا تسأل أي امرأة عن ايديولوجيتها (منذهبها السياسي) ولا ماذا تفعل . نحن لا نسأل أولادنا ماذا يفعلون ... ان اهتمامنا الأكبر هو ألا يستغلنا أي حزب سياسي » . ان بعد الحياة هو أيضا بعد القيم المعنوية والأخلاقية بل هو بعد القيم الدينية بمعنى ما : لا تهديداتهم ولا بتناديهم تضارع قوة إيمان المرأة (بوسكوييت ، ١٩٨٣) .

ان رسالة الأمهات الى القوات المسلحة تتضمن المطالبة بمراعاة القانون الطبيعي الذي يقضي بأن يموت الأبناء برأى من آبائهم ، ومراعاة القانون القضائي الذي تسننه الدولة ، كما تتضمن اتهام الدولة بالفساد لعدم عملها بالقانون الطبيعي ، وقانونها هي . وعلى الرغم من أن الأمهات من مظهر الطبيعة والحياة والقيم الروحية والمعنوية وعلى الرغم من أن تصريحاتهن قد خلت من الصبغة السياسية فاني أعتقد أنه من الضروري أن أعلق على النقطة الأخيرة فأقول انه من المهم في نظري هو أن تطور تفكير الأمهات يدخل بعدا ثالثا يهدف الى الربط بين بعد الحياة وبعد السياسة عن طريق مراعاة الدولة في المجال السياسي للقانون الذي يقضي بالمحافظة على الحياة وعن طريق مراعاة القانون العادي . وقد كتبت بوسكوييت (١٩٨٣) في هذا الصدد ما يلي :

• لقد جئت لأشترك في هذه المظاهرة ككل أم أخرى لكي أدافع عن حياة ابني •
واليوم أريد شيئاً آخر • لا أريد أن تعاني أي امرأة أخرى في هذه البلاد ولا أي
شخص آخر ما عانيته أنا • وبصرف النظر عن حالتى الشخصية فأنا استنكر وأحارب
جيداً الاستخدام المنظم للقهر والإرهاب الذى تستخدمه الدولة فى حكم البلاد •

وأريد أن أسأل فى هذا الصدد :

هل الجمع بين الحياة ، والسياسة ، هو النصيب الذى تسهم به المرأة فى إعادة
تعريف السياسة ؟

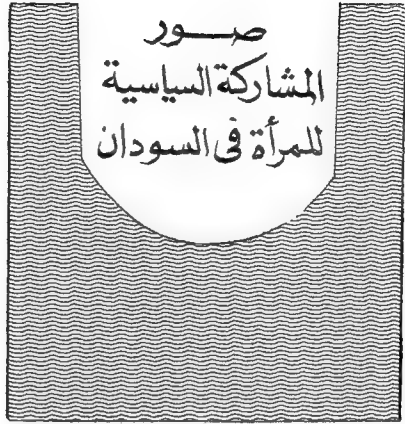
هل يسهم هذا فى الانتقال الى الديمقراطية ؟

هل من شأن الدور الأومى للمرأة أن يمكنها من اتخاذ موقف سياسى معين ،
لعله الموقف الوحيد فى أمريكا اللاتينية ؟

هل من الممكن أن تقدم المرأة تصورها لحطة سياسية لأمريكا اللاتينية ، منفصلة
عن دورها الأومى ؟

لا شك أن الضرورة تقضى بإجراء مزيد من البحث التفصيلى حول هذا الموقف
والمواقف العامة الأخرى التى تتخذها المرأة الأرجنتينية خلال السنوات الدكتاتورية
(وذلك - على سبيل المثال بواسطة رابطة ربات البيوت اللاتى بـلـدن نشاطا كبيرا فى
١٩٨٠ ، وحركة تعديل قانون الخدمة العسكرية الإجبارية ، وحركة تعديل سلطة
الآباء) •

ولا شك أن إجراء دراسة مقارنة للخطب والآراء والتصريحات التى أدلت بها
القوات المسلحة بشأن المرأة سوف يرشدنا الى تفسير العلاقة بين المرأة والسياسة
خلال الحكم الدكتاتورى العسكرى فى الأرجنتين • ونحن نرى أنه من الضرورى أن
تتركز هذه الدراسة على طريقة التعبير عن فكرة اقتصار دور المرأة على وظيفة الأمومة
وكذلك التعبير عن البعد السياسى •



الصور «السياسية» و «المشاركة»

نظرة ناقدة

من الفروض السائدة الواسعة الانتشار فيما كتب عن دور المرأة وفحوى هذا الدور في المجتمع أنه لا يتعدى ما يتخذونه من قرارات لاتجدها لها صدى في كافة الأنظمة على اتساعها ، زد على ذلك ، أن مجتمعات الشرق الأوسط بالذات (وإن كان ذلك مما ينطبق على كثير من مجتمعات العالم الثالث) تبدو كما لو كانت ذات طبيعة ثنائية منفصلة للرجال والنساء في تكوينها ، فالميدان أمام الرجال عام وظاهر ، وهو للنساء خاص ومقيد وضيق لا يتعدى شئون المنزل ، وبينما للرجال دورهم السياسي الفسيح المتسع ، فإن كل ما يشغل النساء لا يعدو المنزل إلى السياسة مما أدى إلى إثارة الحديث عن طبيعة القدرة وطبيعة السياسة ، ولأمر ما قام هذا الربط بين الفكرتين الخاصة (المنزلية) والعامية (السياسية) في هذين الإطارين .

ومن خلال تلك التصورات وضع علماء الاجتماعيات في الغرب فكرتهم عن متاع

بقلم : دكتور ز. ب. البكرى

و. ي. م. كامير

بسم الاجتماع ككلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة
الخرطوم .

ترجمة : الدكتور حسين فوزى المنجارج

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

الزوجية مما شاب آراءهم عن السلطة والشئون السياسية بصورة بارزة ، فجرت
نظرتهم للسلطة وفقاً لتقاليد العمل القديمة ، وأن مدلولها يقوم على حماية النظام
الاجتماعى أو اقامته فى الاقليم من خلال السلطة الجبرية المنظمة عن طريق الممارسة
كامنة أو بادية أو القوة البدنية ، ولهذا فان السلطة لاتعد علاقة اجتماعية من نوع
خاص ، ولكنها خلة تجسدت وقتلت فى صور معينة للتركيب الاجتماعى ، وما من
حاجة للقول اطلاقاً بأن هذا التركيب الاجتماعى يدنو أو يقترب من أمثاله فى
الديمقراطيات الليبرالية فى الغرب .

وان كان من اليسير أيضاً وضع تحليل تقضى لمفهوم المشاركة بعد ما شابها أخيراً
من إبهام وغموض بعد المحاولات الأخيرة التى تقوم بها حكومات العالم الثالث للتنمية ،
منذ سادت فكرة أن المشاركة للتنمية هى كل ما يحتاجه مجتمعات العالم الثالث حقاً ،
وأن غايتها لاتتحقق مالم يستوعبها الرجل والمرأة معا ، وقامت هذه الفكرة على
فرضين متناقضين :

أولهما : أن تخيل هذه المشاركة فى بلدان العالم الثالث (بمعونة الخبراء

(الأجانب) قد جاء على غرار ما كان في غربي أوروبا وأمريكا الشمالية حيث يدل الأفراد بأصواتهم أو يعملون لتكوين أحزاب سياسية أو قيام جماعات للضغط توجه مسار السياسة ، وأحيانا ما يتم قياس المشاركة على المستوى الشخصي لمعرفة الطريقة التي يدار بها العمل ومن ذا الذي يتولى الإدارة العامة ، وفي أكثر الأحيان تقوم هذه الأسس على ما كان من ولاية رسمية سابقة لهذه التنظيمات والخطوات التي تتبع من جديد لاختيار القادة مع تغير السلطة ، ولهذا فانهم يتقدمون بصورة مبتورة للمشاركة وخاصة في العالم الثالث حيث الانتخابات عامل واحد من بين عوامل عديدة لتنظيم الجماعات العديدة التي تفرض وجودها على الحكم وعلى طرق الاختيار ، وحيث يكون للأطراف السياسية غير الرسمية الاختيار الأول في الساحة السياسية في أكثر الأوقات قبل الجماعات الوظيفية القادرة ، والعائق الأكبر أمام أي محاولة لقياس المشاركة السياسية للنساء في دراسة عملية التصويت وعضوية المنظمات الرسمية ، هي أن سياسات العالم الثالث تتم في الواقع خارج المؤسسات السياسية التقليدية ، ثم أن سياسة الانتخابات حين تجرى ، ليست سوى خيط واحد بين خيوط عديدة تتفاوت في شرعيتها منها الاضرابات والانقلابات والمظاهرات ، ووراء كل هذا ما يتم من مساومات بين الحكومة ، وإن قامت على أسس دستورية ، والجماعات ذات النفوذ في المجتمع . ومن ثم فإن أية محاولة لقياس المشاركة النسائية في السياسة بالتركيز على المؤسسات السياسية التقليدية ، على مدى الأوضاع الديمقراطية في الغرب تفرق في محيط من السطحية والبعد عن الحقيقة .

أما الفرض الثاني الذي أقام عليه الغرب نظريته للمشاركة في النظام السياسي، فأعترضه أنها مستقلة تماما عن المشاركة في ميدان الانتاج ، ولهذا فانه بالرغم من النور الذي تلعبه المرأة في ميدان الاقتصاد ، فإن هذا الدور لم يتطرق اليه القياس اطلاقا لانه يقف غالبا على حاجيات الأسرة والانتاج المنزلي ، وهذه التفرقة بين « العام » و « الخاص » وفقا لتحليل « تكرر - Tucker » وصلتها بفكرة المشاركة تجيب استثمارية النشاط الاقتصادي للمرأة في دورة تراكم رأس المال ، وتخفي الصلة بين تكاثر دور المرأة في سوق العمالة وما تستنفده من أجور في هذا السوق، طالما كانت النظرة الى مشاركة المرأة على هذه الصورة من التجزئة ، فإن التصويت بوصفه قياسا للمشاركة السياسية ، يندو مثالا للعمل في سبيل الأجر وصورة أساسية للقياس في المشاركة الاقتصادية .

ومن الطبيعي أن تلقى مثل هذه النظرة نوعا من التأييد لدى حكومات العالم الثالث في ممارستها للاستقلال السياسي ، وأخيرا ، ومع الاعتراف بالدور الذي قامت به المرأة الى جانب الرجل في الكفاح للتحرير ، فإن مكانتها ونفوذها بقيا ضئيلين ، بالرغم من الاعتراف الرسمي لها بحق المساواة ، وإن أضنى ذلك المستويات العليا من المجتمع فإن المحاولات التي تمت لتغيير هذه الأوضاع المادية الجارية لظهر المرأة كانت ضئيلة ، وظلت قاصرة على الوضع المادي والاقتصادي بجر المرأة الى ميدان النشاط

الجمهورية
الليبية
الغربية

مصر

تشاد

دارفور

إثيوبيا

جمهورية
إثيوبيا
الوسطى

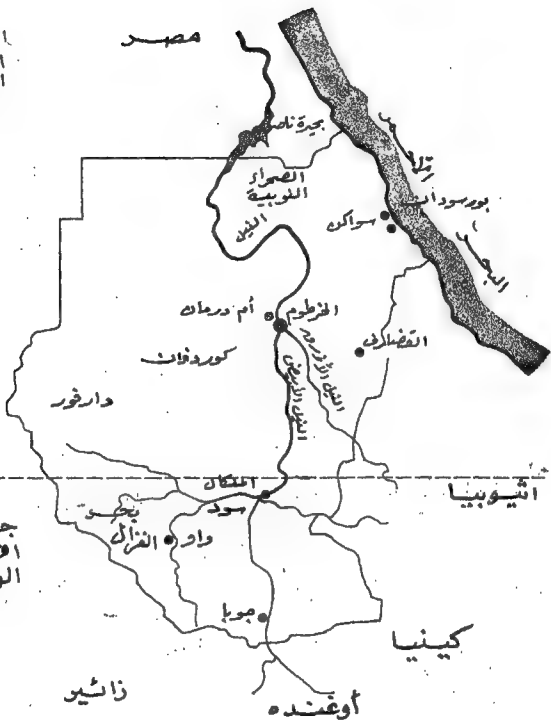
إثيوبيا

كينيا

زائير

أوغندا

خريطة موضع السودان



الاجتماعي ، وتم ذلك على سبيل التوافق اليسير لجر الرجل الى ميدان العمل المنزلي ، حيث لا يتناول الرجل أجرا عليه . وقد استمرت هذه التفرقة بين الجنسين في ميدان العمل منذ بدأت في البيت ، حتى انتقلت الى المصنع والمكتب والحقل ولم تتعد هذه النوعود الكلمات على حد سواء فكرا وعملا .

وما نحب أن نؤكد أولا هو ان هذه التفرقة في المجتمع بين ماهو خاص وماهو عام أو ماهو من خصائص المنزل وما هو من خصائص السياسة ، ليس لها وجود ، طالما أن النظرة على أية صورة من الصور تقوم على أنه من اليسير على المرأة أن تنال حقها في المشاركة السياسية الفعالة اذا ما خرجت من تلك الدائرة الخاصة الى الأبنية السياسية العامة ، وسواء اتفقنا مع « مارجريت ستاسي - Anil Avachat » فيما ذهب اليه من أن المرأة لا تستطيع أن تتلقى التوجيه من دائرة النفوذ العام وحده ، فإن المسألة هي في العلاقة بين هذه الدائرة من النفوذ العام ، ودائرة النفوذ الخاص للأسرة وهي الدائرة التي ظل الرجل لسنوات طوال صاحب الرأي الأول فيها، فإذا تابعت هذه الحجة متابعة منطقية فإن علينا أن نثبت ضرورة إعادة البناء الداخلي للمجتمع إعادة جذرية للقضاء على هذه التفرقة الى خاص وعام في النظام حتى تتم المشاركة السياسية للمرأة .

كما نحب أن نؤكد من ناحية ثانية أن المشاركة السياسية تبقى دائما مسألة تتعلق بالطبقة العليا من المجتمع مالم تتصل اتصالا مباشرا بالدور الاقتصادي للمرأة كمدى مشاركتها في الدائرة الاقتصادية مع التقييم التام لكلا الدورين ، وكل ما نبغيه من جهد أن تكون هذه النقاط موضع الاعتبار لتثمر فكرة المشاركة ثمرتها وتؤتي أكله أفي سلوك المرأة وحياتها في المجتمعات النامية .

ويبقى بعد هذه المقدمة أن نتناول فيما يلي من هذا المقال المدى الذي وصلت اليه المرأة في المشاركة السياسية أو ما تشارك فيه في الوقت الحاضر في المجتمع السوداني مع العناية بصورة خاصة بالمقارنة بين الجنوب والشمال في السودان .

صور الاقتصاد السياسي

الاقليمي في السودان :

أن التباين بين الشمال والجنوب في السودان هو تباين جغرافي وثقافي وان كانت الصورة البارزة لهذا التباين في الوضع الحاضر صورة تاريخية ترجع الى فترة الاستعمار . وقد تم ذلك عن التناقض التاريخي الذي غرسه الاستعمار وثابر على تنفيذه والتوسع المفرد في سيطرة الانتاج الرأسمالي وعلاقات الانتاج ، ولهذا فانه يمكن رد هذا التباين أولا الى تغلغل النظام الرأسمالي بصورة مخلة وما نجم عنه من نتائج متنوعة في تغيير التركيب الاجتماعي الوطني .

وقد خضع الشمال منذ القرن الرابع عشر لمؤثرات عربية قوية وثقافة اسلامية بينما بقي الجنوب حفيظا على مآثوراته وتعاليمه الدينية المحلية ، وهو ما أخذ يتغير بصورة بالغة تحت الحكم الاستعماري حين جاءت البعث التبشيرية الى المنطقة وتمتعت بحرية تامة ، وهو ما يعنى أن ثقافة الشمال كانت عربية اسلامية بينما خضع الجنوب لمؤثرات مسيحية قوية ، الا أن هذا التباين الثقافي لا ينفصل أبداً على أية صورة من الصور عن المتغيرات الاقتصادية والتنمية التي طبعت كلا الاقليمين نتيجة للسياسة الاستعمارية وتابعت مسيرتها منذ الاستقلال .

وكان الاهتمام البريطاني بالسودان كمورد للخامات (والقطن بالذات) وسوق لسلع الصناعة ، وخلال خمس حقب خضعت موارد الانتاج كما كانت فى النيل الأزرق ومنطقة القضايف تحت الحكم الاستعماري لالوان مباشرة من التحول الرأسمالي ، بينما ارتبطت مناطق أخرى ككوردفان ودارفور فى الغرب بسوق الصادرات من خلال الرأسمالية التجارية .

وبقى جنوب السودان يعاني من التخلف نتيجة لاهمال الانجليز ، فقد كان استغلال المناطق الاستوائية الأخرى فى الامبراطورية البريطانية أقل تكلفة منه فى جنوب السودان . وعلى العكس من ذلك كان من اليسير نسبيا تنمية زراعة القطن وخاصة فى منطقة الجزيرة ، وكانت زراعة القطن قبل ، الحكم الاستعماري ، محدودة بحاجة الاستهلاك المحلي ، فأخذت تنتعش وتلقى المزيد من الاهتمام ولمت صادراته نموا بالغا فى ظل الاستعمار .

وكانت مناطق زراعة القطن على مقربة من المخطوم مركز الحكم والادارة والرأسمالية التجارية ، مما كان سببا للاهتمام بوسائل النقل والمواصلات ، فخطيت بالاولوية ، وتم مد الخطوط الحديدية الى البحر ، وزودت الموانئ بالتيسيرات اللازمة ، وبدى بسواكن ثم تلاها بور سودان ، وبقي هذا الاتجاه سائدا خلال الحكم البريطاني ، واستمر من بعد ، وكانت النتيجة هذا التفاوت البالغ فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى شتى مناطق القطر ، ومع هذا النمط من الانتاج الرأسمالي فى استغلاله للشمال وقد بدا فى الاهتمام بالمشروعات الزراعية الواسعة وطرق الرى الآلى . بقى الجنوب بعيدا عن وسائل الانتاج الرأسمالي ، يغلب عليه منتجات الرعى وقليل من الانتاج الزراعى .

ويسود الشمال وشقه من الغرب سكان ينحدرون من أصول عربية ، يتميزون باقتراهم من البحر وقد غدا أكثر قربا بعد ظهور الخطوط الحديدية ، كما يسر لهم النيلان الأزرق والأبيض نقل البضائع المستوردة ومواد التصدير الخام ، كما أتاحت لهم ثقافتهم اقبالا ناميا على استهلاك السلع الصناعية ، وقد مارس أهل الشمال والغرب لقرون طوال التجارة الخارجية وكان لديهم قدر وان كان ضئيلا من الموهبة المالية الا أنها كانت سمة على قدر هام من التحضر ، وأدت هذه العوامل جميعا الى قصر التنمية على المناطق التى يقطنها العرب . فنمت المراكز التجارية وافتتحت

المدارس وسرعان ما زودت الادارة الامستعمارية بحاجتها من الوظائف المكتبية والكتابية الصغرى .

ومع هذا التباين الثقافى وغيره من أنواع الاختلافات الأخرى بين قبائل الشمال والجنوب اتخذ الانجليز سياسة التفرقة تجاه الجنوب فوقفوا دون التحام الشمال بالجنوب فى الوقت الذى فتحو فيه الميدان فسيحا للمسيحية ومدارس الأرساليات ، حتى أن تعليم اللغة العربية فى الجنوب كان يجرى باستخدام الأبجدية اللاتينية ، وهو ما يعنى أن الأطفال لا يتعلمون الا ما يراه الانجليز من كتابات وليس لهم أن يقرأوا شيئا آخر . وكان من الواضح أن السبب الكامن وراء هذه السياسة هو عزل الجنوب عما يجرى فى بقية القطر .

وتشهد نهاية عام ١٩٤٦ نقطة تحول فى سياسة الانجليز فى جنوب السودان فقد جاء التطور السياسى السريع وتحرك السودانيين لطلب الاستقلال ليحمل الانجليز على عكس ما ساروا عليه فى سياستهم الانفصالية خلال أربعين عاما سابقة فعملوا على أعداد أهل الجنوب للحياة فى السودان المستقل وما تدعو اليه الضرورة من توطيد صلة الجنوب بالشمال .

وكانت ثورة الجنوب عام ١٩٥٥ نذيرا بأحداث جسام ، فقد أخذ الجنوب يطالب بالحكم الذاتى فى نظام فيدرالى للسودان فلم يلق استجابة ، وسادت سياسة الاستعراق والاتجاه الاسلامى ، ولجأ كثير من القادة الذين نالوا قسما من التعليم الى المنفى حيث قامت تنظيمات سياسية عديدة تعمل على تحقيق الاستقلال الذاتى للجنوب . وأخذ الآلاف من أهل الجنوب يفرون لاجئين الى البلاد الأفريقية المجاورة ، وأصبحت حرب العصابات هى الصورة البارزة للحياة فى الجنوب مما عاق خطط التنمية الاقتصادية والتعليم ، وفى عام ١٩٧٢ وبعد سبعة عشر عاما من الحرب الأهلية عقدت اتفاقية السلام فوحدت مديريات الجنوب الثلاث فى ادارة تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى داخل السودان وأعلنت جوبا عاصمة للاقليم ومقرا للادارة والحكومة المدنية ونصف دسته من الوزراء أو ما قارب ذلك .

وبصفة عامة كان نشاط رأس المال التجارى (وقد بدأ على يد الأجانب والمهاجرين ، وأخيرا على يد التجار السودانيين) ضئيلا فى الجنوب وظلت صلته بالسوق الرأسمالى ضعيفة ، الا أن خطاه أخذت تتقدم بعد الاستقلال عندهما أخذت الحكومة بتشجيع الرأسمالية الزراعية ، بتقديم القروض المجزية عن طريق بنوك التسليف الزراعية . وقد عاقت الحرب الأهلية المحاولات التى تمت لجذب الأهالى فى الجنوب الى اقتصاديات النقود (كما كان الغرض من « مشروع زاندى - Zandescheme » وكانت الوسيلة لهذه الغاية فتح شهية الأهالى للاستهلاك بعرض السلع الاستهلاكية الجذابة - وهناك ما يقرب من ثلث السكان الذين يعيشون على الرعى فى السودان يعيدون عن أى نشاط انتاجى فى الجنوب وحده ، ولا يبيعون

غير القليل من مواشيمهم بالقياس الى أخوانهم في الشمال ، ومع دخول السلع الاستهلاكية والتوسع في التعليم نمت مبيعات المواشى حتى في جنوب السودان .

وأدى خلل التنمية بين الشمال والجنوب الى هجرة واسعة من الجنوب الى الشمال وتحتل قوة العمالة المهاجرة من الجنوب نسبة كبرى في القوى العاملة في الشمال وخاصة في أعمال البناء والخدمة المنزلية .

ويدل الاتفاق الحكومي الثابت ، وخاصة عندما تسلمت حكومة الجنوب وقد بلغ حوالى ٣٢ مليون جنيه استرليني سنويا من الدخل العام ، فظهر أن الجنوب يعتمد على الشمال ، الا أن الحصة التي خصصت للجنوب لم تستخدم في الانتاج ، وأنفلتت على الجهاز الحكومي في صورة مرتبات وأبنية ، وتستهلك المرتبات القدر الأكبر منها .

وغايتنا من هذا العرض التحليل أن نثبت أنه لا يمكن الفصل بين مكانة المرأة وصور المشاركة الاقتصادية والسياسية في الإطار القائم للاقتصاد السياسى للسودان .

المرأة قبيل العهد الاستعماري وعنده :

تقول « رودا ريدوك - Rhoda Reddock » :

« إذا ما كان لنا أن نقوم بتحليل نفسية الامبريالية السياسية ، والقهر الطبقي والعنصرى ، فإن محور الجدل يدور كله حول السلطة المفروضة على المرأة ولم يكن أسوأ مافى الاستعمار ، في نظر البعض ، أنه لم يفتصب الأرض فحسب ، ولكن الحركة الحامية جرت عندما ظهر أن المستعمرين ، أو الطغاة يأخذون بخناق المرأة ويتحكمون فيها » .

ويعنى هذا القول أن المرأة قد عانت نوعين من الاستغلال ، أولهما ، أنها أخذت تعاني الى جانب بقية السكان من قهر الادارة الاستعمارية والسياسات العديدة التي اتخذها المستعمرون لتحقيق مراميهم ، وثانيهما هذا القهر .الناجم عن الوضع المعين للمرأة ، في « ساحتها الخاصة » ساحة الأسرة ، فقد اتجهت السياسة الاستعمارية الى الإبقاء على دور المرأة الثانوى في الأسرة ، أو وقفها عند هذا الدور الثانوى ، وهو ما نبينه في المقارنة بين مكانة المرأة في فترة ما قبل الاستعمار وفي فترته بدأ بالحالة في الجنوب .

والمعلومات عن مكانة المرأة في فترة ما قبل الاستعمار في الجنوب جد ضئيلة ، وكل مايتاح منه يأتي على لسان الرجال مما يلقي ظلا من الشك على حقيقتها وإن كان من اليسير بوجه عام أن نقرر أن حقوق النساء والرجال ومسئولياتهم قد قننت وصورت على أساس متواز أكثر منه طبقياً ، وأن النشاط والأنظمة لكلا النوعين قد مضيا معا في كلتا الساحتين الخاصة والعامة ، ويعتبر أدق كما يرى « ميلجيس - Millgis » أن المرأة كانت صاحبة الشأن في كل شيء ماعدا الحروب .

« ان اعتماد الرجال على جهد النساء الانتاجي والغذائي يؤكد للمرأة نصيبا هاما من السيطرة ، واعتماد كل منهما على الآخر يتضمن نوعا من استقلالية كل منهما عن الآخر ، فللنساء حقهن المطلق في ميدان النشاط القاصر عليهن وبالتالي ساحتهن من السيطرة والتأثير ، وفي قدرتهن فضلا عن هذا أن يطعن بالمحالفات السياسية ، وأن يقضين على التفرقة في النظام الطبقي للرجال باستغلال ولاء أطفالهن لهن » .

وفي نفس الوقت نرى مكانة المرأة في الشمال تختلف عنها في الجنوب ، ومن الملائم أن نقارن بين المرأة في الحضر وبين المرأة في الريف (بالذات في المناطق الرعوية) ففي المراكز الحضرية القليلة القائمة ، ترى المرأة قابعة في المنزل ، تحكمها تعاليم الاسلام في الفصل بين الجنسين ، فأصبحت بمنأى عن الساحة العامة ، أما المرأة في المناطق الرعوية فقد كانت في وضع أفضل بالقياس الى ذلك ، كما يقرر « إبان كنيسون - Tom Cunison » فيقول : « أنهم يتمتعن بحياة طليقة ليس فيها اعتزال ولهن بذلك قدرة على التأثير في الساحة العامة من خلال معايير عرفية معينة ، وإن كن لا يتمتعن بأية حقوق سياسية مقررة فإنهن قادرات على التأثير في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بهام سياسية معينة بما يشعنه عن سمعة (سواء طيبة أو غير طيبة) المرشدين ، وبهذا تلعب المرأة في المجتمع الرعوي دور القاضي العرفي في الحكم على أخلاق الرجال » .

والسؤال التالي هو الى أي حد كان للاستعمار دوره المؤثر على المرأة بمختلف طوائفها ، وبالذات في ميدان التعليم والتوظيف ، وقد كان للاعتبارات السياسية والاقتصادية أهميتها البالغة في موقف الاستعمار تجاه التعليم والمعاهد التعليمية وهو ما يبدو واضحا . تجاه تعليم المرأة ، فلا نجد في كل ما كان من تصريحات ومذكرات متبادلة حول التعليم في السنوات الأولى للاستعمار ما يشير الى تعليم المرأة ، ولم يحدث قبل عام ١٩٢٠ أن عين مراقب لتعليم البنات في السودان ، وافقحت أول مدرسة لأعداد الملدين في الشمال عام ١٩٢١ ، ولم يكن هناك غير خمس مدارس ابتدائية للبنات في كل السودان الشمالي .

ولم يكن ثمة ما يعتذر به الاستعمار عن النكوص عن تعليم المرأة غير المحافظة على التقاليد الاسلامية . أما التفسير الحقيقي لهذا الموقف فنأجسم عن التصور الاستعماري المحدود للتعليم بأعداد النفر اللازم لخدمة مرامهم السياسية والإدارية وليس للمرأة دور فيها ، ومن الممتع أن نشير الى ما كان من السلطات الاستعمارية في تبريرها لسياسة التعليم في الشمال باستغلالها واستثارتها لطفان الرجال وتعزيز فكرتهم عن تبعية المرأة للرجل .

وزيادة على ذلك فإن المقررات والبرامج في مدارس البنات مختلفة عنها في

مدارس البنين ، فالمستوى التعليمي أكثر ضلالة وأكثر ما يحتوي من تعليم الفنون الطرزنية وأشغال الأبرة وما شابه ذلك ، وعندما دعت الضرورة الى انشاء مدرسة صغيرة للقاتبات عام ١٩٢١ لم تكن هناك حتى أية محاولة لتعليم البنات القراءة والكتابة خلال فترة اعدادهن لهذا العمل ، وكل ما كان من جهد حيث تدريب الفتيات على تمييز العقاقير بالنظر والشم .

وفي تلك الفترة كانت البعثات التبشيرية تسيطر على التعليم في الجنوب ، وقد منحتم الحكومة الاستعمارية كامل الحرية حتى في العمل الطبي ، فانشأوا العديد من المدارس ، وأخذوا يحولون الأهالي الى ديانتهم ، وقبل أي شيء آخر أخذوا يقيمون العواثق أمام الثقافة العربية الإسلامية ، ولم تكن هناك أية مدرسة للبنات فيما قبل منتصف العشرينيات ، وفي بواكير الثلاثينيات ، أنشأ المبشرون حفة من المدارس الأولية ، ولم يعين مفتش انجليزى للمدارس في الجنوب الا في أعقاب الحرب العالمية الثانية مما يعنى أن التعليم قد بقي حتى ذلك الوقت تحت سيطرة الأرساليات التبشيرية ، ولم تكن هناك عند جلاء الانجليز عن السودان عام ١٩٥٦ أية مدرسة ثانوية للبنات في الجنوب ، وكانت هناك مدرسة واحدة اعدادية للبنات لاغير .

واذا كانت سياسة التعليم الاستعمارية في الشمال قد عملت على بقاء الوضع التقليدى الأوفى للمرأة ، فانها في الجنوب قد عملت على دعم الانفصال ، ولم يكن فرض القيم المسيحية بقصد تغيير الوضع التقليدى المتميز للمرأة في الجنوب ومشاركتها في الحياة السياسية ، وانما كان القصد منه تأهيلها لتقبل القيم البورجوازية الغربية كمكانة المرأة ، وجاءت على الأخص بالتفرقة بين الدور العام والدور الخاص ، كما أشرنا من قبل ، ولم يكن لها وجود في الجنوب .

وكان الأثر العام لهذه السياسات تعزيز العزلة السياسية للمرأة ، والقضاء على أية بادرة للمشاركة في الحركات السياسية ، وكان من الواضح أن مصلحة الاستعمار تدعو الى بقاء نصف الرعايا خارج الساحة السياسية .

ومن الطبيعي أن تبقى الفرص التي تتاح للمرأة في الوظائف ذات الأجر المرتفع ضئيلة الى أقصى الحدود بسبب تعليمها القاصر ، وحاجتها الى المهارة والخبرة المطلوبة . وحتى هذه الفرص الضئيلة قد عاقبتها تشريعات العمل الجائرة ومن قبيل ذلك تشريع الوظائف الوقتية للمرأة اذا ما تزوجت .

المرأة بعد الاستقلال :

ومن المسائل الجوهرية أن تبقى هذه السياسة في ظل الاستقلال (وبالذات فيما يتصل بالأحوال الاقتصادية) فقد بقي الوضع الأدنى للمرأة قائما بصورة بارزة ولم يكن ثمة تغيير ملحوظ ، ولم تعترف البرامج الوطنية العديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ بأهمية

المشاركة النسائية فى عملية التنمية . ولم تتضمن خط التنمية ، بما فيها الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٠ - ٧٧) أية مشروعات ذات هدف محدد لتعزيز نصيب المرأة فيها ، ومن قبيل ذلك أيضا خطة السنوات الست (١٩٧٧ - ٨٣) فقد أغضت عن ذلك تماما ، ولم يتوقع أحد أى تبدل فيها .

وكان دواعى الحكمة الرسمية فى نظرتها للتنمية الاقتصادية ودور المرأة . أن ترى الانتاج (والمجتمع بوجه عام) قسمة بين القطاعين الحديث والقديم ، فزيادة الدخول القومى يقوم على التوسع فى القطاع الحديث ، وخاصة منذ اعتمد على الافادة من التكنولوجيا الحديثة ، وافساح المجال أمام مشاركة المرأة فى القطاع الحديث فى أى جهد للتنمية طالما أن مستقبل القطر يعتمد ، كما يبدو ، على الانتاج فى القطاع الحديث .

ومع اتجاه هذه النظرة عرف أن ١٠٪ من عدد النساء السودانيات قادرات على ممارسة النشاط الاقتصادى ، ويفضى مثل هذا التقدير عن عمل المرأة فى الزراعة وفى تربية الماشية والتسويق وغيرها من نشاط اقتصادى - فليس هناك من عمل ، كما يقال ، سوى نقل المياه والوقود وطحن الحبوب مما يمكن أن يعد من قبيل النشاط الاقتصادى اذا ما كان من المناطق الحضرية أو تم عن طريق استخدام الآلة .

وكانت هذه النظرة موضحه النقد فى كثير من النواحي ، فقد أغفلت فى ثنائيتها هذه التداخل الأساسى بين قطاعى الاقتصاد ، كما يعوزها التحليل التاريخى لشرح كيف أن هذين القطاعين قد أخذوا ينموان تلقائيا مع الإدراك الحقيقى لطبيعة كل منهما . فليست المشكلة خلافا تكنولوجيا ولكنه خلاف فى طبيعة علاقات الانتاج ، فالقطاع القديم يقوم على علاقات الانتاج غير الرأسمالية ، بينما يقوم القطاع الحديث على علاقات الانتاج الرأسمالية وفى هذا تقرر ، أنه هالم تزدد مشاركة المرأة ، ويتحسن وضعها ، فإن الأثر الناجم عن توسع القطاع الرأسمالى الحديث سينتهى الى النقيض ، لتبقى المرأة تابعة ، وسنعرض فيما يلى كيف يحدث ذلك فيما هو قائم فى الوقت الحاضر فى جنوب السودان وفى شماله ، لنبدأ بالجنوب .

وأهل الجنوب مزارعون أساسا ، وإن كانت هناك بعض الجماعات الرعوية . وتقابله عمل المرأة فى كل نواحيه ، وحيث لا توجد ، كما بينا من قبل ، أية سيطرة لعلاقات الانتاج الرأسمالية ؛ فإن من الخطأ الزعم بأن أهل الجنوب مازالوا ساديين فى تكوين مجتمعات استقلالية منفصلة كما يدعى علماء الأجناس من أمثال « ايفانز بريتشارد - Evans Pritchard » إذ أنهم يتصلون اتصالا وثيقا خلال التسويق فى المناطق العديدة الأخرى ويمارسون النمط الرأسمالى للانتاج فى اتصالات عديدة تتم بينهم ، وخاصة فى خروج الأعداد الغفيرة من الشباب من المنطقة الى غيرها .

والزراعة قوام الحياطة الأكبر ، فيزرع الذرة ، والذرة الصيفى ، والدخن ، والكاسافا ؛ والفول السودانى ، والسنسيم ، والبطاطس ، والبطاطا ، والبقول ،

اما المحاصيل التجارية فهي القطن والطباق ، وتعمل المرأة في كل هذه الأنواع من الزراعة وفي الظروف العادية يكون الانتاج مشاعا بين أفراد الأسرة ، وتعم الحاجة اليه في الواقع كل جماعات الأسرة والجيران (سواء ما كان مطهيا أو البقول) كظاهرة من ظواهر الكرم أو الاقتسام عند الحاجة ، وقد تطور البناء الأسرى وصور الانتاج تبعا لأوضاع تؤدي بالأسر الى العمل في وحدات صغرى تسمح للأفراد بالتعرف التام فى المحاصيل ، ويستثنى للمرأة هي الأخرى بالذات بعد محصول جيد أن تتعرف فى جزء من غلتها كما تحب بعيدا عن حاجة الاستهلاك ، فتقوم مثلا بصناعة البيرة المحلية المسماة مريزا للبيع .

والمرأة فى أغلب الأوقات مثقلة بالعمل ، كما أنها تبدأ العمل فى باكورة حياتها وتستمر فى العمل الى سن متأخرة ، وكما هي العادة فى المناوبات الزراعية ، تقوم المرأة بكبر نصيب من العمل الزراعى ، ولا غرابة فى أن تضطلع بأثقل مهامه وتبعاته ، وعادة ما يكون عمل الرجل على نوبات (وإن كان أكثر مشقة) ، وأكثر ما تقوم به المرأة كل يوم أن تبذر الحب ، أو تنقى الأعشاب ، أو تزرع الأرض ، أو تحصد المحاصيل ، وصناعة الطعام مما تجنيه . والانتاج الحيوانى كالزراعة قوام الحياة أساسا ، وإن كانت منتجات الألبان وجلود الحيوان تباع أحيانا لسد النفقات العاجلة ، ويتسم تقسيم العمل فى الانتاج الرعوى بالمرونة عامة ، وتباين الواجبات تبعا لحاجة الأسرة ، والتغيرات الموسمية للسكان ، وأوضاع التجمعات والقرى .

وتضطلع المرأة بمسئولية الأعمال التقليدية ، كتجهيز الطعام ، والنظافة ورعاية الأطفال ، ويتم طهى الطعام مرة واحدة أو مرتين فى اليوم ، فى موقد صمام يجمع وقوده من الغابات ، وكثيرا ما تقوم المرأة بجلب المياه من مسافات بعيدة ثلاث مرات يوميا ، وإحيانا أربع مرات .

كما تضطلع أيضا بكافة الأعمال الجارية كتسييج الزبد أو السمن أو هرس الحبوب أو طحنها ، وتشترك فى زيادة على ذلك فى كثير من أعمال البناء والصناعات الأخرى . ويتباين ما يشارك به الأفراد لاكتساب من المال اللازم للاتفاق ، إذا ما جلت الحاجة اليه ، تباينا كبيرا ويخضع لمؤثرات عديدة ، كالحاجة الى النقد والفرص السانحة للاتفاق ، وما يقدمه السوق المحلى من انتاج ، وإن كان هناك اتجاه ملحوظ لحاجة المرأة الى النقود التى تزيد على حاجياتها المعاشية وواجباتها المنزلية .

وللطباق أهميته البالغة ، لا للاستهلاك المحلى فحسب وإنما لكسب النقود ، ودخل الشخص من الطباق ملك له ، وجلا كان أم امرأة ، ولما كان الرجال هم الذين يتنقلون لبيع الطباق فانهم يتقاضون لقاء ذلك ما يزيد على المرأة .

وتلعب المرأة فى الحبوب دورا بارزا فى النشاط الاقتصادى ، وقد تزايد هذا الدور بسبب هجرة الذكور للعمل فى أماكن مختلفة من البلاد ولاسيما فى الشمال ، حيث يتسنى المجال مع التنمية وحيث تتوفر فرص العمالة والأجور .

وهناك ثلاثة أنواع من العمل المأجور لها أهميتها الاقتصادية البارزة في المناطق الريفية : العمل الموسمي ، وعمل الترحيل لأجل طويل ، والعمل الدائم نسبيا ، فالأعمال الموسمية للكبار من الرجال ممن ينزحون الى الشمال للعمل في المشروعات الزراعية لمدة شهرين أو أربعة أو أكثر خلال موسم الجفاف ، يكسبون منها ما يكفي لسد نفقاتهم أو نفقة واحد أو اثنين من أقربائهم .

أما عمال الترحيل الذين يعملون لأجال طويلة فيمكتون عاما أو أكثر للعمل في الصناعة وعادة ما تكون في المدن ، وغايتهم من ذلك كسب أكبر قدر من المال يدخرونه لشراء الماشية أو البند في عمل خاص . والنوع الثالث من عمال الترحيل يحقق نوعا من الصلات البارزة بالريف . والصورة البارزة لنوعية عمال الترحيل ، أن أجورها أقل بكثير مما لو كان العامل يقوم بنفقة أسرته من طعام وملبس ومسكن مما يكسبه في محل عمله .

وجود هذا القطاع للأعاشة مثل هؤلاء العمال مما يتيح لهم نفقة حياتهم طالما أنهم لا تحتاج لهم فرص الأجر الدائم بما يحتاجه من تكلفة اجتماعية واقتصادية لضمان العمالة المطلوبة ، والنقطة الهامة التي تتصل بظاهرة عمال الترحيل ، أنها عملية آلية تتجدد وفقا للصورة الدائمة للتنمية الرأسمالية الجارية في الشمال دون الجنوب، وهي ظاهرة منطقية طالما كانت النظرة الى الجنوب بعيدة عن المنفعة المنشودة ، وخاصة على المدى القصير .

وفيما يلي أثر ذلك على حياة المرأة ومشاركتها السياسية :

— تضطلع المرأة في الجنوب بالعمل في المنزل وفي الزراعة على السواء الى جانب عملها في رعاية الأطفال وتربيتهم وما يتبع ذلك . ونتيجة لذلك تضطرب حياة الأسرة الطبيعية لغياب الذكور من الآباء والأخوة والأعمام . . الخ .

— لاتجد المرأة غير وقت قليل لنفسها مما يحول بينها وبين الالتحاق من أي عمل آخر كالتعليم أو لزيادة الدخل ، ولهذا فإن نسبة المقييدات في المدارس الريفيات في بحر الغزال لاتزيد على 5% .

— وهناك قصور من ناحية التجمعات الرسمية في القرى مما يمكن أن يكون أداة للمشاركة أو لمطالبة المرأة بحقوقها واحتياجاتها أو لتحسين ظروفها المعيشية ، ولهذا فإن الرجال بالرغم من غيابهم مازال لهم الدور البارز في القطاع العام للإدارة وأصدار القرارات .

— وبينما يضطلع النسوة بعملية الإنتاج بعيدا عن طبيعة الإنتاج الرأسمالي فإن التوسع في النمط الرأسمالي قد أفرز مشكلات معينة ، مما يفسر بقاء المرأة غارقة في إنتاج المحاصيل ذات العائد النقدي ، وبيع الماشية ، وصناعة البيرة طلبا للنقود .

المرأة في شمال السودان :

من الضرورة بمكان ، لما هو عليه وضع المرأة ومكانتها في الشمال فيما بعد الاستقلال ، أن نميز بين مراتب المرأة ، فان ما يسمى « تحديث الزراعة » قد أدى الى الاقلال من مكانة المرأة ، بالرغم من رفع معدلات المشاركة في الانتاج ، فالأجور المحدية في الاتجاه الى الوظائف ذات المرتب بدلا من العمل الذاتي واستقلال المرأة كمصدر للعالة الرخيصة قد أدى الى نمو الرأسمالية الزراعية ، هذا بالإضافة الى اكتراء النسوة الفقيرات من بين الطبقات المحقة في الريف للعمل في أراضي الأغنياء قد أدى الى نمو التفاوت الطبقي وزيادة الأجور في ظل العلاقات الرأسمالية ، ثم أن المرأة على العكس قد تأثرت باستيراد السلع الرخيصة التي حلت محل إنتاج المرأة اليدوي ، مما أدى الى نقص الدخل وخاصة بين نساء البادية .

وفضلا عن ذلك ، فإن من الأهمية بمكان أن نميز في مناطق الشمال الحضرية بين نسوة الطبقة البرجوازية ونسوة الطبقة العاملة وهن الكثرة الغالبة ، فمن بين نساء الطبقة البرجوازية كثرة المتعلقات ومن يشغلن وظائف الحكومة بطابعها البيروقراطي ، ويستوحين مكانتهن من انتمائهن الى الطبقة الوسطى الحضرية بمؤسساتها العديدة في اتساعها وامتدادها الأسرى ، ومع ما ثلته من تعليم فإنهن يبقين في مكانة أدنى وفقا للبناء الأسرى وتبعاً للأفكار الدينية العديدة في تبريرها لبقاء المرأة داخل ساحتها الخاصة .

ومن ناحية أخرى فإن المرأة العاملة في المناطق الحضرية ، تجد نفسها راعمة على البحث عن عمل مأجور (الى جانب أعمالها المنزلية) لاستكمال دخل الأسرة المتواضع ، فتتقاضى أجورا منخفضة مما يرفع من نسبة التضخم في تلك المناطق . ومهما تكن هذه الدخول فإنها لا تؤدي الى أي نوع من الاستقلال الاقتصادي ، بل تذهب جميعا لاعاشة الأسرة ، ولا تملك القدرة على توزيع الدخل أو استخدامه ، ومع أن معظم الأعمال التي تشغلها المرأة أعمال يدوية لا تحتاج الى مران فإنها بالكاد مخرومة من هذا المران : لأن أكثر الاستثمارات (وبالدات استثمارات رأس المال الأجنبي) تقوم على التكنولوجيا المتقدمة المستوردة ، مما يقف حائلا دون فرص العمالة للمرأة ، طالما أن العمل قليل ، ومن الطبيعي أن يستأثر به الرجال .

المرأة والمشاركة السياسية :

كان أول تنظيم نسائي خاص عام ١٩٤٦ وكان السودان مازال خاضعا للاستعمار . وسمى هذا التنظيم « رابطة النساء السودانيات » وقام به بعض النسوة المتعلقات في السودان من أبرزهن الدكتورة خالدة زهير ، وفاطمة طالب وقد قامتا

برئاسة التنظيم وأعمال السكرتارية ، وكانت غايته رفع مستوى المرأة السودانية ، وفي سبيلها انشأ هذا التنظيم الأول مدرسة ليلية لمحو الأمية وتعليم النخيلة والاقتصاد المنزلي والتجريض ، وقد تطورت هذه المدرسة أخيرا فتحوّلت الى مدرسة ابتدائية للبنات ، ونظمت سلسلة من المحاضرات الاسبوعية تناولت المشكلات الاجتماعية ، والمعلومات التي تتناول صحة المرأة .

وكانت عضويتها مقصورة على المتعلّقات مما حال دون توسعها كما أنها ظلت مقصورة على الحضر . واتصل نشاطها بالاتجاهات السائدة حينذاك ، وبالأذات التفرقة السياسية المتفاقمة ، والمطالبة بآفساح المجال أمام القوى العديدة الممثلة لمصالح الفئات الطبقية على اختلافها مما حمل قيادتها وبعض عضواتها الى تركها والانضمام الى « جمعية ترقية المرأة » التي انشئت في أم درمان عام ١٩٤٧ ، ولم يكن قيامها هي الأخرى بعيدا عن التطور الجارى حينذاك ، وخاصة ما كان من صراع بين أسرة المهدي وتنظيمها السياسي والجمعيات السياسية الأخرى . وتمثل تنظيمات المهدي مصالحي طبقة ملاك الأرض من الأرستقراطية السودانية ، وتشجيع لسياسة الاستعمار ، وكان تطوّر هذا التنظيم النسائي بعض ما اعتداه من تأثير على الطبقة الوسطى المتعلّمة بتبني مطالب المرأة ، فقال ببعض المحاولات ، وإن لم يتبع لها النجاح ، للانضمام الى اتحاد المعلمين ، الذي وقف معارضا للنقابات الشرعية مفضلا عليها تحقيق أهدافه كاملة .

وكان النشاط قاضرا على تنظيم المحاضرات عن جغرافية السودان وتاريخه ، ومحو الأمية ، وتكوين مكتبة ، وتيسير لقاء المحاضرات العامة ، إلا أن التنظيم ظل عاجزا عن أن يقوم بخطوة ملحوظة من التقدم لاقرار مشاركة المرأة السياسية أو تغيير وضعها ، مما يعزى الى عزلة القيادة ، وبالأذات تلك العزلة ما بين القيادة المهديّة وأنصارها من الفقراء .

الا أن قيام اتحاد المرضين عام ١٩٤٨ ، وقد ضم الى عضويته أكثر المرضيات كان له أثره البالغ في يقظة الوعي النسائي ، وتنظيم صفوفهن للكفاح المباشر للوصول الى حقوقهن فشاركفن في المظاهرات والاضرابات ٠٠ الخ . وفي عام ١٩٥٥ فازت إحدى المرضيات بمقعد في اللجنة التنفيذية للاتحاد .

وفي عام ١٩٤٨ تقدم عدد من معلّقات المرحلة الابتدائية بطلب الى سلطات الاستعمار لانشاء نقابة ، ولم يلق غير الرقص وانذارهن بالكف عن هذا النشاط ، مع التشديد بنوع خاص على أن ذلك مما لايليق بالمرأة السودانية طالما أن ذلك يعنى الاختلاط اذا ما شاركفن في أى نقابة للرجال . ومع هذا الزعم بحماية قيم المرأة السودانية وتقاليدها ، اقتصر الاذن للمعلمين باقامة اتحاد ثقافى ، ومرة أخرى تجدد الكفاح بين القيادات التعليمية ، واستمر الحاح البعض على تحويل الاتحاد الثقافى الى نقابة عاملة لها كل مقومات العمل النقابى ، بينما دعا آخرون الى الاندماج التام

فى تنظيم أسرة المهلى ، وأخيرا طفر المعلمات بانضمام نقابة عام ١٩٤٩ برياسسة نفيسة المليك .

واستمرت هذه النقابة تعاني من موقف الاحتلال تجاه تعليم المرأة مما أثقل كاهل القيادة بضغط عديدة ، الا انها حققت أول كسب لها عام ١٩٥٧ حين قامت وزارة التربية بفصل عدد من المعلمات المتزوجات وفقا للقانون الاستعماري الذي يقضى بفصل المعلمة عند الزواج ، وأدى موقف الاتحاد الحازم الى تغيير هذا القانون عام ١٩٦٠ ، الا أن نشاط الاتحاد قد أخذ يتقلص حتى انتهى تماما عام ١٩٦٨ .

وجاءت بداية هذه التنظيمات ونهايتها فى الحقبة الأخيرة من الحكم الاستعماري مع بداية قيام الأحزاب السياسية والتنافس الحاد فيما بينها ، وكانت هذه الأحزاب تمثل المصالح العديدة للطبقات المختلفة وعلى رأسها مصالح طبقة ملاك الأرض والطبقة الوسطى من المعلمين فى الحضر . ويمكن أن يعزى أفول هذه التنظيمات ونهايتها الى قصور الادراك الصحيح لمكانة المرأة والعوامل الحقيقية والحيوية التى تحدد موقفها ومكانتها .

وقد قامت هذه التنظيمات أساسا على اكتناف الطبقة الوسطى فى المناطق الحضرية ، وهو ما يعنى نوعا من الجهل بحقيقة مطالب المرأة فى الريف ، أو حتى مطالب النسوة القديرات فى المناطق الحضرية ، هذا فضلا عن النسوة فى المناطق النائية كالجنوب مثلا ، وقد كن بعيدات نسبيا عن أى تجمع سياسى ، كالنقابات مثلا التى قامت لتمثل المصالح التى تتباين وتختلف عن تلك التى تقوم عليها الجماعات السياسية التقليدية بمآلها من وسائل التغيير المحددة ، وفى خلال الخمسينيات ومع اشتداد الحركة الوطنية أخذ الاحساس بحاجة المرأة الى تنظيم جديد يعل من شأنها ويحقق لها مزيدا من المشاركة ، وقام الاتحاد النسائي مرة أخرى عام ١٩٥٢ يضم نخبة من النسوة المعلمات ممن ساعدن على قيام التنظيمات الأولى ، بلغ عددهن خمسمائة فى أم درمان ومن شروط العضوية أن يكن من الملمات بالقراءة والكتابة ، وإن كان هذا الشرط قد أهمل فيما بعد لأنه يحول دون عضوية الكثيرات ، ومع ذلك كانت كثرة الأعضاء من المعلمات والمرضيات والطالبات والعاملات فى الوظائف الحكومية والقللة من ربات البيوت .

واتسمت فروع الاتحاد وامتدت على يد معلمات المرحلة الابتدائية من غير المتزوجات ولهن من وقت الفراغ ما يتيح لهن التفرج للنشاط ، وامتدت فروعه الى الجنوب على يد الشماليات فى المدن. الرئيسة « كالمكالك » ، و « واو » و « جوبا » وقامت لجان متخصصة منها ما هو مؤقت لتنفيذ قرارات الاتحاد ومشروعاته وقد وصل الى قمة نشاطه ما بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦ .

وقد شهد عام ١٩٥٨ أول انقلاب عسكري (بعد الاستقلال عام ١٩٥٦) وصاحبه اتجاه الى كبح نشاط الاتحادات وغيرها من التنظيمات الأخرى ، كما عطلت كل صور الانتخابات .

وفي عام ١٩٥٩ أُنْخِبت الحكومة تعوق نشاط الاتحاد بدعاوى مختلفة ، وان لم تستطع أن تقضى على نشاطه تماما ، فظل يعمل بصورة غير رسمية وخاصة عن طريق مجلة « صوت المرأة » وهى من طلائع المجلات النسائية خلال تلك الفترة وكانت إحدى المنابر القليلة لتبادل الآراء والمناقشات الحرة ، واستمر هذا الوضع الى عام ١٩٦٤ حين عاد نظام تعدد الأحزاب .

وبالتالى عاد الاتحاد الى متابعة نشاطه فى مضمار الحركة الوطنية ، وخاصة فى العمل على قيام حكم ديمقراطى ، وكانت طلائعه الأولى فى مقدمة الركب مما أدى بقيادة الاتحاد الى سلوك هذا الطريق الجديد بعيدا عن الأساس الذى قام عليه . فلم تعد الأهداف القديمة التى كان يعمل لها موضع اهتمام الجيل الجديد أو عناية المرأة الحضرية ، وشهد أواخر الستينيات هبوطا فى شعبيته .

وفى عام ١٩٦٨ كانت المرة الأولى التى تشترك فيها المرأة فى الادلاء بصوتها فى انتخابات عامة ، وقد أجريت الانتخابات (وخاصة فى الريف) فى أيام للنساء وأخرى للرجال ، ولم تحضر المرأة أية اجتماعات أو لقاءات سياسية فى المناطق الريفية ، ووصلت الى المسئولين عدة شكاوى عن منع الرجال للنساء من الادلاء بأصواتهن وقد شكل النسوة قوة انتخابية كان لها اثرها فى تارجيح الأصوات الا أن الكثيرات لم ينتبهن الى هذا الاحتمال ، ولم يكن لهن تنظيمات رسمية (فيما عدا الاتحاد النسائى) تشعرهن بأهبيتهم على الساحة السياسية، هذا الى أن المرأة فى الجنوب كانت تعاني من نتائج الحرب الأهلية حتى عام ١٩٧٢ التى أدت الى اضطراب الحياة الأسرية وحملت الآلاف من الجنوبيين الى الهرب الى الأقطار المجاورة أو الاختفاء بين الآخرين وقد وجد كفاح الجنوب كثيرا من العون من تنظيمات تشترك النساء فى عضويتها ، وان لم يعم تنظيم نسائى معين ، وكان ما حدث فى الشمال مقطوع الصلة بما حدث فى الجنوب من تطور وخاصة فيما يتصل بوضع المرأة .

وقد استمر هذا الوضع قائما حتى قيام الحكم العسكرى الحاضر فى مايو ١٩٦٩ . واتخذ الشيوعيون واليساريون وغيرهم من التقدميين جانب هذا النظام فى البداية ، حتى زالت الغاشية بفشل السياسة الحزبية القديمة فى القيام بأى تغيير أساسى فى هيكل المجتمع السودانى عن طريق سلسلة من « التنظيمات الشعبية » وإقامة حكم شعبى محلى ، وكان من المفروض أن تقوم هذه التنظيمات الشعبية بتغيير وضع الفئات المحرونة فى المجتمع (بما فيهم النسوة والشباب) عن طريق المشاركة. وكان من المتوقع أن يقوم هذا الحكم المحلى بتغيير أنماط القيادات التقليدية المحلية

التي قامت على أساس النظام الاستعماري للإدارة الوطنية) في كلتا الناحيتين الريفية والحضرية بإنشاء مجالس محلية منتخبة تركز فيها قدر واف من الوظائف والواجبات، ولتأكيد جانب المشاركة خصص للمرأة ٢٥٪ من عضوية هذه المجالس .

وما أن انحاز النظام الى جانب اليمين حتى قام بحل الاتحاد النسائي وأطاح بكل قياداته السياسية المتطرفة ، وأحلت الحكومة مكانه تنظيما جديدا باسم « اتحاد المرأة السودانية » واختيرت قياداته أساسا من بين قيادات الاتحاد القديم .

وكان من المتوقع أن يقف الاتحاد الجديد الى جانب النظام ، ويحفظ المرأة الى اقتحام القطاع الرأسمالي الحديث ، وانفسح المجال أمام المرأة لتولي المناصب الحكومية العليا ممن وقفن الى جانب النظام .

وقام الاتحاد الجديد بافتتاح فروع له في عدد من الأماكن في البلاد ركزت نشاطها في الدعوة للنظام مما جذب اليه أعدادا من البرجوازية الصغيرة في الريف والحضر حققت مصالحها في استقرار النظام وبقاؤه بينما وقفت أكثر النسوة المتعلقات ضد الاتحاد بسبب خضوعه وامتناله .

ومع تمثيل النساء بنسبة ٢٥٪ في عضوية المجالس المحلية فقد فشل فشلا ذريعا في اكتساب كيان في اتخاذ القرار ، ففي كثير من تلك المجالس (ولا سيما في الريف) لم يصل العدد الى نسبة ال ٢٥٪ ، وطالب عدد من هذه المجالس بإعادة النظر في هذا الشرط بحجة حماية القيم السودانية التي تحول بين المرأة والمشاركة العامة ، ونمت دراسة أجريت في مدينة أم درمان عام ١٩٧٨ - ٧٩ عن عديد من الشكاوى من الجانب النسائي في المجالس ضد الأساليب التي يتبعها الرجال للحيلولة بينهم وبين شئون المجالس وسياستها ، وكان الرجال من الأعضاء يحركون النساء للتصويت الى جانبهم في بعض المسائل ، ويخضع النساء تبعاً للعلاقات الأسرية والعنصرية والولاء السياسي للأباء والأخوة والأزواج . الخ .

ويمكن اجمال الأسباب التي تشرح هذا الوضع فيما يلي :

أولا : الادعاء من جانب الرجال خاصة ، بأن النساء اللواتي لا يتمتعن بسمعة طيبة ممن يشاركن في الساحة السياسية لا يشجع الفضليات من النساء على المشاركة مما يؤدي الى المساس بالمكانة الاجتماعية للمشاركات .

وثانيا : أن ما يشاع عن فساد نظام الحكم المحلي لا يشجع أعدادا غفيرة من كلا الجنسين ، والنساء بنوع آخر .

وثالثا : فان النسوة لايعين تماما تلك الفرص السانحة التي يقدمها النظام ، ولا يقن وزنا لتأثيرهن على اتخاذ القرار ، ولهذا فان الامور التي تهم المرأة ، كمد انابيب المياه الى المنازل وتيسير الخدمات الصحية ، يقررها الرجال وفقا لحاجتهم ولا يتعدى موقف النساء اجترار الشكوى فيما يبنهن بعد أن يتم كل شيء .

وقد دلت الدراسات التي اجريت في الجنوب عام ١٩٧٩ ، على ان البداية كانت على يد رجال الحكومة عندما يزورون القرية ويشجعون النساء على اقامة تنظيم يضم صفوفهن والا يتركون المكان حتى يختاروا القيادة . ولم يحدث في تلك القرى التي شهدت هذا الاجراء أن دعت القيادة المختارة الى اجتماع من نوع ما ، وكانت الحجة انها لا تفهم العناية من قيام اتحاد المرأة السودانية . بالاضافة الى احساسهن بالقصور والعجز في القيام بدورهن لقصور الرؤيا وعجز الاشراف .

واعترف أولئك النسوة أخيرا بمعجزهن عن تغيير الوضع الذي يسلمن بانه غير ملائم ، وعلى الرغم من التيسيرات الرسمية العديدة لافساح المجال أمام المرأة كانشاء المجالس المحلية وفروع اتحاد المرأة السودانية فان المرأة لم تعمل على الاستفادة منها ، ولأنها فرضت من أعلى فان التصور الذي قامت عليه كان متباينا مع ما تنشده المرأة من حلول ، هذا الى أن كثيرا من النسوة ممن لا يتفقن مع السياسة القائمة (ولا سيما المتعلقات) قد تكسرن عن ممارسة أي نشاط ، وتعانى المرأة في الوقت الحاضر من قلة التنظيمات المستقلة والاختيارية التي يمكن أن تمارس الكفاح للوصول الى تغيير الأوضاع القائمة .

وأخيرا ، فبالرغم من وجود تلك المسالك العديدة للمشاركة ، فان المرأة مازالت خاضعة لبعض السياسات الاقتصادية التي أدت الى تغيير دور المرأة تغييرا جذريا دون أن تزودها بالمتغيرات المناسبة ، والأساس في هذه السياسات الاقتصادية أنها تستمد قوامها من التوسع الرأسمالي لطبيعة الانتاج وما لازمه من تحليل النظام غير الرأسمالي لنحية ، هذا الى جانب أن هذه الاجراءات لاتسلك طريقا واحدا في المناطق المختلفة ، وذلك هو العامل الأساسي في تباين موقف المرأة في السودان .



مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافاً إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

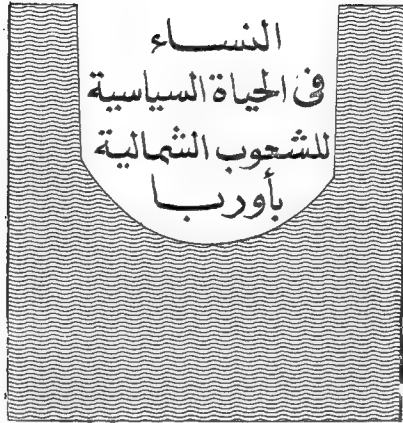
⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاعتماد على النسخة المقوية لليونسكو وبمعاونة
النسخة المقوية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



مشاركة النساء في الحياة السياسية في البلاد الشمالية بأوروبا ظاهرة واسعة النطاق بالقياس إلى شعوب أخرى ، فعددتهن في البرلمان وفي المجالس مرتفع إلى حد ما . ومنذ عهد قريب انتخبت امرأة رئيسة لدولة أيسلندا ، ورئاسة الوزارة في النرويج تتولاها امرأة أيضا . إلا أنه منذ عهد غير بعيد كان عدد النساء المشتغلات بالسياسة قليلا جدا . في أي من النواحي زاد تمثيل النساء ؟ في هذا المقال ندرس هذه المسائل مع وضع التأكيد الرئيسي على الموقف في النرويج . ونقدم أيضا أدلة من البلاد الشمالية الأخرى كلما كان ذلك ممكنا .

نظرة إلى الماضي

بدأت أول موجة عريضة من الحركة النسائية في البلاد الشمالية في القرن التاسع عشر عندما قامت حركة منظمة النساء وخاصة في المدن حيث بدأت المثقفات من الطبقتين الراقية والوسطى التعبير عن استيائهن . وبعد ذلك بحين أنشئت منظمات رسمية ، أولا في صفوف نساء الطبقة الوسطى ثم في صفوف الطبقة العاملة ، فكونت

بقلم : توريلد سكارد

تشفل مركز كبيرة الباحثين في معاهد أبحاث العمل - ونشرت وأشرفت على إصدار عدد من الكتب باللغة النرويجية عن الشباب وسياسة النساء والحياة البرلمانية . وكانت عضوا بالبرلمان النرويجي ورئيسة مجلس الشبيبة ومندوبة عن بلادها لدى الأمم المتحدة ، وزعيمة اللجنة القومية التابعة لليونسكو .

ترجمة : الدكتور راشد البراوي

المستشار الاقتصادي باتحاد نقابات عمال مصر حاليا وكان قبل ذلك أستاذا بالجامعات المصرية ثم عضوا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعي .

نساء الطبقة الوسطى منظمات خاصة لحقوق النساء طالبت بالحقوق السياسية وحق التعليم وفتح أبواب الاستخدام أمامهن . وناضلت نساء الطبقة العاملة أولا وقبل كل شيء ، من أجل تحسين ظروف العمل وتكوين النقابات .

ومنحت البلاد الشمالية النساء حق التصويت قبل أن أخذت به معظم الشعوب في العالم الغربي . فطبق الاقتراع العام في فنلندا عام ١٩٠٦ ، وفي النرويج عام ١٩١٣ ، وفي الدنمرك وأيسلندا عام ١٩١٥ ، وفي السويد خلال السنوات ١٩١٩ - ٢١ . كذلك كانت الدنمرك من أول الشعوب التي قبلت امرأة في هيئة الوزارة . غير أنه برغم هذه التطورات ظلت مشاركة النساء في الحياة السياسية أقل ما يمكن . فبعد الحرب العالمية الثانية بسنوات قلائل لم يتجاوز تمثيل النساء في البرلمان وفي المجالس المحلية عشرة في المائة في أي من البلاد الشمالية بأوروبا ، وكان أدنى من هذا بكثير في معظمها . ويقدم لنا الجدول رقم (١) الأرقام الخاصة بالنرويج .

عند نشوب الحرب العالمية الثانية ألغيت معظم القيود القانونية على انشطة النساء ، وبالقضاء على التفرقة القانونية تراءى لكثير من الناس أن المشكلات حلت .

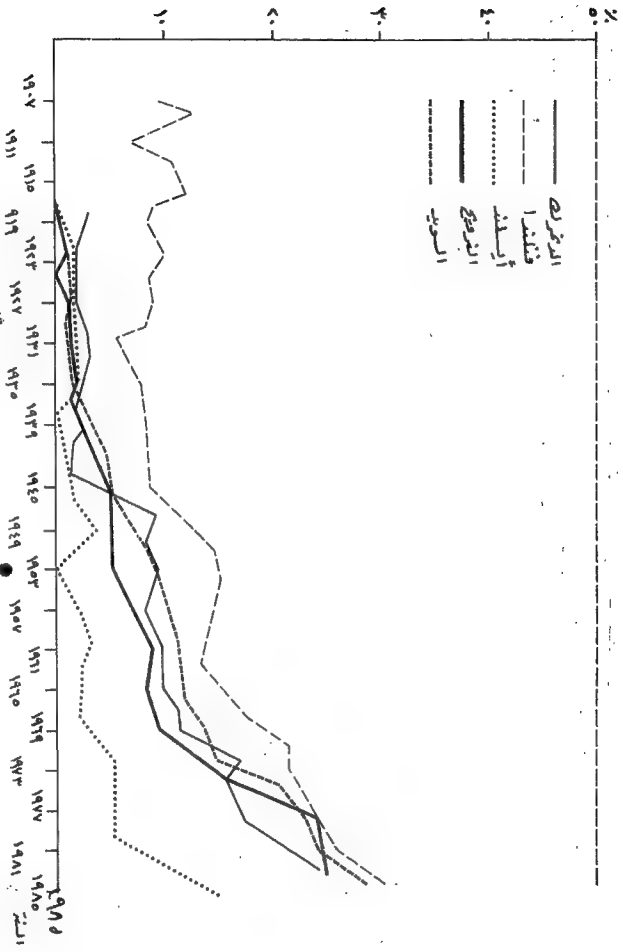
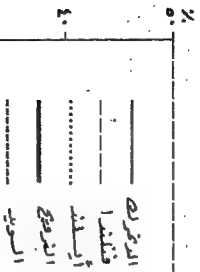
الجدول رقم (١) . تمثيل النساء في المجالس المحلية والمجالس الاقليمية ،
وفي البرلمان ومجلس الوزراء في النرويج . ادخل بالتدرج حق النساء في التصويت .
وفي عام ١٩١٠ تقرر الاقتراع العام في الانتخابات المحلية . ثم في الانتخابات العامة
سنة ١٩١٣ . وانتخبت المجالس الاقليمية بالاقتراع المباشر لأول مرة في عام ١٩٧٥ .

السنة	المجموع الكلي	النساء	%	
١٩٠١	١٢٤٢٨	٩٨	٨	المجالس المحلية
١٩٠٤				
١٩٠٧	١٢٨٥٦	١٤٢	١١	
١٩١٠	١٣١١٦	٢١٠	١٦	
١٩١٣	١٣٤٥٧	١٩٧	١٥	
١٩١٦	١٣٧٤٧	١٩٢	١٤	
١٩١٩	١٣٩٩٢	١٥٧	١١	
١٩٢٢	١٤٤٤٤	١٤٩	١٠	
١٩٢٥	١٤٦٥٤	١٥٩	١١	
١٩٢٨	١٤٧٩٩	١٨٩	١٣	
١٩٣١	١٤٩٣٢	١٧٩	١٢	
١٩٣٤	١٤٩٧٥	١٣٤	١٦	
١٩٣٧	١٥٠٥٦	٣٨٣	٢٥	
١٩٤٥	١٥٠٧٨	٥١٢	٣٤	
١٩٤٧	١٥١٠٢	٧٣٠	٤٨	
١٩٥١	١٥٣٣٢	٨٩٠	٥٨	
١٩٥٥	١٦٤١٨	١٠٥٦	٦٤	
١٩٥٩	١٦٣٤٨	٩٧٨	٦٠	المجالس الاقليمية
١٩٦٣	١٤٣٤٣	٩٠٤	٦٣	
١٩٦٧	١٣٥٢٣	١٢٩١	٩٥	
١٩٧١	١٣٣٩٢	١٩٨٥	١٤٨	
١٩٧٥	١٣٥٤٥	٢٠٨٧	١٥٤	
١٩٧٩	١٣٧٧٢	٣١٤٠	٢٢٨	
١٩٨٣				
١٩٧١			٥٤	
١٩٧٩	١٠٩٩	٢٧٤	٢٤٩	
	١٠٩٩	٣١٧	٢٨٨	
١٩٨٣				

تابع الجدول رقم (١)

البرلمان	السنة	المجموع الكلي	النساء	%
البرلمان	١٩٠٩	١٢٣	صفر	-
	١٩١٢	١٢٣	صفر	-
	١٩١٥	١٢٣	صفر	-
	١٩١٨	١٢٦	صفر	-
	١٩٢١	١٥٠	١	١
	١٩٢٤	١٥٠	صفر	-
	١٩٢٧	١٥٠	١	١
	١٩٣٠	١٥٠	٢	١
	١٩٣٣	١٥٠	٣	٢
	١٩٣٦	١٥٠	١	١
	١٩٤٥	١٥٠	٧	٥
	١٩٤٩	١٥٠	٧	٥
	١٩٥٣	١٥٠	٧	٥
	١٩٥٧	١٥٠	١٠	٧
	١٩٦١	١٥٠	١٣	٩
	١٩٦٥	١٥٠	١٢	٨
	١٩٦٩	١٥٠	١٤	٩
	١٩٧٥	١٥٥	٢٤	١٦
	١٩٧٧	١٥٥	٣٧	٢٤
	١٩٨١	١٥٥	٤٠	٢٦
الوزارة	١٩٤٥	١٥	١	٧
	١٩٤٥	١٤	١	٧
	١٩٥١	١٣	١	٨
	١٩٥٥	١٣	١	٨
	١٩٦٣	١٥	١	٧
	١٩٦٣	١٥	١	٧
	١٩٦٥	١٥	٢	١٣
	١٩٧١	١٥	١	٧
	١٩٧٢	١٥	٢	١٣
	١٩٧٣	١٥	٣	٢٠
	١٩٧٦	١٦	٤	٢٥
	١٩٧٩	١٧	٢	١٢
	١٩٨١	١٧	٤	٢٤
	١٩٨١	١٧	٤	٢٤
	١٩٨٣	١٨	٤	٢٢

المصدر : الإحصاءات الانتخابية الرسمية مينز (١٩٧٣) وتورب (١٩٨٢).



شكل ١ : النسبة المئوية للسكان فوق الخامسة عشر في بريطانيا، الجزائر، فلسطين والعراق والكويت من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٨٥.

ولكن هذا لم يمثل سوى خطوة أولى . وفي الخمسينات والستينات من القرن الحالى
ثار فى البلاد الشمالية جدل دقيق حول دور الجنسين . فى اول الأمر لم يمس النقاش
الجماهير العريضة ولكنه أثر فى أناس مهمين يشغلون مراكز صنع السياسة وبدأت
الأحزاب السياسية تضمن برامجها تدابير تدعو الى المساواة بل وأصبحت
المطالبة بالتضيق أشد الحاحا مع بدء موجة جديدة من الحركة النسائية فى بداية
السبعينات . ان الحيوية الجديدة التى دبت فى حركة النساء نشأت فى موقف كانت
المرأة فيه أفضل تعليميا وعمالة أجيرة عن ذى قبل ، ولكن حيث ظل هناك تفاوت بلغت
النظر بين المساواة الرسمية بين النساء والرجال من جهة والحقوق اليومية التى
تواجهها المرأة من جهة أخرى . ففى سوق العمل كانت النساء لا تزال تحصل على
الوظائف الأدنى مكانة وأجرا والأشق من حيث ظروف العمل وفرص الترقى أقل .
وبغض النظر عن مشاركتهن المتزايدة فى القوة العاملة ظلت المرأة تحمل معظم المسئولية
عن العمل بالبيت ورعاية الأطفال . وكانت امكانيات التحكم فى الانجاب محدودة ،
وكان عدد مراكز رعاية الأطفال فى أثناء النهار غير كاف .

فى البلاد الشمالية أى الاسكندنافية نجد المشاركة السياسية التى نشأت من
حركة النساء اتخذت صورا شتى . ففى الدنمرك وأيسلندا والنرويج ازدهرت مختلف
الأنواع من الجماعات النسائية المستقلة . وفى السويد وفنلندا كان النشاط التنظيمي
الجديد ضئيلا ، وتحقيق العمل من أجل زيادة المساواة بين الجنسين عن طريق
المؤسسات السياسية التقليدية وعن طريق منظمات النساء السياسية أيضا .

الحملات الاعلامية وانتخابات المجالس المحلية

من الجهود السياسية الناجحة بوجه خاص الحملات الاعلامية التى شنتها نساء
النرويج . وبالنسبة الى انتخابات المجالس المحلية فى الأغلب ، نظمن مظاهرات غير
تقليدية اجتذبت اهتمام وسائل الاتصال بالجماهير وخلقت جدلا عاما واسع الانتشار
ومرکزا .

ان نظام الانتخابات المحلية فى النرويج لا يسمح للناخبين بالتصويت لصالح
حزب سياسى فحسب ولكنه يسمح أيضا بالتأثير فى اختيار من يمثلونه فى المجالس
المحلية . والانتخابات فى النرويج نسبية ، فيحصل كل حزب على عدد من الممثلين
طبقا لما يظفر به من أصوات . وتقدم الأحزاب قوائم بأسماء مرشحيها مرتبة حسب
الأولوية ، وفى أماكن الناخبين تغيير هذا النظام اذا شاءوا . وثمة ميل فى صفوف
الناخبين الى تفضيل المرشحين الذكور ، وعلى ذلك كان من الأمور الجوهرية محاولة
زيادة التأييد للانات المرشحات .

فى عام ١٩٦٧ نظمت أول حملة لزيادة عدد النساء فى المجالس المحلية . وبينما
كان النساء القوة الدافعة فى الحملة فقد تعاون تعاونا وثيقا مع الرجال البارزين فى

الحياة السياسية ، وهكذا قاد لجنة الحملة وجلسان هما رئيس الوزراء وينتمي الى الحزب الزراعي ، ورئيس وزراء سابق من حزب العمال . وكانت جميع الأحزاب السياسية ممثلة ، كما جرى تمثيل عدد كبير من التنظيمات النسائية . وعن طريق وسائل الاتصال بالجماهير والمدارس شنت اللجنة حملة اعلامية ضخمة وضعت التأكيد على اسهام النساء الثمين في السياسة . وجرى حث الأحزاب السياسية على ترشيح النساء وحث الناخبين على تأييدهن . وبعد حملة عام ١٩٦٧ زادت نسبة تمثيل النساء في المناصب العامة من ٦٣ الى ٩٥ في المائة (انظر الجدول رقم ١) .

وبالنسبة الى انتخابات عام ١٩٧١ فقد شن أكبر تنظيم نسائي حملة اعلامية تشبه كثيرا الحملة التي شنت قبل ذلك بأربع سنوات . وفي هذه المرة بدون المساعدة من جانب السياسيين من ذوى المستويات العليا . وفي الوقت نفسه أثار النساء في داخل الأحزاب السياسية ضجة مطالبات بزيادة عدد المرشحات منهن في القوائم . كذلك درست مجموعات نسائية شتى وسائل كسب النفوذ السياسى ونظمن سرا استخدام أكثر أساليب التصويت فاعلية لصالح النساء . كل هذه الجهود ساعدت على تحقيق « الانقلاب النسائي » كما وصفه فيما بعد ، السياسيون البارزون في الانتخابات أم تسفر فحسب عن زيادة عامة في تمثيل النساء في المجالس المحلية ، ولكنهن أيضا أصبحن أغلبية أعضاء المجلس في ثلاث بلديات (منها العاصمة أوسلو) .

كانت الاستجابة ضجة في الدوائر السياسية النرويجية فخرجت الصحف تعمل هذه العناوين الرئيسية : « الضربة القاضية النسائية في الانتخابات » ، « النساء المحاربات السياسيات يستولن على مقر النفوذ عنة » . ورغم انه لم تكن هناك معارضة من رأى العام لمطالب النساء قبل الانتخابات ، فقد وجه اليهن الاتهام فيما بعد ، باستخدام « أساليب غير ديموقراطية » - حتى ولو كانت قانونية تماما وكثيرا ما استخدمها الرجال من قبل . وبعد هذه الانتخابات بوقت غير طويل تفسر قانون الانتخابات على نحو يقلل من تأثير الناخبين على اختيار المرشحين الذين يتقدم بهم كل حزب .

وفي الانتخاب التالى للمجالس المحلية في عام ١٩٧٥ لم تبين النتائج على مستوى الشعب كله تغييرا من ناحية انتخاب النساء .

لكن فى الأجل الطويل كان « الانقلاب النسائي » ذا عواقب أخرى أهمها التغيير الذى طرأ على موقف الكثير من النساء . أصبحن أكثر اهتماما بالسياسة ونشاطا فيها ، وأظهرن شجاعة جديدة وطموحا جديدا وروحا جديدة . واكتشفت النساء اللائى انتخبين أن بإمكانهن القيام بعملهن السياسى اليومي برغم التفرقة والمشكلات الأخرى . وتأثرت أيضا اتجاهات الكثير من الرجال ، فبدأوا يفهمون أن النساء

كن جادات بشأن مطالبهن وسوف يستخدمن أصواتهن لتحقيق أهدافهن . وأدركوا أيضا أن النساء قادرات على الاضطلاع بوظيفة تتسم بالكفاءة ، وأنه حتى لو نشطن في إثارة مشكلتهن غلن تنتج عن هذا كارثة أو ثورة .

وبينما لم تنظم حملة اعلامية في عام ١٩٧٥ اتحدت المنظمات النسائية قبل الانتخابات المحلية في عام ١٩٧٩ ، وفعلن الشيء نفسه بالنسبة الى انتخابات عام ١٩٨٣ . في عام ١٩٧٩ كانت الزيادة في تمثيل النساء أكبر منها في أى وقت قبل ذلك ، فارتفعت النسبة من ١٥٤ الى ٢٢٨ في المائة . ومرة أخرى ظفرت المرأة بأغلبية في ثلاثة مجالس محلية ، ولكن في هذه المرة لم تثر ضجة .

المجالس الاقليمية والانتخابات البرلمانية :

في انتخابات المجالس الاقليمية والبرلمان في النرويج يقترح الناخبون لصالح حزب وهو الحزب الذي يقرر المرشحين الذين تضمهم قوائمه . والانتخابات نسبية ، وهكذا لو حصل حزب على تفويض واحد فان المرشح الاول في القائمة ينتخب ، واذا حصل على تفويضين يتم انتخاب الاول والثاني وهكذا .

وجرت التقاليد حتى عام ١٩٧٥ بأن يكون نصيب النساء في المجالس الاقليمية منخفضا جدا . فأعضاء هذه الهيئات الاقليمية لم يكونوا ينتخبون بطريق الاقتراع المباشر ، ولكن كانت تختارهم المجالس المحلية ومن صفوف أعضائها . وهذه المجالس كان ، يسيطر عليها الذكور سيطرة قوية ، ونادرا ما اختيرت نساء للمجالس الاقليمية (في بداية السبعينات لم يمثل النساء سوى ٥ في المائة) . ومع ذلك عندما أدخل نظام الانتخابات المباشر في عام ١٩٧٥ ارتفع عدد النساء بدرجة كبيرة ، والظاهر أن الانتخابات المباشرة كانت مفيدة للنساء (أنظر الجدول رقم ١) .

في الانتخابات البرلمانية بالبلاد غير الاشتراكية اتجه عام الى الانتخابات النسبية في الجهات متعددة الأعضاء وذلك لمرقلة تمثيل النساء بأقل مما يتحقق في انتخابات الاغلبية في الجهات التي يمثل كل منها عضو واحد (Rule, 1981) .

وتجرى النرويج أيضا انتخابات نسبية لشغل مقاعد البرلمان . في الماضي كان ترشيح النساء وانتخابهن مرتبطا ارتباطا واضحا لعدد ممثل الحزب في كل جهة . فكلما زاد عدد الممثلين الذين يحصل عليهم الحزب عظمت الرغبة في ترشيح امرأة واحدة على الأقل لشغل مقعدا في الجمعية الوطنية . ليس من المقبول في الغالب أن يمثل حزب في جهة بأمرأة فقط أو برجل وامرأة ، ولهذا فمعظم الأعضاء الاناث في البرلمان ينتخبين من جانب أحزاب الجهة ؛ وهي الأحزاب التي تحصل على ثلاثة تفويضات أو أكثر . كذلك تبدي الأحزاب ميلا واضحا الى قبول مزيد من النساء لشغل المراكز الأدنى بالقوائم حيث يقل احتمال انتخابهن . وعموما كان الإتجاه أنه كلما زادت أهمية المركز قل عدد النساء (Shard, 1980) .

وفي آيسلندا والسويد نفس النوع من الانتخاب البرلماني المطبق في النرويج ، ويمكن تتبع نفس الأنماط بالنسبة الى ترشيح النساء (Mannila, 1983) . ومع كل ، فبرلمان آيسلندا من الصغر بحيث لا تميل الانتخابات النسبية الى مساعدة تمثيل النساء في الجمعية الوطنية ويبين بحث عام عن البرلمانات في البلاد غير الاشتراكية أن حجم البرلمان في حد ذاته ليس له تأثير على نصيب النساء من أعضائه (Rule, 1981) . ولكن صغر حجم برلمان آيسلندا ويضم ٦٠ عضوا فقط ، بالإضافة الى عدد كبير من الدوائر الانتخابية والأحزاب السياسية ، يسفر عن موقف نادرا ما يحصل فيه حزب الجبهة أى الدائرة على أكثر من ممثل واحد أو اثنين . وعلى ذلك نادرا ما تدخل النساء البرلمان . ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت نسبة النساء في البرلمان الآيسلندي منخفضة جدا ، وتقل كثيرا عنها في البلاد الاسكندنافية الأخرى ، ففي نهاية السبعينات وصلت نسبة التمثيل الى ٥ في المائة فقط . ومهما يكن من أمر ففي انتخابات مايو ١٩٨٣ حدثت زيادة قوصلت النسبة الى ١٥ في المائة (أنظر الجدول رقم ٢) .

واشتراك النساء في المجالس المحلية في آيسلندا دون أيضا في البلاد الشمالية الأخرى . ففي انتخابات عام ١٩٧٨ شكلت النساء ٦ في المائة من الممثلين ، وارتفعت النسبة الى ١٣ في المائة في عام ١٩٨٢ (Gudmunds dottin 1983) . ربما يكون هناك تردد عام بالنسبة الى الساسة من الاناث في آيسلندا . كذلك لعل الظروف الانتخابية على المستوى المحلي غير مواتية للنساء نظرا لأن المجالس المحلية صغيرة للغاية ، فمتوسط العدد في كل منها خمسة أعضاء فقط . وعلاوة على ذلك ، فآيسلندا هي البلد الشمالي الوحيد الذي لا يزال يوجد فيه انتخابات الأغلبية على المستوى المحلي في بعض الكوميونات (Sinkonner, 1983) .

وفي الدنمارك وفنلندا يسمح نظام انتخاب البرلمان للناخبين . بالتأثير على اختيار الممثلين . والنظام الدنماركي معقد للغاية ، فهو يقدم بدائل تصويت مختلفة تجعل للأحزاب والناخبين تأثيرا متباينا : في واحد منها تقرر الأحزاب وحدها اختيار من يمثلونها . وفي غيره يمكن أن يكون للناخبين تأثير مباشر لو شاءوا . وفي فنلندا يحدد الناخبون فعلا أيا من مرشحي الأحزاب سوف ينتخب ، فالناخب يعطي الأفضلية لكل من الحزب والمرشح . وكان برلمان فنلندا يضم من النساء نسبة تزيد الى حد ما على مثيلتها في البلاد الأخرى (أنظر الشكل رقم ١) . قد يكون هذا مرتبطا بنظام التصويت ولكن من الممكن أيضا أن يكون تقبل الأعضاء الاناث في البرلمان أكبر في فنلندا منه في غيرها . (أنظر الجدول رقم ٢) (Havaio-Mannila, 1979)

وعلى العموم وباستثناء آيسلندا كان تمثيل النساء في برلمانات البلاد الاسكندنافية متشابها بصورة تلفت النظر خلال فترة ما بعد الحرب ، ورغم الاختلافات في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ، وانتشار الطابع الحضري ، والعوامل الثقافية ، والموقف السياسي والنظام الانتخابي . وفي بلاد غربية أخرى فعهد النساء في الجمعية

الجنود رقم (٢) - تمثيل الأنسنة في المجالس المحلية والمجالس الإقليمية والبرلمان ومجلس الوزراء في البلاد الشمالية بأوروبا ، وذلك في يونيو ١٩٨٣ . تقسم الاندورك ٢٧٥ كوميونا ، ١٤ مقاطعة ، وتضم فلاندا ٤٦١ كوميونا وفي أيسلند ٢٢٤ كوميونا (ليس في هذين البلدين هيئات منتخبة على المستوى الإقليمي) وفي النرويج ٤٥٤ كوميونا ، ١٩ مقاطعة ، والأرقام عن السويد هي ٢٧٩ ، ٢٢ ، على التوالي .

البلد	المجالس المحلية		%	المجالس الإقليمية		%	البرلمان		%	الوزارة	
	المجموع	نساء		المجموع	نساء		المجموع	نساء		المجموع	نساء
الاندورك	٤٧٦٩	١٠٠١	٢١	٣٧٠	٧٥	٢٠	٢٤	٤٢	٢٧	٤	١٥
فلاندا	١٢٧٧	٢٨٣٥	٢٢	غير متوافر	٢٠٠	٢١	٢١	٦٢	١٧	٢	١٨
أيسلند	١١٩٢	١٤٨	١٢	غير متوافر	٢١٧	٢٩	١٠	٩	١٠	١	١٠
النرويج	١٣٧٧٢	٣١٤٥	٢٣	١٠٩٩	٥٢١	٢١	٢٦	٤٠٠	١٨	٤	٢٢
السويد	١٣٣١٩	٢٨٣٩	٢٩	١٧٠٥			٢٨	٩٦	١٩	٥	٢٦

الوطنية نادرا ما يتجاوز ١٠ في المائة (Skard and Haavio-Mannila, 1983) ومع كل فبعد الانتخاب الأخير تراوح عدد النساء بين ربع وثلث الممثلين في برلمانات الدنمارك وفنلندا والسويد والنرويج .

وفي المجالس المحلية أيضا كانت مشاركة النساء متشابهة جدا في الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد منذ الحرب العالمية الثانية وإن كانت المشاركة أعلى قليلا في السويد منها في البلاد الأخرى (Sinkkonner, 1983) .

الأحزاب السياسية :

تقوم الأحزاب السياسية في البلاد الشمالية بأدوار بدور حراس أبواب الهيئات المنتخبة . فباستثناء أيسلندا بدأت هذه الأحزاب تتكون في نهاية القرن التاسع عشر وتركزت علاقتها على الحياة السياسية بالقرن العشرين . وبصورة متزايدة فمعظم المرشحين الذين يتقدمون إلى انتخابات البرلمان والمجالس المحلية وشحتهم الأحزاب السياسية . فلكي ينجح المرشح في الانتخاب يلزم بوجه عام أن يتقبله حزب ما ، فضلا عما ينطوي عليه هذا من الدعم المالي .

وفي جميع البلاد الاسكندنافية نظم تقوم على تعدد الأحزاب ؛ وإذا تجاوزنا عن بعض التعديلات فالساحة السياسية تسيطر عليها أحزاب خمسة تنتظم في كتلتين : الأحزاب المحافظة والليبرالية والزراعية من ناحية ، والأحزاب الاشتراكية والديموقراطية والأحزاب الشيوعية من ناحية أخرى (Bergund and Pesonen, 1981) وتقوم الأحزاب على أساس تقسيمات ثقافية واقتصادية واجتماعية شتى برغم أن المجتمعات الشمالية في فترة ما بعد الحرب كانت متجانسة نسبيا . وكان تأثير الحركات الشعبية وخاصة الحركة العمالية قويا إلى حد ما ، وتكتسب المثل العليا عن المساواة والعدالة والتضامن أهمية مركزية ، وتحظى سياسة دولة الرفاهية بتأييد عريض .

ويوفر نظام تعدد الأحزاب قنوات بديلة للمشاركة السياسية ، ومعظم الأحزاب صغيرة نسبيا وأبوابها مفتوحة . وبهذه الصفة كانت تتقبل بوجه عام المطالبات المتعلقة بزيادة المشاركة من جانب النساء .

ففي النرويج أصبحت نساء كثيرات أعضاء في الأحزاب السياسية في السنوات . أعضاء الأحزاب (أنظر الجدول رقم ٣) . ولكن كانت هناك المقاومة التقليدية لتعيين النساء في المواقع الحزبية القيادية . ولمقاومة هذا الاتجاه أدخل حزب الأحرار وحزب الأحرار الاشتراكي نظاما للحصص في منتصف السبعينات . من القرن الحالي ، فقرروا وجوب أن تضم كافة الهيئات المنتخبة في داخل الحزب ٤٠ في المائة على الأقل .

الجدول رقم (٣) تمثيل النساء في الأحزاب السياسية في الترويج في عام ١٩٨٢

أعلى مركز لامرأة	لجنة العمل			المجلس التنفيذي			المجلس الوطني			المؤتمر الوطني			أعضاء البرلمان			(١) الحزب
	%	نساء	المجموع	%	نساء	المجموع	%	نساء	المجموع	%	نساء	المجموع	%	نساء	المجموع	
رئيس	٤٣	٢	٧	٤٧	٧	١٥	٤١	١١	٢٧	٨٤	١٠٧	٢٢٥	٤٠	٢٦٩٦	٦٧٤٠	اليسار
نائب رئيس	٢٣	١	٢	٤٠	٦	١٥	٤٥	١٠	٢٢	٧٨	١١٣	٢٠٠	٤٠	٩	١٠٠٠٠	الاشتراكي
نائب رئيس	٤٠	٢	٥	٥٦	٥	٩	٤٣	١٦	٢٥	٤١	٨٥	٢٠٩	٤٢	٤٨٦١	١١٤٨٢	العمال
نائب رئيس	٢٥	١	٣	٥٣	٥	١١	٢٧	١٠	٢٧	٢٢	٨٧	٢٥٦	٥٥	٩	٩	المسيحي
نائب رئيس	٢٥	١	٥	٥٣	٥	١١	٢٧	١٠	٢٧	٢٢	٨٧	٢٥٦	٥٥	٩	٩	الزراعي
عضو مجلس تنفيذي	٤٠	٢	٥	١٩	١٢	٦٢	٢٦	١٥	٢٦	٢٢	٦١	١٨٧	٢٣	٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	المحافظ
				٣١	١	٧			-	٢٠	١٢٥	٤١٣		٩	٣٣٧٥٤٤	التقدم (٢)

(١) الأحزاب غير الممثلة في البرلمان ليست بدرجة : حزب العمال للركبي اللينيني ، الحزب الشيوعي أو حزب الشعب الحر .

(٢) حزب التقدم حزب صنادق للتوسعة ويتكون من الجناح الشيوعي .

المصدر : استطلاعات مختلفة الأحزاب السياسية .

من كل من الجنسين . كذلك انتخب كلا الحزبين رؤساء من الاناث خلال الفترة ذاتها . وحلت الأحزاب الأخرى جنودها ، وكان أحدها عهدا من هذه الناحية الحزب الاشتراكي الديمقراطي . وحتى الأحزاب المعارضة لنظام الحصص زادت من تمثيل النساء في الهيئات القومية . والظاهر أن التنافس بين الأحزاب يمكن أحيانا أن يخدم قضية النساء . لكن حزب التقدم ويمثل الجناح اليميني المتطرف ، استثناء واضح ولا يبذل نشاطا لضم النساء الى صفوفه .

وخلال عقد السبعينات رشحت الأحزاب عددا متزايدا من النساء للانتخابات المحلية وانتخابات البرلمان . ولمنع تركيز النساء في أسفل قوائم الترشيح عمدت بعض الأحزاب وخاصة حزب الأحرار وحزب اليسار الاشتراكي ، الى تناوب المرشحين الذكور والاناث في قوائمها . وهذا النظام أجبر الأحزاب على أن تبحث بنشاط عن مرشحين من الاناث ، وحال دون التنافس المباشر بين الرجال والنساء . وحتى الآن يضم الحزبان اللذان سلف ذكرهما أعلى نسبة من النساء في صفوف الممثلين المنتخبين في المجالس المحلية والاقليمية ، وان كانت الأحزاب الأخرى بصدد أن تلحق بهما (أنظر الجدول رقم «٤») .

ونمة أحزاب سياندية قليلة في الدنمرك والسويد اتخذت أيضا نظما للحصص كى تضمن تمثيل النساء في مختلف هيئات الحزب . وفي جميع البلاد الشمالية زاد عدد النساء في القيادات القومية للأحزاب زيادة بالغة خلال السنوات القلائل الأخيرة . ونسبة النساء أعلى ما تكون في النرويج والسويد ، والنرويج هي البلد الوحيد الذي أصبحت فيه المرأة رئيسة حزب . وعلى العموم فالأحزاب اليسارية تضم نساء أكثر في المراكز القومية للزعامة (Skard and Heavio Mannila, 1983)

حتى ولو نجحت النساء في التغلغل في الأحزاب السياسية الى حد معين ، الا أنهن لا يزلن بعيدات عن ممارسة نفس القوة كالرجال . فالنساء اللاتي أصبحن أعضاء في الأحزاب ، يعتبرن من الوافدين الجدد على هذه المنظمات . ونظرا لاستقرار السياسة وبنیان الأحزاب الآن ، فليس للنساء دائما الكثير من التأثير وعلى ذلك يجسدن من الصعب تنفيذ التغيير . أنهن لسن من الوافدين الجدد فحسب ولكنهن يمثلن أقلية في العادة ويقعن تحت ضغط قوى لتقبل الأولويات والاعتبارات التي تقررها الأغلبية من الذكور . فاذا عملن من أجل الإصلاح وخاصة اذا كنا بسعين الى تنمية مصالح نسائية معينة ، فيمكن أن يعتبر هذا ردود فعل سلبية .

في داخل بعض الأحزاب السياسية يدور جدل حول ما اذا كان ينبغي أن يشارك النساء والرجال في العمل الحزبي على قدم المساواة ، أو أن تنظم النساء بطريقة خاصة . وموقف الكثير من الرجال مزدوج ! فهم لا يحبون الطوائف الحزبية ، ولكنهم يدركون في الوقت نفسه أن وجود تنظيم خاص بالنساء في داخل الحزب يمكن أن يجتذب نساء قد لا يكون لهن بخلاف هذا نشاط سياسي . وتنقسم النساء أيضا حول

الجدول رقم (٤) تمثيل النساء في الجمعيات السياسية المختلفة في المجالس المحلية والبلدية والاقليمية والبرلمان في التوزيع في عام ١٩٨٢

الحزب	المجالس المحلية			المجالس الاقليمية			البرلمان		
	الجمع	نساء	%	الجمع	نساء	%	الجمع	نساء	%
الحزب الاشتراكي	٢٨٤	١٦٦	٤٣,٢	٤٧	١٩	٤٠	٤	٢	٥٠
العمل	٥١٤,٦	١١٩٧	٢٣,٣	٤٠,٦	١٢٠	٣٠	٦٦	٢٢	٣٣
الاحرار	٦٦٢	٢٢٠	٣٣,٢	٦٢	٢٥	٤٠	٢	١	-
المسيحي	١٥٢١	٢١٢	٢٠,٥	١١٩	٢٧	٢١	١٥	١	-
الزراعي	١٧٦٦	٢٥٠	١٩,٨	١٠٥	٢٣	٢١	١١	٢	١٨
المحافظ	٢١٩٦	٧٢٥	٣٣,٠	٢١١	٧٧	٣٥	٥٢	١٢	٢٤
التقدم	٧٨	٥	٦,٤	٢٣	١	٤	٣	٠	-
احزاب اخرى(١)	١٠١٩	١٥٥	١٥,٢	٢٦	٥	١٩	٠	٠	-
الجمع	١٣٧٧٢	٢١٤٠	٢٣,٨	١٠٩٩	٣١١	٢٩	١٥٥	٤٠	٢٦

(١) حزب العمال الماركسي - اللينيني ، الحزب الشيوعي ، حزب النمس الشي ، قوائم مشتركة في التشريعية ، قوائم محلية وغيرها في سياسية . في المجالس المحلية تم احتساب اقلية المسلمين من هذه المجموعات على اساس قوائم غير سياسية ومحلية وغيرها ، والبلدية كثيرة على اساس قوائم مشتركة في التشريعية . المصدر : الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية .

المسألة . فالبعض منهن يؤيد وجود قطاعات خاصة بالنساء لتدريبهن على العمل السياسي وتقوية مركزهن وفضلا عن هذا يدركن ضرورة أن يجعلن أناسا معينين مسئولين عن سياسة الحزب بشأن المساواة بين الجنسين . غير أن نساء أخريات أشد نقدا للموضوع خشية أن القطاعات الخاصة تغرى المرأة بدلا من ادماجها في الحزب .

وبينما نجد في معظم الأحزاب الترويجية اليوم نوعا من الترتيبات الخاصة بالنساء ، إلا أن الأشكال تختلف . ففي أحد الأحزاب تنظيم نسائي مستقل له عضويته الخاصة به . وحزب ثان ينسق بين أنشطة عضوات الحزب في تقسيم داخلي . . ويضم حزب ثالث لجانا على المستويات المختلفة تركز على المشكلات المتعلقة بالنساء . وفي البلاد الشمالية الأخرى يتفاوت أيضا تنظيم النساء في الأحزاب السياسية . ففي فنلندا والسويد منظمات سياسية قوية للنساء ، بينما في الدنمرك حلت جميع المنظمات تقريبا حوالى عام ١٩٧٠ باسم المساواة
Dahlerup and Gulli, 1983

وتسلط الذكور على الأحزاب في الحياة السياسية أدى بالنساء أحيانا إلى إنشاء أحزاب نسائية مستقلة . ولما كانت الأخيرة انشقت احتجاجا على استبعاد النساء وخاصة من البرلمان ، فهذه الأحزاب تقترح قوائم جميع مرشحيها أو معظمهم من النساء . وبهذه الطريقة تحللت أحزاب النساء النظام الحزبي المستقر وقوبلت جهودها بمقاومة شديدة وخاصة من جانب الأحزاب السياسية الأخرى . ومن حين لآخر نجحت مرشحات الأحزاب النسائية ، ولكن الجنس وحده أثبت أنه أساس لان يقوم عليه الانتخاب ، ولم تبقى هذه الأحزاب النسائية كبديل

وتفاوت انتشار أحزاب النساء في البلاد الشمالية . فليس لها وجود في فنلندا وربما لأن جماعة الناخبين قادرة على الاقتراع لصالح المرشحين الإناث في القوائم الحزبية العادية . وفي البلاد الأخرى قدمت أحيانا قوائم نسائية خاصة ، وكان ذلك أكثر ما يكون خلال الفترة التالية مباشرة لتطبيق نظام الاقتراع المباشر . وفي النرويج والسويد لم تنجح أحزاب النساء في العادة . وربما يرجع ذلك إلى الولاء القوي للأحزاب السياسية التقليدية ، كما يرجع أيضا إلى نجاح النساء بدرجة طيبة نسبيا في الدخول عن طريق الأحزاب القائمة . إلا أنه في الدنمرك وأيسلندا انتخبت بعض النساء من قوائم نسائية خاصة ، وكان ذلك فوق كل شيء في الانتخابات المحلية حيث السياسة لا تتسلط عليها الأحزاب بمثل تسلطها على المستوى القومي
Skard and Hoavio-Mannila, 1983

ولم يلعب حزب نسائي دورا له شأنه في السنوات الحديثة إلا في أيسلندا . ففي عام ١٩٨٠ انتخبت امرأة لرئاسة الجمهورية لأول مرة ، وقبل إجراء الانتخابات المحلية في عام ١٩٨٢ قام حزب نسائي . وقدمت قوائم من النساء في أكبر مدينتين هما ريكيافيك Reykjavik وأكوريرى A. Kuregri . ونجحت في تحقيق انتخاب مرشحيهن في كلتا المدينتين . واستمر هذا الاتجاه في انتخاب البرلمان في مايو من

عام ١٩٨٣ ، وللحزب اليوم ثلاثة ممثلين في الجمعية الوطنية . وفي كلا الانتخابين حدثت زيادة في تمثيل النساء من الأحزاب السياسية الأخرى (Gudmunds dottir) (١٩٨٣) .

العزل بين الجنسين :

كان من أثر الزيادة في عدد النساء في الهيئات السياسية أن وضع نمط من العزل بين الجنسين . أساسا لهذا النمط بعدان : بعد رأسي يحصل به الرجال على مراكز هامة أكثر مما يحصل عليه النساء ، وبعد أفقي يكشف عن تقسيم للمعمل يتمشى مع أصوات الجنسين التقليدية .

والعزل الرأسي في الترويج يبينه الجدول رقم (٥) . ففي كل من الهيئات السياسية - المجالس المحلية والمجالس الإقليمية والبرلمان وهيئة الوزارة - تقل نسبة النساء كلما ارتفع المرء في السلم الهرمي . وحتى في المجالس المحلية حيث كان النساء يشكلن أغلبية أعضاء المجلس في عام ١٩٧١ ، لم تكن لهن الأغلبية في المجلس التنفيذي . أغلبية أعضاء المجلس في عام ١٩٧١ ، لم تكن لهن الأغلبية في المجلس التنفيذي أو في أى من اللجان في الإدارة المحلية باستثناء اللجنة الاجتماعية (Skard, 1979) فما السبب في هذا ؟ من الممكن أن تكون المرأة متحفظة نسبيا في الاستيلاء على مزيد من السلطة . ومن المرجح أيضا أن يكون الرجال موضع التفضيل إذ تتوافر فيهم المؤهلات « الصحيحة » حيث أنه غالبا ما كانت لهم تجربة سياسية أكثر وشغلا ومراكز من مختلف الأنواع . يضاف الى هذا أن الرجال هم الذين يحددون توزيع المراكز في المجالس المنتخبة . وحتى في حالة المجالس المحلية التي أغلبية أعضائها من الإناث، تم توزيع المراكز خلال اجتماعات كان للرجال فيها أغلبية واضحة لأن قادة الحزب والنواب بالمجالس اشتركوا مع الأعضاء المنتخبين في اتخاذ القرارات (Skard, 1979)

الجدول رقم (٥) تمثيل النساء في شتى المواقع في الهيئات المنتخبة في الترويج

المجالس المحلية (١٩٨٠ - ٨١)	المجموع	نساء	%
نواب مستشارون	١٨٨٠١	٥٤٠٨	٢٨ر٨
أعضاء هيئات تنفيذية	١٣٧٧٢	٣١٤٠	٢٢ر٨
عمد	٣٥٢٠	٥٣٧	١٥ر٣
المجالس الاقليمية (١٩٨٠ - ٨١) (١)	٤٥٤	١١	٢ر٤
مستشارون	١٠٩٩	٣١٧	٢٨ر٨
أعضاء هيئات تنفيذية	٢٤٧	٥٤	٢١ر٩
عمد	١٩	صفر	صفر
البرلمان (١٩٨١ - ٨٢)	٢٩٥	١١٩	٤٠ر٣
نواب	١٥٥	٤٠	٥٦
أعضاء برلمان	٣٢	٧	٢٢
مراكز عليا (٢)	١٨	٤	٢٢
الوزارة (١٩٨٣)	١	صفر	صفر
أعضاء			
رئيس وزراء (٣)			

المصدر : الإحصاءات الانتخابية الرسمية وتورب Parp ١٩٨٢ .

- (١) أوسلو بلدية ومقاطعة ومدرجة في كلا الإحصاءين .
 (٢) رؤساء ونواب رئيس ورؤساء لجان وزعماء حزبيين ونواب زعماء .
 (٣) لم تكن هناك رئيسة وزراء سوى مرة واحدة ولثة ثمانية أشهر في عام ١٩٨١ .

أما عن العزل الأفقى فالرجال مشغولون أساسا بمسائل الانتاج والنساء معنيات بالمسائل المتعلقة بالانجاب أو التكاثر الطبيعى . لسنا نملك بيانات دقيقة على المستويين المحلى والاقليمى ولكن تبين اختبارات موضوعية انماطا شبيهة على وجه التقريب بالانماط على المستوى القومى . والبرلمان النرويجى فى عام ١٩٨١ يوضح هذا النمط . وفى اللجان التى تتناول شؤون الانتاج (الزراعة ، مصادب الاسماك ، الصناعة ، النقل والتجارة) لم يكن سوى ١٨٪ من الأعضاء اناثا ، بينما كانت اللجان الخاصة بمسائل الانجاب والتكاثر الطبيعى (التعليم) الشؤون الاجتماعية ، شؤون الأسرة والاستهلاك ، العمل وحماية البيئة) تضم ٤٥ فى المائة من الأعضاء الاناث . وكان هناك أيضا عدد قليل نسبيا من النساء (٢١٪) فى لجان تعريف النظام والدفاع عنه (الدفاع ، الشؤون الخارجية ، العدل والمالية) (Rose, 1976; Lilgestrom and Dahlstrom, 1981)

ولسنا نعرف الكثير عن توزيع عضوية اللجان . فكثيرا ما يستطيع الممثلون التعبير عن تفضيلاتهم ، ويمكن تصور أن تختار النساء اللجان التى تعالج مسائل التكاثر الطبيعى لأن لهن اهتماما بها ، وفى رأيهن أنها أهم ويشعرن أنهن أكفأ فى هذه الميادين . ومع كل ، أظهرت دراسة عن البرلمان النرويجى فى الفترة ١٩٧٣ - ٧٧ أن النساء بوجه عام يفضلن العمل فى نفس اللجان شأنهن شأن الرجال ، ولكن لم يتم التمشى مع رغباتهن الى نفس مدى الاستجابة الى رغبات الرجال . وتراعى للنساء أن بعض هذا الأمر نتج من التفرقة المباشرة بين الجنسين ، بينما نتج البعض الآخر من المؤهلات المطلوبة والتى كانت تميل الى محاباة الرجال : الأقدمية ، المواقع السابقة فى الحياة السياسية ، الصلات التجارية والخلفية الجغرافية (Skard, 1980)

وبالمثل يوجد العزل الأفقى بين الجنسين فى مؤسسات أخرى من قبيل اللجان الحكومية والمجالس والهيئات وفى الوزارة فى النرويج (Skard, 1980 ; Hernes, 1982) وفى البلاد الشمالية الأخرى يوجد كل من العزل الرأسى والعزل الأفقى فى الحياة السياسية حتى ولو كانت درجة العزل يمكن أن تتفاوت الى حد ما . (Haavio-Mannila et al., 1983)

وحتى يتسنى زيادة عدد النساء فى الميادين التى جرى العرف بأن يسيطر عليها الذكور أدخلت النرويج نظاما للحصص . فمذ عام ١٩٧٣ طلب من جميع المؤسسات والمنظمات التى تتولى الترشيع أن تقترح مرشحا من الذكور وآخر من الاناث لكل مقعد شاغر فى اللجان والمجالس والهيئات الحكومية . عندئذ تقوم الوزارة المسئولة بإجراء الخيار الذى يكفل تمثيلا عادلا للنساء ، وتقوم قبل الترشيع النهائى بمراجعة تكوين اللجان الهيئة الحكومية المعنية بمسائل المساواة . وكان للنظام تأثير بالغ على المشاركة النسائية فى اللجان الحكومية المتصلة بشئون الانتاج . (Hernes, 1982; Statistical melding, 1982-83)

وعلى العموم زاد عدد النساء العاملات في اللجان الحكومية من ١١ في المائة سنة ١٩٧٢ الى ٢٧ في المائة سنة ١٩٨٢ . وهذا يعنى أن المشاركة أعلى منها في البلاد الشمالية الأخرى التي لم يطبق فيها أى نظام للحصص
(Hernes and Hanninen-Salmelin, 1983)

ومنذ أمد قريب أقر البرلمان النرويجي قانونا ينص عسلى أن جميع اللجان والمجالس والهيئات العامة - الحكومية والاقليمية والمحلية - يجب أن تضم عضوا واحدا على الأقل من كل جنس . فاذا كانت اللجنة مكونة من أربعة أعضاء أو أكثر وجب أن يكون اثنين على الأقل من كل جنس . وبهذه الطريقة لم يعد فى الامكان وجود لجان تقتصر العضوية فيها على أفراد جنس واحد ، أو اللجان التى تضم رجلا واحدا أو امرأة واحدة مع أغلبية كبيرة من الجنس الآخر . من السابق لأوان جدا أن نقول أى أثر سوف يترتب على هذا من الناحية العملية وخاصة أن النص لن يطبق على اللجان التى يجرى تعيينها أو انتخابها حسب نظام التمثيل النسبى ، وهى لجان تشكل عددا كبيرا . وبرغم أن للتمثيل فى كافة اللجان فوائد فقد يكون فى بعض الحالات أكثر فاعلية للنساء اذ يجعل فى وسعهن التجمع فى اللجان الهامة حيث يستطعن زيادة تأثيرهن بدلا من انتشارهن انتشارا بسيطا . الاعداد جوعرية . والأقليات الصغيرة من النساء كثيرا تواجه صعابا عندما تحاول فرض نفوذها .

هل من سياسة للنساء ؟

واضح تماما الآن أن النساء اللاتى يحاولن الدخول فى العالم السياسى ، يشهدن حواجز تعترض نشاطهن . فالأولا ، هناك حاجز المشاركة يعضى : هل يسمح للنساء بأن يشتركن ؟ ثم هناك حاجز الغرض ، ويمثله السؤال : هل يسمح لهن بتنمية المصالح النسائية ؟ فكثيرا ما يكتشف الساسة من الاناث أنه «سموح للمرأة بالمشاركة ولكن بشرط ألا تعمل بنشاط على تنمية هذه المصالح» .

ما الذى تفعله النساء فى الهيئات السياسية فى هذا الموقف ؟ أظهرت اللقاءات مع عضوات البرلمان فى النرويج أن ردود الفعل اختلفت ، فبعض ممثلات المرأة نادرا ما تحدثن عن النساء أو المسائل المتعلقة بالنساء أو لم يتحدثن أبدا ، بينما أحس غيرهن بمسئوليتهن عن هذا الأمر ولو تضايق زملاؤهن . ووجهت الغالبية الاهتمام أحيانا الى المشكلات النسائية عندما ترامت لهن الضرورة ولكن لم يتسم موقفهن بالاصرار ، ولم يتحدثن عن هذه المشكلات فى عزلة . ولقد قالت إحدى السياسيات : « انهم أنظر الى سياسة النساء على أنها جزء من السياسة ككل » ، بينما قررت أخرى : « يتقبل الرجال أن تمتشى مشكلات النساء مع المشكلات الأخرى » .

(Skard, 1980, 1981)
ومع ذلك يتورط ممثلات الاناث فى المشكلات النسائية أحيانا بينما لا يفعل الذكور هذا الا على سبيل الاستثناء
Hogberg, 1981 ; Skard, 1980; Skard and Haavio-Monnila, 1983;

أنظر أيضا : Bachrach and Bavatz, 1970 : فمثلا في البرلمان
النرويجي من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧ كان ٢٠ في المائة من المشكلات آثارها
العضوات كانت تشير الى النساء وموقفهن ، بالمقارنة مع ٤ في المائة فقط من المشكلات
التي آثارها الممثلون المذكور (Skard, 1980) . وفي المجالس المحلية
النرويجية حيث أحرزت المرأة الأغلبية في عام ١٩٧١ ، تضمن جدول الأعمال السياسية
عددا من مشكلات كانت قد أهملت وكانت - من بين مشكلات أخرى - تتعلق برعاية
الأطفال ، ومعاشات الأرامل من النساء والرجال ، والمساواة في الأجر اذا تساوى
العمل ، وتدابير تساعد الوالدين العزاب والنساء المتزوجات على الانخراط في سلك
القوة العاملة . ومن جدول الأعمال هذا أدخلت بعض الإصلاحات : رفع الأجور الدنيا
للمعاملات ، وظائف لبعض البعض وساعات عمل مرنة ، وتم دفع التعويض عن تكاليف
رعاية الأطفال خلال اجتماعات المجلس المحلي (Shard, 1979)

والموقف في المجالس المحلية الثلاثة التي بها أغلبية من الاناث موقف خارج عن
المألوف . فالمفروض أن تكون النساء أقلية في الهيئات السياسية وإذا نجحنا في
ادراج مشكلات النساء في جدول الأعمال فالأغلب أن يخسر الحركة من أجل التغيير
الفعل . وحتى لو تم اقرار هذه التدابير فغالبا ما يحدث تفريقها من كثير من محتواها
قبل التصديق عليها أو خلال تنفيذها فيما بعد .

خلال العقود الزمنية الأخيرة حدثت بعض التغييرات في المجتمعات الشمالية ،
فقررت سياسة حكومية قوامها المساواة ، وصدر تشريع بهدف تحقيق المساواة .

وزاد عدد الاناث في القوة العاملة زيادة كبيرة واتخذت تدابير لمساعدة الأم
العاملة . وزيدت مدة اجازة الوضع ، وزاد عدد مراكز رعاية الأطفال في النهار .
وتحصل المرأة على تعليم يزيد عما كان عليه الحال من قبل ، وهي أقدر الآن على
تحديد حجم أسرهما .

لكن تغيير الهياكل الأساسية في مجتمع أبوي عملية طويلة ومعقدة . فلا تزال
سوق العمل تعاني من ظاهرة العزل ، فتمتثل النساء عموما في الوظائف الدنيا
ويشغل الرجال المراكز ذات الشأن . وفي المنظمات الاقتصادية الكبيرة نجد القيادة
خاضعة تماما لسيطرة الذكور . لقد حدثت بعض تغييرات في العلاقة بين الآباء
والاطفال وفي مشاركة الرجال في الاعمال الروتينية المنزلية وخاصة في أوساط
الشباب ، ولكن النمط التقليدي لم يتغير بعد . . . وسواء كانت المرأة تزاوّل عملا يدر
عليها الكسب أو لا تزاوّل ، فعبء العمل المنزلي ورعاية الأطفال يظل على عاتقها بصفة
رئيسية . لم تنجح المجتمعات الشمالية في خلق ظروف عمل متساوية للنساء
والرجال ، أو في تكافؤ الفرص للمشاركة السياسية .

إذا كان لدينا عدد طيب من نساء ذوات نشاط سياسي ، فلدينا أيضا نساء
مرهقات بالعمل . لقد دخل النساء عالما سياسيا من صنع الرجل ويجدون ظروف

العمل السائدة صعبة جدا . وعلى ذلك ثار الجدل بشأن الطريقة التي تؤدي بها الأحزاب السياسية والهيئات المنتخبة وظائفها : مواعيد عقد الاجتماعات ، شكل الاجراءات ، حجم الأوراق المقدمة ، محتويات الوثائق . وما الى ذلك . كذلك أصبح الكثير من النساء من ذوات النشاط السياسى يقمن بعمل ثلاثى حيث يزاولن العمل المنزلى والعمل الأجير بالإضافة الى عملهن السياسى .

ولقد اشتدت المطالبة بأن يقوم الرجال بنصيبهم فى تدبير شؤون المنزل ورعاية الأطفال ، وتطالب النساء بيوم عمل من ست ساعات حتى يتمكن النساء والرجال من الجمع على نحو أفضل ، بين العمل مدفوع الاجر والعمل فى الأسرة والنشاط الاجتماعى .

ان الحيوية الجديدة التى تتصف بها الحركة النسائية حدثت فى موقف من التوسع الاقتصادى فى العالم العربى . أما الى متى يدوم هذا الواقع وخاصة فى أوقات الأزمات الاقتصادية ، فهذا ما لا نعرفه . ولكن على الأقل فالنساء الآن موجودات فى الساحة السياسية وهذا فى حد ذاته تقدم .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رسالة في إثراء الفكر العربي

- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة (ديوجين)
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية
تصدر بلغاتنا العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة مختصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع النسخة الفرنسية لليونسكو وبمبادرة
النسب الفرنسية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية

معالجة جديدة لموضوع إشترك النساء في الإقتصاد

يجب البدء بمعالجة المسائل الخاصة بإشترك المرأة في الحياة الاقتصادية ؛
ومساواتها بالرجل من خلال مفاهيم « الاسهام » و « التكامل » وهى التى تؤدى فى
نهاية المطاف الى المفهوم الشامل ، مفهوم « المشاركة » .

هناك « اقتصاد منزلى » بتقنياته وآلياته ، ودرجة من الاستقلال من النوعين
الآخرين من الاقتصاد (اقتصاد السوق ، والاقتصاد الاشتراكى) يتشابهان معه
تشابكا وثيقا . هذا الامر يتطلب منا أن نضع جنبا الى جنب الأرقام الدالة على عدد
السكان المشتغلين بالاقتصاد المنزلى والسكان المشتغلين بالاقتصاد الاشتراكى العام
حتى يمكن ادراك الوجود الفعلى للنساء فى حياة المجتمع الاقتصادية . وفكرة التنمية
البشرية الكاملة لايمكن فى أى ظرف من الظروف أن تختزل فتصير ايدىولوجية
« الاستخدام الكامل للقوة العاملة حين تتوازن مع الموارد المادية » .

وحجتنا صريحة : ففى رأينا أن الإحصائيات الرسمية تستخدم بوضوح لاختفاء
الاسهام الحقيقى للمرأة فى الحياة الاقتصادية . ومع انكار هذا الاسهام ، تختفى بصورة
ملائمة الأسباب الحقيقية (الثقافية والاقتصادية والسياسية) لتفاوت المشاركة فى
الاقتصاد والسياسة والفنون والعلوم بين الجنسين (الذكر والأنثى) .

بقلم : نينوك جارا باغى

مواطنة إيرانية ، تحصل درجات علمية فى الاقتصاد ، والاقتصاد
اللترى من جامعة باريس . أجرت بحوثا فى التعليم ،
واستخدام اللغة ، والعساء . ومنذ عام ١٩٧٩ قدمت أراء
استشارية لليونسكو ، واشتركت فى العديد من المؤتمرات
والندوات العلمية الدولية .

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس حقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام من
جامعة القاهرة ، له كثير من الترجمات العلمية والأدبية
والثقافية .

ويتولد من مسألة اندماج النساء فى الاقتصاد « الرسمى » استفساهات أساسية
بشأن تكيفهن مع حاجات عالم الذكور . هذا الالتزام بالتكيف ، ينكر على المرأة قيامها
بدور ثقافى ، مادام « الهوموساينز » (الانسان العاقل) لا يقنع بالتكيف مع بيئته ،
باعتباره حيوانا ثقافيا ، ولكنه يحولها بطريقة يرى أنها فى مصلحته ، ومن ثم يعمل
على أن « يخلق البيئة التى يعتبرها أكثر ملاءمة للأداء الأفضل وتحقيق الذات » .

والخطأ الأول فى المفاهيم هو اعتبار القوة العاملة المستخدمة فى الاقتصاد المنزلى
بمثابة مستودع أو ذخيرة يسحب منها اقتصاد السوق ما يلزمه سحبا آليا
(أوتوماتيكيا) . وثمة خطأ جوهري آخر يتمثل فى النظر الى التقسيم الجنسى للعمل
(باعتبار الاقتصاد المنزلى مضارا للنشاط النسوى ، والاقتصاد الاشتراكى العام
مضارا لنشاط الذكور) على أنه حقيقة اقتصادية من حقائق الحياة . وبهذا التبرير
فإن أى تغيير فى الوظائف الجنسية المقررة سلفا يجب أن يتم فى النطاق الذى تقره
« الطبيعة » (كالمجال المخصص تقليديا للجنس الأضعف) ، ويجب أن يكون له ما يبرزه
من الوجهة الاقتصادية ، بعبارة أخرى لايجوز بأية حال من الأحوال أن يضر تقسيم
العمل القائم على أساس الجنس ، والا اعتبر مخالفا للصواب من وجهة النظر

الاقتصادية • ولا يمكننا أن نقبل التحليل الاقتصادي القائم على هذا الوضع المسمى بالطبيعي .

وبالنسبة الى أم في أسرة ، تريد أن تنولى عملا طول الوقت في مجال الاقتصاد الرسمي - باعتبار أن كل المشاكل الثقافية والتربوية قد تم حلها - فلا بد أولا أن تعيش في بيئة اجتماعية اقتصادية ملائمة : أى يجب أن تنتمي الى طبقة اجتماعية معينة ووسط معين ، فيهما مستوى التنمية ونمطها قد ساعدا الاقتصاد المنزلى على أن يصير اشتركي النمط ، بدرجة جزئية • فإذا لم تضطلع بالكامل بهاتين الوظيفتين (العمل كل الوقت باجر كامل ، والعمل المنزلى) فإن عليها التزاما آخر - ولأسباب ذات طبيعة ثقافية - ذلك أن تكون قادرة على أن تحصل على أجر صاف يعادل أو يزيد على تكلفة السلع التجارية وغير التجارية (ولو قدرت بقيمة مخفضة أو بقيمتها الأصلية) والتي تدعو الحاجة اليها حتى تعوض عن عدم انتاجها السلع والخدمات المنزلية .

وإذا كانت هناك سوق وفيرة نسبيا للأعمال المنزلية في البلاد النامية . فانما مرد ذلك الى ندرة الخدمات الاجتماعية (دور الحضانه النهارية ، المستشفيات ، الخ) ، ببيان قطاع الانتاج التجارى (التكلفة المرتفعة للخدمات المنزلية ، وشئون غسل الثياب ، والمأكولات المناسبة ، الخ) .

لذلك ، صرح خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الذين يتولون تحليل مشكلة استخدام المرأة في البلاد الصناعية بأنه اذا كان من الضروري جذب النساء اللاتي لم يستخدمن الى الآن استخداما مجزيا الى الحياة الاقتصادية النشيطة ، فإن المزية الصافية التي قد يحصلن عليها من عملن يجب أن تعدل بحيث تكفل لهن الحصول على أجر صاف يفوق نفقات العناية بأطفالهن ، أو تهيب لهن نظاما يجعل من غير الضروري لهن أن يهدين بأطفالهن لأشخاص آخرين .

ويلاحظ اورلانسكى Dubrovsky ودوبروفسكى Orlansky عندما قاما بتحليل « اشراك النساء في فئات العمل العالية ، التي تنال مع ذلك أجرا زهيدا » في أمريكا اللاتينية ، أن هذا الوضع يتيسر « بوفرة العمال الذين يتولون أداء الأشغال المنزلية » تكاليف الانتقال التي يبررها أو يعوضها هذا الأداء • ومع ذلك يعض المؤلفان في هذا السبيل • فيحللان كيف حدث هذا الوضع ، ولماذا ، ويبديان أنه « حتى اذا لم يكن ثمة دخل أفضل ، فإن الكثير من النساء لا يتركن وظائفهن القائمة على عناصر أخرى غير اقتصادية » .

والجدير بالذكر أن أجرا صافيا للمرأة أعلى من تكلفة العمل المنزلى المدفوع أجره يقوم على افتراض ضمنى بأن العمل المنزلى هو المجال الاقتصادي النسوى الوحيد : ببساطة أخرى ، العمل المنزلى الذى يؤدي لصالح الرجل والأسرة فى مجموعها يجب أن تقوم به المرأة • وفى كثير من البلاد ، تضطر النساء ، لاستجاب حضارية أن

يعملن خادما (فى المنزل) ، كما لو كان هذا قدرهن البيولوجى . ومن ثم فإن النساء اللاتى ينتمين الى الطبقات المتوسطة والثرية فى الشعب يمكن استخدامهن استخداما مجزيا ، فقط اذا كان بالإضافة الى الحاجة للوفاء بالتكاليف السابق الإشارة إليها لا تتأثر رقاوية الرجل بصورة غير ملائمة ، والا تعرضت الأسرة للتفكك . وعلى ذلك - فى الأحوال الاستثنائية التى يعطى الرجل موافقته - فإن الأسباب التى من أجلها ترفض النساء التخل عن وظائفهن حين تكون أجورهن مساوية للأجور التى تدفع للخدم فى المنازل ، أو حتى أقل منها ، هذه الأسباب يمكن وصفها بأنها غير اقتصادية ، فقط فى مجتمع ترفض فيه النظرية الاقتصادية الرسمية الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للنتاج المنزلى غير التجارى ، وحيث يؤيد الاختصاصى الاقتصادى - وهو نفسه فتاح هذه البيئة الحضارية - هذا الرفض .

وكما سنرى ، فإن العمل المنزلى الذى يؤديه بعض أفراد الأسرة يساعدها على أن تعمل كوحدة واحدة . وعلى ذلك ينبغي أن نناقش هذه المسألة اعتبارا بدخل الأسرة . ان العمل المنزلى هو الذى وصفناه بأنه اقتصادى . ومع ذلك فإن ضرورة أن نقوم المرأة وحدها بهذا العمل - المرأة التى لايسمح لها بالاشتراك فى الاقتصاد العام الا اذا كانت تحصل على أجر صاف يزيد على تكلفة العمل المنزلى - هذه الضرورة هى حالة ثقافية .

الاقتصاد المنزلى ، كما أشرنا من قبل ، هو حقيقة اقتصادية ، بطلانها وضغوطها البيئية ، ويمكن أن تتوفر القوة العاملة المستخدمة فى قطاع الاقتصاد المنزلى اذا أعيد بناء الاقتصاد ، الأمر الذى يقتضى بدوره (أو يفترض مسبقا) إعادة بناء مشترك للنوعين الآخرين فى الاقتصاد .

ولايسعنا الا أن نختار دراسة شاملة اجمالية وتمثل الدراسة التحليلية قيذا منهاجيا ، يتطلب تفكيرك المجموع الاقتصادى الى أجزاء حتى يتسنى فهمه وتحليله . ومع ذلك فلكى ندرك ونفهم تعقد الموقف بصورة مبسطة ، ونتجنب أن نخلق لانفسنا واقعا خياليا أو كاذبا ، يتعين علينا أن نختار خطا اجماليا فى التفكير ، لايميل كل الميل الى الجنس ، ومن ثم فهو نسبيا خط موضوعى وواقعى .

والمسألة هنا مسألة منهجية ، ولكن لها فى الوقت ذاته معنى ايديولوجيا . والتفكير « الليبرالى » و « الاشتراكى » يستقدم كل منهما نمطا قائما على الاقصاء ، ولكل منهما ما ينكره . ويخشاه . فالأول يستبعد كل الأشياء التى لاصلة لها باقتصاد السوق ، فى حين يفرز الثانى من الاقتصاد الخاص أو اللا اشتراكى . وتتعقد التحريات التى يجريها الباحثون فى مشاكل ترجع الى الآراء المسبقة والافتراضات المركزة على الانسان ، والتى يبنى عليها النظام الاجتماعى ، ومالدينا من معارف . ان الخطأ فى بحثنا العلمى هو أننا ننظر عمدا الى الاقتصاد المنزلى نظرة غير واعية .

نحو دراسة واقعية لموضوع الاقتصاد ، لاتفرق بين الجنسين

الاقتصاديات الثلاثة :

مصطلح « اقتصاد » economy (من اليونانية oikos بمعنى منزل ، nomos بمعنى تنظيم) يعني حرفيا « التدبير المنزلي » . يقول أرسطو ان علم الاقتصاد هو « علم الحياة الأسرية » . وعلى ذلك فالاقتصاد بمعناه اللغوي محدود بما قد نسميه اليوم « الاقتصاد الخاص » أو المنزل . هذا الاقتصاد موجود بالفعل ، ولو لم يلق ما هو جدير به من اهتمام ، ويتمثل في تنظيم الحياة الاقتصادية الخاصة وتديرها .

ومع التطور العصري (التصنيع ، أو التحديث) ، يكابد الاقتصاد عملية تحول اشتراكي كبير ، في حين يبرز اقتصاد عام يخفي حقائق الاقتصاد القومي . وفي حين يسمو هذا الاقتصاد (القومي) على الاقتصاد المنزلي ، فان اقتصاد القطاع العام ، الذي لم يقض على الاقتصاد الخاص ، قد ولد اقتصادا موازيا . ونحن نتعامل هنا في الواقع مع نوعين من الاقتصاد ، مستقلين نسبيا ، ولكنهما مع ذلك مظهر واحد للواقع الاقتصادي الكلي . ومع أنهما نوعان متميزان ، الا أنهما مترابطان : فكل منهما يعمل تبعا لقوانينه ، وله متغيراته ، ومع ذلك فهناك قدر من الاعتماد المتبادل بين أجهزتهما العاملة ، يصعب بنوع ما تعريفه . والاقتصاد الاشتراكي الذي يعتبر جزءا من الاقتصاد الكلي يفسر النمط الذي اكتسبه الاقتصاد المنزلي (والعكس بالعكس) في نطاق بيئة اقتصادية تتأثر على مدى أكبر أو أقل بالاقتصاد الدولي .

ان اختفاء ربة المنزل ، أو « الرأسمالي » بالمعنى التقليدي لا يندثر بزوال اقتصاد السوق أو الاقتصاد المنزلي ذوالا وشيكا . وربة البيت ، من الطراز الأصلي البدائي في النظام الاجتماعي الأبوي ، قد تكون نمطا في طريقه الى الزوال . الا أن هناك أدلة جديدة من تنظيم الاقتصاد المنزلي قد تكون أيضا في سبيلها الى الظهور . وقد يتبين النموذج المثالي في هذه الحالة على علاقات من التكافؤ والتكامل بين الرجال والنساء ، ينظر عن الغرض من الاتحاد بينهم أو الشكل الذي يتخذه .

هناك فضلا عن ذلك العلاقة بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي أو العالمي ، ويتعين دراسة هذه العلاقة . ففي اقتصاد بلد نام ، على سبيل المثال ، قد تستورد معدات التدبير المنزلي (التي تنتجها بلاد أخرى) في وقت واحد مع عمال أجانب يشتغلون في شئون التدبير المنزلي . في إيران مثلا ، تم في عام ١٩٧٥/١٩٧٤ بصفة « مشروعة » استيفاء سوق العمل المنزلي ، يعمل آثوا في البداية من بنجلاديش ، ثم من الفلبينيين . والجدير بالذكر أن الأدوات المنزلية يستوردها البلد النامي بعد انقضاء بعض الوقت على « انتشارها » على المستويات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية . ويسكن الوفاء في البداية بطلب معدات التدبير المنزلي في القطاعات

الثرية من الاقتصاديات الحدية بالسلع المستوردة وحدها ، وفيما بعد بالانتاج القومى اسما فقط .

ويعرض الرسم رقم ١ صورة مبسطة للواقع الاقتصادى الكلى . فهناك أولا الاقتصاد العام الاشتراكى (المنطقة أ) ويمثل أساسا باقتصاد السوق واقتصاد دولة الرفاهة التى تعتبر منتجة . وفى الامكان وجود النوع الأول وازدهاره ، فقط بوساطة اجراءات تستهدف تصحيح النوع الثانى (مثال ذلك : تحولات اجتماعية يحفزها التضامن) او تكمله (مثال ذلك : انتاج سلع جماعية لاتتجزأ) .

واقتصاد السوق اقتصاد مختلط يشمل القطاع الخاص والقطاع العام ، او قطاع الدولة ، أما اقتصاد « اللاسوق » فانه يشمل النشاطات الاقتصادية التى تقوم بها الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة التى لاستهداف الربح ، والتى تتخذ نشاطاتها الاقتصادية « اللاسوقية » شكلا يتمثل فى تزويد الأهالى بسلع وخدمات ، بلا مصروفات أو رسوم ، ويجرى تحويلات مباشرة يستحتها التضامن القومى (أو الدولى) . هذه النشاطات تخطط من أجل معالجة وجوه النقص أو تصحيح الأعمال التلقائية فى اقتصاد السوق . نحن ، بعبارة أخرى ، نواجه التمييز غير الصحيح بين الحقل الاقتصادى (مبدأ الايقائية : أى القدرة على الوفاء بالديون) وبين الحقل الاجتماعى (مبدأ التضامن) .

وقد يطرح هاهنا عدد من الأسئلة بشأن مشكلة السلع والخدمات الحرة (المعلقة من الرسوم) ، وهى مشكلة نرى أنه لابد من حلها . وبخلاف بعض الأوضاع القياسية (كالعلاقة بين اللائق بدنيا ، والعاجز ، أو بين الحى والميت) ، فان هناك حالات أخرى من العلاقات بين الأشخاص يجب معالجتها بحذر ، واخضاعها لتجليلات دقيقة . حتى العلاقة بين الآباء والأبناء لايمكن معادلتها بتحويل التضامن من طرف واحد اذا أخذ عامل الزمن فى الاعتبار ، فالواقع أن هذه العلاقة هى علاقة ترابط .

وفى اقتصاد تقليدى ، حيث تتميز الروابط الأسرية فى أفرادها ، تتجلى بوضوح الطبيعة المتعددة الأطراف لما نسميه « تحولات التضامن » . وفى اقتصاد حديث ، تمتد روابط التضامن فتشمل المجتمع بأسره ، وبذلك تصبح أكثر تعقيدا ، ومع ذلك تخفى طبيعتها « اللامجانبة » ، والتحويلات التصحيحية الناتجة من عيوب النظام (استبعاد الاندماج أو عدم وجوده) تتنكر فى صورة منح . وثمة خطر آخر يكمن فى صورة وهمية للاستقلال ، تنبع من فرط الترابط . والمجتمعات الحديثة تساعد الفرد على أن يخطط حياته ، بأن يتزوج أو لايتزوج ، وأن ينجب أطفالا أو لاينجب ، وأن يشجع ميله الطبيعى الى الاهتمام بذاته ، أو يستغل « موارده البشرية غير المستخدمة فى الربح الاقتصادى » ، مما يسميه ف . بىرو F. Peiroux « البواعث أو الدوافع الغيرية » .

هناك أيضا اقتصاد منزلى خاص (المنطقة ب) ، يمكن فى نطاقه - تبعا لخط من خطوط التفكير والاستنتاج - تمييز ما يسمى باقتصاد الكفاف ، أو الاقتصاد القائم على المقايضة (المنطقة د) . والاقتصاد المنزلى الخاص هو اقتصاد « لاسوقى » ، و « لانتدى » ، والنشاطات الاقتصادية فى هذه المنطقة لا يدفع عنها أجر ، ولا تحصل على ربح (فليس المقصود أن يستبدل بنتاج العمل نقود) . ومع ذلك فإن الاقتصاد المنزلى الخاص ليس اقتصادا مغلقا ، ومن ثم فإن السهام التى تدل على صلات التبعية وشبكات التفاعل بين القطاعين أ ، ب ، والنشاطات المنزلية العصرية تتضمن خدمات اجتماعية (كاستصحاب طفل للنزهة فى حديقة عامة) ، ومعاملات تجارية (كشراء لحم نى « لاعداد وجبة ») . وعلى ذلك فمن الخطأ الافتراضى بأن الاقتصاد المنزلى الخاص، والاقتصاد القديم القائم على الاكتفاء الذاتى مترادفان .

الا يكون الفكر التطورى فى أساس عملية اغفال الاقتصاد المنزلى عمدا - وهى العملية التى حاولنا شرحها من قبل ؟ قد يبدو أن هذه العملية قد أطلقها تفسير مبكر للتطور الاقتصادى الاجتماعى . هذا التطور يتمثل فى الانتقال من اقتصاد الكفاف الى اقتصاد السوق . المفترض إذن أن العملية قد أكملها جهد بشرى ارادى، يصف مجتمع المستقبل بأنه مجتمع شيوعى ، يتضمن الانتقال من الاقتصاد الخاص إلى الاقتصاد الجعاعى .

قلنا « يبدو » : ذلك لأننا نعرف أن ماركس ، مثله مثل آدم سميث . كان يضبر الخدم (الذين يؤدون الخدمات) غير منتجين . ولما كانت ربة البيت مجرد خادمة رئيسية فى المنزل ، لا تحصل على أجر عن خدمتها ، أى أنها « أداة لخدمة المنزل » ، فأنها لا يمكن أن تكون منتجة . وقد تنبأ أنجلز ، ولعله كان يأمل . أنه حين يتحقق إلغاء الملكية الفردية يزول اعتبار الزوجين والأسرة بمثابة وحدة اقتصادية من وحدات المجتمع ، وتصبح كل النشاطات البشرية اشتراكية الطابع . واذ تفدو وسائل الإنتاج ملكية عامة ، تكف الأسرة عن أن تكون هى الوحدة الاقتصادية للمجتمع ، ويتحول الاقتصاد المنزلى الخاص الى صناعة اجتماعية ، وتصير تربية الأطفال وتعليمهم من الشؤون العامة ، ويهتم المجتمع بالأطفال كلهم على حد سواء . الخ .

هناك أخيرا الاقتصاد الموازى ، ويشغل المنطقة و F التى تتضمن النشاطات غير النقدية ، وتشمل اقتصادا قائما على المقايضة ، ومنطقة هـ E وتتضمن يؤمز اليه بالحروف YDP (الإنتاج الداخلى العام) . ومع ذلك فإن لها فرصة البهياطات النقدية التى تشكل جزءا من النشاطات التى يتكون منها ما اتفق على أن كميرة فى أن تدرج فى سجل الحسابات القومية ، أو مع المعطيات الأخرى الخاصة بالنشاطات الاقتصادية .

وينبغى هنا التمييز بين الاقتصاد غير الرسمى ، أو العرضى ، غير النظامى ، وهو ليس اقتصادا خفيا ، وبين الاقتصاد السرى ، وهو اقتصاد « أسود » ، خفى .

من المؤكد أن الاقتصاد غير الرسمي (العرفي) هو نتاج القطاع غير المنظم لاقتصاديات البلاد المختلفة ، ومع ذلك لايجوز اعتباره قديما ، سابقا على النظام الرأسمالي . وفي البلاد النامية يشمل هذا النمط من الاقتصاد قطاعا أول يتكون من النشاطات التقليدية ، وقطاعا ثانيا يتضمن نشاطات جديدة نسبيا ، نشأت من هدم الاقتصاديات الحديثة .

إن اتساع مجالات اقتصاد السوق ، وهجرة الريف نتيجة لاعادة تنظيم القطاع الزراعي ، بالإضافة الى الازدياد السكاني السريع ، مصاحبا ل نمو غير مناسب للقطاعين الثانوي والثالث في المناطق الريفية - كل ذلك يعني أن بعض النساء في البلاد النامية فقدن وضعهن باعتبارهن عاملات في الأسرة لا يحصلن على أجر . هؤلاء النساء يجدن أنفسهن وقد خرجن من دائرة الانتاج التقليدي . وحيثما توجد هجرة ريفية تنشأ نويات اسرية ، ويزداد حجم الأعمال المنزلية التي تتطلب قيام النساء بأدائها ، مادام أنهن لا يتلقين مساعدة من أزواجهن وبناتهن . ويفضل الأعمال المنزلية الرتيبة التي تؤديها النساء المتزوجات يستطيع سائر أفراد الأسرة أن يخرجوا للعمل والحصول على أجر ضروري في ظروفهم الجديدة ؛ ويستطيع أفراد الأسرة الصغار أن يواصلوا نشاطهم المدرسي إذا سمح لهم الدخل الكلي للأسرة بذلك .

وحيث يضطر النساء ، بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصاد (عدم كفاية دخل الأسرة ، نفقات مدارس الأطفال ، الخ ، الى العمل للحصول على أجر ، فانهن لا يستطعن الالتحاق بالقطاع الاقتصادي النظامي ، وليس السبب في ذلك هو التخلف الزمني الثقافي ، لأن عملية التحول الاشتراكي تطيح في أذهان النساء قيم الخضوع ، لأنهن بطبيعتهن أكثر انقيادا لمطلوبات القطاع المعصر ، وليس لأن مستواهن التعليمي أكثر انخفاضاً ، نتيجة للتفرقة بين الجنسين ، ولكننا نجد السبب في ذلك بأحرى في الطريقة التي ينظم بها العمل في القطاع المعصر . ويجب أن يكون النساء الراغبات في الالتحاق بالقطاع المعصر قادرات على العمل خارج المنزل ، ومراعاة مواعيد العمل المحددة ، ولو أن أجورهن تتحدد تبعا لعدد ساعات العمل . وعلى ذلك فإن ضغوط الاقتصاد المنزلي تجبر النساء في القطاعات السكانية الفقيرة أن يبحثن عن العمل في مجال الاقتصاد غير الرسمي ، وهو اقتصاد غير مسجل حسب تعريفه . هؤلاء النساء يعملن بحرية ، على مسؤوليتهن ، غسالات ، مرضعات ، حاضنات ، خادمات في المنازل أو المكاتب ، خياطات ، الخ ؛ ويتوقف ما يتولن عمله على الوقت الذي يصلن فيه الى البلدة أو المدينة ، ومن ثم على درجة تأقلمهن الثقافي مع حياة المدينة .

أ + ج = اقتصاد نقدي

ب + د + و = اقتصاد لا نقدي

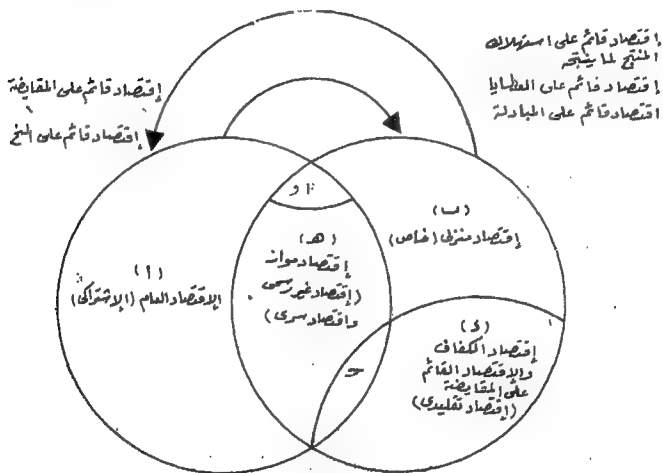
أ + ج + د = اقتصاد منظور (رسمي) = اقتصاد يدبر بمصطلحات

حسابية تقليدية .

الرسم رقم (١) نموذج للاقتصاد الاجمالي (الاقتصاد القومي)

وفي البلاد الصناعية ، ينعكس الاقتصاد غير الرسمي في تسجيل النشاطات الاقتصادية بأقل من قيمتها الحقيقية بسبب الطرق الحسابية التي تستخدمها الادارات الاحصائية القومية . فعند تقدير مستويات العمل ، مثلا ، تعتمد عمليات الاحصاء والمسح على العمل الأساسي الذي يزاوله كل فرد عامل من أفراد الأسرة . ولما كانت هذه الطرق الاحصائية لاتعمل حسابا لبعض الأشتغال الثانوية أو الثالثة التي يزاولها الشخص فانها تسفر عن تقديرات ضعيفة لمستويات النشاط الحقيقي .

هناك حقا طرق لقياس العمل تعتمد على عمليات المسح التي تجريها المؤسسات التجارية ؛ ولكن المعلومات التي تجمع بهذه الطرق لاتأخذ في اعتبارها وحدات الانتاج الصغيرة . ومع ذلك برزت مشكلة في بلاد جنوب أوروبا ، وبخاصة إيطاليا



حيث نجد أن ثمة تغير قد طرأ على طريقة تنظيم الإنتاج (وهذه إحدى طواهر الستينات) . وقد أدى هذا إلى نشأة وحدات إنتاجية صغيرة ، يتبين وجودها إلى حد ما ، ولا يتيسر لوسائل الإحصاء المستخدمة (وبالأحرى إحصاءات المؤسسات ، لا المنازل) أن تسجلها . ويتكون الاقتصاد غير الرسمي في هذه البلاد أساساً من الحرف والصناعات المنزلية ، ولكنه قد يشمل أيضاً بعض الأعمال الشديدة التخصص ، من حيث الإدارة أو أغراض التسويق . فليس هناك بالفعل ما ينعى المختص في تلقيم الحاسب الإلكتروني (الكمبيوتر) من أداء عمله في المنزل لأحد الأفراد ، أو لوحدة إنتاجية صغيرة . ونحن هنا نبحث في النشاطات المشروعة ، غير المخفية عن السلطات الضريبية ، ولكنها غير مسجلة في الإحصاءات القومية .

ومن حيث أن العمل غير الخاضع لتنظيم خاص ، يخضع مع ذلك للتشريع الخاص بموضوعه ، فإن نسبة كبيرة من الأعمال التقليدية في البلاد النامية قد تعتبر أنها تشكل جزءاً من الاقتصاد غير الرسمي . وليس في الامكان وضع قائمة كاملة بمثل هذه الأعمال ، فالأمر كله يتوقف على البيئة والعصر . ويذكر ديريك بليز Derek Blades على سبيل المثال الذين يستزلون المطر ، وقارعي الطبول ، والراقصين ، الخ . وسوف نكتفي هنا بوصف موجز لمنزل حضري ثري . ففي إيران ، في الأربعينات كان المنزل وحدة إنتاج واستهلاك حقيقي ، ويلجأ إلى مجموعة كاملة من العمال الأجراء المستقلين ، من المنتظمين في عملهم ، إلى الحرفيين المتجولين . المرضيين ، كالبخاز ، والذين يقومون بتخزين واعداد المواد الغذائية وغيرها من المواد الخام ، والخياط (أو الخياطة) للملابس السيدات ، والفسالة ، والمنجد ، وكنايس الثلج ، والمذلة ، وصانع مستحضرات التجميل ، والمشتغل في محل للتجميل . والمغنين والمغنيات والراقصين (والراقصات) ، وقارئ القرآن ، والعرافين ، الخ . وكان هناك بالإضافة إلى هؤلاء ، المستخدمون الدائمون ، كالبطباخ ، والبستاني ، ومربية الأطفال ، والخادم ، الخ وهؤلاء يتلقون سكناً وطعاماً وراتباً نقدياً أو عينياً ، بينما تقوم دبة البيت بتدبير شئون الأسرة ؛ وهي المسئولة عن العلاقات الاجتماعية . هذه النشاطات التقليدية ، الخالية من السمات الفولكلورية ، والتي كانت تزاول في كل منزل ثري نسبياً ، لم تختف كلها ، وفي الواقع لم تزل كل النشاطات الاقتصادية السابق ذكرها موجودة ، ولكنها لم تعد متعلقة بالطبقة الاجتماعية نفسها ، ولم يعد لها المعنى نفسه . وفي الوقت الذي نكتب فيه ، فإن أقل قطاعات سكان المدن ثراء هي التي تشتري الخبز يومياً من البخاز . أما اليوم ، فإن الأسرة التي لاتستطيع أن تشتري غسالة آلية ، هي التي تنهب بثيابها إلى المفصلة .

والاقتصاد السري اقتصاد خفي . فهو أولاً يشمل إنتاجاً مشروعاً ، ولكنه غير رسمي ، والمثال الميعاري لذلك ، وينتمي بنوع خاص لما نجريه من تحليل ، هو الخدمات التي يؤديها للأسر بعض الأفراد الذين لايلبكون مكتباً مسجلاً : النقاشون ، والبناءون ، والخدم ، ومربيات الأطفال ، وخاططات الملابس السيدات ، والطباخون ،

والكتاب على الآلة الكاتبة ، الخ . ثانيا : يتضمن الاقتصاد السرى انتاج السلع . والخدمات غير المشروعة (بالنسبة الى القوانين ، ومبادئ الآخلاق . ولأن السلع المنتجة لاتتوافق مع حاجات تعتبر موضوعية هادفة من الوجهة العلمية . مثال ذلك : انتاج وبيع الكحول والمخدرات ، والسجائر المهربة أو المحظورة قانونا . وفوق كل شيء ، البغاء) . وقد قدر العائد من البغاء فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٧ بحوالى ١٣٠٠ مليون دولار .

الاقتصاد السرى اقتصاد خفى ، ولكنه لايفلت حتما من التسجيل فى الحسابات القومية . ويجرى بليدز تفرقة بين الانتاج المشروع الذى لم يخطر عنه . المسجل فى الحسابات القومية ، وبين الانتاج المشروع غير المخطر عنه وغير المسجل فى الحسابات القومية . وبالنسبة الى انتاج السلع والخدمات غير المشروعة . يشير الى نقص المعلومات يمنع بوجه عام البلاد من ادراج الانتاج غير المشروع فى الحسابات القومية . وتدل الاجابات التى تلقتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD على أن معظم معاهد الاحصاء لاتثبت هذا الانتاج (فى احصاءاتها) باستثناء ايطاليا والولايات المتحدة .

ولعل من المفيد أن نتأمل فى قليل من التقديرات الخاصة بالحجم المحتمل للاقتصاد الموازى ، وكيف أن اغفاله يمكن أن يشوه نظم المحاسبة القومية . ولذلك سوف نتخذ بمثابة قاعدة لنا المعلومات التى جمعتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ونشرت فى الدراسة التى أجراها بليدز . وتبدى الدراسة أن الأعمال غير المخطر عنها تمثل تقريبا ٨٪ من الانتاج الداخلى العام فى المملكة المتحدة ، و ١٠٪ فى السويد . ويقدر أن الاقتصاد الموازى قد أنتج قيمة اضافية تعادل ٣٠٪ من الانتاج الداخلى العام فى عام ١٩٧٨ ، فى حين يقدر الاقتصاد « غير النظامى » فى الولايات المتحدة بأنه يعادل فى عام ١٩٧٨ ٢٧٪ من الانتاج الداخلى العام الرسمى ، وقيل انه يتزايد بمعدل ٤٠٪ تقريبا فى السنة . وسواء كان تأثير الاقتصاد الموازى أن ينظم أو يفسد ، فانه ليس قطاعا مميزا لاقتصاد السوق الحرة . كذلك يوجد الاقتصاد النقدى الموازى ، والاقتصاد القائم على المقايضة فى الاقتصاديات الاشتراكية ، وذلك لأسباب واضحة .

وعلى المدى الذى يأخذ رسمنا البياني (الخاص بالوضع الاقتصادى الاجمالى) فى اعتباره الاقتصاد المنزلى ، فإن المنطقتين ه ، و اللتين تنتميان الى الاقتصاد الموازى لاتغطيان التموين الذاتى (اقتصاد قائم على استهلاك المنتج السلع التى ينتجها) ، فى حين أن المنطقة ه للاقتصاد الموازى تشكل جزءا من اقتصاد السوق ، وتكون ، مثل الاقتصاد القائم على التجارة الرسمية من العمال غير الاجراء فى الاسرة .

وفى رسمنا البياني الخاص بالاقتصاد الاجمالى (الرسم رقم ١) تشكل المناطق أ + ج + ه الاقتصاد النقدى . وفى هذه المنطقة يتم الحصول على السلع

والخدمات التي تستجيب لحاجة أو طلب من جانب أولئك الذين يستطيعون أن يدفعوا (الثمن) ، أو توفرها في مقابل مال يدفع ، أما المنطقة ب + د + و التي تشمل الاقتصاد غير النقدي فانها لا تستلزم بداهة عدم وجود تبادل للنقود أثناء عملية الانتاج . وعن المنطقة د وحدها التي تنتمي الى اقتصاد الكفاف ، يستشهد بليدز بمثال الفلاح الذي يشتري أطر النواخذ أو الواحا من الحديد الموج لتسقيف بناء ما ؛ وقد يشتري سمادا أو معدات حشرية لينتج أذرة لاستهلاكه الخاص ، أو للمقايضة به ، وهذا يفترض بالطبع وجود موارد مالية ، ومن ثم قدرا معيناً من الانتاج مخصصاً للتجارة .

ولقد رأينا أن هذا الأمر ينطبق أيضا على المنطقة ب التي تنتمي الى الاقتصاد المنزلى . ففي حالة أسرة حضرية ، يبين كينث بولدينج Kenneth Boulding بصدق أن « بعضاً من أفرادها لهم بالضرورة علاقات تعاونية على شكل مبادلات مع العالم الخارجى ، أما بالعمل خارج المنزل ، أو باكتساب بعض المال نظير العمل بالمنزل ، أو بالحصول على دخل من عقار يملكونه خارج نطاق الأسرة » . كذلك يزاول أفراد الأسرة بعض المبادلات باجراء مشتروات يدفعون ثمنها نقداً : من طعام ، وثياب ، وأدوات منزلية ، الخ . ولما كانت الأسرة « آخر معاقل التبادلية » ، فإن بولدينج يرفض اعتبارها وحدة إنتاجية . وفي راية أن الاتجاه يميل الى الانتقال من اقتصاد الاكتفاء الذاتى الى اقتصاد المبادلة فى السوق . وهو يخلط بين تحديث الاقتصاد المنزلى ، وانعدام الانتاج المنزلى : فسواء تولى النسوة غسل الثياب القدرة غسلًا يدويًا ، أو ألغاهن الرجال فى جهاز الغسيل ، فنحن فى الحالتين نتعامل مع خدمة غسل منزلى . فإذا كويت الثياب بالمسولة ، كانت الخدمة كاملة . ومع ذلك قد لا تكون كاملة إذا كانت الزوجة أو الخادمة خارج المنزل .

والواضح ، أن ما ينبغي أن يؤكد بوضوح هو أن وجود الدائرة التي تضم المناطق ب ، ج ، د ، هـ ، و يلزمنا بأن نسلم بأن الأسر فى الواقع هى وحدات إنتاجية ، تنتج خدمات تجارية وغير تجارية ، ولا يمكن اعتبارها وحدات استهلاكية فقط . كما يعتبرها النوعان من الاقتصاد الرسمى .

الحسابات القومية ، وهبوط قيمة الاقتصاد المنزلى :

سنحاول هاهنا أن نوضح الفلمية التي من خلالها يهمل الاقتصاد المنزلى أو يسقط فى الاعتبار فى نظام موازنات المنتجات المادية MPS ، أو بالأدق نظام موازنات الاقتصاد القومى SBNE الذى ينتمى الى مجتمعات الاقتصاد المخطط ، وفوق كل شيء فى نظام الحسابات القومية SNA فى الأمم المتحدة الذى ينتمى الى مجتمعات اقتصاد السوق .

وبالرجوع الى رسمنا البياني الخاص بالاقتصاد الاجمالى ، نجد أن المنطقة ١ + ج + د وجزء صغيراً من المنطقة هـ هى التي يتضمنها النموذج الذى يستخدمه

نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ليمثل اقتصاد السوق الحرة • وتشكل المنطقة ١ + د جزء صغير من المنطقة هـ المنطقة الاقتصادية التي يعترف بها اصطلاحيا ، ان لم تسجل لأغراض حسابية عملية في المجتمعات الاشتراكية •

ولابد من القول بالتحديد انه لما كانت الأسر تعتبر بمثابة وحدات إنتاجية لأغراض « نظام الحسابات القومية » ونظام « موازنات المنتجات المادية » ، فإن منطقة ١ وحدها هي التي تعتبر « نظريا » مجال الإنتاج « وفي « نظام الحسابات القومية » تشمل هذه المنطقة كلا من الانتاج التجارى وغير التجارى ، فى حين أنه فى نظام « موازنات المنتجات المادية » تجرى التفرقة بين القطاعات المنتجة ، والقطاعات غير المنتجة • ومع ذلك فمن الأفضل ، فى الواقع العمل ، لأغراض « نظام الحسابات القومية » ضم المنطقة د التى تنتمى الى اقتصاد الكفاف ، والاقتصاد القائم على المقايضة الى مجال الانتاج ؛ فى حين أنه يتعين فى حالة « نظام موازنات المنتجات المادية » ضم المنطقة د فقط ، وهى التى تنتمى الى الاقتصاد الذى يستهلك فيه المنتج ما ينتجه •

والوقف يوضحه رسما البياني الخاص بالاقتصاد الاجمالى : فما يستبعد من من مجال الانتاج فى كل من الشرق والغرب هو الانتاج المنزلى النسوى ، أساسا ، ان لم يكن على وجه الاطلاق ، ويظل على هامش دائرة الانتاج التى تتضمن المبادلة النقدية •

وعلم وجود سوق للعمل المنزلى « لأغراض رسمية » فى المجتمعات الاشتراكية يبسط الموقف الى حد ما • وفى هذه المجتمعات ، حيث لا يوجد رسميا أى عمل منزلى مأجور ، يعتبر العمل المنزلى الذى تؤديه النساء بمثابة نشاط ، ولكن هذا الاعتبار محرف ، اذ يجب حسب تعريفه أن يعتبر بمثابة « نشاطات المستهلك المنزلية » •

وفى المجتمعات الليبرالية ، تحترم سرية الحياة الاقتصادية المنزلية ، بمزيد من الحرص والمراعاة ، ومن ثم يتجاهل العمل المنزلى الذى تؤديه ربات البيوت ، والنساء اللاتي يشتغلن ثمة نظير أجر • ومع ذلك خفى هذه المجتمعات توجد قوة عاملة منزلية أجنبية ، لها وضع قانونى ، وينطبق « نظام الحسابات القومية » بالأمم المتحدة على نموذج هذه الاقتصاديات ، فهو يتضمن فئة خاصة بالخدمة المنزلية الأجنبية ، ومن جهة أخرى ، لا يوجد هناك أى اعتبار بالأشخاص الذين يقومون فعلا بالانتاج فى الخدمة المنزلية • بعبارة أخرى ، الخدمات المنزلية نظير أجر ، والمنفعين بهذه الخدمات (الأسر) ، لا المنتجين ، هم الذين يشملهم نظام الحسابات القومية • السبب فى ذلك هو رفض كل من الغرب ، وبلاد أوروبا الشرقية اعتبار الأسر وحدات إنتاجية •

النشاطات المنزلية في موازنات الاقتصاد القومي

في نظام موازنات المنتجات المادية ، العمل المكرس لانتاج السلع المادية هو ذلك الذي يعطى قيمة اجتماعية (أو نظرية) مادام أنه الشكل الوحيد من العمل الذي يعتبر مثمرا . والانتاج المادي - وهو في المفهوم الماركسي القاعدة الأساسية لوضع موازنات الاقتصاد القومي - هو القاسم المشترك في كل مجالات النشاط والمهام التي تؤدي ، وله الأولوية على فروع النشاط الانساني التي تنشئ خدمات . وعلى ذلك فالعمل المنتج له الأولوية على مدخلات العمل غير المنتج الذي يجعل في الامكان توفير خدمات تفي بالحاجات الفردية والجماعية . ولكن ما مصير العمل المنزلي ؟ هل هو عمل منتج أو غير منتج ؟ انه بالتأكيد الانسان ، ولكن الثاني أكثر من الأول في مجال الأسر الحضرية . هل هذا رأى صائب ؟

ولكي نعطي اجابات دقيقة عن هذه الأسئلة ينبغي لنا أن نلقى نظرة على فكرة الأسرة . الأسرة ، في نظام موازنات الاقتصاد القومي ، مستبعدة من مجال النشاط الاقتصادي ، فهي ببساطة أخرى لاتزيد حجم السلع المادية ، ولاتوفر أية خدمات . الأسر هي مجرد وحدات استهلاكية . ومع ذلك ، فالأمر الغريب أن نشاط الأسر الاستهلاكي يشمل العناية بنظافة الأماكن ، وإعداد الطعام ، وإصلاح الثياب ، وغسلها وكيها ، والعناية بالاثاث وسائر الأدوات المنزلية ، الخ .

وعلى ذلك فان العمل المنزلي الذي يميز تشكيل القوة العاملة والمجتمع نفسه ، وبالتالي تأسيس كل مجالات النشاط ، وكل العمل الذي يؤديه الأفراد ، هذا العمل المنزلي يظهر في نظام موازنات الاقتصاد القومي في صورة نشاط استهلاكي يقترن بالتوالد ، ومنفصل عن تطور النتاج والدخل القومي ، وينتج من الحاجة الى ملائمة المنتجات لمتطلبات الفرد المستهلك . هذا النشاط يجري في داخل الأسر . ولكن من ذا الذي يضطلع به ؟

النظرية الماركسية الخاصة بالانتاج الاجتماعي لا شأن لها بالملكية الفردية . ومع ذلك ففي نظام موازنات الاقتصاد القومي ، تتفق النظرية الماركسية مع هذا النظام في تسليمها بوجود « قطاع خاص » . هذا الانتاج له مع ذلك بعد اجتماعي . وهناك فوق ذلك عرف يقضى بأن يؤخذ في الاعتبار بعض النشاطات التي يؤديها الأفراد ، الغرض منها انتاج سلع مادية وخدمات بقصد الاستهلاك الشخصي ، كبناء الفرد منزلا له ، وجمع الفطر ، والتقاط الثوت ، وجمع الحديد القديم ، والنفايات الصالحة للاستعمال ، وصنع النبيذ ، وذبح الدواجن والمواشي للاستهلاك المنزلي ، الخ . والعجيب أنه يذكر لنا في الوقت نفسه أن الأسر تتكون فقط من مستهلكين . وليكن الأمر كذلك ، الا أنه فيما يخص بالانتاج التسوي المنزلي ، هناك أمل ضئيل في أن يعامل هذا الانتاج على أنه واقع اقتصادي .

النشاطات المنزلية فى نظام الحسابات القومية ، فى الأمم المتحدة :

إن الفكرة الرئيسية ، فى أساس وصف النشاطات الاقتصادية المسجلة فى نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ، هى فكرة الانتاج . وتحدد أغراض الانتاج طبيعة نتاج النشاطات الاقتصادية ، وفى نظام الحسابات القومية . نشاطات الانتاج التى تشكل الاقتصاد القومى على نوعين : نشاطات تؤدى الى انتاج سلع وخدمات تعرض فى الأسواق بأسعار محددة (انتاج تجارى) ، ونشاطات تقوم بها الإدارات الحكومية أو المؤسسات الخاصة ، تأخذ شكل خدمات تقدم المجتمع الوطنى بلا مقابل (انتاج غير تجارى) .

ومن الضرورى ، بعد أن عرفنا الانتاج بطبيعة السلع والخدمات التى تقدم ، أن نميز الفئات المختلفة للمنتجين . فتنعنا لنظام الحسابات القومية . يعتبر المنتجون بمثابة وحدات انتاج تجارى (فروع من النشاط التجارى) ، ومنتجين للخدمات التى تؤديها الجهات الإدارية العامة . (فروع غير تجارية من الإدارة المدنية) . ومنتجين للخدمات يؤديها للأسر مؤسسات لا تتقيا الربح (فروع غير تجارية لمؤسسات خاصة لا تتقيا الربح ، وإنما تعمل لخدمة الأسر) . وخدمات منزلية للأسر . ولا شك فى أنه لا توجد أية إشارة الى منتجي الخدمات المنزلية الأجرة . ولا الى أية وحدة انتاج منزلى .

وإذا رجعنا الى النظام الفرنسى القديم الخاص بالحسابات القومية ، نجد أن فكرة الانتاج مرتبطة بوضوح بفكرة السوق . والواقع ، كان هذا النظام القديم محدودا بصورة غير ملائمة بانتاج السلع والخدمات التجارية ، ولم يكن يعترف بالهيئات الإدارية أو الأسر - التى يعتبرها مستهلكة نهائية - على أنها منتجة .

وقد أدى نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية الى فهم أفضل للاقتصاد ، مادامت كل بلاد اقتصاد السوق قد أعادت فعلا تنظيم حساباتها القومية . بحيث تظهر الهيئات الإدارية العامة الآن فى هذه الحسابات على أنها منتجة (وفى النهاية مستهلكة) لمجموعة متنوعة من الخدمات .

ولكن ما معنى « الخدمات الأسرية المنزلية » فى هذا السياق ؟ وما هو إذن مصر الأسر المنتجة لسلع وخدمات غير تجارية ؟ يسلم خبراء الأمم المتحدة بوجود الثنائى (المنتج والمستهلك) . فى حالة الأسر ، ولو أنه لا يظهر فى نظام الحسابات القومية . فلم هذه الطريقة الثنائية فى تفهم الموضوع ؟

السبب الذى أبدى هو أن تعريف الانتاج المستخدم لأغراض هذا النظام يجعل من المستحيل على الأسر أن تجسرى على السلع أو الخدمات التى تشتريها بغرض استهلاكها أية عمليات أو معالجات لاحقة . بمباراة أخرى ، النشاطات الأسرية المنزلية ، مثل أعداد الوجبات ، والعناية بالأطفال ليست جزءا من الانتاج ، ومن ثم لا توجد حسابات انتاجية لهذه النشاطات الأسرية المنزلية . نتيجة لذلك لما كانت

الأسر ، تعتبر نظريا وحدات استهلاكية فحسب ، فان النظامين الاقتصاديين المختلفين يسدلان الحجاب على نشاطات النساء في المنزل . وفي بلاد أوربا الشرقية ، تعرف بعض النشاطات المنزلية (تلك التي تتمثل في تقديم « الخدمات المنزلية المادية ») ؛ ومع ذلك فانها تشموه بمحاولات اخفائها . أما الغرب فانه يتجاهل كلية هذه النشاطات .

وفي نظام موازنات الاقتصاد القومي ، يعادل العمل المنزلي بنشاط المستهلك . بمباراة أخرى ، فان الشخص الذي يقوم بدهان أرضية البيت « بالباركيه » (أرضية مفروشة بقطع خشبية مزخرفة - المترجم) ، والشخص الذي يسترخي في كرسى مريح في غرفة أرضيتها مغطاة بالباركيه المصقول ، يشتركان في نشاط واحد . وقد يقال الشيء نفسه عن الشخص الذي يطبخ وجبة الطعام ، والذي يأكلها : فالاثنيان مستهلكان .

والوضع مختلف قليلا في نظام الحسابات القومية . فالنشاطات المنزلية هنا (مثال ذلك : عمل المنزل ، والعناية بالأطفال) ليست جزءا من الانتاج ، فهي ليست محولة من فئة الى أخرى ، ولكنها ببساطة خارج الحساب .

ويرتبط الانتاج المنزلي ارتباطا واقعيا مباشرا بالحاجات الأساسية للسكان ، والغرض الأول منه الوفاء بالمطالب الجوهرية للأفراد . اذن لماذا استبعد هذا الانتاج من الحقل الاقتصادي ؟ يبين خبراء الأمم المتحدة بوضوح أنه في حين أن فكرة الانتاج المستخدمة في النظام مطبقة بصورتها المعبرة عنها على اقتصادات المجتمعات المسماة بالعصرية ، تظهر المشاكل في حالة المجتمعات ذات الاقتصاد المذكور الذي يسيطر عليه الطلب الأجنبي ، وحيث لم يزل به النمط التقليدي للانتاج المنزلي في نسبة كبيرة من السكان .

ويصف هؤلاء الخبراء مشكلة البلاد النامية بعبارات تتعلق باقتصاد ثنائي ، ويوضحون أنه مع تقدم التطور ، يحدث تحول من انتاج الكفاف الى الانتاج الموجه الى السوق . والواقع أن التطور هو عملية تحول ، الميزان الوحيد فيه هو عملية الموازنة . ومع ذلك يصرف التطور هنا بأنه الانتقال من اقتصاد الكفاف الى اقتصاد السوق ، هذا التعريف المشكوك في صحته يؤدي الى افتراض وجود مرحلة انتقالية يسمح بأن تتضمن ، في خصوص الانتاج الذي يراد قياسه ، جزءا مما نسميه بالانتاج المنزلي الكفافي في البلاد النامية ، هذه الأسر ، في رأى خبراء الأمم المتحدة هي الوحدات الوحيدة التي تنتج لأغراضها الخاصة ، خلال فترة الانتقال الى اقتصاد السوق نمط السلع التي تباع عادة في السوق . وعلى ذلك لم يزل الانتاج المنزلي مستبعدا نظريا من مفهوم الانتاج .

ولابد هنا من كلمة اعتراضية . فالواقع أن الانتاج المنزلي ، في اقتصاديات البلاد الصناعية في الوقت الحاضر ، مرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالانتاج

التجارى . أما فى البلاد النامية ، فان الانتاج المنزلى فى الأسر الريفية لايعتمد الى حد كبير على الانتاج التجارى ، وعلى ذلك فهو انتاج أقل وضوحا ، اذ لايشار اليه اشارة مباشرة ، أى لم تجر أية محاولة لقياسه مباشرة .

ولعل من المفيد أن نذكر على وجه التقريب مدى أهمية ما يمثل اقتصاد الكفاف فى الحسابات القومية فى البلاد النامية . ففي ثلاثة من الثمانية والأربعين بلدا التى أتيح لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن تحصل على تقديرات احصائية عنها تغطي فى معظم الحالات سنتي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، وجد أن انتاج الكفاف يمثل أكثر من ٤٠٪ من الانتاج الداخلى العام - أكثر من ذلك أن فى حوالى ٤٠٪ من البلاد المشار اليها ، يمثل هذا الانتاج فى مجموعه ، على الأقل ٢٠٪ من الانتاج الداخلى العام ، و ١٠٪ فى حوالى الثلثين الباقين من هذه البلاد .

وتلخيصا لنظام الحسابات القومية تنقيد فكرة الانتاج نظريا بالانتاج التجارى لفروع النشاط التجارية ، وبالانتاج غير التجارى للفروع غير التجارية للادارات الحكومية والمؤسسات الخاصة . ومن الموصى به ، من جهة أخرى أن تدرج نسبة من النشاطات الانتاجية للاقتصاد المنزلى فى قطاع الانتاج . وبين الجدول رقم ١ كيف أن الاقتصاد المنزلى قد خفف فى كل من الانتاج التجارى وغير التجارى . وفكرة الأسرة ، باعتبارها منتجة هى المستبعدة نظريا من النظام . وبقدر ما تعامل الأسر على أنها وحدات استهلاكية ، يتحدد تصنيفها أساسا بفكرة أن الرجل هو العباد المالى للأسرة . ويقوم التصنيف الموصى به على الصفات الاجتماعية والاقتصادية التى تميز عميد الأسرة الذى يعرف بأنه الشخص المعروف بهذه الصفة فى مجتمع معين ، كالزوج مثلا . وتبعاً لهذا المفهوم ، تعتمد رفاهية الأسرة بالكلية على العمل الأجر الذى يزاوله الرجل . ولا يحظى عبء العمل الثقيل الملقى على عاتق النساء فى الطبقات الأكثر فقرا بأى تقدير ، مثله فى ذلك مثل الاسهام الواقعى الجسيم الذى يقم به فى سبيل رفاهية الأسرة التى لايمكن بأية حال أن تتحدد بدخل الرجل من عمله فقط .

وعلى ذلك فان النشاطات الاقتصادية الوحيدة المستبعدة . فى كل من النظر والعمل من مجال الانتاج - فى الغرب والشرق - هى النشاطات المنزلية النسوية كلها : كأعمال المنزل ، ورعاية الأطفال ، وأداء الواجبات الزوجية ، الخ . والمشكلة هى أن هذه النشاطات بالذات هى التى تشكل الأساس الثابت لكل الانتاج المنزلى . وكان لابد أن تسفر طريقة إخفاء الاقتصاد المنزلى عن الفكرة النظرية السخيفة ، فكرة اقتصاد الكفاف . وهى خطأ نظرى يتصدر مفهوم النظام ، وكان فى وسع الخبراء أن يتجنبوه ويرفضوه اذا هم أجروا معالجة عملية تجريبية للوضع الاقتصادى الحقيقى فى مجموعه .

وثمة خطأ آخر فى هذا السياق ، يتمثل فى معادلة الاقتصاد المنزلى باقتصاد الاكتفاء الذاتى . ففي البلاد النامية ، قد يبدو الاقتصاد المنزلى ، نتيجة لتكوين

الجدول رقم ١ : نتائج انتقال الاقتصاد المنزلي

الاقتصاد المنزلي			
الاقتصاد المنزلي	الاقتصاد المنزلي	تعريف الاقتصاد في نظام الحسابات القومية SNA	الاقتصاد المنزلي الذي يتضمنه نطاق الاقتصاد
الاقتصاد المنزلي للاستعمال الغير المستأجرين	الاقتصاد للاستعمال الخاص (التوطين الذاتي ، والتزود الذاتي)		
الاقتصاد ماله المنزل خدمات للمستأجرين	الاقتصاد السلعة الأولية - معالجة السلعة الأولية - إنتاج السلعة غير الأولية عندما يسوق جزء من الإنتاج - إنتاج رأس المال المحدد للاستعمال الخاص : تشييد المباني ، بناء الطرق ، أو ماشابه ذلك من الأعمال - إنتاج خدمات جماعية المقار -	الاقتصاد التجاري	الاقتصاد المنزلي الذي يتضمنه نطاق الاقتصاد
الاقتصاد الخدمات المنزلية المدفوعة أجرها			
	الاقتصاد السلعة غير الأولية اذا لم يسوق المنتج جزءا من انتاجه (مثال ذلك : الاقتصاد المنزلي بمعرفة ربان البيت ؛ أو الاقتصاد المنزلي بمعرفة أشخاص مستخدمين بأجر ، أو اعتبارا بعمال الأسرة الذين لا يدفع لهم أجر - بمعرفة أشخاص يراولون نشاطا اقتصاديا بخلاف عملهم المنزلي .	الاقتصاد غير التجاري	الاقتصاد المنزلي المستبعد من نطاق الاقتصاد

الاقتصاد الإجمالي اقتصادا مكتفيا بذاته . ومع ذلك ففي البلاد الصناعية مازال الاقتصاد المنزلي موجودا ومتطورا ، ويظهر هذا التطور معتمدا اعتمادا متزايدا على الاقتصاد القومي التجاري ، وغير التجاري ، بحيث يضفي عليه ، كقوة دافعة دورا خاصا به .

وليس النساء في البلاد النامية هن وحدهن الخاسرات نتيجة لهذا المفهوم من جانب واحد . ففي كل من الاقتصاديات الحديثة والتقليدية ، نتعامل مع الواقع الاقتصادي الإجمالي بنظرة عشوائية . أن المطلوب هنا هو درجة كبرى من الدقة ومزيد من الحسابات القومية المضبوطة .

نحو اقتصاد لاجنسي

لعله من المستحسن إعطاء فكرة عن نطاق الاقتصاد المنزلي . فقد كشف البحث الذي أجراه جان فوراستيه Jean Fourastié عن أن عدد الساعات التي تقضى في الأعمال المنزلية في فرنسا يساوى العدد الكلي لساعات العمل المدفوع أجره والمسجل في أرقام الإنتاج التقليدي . وفي الولايات المتحدة استنتجت كاترين ووكر Kathryn Walker أن ربات البيوت والنساء المشتغلات خارج البيوت يعملن من ستين إلى سبعين ساعة في الأسبوع في المتوسط . وفي الاتحاد السوفيتي قدر ز . ١٠ . يانخوفا Z.A. Yankhova أن نساء السوفيت يقضين مائة مليون ساعة في السنة في أداء أعمال منزلية ، أي ما يعادل ١٢ مليون يوم عمل .

وتبعاً لتقدير ريتشارد فاجلي Richard Fagley ، يعمل النساء ست عشرة ساعة في اليوم في المتوسط في بعض المناطق الريفية في العالم الثالث . ويتبين من الجدول السنوي لساعات العمل ، الذي وضعته ابفون منيو لوفيفر Yvone Mignot-Lefebure أن النساء يعملن أكثر من الرجال في المناطق الريفية في توجو . وفضلاً عن ذلك بضطلع النساء وحدهن بالأشغال المنزلية التي تقدر بمائة وستة وستين يوم عمل في السنة . وبالنسبة إلى القيمة النقدية للإنتاج المنزلي ، نستشهد فقط كمؤشر بتقديرات نوردهاوس Nordhaus وتوبين Tobin بأن الإنتاج المنزلي الأسرى يمثل ٤٧٪ من الإنتاج الداخلي العام في الولايات المتحدة في عام ١٩٦٥ في الإمكان إذن قياس كمية النشاطات الأسرية المنزلية ، وقيمة الإنتاج المنزلي المضافة كبيرة جداً من حيث عددها الكمي . لا يمكن إذن الاستمرار في تجاهل هذا الإنتاج .

ولا يتيسر هنا مناقشة « الغاية » من الإنتاج المنزلي غير التجاري لأن ناتج النشاطات المسماة « نشاطات الكفاف » لا يعرض للبيع في السوق ، وذلك كما ذكرنا في حالة نظام الحسابات القومية . ومع ذلك فهذا الإنتاج مسجل تحت عنوان « إنتاج تجاري » . فضلاً عن ذلك فإن « نشاطات الجهات الحكومية ، والمؤسسات الخاصة التي لا تستهدف الربح ، هي نشاطات غير تجارية بالمرّة » ، ومع ذلك فهي مدرجة في مجال الإنتاج الذي اتسع حتى شمل « الإنتاج غير التجاري » .

ومشكلة ادماج النشاطات المنزلية في النظام هي أولا وقبل كل شيء مشكلة ثقافية ، تتعقد بصعوبات ذات طبيعة عملية . ومع أن المشكلة قد تبدو ظاهريا مشكلة القضاء على عادات قديمة ، بدأ النظر اليها بسبب تكررها على أنها حقائق أبدية ، فالمسألة في الواقع تتعلق بمكافحة الكسسل والاهمال (أى الاعتقاد بأنه يمكن الاستمرار في استخدام مفهوم خاطئ للاقتصاد) . ان أخذ الاقتصاد المنزلى فى الاعتبار يستلزم بالضرورة استخدام قدر كبير من المال والجهد البشرى ، ويفترض مسبقا ، وبنوع خاص فصلا دقيقا وطويل الأمد لنظام الحسابات القومية المتبع حاليا . ومع ذلك فأن تغيير يطرأ على النظام الحالى سوف يتطلب مراجعة شاملة للاحصاءات المتعلقة بالسكان العاملين بطريقة مربحة ، وهكذا دواليك .

وأخيرا فان النشاطات الأسرية المنزلية ، باعتبارها منتجة ، سوف يعترف بها ، وتناج هذه النشاطات (الانتاج الأسرى المنزلى) سوف يحسب ويدون فى الحسابات القومية . ويستند يقيننا هذا الى الاعتراف حديثا بنتائج النشاطات الانتاجية فى الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة التى لاتستهدف الربح .

وسوف يقتصر الاقتصاد المنزلى على مضمار النشاط النسوى ، ويأخذ مكانه فى المضمار الاقتصادى ، ويندرج فى الحسابات القومية ، لا لأنه مضمار للنشاط الاقتصادى الذى يشمل كلا الجنسين ، ولكن لأنه ضرورة علمية منطقية . ولم يعد النساء المستبعدات حاليا من الاحصاءات الرسمية مقتنعات بأن لهذا الاستبعاد ما يبرره . ولكن هل لديهن من البراءات ما يكفي لمقاومة استمرار هذا الاستبعاد ؟ وبدلا من أن تساعد هذه الجهود المبذولة فى اصلاح الاحصاءات فى تحسين وضعهن وصورتهن فى المجتمع ، الا تسبب لهن أضرارا أشد ؟ تقول كاثرين ووكر أن الاخفاق فى ادراج قيمة الانتاج المنزلى فى القوائم الاقتصادية يؤدى الى اضعاف نزعة تمييزية على السياسة القومية فى مجالات الضرائب ، والاستخدام ، والأمن الاجتماعى ، والتأمين ، والخدمات التى توفر هناك الأسرة والأطفال .

ومع ذلك قد تنزع اية تصحيحات تجرى للاحصاءات القومية الى تبرير واجازة التقسيم الحالى للعمل بين الجنسين ، وإقرار الصورة الاجتماعية للمرأة . باعتبار أنها تعمل فقط ، فى حين يتولى الرجل الخلق والابداع . المرأة تكرر (ما تعمله) ، وتنجب أطفالا ، وطبيعتها دورية ؛ ولكن الرجل ينتج ما هو جديد وغريب ، فهو مبتكر . الرجال ينتحلون لأنفسهم فقط صفة . الخلق ، وهم كما يقول لوى لبرانس رنجيه Louis Leprince Ringet « المماريون الحقيقيون العاملون لتحرير المرأة » .

الا ينزع التقسيم الاجتماعى للعمل بين الجنسين الى كبح اشتراك النساء فى العمل ؟ قد يكون الاعتراف بالاقتصاد المنزلى بعبارة عديدة ، بتضمينه فى السجلات الاقتصادية والاجتماعية خطوة نحو الرقى بالعمل المنزلى فى اعتبارات اجتماعية واقتصادية . عندئذ يتمتع تشبيه العمل المنزلى بوظيفة بيولوجية ، وينضم بحق الى

الدائرة الاقتصادية . هذه النظرة الجديدة للواقع الاقتصادي الاجمالي سوف تخلق جوا يفضى الى تقويم الميزان بين وظائف الذكر والانثى فى الأسرة والمجتمع .

وتكمن المشكلة الجوهرية فى أن هذا الأمر فى جوهره مطلب متعلق بمبحث العلوم . والاقتصاديات اذا أحاطت بنطاق من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، أكثر اتساعا ، ومن ثم أكثر واقعية ، فانها يمكن أن تصبح علما أقرب الى الواقع ، ولا تنهم من ثمة بالخط من قدر المرأة ، وسوف يساعدها اطارها العام من المراجع على أن تحصل على فهم أفضل أو قبضة أشد على أعمال النظام الاقتصادي الاجمالي ، ومن ثم تقيس وتتنبأ بمزيد من الفعالية . هذا الأسلوب الأكثر دقة فى معالجة الموضوع سوف يساعد صانعى السياسات على تيسير سياسات اجتماعية واقتصادية أكثر عدالة وانصافا .

ان المطالبة باعتبار الأسر ، عند المستوى الاقتصادي الفسيح بمثابة وحدات لانتاج السلع والخدمات غير التجارية واستهلاكها تمثل خطوة نحو تفهم الوضع الاقتصادي الاجمالي ، وهى بهذه المثابة دعوة لاختضاع الأسر للتحليل الاقتصادي الدقيق ، دراسة حياتها الاقتصادية الخاصة ، على سبيل المثال ، وبنوع خاص العلاقات التى تتضمن الانتاج والتبادل اللذان يولدهما العمل الذى يقوم به مختلف أفراد الأسرة .

نحن بعبارة أخرى نتعامل مع وضع جمعى فى أساسه : فلاسر متنوعة ، لانهائية لأنواعها ، ولايمكن اختزالها الى وحدة واحدة لاتنوع فيها . ولابد لعالم الاقتصاد أن يقدم بالنظر داخل بيت الأسرة ، فيكتشف عالما من أفراد مختلفين توثقهم مع ذلك الروابط الأسرية ، وسوف يجد نفسه مضطرا الى التدخل فى الشئون الاقتصادية الخاصة بالأسرة .

ولقد عودل الاقتصاد الاشتراكي (المنطقة أ) باقتصاد قائم على المبادلات والمنح ؛ أما الاقتصاد المسجل فى الحسابات القومية (المناطق أ ، ج ، د) فانه يشمل كلا من اقتصاد الكفاف ، والاقتصاد القائم على المنح والمبادلات . ويصح التمييز نفسه مع الاقتصاد المنزلى (انظر الرسم رقم ١) . هذا التمييز يقوم على افتراضين غير مذكورين .

واقتصاد الكفاف ، أو الاقتصاد القائم على التبادل ، والتموين الذاتى ، يستند الى المسلمة التى تقضى بأن على كل انسان أن يكون « قادرا » على أن يتزود لنفسه بما يحتاج اليه (لايمكن أن يصدر شيء من لاشيء ، الا اذا قام النظام الاقتصادي على المشاركة فى كل شيء) أما الاقتصاد القائم على المنح (الاحسان) فانه يعمل على مبدأ يقول انه حيثما يكون الفرد غير قادر على الوفاء باحتياجاته ، فعلى التضامن الاجتماعى والأسرى أن يملأ الفراغ ، ويزوده بما يحتاج اليه .

وعندما يتم تفسير هذه المسلمات ، فإن تحليل العلاقات التي تنشأ من انتاج واستهلاك السلع والخدمات في ثغبات الأسر المختلفة سوف يكشف عن أن الاقتصاد منزلي ليس مجرد مبادلة قائمة على علاقات متكافئة ومتكاملة بين شركاء أحرار ومتساوين ، وليس هو من جهة أخرى اقتصادا قائما بكليته على المنح .

والمشاكل التي تستتبع أخذ الاقتصاد المنزلي الخاص في الاعتبار كثيرة ومنوعة . وسوف تقتصر هنا على ايضاح الفرق بين العمل المنزلي بعوض ، والعمل المنزلي بلا عوض . فالعمل المنزلي الذي يؤديه أفراد الأسرة هو عمل بلا أجر ، ولكنه لا يضاهي بالعمل بلا عوض . فالعمل المنزلي الذي يؤديه فرد واحد من أفراد البيت هو عمل بلا أجر ، ولكنه عمل بعوض . هو عمل لأنه يتضمن انتاج سلع وخدمات ، وهو بعوض بمعنى أن السلع والخدمات ينتفع بها منتجها (تموين ذاتي) .

إننا نبحث هنا مسألة التعويض عينا (لا نقدا) ، والقيمة التي تنشأ من استعمال هذه السلع والخدمات يمكن أن تتحول الى قيمة مبادلة : فانتاج الفرد لنفسه يترتب عليه فقد مالى (من ربح أو أجر) لايعوض ، يعادل تكلفة ناتج عمل آخر مدفوع أجره ؛ ويترتب على استهلاك الفرد سلعة وخدماته الخاصة فقد لايعوض لأرباح متوقعة تعادل الأرباح التي يمكن أن يجنيها من بيعه للغير ناتج العمل الذي استهلكه بنفسه .

وقد يفترض حقا في هذه الأحوال أن المنتج ، ان لم يكن قد أنتج السلع والخدمات التي يستهلكها بالتالى فانه (أو انها) قد يقدم على شرائها . وفى هذه الحالة يشبع النتاج حاجة موضوعية (مثلا : اعداد وجبة طعام ملائمة) . ولا يمكن مناقشة الفقد الذي لايعوض ، فهو يعادل تكلفة العمل (أى مقدار العمل المبذول فى الانتاج) . ومع ذلك فإن تقديرنا لفقد الأرباح المحتملة ، والذي يمكن تعويضه قد يؤدي الى بعض الاعتراضات . فهذا التقدير القائم على قيمة تكلفة العمل المبذول ، يصح فقط اذا كان الشخص المعنى قادرا على تكريس الوقت المدخر فى انتاج السلع أو الخدمات التي تعادل قيمتها أو تقل عن قيمة السلع أو الخدمات التي يستهلكها هذا الشخص . بعبارة أخرى ، وباستخدام المصطلحات الحسابية فقط ، عندما يملك الشخص القدرة أو المهارة التي تمكنه من تكريس الوقت المدخر فى انتاج السلع أو الخدمات التي تأتيه بربح يزيد على قيمة العمل المنزلي الذي يؤديه ، فإن اختياره (انتاج سلع أو خدمات منزلية) هو اختيار غير موفق من الوجهة الاقتصادية وعلى ذلك فليس من العسير أن نفهم كيف نشأ نمط الاشتراكية يفرق بين الجنسين ، أو أن عدم تكافؤ الفرص فى التعليم هو نفسه تفرقة جنسية .

تقول كريستين ديلفى Christine Delphy ، « كل عمل يؤدي للغير فى المنزل أو الأسرة ولا يدفع عنه أجر هو عمل مجانى ، أى انه عمل لا يحصل على أجر أو عوض من أى نوع باعتبار أنه مؤدى للغير » . وتعريفنا للعمل المنزلي هو أنه عمل يتضمن نقلا من طرف واحد لسلع وخدمات لا تدفع قيمتها أو ما يعوض عنها . ولكن نجرى تحليلا دقيقا لبروط المبادلة بين أفراد أسرة فى منزل ، يتحتم علينا أن نستخدم

طريقة كلية شاملة • لناخذ حالة أسرة في بيت « تقليدى » • يخرج منه الزوج ليشغل ، فى حين تبقى الزوجة لتؤدى أعمال المنزل ، وتعنى بالأطفال • وحتى هذا الوضع القياسى لا يمكن تحليله من فراغ •

فما هو السياق أو الخلفية الاجتماعية والثقافية ؟ وما هو العصر الذى نمح فيه ؟ وما هى الصفات المميزة لمختلف أفراد الأسرة ؟ ما نوع عقد الزواج الذى يربط الزوجين أحدهما بالآخر ؟ رغم هذه الأوصاف ، يجب التأكيد بأنه فى الحالة الخاصة المشار إليها بأعلاه ، فإن العوامل الثقافية قد أنتجت ظاهرة من عدم التناسق الجنسى •

ونتاج عمل كل من الرجل والمرأة ، فى الاقتصاد التقليدى نتاج عيى • فالانسان اذن يكمل أحدهما الآخر • وحتى يستطيع الرجل أن يشبع حاجاته ، فإنه يضطر الى الاسهام بشمار جهوده فى اقتصاد المنزل •

وفى الاقتصاد المنزلى الحديث ، ينتمى نتاج عمل الرجل الى مجال الاقتصاد النقدى ، فى حين يظل نتاج عمل المرأة فى مجال الاقتصاد غير النقدى • وعلى ذلك فإن الرجل لديه ما يكفيه لاشباع حاجاته خارج المنزل • وذلك بفضل نتاج عمله (فى السوق أو بالعمل فى مغزل آخر) •

ان الافتراض بأن الرجل يأتى بما يحصل عليه من أجر الى المنزل ، ومقارنه قيمة نتاج عمله بالقيمة النقدية لنتاج عمل المرأة ، كما افترضنا أن هذا النتاج يمكن تقديره لأغراض الحسابات القومية ، هذا الافتراض يعنى اهمال كل ما تتنازل عنه المرأة حين تقبل وظيفتها كربة بيت ، أى تنازلها عن استقلالها وحريتها •

والمرأة التى تقبل وصفها كربة بيت تخسر بذلك الاستقلال الاقتصادى الذى يوفره لها عملها المنزلى اذا كانت تؤدى هذا العمل نظير أجر • فان فرض أنها فنانة أو ذات موهبة فكرية فإنها تضحي أيضا بالفرص التى قد تسنح لها لتحقيق ذاتها من خلال العمل الفنى أو الفكرى ، وبذلك يخسر كل من زوجها والمجتمع بأسره نتاج نشاطها هذا •

لذلك فإن الانتاج المنزلى لربة البيت لا يمكن فى رأينا معادلته بتحويل من طرف واحد للسلع والخدمات ؛ ولا يمكن أيضا أن يقتصر حساب شروط المبادلة على القيمة النقدية للانتاج المنزلى •

اننا نتعامل هاهنا الى حد ما ، لأسباب ذات طبيعة ثقافية بمشال لعلاقة غير متجانسة • مثل هذه العلاقة « توفر مجالا مناسباً للعب القوى والنشاطات المشتركة » •

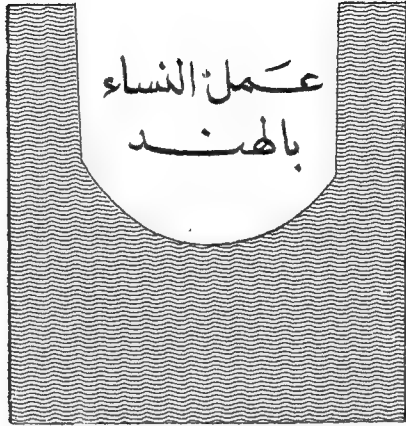
وقد استشهد فرانسوا بيرو Francois Perroux بتعريف للقوة ، وضعة ماكس فيبر Maxweber ، يبين بوضوح حجتنا :

« تعرف القوة بأنها احتمال أن يكون ثمة عامل فى نطاق علاقة اجتماعية فى

موقف يتيح له أن يفرض إرادته ، رغم كل مقاومة ، وبغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه مثل هذا الاحتمال » .

وفي نموذجنا المنزلي توجد تكاملية صريحة لوظائف غير متساوية ، ومن ثم هناك تدرج طبقي ، وتبعية المرأة . وتبعاً لما يديه يرو ، فإن العلاقة غير المتجانسة متصاعدة ، ومن ثم تجعل من المستحيل الوصول إلى ترابط كامل . ولا مجال للبحث في القابلية المنطقية لانعكاس العلاقة الوظيفية ، بالنظر إلى المظهر السببي المميز للعلاقات غير المتجانسة بين الرجل والمرأة . ويرى أنجلز أن تحرر النساء يتوقف أولاً وقبل كل شيء على حصولهن على تصريح تام بدخولهن القطاع العام الصناعي ، وهو شرط أساسي يستتبع بدوره إلغاء الأسرة النووية باعتبارها وحدة اقتصادية للمجتمع . والمشكلة هي أن إمكانية وجود اقتصاد منزلي قائم على الجنسيتين لا تدخل في الاعتبار النظري لدى أي عالم اقتصادي من المذكور . هذا الاقتصاد إما أنه مهمل ، أو أن اختفائه متوقع ، ومن ثم يستمر تجاهله .

إن تقسيم العمل باعتبار الجنس ، الذي تقره وظائف تعين سلفاً من الناحية الثقافية ، يؤدي إلى النتائج الآتية : فالنساء مطلوبات لتأدية وظائفهن كخادמות ، كما لو كان ذلك ضرورة بيولوجية ، في حين أن أولئك اللاتي يرفضن القيام بكل من العمل المنزلي والعمل نظير أجر ، يجب أن يبررن انضمامهن لمجال الاقتصاد العام بأن يحصلن على أجر صاف أعلى من تكلفة العمل الذي يجب أدائه في المنزل . وتبين المعلومات النوعية الخاصة بانضمام النساء إلى مجال الاقتصاد العام الاشتراكي مجموعة كبيرة من البواعث والظروف الناتجة من الفروق المتصلة بالجنس في المهنة والكفاءة . ويميل النساء إلى الاشتغال في وظائف تكون امتداداً لوظائفهن المنزلية . وفي المجال المهني يشغل النساء نفس الوظيفة التي يضطلعن بها في حياتهن الأسرية . أما الرجال فانهم يميلون بالأكثر إلى إصدار الأوامر واتخاذ القرارات ، ويحتكرون القوة في كل المجالات ، ومستويات الحياة الأسرية ، والقومية ، والدولية لأنهم يتساقون « بالطبيعة » وراء إرادتهم فرض القوة . هذا المفهوم الخاص بتقسيم العمل على أساس الجنس ، هو الذي ينبغي أن نتجده .



مقدمة :

يحاول هذا المقال أن يصف العمل الذي تضطلع به النساء بالفعل بالهند . ونحن مضطرون بسبب ضيق المساحة المتاحة الى أن نركز كلامنا على الأنماط الرئيسية ، مبيينين التباينات الإقليمية وغير ذلك من ملامح خاصة كلما تسنى ذلك ، مع التأكيد على ما يختص به كلا الجنسين من وظائف ، وما يوجد من تمييز في الأجور بينهما . ولقد أجريت دراسات أيضا بالهند مشابهة لتلك الدراسات التي أجريت بالأقطار المتقدمة فيما يتعلق بالنساء العاملات وما يضطلعن به من وظائف . وحيث أن هدفنا هو تقديم صورة عامة لاشتغال النساء وليس التركيز على جانب بعينه ، فسوف لا نوجه انتباهنا كثيرا الى تلك الدراسات . ذلك أن الدراسات التي تركز على أهداف ضيقة جدا ، والتي لا تنطبق الا على موقف محدد جدا أو على شريحة صغيرة جدا من السكان لا توفر نظرة متوازنة الى الهند ، حيث نجد أن ٤٨٪ من مجموع السكان يعانون من الفقر المدقع ، وحيث تعمل النساء كقاعدة عامة لزيادة دخل الأسرة ولاستمرار بقائها .

بقلم : د. رادها ديفي

تعمل قارئة بالمعهد الدولي للدراسات السكانية ، في جوفاندي
ستيشن رود في ديفور يومباي ٤٠٠٠٨٨ • ولقد نشرت
العديد من المقالات عن القوة العاملة الهندية وعن التحكم في
النسل • أما م. رافندران فهو مدير صناعات التأمين العامة
بالهند في يومباي •

ترجمة : يوسف مبخايل أسعد

عضو اتحاد الكتاب له مؤلفات وتراجم عديدة في التربية •

ومن الصعب الحصول على معلومات تتصل بمشاركة النساء في العمل • فهي
قد تشتمل على العمل بالأسرة بغير أجر ، وعلى العمل بالسوق بغير أجر ، أو على
العمل بالسوق بالأجر • والعمل بالسوق بغير أجر هو العامل الرئيسي الذي يشوه
الصورة الحقيقية للمناشط الاقتصادية للنساء • والأمثلة على ذلك كثيرة • فعلى سبيل
المثال فإن ما تبذله النساء الآتي يقمن بانبثاق الفاكهة والخضروات من جهد في العمل ،
وما ينتجانه من منتجات البان ، أو ما يقمن بصنعه من كحك وحلوى ، وهي كلها
للسوق حيث يقوم الرجال ببيعها ، فإنها نادرا ما يحسب لها حساب • وكذا فإن العمل
الذي يتضمنه نظام إنتاج السلع المصنعة ، حيث يشارك النساء والأطفال على السواء
في القيام به بالبيت لم يخضع المصنوع • فمثل هذا العمل المتعلق بالسوق والذي
لا يقدم عنه أجر ، شائع جدا بالقطار الأقل تطورا مثل الهند • ومن سوء الحظ أن
المعلومات المتعلقة بهذا العمل غير شافية بحيث يكون تقديرها جميعا من الصعوبة
بمكان • ولسوف يكون استخدامنا للمعلومات المستفادة من احصاء الهند لعام ١٩٧١
كبيرا في هذا المقال حيث أن التفاصيل المتعلقة بآخر احصاء للسكان (١٩٨١) لم

تتح بعد للاستخدام العام . ولكن ليست هناك تغيرات رئيسية حقيقية حدثت في نمط التشغيل خلال العقد ١٩٧١ - ١٩٨١ كما يتضح من تناولنا للنتائج المؤقتة الاجمالية . وأخيرا فسوف يكون تعريف « العامل » في هذه الدراسات تبعا لاحصاء عام ١٩٧١ هو الشخص الذي يكون نشاطه الأساسي هو المشاركة في أى عمل انتاجي اقتصاديا عن طريق النشاط الجسدى و الذهنى ، سواء تمثل في ممارسة العمل نفسه ، أم تمثل في الاشراف الفعال و توجيه العمل .

معدل المشاركة الاجمالى : الملامح الرئيسية

تنقسم الهند الى اثنتين وعشرين ولاية ، والى تسع مقاطعات اتحادية مصنفة بصفة أساسية على أساس الاعتبارات اللغوية والادارية . وكان هناك ٣١٨٢ مليون امرأة بالهند فى عام ١٩٨١ ليس بينهم سوى ٤٦ مليونا يشتغلن فى النشاط الاقتصادية ، على أساس معدل نشاط تقريبي مقداره ١٤ر٥٪ . وفى عام ١٩٧١ شارك ١٢ر٧٪ من نساء الهند اللآتى بلغن ٣٦٤ر١ مليونا فى النشاط الاقتصادية .

وتباين مشاركة النساء فى العمل الى حد بعيد فيما بين المناطق الرئيسية للبلاد . فلقد كانت معدلات المشاركة فى عام ١٩٧١ هى ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٨ فى المائة بشمال وشرق ووسط وغرب وجنوب الهند على التوالى . وتقدم التفسيرات لهذه التباينات الاقليمية فى ضوء الخلفية الدينية والتباين التبيؤى فى انتاج المحاصيل . فالثقافة الاسلامية تسود على المناطق الشمالية والشمالية الغربية من الهند التى خضعت للحكم الاسلامى لعدة قرون . والمهام التى توكل الى النساء بين المسلمين هى تربية الاطفال وتلك النشاط الزراعية وما اليها التى يمكن الاضطلاع بها فى نطاق « البيت » . وهكذا لا يكون من المتوقع أن نجد لدى سكان متأثرين بثقافة كهذه مستوى عاليا من التشغيل بالأجر بين النساء ، وهناك مشاركة أكثر انخفاضاً للنساء فى هذه المناطق . وعلى العكس فقد ظل جنوب الهند تحت تأثير الثقافة الراهيديانية التى تسمح بحرية أكثر للنساء . وكذلك فان جنوب الهند يهتم بزراعة الأرز ، وهى الزراعة التى تجذب عددا ضخما من العاملات ، بينما تسود الزراعة الجافة أو القمح فى الشمال . وتكشف معدلات المشاركة فى ضوء السن والوضع الزوجي أيضا عن نتائج هامة (١ ، ٢) .

ويعطى معدل المشاركة فى ضوء الأعمار المحددة نمطا مركزيا متوازنا تقريبا (أعنى معدل مشاركة عاليا فى الأعمار المتوسطة المتجاورة) ، مما يدل على أن الزواج ومسؤوليات الأسرة ليست عائقا أمام مشاركة النساء فى العمل . وتفسر هذه الظاهرة عادة فى ضوء إمكان الجمع بين رعاية الاطفال والعمل ، كما هو الحال فى النشاط الزراعية وملحقاتها . بيد أن معدل المشاركة بالنسبة لكل سن فى النشاط غير الزراعية وحتى فيما يتعلق بقطاع التشغيل الحديث فانه يعطى أيضا نمطا مركزيا متوازنا . لا يكون نفس التفسير بازاؤه شافيا ، ان لم يكن غير قابل للتطبيق . ونحن

نشك في أن بنية سوق العمل بالهند تلعب دورا رئيسيا في تفسير هذا النمط في جميع الحالات . فالنساء اللائي عليهن أن يشتغلن من أجل لقمة العيش لسن في وضع يسمح لهن بالانسحاب من سوق العمل للعناية بأسرهن . وإلى جانب هذا فحيث أن هناك عددا ضخما من العاطلين ، فإن الحصول على وظيفة مستحيل تقريبا ، ومن يتسنى لهم الحصول على وظائف سوف يتشبثون بوظائفهم برغم الصعاب الأساسية الأخرى .

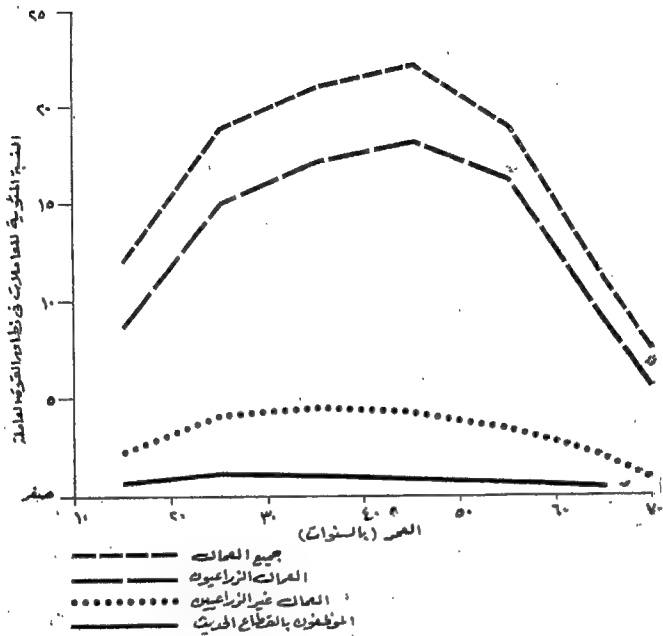
وكما يتضح في شكل ٢ فإن النساء غير المتزوجات بالهند يحصلن على أخفض معدل من التوظيف . فأكثر من السدس بقليل من جميع النساء المتزوجات ، والخمس من جميع النساء الأرمال ، ونصف النساء المطلقات و المنفصلات تقريبا يشاركن في أداء عمل مريح . ويمكن تفسير هذه التباينات بسهولة في ضوء المعايير الاجتماعية الثقافية . فالبنيات غير المتزوجات بالهند يمتنعن من الاختلاط بحرية مع الذكور (وهو ما يصير ضروريا لدى المشاركة في مجالات العمل العامة) لأسباب اجتماعية وثقافية ويرجع ذلك إلى خوف الوالدين من انقاص « قيمتهن » في سوق الزواج . أما الحال بالنسبة للنساء المطلقات و المنفصلات فإنه معقد في الواقع . فنجريا وراء المعايير الاجتماعية الهندية ، فإن المفروض في المرأة المتزوجة أن تكون خاضعة لزوجها ، وأن تهتم بحاجاته ، وأن تجعله سعيدا ، وأن تلد له أولاده وترعاهم . فذلك هو قدرها Dharma ، فعليها أن تظل مع زوجها مهما كان ذلك صعبا . فإذا كانت لديها الجراءة الكافية لتحدي هذا التوقع فتتركه أو تطلقه ، فإنها تكون عرضة للازدراء والهنق من جانب المجتمع ، مما ينتهي إلى عزلها اجتماعيا . ولذا فإن العمل بالنسبة لأولئك النساء يشكل ضرورة مطلقة للحصول على لقمة العيش .

المهن التي تتحرس بها النساء الهنديات

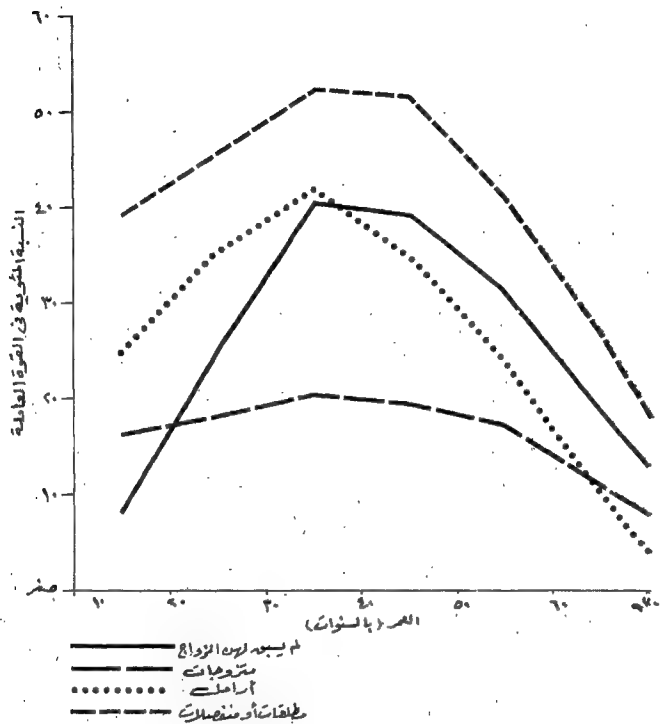
لم يتضمن التصنيف الوظيفي في الإحصاء الهندي سوى العمل غير المشتغلين بعرق الأرض وزراعتها . وقد يعزى هذا إلى أن التصنيف المهني لم يتسع للمعامل المشتغلين بعرق الأرض وزراعتها حيث أن حرفهم (العمل الفعل الذي يضطلع به الفرد) غير متباينة بعضها عن بعض - أعني العمل الزراعي . وهكذا يبدو من المناسب تناول أولئك العمال الزراعيين وغير الزراعيين كلا على حدة .

الحرف الزراعية

في عام ١٩٧١ كان هناك بالهند ٩٧٨٠٣٠٣ امرأة يشتغلن بحرق الأرض ، كما كان هناك ١٥٧٩٥٦٨٢ عاملة زراعية وبلغت المجموعتان معا ٨٠٪ من جميع النساء العاملات . وما تزال الهند بصفة رئيسية مجتمعا بدائيا حتى في النصف الأخير من القرن العشرين . وهناك تقسيم كامل تقريبا للعمل بين الجنسين في الزراعة غير الميكنة ، ولا تستخدم الميكنة على نطاق واسع إلا في مناطق قليلة جدا فحسب (بصفة



شكل ١ : متوسط معدلات النشاط الفناء بالنسبة لكل عمر



الشكل ٢ : متوسط معدل النشاط في وضوء العرو والوضع الزبجي

رئيسية في البنجاب وهاريانا) . والرجال عادة هم الذين يعدون الأرض للزراعة بالحرث بينما تضطلع النساء بمهمة بذر البنور وغرس الأشجار واقتلاع الأعشاب الضارة والحصاد . ولا تتعدى النسبة المئوية للعاملات من مجموع العمال في عزق الأرض ١٢٪ بالمقارنة الى ٣٣٪ في العمل الزراعي . وتنعكس النسبة العالية للعمال ذيوخ انعدام ملكية الأرض وانتشار الفقر بين السكان الزراعيين .

وتلعب الطبقة المخلقة أيضا دورا هاما في العمل الزراعي . فثمة الثلث من جميع النساء العاملات وأكثر من ثلثي العاملات الزراعيات بقليل ينتمين الى المجتمعات المهضومة ، التي يطلق على معظمها اسم « الطبقات المخلقة المدرجة بجدول زمني » أو « القبائل المدرجة بجدول زمني » .

أما بالنسبة لأماكن أولئك العمال فإن اندھرا برادش تضم (١٧٪) وماھاراشترا (١٦٪) وماھيا براش (١٤٪) وتشكل في مجموعها قرابة النصف من مجموع العمال الزراعيين ، على الرغم من أن هذه الولايات الثلاث لا تشكل معا سوى ربع المجموع الكلي للسكان الهنود .

المهن غير الزراعية

توضح القائمة رقم ١ المهن الرئيسية التي تتواجد بها النساء . والجزء الأول يغطي القطاع غير الحديث ، ويغطي الجزء الثاني القطاع الحديث . وإلى جانب هذا فإن العدد الحقيقي للعاملات ، فإن القائمة توضح نسبة النساء في كل مهنة الى المجموع الكلي للعمال في المهن غير الزراعية ، والنسبة المئوية للنساء في كل مهنة الى المجموع الكلي للعمال .

القائمة رقم ١ - توزيع العاملات غير الزراعيات في ضوء كل مهنة ونسبة
العاملات في كل مهنة من مجموع العاملات غير الزراعيات ، ونصيب العاملات الى
مجموع العمال في كل مهنة ، ١٩٧١ .

المهنة (١)	عدد العاملات	نسبة العدد الكلي للعاملات غير الزراعيات	النسبة المئوية للعاملات الى مجموع العاملين في كل مهنة
١ - القطاع غير الحديث			
عمال المزارع	٥١٠٥٧٥٩	٨١٨٨٣	١١٩٩٢
عمال (غير محددين)	٤٧٣٢٥٥	٧٥٥٩	٣٦٢٤٨
صانعو السجائر المحلية	٣٨٣٨٠٢	٦١٥	١٤٧١
تجار وبائعون (تجار تجزئة)	٣٨٣٣٣٣	٦١٤	٤١٢٨
غسالون وغسالات وعمال صباغة	٣٠٣٣٤٠	٤٨٦	٦٤٢
نساجون وناقو خيط	٢٨٩١٧٤	٤٦٣	٣١٧٤
خدم منازل	٢٨٣١١٢	٤٥٤	٣٨٤٧
حباكون ومن اليهم	٢٥١٤٧٩	٤٠٢	٣٧٢١
نساجو سلال وصانعو فرش	٢٥٠٥٢١	٣٥٠	١٤٢٥
كناسون وعمال نظافة ومن اليهم	٢١٨٥٠٠	٣٠١	٣٧٢٣
فخارون ومن اليهم	١٨٧٧٥٠		٢٨٥٢
طباخون وحاملو الطعام	١٤٤٣٤٣	٣٣١	١٨٥٩
عمال بناء	١٢٢٥٧٩	١٩٨	٢٦٩٥
عمال انتاج ومن اليهم (غير مصنفين)	٩٨٣٣١	١٨١	١٨٧٠
خياطون وصانعو ملابس	٩١٤٤٩	١٥٨	٣١٣٦
عمال زراعيون ومربو حيوانات وطيور		١٥٤	٧٤٣
وحشرات	٧٨٢٥٥	١٤٧	٩٠٧
حافظو الطعام وملبسون ومن اليهم	٧٧٥٣٩	١٢٥	١٩٣٨
بائعون جائلون ومروجو سلع وبائعو			
جرائد	٦٩٠٩٥	١٢٤	١٢٦٣
طحانون ومجففون ومن اليهم	٦٨٠٠٧	١١١	١٧١٥
معدو اللينين والخيط	٥٣٤٩١	١٠٩	٣٧٩١
مشرفون واطفاثيون ومناولون للخامات			
والاحمال ومن اليهم	٤٦٥٨٨	٨٦	٨٨٥
حكيمات وممرضات	٤١٥٣٩	٧٥	٨٤٥٥

تابع القائمة رقم (١)

النسبة المئوية للعاملات الى المجموع الكلي للعامل في كل مهنة	نسبة المجموع الكلي للعاملات غير الزراعيات	عدد العاملات	المهنة (١)
٣٣٢	٠٠٦٧	٣٥٩٨١	بائعون وبقالون وعارضو سلع
١٩٣٢	٠٠٥٨	٣٥٢٢٦	قاطعو صخور ونحاتون
٦١٤٧	٠٠٥٦	٣٠٦٨٨	معدو الأذخنة
٤٠٠	٠٠٤٩	٢٨٢٧٧	بنائون بالأجر وبنائون بالمجارة ومن
١٨٥١	٠٠٤٥	٢٤٨٨٤	يقومون برص اقرميد
٥٢٦	٠٠٤٠	٢٤٠٢٣	حجارون
٧٦٩	٠٠٣٩	٢٢٩٩٠	جرسونات بالفنادق والمطاعم
٨٩٥	٠٠٣٧	٢٢٩٩٠	غزالون ونساجون وعقادون ومن اليهم
٧٤٠	١٢٤٨	٧٧٨٤٧٨	(غير مصنفين)
٧٥٣	١٨١٧	١١٣٣٥١٨	عمال مناجم
١٨٠٦	١٤٣٦	٨٩٥٧٩٢	عمال آخرون بالقطاع غير الحديث
٩١٣٦	١٥٢	٩٤٦٠٨	(٢) القطاع الحديث
٨٦٤٣	٠٠٥١	٣١٦٠٨	العمال المهنيون والتقنيون ومن اليهم
٢٤١٧	٠٠٥٣	٣٣٣١٢	المرضات
٢٣٢٧	١٠٢٣	٦٣٧٩٨٠	الثقابات والزائرات الصحيات
١٥٦٧	٠٠٤٦	٢٨٩٣٩	التقنيون في التمريض والصحة
٢٣٤٩	٢٣١	١٤٤٣٧٠	وغير ذلك من فنيين في الطب والصحة
٢٣٨٣	١٤٣	٨٨٩٤٠	معلمون
٢٤١٤	٤٩٤	٣٠٧٩٦٣	بالجامعة
٢٣٠٤	١٠٩	٦٧٧٦٨	بمدارس اعدادية وثانوية
٥٢٥	١٥٨	٩٨٢٨٤	بمدارس متوسطة
١٤١	٠٠٣٨	٢٣٨٧٩	بمدارس ابتدائية
٤٠٠٨	٣٤٣	٢١٣٨٤٦	غير ذلك
			عمال مهنيون وتقنيون ومن اليهم
			عمال اداريون وتنفيديون ورؤساء
			مباشرون
			عمال كتابيون ومن اليهم

تابع القائمة رقم (١)

المهنة	عدد العائلات	نسبة المجموع الكلي للعائلات غير الزراعيات	النسبة المئوية للعائلات الى المجموع الكلي للعائلات في كل مركز
كتابة (بغير تحديد)	٨٣٣٧٩	١٣٣٤	٤٠٤
معاملة بالمكاتب	٢٩٦٦٨	٠٤٨	٢٧٩
كاتبو آلة كتابة	٢٣٣١٨	٠٣٧	١٩٩٩
غير ذلك من عمال كتابيين ومن اليهم	٧٧٤٨١	١٢٤	٣١٥
المجموع الكلي	٦٣٣٩٢٧٧	١٠٠٠٠	١٩٩١

(١) لم يدرج هنا سوى تلك المهن التي يزيد عدد العائلات بها عن ٢٠ عائلة .
المصدر : احصاء الهند لعام ١٩٧١ ، رقم ١ ، الهند ، الجزء الثاني ، باء (٥) المجلد الأول ، القائمة B—V

القطاع غير الحديث

عمال المزارع

ان الغالبية العظمى من النساء كن يشتغلن كعاملات زراعات وكان ٨٠٪ منهن يعملن في مزارع الشاي (٥٠٪ في آسام ، ٢٥٪ في غرب البنغال ، ١٠٪ في كيرالا) ، ١٠٪ في مزارع البن (٦٨٪ في كارناتاكا ، ٢٢٪ في تاميل نادو ، ١٠٪ في كيرالا) ، ٢٪ في مزارع المطاط (٩٣٪ في كيرالا) والباقيات ٨٪ في مزارع متباينة مثل مزارع الهال والدخان والفلفل وجوز الهند وغير ذلك . ويعتبر العمل بالمزارع واحدا من الحرف التقليدية التي تضطلع بها النساء .

وتستخدم النساء في حداثق الشاي في قطف الأوراق . وشكلت النساء في آسام وغرب البنغال غالبية قاطنى ورق الشاي ، بينما يكاد هذا العمل يعتبر وظيفة نسوية تماما في كيرالا . وتقوم النساء في مزارع البن بجنى الحبات . ولا تلعب النساء سوى دور ضئيل في مزارع المطاط اذ أن العمل بها - وهو جمع لبن الشجر - يتطلب المشى لمسافات طويلة . وأكثر من هذا فان هذا العمل يحتاج الى شيء من المهارة ، والنساء لا يخرلن في معظم الحالات للقيام بالعمل الذى لا يحتاج الى أية مهارة .

وعلى الرغم من أن القانون قد وضع نظاما لعمال المزارع كطبقة وعمل على حمايتهم ، فان مشكلات العاملات كثيرة . فعليهن أن يعملن فى جميع الظروف المناخية ويعانين غالبا من دودة الأنسيلوستوما والأنيسيا وغير ذلك ، والتعرض لبعض حشرة السلقة شائع أيضا جدا فى عزب الشاي بآسام وبخاصة خلال هبوب الرياح الموسمية . ودور الحضانة هناك قليلة جدا والمتاح منها لا يجد العناية الكافية أو الادارة المناسبة .

العمال العموميون

هناك مجموعة كبيرة أخرى من النساء يعملن فى فئة العمل العام . وليس لالثق العاملات أى انتماء الى أى صناعة بالذات . ويوجد نصفهن فى نمط ما من الخدمة الوضيعة ، بينما يظل النصف الباقي منهن موزعات بين الصناعات المختلفة .

صانعو السجائر المحلية

ان صناعة السجائر المحلية واحدة من الحرف الأساسية التي تعمل بها النساء ويضطلعون بها عبر البلاد . فالنساء يستخدمن فى لف تلك السجائر وهن فى مصانع تلك السجائر يعمن بتكشير الدخان وخلطه . وهذا مثال نموذجى للعمل الصناعي الممارس بالبيت والذي تنال المرأة عنه أجرا .

تجارة التجزئة

تلعب النساء بالهند دورا مباشرا ودورا غير مباشر فى نفس الوقت فى معظم المعاملات التجارية ذات المدى الصغير والبسيطة التى تعتمد بالهند ، مما يجعل من الصعب قياس مدى عمق اشتراكهن فى التجارة . وهؤلاء فقط اللاتى يلعبن دورا مباشرا تشملهن الإحصاءات أو الدراسات المسحية . وجميع المشتغلات بالتجارة تقريبا تضمنهن تجارة التجزئة ببيع السلع التى تنمو أو تنتج بالبيت . ويتم العمل اما من خلال الأسواق الأسبوعية أو اليومية أو عن طريق الجولان بالشوارع والمناذاة على البضائع فى المناطق الأهملة بالسكان . وتكون المسافة بين منطقة الانتاج والتوزيع كبيرة جدا فى الغالب ، ويكون على معظم النساء قطع تلك المسافة سيرا على الأقدام ، اما لتوفير نفقات الانتقال ، أو بسبب نقص وسائل الانتقال . ومن أمثلة ذلك النساء جامعات السمك فى كيرالا .

وتضم تجارة التجزئة التى تقوم بها النساء فى الغالب الطعام والأشياء التى يصنع منها الطعام والمشروبات والدخان والمشروبات الروحية . والأشياء الأساسية التى يصنع منها الطعام . التى تبيعها النساء بالقطاعى هى القمح والبقالة والخضروات والفواكه واللحم والسمك والدواجن . وثمة أشياء منزلية أخرى تشمل خشب الحريق ، واللحم والآنية الفخارية والأواني الزجاجية .

ومن الملامح الجديرة بالملاحظة بصدد البيع بالتجزئة بالهند انها تستوعب أكثر من ثلث جميع الأرامل العاملات بقليل . وربما أدى عدم تقييد هذه المهنة بالسن أو بغير ذلك من شروط التوظيف ، بحيث تستطيع المرأة أن تدخل فى نطاقها أو تتركها بحرية ، الى اختيار هذه المهنة من جانب النساء والأرامل ، حيث أن هذه المجموعة كانت مجبرة بوجه عام على الانخراط فى سوق العمل عندما مات أزواجهن بسبب الضرورة الاقتصادية .

عمال البناء

هناك عدد كبير من عمال البناء الذين يحملون أثقالا من التراب والمونة أو قوالب الطوب على رؤوسهم . وهذا العمل لا يشتمل على أية مهارة على الإطلاق ويدفع عنه أجر ضئيل ولا يوفر سوى فرصة ضئيلة لتعلم أية مهارة . وأكثر من هذا فان معظم عمال البناء هم عمال غير متحررين ، فيجابهون باستمرار بمشكلة التحرك من مكان لكان عندما يتغير موقع العمل ، مما يعوق أى أمل فى أية حياة مستقرة . وثمة قوانين وتنظيمات قد وضعت لتحسين قدر أولئك العمال وذلك بالتأكيد على ضرورة توفير وسائل الراحة الانسانية لهم مثل الاستراحات وماء الشرب والأمعاءات الأولية ودور الحضانة والإقامة فى حدود مستويات محددة وتوفير الظروف الصحية المناسبة . ولكن

ينبؤ من الدراسات التي أجريت على عمال البناء في بيهار ودلهي أن مدى تحقيق هذا التشريع يترك الكثير للتمنى .

العمال بالمناجم والمحاجر

ان موقف العاملات بالمناجم والمحاجر لا يختلف عن ذلك كثيرا . فالعاملات بالمناجم يقمن بصنع مراتب القش وتهذيب سطح الأرض وتنظيف المكان من الأتربة ، بل وأيضا كحاملات للأثقال ، اذ أن القانون يمنعهن من العمل تحت الأرض . ويزيد عدد النساء العاملات بالمحاجر عنهن بالمناجم . وعلى الرغم من أن المناجم والمحاجر تعتبر صناعات خاضعة للتنظيم ، ومن ثم يفرض عليها أن تدفع لجميع القوانين والتنظيمات المفروضة تطبيقها عليها ، فإن النساء العاملات في تلك الصناعات يفضى عنهن كثيرا ، شأنهن شأن أية نساء في أى قطاع غير خاضع للتنظيم .

حرف اخرى

هناك عدد كبير من النساء يشتغلن بالصباغة والغزل ولف الخيوط والحبك في صناعة المنسوجات ، كما يشتغلن في العمل بالمنازل وفي الكنس والتنظيف وفي صنع السلال والفرش والأواني الفخارية والخياطة ، وفي تربية الحيوانات والطيور والحشرات وفي حفظ الطعام وتعليبه وفي غير ذلك من أعمال كثيرة . ويزيد عدد النساء المشتغلات كحكيماط وممرضات ومعدات للادخنة عن عدد الرجال . ولكن عدد الرجال يزيد عن عدد النساء في جميع المهن الأخرى بالقطاع غير الحديث .

ويتضح من القائمة رقم ١ أن معظم تشغيل النساء بالقطاع غير الحديث إنما يكون في القطاع غير الرسمي - أعني « العمليات ذات النطاق الضيق » من الأفراد الذين يعملون في الواقع لساعات غير منتظمة وفي بعض الأحيان يسكون عليهم أن يسأوموا على أجور خدماتهم . وعلى هذا فإن أولئك العمال يكونون عرضة الى حد بعيد للاستغلال الذي يتباين في ضوء مدى شدة حاجتهم الاقتصادية .

القطاع الحديث

هناك من بين العمال غير الزراعيين ١٨٪ فقط يعملون في القطاع الحديث ، الذين يعرفون بأنهم أولئك الذين يضطلعون بالمناسط المهنية والتقنية وما يرتبط بها ، أو الذين يعملون كمديرين وتنفيذيين ورؤساء مباشرين أو في الأعمال الكتابية .

وأكبر عدد من العاملات في هذا القطاع يشتغلن بالتدريس وبخاصة بالمدارس الابتدائية . أما عدد المدرسات في مستوى الجامعة فانه صغير نسبيا . وباستبعاد التدريس بالجامعة ، فإن النساء يشككن قرابة الثلث من مجموع المدرسين . ويمكن

أن يعزى افتقار النساء الى الهيمنة على المستوى الأخفض من التدريس الى البطالة الحادة بين الذكور ، الأمر الذى يجعلهم على استعداد للاضطلاع بأية وظيفة متاحة .

أما التمريض والقبالة فهما المهنتان اللتان تحتكرهما النساء . والتمريض هو المهنة التقليدية التى توظف فيها النساء عبر العالم . ولقد مرت الهند بفترة من الزمن كان ينظر خلالها بازدراء الى التمريض كوظيفة تتخذها المرأة حيث أنها كانت تقتضى الاتصال بالرجال من جميع الأنماط وخلال ساعات « غير محددة » . ولكن منذ وقت قريب أخذت وصمة العار تتزائل عنها ببطء وقد أخذ التمريض يصير واحدا من المهن الرئيسية لنساء الطبقة الوسطى . وكذا فإن عدد الطبيبات والجراحات والفنيات فى مجال الطب والصحة والمحسنات ضد الأمراض ومساعدات الأطباء ليس قليلا فى الواقع .

وثمة عدد كبير من النساء يعملن ككاتبات وكاتبات على الآلة الكاتبة ومختبرات وكاتبات حسابات أو محاسبات . ولا نجد الا فى العمل الكتابى نسبة تكاد تكون متساوية بين الرجال والنساء . أما نسبة المديرات والمنفذات والرئيسيات المباشرات فانها صغيرة جدا ، على الرغم من أنهن فى ضوء العدد المطلق يزدن عن ٢٠٠٠ امرأة . ومعظم أولئك اللاتى يعملن فى هذه الفئة يوجدن بالحكومة والهيئات المحلية . وهناك نساء فى وزارة الادارة الهندية ، وفى وزارة الخارجية الهندية وفى وزارة الاعلام المركزية وفى وزارة الاقتصاد الهندية وفى وزارة الاحصاء الهندية .

وتحتل النساء فى القطاع الحديث اليوم تشكيلة واسعة من المهن . وعلى الرغم من أن عددهن صغير فى ضوء العدد المطلق ، فإن هناك رئيسيات مباشرات ومديرات ، كما أن هناك نساء فى جميع فروع الهندسة الميكانيكية ، وفى قوى الشرطة والمباحث ، وفى الاطباء والطيران . والهند اليوم تحت حكم امرأة هى رئيسة الوزراء . وهناك عضوات فى مجلسى البرلمان على السواء ، وهناك أيضا وزيرات هنديات .

ولقد امتد العنصر النسائى فى وظائف القطاع الحديث عبر السنوات ، وبخاصة فى مهن كالتدريس والطب ، ولكنه ما يزال يشكل أقل من ١٠٪ من مجموع العاملين فى هذا القطاع . والنساء فى مهنهن التى كان الرجال يحتكرونها قبلا يواجهن عددا من المشاكل التى لا تقلق نظرائهن فى المناشط التقليدية . فعليهن مثلا أن يعملن باجتهاد أكثر من زملائهن الرجال عدة مرات حتى يوطدن مكانتهن فى نطاق مجتمع الوظائف .

القائمة رقم ٢ : النسبة المئوية لتوزيع العاملات على الأقسام الصناعية والمهنية .

١	٢	٣	٤
عازقو الأرض	العمال الزراعيون	رعى - قطع الأشجار صيد السمك - قنص - استنبات - بستنة وما إلى ذلك من مناشط	التعدين والتحجير
٩٣٠٣٩٧٨	١٥٧٩٥٦٨٢	٧٨٣١٤٨	١٢٤٠٦٦
٢٩٦٩	٥٠٤٠	٠٤٠	٢٥٠
١١٨٩	٣٣٢٦	١٣٤٤	١٨٤٤
عدد العاملات			
النسبة المئوية لمجموع العاملات في كل قسم صناعي			
نسبة العاملات إلى المجموع الكلي للعمال في كل قسم صناعي			
الأقسام المهنية			
١ - العمال المهنيون والفنيون ومن إليهم			
٢ - العمال الإداريون والتنفيذيون			
والرؤساء المباشرين			
٣ - الكتبة ومن إليهم			
٤ - البائعون			
٥ - عمال الخدمات			
٦ - الزراع الصيادون والقناصة			
وجمالو الخشب ومن إليهم			
٧ ، ٨ ، ٩ - عمال الانتاج وعمال أجهزة النقل والصناع			
مهن لم تصنف			
النسبة المئوية للأقسام المهنية لكل			
-	-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
-	-	١٣	١٠
-	-	٣٠	٥٢
-	-	٦٨	١٠
-	-	٣٨	٦٤
-	-	٩٧	٠٧
-	-	١٤	٦٤
-	-	٠٠	٣٦
-	-	٤٠	٦٧

تابع القائمة رقم (٢)

٥	التصنيع عمليات خدمية واصلاحات صناعات منزلية	٦	صناعات غير منزلية البناء	٧	تجارة التجزئة وتجارة الجملة	٨	النقل والتخزين والاتصال	٩	خدمات أخرى	المجموع
١٣٣٠٨٦٩	٨٦٥١٠٣	٢٠٣٨٢٩	٥٥٦٣٩٤	١٤٦١١٤	٢٢٢٩٧٥٤	٣١٣٣٨٩٣٧				
٤٢٥	٢٧٦	٠٦٥	١٧٨	٠٤٧	٧١٠	١٠٠٠٠				
٢٠٩٥	٨٠٧	٩١٩	٥٥٤	٣٣٢	١٤١٤	١٧٣٦				
٠٠٢	٠٦٠	٠٣٠	٠٥٠	١٢٧	٣٩٥٢	٢١٢٧				
٠٠٧	٠٣٧	٠٨٣	١١٨	٠٣٦	٠٤٧	٠٤٧				
٠٠٥	٢٩١	١٢٧	٥٢٦	٢١٧٠	٥٥٥	٦٨٥				
٠٤٩	٠١٧١	٠٠٥	٧٧٧٧	٠٢٨	٠١٢	٨٣٠				
٠٠٩	١٠٤	١٦١	٧٦٥	٦٢٠	٤٠٨٤	٢٠٠٢				
٠٨٥	١١٨	٠٥٦	٣٣٠	٠٢٨	٠٥٨	٢٧٢				
٩٧٦٨	٩٢٨٠	٩٥٢١	٤٠٠	٦٨٣٥	١٠٨٦	٣٩٣٩				
٠٧٥	٠٣٩	٠١٧	٣٤	١٥٦	٢١١	٠٩٨				
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠				

توزيع النساء بين الصناعات المشتركة

لقد ناقشنا حتى الآن النمط المهني الواسع للعاملات . بيد أن تقديم صورة كاملة للوضع الحالي بين العاملات يتطلب معرفة بتوزيعهن بين الصناعات المختلفة والتصنيفات الوظيفية . وتبين القائمة رقم ٢ النسبة المئوية لتوزيع العاملات في ضوء الأقسام الصناعية ، ونصيب العاملات في القوة العاملة الكلية في كل قسم صناعي . والتوزيع المهني في إطار كل قسم صناعي . وتقدر جميع المناشط « غير الزراعية » معا بمقدار ٢٠٪ من جميع العاملات ، ومن بين تلك المناشط تسود صناعات المعامل وغيرها من خدمات ، وهي تبلغ ٧٪ بكل منها (أما الـ ٨٠٪ المتبقية فانها تنتمي الى القسمين الصناعيين الأولين ، أعني عمال الحرث والعمال الزراعيين) . أما المجموعة المهنية الأخيرة التي تتضمن عمال الانتاج والصناع ، فانها تستوعب معظم النساء عدا بالأقسام ٤ ، ٧ ، ٩ وهذا أمر طبيعي . ففي القسم رقم ٤ الذي يتضمن المزارع . فان عمال المزارع يسيطرون . وعلى نفس النحو فانه بالقسم رقم ٧ الخاص بالصناعة والتجارة ، فان ٧٨٪ هم من العمال الباعة . وفي القسم التاسع الخاص بالخدمات الأخرى المهنية والتقنية وما إليها من أعمال ، وعمال الخدمة (والذي يشمل الخدمات الشخصية مثل المحكمات والمربيات وخدمات المنازل والكناسات والطباخات وما اليهن) ويبلغ هؤلاء ٤٠٪ لكل منها . والنقطة الهامة هنا هي أن نمط الصناعة التي تعمل بها النساء ليس بدى بال في ضوء العمل الحقيقي الذي عليهن أن يؤديه ، وهو الذي يكون في الأغلب في مستوى وضيع كما يكون عملا يدويا بأجر ضئيل .

ويعتبر الامتداد في التوظيف بقطاع الصناعة الشرط الضروري للتطور . ويعتقد أن الهند هي القطر العاشر في ترتيب أعظم الأقطار الصناعية في العالم ، بيد أنه اذا ما حكمنا في ضوء العدد الكلي للعمال المستخدمين في الصناعات ، فأننا نجد انه ما يزال بلدا متخلفا . ويتبدى التخلف أيضا من أن نسبة لا يستهان بها من صناعات الهند تتم في نطاق البيت ، وهذا القطاع يبلغ حوالى الثلث من جميع قوة العمالة .

ولا تستطيع الصناعة أن تستوعب أكثر من ٧٪ من العاملات بالهند . وخارج هذا النطاق فإن أقل من ٣٪ يعملن في الصناعات غير المنزلية . ويبلغ عدد العاملات حوالى ٢١٪ ، ٨٪ من جميع العاملات في الصناعات المنزلية والصناعات غير المنزلية على التوالي . وثمة ست صناعات تضم في نطاقها أكثر من نصف العاملات في الصناعة . وتلك الصناعات هي صناعة السجائر المحلية ، والنسيج بواسطة النول اليدوي والصناعات الخشبية والخيرزانية وصنع الحبال (حبال مصنوعة من ليف قشر جوز الهند) وصناعة الأواني الخزفية والفخارية ، وصناعة الملابس المغزولة . وبوجه عام فهذه أيضا صناعات ذات إنتاجية منخفضة ، ومن ثم فان أجورها منخفضة . وأكثر من هذا فان الطبيعة غير التنظيمية لهذه الصناعات تؤدي الى استغلال عمل النساء بتحملهن العمل الشاق وساعات العمل الطويلة ونحو ذلك . والموقف الملاحظ في

صناعة السجائر المحلية ، وهى أكثر الصناعات تشغيلا للنساء ، قد يستشهد به هنا كمثل لذلك . يقول أنيل أفاشات Anel Avachat واصفا الوضع المحزن فى معامل صنع السجائر المحلية فى نيپانى ، وهى واحدة من أكبر مناطق زراعة التبغ فى كارناتاكا .

« ان صاحب الصناعة والتاجر فى نيپانى يشبهان الأخطبوط الذى يلتف بمجساته حول آلاف العمال . فهما يتحكمان فى جميع المجالات الاقتصادية والتربوية والسياسية والثقافية والشخصية . فاذا ما حاول العمال أن يفلتوا من قبضتهما ، فإن التبليغ ضدهم يرسل توا . وإذا ما قام العمال بتشكيل اتحاد ، فإنهم يفصلون . وإذا ما بحث العمال عن وظائف أخرى ، فإن الاحتياطات تتخذ لعدم منحهم الوظائف البديلة . ان تاجر الدخان يبرز صانع السجائر المحلية ، وصانع السجائر المحلية يستنزف القائم بلف السجائر المحلية » .

وفى جميع سلاسل « الاستنزاف » المختلفة ، فإن المعاملة هى التى تعانى أكثر من غيرها - جنسيا واقتصاديا فى نفس الوقت . وفى عام ١٩٧٠ - ٧١ صدر قانون لحماية صانعى السجائر المحلية ، وبمقتضاه خول العمال القائمون بالانتاج الحق فى الحصول على قسط من الأرباح والامتيازات التى يتمتع بها العامل المنتظم فى أحد المعامل بشرط أن يكونوا قد انتظموا عند نفس صاحب العمل بصفة مستمرة لمدة ثلاثة أشهر . بيد أن أصحاب العمل قد وجدوا الطرق والوسائل للتحايل على هذه الشروط ، وذلك بأن بدؤوا فى تغيير أسماء عمالهم .

التمييز فى الأجور

ان التمييز فى الأجور يمكن أن يكون مباشرا أو غير مباشر . وفى الحالة الأولى فإن الأجور المختلفة تعطى للرجال والنساء الذين يقومون بنفس الوظيفة ، بينما فى الحالة الأخيرة فإن الوظائف المختلفة تعطى للرجال والنساء وتعطى الأجور الأقل عن عمل النساء . وكلا النمطين من التمييز يشيعان على نطاق واسع بالهند على الرغم من ان جميع القوانين والتنظيمات قد صدرت للحيلولة دونهما .

ولقد منحت كل ولاية السلطة لتحديد الحد الأدنى للأجور التى تعطى للعمال ، ولتحديد قيمة ثابتة للأجور بصدد الوظائف المتباينة . ولقد استهدف تثبيت الحد الأدنى للأجر بصفة أساسية فائدة العمال فى الصناعات غير النظامية حيث لا توجد نقابة عمالية فى الواقع . وعلى الرغم من أن الأجور فى هذا القطاع منخفضة ، فإن التمييز فى الأجر فاضح فيه . وحتى مكاتب الأجور والهيئات التى شكلتها الحكومة والمسئولة عن تحديد الحد الأدنى للأجور قد صارت هى نفسها مساندة لمعايير الأجور المتباينة التى تعطى للرجال والنساء .

والى جانب الأخلاقيات التي يتضمنها ذلك ، هناك أمر هام هنا هو أن أجور الرجال بالمزارع وبغير المزارع هي ذاتها منخفضة جدا ، ولا تعزى الانخفاضات فى أجور النساء الى ذلك الأساس المنخفض الا الى كونهم نساء . فمثلا خلال عامى ١٩٧٠ - ١٩٧١ فان العمال الذكور بالمزارع من الأسر الزراعية الصغيرة . ومن الأسر التي لا تزرع وتعمل بالأجر كانوا يحصلون على متوسط أجر يومي مقداره ٢ر٠٨ ، ٢ر٣١ روبية على التوالي ، بينما كان الأجر المناظر للعاملات هو ١ر٤٠ ، ١ر٤٤ روبية . ولم تكن أجور العمال من غير المزارع مביانة كثيرا لذلك . فقد كان العمال من الذكور يحصلون على ٢ر٥٨ ، ٢ر٨١ روبية وكانت العاملات يحصلن على ١ر٥٢ ، ١ر٥٠ روبية على التوالي للأسر المزارعة وغير المزارعة التي تتقاضى أجرا .

ويجدر أن نلاحظ فى هذا المقام أنه بالمقارنة مع أجور الرجال ، فان نسبة أكبر من أجور النساء تذهب مباشرة الى البيت لمواجهة الانفاق المشترك للأسرة . فاشتغال النساء ليس لجلب السرور أو لاشباع مأرب شخصى ، أو بسبب جاذبية ظروف العمل ، بل بسبب الضغط الاقتصادى بالبيت . ولقد سبقت الإشارة الى أن مساهمة النساء فى الدخل الكلى للأسرة تتباين فيما بين ٣٠ . ٦٠ فى المائة . الأمر الذى يجعل مساهمتهن حاسمة فى استمرار بقاء الأسرة .

والتمييز فى الأجور بالمزارع شائع جدا بين كل من عمال الحقول وعمال المعامل ، حيث تلقى النساء حوالى ٧٥ - ٨٥٪ من أجر الرجال . ويواجه عامل المعمل ذو الأجر المنخفض أيضا نفس المشكلة . فمثلا نجد أن العاملات بصناعات البلاذر (١) فى كيرالا لا يتلقين الا ٦٨٪ من أجر الرجل ونفس الموقف يشيع فى بعض الصناعات التقليدية مثل القطن والجوت والحريير .

ولا تتقاضى العاملات فى الصناعات المعمارية أجورا أقل من أجور الذكور فحسب ، بل انهن يتقاضين أجورا أقل أيضا من الحد الأدنى المقرر . وهذا يصح بصفة خاصة إذا كان العمل لهيئة غير حكومية كما هو وارد فى دراسة عن عمال البناء فى دلهى وبينهار .

والحكومة على علم تام بأوضاع الوجود المتسم بالتفاوت فى الأجور ، ويتضح هذا فى ضوء الدراسات المسحية والتقارير التي تقوم بنشرها . على أن القانون ٣٩ (د) من الدستور الهندى يؤيد مبدأ المساواة فى الأجر إذا ما تساوى العمل . ولقد صادقت حكومة الهند أيضا على ميثاق منظمة العمل الدولية ILO الخاص بمساواة المكافأة عن الأعمال ذات القيمة المتساوية Equal Remuneration for work of Equal Value كما صادقت على قانون صدر فى فبراير ١٩٧٦ يقضى بأن يتساوى أجر الرجال والنساء القائمين بأعمال تتشابه فى طبيعتها وأكدت على تطبيقه عبر جميع أنحاء البلاد . وفى

١٨ سبتمبر من عام ١٩٨٢ أعطت المحكمة العليا بالهند الحق لجميع العمال أن يتقدموا الى المحكمة مباشرة لأخذ حقوقهم اذا ما قبضوا رواتب أقل من الحد الأدنى أو اذا حرموا من أية تسهيلات مخولة لهم. ، وذلك ادراكا منها لاستمرار التمييز في الأجور في جميع أشكاله المختلفة وما يستتبعه ذلك من ردود فعل رديئة . ولقد ذكرت المحكمة بصفة خاصة أن النساء يمكن أن يتقدمن مباشرة الى المحكمة العليا في حالة انتهاك قانون الأجر المتساوي . ومن المؤكد انه لا يوجد بالهند نقص في القوانين والتعليمات التي تستهدف الاقلال من التمييز في دفع الأجور .

وهناك تفسيرات عديدة لشيوع التمييز في الأجور . من بينها تجميد الوظائف المخولة لكلا الجنسين ، وكثرة تقلب العاملات بين الأعمال المتباينة ، والتمييز والتحيز الاجتماعي ضد مشاركة النساء في الوظائف المأجورة وانخفاض الكفاءة ونقص المهارة بين العاملات .

وكل من هذه التفسيرات يرتبط ارتباطا ضمنيا بأحدى نظريات التمييز في الأجر . فتجميد الوظائف المخولة لكلا الجنسين هو الموضوع الرئيسي للنظرية « الحشدية » Crowding التي تذهب الى أن مساهمة النساء في العمل تقيد عن قصد في قليل من المهن (مهن ذكورية) بينما يتسع نطاقها عن قصد في مهن أخرى (وظائف أنثوية) . وكنتيجة لذلك ، فإن هناك انتاجية هامشية في المجموعة الأخيرة تعمل على جعل مدى التوازن للأجور ككل منخفضا ، ويؤدي ذلك الى انخفاض معدل أجور النساء والرجال على السواء . أما كثرة تقلب العاملات بين الاعمال المتباينة فانه يشكل الزعم الاساسي الذي تستند اليه النظرية « الاحصائية » statistical للتمييز ، التي تزعم أن استمرار خدمتهن غير مضمونة ، وأن الكثير من الوظائف بحاجة الى تدريب في أثناء الخدمة . أما نظرية « التمييز » فانها تذكر أن التحيز ضد مشاركة النساء في العمل انما ينشأ عن التوقعات الثقافية للدور الذي يقوم به كل من الرجال والنساء كبسبب رئيسي للتمييز بين الأجور .

ويجد المرء في الهند ارتباطا بغيضا بين جميع هذه المواقف . صحيح أن الغيوم القائمة للتحيز ضد مشاركة النساء في العمل ما تزال رائية على الأفق الاجتماعي بالهند . وصحيح أيضا أن النساء متجهرات في مهن قليلة . ولكن هل تكفي هذه الأشياء لتكون أسبابا وجهية لاعطاء النساء رواتب أقل من رواتب الرجال ؟ وفوق ذلك فإن النقاد يلقون بظلال الشك على الاعتقاد في أن العاملات أقل مهارة أو أقل كفاءة ، وأن عملهن أقل ارهاقا أو هامشيا ، أو أن مشاركة قوتهن العاملة هي مشاركة عابرة . ففي الزراعة على سبيل المثال ، فإن بذر البذور والاستزراع كلاهما شياق وبحاجة الى مهارة . فعل النساء أن يقفن مقوسات الظهر خلال قيامهن بالعمل بينما تكون ركبهن مغمورة في الماء المخلوط بالطين سواء في ظل المطر المنهمر ، أم تحت وطأة الحرارة اللاذعة . وأكثر من هذا فإن الاستزراع على مسافات متساوية هو

وظيفة تحتاج الى مهارة لا يستطيع الرجال أن يضطلعوا بها بنفس القدر من الحذق .
أما الاحتجاج « بعدم الكفاءة » في تفسير التمييز في الأجور فتتقصه المثانة ، حيث
لا توجد دراسة بعد قد كشفت النقاب عن ذلك .

أما التوكيد على الارتباط الفج للنساء بسوق العمل فانه يتهاافت في ضوء حقيقة
أن غالبية العاملات بالهند يأتين من المستويات الاقتصادية المنخفضة ، كما أن مشاركتهن
في العمل هي مسألة حياة أو موت ، وأن العمل يكاد يكون جزءا من حياتهن كما هو
الحال بالنسبة للرجال . ويبدو أن السبب الحقيقي لانخفاض مرتبات النساء في
الزراعة هو جمودهن ، بسبب تعلقهن بقراهن الأصلية وارتباطهن بنظام الالتزام .
والزراعة هي قطاع غير خاضع للتنظيم الى حد بعيد حيث لا يكاد يكون هناك منبر
مشترك للتعبير عن المظالم . فقدر أولئك العاملات مسير على طول الخط بنزوات
أصحاب العمل . ناهيك عن عدم حوزتهن لأى أرض . فعندما يتم تشغيل النساء
كمعاملات غير منتظمات في الصناعات ، فيمكن أن يؤجرن بأجر أقل ، اذ أنهم لا
ينخرطون في ظل سلطة قانون الحد الأدنى من الأجور . فوجود العاملات غير المنتظمات
أمر شائع في كثير من الصناعات .

وثمة عامل آخر يساعد على الاستمرار في التباينات في الأجور بين الجنسين هو
الافتقار الى الوعي بين النساء حول أهمية عملهن . فهن يحملن اعتقادا راسخا في أن
الرجال هم عمال أفضل من النساء ، وأن عملهم أكثر حسنا للنتاج ، ولذا فان الرجال
يستحقون أن يؤجروا بأجور أعلى . ومن سوء الحظ أنه حتى الوقت الحاضر فان
أولئك النساء القرويات الأميات يفشلن في ادراك أن عملهن حاسم أيضا ، علاوة على
كونه مملا ومتعبا .

وجعل النساء بالفوائد المخولة لهن يشجع على دعم هذا التمييز . فحيثما تكون
اتحادات العمال نشيطة ، فان عضوية النساء بها تكون منخفضة ، ويعزى هذا أساسا
الى ارتباطاتهن الضعيفة بالوظيفة ، وبسبب الأوقات غير الملائمة للاجتماعات .

فهل تعمل العضوية باتحادات العمال في الواقع على المساعدة على تحسين قدر
العاملات ؟ ان عاملات جنى الشاي بجمعية المزارعين المتحدة بجنوب الهند UPAS
والعاملات في صنع السجائر الوطنية والعاملات في جنى لوز البلاذر في مانجالور لم
يحصلن على أية فائدة من عضويتهن باتحاد العمال . ويبدو أنه ما لم تهتم غالبية
الأعضاء بقضية النساء ، فان من الصعب احراز الفوائد . ومن الملامح الجديرة
بالملاحظة عن التفرقة في الأجور بالهند بوجه عام أن الموظفين هناك أقل تعرضا لأذاها
تسببا .

خلاصة :

لقد رأينا أن نسبة النساء في الوظائف مدفوعة الأجر بالهند منخفضة جدا . ولكن هؤلاء النساء المشاركات في العمل لسن عابرات سبيل فيتركن سوق العمل عندما يتزوجن أو يبقين بعيدا عن سوق العمل الى أن يبلغ أطفالهن سن المدرسة . ولقد اتضح أيضا أن الغالبية العظمى من العاملات يوجدن في الوظائف ذات الأجور المنخفضة ، وذات المكانة المنخفضة والرتبية في مجالات كمجال الزراعة الذي يتطلب ملاحظة وممارسة أكثر من أن يتطلب تعليمًا وتدريبًا نظاميين . وتسيطر الصناعات حيث تعمل النساء - ٨٠٪ بالزراعة ، ١٦٪ في القطاع غير الزراعي وغير الحديث - يتركهن أكثر الوظائف قسوة وحقارة . وحتى في القطاع الحديث ، فإن تجمهر النساء في مهن قليلة واضح . ويلاحظ التمييز في الأجور ضد النساء على نطاق واسع في جميع أنماط التشغيل باستثناء الوظائف المكتبية أن كان ذلك كذلك ، ومن ثم فإن العاملات بالهند كطبقة يحرزن القليل خارج نطاق دخل الأسرة الإضافي والاحتياج على المعيشة .

وعلى الرغم من أن موقف ظروف العاملات وأجورهن متردية ، فإن هناك شواهد تشير الى أن النساء سوف لا يحرمن دائما من المزايا بمجرد كونهن من الإناث ، بل سوف يحصلن على ما تتمتع به النساء في المهن المكتبية . وفي نفس الوقت فإن احراز تحرر واسع النطاق قد ينتج بالكلية عن اشتغال النساء ، ومن ثم احرازهن للاستقلال الاقتصادي ، فانه يبدو بعيد المنال ، وذلك في ضوء حجم المشكلة ومدى التقدم البطيء في تطور الهند .

المراة الجزائرية في معركة النضال من أجل الإستقلال والتحرير

مقدمة :

هذه المقالة دراسة عن الدور الذي لعبته المرأة الجزائرية في النضال من أجل التحرر الوطني منذ الأول من نوفمبر ١٩٥٤ حتى الخامس من يولية عام ١٩٦٢ . وبعد ذلك في الجهود الوطنية القومية من أجل التعمير . .

ويشير الى ذلك بيان سومام Soumam ، وهو الوثيقة الأساسية لسياسة الثورة الجزائرية الذي أعلن عام ١٩٥٦ ، بقوله « انها لحقيقة ثابتة معروفة وهي أنه منذ ١٨٣٠ والمرأة الجزائرية تلعب دورا نشيطا في كل مناسبة في أثناء الثورات الكثيرة المتكررة ضد قوى الاحتلال الفرنسية » .

وفي الفترات التي تخللت الحرب ، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، وفي ظل حكومة « فيشي » اشتركت النساء في المقاومة المضادة للفاشية ، في نضال قومي لتجنب خطر الحرب ولتأييد مطالب العمال . وبعد الحرب العالمية الثانية ، نشطت المرأة في جبهات كثيرة ، إذ أعربن عن احتجاجهن على الظروف المعيشية القاسية ،

بقلم : نور بنت اليج

مؤرخة ومكاتبة صحفية جزائرية ، تكف الآن على دراسة حول
الحركة العمالية في الجزائر .

ترجمة : بهجت عبد الفتاح بهجت

ليسانس في الآداب قسم اللغة الانجليزية من جامعة
اللاهره . له ترجمات كثيرة .

ووقفن على جانب المسجونين السياسيين بعد الانتفاضة الشعبية في الثامن من مايو
عام ١٩٤٥ .

وقد قمن بجمع الاموال دعما للعمال الذين كانوا يتعرضون لاستغلال مزدوج
من جانب الاستعمار والرأسمالية ، كما نظمن - رغم الاضطهاد والقهر - اجتماعات
ومظاهرات كبيرة في الشوارع . وقد تعرضت مجموعة من النسوة المجاهدات في
الجزائر وهران وفي أماكن أخرى لصعوبات شديدة لكي يعشن النسوة الأخريات
ومن ثم يعددهن للطريق الشاق لطريق الاستقلال . وهكذا تظاهرت في عام ١٩٥٤
عدة آلاف من النسوة في وهران تأييدا للوطنيين التونسيين الذين أودعوا سجون
أورليانزفيل (واسمها الآن التاليف) .

الحرب الثورية تغير دور المرأة في المجتمع :

اندلع النضال المسلح في أول نوفمبر ١٩٥٤ ، مع تباين أنواع النضال
في المناطق المختلفة من البلاد . وقد كان الهدف في الشهور القليلة الأولى ، أن يتم

خلق جو من عدم الأمن وعدم الاستقرار بالنسبة لقوات الاحتلال ، وحينئذ امتد العمل الى أجزاء أخرى من البلاد .

ولكن ماذا كان عليه الوضع الاجتماعي الذي ساد البلاد قبل الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤ ؟ لقد حرم الفلاحون من ارضهم بعد أن استولت . ودفع بهم الى الأرض الكاملة . وأصبح هؤلاء الفلاحون من طبقة البروليتاريا بعد أن أُجبروا على الهجرة والبحث عن مأوى جديد سعيا وراء العيش . وكان أكثر من تسعين في المائة منهم من الأميين . أما في المدن فإن البطالة والأجور المنخفضة جعلت العمال في حالة مضطربة مفرقة . وكانت المرأة أسوأ حالا في ظل الحكم الاستعماري . فمن بين الملايين الثمانية الذين يشكلون عدد السكان . ونصفهم من النساء ، كان هناك سبعة آلاف امرأة تكسب عيشها بنفسها . وكثيرات منهن كن يخدمن لدى الأوروبيين .

وفي مجتمع سادت فيه جميع الطرق الى التقدم ، أسفر النضال المسلح عن كثير من الانتفاضات العنيفة . وعندما انتشرت الحرب في الريف ، أدى ذلك الى رحيل الذكور (الرجال والشباب) . وجدت النسوة أنفسهن في موقف جديد ، اضطرن حياله الى أن يقمن بالأعمال المنزلية وبالأعمال الزراعية كما كان عليهن أن يناضلن مع جيش الاستعمار الذي ضاعف من مضايقاته واستنزافاته وانتقامه في محاولة منه حتى يحصل على معلومات بالقوة وحتى يرهب السكان .

وكان من الضروري * من أجل حرب ثورية * أن تعبى الشعب الجزائري كله. وتشكل المرأة نصفه . وهكذا ارتبطت قضية تحرير المرأة بقضية الاستقلال الوطني وأصبح واضحاً للجميع . وللمرأة على وجه الخصوص - أن الهدف الرئيسي هو دحر القوة الباغية المحتلة . وقد كان للتغيرات الكثيرة التي أحدثتها حرب التحرير أثرها المباشر على العائلة الجزائرية ؟ وبالتالى على المرأة . وقد كتب ف . قانون F. Fanon يقول : ان الروابط التي تجمع بين الزوجين في الجزائر قد توفقت أثناء الثورة ، وكواحدة من روافد التنظيم النوى تحولت بسرعة الى وحدة وجودية . ثم أضاف قوله « لقد كان يعهد الى المرأة بمهام معينة » .

وقد كان ذلك كله ، بالنسبة لبعض النسوة اللائي تمتعن بمستوى معين من الوعي ، امتدادا طبيعيا لما سبق أن واجهته من نضال وصراع . وقد شعرت الكثيرات أن هناك صلة وثيقة بين حظوظهن وبين مصير وطنهن . لقد قالت جميلة بوحيرز عندما اعتقلت « لقد تيقنت من أنه لا يمكن أن يتحقق شيء ذو قيمة ما لم نوفر احتياجات بلادنا » . كما كتبت « زهرة دريف تقول « عندما اندلعت الثورة كان من الطبيعي أن تشترك المرأة فيها » .

وإذا كان من الطبيعي أن تشارك المرأة في النضال . فكيف ، وبأي شكل من الأشكال ، كان اشتراك المرأة ومساهمتها في الواقع : ولكن قبل ذلك يمكن أن نسأل كم كان عدد النسوة اللائي اشتركن في النضال : وهل نحصى فحسب هؤلاء

اللائي كن يشتركن في تنظيمات الجهاد : وإذا أحصينا هؤلاء فهل سنركز على هؤلاء اللائي وردت أسماؤهن في السجلات كتأية وشهفيا ؟ وأعتقد أننا إذا فعلنا ذلك فإننا نكون نقتل من شأن الإسلام الحقيقي للمرأة ، ذلك لأنه ليس هناك تسجيل أو وثيقة أو مصدر يمكن أن يوفر لنا المعلومات الدقيقة والصدقية عن عشرات أو مئات الآلاف من النسوة اللاتي اشتركن بشكل مباشر في الحرب كشسقيقات أو امهات أو زوجات للمقاتلين والمجاهدين أو الأسرى ، فهاتيك النسوة قدمن الكثير من العون والمشاركة الفعالة في النضال على جميع الجبهات .

وتشير الدراسة التي أجريت على سجلات وزارة المجاهدين السابقين أن أحد عشر ألف امرأة يدخلن ضمن المجاهدين السابقين منذ الاستقلال . وهذا الرقم - طبقا لتوثائق الوزارة - لا يقدم الحقيقة لسببين ١ - أن تسجيل الرجال كان أكثر من تسجيل النسوة لوامل عدة .

٢ - الظروف المقيدة أمام المرأة حتى تحصل على وضع المجاهد ، والذي يعرض المرأة : لعقوبات .

ومع ذلك فإن السجلات تشير الى أن أربعة وثمانية في المائة من النسوة قد خدمن في التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني الجزائري ، وستة عشر في المائة في جيش التحرير الوطني . وقد أشير باختصار الى أنواع النشاطات التي كن يقمن بها . وثمة معلومات تفصيلية متاحة عن ثلث هؤلاء النسوة أما أغلبية هؤلاء فكانت تقع عليهم مسئولية توفير المأوى والطعام . ولكن هذه الأرقام تمكس فحسب جزءا من الموقف الحقيقي ، فإن جميع النسوة اللائي كن يؤوين أو يطمعن المجاهدين السياسيين أو العسكريين لم يكن بالضرورة يبلغ الى الأجهزة المعنية .

وفي عام ١٩٥٤ كان على جيش التحرير الوطني - الذي كان قوة صغيرة ذا عتاد ضعيف - أما يواجه قوة استعمارية أكبر وأكثر عتادا . وفي هذه الظروف اعتمد المجاهدون تماما على تأييد السكان وعونهم ، ومن ثم على المرأة . فقد كانت المرأة التي تعد الطعام للمقاتلين من الحرية ، وهي التي تنسج ملابسها وتجمع جزءا مما تحتاجه من أموال ، وهي مهمة خطيرة جدا ، وخصوصا في المناطق الحضرية . وعملت كثيرات من النسوة كضباط اتصال أو مرشدين ، وكانت هذه المهام تتم في ظروف صعبة جدا وعلى حساب حياتهم .

وكان العمل المسلح في المناطق الريفية ، وتشكيل جماعات الغذائيين وتنظيم الشبكات لجمع الأموال ومن أجل الامدادات الفنية ، ومن أجل الحصول على المعلومات وبعض النشاطات الكثيرة التي كانت تتم في وقت واحد وقد لعبت المرأة دورا هاما لأنها كانت تستطيع سواء وهي ترتدي الحجاب أو ترتدي الملابس الأوروبية - أن تتجول بحرية وبسهولة أكثر من الرجل الذي كان دائما موضع مراقبات مستمرة .

وقد تحسنت الكثيرات من النساء والفتيات لجمع الأموال ، وللقيام بالامدادات الطبية والذخيرة . ويقول د . امرين Amrane . ان ما يقرب من عشرة في المائة من التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني الجزائرية (٣٠٠٠ مقاتلة) كن ينخرطن في مثل هذه الاعمال .

— كذلك لعبت المرأة دورا هاما كمرضة فمن بين ٢٠٥ من المجاهدات في جيش التحرير الوطني اللائي كن يعتمد عليهن في جمع المعلومات كان نصف هذا العدد من الممرضات ، وكذلك نسبة ٢٪ من التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني الجزائرية فمثلا نجد الولاية الثالثة تذكر امرأة جزائرية شهيرة تدعى ملكية وهي ممرضة متمرسه في الثامنة عشرة من عمرها . أشهرت السلاح . وقاتلت حتى النفس الأخير لتدافع عن الجرحى .

وفي عام ١٩٥٨ . وعندما اشتد القتال في الولايتين الخامسة والسادسة . أصبح من العسير على الفتيات والنسوة . وتم ترحيل بعضهن الى الحدود المغربية . ولم تستطع الأخريات أن تحقق ذلك . وحدث أن جرح احداهن في كمين وهي ممرضة تدعى زبيدة وكانت تعمل مساعدة للدكتور عبد الحكيم وقد أخذت أسيرة وهي تحمل السلاح وقد توفيت في مستشفى « مسكرة » في عام ١٩٥٨ . وفنات أخرى في الثامنة عشرة من عمرها تدعى رحمة ، أطلقت الفرنسيون عليها النار لأنها رفضت أن تستسلم ، وكانت تحمل مدفعا رشاشا .

وقد كانت الفدائيات تمثلن نسبة ضئيلة فقط (٢١٠٪) من التنظيم الوطني لجبهة التحرير الوطني الجزائرية الذي كان قوامه ٣٠٦٦ فردا كما أشرنا من قبل . وكانت مهماتهن واجباتهن تنحصر في وضع القنابل في الأحياء الأوربية او المساكن التي يقطعها الأوربيون ، وذلك ردا على نشاط الفرنسيين في الأحياء الجزائرية وانتقاما منهم كما حدث في « القصبة » في العاشر من اغسطس عام ١٩٥٦ عندما أدى انفجار احدى القنابل الى قتل أربعين من ، المدنيين الجزائريين واصابة الكثيرين .

وقد كانت مهمة الفتيات حمل القنابل والقائما . وعن ثم فقد قمن بدور بارز جدا وتركنا انطباعا طيبا عميقا في ذاكرة الشعب . وقد قالت « جوهر عكروو » - التي عهد اليها بمهمة وضع قنبلة في استاد البلدية في الجزائر (كما فعلت بابا حسين في استاد « البيار » غربي المدينة) في فبراير ١٩٥٧ ، قالت : ان رفضها للظلم الكثير الذي كان يتعرض له شعبها ، دفعها لأن تساعد بلادها بأية وسيلة ممكنة . فبعد ان كانت قبل ذلك تحمل السلاح والبنادق والمنشورات ، قبلت هذه المهمة الخاصة دونما أى شعور من خوف ، يحفزها الى ذلك اعتقاد راسخ ومبدأ واضح كانا دائما يلتزمان في ذهنها .

ومع ذلك فان النسوة اللائي اشتركن في عمليات نقل الجنود وايوائهم اثناء المقاومة الشعبية منذ بدء الثورة ، واللأئي اشتركن في النضال ، وأظهرن قدرا كبيرا من

الشجاعة ، لم يحسن على أية مكافأة نظير هذه الشجاعة التي أبديتها . ولذلك فإننا قد نقول مع أحد المقاتلين القدماء ان عدم الثقة بالمرأة الى حد ما هي التي كانت تحول أحيانا دون أن يحصل النساء على التقدير المناسب لهن ، حتى في خدمة النضال . فهل تكون الحسابات عميقة الجذور ضد المرأة هي التي حالت بينها وبين أن تقوم بدور أكثر نشاطا في النضال من أجل الاستقلال ؟

وكانت أحداث مايو ١٩٥٨ ، التي جاءت بديجول الى السلطة في فرنسا مرة أخرى ، وعادت المرأة الى الضوء مرة أخرى كذلك . وكانت الصورة على النحو التالي ، فبالرغم من الهزيمة الظاهرية لحركة المقاومة الوطنية في الجزائر ، فإنها خرجت من هذه الظروف أقوى من ذي قبل ، اذ اجتذبت أعدادا كبيرة من المجندين . وحينئذ قامت قوات الاحتلال بحملة حاشنة (وهي عملية ابتسم) ، تدعمها الاذاعة والتلفزيون وذلك لتكسب الى صفها شعب الجزائر عن طريق المرأة التي كانت تعتبر أضعف وصلة في سلسلة التضامن والتماسك . واعتمادا على رغبة المرأة في السلام كانت الفكرة أن تقوم حملة تتمشى مع خطة ديغول وهي « السلام مع الشرف » . وجرى تمثيل مشاهد للأخوة في لجان الأمن العام ، وفي الشوارع وكانت المناظر التي تضم النساء أكثرها إثارة وأهمية . فقد كان على المرأة الجزائرية أن تتحرر كما جاء في البيان الذي نسب الى إحدى الفتيات الجزائريات والذي نشرته صحيفة « صدى الجزائر » في التاسع عشر من مايو ١٩٥٨ ، وقد جاء فيه « لقد أصبحنا ندرک حاجتنا لأن نتطور » .

ولكن لم يحدث أن تأثر أحد بهذه المناظر وظلت وحدة الشعب الجزائرية وثيقة قوية . وقد كتبت صحيفة المجاهد في الرابع من شهر يولية ١٩٥٨ تقول :

« ان المرأة الجزائرية لا تحب هذا النوع من التحرر . فمنذ اليوم الأول من الثورة حققت المرأة الجزائرية كرامتها كاملة كمواطنة . وقد ارتدت الكثيرات من النساء الحجاب أكثر من ذي قبل كدليل على وطنيتهن » .

ومهما تكن الطريقة التي أسهمت بها المرأة في نضالها من أجل الحرية ، فإنها أثبتت أنها قادرة على أن تكييف نفسها مع موقف تغير بشكل جذري بفعل قيود النضال . وقد أظهرت المرأة قدرا من الاحرار معادلا للرجل ، وذلك في مظاهرة الشوارع وخصوصا مظاهرة ديسمبر ١٩٦٠ التي اندلعت في عديد من المدن الجزائرية .

وقام الجنرال ديغول بزيارة أخرى للجزائر . وقد كان المتطرفون لا يزالون يأملون في أن يبعده عن سياسة التفاوض التي كان ينتهجها منذ أن أشار في الرابع من نوفمبر ١٩٦٠ الى جمهورية جزائرية مستقبلية . وأمام هذا الهدف ، قام المتطرفون في التاسع من ديسمبر بسلسلة من المظاهرات العنيفة وخصوصا في وسط الجزائر ، « وقد تصرف الجيش بهدوء » . وعندما هددوا المناطق المسلحة ، تصرف السكان (رجالا ونساء) بدورهم بهدوء على عدم جدوى المشروعات التي تستهدف تهدئة الجزائر .

ولعدة أيام أعلن الآلاف من الجزائريين رجالا ونساء ، فى مدينة الجزائر ، وفى المدن الجزائرية الأخرى ، للمسلم أجمع تأييدهم لمنظمة التحرير الوطنى الجزائرية من أجل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية هذا ، رغم المخاطر الشديدة (وقد كان هناك جرحى كثيرون) ، ومن أجل الاستقلال . وقد وصف « محمد كيجوا » آثار هذه الأيام بدقة عندما كتب يقول انها غيرت الموقف تماما . وقال أحد الضباط لمراسل لوموند « لم نواجه شيئا أقل من معركة سيكلوجية تشبه « ديان بن فو » ، على حين أعرب أحد كبار الموظفين المدنيين عن رآية بأنه لم تمد هناك حاجة الى استفتاء ، فالمسلمون يمارسون حاليا حق تقرير المصير » .

وقد كانت النسوة لا يهبن المخاطر ، اذ كن يتعرضن للمدافع الرشاشة ، ولطلقات النيران من الأوربيين من الشرفات ، والضرب بعنف ، بل والاعدام بدون محاكمة . وقد كان اشتراكهن فى هذه الانتفاضة من المشاعر الشعبية عالميا . ففى الجزائر ، فى العاشر من ديسمبر عام ١٩٦٠ ظهر آلاف الجزائريين من الرجال والنساء فى الشوارع . وقد كانت النساء والفتيات يتقدمن الموكب ، وانفجرن فى النواح والمويل ، على حين كان الجميع يهتفون «الجزائر اسلامية » .

وشهدت وهران نفس المظاهرة العاصفة ، والعنف الدموى نفسه . كذلك حدث فى قسطنطينية أن خرجت النساء والفتيات فى مظاهرات فى الشوارع . على حين طلّت النسوة العجائز فى البيوت لكى يمدن بعض الأطعمة من أجل المتظاهرين .

وقد استغلت هذه الحملة ذاتها فى فرنسا نفسها استجابة لنداء من جبهة التحرير الوطنى الجزائرية فى السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٦١ بالقيام بمظاهرات ضد منع التجول الذى اتسم بالتمييز والذى فرضه مدير البوليس . وقد احتلت المظاهرات الجزائرية شوارع باريس . وأدانوا هذا الاجراء ، ورفعوا أعلام الجزائر ، وطالبوا بالافراج عن المسجونين ، كما طالبوا باستقلال الجزائر . وفى شهر نوفمبر تظاهرت النساء تأييدا للمسجونين الذين أضربوا ، وكان عددهم خمسة عشر ألفا .

وسواء كانت النساء يقدمن الطعام أو المأوى أو يعملن ضباط اتصال أو فهن عمليات النقل ، أو يعملن فى المطبخ أو كفسالات أو ممرضات أو مجاهدات مسلحات ، وسواء كن يقمن بمهمات تتفق مع طبيعة المرأة أو مهمات أخرى ، فانهن أثبتن الكثير من الشجاعة وانكار الذات فى كل مكان .

وقد طلّت الكثيرات فى حالة هدوء فى ظل أقصى الظروف الممكنة ، بالرغم من انهن كن يتعرضن لمعاملة غير انسانية . فمن بين الحالات التى درسها دكتور أمرين Amrane وعددها احدى عشرة ألف حالة تبين أن ١٣٤٣ امرأة قد سجنن . أما القتل فعددهم ٩٤٨ ، أى نحو خمس المجاهدين ، وإعلاوة على ذلك فان الأعمال التعسفية قد تتخذ ضد المجاهدين من كل الأصناف بلا تفرقة . وفى كثير من الأحيان كانت النساء اللاتى يعتقلن يتعرضن لعمليات رهيبة من التعذيب .

وقد حاولت المرأة - في مراكز الفرز وفي السجون الجزائرية والفرنسية - أن تجعل ظروفها أكثر تحملا ، وذلك عن طريق التنظيم والتضامن . وقد وصفت إحدى المجاهدات حياة المسجونين في معسكر « نيفيتشون » Tefeschoun بقولها « استمر الصراع . . بلا هوادة . . وكانت المهاجع الكبيرة المزدهجة تضم نساء من كل الأعمار . . وكلهن من الريف تقريبا » .

وقد استطاعت المجاهدات في هذا المعسكر أن يقدمن تسهيلات للقدمات الجدد ، كما قمن بحل المشكلات الطبية والصحية بمساعدة أخت مجاهدة ، كانت طبيبة ، كذلك نظمت النساء نشاطات كثيرة من بينها دورات دراسية . . وكانت المناقشات التي تدور حول تطور الموقف تركز على ما يقرأ بين سطور الصحف الاستعمارية . وقد كان الصراع رهيبا في سجن راو RAU في فرنسا حيث كانت تحتجز الكثيرات من النساء . واستطاعت بعض المسجنيات أن يتوسعن في معلوماتهن العامة ، واستطاعت أخريات أن يؤدبن امتحانات الجامعة .

وهكذا نجد أن هذا النضال من أجل تحرير شعب بأكمله قد مهد الطريق لظهور المرأة على المسرح السياسي كمشاركة واعية في الأحداث التاريخية بالرغم من الحسابات العميقة الجنود ، التي قيدتهن من قبل وحصرتهن في أدوار الخياطة والبكاء .

ولكي نختم هذا القسم ، يجب أن ندرس بشكل مختصر الأسلوب الذي انعكست به هذه المشاركة من جانب المرأة في الجدل السياسي المعاصر . وسوف نعتمد أساسا على صحيفة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، والحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر .

وقد اشرنا لتونا للطبيعة المقيدة للمعلومات التي تم جمعها حول المجاهدات ، والتي يمكن أن تحجب المهمات الكبيرة التي قامت بها مجموعة كبيرة من النسوة من وراء الستار (في الخفاء) . في الوقت الذي تلقى فيه الضوء على هاتيك النسوة اللاتي اشتركن في الحرب بشكل مباشر . وهذه المجموعة الصغيرة هي التي جذبت اهتمام صحيفة المجاهد .

وعلاوة على ذلك فائنا لا نعرف الا القليل فيما يتعلق بالاسباب العميقة لاشتراكهن . ويبدو أن صحيفة المجاهد لا تهتم بهذا الجانب سواء بالنسبة للنسوة أو بالنسبة لاية طبقة اجتماعية أخرى . ويقول بيان « سومام » ان الهدف هو تنظيم كل فروع النشاط الانساني في أشكال مختلفة ومعقدة ، واذا عدنا الى الوراء نصطدم بعدم وجود أية أفكار نسوية في كل الاحزاب التي تجمعت في جبهة التحرير الوطني الجزائرية . فقد كانت المناقشات تجري بين الرجال . وقليل من النساء اللاتي انتهنجن موقفا نشيطا في الجهاد ، ولم تكن لأي منهن مسئولية أو قيمة .

وعندما كان بيان « سومام » يشير الى حركة المرأة ، لم يكن هناك ما يشير الى اهتمامها بمشكلاتها ناهيك عن آمالها في المستقبل ومطالبها المحددة . وقد لاحظت الوثيقة الامكانيات الهائلة والمتزايدة في هذا المجال ، ويشهد بشجاعة هؤلاء اللائي يشتركن في النضال المقدس ، ويشير الى الدور الذي لعبته المرأة الجزائرية في انتفاضاتها في الماضي . ويمضي ليوصل مناقشة النشاطات التنظيمية .

والحاجة الى الكفاءة « على تقيض عقم اللعبة السياسية فيما قبل ١٩٥٤ » هي الموضوع الرئيسي . فمثلا بالنسبة لحركة الفلاحين : نجد أن سياسة جبهة التحرير الوطني الجزائرية هي ايجاد الاحتياطي البشري لجيش التحرير الوطني ، الأمر الذي يفسر الى حد ما النسبة الضئيلة للمجاهدات .

ونختتم هذا العرض السريع لصحيفة المجاهد بفقرة من الصحيفة قدمها الوفد الجزائري في مؤتمر الاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة (كوبنهاجن مارس ١٩٦٠) ، وتصف الموقف في الجزائر . فقد ذكرت هذه الفقرة موقف المرأة الجزائرية في حومة النضال في الودت الذي كانت كل القطاعات مفتوحة امامها . ومن سوء الحظ أن هذا القول المتفائل يتناقض مع اقوال أخرى . ويعقب ذلك وصف للهجمات (١٠٠١ مبدية) التي كان على المرأة أن تقوم بها ونعترف بأن الكثير من هذه المهمة متواضع وبسيط ولكنه مع ذلك مصدر للفخر . وتنتهي الفترة على هذا النحو :

« مع وجود الجزائر مستقلة ، فإن المرأة الجزائرية سوف تحقق بكل الكرامة الانسانية تطوير حقوقها بشكل عام وكامل » .

العقبات التي تعترض المشاركة الفعالة من جانب المرأة في التعمر :

لذلك انغمست المرأة الجزائرية في النضال على جميع الجبهات خلال سبع سنوات ونصف من الحرب . وقد تحدثت مساعدهتها منذ البداية في المناطق الريفية في تقديم الطعام للمناحين عن الحرية . وبعد ذلك بفترة ، انضمت المرأة الحضرية الى المركز بأعداد كبيرة ، متقبلة مجموعة من المهام المختلفة ، والأعمال الخطيرة . وبالتدريج انخرطت المرأة في أعمال كثيرة ، مما أدى الى تغيير وضعها بشكل جذري داخل العائلة وفي المجتمع ككل . وقد أقرت الدورة النهائية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (طرابلس يونية - يولية ١٩٦٢) ما يلي :

لقد أدت مساهمة المرأة الجزائرية في حرب التحرير الى خلق ظروف ، تستطيع المرأة من خلالها أن تلقى عن كاهلها هذا العبء الذي طال تحملها له ، وأن تقوم بدور كامل وتام في تدبير الشؤون العامة وفي تنمية البلاد . ويجب على الحزب أن يزيل كل العقبات أمام تطوير المرأة وتحقيقها لذاتها ، ودعم النشاطات التي تقوم بها منظمات المرأة » .

وفيما يلي فقرة من مسودة برنامج وضعت الجمهورية الديمقراطية الشعبية

(المعروف باسم برنامج طرايلس) وقد اعترف الكتاب بأن المهمة سوف تكون ملحة .

• ثمة تفكير سلبى فى بلادنا بالنسبة لدور المرأة • فكل شئ يوحى بوضعها الأدنى فى كثير من الأمور • بل ان المرأة ذاتها تتصرف على أساس هذا الاتجاه عميق الجذور الأمر الذى يدعو الى النضال المستميت ضد هذه الحساسيات الاجتماعية وضد هذه المعتقدات الرجعية •

وهكذا فإن أمامنا الآن • ان لم يكن برنامجا محددا فهو على الأقل بيان بوجهة النظر التى تتعلق بمشكلات المرأة • تقوم على أساس المبدأ الجوهرى بالمساواة بين الأجناس • الذى أعلن عنه فى الوثيقة ذاتها • وأقرته الأعمال التشريعية فى البلاد • وخصوصا دستور أغسطس ١٩٦٣ • فتحت عنوان « حقوق أساسية » ذكر النص أن « كل المواطنين » من الرجال والنساء • لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات • هذا على حين يذكر الدستور الذى صدر فى نوفمبر ١٩٧٦ فى الفصل الرابع (المادة ٣٩) أن كل المواطنين متساوون فى الحقوق والواجبات • ومحظور أية تفرقة تقوم على أساس الحساسيات التى تتعلق بالجنس أو المنصر أو المهنة • وجاء فى المادة (٤٢) « ان جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة الجزائرية قد كفلها الدستور » •

وإذا كان حق المرأة فى المساواة قد اعترف به تماما • فهل جرى تنفيذ هذا المبدأ فى الحياة اليومية ؟ وسوف نحاول أن نرى ذلك فى مجال الالتحاق بالمدرسة والعمل • والحقوق السياسية وتخطيط الأسرة ذلك لأن أى تقويم دقيق للوضع - وهو مالا يدخل فى نطاق هذه الدراسة - يتطلب تحليلا شاملا للمجتمع المقبل الذى تشكل مع الاستقلال • والذى أصبح له شكل • وأصبح يتأسس على مفاهيم من الخيار الاشتراكي •

فمنذ الاستقلال ونسبة الالتحاق للفتيات فى المدارس تزايدت • ففى المدارس الابتدائية ارتفع من معدل ١٠٠ فى ١٩٦٢ - ١٩٦٣ الى ٢٢٦ فى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ • وفى السنوات التالية ارتفعت نسبة الالتحاق لكلا الجنسين بشكل كبير • من ٥٣٩ فى ١٩٧٠ الى ٦٩٣ فى ١٩٧٦ • ولكن نسبة الفتيات ارتفعت ببطء فى هذه الفترة • من ٣٧٨ فى ١٩٧٠ الى ٣٩ فى عام ١٩٧٤ • و ٣٩٤ فى عام ١٩٧٥ و ٣٩٨ فى عام ١٩٧٦ •

وفى الثانوى كانت هناك زيادة ملحوظة فى الأرقام الكلية • ولكن ارتفاعا أقل بالنسبة للفتيات فالمعدل بالنسبة للفتيات ارتفع من ١٠٠ فى عام ١٩٦٢ - الى ٣٨٧ فى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ولكن الفتيات كن يمكن ٢٧٨٪ فقط من طلاب المدارس الثانوية فى عام ١٩٧١ • و ٣٢٩ فى عام ١٩٧٥ و ٣٣٧ فى عام ١٩٧٦ • وفى عام ١٩٨٠ وصلت النسبة (للفتيات) ٣٨٥٪ من المجموع البكلى لطلبة المرحلة المتوسطة والثانوية وعندهم مليون طالب •

وفي المناطق الريفية كان التحاق الطالبات أقل ، نظرا لافتقار التسهيلات والمدرسين ، وأيضا بسبب الحساسيات العميقة التي تترسّخ على تعليم المرأة . فمثلا حدث في «ادار» في الجنوب ان كانت نسبة الفتيات ٢٣٩ من بين المنتحقين بالمدارس عام ١٩٧٧ ، و ٣٣٦٪ في ١٩٨١ .

ولكن الارتفاع السريع كان في التعليم العالي فمعدل الطالبات ارتفع من ١٠٠ في ١٩٦٢ - ١٩٦٣ الى ٥١٢ في عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ كانت نسبة الفتيات في الجامعة ٢٤٪ أي نحو ١٣٦٨٠ طالبة من بين ٥٣٨٠٠ من طلاب الجامعة .

ومع ذلك وبرغم الجهود التي تبذل منذ عام ١٩٦٢ لزيادة التحاق الفتيات فان معظم النسوة أميات . وقد أظهرت احصائيات عام ١٩٧٧ أن ٧٢٢٪ من النسوة لا تستطعن القراءة أو الكتابة ، والنسبة أكثر ارتفاعا في المناطق الريفية (٨٢٢٪) منها في المدن (٤٣٪) .

وظروف المرأة في العمل مازالت هي الأخرى صعبة ، ولكن يجب أن نلاحظ أن معدل البطالة كان مرتفعا بعد الاستقلال مباشرة . وحسب احصائه ١٩٦٦ كان هناك ٨٧٣٢٠ من العاطلين في الجزائر بالمقارنة الى ١٧٢٤٩٠٠ هم الذين يعملون من بين سكان يصل عددهم الى ١٢ مليون . وقد أوضح نفس الاحصاء أن العاملات وصلن الى ٩٠٥٠٠ عاملة ، وكن يمثلن في الاقليم الشرقي ٣١٪ من مجموع النسوة .

وهذا المعدل المنخفض بالنسبة لعمالة المرأة لم يتغير تقريبا خلال السنوات التالية في البلاد كلها ، وذلك بسبب العقبات الكثيرة التي كان يجب التغلب عليها وإذا لم نحسب النشاطات المتعددة للأمهات والزوجات اللاتي يعملن في المنزل ، فان البلاد تنفس برقة واحدة ، إذ يقوى احصاء عام ١٩٧٧ أن هناك ١٣٨٢٣٤ من النسوة العاملات بالمقارنة بالعاملين من الرجال وعددهم ٢١٩٨٧٣٨ ، في الفروع المختلفة من النشاط الاقتصادي .

وفي عام ١٩٧٧ ومع وجود ١٣٨٢٣٤ من النسوة العاملات ، و ٤٢٠٠٠ من العاملات جزئيا في المنزل ، تصل نسبة المرأة العاملة الى ٢١٪ .

وعلاوة على ذلك ففي المناطق الأقل تطورا مثل ولاية أوريس . تعمل النسوة في الزراعة . وفي المدن يملن الى العمل في قطاع الخدمات وخصوصا في التعليم . وفي معظم البلاد نجد أن المرأة في مجال الصناعة تعمل في النسيج وفي الصناعات الغذائية الزراعية ، وعادة ما يكن عاملان يدويات .

أما اشتراك المرأة في الحياة السياسية فانها حتى الآن لم تعكس حقوقها المعترف بها . فمن ناحية المبدأ تتمتع المرأة بحق التصويت وبحق الترشيح

للانتخابات ومع ذلك فالواقع يقول ان هذه الحقوق تمارس الى حد محدود جدا ، كما يتضح بالنسبة لعدد النساء الموجودات في المجالس المحلية الشعبية وفي المجالس الشعبية للولاية .

وفي الانتخابات الأولى للمجالس المحلية الشعبية في الخامس من فبراير ١٩٦٧ ، كانت هناك ٢٦٠ من المرشحات من بين ٢٠٣١٦ مرشحا وقد انتخبت ٩٩ امرأة بالمقارنة بعدد الرجال الذي وصل الى ١٠٨٥٢ رجلا . وفي قسبسطنطين تم انتخاب ست نساء من تسع وسبعين امرأة ، وفي المحليات الأخرى لم تنتخب تقريبا أية امرأة .

وعندما تجددت المجالس المحلية الشعبية في ١٤ فبراير ١٩٧١ كان هناك ٨٤ مرشحة من بين ٢٠٨٨٥ مرشحا وتم انتخاب ٤٦ امرأة وهو هبوط شديد بالنسبة لانتخاب عام ١٩٦٧ . وما زالت مدينة الجزائر تحتفظ بأكبر نسبة من النساء ، اذ أن هناك سبع نسوة منتخبات (١٠٪) وفازت ولاية وهران وحدها بست نساء الأمر الذي أكد على التناقض مع بقاء البلاد حيث تضم الولايات الأربع الشرقية ثمانية نساء فقط .

كذلك فإن تمثيل المرأة ضعيف في المجالس الشعبية للولايات وهي المجالس التي تأسست في الإصلاح الإداري الذي وضع على أساس ميثاق الولاية والذي أقره في السادس والعشرين من مارس عام ١٩٦٩ مجلس الثورة والحكومة . وبرغم تشجيع المرشحات فقد كان هناك فقط ٧٨ مرشحا من بين ١٣٣٠ مرشحا ، وقد حصلت ٢٠٦ امرأة على مقاعد من بين ٦٦٥ مقعدا .

ومع وجود أربع نساء من بين ٤٧ عضوا في الجزائر وحدها وثمانية في الولايات الشرقية الأربع ، نجد أن هذا الخلل موجود في المناطق المختلفة من البلاد وخصوصا بين المناطق الريفية التي تعترض بشدة على تمثيل المرأة في المجالس السياسية ، وبين المناطق الحضرية التي يستشعرون فيها شيء من المستقبل والأمل . الشيء نفسه نجده في المستوى الأعلى فهناك عشر نساء في المجلس التشريعي عام ١٩٦٢ ، واثنتان في المجلس القومي (مجلس الشعب) ١٩٦٢ وعشر في المجلس الوطني الشعبي عام ١٩٧٦ وأقل من ذلك في المجلس الأخير عام ١٩٨٢ .

فهل يمكن لتنظيم الأسرة أن يحسن من حظ المرأة ؟ ففي عام ١٩٨٠ كان متوسط الأسرة في الجزائر أكثر من سبعة أفراد ، وكان النمو السكاني (٣٢٪) أكبر معدل للنمو في العالم . وهذا يفسر العبء الكبير الذي يقع على عاتق الأمهات اللاتي يجب عليهن أن يربين عددا كبيرا من الأطفال في ظروف تعتبر صعبة في أغلب الأحيان . وبالرغم من أن البلاد الآن تخطو نحو شكل من أشكال تخطيط الأسرة إلا أن البيئة الحالية لا تزال بعيدة عن مواجهة الاحتياجات ففي عام ١٩٨١ كان هناك ٢٣٧ مركزا لتخطيط الأسرة وتنظيمها ، مرتبطة بمراكز رعاية الأمومة

والطفولة • ولكن مازال عدد المستشفيات والعيادات والقابلات غير كاف لمواجهة عدد المواليد (٨١٩٠٠٠) سنويا • وفي عام ١٩٨٢ أنشئت سكرتارية وطنية للشئون الاجتماعية ، وتديرها امرأة ومن مهامها توفير الارشادات التي تشجع على التفكير في تنظيم الأسرة والتي يمكن أن تساعد في حل الموقف •

الخاتمة :

ان المرأة الجزائرية - وهي تعتمد على التشريع الأساسى الذى يعتبر طيبا بالنسبة لها والحقوق التى اعترف بها فور تحقيق الاستقلال ، وخصوصا حق التعليم وحق العمل - ما زالت تناضل من أجل تقدمها ، بالتعاون مع قوى أخرى . ومع ذلك فانها لم تنجح حتى الآن فى أن تدافع عن حقوقها وكرامتها كما ناشدوها أن تفعل فى الميثاق الوطنى الذى أقره استفتاء يونية ١٩٧٦ ، ..

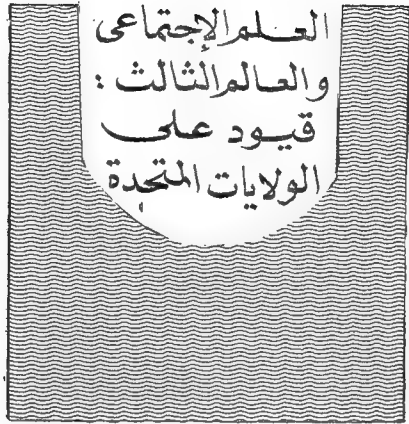
مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الهيئة العربية بالانفاق مع الشعبة العربية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بمجمهورية مصر العربية.



هذا المقال منقول من بحث قدم في ندوة عن « المشكلات الأساسية
وتحديات العلم الاجتماعي في أمريكا الشمالية » قامت بتنظيمها الشبعتان
اللومبتان الكندية والأمريكية لليونيسكو في مونت - سان - ماري ، بكويك
من ٣ حتى ٧ مارس ١٩٨٣ .

هناك صورتان لمجتمع العلم الاجتماعي الأمريكي يثار حولهما شكوك وهما مدى
قابلية ، هذا المجتمع للتطبيق ، وملاءمته ، والصورة الأولى هي التنظيم العقلي الحالي
للعلوم الاجتماعية ، وهو تنظيم لا يرسم الخريطة الجيدة لخواص البحث الجزئية ازاء
التحدى الذى تعرفت عليه الندوة . وتستقى الصورة الثانية من الترابط بين الثقافة
والسياسة الخارجية فى الولايات المتحدة وغيرها من البلاد ، وهو ترابط يعوق نوعية
العلم الاجتماعي العالمى اللازمة للاستجابة الى التحدى الذى يواجهه البحث .

وقبل صياغة هذين الموضوعين بصورة محكمة ، يجب أن نذكر أنفسنا بنواحي
القوة والضعف الأساسية لمجتمع العلم الاجتماعي فى الولايات المتحدة . وإن كنا

بقام : البرفسور كينيث برويت

رئيس مجلس ابحاث العلم الاجتماعى - نيويورك

ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من
كلية الآداب - جامعة القاهرة • اشترك فى ترجمة دائرة
المعارف الجديدة للشباب ، وله كثير من الترجمات الأدبية
والعلمية والثقافية •

ستذهب بعيدا الى حد ما ، نحاول أن نصور العلم الاجتماعى الأمريكى من منظور العالم الثالث ، وسنرى مجتمعا عقليا ذا قوى مؤثرة •

فالعلوم الاجتماعية مقررة فى مناهج جامعات البحث الكبرى ، وفى البرامج التعليمية فيما يزيد عن ٢٠٠٠ معهد من معاهد التعليم العالى • كما توجد الخدمات المكتبية وتيسيرات الحاسبات الآلية المنظمة لسد احتياجات العلم الاجتماعى فى معظم الجامعات والكليات •

وهناك جمعيات مهنية للعلم الواحد ، ولفرع العلم ، وللعلوم المتعددة المتداخلة • والآن هناك من أعضاء هذه الجمعيات من يتفخرون بدفع اشتراكاتها ، والعديد من المجلات الدورية ، وعشرات من اللقاءات الثقافية القومية والاقليمية • وحتى أصغر هذه الجمعيات تقوم بمقد اجتماعات سنوية ، رعادة ما تصدر إحدى المجلات • وواقع الأمر ، أن ثمة عدة آلاف من المجلات الخاصة بأبحاث العلم الاجتماعى • ويستطيع الباحثون الجدد تمويل أبحاثهم من جامعاتهم أو معاهدهم الوطنية ، ومن الجهات الحكومية المختلفة ، ومن عشرات المؤسسات الخاصة الكبرى على أقل تقدير • وثمة

بنية أساسية قومية متباينة قوية بصورة لافتة للنظر ، تشمل عددا كبيرا من المعاهد القومية للتخطيط . وكثيرا من مجموعات مستخدمي البيانات المتعددة التي تستخدم الأغراض العلمية والسياسة العامة على حد سواء . وأكثر من مركز دائم ومجلس قومي راسخ البنين لبحوث التخطيط في القطاع الخاص ، ودارا علمية منتجة هامة بالأكاديمية القومية للعلوم ، وثمة أيضا أموال خاصة بذاتية فرس البحث خارج الولايات المتحدة ، وعدد كبير من المعاهد المتميزة لسياسة البحث ، وهلم جرا .

ومن الصعوبة بمكان أن تقدم موجزا مفصلا عن القوى العقلية ، لذلك سأكتفى بمرض ملاحظات قليلة سريعة مرتبة . هناك منسج للتخصصات الجديدة ، وللعلوم الفرعية . وللعلوم المنهج ، تراوح مناه في السنوات الماضية من البحث التحليلي الى اختيار نظرية عامة ، ومن الدراسات السياسية الى علم الاجتماع الرياضي . ومن النظرة النقدية الى علم النفس اللغوي . وقد نشأت بعض التخصصات الأكثر خصوبة حيث يمر العلم الاجتماعي مورا عابرا على العلوم الانسانية - أي علم الأجناس التأويل أو التاريخ الكمي - أو تلك التخصصات التي تتعرض للعلوم الطبيعية ب علم البيئة - أو الأسس البيولوجية للسلوك .

وتنعكس قائمة هذه القوى المؤثرة في قائمة لنواحي الضعف ، وكلتاها تنظيمية وعقلية . وبطبيعة الحال ، تكون نواحي الضعف هذه أكثر وضوحا كلما اقترب المرء من العلوم الاجتماعية الأمريكية التي يستشهد بها قادة العلم الاجتماعي المجتهدون أنفسهم في معظم الأحيان . ولا تحظى العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة بحصة متناسبة من خريجي الكليات على أعلى مستوى . ودائما . ما يكون التمويل مشكلة بالنسبة للبحث والتدريب ، أما لأنه ضئيل كل الضالة . وأما لأنه من غير الممكن التنبؤ به . ونحن ، نحظى بالتسامح أكثر مما نحظى بالاحترام من زملائنا المشتغلين بالعلم الطبيعي في أغلب الأحوال ، وكثيرا ما يخافنا زملائنا المشتغلون بالعلوم الانسانية أكثر مما يرحبون بنا . وخلال فترة النمو الأعظم ، أي في العقد السادس ، كان ثمة اعتقاد ساذج (نراه في استعادة الظروف) بأن العلم الاجتماعي كان يمكن أن يصاغ على نسق العلوم الطبيعية ، ومن ثم يستطيع التطلع الى الوصول الى قواعد عامة أشبه بالقانون . ويساعد انهيار هذا المعتقد ، وما يثار من شكوك حول النزعة الوصفية ، على خلق حالة قريبة من الفوضى المعرفية التي يتصارع العلم الاجتماعي معها في الولايات المتحدة الآن . ويمكن لهذه القائمة أن تستثير ، ولكن من المألوف أن نقول أن تلك القوى تتعايش مع نواحي الضعف . وإذا أدركنا ذلك ، فإني سأؤكد مع ذلك ، أن العلوم الاجتماعية الأمريكية متسعة ومتباينة ، وأحية من الناحية العقلية . ومن المقبول أن نتساءل : ما هو مدى قابليتها للتطبيق ، ومدى ملاءمتها للقضايا العالمية من حيث ارتباطها بالعالم الثالث ؟

تخصصات البحث :

ثمة افتقار عام الى التماسك بين التنظيم الحالي للمجتمع الثقافي الأمريكي ، وبين المطالب المحيرة من ناحية وضع اطار لمسألة البحث التي تشير تلقائيا الى القضايا العالمية والعالم الثالث . وينقسم الباحثون الذين على صلة بموضوع البحث الواسع النطاق الى أربع فئات مستقلة : باحثون في مجال الثقافة العامة ، وفي الدراسات الدولية ، وفي الدراسات التعليمية ، وفي الدراسات السياسية .

دراسات الثقافة العامة :

مجال الثقافة العامة مجال للعمل المثشق في نوعيات عديدة من العلم الاجتماعي والعلوم الانسانية ، وهو يدرس ويفسر مناطق العالم . وهذه هي دراسات أمريكا اللاتينية ، والدراسات الافريقية ، والدراسات السوفيتية ، ودراسات الشرق الأدنى والشرق الأوسط ؛ وبالطبع ، الدراسات الآسيوية التي تنقسم بدورها الى تخصصات مثل : الدراسات الصينية ، والدراسات اليابانية ، والدراسات الكورية ، ودراسات جنوب شرق آسيا ، ودراسات جنوب آسيا . وتستفيد هذه التخصصات الثقافية في الولايات المتحدة من بنية أساسية راسخة كل الرسوخ ، تشمل المراكز الريفية المتقامة بالجامعات ، وبرامج تعليم اللغات ، ومجموعات الكتب المتخصصة بالمكتبات ، والجمعيات المهنية التي يبلغ عددها في بعض الأمثلة الى عدة آلاف ، والعضوية القومية فيها ، والمسابقات الخاصة بمنح البحث خارج الولايات المتحدة ، وبرامج التبادل الثقافي وفرص الحصول على علماء أجانب ليعملوا محاضرين ومدرسين .

ولمجال الثقافة العامة أصوله التي ترجع الى الدراسات الأنثروبولوجية والتاريخية واللغوية التي تعود الى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية . ويؤرخ لها في صورتها الحديثة بالفترة الوسطى بعد الحرب ، حينما كانت الأموال الخاصة والموارد العامة توجه الى تأسيس الخبرة الثقافية . وسرعان ما ضم علماء علم السياسة المقارن ، وعلماء اقتصاديات التنمية ، إليها تلك العلوم التي كان البحث جاريا فيها فعلا خارج الولايات المتحدة ؛ وتبعهم تدريجيا علماء الاجتماع وعلماء النفس ، ولكن بأعداد أقل . وعلى أية حال ، فإنه منذ ذلك الحين ترسخت دراسات الثقافة العامة رسوخا عقليا وتنظيما ، وتم ذلك بدمج التقاليد العلمية المتعددة في استراتيجية عريضة للبحث ، واحتلت مكانها المناسب في الثقافة الأمريكية .

وللتأكيد الرسوخ التام لدراسات الثقافة العامة ، لا أود أن أخوض في شرح المشكلات التي يوجد الكثير منها . فهناك التذبذب في التمويل ؛ وهناك نواحي الضعف في تعليم اللغة التي تعتمد عليها الثقافة العامة ؛ وهناك اختلال من ناحية البس ، لا يتيح فرص العمل الكافية للعلماء الأصغر سنا ؛ والخطر الناتج عنه هو أن الموهبة الجديدة لن تظهر . وقد يحتل التأكيد على هذه المشكلات مساحة كبيرة جدا .

وأؤكد ببساطة بالنسبة لهذه النقطة ان ثمة تقليدا مأثورا قويا للثقافة العامة في الولايات المتحدة يمتد الى جميع المناطق الرئيسية في العالم .

الدراسات الدولية :

ثانيا : الدراسات الدولية التي تشمل تخصصات مثل علم الاقتصاد الدولي ، وعلم السياسة الدولية ، ودراسة المنظمات الدولية ، والرقابة على الأسلحة ، وتحليل الأمن . وللعلماء أصحاب هذه التخصصات أيضا جميعيات مهنية بداخل المعاهد والمراكز العلمية ، وخارجها احيانا - أي جامعات البحث الامريكسية ، ومجموعات المجلات والمكتبات . ولقد كان للدراسات الدولية جذور مع الثقافة العامة ترجع الى التطورات الأكاديمية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية Frederick Schuman Wright E.H. carr Quincy ، على سبيل المثال) ولكن الحرب ، والفترة الوسطى بعدها ، هي التي جهزت الدراسات الدولية في الولايات المتحدة الى حد عظيم . وفي بادىء الأمر ، حاولت الدراسات الدولية في الولايات المتحدة أن تسير المشاركة الأمريكية الموسعة في الشؤون العالمية ، ولهذا السبب ، كانت دراسة السياسة الخارجية ، والعلاقات الدولية - والعسكرية والاقتصادية والسياسية أيضا هي ما يشغل هذا المجال بصفة أساسية . وظل هذا التركيز قائما ، ولكن لم تلحق به المعرفة الواسعة النطاق بالنسبة للقضايا المتخطية للحدود القومية : أي تلك القضايا التي تأخذ طابعها من تجاوزها الحدود القومية ، وتفلت من التحكم الذي تحاوله السياسات الخارجية لأمة ما .

البحث القائم على علم ما

ويأتى بعد ذلك ، مجتمعات البحث القائم على علم ما مثل : علم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم الأجناس ؛ وأجزاء من علم الجغرافيا ، واللغويات ، وقائمة طويلة بشكل لافت للنظر من العلوم الفرعية أو التخصصات المتداخلة في علوم متعددة كما ذكر آنفا . وتضيف هذه المجتمعات العلمية الى الثقافة العامة وتأخذ منها بأساليب معقدة لدرجة لاتمكننا من مناقشاتها هنا ، وهذا شأنها أيضا مع الدراسات الدولية ، وبهذا تمس موضوعنا مساهما عابرا . وقد زادت هذه الاحتكاكات غير المباشرة في أمثلة قليلة من خلال العلاقات المباشرة بدرجة أكثر مع مواقع البحث خارج الولايات المتحدة . كما أن دمج البحث التخطيطي بكثير من العلوم الاجتماعية للعالم الثالث مثلا ، لم يتم بعد ايمان التفكير فيه من خلال الثقافة العامة ، بل كان نوعا من النقل المباشر (غير المقبول) لأساليب غنية للعلماء الاجتماعيين القريبين الى أعمال البحث لعلماء العالم الثالث . وثمة أمثلة أيضا لعلماء تعليميين يفتقرون الى الثقافة العامة ، وإلى اللغة ، ويذهبون مباشرة الى بلاد أخرى لأجراء التجارب في بيئة ثقافية أخرى ، ويضعون فرضيات عن تنمية الطفل أو تاريخ

الأسرة أو الكفاية الانتاجية الزراعية أو سياسة العلم . وكانت الأغلبية العظمى من العلماء الأمريكيين الذين سافروا الى الصين في العقد الأخير من هذا القرن من هذا النوع . فلم يكونوا من علماء الصينيات أو حتى من طلاب علم العلاقات الدولية . ومع أن الأغلبية الساحقة من العلماء التعليميين في العلوم الاجتماعية سيقومون بأبحاثهم عن الولايات المتحدة ، إلا أن عددا كافيا منهم له بحوث عن العالم الثالث ، أوله خبرات تعليمية - سوف نناقشها .

دراسات السياسة :

ان دراسات السياسة هي أحدث أربعة مجتمعات للبحث عندنا ، على الرغم من أن طلائع الباحثين الحاليين في السياسة ترجع الى العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، أي حين تأسست العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة ابتداء . ولقد نشأ العلم الاجتماعي الأمريكي من تقليد اصلاحي ، تمسك ، عند كبير من الاخصائيين الاجتماعيين ومن رجال الدين الذين يعدون من أقدم أفراده . وفي العقد الرابع ازداد بحث السياسة نتيجة للاضطراب الاقتصادي والاجتماعي الذي ارتبط بفترة الركود الاقتصادي الكبير ، كما أوضح ذلك الكتاب الهام المسمى Recent Social Trends ، لمؤلفه Ogburn ورفاقه ، ولكن في العقد السابع ، تلقى ما نقره اليوم على أنه بحث للسياسة - أكبر قوة دافعة له وحفز ذلك الى التشريع الذي أصدرته ادارة الرئيس ليندون جونسون الذي أطلق عليه اسم «Great Society» . وجمع علماء الاجتماع مجموعات من البيانات ، وأجروا تجارب اجتماعية مكثفة في مجالات السياسة مثل : الاسكان ، الفقر ، الولادة الصحية ، وخصصوا دراسات للتقويم حول تداخلات بعضها في السياسة ، ووضعوا برامج تعليم جامعية في تحليل السياسة العامة ، وبدأوا في إصدار مجلات متخصصة ، وأقاموا عددا لا بأس به من المعاهد الجديدة لبحوث السياسة ، لتنضم الى المعاهد الكثيرة القائمة فعلا .

وبإيمان النظر القائم على التخطيط نتعرف على أربعة مجتمعات مستقلة لعلماء الاجتماع الأمريكيين : علماء محليون ، خبراء الدراسات الدولية ، الاخصائيون التعليميون ، ومحللو السياسة - ولكل منهم أنجازات ملموسة مسجلة . ويبقى سؤال هو : لماذا لا تستطيع هذه القوى أن تدخل في القضايا والمشكلات العالمية ، وخاصة أنها ترتبط بالعالم الثالث ؟

وإذا حللنا هذا النص ، نستطيع أن نرى بوضوح أكثر ما لازمه من سوء التوفيق الذي تحدثنا عنه آنفا ، وثمة ثلاثة تأكيدات ذات علاقة متبادلة . أولا ، أن الاهتمام منصب على المشكلات البشرية ، وعلى التحسين المحتمل لها . ثانيا ، أن التركيز قائم على الأبعاد العالمية . ثالثا ، أن الإشارة مقصورة على أماكن بينها ، أي البلاد والمجتمعات التي يستعار لها اسم « العالم الثالث » .

وأول هذه التأكيدات ، هو أن الانتباه الى المشكلات البشرية والى السياسات. التى ينبغى أن تحسنها ، أمر مألوف فى العلم الاجتماعى الأمريكى . حيث يكون فى مواضع عديدة تحت عناوين مثل علم السياسة ، والبحوث والتطورات الاجتماعية ، والبحث التطبيقى ، والدراسات التطبيقية الموجهة . وكل من المشرفين على البحث والقائمين بأجرائه يتحركون نحو جمع المعرفة المرتبطة بالفقر والمرض وهلم جرا . هذا البحث ليس على درجة واحدة من الكيف لأن الوعي بالذات ينأى بنفسه عن البحث العلمى التقليدى . وتقرح مسائل البحث لتكون من المشكلات الانسانية والاجتماعية. الضاغطة ، وليس من الحدود النظرية أو التقدّمات المنهجية التى تسعى اليها العلوم .

ولكن: التّقديم بشبات الى مشكلة بشرية من مشكلات العالم الثالث ، والتحدى الفكرى فى بحوث الولايات المتحدة يصل الى ذلك الجزء من المجتمع الأمريكى للعلم الاجتماعى الأقل دولية . وتعد علوم السياسة الأمريكية من بين رجالها كثيرا من العلماء ذوى الخبرة الفنية الكبيرة ، والاهتمام العميق بموضوعات الفقر ، المرض ، الجريمة ، محو الأمية ، أو البطالة ؛ لأن هذه الظروف البشرية تعبر عن نفسها فى الاقتصاد السياسى للولايات المتحدة . وبطبيعة الحال ، يوجد داخل مجتمع علم السياسة بعض الذين درسوا حالة الرفاهية السويدية ، أو حلقات التحكم الكيفى اليابانية ، أو الخدمات الصحية الكندية . ومن الاستثناءات الهامة بالنسبة لعلماء اقتصاديات التنمية ، أننا نجد قلة من باحثى السياسة الأمريكين لا يعرفون سوى التزرد اليسير عن ثقافات وشعوب العالم الثالث .

والتأكيد الثانى فى مقالنا منصب على البعد العالمى . وهنا بطبيعة الحال ، يوجد مجتمع بحث أمريكى على صلة بالموضوع . ونحن عادة ما نفكر فى القضايا العالمية على أنها طواهر متفوقة ، ومتدققة عبر الحدود اللغوية والثقافية والسياسية بالطبع : أى التقسيم الدولى للعمل ، وتدفعات رأس المال ، وتكاثر الأسلحة النووية ، ونضوب الموارد ، واتلاف المجال الحيوى ، وهلم جرا . وثمة التفات ممتد ومكثف فى البحث من جانب علماء الاجتماع الأمريكين ؛ وذلك هو النبا الطيب . ولكنه يتوازن مع الأنباء السيئة . ويعد أقرب الكثيرين من هؤلاء العلماء الى العالم الثالث حين يقحمون أسماء بلاد فى نماذج حاسباتهم الآلية . وتدرس القضايا العالمية دراسة غير كاملة ، ولكنها ليست غير ناجحة بالضرورة ، مع اشارات عابرة الى التواريخ والثقافات المستترة وراء أسماء أماكن مثل الصين ، ونيجيريا والمكسيك .

وبطبيعة الحال ، فان هذه التواريخ والثقافات معروفة جيدا للعلماء العاملين فى هذا المجال ويسوقنا هذا الى التأكيد الثالث : أى العالم الثالث . وعلى الرغم من أننا لم نطلق عليه هذا الاسم آنذاك ، الا أن البلاد التى يتكون منها العالم الثالث اليوم ، قد درسها دراسة دقيقة لمدة ثلاثين أو أربعين سنة علماء الاجتماع الأمريكيون وعلماء الانسابيات الذين يمكن أن يعدوا الآن بالآلاف . وهذا هو النبا الطيب . ويمارس هؤلاء العلماء طريقتهم الخاصة المتسمة بضيق الأفق ، معتقدين على ما يظهر أن الصين.

يمكن أن تدرس ، كما لم تكن ثمة أمريكا اللاتينية • وقوة مجال الثقافة نفسه - أي القائم على القرينة وعلى الجانب التاريخي وعلى المعرفة المحلية - يحصل من الصعب ربط نتائج البحث بالطبقات الأفقية لعملية الاعتماد المتبادل الذي يربط العالم الثالث بالقضايا العالمية •

وحتى نختصر الدليل : ثمة علماء في الولايات المتحدة يقومون ببحث المشكلة الاجتماعية ، ويريدون أن يحضروا أدواتهم ونظرياتهم ليندفعوا نحو تحسين الظروف البشرية • وهم ماهرون في هذا البحث ، ولكن القلة القليلة الأفضل من بينهم يشغلون أنفسهم بمشكلات السياسة وحلولها خارج الولايات المتحدة • إذن ، هناك علماء مهتمون أعمق الاهتمام بالقضايا العالمية ، ولكنهم قد بدأوا يتساءلون من فورهم كيف تاصلت هذه القضايا ، ثم يعودون إلى التردد المألوف على منازل وقرى بلاد العالم الثالث ، ومن ثم ، هناك علماء قد كرسوا حياتهم كلها للبحث لفهم تلك المنازل والقرى ، ولكنهم نادرا ما حولوا انتباههم النظرى إلى الروابط المتجهة إلى أعلى وإلى أسفل التي تحول تجارب إدارة الماء المحلية إلى تضروب للمورد العالمى ، وتحول اقتصاديات المنزل إلى أنماط مكثفة لهجرة العمالة •

ومن ثم ، فإنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك موارد فكرية ، يمكن أن تحدث اختلافا ، إلا أنها غير منظمة في الوقت الحالى للقيام بهذا العمل • وينتج عن ذلك ترتيب الصفوف الحالى من القرارات التنظيمية والتعليمية التي اتخذت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولكن هذه القرارات يجرى تعديلها بالتدريج • وتتبع أساليب مختلفة لتنظيم الثقافة الدولية لدفعها إلى مقدمة المسائل الفكرية الجديدة واستراتيجيات البحث • ونظرية الاعتماد مثلا ، بادرت إلى البحث الذى حاول أن يجمع بين ما هو متخط للحدود القومية وبين ماهو محلى • والبدليل لفكريات الاعتماد بالنسبة لاقتصاد سياسى أكثر ثراء ، وللبحث المركز على الدولة ، يدخل نوعا متزايدا من الحساسية إلى الربط المشترك بين ما هو محلى ، وما متخط للحدود القومية ، وواقع الأمر ، أن اقتصاد التنمية قد كان في المقدمة باستمرار من ناحية جمع مستويات التحليل والتخصصات المختلفة بطرق تواجه المشكلة المجرى بهذا المقال • ومسائل البحث الأكثر ظوحا توضع الآن في إطار لغة « نظام عالمى جديد » مع اشارتها إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية ، والبيئية والإعلامية والثقافية (١) • وانطلاقا من مسائل البحث هذه ، نجد أن طبوغرافية العلم الاجتماعى الأمريكى أخذت في التغير • وعلى أى الاحتمالات ، سينظر خلفاؤنا إلى الوراء - أى إلى هذه الفترة الحالية - من حيث أنها إحدى الفترات التي بدأت فيها الهياكل التنظيمية التي ظهرت بين الحربين وترسخت رسوخا قويا في عقود الستين التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة لتفسح الطريق لنظم جديدة • وسوف تنظم طرق التفكير والعمل الجديدة هذه على نحو أفضل من الطرق الحالية بالبحث القابل للتطبيق على القضايا والمشكلات العالمية وارتباطها بالعالم الثالث •

اذن ، لماذا يتردد صدى النغمة المتشائمة في عنوان هذا المقال ؟ لأن ثمة صعوبة أخرى أكثر عمقا تعوق نزعة الاستجابة عن العلماء الاجتماعيين الأمريكيين وطالما ، أن العلماء الاجتماعيين متوقعون في نظام الأمة - الدولة ، سيكون من الصعب عليهم الوصول الى ثقافة عالمية .

الخطأ المعنوية واستراتيجية :

لقد صنعت العلوم الاجتماعية الأمريكية سلسلة من الأخطاء المعنوية والاستراتيجية في مشاركتها المبكرة مع العالم الثالث . والقصة التي تبدأ في فترة ما بعد الحرب معروفة جيدا . ، ولسنا في حاجة الى إعادة ذكرها . وقد افترضت نظريات التحديث التي كانت رائجة آنذاك افتراضا مسبقا أن التنمية هي ما كان عند الغرب ، وما افترقت اليه الأمم المتخلفة وكانت التنمية نفسها عملية تاريخية طويلة ، وتطبيقا للاستراتيجيات الصائبة التي يمكن أن تقود العالم المتخلف الى مرحلة التنمية التي كان الغرب ينعم بها وقتئذ . وكان على العلم الاجتماعي أن يقوم بدور في اكتشاف وتنفيذ هذه الاستراتيجيات . والعلم الاجتماعي الحديث - أي الوضعي ، والسلوكي ، والعالمي ، كما ابتدع في الغرب ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، كان يمكن أن ينقل الى القيادة الفكرية السياسية في الأمم الجديدة ، واليوم ، نحن ننظر الى الوراء ، أي الى هذه الفترة بنوع من التواضع ، بل الحيرة التي تستحقها . ويسلب Francis X. Stton طريقةنا الاستراتيجية تماما حين يكتب قائلا :

« لقد اهتزت الثقة ، التي يمكن لشئون الأمم أن تتحكم فيها وتوجهها بسرعة نحو عهود مستقبلية أفضل ، بصورة سيئة . وقد تدهورت العقيدة الوضعية القائلة بأن المتاعب وأوجه النقص البشرية ليست الا مشكلات لها حلول تقوم على البحث العلمي ، والعمل العقلاني ، ونحن الآن - في شك وانزعاج - نفكر فيما نستطيع أن نفعله ، وما لا نفعله . وتحتلنا الأزمات للقيام بفحص جديد دقيق لعلاقات العمل والبحث والأيدولوجية (٢) » .

والتاريخ نفسه ، في رفضه لاستيعاب نظرياتنا ، والتدخلات المقترحة ، قد هز ثقتنا ، وقد عاون التاريخ في هذه المهمة بمسائل البحث ، وبالأدلة السياسية التي بدأت تنشا من علماء العالم الثالث : والاعتماد من جانب أمريكا اللاتينية ، والأصالة والنزعة الوطنية من جانب افريقيا وآسيا ، ومنذ وقت أقرب ظهر مطلب نشوء علم اجتماعي داخلي في الصين مع جعله مقدمة منطقية تقول ضمنا : ان المطلعين على بواطن الأمور هم الذين يفهمون حق الفهم ثقافة وسياسة الحكم في بلدهم .

ولكن حيث أن الفرضية المسبقة للعلماء الأمريكيين قد تحولت الى تواضع أكثر ملامة ، فمن ثم ، بدأت الأدلة المضادة العدوانية بدرجة أكثر لعلماء العالم الثالث ، تخفف من غلوها . كما أن العلاقات الجامعية الهادفة آخذة في التكون بين العلماء

الغربيين وعلماء العالم الثالث ، كل بدوره معلما ومتعلما . ويشغل العلماء الغربيون أنفسهم الآن بـ « تنظيمات مستوردة » وبأساليب فعالة ، ويتضمن تقاليد بحثهم أفضل عمل قام به زملاؤهم من غير الغربيين ، وإذا قل البحث بسبب بعض التعميمات التشريعية ، فسيكون ثمة احجام عن جعل التخصصات الثقافية ، والجزئيات التاريخية ، تخدم على أنها قاعدتنا المعرفية الوحيدة ، بيد أن علماء الاجتماع الغربيين لم يتوقفوا في وقت ما عن الحث على البحث المفتوح ، وعلى اجراء الحوار الفكري بصورة متحررة . وقد ساعدت هذه الأدلة على مساندة وحماية علماء العالم الثالث الذين يواجهون الفرع من أنظمة الحكم المضادة لهم فكريا .

ويبدو حينئذ أن ما قد تعلم في عقود السنين الثلاثة الماضية ، يمد قاعدة حسنة ، يمكن أن يقوم عليها علم اجتماعي عالمي . ولكن ثمة تحذير يجب أن يسر غوره . فلا يفيب عن الذهن العلاقة المتشابكة المستمرة بين الثقافة الدولية والسياسة الخارجية . وهذه العلاقة هي التي أربكت دور العلماء الغربيين في العقد السادس ، والعقد السابع ، وهذه العلاقة هي التي مستستمر في ارباك أى جهد لتطبيق الثقافة العالمية على قضايا العالم الثالث .

أولا : ثمة كلمة عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، وسواء يستحسن المرء السياسات الأمريكية حيال العالم الثالث في السنوات الأخيرة ، أو يأسى لها ، فواقع الأمر أن هذه السياسات لم تناقش على أنها تسدى الانصاف الى العالم الثالث نفسه . ومن منظور كثيرين من مفكرى العالم الثالث ، نجد أن السياسات الأمريكية الخارجية كانت متمسة برعاية الدكتاتوريات العسكرية ، وتشجيع النظم السياسية الفاسدة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، كما شوهتها الحرب المدمرة غير الحاسمة في جنوب شرق آسيا ، وظهرت وكأنها تسد الطريق في وجه التطلعات الإسلامية القومية ، محبذة بشكل غير ملائم للعنصرية في جنوب افريقيا ، واستغلال ناميبيا . والقول بأن هذه السياسات مفتوحة لكثير من التأويلات ليس هو بيت القصيد ؛ والقول بأن متقفي العالم الثالث كانوا يقاومونها مرارا وتكرارا هو قول الحق الذي يجب أن نقتنع به .

ولكن ماذا يجب على سياسة الولايات المتحدة الخارجية وقبولها في العالم الثالث، أن يفعلاه ازاء القدرة على تطبيق العلم الاجتماعي لأمريكا الشمالية على القضايا العالمية من ناحية تأثيرها على العالم الثالث ؟ يجب أن يفعلا الكثير ، لأن العلم الاجتماعي الأمريكي يستطيع أن ينأى بنفسه عن السياسة الأمريكية الخارجية بطريقة معينة وحسب . والعلماء ، اما أن يعترفوا بأن بحثهم بعيد عن السياسات الدبلوماسية والعسكرية ، وسياسات المساعدة ، وغير ذى صلة بها ، واما أن يقرروا بقرابته لهذه السياسات ، وبما يترتب على هذا من عواقب .

ويزعم العلماء الأمريكيون المحليون والدوليون أن بحثهم غير منطقي في واقع الأمر . وقد فعلوا ذلك طوال أربعة عقود من السنين على أقل تقدير كما هو موضح

في برنامج هيئة الدراسات الجغرافية للأجناس البشرية التي تأسست سنة ١٩٤٢ لتجعل مجال الثقافة يندفع نحو السلوك الأمريكي في الحرب العالمية الثانية . وكانت عبارة « خدمة الأمة » موضوعا تردد كثيرا في السنوات الباكورة للثقافة العامة ؛ وخاصة أمام لجان الكونجرس المفوضة بالسلطات ؛ ومجالس ادارات المؤسسات ؛ وغيرهم من المؤسسين . وقد تأسست الدراسات السوفيتية ، مثلا ، على عبارة تكررت دون توقف هي « أعرف عدوك » . ونشأ فكر مماثل في تبرير بحث حراس الصين . وكانت عبارة « الأيدي الممتدة عبر البحار » استعارة مفضلة أخرى . وقد تم ترشيح برامج التبادل الثقافي بلغة هزيمة الشيوعية في « الحرب من أجل القلوب والعقول » لشعوب عدم الانحياز . ولم تكن عبارة « المصلحة القومية » تفقثر منذ البداية وحتى اليوم الى أدلة .

وعلى الرغم من أن مصطلح « المصلحة القومية » يخضع لكثير من التاويلات فان « توضيحه » يظل غاية أساسية للثقافة الدولية .

والولايات المتحدة ليست نمطية في هذا الشأن . وقد تركز الاستثمار الضخم للاتحاد السوفيتي في الثقافة العامة على مناطق له فيها مصالح تتعلق بالأمن . وكان توسع الدراسات الاجتماعية في اليابان توجه المصالح التجارية في المنطقة الآسيوية . وهذا الانتباه الانتقائي وجهته المؤسسات السياسية أو التجارية . وله جذوره في علم الأجناس البريطاني حيث حاول على نحو متسهم بالوعى الذاتي - أن يشكل السياسات الاستعمارية .

وما نراه من أفكار من أجل الدراسات الاجتماعية والدراسات الدولية ليس الأجزاء من التقرير الأكثر عمقا للاستثمار العام في العالم الحديث . وفي الدول الصناعية المتقدمة رأسمالية وشيوعية ، وفي العالم الثالث بالقيدر نفسه ؛ يتوقع من العلم أن يخدم احتياجات الأمة التي يستثمر فيها . والعلم كما نعرفه اليوم - علم ممول بشكل عام الى حد كبير - نشأ من الحرب العالمية الثانية على أنه إضافة قوية ومجربة في الأغراض العسكرية والسياسية . والعالم لم ينظر الى الوراء . وقد نشأ اتحاد العلم والمصلحة القومية بشكل أقوى لا أضعف في عقود السنين . وانتشرت أفكار المصلحة القومية في العلم ، في العالم الثالث بسرعة ، وتأثير الصين القريب يعد في ذيل قائمة طويلة من الأمثلة الإيجابية .

ونحن العلماء ، قد ننفي هذا الاتحاد الوثيق مفضلين عليه أفكارا أقرب الى صورتنا لما يجب أن يدور حوله البحث والمعرفة الشاملة ، أو أننا قد نستحسن هذا الاتحاد ، ونحن فخورون بأن الثقافة لديها شيء تقدمه لعالم السياسة ، وعلى أية حال ، إن ما يجب علينا ألا نفعله ؛ هو أن نتجاهل الاتحاد الوثيق بين الثقافة واسعة النطاق من ناحية ، وبين مصالح الأمة التي تدفع المال لهذه الثقافة ، وتنظمها من ناحية أخرى .

ودعنا نرجع الى الوراء ، لموضوع هذا المقال . وقد أصبحت القضايا العالمية أمامنا . ولكننا نفقد بيت القصيد اذا نسينا أن « القضايا العالمية » أو « ظواهر تخطي الحدود القومية » تتأصل جذورها في عالم الأمم ذات السيادة . والقضايا العالمية لا توجد منفصلة عن المصالح القومية المتعددة المتمسك بها بشدة ، بل والمناقضة لها في أغلب الأحوال . والأمر على عكس ذلك تماما . ويحدث معظم ما تفكر فيه من أمور تحت لافتة بسبب المصالح القومية مثل : تكاثر الأسلحة النووية ، تدفق رأس المال من أمة - دولة الى أخرى وهلم جرا . ولكي تدرس هذه الأمور ، خاصة اذا كان ما يجري تعلمه شيء على جانب من الأهمية ، فلا بد أن يكون عمل المرء في جانب إحدى هذه المصالح ، أو في الجانب الآخر ، أما من ناحية الباحث ، وأما من ناحية المشرف على البحث .

ونقدر ما يعادل بحث العلم الاجتماعي أي شيء ، فانه سوف يهم مراكز القوى السياسية والتجارية والعسكرية بالمجتمعات التي يطبق فيها ، أو التي يؤسس نفسه فيها ، لانه يدرس أحوال أهم أخرى . والولايات المتحدة ليست بعمية أيضا في هذا الشأن ، ونحن ندرك تماما أن العلاقات بين المثقفين وبين مراكز القوى ليست علاقات ودية ومريحة على الدوام . ولكن يجب ألا يخفى أن هذا بيت القصيد . ويخطئ العلم الاجتماعي بالمساندة ، لأن مراكز القوى التي تتحكم في الأموال تعتقد أنه سيساهم في رفاهية الأمة . وبمعنى أدق ، تحظى الثقافة الدولية والثقافة العامة بالمساندة ، لأن ثمة اعتقادا بأنهما يساعدان الأمة في علاقاتها المتعددة مع الدول الأخرى ذات السيادة . ومجمل القول : تعد الثقافة جزءا من الجهاز الفكري والتنظيمي للسياسة الخارجية . وبطبيعة الحال ، ثمة أمور كثيرة جدا للثقافة الأمريكية الدولية تتفوق في ارتباطاتها بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وهي ارتباطات مفككة على مستوى السياسة العامة ، فضلا عن المستوى العملي ، من خلال التدفق غير الرسمي المتارجح للأفراد قبل أي نوع من العلاقات الرسمية المنظمة . ولكن في الولايات المتحدة ، وفي أماكن أخرى ، نجد المعرفة مرتبطة بالسلطة ، ولكي ننسى هذا في مطاردة للنزعة العالمية للثقافة ما علينا إلا أن نستدعي الاحباط الذي يصاحب الاستراتيجيات التي فهمت على نحو سيء ، ولا يهتما الهدف مهما كان جذابا .

تحديات :

من المنظور الذى اخترناه فى هذا المقال ، نجد أن أمام العلوم الاجتماعية الأمريكية تحديان ملموسان . أولا ، أنها يجب أن تكون على وفاق مع تنظيمها الداخلى ومع التقاليد الفكرية ، لأنها تتضارب مع نوعية البحث قبل أن تسهم فيه - فى العالم الثالث - لتأثيرها بالقضايا العالمية . وأن ما يجب أن تدرسه ليس محاطا بنحو يسير ، حين يعمل الباحثون للمشكلة الأساسية ، والطلاب الدارسون للعمليات الدولية ، والعلماء المحليون فى مجالات مستقلة .

الآن

ثانيا : يجب أن يكون علماء الاجتماع الأمريكيون على وفاق مع المشاركة المعقدة لهم فى السياسة الخارجية لأمتهم . ومع أننا قد نرحب بثقافة تتسم بالطابع الدولى تماما - أى بالثقافة التى تخلصت الى حد بعيد من المؤثرات الفعلية أو المشكوك فيها ، والوافدة من الثقافة الخارجية نفسها - إلا أن هذا هو الهدف القابل للإنجاز الجزئى فى أفضل الحالات . ومن الواضح أننا نريد أن نزيد ونحى الطابع الدولى للثقافة فى عالم ذى مصالح قومية متعددة . ولكن التحدى الذى أمامنا ، هو أن نحلل أيضا القيود التى تعمل فى نطاقها . وليس من الأمور المأرسة ، أن يكون للعلم الاجتماعى فى الولايات المتحدة تاريخ يكون به جزءا من المشكلة مثل الحل تماما . وأن ذلك التاريخ مطمور فى الانماط التنظيمية التى تربط البحث بالسياسة ، والمثقفين بالسلطة ، والمعرفة بالعمل . وفى إطار المسألة نفسها ، فإن الشاهد الذى يحرك هذا المقال يفترض وجود هذه الروابط ويستحسنها . ولهذا ، لابد لنا أن نستعد لقبول الاحتمالية القائلة بأن الانسكار ، وعلوم المنهج ، أو استراتيجيات البحث التى تنقل من الولايات المتحدة الى العالم الثالث سوف تنقل جزئيا من خلال السياسات السياسية ، والعسكرية والتجارية التى تتبعها حيال العالم الثالث . وستلقى هذه السياسات ترحيبا فى بعض الأحيان ، ولكن ليس بصفة دائمة .

تعليقات :

١ - للاطلاع على رواية ممتازة لمضامين البحث الخاص بـ « نظام دولي جديد »
انظر «Reflections on Fundamental, Elise Boulding , Problems and challenges
for the social sciences»
مونت - سان - ماري .
، وتعليقات موجزة قدمت الى ندوة

٢ - Francis X. Sutton ، مواد ، Rationality Development
and scholarship ، المجلد ٣٦ ، العدد الرابع ، ديسمبر سنة ١٩٨٢ ،
والصفحات ٤٩ - ٥٧ .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٣/١٩٨٤

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأفلام كتاب
مختصة وأمانة وأمانة .
ويقدم بأفلامها وتقليد إلى العربية نعمة مختصة
من الأمانة العربية ، نصح إضافة إلى المكتبة العربية
تأهم في إزاء الفكر العربي ، وتمكين من مله
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

مجلة رسالة الحرس

نذير / أميل / ميلود / أكسبر

المجلة الدولية للموسم الإحصائية

مستقبل البشرية

نذير / أميل / ميلود / أكسبر

مجلة رسالة الحرس

مجلة (الفرجين)

نذير / أميل / ميلود / أكسبر

العلم والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة البوليسكو بلناظر
العربية ، هي تصدرها هيئة العربية بالانطلاق مع التسمية القومية
للهايكو ، وهي ما هيئة التسمية القومية العربية ، وقد
التفاهة والاعلام بمجموعة من العرب .

العدد ٢٥

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعلوم الاجتماعية



التفاعل الاجتماعي عن طريق اللغة
بحوث اجتماعية ولغوية ... قضايا وتطبيقات

العدد ٥٨ - المجلد الخامس عشر

يناير / مارس ١٩٨٥

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

العدد الثامن والخمسون

السنة الخامسة عشرة

يناير / مارس ١٩٨٥

محتويات العدد

- اللغة في المجتمع
- التقدم الاجتماعي وعلم اللغات الاجتماعي
- جوانب التراث الشفوي والتحريرى
- الصراع الاجتماعي الثقافي والتعليم ثنائى اللغة : حالة جماعة أوتومى الهندية فى المكسيك
- بعض نواحي الاختلاف اللغوى فى المجتمعات ذات اللغة الواحدة
- مشكلة اللغة فى المنظمات الدولية
- تحديث اللغة فى العالم النامى

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونسكو

١٠ شارع طلعت حرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٢٥٠٢

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبة

د. السيد محمود الشنيطى

د. محمد عبد الفتاح القصاص

فوزى عبد الظاهر

محمود عبد الحميد السيد

محمود فتوادة عمران

الإشراف الفنى

عبد السلام الشريف

اللغة في المجتمع

لو أنك انعمت النظر في الانجازات الرائعة التي تمت في دراسة اللغة ، وعرفت انه تم التوصل خلال المراحل الأولى من هذه الدراسة الى مقولة بسيطة (أو هي بسيطة في ظاهرها) خلاصتها ان اللغة ظاهرة اجتماعية ، لما وسعك سوى القول بأن هناك ارتباطا بين هذين الأمرين . فهل ياترى توجد علاقة سببية بينهما ؟

الجواب عن ذلك أن القول بأن اللغة أداة من أدوات الاتصال في المجتمع ، وبالتالي هي ظاهرة اجتماعية ، لم يكن جديدا بالطبع وحتى لو كان جديدا لما أمكن أن يحدث تلك الحركة القوية المفاجئة في دراسة اللغة ، وإن القى بلا شك ضوءا غير متوقع على طبيعة اللغة . صحيح أن التقدم الذي حدث في فروع المعرفة المختلفة وأدى الى دراسة اللغة الحية - أى اللغة الشائعة الاستعمال - دراسة منهجية ، ربما كان مبنيا على أساس القول بأن اللغة حقيقة اجتماعية . ولكن الواقع هو أن المعلومات التفصيلية التي تكاثرت بسرعة في الأيام الأخيرة عن اللغة سواء في الأنثروبولوجيا (علم الانسان) أو في السوسبيولوجيا (علم الاجتماع) أو في السيكلولوجيا (علم النفس) أو في اللغويات الحديثة لاتعزى أساسا الى سلامة هذه المقولة من الناحية النظرية وإنما تعزى الى

بفهم ، توماس ليمان

رئيس لجنة البحوث فى اللغويات الاجتماعية التابعة للجمعية
الموسمولوجية الدولية ، وأستاذ الموسمولوجيا (علم
الاجتماع) بجامعة كونستانز ، جمهورية ألمانيا الاتحادية .
مؤلف موسمولوجيا اللغة (١٩٧٥) ، وعالم الحياة والحقائق
الاجتماعية (١٩٨٣) ، كما كتب العديد من المقالات فى
موسمولوجيا اللغة بالألمانية والانجليزية .

ترجمة : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة . رئيس مشروع
الألف كتاب لوزارة التعليم سابقا .

استكشاف النتائج البعيدة المدى المترتبة عليها . أنها ترجع الى البحث الذى استمر سنين
طويلة فى النهضة الاجتماعية للغة ؛ وفى وظائفها الاجتماعية ، وفى التقدير الاجتماعى
الذى طرأ عليها .

وعلى أية حال فان هذه المقالة تبدو اليوم من الوضوح بحيث يتعذر علينا أن
نعزو اليها النتائج الكبيرة التى ترتبت عليها ، ولو بطريقة غير مباشرة . ويحتاج الانسان
فى المناخ الذى يسود الدوائر العلمية فى الوقت الحاضر الى بذل مجهود خاص ليتذكر
تلك الحقيقة التاريخية البسيطة وان كانت على جانب كبير من الأهمية - ألا وهى أن
القول بأن اللغة ظاهرة اجتماعية - وان كان قولاً قديماً العهد - لم يثبت أمام الأفكار
القديمة الأخرى عن اللغة الا فى الأيام الأخيرة فقط . ذلك أننا فى أيامنا هذه ننسى أن
التفكير فى اللغة ظل زمناً طويلاً خاضعاً لسيطرة النظريات البيولوجية التى ذهبت أولاً الى
القول بأن العالم خلقه الله تعالى من العدم ، ثم ذهبت بعد ذلك الى الفلسفة المثالية
والوضعية ، ثم ذهبت أخيراً الى الفلسفة المادية والنظرية الاختزالية (اختزال
الظواهر المعقدة الى ظواهر بسيطة)

ان القول بأن اللغة ظاهرة اجتماعية قد يكون قديما ، ولكن دراسة اللغة في المجتمع دراسة منهجية بعيدة عن أن تكون قديمة ، بل ان الدراسة المنهجية لكل شيء في المجتمع أيا كان حديثة العهد . صحيح أنه يمكن القول بأن الفلسفة هي البداية الحقيقية للتفكير العقلي والمنهجي الذي نشأ عنه العلم الحديث في النهاية ، وبناء عليه يمكن القول - مثلا - بأن كتاب أرسطو في السياسة والأخلاق هو بداية علم الاجتماع . وإذا رجعنا الى ما بعد ذلك أمكن القول بأن فيكو (فيلسوف إيطالي) تنبأ بمستقبل الأحداث في كتاباته وكذلك فعل بعده آدم سميث فيما كتبه عن الاقتصاد السياسي وسنت سيمون في مذاهبه الاجتماعية . ولكن مع هذا كله لا يسعنا الا أن نقول ان علم الاجتماع ، كما نعلم اليوم ، لايزيد عمره على مائة وخمسين عاما . والتاريخ المعروف لبداية علم الاجتماع هو التاريخ الذي نشر فيه أوغست كونت كتابه الموسوم « دروس في الفلسفة الوضعية » أي في ١٨٣٠ - ٤٢ . ولن تجد سوى أثر ضئيل من الدراسة الاجتماعية للغة ، سواء قبل تاريخ علم الاجتماع الحديث أو في أوائل تاريخه . ذلك أن المشتغلين بأمور الاجتماع رأوا أن مشكلة الاتصال في المجتمع سهلة الحل ، ولذلك تركوا دراسة اللغة لغيرهم باعتبارها علما قائما بذاته .

ولدراسة اللغة تاريخ ، وتاريخ سابق على التاريخ . وكلا هذين التاريخين مختلف ، وإن تشابها من بعض الوجوه . وتفصيل ذلك أنه لم يحدث سوى تقدم طفيف في دراسة اللغة حتى أوائل القرن التاسع عشر ، اللهم الا الدراسة اللغوية لأدب الإغريق والرومان . وفي بداية هذا القرن فقط اكتشف علماء أوروبا اللغة السنسكريتية . وأهم من ذلك اكتشافهم لدراسة لغوية في الهند على درجة عالية من التطور ، تقوم على أسس عقلية ومنهجية . وفي وسعنا أن نقول دون مبالغة ان علم اللغويات الحديث المقارن بدأ بهذين « الكشفتين » ، وليس من السهل أن نجد تاريخا معيناً ، ولا عالما معيناً لبداية هذه الدراسة ، كما هو الحال في علم الاجتماع . ولكننا اذا استثنينا الاهتمام الذي أولاه اللغة السنسكريتية كل من سير ولیم جونز في أواخر القرن الثامن عشر ، والأخوان فون شليجيل : أوجسٹ خيلهم (١) وفريدريش غي أوائل القرن التاسع عشر أمكننا القول بأن أهم شخصية في وضع علم اللغويات الحديث هو بلا شك فرائز بوب . وفي وسعنا أن نذكر تاريخ نشره لكتابه الموسوم « مقارنة بين نظام تصنيف الأفعال في اللغة السنسكريتية ، وتصنيفها في اللغات اليونانية والفارسية والألمانية - الا وهو ١٨١٦ . وقد أدى الولوع بالاشتقاق اللغوي والنجاح الكبير الذي أحرزته الطريقة المقارنة الى الحيلولة دون أي تفكير في الوظيفة الاجتماعية للغة ومالها من أثر في التراكيب اللغوية ، وقد مضى زمن طويل قبل أن يدرك الناس أن العناصر الأساسية لتراكيب اللغة تنبع من استعمالها أي من التفاعل

(١) أوجسٹ فيلهلم فون شليجيل (١٧٦٧ - ١٨٤٥) ترجم أعمال شكسبير وكالديرون الى الألمانية وأسس الدراسات الخاصة بالأدب الشرقية والسنسكريتية في ألمانيا ، وكان من أكبر ناشرى الأفكار الرومانسية في أنحاء أوروبا .

الاجتماعي . وعندما ظهر « النحاة الناشئون » من أبناء الجيل التالي ساد نموذج العلوم الطبيعية في بحثهم الجاد وراء قواعد اللغة . وعلى الرغم من ظهور أفكار مختلفة حول طبيعة اللغة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم في القرن العشرين فإن هذا النموذج ظل سائدا إلى عصر بلومفيلد .

وقد لوحظ أن التطور المبكر للعلوم الاجتماعية - وبخاصة السوسبيولوجيا والأنثروبولوجيا - كان مشابها بعض الشيء لتطور اللغويات الحديثة . وكان الاتجاه المتشابه الذي اتخذه عدد من العلوم الانسانية الناشئة يرجع إلى تأثير بعض المذاهب العقلية والايديولوجية التي برزت إلى مكان الصدارة في ذلك العهد ، ونخص بالذكر منها المذهب الطبيعي والمذهب البيولوجي اللذين كان لهما أكبر الأثر في ظهور النزعات الاختزالية . وترتب على ذلك ، حتى في العلوم المتخصصة في دراسة الشئون الانسانية ، تجاهل النشأة الانسانية للمجتمع البشري ، واعتبار هذه النشأة مجرد مظهر سطحي بدلا من أن تكون هي الأساس العميق للمجتمع - ومن المذاهب الأخرى التي كان لها تأثير خاص في العلوم الاجتماعية المذهب التاريخي ، ولم يكن هذا المذهب اختزاليا ، ولكنه كان ينكر إمكان وجود علم صحيح للشئون الانسانية بما فيها اللغة . وبدلا من أن يكون هدف العلم هو تفسير السلوك الإنساني بواسطة قوانين ثابتة ، عرض أصحاب المذهب التاريخي هدفا متواضعا (محييا للأمال في نظر البعض) - ألا وهو تفسير الأعمال الانسانية بواسطة الصور الرمزية لا بواسطة الحروف والكلمات اللغوية في التطور .

ولذلك لم يكن من الغريب أن يحول هذا التشابه في التطور دون توثيق العلاقة بين العلوم الجديدة ، ودون اهتمام هذه العلوم بموضوعاتها الخاصة . وكانت النتيجة أن حرمت اللغة من العناية الخاصة في العلوم الاجتماعية ، كما أن اللغويات لم تهتم كثيرا بالمجتمع . ولكي أكون دقيقا يجب أن اعترف بوجود بعض الاستثناءات الهامة في هذا الصدد ، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه من بين الشخصيات الكبيرة الثلاثة التي تمثل الاستثناءات المذكورة وجد شخص واحد متخصص في فنه في حين كان الشخصان الآخران غريبين عن هذا الفن ، وإن وجب أن أضيف أن هذين الشخصين لم يكونا غريبين بدرجة واحدة . فأما أولهما فهو فلهلم وندت الذي كان بحق من فرسان هذا الميدان . ولكن يمكن القول بوجه عام أن اهتمامه بالمسائل اللغوية خاصة ومسائل الاتصال عامة في مؤلفاته الرئيسية في السيكولوجيا والاثنولوجيا (علم الأجناس البشرية) كان أمرا استثنائيا حتى بداية هذا القرن . وأما ثانيهما فهو كارل ماركس ولم يكن بالطبع رجلا أكاديميا ، على الإطلاق في هذا الميدان . وعلى كل حال فإنه لم يزد عرفا على ما أورده في مؤلفاته الأولى من ملاحظات عابرة عن اللغة ، وإن كانت هذه الملاحظات على جانب من الأهمية . وثالثهم عالم أكاديمي غريب أيضا

هو فلهلم فون همبرولت (٢) . و جدير بالذكر أن مقالاته عن اللغة (منها - على سبيل المثال - مقال عن اللغة وخصائصها القومية) ومقدمته لمقاله الكبير عن اللغة الجاوية - كلها أبحاث لغوية اجتماعية في روحها .

وقد أخذ هذا الموقف يتغير في مجال في السوسولوجيا ، والاثنولوجيا واللغويات خلال العقد الأول من القرن الحالي ، فما كان يبدو في القرون السابقة أمرا استثنائيا بالنسبة للأفكار السائدة أصبح في هذا القرن حجر الزاوية في برنامج طموح حافل بالنظريات ومناهج البحث . وكان هذا البرنامج مقصورا في الأصل على مدرسة سوسولوجية واحدة من مدارس الفكر الاجتماعي ، ولكنه أدى على مر الزمن إلى تغيير شامل في منهج دراسة اللغة .

وإذا أردنا مرة أخرى أن نرمز إلى عملية معقدة من عمليات التغيير باسم واحد وتاريخ واحد أمكن لنا أن نختار بدون تردد اسم « أنطوان ميليه » ومقاله الشهير بحق : وكيف يتغير معنى الكلمات ؟ وأما التاريخ فهو ١٩٠٥ - ١٩٠٦ أن أول جملة في هذا المقال تشير إلى النقطة الرئيسية في هذا البرنامج واليك نصها :

« ان الشرط الأساسي للغة هو وجود المجتمعات الانسانية لأن اللغة هي أداة الاتصال فيها ، وهي التي تستعمل فيها باستمرار ومن ثم فإن اللغة حقيقة اجتماعية في المقام الأول » اهـ .

وهكذا أبدى ميليه معارضة شديدة بكل الآراء الاختزالية حول اللغة والمجتمع - تلك الآراء التي سادت في اللغويات والعلوم الاجتماعية في ذلك العهد . وانحاز ميليه إلى جانب دوركهايم ، وأكد - وهو على وعى تام بالنتائج المترتبة على هذا الموقف من حيث النظريات ومناهج البحث - أن اللغويات هي علم اجتماعي ، أو يجب أن تكون كذلك . وقرر مثل ذلك أستاذه فردناند دي سوسير (٣) الذي أسس مع شارل س . بيرس علم السيموطيقا الحديث (= الرمزية ، وهي كلمة مشتقة من كلمة سيما ، العربية ، وكان القياس أن يقال السيمائية) وكان تأثير دوركهايم ، عليه واضحا . وقال ميليه ان السيموطيقا أو السيمولوجيا - كما كان يحلو له أن يسميها - هي علم يدرس حياة الرموز في الحياة الاجتماعية . إنها جزء من السيمولوجيا الاجتماعية (= علم النفس الاجتماعي) . وكان دوركهايم ، ودي سوسير ، وميليه ، يرون أن اللغة نظام اجتماعي لا يمكن اختزالها (= ارجاعها) إلى الظروف السيمولوجية أو الأسس السيمولوجية ، ولا تختلف عن النظم الاجتماعية الأخرى إلا في تركيبها السيمولوجي

(٢) فلهلم فون همبرولت (١٧٦٧ - ١٨٤٥) ، دبلوماسي ولغوي . ترجم مؤلفات بندار وأسخيلوس إلى اللغة الألمانية . من علماء لغة الباسك واللغة الجاوية القديمة في جزيرة جاوة . وظهرت أهم أبحاثه بعد وفاته بين سنتي ١٨٣٦ و ١٨٣٧ .

(٣) عالم لغوي سويسري (١٨٥٧ - ١٩١٣) نشر كتابه الوحيد في الحادية والعشرين من عمره . يرجع لغوته الواسع إلى دروسه في باريس وجنيف ، ومجموعة محاضراته التي نشرها تلاميذه في ١٩١٦ بعنوان « دروس في اللغويات العامة » .

المستقل . ومن ذلك الوقت فصاعدا رسخت بالتدريج دعائم المنهج السيميولوجي (= الرمزي) في دراسة اللغة ، وانتشر هذا المنهج وراء حدود مدرسة دوركهايم والحركة الرمزية الناشئة . وكما ذكرنا من قبل كان فلهم فون هيبولدت هو الذي عبر بعبارات حديثة نسبيا عن القول بأن اللغة هي لب الاتصال في المجتمع . وظهر هذا القول بايجاز شديد في كتابات ماركس . وأثر هذا الرأي في سيميولوجية واثنولوجية فلهم وندت في أخريات القرن التاسع عشر . ومع ذلك كله يمكن القول بحق ان دوركهايم وأتباعه في السوسيولوجيا والاثنولوجيا وكبار اللغويين الذين أثر فيهم تأثيرا قويا هم الذين غيروا بشكل حاسم المناهج العام (والدولي) للأراء الخاصة بدراسة اللغة . وقد أثر هذا التغيير في السوسيولوجيا واللغويات ، والاثنولوجيا والسيميولوجيا بسرعة متفاوتة ، ودرجة غير متكافئة ، ولكنه أثر فيها جميعا في النهاية . وأهم من ذلك كله أنه علما جديدا قد برز الى حيز الوجود في أعقاب هذا التغيير ، واتبع منهجا سوسيولوجيا في دراسة اللغة - ألا وهو علم « سوسيولوجيا اللغة » أو علم اللغة الاجتماعي .

وعندما أقول أن تاريخ مولد سوسيولوجيا اللغة يرجع الى مقال ميليه ، فانا لا أعني أن هذا العلم الجديد قد ولد بين عشية وضحاها ، كما لا أعني أنه قد نما وتطور على يد دوركهايم ومدرسته وأتباعه . ذلك أن التقدم في هذا العلم كان تدريجيا خلال العقود الاولى من هذا القرن ثم ازداد بشىء من التدرج والبطء في الخمسينيات . وبدأت أخصب فترات النمو وأكثرها إنتاجا في أواخر الستينيات . وفي ذلك الوقت يمكن تسجيل أنواع كثيرة مختلفة من المؤثرات في دراسة اللغة : بعضها مؤثرات عابرة ، وبعضها دائم الأثر ولكن قليلا من هذه المؤثرات يرتبط بالفتكاد دوركهايم في السوسيولوجيا ، وذلك بطريقة غير مباشرة ، كما هو الحال في الرمزية الناشئة . ومع ذلك فإن القول بأن اللغة نظام من الاتصال (= التخاطب والتفاهم والتحدث) ذو وظائف اجتماعية نشأت وتدعمت وتعُدلت خلال التفاعل الاجتماعي وأنها جزء جوهري من رصيد المعرفة الاجتماعي ، لا يزال يحمل آثارا هامة من بصمات دوركهايم الأصلية .

ونظرا لضيق المقام فاني لا أستطيع أن أستمعرض بالتفصيل الخيوط الهامة للنظريات والأبحاث في تسييج سوسيولوجيا اللغة . ولكني أحب أن أصف بشكل عام - وأرجو ألا أغرق في تبسيط الأمور - ما يبدو لي أنه الآن نموذج هذا العلم بين السوسيولوجيا، والاثنولوجيا ، والسيميولوجيا ، واللغويات ، أنني أحب أن أبين أي القضايا تعتبر سليمة من الناحية النظرية ، ومتسقة في ذاتها ، ومنجبة لغرض يمكن استخدامها في البحوث المستقبلية ، ومتفقة مع نتائج البحوث الماضية . ولن أذكر نتائج محددة ولكن أحب أن أخص نقاطا هامة عن طبيعة اللغة في المجتمع تؤديها النتائج التي تراكمت في سوسيولوجيا اللغة منذ ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن .

تطور الاتصال وتاريخ نشأة اللغة

إذا فهنا الاتصال بمعناه الواسع أمكن أن نصفه بأنه أمر اجتماعي . ومن ثم يمكن القول بأن انتقال المعلومات من خلية الى أخرى هو شكل أولى من الاتصال الاجتماعي . ولكن الاتصال بمعناه الدقيق (الضيق) يعنى الاتصال الذى يدور بين الكائنات الحية لا فى داخلها - وربما جاز أن نضيف أنه الاتصال الذى يدور بين الكائنات الحية ذات الشخصية الكاملة المتميز . وجدير بالذكر أن الأشكال الأولية من الاتصال كالاشارات والرموز الطبيعية ومعالجة المعلومات فى أجهزة التغذية المرتدة الفسيولوجية الخ كلها من العوامل المساعدة على التكيف فى تطور أشكال الحياة . ويمكن القول بأن الاتصال الاجتماعي بمعناه الضيق عملية من العمليات المساعدة على التكيف ، حتى على المستوى المعقد من تنظيم الحياة . ولكن يجب القول بأن موضوع التكيف والتطور موضوع عام ومجرد ، بحيث يبعد أن تهتم به العلوم الاجتماعية فى العادة ، ولكنها تهتم بالاتصال الاجتماعي من حيث انه يحدد السلوك اليومي لأعضاء الجنس البشرى ، ويشكل نسيج التنظيم الاجتماعي الانساني . على أن فهم الاتصال الانساني يمكن أن يتم من خلال فهم أهم أبعاد الاتصال الاجتماعي بوجه عام .

وهذه الأبعاد هى الاجتماع (= حب المخالطة والمعايشة الاجتماعية) والتبادل (الأخذ والعطاء) والتجريد (ادراك المعانى المجردة) والقصد (فعل الشيء عن عمد وقصد) . فاما المراد بالاجتماع فهو تنظيم كل ما يؤدي فى النوع الانساني وظيفته الاتصال بواسطة كود Code (= نظام رمزى أو اشارى مصطلح عليه ، نظام شفرى نسبة للشفرة) فى النوع الانساني أو فى جماعات من هذا النوع سواء بالطرق الطبيعية أو بالتعلم أو بالاثنتين معا . وأما التبادل فهو تعاقب التغذية المرتدة ، (feedback) بين كائن حي وآخر . ويستلزم التبادل أن ينسب أحد الكائنات الحية قدرته على ملاحظة (وتفسير) سلوك الكائنات الأخرى الى غيره ، وتكييف سلوكه طبقا للملاحظة المتوقعة (أو التفسير المتوقع) من جانب غيره ، والعكس بالعكس وأما التجريد فهو القدرة على تجاوز المكونات المادية للاتصال الفعلى الى العناصر المجردة فى الزمان والمكان . وأما القصد فهو الادراك الواعى من جانب أحد الكائنات الحية لوسائل الاتصال الموجودة لدى جنسه أو جماعته ، وقدرته على استخدام هذه الوسائل أو عدم استخدامها حسبما تقتضيه الظروف .

ومن الواضح أن الاتصال الاجتماعي فى أنواع الكائنات المختلفة يمتاز بأنواع مختلفة من الاجتماع ، وأشكال مختلفة من التبادل ، ودرجات متفاوتة من التجريد والقصد ، ويمتاز بالطبع بجوهرات مختلفة من هذه الأبعاد . مثال ذلك أن برنامج الاجتماع بالنسبة لأفراد معظم الأنواع يتم بطريقة صارمة جامدة الى حد ما . ولكن عند الثدييات وبخاصة الرئيسات (= أرقى ذوات الثدي ومنها الانسان) يأخذ الاجتماع فى الاعتماد على التجربة والتعلم بدرجة متزايدة ، وان كان قائما بلا نزاع على العناصر الطبيعية . ومثال آخر أن التجريد يصل الى درجة عالية فى الاتصال

الاجتماعى عند نحل العسل ولكنه منعقد أو منخفض فى معظم الأنواع الأخرى من الكائنات الحية بما فى ذلك الثدييات ، ثم يعود فيظهر بشكل محسوس فى الرئيسات العليا . أما القصد فله شروط فسيولوجية (= متعلقة بوظائف الأعضاء) بالغة التعقيد ، وربما ترتبط قيمته فى التكيف بالعلاقات الاجتماعية بين أنواع معينة من الثدييات ، وهو لا يظهر إلا متأخرا فى تطور أشكال الحياة .

وعندما يكتمل نمو الاجتماع المرن (الفردى) والتبادل الكامل ، والتجريد العالى ، والقصد المتقدم فإن اقتران هذه العناصر معا بطريقة منظمة .يؤدى الى ظهور أكثر أنواع الاتصال تعقيدا واختلافا . وأيا كانت شروط التطور المنفصل لهذه العناصر وبخاصة شروط اقترانها (لم يعتقد بعد أجماع العلماء على هذه الأمور) فإنه يبدو واضحا أن هذه الشروط تتوافر فى أشباه الإنسان وأن كان اجتماعها فى نظام كامل من الاتصال الاجتماعى مقصورا على الإنسان دون غيره . ومن المسائل الأخرى التى لاتزال محل نظر : هل يستلزم نمو هذا النظام الانتقال الى التعبير الصوتى (= اللغة) ؟ لا شك أن مزايا اللغة الصوتية لابد أن تكون كبيرة .

ومتى وصلنا الى اللغة نخطينا « عتبة » ، فى تطور الاتصال الاجتماعى . ذلك أن اللغة هى الحد الفاصل بين النظم « الطبيعية » والنظم « التاريخية » للاتصال الاجتماعى . وهذه العتبة على جانب كبير من الأهمية ، وإن أمكن القول بأن التاريخ نفسه برز - بالمعنى المجازى - من الطبيعة نفسها ، مع بقاءه فى الوقت نفسه جزءا منها . وبعبارة أخرى نقول ان نظم الاتصال الاجتماعى هى ثمرة الانتخاب الطبيعى وإن اللغات - باعتبارها العناصر الرئيسية للاتصال الاجتماعى الإنسانى - هى بلا نزاع ثمرة عمليات التطور ، ولكن اللغات نفسها هى نظم خاصة جدا من الاتصالات الاجتماعى ، وهى ثمرة التطور بطريقة أقل مباشرة من الاتصال الاجتماعى فى أنواع الكائنات الأخرى .

والواقع أن اللغة لا يمكن فهمها الا على أساس أنها تطورت عن نظام بدائى سابق من الاتصال الاجتماعى . ويمكن اعتبار وظائف اللغة مشابهة لوظائف الاتصال الاجتماعى عند الأنواع الأخرى من الكائنات . الا أن اللغات لا يمكن فهمها تمام الفهم على أساس مشابهتها للأشكال القديمة فقط ، فاننا اذا أنعمنا النظر فى اللغة وجدناها تغييرا نوعيا فى ايجاد نظام الاتصال الاجتماعى ونقله واستخدامه ، وما الكود اللغوى نفسه الا نتيجة للتفاعل الاجتماعى . وبعبارة أدق ان هذا الكود هو النتيجة التاريخية النهائية لأعمال الاتصال أيضا وكذلك الاستعمال اليومي العادى لهذا الكود .

وقبل أن ألقى نظرة دقيقة على هذا المستوى الجديد من الاتصال الاجتماعى يجب أن أقول ان اللغات باعتبارها كودات (جمع كود) لغوية تاريخية لم تحل تماما محل العناصر الطبيعية القديمة للاتصال الاجتماعى . ولذلك نشأ موقف شديد التعقيد لم يسبق له مثيل ، إذ أصبحت اللغة هى النظام الرئيسى ، بل أهم نظم الاتصال ، وحلت محل ما سبقها من نظم الاتصال وأصبحت هى الكود الرئيسى . ولكن بعض

المكونات الطبيعية القديمة للاتصال الاجتماعي وبخاصة الايماءات والاشارات والهيئات، وتصعيرات الوجه، ظلت تعاضد اللفظ، وصار الانسان يستخدمها بوحى الفريضة وحكم الطبيعة . ولكن أصبح لدى الانسان قدر معين من التحكم الواعي، والاستخدام المتعمد . غفى الاتصال الذى يتم وجها لوجه اقترن استخدام اللفظ باستخدام وسائل الاتصال الأخرى استخداما غريزيا من جهة، واستخداما متعمدا من جهة . وعلاوة على ذلك ظهرت كودات مجردة مبنية على غير الوسيلة الصوتية مشابهة فى تطورها لتطور الكود اللفوى . يضاف الى ذلك الطرق الإضافية المعقدة التى تتجلى فى استخدام نظام الاختزال والكتابة .

وأكبر الظن أن وسائل الاتصال السابقة على اللغة مباشرة كانت عبارة عن كودات أولية نشأت عن اتصال اجتماعي غير مقنن أو ضعيف التقنين . وترجع بداية كودات الاتصال الى مرحلة استخدمت فيها العناصر الطبيعية القديمة للاتصال الاجتماعي بمرونة كبيرة ساد فيها فى الوقت نفسه التفاعل الاجتماعي بين الأفراد . ويتأثر هذا النوع من التفاعل بالتبادل الكامل بين الأفراد، ولذلك أصبح من الميسور أن يكون كل فرد مرآة لأخيه أو ممثلا له . وفى مثل هذا النوع من التفاعل تسنى للفرد أن يوصل الى غيره ما يهيمه من المعاني بواسطة أشكال تعبيرية نمطية تعتمد على الصوت، والاشارة، والايماة، والتقليد، والمحاكاة . وكانت أهم بنود هذا التفاعل تلك المشروعات الضمنية التى لعبت دورا كبيرا فى تنسيق العمل الاجتماعي نذكر منها على سبيل المثال صيد الحيوانات الكبيرة بقصد المتعة والتسلية، والاحتفال بالأعمال العدوانية (كصناعة الثيران) - والمبادلات الزوجية (التى سادت فى المجتمعات البدائية حيث يبادل الرجل غيره بابنته ليزوجها من ابنه أو أخيه على سبيل المقايضة وهذا شبيه بزواج الشغار فى العصر الجاهلى قبل الاسلام) .

ومن الواضح أن الحوادث أو الأشياء التى تشير اليها أعمال الاتصال كانت فى بداية الأمر فى متناول المشتركين فى عملية الاتصال، ولكن يحتمل أن تكون أهمية هذا الأمر قد تضاعفت بعد أن وصلت ملكة التجريد الى مستوى معين من التطور . وفى عملية التفاعل بين الأفراد أصبحت أشكال التعبير موحدة ومقننة بحيث أصبح المخاطب (بفتح الطاء) يفهم المعنى المراد من الشكل التعبيري الذى يستعمله المخاطب . وهكذا أمكن مرة أخرى وضع كود ثابت مصطلح عليه بين الجميع وأصبحت أعمال الاتصال تشير الى عناصر من الشئون اليومية التى تهتم المتكلم والسامع، وأصبحت أشكال التعبير عبارة عن علامات أولية .

وصارت هذه علامات بالمعنى الكامل للكلمة أى علامة على المعنى المراد، وذلك عندما أصبحت العلاقة بين المبنى والمعنى أمرا ملزما ومقررا فى المجتمع . ولابد أن ذلك كان خاضعا لرقابة المجتمع منذ البداية، أعنى منذ وضع العلامات الأولية . وفى وسعنا أن نتحدث عن تقنين العلامات الأولية وتحولها وتطورها الى نظام كامل من العلامات بمجرد أن امتدت هذه الرقابة الى نقل عناصر الكود الى الآخرين وبخاصة أفراد الجيل التالى .

والخلاصة أن اللغات هي نظم تاريخية من العلامات • ويشارك كل أعضاء الجنس البشرى في أساس النظام الانساني للاتصال الاجتماعي ، وكل ما بنى على هذا الأساس فهو من صنع المجتمع والتاريخ •

اللغة والواقع الاجتماعي ، والاضاع الاجتماعية

لقد سبقت الإشارة الى أن اللغة هي ثمرة التطور في حين أن اللغات تتكون تاريخيا في سلاسل معينة من أعمال الاتصال على مدى أجيال طويلة • وهكذا تتطور اللغة مع تطور الجنس البشرى ، ومع تاريخ حياة كل كائن بشرى في شكل معين من التفاعل الاجتماعي • وهذا القول يحدد بوجه عام العلاقة بين اللغة والمجتمع •

والناس في العادة لا يتصل بعضهم ببعض من أجل وضع كود للاتصال ، ولا يتكلم بعضهم مع بعض من أجل وضع لغة من اللغات ، وإنما يتصل بعضهم ببعض لكي « يفعلوا » شيئا بعضهم مع بعض ، أو بعضهم ضد بعض ، أو يفعلوا هذا الشيء بمفردهم ، وفي أعمال الاتصال يتهيا الناس لمواجهة المشكلات المتعددة التي تعرض لهم في حياتهم اليومية في المجتمع • وغالبا أيضا ما يواجهون فعلا هذه المشكلات في أعمال الاتصال ، ومن الواضح أن أنواع الاتصال ليست كلها ضريبا من التفاعل الاجتماعي كما أن كثيرا من أنواع التفاعل الاجتماعي لا تمت بصلة للاتصال • على أنه يمكن القول بحق أن أعمال الاتصال تحدد الواقع الاجتماعي من حيث أنها تحدد الوسائل التي تؤثر بها في هذا الواقع • وهذه الوسائل محصورة في اللغة الى حد ما ، إذ أن اللغة هي مستودع أعمال الاتصال الماضية التي واجه بها الناس مشكلات الحياة اليومية • واللغات هي لب الرصيد الاجتماعي للمعرفة ، إذ ليست هي فقط وسيلة للتأمل في الواقع الاجتماعي ، بل هي أيضا وسيلة للتعامل مع هذا الواقع • ومن هنا كانت اللغات وسيلة لصنع الواقع الاجتماعي ولو بطريقة غير مباشرة •

وهناك ارتباط متبادل بين اللغة والمجتمع بمعنى أن اللغة تؤثر في المجتمع وتنتشر به • ذلك أن اللغة هي ثمرة سلسلة متصلة الحلقات من مواجهة الإنسان وصراعه مع الحياة والعالم المحيط به • ويمكن القول بأن الحياة والعالم محكومان بمجموعة من العلاقات الاجتماعية والطبيعية ، أي بأوضاع اجتماعية أولية • وعندما يواجه الناس الواقع الاجتماعي خلال أعمال الاتصال يأخذون في بناء عالم متماسك متين البنيان ، وفي الوقت نفسه يعملون على بناء لغة لهم من غير قصد منهم • وعندما تنمو اللغة خلال الاتصال الاجتماعي وتكتسب قدرا معينا من الاستقلال بوصفها نظاما من العلامات (الدالة على المعاني) وباعتبارها قائمة شاملة لكل المعاني ، فإنها تحدد الأبعاد الأساسية لأعمال الاتصال الاجتماعي • وتحدد بذلك أيضا - على وجه التقريب - الأسلوب الذي يتعامل به الناس مع المشكلات اليومية • واللغات ، التي هي ثمرة بناء الواقع الاجتماعي ، تساعد أيضا بشكل بالغ الأهمية على بناء هذا الواقع • وهكذا تصبح اللغة التي هي ثمرة المجتمع عاملا هاما في بناء المجتمع •

هذا والتفاعل الاجتماعي بما فيه أعمال الاتصال هو - الى حد ما - أمر تلقائي .
 عضوى يدور بين الأفراد بطريقة طبيعية لا تكلف فيها . وهو - الى حد كبير -
 أمر اجتماعى يحتمه اختلاط الناس وتختلف نسبة الحرية التى يتم بها هذا التفاعل الى
 القيود المفروضة ، من مجتمع الى مجتمع على مدى التاريخ ، كما تختلف فى المجتمع
 الواحد فى عصر معين من عمل أو موقف معين الى عمل أو موقف آخر . وأعمال الاتصال
 هى بطبيعة الحال - أمور مقررة ومحددة من قبل بواسطة كود اجتماعى للاتصال
 هو اللغة بكل ما تشتمل عليه من أوضاع ذاتية سواء آكانت فونولوجية (= صوتية)
 أو مورفولوجية (= صرفية) أو سيمية (= خاصة بمعانى الالفاظ ودلالاتها)
 أو نحوية . وبكل ما تشتمل عليه من روايات وأساليب ولهجات الخ . وعلاوة على ذلك
 فإن أعمال الاتصال مقررة ومحددة من قبل بواسطة القواعد اللغوية الصريحة
 والضمنية التى تحكم استعمال اللغة ، وأهم من ذلك كله أنها مقررة ومحددة بواسطة
 أنواع الاتصال وآداب (ايتيكيت) الاتصال (= الألقاب وآداب الخطاب) ، فضلا
 عن ذلك فإن أعمال الاتصال - باعتبارها ضربا من التفاعل الاجتماعى - مقررة ومحددة
 من قبل بواسطة قواعد غير اتصالية - ألا وهى النظم (المؤسسات) القائمة فى
 المجتمع ، وبالاختصار بواسطة الأوضاع الاجتماعية والتاريخية ؛ وسنتحدث عن ذلك
 الآن بشيء من التفصيل .

وايضاح ذلك أن الاتصال الاجتماعى تحدده الأوضاع الاجتماعية سواء أكان ذلك
 بصورة متزامنة أم غير متزامنة . فاللغات تنشأ وتلمو وتتغير فى ظل ظروف اجتماعية
 مختلفة . والظروف الاجتماعية - التى قد تكون مستقرة نسبيا أو متغيرة ببطء
 أو سرعة - تحدد الأحوال التى تستخدم فيها اللغة فى أعمال الاتصال . ولسنا
 بحاجة الى تكرار القول بأن أعمال الاتصال تؤدي الى تغيير الظروف الاجتماعية .
 فضلا عن ذلك فإنها تؤثر فى نمو التكوين الخارجى للغة كما أنها تؤثر فى صيانة
 وتغيير العناصر الداخلة فى تكوين اللغة ، بصورة غير مباشرة ، وعادة بطريقة غير
 سريعة . ونظرا لهذه العلاقات المعقدة والمتعددة الاتجاهات ، لا يجوز لنا أن نتبع مذهبا
 واحدا فى بيان الأسباب (سواء طبقا للمذهب المثالى أو المذهب المادى) . ذلك أن
 الأحوال الاجتماعية ، والاتصال الاجتماعى ، واللغة - كل ذلك يؤثر بعضه فى بعض
 بطرق مختلفة سواء فى المكان الانسانى أو الزمان الاجتماعى . والحوادث التى تبطل
 فيها هذه المؤشرات بصورة مادية هى أعمال الاتصال . وبعبارة أخرى ان الأسباب
 يتفاعل بعضها مع بعض فى أثناء التفاعل الاجتماعى .

ومن ذلك نتبين أن أوضاعا اجتماعية تاريخية خاصة حددت سلسلة خاصة من أعمال الاتصال . وهذه الأعمال جملت بعض عناصر الاتصال الاجتماعي سواء أكانت عناصر لغوية أم غير لغوية ، وعدلت بعض العناصر الأخرى ؛ وبذلك ساعدت على صيانة أو تغيير الأوضاع الخارجية أو الداخلية للغة معينة ؛ سواء ببطء أم بسرعة ؛ وكذلك نتبين أن لغة خاصة حددت اللب اللغوي لأعمال الاتصال في ظروف من الاستعمال اللغوي تعاون على تحديدها قواعد الزامية تقضى باستخدام وسائل مختلفة من الاتصال الاجتماعية ، وقواعد التفاعل الاجتماعي التي لا تمت بصلة للاتصال . ونخص بالذكر في هذا الصدد أن أعمال الاتصال أثرت بالذات أو بواسطة في الأوضاع الاجتماعية كما أثرت على المدى الطويل في أوضاع اللغة نفسها .

وإذا نظرنا الى العلاقة بين المجتمع واللغة نظرة تختلف عن ذلك قليلا رأينا أن استخدام الفرد لوسائل الاتصال أمر يحدده المجتمع . ففي المقام الأول نجد أن فرصة الطفل أو الشاب في ممارسة وسائل الاتصال الاجتماعي موزعة اجتماعيا . ومصدر هذا التوزيع هو نظام الطبقات الاجتماعية السائد في المجتمع ، فقد يكون هذا النظام هو نظام القراة الفوضوي أو نظام الفئات الاجتماعية التقليدية ، أو النظام القطاعي ، أو أى من المجتمعات الطبقيّة الحديثة . وهكذا نجد أن النشأة الاجتماعية - التي هي بحكم التعريف عملية اتصالية - هي أساس التفاوت الاجتماعي ، فالى جانب التفاوت في توزيع السلع تتمثل أوضاع التفاوت في التوزيع غير المتكافئ للرصيد الاجتماعي من المعرفة ، وبخاصة وسائل الاتصال الاجتماعية ، فقد تكون هناك غرض قليلة لاستخدام وسائل الاتصال أو حواجز صريحة أو تمييز اقتصادي أو حظر قانوني أو ديني يحول دون ذلك .

وفي المقام الثاني نجد أن الأوضاع الاجتماعية تنظم بطرق مختلفة ووسائل متعددة استخدام وسائل الاتصال في أثناء التفاعل الاجتماعي المادي . وكما سبق أن أوضحنا فإن عناصر الاتصال الاجتماعي تتألف من التركيب الخارجي والداخلي للغة ، ومن أشكال التعبير الأخرى كالإيماءات ، والإشارات ، والهيئات ، والمحاكاة ؛ والتقليد الخ يضاف الى ذلك وجود وسائل مركبة من الاتصال الاجتماعي يمكن أن نطلق عليها اسم « أنواع الاتصال » ، وهذه عبارة عن اختيارات الزامية ومجموعة من عناصر الاتصال الاجتماعي التي تؤدي وظائف اجتماعية محددة في مواقف اجتماعية محددة حيث يدور الاتصال بين متحدثين ذوي مراكز اجتماعية محددة ومخاطبين (بفتح الطاء) كذلك . وهكذا نجد أن الأحوال الاجتماعية تحدد بوضوح أنواع الاتصال .

لقد استعملنا حتى الآن عبارة «الأحوال الاجتماعية» والظروف الاجتماعية وغيرها من العبارات المشابهة بمعنى شامل يشير الى عدد من الحقائق الاجتماعية . وعندما نتحدث عن التحديد الذى تقرره الأوضاع الاجتماعية فإننا نعى جانباً ضيقاً ومحدداً من الواقع الاجتماعى - ألا وهو الجانب الذى يتسم بأعلى درجة من السيطرة الاجتماعية . وأساس هذه السيطرة تلك العقوبات التى تفرضها السلطة المنظمة التى يعتبرها أعضاء المجتمع سلطة شرعية . وهذا الجانب من الأوضاع الاجتماعية يتألف من مجموعة متماسكة من النظم (المؤسسات) الاجتماعية وهذه النظم هى « حلول ملزمة » لأكثر المشكلات شيوعاً فى الحياة الاجتماعية . هذا ووسائل التفاعل الاجتماعى فى هذه النظم أشد ضبطاً واحكاماً والغايات أكثر وضوحاً وتحديداً منها فى ضروب التفاعلات الاجتماعية الأخرى . ولذلك فإن هذا الجانب من الحياة الاجتماعية لا يسمح بالانحراف عن التقاليد المتبعة والاجراءات المقررة . وتتولى النظم الاجتماعية تنظيم الوظائف الرئيسية فى الحياة الاجتماعية كالإنتاج ، وتوزيع وسائل المعيشة ، وممارسة السلطة ، وإشاعة نور العلم فى حياة الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع . والنظم فى جوهرها عبارة عن كود للعمل .

ومن الواضح أن تنظيم الاتصال شرط أولى لسير العمل اليومى فى النظم على اختلاف أنواعها . ويتم الاتصال فى البيئات التنظيمية طبقاً لما يتطلبه النظام من وظائف . وتخضع كثرة أعمال الاتصال للتنظيم المعيارى . وقد يقتضى الأمر إقامة شبكات اتصال خاصة ، وفصل هذه الشبكات أحياناً منعاً لتدخل غير الموظفين من الخارج . وهناك بالطبع اختلاف كبير فى درجات التخصص فى مختلف النظم داخل المجتمع الواحد ، وداخل النظام الواحد من مجتمع الى آخر .

وتيسيراً لأسباب الاتصال داخل النظام الاجتماعى يتم اختيار بعض العناصر المتاحة من الاتصال الاجتماعى مثل اتباع أساليب معينة ، وإنشاء سجلات خاصة ، واختيار طائفة كاملة من أنواع الاتصال من الرصيد الاجتماعى العام للمعلومات ، واستخدام ذلك كله فى أغراض خاصة كت تنظيم العمل فى البيئات التنظيمية . واختيار الموظفين وتدريبهم على العمل الاجتماعى . وقد لا تكفى العناصر المتاحة للوفاء باحتياجات الوظائف التى يتطلبها الاتصال داخل النظام ، وحينئذ تدعو الحاجة الى اتباع أساليب جديدة وإنشاء سجلات جديدة واختيار أنواع جديدة من الاتصال . وواضح أن ما يتطلبه الاتصال داخل النظام من وظائف أساسية لا يحدد الاختيار من رصيد الاتصال الاجتماعى إلا بصفة جزئية .

على أن المجتمع لا يتألف فقط من مجموعة من النظم التى تتولى تنظيم الوظائف الرئيسية فى الحياة الاجتماعية بطريقة الزامية . ولكنه يتألف أيضاً من مجموعة من المصالح المشتركة (بالقوة أو بالفعل) أو المتعارضة (بالقوة أو بالفعل) . ويتم تنظيم هذه المصالح بطريقة فعالة فى ظروف معينة ، ويستعان فى تنظيمها بصياغة برامج

مختارة من الرصيد الاجتماعى للمعلومات ، ومن الايديولوجيات (= المذاهب الفكرية والعقائدية) . وغنى عن البيان أنه من الضروري استخدام العناصر المتاحة من الاتصال الاجتماعى فى صياغة هذه البرامج . ولكن الأمر لا يقتصر على استخدامها ، بل يمتد الى تغييرها أيضا . وقد يؤدي هذا التغيير الى احداث تغييرات أو التعجيل بها سواء فى اللغة أو غيرها من وسائل الاتصال الاجتماعى . ويجب اتباع الأساليب التى تهدف الى تحقيق الوحدة الاجتماعية وتدعيم روح التضامن عند تنظيم المصالح المشتركة والمتعارضة والمبنية على أسس عرقية أو طبقية ، أو قومية ، أو دينية ؛ وهذه الأساليب أهم بكثير من الأساليب الرمزية أو الشكلية .

التقدم الاجتماعي وعلم اللغات الاجتماعي

من اقدم المكاسب البشرية ، والمجتمع الانساني ، واكثرها أهمية :
العمل ، واللغة ، والشعور ، وهي اشياء نمت نموًا مستمرًا ومتفاعلًا ،
وسوف نحتفظ بهذا الاتجاه طالما بقي الجنس البشري حيا يرزق . وقد
صرح ماركس بأن « اللغة قديمة قدم الشعور ، اللغة . . . هي شعور
مؤثر . . . اللغة ، مثلها مثل الشعور تنشأ من الحاجة الملحة الى الاتصال
بسائر الناس » [١ ، ص ٢٩] . ويرى انجلز أن ثمة عاملين حفزا نمو
العقل البشري ، هما أولا العمل ، ثم الكلام المنطوق المقترون بالعمل
[٢ ، ص ٤٩٠] . ويجب التأكيد أيضا بأن اللغة والشعور هما من
نتاج المجتمع . وينطبق على اللغة أيضا فكرة أساسية لماركس وانجلز ،
تقرر أن الشعور « كان منذ البداية نتاجا اجتماعيا ، وسوف يظل كذلك
طالما بقي الانسان على قيد الحياة » [١ ، ص ٢٩] .

ان دراسة الطبيعة الاجتماعية للغة ، والطريقة التي تتبدى بها في اللغة السمات
المميزة لمجتمع ما ، هي دراسة شديدة التعقيد . ومع أن الوظيفة الاجتماعية للغة هي

بفلم : بونوس ديشيريفيتش

رئيس قسم علم اللغة الاجتماعية بمعهد علم اللغة باكاديمية
المعلوم باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بوسكو ،
ورئيس المجلس العلمي الخاص بالعلالة بين تطور اللغات
القومية ، وتطور الأمم الاشتراكية ، ومؤلف أكثر من ٢٥٠
عملا في علم اللغات ، وعلم اللغات الاجتماعية ، والقوقاز .

رَّصم : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس في الحقوق من جامعة باريس ودبلوم في القانون من
جامعة القاهرة ، مدير الادارة العامة للمسنون القانونية
والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا .

وظيفة سامية ، الا أنها مع ذلك ظاهرة معقدة ، والتفاعلات بين عناصرها الاجتماعية
والبيولوجية ، وروابطها العضوية الوثيقة المصاحبة لانبثاق الفكر الانساني والوعي
الاجتماعي تستحق اهتماما شديدا . وعلى ذلك يجب أن تدرس اللغة من جميع
الزوايا ، انطلاقا من مختلف فروع المعرفة . ويعالج هذا الفصل أساسا المظهر
الاجتماعي للغة .

ومن المعروف أن نمو المجتمع يشجع التفرقة الشديدة في كل فرع من فروع
المعرفة ، ونشأة علوم جديدة عند نقط الاتصال بعلوم أخرى هي إحدى سمات عصرنا
الحاضر . وهذا صحيح بالنسبة الى علم اللغات ، كما هو صحيح بالنسبة الى سائر
العلوم . وكما نشأت الفيزياء الأحيائية من اتصال علم الأحياء بالفيزياء ، ونشأت
الكيمياء الفيزيائية من اتصال الفيزياء بالكيمياء ، فإن علم اللغات الاجتماعية نشأ من
اتصال علم الاجتماع بعلم اللغات .

ومن الضروري ، في كل محاولة تجري لتحديد دور العوامل الاجتماعية في عمل
اللغات ، وتطورها ، وتفاعلها في مختلف المصور التاريخية ، أن نتذكر أننا نتعامل

مع عملية معقدة للغاية ، يتشابك ، ويتفاعل فيها كل الوجوه المتنوعة لحياة المجتمع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، والعلمية . ولن نحاول حل هذا النسيج المعقد الذى نشأ وتطور مع التطور التاريخي للمجتمع ، ولكننا سنحاول ببساطة ، وعلى مستوى نظري عام أن نتعرف على بعض الطرق الشديدة الأهمية التي أثرت بها العوامل الاجتماعية على نشأة اللغات ، وتطورها ، وتفاعها .

وتزداد المشكلة تعقدا بسبب أن مكونات اللغة ووظائفها ، تلك التي تحددها عوامل اجتماعية متنوعة ، مقترنة بمنطق التطور الاجتماعي ، والتغير التلقائي ، والتأثير البشري للمجتمع ، تتحد وتتفاعل بطرق جديدة ، وتخفى في سياق العملية السبب الأول لظواهر أخرى ، وتغيرها أو تحولها بمعنى الزمن . بعبارة أخرى كثيرا ما يطمس التفاعل المتسلسل للتطور اللغوي كل أثر لعلته الأولية . أن العوامل الاجتماعية التي تلعب مثل هذا الدور الهام في تطور اللغة يمكن بطبيعة الحال أن تكون شديدة التنوع في الطبيعة ، وتشمل ظهور الزراعة في بعض القبائل ، ورعاية الماشية في قبائل أخرى ، وظهور الدولة . والمدارس الابتدائية والثانوية ، والمعاهد العالية ، وتطور مختلف فروع الاقتصاد والصناعة ، ومعرفة القراءة والكتابة وهي ثمرة النشاط الذهني عند الجنس البشري ، وظهور العلم ، ومختلف أشكال الثقافة والفنون . وتطورها ، وظهور المطبوعات الدورية ، والسينما والتلفزيون .

والمعالجة الاجتماعية للحقائق اللغوية ، مثلها مثل المعالجة البنيوية ليست بالشئ الجديد في تاريخ علم اللغة . والمعالجة الاجتماعية خلفية من التقاليد ، كما ينبغي في أعمال ماركس وانجلز ، مثل «الديولوجية الألمانية» (١٨٤٥ - ٤٦) و Antiduehring (١٨٧٦ - ٧٨) ، و أصل الأسرة ، والملكية الخاصة ، والدولة (١٨٨٤) [٣] . وقد وجه كتاب في الفلسفة وعلم اللغات التقنيدي . اهتماما كبيرا بهذين المظهرين (راجع ر . و . شور R.O. Shore [٦٧] . وعلى ذلك تحقق تقدم كبير في القرن التاسع عشر في مجال التحري عن اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية : وأقر ممثلو الحركات الفلسفية التي كانت معارضة تماما (لهذه الظاهرة) ، أقرروا الطبيعة الاجتماعية للغة . وأبان أدباء الماركسية اللينينية الكلاسيين أن فكرة أن اللغة هي نتاج فردي لا أساس لها في الحقيقة الواقعية ، فاللغة هي نتاج المجتمع .

ومن كلمات ج . فندري J. Vendryes ، وهو من أبرز أعضاء مدرسة علم الاجتماع الفرنسية : « ليس في وسعنا أن نكون انطباعا بماهية اللغة الا اذا درسنا وظيفتها الاجتماعية » [٥ ، ص ٢٢١] . ويقول برتراند راسل ، وهو من أعظم مفكري عصرنا الحاضر « اللغة : هي وسيلتنا الوحيدة لتوصيل المعرفة العلمية » هي اجتماعية في جوهرها ، وأصلها ، ووظائفها الأساسية » [٤٣ ، ص ١٧] .

ولما كانت اللغة هي نتاج المجتمع البشري الحي ، فانها تعبر عن التقدم الاجتماعي ، وتطور مع المجتمع . والعلم الحديث ، اذ يقر بأن تطور اللغة يتوقف على التطور الاجتماعي قد برهن باقناع خطأ الرأي الذي يقول ان اللغات البدائية:

كانت أكثر تعبيرا ودقة من اللغات الحديثة ، وأن اللغات تزداد فقرا كلما تطور المجتمع .

اللغة هي بمثابة بارومتر التطور الاجتماعي . واللغة الحديثة تعكس بصدق الحياة الاجتماعية عند المتكلمين بها ، مثلها في ذلك مثل المرأة ، وتعكس أكثر اللغات الحديثة تطورا كل انجازات البشر العلمية ، والتقنية ، والثقافية . لذلك يختلف مستوى تطور هذه اللغات عن مستوى تطور اللغات البدائية ، بقدر ما يختلف المستوى الحالي لتطور البشرية عن مستوى تطور المجتمع البدائي .

وفي السنوات الأخيرة ، انتشرت الدراسات اللغوية في جميع أنحاء العالم ، كما ازدادت زيادة كبيرة أهمية الدراسات اللغوية الاجتماعية في التطور الاجتماعي الحديث [٦٩] .

وسنحاول الإشارة الى المراحل الرئيسية في تطور البحث اللغوي الاجتماعي ، وكذا الحالة الجاضرة للنظرية اللغوية الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي ، وانجازاتها ، وما عليها أن تحل (من مشكلات) ، ويقتضى هذا بالضرورة ، وعلى أقل تقدير تحليلا مقارنا سريعا لعلم اللغات الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي ، وفي بلاد أخرى . وهنا ينبغي أن نذكر أن معظم الاتجاهات في تطور علم اللغات الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا قد مسحها بشيء من الدقة والتفصيل ر . ت . بل R.T. Bell [٧٥] - واذا نحن نتتبع مسار علم اللغات الاجتماعي السوفيتي ، فانا نلمس حتما المفهوم النظري العام للموضوع الذي عرضناه في دراساتنا .

الخلفية التاريخية :

ترجع دراسة اللغة من وجهة النظر الاجتماعية (الأمر الذي يعني بوضوح العلاقات المتبادلة بين اللغة والمجتمع) على الأقل الى المدرسة الصوفيولوجية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر وبسبيل القرن العشرين [٥٥] . ويشير كتاب أ . سومرفيلت A. Sommerfelt [٥٦] الى أفكار المدرسة الفرنسية . ويتبنى لافارج Lafargue معالجة اجتماعية في تحليله للتطور التاريخي للغة الفرنسية في فترة الثورة الفرنسية ، في نطاق ثقافي وتاريخي وفلسفي عريض [٣٦] . ولسوء الحظ لم يحظ دور المدرسة الفرنسية لعلم اللغات في بحوث تاريخ علم الاجتماع اللغوي بما هو جدير به من اهتمام ، حتى عنه بعض العلماء الفرنسيين (قارن : مارسيلليزي وجارن ، وغيرهما [٨٣] .

والمرحلة الهامة التالية في تطور الدراسة الاجتماعية للغات هي العمل البنائي اللغوي الذي أجرى في الاتحاد السوفيتي في عشرينات هذا القرن . وقد انبثق هذا الاستهلاك الجديد في علم اللغات الروسي من انتصار ثورة أكتوبر . وأحدث النظام الاجتماعي الجديد مجموعة كبيرة من المشكلات اللغوية الاجتماعية في روسيا

السوفيتية المتعددة القوميات واللغات ، منها : تدوير أشكال كتابية للغات الشعوب التي لم تعرف القراءة والكتابة ، تعريف القاعدة المنطقية للغات الجديدة التي تقرأ وتكتب ، وضع القواعد الإملائية ، تطوير نظم المصطلحات ، توسيع نطاق تطبيق اللغات الوطنية ، تطوير اللغات المكتوبة الموجودة من قبل ، إلخ (شور ٦٧] ، سيليشيف Sushchev [٥٤] ، لارين Larin [٣٥] ، زيرمونسكي Zhirmunskii [١٧] ، كارينسكي Karinskii [٢٤]) . في هذه الأعمال ، وفي أعمال غيرها نشرت في العشرينات والثلاثينات ، تم تحليل الجوانب النظرية والعملية لوظيفة اللغات وتطورها بتأثير العوامل الاجتماعية . وعلى ذلك فإن ١٠ م . سيليشيف [٥٤] يتابع التأثير المستمر المتطور للثورة على اللغة . وهو متأثر بدوره بأعمال ب . لافارج . ورسالة ر . ١٠ شور القصيرة بعنوان « اللغة والمجتمع » [٦٧] هي دراسة لقوية اجتماعية ذات طبيعة نظرية غالبية . وقد اهتم بنوع خاص بتطور نظام الألفاظ ودلالاتها في اللغة ، وظهور مفاهيم جديدة ، وابتكار نظم للمصطلحات تتماشى مع تكون مجالات جديدة للحياة الاجتماعية ، وتطور المجالات الموجودة بالفعل .

ويدل عنوان كتاب ف . م . زيرمونسكي « اللغة القومية واللهجات الاجتماعية » [١٧] على أنه دراسة لقوية اجتماعية ، وينظر المؤلف الى مشكلات اللغات القومية واللهجات الاجتماعية في نطاق نظري ثقافي تاريخي واسع . وتمثل دراسة ن . م . كارينسكي للغة المحلية لقرية فانيوfov [٢٤] « محاولة فريدة لوضع تقرير لغوي اجتماعي شامل لتطور اللغة المحلية على مدى ثلاثين سنة (١٩٠٢ - ٣٢) ، يبين كيف تؤدي اللغة وظيفتها في مختلف الجماعات ، وفي مختلف الظروف الاقتصادية الاجتماعية » [٤٩ ، ص ١٠٩] . ويتردد موضوعه وبعض طرائق معالجته في بعض وثائق البحث الميداني الذي أجراه بعد زمن بعض العلماء الأمريكيين ذوي الآراء المائلة ، في الهند وأفريقيا ، في الستينات والسبعينات على سبيل المثال .

هناك من وجهة النظر اللغوية الاجتماعية قدّر كبير من الفائدة في الأعمال المبكرة في حينها (١٩٢٨) لليتواني (من ليتوانيا) ب . ١٠ لارين [٣٤ ، ٣٥] الذي « عرض مشكلة الدراسة اللغوية الاجتماعية للغة الجماعات الخاصة من سكان المدينة والقرية » [٤٩ ، ص ١٢٢] . هذه الأعمال ، في موضوعاتها وأهدافها يتردد صداها الى حد ما في أعمال العالم اللغوي الاجتماعي الأمريكي لافوف Vanilov [٨٢] التي أجراها في الستينات والسبعينات .

ولقد لعب اللغويون السوفيت دورا بالغ الأهمية في البناء اللغوي (بناء اللغة ، يطلق عليه خارج الاتحاد السوفيتي عادة مصطلح : التخطيط اللغوي) . والبناء اللغوي هو تطبيق لعلم الاجتماع اللغوي ، أو الدراسات الاجتماعية اللغوية ، وهو ذو أهمية اجتماعية كبيرة . والواقع أنه كان من الوسائل المستخدمة في تنفيذ البرنامج الكبير الخاص بتعليم شعوب روسيا السوفيتية ، والذي تم إقراره في

المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي بزعامة ف . ا . لينين [٢٦ ، ص ٥٥٩] ، وأكثر هذه الوسائل فعالية . والبناء اللغوي ، باعتباره مفهوما لغويا اجتماعيا ، يتعامل ، بين سائر الأشياء مع الجهاز الصوتيولوجي المستخدم لتنفيذ الاجراءات الاجتماعية السياسية ، والتنظيمية ، والعلمية ، والادارية ، والمالية ، والثقافية ، والتربوية . والبناء اللغوي في الاتحاد السوفيتي مثال واسع النطاق لتنفيذ آراء لينين بشأن استخدام « اللسان الأم » في التعليم ، وبصفة عاجلة ، أولا عند الشعوب المتخلفة في روسيا السوفيتية ، ثم عند الشعوب التي تستخدم اللغات القديمة ، واللغات المكتوبة المستقرة .

ويقع عبء حل المشكلات النظرية والعملية الملحة الخاصة بعلم الاجتماع اللغوي . التطبيقي ، والتي انبثقت في طريق البناء اللغوي على اكتشاف اللغويين السوفيت . وقد تم تنفيذ الكثير من برامج البحوث الاجتماعية اللغوية ، واتخذت اجراءات علمية وعملية واسعة النطاق لضمان انشاء حروف الهجاء واستخدامها لأكثر من خمسين لغة قومية لم تكن مكتوبة من قبل ، ولحق الأمية ، وتقوية القدرة على المطالعة ، وتطوير مختلف اللغات القومية ، يشهد بذلك الكثير من المطبوعات المنشورة في العشرينات والثلاثينات : منها مجموعات مثل « الثقافة واللغة المكتوبة في الشرق » [٣٠ ، ٣١] ، « الكلاجة المكتوبة والثورة » [٤٠] ، « الثورة والقوميات » [٤٨] ، « البناء الثقافي في قيرغيزيا » [٣٣] ، « البناء الثقافي في أديجي » [٣٢] (١) .

ولعله من المفيد وصف بعض هذه الأعمال بزيادة من التفصيل حتى يتسنى ايضاح الكثير من الزوايا والجوانب الخاصة بالبحوث النظرية والعملية التي أجراها اللغويون السوفيت في هذه الفترة . مثال ذلك دراسة ن . ف ياكوفليف N. F. Yakovlev صنيغة رياضية لبناء الأبجديات [٧٣] ، وتقدم أول شرح نظري للطبيعة اللغوية الاجتماعية للصوت الكلامي (الفونيمية) . ويبين المؤلف أن العلماء لم يشرحوا حتى ذلك الحين الجوهر اللغوي للفونيمية ، أي « الأساس الاجتماعي ، باعتباره ظاهرة نفسانية ومظهرا للوعي الفردي عند كل متكلم على حدة » ، ويبين علاوة على ذلك أن « الفونيمات يميزها ويفهمها المتكلمون ، وأن هذه الأصوات تؤدي وظيفة نحوية في اللغة باعتبارها نظاما . نحويا ينتجه المجتمع » [ص ٤٦] . والنتيجة العامة التي وصل اليها ياكوفليف هي أن « نظاما عمليا للكتابة يجب أن يعطي كل الأصوات الكلامية - الفونيمات - كلمة ، ولا شيء غير ذلك » [ص ٤٨] . وثمة أعمال أخرى تجدها عند ب . م . جراند B.M. Grande (« نحو تصنيف للأبجدية الجديدة من وجهة نظر التوحيد ») ، ف . ا . ريفورماتسكي A. A. Reformatskue (« علم اللغات ، وتنوع الموضوعات ») ، ف . ا . آرتموف V.A. Artemov (« تحليل تكنوجرافي للحروف المركبة في الأبجدية الجديدة ») . وثمة مسائل مماثلة شغلت لغويين أمريكيين وغربيين ، أصبحوا فيما بعد (في الخمسينيات

(١) توجد المناويز الأصلية المشار إليها في النص ، باللغة الروسية في قائمة المراجع في آخر مقال .

والسبعينات) مهتمين بالناحية اللغوية الاجتماعية لمشكلات خاصة باضفاء شكل مكتوب على لغات بعض شعوب آسيا وأفريقيا ، وتشجيع تطور هذه اللغات . ولأسباب عديدة ، لم ينتبه اللغويون السوفيت بقدر كاف الى الدراسات اللغوية الاجتماعية في الأربعينات والنصف الأول من الخمسينات ، مع أن هذه الدراسات لم نتوقف بالكلية ، كما يدل على ذلك الأعمال الآتية : ر . ١٠ بوداجوف R.A. Budagov « تطور المصطلحات السياسية الفرنسية في القرن الثامن عشر » (١٩٤٠) ، ف . ب . فيلين F.P. Filin « مفردات اللغة الأدبية الروسية في كييف القديمة » (١٩٤٩) ، ومجموعة « مسائل في نظرية اللغة وتاريخها » (١٩٥٢) ، ويحتوي هذا الكتاب على مواد متنوعة تدرس مشكلات من قبيل تفاعل اللغات القديمة المكتوبة . واللغات التي وضعت لها أبجديات حديثة ، واللغات التي ليس لها شكل مكتوب ، وذلك من وجهة نظر لغوية اجتماعية . وحتى في دراسات لمشكلات معينة ، استخلصت نتائج عامة على أساس افتراضات شكلت نظرية لغوية اجتماعية ، مثال ذلك : « تقسيم تطور ازدواجية اللغة الى فترات » (ديشيريف ، ١٩٥٣) يدل ذلك كله على أنه من الخطأ الافتراضى بأن علم اللغات الاجتماعى ظهر أولا فى الولايات المتحدة فى النصف الأول من الستينات ، ثم انتقل منها الى بلاد أخرى (نيكولسكى Nikolskue ، ١٩٧٦ ، ص ٩) . فضلا عن ذلك ، لا ننسى الدور الذى أداه الأمريكى وليم دوايت هويتنى William Dialect whitney فى اثبات طبيعة اللغة الاجتماعية ، وهى فكرة شاعت على نطاق واسع بعد نشر ترجمة ونسبة لكتابة « حياة اللغة ونموها » [٦٤ ، ٥٥ حتى ٦٣] .

وازداد البحث اللغوى الاجتماعى كثافة فى الاتحاد السوفيتى فى النصف الثانى من الخمسينات . وتتضمن الأعمال ذات الطبيعة اللغوية الاجتماعية التى نشرت فى الاتحاد السوفيتى فى غضون هذه الفترة كتاب ي . د . ديشيريف « تطور لغات شعوب الاتحاد السوفيتى التى وضعت لها أبجديات حديثة » (١٩٥٨) ، ومجموعة « اللغات ذات الأبجديات الحديثة » (١٩٥٩) ، والكتاب الأخير هو أول كتاب تصدى لمسألة التطور الوظيفى للغات (أى تطور وظائف اللغة الاجتماعية كما تستخدم فى مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة) والتى أصبحت من المسائل الجوهرية فى التطور اللغوى للجنس البشرى .

لقد تبعنا تاريخ هذا الموضوع لا لنثبت اسبقية بلد على بلد آخر ، ولو أن هذا أمر له أهمية ، ولا لاعتبارات تتعلق بالجدارة ، ولكن لنثبت أهمية الاستخدام الموضوع المفيد لأى شيء له قيمة فى تجربة أى بلد بالنسبة الى المسائل اللغوية الاجتماعية ، فى صالح المجتمع العالمى .

الوضع الحالى للنظرية العامة لعلم اللغة الاجتماعى :

ينبغى لنا هنا أولا وقبل كل شيء أن ندرس الافتراضات النظرية العامة بشأن العلاقات المتبادلة فى التطور الاجتماعى ، والنشاط اللغوى العالمى ، وموقف الفن ،

والاتجاهات الجالية فى علم اللغات الاجتماعى • ولنبدأ بالافتراضات النظرية الثابتة فى علم اللغات الاجتماعى السوفيتى •

يقوم علم اللغات الاجتماعى السوفيتى على المقدمة المنطقية بأن التطور الاجتماعى المعاصر هو عملية اجتماعية شاملة تضم الجنس البشرى كافة ، وأن من أهم عناصره الثورة العلمية والتقنية • ويتضمن الجانب اللغوى الاجتماعى للبحوث فى عصرنا الحاضر النظر فى النطاق الكلى لمشكلات التطور الاجتماعى الحديث ، وليس فقط الجانب العلمى والتقنى لهذه العملية •

والمشكلات اللغوية الاجتماعية ، الكلية منها والمحلية ، والمسائل المعقدة والنوعية بشأن مختلف فروع المعرفة تنبع كلها من التقدم الاجتماعى الاجمالى ، وهى معقدة وواسعة النطاق • ولا ينصب اهتمامنا على الجانب التقنى من كل هذه المسائل ، ولكن على جوهرها الاجتماعى •

والثورة العلمية والتقنية ، باعتبارها عاملا من عوامل التقدم الاجتماعى للجنس البشرى كله ، هذه الثورة تعرف (فى صحيفة برافدا ، فى ٢ من مارس ١٩٧٤) بأنها : إعادة بناء القاعدة التقنية كلها ، وتكنولوجيا الانتاج كلها ، ومكان الانسان ودوره فى عملية الانتاج • هذه الثورة توفر الظروف الضرورية لتوجيه أهم النشاطات البشرية الى نظام واحد : العلم - وهو المعرفة النظرية بقوانين الطبيعة والمجتمع ، والتكنولوجيا - وهى نظام الخبرة والوسائل المادية الكفيلة بتغيير الطبيعة ، والانتاج - وهو عملية خلق السلع المادية ، والادارة - وهى الوسيلة لاقامة علاقة متبادلة بين النشاطات العملية الثلاثة فى الانتاج أو فى غيره من المجالات •

كل هذا ليس سوى جانب واحد من جوانب حياة الانسان الاجتماعية ، وينعكس مجموع محتوياته ومفاهيمه فى اللغة ، ومن ثم لا نرى أية حجج صحيحة لتلك النزعة التى تلاحظ فى أعمال بعض العلماء الى التهورين من شأن العامل الاجتماعى فى تفسير حقائق اللغة والفكر • وعلى أساس الافتراضات المنهجية المبينة بحالیه ، نؤكد أولوية العامل الاجتماعى فى اللغة والفكر ، حيث نراها بمثابة انتاج اجتماعى ، ونرفض التأكيدات النظرية غير المقبولة التى أبداه ن • شومسكى N. Chomsky بنوع خاص بأن علم اللغات هو فرع من ميكلوجيا الفكر الانسانى [٦٦] ، وأن النحو المنتج هو نظرية الاختصاص اللغوى الفطرى (شومسكى • ١٩٦٥) •

والأغلبية العظمى من علماء اللغة الاجتماعية السوفيت تعترف بالحاجة الى التوحيد فى الدراسات اللغوية الاجتماعية بين منهجية تنظر الى اللغة نظرة اجمالية شاملة ، ونظرية لغوية اجتماعية نوعية ، وطرق للبحث اللغوى الاجتماعى • ومع ذلك لا يجوز أن يعتبر هذا بمثابة قاعدة صارمة ثابتة ، وبخاصة حين نتعامل مع حقائق معينة قد تتطلب تفسيراً نظرياً أو منهجياً •

وتتطلب الحالة الحاضرة لعلم اللغة ، والحاجات الرئيسية للتطور الاجتماعى فى العصر الحاضر دراسة متمقة للعلاقات المتبادلة بين الأساليب الاجتماعية والبنائية فى تفهم لغات العالم ، ووظائفها ، وتطورها ، وتفاعلها . ومع تطور المجتمع الحديث ، والثورة العلمية والتقنية ، تكتسب عملية « التحرر » الظاهري للغة والشعور قوة دافعة ، تجعلها مجردة ، « ونائية » عن المادة . وأدى هذا الى انتشار واسع للمفاهيم المثالية فى علم اللغة ، ومحاولات للنظر الى اللغة وبنيتها على أنها « علاقات بنائية خالصة » دون أى اعتبار ضرورى لطبيعتها الاجتماعية وأساسها المادى .

وليس هناك باحث لاضفاء قيمة مطلقة على ما هو « مثالى » وعلى العلاقات « المجردة من المادة » ، والفكرة المركزية . هيلمسليف I. Hjelmslev ، وهو من مؤسسى علم دلالات الألفاظ ، هى « فهم اللغة على أنها علاقات بنائية خالصة ، وخطة ، وشئ مضاد لذلك الانجاز الاتفاقي الذى تتبدى فيه الخطة » (هيلمسليف ١٩٥٠ - ٥١ ، ص ٦١) . من الممكن بطبيعة الحال ، والى حد ما دراسة العلاقات بين عناصر لغة ما ، ولكن من الخطأ قصر كل شئ فى اللغة على هذه العلاقات . ولا بد أيضا من اعطاء الطبيعة الاجتماعية للغة ما تستحقه من القيم ، دون المبالغة فى دور العوامل الاجتماعية ، ودون الإقلال من قيمة دور العوامل الداخلية فى تطور اللغة . ولعله يمكن الجزم الى حد ما بأن اللغة اجتماعية بالكامل ، لأنها لا يمكن أن تظهر أو تؤدى وظيفتها أو تتطور خارج المجتمع . ومع ذلك فليس من الحكمة المبالغة فى الدور الذى تؤديه العوامل الاجتماعية المختلفة فى حياة اللغة . ويجب أن نضع نصب أعيننا أن طبيعة اللغة تتيح لها أن تدرس وتستخدم بطرق مختلفة تناسب المجتمع وتفيده . ويمكن دراسة أية لغة طبيعية فى مختلف نواحيها على أنها خطة أو بناء تطور مع الزمن ، وتؤدى وظيفتها تبعا لقوانينها الداخلية فى وحدة اجتماعية أو أخرى ، وتتطور استجابة لتطور أهلها المتكلمين بها . وعلى ذلك فإن المظهر الاجتماعى عند قاعدة علم اللغات الاجتماعى هو أكثر المظاهر تعقدا فى دراسة اللغة ، ويرتبط هذا المظهر ارتباطا عضويا بالمظهر البنائى الداخلى . هذه المظاهر مترابطة الى الافراط فى تبسيط المشكلات ، فى حين أدى الجهل بالجوهر الاجتماعى للغة الى انحرافات مختلفة .

والمعروف أن التخصص المتزايد دوما فى المعرفة أحدث زيادة فى تمييز اللغة اجتماعيا ومهنيا . ومع ذلك اتضحت الحاجة الى جانب آخر فى دراسة اللغة : ذلك هو تشكيل اللغة . فاللغة تمثل فى الواقع وسيلة « طبيعية » لتشكيل ظاهرة اجتماعية . وتشكيل اللغة يقصد اصطلاح لغات تقوم بدور الوسيط فى نظام « الإنسان - الآلة - الإنسان » [٨٤] ، يمثل تدخلا اجتماعيا مقصودا . فى بنية اللغة ووظيفتها . وتشكيل اللغة بمعناه الواسع ، أى التغيرات العندية فى البنية اللغوية ، يحدثه المجتمع فى الوقت الحاضر ، أى يحدثه الناس ، وهو الى حد ما « المعالجة التقنية » للغة ، أى أحداث طرق تستخدم بليتها ، وعناصر بنائية فى حل

المشكلات التقنية ، كما في علم التحكم الاوتوماتي (السبرنتيكا) ، ووصف الآلات ، والتشغيل الآلي لبعض العمليات اللغوية ، ولا يستتبع شيء من هذا تغيرا في الطبيعة الاجتماعية للغة وأبنيتها ، ووظائفها الرئيسية .

وحين نقسم على تفهم الطبيعة الاجتماعية للغة ، فإن العمل على وضع حدود لتشكيل اللغة أمر عظيم الأهمية . وفي رأينا أنه يجب دراسة هذه المسألة من وجهات نظر ثلاث : علم الاجتماع اللغوي ، والبنيان والتقنية (باستخدام وسائل رياضية) . وسوف ننظر هنا الى الوجهتين الأوليين . فمن وجهتي النظر اللغوية الاجتماعية ، والبنوية ، يجب دراسة مسألة حدود التشكيل اللغوي على مستويين : (١) بيان حدود التشكيل باعتبار أصغر وحدة بنوية الى أكبر وحدة (الصوت ، البادئة ، العبارة ، الجملة) ، (ب) تعريف حدود تشكيل البناء اللغوي بالنسبة الى الحد الأدنى والحد الأقصى لمضمون المعلومة (فيما يتعلق بمشكلة اللغات القادرة على توصيل الحد الأدنى والحد الأقصى من المعلومات) : ومسألة العلاقات البنوية في نطاق اللغة لها أهمية كبيرة في تعريف حدود تشكيل اللغة .

ولا بد لنا ، بالنظر الى مسألة العلاقات في البنية اللغوية من وجهة نظر فلسفية عميقة ، أن نتذكر أن عددا لا حصر له من العلاقات المختلفة يسود في الأداء اللغوي وبين الوحدات اللغوية البنوية - مثلا ، العلاقات بين العناصر المختلفة على المستويات الصوتية الكلامية ، والصرفية ، والتركيبية ، ودلالات الألفاظ . فقط العلاقات التي لها ضرورة اجتماعية ومعنى هي التي تعتبر بمثابة نتاج للوعي الاجتماعي ، أو الاتصال البشري اللغوي . ومن ثم فإن الطبيعة الاجتماعية هي المقياس الأساسي الذي يتميز بوساطته علاقات خاصة في اللغة والوعي الاجتماعي عن سائر العلاقات الكثيرة التي تنشأ في أداء اللغة وتطورها (حتى العلاقات « الخالصة » هي أساسا علاقات بين العناصر المادية والصوتية) . وللسبب نفسه تصبح العلاقات في اللغة ذات أهمية لغوية من خلال جوهرها الاجتماعي .

ونجس قيمة تطور الجوهر الاجتماعي للغة في العلاقات « الخالصة » المدروسة كان من الأخطاء المنهجية والنظرية التي اقترفها مؤسسو بعض الاتجاهات في النظرية التركيبية (اللغوية) التي حاولت نحو « العامل البشري » ، والجوهر الاجتماعي من التحليل اللغوي ، وقد « أغفلوا » نقطة الاستناد الرئيسية في التحليل اللغوي الدقيق ، حتى ولو اعتبرت بمثابة « بناء من علاقات خالصة » .

يتضح مما سبق أنه من الخطأ التأكيد بأن علم اللغة السوفييتي ، في تعريفاته للأسس المنهجية والنظرية لعلم اللغة الاجتماعي يبالغ في أهمية العوامل الاجتماعية في أداء اللغات وتطورها وتفاعلاتها (خطأ ن . ي . مارمار N. Y. Marr : « درس جديد في اللغة » أو أن علم اللغة السوفييتي يبخس قيمة هذه العوامل ، كما فعل علم اللغة التركيبي . وليس ثمة حرج علمية تؤيد الرجوع الى مثل هذه الآراء غير

الدقيقة التي لا يمكن الدفاع عنها ، مثل تلك التي عبر عنها كتاب « درس جديد في اللغة » بما فيه من علم اللغة التركيبي . وعلى أساس الافتراضات المنهجية والنظرية والأساسية التي ناقشناها ، نعرف علم اللغة الاجتماعي بأنه فرع علمي من فروع المعرفة . الغاية منه ومكانته لا تنحصران في نطاق العلوم اللغوية ، ولكنه موضوع متصل بفروع أخرى من فروع المعرفة ونابع منها .

ويعرض علم اللغة الاجتماعي السوفيتي تشكيلة من التعريفات لموضوع علم اللغات الاجتماعي . هذا العلم ، حسب تعريف من هذه التعريفات هو دراسة القوانين العامة ، وبخاصة القوانين ذات الصفة الاجتماعية التي تحكم أداء اللغات وتطورها وتفاعلها . بعبارة أخرى ، يضم المظهر اللغوي الاجتماعي لدراسة اللغات كل نطاق المسائل المتصلة بوصف كل الظواهر اللغوية التي يتحكم فيها تطور المجتمع ، وبالتالي التأثير الاجتماعي على تفاعل اللغات ككل ، وعلى تفاعل العناصر اللغوية في أداء كل لغة على حدة [٧٧ ص ٧] . وفي حين يقر أ . د . شفايتزر A. D. Shvitzer هذا التعريف ، فإنه يرى من الضروري تكملته بذكر أن « مضمار البحث اللغوي الاجتماعي يتضمن كلا من دراسة تأثير العوامل الاجتماعية على الاستخدام الوظيفي للغة في الاتصالات الشفهية ، وتحليل تأثير هذه العوامل على بنية اللغة نفسها - أي انعكاسها على بنية اللغة » (شفايتزر ، ١٩٧٦ ، ص ٦٩) . وكان كل هذا حاضرا في ذهننا حين كتبنا عن نطاق المسائل المتصلة بتوصيف كل الظواهر اللغوية التي يتحكم فيها تطور المجتمع ، وبالتالي التأثير الاجتماعي على تفاعل اللغات ككل . وعلى تفاعل العناصر اللغوية في أداء كل لغة على حدة . وتساعد الاضافة التي أتى بها أ . د . شفايتزر على إيضاح التعريف المقترح وتحسينه ، مثلما تفصل أية اضافة وإيضاح . ان الحياة الاجتماعية للناس ، وحياتهم الروحية ، والعالم الداخلي في الفرد ، والطرق التي تؤثر بها العوامل الاجتماعية على أداء اللغات وتطورها وتفاعلها ، كل هذه الأشياء لا يمكن أن يدخل أي منها في تعريف اللغة أو علم اللغة الاجتماعي . لهذا السبب فإنه لا بد من مواصلة إيضاح تعريف علم اللغة الاجتماعي وتنقيحه .

والمتاح لأي جدل في مكانة علم اللغة الاجتماعي بين سائر علوم اللغة هو العلاقة بين علم اللغة الاجتماعي وبين علم اللغة التركيبي . يقول شسيمودانوف Chemodanov (١٩٧٥ ، ص ٥) :

يبدو أنه في الامكان في الوقت الحاضر التمييز بين قطاعين مستقلين نسبيا من علم اللغات باعتبارهما من عناصر هذا العلم : علم اللغات التركيبي ، وعلم اللغات الاجتماعي ، فالأول يدرس أداء المكونات الرئيسية لبنية اللغة وتطورها ، ويعتبر نظاما نوعيا ، في حين يدرس الثاني الاشتراطات الاجتماعية ، والوظائف الخاصة بالأشكال الموجودة بالفعل ، وكذا الروابط بين اللغة والعمليات الاجتماعية ، واعتماد اللغة على هذه العمليات وانعكاسها على استخدام اللغة وبنيتها .

وفي رأينا أن الفكرة الرئيسية في هذا التعريف قائمة على أساس سليم : أي أنها فكرة تمييز واسع بين علم اللغات الداخلي ، وعلم اللغات الاجتماعي ، تؤيدها الاقتراحات التالية التي قسمها مؤلف هذا التعريف (شيودانوف ، ١٩٧٦ ، ص ٦) : مع أن المظاهر الاجتماعية البنيوية لعلم اللغات تتعامل مع موضوع واحد بذاته ، فإنها تعالج المادة بطرق مختلفة ، وتعرف مشكلات مختلفة ، وتستخدم وسائل مختلفة لحل هذه المشكلات . بل إن بعض المفاهيم ، مثل نموذج اللغة المختارة ، أو دراسة رموزها تختلف من فرع إلى آخر في علم اللغات . ومع ذلك فإن هذين القطعتين من علم اللغات يكونان كلا لا يتجزأ .

هذه الوحدة العضوية لجزءي علم اللغات قد تفككت بسبب محاولة تعريف حدود علم اللغات الاجتماعي ، وعلم الاجتماع اللغوي . وتؤدي هذه المحاولات أيضا إلى تضيق مجال علم اللغات الاجتماعي ، فيفقد علم الاجتماع اللغوي جزءا من قدرته على تقصي العالم الداخلي لموضوع دراسته الانعكاس الوظيفي والمفاهيمي للعالم الخارجي (أي العوامل الاجتماعية ، والحياة الاجتماعية) على العالم الداخلي للغة (أي بنيتها الداخلية) . وفي الوقت نفسه يسبب التحديد الدقيق لمجال علم اللغات الاجتماعي ، وعلم الاجتماع اللغوي مشكلات خطيرة ، يمكن أن تؤدي إلى الازدواج ، وإلى ضروب كثيرة من سوء الفهم . لذلك نرى أنه لا جدوى من تحديده نطاق كل من علم اللغات الاجتماعي ، وعلم الاجتماع اللغوي ، ومواجهة أحدهما بالآخر .

ويوجه علم اللغات الاجتماعي اهتماما خاصا بوضع نظرية عامة للبحث اللغوي الاجتماعي (ديشيريف) ، ١٩٧٧ ، نيكولسكي ، ١٩٧٦ ، ستيبانوف ، ١٩٧٩ ، شفايتزر ، ١٩٧٦) ، بالمشكلات النظرية والعملية في تطور وظائف اللغة الاجتماعية [١٠ ؛ ١٢ ؛ ١٣ ؛ ١٥] ، وبالأزدواج اللغوي ، والتعدد اللغوي [٤١ ؛ ٤٤ ؛ ٦٠] ؛ وبالتعامل والإثراء المتبادل بين اللغات [٨] ، وبالصلات اللغوية (الباشينكو ، I' Yashchenko ، ١٩٧٠) ، في حين يدرس ستيبانوف [٥٩] ، Siena ، Zhuraviev [١٨] النظرية العامة لعلم اللغات الاجتماعي .

وقد ناقش اللغويون السوفيت لأول مرة في عام ١٩٥٨ مشكلة تطور الوظائف الاجتماعية للغات ذات الأهمية الاجتماعية ، العلمية والعامة ، وهذه مشكلة قومية هامة عند كل بلد . وعلى ذلك فإن علم اللغات في جميع أنحاء العالم يهتم أكثر فأكثر بالجانب النظري والعمل لتطور الوظائف الاجتماعية للغات العالم . وقد نشر لأول مرة في العالم ، في الاتحاد السوفيتي الأعمال الأساسية في تطور الوظائف الاجتماعية للغات ، وتقدم هذه الأعمال بيانا قويا مقنعا للتجربة السوفيتية في خصوص التطور الوظيفي للغات القومية [١٥] . وعلى أساس التعميمات النظرية لهذه التجربة توصف الوظائف الاجتماعية للغة بأنها مظاهر نوعية لوظيفة اللغة الإخبارية .

وثمة عدد كبير من الأعمال كرسست لدراسة مختلف أنواع الازدواج اللغوي ، منها الازدواج اللغوي القومي الروسي ، وله أهمية اجتماعية خاصة . ويستغل

اللغويون الاجتماعيون السوفيت أيضا في تطوير طرق لبحث الازدواج اللغوي [٣٧] . ومع ذلك لم يجر حتى الآن عمل كاف في طرق البحث اللغوي الاجتماعي ، والعلامة المتبادلة بين وظائف اللغة والمجال الاجتماعي . وتصنيف الوظائف الاجتماعية .

الجوانب الرئيسية للبحث اللغوي الاجتماعي :

ترتبط أهم فروع علم اللغات الاجتماعي بالجوانب الرئيسية للبحث اللغوي الاجتماعي . ويشكل علم اللغات الاجتماعي قسما خاصا من أقسام المعرفة . ولكننا نعرف جميعا أن كل مجالات النشاط الانساني . وكل مجالات الحياة الاجتماعية تنعكس في اللغة . وعلى ذلك فإن علم اللغات الاجتماعي يرتبط بكل مجالات النشاط الانساني . والمشكلات اللغوية الاجتماعية هي بالتالي معقدة ومتنوعة . وتتطلب طبيعة هذه المشكلات تقسيمها الى قسمين : المشكلات الأساسية ، بالقسم الأول ، وهي مشكلات لغوية اجتماعية . أما القسم الثاني فيضم مجموعة معقدة من المشكلات التي يعالجها اللغويون الاجتماعيون المستقلون مع ممثلين من فروع أخرى من فروع المعرفة .

نرى من هذا أن علم اللغات الاجتماعي السوفيتي ينقسم الى الفروع الآتية :
(أ) علم اللغات الاجتماعي العام (النظرى) ، (ب) علم الاجتماع اللغوي المتزامن ، (ج) علم اللغات الاجتماعي المستقبل ، (د) علم اللغات الاجتماعي المتطور مع الزمن ، (هـ) علم اللغات الاجتماعي التطبيقي ويتضمن البحث اللغوي الاجتماعي التجريبي (و) المشروعات اللغوية الاجتماعية النوعية : دراسة فرع معين من علم اللغات الاجتماعي مرتبط : يظهر معين من مظاهر استخدام اللغة ، (ز) علم اللغات المقارن ، ويعالج اصطناع لغات واستخدامها .

ومهام علم اللغات الاجتماعي العام (النظرى) هي : دراسة القواعد الوجودية لعلم اللغات الاجتماعي ، وإثبات الفرض منه ومنهاجه ، ووضع نظرية عامة له . إنشاء جهاز فكري ، وطرق للبحث اللغوي الاجتماعي ، تعريف مكانة علم اللغات الاجتماعي بين سائر فروع علم اللغة ، دراسة الموضوعات التي تربط علم اللغات الاجتماعي بغيره من العلوم ، وحل المشكلات المركبة لعلم اللغات الاجتماعي .

ولا مجال هنا لتوصيف كل فروع علم اللغات الاجتماعي ، فقد نوقشت بمزيد من التفاصيل في رسالتي لعام ١٩٧٧ [١٦ ، صفحات ٣٤١ - ٦٣] .

وتجرى الآن في الاتحاد السوفيتي بحوث في معظم فروع علم اللغات الاجتماعي المذكورة بعاليه ، ويوجه اهتمام خاص بالمشكلات اللغوية الاجتماعية العامة (النظرية) ، والمتزامنة ، والتطبيقية ، والمستقبلية . وقد بدأنا فقط بأن نكرس دراسات خاصة لعلم اللغات الاجتماعي في الماضي .

السياسة اللغوية ، وتطور العلاقات القومية :

من المعروف أنه قبل أن ينجح الاتحاد السوفيتي في تحقيق سياسة لغوية ، كان الكثير من اللغويين يعتبرون هذا العمل مستحيلا . وحتى ف . دو سوسير F. de Saussure . لم يسلم بإمكانية تنفيذ سياسة لغوية ، تنفيذا ناجحا . وهناك كثير من بلاد العالم تدرس في الوقت الحاضر المشكلات النظرية والعملية في السياسة اللغوية . وقد أسهم الاتحاد السوفيتي بنوع خاص بقدر وافر في هذا المجال . ونحن نفترض أن السياسة اللغوية باعتبارها تحقيقا لأهداف وأغراض ايديولوجية معينة يمكن أن تؤثر في عناصر اللغة على مختلف مستويات بنيتها الداخلية (فولوشينوف Voloshinov ، ١٩٢٩) . ومع ذلك تمارس الايديولوجية والسياسة اللغوية تأثيرا قويا بنوع خاص في مجال حرية اللغة ، وأدائها وظيفتها ، ونموها دون معوقات ، وكذا على مجال الوظائف الاجتماعية للغة . ويؤكد بعض المؤلفين بحق أن فكرة « الايديولوجية » تقابل المصطلح التقليدي « السياسة اللغوية » (خوبشانداني Khubchandani ، ١٩٧٧ ، ص ٣٣) .

وقد درست مشكلات اللغة والايديولوجية في الاتحاد السوفيتي (فولوشينوف ، زلوكينكو Zhluktenko ، ١٩٨١ ، كريوشكوف Kryuchkova [٢٨] : JBPYA ١٩٨٣) . وفي بلاد أخرى (Sprache und Ideologie [٨٤]) ، وكريس Kress ، (هودج Hodge ١٩٧٩) . وفي بلدنا ، بذل اهتمام كبير ، وسوف يستمر هذا الاهتمام بتنفيذ سياسة لينين اللغوية القومية . وكرست أعمال كثيرة لهذه المشكلة : « قوانين تطور اللغات المكتوبة عند شعوب منطقة الاتحاد السوفيتي » ، في العهد السوفيتي [١٩ ، ٢٠] ، « قوانين تطور اللغات المكتوبة عند شعوب منطقة الاتحاد السوفيتي في العهد السوفيتي (١٩٦٩ ، ١٩٧٣) ، الخ . وأوقشت على نطاق واسع مسائل خاصة في أعمال فلسفية (فيدوسيف Fedoseev [٦٥] ، اليسيف Il'ichev [٢١] ، كالتاخشيان Kaltakchyan ، ١٩٧٦) ، وتاربخية (كوليشنكو Kulichenko [٢٩]) .

وقد أدت أرض السوفيت الكثير لدراسة وتطوير اللغات القومية ، كما يشهد بذلك الأعمال الآتية : بين أعمال أخرى : « قوانين تطور اللغات المكتوبة عند شعوب منطقة الاتحاد السوفيتي في عهد السوفيت » (١٣) ؛ « لغات شعوب الاتحاد السوفيتي » ، في خمسة أجزاء (١٩٦٦ - ٦٨) ؛ « تطور اللغات المكتوبة عند شعوب الاتحاد السوفيتي في عهد السوفيت ١٩٦٥ مسائل في تطور اللغات المكتوبة عند شعوب الاتحاد السوفيتي في عهد السوفيت (١٩٦٤) ؛ أ . ك . بيلود I.K. Beloded « نظرية لينين في بناء اللغة القومية في مجتمع اشتراكي » (١٩٧٢) ، « د . ي . د . ديشيرينف « قوانين تطور اللغات وتفاعلها في مجتمع سوفيتي » (١٩٦٦) ، « م . م . إيزايف M. M. Izev « بناء اللغة » (١٩٨٠) ، « ك . م . موزاييف K. M. Musaev « أبجديات شعوب الاتحاد السوفيتي » (١٩٦٥) . وتعالج هذه الأعمال المسائل

الأساسية في التطور الوظيفي والبنوي المشترك في لغات شعوب الاتحاد السوفيتي.

والبناء اللغوي في الاتحاد السوفيتي وارتباط تطور اللغات القومية بتطور الثقافات القومية هو موضع آخر لاهتمام اللغويين السوفيت : « اللغة القومية والثقافة القومية » (١٩٧٧) ، « العلاقة المتبادلة بين تطور الثقافات القومية وتطور اللغات القومية » (١٩٨٠) ، إلخ . وأهم سمة لهذه الأعمال وغيرها : التي درست فيها مختلف جوانب العلاقة المتبادلة بين الثقافة واللغة هي دراسة تطور الثقافات القومية على أساس مختلف اللغات القومية (اللغات الأم) . وفيما يلي أمثلة أخرى لهذه الدراسات : « العلاقات المتبادلة والتفاعلات في تطور الثقافات واللغات لدى شعوب الاتحاد السوفيتي » (١٩٧٦) ، كوستوماروف Kostomarov (١٩٧٣) .

وكان الاتحاد السوفيتي أول من أجرى دراسات جماعية لكل جوانب عمليات التطور في الاتصالات الجماهيرية بلغات شعوب الاتحاد : « اللغة في مجتمع اشتراكي متقدم » ، « المشكلات اللغوية في تطور الاتصالات الجماهيرية في الاتحاد السوفيتي » (١٩٨٢) ، « المشكلات اللغوية الاجتماعية في أداء نظام الاتصالات الجماهيرية في الاتحاد السوفيتي » (١٩٨٣) " س. إ. تريسكوفا S. I. Treskova « أداء الاتصالات الجماهيرية عند شعب جمهورية إكبادرينو البلكراري السوفيتية الاشتراكية المستقلة » (٦٢) وأعمال أخرى .

وفي الوقت الحاضر يعمل أخصائون في هذا الحقل في حل المشكلات اللغوية الاجتماعية ، من قبيل تنفيذ السياسة اللغوية في كل مجالات التعليم : استخدام الازدواج اللغوي الروسي في التعليم السوفيتي ، الابتدائي ، والثانوي ، والعالم ، والثانوي التخصصي ، والعالم ، والمهني : (« قوانين تطور اللغات المكتوبة لدى شعوب الاتحاد السوفيتي ؛ في عهد السوفيت » ١٩٧٦ ؛ « إنشاء وتطوير الازدواج اللغوي في المدارس غير الروسية » ١٩٨١ ، « تطور اللغات القومية من خلال أدائها في مجال التعليم العالي » ، موسكو ١٩٨٢ ؛ « وقد نوقش في مطبوعات اليونسكو تطور التعليم بلغات شعوب الاتحاد السوفيتي . والسمة الأكثر تميزا في نظام التعليم السوفيتي هي استخدام الازدواج اللغوي : والتعدد اللغوي على نطاق واسع . ويؤدي في مجال علم اللغات الاجتماعي أعمال نظرية وعملية ، وبحوث ميدانية . ويدرس علماء السوفيت مشكلات علم اللغات الاجتماعي في البلاد الأخرى مثال ذلك : ف. ن. يارتسيفا U. U. Yartseva (٧٤) : « المشكلات اللغوية الاجتماعية في البلاد البالية » (٦٠) ، « حالة اللغة في بلاد آسيا وأفريقيا » (٧١) ، « السياسة اللغوية في البلاد الأفرو آسيوية » (٧٠) ، م. جو M. M. Gukhman (٩) ، م. ف. سوفرونوف M. V. Safronov (٥٧) ، س. ف. نيغرونوف S. V. Neuverov (٣٨) .

وقد حل بلدنا مشكلات لغوية اجتماعية معقدة متعلقة بتطور العلوم الاجتماعية والطبيعية والتقنية في لغات جمهوريات الاتحاد . من هذه المشكلات مشكلة

المصطلحات . ولدى جمهوريات الاتحاد كلها ، والجمهوريات المستقلة ، والمناطق المستقلة لجان حكومية للمصطلحات ، أسهمت بقدر كبير في مهمة دائمة ، مهمة ابتكار نظم للمصطلحات في مختلف فروع العلم . ويتطلب هذا العمل اسهام اللغويين ، وعلماء اللغة والاجتماع ، والاختصاصيين في فروع العلم والتكنولوجيا المتصلة بموضوع اللغة ، وصنف أكثر من ثمانين قاموسا للمصطلحات بلغة الفريغيز التي وضع لها شكل كتابي في عام ١٩٢٤ فقط ولغة الجورجية القديمة أكثر من مائة قاموس بلغة واحدة أو لغتين في فروع العلم المختلفة . ويوجه اهتمام كبير بمسائل المصطلحات النظرية والعملية (كوليباكين Kulebakin ، ١٩٦٨ ، كانديلاكى Kandelaki (٢٣) ، اكوينكو Akulenko (٤) . كذلك يدرس علماء اللغة الاجتماعية السوفيت اللغة الروسية على أنها لغة الشعب الروسى القومية ، ولغة مشتركة للقوميات السوفيتية " وعلى أنها إحدى اللغات الدولية المتطورة بدرجة كبيرة ، وإحدى اللغات الرسمية في الأمم المتحدة ، وتتضمن أعمالهم الكثيرة في هذه الموضوعات : « اللغة الروسية والمجتمع السوفيتي » ، « مفردات اللغة الروسية الحديثة » (٥١) ، « صورة احصائية للغة الروسية » (٥٢) ، فينوجرادوف Vinogradov (٢٥) كريسين Krysina (٢٧) ، بروتشينكو Protchenko (٣٩) ، Kastomarov (٢٥) . كريسين Krysina (٢٧) ، بروتشينكو Protchenko (٣٩) .

نظم البحث اللغوى الاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى

بسبب طبيعة دولة السوفيت من حيث تعدد القوميات واللغات ، وبالنسبة لكمية العمل الهائلة المستخدمة في تطوير اللغات القومية وتدريسها ، تبذل الدولة اهتماما كبيرا بتنظيم البحث اللغوى الاجتماعى ، وكذا الاجراءات العلمية والإدارية في هذا الخصوص .

وفي معاهد البحوث اللغوية التابعة لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي ، وأكاديميات العلوم في جمهوريات الاتحاد إدارات وأقسام ومجموعات تعالج المشكلات اللغوية الاجتماعية . وهناك منذ عام ١٩٦٨ إدارة لعلم اللغات الاجتماعى بالأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي ، تسهم بقدر كبير في البحوث اللغوية الاجتماعية ، النظرية منها والتطبيقية ، وتنظم محاضرات وندوات وإلقاءات ، اتحادية وإقليمية لمناقشة المسائل اللغوية الاجتماعية . وتتولى هذه الإدارة أيضا تدريب المستغلين بعلم اللغات الاجتماعى . وهناك إدارات أخرى تعالج المشكلات اللغوية الاجتماعية، منها على سبيل المثال معهد اللغة الروسية التابع لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي ويتولى بحثا قيميا في عدد من المجالات ، وبه شعبة تعالج مشكلات من قبل استخدام اللغة الروسية كلغة مشتركة لدى شعوب السوفيت " واللغة الروسية والمجتمع السوفيتي " وأداء اللغة الروسية في جمهوريات الاتحاد . واللغة الروسية كوسيط للاتصالات الجماهيرية ، والدراسة اللغوية الاجتماعية لنظام المفردات اللغوية

ومندلولها . ويضم معهد الدراسات الشرقية التسايع لأكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى قسما لعلم اللغات وهناك معاهد مماثلة للبحوث فى الكثير من جمهوريات الاتحاد ، والجمهوريات المستقلة ، لها إدارات وأقسام ومجموعات خاصة بعلم اللغات الاجتماعى ، وتهتم أساسا بالمسائل اللغوية الاجتماعية المحلية * وتزود الجمهوريات بمعلومات قيمة فى هذه المسائل . وفى الوقت نفسه تجرى بحوث نظرية عامة فى دور التعليم العالى والمعاهد الأكاديمية . والمجلس الأعلى لأكاديمية علوم الاتحاد السوفيتى مسئول عن تنسيق بحوث الاتحاد فى كل نواحى « قوانين تطور اللغات القومية فى نطاق تطور الأمم الاشتراكية » بالاشتراك مع معهد علم اللغات ، ومعهد اللغة الروسية التابع لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى . ويقدم علماء اللغة ، وعلماء اللغة والمجتمع مساعدتهم فى تنفيذ البرنامج الدولى الخاص « اللغات القومية فى المجتمعات الاشتراكية المتقدمة » .

وفى الوقت الحاضر يتولى علماء اللغة والمجتمع وضع الخطط للمرحلة الهامة القادمة فى البحث اللغوى الاجتماعى . وقد تم عمل جماعى بعنوان « تأثير لغات الشعوب للاتحاد السوفيتى على اللغة الروسية » . ونحن نخطط لدراسة « منهجية وطرق البحث اللغوى الاجتماعى » ، و « تأثير العوامل الاجتماعية على تطور اللغة » و « علم اللغات الاجتماعى التطورى » : وثمة مشروعات لبحوث لغوية اجتماعية أخرى ، ما زالت فى مرحلة التخطيط . ويسرنا أن نسهم فى العمل مع علماء اللغات والمجتمع فى بلاد أخرى .

ملاحظة : المناوين المشار إليها فى النص ذكرت أساسا باللغة الانجليزية .
ولسوء الخط لا توجد كل المراجع فى القائمة المثبتة أدناه ، ولم يكن فى الامكان أخذ رأى المؤلف فى العديد من المراجع غير المذكورة قبل صدور هذا العدد . وتوضح الأرقام المدونة بين علامتين مربعيتين [] المراجع المثبتة فى القائمة ، وثمة مراجع أخرى تميزت بذكر سنة النشر فقط .

مركز مطبوعات اليونسكو

بإيم إضافه إلى المكبة العربفة
ومحاصفة فف إئراء الفكر العربفة

◎ مجلة رسالة اليونسكو

◎ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعفة

◎ مجلة مستقبل التربية

ان مجلة (دفر فففن)

◎ مجلة العلم والمجتمع

هف مجموعة من المجلات الفف تصدرها هففة اليونسكو بلطافار الدولية
تصدر طبعافار العربفة وفقوم بنقلار إلى العربفة فففة مففصفرة من اللسانة العربفة.

تصدر الطبعة العربفة بالاتفاف مع الشعب القومي لليونسكو ومعاونة
الشعب القومي العربفة ووزارة الثقافة والإعلام بمفهورية مصر العربفة.

جوانب التراث الشفوي والتحريري

بدأ علماء الاجتماع اللغويون وعلماء اجتماع اللغة - أعنى اللغويين وغيرهم من علماء اجتماعيين يقولون بدراسة اللغة في ضوء البيئات الاجتماعية - بالتركيز على النصوص المنطوقة والمكتوبة وأشكالها واستعمالاتها عبر البيئات . ويقارن علماء اجتماع الدراسات اللغوية الذين يتناولونها في مضمونها الواسع والذين يركزون على اللغة والتخطيط لمحو الأمية على المستويات القومية انتشار الأنماط المختلفة للنظم الكتابية والاستخدامات اللغوية عبر مجموعات وشعوب ضخمة ، ودراسة تخطيط وتنفيذ وتنسيق وتقييم برامج اللغة . من جهة أخرى فإن علماء اجتماع الدراسات اللغوية بمضمونها الدقيق يركزون على التفاعلات المباشرة في مجموعات صغيرة داخل نطاق الثقافات والمؤسسات والمواقف . على أن كلا الفريقين من علماء الاجتماع اللغويين المعاصرين من النمطين قد ابتعدا تماما عن فحوى العبارة الشائعة التي قدمها بلومفيلد (١٩٣٣) القائلة « ان الكتابة ليست لغة ، بل هي مجرد طريقة لتسجيل اللغة بواسطة علامات مرئية » واستفاد أيضا الى حد بعيد من التركيز عبر الفروع

بقلم : شيرلي برلين هيث

أستاذة مساعدة للأنثروبولوجيا والدراسات اللغوية بمدرسة
التربية بجامعة ستانفورد باستانفورد بكاليفورنيا ٩٤٣٠٥ •
وقد قامت بنشر العديد من البحوث حول الاستخدامات الثقافية
الشاملة للغة للمنطقة والكتوبة والسياسات اللغوية •

ترجمة : يوسف ميخائيل أسعد

ماجستير في التربية وعلم النفس وعطو اتحاد الكتاب • له
مؤلفات وترجمات كثيرة •

المعرفة على أشكال ووظائف الاتصال الشفوي والتحريري • ويجد علماء
الاجتماع اللغويون أن اهتماماتهم قد ارتبطت اليوم بغيرهم الذين يقومون
ايضا بفحص العلاقات القائمة بين الاستعمالات المكتوبة والشفوية للغة
وتركيبتها ، وهم الأنثروبولوجيون وبخاصة علماء الفولكلور وعلماء
الأنثروبولوجيا الاجتماعيين ، وعلماء النفس المعرفيون ، والمؤرخون
الاجتماعيون ، ومحللو الأحاديث ، وعلماء لغة النصوص ؛ واصحاب
النظريات الأدبية •

ولقد أضاف علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعيين الى المجموعات التي جمعها علماء
الفولكلور المتعلقة بالنصوص ، وتقييمات المجتمعات لهذه النصوص ، سياقات الشعر
المنطوق ، والخطابة واستخدام الأمثال والأحاجي عبر الثقافات المتباينة • وتؤكد
دراساتهم الأدوار المختلفة التي تلعبها الاشكال الشفوية للمعرفة المنقولة بالمجتمعات
ذات التنظيمات الاجتماعية المختلفة والأنماط الثقافية • كما توضح الطريق التي تندمج
بها أشكال معرفة القراءة والكتابة في شبكات الاتصال لدى المجتمعات التي كانت في

السابق شفوية بشكل أساسي . ولقد أثار المؤرخون الاجتماعيون أسئلة حول النتائج الاجتماعية لتعليم القراءة والكتابة والامتداد بها ، وهم يناقشون في الغالب المفاهيم التي اكتسبت قدسية بسبب قدمها والمتعلقة بالآثار المفيدة لمعرفة القراءة والكتابة ، سواء للأفراد أم للمجموعات . والواقع أن علماء اللغة المتخصصين في دراسة النصوص ومحلى الأحاديث وأصحاب النظريات الأدبية قد استحثوا أيضا علماء اللغة للنظر مرة أخرى في العلاقات القائمة بين النص المدون وبين استجابة القارئ ، وقد أثاروا قضية مركزية خاصة بالدراسة اللغوية والأنثروبولوجية للغة وهي : إلى أي حد تختلف البيانات المنطوقة والمكتوبة لنفس المعلومات في الصيغة اللغوية ، وفي معايير الملامة وفي الحفظ بالذاكرة بين متلقي المعلومات ؟ ويقوم علماء النفس المعرفيون بفحص الأدوات الشفوية للوقوف على ما يمكن أن توحى به من أنماط تنظيم الذاكرة البشرية . وجميع هذه الحيطات الراهنة في جوانب التراث الشفوي والكتابي قد تساعد على تقريب علماء الاجتماع اللغويين أكثر فأكثر مما هو مطلوب لوضع نظرية متسقة حول القراءة والكتابة . سوف تقوم بالقاء الضوء على مكانة اللغة المكتوبة ، سواء في علاقتها بأشكال اللغة المنطوقة أم في علاقتها بوظائف الاتصال بالواقع الاجتماعية المختلفة في ثقافتنا ، (سبتمبر ، ١٩٨٠) . ومعظم علماء الاجتماع اللغويين اليوم سوف يضيفون إلى ذلك أننا يجب أن نستهدف كمثل أعلى بلوغ هذا الهدف عبر الثقافات المتباينة ، وهو ما سوف يتأتى عن البحوث التضامنية بين العديد من ميادين العلوم الاجتماعية المهتمة بأشكال التراث الشفوي والتحريري .

وهذا المقال يبنى على نظرة مؤداهما أن علماء الاجتماع اللغويين بمقدورهم - بل ومن واجبهم - أن يفيدوا بقدر أكبر من العلماء الاجتماعيين الآخرين في دراستهم للأبنية والاستخدامات اللغوية الشفوية والمكتوبة ، فإذا هم فعلوا ذلك ، فإنهم يستطيعون تحسين أوصافهم وتحليلاتهم لأنماط الأعراف الشفوية والتحريرية المتواكبة بعضها مع بعض ، والمتواكبة مع الملامح الاجتماعية الأخرى . وإذا ما تم الأخذ بهذا الاتجاه ، فإن المدى الكامل للغة منطوقة ومسموعة ، ومقروءة ومكتوبة في السياقات الاجتماعية الثقافية ، سوف يصير البؤرة لانتباه الباحثين . ولكن دعنا نقوم بفحص الفروض والنتائج والطرائق السابقة المتعلقة ببحوث محو الأمية ثم نقترح بعض المسارات الجديدة والإسهامات الممكنة لبحوث محو الأمية التي يتم تصورها على هذا النحو في ضوء المعرفة الاجتماعية العلمية . ويمكن تصنيف البحوث السابقة ببسر تام في ثلاثة أنماط : نمط يتعلق بالدرجة الأولى بتدريس القراءة والكتابة ، ونمط قام بفحص السياقات الاجتماعية لاستعمالات اللغة الشفوية والتحريرية ، ونمط ثالث تناول الجوانب المعرفية واللغوية والعلاقات بين الكلام والكتابة .

تدريس محو الأمية

ظل العلماء الاجتماعيون ومدرسو محو الأمية حتى وقت قريب جدا يصفون محو الأمية في عبارات أدائية وإضافية واستعاضية : فالقراءة والكتابة أداة لتحصيل المعرفة

وللتحول الاجتماعى الاقتصادى ، وأيضا فإن المهارات اللغوية المكتوبة المكتسبة حديثا تكمل أو تحل محل العادات اللغوية الشفهية . أما الدراسات المتعلقة بمحو الأمية خلال معظم القرن العشرين فقد كانت تقييمية تقيس الدرجة التى استطاعت برامج معينة ، سواء فى نطاق التعليم الرسمى أم غير الرسمى أن تمكن الأميين السابقين من احراز مهارات فى القراءة والكتابة . ولقد كان التركيز على هذا التحصيل قصير الأجل فى جانب كبير منه ، وكان الباحثون فى النادر فقط يتابعون مدى الاحتفاظ بعادات القراءة والكتابة والامتداد بها عبر فترة أطول ، سواء بالنسبة للأفراد أم المجتمعات .

أما النظرة الى محو الأمية باعتبارها المفتاح المؤدى الى نمو الفرد والمجتمع فقد سادت برامج التعليم الرسمى وغير الرسمى حول العالم خلال معظم القرن العشرين . والواقع أن نظم الدراسة الرسمية قد نشرت القراءة والكتابة بين الجماهير بأوروبا والولايات المتحدة خلال الفترات التى اتسع خلالها نطاق التصنيع والتمدن بسرعة واتبعت الشعوب النامية نمطا مماثلا خلال القرن العشرين اذ أخذت تربط فيما بين التدريس الرسمى ومحو الأمية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقامت كثير من شعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا باتشاء نظم تربوية أولية على نطاق واسع ، وأزست قواعد محو الأمية كنقطة انطلاق مبدئية نحو مصفاة أضيق للالتحاق بالتعليم الثانوى والأعلى من الثانوى . وتكمن خلف هذه البنيات التعليمية وجهة النظر القائلة ان القراءة والكتابة يفيان « بالحاجات الأساسية لتحقيق رفاهة الفرد وتحسين حالته الاقتصادية وكفائه المدنية » (نيجس ، ١٩٦١) . ولقد أيدت منظمات الدعم الدولية وأيضا الهيئات التى تتخطى الحدود القومية هذه النظرة ، وذلك بما عبرت عنه شفويا وكتابة بصدد محو الأمية من أنها وسيلة يجعل بها الأفراد والجماعات تحصيلهم للمعرفة ، وقدرتهم على المساهمة فى زيادة الانتاجية والتصنيع ، والمشاركة بطريقة غير رسمية فى التغيير الاجتماعى والسياسى .

ولقد أنتجت كل من المنظمات القومية والدولية مواد عملت على نشر هذه الآراء وأيضا نشر ممارسات معينة فى التدريس فى نطاق الشعوب وحول العالم . ولقد أثرت قواعد تعليم القراءة والكتابة على أساس تجزئ مهارات القراءة والكتابة الى مقومات صغيرة متمايزة لتحقيق أهداف التدريس . وسيطر المفهوم لإتعلق بمراحل ومستويات المهارات التى اعتبرت ضرورية فى تعلم القراءة والكتابة على خلفية فكر واضعى الكتب المدرسية ومواضى الكتاب الأول لتعليم مبادئ القراءة والكثير من مناهج التدريس . فأولئك الراغبون فى أن يتعلموا مبادئ القراءة كانوا يوجهون خلال تعلمهم على أيدي المدرسين وبواسطة المواد التى كانت تؤكد أن المقبلين الجدد على تعلم القراءة ، سواء كانوا أطفالا أم راشدين ، يجب أن يمروا خلال خطوات ومراحل معينة من المهارات حتى يتم لهم محو أميتهم ، وذلك بالمرور من الحروف الى مستوى الكلمات ثم الى الجمل ثم الى الكتاب الأول لتعلم القراءة . فكان التركيز منصبا على الكلمة المكتوبة ، وذلك بانتاجها والوقوف على قوتها

فى تمثيل المعنى رمزياً ، ولم يلتفت تقريباً الى سياقات القراءة أو الى مدى المهارات أو المعرفة المنحصلة من خلال تناول النص المكتوب بالمناقشة والإفادة من المعلومات المتضمنة .

وبحلول عام ١٩٦٤ ظهرت الحاجة الى توفير المعلومات حول العلاقة بين معرفة القراءة وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك عندما بدأ الاجتماع العام لليونسكو برنامجه التجريبي العالمى لمحو الأمية الممتد الى خمس سنوات . وبدأ أولئك المهتمون تاريخياً بالدرجة الأولى بتدريس القراءة والكتابة بالنظر بتحقيق فى آثار اكتساب المجموعات والأفراد بالانقطاع النامية القدرة على القراءة والكتابة : فالقراءة والكتابة يجب أن تؤدى الى توفير الفرص المتزايدة لتحصيل معلومات أكثر ، والى تدريب أفضل على العمل ، والى فهم أفضل للبيئة . ولكن هل أفاد أولئك الذين أميتهم بالفعل بمهاراتهم الخاصة بالقراءة والكتابة فى تحقيق هذه الأهداف أو أية أهداف أخرى ؟ لقد تناول هذا السؤال مؤتمر برعاية اليونسكو فى عام ١٩٦٤ لفحص أثر محو الأمية للكبار فى اثنتين وستين دولة ، وأشارت النتائج الى أن الاهتمام المتزايد بالاستيعاب يجب أن يصاحب برامج محو الأمية التى ركزت جهودها قديماً بالدرجة الأولى على تحصيل المهارات القرائية والكتابية . أما وكالة التنمية الدولية (A/D) بإدارة الدولة بالولايات المتحدة ، فقد عقدت مؤتمراً خاصاً فى عام ١٩٦٤ لمدارس « المكانة الحقيقية لمحو الأمية فى السياق الكلى للتنمية القومية » (هايز ، ١٩٦٥) . وأصدر هذا المؤتمر العديد من القرارات التى تثير الشك حول النتائج المتعلقة بمجرد تعلم مهارات القراءة والكتابة . فلقد بدأ أن الكثير من برامج محو الأمية تطن عن وعود لا تتحقق سواء للأفراد الباحثين عن مزايا اقتصادية ، أم للشعوب التى تكافح من أجل تحقيق تنمية سياسية واقتصادية . وأوصى المؤتمر بأن يأخذ المخططون فى اعتبارهم أن يكون الهدف الأساسى لمحو الأمية هو تهيئة الطريق أمام المتعلم للاستمرار فى التعلم . فعلى المتعلمين أن يبلغوا « مستوى الاعتماد على النفس فى التحصيل » قبل أن يكون تعلم القراءة والكتابة يقصد الحصول على فوائد اقتصادية أو معرفية أو اجتماعية ، سواء للفرد أم للتنمية الأمة سياسياً أو اجتماعياً / اقتصادياً (هايز ، ١٩٦٥) .

أما الفترة الواقعة منذ أواسط الستينيات ، فقد شاهدت إعادة اختبارات متعددة لعمليات ونتائج تدريس محو الأمية . وبحلول السبعينيات فإن الشعوب المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اعترفت بأن الإفادة الوظيفية من مهارات القراءة والكتابة لدى الملايين فى نطاق شعبيتها كانت أقل مما يمكن أن كانت ذات قيمة على الإطلاق . والأفراد بكل الشعبين الذين أتموا التعليم الثانوى لم يحتفظوا بمهارات قرائية وكتابية كافية لقراءة وأداء المهام اليومية الأساسية ، كما أنهم لم يتمكنوا من التعبير تحريراً بكتابة مسهبة متسقة بعضها مع بعض .

أما العمليات المسلم بها قديماً المتعلقة بتعلم القراءة والكتابة فى مواقف مجردة من السياق ؛ فقد خضعت للاختبار . وصار « محو الأمية الوظيفى » هو اللفظ الذى يستعمله اليونسكو لتحويل تدريس مهارات القراءة والكتابة الى بؤرة سياقية مكثفة .

خوفاً من محو الأمية - وبالتالي السياقات التي يجب أن ينعج محو الأمية وفقها - قد لحقت تأكيداً في كثير من برامج محو الأمية بالشعوب النامية ابتداءً من أوائل السبعينيات . واستحالت البؤرة إلى شخصية الأمي ، في سياق مجموعة في علاقتها ببيئة معينة ، مع أخذ التنمية في الاعتبار ، (البرنامج الدولي التجريبي لمحو الأمية ، ١٩٧٣) ، وهذه النظرة الجديدة إلى الأمية حملت معها اتجاهات تكاملياً ، يقوم بالربط فيما بين القراءة والكتابة وبين التدريب على المهارات المهنية بقصد الاستفادة منها في تصنيع وتحديث الزراعة وغيرها من وسائل الإنتاج . وظلت الأهداف كما هي ، أعني تحسين فرص التحول الفردي الاجتماعي الاقتصادي والمساهمة في التنمية القومية ، ولكن التأكيد الجديد كان منوطاً باستيعاب القراءة والكتابة وأيضاً بالتحصيل (جورمان ، ١٩٧٧) . وصار الهدف الآن هو تمكين من أمحت أميتهم حديثاً من تطبيق معرفتهم في نطاق بيئاتهم ، وبالتالي الإبطاء من السرعة المتزايدة التي يترك بها الناس المناطق الريفية للهجرة إلى المراكز الحضرية .

وثمة علماء قليلون قاموا بفحص مدى استيعاب مهارات القراءة والكتابة التي درست لهم في برامج محددة . فنجد أن روى وكابور (١٩٧٥) على سبيل المثال قد قاما بمتابعة ٦٣٠ دارساً بالريف والحضر ، ذكورا وإناثا ، كانوا قد انتهوا من دراسة برنامج محو أمية أساسي في لوكاتاوا بالهند فيما بين عامي ١٩٥٨ ، ١٩٦٦ ، ودرسا العلاقة بين استيعاب القراءة والكتابة وبين خمسة وعشرين متغيراً مستقلاً ، وذلك باستخدام أساليب ترابطية متعددة . ووجد أن الوقت قد مر منذ انتهاء الدراسات بينما كان حجم الأسرة في ترابط سلبي بالنسبة لجميع العيّنات ، وأن عدد الجولات خارج لوكاتاوا وابتعد مسافة تم الرخيل إليها قد أظهرت أكبر معامل ارتباط إيجابي مع استيعاب القراءة والكتابة . وفي المناطق الريفية ، نجد أن هؤلاء الذين أحرزوا مهارات قراءة وكتابة كافية لكتابة خطاب ولقراءة إحدى الصحف والكتب ، لقد كان هؤلاء الذين استوعبوا تعلمهم للقراءة والكتابة أفضل من غيرهم ، ويفترض أن ذلك قد تم لهم جزئياً من خلال التدريب الذي تلقوه للاضطلاع بتلك المهام لأنفسهم ولغيرهم في مسارات حياتهم اليومية . ولم يتضح أن للجنس أو للسن أي عامل فارق في استيعاب القراءة والكتابة . وفي العيّنات الحضرية فإن الدافع نحو التقدم إلى الامام ونحو تنمية الذات ، والتحمس لأحراز تقدم مهني بالنسبة لأكبر الأطفال الذكور ، كانا أفضل مؤشرين تنبؤيين لاستيعاب القراءة والكتابة ، بيد أن الباحث لم يكن عاملاً كافياً بين العيّنات الريفية . فهناك كانت أفضل المؤشرات التنبؤية هي عدد الكتب التي تمت قراءتها ، وكمية الاستماع أو مشاهدة أجهزة الإعلام ، وإتلاك راديو أو ترانزستور . وهي مثيرات مباشرة أفضل من المكافآت المؤجلة . وكذا فإن المدارس الريفية قد احتلت مكانتها البارزة في التدريب الفعال ، وهي التي بدا أنها توفر مستوى أعلى من استيعاب التعلم عن مدارس الحضر . وثمة دراسات معادلة في الهدف ، ولكنها نادراً ما كانت شاملة قد أنجزت على أيدي علماء اجتماع ريفيين ومخططين لغويين في محاولة لتقييم أثر برامج محو الأمية في تحقيق التغير الاجتماعي بالقرى . وأكدت

تلك البحوث على ثلاثة عوامل رئيسية فيما يتعلق باستيعاب القراءة والكتابة :
الروابط الحسية الضرورية بين اللغة وبين التخطيط لمحو الأمية ، أهمية توفير الفرص
للاستعمال الشفوي للمعرفة المكتسبة من خلال محو الأمية ، وأخيرا الدعم النقدي
للمؤسسات الواقعة خارج نطاق الأسرة .

ولقد نوقشت قضية ما اذا كانت القراءة والكتابة يجب أن يتم تعلمهما بصفة
أساسية باللغة الأم وذلك منذ أن رفع اليونسكو شعارا في عام ١٩٥٣ بأن أفضل
وسيط للتعلم هو اللغة الأصلية للتلميذ . ومنذ ذلك الوقت فإن المخططين اللغويين
ومدرسي محو الأمية بالأقطار النامية أخذوا يحاولون تنسيق جهودهم لتوفير نظام
كتابي للغات التي لم تسبق كتابتها ، وتحديد شكل معياري للغة لاستخدامه في
الكتابة وفي اعداد كتب أولية مناسبة للغة الحديث المحلية السائدة بالمجتمعات
المحلية (انجل ، ١٩٧٥) . وتضطلع بهذه الجهود عادة مؤسسات خارج نطاق الأسرة ،
كالكنيسة ومجموعات التربية الريفية أو حركات التربية المهنية التي ملدت من أمحت
أमितهم حديثا بالدعم والمواد . فثمة دراسة حديثة على سبيل المثال (جيسك والورت ،
١٩٨٢) حول « جذور العشب » أظهرت أن حركة الفلاحين المنظمة لمحو الأمية بجنوب
بنين قد أظهرت أن هذه الحركة ، خلافا للمدرسة الرسمية أو لبرامج محو الأمية
الرسمية للكبار ، قد وفرت تقنيينا لغويا على هيئة مادة مكتوبة حديثا ، تقوم على أساس
الحاجات الثقافية المحلية كما يشاهدنا القرويون أنفسهم ، وعلى أساس الفرص المتاحة
لهم بحيث أميتهم حديثا للتحدث عن معرفتهم التي اكتسبوها من المصادر المكتوبة .
وبغير أي من هذه الأشكال من الدعم ، فإن استيعاب القراءة والكتابة يأخذ في الدبول .
وثمة مجموعة اعتمدت على نفسها بين السكان الراشدين بأحدى المناطق كان معدل
معرفة القراءة والكتابة بينهم أقل من ١٪ صممت على أن توفر لنفسها مواد لمحو
الأمية بحيث تتواجد جنباً لجنب مع الأشكال الشفوية والرسوم الايضاحية المتعلقة
بصميم بيئتهم . ولعدة قرون فإن الجمهور المحلي ورث الأجيال التالية عناصر من المعرفة
على هيئة أمثال سائرة وأغنيات وقصص ملخصة في جملة مثلية تسمى لو ٢٥٥ .
ويمكن أن تلخص هذه الجملة أيضا من خلال رسم يقوم بالتمثيل لغواها في رموز
تشكل ما يسمى لو ويدا Loo-Wema . فمجموعة محو الأمية التي اعتمدت على نفسها
قامت بإنتاج كراسات اشتملت على الأمثال السائرة على هيئة أشكال مرسومة ومكتوبة
في نفس الوقت . وكان لدى جميع أعضاء المجموعة نسخ منها ، وبذا صارت تلك
الكراسات « عامة » . ومن الناحية التراثية تم التحكم في أنماط معينة من المعلومات
من خلال تنظيم مسلسل كما هو الحال بالنسبة للمجموعات الدينية المسماة « فودن » ،
ومن خلال المدارس الرسمية حديثا جدا . فهذه المحادثة التي تتم في موقف تعليمي
غير متسلسل قد مكنت الدارسين الجدد من التقلب على مخاوفهم السابقة من أن التعلم
من الكتب قد حمل معه قوة لايقاع الضرر على الآخرين . وقد تضمنت المحادثة أيضا
إنتاج النصوص (الكراسات التي تشمل على الأمثال وقصصهم بالكلمات المطلوب

دراستها) ، وفي هذه المعادلة فإن أفراد المجموعة ربطوا فيما بين الأمثال المكتوبة وبين المعرفة التقليدية ، ملقبن بالضوء على الخلفية المشتركة التي يستحضرونها في تفسير النصوص التلقائية مما يجعل من الممكن التوصل إلى أساس مشترك للفهم .
واتخذت المجموعة أيضا خطوات لتقييس اللهجات العديدة بالمنطقة .

وفي نفس الوقت فإنه مع هذه الفحوص الدقيقة لبرامج محو الأمية عبر العالم التي قام بها علماء الاجتماع اللغويون وغيرهم من علماء اجتماع ، فقد وجه اهتمام متزايد إلى العلاقات القائمة بين الأشكال الشفوية والتحريرية واستخدامات اللغة .
وتطورت طرائق تدريس محو الأمية في كثير من المواقع للتوصل إلى أكثر الأنماط ملائمة لكل من بنيات اللغات المحلية واستخداماتها ، فاللغويون والمربون أصدروا قراراتهم بصدد علم الاملاء ، وأنماط لايضاحات ومضمون الكتب الأولية في ضوء توافر المعرفة المتزايدة حول طرائق الكلام والسلوك الخاصة بلغة الحديث بالمجتمعات المحلية .
واقترح جدهنسنسكي (١٩٦٢) بأن من الواجب أن تقوم المناهج المتعلقة بوضع قواعد الاملاء ، والتخطيط لكتب القراءة الأولية ، وتعليم الذين ستمحى أميتهم على أساس الخصائص البنائية للغات المعنية التي يتم تناولها . بيد أنه بحلول السبعينيات فإن علماء الاجتماع اللغويين أقادوا بأن ملامح الحديث ، والاستخدامات اللغوية الشفوية وطرائق النظر إلى اللغة في مجتمعات لغوية محددة ، كان لها أثر ذو بال في تقبل محو الأمية . فنجده مثلا أن هولنباخ (١٩٧٩) في تقديمه لتقرير عن إحدى المجموعات اللغوية بالكسيك قد لاحظ أن المجموعة قد اعتبرت اللغة كطريقة للاتصال ، ولم يعتقد أن من الممكن تناولها منفصلة . ولم يركز هؤلاء العلماء اللغويون على الشكل اللغوي للنطق كمقابل لمضمونه ، ولم يشغلوا أنفسهم في لعبة للغة . وهكذا نجد أن الطرائق المعتادة لتدريس القراءة بالتركيز على الحروف ، والمقاطع والكلمات ، وتغيير وضع الكلمة للتدريب النمطي ، لم تكن ذات فاعلية في تدريس هذه المجموعة . وبدلا من هذا فإن الحكايات المترابطة القائمة على الحياة اليومية للمجموعة كان لا بد أن تستخدم كمواد للقراءة الأولية بدلا من المواد « البسيطة » المعتادة المعدة لكتب القراءة الأولية .

وثمة مطلب معتاد في محو الأمية الحالي وفي العمل اللغوي يشهد الربط بين النظرية والتطبيق . أما علماء الاجتماع اللغويون وغيرهم من علماء اجتماعيين فإنهم في إعادة فحصهم لتدريس محو الأمية خلال العقد الماضي أحرزوا العديد من جوانب التقدم النظرية الهامة في فهم الروابط بين البنيات اللغوية الشفوية والتحريرية واستعمالاتها . وامتدت هذه النواحي من التقدم إلى مدى أبعد من الممارسات التربوية بحجرات الدراسة لتحليل مدى استيعاب القراءة والكتابة ، ووظائفها خارج حجرة الدراسة ومدى ارتباط المواد والممارسات في التدريس بتلك المواد والممارسات الموجودة بالحياة اليومية ، وبعادات الكلام الشفوي ، وانضمام دارسين جدد . وكان لكثير من هذه الجوانب من التقدم صدى في تحسين الممارسات والمواد التعليمية وفي تكامل التخطيط اللغوي مع تطور ودعم محو الأمية .

السياق الاجتماعي

ان اعادة تقييم المعنى الاجتماعي لبرنامج محو الأمية قد تأتت عن وجود وكالات ومجموعات مهتمة بنشر محو الأمية بالشعوب النامية بالداخل والخارج . فمثلا في عام ١٩٧٦ أصدر اليونسكو وبرنامج تنمية الأمم المتحدة معا مقالة نقدية حول اثني عشر برنامجا لمحو الأمية تم الاضطلاع بها في اطار برنامج محو الأمية التجريبي الدولي الذي بدأ تنفيذه في أواخر الستينيات . وأشار تحليل هذه المشروعات الى أنه في بعض الدول ، أدى العمل المتعلق بمحو الأمية الى دعم الوضع القائم ولم يؤد الى أى تحسن في وضع الجماهير ، فبدأ أن الكثير من المشروعات قد نظرت الى الأميين ككائنات هامشية ليست متكاملة في مجتمعا ، وأن الكثير من الشعوب قد فشلت الى حد بعيد في أن تأخذ في اعتبارها الأسباب التكوينية للأمية (برنامج محو الأمية التجريبي الدولي ، ١٩٧٣) . وباختصار فإن ما كان مأمولا من محو الأمية لم يتحقق سواء للأفراد أم للشعوب .

وفي نفس الوقت بدأ المؤرخون الاجتماعيون وفرق علماء النفس والأنثروبولوجيين واللغويين في البحث عن طرائق جديدة لتقييم السوابق الاجتماعية ونتائج محو الأمية . فالمؤرخون تناولوا أولا المجتمعات القديمة التي تحولت من طرائق الانتاج الزراعي وصناعة الاكواخ الى التصنيع والتمدن . وأجريت جميع هذه الدراسات تقريبا في الأقطار النامية مع التركيز اما على الفترة السابقة على احرازهم للقومية السياسية الكاملة واما على الوقت الذي تحرك فيه الشعب نحو الالتزام الشديد بالتعليم الثانوي العام وما بعد الثانوي يفرض الاعداد لقوة عاملة صناعية . وقام انجلسنيج (١٩٧٣) بدراسة انتشار الأمية في ألمانيا منذ أواخر العصور الوسطى حتى القرن العشرين ، وذلك بالربط بين وجهات نظر العلوم الاجتماعية والعلوم الاعلامية وطرائقها . أما فيوريه وأوزوف (١٩٧٧) فقد أظهر في دراسة حول انتشار الأمية منذ عهد الإصلاح حتى نهاية القرن التاسع عشر ، أنه على عكس الاعتقاد السائد ، فإن الثورة الفرنسية لم تكن علامة هامة في تاريخ محو الأمية . فالناس تعلموا تدريجيا أن يقرأوا ويكتبوا فيما بين عهدي جان كالفن وجولز فرى (الوزير الفرنسي للتعليم العام فيما بين ١٨٧٩ - ٨٠ ، ١٨٨٢) . وكان دافعهم نحو هذا بحاجتين هما الحاجة الى الخلاص من خلال قراءة الكتاب المقدس ، والحاجة الى أن يكونوا غصيرين ، كما اتسمت تلك الفترة بزيادة مطردة في استخدام العقود المكتوبة . فمعرفة القراءة والكتابة انتشرت « من القمة الى القاعدة » ، ومن الصفوة الى الفلاحين ، ومن المناطق الحضرية الى المناطق الريفية ، ومن الشمال والشمال الشرقي الى الأجزاء الأخرى من البلاد . وتتميز أيزنشتاين (١٩٧٩) تاريخ العلاقات والتحويلات الثقافية في بواكير أوروبا الحديثة ، وانتهى من دراسته الى أن التفجرات التي أحدثتها الطباعة ساعدت على تحويل ثقة الناس من الأسباب الآلهية الى التفكير الرياضي والحرائطي .

وتعزز قيام العلوم الحديثة بالمساعدة التي وفرتها الطباعة لتذليل مشكلات الترجمة ولعرض الأقسام اللغوية والتقسيمات السابقة الى علماء جامعيين والى عمال حرفيين .
 وتغيرت ملامح كل من الحياة العقلية والروحية في بدايات أوربا الحديثة عن طريق اللجوء الى الطباعة ، وعن طريق الفرص المترامية أمام الصناعات الماهرة وعمال المطابع . والفرص التي توافرت أمام أبناء الأبرشيات . لمناقشة الأفكار والصور التي كانت تقدمها المطبعة . على أن كريسي (١٩٨٠) أظهرت في بحث له عن آثار الطباعة على إنجلترا في عهد تيودور وستيوارت أن اكتساب مهارات القراءة والكتابة لم تعمل بالضرورة على زيادة العقلانية ، أو على زيادة القدرة على تحصيل وهضم المعلومات وعلى إصدار القرارات السياسية والدينية . وأكثر من هذا فإن الأمية لم تكن بالضرورة عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي . فالتناس لم يكونوا أكثر حكمة ولا أكثر قدرة على التحكم في بيئتهم بفضل معرفة القراءة والكتابة عما بدونها .

وبالنسبة للولايات المتحدة فإن عددا كبيرا من المؤرخين أعادوا تناول أشكال ووظائف القراءة والكتابة خلال فترة الاستعمار . وخلال القرن التاسع عشر . فأشار لوكر دج (١٩٧٤) الى أنه خلال العهد الاستعماري ، فإن التمييز في المكانة الوظيفية بنيوانجلند لم تكن قد خلقت بعد ، ولم تكن قد تدعمت في ضوء الفروق في معرفة القراءة والكتابة . وأوضح جراف (١٩٨١) أنه بالنسبة لكتندا خلال القرن التاسع عشر فإن هؤلاء الذين أميتهم لم يكن من المرجح أن يضموا أصواتهم الى القضايا التي تحض على الخير ، أو أن يلجئوا في أنفسهم الدوافع الاجرامية ، أو أن يتسلقوا السلم الاجتماعي بقدر أكبر من أولئك الذين لم تمنح أميتهم . وأكثر من هذا ففي كل من إنجلترا والولايات المتحدة خلال هاتين الفترتين اللتين كان معهما الأمية والتصنيع خلالهما يقفزان بنمو حتى الذروة ، فإن القوانين الاقتصادية المتعلقة بالعرض والطلب بالنسبة لفرض العمل قد اشترطت مستويات من الامام بالقراءة والكتابة والتعليم الثانوي ، ولم تكن هناك علاقة مباشرة بين المهارات المكتسبة بالتعليم الثانوي وبين النجاح في الوظيفة (سولتو وستيفنس ، ١٩٨١) .

أما الارتباط في وجود ارتباط ، سواء كان ارتباطا سببيا أم ارتباطا عارضا ، أم عدم وجود ارتباط على الإطلاق - بين معرفة القراءة والكتابة وبين الأحكام الأخلاقية وأصاليب السلوك ، أو بين معرفة القراءة والكتابة وبين أنماط السلوك الاجتماعي المتغيرة ، فإنه لم يثبت قط من خلال عمل المؤرخين الاجتماعيين ، بل وأيضا من خلال بحوث الفرق من العلماء الاجتماعيين الذين بدأوا باتباع طرائق وارتباطات جديدة بين الطرائق المتعلقة بالنظر بعناية الى الأشكال المتباينة للتواجد المتزامن بين الاستعمالات اللغوية الشفوية والتحريرية في الثقافات المتباينة حول العالم . ووجد الأنثروبولوجيون أن الفروض المتعلقة بمحو الأمية بالغرب والموجهة نحو التنمية ، لم تتأكد في المواقع ذات الثقافات المعارضة للثقافة الغربية . فالمجتمعات التي تقف على إمكانية إحراز لغة مكتوبة ظلت لقرون لا تشجع القراءة والكتابة . وأكثر من هذا فإن

استخدامات القراءة والكتابة حتى بالمجتمعات التي وجدنا بها ، كانت محدودة في الغالب ، وكانت مقيدة إما بمجموعات محدودة من الأهداف التي جعلت لها أو كانت مقصورة على صفوة صغيرة تلم بالقراءة والكتابة ، وكانت في العادة إما صفوة دينية أو صفوة اقتصادية . وأكثر من هذا فإن النسبة المحدودة من غير الأميين في نطاق مجتمع لم تحد من الوظائف التي جعلت اللغة المكتوبة لها . والمجتمع الذي حد من محو الأمية بالنسبة لمعظم الشعب ، ربما كان لديه مدى واسع من وظائف واستعمالات القراءة والكتابة بين الصفوة أو بين المتخصصين في محو الأمية . وأكثر من هذا فإن الأنثروبولوجيين الذين قاموا بدراسة المجتمعات التي أدخل بها محو الأمية ، وجدوا بإعادة الدراسة ، أنه عندما لا تتحقق الأهداف التي صارت جزءا من الآمال التي عقدت على محو الأمية ، فإن الأفراد يملكون عندئذ تعلم القراءة والكتابة ، كما هو حالهم بصدد أى اختراع اجتماعى آخر صار منعدم الوظيفة في ظل ظروف اجتماعية متغيرة . (جودى ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٧) .

وربما تكون أهم دراسة من هذه الدراسات بحث سكرينر وكول (١٩٨١) بين سكان ليبيريا . فلقد برهن علماء النفس واللغويون والأنثروبولوجيون بما قدموه من أوصاف تفصيلية عن الظروف البيئية لاستعمالات القراءة والكتابة بين الأهليين هناك ، ومع تكييفات اختبارات القدرات المعرفية القياسية ، على أهمية المواقف الخاصة بمجتمع بالذات بصدد استخدام القراءة والكتابة والشبكات التعليمية والاجتماعية التي صارت القراءة والكتابة تحقق لها أهدافا هامة جدا . وأظهر الباحثان أيضا أن الأهداف والآثار وأنماط محو الأمية بين هذه المجموعة كانت مختلفة تماما عن تلك التي سبق وصفها بصدد المتحقيين بالمدارس وقد مكنتهما طرائقهما البحثية من فصل آثار محو الأمية عن الآثار المتأتبة عن الالتحاق بالمدارس .

وثمة منهج اثنوغرافى اقترحه هيمز (١٩٦٤) لأول مرة ، سعى اثنوغرافيا الاتصال ، قام العديد من العلماء اللغويين باستعماله لدراسة تقاليد الكلام الشفوية والتحريرية بمجتمعات محددة . واثنوغرافيا الاتصال تقوم لدى تطبيقها على مجموعة محددة ، بوصف حدود المجتمع المحل الطبيعية والاجتماعية التي يمكن أن يتم فيها الاتصال ، وحدود وملامح المواقف الاتصالية ، وأنماط اختيار المتحدثين والمستمعين ، والكتاب والقراء ، والقيم والاختيارات من بين الأساليب ، والمناسبات ومضمون اللغة المكتوبة والمنطوقة التي يحملها المجتمع المتحدث بلغة معينة . وأظهر هيث (١٩٨٣) ، في دراسة له عن استعمالات اللغة الشفوية والتحريرية بمجتمعين محليين لطبقه العمال بالجزء الجنوبي الشرقي من الولايات المتحدة ، الفروق الثقافية العميقة بين هذين المجتمعين المحليين . فلقد وجدت فوارق أساسية بين المجموعتين بصدد جميع جوانب استعمالهم للغة تقريبا ، بدءا بتجارب القراءة والكتابة المبكرة في الطفولة حتى الطرائق التي يتم بها النظر الى المعلومات المقدمة في الصيغ المكتوبة والشفوية . وفي مجتمع الطبقة العاملة من السود ، كانت المواد المكتوبة مستخدمة في الغالب لعدم

الذاكرة أو لتثبيت المعلومات التي سبق التعبير عنها من خلال المناقشة الشفوية .
 غالباً القراءة والكتابة كانتا مناشط اجتماعية عامة ، وكانت معانيهما شركة وموضوعاً
 للتفاوض اجتماعياً : فاحد الأشخاص كان يقرأ بينما كان الآخرون يقومون بالتفسير
 وذلك بالإسهام بخبراتهم للوصول إلى اتفاق اجتماعي حول المعنى . وفي مجتمع
 الطبقة العاملة من البيض كانت القراءة منشطاً خاصاً ، فإن هناك أشخاصاً معينون
 مخولون للقراءة بصوت مرتفع ويقومون بتفسير معاني الكلمات المكتوبة للآخرين .
 وكلا المجتمعين لم يكن يقرأ إلا لدقائق قليلة كل يوم ، وتركزت معظم هذه القراءة
 على أهداف أدائية أو تثبتية - لاكتساب معلومات تتعلق بالحاجات العملية أو لمراجعة
 أو تأكيد حقائق معينة ، كالتواريخ والعناوين ونحوها . ولم توجد أية كتابة تؤدي
 تقريباً بكلا المجتمعين ، باستثناء بعض القوائم أو الملاحظات المختصرة التي تستخدم
 لمساندة الذاكرة بصدد قطع معينة منفصلة من المعلومات . وكان ينظر إلى الكتابة
 بكلا المجتمعين كنشاط تضطلع به مجموعات خارج نطاق مجتمع الطبقة العاملة ، وأحس
 الناس أن الكتابة - خلافاً للقراءة - ليست في حاجة إلى أن تؤدي بواسطتهم . وفي
 تلك المناسبات الخاصة التي كانت تنبئ فيها الحاجة إلى الكتابة ، فقد كان يوسعهم
 أن يذهبوا إلى أشخاص معينين بالمجتمع أو إلى مهنيين خارج نطاق مجموعتهم
 الاجتماعية . ولم يكن هناك بالنسبة لأي من المجتمعين فرص للقراءة أو لكتابة نثر
 محمول في مواقع العمل . فتمت وطائف قليلة تطلبت أي قدر من القراءة والكتابة أو
 تطلبت أقل القليل منها . فبدلاً منها كان أصحاب العمل يريدون التفكير المنطقي ،
 والتفسير السريع للتوجيهات الشفوية ، والقدرة على التنبؤ في أداء المهارات الرياضية
 الأساسية . فقد كانت المهارات المتعلقة بالأرقام والمهارات التنظيمية والقدرة على
 الالتزام بالوظيفة هي المطلب الأكثر إلحاحاً في كثير من وظائف الطبقة العاملة عن
 مهارات القراءة والكتابة في حد ذاتها . وثمة مؤسسات كثيرة أخذت لا شعورياً
 ببنية توفير « كتيبة » في نطاقها يضطلعون بمعظم الأعمال الكتابية الخاصة بالمنطقة ،
 بينما كان غيرهم يحملون معظم المسئولية المتعلقة بتفسير المواد المكتوبة .

واختلقت مجموعتا الطبقة العاملة اختلافاً بينا الواحدة منها عن الأخرى ، كما
 اختلفتا عن نمط جمهور المدينة وعن الاتجاه السائد لدى السود والبيض الذين أمسكوا
 بزمام السبطة في المدارس وفي مواقع العمل بالمنطقة . ووجه معظم الأسر أطفالهم في
 سن مبكرة نحو تعلم القراءة والكتابة ، وقد أخذت تركز على أجزاء منفصلة متجايزة
 من النصوص ، كما كانوا يوجهون أطفالهم من خلال أسئلة تعليمية للتحديث عن المقصود
 من الصور والكلمات ، وعن المعلومات الواردة بالكتب والمنعزلة في نفس الوقت عن
 سياق الحياة « الواقعية » كما كانت أسئلتهم تدور حول المكانة المستقلة وذات السيادة
 للمواد المكتوبة . وكثير من الرجال والنساء بهذه المجتمعات كانوا يعملون في وظائفهم
 ككتبة ، يقرأون ويكتبون للمؤسسة التي يعملون فيها ككل أو كانوا يقرأون ويكتبون
 لأفراد بعينهم في نطاق المؤسسة . وكثير منهم كانوا يقرأون ويكتبون بالبيت نفاً
 مطولاً ، وكثيراً ما كانوا يستخدمون المواد المكتوبة لأغراض ترويعية أو نقدية .

وتناولت جميع الدراسات المتعلقة بالبيئات الاجتماعية لمحو الأمية المقدمتين الأساسيتين اللتين وجهتا برامج محو الأمية بالأقطار المتقدمة والأقطار النامية على السواء خلال القرن العشرين ، وهما القيمة الإبدالية من جهة ، والقيمة الأدائية من جهة أخرى لمحو الأمية ، وانتهت هذه الدراسات الى أن التقسيم الثنائي الصارم بين التقاليد اللغوية الشفوية والكتابية لا يمثل بدقة الاستخدامات الشفوية والتحريرية للغة عبر الثقافات والمواقف . وأكثر من هذا فإن دور محو الأمية كعامل في أحداث التغير الاقتصادي والاجتماعي أو الفردي ، يعتمد الى حد بعيد على العديد من العوامل الأخرى كالبعد عن المراكز الحضرية ، وحجم الأسرة ، والنمو الاقتصادي للمنطقة ودعم المؤسسات الموجودة بالمجتمع فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالاستخدامات اللغوية الشفوية والتحريرية .

وثمة نتيجة أخرى للدراسات المتعلقة بالسياقات الاجتماعية لمحو الأمية أعادت توجيه الانتباه الى التساؤل عن كيف أن المعلومات والعمليات الجديدة للاستيعاب ، والمعلومات التي يعاد النظر فيها بطريقة نقدية تؤثر في جوانب السلوك الأخرى (تانن ، ١٩٨٢) . وتتعلق هذه الأسئلة بالمجتمعات التي تتلقى محو الأمية بداءة ، وأيضاً بالنسبة لتلك المجتمعات التي تتلقى حالياً المواد المطبوعة بأية كمية معقولة باللغات الأهلية . فهذه الأسئلة توجه الى كومبيوتر محو الأمية في العديد من الشعوب . كيف تتبادل المجموعات عبر العالم المعلومات وكيف تدمج المعلومات الجديدة في مجتمعاتها اللغوية ؟ وعلى وجه التحديد ، ماذا يحدث عندما تحرر المعلومات التي سبق أن نقلت في صيغ شفوية لحسب في كلام مكتوب باللغة الأهلية ؟ والنقل من الصيغ الشفوية الى الصيغ المكتوبة بالنسبة للمعلومات قد تنقل مفهوم المعرفة من كونها مجموعة مستقرة من المعلومات التي يمكن تعلمها من خلال قص القصص والتفاعلات التبادلة والاتصال سواء بعالم مجرد أم وجها لوجه مع المقومات التي يتم التفاعل معها ، وذلك بقصد الإلام بأساس لا نهائي من المعلومات الآخذة في النمو باستمرار ، والتي يتم تحصيلها في مراحل متزايدة (جودي ، ١٩٧٧) . وأكثر من هذا فإن المفاهيم المتباينة تتطلب أساليب جديدة من النقل . فالاعتماد السابق على الاستجابات المباشرة يحل محلها التعلم الرسمي . فالأطفال والراشدون في برامج محو الأمية الرسمي يواجهون معلومات منعزلة عن السياق في مواقف تتطلب مهام مركزية التكوين ، وتكراراً مجرداً عن السياق وذاكرة حرفية .

وبالنسبة لكثير من الشعوب ثمة اهتمام مركزي كان لهما مضي التدريس الرسمي وبرامج محو الأمية للكبار التي تصبو الى التمكين من القراءة والكتابة متمثلتين في الأدب الأهلي . ومنذ الستينيات بصفة خاصة رغبت الشعوب النامية ومجموعات الأقلية بالولايات المتحدة والشعوب الأوربية في الحفاظ على نصوصها الأدبية التراثية ونشر صيغ دارجة لنصوصهم الشفوية . واليوم يقوم المؤلفون من هذه المجموعات بنشر المواد ويدعون الى جمع ألوان التراث الحية لمجموعاتهم حتى يتسنى لمؤلفي المستقبل

أن يعرفوا وأن يدمجوا أنماطهم الأهلية الخاصة بلغة الحديث في كتابتهم . ولقد قدم هويتلي (١٩٦٤) وهو مخطط لغوي في مجلدين عن النثر الإفريقي مختارات من النصوص الشفوية التراثية ومن النثر المبون ، لم تتضمن الحكايات الشعبية والأساطير فحسب ، بل تضمنت أيضا الخطب والأحاديث التي لعبت فيها الأمثال والأحاجي أدوارا فعالة تتعلق بالأسلوب وأدوارا أساسية في الكشف عن طبقات معنى كلمات المتحدث ، وأيضا الأسلوب الخاص للداء الشفوي للمتكلم . وأوجز هويتلي في هذين المجلدين التباينات في وضع ساردى القصص ومؤلفيها ، والتباينات في أنواع المهارات المطلوبة لداء كل منها أو تأليفها . ويجرى حاليا تنفيذ العديد من برامج محو الأمية بأفريقيا التي تستخدم نصوصا شفوية تاريخية جمعت من أفواه الكبار بالمجتمع المحلي كمادة قرائية تمهيدية . وبالإضافة الى هذا هناك العديد من الأفريقيين المتعلمين يلحون اليوم على أن يدرج كتاب أفريقيون من أمثال اموس تويتولا وفاجونوا واكونسى وأشب في الأدب وفي مناهج التاريخ بالتعليم الثانوى وما بعده حتى لا ينشأ الصغار منحرفين تماما بسبب التعليم القائم على أساس الأنماط الأدبية الأوربية . ولعل من الأكثر أهمية الزيادة في ادراك طرائق تقليدية معينة من الكلام ، كاستعمال الأمثال للإيضاح ، وتذكرة المستمعين بالخبرات الخلفية المشتركة ، والسير في المناقشة حتى الذروة بالاستغانة باستعارات غزيرة ومتعددة ، وذلك لارتباطها الوثيق بفهم أنماط التفكير أو القطع المرتبطة بها من المعرفة بين الأفراد بعضهم وبعض .

الملاح المعرفة واللغوية

لم يكتفى علماء الاجتماع اللغويون بالاضطلاع بدراسات طويلة الأجل حول استعمال اللغة في المجتمع وحول الخلفيات المعرفية ، بل تضافوا أيضا مع علماء نفس اللغة وعلماء نفس المعرفة في فحص الفروق بين عمليات ومنتجات اللغة المنطوقة والمكتوبة ، وذلك جريا وراء سعيهم لفهم الروابط بين معرفة القراءة والكتابة وبين المعرفة . ولقد سيطرت بورتان للانتباه على هذا البحث في السنوات الأخيرة ، وذلك بقصد التوصل الى فهم الروابط بين معرفة القراءة والكتابة وبين المعرفة (أ) الاختلافات بين الحديث المكتوب والحديث الشفوي (ب) دور الذاكرة والانتباه والصور بصدد تنظيم النصوص الشفوية والتحريرية .

وقامت المجموعة الأولى من الباحثين بدراسة سرد النصوص التي تصدر عن الراشدين والأطفال وتدوينها في كل من العمل والمواقف الطبيعية - وهي قصص في العادة - وتوضح هذه الدراسات الفروق الواسعة بين الأحكام التي تصدر عن مختلف الثقافات بصدد الأساليب المناسبة لتقديم نفس المعلومات ، سواء في صيغة شفوية أم في صيغة تحريرية . وتميل النصوص الشفوية بالنسبة لمعظم أفراد المجتمعات التي تزيد فيها نسبة المتعلمين الى أن تكون أطول من النصوص المكتوبة ، كما أن النصوص المنطوقة تكون مجزأة ومضبوطة إذا ما قوربت بالنصوص المكتوبة التي تكون

أكثر تكاملا وتماسكا • فوحدات المعنى التي تحمل وظائف مختلفة تكرر مرات مختلفة في النمطين من النصوص • فمثلا استخدم المتحدثون بالانجليزية صيغ الحال والكثير من الاقترانات الزمانية والإبدالية في الترجمات المكتوبة ، كما استخدموا أفعالا وصفات وروابط تآزرية وتقابلية كثيرة • وأكثر من هذا فإن المواقف التي تستدعي استعمالات النصوص الشفوية والتحريرية ، والقواعد الخاصة بالتحدث عن الكتابة ، تكون محكومة كقاعدة عامة الى حد بعيد بقوام كل مجتمع ، وفي المجتمعات التي تعتمد كثيرا على التدريس الرسمي ، فإن النصوص المكتوبة ذات السلطة ، تكون منفصلة عن السياقات اليومية ، كما أنها تؤكد على تعميم القواعد •

وبالنسبة للمجتمعات التي ليس لديها كتابة ، فإن احساسا بالأساليب المناسبة يصعد المعلومات المكتوبة باعتبارها متمايزة من تلك الأساليب المستعملة في الكلام يتطور بسرعة • والنصوص الشفوية التي تدون في صحيفة مكتوبة لا تكون في الغالب مقبولة في أنظار من سميت أميتهم حديثا ، وهم يستطيعون أن يوصوا بطرق لتحرير النصوص لجعلها مقبولة في الصحيفة المكتوبة • ويلاحظ أن البدايات الزائفة والكلمات الدخيلة والأوامر والتكرارات وترخيم الحروف اللينة والسائكة ليست مناسبة للغة التي يكتبها أفراد المجتمعات الناطقة بلغاتها ، الذين لم يتعلموا كتابة لغتهم الا منذ عهد قريب •

أما علماء الاجتماع اللغويون الدارسون لتنظيم النصوص الشفوية عبر الثقافات فانهم انضموا الى صفوف أصحاب النظريات الأدبية وعلماء النفس المعرفيين للتركيز على دور الذاكرة في تذكر الحكايات في صيغ شفوية وتحريرية • ولقد أراد أصحاب النظريات الأدبية القدامى أن يفهموا الطرائق التي تكونت ونقلت بها الملاحم الشفوية • وافترض لورد (١٩٦٠) أن المغني كان يتذكر ويعيد تكوين الملاحم ، ليس كلمة بكلمة ، بل بصيغها العامة • وبالتالي فإن علماء اللغة والأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع اللغويين أخذوا في اعتبارهم تركيبات الصيغ وارتباطاتها لشرح النصوص الشفوية ابتداء من هوميروس حتى المجتمعات الأفريقية الراهنة (ستولز وشانسون ، ١٩٧٦ ، وفينجان ، ١٩٧٠) • وثمة باحثون معينون أقاموا الاعتبار أيضا للآثار التي يفترض أن صيغة مكتوبة من هذه النصوص تحدثها في الممثلين ، ففي بعض المجتمعات يبدو أن التلقائية وفقدان القدرة على استرجاع العبارات الطويلة يسمان أولئك الذين يعرفون شكلا مكتوبا للنص ، وفي مجتمعات أخرى يبدو أن معرفة الصياغة المكتوبة لا تؤثر من قريب أو من بعيد •

وفي المجتمعات التي يستمتع فيها الأطفال الى قصص قبيل النوم منذ نعومة أظفارهم وتوجه اليهم أسئلة تعليمية حول هذه القصص ، فانهم يسترجعون تلك القصص تبعا لحطة أساسية يرسمونها ويتجهون في سردهم وكتابتهم للقصص نحو تقليد النماذج الواضحة المعالم بالحكايات التي تقرأ عليهم قبل المدرسة والتي تقرأ بواسطتهم في المدرسة • وتطور مع الحكايات الافتتاحيات المتعلقة بالصيغ والتكيفات

التي تدخل على الشخصيات والأوضاع وتقييمات المضمون . ولكي يتعلم الأطفال
بنجاح كتابة عبارات يشرون بها ما يعن لهم ، فيجب ألا تكون لديهم معرفة كافية
بالمضمون فحسب ، بل يجب أن تتوافر لهم أيضا فرص كافية لممارسة تغيير صوتهم
الشخصي والشواهد التعيينية التي تتضمنها الحكاية للمواقف خارج نطاق الوقائع
التفصيلية للعرض المقدم .

خلاصات

من المؤكد أن العقود القادمة سوف ترى بحوثا متزايدة على نطاق واسع بصدد
العادات الشفوية والتحريرية من خلال الجهود المتضافرة لمجموعة من العلماء الاجتماعيين .
أما الإسهامات المحددة لعلماء الاجتماع اللغويين خلال العقدين الماضيين فقد تحددت
أولا بمحاولة لوضع النصوص في نطاق سياقاتها ولاختبار هذه عبر المجموعات
الاجتماعية والموقف والمؤسسات . وبحلول أواسط السبعينيات فإن الفكرة المألوفة
القائلة بالتقسيم الى مجتمعات شفوية وأخرى تحريرية قد خضعت للمراجعة . وحسب
تعبير هيمز « فإن من المستحيل أن نعمم بالقطع فنقول ان هناك ثقافات « شفوية »
في مقابل ثقافات « تحريرية » (هيمز ، ١٩٧٣) . أما العقد التالي فقد شاهد عملا
اجتماعيا لغويا ، مستخدما طرائق تبدأ من النصوص اللغوية وتحليل الأحاديث الى
الثنوغرافيا الاتصال ، لوصف أشكال واستعمالات اللغة الشفوية والكتوبة بتفصيل
متزايد بصدد أوضاع اجتماعية معينة . وهذا البحث لم يشر الى أن هناك سلاسل
متصلة للعادات الشفوية والتحريرية عبر الثقافات . فحسب ، بل أكد أنه لا يوجد
نموذج ذو اتجاه واحد للنمو في اكتساب الأفراد للقراءة والكتابة . ولقد ناهض
المؤرخون الاجتماعيون من أمثال جراف (١٩٧٩ ، ١٩٨١) فكرة وجود مجرى وحيد
لتطور المجتمعات أو الشعوب بصدد اكتسابها للقراءة والكتابة والتطور بها .

ولسوف تسمح العقود القادمة لعلماء الاجتماع اللغويين جنبا لجنب مع غيرهم
من علماء اجتماعيين بأن يهيئوا عن بعض الأسئلة التي أثرت في مؤتمر حول محو
الأمية عقد في عام ١٩٦٤ (هايز ، ١٩٦٥) وهو المؤتمر الذي ضم باحثين يمثلون
الخبرة والبحث في جميع الميادين التي نوقشت هنا وهي : تعليم القراءة والكتابة ،
دراسة السياقات الاجتماعية ، الملامح المعرفية واللغوية التي تتبدى مما مع أشكال
واستعمالات اللغة المكتوبة . وكانت الأسئلة والمقومات التفصيلية على النحو التالي :
= ما المقصود بمحو الأمية ، وكيف نستطيع أن نقيس درجة تعلم القراءة
والكتابة ؟

= ما الاعتبارات اللغوية والتربوية التي يجب أن تؤخذ أولاً في الاعتبار لدى تناول المشكلات الأساسية لمحو الأمية ؟ وما هو الموقف اللغوي ، أعني هل وضعت خريطة لغوية للمنطقة ؟ ما الاعتبارات اللغوية التي تؤثر في اختيار لغة التعليم ؟ ما الاعتبارات اللغوية التي يجب مراعاتها في التخطيط لمواد التدريس ؟ ما المعايير التربوية التي يمكن أن يستهدف بها في اختيار لغة التعليم ؟ هل من الواجب أن يتم تعليم المتحدثين بلغة واحدة من الأقلية اللغوية باللغة الرسمية مباشرة ؟ هل من الواجب الاستعانة بصيغ لغوية أدبية متخصصة رفيعة في مواد التعليم الأولى ؟

= ما الخطوات التي يجب اتخاذها لدعم هذه المهارات بعد أن يكون الناس قد اكتسبوا المهارات الأساسية المتعلقة بمحو الأمية ؟

= ما العلاقة بين أهداف وعمليات برامج محو الأمية للكبار وبين أهداف وعمليات النظم المدرسية ؟

= ما المكانة التي يحتلها محو الأمية في برنامج تنمية المجتمع ككل ؟

= ما الخدمات المساندة التي يتطلبها برنامج واسع النطاق لمحو أمية الكبار ؟

= ما العوامل التي يجب أن تؤثر في اختيار وتدريب مدرسي محو الأمية ؟

= كيف نستطيع أن نقيم فاعلية أحد برامج محو الأمية ؟

= ما الاستراتيجيات التعليمية الأساسية البديلة في أحد برامج محو الأمية للكبار ؟

= ما المراحل المطلوب توافرها في برنامج واسع النطاق لمحو الأمية ، وما هي المشكلات الرئيسية ؟

٥٠

لقد أشرنا الى أنه في أماكن معينة حول العالم ، قدمت اجابات عن بعض هذه الأسئلة جزئياً على الأقل ان لم يكن عليها جميعاً ، وصار عند الباحثين اليوم في كثير من برامج ومراكز البحث فهم أفضل لأنواع المعلومات المطلوبة للجابة عن هذه الأسئلة مما كان لدى المدرسين أو الباحثين منذ عشرين سنة . بيد أنه قبل أن يتسنى لنا أن نحصل على اجابات شافية ومعلومات كافية عن تخطيط البرامج في كثير من المواقع حول العالم ، فإن على علماء الاجتماع اللغويين وغيرهم من علماء اجتماعيين أن يستمروا في اقتفاء أثر العمل طويل الأمد بمجتمعات ومواقف متباينة . وأكثر من هذا فإن من الواجب على المؤرخين الاجتماعيين وعلماء النفس المعرفيين وأصحاب النظريات الأدبية أنه

يأخذوا بعين الاعتبار على نحو أفضل البنيات اللغوية واستعمالاتها في دراساتهم لمحو الأمية وللرابطة القائمة بين جوانبها وبين تقاليد الكلام المنطوق ، ويجب على علماء الاجتماع اللغويين أيضا أن يستمروا في الافادة من العلماء الاجتماعيين الآخرين وهم يصدد بحثهم عن اجابات عن هذه الأسئلة البحثية الأساسية كالسؤال حول كيفية التمييز بين السوابق وبين النتائج المترتبة على محو الأمية بالنسبة للأفراد ، وكيف تترابط الملامح النحوية الشكلية والقصة والعمليات الاسترجاعية للذاكرة الانسانية . على أن العلامة الأولى لأي تطور بحثي هام في مجال محو الأمية يجب أن يتأتى اذن عن تعاون متزايد وطويل الأمد بين العلماء الاجتماعيين كما يتأتى عن انتشار بؤرة البحث الى مواقع جديدة عبر الثقافات .

الصراع الاجتماعي الثقافي والتعليم ثنائي اللغة : حالة جماعة أوتومي الهندية في المكسيك

تقديم :

لقد ظلت فكرة التعليم الثنائي اللغة عدة عقود من السنين محورا للمناظرة والجدل . وتطرح كل تجربة جديدة تلاقى النجاح أو الفشل على حد سواء ، حلولا جديدة للمناظرات والمشكلات الأصلية . وتدور المناظرة حول مسألتين أساسا .

المسألة الأولى : وهي مسألة اجتماعية سياسية ، وثقافية بطبيعتها ، وتتعلق بما إذا كان في الإمكان حقا ، بناء أمة متعددة اللغات والثقافات . وقد يكون مجديا من الناحية العملية ، وفي ظل بعض الخطط ، أن تؤسس دول قومية ، توفق بين صياغة الهوية القومية ، والحفاظ على التباين اللغوي والثقافي . والمسألة الثانية ، وهي مسألة سيكولوجية ، وبيداغوجية ، وتتعلق بالطرق التي تعلم بها لغة ثانية ، والفائدة المنظمة أو المتصارعة للفتين من اللغات . وما هي آثار تعلم لغة ثانية على تطور اللغة الأم ؟ وما هي آثار استعمال لفتين على الهوية السيكوسوسيولوجية للفرد ؟

وإذا قيل من حيث المبدأ على أقل تقدير ، أنه يمكن بناء أمة من الأمم دون

بِقلم : رينر انريك هامل

استاذ مساعد بمركز اينسينثا للغات الاجنبية - جامعة
أوتونوما - المكسيك - نشر تحليلاً نموذجياً لقن الحادثة :
عناصر لنظرية سوسيو لغوية عملية (١٩٨٣) ، واشترك (مع
هـ - مونيث) في تحرير محاضر جلسات المؤتمر العالمي
المعاصر لعلم الاجتماع عن اللغويات الاجتماعية في أمريكا
اللاتينية ، وله مقالات عديدة .

ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم دراسات عليا في الترجمة من جامعة
القاهرة . اشترك في ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب ،
وله كثير من الترجمات الأدبية والعلمية والثقافية .

استئصال شناعة ثقافات ولغات الأقلية ، سيكون أعظم التحديات أمام النظام التعليمي
اذن ، هو توفير التعليم الفعال للغة القومية لمن يتكلمون بلغات الأقلية دون الاضرار
باللغات والثقافات المعاونة .

وتنشأ مشكلة ثانية حين تخطط المناهج تتعلق بما اذا كانت أولوية الهدف
الاجتماعي للفصاحة ومعرفة القراءة والكتابة يمكن أن تكتسب دون استبعاد تنمية
اللغة الأم ، أم أن اللغة الأم تستطيع القيام بدور انتقالي مساعد وحسب .

وفي هذا المقال الذى يدور حول نتائج دراسة حالة معينة في المكسيك، سنحاول
أن نوضح كيف كان للعوامل الاجتماعية الثقافية التى تصور الصراع اللغوى ، بين
الاسبانية (اللغة القومية) ولغة اوتومى (وهى لغة لأقلية هندية) أثر مباشر على
التعليم الثنائى اللغة . وسنقدم تحليلاً لبعض التناقضات بين برامج اللغة الثنائية
للمدرسة الابتدائية الأهمرية ، وبين الظروف السيكولوجية التى تطبق فى ظلها ، فى
محاولة لاطهار العلاقة الوطيدة بين الجوانب الاجتماعية السياسية والثقافية
والسيكولوجية والبيداغوجية .

السياسة اللغوية والتعليمية المتبعة مع الهنود :

لقد وجدت المكسيك طوال تاريخها اجابات من عندياتها عن هذه المسائل . ومنذ الفتح الأسباني (١) ، كان ثمة صراع حول موقفين أساسيين : موقف يرى أن انقراض الأهلالي الوطنيين مطلب مسبق لبناء دولة قومية ، وموقف يكافح للحفاظ على الثقافات واللغات الوطنية في عملية بناء الأمة هذه . وبلا أدنى شك ، كان للرأى الأول في التطبيق ، وعلى الدوام تقريبا ، اليد العليا ، وبدرجة تفوق كثيرا عما يقدم في البرامج التعليمية . وكما قال salomon Nahmad وهو موظف مدنى مبرز يشتغل بشئون هنود المكسيك (سنة ١٩٨٢ ، ص ٢٥) :

من المؤكد تماما أن المثل العليا للوحدة مضطربة بالنسبة للمثل العليا للمساواة . . ولا تستعمل عملية التدريس - التعلم على أنها وسيلة للتعليم واكتساب المعرفة ، بل بديل للأسلحة لاتجاز القتل العرقى أو التنصير . كما يزعم أيضا أن التعليم يؤدي الى تدمير الهوية العرقية واللغوية ، كأنما تلك الهوية كان يمكن أن تفعل شيئا ما لعملية التعلم .

وبصفة عامة ، يتسم الموقف السيكولوفى للسكان الهنود بالفقد المطرد للأرض على أيدي اللغات الوطنية . كما تقوم اللغة القومية بفارات متزايدة على المجتمعات المحلية الوطنية ، « الى حد يجعل من الصعب علينا أن نحدد كم صورة ثقافية حقيقية للجماعات الوطنية ، يرجع أصلها الى ما قبل الفتح الأسباني ، Stavenhagen سنة ١٩٣٩ ، ص ١٣) .

وخلال القرن العشرين بخاصة ، أى فترة بناء الأمة ، كانت الأداة الأساسية للسياسات الهندية تستهدف تعميم التعليم الابتدائى ، الذى يستعمل فيه المعلم الرافى على أنه المحفز للتغيير فى برنامج لتكامل الجماعات العرقية الهندية فى المجتمع القومى المختلط الأجناس .

وفى أثناء دورة السنوات الست لحكم الرئيس José loez portillo (١٩٧٨ - ١٩٨٢) ، أى حين كان كاتب هذا المقال يقوم ببعثه أعطيت الأفضلية فى البرامج التعليمية للتباين الثقافى المتعدد للتكامل ، وأدى هذا الى اعادة تعريف التعليم Scanlon الثنائى اللغة والثقافة (Secretaria de Educacion publica . وحتى يضمن أن الأطفال الهنود ذوى اللغة الواحدة سيبدأون تعلم اللغة الأسبانية قبل الحاقهم بالمدرسة - ودون اضرار بهويتهم الثقافية واللغوية ، Secretaria de Educacion Publica سنة ١٩٧٩ ، ص ٥٦) ، قبلت أمانة التعليم العام ، هذا التحدى بجلاء ، لتحقيق التكامل بتعليم اللغة والثقافة القومية ، مع المحاولة فى الوقت نفسه ، للحفاظ على الهوية العرقية واللغوية فى النظام المدرسى .

(١) تم الفتح الأسباني للمكسيك بقيادة كورتز بعد سنة ١٥١٩ . (المترجم)

الصراع اللغوى :

سنقدم الآن بعض نتائج مشروع البحث السوسiolinguistic الذى أجرى ما بين سنة ١٩٧٩ ، وسنة ١٩٨٢ فى وادى Mezquital وهو من الأماكن التى تتركز فيها كثير من الجاعات المتكلمة بلغة أوتومى .

ومن الممكن أن تكون العلاقة السوسiolinguistic الكاملة بين اللغة الأسبانية ولغة أوتومى فى هذه المنطقة متسمة بفكرة (اللغة الثنائية البديلة) ، أعنى القول ، انها نوع من العلاقة غير المستقرة ، بل علاقة منحرفة قائمة على الصراع بين لغة حاكمية ، ولغة محكومة (Vallverdu ، سنة ١٩٧٣) . وقد لوحظ اتجاهان تاريخيان فى الصراع اللغوى هما : التوسع المتنامى للغة الأسبانية ، وتنحية لغة أوتومى من حيث انها الاتجاه الأساسى ، والمقاومة اللغوية والثقافية للجماة المتكلمة بلغة أوتومى من حيث انها اتجاه مساعد . ويمكن أن يرى الاتجاه الأساسى ، الذى هو نتيجة عملية تاريخية طويلة ، على مستويات متعددة : أن اللغة الأسبانية آخذة فى ازاحة لغة أوتومى جغرافيا من المناطق الخصيبة فى هذا الودى الى المناطق القاحلة فى منطقة « سييرا Sierra » ، من الناحية الوظيفية ، حيث أن اللغة القومية آخذة فى الحلول محل اللغة الوطنية فى عدد مطرد من المواقف القائمة على الاتصال ، وفى التركيب اللغوى للغة أوتومى نفسها .

ويجد الاتجاه المساعد للغة والحفظ الثقافى والمقاومة ، التعبير عن نفسه فى ثبات النظام التقليدى للاتصال ، والتنظيم الداخلى للقرى . وواقع الأمر ، أن لغة أوتومى أهمية كبيرة فى الاتصال اللغوى اليومى ، وكذلك فى الأنشطة الثقافية التقليدية (الأعياد ، الاحتفالات ، الشعائر ، والأدب المتواتر شفويا الخ .) ، وبوجه عام ، ثمة تطابق فعال مع لغة أوتومى : « لن تختفى لغة أوتومى أبدا ، لأننا قد تكلمنا بها بصفة دائمة هنا » : وترتبط اللغة الأسبانية من ناحية أخرى ، فى أذهان المتحدثين بها بقيمتها الوظيفية من حيث أنها لغة اتصال (Munoz ، سنة ١٩٨١) .

مدرسة الثنائية اللغوية - الثقافية :

وفى هذا الموقف المتسم بالصراع والتغيير التاريخى ، تقوم المدرسة الابتدائية الريفية والنظام التعليمى بدور هام من حيث هما كل : ففى أثناء مرحلة الانتقال والتجريب المنهجى حين كان فريق البحث يدرس حالة المدارس (١٩٧٩ - ١٩٨٢) ، كانت المدرسة تبرز دون شك الاتجاه الأساسى لتنحية اللغة الوطنية . وينعكس هذا فى وظيفة النظام التعليمى من حيث أنه وسيلة للتحديث وهجرة وصل بالمجتمع القومى ، بل بأنشطة التدريس ، وطرقه ومواده ، وباستعمال اللغات فى قائمة الدرس .

وحتى ندرك التوظيف الداخلى للمدارس المستعملة للغة الثنائية كل الإدراك ،

وتربطه باستعمال اللغات خارج المدرسة ؛ تم اختيار أربعة مجتمعات محلية ذات خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة Munoz وآخرون ، سنة ١٩٨٠ ؛ سنة ١٩٨١ Sieva ولكنها متشابهة في أن نسبة الهنود بين سكانها نسبة عالية ، وفي أنها تقدم مقررا كاملا للتعليم الابتدائي (ستة صفوف) .

ومع أن المدارس جزء من جهاز المديرية العامة للتعليم الهندي (DEGEI) وخصصت على أنها ثنائية اللغة مدة أربعين سنة ، ولكنها لا تطبق منها ثنائي اللغة بحق . وعلى أية حال ، فإنه حتى سنة ١٩٨٣ ، كانت الكتب المدرسية القومية المدونة باللغة الأسبانية مستعملة في هذه المدارس لأربع مواد أساسية (اللغة الأسبانية ، الرياضية ، العلوم الطبيعية ، والعلوم الاجتماعية) . وقد صممت هذه الكتب من وجهة النظر اللغوية لتعليم القراءة والكتابة ، وتنمية اللغة الأسبانية لتصبح اللغة الأم وهي ليست مفيدة في تعليم اللغة . الأسبانية لغة ثانية بحال . ويمكن الاختلاف الأساسي بين هذا النمط للمدرسة (ثنائية اللغة) والمدرسة الابتدائية العادية ، وهو اختلاف هام في حد ذاته ، في أن جميع المدرسين أنفسهم من الهنود ؛ ويعرفون اللغتين ؛ ومن أبناء المنطقة ، ويستعملون اللغة الوطنية وسيلة للتعليم والاتصال .

ولما كان الأطفال يبدأون حياتهم المدرسية وهم على معرفة طفيفة باللغة القومية أو ليسوا على معرفة بها ألبتة ، فقد خصصت سنة واحدة قبل إلحاقهم بالمدرسة (منذ عام ١٩٧٩) بهدف تعليم التلاميذ قدرًا كافيًا من اللغة الأسبانية يمكنهم من متابعة الدراسة ، في السنوات الدراسية للمدرسة الابتدائية ، بهذه اللغة . وعلى أية حال ، لم يتحقق هذا الهدف ، لأن الطريقة لم تعدل وفقا للاحتياجات السوسiolغوية Lopez (سنة ١٩٨٢) واستمر التلاميذ في دخول المدارس الابتدائية ، وهم لا يعرفون سوى نزرا يسيرا من اللغة القومية .

وثمة ثلثة لافتة للنظر بين المنهج السابق للمدرسة ، وبين منهج الصف الأول ، ناشئة عن تغيير جذري في الأهداف والطرق التي تؤثر في نظام التعليم الابتدائي كل في المنطقة .

وتكمن إحدى المشكلات الأساسية التي توضح ضعف الأداء المدرسي ، في الصراع بين الهدف الرسمي - أي تعليم القراءة والكتابة - والهدف المطلوب - أي تعليم اللغة الأسبانية ، ولغة أوتومي - خلال السنوات الأولى . وحيث أنه من المستحيل عمليا على أطفال جماعة أوتومي أن يتابعوا مناهج موضوعة لتلاميذ يتكلمون لغة واحدة هي اللغة الأسبانية ، فإن المدرسين يستعملون اللغة الهندية لغة للتعليم في الوقت الذي يكون عليهم أن ينحوا هذا النحو ، ويقدمون محتوى المنهج واللغة الأسبانية بأسلوب غير مترابط . وواقع الأمر ، أنهم حاولوا أن يمزجوا المحاولات لينجزوا معرفة (القراءة والكتابة) بطريقة خلاقة (إلى جانب تعليم اللغة الأسبانية لغة ثانية) ، في محاولة لتعليم الأسبانية من خلال اللغة المكتوبة .

ويعنى هذا انهم يحاولون انجاز تعليم القراءة والكتابة فى لغة لا يعرفها التلاميذ ، وهذا هدف لا يمكن تحقيقه عمليا ، لانه يتناقض ظاهرا مع جميع طرق التدريس الحديثة . وهذا هو السبب فى أن التطبيق التعليمى فى حالات كثيرة يأخذ صورة التدريب الميكانيكى التكرار ، ويخلو من أى مضمون برامجائىكى لدلالة الألفاظ اللغوية ، ومن قيمته أداة للاتصال .

معرفة القراءة والكتابة :

لقد كان نجاح حملة تعليم القراءة والكتابة نجاحا محدودا لعدة اسباب : بعضها يرتبط بعلم المنهج ، ولن نذكرها هنا (Hamel ، سنة ١٩٨٢) والبعض الآخر سوسيوثقوى الطابع ، ويرتبط بالعلاقة بين تعلم القراءة والكتابة ، وبفائدة نوال ذلك فى الحياة اليومية . ومن المعروف جيدا أن أعظم البرامج نجاحا ، بغض النظر عن علم المنهج ، هى تلك التى أقامت بينها وبين تعلم الأبجدية وفائدتها الوظيفية والاجتماعية المباشرة ، روابط وثيقة . ويختلف الموقف كل الاختلاف فى المدارس القائمة بوادى Mezquitol . ومع أنه قد تلاحظ أن اللغة الأسبانية تغطى بأهمية عظيمة فى صورتها المكتوبة ، بيد أنه لا يمكن أن يقال ان ثمة فائدة وظيفية محددة كل التحديد للغة الأسبانية المكتوبة . وكما قرر garza وآخرون ، فى دراسة حديثة عن المنطقة ، « ان ادخال نظام الكتابة تطبيقا اجتماعيا ، لا يمكن أن يعد حتى الآن ، فى هذه المجتمعات المحلية ، هدفا محددا من الناحيتين الثقافية والاجتماعية » (سنة ١٩٨٢ ، ص ٦٩) . ولأطفال جماعة أوتومى اتصال باللغة المكتوبة أقل كثيرا عن أقرانهم الحضريين الذين لهم اتصال يومى بعدد كبير من الملصقات والاعلانات والإشارات الخ . ، ومن ثم تكون لهم معرفة أعظم كثيرا بالقراءة حين يدخلون المدرسة .

وواقع الأمر ، أن رسالة تعليم القراءة والكتابة موجهة نحو القيمة الاجتماعية ، ونحو ميزة اللغة المكتوبة ، والرغبة فى ألا يكون المرء أميا ، أكثر مما هى موجهة نحو الفائدة الوظيفية لهذا التعليم . وبناء عليه ، فإن التناقض بين القيمة الكبيرة لتعليم القراءة والكتابة والنتائج الدنيا المتحصلة تكون قوية فى مستوى الوعى اللغوى ؛ وفى فكرة أن الأسبانية لغة منقحة بحروفها وخطها ، وأن اجادتها تعد ميزة وثروة رمزية لقلّة من جماعة أوتومى ، وبخاصة المدرسين .

تعليم اللغة الأسبانية :

كما تقرر فيما سبق ، نجد أن تعليم اللغة الأسبانية ليس جزءا من الناحية الرسمية من مناهج المدرسة الابتدائية ، مع أنه يكون ، بصورة متناقضة ، أحد أعمدة السياسة للغة الشاملة حيال الهنود ، ويجبر المدرسون الذين يحاولون تحقيق الهدفين على إعادة ادخال اللغة الأسبانية بطريقة خفية تقريبا على الرغم من أنف

المنهج . وتعوق الحاجة الى تأكيد معرفة القراءة والكتابة ، ونقل محتويات الكتاب المدرسي ، امكانية تدريس الأسبانية ، وسيلة اتصال ، في المقام الأول . وإلى جانب التشجيع على الكلام والكتابة بطريقة الاعتماد على اللفظ لتحقيق الهدف اللغوي قدر المستطاع ، مع القيام بدور من الأدوار ، وتمثيل المواقف المرتبطة بالاتصال ، يدخل المدرسون كلمات أسبانية منعزلة على أنها تطبيقات في القراءة والكتابة . وبهذه الطريقة ، لا يقدم المحتوى الذي ليس له قيمة في الاتصال وحسب ، بل الذي يتجاوز قدرات التلاميذ المعرفية في هذه المرحلة من مراحل تطوهم ، ويمكن أن نرى ذلك في المثال التالي المأخوذ من درس العلوم الطبيعية للصف الأول في سان أندريه .

المدرس : الحيوانات البيوضة .. ماذا تسمى ؟

التلاميذ (في صوت واحد) : الحيوانات البيوضة !

المدرس : فلتر الآن .. ماذا تسمى الحيوانات التي تفقس من البيض ؟

التلميذ الأول : ب ب ب ..

التلميذ الثاني : يو .

المدرس : بيوضة !

التلميذ الثالث : .. يو ..

التلميذ الرابع : ... يو ..

المدرس : ماذا ؟

التلاميذ (في صوت واحد) : بيوضة !

المدرس : نقولها الآن خمس مرات ..

التلاميذ (في صوت واحد) : بيوضة ، بيوضة ، بيوضة ، بيوضة ..

المدرس : ماذا تسمى ؟

التلاميذ (في صوت واحد) : بيوضة !

المدرس : ما هي تلك الحيوانات البيوضة ؟ هي تلك الحيوانات التي تفقس من

البيض .. ماذا تسمى الحيوانات التي تفقس من البيض ؟

التلاميذ : ؟ ؟ ؟

ومن الظواهر التي تسبب قدرا عظيما من القلق دون شك ظاهرة ضعف نطق التلاميذ بالأسبانية . وباستثناء نطق الكلمات الروتينية البحتة المتداولة في تنظيم أنشطة قاعة الدرس مثل (هل تأذن لي بالخروج ؟ وفلان حاضر ، وفلان غائب الخ .) نجد أن التلاميذ في أثناء السنوات الأولى بالمدرسة الابتدائية ، لا يستعملون أى كلمات نحوية أو معقدة من ناحية دلالة الألفاظ ، باللغة الأسبانية .

ويمكن تقديم التوزيع الوظيفي للفتين بالطريقة الآتية :

لغة أوتومي

المدرسون

تقديم وتنمية المضمون .

شرح - ترجمة الكلمات المعجمية الجديدة ، والتعبيرات ، والجمل ؛
وحل المشكلات النحوية ، والكتابة باللغة الأسبانية .

وجزئيا ، تنظيم قاعة الدرس : تقديم وتغيير الأنشطة ، شرح
التعليمات المعقدة ، وديناميات الجماعة (ماعدا العبارات النمطية) .
التلاميذ

اجابات عن الأسئلة العامة .

استعمال العبارات الخاصة بأنشطة قاعة الدرس (بدرجة أقل عما
يتعلق بمضمون الدرس) .

ومن الناحية العملية نجد أن المدرس لا يشرف على جميع الاتصالات
اللفظية للتلاميذ .

اللغة الأسبانية

المدرسون

تقديم ، ونطق الكلمات المعجمية ، والتعبيرات الخ . . على أنها
موضوع للمادة في عملية التدريس .

تكرار الشرح ، والتعليمات التي قدمت أولا بلغة أوتومي ، أو التي
تكررت بلغة أوتومي بناء على ذلك .

بعض أنماط التنظيم الرسمي (يراجع القوائم ، الخ . .) .
سلسلة من التعليمات النمطية .

التلاميذ

حد أدنى من التلفظ باللغة الأسبانية يقوم أساسا على تكرار أو
ادخال كلمات معجمية في جمل يقرؤها المدرس .

بعض العبارات المختصرة الجافة (أسمح لي بالخروج ؟ ، فلان
حاضر ، فلان غائب ، الخ . .) .

ويعكس توزيع اللفتين في الاتصال اللفظي الفكرة المنهجية لدى المدرسين
بالنسبة لتدريس اللغة الأسبانية : الأدوات الجوهرية المستعملة هي الترجمة ،

التكرار ، التذكر من خلال القراءة والكتابة . ومجمل القول ، ان احدى المشكلات الجوهرية التي تعمل السبب لضعف الأداء في تعلم اللغة الاسبانية هو ذلك التباين بين الظروف السوسiolغوية للتلاميذ ، ومناهج المدرسة الابتدائية . وينعكس التناقض بصفة خاصة في فصول السنة الأولى ، في الصراع بين الاهداف التعليمية المشتركة لتعليم الاسبانية والقراءة والكتابة ، ونتيجة ذلك أن أيا من الهدفين لم يتحقق بصورة مرضية . وليس ثمة شخص في المكسيك قد يعترض على تعليم الأطفال الهنود حتى يتكلموا ويقرأوا ويكتبوا بالاسبانية على نحو سليم . ويطلب أبطال اللغات الوطنية شيئا واحدا هو ألا يستعمل تعليم اللغة الاسبانية للأضرار باللغات الوطنية . وفي المدارس التي قام فريق البحث بدراستها ، وجد أن ثمة سببا طيبا للاعتقاد بأن المناهج لا ينتج عنها ضعف الأداء وحسب بالنسبة لمجموعة الاهداف ، بل تضيف المزيد من التدهور في لغة أوتومي ، بسبب وطيفتها التابعة ، ولأنها لا تستعمل في تطوير المواد الدراسية ومناهجها .

وفي عالم المدرسة الصغير يتفق توزيع اللغتين مع الاتجاه السائد في الصراع اللغوي : تبدأ المقررات الدراسية بصورة عملية بتعليم لغة واحدة هي لغة أوتومي ، وتحرك نحو التبديل بين اللغتين ، وأخيرا نحو الاستعمال السائد المتزايد للغة الاسبانية في السنوات النهائية للمدرسة الابتدائية . وبطبيعة الحال ، يبدو للمؤلفين أن التوزيع الكيفي والخلفي التاريخية لكل لغة تعد أكثر أهمية من التوزيع الكمي . وقد لوحظ أن لغة أوتومي كانت مستعملة لغة تعليم في المدارس ، بينما كان من الضروري كفاءة النزر اليسير من التفهم ، ولكنها حذفت في أسرع وقت ممكن ؛ وقد استعمل مصطلح (الوظيفة السائدة) في الدراسة لوصف استعمال هذه اللغة الهندية .

وبهذا المعنى ، يكون ممكنا أن تحدث عن برنامج هو في الحقيقة برنامج انتقال cummins ، سنة ١٩٨٠) أكثر تناغما مع الخطة التاريخية لدمج الهنود في المجتمع القومي واللغة القومية ؛ وفي التحليل النهائي ، لاقتلاع جذورهم العرقية stavenhagen ، سنة ١٩٧٩) من هذا المجتمع « مع التعليم ثنائي اللغة والثقافة » ، ووصل البرنامج الرسمي الذي يستهدف إقامة علاقة سوسiolغوية مستقرة بين اللغتين .

وعلى الرغم من هذه العوازل الماكسة أصابا ، فقد أنجز المدرسون الهنود في حالات كثيرة ، توفيقا خلافا بين المعتقدات الدينية ؛ يضيف على عناصر المنهج ، وطرقه ومواده وظائف جديدة في بيئة الثقافة الهندية . وتعنى هذه الظاهرة أن المدارس الهندية تقوم بدور طيب في التعليم وفي التطبيع الاجتماعي ، لدرجة أنها قد تصبح أكثر نجاحا اذا ما أعيدت صياغة المناهج نفسها .

الصور السور السوسولوجية بالمدارس ثنائية اللغة :

- تدخل عوامل اجتماعية - ثقافية عديدة في توظيف التعليم بالنسبة للهنود .
- وبالتالي تقوم المدارس من حيث أنها معاهد تعليمية ، بدور بارز في الصراع اللغوي .

وفي هذا الصدد ، فإن البحث المجمع الذي تقدمه هنا يكشف عن ثلاثة عوامل على أقل تقدير : (أ) الآثار الاجتماعية - الثقافية للخطة التاريخية للمستور القومي ، ولتكامل الأقليات العرقية (ب) الافتقار الى مقياس عام لقيم لغة أوتومي الاجتماعية ، ولغة الأسبانية ومفاهيم أصحابها (ج) الموقف الاجتماعي ، والوظيفة الاجتماعية للمدرسين الهنود المتكلمين باللغتين .

ونظرا لضيق المساحة ، سنتناول النقطة الأخيرة بعد .

الموقف الاجتماعي للمدرسين :

يمكن أن توضح كثير من الخصائص السوسولوجية للمدارس الهندية من الموقف الاجتماعي للمدرسين في الصراع العرقي ، ومن مفهومهم الأيديولوجي له . وتتيح لهم مهنتهم ترجيح كفة الميزان الاجتماعي بخلاف غيرهم من الهنود ، حيث يتقاضون مرتبات ثابتة . ويمكنهم هذا الدخل المنتظم والمرتفع نسبيا من الشروع في أعمال تجارية صغيرة ، ومن شراء الأراضي ، ومن ثم تتزايد ملكيتهم . وبهذه الطريقة ، فإن روايتهم بجماعتهم العرقية الأصلية (ثقافتهم للتوجيه) تضعف ، وينجذبون بأطراد نحو حكومة الدولة ، والجماعات القابضة على السلطة الزراعية (ثقافتهم للتعديل) . وتضعهم هذه الحقيقة بصورة موضوعية في موقف تتصارع فيه مصالح طبقتهم مع ولائهم العرقي Baez-Jorege and Rivera Balderas سنة ١٩٨٢) .

ويختلف المدرسون الريفيون في المناطق الهندية عن أقرانهم الحضريين من ناحية أنهم « مثقفون » في مجتمعاتهم المحلية وحسب ؛ ولأنهم متعلمون ومجيدون للغة الأسبانية ، ولذلك تتاح لهم فرص أعظم لشغل المناصب الإدارية والسياسية ، وهم لذلك يشغلون مناصب : القضاء ، ورؤساء المجالس البلدية ، وأمانة المجمعات التعاونية الخ .. وواقع الأمر ، أن معظم المدرسين يعملون وسطاء مباشرين لخطة التمثيل التاريخي حيث يجعلهم موقفهم الاجتماعي حلقة وصل بالمجتمع القومي ، ويوفر لهم على المدى القصير ميزات أعظم مما يوفره لهم الدقاع الاجتماعي الثقافي عن جماعتهم العرقية .

ونتناول الآن الصورة السوسولوجية التي لها أثر مباشر على العملية التعليمية، ونشرح ، بقدر الامكان ، الطريقة التي تستعمل بها اللغتين في المدارس ، والعلاقة بين تعليم اللغة الأسبانية ومعرفة القراءة والكتابة ، والموقف الفعلي لبرنامج التعليم . الانتقال ثنائي اللغة : والنقطة محل البحث هي مفهوم المدرسين الذاتي للصراع اللغوي بين اللغة الأسبانية ولغة أوتومي ، واتجاهاتهم نحو اللغتين .

وتعمل السبب في التناقض بين المدرسين من حيث انهم من جماعة أوتومي ، ويمشون في بيئة معتقدات وتجربة قومهم ، ومن حيث أنهم ممثلون معترف بهم للثقافة القومية ، جزئيا على أقل تقدير ، ثلاث ظواهر صارخة في عملهم بالتدريس .

والنقطة الأولى التي تجذب الانتباه هي القيمة الكبيرة التي تربط باللغة الأسبانية من حيث انها لغة مكتوبة مقننة ؛ وأن لغة أوتومي من ناحية أخرى ، ترى على أنها لغة مفتقرة الى هذه الصفات ، حيث أن صورتها المكتوبة لم تستقر « من الخارج » على أيدي علماء اللغة ، ولا تستعمل صورتها النحوية حتى الآن استعمالا مقبولا من الناحيتين الوظيفية والاجتماعية .

ويقدم لنا هذا المفتاح الأول عن السبب الذي يتطابق فيه المدرسون مع الهدف الجوهرى للغة الثانية الذى يجرى تحصيلها ، وبناء على ذلك ، وعلى الرغم من المشكلات العملية الناشئة من محاولاتهم اليومية فى تعليم الكتابة والقراءة بدون تعليم مسبق للغة الأسبانية نستطيع أن نستقرئ من تجربة المدرسين ومن تفسيرهم للعملية التعليمية ، أنهم يعتقدون الأمل على انجاز تعليم اللغة الأسبانية كنتيجة تلقائية لمعرفة القراءة والكتابة ، والقدرة على الاتصال باللغة الثانية التي تم تحصيلها ، وطبقا لهذا الرأي ، من خلال الكلمة المكتوبة . ومن ثم يجب على الأطفال أن يتعلموا اللغة الجديدة على أساس الأبجدية ، حيث أن رسالة التمددين الكامنة فى العملية التعليمية لا يمكن أن تتحقق الا من خلال الكتابة .

ودعنا نرى كيف يشرح مدرس للصف الأول (فى سان كليمنت) عملية تعلم الأسبانية لتلاميذه :

على أساس الحروف تستطيع أن ترى على السبورة ، أننا سنتعلم كيف نتعلم الأسبانية شيئا فشيئا .. بمساعدة هذه الحروف ، وأننا سنتعلم كيف نسأل عن الأشياء وكيف نحى شخصا ما وكيف نسأل عن السلع حين نذهب الى متجر .. وكيف سنطلب قطعة من الصابون ، وطلا من الملح ، وربع رطل من الحنطة .. وسنتعلم على أساس هذه ... دعونا نقرأ أيها الأطفال !

التلاميذ (فى صوت واحد) A E I O U

وفى هذا المثال ، يحاول المدرس السيطرة على انتباه التلاميذ باستحضار مواقف تكون الحاجة ماسة فيها الى الاتصال باللغة الأسبانية ، وقد اقترح هذا طريقة للتدريس قبل الالتحاق بالمدرسة . ولكن هذا التدخل مفيد كل الفائدة فى حد ذاته ، ويخدم تبرير تدريس الحروف الأبجدية كل على حدة ، وتطبيقها ، ودون شرح ؛ وهذا أمر قد يكون ممكنا على أى الحالات ، ويوضح كيف أن تعلم الحروف قد يساعد الأطفال على حل مشكلات اتصالهم الشفوى باللغة الأسبانية .

ثانيا ، لوحظ أفضلية الصورة الموحدة قياسيا للغة الأسبانية ، وكذلك الميل الناتج الى « التصويب الزائد عن الحد » (Labov ، سنة ١٩٦٦) في العمل اللغوى للمدرس .

وفى المدارس ثنائية اللغة بواى Mezquital ، تقوم علاقة للتوتر الرمضى لا بين اللغة الأسبانية ولغة أوتومى وحسب ، بل بين المستوى اللغوى الذى تفرضه الكتب المدرسية ، ويستلهمه المدرسون ، وبين التباين الاقليمى للغة الأسبانية الاقليمية متأثرة بفعل خميرة لغة أوتومى الخاضعة لها ، وبحقيقة أنها اللغة الثانية لكثير من المتحدثين بها الذين يجيدونها اجادة جزئية وحسب .

ولذلك ثمة صراع مثلث بين لغة أوتومى من حيث أنها نقطة البداية للتلاميذ ، والتباين الاقليمى للغة الأسبانية ، التى تسد بوجه عام احتياجات الاتصال الشفوى ، والصورة الموحدة قياسيا للغة القومية ، كما تنعكس فى الكتب المدرسية .

ومن الممكن أيضا ، أن يرى تفضيل اللغة القياسية فى الأنشطة المنهجية الاضافية للمدرسين ، وفى القيام بوظائفهم من حيث أنهم قادة للمجتمع المحل ، يكون مطلوبوا منهم اقامة المراسم . والقاء الخطب الرسمية ، التى يحاولون فيها استعمال لغة رسمية ومعقدة ، ويتصارع استعمال الأسلوب المتقن فى مثل هذه المناسبات مع الحاجة الى الاتصال ؛ ويعنى هذا أن جمهور المستمعين لا يفهم الحديث الرسمى ، مع أن وظيفته الجوهرية أمر يعكس المكانة الاجتماعية للمدرس - القائد .

ثالثا ، لوحظ أن المدرسين قد كان لهم موقف متكافئ حيال لغة أوتومى نتاجا لنظام القيم والمعتقدات القائم على نزعة التعميم . ومن ناحية ، فانهم يذهبون على طول الخط ، الى تأييد المساندين للثقافة الهندية المؤكدة لقيمة ثقافة ولغة أوتومى ؛ ومن ناحية أخرى ، فان رسالتهم التمدينية ترتبط ارتباطا وثيقا باللغة الأسبانية ، وتجبرهم على مقاومة اللغة الهندية فى المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ، أعنى المدارس والجهاز السياسى والادارى .

وبلا شك ، نجد لمعاملة لغة أوتومى على أنها لغة معاونة اثر ثقافى حاسم على التطبيق الاجتماعى للمدرسة ؛ وقد نجح المدرسون فى أن ينقلوا الى الطلاب فكرة أن اللغتين الداخلتين فى الصراع قيمة غير متعادلة ، مؤكدين مرة أخرى دور المدرسة من حيث أنها معهد لتعليم اللغة الأسبانية ، ومن ثم يساندون الاتجاه الأساسى حيال تنحية اللغة الهندية .

وبغض النظر عن المناهج المتخصصة ، نجد أن آراء المدرسين حول الصراع بين اللغتين جديرة بالنظر أيضا ، حيث أنها تحدد بدرجة كبيرة امكانات تعليم اللغة الأسبانية فى المدارس ، وتطوير اللغة الأم .

المات الأخيرة :

ما هي الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها من هذا الموقف ؟ وعلى أى تقدير، انه موقف مقعد ، ويستبعد معه أى حل يسير أو توصية مبسطة . ولا يكفي أن نشير الى أن المدرسة ثنائية اللغة جزء من بيئتها الاجتماعية الثقافية ، وذلك دليل في حد ذاته . وتنشأ المشكلات حين تصل الى حد اقامة الدليل تفصيلا على العوامل ذات العلاقة المتبادلة ، والطريقة التي تدعم مجموعة بعينها من العوامل السوسiolغوية ، أو تعترض عمليات تعليمية بعينها . وتظهر بعض الملاحظات عن هذه العلاقة من البحث الذي نقوم به هنا .

وقد يبدو واضحا أن العوامل التاريخية ، والاجتماعية الاقتصادية ، والأيدولوجية التي تدخل اللعبة في المدارس ، أقوى من المناهج نفسها ، لدرجة أن المدرسة لا تستطيع أن تحل نفسها الى حد كبير من هذه العمليات . ولربما يكون صعبا عليها أن تصبح القوة الدافعة وراء عملية تاريخية . وبهذا المعنى ، ظهر أن المدرسة من حيث أنها معهد تعليمي عاجزة في حد ذاتها عن الحفاظ على لغة أقلية ، أو عن القضاء عليها ؛ وأن تسهم بحال في هذه العمليات .

أما بخصوص المتحدثين باللغتين أنفسهم ، فيبدو أن ثمة حاجة الى التحديد الواضح بدرجة أكثر للوظيفة ، وللمناظرة التاريخية لكل لغة في الصراع الدائر بينهما ، والعلاقات الاجتماعية للسيطرة ليست متكيفة في أنموذج مبسط : اللغة الأسبانية = لغة مسيطرة ، لغة أوتومي = لغة مسيطر عليها . ويمكن التعبير عن الأفكار المسيطرة تميرا جيدا في اللغتين بالقدر نفسه . ومن ناحية أخرى ، ثمة طريقة « هندية » لاستعمال اللغة الوطنية بأنماطها الاجتماعية - الثقافية الذاتية . وهذه الاستعمالات للغة الأسبانية ولغة أوتومي يوظفانها المتغيرة جزء من نوع من المقاومة الثقافية السلبية المخلفة القادرة على حفظ بعض القيم العرقية للجماعة بصورة دقيقة ، لأنها لا تناقش بصورة مكشوفة ، السياسة التكاملية للدولة ، ولا تثير رد فعل عنيف (Stavenhagen ، سنة ١٩٧٩ ، ص ٢٢) . وسوف يستلزم الأمر أن تقوم كل السياسات التعليمية على هذه الحقيقة المعقدة . وقد يكون برنامج اللغة الثنائية ذا فائدة ضئيلة ، اذا ما ركز على الصور الموحدة قياسيا للغة الأسبانية وللغة أوتومي توحيدا بحثا ، وحين يكون الهدف هو تطوير المهارات المتعلقة بالاتصال في كل من اللغتين .

واذا كان يجب أن يتحقق تكامل أعظم للمدرسة مع المجتمع المحلي ، يبدو من الضروري أن تكون مدركة على أقل تقدير للتناقض الواضح في مفاهيم اللغة الأسبانية من حيث أنها لغة قومية . وفي المدارس ، تبدأ اللغة الأسبانية الموحدة المنقحة على أنها هدف دليلى (هدف لا يمكن تحقيقه) ، وبعبارة أخرى ، تعد اللغة الأسبانية والكلمة المكتوبة في المقام الأول ، على أنها ثروة تضيء مكانة على أولئك الذين يرون الصواب

فيهما • ومن ناحية أخرى ، وفي المواقف الخارجة عن نطاق المدرسة ، يعترف المتكلمون بالفتن اعترافا واضحا كل الوضوح بالقيمة المتعلقة بالاتصال (قيمة الاستعمال) التي يمثلها التباين الاقليمي في اللغة الاسبانية لهم • وبلا شك ، يساند هذا التباين توظيف المدرسة على أنها همزة وصل وأداة بث للثقافة القومية ؛ وعلى أية حال ، فإنها لا تسمح للمجتمع المحلي من حيث هو كل (لا المدرسين وحدهم) أن يفترضوا السيطرة على المدارس من حيث أنها ملاذهم الخاص ، الذي تربط به مصالحهم واحتياجاتهم الخاصة •

وسيكون علينا أن نحدد وظائف كل لغة بوضوح أكثر في نطاق المدارس ، حيث أن المناهج « المتوسطة » المستعملة في تلك المدارس التي تمت دراستها ، لا تتيح تحقيق أى من الأهداف المحتملة (تعليم الاسبانية ، معرفة القراءة والكتابة ، وتشجيع اللغة الأم) • وسيجب بالتأكيد أن ندرس اللغة الاسبانية لأغراض الاتصال ، ولتحصيل المعرفة والمهارات الأكاديمية ، وعلى أية حال ، فإن الهدفين يجب ألا يختلطا ؛ كما هي الحال الآن (قبل المدرسة ، الصف الأول ، تعليم الاسبانية ، ومعرفة القراءة والكتابة) ومع ذلك ، لا بد أن نصمم برنامجا لتعليم اللغة الاسبانية لغة ثانية ، وأن تحدد الطرق التي تستعمل في التدريس وفقا للغة التي تعلم بها المواد الأخرى (الرياضيات، العلوم الاجتماعية ، العلوم الطبيعية) •

ومهما يكن من أمر ، فإن المشكلة الأعظم حسما للحفظ أو الاعادة الحيوية للغة وللثقافة الوطنية ، لن تحل في المدارس • وفي التحليل النهائي ، سيعتمد الامر على قدرة المقاومة العرقية للأهالي الهنود ، واعادة التعريف المحدد مسبقا على أساس صراع الهويات المنقسمة (Stavenhagen ، سنة ١٩٧٩) ، وعلى دور جماعة أوتومي من حيث أنها جماعة عرقية معينة في المجتمع المكسيكي بكل جوانبه الاجتماعية - الاقتصادية ، والسياسية ، واللغوية •

بعض نواحي الاختلاف اللغوى فى المجتمعات ذات اللغة الواحدة

المشكلة :

يعيش اليوم كثير من الناس فى مجتمعات يتكلمون فيها لفتين أو أكثر . ذلك أن حياتهم الاجتماعية تتضمن استخدام أكثر من لغة واحدة بطريقة ما . ومعلوم أن الاتصال اللغوى ، وما يصاحبه من مواجهة الإنسان للغة تختلف عن لغة أمه مشكلة قديمة العهد فى تاريخ البشرية . ولكن الجديد فى الأمر هو البعد الذى تتخذه هذه المشكلة فى الوقت الحاضر . ويرجع هذا البعد الى استيطان جماعات قومية مختلفة بصفة دائمة فى كيانات سياسية شاملة كالدول والأمم ، أو الى هجرة القوى العاملة من الدول المتخلفة الى الدول الصناعية المتقدمة . وهنا نجد أن وجود لغات مختلفة لا يساعد على التفاهم المتبادل بين السكان . وكثيرا ما تحدث نتائج اجتماعية بعيدة الأثر اذا ما عاش الناس فى وسط لغوى تشيع فيه لغة تختلف عن لغتهم الخاصة ، وإذا ما حاولوا - كما هو الشأن غالبا - الاحتفاظ بهويتهم القومية باستخدام لغتهم الخاصة ، أو اذا أجادوا - فى مثل هذا الموقف - اللغات المحيطة بهم تدعىا لعلاقاتهم

بقلم : ولفد ترلش هارتونج

رئيس قسم باكااديمية العلوم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية

ترجمة : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة • رئيس مشروع
الألف كتاب وزارة التربية والتعليم (سابقاً)

الاجتماعية • وحتى اذا سارت القرارات والتدابير الخاصة بالسياسة اللغوية على هدى مبادئ المساواة ورعاية الاقليات ، فلا مناص من حدوث تصادم بين الآراء والمصالح المتعارضة • ولذلك لم يكن من الغريب أن تتحد المشكلات اللغوية في أغلب الأحيان ذريعة للتنفيس عن الصراعات المختلفة والأساسية بين الطوائف الاجتماعية والقومية (١) •

ويبدو لأول وهلة أنه لا ضرر من المشكلات اللغوية في المجتمع ذي اللغة الواحدة ، اذا قورنت بمشكلات المجتمع الذي يتكلم لغتين أو أكثر ، حيث إن هذه المشكلات تعمل على تمزيق شمل السكان بسبب ما تحمله في طياتها من عناصر التمزق السياسي والاجتماعي • ولا شك أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن المشكلات اللغوية في المجتمع الأول أقل حدة منها في المجتمع الثاني • ومع ذلك كله فإن ما ينطبع في الذهن لأول وهلة من انعدام الصراع اللغوي في مجتمع اللغة الواحدة ، هو أمر يخالف الحقيقة • ذلك أن كل شخص في هذا المجتمع يعرف من تجاربه العديدة أن الناس في مثل هذا المجتمع لا يتكلمون دائماً بطريقة واحدة •

صحيح أن المجتمع يتكلم لغة واحدة ، ولكن توجد فيه طرق مختلفة للتعبير عن الشيء الواحد ، كما توجد طرق مختلفة في الكلام يرجع سببها الى ما هو أعمق من مجرد تفضيل أسلوب على آخر . ويرجع عدد معين من هذه الطرق الى التكوين الجسمي أو العقل للفرد ، ويرجع بعضها الى الحالات النفسية . ذلك أن الأفراد يختلفون في طريقة نطق الألفاظ ، وعندما يثورون أو يستتارون تختلف طريقتهم في الكلام عن طريقتهم في الظروف العادية . ومثل هذه الخصائص على جانب كبير من الأهمية في تنظيم عمليات الاتصال . على أننا في هذا المقال سنعنى أكثر بالاختلافات والفرق التي ترتبط ارتباطاً واضحاً بالعوامل المميزة للمتكلم عندما يكون عضواً في فئة اجتماعية معينة ، أو التي ترتبط بالخصائص النمطية لمختلف المواقف . وإذا وجد هذا الارتباط بالفعل - وقد أثبت علماء اللغة الاجتماعيون وجود هذا الارتباط خلال الخمسة عشر عاماً الماضية - وجب أن نوجه سؤالين أساسيين هما :

١ - ما هو دور خصائص الكلام المختلفة في تشكيل موقف من المواقف ، وفي تحديد هوية المتكلم الاجتماعية ؟ ماذا تعبر عنه هذه الفروق والاختلافات وماذا يفهم منها ؟

٢ - هل هذه مجرد فروق على مستوى الرموز اللغوية أي الاختيار بين نطق قياسي (اصطلاحي) ونطق اقليمي أو الاختيار بين تعبير شعري واللغة اليومية أو أن هناك شيئاً أكثر من ذلك تعقيداً يختفي وراء هذه الفروق ؟

إذا كان الأمر الأخير هو الواقع تعين علينا أن نعرف : الى أي حد يلتزم المتكلم باستخدام طرق التعبير هذه ، وأن نعرف هل يستطيع « التخلص » منها ، وما هو مدى طرق التعبير المتاحة له في المجتمع ؟ ويترتب على ذلك معنى اجتماعي أعمق ، وهو أن اللهجات والخصائص اللغوية المختلفة ليست مجرد مؤشرات تدل على الخصائص الاجتماعية ، بل هي على الأصح جزء من الطبيعة الاجتماعية للفرد . أنها تصبح هي نفسها خصائص اجتماعية . ذلك أن الارتباط بالخصائص اللغوية جزء من الارتباط بالأوضاع الاجتماعية ، واستمرار أحدهما يؤثر في استمرار الآخر .

وهذه هي النقطة التي تصبح عندها اللهجات اللغوية وثيقة الصلة ليس فقط بالمتكلم الذي يعينه الأمر ، بل أيضاً بالمجتمع كله الذي يقوم بالرغم من تنافر أجناسه وأقوامه على التعاون والاتصال المستمر . والمهام الاجتماعية المترتبة على ذلك تتعلق بالسلوك اللغوي الذي يوحد البلاد ، كما يتعلق بمسألة تعليم اللغة : أي طرق الكلام وأي اللهجات يجب تفضيلها ، ولأي الأسباب ؟ هل يمكن بقاؤها جنباً الى جنب دون تقييم ؟ أن هذا الأمر لا يمكن البت فيه على أساس الآراء الذاتية أو الميول الشخصية (وإن كانت هذه الميول تلعب دوراً ليس باليسير في تاريخ المشكلة) . أن مثل هذه القرارات يجب أن تقوم على مفاهيم مناسبة وقيم متينة . وبالطبع يجب أن تقوم على أساس دراسات وثيقة الصلة بالموضوع .

ان قيام مجتمع اللغة الواحدة يرجع الى مجموعة معينة من الظروف التاريخية ،
 فى مقدمتها التشابه فى عمليات تطور الأمة والدولة وتوفير الوسائل اللغوية اللازمة
 لمواجهة مهام الاتصال السابقة على هذه العمليات والمصاحبة لها . وإذا لم تتوافر
 هذه الشروط كانت النتيجة (ولا تزال) هى تعايش عدة لغات فى حدود الدولة
 الواحدة . ومن ناحية أخرى يتضح لنا أن لغات معينة انتشرت فى أكثر من دولة
 واحدة . وعلى الجملة فان جمهورية ألمانيا الديمقراطية هى مجتمع ذو لغة واحدة (٢) .
 وتقوم دراستنا وتجربتنا على الموقف اللغوى فى هذه البلاد .

المفاهيم اللغوية :

ان تكوين المفاهيم اللغوية لا يقتصر على مستوى النصوص أو طرق الكلام ،
 بل انه يربط هذه الأخيرة بمستوى أعم هو مقدرة المتكلم اللغوية أو اللغات التى
 تمثل بعض خواص هذه المقدرة . ويمكن القول بأن الاستعمالات اللغوية المختلفة
 فى المجتمع تمثل أنواعا مختلفة من المقدرة اللغوية موزعة بين أعضاء المجتمع أو موجودة
 جنباً الى جنب عند الفرد الواحد . وحينئذ يمكن تصوير هذه الأنواع المختلفة على
 أنها أجزاء من مفهوم شامل للغة معينة (الألمانية ، الانجليزية ٠٠٠ الخ) . على
 أن التعريف الدقيق والثابت لمثل هذه المفاهيم غاية فى الصعوبة ، وكان لذلك أثره
 فى المناقشات التى دارت بين علماء اللغة خلال عشرات السنين . وهناك اجماع
 نسبي على الفكرة القائلة بأن اللغات تتألف مما يشبه النظم الفرعية أو اللهجات ،
 فى حين أن مفهوم اللغة الألمانية - على سبيل المثال - ذو محتوى أكثر تجريداً يشير -
 تبعاً للرأى الذى نأخذ به - الى مجموع كل اللهجات الموجودة فى هذه اللغة . وتمتاز
 اللهجة بعدد كاف من السمات والملامح اللغوية ، ولذلك تصلح لأداء وظائف
 اتصالية معينة (واضح أن هذا التعريف الغامض ربما يكون مثاراً لآراء متشعبة) .
 وفيما يتعلق بهذه الوظائف يتم التمييز عادة من اللهجات الاقلية ، واللهجات
 الاجتماعية ، واللهجات الموقفية (التى تصلح لموقف ولاغراض معينة) . وبطبيعة
 الحال لا تختلف هذه اللغات فى كل عناصرها ، بل تتداخل بطرق مختلفة .

وتكمن المشكلة الرئيسية فى هذه المجموعة من المفاهيم فى أنها تتجاهل الى
 حد كبير عدم التجانس الموجود بالفعل فى اللغة ، كما تتجاهل الأهمية النسبية
 للهجات الفردية . ويعالج علماء اللغة هذا النقص بعرض مفهوم مختلف يعزى الى
 اللغويين السوفيت خلاصته أن اللغة الواحدة تظهر فى صور عدة مثل اللغة الفصحى
 واللغة الدارجة ، كما تظهر فى صورة لهجات مختلفة . والصور التى تظهر بها
 اللغة هى وسائل أولية أو أساسية للاتصال فى مجالات اجتماعية معينة . وتكمن
 الصعوبة الخاصة فى هذا المفهوم ، فى ربط العديد من الاستعمالات اللغوية المختلفة
 بهذه الصور الأساسية أو الممايزة بين هذه الصور على نحو يجعلها تتفق مع هذا
 العديد من الاستعمالات اللغوية . ولم تحل لأن هذه المشكلة بطريقة مرضية (٣) .

كيف حدث مثل هذا الاختلاف في اللغة وفي مقدرة المتكلمين اللغوية ؟ نحن لا نريد فقط وصف هذا الاختلاف ، بل نريد أيضا ادماجه في مفهوم شامل للاتصال الانساني . وهناك رأى واسع الانتشار مبناه أن كل كائن بشرى له تجربته الخاصة في الاتصال ، ولذلك تختلف الكائنات البشرية بطريقة ما عندما تظهر تجربتها في الاتصال الفعلي . ولكن هذا لا يفسر سوى الجانب النفسى والفردى من المشكلة ، وهو يرجع الاختلاف في طرق الكلام الى اختلاف درجة المتكلمين في امتلاك ناصية اللغة .

ان أول ما نطالب به بالطبع هو أن تظهر وسائل الاتصال (الرموز وتراكيبها) قدرا معيناً من الوحدة (الانتظام والاطراد والاتساق) والاتفاق ، والا فلن يتسنى للمشاركين في الاتصال أن يفهم بعضهم بعضا بطريقة متشابهة . صحيح أنه لا يمكن أن تكون الوحدة كاملة ، وصحيح أن هناك احتمالا لحدوث الاختلاف . ولكن ما الذى يقرر حدود هذا الاحتمال ؟ ظاهر أن ما يقرر ذلك ليس هو معيار الوضوح والبيان . ذلك أن الوحدة تحقق هذا الوضوح والبيان وما هو أكثر ، فالمتكلم يفعل أكثر مما يجب لكي يفهم شركاؤه حديثه . ومن ناحية أخرى يعزى ظهور اللهجات في اللغة الى أن المشكلات الواجب حلها تزداد تعقيدا يوما بعد يوم ، وهذا يؤدي الى الاختلاف والتخصص في حلها ، وفي الوسائل المستخدمة لهذا الغرض ، ومنها اللغة . ولكن ذلك القول لا يستقيم مع المنطق . ذلك أن اختلاف مهام الاتصال وتشعبها أكثر وأدق من اختلاف وسائل الاتصال اللغوية . ولذلك يجب أن تكون هناك عوامل تعدد من الاختلاف اللغوى الذى لا يحقق الوضوح والبيان والذى لا يستطيع أن يلاحق مهام الاتصال المتزايدة يوما بعد يوم .

وعند هذه النقطة يبدو من المناسب أن نسأل : ماذا يفهم بالضبط من الاتصال اللغوى ؟ انه قبل كل شيء طريقة خاصة تمتاز بها الكائنات البشرية لتنظيم المجتمع . وهذا يتحقق في الوحدة الاجتماعية لا في العزلة - عن طريق نقل المعلومات وتحقيق الاتصال الاجتماعى . ونخلص من ذلك الى أن المطالبة بالاتفاق بين المتكلم والمخاطب (بفتح الطاء) في وسيلة الاتصال لا تهدف كثيرا الى المحتوى الكامن وراءها ، ولكنها تهدف الى التحكم في الطرق المختلفة لتنظيم المجتمع بواسطة الاتصال . وهذا يضيف أطارا وظيفيا - اذا جاز هذا التعبير - على الاختلاف اللغوى .

وفي ضوء هذا الرأى في الاتصال نستطيع أن نتصور بسهولة وجود استقطاب أساسى بين الاتجاهات الداعية الى التخصص والفردية من جهة والاتجاهات الداعية الى الوحدة من جهة أخرى ، مما يضيف أطارا على الاختلاف ووظيفته ، فالتخصص ينتج عن ازدياد مطالب الاتصال من تقسيم العمل وغيره من أوجه النشاط الاجتماعى ، ومن ظهور وسائل الاتصال المناسبة في موقف معين . والوحدة متصلة الجذور في وظيفة الاتصال من أجل تنظيم المجتمع ، وما ينتج عنها من توحيد طرق الكلام التى تعمل على تحقيق الوحدة والتماسك بين الجماعات والمجتمعات على اختلاف أنواعها ، من الجماعات المهنية الى الجماعات القومية التى تربطها وشائج التاريخ

والثقافة ... الخ . ومن هنا نولى وحدة وسائل الاتصال عناية أكبر بكثير مما يلزم لتحقيق مجرد التفاهم المتبادل .

ويمكن القول بأن الاستعمالات اللغوية المختلفة لها مصدران : أحدهما ظروف الاتصال (الخارجية) والثاني الميزات العامة للمتكلمين .

وتنقسم ظروف الاتصال المؤدية الى الاختلاف اللغوى الى قسمين متميزين اليك بيانهما :

١ - ان اختلاف مهام الاتصال السالفة الذكر يؤدي الى ايجاد وسائل مناسبة ، أعنى وسائل مختلفة للتعبير عن العلاقات بين الأحداث والأحوال (وهى وسائل ضرورية لحل بعض مشكلات الاتصال) ووسائل لزيادة تراكيب اللغة ، والمصطلحات الفنية فيها ، والعبارات اللازمة فى مواقف معينة ، وزيادة الكفاية اللغوية ، وايجاد طرق معينة للاتصال ... الخ .

٢ - ان جماعة المتكلمين توجد بالضرورة فى مناطق خاصة داخل الاقليم الذى يقيمون فيه . ولهذه المناطق حدود تمثل الحدود الممكنة أو المتاحة للاتصال . وكانت هذه الحدود وسيلة لتكوين اللغات على مدى التاريخ . وقد أدى تقلب الحدود وتحجيدتها التسببى مما يتوقف على استقرار اللغات ودرجة تنقل المتكلمين داخل الاقليم ، الى انتشار اللغات واستيعابها . وقد أصبحت هذه الحدود سهلة الاختراق فى ظل الظروف الراهنة ، بصفة خاصة ، ولذلك اتسعت مساحة الاختلاف اللغوى الاقليمى الى حد ما داخل مناطق أوسع .

وتنقسم الميزات العامة للمتكلمين الى قسمين متشابهين :

١ - يشارك المتكلمون بدرجات متفاوتة فى تقسيم العمل وغيره من أوجه النشاط الاجتماعى . وهذا يحدد مدى التجربة المتاحة لهم بصرف النظر عن القيود الفردية الأخرى وبناء على ذلك فانهم حدوا من وسائل الاتصال اللغوى على مدى التاريخ .

٢ - ينحصر المتكلمون - لحد ما ، وبدرجات متفاوتة - فى مناطق داخل الاقليم . وعلى أية حال فهم يكتسبون تجربتهم الاتصالية الأولى فى تلك المناطق ، ويفيشون دائما فى أحداها . على أن تنقلهم داخل الاقليم يختلف تبعاً لمهنتهم ، ومركزهم الاجتماعى ، والفرص العامة المتاحة لهم فى المجتمع . وهذا يعمل لوجود عدد من الفروق فى سلوك جماعة المتكلمين الذين يقيمون فى مناطق معينة داخل الاقليم ، كما يعمل للفروق المائلة فى سلوكهم الفردى . ويمكن أن يقال ان تقسيم العمل هو العامل الحاسم لحد ما ، ولا يمكن ان يؤدي التنقل الواسع داخل الاقليم الى إلغاء تأثيره تماماً .

ولا شك أن تفاعل المصادر المختلفة بالغ الأثر الى درجة أن اختلاف مهام الاتصال

مبنى على الاختلاف اللغوى الاقليمى . فاللهجة الواسعة الانتشار - على سبيل المثال - تؤدي الى ظهور نوع من اللغة يمكن استخدامه فى الكتابة أيضا . واذا وجدت لهجات لغوية متعددة جنبا الى جنب اختلفت وسائل الاتصال تبعا لذلك . وغالبا ما تخصص لهجات محددة اقليميا فى بعض المواقف اليومية ، فى حين أن اللهجات التى تسود فى مناطق اكبر وتستخدم فى الكتابة تصبح الزامية فى العديد من الوظائف . وهذا يؤدي بالضرورة الى حدوث فروق بين اللهجات وقدرتها على الاتصال ، وهذه الفروق ليست رئيسية اذ أن كل اللهجات تستطيع أن تنمو متى اتبعت لها الظروف التى تزيد من نشاطها .

نتائج البحوث :

لقد تمت خلال العقود الأخيرة خاصة دراسة - على أسس تجريبية - لعدة مسائل ناشئة عن المفاهيم السالفة الذكر ، وذلك فى علم اللغويات الاجتماعية الذى رسخت دعائمه بسرعة بوصفه علما جديدا يشر بمستقبل زاهر . وكانت النقطة الجوهرية فى منهج هذه الدراسة هى ربط الملامح التى وجدناها فى النصوص اللغوية بالبيئة غير اللغوية أو غير النصية لهذه النصوص . ومن الواجب فى هذه البيئة التمييز بين مجالين : هما المتكلمون والمواقف . ويمكن تقسيم المواقف الى موقفين : موقف العمل الاتصالي الاصل وموقف آخر أوسع نطاقا وأشد تعقيدا . على أن معرفة الارتباط بين عناصر (معطيات ومتغيرات) المجالات المختلفة كانت أكثر تعقيدا مما توقعنا فى بداية الأمر .

فالمواقف - مثلا - يمكن تحليلها الى عدد كبير جدا من العوامل أو العناصر والمكونات . وقد اقترح كل عالم تقريبا نوعا آخر من التحليل . على أن مثل هذه التحليلات التى يقوم بها كل عالم على حدة تفقد أهميتها وصلتها بالموضوع اذ تصبح النتائج المكتسبة منها قابلة للمناقشة . ولكن المسألة المهمة هى التعرف بالضبط على خصائص المواقف ذات الصلة الوثيقة بالاتصال . وهذا يعنى ايجاد تعريفات دقيقة للموقف من وجهة نظر الاتصال .

وليس أسهل من ذلك ايجاد علاقة بين الفئات الاجتماعية واللهجات اللغوية : فأى الفئات تظهر فيها العلاقة واضحة بينها وبين اللهجات اللغوية وطرق الكلام المختلفة ؟ هل تتخذ هذه اللهجات أساسا صحيحا لمثل هذه العلاقة ؟ ألا يكون من الممكن أيضا فى بعض الحالات تحديد الفئات الاجتماعية على أساس استعمالها اللغوى وحينئذ فقط نبحت عن خصائص أخرى لهذه الفئات ؟ ومن الحقائق التى تقرر منذ زمن طويل أنه لا توجد أوجه شبه واضحة بين الأوضاع الاجتماعية بالمعنى العادى ، وبين اللهجات اللغوية .

ولكن حتى الوحدات اللغوية الأصلية لا يمكن استعمالها بدون فحص دقيق لهذه العلاقات . والمشكلة الأساسية في هذا الموضوع هي أن الباحثين درسوا اللغة حتى الآن من وجهة نظر تختلف عن ذلك تماما أي درسوها باعتبارها قائمة من الرموز للتعبير عن معايير معينة . وهذا المنهج يؤدي الى مفاهيم تتعلق ببناء الجمل ودلالات الألفاظ . ولا يمكن ربط الوحدات اللغوية التي اتبعت هذا المنهج ، بالعناصر الاجتماعية والموقفية أملا في اكتشاف الوظيفة الاجتماعية للغة . ومن الواضح أن خصائص اللغة التي لم تحظ حتى الآن بعناية كبيرة تلعب دورا هاما في هذا المجال . وعلى الرغم من سرعة انتشار علم اللغويات الاجتماعية (أو اللغويات عامة ذات الاتجاه الاجتماعي) فإن هذا العلم لا يزال من وجوه عديدة في بدايته الأولى .

وقد أجرينا خلال السنوات القليلة الماضية عددا من الدراسات حول الاختلاف اللغوي في حلل يمكن أن نطلق عليه « اللغة أو اللهجة الفصحى من جهة ، واللغة أو اللهجة الدارجة من جهة أخرى » (٤) . وقد تمت دراسة المتكلمين في مواقف مختلفة سواء في مواقف أسرية أو مهنية . وكانت هذه المواقف حقيقية غير زائفة لم يتم تدبيرها من أجل التجربة . وكان المتكلمون ينتمون الى طبقات اجتماعية مختلفة وإلى أقاليم مختلفة ، كما كانوا يختلفون من حيث التعليم والسن وغير ذلك من المميزات . وفي كل الحالات استخدمت الشرائط المسجلة التي تم اعدادها بطرق تطبيق عادة في علم اللغويات الاجتماعية .

ولم تكن نتائج هذه الدراسات مفاجئة لنا من بعض الوجوه ، فبعضها كان يتفق مع التجربة الحسية ، وبعضها يتفق مع نتائج الدراسات الماثلة . وقد استخدمنا بعض الطرق والمناهج المختلفة لنؤكد النتائج المختلفة السابقة أيضا . ويجدر بنا في هذا الصدد ذكر مثلين من هذا القبيل .

يبدأ الباحث دراسته عادة على أساس التسليم بأن المتكلمين يجيدون عدة لهجات لغوية (اعادة شبيهة باعادة لغات عديدة) وأنهم يتنقلون في سلوكهم الاتصالي بين اللهجات التي يجيدونها لكي يتكلموا بطريقة أو أخرى طبقا لما يقتضيه الموقف (= المقام) وطبقا لمقدرتهم أو مهارتهم اللغوية . على أن المتكلمين حين يفعلون ذلك ، يتحركون بالفعل في مجال واسع نسبيا . ومن الصعب رسم حدود دقيقة لهذا التحرك . وبالنسبة للهجة اللغوية فإن النصوص كثيرا ما تبدو متجانسة . ويمتاز المتكلمون بالنسبة للهجات اللغوية بما يشبه الطرق « المفضلة » أو « العادية » في الكلام . وهذه تعتمد على ممارستهم الاتصالية وتاريخهم الاتصالي : وبالإضافة الى ذلك ، يمتاز المتكلمون بقدرة فائقة على الانحراف عن هذه الطريقة العادية في الكلام ، في اتجاهات متعددة . ومرة أخرى يرتبط مدى هذه القدرة

بسمات مختلفة يمتاز بها الفرد . ويتحدد السلوك الحقيقي الى حد كبير بالعوامل التي تحكم الموقف ، وبعض هذه العوامل يسيطر على العوامل الأخرى . ومن الممكن أيضا أن نقول شيئا عن مدى تأثير المميزات اللغوية الفردية . فهناك مثلا سميات ذات طابع اشاري (نسبة للإشارة أو الإيماءة) خاص ، هي أول ما يجب على المتكلم تحاشيه أو استعماله .

وكانت النتيجة الهامة الثانية ما يلي :

من المسلم به غالبا أن العمليات اللغوية في هذا المجال تؤدي الى التشابه اللغوي التدريجي ، بحيث تظهر في النهاية لغة موحدة على مستوى عال نسبيا ، وتندثر اللهجات المحلية . ولكن الدراسات التي قمنا بها لم تعد دليلا على استمرار هذه العمليات ، فبالرغم من التشابه اللغوي وبالرغم من تغير الأشكال التقليدية للهجات المحلية تبقى هناك حاجة حقيقية الى اختلاف طرق الكلام والابقاء على الخصائص اللغوية الإقليمية . وهذه الحاجة تنصب على الاختلاف بين الاتصال الشفهي والتحريري . وبالتالي بين المواقف الاتصالية الرسمية وغير الرسمية .

وعند هذه النقطة يظهر عدد من النتائج العملية والاجتماعية . وایضاح ذلك أنه ما دام الناس يختلفون في طريق الوصول الى التكلم باللغة الفصحى ، وما دامت الفصحى هي اللغة التي تمتاز بأعظم قدرة على الاتصال أو - على الأقل - تحظى بأکبر قدر من الاحترام وسمو المكانة ، فانه يتعين على المجتمع أن يفكر في هذا الاختلاف ، ويخفف من آثاره تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع . وفي بداية هذا الخط من التفكير يجب أن نفهم أبعد التاريخي للاختلاف اللغوي فهما عميقا .

البعد التاريخي والبعد الاجتماعي :

ماذا يراد باللغة الفصحى ؟ وما هي الأسباب الداعية الى نهوضها وتغلبها على اللهجات اللغوية الأخرى ؟ اذا نظرنا الى الأمر من حيث المبدأ وجدنا أن نمو هذه اللغة وتغلبها بالتدريج يرتكزان على العمليات الاقتصادية والتكامل الاجتماعي في مرحلة متأخرة على مستوى الدولة . ويرجع تاريخ هذه العمليات الى الماضي البعيد . ومع نمو العلاقات الرسمية للانتاج ارتقت اللغة الفصحى الى مستوى جديد . وكان من شأن التطور الألماني - الذي لم يكن أمرا استثنائيا بأي حال - أن تطورت اللهجة الفصحى التي امتصت في أحشائها الكثير من العناصر اللغوية بفعل الاستيعاب والتوليد والتهجين . ولكن هذه اللغة لم تستخدم الا في الكتابة فقط ، كما لم تستخدمها جماعات كبيرة من المتكلمين . ذلك أن قاعدتها الاجتماعية كانت ضيقة فلم تتسع الا للذين عملوا في مجال الاتصال واحتاجوا بحكم عملهم الى أشكال لغوية

موحدة وتهيأت لهم فرص التعليم . ولهذا السبب انحصر انتشار اللغة الفصحى النامية ، منذ البداية ، في دائرة الصفوة المختارة والقلّة المتأثرة واختلقت عن اللغة التي يتكلم بها البسطاء من أفراد الشعب ، واستخدمت في الكتابة أكثر مما استخدمت في الحديث ، وكان هذا سببا آخر لانحصارها في دائرة ضيقة في المجتمع لأن عدد الممارسين للكتابة كان قليلا . يضاف الى ذلك أنه كانت في ألمانيا مراكز عديدة حظيت فيها اللهجات الإقليمية بمكانة كبيرة في الاستعمال اللغوي . ولذلك لم تتوفر الدواعي لخطر استعمال اللهجات المحلية في الحديث ، بل - على العكس - ظهرت في الأقاليم أشكال لغوية مهجنة استعملت في الحديث ، وهي المعروفة عند اللغويين الألمان باسم اللغات العامية أو الفارجة .

وعلى ذلك ظهر بين اللهجات اللغوية في مجموعها استقطاب واضح بين الاتجاه الى توحيد اللغة من جهة - وهو اتجاه ضعيف الجذور بين جمهور المتكلمين ، ولم يكسب أرضا الا بالتدريج - وبين عدد وفير من اللهجات الإقليمية التي شاعت على ألسنة المتكلمين ، كما شاعت في مجالات واسعة من الاتصال اللهم الا في مجالات الاتصال التي تتجاوز حدود الأقاليم ، وتتطلب لغة الكتابة . وازداد تطور الفصحى بازدياد التطور الاجتماعي ، وأصبح من الضروري تطويرها لتلائم المواقف العديدة الجديدة التي تطلبت الاتصال التحريري . وكان من مصلحة التطور الاجتماعي أيضا نشر الفصحى على أوسع نطاق ممكن في دائرة الحديث . وهذا تطلب الحدس من اللهجات الإقليمية واستخدام اللغة الفصحى في التخاطب وتضييق الهوية بين لغة الحديث ولغة الكتابة . وكان هذا يعني توسيع دائرة الاتصال ، كما يعني توسيع القاعدة الاجتماعية . ولكن كان من مصلحة التطور الاجتماعي أيضا إيجاد ونشر لغة تستطيع التعبير عن شعور مجتمع واسع النطاق يتجاوز حدود الولايات الألمانية الصغيرة ، وتصلح أن تكون أداة لتوجيه الجهود الرامية الى تحقيق وحدة الأمة الألمانية . كل ذلك كان أساسا لجهود عملية ونظرية وإيديولوجية .

على أن ذلك كان بعيدا نسبيا - خلال ظهور اللغة الفصحى - عن مطالب الاتصال بين السواد الأعظم من المتكلمين ، إذ لم يتوافق مع تجاربهم الاتصالية العادية . ذلك أن الألمان باللغة الفصحى لم يكن من السهولة بحيث يقبل عليه جمهور الشعب من تلقاء نفسه ، إذ كان لا بد من تعليم هذه اللغة في إطار سياسة لغوية تهدف الى الحفاظ على أوضاع السلطة القائمة ، أو في أعقاب نظريات تدعو الى التعليم العام . ولكن هذه النظريات كانت قصيرة الأمد ، ولذلك سرعان ما تجردت من العناصر التقدمية والمثالية .

وقد دعا هذا الى وضع توجيهات ونظم لتقييم كل من الفصحى والعامية . وكان المبدأ الذي قامت عليه هذه التوجيهات والنظم هو الجمع بين تعليم طرق الكلام

المتطورة والمصقولة والغنية من جهة وطرق الكلام المتخلفة والחסنة والفقيرة من جهة أخرى . وكانت طرق الكلام الأولى تمثل الفصحى ، والأخيرة تمثل اللهجات الاقليمية الشائنة في حديث العامة (غير المتعلمين) . وكان على المدرسة باعتبارها المؤسسة المعنية بتعليم اللغات ان تقوم بواجبها الرئيسى فى تبصير جمهور المتعلمين بما تمتاز به الفصحى من تطور وصقل وثراء .

وقد ظهرت مثل هذه النظم الثنائية فى التقييم فى كثير من المجتمعات فى ظروف متشابهة . وهذه النظم وسيلة لمعالجة مشكلات تعارض المصالح بين طبقات المجتمع فى مجال الاختلاف اللغوى الذى يتسم به مجتمع معين . ومن الطبيعى أن تنبه مثل هذه النظم الوعى اللغوى عند جمهور المتعلمين عن طريق المدرسة والرأى العام ، كما أنها تكون صورة عن أهداف كثير من اللغويين الذين يختلفون فيما بينهم كثيرا ، وإن تشابهوا من حيث المبدأ . وقد ظلت اللغة الفصحى خلال مدة طويلة فى القرن العشرين ، بل الى الوقت الحاضر ، غريبة بل غير مألوفة لدى عدد كبير من المتعلمين ، وكانت اجادتها ولا تزال أمرا عسيرا على المتعلمين . وتتوقف هذه الاجادة على مركز المتعلمين الاجتماعى ، وظروفهم الاقليمية ونشاطهم الرئيسى وغير ذلك من العوامل .

وازاء هذه الظروف يطالنا هذا السؤال : ألا يجوز أن نترك لكل متكلم الحرية فى اختيار اللغة التى يتكلم بها ، وبخاصة بعد أن ضاقت الفجوة بين اللغة الفصحى واللهجات غير الفصيحة ، فى السنوات الأخيرة ؟ وقد اتضح لنا ذلك من الدراسات التى قمنا بها . ويطالنا سؤال آخر أيضا : أليس من الحكمة أن نرفع اللغة العامية الواسعة الانتشار الى مركز اللغة الفصحى ؟ وهذه الأسئلة لا تساعد بطبيعة الحال على حل أى مشكلة ، ولكنها فى أفضل الأحوال تنقل المشكلة الى مستوى آخر . وعندما نحاول البحث فى تقليل الفروق فى اجادة بعض اللهجات اللغوية ينبغى أن يكون معيار المقاضلة بين اللهجات اللغوية هو مدى قدرتها على تحقيق الاتصال . ومن ثم يجدر بنا أن نسأل : أين تكمن قدرة اللغة الفصحى فى هذا المجال بالمقارنة مع اللهجات الأخرى ؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال يجب أن نقرر على أى أساس يمكن تقييم مقدرة اللغة على تحقيق الاتصال . وهنا نسأل : ماذا تفعل اللغة ؟ انها تحقق نوعا من

الاتصال عن طريق تعبير المتكلم عما يدور في نفسه من المعاني ، وفهم المخاطب
لمعنى الألفاظ اللغوية التي يعبر بها المتكلم عن ذات نفسه . وهذا يسأل كثيرا
توصيل الأفكار والمفاهيم الكامنة في وعي الفرد الى ذهن غيره . وهذا يساعد بلا شك
على توثيق أواصر التعاون بين الأفراد (يعبر عن كل ذلك بعبارات غامضة مثل
قولهم : تبادل المعلومات ، والتأثير في المخاطب ... الخ) . وتحقيقا لهذا الغرض
يجب أن تتوفر في اللغة المميزات الآتية على الأقل (باعتبارها قدرة من قدرات
الفرد) :

١ - القدرة على أن تكون أداة مأمونة ومرنة لتخزين المعلومات والتجارب
وتكوينها .

٢ - القدرة على استخدام هذه المعلومات والتجارب في عملية الاتصال
لا بمعنى التعبير الظاهري فقط بل أيضا بمعنى خلق المعلومات الاجتماعية التي تتسم
بروح التعاون والود والمجاملة والتوافق الفكري .

ان تقدم الفصحى من الناحية اللغوية يؤدي الى تقدم الكتابة كما يؤدي الى
التقدم في الفاء اللهجات الاقليمية في مجال الاتصال وهذا الارتباط يؤدي الى
تخزين (= تدوين) جزء كبير من المعلومات المتاحة في المجتمع بمساعدة الفصحى
كما يؤدي الى اكتساب الأفراد لهذه المعلومات بهذه الوسيلة أيضا . ولهذا أيضا
اثره على طريقة الكلام ، وبخاصة اذا علمنا أن تخزين المعلومات لا يؤدي فقط الى
التوسع في المفردات اللغوية ، بل أيضا الى التوسع في طرق عرض المعلومات
(شرح المعلومات ومعالجة الموضوعات) . وفي طريقة وصف العلاقات المختلفة بين
أنصاف المعلومات (وهذا يتطلب مستوى أعلى مما يتطلبه الاتصال الشفهي اليومي) ...
ومن النتائج الأخرى أن الارتباط بين تقدم الفصحى وعمليات الاتصال الطويلة الأمد
يفسر لنا تفصيل الدوائر الرسمية لاستعمال اللغة الفصحى في الكتابة وتحاشي
اللهجات الاقليمية الى حد ما .

ولا شك أن عددا من اللهجات اللغوية ، بل كلها ، يتأثر بالقدرة على استخدام
المعلومات والتجارب في عمليات الاتصال . وأغلب الظن أن اللهجات المختلفة تختلف
فيها لغة الكتابة عن لغة الحديث . ولكن يبدو لنا أن هناك صلة معينة بينهما . ولذلك

نرى فى الاتصال اليومى بعض السمات التى تسهل تنظيم العلاقات الاجتماعية على المستوى الخاص والفردى ، كما ترى الاتصال العام يمتاز بسمات تهدف الى تعزيز العلاقات الاجتماعية الشاملة . ومن الأمثلة الأخرى استعمال التعبيرات المجازية والاستعارية فى الحديث (٥) . وهذه تعكس بعض الاتجاهات المختلفة فى مواجهة مواقف الاتصال .

وبهذه الطريقة تصالح اللهجات اللغوية المختلفة لأداء بعض الوظائف الاجتماعية . وقد يتفوق بعضها على بعض من بعض الوجوه ، وهذا يصدق على اللغة الفصحى من حيث قدرتها على تخزين المعلومات والتجارب العامة واستخدامها فى الاتصال بصورة تساعد على تعزيز العلاقات الاجتماعية . ولكن اذا أردنا النهوض بمستوى المتكلم حتى يصبح انسانا اجتماعيا وجدنا فى اللهجات المختلفة ما هو أهم من قدرة اللغة الفصحى على الاتصال . ولذا يجب الاستعانة فى النهوض بالمتكلم باللهجات الأخرى . ولكن المشكلة هى أن الناس يكتسبون أشكال الاتصال اليومى والشفهوى بطريقة عضوية تلقائية فى حين أنهم لا يكتسبون القدرة على التكلم بالفصحى وكتابتها الا عن طريق التعليم .

نتائج :

لكل الأسباب السالف ذكرها يتعين على مجتمع اللغة الواحدة الذى يراعى اختلاف اللغة أن يبذل الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف الآتية :

١ - وجوب دعم ونشر اللغة الفصحى التى تطورت على مدى التاريخ ، والتى لا يمكن التخلي عنها لأنها ثمرة الجهود التى بذلها كثير من الأجيال لأداء مهام الاتصال ذات الطابع الاجتماعى . وهذا يتطلب - على وجه الخصوص - تقنين تعليم الاتصال باستخدام اللغة الفصحى ، وتشجيع هذا التعليم ، واستخدام الفصحى طبقا للمعايير المقررة .

٢ - ضرورة مراعاة أن التطور التاريخى قد تم بفعل مجموعة من القوى الاجتماعية التى تختلف بدرجة ملحوظة عن نظيرتها فى الوقت الحاضر . وكان لهذا أثره على تصور القيم وفهمها . ونحن هنا نوجب العمل على تعيين القيم التقليدية ووضع تعاليم جديدة .

٣ - وفي الوقت نفسه يجب ألا يغرب عن البال أن الفصحى لا تستخدم وحدها في مواقف الاتصال وأنها في مرحلتها الراهنة على الأقل لا تستنفد كل إمكانيات الاتصال وبالتالي فإن اللهجات العامية لا تزال تحتفظ بقدرتها على الاندماج في البيئات الاجتماعية .

هوامش

(١) عثيت المؤتمرات الدولية في الأيام الأخيرة عناية بالغة بالصراعات اللغوية الناجمة عن الاتصال اللغوي . من ذلك لدوتان عن تعدد اللغات عتديما مركز البحوث بجامعة بروكسل ، وكذلك المؤتمرات المدينة ، ومفروعات البحوث في المشكلات اللغوية الخاصة بالعمال المهاجرين .

(٢) ليست جمهورية ألمانيا الديمقراطية من المجتمعات ذات اللغة الواحدة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . ذلك أنه توجد فيها طائفة قومية صغيرة نسبيا في مقاطعتي دريسدن ، وكوتبوس ، وهي طائفة الصوريين الذين يتكلمون إحدى اللغات السلالية (الصقلية) . وهم يتمتعون بحقوق خاصة في مجال الثقافة واللغة . ولكنهم ليماء عدا ذلك ينتمون في مجتمع جمهورية ألمانيا الديمقراطية . ولذلك فإن وضعهم بعيد عن وضع الأقليات المطلوبة .

(٣) انظر أيضا يتعلق بالنواحي الأخرى للمعاهيم الأساسية هارتويج وشوتفيلد (١٩٨١) ، وكذلك فرميسون (١٩٧١) الذي يبيى في بعض الحالات فروقا بسيطة .

(٤) انظر بصفة خاصة هارتويج وشوتفيلد (١٩٨١) وهرمان - رنر (١٩٧٩) . انظر مانهير (١٩٨٠) أيضا فيما يتعلق ببعض نواحي البحوث .

(٥) انظر جيسنجر (١٩٨٢) وهو من أحدث من كتب في هذا الموضوع .

مشكلة اللغة في المنظمات الدولية

ان تزايد عدد المنظمات الدولية من حكومية وغير حكومية ويمكن حسابها بالآلاف ، وعشرات الآلاف من العاملين فيها ، وتناول الكثير من المشكلات الحديثة على أساس اقليمي (أوروبا ، أمريكا اللاتينية العالم العربي ، الخ) ، وصعوبات الاتصال الناشئة عن استخدام لغات مختلفة ، والمشكلات الادارية والمالية المترتبة على ازدواج أو تعدد اللغات ، اقول ان هذه جميعا ولدت على امتداد عدد من السنوات مصدرا للقلق وغذاء للفكر .

وحتى نلم بفكرة شاملة عن هذه المسائل ، نبدأ بتقديم اعتبارات تاريخية قلائل ، يتلوه تحليل لمواقف العلاقات وهي المواقف الناشئة عن استخدام اللغات في المنظمات الدولية ، ثم نخصص قسما ثالثا لقائمة مؤقتة تضم المشكلات التي ينطوي عليها الموضوع . وأخيرا نناقش التدابير التي يمكن اتخاذها .

بقلم : جان همبليت

أستاذ بجامعة مونز في بلجيكا ، وعضو بمجلس الشيوخ
البلجيكي ، وباللجنة الدولية للإعلام واعداد الوثائق المتعلقة
بالعلم الاجتماعي . وكان من قبل من موظفي الجماعة
الاقتصادية الأوروبية ومديرا للمركز الدولي للتكوينات الأوروبية .

ترجمة : الدكتور راشد البراوي

كان من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة ، ثم عضوا
متفرقا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، ورئيسا لمجلس
ادارة البنك الصناعي المصري وعضوا متتاليا لادارته . ويصل
اليوم مستشارا اقتصاديا بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر .
وله مؤلفات وترجمات كثيرة في الاقتصاد والتطور الاقتصادي
والفلسفة السياسية والدراسات الدولية .

الاعتبارات التأريخية

عندما نتحدث عن لغة دولية وعلاقات دولية ، فكثيرا ما يرد ذكر اللاتينية التي
قامت في الواقع ومنذ العصور الوسطى حتى القرن السابع عشر ، بدور اللغة الوحيدة
للعلم والدبلوماسية . وعموما يبقى مما لم نقله ان هذا كان الحال في أوروبا فقط .

وهذا يبين الطابع الذاتي الذي كثيرا ما تلقاه حتى في الدوائر العلمية ،
متجاهلين الدور الهام الذي لعبته اللغتان الصينية والعربية قرونا . وبمجرد ادراك
هذه النقطة نستطيع أن نؤكد بحق الخدمات الكبيرة التي أدتها اللاتينية التي كانت
على امتداد ثمانية قرون تقريبا لغة المتعلمين في مجتمع العصور الوسطى ومجتمع
عصر النهضة الأوروبية .

بل أن معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) أعلنت باللاتينية ، وبهذه اللغة كانت تتم
العلاقات بين فرنسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة حتى عهد الثورة الفرنسية .
ومع كل ، بولغ في تقدير أهمية اللاتينية ، ذلك أنها كانت اللغة التي يتحدث بها

أهل المعرفة بالأسرار ويستخدمها رجال الدين ، ويوجه خاص أفضل العلمانيين تعليمًا ، بينما كانت الأغلبية الضخمة من السكان تستخدم في الحياة اليومية لهجة محلية ، وغالبًا جدًا ما كانت هذه الأغلبية أمية .

وفضلا عن ذلك ، كان مجرد تنوع اللهجات هو الذى شجع على ارتفاع شأن اللاتينية ، بالإضافة الى حقيقة أنها كانت اللغة الرسمية التى تستخدمها الكنيسة الكاثوليكية بروما ، على الأقل بعد الشقاق مع الكنيسة الشرقية . وفى فرنسا وتكتفى بمثال واحد ، وجد فرنسوا الأول من الضروري اعلان مرسوم فيلير - كوتريه Villers-Catterets عام ١٥٣٩ كى يفرض الفرنسية باعتبارها اللغة الوحيدة فى الوثائق والمكاتبات القضائية الرسمية ، بدلا من اللاتينية أو اللغزة البروفانسية القديمة . وحدث انحطاط شأن اللاتينية بوصفها لغة العلماء والدبلوماسيين المشتركة ، وبسرعة جدا اعتبارا من القرن الثامن عشر فصاعدا ، وسار هذا التدهور بموازاة انتشار الفرنسية .

وأدرك بطرس الأكبر وكاترين الثانية أن الفرنسية أصبحت اللغة التى تتحدث بها فى امبراطوريتهما ، الطبقات الحاكمة التى كانت « تزدري » اللغة الروسية ، بل أن التعليمات التى كانت تصدر للأجانب والدبلوماسيين فى البلاط الامبراطورى كانت تكتب بالفرنسية . وكان ثمة اتفاق على أن الفرنسية فتحت الباب على العالم كله .

أصبحت الفرنسية اللغة السائدة فى العلاقات والمفاوضات الدولية وتستخدم فى اعداد المعاهدات حتى وإن أبديت بعض تحفظات بهذا الصدد وخاصة من جانب بريطانيا العظمى . مثال هذا أن معاهدة باريس المعقودة فى ١٥ فبراير ١٧٦٣ تحتوى على المادة التالية : « لقد اتفق وتقرر ان اللغة الفرنسية المستخدمة فى جميع نسخ هذه المعاهدة لن تشكل مثالا يمكن تقديمه أو تستخدم كسابقة أو تسمى بأى حال الى مصالح أى من القوى المتعاقدة » . وفى الدراسة التى أجراها إيفولابنا Ivo Lapenna يلفت النظر الى الحادثة التى وقعت فى مارس ١٧٥٣ بين فرنسا وبريطانيا العظمى . فخلال المفاوضات أعلنت بريطانيا العظمى استعدادها لتقبل « لغة محايدة » لأغراض التفاوض ، ولكنها رفضت اجراء المفاوضات بالفرنسية وحدها .

وكانت الحرب العالمية الأولى هى التى وضعت حدا لتفوق الفرنسية باعتبارها لغة العلاقات الدولية ، وصاحب ذلك فشل محاولة فرنسا الحصول على اعتراف بأن تكون الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة فى مفاوضات فرساي . وأخيرا ، ولأغراض عملية ، استخدمت الفرنسية والانجليزية على قدم المساواة تماما فى المفاوضات واعداد مسودة المعاهدة . وأضفى وضع المساواة نفسه على اللغتين فى عهد عصبة الأمم وهو

ما ذكر بشكل واضح تماما فى المادة (١٦) من « قواعد الاجراءات فى عصبة الأمم » .
وفى ديسمبر من عام ١٩٢٠ أصبحت عصبة الأمم متبرا دار فيه الجدل حول
الاعتراف بلغة دولية تعرف عموما باسم « اسبرانتون » Esperanto ، بوصفها لغة
رسمية بالإضافة الى الفرنسية والانجليزية . ومن المفيد أن نلاحظ معارضة المندوبين
الفرنسيين الأساسية لهذا الاقتراح وهى معارضة سارت جنبا الى جنب مع الحظر
المطلق الذى فرضه وزير التعليم الفرنسى على تدريس الاسبرانتو بأى شكل من
الأشكال فى المدارس الفرنسية .

الموقف الفرنسى

والموقف الفرنسى أيدته بوجه خاص رئيس الجمعية لوى هيمانس Louis Hymans
وكان وزير خارجية بلجيكا ، بينما على العكس من هذا اقترح المندوب البلجيكى
بيير لافونتين وهو من الناطقين بلغة الوالون ، قبول الاسبرانتو باعتبارها لغة
رسمية . والواضح أن الأمر كان صراعا بين رجال ذوى رؤية أوسع للمستقبل ورجال
لم ينظروا إليها الا على أنها لغة خاصة .

كان موقف المندوب الفرنسى ومؤيديه مبنيا على خوف من قيام منافس للغة
الفرنسية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن رجلا مثل هنرى - ماري لافونتين
الحائز على جائزة نوبل للسلام (١٩١٣) والذى اشترك مع بول أوتليت Paul Otlet
فى اختراع نظام التصنيف العشرى فى عام ١٨٩٥ ، ومن انصار وضع نظام للمنظمات
الدولية ، وكان أيضا عضوا اشتراكيا بمجلس الشيوخ ومن ثم ربما كان بصفته هذه
على بينة من قيمة أداة للاتصال لا تقتصر على القلة المترفة ، نقول ان الرجل كان أكثر
تنبها للعقبات التى تمثلها اللغة فى طريق الاتصالات ، وهى عقبات ناشئة من الموقف
الدولى وظهور الشعوب التدريجي خارج أوروبا . وأخيرا ، كان التنازل الوحيد بالنسبة
الى الاسبرانتو الاعتراف بها لغة يجوز أن يستخدمها الاتحاد الدولى للبرق .

وكانت المرحلة الثانية مرتبطة بالحرب العالمية الثانية وانتشار الانجليزية
باعتبارها لغة العلم ، وبالاتصالات السلكية واللاسلكية والطيران ، وفوق كل هذا
بوصفها اللغة الرسمية التى تتحدث بها الدول الغربية التى انتصرت فى الحرب .
وخلال هذه الفترة كرس الكثير من الفكر لامكانية رفع « المفردات الأساسية فى اللغة
الانجليزية » الى مرتبة لغة دولية ، وبذلك يثبت أن ترويج الفرنسية فى العشرينات
من القرن الحالى كان غلطة .

وفى الوقت نفسه فإن اضفاء العالمية على المشكلات ، وقيام منظمات بين الحكومات
على مستوى العالم ، ووصول عشرات من الدول الجديدة الى الاستقلال ، كل هذا أثار
المشكلة بمصطلحات جديدة تماما . وهذا أدى بالأمم المتحدة فى عام ١٩٤٦ الى الاعتراف

لا بالفرنسية والانجليزية وحدهما كلغات رسمية كما كان الحال في عصبة الأمم ، ولكن تم الاعتراف أيضا ومنذ البداية بهذا الوضع بالنسبة الى اللغتين الأسبانية والروسية ، وبعد ذلك بوقت قليل امتد الاعتراف الى اللغتين الصينية والعربية : أما عن المنظمات بين الحكومات الأوروبية فان مجلس أوروبا أنشئ في عام ١٩٤٩ ومن ثم كانت اللغات الرسمية فيه هي الانجليزية والفرنسية فقط .

كان مركز لغات الجماعات الأوروبية يمثل تحولا جديدا يلفت النظر . حقيقة وضعت اتفاقية باريس بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٥١ التي أنشأت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، في صورة واحدة فقط . بالفرنسية . والمسلم به أن الفرنسية هي اللغة الرسمية لا في فرنسا وحدها فحسب ولكن في لكسمبورج أيضا ، فضلا عن كونها من اللغات الرسمية في بلجيكا ، ولهذا ففي عام ١٩٥١ كانت هذه اللغة الرئيسية التي يتحدثون بها في بلجيكا في صناعات الفحم والصلب ، اذ لم تكن هناك في ذلك الوقت صناعات للصلب في فلاندرز وكان ثلاثة أرباع صناعة استخراج الفحم في أيدي الوالون (Walloons) . وبرغم هذا كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية مهمة جدا من ناحية صناعات الفحم والصلب بحيث لا تستبعد الألمانية من الاعتراف بها لغة رسمية . وعلى خلاف ذلك . ففي عام ١٩٥١ كانت إيطاليا والأراضي الواطئة شركاء صفارا في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب .

وعلى ذلك لعله كان من الخطأ أن تتخذ الجماعة الأوروبية للفحم والصلب جميع اللغات الرسمية للدول الاعضاء في الجماعة ، أي ليست الفرنسية والألمانية فحسب بل وكذلك الإيطالية والهولندية وهما لغتان غير رسميتين في أي تنظيم دولي بين الحكومات وذلك باستثناء الهولندية في البنلوكس Benelux الذي حل محله على أي حال ظهور الجماعات الأوروبية .

ومع ذلك ، كان ثمة حجة تساق لصالح منح هذه اللغات وضع اللغات الرسمية بالجماعة . أن الظروف التاريخية التي تولدها الصدفة أحيانا ، هي التي تكسب لغة معينة أهمية دولية على ما أكد ميشيل تاي Michel Taille بوضوح ، واليك المثل الذي تضربه الإيطالية واللغة الأسبانية في قشتالة . فبينما الأهمية الثقافية للغة الإيطالية يمكن مقارنتها بالأهمية الثقافية للغة قشتالة ، كما أن إيطاليا بعثت بسيل كبير من المهاجرين الى كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ، نجد أن الإيطالية اليوم لغة رسمية في دولتين فقط هما إيطاليا وسويسرا ، وعلى نقض هذا نجد الأسبانية هي اللغة الرسمية لنحو عشرين من دول أمريكا اللاتينية .

من وجهة نظر « حق شعب في لفته » يكون من الطبيعي الاعتراف بجميع اللغات ، فهذا هو السبيل الوحيد الذي يحول دون نفور شعوب لغاتها ليست واسعة الانتشار .

وبينما هذا الخط من التعليل سليم من الناحية النظرية ، الا أنه محفوف بالصعاب

العملية بالنسبة الى المؤسسات التي تضمها عائلة الأمم المتحدة ، بل وأدى في أوروبا الغربية الى المازق الحالي وفيه سبع لغات ونصف رسمية لعشر دول أعضاء .

وفضلا عن هذا ينبغي أن نوضح أنه على خلاف المادة (١٠٠) من اتفاقية باريس فاللادة (٢٤٨) من اتفاقية روما الموقعة في ٢٥ من مارس ١٩٥٧ ، تضع الألمانية والفرنسية والإيطالية والهولندية على قدم المساواة فيما يتعلق بتفسير الاتفاقيات التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة .

ولو قدر لاسبانيا والبرتغال أن تصبحا غدا عضوين كاملين في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، فعندئذ يرتفع عدد اللغات الرسمية الى تسع ونصف لاثنتي عشرة دولة من الدول الاعضاء . كذلك لن يبدو سبب يدعو الى عدم الاستجابة الى مطالب أهل قتلونيا حيث الذين يتكلمون لغتها أكثر عددا من المتحدثين بالدمركية أو الارلندية !

الطبيعة المحددة لمواقف العلاقات والناشئة عن استخدام اللغات في المنظمات الدولية

هذه المشكلة يجب النظر اليها ليس فقط في ضوء الحياة اليومية للمؤسسات الدولية ، ولكن يجب النظر اليها أيضا فيما يتعلق باللغات والعلاقات الرسمية مع شعوب البلاد المضيفة . وثمة تفرقة رئيسية يجب اجراؤها ، بين المنظمات الدولية الإقليمية والمنظمات ذات النطاق العالمي . فالواضح أنه في حالة منظمة الدول الأمريكية فإن كل فرد بالفعل ناطق عن لغتين رسميتين ، الإنجليزية والأسبانية ، على أن تذكر في الوقت نفسه أن معرفة جميع البرازيليين المتعلمين بالأسبانية « سلبية » ، وأن لغات السكان الهنود الأصليين وبعضها رسمية في ولاية أو اثنتين ، ليست واسعة الانتشار .

وفي أوروبا الغربية ، وبرغم وجود ثقافة مشتركة ، فالنمط اللغوي مركب من عناصر مختلفة ، وواضح أن هذا هو الحال أيضا بالنسبة الى المنظمات ذات النطاق العالمي . ففي معظم المنظمات الدولية يوجه أغلبية الموظفين والمستخدمين والخبراء الذين يعضرون اجتماعات اللجان الى استخدام لغة ليست لغتهم الأم . وعلى ذلك ففي معظم الحالات يتكلمون لغة مثل « المفردات الأساسية في اللغة الانجليزية » وهي مبسطة نسبيا فيما يتعلق بمعاني الكلمات ومخارج الحروف وقواعد النحو .

يمكن أن تؤدي بيئة المنظمات الدولية الى تضيق الفجوات بين الناس بطرق تتجاوز الجنسية ، فمثلا في حالة الجماعات الأوروبية بين الألمان من شمال ألمانيا الذين لغتهم الأصلية هي الألمانية الدنيا وزملائهم من الناطقين بالهولندية ، أو بين أهل بيدمونت والناطقين بالفرنسية البروفانسية . ومهما كانت اللغات واللهجات والثقافات

الإقليمية ضحية الظلم والازدراء ، فانها برغم هذا موجودة ضمننا ، ولك أن تشهد ما حدث في بروكسل من انشاء لجنة للشعوب التي لا تنتمي الى دول معينة ، للنظر في مسائل تشمل من بين أشياء أخرى موقف عدد من الشعوب الكلية .

وقضلا عن هذا ، فعالم المنظمات الدولية مثال يكشف عن النظريات التي طرحها ج. أ. فشممان J. A. Fishman عن لغتين كثيرا جدا ما يجرى الحديث بهما جنباً الى جنب . ففي إحدى الإدارات العامة والمصالح سوف يكون هناك تفضيل للحديث بلغة معينة بينما ينصب التفضيل في غيرها على لغة أخرى .

وبوصفي موظفا عينت حديثا في منظمة أوروبية وجدت نفسي أشارك في مكتب مع زميل ألماني أكبر مني سنا . كانت لغتنا المشتركة الهولندية نظرا لأن معرفة زميلي بالفرنسية كانت صفرا ، وكذلك كانت معرفتي بالانجليزية ، بينما لم تتوافر لي سوى معرفة سطحية بالألمانية .

وتوضح الحياة اليومية ما ينطوي عليه تعدد اللغات من مخاطر ومزايا . كم من حالات سوء التفاهم نشأت وحتى أحيانا بين الخبراء ، نتيجة أن كلمة « جيش » تدل في اللغة الانجليزية على القوات البرية تمييزا لها عن « البحرية » و « السلاح الجوي » ، ولأن كلمة « طلب » demand في الانجليزية أقوى بكثير من كلمة « demande » في الفرنسية والتي تعني فقط « التماسا » ، ولأن كلمة « nominate » تعني التقدم كمرشح ولا تعني « يعين » كما في اللغة الفرنسية . الأمثلة كثيرة وتوجد في كل منطقة لقوية حتى عندما يمد المرء رجله عبر حدود دولة ما . من المؤكد أن « المجلس الدولي للغة الفرنسية » يؤدي دورا مفيدا في فحص الكلمات الجديدة ، ومن كل فالي جانب المصطلحات الأسبانية والانجليزية أو الفرنسية حيث يتكلم الناس هذه اللغات ، هناك اصطلاحات أخرى لا تستخدم الا في داخل إقليم معين وان كانت صحيحة تماما . والواضح أن مصطلحات مثل « bordiers » ومعناها مزارع والتي يستخدمها السويسريون الفرنسيون ، واصطلاح « dérocher » ومعناها « سقط » والتي يستخدمها أهل Val d'Aosta ، هذه المصطلحات مفضلة عن « نهري » riverain وعن « فك أو أفلت » dévisser .

وبرغم هذا فان لاستخدام لغات عدة ميزة العمل من أجل تحقيق المزيد من الضبط ، والغالب جدا أن الترجمة هو الذي يكشف الأخطاء والهراء والتفكير الموهوش أو الصياغة غير المتقنة في عملية ترجمة الوثائق . ومع كل ففي الحياة اليومية لا يزال هناك صراع بين اللغات . . أو بين الأفراد الذين يعتمدون على تمكنهم النسبي من لغة معينة . وفي هذا الصدد فالمعروف أن المهارات اللغوية تتفاوت تفاوتاً بالغا من

شخص الى آخر ، ويمكن التدليل على أن الذين قدراتهم اللغوية قليلة لا مكان لهم في المنظمات الدولية .

وفضلا عن هذا ينبغي أن نوضح أن المدارس الدولية وخاصة التي مراكزها في أوروبا ، وترعى ما يزيد عن ١٠.٠٠٠ تلميذ ، تعتبر مكانا مثاليا يحصلون فيه على معرفة كاملة بلغة ثانية .

هنا يجب ابداء ملاحظات قليلة عن الاتصالات مع السكان المحليين . فالواضح أنه في أية منظمة دولية تحتل لغة البلد الذي يضم مقر المنظمة الرئيسي مركز الصدارة دائما . . . ولهذا الأمر سببان ، أولهما أن المواطنين من أبناء البلد والذين غالبا ما يكون وضعهم أقل تميزا من وضع الغثات الأخرى ، يتكلمون بالضرورة لغة المنطقة التي تقوم فيها المؤسسة . . . والسبب الثاني أنه في الاتصال الاجتماعي اليومي فالواضح أن المرء يلتزم عاجلا أو آجلا باستخدام تلك اللغة . فالواضح مثلا أن اللغة الفرنسية أكثر استخداما في اليونسكو (باريس) وهيئة الصحة العالمية ومكتب العمل الدولي (جنيف) منها في الأمم المتحدة في نيويورك .

مشكلات التعدد اللغوي واللغات الصناعية

إن إدخال لغات رسمية جديدة في منظمات عائلة الأمم المتحدة وثمة حالة مشهورة عن هذا هي استخدام الألمانية والعربية في منظمة العمل الدولية ، والانتقال من أربع الى سبع لغات وربما الى تسع عما قريب ، في حالة الجماعات الأوروبية ، تقول إن هذا مركز الأعضاء بقوة على مشكلة التعدد اللغوي . ففي عام ١٩٧٩ قدم المستر كوبيترز Coppieters وهو من الوطنيين في فلاندرز وعضو بالبرلمان الاوربي اقتراحا أدى الى اعداد تقرير باترسون . وبعد ذلك بوقت أدى اقتراح تقدم به المستر فسون هيسبورج الى وضع تقرير نيبورج ، بينما أطالت محكمة المراجعين التابعة للجماعات الاوربية في تقريرها عن عام ١٩٨١ ، الحديث عن مشكلة اللغة .

والمناقشات المطولة في البرلمان الاوربي بلغت ذروتها عندما اتخذ قرار بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٨٢ يؤكد من جديد احترام مختلف اللغات الرسمية وتصميما على خفض التكاليف باستخدام تكنولوجيا الكمبيوتر في الترجمة . إن التصميم على خفض التكاليف في وقت كانت فيه الجماعات الأوروبية تصارع مشكلات خطيرة للغاية تتعلق بالميزانية كان طبيعيا تماما في الظروف القائمة آنذاك ، ولكن ليس هناك نص يسمح بالفرقة بآية صورة بين الدنمركية أو الهولندية من جهة والفرنسية أو الانجليزية من جهة أخرى . ومع كل فمن المهم رسم صورة واضحة للموقف كما هو حقا في داخل المجتمعات الأوروبية . ففي الممارسة اليومية نجد اللغتين الفرنسية والانجليزية هما

الأكثر استعمالا . ويرجع هذا في حالة اللغة الفرنسية ، أولا الى أن اتفاقية باريس جاءت المبادرة بشأنها من جانب فرنسا في عام ١٩٥٩ حين كانت الجماعات الأوروبية لا تضم الواحدة منها سوى ستة أعضاء ، وعلى ذلك كانت الفرنسية هي اللغة الرئيسية من حيث الواقع ، ويرجع ثانيا الى كون الفرنسية هي اللغة المحلية الرئيسية في اثنين من المقار الرئيسية للجماعات وهما بروكسل أولا ثم لكسمبورج من بعدها .

والتفوق الذي اكتسبته الانجليزية بالتدريج منذ دخول المملكة المتحدة في السوق المشتركة عام ١٩٧٣ ربما يقرى الى أنها اللغة الثانية الأوسع تعليميا للناس في جمهورية ألمانيا الاتحادية والندمرك والأراضى الواطئة وبصورة متزايدة في إيطاليا وظل عند اليونان أكثر مما يقرى الى البريطانيين أنفسهم .

وتحتل الألمانية المركز الثاني فهي تشغل موقعا وسطا . . فالإيطالية تقع على رأس « اللغات الثانوية » كما يطلق عليها بصفة غير رسمية - وهي اليونانية والهولندية والندمركية - بينما تحظى الأيرلندية كما سبق أن بينا ، بوضعها الخاص . هذه الحقائق لا تستبعد تقدير التكلفة العالمية التي تترتب على استخدام لغات عدة ، فخدمات الترجمة والتفسير والنشورات تشكل ثلث ميزانية التشغيل على الأقل في لجنة الجماعات الأوروبية .

في المؤسسات المعنية بوجه خاص. يتنظيم الاجتماعات وهي مؤسسات لا تضم مكاتب احصائية ولا قانونية ولا تقوم بمجموعات كبيرة من الدراسات والمفاوضات فان تكلفة استعمال عدة لغات لا تقل كثيرا عن ثلاثة أرباع ميزانيتها ، ونحن هنا نفكر في البرلمان الأوربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية . وقدر المستر ن . باترسون وهو من أعضاء البرلمان الأوربي ، أن التكلفة تتراوح في الحقيقة من ٤٠ الى ٤٥ في المائة من كل ميزانية الجماعات أي ٤٥ مليون دولار . ومع ذلك يظل يعتقد في مبدأ معاملة جميع اللغات على قدم المساواة حتى وإن وجب في بعض المناسبات تقبل الحلول الوسط . ونتيجة لهذا المبدأ لا تتوافر اليوم احصاءات دقيقة عن التكاليف النسبية لاستخدام اللغات المختلفة والتي يمكن حسابها بسهولة على أي حال فيما يتعلق بالترجمات لأن خدمات الترجمة تنظم على أساس لغة واحدة .

وفي الدفاع عن احترام التراث الثقافي يقترح الأرشيديوق أو توفون هيسبرج اجراء تفرقة بين اللغات الرئيسية والثانوية بفرض وضع نظام يطلب بمقتضاه من جميع أعضاء البرلمان الأوربي أن يعبروا عن أفكارهم بطلاقة اما بالفرنسية او الانجليزية او الألمانية . لم يحظ اقتراحه بالقبول وخاصة نظرا الى الحاجة الى ضمان الجسد الاجباري لامثال هؤلاء الاعضاء .

من البدهي أنه كانت أمام الأكاديميين ورجال الأعمال فرصة لدراسة اللغات

الدولية والتحدث بها أكبر من الفرصة المتاحة للأعضاء العاملين وقادة المنظمات الثقافية . وفي هذا الصدد أوضح لي موظف كبير في لجنة الجماعات الأوروبية أنه بافتراض زيادة عدد اللغات الرسمية الكاملة الى تسع فلا يمكن تصور توفير التفسير على أساس منظم من وإلى اللغات التسع كلها . ومن ثم سوف يتمين عاجلا أو آجلا اجراء تفرقة بين لغات المرتبة الأولى ولغات المرتبة الثانية . فضلا عن هذا ، ينبغي أن نوضح أنه خلال أوائل سنوات الجماعات عندما سمح بانضمام دول جديدة ، فإن تجنيد المترجمين والمفسرين لايجاد صلة تربط بين اليونانيين والهولنديين مثلا أو بين الدنمركيين والعلليان لم يكن سهلا بالتاكيد .

وهذا حفز لجنة الجماعات الأوروبية الى وضع برنامجين . في عام ١٩٧٥ جربوا في المجال الخاص بتكنولوجيا الغذاء ، نظاما عرف باسم « سيستران » Systran للترجمة المزدوجة الآلية بين الانجليزية والفرنسية ، وأجروا تقييما منظما لدقة الترجمات وامكانية الاعتماد عليها .

التجربة مهمة نظرا لأن نظام السيستران يمكنه أن يعالج ٣٠٠.٠٠٠ كلمة في الساعة ، فضلا عما له من ميزة أخرى تتمثل في استخدام خدمات الكتابة على الآلة الكتابية بطريقة اقتصادية ، ذلك أن المراحل النهائية تنتج عبارات تحتاج فحسب الى اعداد نسخ منها بالتصوير الفوتوغرافي .

وكشفت السنوات القلائل التي استخدم فيها نظام السيستران عن الصعاب التي قابلتها الدول الأعضاء في محاولاتها ادخال ترجمة على أساس الكمبيوتر ، مما شجع فكرة البدء بمشروع للبحث اوسع نطاقا ، وهذا أدى الى انشاء « اليوروترا » Eurotra . وأساس اليوروترا آلة للترجمة مصممة للعمل على أساس التعدد اللغوي . وهي تحتاج قدر كبير من الجهد من جانب علماء الكمبيوتر وعلماء اللغات . الهدف هنا ليس كما كان من قبل ، تحليل لغة بالنسبة الى أخرى ، ولكنه تحطيم نفس جوهر لغة الى ما يعرف باسم نظام الشجرة والتعرف على الصفات الرئيسية . . وقضلا عن هذا سوف يطلب من النظام باطراد أن يستوعب لغات أخرى وأن يأخذ في الحسبان عملية التقدم في المستقبل في ميدان معالجة البيانات .

ويمتد البرنامج الذي اتخذ ، على فترة قوامها خمس سنوات ونصف السنة ، يشغل خلالها فريق يضم ثمانية من موظفي لجنة الجماعات الأوروبية مع علماء الكمبيوتر وعلماء اللغات ممن لهم معرفة متخصصة باللغات الرسمية السبع السائدة في الجماعة . وينبغي ملاحظة أن اللجنة اكتسبت خبرة كبيرة في هذا الميدان فوضعت قاموسا باستخدام الكمبيوتر يدعى « يوروديكوتوم » Eurodicautom يضم مرادفات ١٥٠.٠٠٠ مصطلح في اللغات الرسمية السبع . ليس هذا بالمعجم متعدد اللغات الوحيد الذي تم انتاجه ، فهناك أيضا البرنامج المعروف باسم « أستيتوت » Astute

وهو برنامج ناجح للغات بالنسبة الى جعل المعجم عصريا وطبع كلماته وخاصة في
ميادين علم المعادن والغذاء والطب البيطرى والزراعة ، ويستخدمه مجلس أوروبا لأغراض
موسوعته « يوديسيد » Eudised

وطبيعة هذا العمل النظامى الذى يتطلع الى المستقبل يشترك فيه علماء اللغات
وعلماء الكمبيوتر والمتخصصون فى علم الوثائق ، هذه الطبيعة تجعل منه مشروعا
مثريا . أما عن تكلفته الكبيرة فالمقدر أنه سوف يحقق وفورات تصل فى النهاية الى
خمسين فى المائة على الأقل من تكاليف الترجمة .

وبرغم هذا يجب النظر الى المسألة من ناحية امكانية استخدام لغة صناعية أو
شبه صناعية من قبل كانت لجنة الادارة العامة رقم ٣ بـلجنة الجماعات الأوروبية ،
وهي المسئولة عن الأسواق والشؤون الصناعية ، قد وقعت فى الحقيقة عقدا مع
المتخصصين فى الاسبرانتو بفرض استخدام اللغة لاختصار الوثائق . ومهما يكن من
أمر ، فأتى ذكر لغة صناعية - وخاصة الاسبرانتو - يثير حتما مقاومة سوسيولوجية
عميقة الجذور ، وترتبط الحجة الرئيسية ضد هذه اللغة بالحاجة الى حماية الثقافات
الوطنية . ويوضح بعض النقاد أنه لو جرى الآن التكلم بالاسبرانتو فسوف تصبح
لغة حية تتطور بكافة الطرق التى تتطور بها اللغات الحية . وليس هناك استعداد
ظاهر جدا لادماج لغة صناعية أو شبه صناعية مثل الاسبرانتو فى البحث الذى يجرى
الآن ، لأن أنصار اللغات القومية فى كل دولة ينظرون الى اللغات الصناعية باعتبار
أنها أعداء محتملون كما لو أن لفهم الطبيعية هم لم تكن هى نفسها متورطة فى علاقة
قوة .

النتائج المستخلصة

لا يزال برج بابل الذى صوره بروغل Brueghel على هذا النحو الملفت
للنظر ، قائما حتى ولو كان الذكاء البشرى والمعدات المتطورة المتاحة ، تبعث على
بعض الأمل فى حدوث تحسين فى الموقف .

ومع ذلك ، فمن الحتمى أن تكون الجهود التى تبذلها منظمات دولية شتى جهودا
مرتبطة بحاجاتها هى ومقصورة على اللغات الرسمية المستخدمة فيها . وإذا لم تصبح
اية لغة صناعية لغة رسمية بعد ، فلن تستطيع المنظمات الداخلة فى نظام الأمم المتحدة
أن تعمل الا فيما يتعلق بلغاتها الرسمية الخمس أو الست ، وأن يعمل مجلس أوروبا
فيما يتعلق بلغتيه الرسميتين ، وأن تعمل الجماعات الأوروبية فيما يتعلق بلغاتها
الرسمية السبع أو الثماني أو التسع .

وفضلا عن هذا تتجاهل الحجة الثقافية في الواقع حقيقة كون الثقافة اليوم تدمج التكنولوجيا فيها وخاصة معالجة البيانات بما لا يقل عن ادماجها بطريق اللغات الطبيعية بكل ما تنطوي عليه من الثراء ومن ظلال لا متناهية تتعلق بالمعاني . لا يمكن أن يكون ثمة مصلحة في الدفاع عن اللغات الطبيعية ضد اللغات الصناعية عندما لا تعود ثقافة الرجال والنساء المتعلمين ممن قد يتحدثون بها ، ثقافة تاريخية أو أدبية ، ولكنها مصبوغة بثقافة عصر الكمبيوتر .

قصارى القول نود أن نعيد صوغ المشكلة بمصطلحات سياسية وسوسولوجية . فاذ نأخذ في الاعتبار أن مختلف المنظمات بين الحكومات تربط تحليلها للمشكلة بما تحتاج اليه في الأجلين القصير والمتوسط فإن من المهم جدا أن ندرس المسألة بمزيد من عدم التمييز نوعا ، أو بعبارة أخرى ننظر اليها في الأجل الطويل متطلعين الى أفق نهاية القرن . . وهذا يعنى أيضا النظر اليها في اطارها على المستوى العالمى . وأخيرا ، من الحيوى أن نضعها في عالم يتغير بسرعة دائما بسبب البعد العالمى المتزايد الذى تميل الحياة الاجتماعية الى اكتسابه .

واضح أن موضوعات الاتصال الرئيسية تتغلغل بالمجالات العلمية والسياسية والدبلوماسية والدينية والتجارية بما فيها السياحة والرياضة .

وعرض المشكلة بهذه المصطلحات معناه أن ننظر اليها لا فيما يتعلق بنجوس من السياسيين والدبلوماسيين ورجال الأعمال أو المواطنين في الخدمة المدنية ، ولكن بالأحرى فيما يتعلق بما تنطوى عليه من معان بالنسبة الى أكثر من ٥٠٠ مليون رجل وامرأة حاجاتهم اليومية تشمل السفر ويستقبلون زوارا من الخارج . واذ نتطلع الى نهاية القرن يكون هذا الرقم قد ارتفع في الحقيقة الى ١٠٠٠ مليون وهو ما يتفق تقريبا مع عدد الذين يكونون قد أتموا تعليمهم الثانوى .

والمشكلة الثانية هي مشكلة القوة على النطاق العالمى التى تملكها وتمارسها لغات معينة بحكم انتشارها الناجح . والمثل الأشد لفتا للنظر فى جميع أرجاء العالم تقدمه اللغة الانجليزية وإن كانت هناك أمثلة أخرى عن لغات تقوم بدور « اللغة المشتركة » بما يسهل الى اللغات المحلية . ولا يختلف مركز الفرنسية والاسبانية الى الانجليزية فى مضمون عالمى ، عن مركز الايطالية بالنسبة الى الفرنسية فى المضمون الأوروبى .

ولنضرب مثلا ذا طابع مميز بوجه خاص ، نقول ان اللغة الفنلندية ثانوية نوعا فى فنلندا بالقياس الى مكانة السويدية ، بل ان الفنلندى الذى يتكلم السويدية يظل

مقصورا تماما على العالم الاسكندنأوى . وعندما يتعلم الألمانية وهي لغة أخرى لـ مكائتها في فنلندا ، فانه يظل مقصورا على بلاد أوربا الوسطى . اذا اختار الانجليزية فسوف تكون تحت امرته لغة عالمية ولكنه يظل غير قادر على الاتصال بجاره وهو الاتحاد السوفيتي .

وعلى ذلك نرى أنه لا يمكن أن نمنع لغة من أن تختق أخرى الا عن طريق استخدام لغة صناعية ، مع ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية وثقافية .

وباستثناء الجماعات الناطقة بالانجليزية فجميع الشعوب الأخرى والناطقة بلغات أخرى سوف تستفيد من خلق لغة صناعية محايدة . وعلى نقيض كل ما يكثر ادعائه ، فهذه هي الطريقة التي يمكن الاعتماد عليها لحماية ثقافات معينة محصورة جغرافيا كـ لغة قطالونيا مثلا أو ثقافات كالفرنسية سبق أن حظيت ولا تزال تحظى بشهرة واسعة .

بهذه الطريقة ، وإلى جانب لغة محلية ، يظل هناك مجال لاستخدام لغة دولية في المدارس كأداة حقيقية للثقافة ، وسوف يكون كافيا أن يضاف إلى هذا تدريس لغة صناعية لمدة ساعتين في الأسبوع على امتداد عامين أو ثلاثة أعوام ، وهذه فترة يسهل خلالها تعلم مثل هذه اللغة وما تكفله من حد أدنى من مهارات الاتصال .

وهكذا ففينا يتعلق باللغات العالمية الرئيسية سوف تظل قائمة المجالات التي يعيش فيها الناطقون بالانجليزية والفرنسية والأسبانية والعربية والروسية . لكن بالإضافة إلى هذا سوف تكون على يقين ما تملك أداة اتصال ذات نطاق عالمي مع توفير الحماية في الوقت نفسه للغات ليست واسعة الانتشار . فالفرد من أبناء جورجيا مثلا سوف يظل يتعلم الروسية بينما يواصل الحديث بلغته الأصلية القديمة . ومن جهة ثالثة سوف تمكنه لغة عالمية صناعية رسمية من الاتصال بالعالم بوجه عام . وهذه في رأينا حجة رئيسية في صالح اكتساب هذه النظرة الجديدة كلية . سوف تلعب اللغة الصناعية بالتدريج دورا كبيرا في المنظمات الدولية دون أن تثير توقعات باطلة في أي مجال .

هنا تثار مشكلة فنية : هل تفي الاسبرانتو بهذا الغرض ؟ ليس كاتب المقال بالحبير في المسألة . أنه على بينة من فضائل الاسبرانتو بما في ذلك سهولة تطبيقها على الصينية ، كما أنه على بينة أيضا من الانتقادات الفنية التي توجه إليها أحيانا .

مما يبعث على الأسف أنه برغم انقضاء أربعين سنة على قيام اليونسكو ، لم تتقدم على طريق حل هذه المشكلة المتعلقة باللغات الصناعية . . . والمأمول وعلى أساس

الاستخدام الواسع النطاق لبرنامج اليوروترا Eurotra أن يكون في الامكان
ابتداء لغة صناعية جديدة وعصرية تماما . فاذا لم يتحقق هذا ، وعلى أساس مبدأ
ترك الأمور على ما هي عليه ، يكون السبيل الحكيم استخدام الاسبرانتو باعتبارها
لغتنا العالمية .

والمطلوب منهج في بحث المشكلة يكون جديدا تماما ويتطلع الى المستقبل .

تحديث اللغة في العالم النامي

منذ الحرب العالمية الثانية ، ودول كثيرة في آسيا وأفريقيا تخوض تجارب مضمّنية من أجل أحداث تحول لغوي . فقد خضعت هذه الدول لوّحدة أو لأخرى من اللغات الأوربية في وقت حدث فيه تقدم هائل في النواحي العلمية والتكنولوجية . ومن ثم فهي تعي الآن ، وبشّدة ، احتياجاتها اللغوية في هذا العالم الحديث . ونتيجة لهذا التحول عن اللغات الاستعمارية (الانجليزية ، والفرنسية والهولندية والبرتغالية) ، أصبح لكثير من اللغات الأصلية الوطنية أدوار جديدة في هذا المجتمع المعاصر (كوسيلة للتعليم ، وفي الإدارة ، وفي المجالات الأخرى للاتصالات الرسمية) .

انقسام اللغات :

ومع تغلغل قوى التحديث الجديدة في جميع مسالك الحياة ، اتخذت القضايا التي تتعلق بذاتية اللغات المختلفة وتطورها بعدا سياسيا . ومن التضييل في حياتنا الحاضرة أن نجرى تفرقة بين المراحل المتقدمة للاقتصاديات والمجتمعات بل والثقافات

بقسم : لاشمان م . كوبشندي

مدير مركز دراسات الاتصالات بالهند عمل مدرسا وصحافيا
في عديد من الدول ، ونشر الكثير من الموضوعات الخاصة
باللغة والاتصالات ومن بينها اللغة ، والتعليم ، والمسبل
الاجتماعي (١٩٨١) واللغات المتعددة والثقافات المتعددة
(١٩٨٢) :

ترجمة : بهجت عبد الشناق محمد

ليسانس آداب قسم اللغة الانجليزية له ترجمات كثيرة في
مجالات الفرة المختلفة .

وبين المراحل المتخلفة لهذه الاقتصاديات والمجتمعات والثقافات (والتي يطلق عليها
الانتمائية تخفيفا لخدمة التعبير وتلطيفا منه) ، وهو الأمر الذي يستخدمه كثير من خبراء
اللغة اذ يجرون هذا التقسيم ذاته على اللغات . « فاية درجة من التباين (اللاتجانس)
الاجتماعي واللغوي في أية منطقة تنبئ عن مجتمعات أقل تحديثا وتطورا على حين
أن تزايد التجانس داخل أية لغة يرتبط بالمجتمعات الصناعية الأكثر تقدما .

ويرى كثيرون من صفوف خبراء اللغة أن عمليات التجانس اللغوي هذه في كثير
من المجتمعات الأوربية ، والتي حظرت إليها اتجاهات بدأت أثناء عصر النهضة وعصر
الاصلاح (ومثال ذلك ايجاد لغات نمطية والذماج اللهجات في المناطق الجاورة ، وكذلك
اللغات غير المكتوبة للأقليات ، كما حدث بالنسبة للبريتون في فرنسا والفريزيان
في هولندا الخ) لا بد أن تحدث في المراحل التي تجرى حاليا للتحديث في آسيا
وأفريقيا على السواء .

وهذا الاتجاه لتطوير اللغة يعتمد الى حد كبير على افتراض « الحديثة الوسطية »
للتطور الاقتصادي السياسي . وحسب هذا الافتراض ، يمكن أن تتحدد ما تسمى

بالمراحل المتطورة والمتخلفة للغة طبقا لابعاد معينة ، بيئية ، واجتماعية ، ومستقبلية (أى التصورات المحتملة للمستقبل) .

واسترشادا بهذه النماذج المستوردة ، تسعى الصفوة اللغوية (التى تهتم باللغة) المفتحة على الغرب فى الدول المتنامية - جريا وراء الحداثة - للحصول على اعتراف بأن لغتها متطورة ومتقدمة ، أو تتخلل عن هذه اللغة المقيدة للتعبير كلية ، وتستخدم تلك التى تمثل المجموعة المفضلة من اللغات ، كما يحدث عن طريق المؤسسات الاقتصادية السياسية التى تنشأ حديثا . وفى هذه العملية الثنائية الانقسام يكمن الخطر فى أن تندثر نهائيا تلك المجموعات اللغوية الأقل خطأ والتى قد تكون لهجات أو لغات دارجة عامية أو لغات الأقليات .

وهذا الاتجاه الثنائى الانقسام نحو تطوير اللغة يتوازى مع علم جنوى البرامج القديمة التى تحاول تنقية اللغات العامية وقد جاء فى احد هذه البرامج « يمكن أن تترك لهذه الطبقة (التى هى هندية دما ولونا ، ولكنها انجليزية فى أذواقها وآرائها وأخلاقياتها وعقليتها) ان تشلب اللهجات العامية فى البلاد وان تثرى هذه اللهجات بعبارات علمية تستقيها من المسميات والمصطلحات الغربية ، وان تجعلها قادرة على نقل المعرفة الى الجماهير العريضة من السكان » .

وان الجدال الذى أثير حول اقامة جامعة « للغة العامية » فى لاهور إبان الحكم البريطانى عام ١٨٦٧ - الذى تضمن استخدام اللغات الهندية فى التعليم العالى ، وكذلك الاعتراضات التى اثيرت مرة أخرى من جانب بعض الصفوة فى الهند بعد قرن من هذا الجدل ، كل هذا يوضح لنا الاتجاه نحو التحايل على القضية بمطالب وهمية الأمر الذى يتماثل مع توقع القدرة على السباحة قبل الغرض فى المياه والنزول إليها .

وفى غمار هذا التشاجر الطويل وهو تشاجر اجتماعى سياسى وقانونى حول اللغة ، تكمن الكثير من الآراء بين أقصى الطرفين وإعنى بهما « الانجليزية المتطورة » و« اللهجات المتنامية » . ويبدو ان هؤلاء الذين يؤيدون الوضع القائم (الراهن) (أى الانجليزية المتطورة) قد نجحوا مؤقتا فى استراتيجيتهم بالاصرار على أنه يجب على اللهجات الهندية أولا أن تصقل عن طريق الترجمات من اللغات المتقدمة وقبل ذلك يجب أن تزود بالمصطلحات العلمية فى الموضوعات المختلفة . وفى هذا الموقف يظل المدرسون ، وخصوصا فى المستويات العليا من التعليم بمعدين عن عمليات تطوير وسيلة اللغة يحاولون فى هذا الاتجاه فكرة أن اللغة أداة دقيقة للتفكير والاتصال يمكن عن طريقها ان يتدرب الطلبة على العمليات المنطقية وعلى الاستخدام السليم المنضبط للكلمات . وهذا الاتجاه يدفعهم لأن يطالبوا بأن يتم صقل اللغات الهندية دون مجهود منهم ، فهم يفضلون ان ينتظروا حتى تظهر المراجع « المتطورة » على ايدى خبراء اللغة .

افتراضات

وقد اقترح الخبراء - في مجال تطوير اللغة ان يتم تصنيفها على أساس اجتماعي ، كان تكون قبلية وحديثة مبكرة (متنامية) وحديثة (متطورة أو متقدمة) ومعاصرة الخ . وفي هذا التصنيف يكون تحديث اللغة عملية معناها ازالة الملامح غير الدقيقة وغير الملائمة من اللغة . أما الملامح والسمات التي تحدد عدم الملائمة أو تحدد الحدائق في نظام اللغة (من حيث المفردات والاعراب وتركيب الكلمات الخ) فتترك للتقييم الذاتي عن طريق الابعاد البيئية والاجتماعية والمستقبلية كما هو واضح .

وتعتبر اللغات التي تتحدث بها الدول التي ظهرت حديثا ، نظم اتصال قاصرة ، تقتصر بكل العيوب التي لم يسبق لها مثيل للذين ظهوروا في الفترة الأخيرة - وحسب هذا المقياس للتطور يقوم الافتراض بأن على المجتمعات التي إستقلت حديثا ان تكافح من أجل درجة ثانوية للتحديث عن طريق انتهاز السبيل الذي سلكته المجتمعات المتقدمة (بجانب الأهداف التي تحقق لها منجزاتها) ونتيجة لذلك فإن الكثير من التغيرات التي يجب أن تتم عن طريق تحديث اللغة في هذه المجتمعات [مثل تعليم اللغة ، وتوحيد اللغة (تسيط اللغة) وصياغة المصطلحات الفنية] سوف تحضر إليها العوامل الخارجية ، اذ لا يمكن أن تتولد من الداخل ، وذلك على عكس عمليات التحديث التي حدثت في أوروبا أثناء عصر النهضة وعصر الإصلاح . ومن ثم يكون اتباع الأسلوب الغربي بالنسبة للغات في العالم المتنامي عبارة عن تكثيف للتحديث يقوم على أساس الأسلوب والجوهر اللذين تمت استعارتهما من النماذج الناجحة في الخارج .

وعلى نفس النهج تجرى مقارنة التحديث في اللغات التقليدية بالنسبة لطواعيتها للترجمة ، بلغات المجتمعات التي انتشرت فيها الصناعات والمجتمعات الديوية التي تخلت عن الحكم الديني ، بالإضافة الى المجتمعات المتباينة الأخرى . وتعتبر الطوعية للترجمة هي الاستخدام المناسب للملامح التي تتميز بها قواعد اللغات ومفرداتها ، بالإضافة الى أساليب المحادثة والى الأساليب الأدبية ، التي يحسن التعبير بها وبسهولة ، في لغة أو أخرى من لغات المجتمعات المشار إليها والتي تعتبر حديثة .

وهذه العمليات تحجب الكثير من المراحل المؤقتة ، كما تتضمن أحداث تغييرات سريعة ، وعمليات دمج مفاجئة ، وكذلك إعادة العمار اللغوي ، كل هذا مع ضرورة مواجهة الضغوط من الجماهير التي تعمل بالسياسة . ونتيجة لذلك وفي السعى الذي لا ينتهي من أجل سراب ، وفي الوقت الذي تتوقف فيه اللهجات العامة عن تضالها من أجل أن تكون لها مصداقية لدى اللغات المتطورة المتقدمة ، تكون هذه اللغات الأخيرة قد خضعت الى ابعاد جديدة مثل استخدام الكمبيوتر والاقمار الصناعية الخ .

والحق ان أبسط تصور للتعليم باللغة الأم كوسيلة لاقرار مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لتقدم الفرد ، قد أدى الى المطالبة « باستقلال » اللغات ، بمعنى التوصل الى

وضع متكامل أو مستقل (ذى سيادة) لغة كوسيلة للتعبير الكامل التام فى المجالات المختلفة للمعرفة وفى جميع مسائل الحياة . ومن المسلم به أن القيم الكبيرة للكلام كوسيلة للاتصال وأعنى بها الاتساق والتسائل والدقة أو الحبكة اللغوية ، والاناقة ونقاء الشكل والارتباط بالتراث الأدبى وبلورة اللغة عن طريق صياغة العبارات الفنية ، كل هذه وسائل جوهرية لتطوير اللغة . وفى هذا الصدد نجد أن الاتجاهات العقلانية - وهى ميل نحو التعبير المحدد الدقيق - تتعادل مع تحديث اللغة .

وهذا الهدف يشجع على أسلوبين من النشاط فى مجتمع يوجهه الصفوة من اللغويين :

١ - تصنيف اللغة : أى وضع مستويات للغة عن طريق نظام للكتابة والتهجئة (التهجية) والقواعد ، والقواميس ، ونماذج للأسلوب .. وهكذا .

ب - بلورة اللغة : أى توسيع مجالات اللغة ، وخصوصا بالنسبة للاتصالات الرسمية (تعليم - إدارة - وسائل الاعلام الخ) ، باستنباط مصطلحات جديدة . وتوفير الترجمات ، وتشجيع الكتابات الأصلية فى المجالات الجديدة وهكذا فى ظل برامج لتحديث اللغة .

وجريا وراء ما سلكه رجال الاقتصاد والتخطيط التكنولوجى فى الدول المتنامية ، يحاول الكثير من الخبراء الذين يهتمون بالسياسات اللغوية للمجتمعات التقليدية أن يبادلوا نطاقا وكمية مشروعات الاتصالات التى تحققت عن طريق التكنولوجيا بنوعية الاتصالات فى هذه اللغات . وفى هذا الصدد نجد أن سمات المجتمعات فيما قبل التطور ، كما كشفت عنها الخبرة فى أوروبا ، تعتبر سمات عالمية للتخلف : فالجماعات العرقية البولندية تتحدد بانتماها لطبقة أصحاب الأرض والذين يحتضنون العقيدة الكاثوليكية ويتحدثون البولندية كلغتهم الأم . كذلك تتحدد الجماعات العرقية الأوكرانية بانتماها إلى الفلاحين الذين يؤمنون بالعقيدة الأورثوذكسية للشرق مع استخدام اللغة الأوكرانية كلغتهم الأم وهكذا . وفى هذا الإطار نلاحظ تميزا تجاه تقييم تطور اللغة حسب المعدلات المتزايدة للحركة ، والنطاق الأوسع للمجالات الوظيفية (للغة) ، والفروق الجامدة فى نوعيات الكلام فيما يطلق عليه سجلات (مدونات) أو لغات أو لهجات .

ومثل هذه المضامين فى موضوع التخطيط اللغوى تشكل إلى حد كبير أساس الاتصالات اللغوية المتنامة على مستوى عالمى عن طريق البدء فى تغيير محدد فى سلوك الكلام فى المجتمعات التقليدية .

وهنا يجب أن نشير إلى الأسس الأربعة التى وضعت للتحديث (نوستوبنى Neustupny ١٩٧٤) وهى التجانس ، والتطوير والمساواة والارتباط - وهى تقوم أساسا على التطورات التحليلية فى اللغات الأوروبية المعاصرة . كما يجب أن نلاحظ أنه فى حالة غياب أية دلائل راسخة للاتصال يجب أن ننظر إلى هذه التعميمات على أنها مجرد ترشيد للنظم الحديثة فالواقع أن ضخامة المشكلات اللغوية والتعليمية المتعددة

في الدول التي استقلت حديثا ، لا تقع في نطاق خبرة وتجارب معظم الدول الأوروبية سواء في الماضي أو في الحاضر . ومن ثم يكون علينا في هذه المرحلة من نظرية التخطيط اللغوي أن نثبت عالمية مثل هذه العمليات التي تتم من أجل التحديث وذلك بإحداث تغييرات محددة في سلوكيات الحديث والكلام .

وهكذا وفي نطاق صياغة نظرية لتطوير اللغة ، نجد انه من الضروري ان ندرس بشكل فاحص مدقق الافتراضات التي تمثل الاتجاهات الاجتماعية السياسية للتحديث والتغيير (أي اتباع منهج الغرب) كأدوات لأنشاء امكانيات الاتصال .

الحقائق الاجتماعية اللغوية

ان تجربة جنوب آسيا تمثل نموذجا فريدا للتعهد في الاتصالات الشفهية وغير الشفهية ، والتي صمدت عبر القرون . وأية نظرة فاحصة لهذه النماذج توضح عظم التباين الوظيفي في استخدام اللغة . وقد قام هذا البناء اللغوي في شبه القارة الهندية عبر العصور على النسبية ، والتسلسل ، والنفع .

النسبية

ان الذخيرة اللفظية لدى كثير من المجتمعات في الهند تتميز بعلاقاتها بالشخصية وبهدف التفاعل . وهي توضح عدم الانسجام للولاءات الشخصية التي تقوم على أساس الحرفة والطبقة والعقيدة واللغة الأم والمنطقة ؟ وهكذا وهذه السمة تتناقض مع الاتجاه السائد في المجتمعات المتجانسة (مثل تلك التي توجد في أوروبا) ، حيث يتركز الاهتمام على « نمط تطلق » من اللغة عن طريق الاتجاهات الإيجابية أو السلبية للاستخدامات المعينة للذخيرة اللفظية . ولنضرب لذلك مثلا . . ففي المسرحيات السنسكريتية أثناء العصر الكلاسيكي ، كانت الشخصيات الملكية من الذكور يتحدثون بالأسلوب الرسمي للغة السنسكريتية وكانت النسوة يتحدثن باللغة العادية أما العامة فيتحدثون بلغة الشارع .

التسلسل

ان نظام التسلسل اللغوي يشكل أساس استغلال تنوع الحديث في الذخيرة اللفظية اليومية عن طريق وضع أنماط محددة لها أو خلق لغة مبسطة أو أية عمليات مماثلة تعمل على تقوية الاتصالات عن طريق اللغة .

وفي التسلسل النمطي لمفردات الكلام ، لا يمكن لأية مجموعة أن ترتبط بالصور الرئيسة للغة موحدة تناسب كل المتحدثين في كل الأزمان وفي جميع المناسبات . فالهندية والأوردية يجري الحديث بهما في المجالس الرسمية . والهندوستاني في التعاملات غير الرسمية ، والهندي السنسكريتي في الكتابة الأنيقة ، ويتحدث الكبار

لهجات بوجبوري Bhojpmi ومايثيلي Maithili ، أما لهجة خاريبولي Khanboli فيتحدث بها الصغار والشباب في « بيهار » . أما في الأدب الهندي في أواخر القرن التاسع عشر فكانت اللغة المفضلة للشعر هي براج Braj وللنثر خاريبولي .

النفع

يجرى تفسير متغيرات الحديث أو الكلام في الحياة اليومية في مجتمع متعدد اللغات - مثل الهند - كوسيلة لإعادة تحديد وتعريف العلاقات بين اللغات ، مع التركيز على تطابق أى منها مع مجموعة معينة من الأفراد ، مع احتمال ان تعرف قليلا بسبب ضرورات المضمون والهدف . وفي هذه العملية ، نجد أن الولاء للغة معينة على أنها اللغة الأم ، أو للغة اقليمية أو للغة ذات ثقافة وحضارة ارفع ، يعتبر حقيقة ؛ وله أسبابه ؛ ويتحدد ظهورها في الذخيرة اللغوية عن طريق حد معين من المرونة والمعالجة حتى تتكيف مع احتياجات الموقف . (كما يلاحظ بين المتكلمين الذين ينتمون الى المزيج اللغوي من الهندية والاوردية والبنجابية ، في الهند ، وباكستان) - وعلى النقيض من ذلك نجد أن كثيرا من الجماعات ذات الجنسيات المتجانسة - كما هو الحال في أوروبا - تعتبر الارتباط بلغتهم الأم سمة مميزة لا تتيح الفرصة لمعالجة التماثل الأساسي للجماعة . وفي هذه الحالة يكون البعد عن الفاظها تحولا للخارج ، بمعنى أن يكون الانسان يتوق لدخول منطقة أخرى للغات .

وإن السمات والخصائص المختلفة للتعديد اللغوي في شبه القارة الهندية في مجال الاتصالات اللغوية لتنعنا بأن ذاتية اللغة تختلف باختلاف الأزمنة وباختلاف الأمكنة . ولا يمكن لذاتية اللغة أن تعتبر وحدها على المستوى العالمي عضوا في أية جماعة لغوية مطلقة .

وفي المجتمعات المتباينة المتعددة اللغات يحصل الطفل على لغة من مواقف الحياة اليومية حيث يحكم السلوك اللفظي ضغوطا قوية تقوم على أساس تقارب الجماعة ، والشخصية الاقليمية وشبه الاقليمية للغة . وهذه العمليات الاجتماعية تحدد سمات طبقات اللغة وأطوارها واللغة المحلية واللغات الأخرى شبه الاقليمية ، والتي ترتبط بصلات الجماعة وانغلاقها وافتتاحها وحركتها والاتصالات الجماهيرية لديها . وكذلك الاتصال بالحضر .

والمجتمع المتعدد اللغات يقوى - كوحدة عضوية - بقدر من المرونة في استخدام اللغة حسب اعتبارات التنسيب والتسلسل والنفع . ومن ثم فإن التباين في اللغات الهندية يمكن أن ننظر اليه في نطاق وحدة عضوية شاملة من الاتصالات . وهذا الغرض يناقش الزعم بأن كثيرا من اللغات في مكان واحد (مدينة - دولة - أمة) تشكل مشكلة في الاتصالات ، وتؤدي بنا الى أن نقول ان التباين في اللغات قد يكون عامل اسهام هام في تراء اللغة في الألفاظ وغير الألفاظ .

توحيد اللغات

أن الكثير من الخصائص التي تتسم بها أطوار اللغات ، والتي تنبثق من الصلات الاجتماعية المكثفة ، تلعب دورا هاما في توضيح المعنى الكامل في أى حديث وهذه الخصائص تختلف عن خصائص التباين الاقليمي والتي تنتج من العزلة أو افتقار التفاعل بين الجماعات المختلفة . وفي هذا الصدد نجد أن صفات لهجات الطوائف في المجتمعات اتقليدية في شبه القارة ، معنى نظاما من الطبقات اللغوية بين الطوائف المختلفة ، في غمرة التنوع المضطرب للذخيرة اللغوية في الحياة اليومية . وهذا ينتج من معالجة المهام المعقدة للتطبيقية الاجتماعية . والذي لا شك فيه أن التمسك الصارم ب لهجات الطوائف في بعض أجزاء الهند والذي يتسم بالوعي ب شراء الطبقات الاعلى ، والاذعان والاحترام لها ، يماثل الاهتمام الزائد بالملكية والذي يتضح في استخدام الأسلوب الموحد في المجتمعات الحديثة المتطورة تكنولوجيا .

ولا يمكن أن نزع من مثل هذه النظم والقوانين تمثل نظاما فاصلة للاتصالات كما يقول ضمنا كثيرون من علماء الاجتماع الذين يدرسون المجتمعات المعاصرة . وإذا أخذنا بهذا الفرض فأننا نكون نرتكب خطأ يشبه ذلك الذي حدث في القرن الثامن عشر عندما كانت اللغات الهندية الأوردية تنحاز للناحية العرقية .

والذي حدث هو أن معظم اللغات في شبه القارة ، والتي صقلت عن طريق الشخصية المتعددة للمجتمع ، لم تتعرض لضغوط التوحيد ، كما جرت ممارستها في الغرب ، ولم تتشكل بوضوح عن طريق التهجي وقواعد اللغة والقواميس وما شابه ذلك .

وفي حالة الاستخدام الموحد للغة نجد أن التركيز يتحول من الحديث الذي يتركز على المحادثة الى الحديث الذي يتجه الى المثالية أى يركز على التعبير ، بمعنى أن التعبيرات الطيبة الصحيحة هي التي تتفوق على التصويرات التي تحدث بشكل تلقائي (استجابة لموقف معين أو حادثة بذاتها) . ومن ثم فإن المجتمعات التي تتوحد فيها اللغات يمكن أن تحول موهبة استنباط الالفاظ الاجتماعية الى جهود توجه لتعلم الأسلوب الذي تتقبله الصفوة - وحينئذ تصبح الحدود اللغوية مقدسة ويتم تنقية التلقائية والقدرة على الخلق عن طريق عمليات توحيد اللغات .

وتختلف صفات اللغة التي تستخدم في الخلق الأدبي عن تلك الصفات التي تتطلبها اللغة في الاتصالات اليومية . فالخلق الأدبي يعتبر وحدة ، أما لغة الاتصالات في الحياة اليومية فهو حقيقة . وهكذا نجد أن السنوات الأخيرة قد شهدت في شبه القارة الهندية اتجاهات قوية نحو استقلال اللغة تحت اسم تطوير هذه اللغة .

وحتى نعى تماما حقيقة أن اللغة ظاهرة حية علينا أن نبحث الفرق بين عملية الكلام (اللغة) في الحياة اليومية ، و « الوحدة » التي يمثلها الخلق الأدبي والتي يتمسك بها الصفوة من اللغويين .

صقل اللغة

اللغة ظاهرة معقدة متعددة الجوانب ، تتضح فى أشكال فيسيولوجية وسيكولوجية وقانونية بالإضافة الى اشكال أخرى . ومعظم الخصائص الواضحة والمستترة فى الاتصالات اللغوية تشير الى ثلاثة محيطات واضحة للسلوك اللغوى .

أ - ان ما يفعله الناس بالكلام هو استخدام اللغة .

ب - ما يعتقد الناس انهم يفعلونه بالكلام هو صور اللغة .

ج - ما يزعم الناس انهم يفعلونه بالكلام هو وضع اللغة وحالتها .

وبما ان اللغة حقيقة ترتبط بالزمان والمكان ، فمن المهم ان نوجه دعاوى اللغة ومتطلباتها الى تفسير دوى نمطى لكل المناطق ولكل الأزمنة .

وثمة أشياء كثيرة فى المجتمعات المتعددة اللغات فى آسيا وأفريقيا حيث لا تتحدد بشكل قاطع الحدود التى تميز بين لغتين وطائفتين أو عقيدتين . وقد جاهد اللغويون وعلماء الاجتماع للفرقة بين اللغة واللهجة عن طريق نظم الكتابة ، والانجاز الأدبى واستقلال نظم الصرف والأسلوب والمفردات ولكن ما زلنا بعيدين عن قاعدة موضوعية لوضع الحدود بين اللغة واللهجة .

الاتجاهات المعاصرة

تكتسب كثير من الدول التى إستقلت حديثا وضعا جديدا من التعدد (اللغوى) بالنسبة للتعبيرات الثقافية واللغوية . والحق أن العالم يشهد تقبلا متزايدا للتعدد الثقافى . والحق ان الأشكال المتعددة للاتصال اللغوى فى الدول المختلفة وفى أزمنة مختلفة تجعلنا على يقين من عدم جدوى الجرى وراء الأهداف الوهمية عن النظام العالمى تحت اسم الاتصالات المتكاملة .

ويحاول الصفوة من اللغويين - فى الحملة من أجل الاستقلال (اللغوى) - أن يدفعوا بالبرامج التوجيهية حتى يقدموا قيميا جديدا ، وأن يحفزوا على ما يعتقدون انه تغييرات ضرورية فى العادات التى تتمسك بها الجماهير وهذه تتضمن .

● وضع مستويات (أنماط) للصفوة يكون مقرها الحضر من أجل تعليم القراءة والكتابة حتى فى المناطق الريفية البعيدة .

● تحديد أسلوب للغات الاقليمية (ذات مذاق من السنسكريتية والفارسية العربية . والتاميل Tamil أو تيلوجو Telugu) من أجل الاجتماعات الرسمية والعامة .

● فرض تعليم لغتين أو ثلاث أو أربع لغات فى المدارس .

وقد واجهت الكثير من اللغات فى منطقة جنوب آسيا تأثيرات اللغات الأجنبية

كوحدة لغوية متكاملة . ويبدو أن الكثير من اللغات الكبرى في شبه القارة يستشعر الحساسية من الأخذ من اللغات الكلاسيكية والحديثة المختلفة . وثمة اتجاهان بارزان بين اللغات الهندية الكبيرة المعاصرة ، حتى يمكن مواجهة دورها الجديد في هذه الظروف المتغيرة وإعنى بهما : أ - الاتجاه نحو الكلاسيكية . ب - الاتجاه نحو الغرب وقد اثرت هذه الاتجاهات في أنماط القواعد والمفردات والأصوات ، كما أسهمت في توسيع الهوية بين أسلوب الكتابة وطريقة الكلام بهذه اللغات .

والاتجاه الأول هو اللجوء إلى الكلاسيكية يشير إلى الأخذ من اللغات الكلاسيكية وإعطائها وكثير من اللغات الهندية الآرية تعتمد على السنسكريتية ، الأردية والكشميرية وتعتمد السندي على العناصر العربية الفارسية وتعتمد لغة التاميل على لغة التاميل القديمة وذخيرتها من اللغة . وقد أدى هذه الاتجاه إلى أساليب رفيعة في الكتابة الأدبية والأكاديمية والإدارية . وحتى تستعد اللغة الهندية لأدوار جديدة في الإدارة والحرف الفنية والتعليم العالي والبحوث بدأ دعاة الكلاسيكية في اتجاه جديد لترجمة المصطلحات والمصطلحات الفنية والمفاهيم من السنسكريتية . ويسلو أن فرص النجاح ضئيلة ذلك لأن المتحدثين بالهندية يميلون إلى استعارة المصطلحات من المواقف الحية الجديدة بدلا من اصطناع عبارات من المخزون القديم .

أما بالنسبة للاتجاه الثاني وهو التغريب Westernization فإن أثر الاتجاه الحضري والتقدم التكنولوجي قد عجل بالاستعارة من اللغات الأوروبية وخصوصا من الإنجليزية . وقد أوجد هذا الاتجاه أسلوبا راقيا من الكلام يستحوذ على شعبية كبيرة بين جموع المتعلمين بالنسبة للغات الهندية المتعددة .

وقد حدثت ردود فعل حادة بالنسبة لهذين الاتجاهين للأسباب التالية :

أ - مع تزايد تعلم القراءة والكتابة ، لا يمكن أن يستجيب الإنسان العادي للأساليب المرتفعة التي لا يمكن أن يفهمها .

ب - كلما استقرت أساليب الكتابة النثرية في اللغات الكبيرة المتعددة ، كلما تبين الكتاب القدرات الهائلة الكامنة في لغتهم ، بدلا من أن يتطلعوا إلى الخارج من أجل تنقية وتحسين أسلوبهم .

ج - مع الاعتزاز والتعصب للغة القومية يبذل الكتاب جهدا كبيرا لتفطيش العناصر الكامنة في اللغة ، وإحياء الأشكال التي عفا عليها الزمن بعبان حديثة .

وبالنسبة لصقل اللغة نجد أن الموضوعات التعليمية يمكن أن تصنف في ثلاث فئات عريضة تتطلب نوعا مختلفا من الأعداد من أجل تغيير الوسيلة وخصوصا على مستوى التعليم العالي .

وتضم الفئة الأولى الموضوعات التي تحتاج إلى إيضاح والتي تتعلق بالمرئيات والرموز اللغوية وهي موضوعات العلوم والتكنولوجيا مثل الطب والهندسة والطبيعة والحيوان والرياضيات والفلك . والتعبير اللغوي في هذه الموضوعات يميل إلى التبسيط ذلك لأنه يستكمل بوسائل الإيضاح والمرئيات .

أما الفئة الثانية فترتبط بالموضوعات المجردة التي تتعلق بالظواهر الانسانية مثل الفنون والأديان والعلوم الاجتماعية مثل التاريخ والفلسفة والسياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس . والخلق الأدبي والجماليات تدخل ضمن هذه الفئة وهذه المجموعة تستكمل بالتعبير عن العواطف والمشاعر الشخصية .

وفي هذه الموضوعات يتضح التعبير اللغوي حتى يمكن ان ينقل تعقيدات الطبيعة البشرية . ولكن هناك ثمة احتمالا للمفوض كما يقول التفسير أقل دقة منه في الموضوعات العلمية .

أما الفئة الثالثة فهي اللغة ذاتها مثل القانون والمنطق واللغويات وهذه الموضوعات تتطور بما هو بعد اللغة اذ تعتمد على البناء الجيد واحكام الصياغة .

والحق أن التطور بإمكانات اللغة حتى تفي بدورها في المواقف الجديدة مثل الادارة والقانون والصحافة والاذاعة والتعليم العالي والبحوث لا يمكن أن يتم في عزلة . اذ يرجع الى ثنائية اللغات واستخدام الانجليزية لدى الطبقات المتعلمة في العقود القليلة السابقة حتى أن الكثير من الأساليب والعبارات قد اضيفت الى ذخيرة اللغات الهندية حتى تؤهلها لدورها الجديدة في المجتمع .

وقد شغلت العديد من الدول المتنامية نفسها ببرامج عملاقة من أجل تصنيف اللغة وبلورتها بطريقة لا تأخذ في الاعتبار حساسيات المجتمعات المتعددة اللغات ولا شك ان الدراسات التي جرت عن طريق برامج تطوير اللغة مثل استنباط المصطلحات الفنية وضبط التهجية (الاملاء) وما شابه ذلك من القضايا التي تتعلق بتخطيط اللغة في الدول التي تنامت حديثا ، قد احدثت أثرها في تشكيل النظريات الاجتماعية اللغوية . فمشكلات تحديث اللغة والبعد عن الأهداف الاستعمارية بالنسبة للدول المستقلة حديثا والتوتر الذي يرتبط بالانجليزية البيض والسود في الولايات المتحدة وعمليات هندسة اللغة في شبه القارة الهندية وفي اسرائيل واندونيسيا وماليزيا ، وطلب اللغات التي يخرجها الكمبيوتر ووكالات الاتصال الجماهيري ، كل هذه تحديات يمكن أن تزيد حدة تفهم النشاط اللغوي في ابعاد مختلفة .

والذي يحدث هو أن نظرية تخطيط اللغة يبدو انها تهتم - عند هذه المرحلة - بمشكلات اللغة ، فلا تعبأ برصيد اللغة في المجتمعات التقليدية . ويمكن ان نتوقع الكثير من الجدل حول آفاق التخطيط من أجل اللغة كظاهرة انسانية وعلى أساس الأهداف التي تهتم بها وكالات التخطيط . ولكن لا بد أن يعطى الكثير من الاهتمام لتوحيد اللغات وصياغة مصطلحات محددة ، وميكانيكية اختيار اللغة في السلوك الواقعي للانسان . ولكن يبدو أن الكثير في مجال المفاهيم الأساسية لمعالجة اللغة يؤخذ كامر مسلم به .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٤/٤٧٣

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتابت
تخصصية وأستاذة دارسين .
ويقدم بأغنيارها وتعلقها إلى العربية تحفة متخصصة
من الأستاذة العربية ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكين من مله حققة
البحث في قضايا العصر .

مجموعة من المجلات تصدرها هيئات اليونسكو بلقانا
الدولية ، وتصدر طبعاً العربية بالانفاق مع التمة القومية
اليونسكو ، وبمادنة الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام . جمهورية مصر العربية .

الثن ٢٥ قرشاً

العدد التاسع والخمسون
السنة الخامسة عشرة
أبريل / يونيو ١٩٨٥

المجلة الدولية

للمعلوم الاجتماعية

محتويات العدد

- ديمقراطية العمل : نظرة شاملة
- بعض المشكلات القديمة والجديدة في مشاركة العاملين في صنع القرار
- مستقبل الديمقراطية الصناعية
- المشاركة في المجتمع الهندي
- تقلبات المشاركة انخفاضاً وارتفاعاً : اتجاهات الديمقراطية الصناعية المقارنة في الصين وأوروبا
- البروليتاريا الإفريقية في العمل الصناعي : تقرير جديد
- المشاركة في المنظمات : ملامح من البحوث المقارنة على المستوى الدولي

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
شارع طست حبيب : ميدان التحرير - القاهرة
تتبعون ٧٤٢٥٠٢

رئيس التحرير

د. السيد محمود الشبلي

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبة
د. محمود عبد الفتاح القصاص
فوزي عبد الظاهر
محمود عبد الحميد السيد
محمود فؤاد عمران

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

في هذا العدد

- ديمقراطية العمل: نظرة شاملة ٥
- بعض المشكلات القديمة والجديدة في مشاركة العاملين في صنع القرار ٣٢
- مستقبل الديمقراطية الصناعية ٤٩
- المشاركة في المجتمع الهندي ٧٤
- تقلبات المشاركة انخفاضاً وارتفاعاً: اتجاهات الديمقراطية الصناعية المقارنة في الصين وأوروبا ٩٥
- البروليتاريا الإفريقية في العمل الصناعي: تقرير جديد ١٤١

ديمقراطية العمل : نظرة شاملة

الكاتب : وليم سبنراد

Spenrad أستاذ علم الاجتماع في جامعة أدلبي. نشر مؤلفه «الجزبات الذهبية» (١٩٧٠) وعددًا من المقالات تتناول المسائل السياسية والسيكولوجية.

المترجم : دكتور راشد البراوى

فستشار الشؤون الاقتصادية بالاتحاد العام لنقابات مصر. وعمل من قبل بالتدريس في كلية التجارة بجامعة القاهرة وفي جامعات مصرية أخرى. وكان رئيس مجلس إدارة البنك الصناعي وعضو مجلس الإدارة المنتدب، وعصوا نظريًا في المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي. ومن مؤلفاته «الاقتصادات العالم العربي» و«العلاقات السياسية الدولية».

من البدايات الأولى تقريبًا للمجتمع الصناعي كان لهدف اصفاء الطابع الديموقراطى على المنظمات العمالية، دعائه المتحمسون، وحاولت مستعمرات يوتوبية التي لم تمش طويلا، تحقيق مبادئه، وصنفت منظمات اشتراكية، ونقابية هذا الهدف في برامجها المعلنة وبطرق مختلفة، ووصفت البيانات السياسية التفاصيل، وقدم المثقفون الناطقون باسمها معططان مفصلة ملتزمة. وأيا كانت دوافعها المتباينة فقد كان اتجاهها المشترك صادراً عن رغبة في أن يصبح مذهب الحكم الذاتى حقيقة واقعة في المحيط الذى يقضى فيه الناس معظم حياتهم، ويتدعون بدائل عن مظاهر المنظمات العمالية الحديثة، تلك المظاهر التى تؤدى الى الاغتراب وتفقدها الروح الانسانية، وعندئذ توفر الاساس الذى يقوم عليه مجتمع أكثر عدالة، يتكون من أناس أوفر حرية ويتحركون بدافع من تلقاء ذاتهم. (١) ويمكن بسهولة تقديم عرض لمختلف هذه البيانات والبرامج، ولكن ذلك ليس بالقرصن المثربى من المقال الحالى الذى هو أكثر

اهتماما بما حدث فعلا، وبصفة ضمنية، بما يمكن أن يحدث. وإذا تجاوزنا البيانات الشفوية مهما كانت طريقة عرضها مؤثرة، فقد انقضى وقت طويل لم يحدث خلاله سوى القليل جدا، إذا استثنينا تصرفات دفاعية من جانب العمل بما سوف نشرحه في مواضع قادمة. أن النداء الرسمي الذي وجهته الثورة الروسية مطالبا بأن تكون للعمال «سلطة»، هذا النداء انتهى بتطبيق معايير دكتاتورية داخل مجتمع يخضع للسيطرة، كما أن قوته الدافعة قوتها الدافعة التي أدت إلى مزيد من الانتفاضات في بقية أوروبا في صورة مجالس العمال وأمثالها، هذه القوة احتوتها بطريقة فعالة السلطات الاقتصادية والسياسية «وبهذا فإن القائمة التي تضم نظام ديمقراطية» العمل والتي اتخذ فيها العمال نسبة لها شأنها من القرارات، قائمة قصيرة جدا إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أوفر الأمثلة مغزى عدة من الجمعيات الثقافية الانتاجية المتفرقة، مثل تلك الظاهرة الفريدة التي تمثلها الكمبيوتر الإسرائيلية ومثل-ولعلها من أفضل الأمثلة المعروفة حتى الآن- التعاونيات التي أنشأها مذهب الفوضوية في أسبانيا خلال الحرب الأهلية.

وبرزت منذ ذلك الحين جهود دقيقة لتحقيق غط من ديمقراطية العمل وخاصة في العالمين الغربي المتقدم خلال فترة من الهدوء النسبي، وسوف ننظر بتفصيل في مواضع قادمة، في بعض الدوافع مع وضع تركيز خاص على بلاد معينة يمكن القول بوجه عام أن ثمة اتجاهات مهمة كانت تكمن وراء تلك المحاولات. كان الدافع المشترك شعورا بالحاجة إلى مزيد من المشاركة في اتخاذ القرارات لحماية وتعزيز حقوق العمال وظروف العمل، بما يتعارض مع التأكيد «الراييكالي» التقليدي على مد نطاق القوة الدفاعية المستقلة لمجموعات العمال فحسب، مع تجنب أي مشاركة في القرارات الأخرى خشية تعريض ذلك الاستقلال للخطر، على الأقل إلى أب. يتم تحقيق قدر من السلطة الكفيلة للعمال والتي لم تتضح معالمها بعد. ولكن هناك تطوران آخران ومتمتماصان إلى حد ما، أثارا اهتماما واسع الانتشار، فالنمو الاقتصادي والرخاء الذي طال أمدته. بلقاء الذروة في عظم انتشار الجدل بشأن القيم التي نشأت بعد قيام الصناعة، بما في ذلك أهمية تحقيق الذات والرقابة الديمقراطية الجماعية على كافة نواحي الحياة الاجتماعية، الخ، بما أصبح ذا أهمية رئيسية بالنسبة إلى المثل العليا التي نادى بها اليسار الجديد في عقد الستينات (٢) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النمو الاقتصادي الأبطأ في المجتمعات النامية، والركود قريب العهد الذي شاب النمو

في البلاد الأكثر تقدماً ، هذان الإيماء ببطء النشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من مشاركة العمال حتى يتسنى تشجيع النمو فضلاً عن ضمان المشاركة الفعلية فيه ، بالدرجة الكافية ولتبره الفعل إزاء المحاولات القائمة لتحقيق ديمقراطية العمل ، دوراً ما في تفكير العدد المتزايد من الانتصار أياً كان تقييمهم لهذه المحاولات أصبحت التوقعات أشد وضوحاً . وسأورد الكثيرين الأمل في أن تحسن الانتاجية في موقع العمل وفي المجتمع بوجه عام ، ليس فقط لأن طابع الاطار الذي يتم فيه العمل أصبح أقل اغتراباً ، ولكن أيضاً لأنه سوف يجري استخدام أفكار ومواهب أناس أكثر عدداً ، كذلك أحسن البعض أن المزيد من الاستثمارات البشرية سوف يقلل من الصراعات الداخلية ، ومن ناحية أخرى في مكان العمل وفي المجتمع بوجه عام .

وقد شينا مع مثل هذا الاهتمام واسع الانتشار ظهر قدر بالغ من التفاسير الحادة ومن البحث العلمي المبني على التجارب ، مع مجموعة متباينة من التقييمات . في بعض الحالات لا تشكك المادة المنشورة الا من تأكيدات لا تدعمها الوثائق ، وفي الكثير من الحالات الاخرى تلقى بيانات مهمة تدعم الفكرة . أن جمع أو تقييم الكشوف التي تم الوصول اليها والتفسيرات ، مهمة شاقة . وبدلاً من هذا فالاكثر فائدة أن نستخلص من هذه المادة المتنوعة عدداً من الملاحظات التي تصلح مرشداً يساعد في دعم أهداف ديمقراطية العمل . وبما له أهمية بوجه خاص في توضيح : (أ) الانماط المختلفة من ديمقراطية العمل ، (ب) المسائل الخلافية والمشكلات التي لها اتصال بالموضوع ، و (ج) معنى التجارب القومية الخاصة . وفي هذا السياق فالمناقشة التي تورد هنا لن تشمل بلداً بعينه بأي تفصيل ، ذلك أن الكثير من امثال هذه البيانات لتيسل الوصول اليه ، ولن نقدم مراجع ملموسة الا باعتبارها وسائل ايضاح للنقاط المطروحة . وخلال النقاش سوف يُستخدم اصطلاح «ديموقراطية العمل» وخاصة لأنه مفضل على الاصطلاح ، الأكثر شيوعاً وهو «الديموقراطية الصناعية» لأن الكثير من التجارب التي سوف نذكرها تتضمن تشكيلاً من المجموعات المهنية بل وتشمل طه أفراد الادارة الوسطى في بعض الحالات .

أنواع القرارات :

إن التوضيح اللازم في البداية هو تصنيف أنواع القرارات التي تسعى اليها في جهود معينة تبذل من أجل تحقيق ديمقراطية العمل ، ويعني بهذا أية نواح

من تنظيم العمل تخضع الى خدما للرقابة الجماعية من قبل العمل. هناك الكثير من أمثال هذه التصنيفات وعلى جانب كبير من التفصيل بالنسبة الى الغرض الذى يتوخاه هذا المقال. وبدلا من هذا يكفى أن نشير الى المدى المقترح لاتخاذ القرارات، وذلك طبقا للعناوين الآتية:

حاجات ومتطلبات العمال المادية:

تستخدم هذه التسمية لوصف الجهود التى يبذلها العمال لتحقيق أهداف من قبيل العوائد الاقتصادية، وبيئات العمل البهيمية نسبيا، وجداول مواعيد العمل المرضية، وأمن الوظيفة والتغيرات التى تطرأ عليها، والوقاية من المعاملة القسرية، الخ. وهى تشمل كلاً من ديمقراطية العمل التقليدية من جهة والدفاعية فى جوهرها من جهة أخرى، التى كانت سائدة فى كثير من أجزاء العالم بعض الوقت.

عمليات العمل:

هذا يصف كيف يتم أداء العمل فعلا على أساس العامل الفرد وكذلك على أساس العلاقة مع العمال الآخرين فى عمليات العمل، وينطوى الإشتراك فى أمثال هذه القرارات على توفير المزيد من الحماية للحاجات المادية، إنه يعنى الاهتمام بأشياء من قبيل استخدام التكنولوجيا، وتفصيل تنظيم العمل، وأناليب الإشراف.

شئون المشروع:

للمشروع هو التسمية التقليدية التى تطلق على أكبر تنظيم لمجموعة من العمال، ووظيفته توفير السلع والخدمات للمستهلكين أو العملاء. وحجود المشروع ليست واضحة دائما وخاصة مع انتشار الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات وتلك التى تقع فى دائرة اختصاص وكالة حكومية ما. لكن يمكن التعرف على الكيانات الخاصة عن طريق التعريف القانونى ومقر السلطة على قرارات المشروع بما فى ذلك مسائل من قبيل تآي راد انتاجه، والتمويل، وانشاء التسهيلات، واختيار هيئة موظفى الإدارة، والابتكارات التكنولوجية، الخ. وفى المنظمات الكبيرة تكمن السلطة النهائية فى جهة

رسمية لها طابع معين، أو كما يقال بوجه عام، في لجنة حاكمية تفوض بالاشراف على المديرين التنفيذيين والمجالات الخاصة بهم، وجرى العرف على النظر اليها باعتبار أنها لها الحقوق الخاصة التي تتمتع بها الإدارة».

• بالطبع كثيرا ما يتطلب تحقيق الاهداف المادية التدخل في مجالات أخرى. فالواضح أن التجارب التي يمر بها العمال في الاعمال التي يقومون بها، تتأثر بمظاهر عملية العمل، مثل شروط الصحة والامان، وواجبات هذه الاعمال أو الوظائف، الخ. وأمثال هذه الشئون المتعلقة بالمشروع تؤثر بشكل مباشر في أمن الوظيفة. ورغم هذا فالجهود الذي تبذل لتحقيق المزيد من ديمقراطية العمل، تعنى اشتراكا أوسع مدى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بعملية العمل وبالمشروع. وامتداد ديمقراطية العمل الى هذه المجالات الأخرى يثير بالفعل مأزقا دائما الوجود، يجب النظر اليه من وجهات شتى، فمن مجموعات العمال المعنية بمشكلات المشروع تثير احتمالات حدوث توجيه معين من جانب الإدارة، وبذا يمكن أن تشجع على التضحية بالحاجات المادية.

نظم ديمقراطية العمل:

لاغراض التوضيح من المهم بالمثل أن نصف الاشكال المختلفة التي يمكن أن تتخدها ديمقراطية العمل.

المساواة الجماعية:

هي النمط الاساسي والاكثر شمولا من ديمقراطية العمل، والتي لا يمكن أبدا التقليل من أهميتها الحاسمة. ان المنظمات العمالية تميزها لها عن الإدارة التي تتميز بالتمدد لها. هذه المنظمات تشارك في تحديد معظم المشكلات المتعلقة بالحاجات المادية، وفي مكان العمل نفسه في بعض الحالات، ودائما تقريبا على نطاق كبير. كماالمشروع أو صناعة يكاملها، الخ. وفي النهوض بهذه الوظائف كثيرا ما كانت نقابات العمال تميل الى تجنب التدخل في عملية العمل والمسائل التي يعنى بها.

المشروع، وهذا الامر أشد وضوحا في البلاد الانجلو/سكسونية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومعظم أعضاء الكومنولث من الناطقين بالانجليزية. ويقوم تبرير هذا الموقف على الاعتقاد بأن هذا يمكن ان يؤدي الى حل وسط للمساعى المتواصلة التي يبذلها العمال في سبيل مطالبهم المادية، وأن يصرف بمخلى العمال عن أهدافهم الكبرى، ربما بأن يجعلهم لا يهتمون بها إلا حين ينشأ دفاع واضح عن الحاجات المادية، ومثل هذا التقييم ينطوي على قدر من المصادقة. ومن ثم أكدت تحاليل معينة أن رقابة العمال الفعلية على الموقف في مكان العمل هي أشمل في المشروعات الانجلو/سكسونية حيث يوجد تنظيم نقابي، منها في البلاد التي تكون فيها تدخلات ديمقراطية العمل أوسع مدى جارسون، Garson، ١٩٧٧، ص ٢٢٦.

غير أنه في بلاد كثيرة، تكاد النقابات لا تضطلع بوظائفها في مكان العمل، أو تنحصر مسئولياتها بصفة خاصة في الحصول على اتفاقات طويلة الاجل عن مشكلات من قبيل معدلات الاجور. أما الاجهزة البديلة وخاصة مجالس المصانع، فسوف نتحدث عنها فيما بعد، ففي كثير من الحالات، واذا تجاهد النقابات من أجل حماية المصالح المادية، تضطر الى الاهتمام بعملية العمل وبالقرارات المتعلقة بالمشروع. ويمكن أن يتخذ هذا شكل سلطة الاعتراض الفيتو Veto أو استخدام المفاوضات الاقتصادية بشأن عدد كبير من المشكلات. وحتى تقدم مثالا واضحا نقول: إن كلا الاسلوبين معترف بهما قانونا الآن في السويد. فمندوبو النقابات المكلفون بشئون الصحة والامان لهم الحق في ايقاف العمليات اذا اعتبروها ضارة، ويواصل العمال اقتضاء أجورهم الى أن تتم تسوية المشكلة بطريق التفاوض، أو في النهاية بطريق تحكيم حكومي، وبالإضافة الى هذا فكثير من المشكلات الخاصة بالمشروع تخضع رسميا الآن للمساومة الجماعية (الفاندر) Elvander، ١٩٧٩.

مجالس المصانع:

في معظم القارة الأوروبية نجد أن مشاركة العمال في القرارات التي تتخذ في موقع العمل ومن جميع الانواع، تتم عن طريق مجالس المصانع (مجالس العمال) التي تضم جميع العمال بغض النظر عن انتمائهم النقابي أو عدم انتمائهم، وأحيانا تضم

أجناسا متباينة من هيئة موظفي الإدارة، وتختلف أوضاعهم ووظائفهم اختلافا واسعا بحيث يبدو من المستحيل إجراء أى فحص منتظم لهم، وبالمثل لا يتوفر سوى القليل من بيانات مفصلة عن عملياتهم الفعلية في أية أمثلة محدده لا توجد أوصاف كافية عن تنظيماتهم الرسمية الموجودة بحكم القانون، وفوق ذلك، فعل المرء أن يعتمد على التقديرات التي يعدها مراقبون يفترض فيهم سعة الدراية بهذا الامر.

من الثورة الشعبية الحركات الثورية التي أعقبت الحرب العالمية الاولى، وحركات المقاومة في الحرب العالمية الثانية، وأعمال الاحتجاج في أوروبا الشرقية، الخ. بدأ أن مجالس العمال توفر وسيلة مناسبة لاشتراك جميع العمال المباشر، خاصة وأن القانون بوجه عام قد أخضع عليها البضعة الشرعية، إلا أنها سرعان ما تفقد هذه القدرة المحتملة ولا تحتوى إلا على القليل من السلطة الرسمية لاتخاذ القرارات، ولا يستبعد منها العاملون في هيئة الإدارة وبشكل واضح، إلا في بلاد قلائل كجمهورية ألمانيا الاتحادية والنمسا (جارسون، ١٩٧٧ ب). وفي بعض الأماكن تشكل هذه المجالس المنظمات التي عن طريقها يختار العمال أعضاء اللجان الحاكمة في النظم التي تسمح بالمشاركة في تقرير الامور، مما سوف نصفه في موضع قادم. وبخلاف هذا تتمثل وظيفتها الرئيسية في معظم البلاد، في كونها جهازاً يقوم في موقع العمل بالتدخل في مشكلات الحاجات المادية التي لا تشترك فيها النقابات التي تعمل بوجه خاص على المستوى القومي. ويصدق هذا بصفة خاصة في البلاد التي فيها ينتمى العمال الذين يعملون في موقع عمل واحد، الى نقابات مختلفة. ومع ذلك، ففي بعض البلاد تستطيع مجالس العمال أن تناقش ايضا المشكلات التي تتصل بعملية العمل ومشكلات والمشروع، ومن ثم تثبت المعلومات ذات القيمة، بين جماعات العمال وخاصة النقابات، وتسمح على الاقل لممثلهم أن يقدموا بيانات شفوية الى الإدارة. ويمكن أن يكون لهذا بعض الاثر اذا كانت جماعات العمال خاضعة بالدرجة الكافية. وإلا أنه في بعض بلاد كفرنسا توصف أدوار مجالس العمال رسمياً بأنها «استشارية»، وهو ما يوحي بنظام المشاركة في القرارات (جارسون، ١٩٧٧ ب).

التشاور المشترك:

في ظل هذا النظام يشترك ممثلو النقابة أو مجلس العمال بصورة منتظمة في النقاش مع الإدارة حول مجموعة متباينة من المسائل التي تتصل بعملية العمل وبالإدارة.

وبرغم افتقارهم الى السلطة فقد أثروا على ما يظهر في قرارات معينة تتخذها الادارة. ويحاولون أن يضعوا تفسيرات لاتفاقيات المشاورة الجماعية تلقى القبول من الطرفين. وقد كان لهذا النظام شعبية في المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ولكنه أصبح أقل انتشارا منذ ذلك الحين (كنج King وقاندى Van De Vall، ١٩٧٨). ولعل أشهر مثال قومي يوضح هذا الامر «المجالس المشتركة التي تسبق اتخاذ القرارات» الواسعة الانتشار في اليابان، وتحديثا للتقرير أنه كان لها تأثير بالغ على القرارات التي تتخذها الادارة والمتعلقة بمسائل من قبيل التغيرات التكنولوجية وإعادة تنظيم المشروع (أوكاموتو، Okamoto، ١٩٧٩).

التعاونيات الانتاجية:

لما كان العمال أنفسهم يملكون بصفتهم الجماعية الجمعيات التعاونية الانتاجية فيبدو أن الأخيرة تمثل ما يمكن تصوره نظاما كاملا للرقابة العمالية، وبهذا كانت من الناحية التاريخية واضحة في تصورات الدعاة الى ديمقراطية العمل، وترجع أقدم الامثلة الى أوائل القرن التاسع عشر على الأقل. وفي الوقت الحاضر يوجد عدد كبير منها في كافة أرجاء العالم، وكثيرا منها نجح في انتاج مجموعة من السلع وفي تقديم خدمات شخصية في حالات قليلة. وظهرت حديثا كبديل عن التهديد بأغلاق المصانع. ومع ذلك لم يقدر للكثير منها البقاء إلا لوقت قصير بسبب ما واجهها من مشكلات اقتصادية عنيفة. وأهم من هذا بالنسبة الى موضوع ديمقراطية العمل أن بعضها ظهر كأمثلة مناسبة عن آمال تحققت. وفي كثير غيرها كانت رقابة العمال الفعلية ضئيلة جدا وخاصة عند ما يشكل «الدخلاء» نسبة لها وزنها، من المساهمين الذين يملكون الجمعية. وحتى في الجمعيات المملوكة كلية للعنال، التباين في أشكال اتخاذ القرارات يوضحه مثالان لقيا دعاية واسعة، أحدهما مجموعة تعاونيات تصنيع الخشب الايليكاش في شمال غربي الولايات المتحدة، والآخر مجموعتين دراجان Mondragon المكونة من ٦٥ تعاونية في إقليم الباسك بأسبانيا، وكلاهما نظم ناجحة من الناحية الاقتصادية (برمان Berman ١٩٨٢، جونسون Johnson وهوايت Whyte ١٩٨٢). وفي مجموعة تعاونيات صناعة الخشب الايليكاش تتخذ الجمعية العمومية للعمال حملة الاسهم، القرارات بشأن معظم المسائل طويلة الاجل المتعلقة بالمشروع، وتنتخب مجلس ادارة من بين اعضائها، ويختار المجلس المدير المسئول عن العمليات اليومية، وهو

يستأجر مدوره الموظفين الذين يتولون الإشراف. وهؤلاء جميعا يظلمون سويا معظم أنشطة عملية العمل بما فيها التشاور الرسمي وغير الرسمي من العمال، والحق في الاستئناف، ومشاركة العمال في الاجتماعات ومختلف لجان اتخاذ القرارات، تبدو ضخمة لا يستهان بها.

وعلى النقيض من هذا فإن طمس حلة الأسهم من العمال في مجموعة موندراجان يتكون من اختيار لجنة الإدارة في اجتماع سنوي هو في جوهره استثناء قد يلحق المزمة أحيانا بأعضاء اللجنة الذين لا يتمتعون بشعبية. وبخلاف هذا لا يملك العمال سوى سلطة رسمية يسيرة في اتخاذ القرارات وخاصة بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بالمشروع. وتصاغ عملية العمل عموما حسب مفاهيم علمية تقدمها الإدارة بزعم أن التشاور غير الرسمي مع العمال أسفر عن قدر معين من إعادة تركيب الهيكل.

وعلى ذلك اثبتت التعاونيات الانتاجية عموما أنها في حالات كثيرة قادرة على البقاء، وقدم بعضها واحدة من أكمل الصور التي تحقق ديمقراطية العمل. ومع كل، كثيرا ما نجد أن الضغوط من أجل النجاح الاقتصادي والبقاء، تشجع وضع التاكيد على سيطرة الإدارة، وهي سيطرة غالبا ما يقرها العمال الذين يتأهبهم القلق. (٢) وثمة متغير أكثر شمولاً هو المنظمات الجماعية البديلة والمشهورة في الولايات المتحدة بوجه خاص (روتشيلدويت Rothchild Witt، ١٩٨٢). فهذه تتطلب مزيداً من المشاركة والالتزام من جانب الاعضاء الذين يسعون فحسب وراء حلول قادرة على البقاء اقتصاديا، ولكنهم يسعون أيضا وراء أساليب بديلة للحياة. واشتملت كذلك على جهود مختلفة من قبيل الخدمات القانونية، وإنشاء المدارس والمخازن، وتوزيع المواد الغذائية بأسلوب التجزئة، وإقامة المستودعات لحفظ المنتجات الغذائية الطازجة. وتقبل المشاركة إلى أن تكون شاملة. بل وملحة، وهي من الصعاب المشتركة وخاصة بسبب أن القرارات كثيرا ما تتخذ بأجاع الآراء بدلا من التصويت الرسمي، وإثبتت هذه بأنها لم تعش طويلا.

هذه جميعا، أيا كان معناها بالنسبة إلى الذين تهتمهم وما يمكن أن تطوى عليه من معانٍ أوسع مدى لديمقراطية العمل، ومن حيث ما تقدم من وعود وما تثير من مشكلات. نقول أن هذه كلها لا تؤثر إلا في جزء صغير من جوع العمال في أي بلد.

لم تكن يبرز استثناءان، أحدهما المنشآت التي يملكها ويديرها العمال في يوغسلافيا، والآخر هو المستوطنات الاسرائيلية المعروفة باسم الكيبوتز، وكلاهما موجودان ومن بين اشياء أخرى، داخل هياكل قومية ذات طابع نظامي تماما، في المشروعات اليوغوسلافية فالهنية الشرعية النهائية التي تتخذ القرارات بشأن جميع المسائل، هي الجمعية العمومية التي تنتخب أيضا مجلس عمال يقوم بتنظيم الوظائف الروتينية (هنيوس Hunnius ١٩٧٣، جنكيز ١٩٧٣، ديفيز Davies ١٩٧٩)، وهذا المجلس الذي تزداد العضوية فيه باستمرار، ينتخب الهيئة التي تفضل بالادارة اليومية، ويختب المجلس أيضا المدير الاداري الفعلي وسواه من الموظفين التنفيذيين، وهم عادة اختصاصيون إداريون من الخارج. وجميع الموظفين المنتخبين معرضون لتغييرهم بانشطار. وثمة وحدات خاصة من العمال تستعرض أيضا تفاصيل عملية العمل. بالطبع تلعب تعليمات السلطات الاقتصادية الحكومية والحزب السياسي الحاكم دورا كبيرا يمثل دور النقابات في مواقف كثيرة. ولما كانت التعاونيات اليوغوسلافية موضع تقييم مسخر، من داخلها وخارجها، عندما تنهض وظائفها الى حد ما طبقا للصيغ المرغوبة، فانها تقدم واحداً من أفضل الامثلة لديموقراطية العمل الحقيقية.

والكيبوتزات الاسرائيلية وهي مستولة عن حوالي ثلث انتاج البلد الزراعي وحوالي ١٠ في المائة من الانتاج الصناعي، تتميز من نواح كثيرة بمجتمعات بديلة وإن كانت مندمجة تماما في بقية المجتمع، ان تنظيمها الاجتماعي، وثقافتها المميزة، وأساليب تربية الاطفال، كانت موضع الدراسة والنقاش على نطاق واسع، ولكن منظماتها القائمة بالعمل وعلى من اكمل ما حققه المثل الاعلى لديموقراطية العمل، هذه جميعا تستأهل على الأقل اهتماما متساويا.

وبرغم ان لكل مستوطنة تنظيمها الخاص، فالهياكل الحاكم السائد يضع التأكيد على وظائفها اتخاذ القرارات الرئيسية (بما فيها القرارات المتعلقة بالشئون الاقتصادية والعمل) وعضوية الجمعيات العمومية الاسبوعية التي تنتخب مكرتارية تتولى العمليات اليومية وكذلك تحديد مهمة تسوية النزاعات وتقديم الاقتراحات بشأن البرامج (باين Fine ١٩٧٣، جنكيز ١٩٧٣). والاساليب الدكاتورية نادرة، والمكافآت الاستهلاكية تمنح وفقا لجدل المساواة، كما تقوم على أساس قاعدة الدورية. مختلف الوظائف بما فيها الوظائف ذات المهام الادارية والاشرفية. وأشهر القروء.

الصناعية في داخل معظمها عن بعض التعقيدات وخاصة الحاجة الى العناية المؤجرة. والواضح أن الكيوترات منظمات فريدة نظرا لانها مكونة من أناس ملتزمين وقادرين، ولكنها توحى بتوافر الامكانيات اللازمة لتحقيق ديمقراطية عمل كاملة الى درجة طيبة.

تمثيل العمال في اللجان الحاكمة- المشاركة في التقرير والتحديد :

إذا استثنينا التجربة اليوغوسلافية فإن أوسع المحاولات لاشراك العمال في القرارات واسعة النطاق المتصلة بالمشروع، كانت عن طريق التمثيل في اللجان الحاكمة (أو مجالس الإدارة) سواء كانت المشروعات مملوكة للمال العام أو القطاع الخاص. لقد جرى العرف على تجميعها تحت عنوان «نظم الاشتراك في التقرير والتحديد» والمثل الأكثر شمولاً لنقاه في صناعات الفحم والصلب في جمهورية ألمانيا الاتحادية. وهو مثال كان موجودا في صورة ما منذ أوائل الخمسينيات، ففي أحدث تطور كامل كان ممثلو العمل عن كل من النقابات ومجالس المصانع يشكلون نصف أعضاء هيئات الاشراف (زائدا عضوا في هيأة) التي لها السلطة النهائية على جميع القرارات والتي تعهد بالقرارات الخاصة بالتشغيل وكذلك بالمقترحات الى لجان الإدارة التي يجرى اختيارها بأغلبية ثلثي أعضاء هيئة الاشراف (جين ١٩٨٠). وقد نطقت النظام الى صناعات أخرى في ذلك البلد، بعد ادخال تعديلات عليه، بحيث أصبح ممثلو العمال أقلية في اللجان الحاكمة.

وتوجد ترتيبات مشابهة في بلاد أخرى وغالبا ما تكون محدودة ومعقدة بدرجة أكبر. ففي النرويج نص قانون صادر في عام ١٩٧٣ على تشكيل «جمعية شركة» ثلث أعضائها يمثلون العمال، ولها السلطة الاخيرة بالنسبة الى القرارات الرئيسية المتعلقة بالمشروع. وبالمثل في النمسا ينص القانون على أن يكون ثلث أعضاء اللجنة الحاكمة من ممثلي العمال. وفي فرنسا كان ثلاثة من ممثلي العمال أعضاء في اللجان الحاكمة بالمشروعات الكبيرة منذ عام ١٩٧٣، وكان دورها يُوصف رسميا بأنه استشاري. وفي الأراضي الواطشة حدد العضوية في اللجان الحاكمة اجراء مقعد للانتخاب، وتضمن نصا حديثا يقضى بأن لا يكون الثلث من المستخدمين في المشروع (جين، ١٩٨٠).

في جميع هذه المواقف فإن دور مجالس المصانع ودور النقابات في بعض الحالات

يكون مهما، فالى جانب الاستمرار فى الدفاع عن مصالح العمال المادية، فان وظائفها بالنسبة الى المشروع، تجاوزت الحد المطلوب، لأنها تصبح وسيلة لتمثيل العمال وكذلك جهازا للتعبير المباشر عن اتجاهاتهم، ومن ثم فهي ترمز الى الطبيعة التعددية التى تنسم بها الجهود المبدولة لتحقيق ديمقراطية العمل فى المنظمات المتداخلة.

المشروعات المملوكة للنقابات:

أن بعض المشكلات التى تنسم بها ديمقراطية العمل، موجودة فعلا حتى عندما تملك النقابات المشروعات وتديرها، وهذا يعنى أن نفس التنظيم يتجلى على جانبى إجراءات المساومة الجماعية، فيوازن على نحو ما، مشاعر القلق بصدد مصالح العمال المادية مع أفكار واتجاهات الإدارة. وهكذا نجد أن نقابة عمال السكك الحديدية فى المكسيك اضطلمت فى أواخر الثلاثينات تحت الضغط الحكومى وعلى غير رضا منها، بمسئولية إدارة السكك الحديدية وهى مسئولة سرعان ما تخلت عنها لأن معناها أعمال مصالح العمال المادية (رومان Roman، بدون تاريخ). وأوسع الأمثلة نطاقا عن الملكية النقابية وأكثرها استمرارا، الصناعات التى يملكها ويديرها اتحاد النقابات فى اسرائيل والمعروف باسم «المستدروت»، وهو أكبر صاحب عمل فى هذا البلد، واضح أن هذا يثير مشكلة تتصل بوظائف المساومة الجماعية وهى مشكلة تحل الى حد ما على نحو يدعو الى الرضاء وفمن الناحية الرسمية يتولى العمال وهم من الناحية الرسمية أصحاب الاعمال لصفة جماعة المساومة عن طريق ممثلين، مع مديري المشروع الذين هم من الناحية الرسمية موظفون يعملون فى خدمة الاولين. وهكذا يبدو أن الاساليب الدكتاتورية نادرة، ومع كل، فالجهود الواسعة النطاق من أجل تحقيق ديمقراطية العمل واشترك العمال فى عملية العمل وفى شئون المشروع، هذه الجهود لم تكن مثالية وان حاولت ذلك فى اوقات مختلفة عن طريق مجالس المصانع والإدارة المشتركة وأن لم تحقق سوى أقل قدر من النجاح (قايين ١٩٧٣، جينكنز ١٩٧٣)، وممثل مشروع ميدنر Meidner بالسويد أبعد اقتراح بالملكية النقابية مدى، ومقتضاه تقديم جميع الشركات الكبيرة أسهما لتمليكها للعمال. ولقد أدخلت على المشروع تعديلات منذ ذلك الحين لاضافة سلطات عمية هدفها النهائى تحقيق الرقابة التى

تتيحها الإغلبية، وبذا نحدد القرارات التي تتصل بالمشروع (مارتن ١٩٧٧)، أما كيف يؤثر هذا المشروع، لو نفذ، في إجراءات ديموقراطية العمل بما في ذلك الإجراءات المستقرة الآن، فأمر من الواضح أن لا يمكن التنبؤ به عند هذه النقطة.

نوعية دوائر حياة العمل

الكثير من النظم الأخرى التي تستهدف مشاركة العمال، هي من الكثرة بحيث يصعب ذكرها أو تصنيفها، ومن أشهرها نظام قائم منذ زمن، ويتخذ صورة مشاورات غير رسمية حول عمليات العمل في مستويات مختلفة، ولكنه لا يتضمن سوى نصوص قليلة عن سلطة اتخاذ القرارات. هذه المشاورات الموجهة بوجه عام نحو إعادة تصميم عمليات العمل عن طريق استبيانات توجهها الإدارة وكثيرا ما تلقى المساعدة من علماء النفس والاجتماع، تمثل لقاءات غير مرتبة مع العمال وترمز إليها «نوعية دوائر حياة العمل» التي أصبحت منتشرة حديثا في بلاد كثيرة. ولما كانت تعنى بزيادة الانتاجية فانها غالبا ما تضع التأكيد أيضا على أنساليب إثراء الوظيفة، وتريد من رضاء العمال الحقيقي عن الاعمال التي يقومون بها. ولما كانت المبادرة من أجلها تأتي في العادة من الإدارة، فإن افتقارها الى المشاركة في اتخاذ القرارات، يجعلها نوعا محدودا جدا من ديموقراطية العمل، بل أنها أكثر محدودية من المشاورات المشتركة التي أسلفنا وضعها.

والتجارب من التباين بحيث لا يمكن وصفها بأية طريقة مترابطة، ويجب أن يكفى ذكر أمثلة معينة قلائل. فقد كان من أبرز التجارب التي حظيت بدعاية واسعة، محاولة جرت لإعادة تركيب العمل في أحد مصانع الزجاج بالسويد، أسفرت عن عملية عمل أقل ضغطا على القائمين بها، فتم تشكيل «مجموعة أشخاص للرجوع اليهم» تتكون من موظفي الإدارة والمشرفين ويمثل النقابات، والمهدف من ذلك كان إعادة تصميم عمليات العمل. ومع ذلك، أعطيت للمجموعة تعليمات واضحة تقضي بتوجيه ودعم التجارب، ولكن «دون أن تكون لها سلطة اتخاذ القرارات» (آجر فولد Agervold ١٩٧٥، ص ٦١). وانتشرت جهود مماثلة في الولايات المتحدة، وكثيرا ما كانت في منشآت غير نقابية. ففي مصنع العمل المرأيا غيرت الإدارة بالمشاور مع العمال، الانتاج التقليدي الى انتاج يعتمد على فرق شبة أوتوماتيكية، وأشارت تقارير

معاينة العمال الى قدر من التأثير الناتج عند التغيير (ايان Iman ، ١٩٧٥). وعمدت إحدى شركات صناعة البلاستيك الى التنسيق بين أنشطة كانت من قبل منفصلة بعضها عن بعض ، مما أسفر عن معلومات مفيدة قدمها العمال (ديفيز Davies وتشيرنس Cherns ، ١٩٧٥ ، ص ٢٧٠-٩٩). ومنذ أمد قريب وافقت النقابات الأمريكية على المشاركة في دوائر حياة العمل ، كطريقة لتحسين الانتاجية ومن ثم توفير الوظائف .

وأضح أن أداء الادارة لوظيفتها وكذلك طبيعة العمل ، يمكن تحسينهما بالطريقة ذاتها . ومع ذلك ، فانتفاء الصبغة الرسمية التي تعنى حقوقا ادارية مستمرة وخاصة لهذه الدوائر وحدها ، يجعل هذه الأخيرة موضع الشك بوجه خاص من جانب العمال ومنظماتهم الذين غالبا ما يلاحظون أنها أساليب للتحايل تنتهجها الادارة . وبرغم هذا فانها كثيرا ما تتيح قدرا هاما من مشاركة العمال ، وتشبه بأكثر قدر من الوضوح ، الجهود التي تبذل في سبيل تحقيق ديمقراطية العمل ، عندما يتعين على رجال الادارة الذين يتخذون القرارات أن يبدوا على الاقل استجابات رسمية للاقتراحات التي يتقدم بها العمال . واكثر الاحتمال أنها تشجع اسهامات العمال عندما يتعلق الامر بمنظمتهم الرسمية وعند ما تقل الشكوك بشأن وجود دوافع خفية .

أفكار موجزة قليلة

أي تقييم لاهمية كل من نظم ديمقراطية العمل ، أي مبلغ تأثير العمال الجماعي في كل نظام سوف يكون غير مناسب ، على الاقل الى أن يظهر تكتيك شامل وتحليل منبسط وكل ما يمكن عرضه على نحو يبعث على الرضاء ، هو صورة تبين الطريقة التي مال بها كل نظام الى أداء وظيفته ، مع كل الاختلافات بينها ، وأن يذكر امكانيات ومشكلات كل منها . وسوف نقدم في قسم قادم عددا قليلا من تقديرات على سبيل التجربة ، عن الظروف التي تؤدي الى مزيد من النجاح في تحقيق تأثير العمال وحدهم لا غير . بما في ذلك العقبات التي يتعين التغلب عليها ، وبرغم هذا فمن العرض الموجز للنظم المختلفة تبرز أفكار مثيرة عد . ولعل أهم متغير مرتبط بتأثير العمال على اتخاذ القرارات ، هو ببساطة مبلغ قوتهم . هذا القوي يكاد أن يبدو قضية مسلمة ولكنه يستحق التأكيد لانه يسمح بتقييم الدور الحاسم الذي يمكن تخصيصه للنقابات العمالية ، أي لتلك الاجهزة المرتبطة بالجهود البدائي على ما يظهر والدفاعي أساسا ،

الذى يستهدف حماية مصالح العمال المادية، ذلك أنها تتجاوز حدود مواقع العمل والمشروعات فتخلق تجمعا مع الموضوعات الناطقة في مواقع مشابهة في مكان آخر، ومن ثم يكمن الاحتمال بتعاظم قوة العمال. وينتهي الامر بها أن تصبح ذات دور أساسي حتى في بعض التعاونيات الانتاجية وخاصة في ظل النظام اليوغوسلافي. وليس من المحتمل أن يكون لنظم المشاركة في تقرير الامور تأثير فعال دون أن يصحبنى مجهود قوى يساندها، والا تحولت مجالس المصانع الى مجرد قاعات لتبادل الاحاديث. لقد تمكنت النقابات من مدحجهاق عملياتها، ومن طرف واحد، لتشغل التدخل في عملية العمل والقرارات الخاصة بالمشروع برغم أن الصراع من عناصر القلق بشأن المصالح المادية، لا يمكن تجنبه ايدا، وأن جرى كثيرا تصحيحه بطريقة مرضية.

وثمة شرط حاسم يصاحبها هو قبول صورة ما من سلطة العمال رستيا، عن طريق التشريع أو اتفاق المساومة، وإلا أمكن بسهولة تأكيد امتيازات الادارة وحقوقها، كما أن تقبل الاستثمار البشرى يمكن أن يتخذ طابعا أبويا. بالطبع نجد في بعض المواقف أنه حتى الترتيبات غير الرسمية سوف تسفر عن تأثير عمالى هدام، ولكن نظل النتيجة العامة وثيقة الصلة بالموضوع، وسوف يزداد تطور هذه الناحية. ومع كل، فمن الافضل عند هذه النقطة اعطاء بعض تفاصيل عن أصول مختلفة النظم التى قامت في البلاد المختلفة بحكم القانون، خاصة والاختلافات بين البلاد في تفسير نشوء النظم القائمة، على أكبر قدر من الاهمية.

مقارنات بين البلاد

في تفسير الاختلافات في النظم السائدة لا يبدو أن من المناسب الإشارة الى متغير معين أو مجموعة من المتغيرات. أن كل موقف هو فريد في ذاته، ونشأ من ارتباط معقد بين تقاليد تاريخية وأحداث أقرب عهداً، تدعم الحجة التى تذهب الى أن التحولات الاجتماعية تتطلب أكثر من الصيغ الايديولوجية وما تعلته الدعاية من أن هذه التحولات نتاج تجارب قومية جماعية، وبرغم أن ديموقراطية العمل كانت أوسع انتشاراً في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، ولعل ذلك راجع الى أن توفير مقوماتها أسير، وبسبب القدرات التى يفترض أن العمال يملكونها، فقد وجدت أشكال معينة في بلاد مثل الهند واليونان والمكسيك والجزائر، نشأت في العادة من الفلسفات السياسية

السائدة ومن جهود بذلتها مجموعة معينة من العمال. والمفهوم أن أكثر الاغاط تفصيلا واحكاما تتطلب وجودا اشتراكيا له شأنه، بل وتطلب حزبا حاكما يعتنق الاشتراكية، غير أنها كانت أوسع انتشارا في بلاد رأسمالية معينة، ولعل ذلك راجع الى أن الايديولوجيات المتسلطة في البلاد ذات الاقتصاديات المؤتممة، تفكر أن هناك حاجة الى بذل الجهود من أجل تحقيق ديموقراطية العمل. وبرغم ذلك يعتبر النظام القائم في يوغوسلافيا على مستوى الدولة، من أكمل الامثلة، وجرى اقتراح بذل جهود حسب الخطوط ذاتها، في بلاد أخرى في أوروبا الشرقية.

أن تقديم عرض للمواقف في بلاد نختارها، يمكن أن يدل بصورة أوضح، على ما ينطوي عليه الموضوع. فالنظام اليوغوسلافي ذو الطابع المتميز والذي سلف الحديث عنه بالتفصيل، يدل على أهمية المواقف التاريخية، ذلك أن الذي أوصى به كان بغير شك الشقاق مع الاتحاد السوفيتي وما أعقبه من نزاع أيديولوجي. ويوحى نظام المشاركة في اتخاذ القرارات والمطبق في جمهورية المانيا الاتحادية، باستمرار تقليد ثقافي طويل الاسم. يمجّد الاجراءات القانونية ذات الصفة الرسمية، وذكريات الاماني الثورية في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى. ولكنه يمثل أيضا رد فعل لزاء العصر النازي، شجعت عليه الدول التي احتلت المانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة حكومة العمال البريطنانية، وهو ما أصبح ممكنا من الناحية العملية بحكم قوة النقابات في الصناعات المعنية أنه لم يكن في البلد كله، واتسع نطاقه في ظل حكومات الحزب الاشتراكي الديموقراطي، استمر ذال (Sturmthal، 1964).

والتعقيدات التاريخية: واضحة بوجه خاص في تفسير التطورات في السويد. فالحزب الاشتراكي الديموقراطي الذي ظل في الحكم طيلة السنوات الخمسين الاخيرة، والتنظيم الشقابي القوي، كان يقلب عليهما الاتجاه نحو قيام اقتصاد صحي، ومد نطاق النصوص الخاصة بدولة الرفاهية، المساواة في الاجور، والاعتراف بمصالح العمال المادية الاخرى، كانت هذه التعقيدات مسئولة عن ظهور ابتكارات من قبيل المشرفين على الشؤون الصحية بالمصانع، ووضع مشكلات المشروعات وعمليات العمل تحت الترتيبات المتعلقة بالمساومة الجماعية، وبث النشاط في الادوار التي تنهض بها مجالس المصانع، والدعوة الى مشروع ميدنر. وأيا كان الدوافع الايديولوجية فهذه البرامج حثت عليها أيضا حاجة النقابات الى كسب المزيد من الولاء من جانب اعضائها، كما

حققتها بحث الحزب الاشتراكي الديمقراطي عن مشكلات جديدة يواجه بها تضاؤل تأييد الناخبين له. فمشروع ميدتر كان الدافع اليه الحاجة الى فرض الرقابة على الاستثمار حتى يتسنى مواصلة تطبيق أسلوب المساواة في الاجور (مارتين، ١٩٧٧).. ومن جهة أخرى تشير حالة فرنسا الى أن الایدولوجيات التي تعلن على نطاق واسع وتضع التأكيد على قوة العمال، فضلا من الكثير من المواقف الثورية وشبه الثورية مثل أحداث عام ١٩٦٨، لا تترجم بالضرورة الى واقع. لقد صورت المشروعات الاقتصادية الفرنسية على أنها من بين أكثر المشروعات دكتاتورية في العالم الغربي وبذلت جهود على سبيل التجربة، في سبيل التغيير كما حدث بالنسبة الى مجالس العمال والامال التي تمحش في صدر الحكومة الاشتراكية الحالية من أجل اجراء تغييرات حاسمة، حالت دون تحقيقها الاهتمامات الاخرى وخاصة ما نشأ منها من الصغاب الاقتصادية. ومن أهم الأسباب الكامنة وراء عدم حدوث تقدم له شأنه نحو ديمقراطية العمل، تجزئة الاتحادات النقابية وضعفها النسبي، وأن أكبرها وهو الاتحاد العام للعمل (CGT) يتزعمه الحزب الشيوعي الذي يعارض أمثال هذه النظم و يفضل عليها تأميم الصناعات (بورنشتاين Bornstein وفاين Fine ١٩٧٧، ورينو Reynoud ١٩٧٩). وعلى العكس ففى إيطاليا وإن كانت ديمقراطية العمل الرسمية ليست شائعة. قبل الحزب الشيوعي هذا الدور، ويرجع بعض السبب في هذا الى اعتبارات أيديولوجية، ولعل السبب كون هذا الحزب أقوى من نظيره الفرنسي (تريه Treu، ١٩٧٩).

وفي المملكة المتحدة يلاحظ أن حزب العمال الذي لعب دورا سياسيا رئيسيا منذ العشرينيات، وغالبا باعتباره الحزب الحاكم، كثيرا ما نجد فكرة «الديمقراطية الصناعية». وأوضعت النقابات المرتبطة به وبصفة رسمية مذاهب مشابهة، بينما وضع المخطط الكتاب النياسيون البارزون، وأقرحت لجنة ملكية حديثا اجراءات معينة. إلا أنه وباستثناء عدد قليل من التعاونيات الإنتاجية، كان من النادر اجراء تجارب على النظم واسعة النطاق (جوتز ١٩٧٧) ومن هذه الناحية فالموقف شيبة بالذي نلاحظه في البلاد الانجلو-سكسونية الاخرى بما فيها الولايات المتحدة، حيث لم يكن هناك وجود اشتراكي مؤثر. أن المألوف لديها هو النمط التاريخي لعلاقات العمل. وهو ما يعنى تقليدا تاريخيا كما يعنى نوع التجربة التي مربها أولئك الذين هم أكثر دراية

بها. المفهوم الموزع المطبق بصورة نموذجية هو «مذهب التطوع»، ويقصد به نظام من المساومة الجماعية حول كافة المشكلات، مع أدنى حد من الانجلاء الى القانون والاجراءات الادارية، وتجنب التورط في شئون المشروع.

ومما يستأهل النقاش الفصل الموقف اليابا الذي كثيرا ما كان موضع التمجيد وإن بدت أن كان موضع الفهم، ولكن عند هذه النقطة يجب أن تكفى ملاحظات قلائل (أو كاماتو، ١٩٧٩). فمع تقليد قليل يمكن الاسترشاد به، باستثناء الطابع الأبوي الذي تنسم به كل المجموعات الاجتماعية، وثأمين العمل مدى الحياة سيطرت على نحوين الدهشة، أشكأت من ديمقراطية العمل بعد الحرب العالمية الثانية بوقت قصير. ففي اقتصاد غزق كانت النقابات التي ظهرت حديثا، غلغ على الأقل قوة تعادل ما للادارة في حشاعات كثيرة. فمن طرق اتفاقات المساومة الاجتماعية حصلت من حيث الواقع على خلق الفيتو على كل نوع تقريبا من القرارات، وغالبا ما كان ذلك عن طريق عضويتها في لجان مشتركة تضم الادارة، يضمن دستورها رسميا على سلطاتها. أوفى ظل توجيهات موالفى دول الاحتلال وأغلبهم من الأمريكين، وتوجيهات الحكومة اليابانية نفسها، ثغضت هذه السلطة في السنوات القلائل التالية، كان ما خلف عتبتها نظام. «لجان للتفاوض قبل اتخاذ القرارات» بدون أن تكون لها سلطة رسمية. وهذه اللجان تيسر تبادل المعلومات والأفكار بصفة غير رسمية، مما تردد ذكره على نطاق واسع. ويمكن أن يحدث هذا مع مثل النقابات ومع العمال أنفسهم في مكان العمل، وبهذا تميل إلى أن تكون صورة متقنة من نوعية دوافع الحياة العمل في بلاد أخرى، وأن كانت كثيرا ما تناقش مشكلات المشروع، ومما له دلالة أن القادة النقابيين والجماعات الاشتراكية الانحاء، أظهرت اهتماما باقتباس الصيغ المطبقة في أوروبا الغربية بما فيها الاشتراك في وضع القرارات، ولكن ما تحقق كان قليلا، ويرجع بعض السبب إلى تعذر النقابات التي تختلف وجهات نظرها بصدد المسألة.

وعلى ذلك في وجود ديمقراطية عمل واسعة النطاق في كل بلد أمر مرتبط بالأيدولوجيات السياسية الشبيهة، وإن كان يرتبط أيضا بالمظاهر التاريخية التي وصفناها. وتحتاج الأولى إلى مزيد من التجهيز الشامل فالمداهم الراديكالية التي تلتقى الموافقة على نطاق واسع والتي تعلن تبدأ «سلطة العمال»، لا تخرج بطريقة أوتوماتيكية إلى جهود كبيرة لتحقيق ديمقراطية العمل. أن الانحاء الراديكالية التي

يلقى التعبير عنه من بين أشياء أخرى، في التقليد السنديكاني (النقابي) والضبط من جانب الحزب الشيوعي. نقول أن هذا الاتجاه يبدو مشابها لما خرج من المنظور «المحافظ» الذي يعتبر مثاليا في الولايات المتحدة، من حيث مناهج كل منها لتحقيق ديمقراطية العمل، أيا كان الاختلاف في بلاغة البيان وفي الاهداف بعيدة المدى فكلاهما يضع التأكيد على أن منظمات العمال يجب أن تعنى بصورة خاصة تقريبا، بتحسين الاحوال المادية، وأن تدرك أن التدخل في عملية العمل والمسائل المتعلقة بالمشروع، يشمل التعاون مع المديرين والملاك. وعندئذ فالقرارات في هذه المجالات تظل من حقوق الادارة وامتيازاتها.

بالطبع، يمكن أن تخلق المشاركة في مثل هذه القرارات نوع الصراع الذي وصفناه. ولكن بخلاف هذا، فالقرارات التي تحمس وتعمل على تحسين فاعلية المشروع الاقتصادية أو شعب بأسره للبقاء على قيد الحياة، ليست مفيدة فحسب ولكنها تكون أحيانا أساسية، بالنسبة للحفاظ على رضا العمال المادي. أن تقبل الطبيعة المزدوجة للمشاركة في اهتمامات ادارة مشروع أو كيان كبير، كتعبير عن التوترات فضلا عن حيوية الديمقراطية التعددية، هذا التقبل لا غنى عنه بغض النظر عن النظام الاقتصادي أم نمط الملكية، وحتى في المؤسسات اليوغوسلافية التي يسيطر عليها العمال، فهناك دائما التوترات السلطات الحكومية والحزبية وكذلك مع المديرين الذين يختارهم العمال انفسهم، ومن اسبابها أن النقابات لا تزال ضرورية (مع امكان استثناء الكيبوتزات والتعاونيات الانتاجية) و يصدق الشيء نفسه على المشروعات المملوكة للنقابات، وقد تحدث أيضا اذا نفذ مشروع ميدنر في السويد. وعندما لا تكون جماعات العمال هي المالكة رسميا، يكون من وسائل تهدئة الصراع الابقاء رسميا على الترتيب المزدوج، بمعنى أن تظل جماعات العمال مستقلة تماما حتى ولو كانت تشترك بحكم القانون في عملية العمل وقرارات الادارة، كما هو الشأن في السويد ونلقى هذا أيضا في ايطاليا عن طريق الممارسة العملية وحسب.

عقبات وحلول يمكن الوصول اليها

لما كان لهذا المقال هدف رئيسي على ما ذكرنا، هو أن توفر دليلا يسترشد به المهتمون بتشجيع تحقيق ديمقراطية العمل الواسعة النطاق، فالامر يستأهل أن نبين بعض الصعاب التي تواجه الانجازات من حيث الواقع حتى في داخل النظم التي تؤدي اليها بحكم القانون، فضلا عن الاشارة في بعض الحالات، الى الطريقة التي

يمكن بها التغلب على أمثال هذه العقبات . فالقلق المشترك بشأن النجاح الاقتصادي قد لا يقل فحسب من الاهتمام بمصالح العمال المادية ، بل و يقل أيضا من الاهتمام بمصالح ديمقراطية العمل . مثال ذلك أنه في كثير من التعاونيات الانتاجية نجد أن مشاعر الخلق التي تنتاب العمل من ناحية الربحية والاستقرار ، هي من القوة بحيث يقبل اتجاه هذه التعاونيات نحو المشاركة في الادارة ايدلشتاين (Edelstein ، ١٩٨٢) .

ووفقا لهذه الخطوط ذاتها تميل الصعاب الاقتصادية القومية الى تقليل لتأييد لديموقراطية العمل . فبينما من الصحيح أن الانهيار الاقتصادي الياباني بعد الحرب العالمية الثانية قد ساعد على تشجيع مشاركة العمال ، وأن الكثير من البرامج الحديثة نشأت كاستجابة للركود الاقتصادي الحديث في بلاد عدة ، ينظر الكثيرون الى المبدأ على أنه نوع من «الترف» الاقتصادي لا يصلح الا في أوقات التوسع الاقتصادي والاستقرار . وبخلاف هذا فالضغوط من أجل «الكفاية الرشيدة» ، ووضع تنظيم هرمي للمراكز القيادية ، تصبح منتشرة في كل مكان وهو ما قد يصدق على السياق الاقتصادي الدولي الراهن حتى عندما تكون النظم القائمة من ديمقراطية العمل كثيرا ما يتحایل على تنفيذها موثقا الادارة .

وتمثل اتجاهات المديرين عقبات على أي حال ، ذلك أنها تميل الى أن تكون معادية لمنظم ديمقراطية العمل بسبب أساليبهم التسلطية وإمكانية أن يفقدوا الشرعية كسلطات ، وما يتصحب هذا من مشاعر عن فقدان المكانة وخاصة في صفوف من يشغلون المراكز الادارية الدنيا . قد يعتبرون الاجتماعات مع ممثلي العمال العاديين ملة ومضيعة للوقت وغير منتجة ، وخاصة لانهم ينظرون الى العمال المشتركين فيها على أنهم يستغفرون الى القدرات ولا تتوافر لهم المعلومات . وكانعكاس لهذه المخاوف والظنون ، وكذلك كطريقة لتعريضها ، فانهم يرتبون الاجتماعات بحيث لا تبحث سوى المسائل الثقافية وبحسب المعلومات ، الخ . وهذا بدوره يزيد من ممة تشكك وارتياب العمال ومثليهم . وفيما يلي بعض الاجهزة القائمة والمقترحة لتجنب أمثال هذه الصعاب ، وكثير منها واردة في القوانين الحديثة في بلاد عدة :

- (أ) اجتماعات منتظمة ومتكررة مع جدول أعمال يعد مقدما .
- (ب) النص الرسمي على اللئود التي تدخل في نطاق سلطتها .
- (ج) اعضاء ضيعة رسمية على الاجزاء التي تتيح لاتخاذ القرارات ، بما في ذلك

أجهزة فض المنازعات .

(د) تزويدها بانتظام وفي وقت مبكر بالمعلومات الضرورية .

وتتطلب ديمقراطية العمل أيضا ما هو أكثر من المهارات النموذجية والمعرفة المتاحة لكثير من العمال وممثلهم ، كما تتطلب وجود الدوافع والوقت للمشاركة . وبهذا غالبا ما يكون التعليم الرسمي الإضافي إما شرطاً لا بد منه في ظل النظم القائمة ، على أن تدفع تكاليفه إما الادارة أو نقابات العمال . ويعتبر وجود هيئة كبيرة من الخبراء مناسبة للنقابات وغيرها من منظمات العمال . فللحصول على مشاركة وافية في مختلف المستويات ، تتضمن الكثير من النظم نصوصاً تتعلق بالوقت المتاح بمكافأة منتظمة . ويحتاج العمال إلى المزيد من الدوافع ، سواء كانوا من الأفراد العاديين أو ممثليهم ، ويظهر أن تحقيق نتائج لها معناها هو أفضل حافز .

وثمة مشكلة اضافية هي كما سبق أن ذكرنا ، أن يمتد أي جهد في سبيل تحقيق ديمقراطية العمل وفي أفضل الاحوال ، ليصل إلى مستوى المشروع . فالقرارات التي تفرض قيوداً على ما يقبل الانجاز ، قد تأتي من هيئات أخرى ، وينطبق هذا بوجه خاص على القرارات الاقتصادية الرئيسية . وتحاول جموع العمال بالفعل أن تشارك في مثل هذه المسائل ، ولكن هذا يشمل الأنشطة السياسية على مستوى المجتمع كله ، وهي أنشطة تقع خارج نطاق هذا البحث .

نتائج

إذا كانت ديمقراطية العمل قد اقيمت بدرجة طيبة ، وبعضها يرجع إلى وقت قصير ، وكانت العمليات قريبة من حيث الواقع من الموعود فيه ، فما النتائج ؟ هل النتائج التي توقعها الدعوة تحققت بالفعل إلى درجة ملحوظة ؟ سوف يكون أي تقييم شامل بسيط عملاً طائشاً . فقد كانت معظم التجارب قصيرة الامد وتأثرت عظامها كشيرة أخرى في أي مجتمع ، وهي مظاهر انطلوت على انحرافات شيرة عن كثير من القيم والمبادئ التقليدية . والاستقصاءات متنوعة جداً ، والنتائج متباينة جداً ، وكثيراً

ما كانت الاستنتاجات تقديرات وتقييمات هشة فحسب لا تبررها البيانات بشكل واضح. وخير ما يمكن أن تقدمه هو مجموعة من تفسيرات إيجابية لما تم الكشف عنه، دون اجراء تقييم لاي نظام معين، ولكن كدلالة فقط عن الامكانيات التي تنطوي عليها جميعا. وعلى ذلك سوف نذكر انماطا معينة لاغراض الايضاح، ومنظمة على أساس الاهداف التي وردت في بداية البحث الذي نجريه.

تحسين عناصر الرضا المادى عن العمل

أن اشتراك جموع العمال في عمليات العمل والقرارات التي تتخذها الإدارة، نحى بالفعل مصالح العمال المادية. مثل هذا أن المشاركة في عملية العمل تصبح طريقة لضمان الصحة والسلامة، على نحو ما تلقاه في نظام المشرفين الصحيين في السويد. وما هو أكثر الحاحا مسألة أمن الوظيفة الذي أصبح ايضا من الدوافع الكبرى على توسيع نطاق المشاركة في الالتزام الحديثة - وتمشيا مع هذه الخطوط هدد ممثلو النقابات في مجالس إدارة شركات الصلب في جمهورية المانيا الاتحادية، باستخدام حق الفيتو ضد المقترحات باغلاق المصانع، اذا لم تكن هناك حماية للعمال المفصولين (كومييسار Komissar، ١٩٧٩، جين Jain، ١٩٨٠). والواضح أن أى قرار بشأن استمرار الوظيفة يشوق على كثير من الاعتبارات الاقتصادية المحلية والقومية، ولكن الاثر الرسمى الذى تشكله جماعات العمال، يمكن أن يكون له، وكان له، تأثير له معناه.

رضا الفرد عن وظيفته

أن تحسين الطبيعة الحقيقية للوظيفة الذى ينطوى على مد نطاقه ليحقق المزيد من الرضاء عن العمل الذى يزاوله المرء، يعتبر في نظر الكثيرين من الاهداف الرئيسية التى تسعى اليها ديموقراطية العمل. من الناحية الواقعية يجب النظر الى رقابة العمال والمزيد من الرضاء عن الوظيفة، باعتبار أنهما بعدان منفصلان وأن حدث كثيرا أنهما مترابطان. وهكذا فبعض التعاونيات الانتاجية التى تمثل الى حد كبير الحد الامثل من سلطة العمال، غالبا ما توجه الاهتمام الى أهداف من قبيل اثراء الوظيفة (أيدلشتاين Edelstein، ١٩٨٢). وتكشف الأبحاث عن أن بعض نظم ديموقراطية العمل تحدث

تغييرا مهما في عملية العمل تجعل العمل الفعلي ذا معنى حقيقي أكبر، ولكن الكثير منها بين وجود علاقة يسيرة. ففي بعض الحالات يزيل التغيير الناتج من تصميم الوظيفة بعض المظاهر غير السارة في موقف العمل، ذلك أنه يعمل على تحسين العمل نفسه، واشد وضوحا من هذا أن ازدياد مشاركة العمال في وضع القرارات، يخلق أحيانا مزيدا من الرضا عن العمل وخاصة بالنسبة الى الذين يشتركون فيه بشكل مباشر. هذه النتائج القليلة وإن بدت غير درامية، تنمى مع الأمان المتزايدة في كافة أرجاء العالم التقدم على الأقل، وبالنسبة الى العمل الذي يتجاوز الاجر المقرر.

الإنتاجية

غالبا ما يجري تمجيد التأثير الفعلي على الانتاجية باعتباره من النتائج الكبرى التي تحققها ديمقراطية العمل. وهذا التأثير الذي يصعب قياسه بالضبط على أى حال، والذي هو دالة عوامل كثيرة، تأثير غير واضح، وتبين الابحاث حدوث تحسن في بعض الحالات، وهو تحسن قليل في غيرها. ومهما يكن من أمر، لم يلاحظ تناقص فعلي يوجب ان من المرجح أن تكون ديمقراطية العمل، مرتبطة ببعض التحسينات في الانتاجية. (توحى التقديرات عن نوعية برامج حياة العمل، بوجود تغييرات أكثر ايجابية، ولكن الضرورى التزام الحذر بصدد أمثال هذه النتائج، لأن هذه تميل الى تقديم تبريرات ذاتية للذين ينظمون الخطط، وعلى أى حال، ومع كل المنافع التي يحتمل تحقيقها، يمكن النظر الى أى تحسن في الانتاجية على أنه عائد مضاف.

الاغتراب

إن التغلب على هذا هو الهدف الأخير والمرغوب فيه الذي تسمى اليه ديمقراطية العمل. وأيا كانت التفسيرات المختلفة لهذا المفهوم الذي كثيرا استخدامه، فالتوقع أن تسفر عملية القضاء على الاغتراب عن كثير من «المعنى» في موقف العمل نفسه، وربما في توجيه الشخص خلال حياته بأسرها. قد يكون من الأسراف في التناول الاعتقاد بأن أيا من هذه التغييرات الشاملة سوف يقع عن طريق هذه التغييرات قصيرة الأجل والقليلة في تنظيم العمل، في حالة عدم وجود تحول أكثر حسمًا في المجتمع كله وفي ثقافته المصلطة، وسوف يكون من الصعب اختياره على أى حال.

وتشير بعض الدراسات الخاصة كما في يوغوسلافيا الى نتائج مختلفة في افضل الاحوال (هينيون Henniun، ١٩٧٣). (١) وأوضح من هذا أن معظم التقارير تبين بوضوح حدوث تحسين هام فيما يمكن أن يطلق عليه اصطلاح «بيئة العمل» وقيل الإدارة إلى أن تفقد ما لها من توجيه «القيادة»؛ إذ أنها مضطرة إلى تأكيد دورها عن طريق تحديد الاختصاصات بدلا من فرض سلطتها، وينبغي أن ينبى أن وظائف الإدارة لا يجرى استبعادها ولكن يمكن فقط أن تكون دورية في منظمات خاصة قليلة مثل الكيوتز، ولكنها تصبح أكثر خضوعا لرقابة العمال ونحاسبتهم. و يصبح البنيان بأسرة أقل تدرجا في تنظيمه، مع ميل إلى تجديدها معايير المساواة بما في ذلك معدلات الاجور. وبدون مبالغة نقول أن اشتراك العمال ايا كان محدودا، يخلق في العادة احساسا أقوى بمجتمع العمال ويرفع من الروح المعنوية، حتى وأن ظلت الاتجاهات المعادية واضحة بالنسبة الى الكثير من المشكلات.

المعلومات والأفكار

من المعلوم أن من الصعب أن نميز أهم نتائج ديمقراطية العمل، فهذه النتائج وليدة معرفة وأفكار ومقترحات عدد كبير من الناس، والواقع أن هذه من أكثر فضائل الديمقراطية بوجه عام، وهي فضائل كانت موضع التمجيد. فنوعية تجارب حياة العمل مثلا، ورغم أنها محدودة، كشفت عن تبصر فريد واسهامات مفيدة من جميع انماط العمال. فديمقراطية العمل الهادفة تعمل على تحسين قنوات المعلومات مما يأخذ في الحسبان «التغذية المرتدة» الادق بشأن حسن تحقيق الاهداف، وبهذا تخلق الخلفية للتخطيط الهادف. والمشاركة واسعة النطاق في اتخاذ القرارات من جميع الانواع، مما يسمح بمزيد من القيد التي تحد من الاخطاء. وهكذا يمكن زيادة الانتاجية بطرق لا يمكن قياسها طبقا للصنع المعتادة.

فإذا كان هذا يصدق على مستوى المشروع فهذا الغرض يمكن مده ايضا ليشمل المجتمع بوجه عام. الواضح أن رفاهية المجتمع وخاصة من حيث ارتباطها بالتنمية الاقتصادية، هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل كثيرة، وهو تفاعل حاول المحللون المشككون طويلا تفسيره. ولكن من المعقول أن يقترح أن المشاركة من جانب ممثلي

الذين يقومون بالعمل فعلا، في الهيئات الكبيرة التي تتخذ القرارات الاقتصادية، يمكن أن يؤدي الى زيادة المشاغل التي زادت وضوحا في العهد القريب. فمثلا، يتفق عدة من المحللين مع ما أكدته هلموث شميدت مستشار المانيا الاتحادية، من أن الكثير من تقدم بلية الاقتصادى حتى عهد قريب كان من نتاج نظم الاشتراك في التحديد والتقرير (جارسون، ١٩٧٧ ب، ص ٢٢٠، كوميسار، ١٩٧٩).

وتختلف آخرون وبشدة مع هذا الزعم الذى يصعب التحقق من صحته (ديامنت، ١٩٧٧، مونيسن Monissen، ١٩٧٧). ولكن من المؤكد أن التأثير الذى يمكن أن يترتب على أمثال هذه التجارب يبرر المزيد من الاهتمام.

الصراع

الذين يتصورون أن ديمقراطية العمل تخلق مجتمعا مشتركا يسوده التجانس، وكذلك الذين يتبنأون بحرب طبقية مستمرة أو بين الجماعات ذات المصالح، كلا الفريقين يجب أن يشعروا بخيبة الأمل بسبب النتائج. الاستنتاج العام الوحيد هو أن الصراع يميل الى أن يكون سياسيا بصورة أوضح، بمعنى أن تثار المسائل الخلافية على نحو أشد وضوحا، وهو ما يتميز به أى نظام ديمقراطى. (١٢) في نظم المشاركة في التقرير والتحديد مثلا، يظهر اجماع الرأى بصدد القرارات التى تتخذ في لجان الاشراف الرئيسية. أمرا مثاليا ورغم الجماعات المتصارعة. ولكن المحللين ينظرون الى هذا باعتبارها نتيجة تسفر عنها جهود مجالس الادارة التى تقدم التوصيات التى لها علاقة بالموضوعات. حتى تتجنب أى شئ يتعرض للاعتراض عليه من أى من الجانبين. وهكذا يكون الصراع الكامن متوقعا وليس الوضع موضع التجاهل. ومن أظهر مظاهر نظم المشاركة كما في جمهورية المانيا الاتحادية، مظهر يتطلب المزيد من النظر، ونقصد به الانخفاض الظاهرى في عدد الاضرابات. ولكن لعل هذا نتيجة مترتبة على قوة النقابات في أمثال هذه الصناعات، أكثر من نتيجة للمشاركة في اللجنة. فقوتها تفرض الاهتمام بمطالبها في معظم المواقف.

خاتمة

إن محاولة تطبيق المبادئ الديمقراطية على بيئات العمل يعنى امتدادا للمثل الاعلى الديمقراطية الى مؤسسات يكون من أصعب الامور فيها تحقيق هذه المبادئ،

بحكم المظاهر اللازمة لها وأيديولوجيتها التقليدية. وبرغم أن الاعلانات والبيانات الشفوية عن البرامج، كثرت أحيانا، فالتظم المحكمة الفعلية لم تصب عامية إلا منذ أمد قريب. والاشكال التي تتخدها ليست من خلق البيانات أو الصيغ النظرية. ولكنها تنبثق من التقاليد القومية والاساليب السابقة والتجارب السياسية الملموسة، ولذلك تختلف هذه الاشكال اختلاف واسعا. يظل التأيد الشعبي للمبدأ واسع الانتشار حتى وسط الضغوط الاقتصادية العالمية وغيرها، ويرجع بعض السبب في هذا الى انتشار قيم «ما بعد قيام الصناعة» فيعتنقها الكثير من السكان. ولكنه لا يشغل المركز الرئيسي في قائمة الاولويات الشعبية، وبذا يتطلب دعاية نشيطة من جانب مجموع العمال والقوى السياسية، وهي دعاية تشجع عليها مظاهر معينة من الاطار السياسي الكلي في كل شعب، فضلا عن دلالات غن نتائج لها معناها.

وفحص الأدلة التي توفرها التقارير المتباينة عن مجموعة متنوعة من التجارب، يكشف عن أن النتائج لا تظهر كأنها نتائج ساحقة، ولكنها لا تزال تشجع انصار الفكرة، ومع كل العقبات المصاحبة للتطبيق، فقد لوحظ قدر مهم من ديمقراطية العمل من حيث الواقع (أي تأثير جماعات العمال على القرارات المهمة). وبالمثل، تحققت الى حد ما نتائج أخرى كثيرة، وهي التي تتصل بحاجات العمال وأمانهم، ومجموعات العمال، والمشروعات، وربما المجتمع ككل. ومن ثم فتوقع أي تغيير بعيد المدى في التجربة البشرية، يكون معناه تشجيع وتنمية وهم يسبب احباطا مؤكدا. ويبدو أن التحسينات الصغيرة تهرس الجهود، وترغب الاعداد الكافية من الناس في بذلها، أو حتى يجبرون على بذلها.

في داخل الفلسفة الديمقراطية التي نسترشد بها، يكون من المهم ملاحظة عدة عناصر جوهرية، وكما هو الحال في كل نظام ديمقراطي، لن يشترك الجميع على قدم المساواة، بل يكاد الكثيرون لا يشتركون. ومن ثم تشير الابحاث الى الدور الحاسم الذي يلعبه عدد كبير من ممثل العمال النشيطين، بما فيهم الموظفون-المأجورون الذين يعملون في منظمات العمال. وبرغم استثناءات قليلة في المجموعات الصغيرة نسبيا، يتعين تحقيق ديمقراطية العمل عن طريق التمثيل في الغالب، وبالمثل تكشف الابحاث عن أهمية منظمات العمال القوية وذات الفاعلية والمنظمة بصورة رسمية، وخاصة النقابات أو ما يعادلها، والتي تشترك فيها أعداد كافية من الافراد الملتزمين

ذوى المعرفة، وترتكز على ولاء أعضائها وبعض نفوذهم، وهكذا لن تكون بيئة العمال التي يتم الوصول إليها، مجتمعا مشتركا. مع امكان وجود استثناءات قليلة مثل الكيوتزات. ولكنها تكون ديموقراطية تعددية وعملية الطابع، بما تتميز بها من عمليات وصراعات سياسية، في غياب أمثال هذه النظم يضطر العمال الى استخدام الطريقة الدفاعية فحسب، ومن المرجح أن يشكوا في حرب عصابات دائمة، أيا كان نمط الملكية أو النظام الاقتصادي.

بعض المشكلات القديمة والجديدة في مشاركة العاملين في صنع القرار

بول بلايتون:

محاضر في العلاقات الصناعية بقسم إدارة الأعمال والمحاسبة بمعهد العلم والتكنولوجيا بجامعة ويلز
بالمملكة المتحدة.

ترجمة: يوسف ميخائيل أسعد

عضو اتحاد الكتاب. له ترجمات كثيرة ومؤلفات عديدة.

هناك عدد من التطورات الهامة قد حدثت في أنماط الإدارة وفي بنيات صنع القرار في نطاق المشروعات، وذلك كرد فعل لما اعتُمل في خفنية جيل من التغيرات الرئيسية في تنظيم العمل والتي تنعكس على سبيل المثال في الانتشار المتواصل للتصنيع والتوسع في الشركات ذات الأقسام العديدة، وفي التطبيق المتنامي للتكنولوجيات الإلكترونية والزيادة العامة في مدى نطاق العمليات وتقدها. وتتضمن هذه التطورات «حرفة» أكبر من الإدارة يتوازي معها تجزئ، وتخصيص متزايدان في وظائف الإدارة التقليدية للتخطيط والتنظيم والتحكم.

بيد أنه يتوازي مع هذه التغيرات في دور الإدارة. وفي تعارض جزئي للاتجاه نحو التخصص الأكبر يمكن أن نقف على اهتمام دائب وقائم على أساس واسع في مشاركة العاملين في صنع القرارات التنظيمية. والواقع أن تطور الإشكالات المختلفة في إشراك

العاملين ومساهماتهم المؤثرة قد لقيت اهتماماً واسع النطاق وبخاصة خلال العقدين الأخيرين، كما يمكن أن نجد أسلوباً معيناً لمشاركة العاملة يتدرج من المستويات الدنيا من الاستشارة حتى نظم ملكية العامل الكاملة «والإدارة الذاتية» في جميع الاقطار الصناعية وفي كثير من الاقطار النامية. وهناك على سبيل المثال مسح حديث قام به مكتب العمل الدولي اضطلع بدراسة اخطط المشاركة في أكثر من خمسين قطراً تقع في العالم المتطور والعالم النامي وفي النظم الاقتصادية التجارية ومركزية التخطيط (ILO, 1981).

وهناك بالطبع اختلافات ذات بال بين نظم مجالس العمال في يوغوسلافيا والاحكام المشتركة في جمهورية المانيا الاتحادية والمشورة المشتركة في المملكة المتحدة على سبيل المثال والواقع أنه حتى ممارسة أشكال وحيدة من مشاركة العمال كالمشورة المشتركة تعباين الى حد بعيد من صناعة الى صناعة ومن قطر الى قطر. بيد أنه على الرغم من التباينات في مدى وشكل إشراك العمال في صنع القرار والبيئة التي أدخل فيها، فإن الأساليب المختلفة تشترك في عدد من الملامح متضمنة مشكلات معينة قد عملت على الحد من تطور المشاركة، وخلفت في حالات كثيرة فجوة حقيقية بين النظرية والتطبيق فيما يتعلق بمشاركة العاملين في صنع القرار. ولقد تأتت التشوشات في المفاهيم وكثير من الصعاب العملية الى حد ما من المصادر المتباينة لدعم شكل معين من أشكال مشاركة العاملين. ولذا فلكي نفهم العوائق التي تحول دون تحقيق مشاركة ناجحة للعاملين فهما أكثر اكتمالا، ولكي نتوصل الى الاجراءات الضرورية لحل بعض الصعاب على الأقل، فانه من الضروري أن نتناول أولاً باختصار المفاهيم التي تنبسطها المجموعات المختلفة بهذا المفهوم، جنباً لجنب مع الأبعاد المتعددة للمشاركة في صنع القرار بمجالات العمل المتباينة.

تطور مشاركة العمال في صنع القرار:

أن نظم الادارة الذاتية في يوغسلافيا والجزائر وبولندا، وكذا الاحكام المشتركة في جمهورية المانيا الاتحادية والنمسا، والكيويتريم في اسرائيل وتعاونيات المنتجين في فرنسا واسبانيا والمملكة المتحدة، وتشمل العاملين على مستوى الادارة في اسكتلندا، ومجلس الأعمال ولجان المشورة المشتركة في العديد من الاقطار الاوربية والأمريكية والأفريقية والآسيوية، إنما تشهد على الطبيعة المتباينة لأشكال المشاركة. والواقع أن هذه

الاساليب المختلفة لا تعكس درجة المساهمة في التأثير التي تتحقق فحسب. بل تعكس أيضا الفروق فيما يتعلق بالابعاد الهامة العديدة الاخرى المتعلقة بما يأتي :

أ) أساس المشاركة (سواء كان قائما على التشريع أم على الاتفاق الاختياري).
(ب) طبيعة الاشراك « مثلا إشراك العاملين مباشرة في التعاونيات أو في خطط تعزيز الوظائف أو بطريق غير مباشر من خلال ممثلين لهم).

(ج) المستوى التنظيمي الذي تحدث فيه المشاركة.

(د) نطاق المشاركة (سواء كان مدى القضايا الخاصة للمشاركة واسعا أم محدودا).

(هـ) متوقيت المشاركة (سواء كانت المشاركة تتم في مرحلة التخطيط لصنع القرار أم

في مرحلة التنفيذ أم في المرحلتين معا). يبدو أنه على الرغم من أن الاساليب

المتباينة قد أحتلت أماكنها في نقاط مختلفة على هذه الابعاد، فإن تلك الاساليب

المختلفة تتجسد جميعا مفهوم انخراط العاملين أو ممثلين عنهم في صنع القرار

للمنظمة التي يعملون بها الى حد بعيد أو الى حد قريب. ولقد ذهب وول

وليشيرون الى تعريف المشاركة بأنها «تشير الى التأثير في صنع القرار، وهو ما

يتم من خلال عملية تفاعل بين العمال والمديرين تقوم على أساس المساهمة في

المعلومات».

وتعكس التباينات في درجة المشاركة والطرق المختلفة التي تنظر بها المجموعات

المختلفة الى المشاركة الى حد ما التطور المتباين لهذا المفهوم. فيمكن تتبع بعض هذه

الفروق على سبيل المثال الى المناقشات القديمة حول الديمقراطية الصناعية التي أثارها

مجموعات مثل الاشتراكيين اليونانيين بفرنسا، والفابيين والاشتراكيين النقابيين

بالمملكة المتحدة والشيوعيين والديمقراطيين الاجتماعيين بألمانيا. (كنج وفان رى قال،

١٩٧٨) وعليهنا أن نصيغ الى أولئك الأوساط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

والشفافية التي قدمت المشاركة من خلالها، وكذا التوجهات المتباينة الأحزاب ذات

المصالح المتباينة والعلاقات القائمة بينها وبين الدولة وأصحاب الاعمال والمديرين

والعاملين وممثلهم بصفة خاصة ..

وعلى مستوى امتيذان العيشيل مع التسليم بالحظ المتباين للمديرين والمجموعات

العمال في المصادر المتوافرة للقوة والسلطة، فإن هناك فروقا في توجهات النظر فيما

يشتمل على المشاركة في صنع القرار لا تكاد تدعو الى الدهشة. فبالنسبة للمديرين فالإدراك

دعوتهم الى المشاركة للعاملين في صنع القرار لا تميل الى الإرتكان على مبدأ أخلاقي أو

بيد أن نقابات العمال كانت حذرة بصدد الأشكال الاسهامية التي ترمى إلى دمج العمال ومثيلهم في إدارة المؤسسة. وكنتيجة لذلك فقد انتجت النقابات في كثير من الاقطار إلى التركيز على الإمتداد بمدى المساومة الجماعية كوسيلة منفصلة لزيادة تأثير العمال في صنع قرارات منظماتهم. (اورسل، ١٩٨٣). والواقع أن تطور المشاركة بالاقطار والصناعات التي يكون فيها تنظيم النقابة العمالية قويا على مستوى ميدان العمل كما هو الحال في الصناعات الإنتاجية التقليدية بالولايات المتحدة وكندا قد اقتصر على التوسع في أساليب المساومة. وعلى العكس من هذا ففي الاقطار التي تقوم فيها المساومة الجماعية إلى حد أبعد على مستوى الصناعة أو على المستوى القومي (اسكنديناو وجمهورية المانيا الاتحادية مثلا)، فإن ثمة أشكالا مختلفة من المشاركة قد انتحن إلى التطور بميدان العمل (كلنج، ١٩٧٨). وتوضح هذه العلاقة أيضا بمرور الوقت بالملكة المتحدة: خلال الفترة الممتدة حتى أوائل الستينات عندما تركزت بالمساومة الجماعية على مستوى الصناعة، كما أن نظم المشورة المشتركة قد انتعشت على مستوى ميدان العمل. ولقد اتضح من مسح آخر في أواخر الاربعينيات أن نظام المشورة كان مطبقا في ٧٣٪ من المؤسسات (NIIP, 1952). بيد أن الزيادة التالية في مساومة ميدان العمل خلال الستينات وأوائل السبعينات كانت مصحوبة بانخفاض ملحوظ في استخدام المشورة المشتركة.

وبالإضافة إلى هذه المقارنة بين المستوى المناسب للمشاركة كما ترتئها الإدارة والنقابات العمالية في اقتصاديات السوق على الأقل، فإن هناك دلائل على أن العاملين أنفسهم يميلون إلى النظر إلى المشاركة بطريقة أخرى تماما. فيتضح بشكل متسق من الدراسات التي أجريت حول اتجاهات العمال على سبيل المثال، وجود رغبة للتأثير في القرارات التي تخص المهام الموكولة إلى المرء بشكل مباشر، أقوى من الرغبة في المشاركة في القرارات الأكثر بعدا عنه والتي تتضمن المستويات الأعلى بالمنظمة والتي تتعلق ببعض المسائل مثل التمويل والتخطيط والاستثمار (وول ولشيريون، ١٩٧٧).

وتنعكس هذه الفروق سواء في وجهة النظر أو في التأكيد على نمط تطور المشاركة خلال هذا القرن. فبالرغم من أن المشاركة لم يكن تطورا متطابقا بحال، بل كان منقطعاً، كما أنه انتج في عدد من الاقطار إلى التزامن مع فترات من الازمات

السياسية، كما هو الحال في الحربين العالميتين (الأولى والثانية) وفي وقت أكثر حداثة مع فترات سيادة القوة العمالية الناجمة عن الضغوط أو عن النمو الاقتصادي، ونشغيل جميع الأيدي العاملة والنقص في العمالة المتباينة خلال الستينيات وأوائل السبعينيات. والواقع أنه قد برهن على أنه خارج نطاق هاتين الفترتين، فإن مستوى تأثير العمال قد هبط إلى حد أن الأفضل وصف مشاركة العمال بأنها دورية وليست تطورية في عهدها (رامزي، ١٩٧٧). بيد أنه إذا ما تناولنا تطور المشاركة بمعيار شامل، وإذا ما كانت الفترة التي نختارها للنظر إلى المشاركة أطول نسبياً (وبذا فإنها تسمح بأن نأخذ في اعتبارنا على سبيل المثال التغيرات المتدرجة في القيم الاجتماعية واتجاهات العمال والتوقعات المتعلقة بطبيعة السلطة والتحكم في ميدان العمل والحقوق في الحصول على المعلومات والمشاركة)، اذن يصير من الواضح أكثر أنه بينما لا يكون تطور المشاركة متطابقاً أو سائراً في خط واحد بأي حال، فإن دوائر التطور لا يبدو أنها تتقدم في اتجاه إلى أعلى تدريجياً، مع وجود انعكاسات لا تُلغى المكاسب السابقة تماماً. وأكثر من هذا فإنه في الاقطار المختلفة حيث تم إصدار التشريعات لادخال أساليب للمشاركة، فإن ذلك التشريع يمكن أن يعمل بالتالي كخط دفاع ضد الضغوط لتقليص من المشاركة، كما هو الحال خلال فترات ضعف قوة مساومة العمال. وفي دراسة حديثة للمشاركة في اثني عشر قطراً على سبيل المثال، فقد وجد أن المستوى العام للمشاركة الموجودة فعلاً قد ارتبط بشكل متسق بمستوى المشاركة المعترف بها من قبل الدولة، مما يوحي بأن التشريع يحتمل أن يكون قد لعب دوراً مدعماً هاماً في تطور المشاركة (IDE, 1981) ولتوفّر نقوداً إلى مسألة التشريع فيما بعد.

ويبدو من المناقشة السابقة أنه من وجهة نظر معينة، فإن تطور مشاركة العاملين أساساً، وبخاصة بالاقطار التي قطعت شوطاً بعيداً في الصناعة، بل وأيضاً بتزايد في أجزاء من العالم النامي. وثمة عدد من الأساليب قد أظهرت قدرتها على مقاومة كل من الضغوط الداخلية (الناجمة عن التغيرات في الحجم المنظمة وبنيتها، والتخصص المتزايد من الإدارة على سبيل المثال) والضغوط الخارجية. ومع المشاركة في كثير من الاقطار التي يدعمها التشريع، يبدو أن أرجحية اختفاء هذا الجانب المتعلق بصنع القرار والمعهدة العامة للأشكال الاوتوقراطية للإدارة أمر غير متوقع.

ولكن إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية أخرى، فإن التصوير السابق يعطي انطباعاً

إيجابيا الى أبعد حد عن الإزدهار العام لاساليب المشاركة وقدرتها على اقتناص مقادير هامة من المشاركة والتأثير في صنع القرار للعاملين وللمثليهم. فشة خلاصة توصلت اليها المجموعة الديموقراطية الصناعية بأوروبا على سبيل المثال هي أنه في أحد عشر قطرا من الاثنى عشر قطرا التي تم دراستها والتي سنت كثيرا منها تشريعات لدعم المشاركة، فإن معظم المنظمات يمكن أن توصف بأنها «مركزية» و «مغلقة» و «غير ديموقراطية» (IDE, 1981, p.8). ولقد توصلت دراسة مقارنة أكثر تعمقا في ثلاثة أقطار الى استنتاجات مشابهة (DIO, 1979, PP. 307, 308) فتقول :

«تظهر الشواهد أن العمال يمارسون تأثيرا قليلا جدا بصدد أي موضوع، وقليلا بصفة خاصة بصدد المسائل المتعلقة بالمهام والمعايير والمستويات .. وبوجه عام فكلما كان مستوى المنظمة أكثر انخفاضا، كان للناس تأثير أقل بصدد أكثر المراحل أهمية (في صنع القرار)، أعنى المرحلة الاولى الخاصة بتحديد الاهداف والمرحلة الختامية الخامسة.

ولذا فلكي نقدم صورة متوازنة، فإن من الضروري أن نأخذ في اعتبارنا بأكثر تفصيلا بعضا من المشاكل الرئيسية التي ظلت تُحدق بتطور مشاركة العاملين في صنع القرار.

معوقات المشاركة :

يمكن تحديد المعوقات التي تحول دون التوسع في المشاركة بين الافراد والمنظمات التي يعملون بها وفي المجتمع الاوسع، ونتيجتها المترابطة هي احتمال أن تعترض سبيل كل من التطوير الكامل لاشكال المساهمة المؤثرة الحقيقية والتوصل الى ما يطلق عليه ولكر (١٩٧٤) أشكال المشاركة «الحية التي يجعلها في مقابل مجرد المشاركة» «التنظيمية» التي تتمثل في الترتيبات القانونية الشكلية. وبدراسة بعض المشكلات الأكثر أهمية والأكثر اتساعا في هذه المستويات المختلفة، فلووف يكون من الاكثر وضوحا في أي مجالات تكون التغيرات مطلوبة اذا كان لمشاركة العاملين أن تساهم بطريقة أنجح للتغلب على المشكلات المستمرة والتحديات التي تواجه تنظيم العمل في المجتمعات التي تطورت والمجتمعات النامية.

الادارة واتجاهات العمال

لقد سبق أن لاحظنا بعضا من العوامل التي تشجع المديرين على أن يأخذوا بنظرة أكثر تحفظا بصدد مشاركة العاملين في صنع القرار. وأكثر من هذا، فبينما نجد أن نظم المساءلة تستمر في حل المديرين على أن يكونوا مستجيبين لأصحاب العمل وحاملين الاسهم بصدد القرارات المتخذة، فإن معارضتهم للمشاركة في سلطات صنع القرار تنحوي إلى أن تظل قوية. وحتى في النظم الاقتصادية الخاضعة للتخطيط وفي تلك المجتمعات التي تناصر النظرة الاجتماعية أكثر من النظرة الاصطراعية بصدد العلاقات الصناعية، فإن لجوء المديرين إلى أصحاب الخبرة (وهو لجوء يقوم على خبرة التدريب المتخصص والهنيئ مثلا) يرجح أن يستمر في العمل كمائق يعترض طريق تطور المشاركة.

وثمة عامل واحد يمكن أن يساهم في تقليل مقاومة المديرين للمشاركة في سلطات صنع القرار هو أن يبدى العاملون أو يمثلهم مستويات عليا من الكفاءة في مجالات صنع القرار وهي التي خضعت بالفعل إلى حد ما لاشتراك العاملين فيها. وهناك دلائل تسم على تقدير وفهم القضايا الهامة التي تتضمنها مشكلات معينة يمكن أن تعمل على إزالة شكوك المديرين من أن المشاركة في صنع القرار سوف تعمل على الخط من نومية القرار النهائي أو التقليل منها على الأقل. بيد أن هذه ليست ببساطة مسألة بمد المشاركين بالمعلومات الكافية وفي صيغة مفهومة بسهولة (على الرغم بالطبع من أن هذين الأمرين شرطان هاما للمشاركة الكاملة)، كما أنها ليست فقط مسألة بمد المشاركين بالتدريب الكافي لتمكينهم مثلا من تقدير كيف أن الأوجه المختلفة للنظمية تؤثر بعضها في بعض، أو كيف يفسرون نشرات الموازنة والتقارير المالية. ذلك أن المشاركين من العاملين ليسوا بحاجة فقط إلى «أدوات شيئية للكفاءة» بل بحاجة أيضا إلى التزنية والتدريب لزيادة مشاعرهم الذاتية بالكفاءة (هيلر، ١٩٨٣). فهناك مثلا شواهد ذات بال يوحى بأن التدريب على المهارات الاجتماعية مطلوب للمساعدة على التغلب على العقبات التي تواجه الاتصال التي تحلقها الفروق في المكانة بين أعضاء المجموعة. ذلك أنه في لحان المشاركة كما هو الحال في اللجان بأى مكان (والدراسات التي تمتد بدءا من لجان المخلفين حتى لجان اتحادات العمال) فإن هناك ميلا إلى دخول الفروق في المكانة الخارجية (مثلا الفروق في مستوى الوظيفة) إلى

المجموعة من الخارج ، وإلى التحكم في الاتصالات بواسطة أولئك الذين يحتلون مكانة وظيفية أعلى (ستروتيك وآخرون ١٩٥٨ ، بلوسكوت ١٩٦٣) . وهذا يعكس إلى حد ما صعوبة التغلب على علاقات السلطة التي تدعمت لمدة طويلة ، جنباً إلى جنب مع سلسلة من العوامل الإضافية التي تنحو إلى أن ترتبط بالمكانة الوظيفية الأعلى والتي تسهل المشاركة . مثلاً في توفير سلطات أكبر للتعبير بفضل المستويات الأعلى من التعليم وبفضل الخبرة الأكبر في ممارسة التأثير واستخدام السلطة . ومن ثم فإنه لكي نغير مفهوم المديرين عن قدرة العاملين على المشاركة بفاعلية في صنع القرار ، فيبدو أن تقوية الجوانب الذاتية في كفاءة مشاركة العاملين هام أهمية الجوانب الموضوعية .

وكما أن ميل المديرين إلى المشاركة سوف يؤثر في نمو المشاركة ، كذلك أيضاً فإن الاهتمام بالمشاركة كما يبدو من جانب العاملين سوف يؤثر في نمط نموها . وكما سبق أن لاحظنا فإن الدراسات قد أظهرت أن العاملين بوجه عام يرغبون في إحراز أكبر تأثير في القرارات التي تؤثر بشكل مباشر في وظائفهم ، ويرغبون في إحراز مستويات أقل من التأثير المرغوب في الجوانب الأكثر بعداً عنهم في صنع القرار . وثمة اهتمام أكبر في المشاركة المباشرة عن المشاركة غير المباشرة قد انعكس في دراسة سويدية حديثة حول آثار المشاركة . فبينما وجد أن خبرة المشاركة المباشرة قد ارتبطت بإحساس أكبر من الالتزام ، ومستويات أعلى من الرضا بالوظيفة ومستويات أقل من الانقطاع عن العمل ، فإن هذه الآثار لم توجد بصدد المشاركة غير المباشرة . (زوبنويتز وآخرون ، ١٩٨٣) ويبدو بوجه عام أن العاملين يقدرون الخبرة الشخصية للمشاركة في المستوى المنخفض في عمل المنظمة أكثر بكثير من المشاركة بالتمثيل في مستوى أعلى . وهذا التفضيل يمتد بتأثيره إلى مدى أبعد لمقاومة تطور المشاركة في صنع القرار في المستويات العليا . ومع هذا فإن العكس يتضح أنه يصح في بعض الاقطار بصدد اتجاهات نقابات العمال . ففي تلك الاقطار على سبيل المثال حيث منظمة النقابة وأسلوب إدارة النقابة يكونان راسخين الأساس على مستوى ميدان العمل ، فيكون من الواضح أن النقابات قد انتقلت إلى تفضيل أشكال من المشاركة التمثيلية على مستوى النقابة ، وقد بذلت ضغطاً أقل بكثير للتوسع في الأشكال الأكثر مباشرة . ويحتمل أن يؤدي وجود مفارقة ذات بال بين العاملين وبين اتجاهات النقابة في المدى الطويل إلى إضعاف مطلب المشاركة بوجه عام ، وإلى الحد من تطور كل من الأشكال المباشرة وغير المباشرة .

طبعة المنظمة

أشار ولكر (١٩٦٨) ولوفيردج (١٩٨٠) وآخرون، الى أنه كما أن المشاركة يمكن أن تحد بواسطة ميل العاملين للمشاركة، فإن ملامح عديدة من بنية منظمات العمل، ونظام عملها يمكن أن تعمل على الحد من امكانية تطوير المشاركة. فمثلا مستوى الاستقلال الذى يمتنع به ميدان عمل بالذات، سوف يكون حاسما فى تحديد مدى الفوائد التى يرجع أن تكون متاحة لاساليب المشاركة. وهذا العامل قد حظى بأهمية أكبر غير الجيل الماضى، ليس فقط بالانتشار المستمر للمشروعات التى تشترك فيها عدة دول وهى المشروعات المتعددة الاقسام، بل أيضا بنمو البنيات متعددة الاقسام وبخاصة بالمنظمات الأمريكية الشمالية والمنظمات الاوربية (شاندلر، ١٩٦٢، فرانكو ١٩٧٤). وكما برهن باتستون (١٩٧٩) فإن انتماء الشركات متعددة الاقسام الى جمل مصادر التخطيط والتخصيص فى نطاق مكتب مركزى عام، إنما يحد من قدرة المستويات الأقل لتطوير سياساتها الخاصة، وبذا يعمل على تقليص مدى المشاركة فى نطاق المؤسسة المعنية.

ويمكن أن نشاهد أيضا أن النمو متوسط الحجم للمنظمات قد قيد من التوسع فى المشاركة وبخاصة حيث تكون الزيادة فى الحجم قد سارت جنبا لجنب مع حركة تجاه بلية أكثر «ميكانيكية» متضمنة على سبيل المثال شكلية أكبر فى العلاقات بين المستويات الوظيفية وتخصيصا متزايدا فى الوظائف. وسوف ينحو الحجم التنامى والصورى للمنظمات الى أن تنعكس على أى تنظيم تشاركى وبخاصة فى ضوء التأكيد الأكبر على الاشكال التشغيلية غير المباشرة على حساب الزيادة فى المشاركة المباشرة وغير الشكلية. وأكثر من هذا فإن هذا الاتجاه نحو اشكال المشاركة الاكثر بعدا قد تدعم بواسطة التشرع المتعلق بهذه المسألة وقد تركز بالكامل تقريبا فى نطاق الاشكال التشغيلية من المشاركة، مثل مجالس العمل وتمثيل العاملين بمجالس الشركات.

ولقد جوانب أخرى من التنظيم يحتمل أن تؤثر فى تطور المشاركة تتضمن طبيعة السوق ونمط التكنولوجيا المستخدمة. فتمتد مثلا أن سوق الانتاج المتقلب بدرجة كبيرة، والذى يتطلب استجابة سريعة للتغيرات المفاجئة فى طلب الزبون قد يعمل على تقليص الوقت الناتج للمشاركة بسبب الموافقات المطلوبة. ويحتمل أن يكون للإيقاع المرتفع المتغير التكنولوجى نفس الاثر (مارشجتون ١٩٨٠). والنقطة الأكثر عمومية هنا فى أن النمط الموجود لصنع القرار- مثلا المدى الذى يصل اليه مراعى القرار فى

قاعدة «لاطفاء الحريق»، مع القرارات التي تتخذ كاستجابة لازمت ولا تكون خاصة لدرجة أكبر من التخطيط. سوف يؤثر في المدى الظاهر للمشاركة. وبينما لا يمكن التنبؤ بلاشك بجميع الاحتمالات مقدما، كما أن ثمة رفضا عاما لاعادة تخطيط أنماط صنع القرار للسماح بالوقت لحدوث المشاركة، سوف يجد بشكل حاد من امكانية المشاركة. وهذا غام بصفة خاصة اذا ما أريد للمشاركة بأن تتطور في مرحلة التخطيط للقرارات وليس فقط بالمرحلة التنفيذية، التي يكون فيها تأثير العاملين قد تقلص بالفعل وتصبح المشاركة حسب تعبير مونتسون (١٩٨٢) مشاركة «تأيدية» مع جعل الفرصة لاقتراح بدائل جذرية ضائعة. والواقع أن الميل لربط البنيات التشاركية بشبكات صنع القرار الموجودة بالفعل، وبالتالي نشدان تجنب إعادة تنظيم أساسية لمستوى وموعود القرارات، يبدو أنه قد اعتل كقيد رئيسي للتطور الكامل للمشاركة. ذلك أن مجرد وجود أشكال مقيدة من المشاركة كالمشورة المشتركة، ومجرد منح سلطات استشارية للعاملين، وجعلهم مختصين بصفة عامة بقضايا التنفيذ وليس بقضايا التخطيط، لا يجعل شبكات صنع القرار باقية كما هي بشكل أساسي. ومن ثم فإن نظم المشورة المشتركة قد راقت للمديرين في كثير من الاقطار ليس فقط لأنها تنسجم مع نظريات العلاقات الانسانية المركزية للادارة، ولأنها لا تهدد السلطة الادارية بشكل أساسي، بل لأنها أيضا يمكن أن تلحق بالابنية الموجودة المتعلقة بصنع القرار بسهولة أكثر من أن تلحق بالأشكال بعيدة الاثر.

قضايا أكثر اتساعا

هناك عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ترتبط أيضا بتطور المشاركة. فنجد مثلا أنماط من القيم الاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي ووجهة نظر الحزب السيلسي الحاكم يمكن أن تتحد بالاقطار المختلفة أو في الفترات المختلفة كعوامل مؤثرة في تشجيع اتساع التأثير في ميدان العمل، وعلى نفس النحوة عوامل واسعة قد عملت على الحد من المشاركة منها مثلا القيمة المتزايدة المنوطة بالتعليم الرسمي كأساس للقدرة على صنع القرار وهي التي يمكن وصفها بأنها من المرجح أن تعوق تطور المساهمة في التأثير. وأيضا فإن المكانة المنوطة بالسلطة والمسئولية يحتمل أن تعوق المساهمة في التأثير. وأكثر من هذا فإن بعض العوامل كالتنظيمات المتعلقة بالملكية القائمة اليوم بالقرب قد تأكدت كعوامل على الحد من التوسع في المشاركة

(بأيتمان، ١٩٧٠). والواقع أن التهمة الملوطة بحقوق الملكية يبدو أنها قوية بصفة خاصة في بعض الأنظمة كالولايات المتحدة، وهي تعمل على دعم الامتياز الإداري وتحد من السرعة المنشودة للتأثير واسع النطاق للعاملين وبخاصة في المستويات العليا لصنع القرار، وبخاصة تلك الجوانب التي تتعلق بشكل مباشر برأس المال، كقرارات الاستثمار. (لودج وهندرسون، ١٩٧٩).

ويبدو أن هذه الدرجة التي تصل إليها حقوق الملكية في الحد من التوسع في المشاركة هي أحد الأسباب التي تفسر كيف أن اهتماما كبيرا قد نيط بتطوير الأشكال المختلفة من الملكية التعاونية. فبينما لا تضمن ملكية العاملين مستويات عالية من المشاركة (لويج، ١٩٨٢)، فإن الحجم الصغير لمعظم التعاونيات، جنباً لجنب مع طبيعة تكوينها «مثلا كنتاجية التضاف أناس ملتزمين إيديولوجياً بفكرة التعاون، أو ينهجون وفق خبرة مشتركة لوقف العمل بالمصنع) إنما يساعد على ترسيخ ظروف تتعلق ببيئة الجماعة واتجاهات تؤدي إلى استحداث مستويات مرتفعة نسبياً من التأثير المشترك ودعمه.

ومن ثم فمن الواضح أنه بينما نجد أن نوعية واسعة النطاق من أساليب المشاركة قد أرسيت قواعدها، فإن الكثير منها خلال السنوات العشرين الأخيرة، وعددا من العراقيل المستزرعة في صميم اتجاهات الأفراد وفي بنى المنظمات وقيما اجتماعية معينة تدأب على إعاقة تطور مشاركة العاملين في صنع القرار. وأكثر من هذا فبدلاً من التوقف، فإن البنى التي تنشأ المشاركة أن تتطور خلالها تتغير بسرعة فتفضي إلى نشوء صراعات أكثر أمام أساليب المشاركة سواء على المستوى المحلي أم المستوى القومي.

تحديات جديدة أمام المشاركة في صنع القرار

البطالة

يبدو من المرجح أكثر فأكثر أن تزامن العديد من العوامل المختلفة مثل النمو الهابط باستمرار في التجارة الدولية، والتحول بعيد المدى للعديد من الصناعات الانتاجية التي يتكدس فيها العمال، واحتمال تنحية بعض العمال على نطاق واسع نتيجة ظهور تكنولوجيات جديدة سوف تعمل على الإبقاء على البطالة في مستويات مرتفعة جداً في أقطار كثيرة في المستقبل القريب. وحتى الآن هناك دلائل قليلة عن

أساليب المشاركة تستكشف طرقاً للتخفيف من هذه المشكلة ، وذلك بأن تأخذ في الاعتبار مثلاً إمكان تقليل ساعات العمل واعدة التنظيم خلق أساس لوظائف متزايدة (بلايتون، ١٩٨٢) . والواقع أن الاهتمام بموضوع البطالة سوف يؤدي الى انحراف ملحوظ عن النماذج التقليدية لمشاركة العاملين التي ماتزال حتى الآن مستخدمة لوضع برامج حزبية لمجرد كسب أصوات الإدارة والقوة العاملة الموظفة . ولقد كانت النتيجة هي خلق نظم أسهامية لصنع القرار نعنتها روس (١٩٨٢) بأنها «تنظيمية مركزية» يكون فيها المديرون والعمال ناظرين الى الداخل أعني الى المنظمة ، وليس الى الخارج أعني الى مشكلات التوظيف مثلاً .

بيد أنه بالنسبة للمؤدى مشاركة العاملين والسعى وراء الديمقراطية التنظيمية فإن الافتقار الى توجيه الانتباه كما هو باد للعيان الى الطرق الممكنة للتخفيف من البطالة يجب أن يمثل اخفاقاً أساسياً . حيث أنه لكي تتبدى القيم الديمقراطية بحق ، فيجب أن يكون هناك افتراض ضمني بأن تكون المشاركة في صنع القرار بيدان العمل متاحة للعمال . ولقد لاحظ ساريكوال (١٩٨٢) حديثاً أن «العمال أنفسهم هم نوع من المشاركة . إنها مشاركة في العملية التنظيمية للنتاج» . ومع ذلك فإنها حتى أكثر من هذا . ذلك أنه في كثير من المجتمعات حيث تكون أخلاق العمل قوية ، فإن توافر الفرصة للتوظيف بالإجر هو الأساس ليس فقط من أجل الرفاهية الجسمية (النتيجة عن دخل مناسب أكثر) بل وأيضاً من أجل الرفاهية النفسية ، من خلال المكانة وعاطفة اعتبار الذات التي تستمر في الارتباط إيجابياً بأن يشغل المرء ، وفي الارتباط سلبياً بأن يكون المرء بلا عمل .

تكنولوجيا جديدة

بالإضافة الى تهديد التغيرات التكنولوجية المبني على الكمبيوتر المؤثرة حالياً في وظائف كل من العمال والعاملين في نطاق الخدمات بالصناعات الانتاجية والخدمية ، فإنها تثير أيضاً قضايا هامة تتعلق بالمشاركة في صنع القرار . على أن هذه القضايا ليست من طرف متحيز وأحد فقط . فمن حيث المبدأ فإن تكنولوجيات الاعلام يمكن أن تكون مفيدة في توسيع المشاركة . مثلاً توفير وسائل أسرع وأكثر شمولاً لنشر المعلومات وأكثر من هذا فمنع هبوط أسعار بعض جوانب التكنولوجيا الجديدة وبخاصة الكمبيوترات الصغيرة والصغيرة جداً ، فتمت اجتمال مشاهدة زيادة مطردة في

لامركزية إصدار القرارات التقنية، وبالتالي يرجع تعزيز فرص إسهام العاملين في صنع القرار بما في ذلك الإسهام المباشر في نطاق جميع المدى من إصدار القرارات بالمستويات المنخفضة بالنظمة.

بيد أنه من جهة أخرى فإن نتائج هذه التكنولوجيات تعرض كلا من أشكال المشاركة المباشرة وغير المباشرة للخطر. وفيما يتعلق بالمشاركة المباشرة بصدد القرارات المتعلقة بالعمل على سبيل المثال، فتمتد كثير من الآلات التي يحكمها الكمبيوتر قادرة على أن توفر درجة أعظم من التحكم في كل من العمل وقياسه، وهي التي تستطيع أن تنقص الفرض الفردية للمبادرة وتقلل من الاستقلال الذاتي بصفة عامة (مورتنسون، ١٩٨٢)، وفي الأشكال الأكثر تمثيلا من المشاركة فإن التعمد المتزايد في التجهيزات وفي قرارات الاستثمار المصاحبة لها سوف تزيد من الناحية العملية من أجزاء كبيرة من المؤسسة. وفي الدراسات التي دارت حول ادخال تكنولوجيا جديدة، فإن الميل الى تقييد وتقليل تأثير العاملين الى حد بعيد بصدد تقديم بغض المعلومات والمشاركة في جوانب معينة من اتخاذ القرار قد صار ملحوظا (دافيز، ١٩٨٣).

التركيب المتغير في القوى العاملة

لتمتد ميل موجود بالفعل لانعكاس الفروق في اطار القوى العاملة في أساليب المشاركة في صنع القرار. مثلا الميل الى جعل ممثل العاملين يمثلين بنسبة غير متكافئة لصالح الموظفين وأصحاب الدرجات العليا من العمال (يلومبرج، ١٩٦٨، وغلاندرز وآخرون، ١٩٦٨). وهذا قد يعزى جزئيا الى شعور أقوى من الكفاءة بين العمال من ذوي الطبقات العليا، وإلى التأثير الذي سبق أن أشرنا اليه. بيد أن تركيب القوى العاملة في السنوات الأخيرة قد صار مفككا الاوصال الى حد بعيد، مما يقاوم من شطر أساليب المشاركة التي تعمل بطريقة فعالة على تقليل نسبة القوى العاملة. العمال الدائمون والعمال لكل الوقت، وعمال المياومة. على حساب مجموعات خارج «لب» الاستخدام. وهناك أربعة تغيرات في تركيب القوى العاملة تلقي عليها الضوء فيما يلي:

أولاً: من أكبر التغيرات التركيبية خلال العقدين الأخيرين بالقطاعات الصناعية كان نمو العمل لبعض الوقت. ففي المملكة المتحدة مثلا، زاد عدد العاملين لبعض الوقت (ومعظمهم من النساء) باطراد، فصار أكثر من مليون خلال

السبعينيات، كما وصلت نسبة العمال لبعض الوقت الى معدل مجموع القوى العاملة حاليا الى أكثر من واحد الى خمسة (كلارك، ١٩٨٢)، وتظهر زيادات ماثلة في أقطار أخرى، على سبيل المثال في استراليا والولايات المتحدة (فورد، ١٩٨٢، ديوترباين وبراون، ١٩٧٨). وبالإضافة الى هذا فاقه خلال فترات الركود (وبخاصة في المراحل الأولى من تدهور النشاط التجاري) فإن عدد الناس الذين يعملون لساعات قليلة قد زاد بسبب أولئك الذين يحطون لوقت قصير نتيجة تضائل حجم العمل. ففي المملكة المتحدة كان هناك في بداية عام ١٩٨١ واحد من كل ثمانية من العاملين يشتغلون ساعات هضبة.

ثانياً: منذ الحرب العالمية الثانية، حارت هناك زيادة على نطاق واسع في نظام الورديات)، حيث أن الجهود لزيادة الانتفاع من رأس المال قد زادت. وفيما بين الخمسينيات والسبعينيات فإن معدل العمال اليديويين المستخدمين في الورديات ارتفع بشكل ملحوظ بالأقطار الصناعية. ولقد تضاعف هذا المعدل في المملكة المتحدة خلال الخمسينيات والستينيات الى درجة أن واحدة من بين كل أربعة عمال يديويين كان يحصل بنظام الورديات (NBPI، 1970) ولقد أوضحت دراسات أخرى زيادات مشابهة في أماكن أخرى (ILO، 1978). وبينما يدون الزيادة في نظام العمل بالورديات قد طارت بطيئة بشكل ملحوظ خلال الستينات الأخيرة، فإن المستوى المرتفع لنظام العمل بالورديات، قد فاقم من مشكلات كانت تنتظر الحل لمدة طويلة خاصة بدرجة عمال الورديات في المشاركة في صنع القرار الى نفس مدى ما يتمتع به العاملون بالنهار الذين يفيدون من العمل لفترة متسمة مشابهة بعدد ساعات غالبية موظفي الإدارة.

ثالثاً: كثير من الاقطار بالعالم النامي وعدد من الاقطار ذات النظم الاقتصادية المتطورة قد انتبهت الى الاعتياد الى حد بعيد على العمال المؤقتين، الذين يستجلبونهم إما من داخل القطر (كما هو حادث في اليابان) أو من أقطار أجنبية (مثل الجاستاربيتر في جمهورية ألمانيا الاتحادية). وأكثر من هذا فإلا أن التدهور الاقتصادي ينتهي الى زيادة في عدد العمال الذين يعملون لوقت قصير.

كذا أيضا فان التدهور الحالى قد اتصف بزيادة ضخمة فى عدد العمال المؤقتين، وهذا ناجم جزئيا عن تخطيط الحكومة فى خلق فرص العمل وذلك بأن توفر وظائف مؤقتة وبخاصة للشباب. وتنتهج هذه الخطط فى العديد من الاقطار (جاكسون وهانى، ١٩٧٩) فى المملكة المتحدة يعمل خمسمائة ألف شاب سنويا فى تلك المشروعات. والتشغيل المؤقت بطبيعته ذاتها يمنح وقتا قصيرا أو حافرا قليلا بحيث لا يسمح بأن يصير المرء منخرطا فى المشاركة فى صنع القرار.

رابعا: فكما أشار فورد (١٩٨٢) كان هناك ميل متزايد فى نظم صناعية معينة (كما هو الحال فى صناعة البناء وارتباطه بالعمل بواسطة تجهيزات تكنولوجية جديدة يضطلع بتشغيلها عمال صيانة من الخارج وليسوا من الداخل) لاستخدام عمال يتم التعاقد معهم من الباطن. وموقف الافراد الذين يعملون فى نطاق منظمات معينة ولكنهم لا يعينون مباشرة بواسطتها يعمل على خلق صعاب اضافية للتشغيل المناسب للقطاعات المختلفة من القوى العاملة.

وجنبا لجانب مع وقوع تغيرات أخرى فى تركيب القوى العاملة، بما فى ذلك نمو معدل النساء وموظفى المكاتب، فان هذا التجزئ يمثّل تحديا رئيسيا لاساليب المشاركة لتمثيل المجموعات المختلفة بشكل ملائم ويبدو من المرجح فى الواقع أن هذا التحدى سوف يتزايد حتى أكثر من ذلك فى السنوات القادمة حيث أن الفرص تتزايد أمام بعض المجموعات للعمل من منازلهم (بارتباطهم بميدان العمل من خلال الاتصال بالطرف النهائى للكمبيوتر)، وحيث أن الانتاجية الاكبر للتكنولوجيا الالكترونية تخلق الحاجة الى قوى عاملة لبعض الوقت بخمسة أكبر وإلى قوى عاملة لكل الوقت بخمسة أصغر.

مستقبل مشاركة العاملين فى صنع القرار.

تبرز من المناقشة السابقة صورة متناقضة الى حد ما خاصة بالتوسع فى مشاركة العاملين. فمن وجهة نظر معينة يتضح أن مدى أساليب المشاركة قد احتل مكانته فى عدد كبير من الاقطار بكل من العوالم التى تطورت والعوالم النامية وفى نطاق البيئات الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية. ويبدو أن كلا من الاشكال المحدودة والأكثر تطورا للمشاركة قادرة على أن تظل قائمة عبر الزمن، كما أنه فى عدد من الاقطار فان

هذا وجد له تسهيلات بواسطة الدعم التشريعي. وأكثر من هذا فإن النمو في أساليب المشاركة قد واجهته وتفره الى حد ما دعوة متزايدة الى أساليب المشاركة، وأساليب «العلاقات الإنسانية» في الادارة، لتحل محل الاساليب التسلطية والادارة العلمية». ومع هذا فمصر وجهة نظر أخرى، يتضح أنه في معظم الحالات فإن تطور مشاركة العاملين مشاركة حقيقية قد صار محدودا الى حد بعيد، بصدد معظم أساليب المشاركة التي تقيد دَرَج العاملين في مدى ضيق جدا من اتخاذ القرارات، وقد طوعت بحيث تتزامن مع مرحلة التنفيذ وليس مع مرحلة تخطيط القرارات. ولقد برهنت الحقوق المنوطة بالملكية، جنباً الى جنب مع طبقات السلطة المعترف بها على أنها تقاوم التغيير بشكل قوى، كما أن المديرين لا يقومون بوجه عام الا بمساندة أشكال محدودة من مشاركة العاملين، وهى الاشكال التي تقوم في أكثرها على الاستشارة وليس على الاشتراك في صنع القرار. وأكثر من هذا فإن الكثير من المشاركة التي تطورت قد انتقلت الى التوسع في شكل المشاركة التمثيلية غير المباشرة وذلك الى حد ما بسبب تأكيد التشريع في هذا المجال. وهذا على الرغم من وجود شواهد مستمرة على أن ما يرغب فيه العاملون أكثر من أى شيء آخر، وما كان له الاثر الاكبر (في ضوء الرضا عن الوضع الوظيفي والتعاون، الخ) هو المشاركة المباشرة في القرارات ذات المستوى المحلى التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالاعمال الموكولة للمرء. وبوجه عام فثمة حالة سائدة من خلط التصورات مستمرة في الحف بموضوع المشاركة، ومع وجود مجموعات مختلفة تنوط معاني مختلفة جدا بهذه المفاهيم مثل «المشاركة» و «الترج» و «التأثير».

وبينما تبدو الحاجات الملحة للتوسع الكامل للمشاركة كثيرة ومتنوعة، فإن عاملا واحدا كثيرا ما يتلقى التأكيد هو الدور الحاسم للتربية والتدريب المتناسين للمشاركين في صنع القرار. وبينما تبدو أهمية هذا العامل لا متناه مناه، فإن مشاركة العاملين اذا أريد لها أن تحقق فاعليتها بالكامل، فيكون من المطلوب توفير فترة انتظار طويلة من أجل هذه العملية التربوية أطول مما نتخيل عادة. ذلك أن الكثير من التصورات المُتبعة التي تحول دون دَرَج العاملين في صنع القرار مثلا الميل الى الاذعان لذوى المكانة الرسمية العليا. قد ينظر إليها على أنها ناتجة جزئيا عن جوانب من عمليات

التكيف القديمة للحاجات الاجتماعية. ولذا فإذا ما أريد للمشاركة في صنع القرار أن
تتطور بما كتمال أكثر في ميدان العمل (وفي نقابات العمال، والمجتمع المحلي وغير
ذلك) فإن من المطلوب توجيه انتباه أكثر الى ترسيخ قيمة المشاركة خلال الطفولة فإذا
ما توافرت إرادة أكبر للمشاركة، فيرجح أن تكون مشكلات اكتساب الكفاءة
والثقة، جنباً لجنب مع الاستعداد للمساهمة في سلطات صنع القرار قد قلت جزئياً على
الأقل، ومن ثم فإنها تفسح الطريق أكثر قليلاً للمشاركة لكي تلعب دوراً أكبر في
مناقشة بعض من الجوانب الأكثر سلبية في منظمات العمل الحديثة.

مستقبل الديمقراطية الصناعية

بقلم : فيلكوروس

من كبار الباحثين بمعهد السوسيولوجيا (علم الاجتماع) التابع لجامعة لوبلانا، يوغوسلافيا، «رئيس لجنة البحوث التابعة للجمعية السوسيولوجية الدولية، المختصة بموضوعات المشاركة (في صنع القرار) وإشراف العمال، والإدارة الذاتية. قام بمفرده أو بالاشتراك مع غيره بتأليف نحو تسعين مقالة وعشرة كتب نشرت في يوغوسلافيا وغيرها، كما قام بإجراء بعض البحوث في السويد، واليابان، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والولايات المتحدة، وفي بلاده ذاتها.

ترجمة: أمين محمود الشريف

رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم وعضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة سابقا.

اتجاهات غامضة ونظرات متناقضة:

على الرغم من الدراسات المستقبلية العديدة عن العمل والتكنولوجيا والبطالة، فإن الدراسات المستقبلية عن الديمقراطية الصناعية (دصن) تكاد تكون معدومة. ولهذا كثير من الأسباب القومية، منها أن الاتجاهات الخاصة بالديمقراطية الصناعية غامضة، وأن احتمالات المستقبل متعارضة. على أن هذه المشكلة تتمثل في كل التنبؤات الاجتماعية، كما أدرك ذلك كاهن (١٩٦٧) منذ سنين عديدة، حيث قال: إننا لا نستطيع أن نعرف: هل من الأفضل استقراء الاتجاهات القائمة حاليا (لتعرف منها اتجاهات المستقبل)، أو بعبارة أصبح استقراء ردود الفعل لهذه الاتجاهات. ومن هنا يتضح أن غموض الاتجاهات الاجتماعية أمر حتمي بسبب التناقض الذي يشوب هذه الاتجاهات.

والى هذه المشكلة تضاف مشكلة أخرى تبه عليها الكتاب في المؤلفات الحديثة، ألا وهي مفاجآت المستقبل. وقد وصف دراكر (١٩٦٩) العصر الذى نعيش فيه بأنه عصر المفاجآت ويرى بعض السوسيولوجيين الآخرين أن المفاجآت ليست سمة من سمات عصرنا فقط، بل هى من سمات التاريخ الاجتماعى. وكان في وسع الباحثين السابقين أن يكتفوا تنبؤاتهم التكنولوجية على الاتجاهات المستمرة الحالية من المفاجآت، ولكن لم يعد الآن من الممكن اتباع طرق خالية من المفاجآت في التنبؤات الاجتماعية.

ولتفادى هذه المشكلات اقترح سيموند (١٩٧٥) استخدام طائفة أخرى من المؤشرات الموضوعية والكمية مثل الطاقة والتكنولوجيا والمؤهلات العلمية، لا تكفى لمتنبؤ الاجتماعى الدقيق. ومن هنا وجب استخدام الانماط السلوكية كمؤشرات اجتماعية بدلاً منها، ثم قال:

لقد حان الوقت لاتخاذ الانماط السلوكية في الصناعة أداة أولية للتنبؤ والتخطيط (سيموند ١٩٧٥ ص ٢٨٩).

وسنحاول في هذا المقال قبول هذا التحدى. ولاشك أن التنبؤات الخاصة بالديمقراطية الصناعية لا تخلو من المجازفة. ولكن على علماء الاجتماع أن يتقنوا من الدراسات الوصفية الماضية الى الدراسات المستقبلية، لأنها ضرورية لاسباب استراتيجية قبل أن تكون ضرورية لاسباب نظرية. ومن شأن هذه الدراسات أن تشجعنا على الانتقال من الديمقراطية النيابية الى الديمقراطية الترفعية أى ديمقراطية التسيؤ بمجرى الحوادث في المستقبل. وهى الديمقراطية التى وصفها نوفلومند بضع سينوات (١٩٧١). وفي هذه الاوقات المضطربة بسبب حدوث العديد من التغييرات وبسرعة انتشارها (ترنت، ١٩٨٠). تصح المشاوكة في مجرى الحوادث المستقبلية أمراً ملحاً اذا اريد تمييز عوالم الشك والإيهام التى تخيم على آفاق المستقبل.

التناقض بين المهن والصناعات

هنا نورد مقولتين:

الاولى: أن التناقض بين المهن والصناعات هو من أهم الانماط السلوكية التى تؤثر في المستقبل (دص).

الثانية: أنه كلما ازداد تجريد العمل عن الطابع الصناعى وازداد بحيثى القوى العاملة لمختلف المهن، كان مستقبل (دص) أحسن حالاً.

ولنبداً أولاً بتعريف كل من الصناعة والمهنة فنقول :

أن فوربس (١٩٨٣) ينهنا الى أن كلمة الصناعة لا يمكن تعريفها بشكل واضح ، لأنها تستعمل للدلالة على أربعة معان مختلفة على الأقل :

أ- قطاع من العمالة كالتعدين أو صناعة السيارات .

ب- نمط من أنماط الإنتاج مثل الإنتاج الصناعى .

ج- نوع من الترتيب والتنظيم مثل تنظيم المصنع .

د- صفة عامة مثل الحضارة الصناعية .

وأعظم المشكلات التى تواجه معظم علماء الاجتماع هى عدم التفرقة بين هذه الأبعاد الأربعة . يقول كير (١٩٦٠) : إنهم يفضلون الترميزات المتعددة الأبعاد للصناعة - فلك الترميزات التى تتضمن القوى البشرية المزودة بالتكنولوجيا الحالية ، وتقسيم العمل المتطور الذى يودى الى التخصصات الكبيرة ، وإخضاع النظام التعليمى للصناعة ، وسهولة الانتقال من مهنة الى مهنة ، وإثمدن (إنشاء المدن) والثقافة الجماهيرية المبينة على العلم والتكنولوجيا ، والمنافسة ، وتعند المهن ، والمذهب العمل (البراجماتية) والمذهب المادى ، والمشاركة الخ . وقد تعرضت هذه الترميزات - وإن شاع استعمالها - لسهام النقد لتضمنها كثيراً من الصفات التى لا تنطبق على المجتمعات الصناعية . وذكر فليدمان ، ومؤيد (١٩٦٩) تعريفا للصناعة أكثر شمولاً ، وإن شابه التعقيد ، يشتمل على ثلاثة أمور :

أ- وجود مصانع - للإنتاج ، واتباع النظام الاقتصادى المعروف باسم « اقتصاد السوق » الذى يهتم بالإنتاج الكبير والاستهلاك الكبير .

ب- وجود طبقات اجتماعية تتطلب نظاماً معقداً من تقسيم العمل .

ج- وجود نظام تعليمى يشجع المهن ، والأنماط الطبقية الحالية .

ولكن هذا التعريف مشوب بالتعقيد الشديد . ولذلك فإننا نفضل تعريف آرون للصناعة الذى يؤكد سيطرة التكنولوجيا وكل ما يتصل بها (آرون ، ١٩٦٧) ويجب ألا نفكر سيطرة التكنولوجيا بأنها سيطرة الآلات ولكنها سيطرة التقسيم النفسى (الفنى) للعمل على التقسيم الاجتماعى للعمل ، وفى رأينا أن التقسيم النفسى للعمل هو المنظم الصغير الذى يحدد بنية أوجه النشاط الاجتماعى على المستوى المتوسط والكبير للمجتمعات الصناعية .

ويسمى التقسيم الفني للعمل باسم التaylorية (Taylorism). (١) (التنظيم العلمي). وعلى ذلك فالصناعة تعنى «تaylorية» العمل في المجال الصناعي أولاً، ثم في المجالات الأخرى من النشاط الاقتصادي. وقد انتقلت التaylorية من الفروع التقليدية المعروفة كصناعة المشروبات أو السيارات إلى أنشطة جديدة مثل السياحة، والتعليم، والرعاية الطبية الخ. وفي كل هذه الأنشطة نشأت وظائف وأوضاع تنظيمية مقابلة لهذه الوظائف نتيجة تطبيق مبدأ التaylorية. وتعد هذه الأوضاع مع شيء من التعديل - في كل البلاد، سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية، متقدمة أم نامية.

وفيما يتعلق بالهنن نقول أن التخصص الهني ساد خلال عشرات السنين الماضية في ككل المجتمعات المعاصرة. و يتجلى هذا الاتجاه في زيادة عدد الحاصلين على المبرجات العلمية في الكليات والجامعات، وفي وجود نوع من التخصص يتمثل فيما يسمى بآداب أو شلاقيات المهنة. وأبرز ملامح هذه الآداب ما يلي:

(أ) أداء العمل بطريقة غير روتينية.

(ب) استعاون مع زملاء انهنه ذوي منافسة

(ج) معاملة الرهائن دون تغيير بينهم ودون استغلالهم من أجل المنفعة الشخصية
(مارس ١٩٤٩).

(د) إقامة علاقات عالمية مع البيئة الاجتماعية الأوسع نطاقاً (جولدنر، ١٩٥٧).

وقد وجد هذا النوع من التربية الاجتماعية في المجتمعات قبل الصناعية، ومن الواضح أن ذلك يتعارض مع التالورية (التنظيم العلمي للصناعة). إلا أن بعض النقاد يرون أن آداب المهنة التي أشرنا إليها ليست سوى نوع من السلوك يقارب المثل

على من الناحية النظرية، أما في الواقع العمل فإن هذه الأدب تحول إلى المزايا المستمدة من الحصول على الشهادات الجامعية (حاجاتي، ١٩٧٥). ولكن ذلك لا يغير من الحقيقة الواقعة، وهي أن أدب المهنة كانت موجودة قبل عصر الصناعة وأنها تشكل مجموعة من الإقاط السلوكية المعارضة للصناعة، والمعارضة دائما مع أصول البيروقراطية الصناعية (بفالكو، ١٩٧٧) ابتداء من العصر الصناعي الأول إلى العصر الحالي. وفي وسعنا أن نلاحظ في المصهور الحديثة نمو «الروح المهنية المناضلة»

(١) «تيسر به» يتيسر، «يحق» أو «الخاصة التي» تذكرها «وعدا إليها الهندس الأمر» يعني «الزيتون» «الاول» ثمرة الزيتون «وه» «يحق» هي «الدائرة العلمية» «تصانعة» أو «تنظيم» «المجلس التصانعة (المترجم)»

(كورفن، ١٩٧٠) وهى وليدة بيروقراطية (تقييد) الأوضاع التنظيمية، وغزو الروح المهنية عند القوى العاملة.

وقد أجاد عالمه كىلوى (١٩٦٩) فى وصف السمات الرئيسية للصراع بين المهنيين والادارة، وهى تلتخص فيما يلى:

١- تعاطف المهنيين مع الطوائف المهنية التى تقاوم ضغط الادارة لحملهم على تنفيذ أهداف المؤسسة الصناعية.

٢- تعارض الاهداف المهنية الابتكارية، والمقاومة للروتين مع المطالب النفعية للمؤسسات الصناعية.

٣- تصادم الاهداف الطويلة المدى للمهنيين الذين يصبون الى حياة مهنية هادفة وكفاية مهنية عالية مع ضرورة استجابة المؤسسة الصناعية -على المدى القصير- للمطالب البيئية.

٤- التناقض بين المهنيين والمؤسسات الصناعية فى عملية التقييم، فبينما يقيم المهنيون كفايتهم بمقدار حظهم من العلم والمعرفة، إذا بالمؤسسات تقدر كفايتهم بمقدار حظهم فى تنفيذ أهداف المؤسسة.

هذه هى أوجه الصراع والتناقض بين تفكير المؤسسات الصناعية وتفكير المهنيين. وتحاول المؤسسات الصناعية السيطرة على هذا الصراع بتعزيز التaylorية والتدرج الهرمى للوظائف الرئاسية، وزيادة كفاية المؤسسة عن طريق إخضاع النشاط المهنى للتكنولوجيا. إلا أنها كلما نجحت فى هذا الإخضاع قضت على الاستقلال المهنى الذى تقوم عليه آداب المهنة، مما يترتب عليه شل النشاط المهنى. ومادامت مهنة القوى العاملة ضعيفة فإن روتينية النشاط المهنى لن تضر كفاية المؤسسة الصناعية. ولكن عندما يقوى الطابع المهنى للقوى العاملة، فإن سيطرة هذه القوى تضر بكفاية المؤسسة الصناعية. ولما لم يكن من الممكن تجنب هذا الصراع، فإننا نوصى المؤسسة الصناعية بالتزام الحد الأدنى من «التنظيم العلى» (التaylorية) كحل مؤقت للصراع المتاصل بين الطرفين.

(هيدزج، وآخرون، ١٩٧٦)

للتصنيع آثار صغيرة على الديمقراطية الصناعية

وبعد أن عرفنا الصناعة والمهنة. وبيننا على وجه الإعجاز أوجه التناقض بين هذين

الامرين ، يتعين علينا الآن أن نبحث فيما لهذا التناقض من أثر في مستقبل الديمقراطية الصناعية فنقول :

إن (دسر) هي حالة خاصة من حالات الديمقراطية السياسية يتم تنفيذها وتعديلها في المؤسسات الصناعية ذات الوظائف الادارية والتنظيمية العلمية (التأبيلية) والاضاع الرأسية المقابلة لهذه الوظائف . وكما هو واضح فان عبارة الديمقراطية الصناعية تنطوى على «تناقض لفظي» لانها تقوم على المبادئ الاتية :

١- المساواة السياسية ، حيث إن لكل أعضاء المؤسسات الصناعية الحق في المشاركة بصورة مباشرة على أساس «صوت واحد لكل شخص واحد» في كل القرارات التي تمس المؤسسة .

٢- التمثيل ، حيث إن لكل الاعضاء الحق في تفويض بعض حقوقهم المنصوص عليها في البند (١) لبعض ممثلهم الذين يقع عليهم الاختيار .

٣- التخصص ، حيث إن بعض القرارات تتطلب مهارات مهنية متخصصة ، وبذلك تصبح وفقا على التخصصين .

٤- الكفاية ، حيث إن التنفيذ الكامل للاهداف هو مسألة حياة بالنسبة للمؤسسة .

ومن هذا يضح أن مشاركة كل الاعضاء بصورة كاملة ومباشرة في كل القرارات منوطة بثلاثة قيود هي : تفويض الحقوق للممثلين عندما تكون المنظمة كبيرة ومعقدة ، وتفويض القرارات للمهنيين المتخصصين عندما تتطلب هذه القرارات بعض الخبرة ، والتوفيق بين مضالغ الاعضاء والاهداف العامة للمؤسسة . ولاشك أن تعريف (دسر) على هذا النحو يبرز المركز الممتاز الذي يتمتع به المهنيون والمديرون - مكلفون بتنفيذ المبدأين مع بقية الاعضاء ، وذلك لانهم - أي المهنيين والمديرين - مكلفون بتنفيذ المبدأين المنصوص عليها في (٣) و (٤) . وهكذا نحل «البولاركية» Polyarchy (= حكمة الاشخاص المتعددتين) محل الديمقراطية في ادارة المؤسسة وهذا يعني حدوث نوع من توازن القوى بين الادارة ، والمهنيين (هيئة الموظفين) وبين العمال وممثل العمال (داهل ، ١٩٧٠)

ولذلك يجب أن نعيد صياغة سؤالنا على النحو التالي :
الى أي حد تقيد عمليات التصنيع أو نمود الديمقراطية الصناعية كنوع من حكومة الاشخاص المتعددين ؟ وليس في وسعنا حتى الان أن نجيب عن هذا السؤال بصورة

مباشرة. ولذلك يجب البدء بإجراء دراسات تجريبية للآثار الاجتماعية المترتبة على استخدام التكنولوجيا، وأهمها الدراسات التي توضح أثر التكنولوجيا في زيادة مهارة العمال أو الاستغناء عن مهارتهم (Deskilling) بواسطة الآلات. وتوضح هذه الدراسات بصورة مباشرة الآثار المترتبة على تفهيم القوى العاملة (أي تزويدها بمهنة من المهن) أو عدهم تفهيمها (deprofessionalization). ومن ناحية أخرى فإنها تدل بصورة غير مباشرة على أن استعداد الإنسان للحكم الذاتي يختلف أيضا تبعاً للاستغناء عن مهارته باستخدام الآلات أو إكسابه مهارات جديدة. وواضح أن زيادة مهارة العامل لا تعضي بالضرورة تمتعه بمزيد من السلطة، نظراً لأنه يمكن الحصول على هذه السلطة بوسائل أخرى ولكن المهاره في حق المحرومين من السلطة الشرعية أو السلطة القهرية أو رأس المال هي البديل الوحيد من اليأس أو السلطة داخل المؤسسات. وهذا يصدق اليوم بصورة كبيرة، نظراً لضعف سلطة نقابات العمال باطراد سواء في البلاد المتقدمة أو النامية.

وعند البحث في الاستغناء بالآلة عن مهارة العامل أو تزويد العامل بمهارات جديدة فإننا لن نبحث في الموقف الذي ساد خلال فترة التصنيع الأولى. ومن المعروف للجميع أن التحول إلى الإنتاج الكبير كان له أكبر الأثر في الاستغناء عن مهارة العامل باستخدام الآلة. ولذلك فإن كلامنا سوف ينصب على الانتقال الحديث من الإنتاج الكبير إلى الإنتاج الأوتوماتي، وشبه الأوتوماتي، واستخدام الكمبيوتر والانسان الآلي (الروبوت) في العمليات الصناعية.

وقد كانت التوقعات الأولى بشأن تأثير الأتمتة (Automation) التشغيل الذاتي أو الأوتوماتي للأجهزة) والكمبيوتر (استخدام الكمبيوتر Computerization) تشتمل بالشكوك الكبير وآية ذلك أن فونز (١٩٦٥) توقع أن التحول عن استخدام الآلة إلى الأتمتة يؤدي في النهاية إلى الاستغناء عن مهارة العامل على المدى الطويل. وفي رأي أن صناعة التجميع (أو خط التجميع) تؤدي إلى تفكيك المجتمع وانحلاله (anomie) في حين أن الأتمتة تخلق مجتمعا عضويا. وبعد بضع سنوات صاغ فونز نظريته بشأن ظهور مجتمع عضوي على الأسس الآتية (فونز، ١٩٦٨):

(١) إن أتمتة الإنتاج تقلل من تقسيم العمل حيث أن العمال لن يستخدموا الآلة، بل يشرفون عليها ويقومون بصيانتها فقط وهذا سوف يقلل من التخصص في العمل.

بكافة فروعه لان هاتين الوظيفتين من الوظائف العامة التي لا تحتاج الى تخصص .

- (٢) أن الأتمته سوف تخلق الحاجة الى المهندسين الذين لا يأثفون من توسيع أيديهم .
- (٣) أن الأتمته سوف تحول مؤسسات العمل الى مؤسسات متكاملة تكاملاً عالياً بلا تفرقة بين المصنع والمكتب إذ أن المؤسسة سوف تتحول الى مؤسسة واحدة يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً كالجسم الواحد .
- (٤) أن الأتمته سوف تكون لها آثار طويلة الامد على سوق العمل ، أى أنها سوف تخلق مهناً أقل تخصصاً وبذلك تتيح مزيداً من فرص العمالة الاغلبية الايدى العاملة .

وقد أعرب علماء الاجتماع في دول أوروبا الشرقية عن مثل هذا التفاؤل حيث يقول بلزوف (١٩٦٦) - على سبيل المثال - إن الأتمته تلغى التفرقة بين العمل الجسمي والعقلي ، وبذلك تقضى على آفة التفوق من العمل .

ويتوسع مارك لوهان ، (١٩٦٤) في هذه التوقعات المتفائلة فيعملها على كل أوجه النشاط الاجتماعى ، فيقول إن أتمته المعلومات لن تقلل فقط من تجزئة الاعمال في إطار تكنولوجيا الإنتاج ، بل سوف تقلل أيضاً من التجزئة في مجال التعليم . ذلك أن أتمته المعلومات من شأنها إلغاء التفرقة بين الثقافة والتكنولوجيا ، وبين الفن والشعور ، وبين وقت العمل ووقت الفراغ .

ولكن في السنوات العشر الماضية أصبح التفاؤل في تقييم الأتمته هو «الاستثناء لا القاعدة» ، وأخذ تقييم الآثار الاجتماعية للأتمته يتسم بالنقد ومعدننا بريفرمان (١٩٧٤) وجوز (١٩٧٣) من الآثار السلبية للأتمته : فيقول بريفرمان أن العمال أصبحوا اليوم أقل قدرة على إدارة عملهم عما كانوا عليه منذ قرن مضى ، وأكثر اعتماداً على الآلات من ذي قبل ، وأقل معرفة بالآتهم مما كانوا فيما مضى ، يضاف الى ذلك أن نتائج الأتمته لا تختلف عن نتائج المكنة (استخدام المكنات أى الآلات) . وبيان ذلك أن الأتمته تزيد من سيطرة الإدارة على العمال ، وتقلل حاجة العمال الى كمب المهارات والتعليم . ويحاول بريفرمان أندريوند كلاً متكاملًا بما يقلل التجزئة واليقينيت ، وبذلك يصبح العمل هادفاً ذا معنى ، لكن هذه المؤسسات المتكاملة تؤدي

أى إشاعة الشعور بين العمال بالاعتماد على الآلات ، وعدم تمتعهم بأى سلطة .

ويبدو أن استخدام الكمبيوتر كانت له آثار غامضة كذلك ، إذ يقول جلدای (١٩٨٣) أن الحالات التى درسها أوضحت له تناقض الحاجة إلى الصانع الماهر (Craftsman) وصاحب الحرفة اليدوية (tradesman) ، بجانب ازدياد العمل الشاق والعمل الحقيقى ، ويقرر أن الميكنة والأتمتة تؤدىان فى كل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجى إلى هبوط مستوى المهارة عند العامل ، وبذلك يفقد تدريجيا السيطرة على عملية الإنتاج . يضاف إلى ذلك أن التقسيم الفنى للعمل الذى أدى إليه التطور التكنولوجى يخضع العمل لسلطان الإدارة ، ويزيد من سيطرة الإدارة على العمال . وقد توصل ساند سكل (١٩٨٠ ، ١٩٨٣) إلى نتائج مماثلة بالنسبة للعمل المكتبى ، فقال إن استخدام الكمبيوتر فى الأعمال المكتبية يؤدى إلى المزيد من استخدام العمال غير المهرة ، والمزيد من المهندسين كلما حلت الآلة محل الخبرة الفنية القديمة ثم استطرد قائلاً «لقد اختفت القدرة والكفاية عند الناس» . ويدولنا أن رأى «دراكر (١٩٦٢) فى طبيعة الأتمتة لا يزال صحيحا وخلاصته أن المعدات والمهندسة لا يحددان وحدهما أنماط السلوك الأساسية فى المؤسسة التى تشكل كلا متكاملًا ومترابنا ، وإنما يحددهما أيضا المفهوم الشامل للحياة الاقتصادية ولذلك نستطيع أن نختم هذا البحث الخاص بالآثار الضمنية للتكنولوجيا بأن نقول إن التكنولوجيا لا تحدد مستوى مهارة العمال وسلطتهم ، وإنما الذى يحددهما هو التقسيم الفنى للعمل .

للتصنيع آثار كبيرة على الديمقراطية الصناعية

إن آثار التصنيع لا تقتصر فقط على اوضاع الوظائف والمهام أو على نظم الإنتاج الفرعية فى المؤسسات الصناعية ، بل تمتد إلى المستويات المتوسطة والكبيرة فى المجتمع حيث نستطيع أن نثبت بعض الآثار الإيجابية على هذه المستويات ، وإن ثبت أن للتصنيع آثارا بارزة على المستويات الصغيرة . وفى هذه النقطة بالذات يمكن توجيه النقد إلى تحليلات بريقرمان فى هذا الشأن ومن أهم جوانب هذا النقذ ما ذكره أرونوفتر (١٩٧٨) الذى أورد الاعتراضات الآتية على تحليلاته :

- (١) إن اعتماد العمال على رأس المال نتيجة استخدام التكنولوجيا المعقدة . وإن شوهة فى المجتمعات المعاصرة . ليس هو الاتجاه الوحيد الذى يمكن ملاحظته .
- (٢) إلى جانب الاتجاه نحو زيادة تدهور العمل ، ظهرت حديثا معلومات ومهن

جديدة.

- (٣) لا تزال بعض العلوم تحتفظ باستقلالها الذاتي، لأن العلوم كلها لا يمكن أن تخضع خضوعاً تاماً للتقسيم الفنى للعمل.
- (٤) إن ازدياد تقسيم العمل يخلق بصورة مطردة ارتباطاً وظيفياً في أوساط العمل، مما ينبه روح التضامن التلقائي بينهم.

وفي رأينا أن النقطة الرئيسية في اعتراضات أرونوفتس هي النقطة الثالثة إذ لا يستطيع أحد أن يسيطر سيطرة كاملة على العمل الروتيني التكرار الذي تهدف إليه «المؤسسة العلمية» كمحاولة لتحويل العمل الخلاق إلى عمل متكرر يحتاج إلى قليل من المهارة. وعلى الرغم من أن «التأيلورية» نجحت إلى حد ما في الاستغناء عن المهارات على مستوى المصنع أو المكتب أى داخل المؤسسات الصناعية فإن هذا النجاح لم يتحقق بصورة كبيرة على مستوى المجتمع ككل.

ينيد أن العديد من الدراسات تشير إلى أن الاستغناء عن المهارات في المؤسسات صاحبه إلى حد ما ظهور مهارات جديدة على المستويات العامة الشاملة. وقد علق على هذا زومبرجر، ورسل (١٩٨١) وغيرها من الباحثين حيث ذكروا أن المؤهلات التعليمية التي حصلت عليها القوى العاملة وكذلك المهارات التي تتطلبها الأعمال المتوسطة في اقتصاد الولايات المتحدة، قد ازدادت بصورة مطردة خلال العقود الماضية. هل يعني هذا أن بيل (١٩٧٣) كان مخطئاً عندما تنبأ بظهور دفعة جديدة من الفنيين والمهندسين والمديرين في مجتمع ما بعد الصناعة؟ يقول بريفرمان أن هذا أقرب من الاوهام لأن كل هذه الطوائف المهنية سوف تظل أسيرة السلطة، ويتنبأ بريفرمان (١٩٧٤) بتحول هذه الطوائف الجديدة إلى صفوف البروليتاريا (= العمال الكادحين) محتجاً بأن الهندسة أخذت تتحول إلى مهنة جماهيرية خاضعة لتقسيم العمل الفنى المتزايد، والعمل المبسط السهل، والعمليات الروتينية المتزايدة، والأجور المنخفضة، والبطالة الزائدة.

ويضيف جورز (١٩٧٣) إلى ذلك اتقسام الطبقة المثقفة إلى فنيين وأتاسيين. وهذا الاتقسام يزداد بين العاملين ذوي المستوى المنخفض. وأجرى فورم (١٩٧٦) بحثاً ثقافياً انتهى فيه إلى أن التصنيع يؤدي إلى اتقسام العمال ذوي الياقات الزرقاء إلى طبقات فرعية، وأنه كلما ازداد التصنيع، ازدادت مسافة الخلف بين العمال المهرة

وغير المهرة. وهذا الانقسام والاختلاف لا يمكن بأى حال أن يزيد من تكامل ووحدة النقابات العمالية لانه من المواقف التى تضعف هذه النقابات.

بيد أن النقابات العمالية ليست هى الوسيلة الوحيدة بقوة العمال، ففى وسعهم أن يزدادوا من قوتهم الاجتماعية بتعزيز دور النقابات المهنية. وإذا قامت هذه النقابات بدور نقابات العمال كما اقترح دور كهام أمكنها أن تجعل المهنيين يسيطرون على المؤسسات الصناعية. بيد أن الامل ضعيف فى تحقق هذا الاحتمال وذلك بسبب العمليات الهادفة الى تجسيم المعلومات أى تحويلها من حقائق معنوية الى رموز مادية باستخدام الكمبيوتر وبنه هشتاد (١٩٨٣) الاذهان الى أن تكنولوجيا الكمبيوتر الحالية يمكن أن تحول مهارات العامل الى معلومات مجسمة (مادية). وازدياد دور الكمبيوتر يمكن تخطيط المهارات وبرمجتها مسبقا. وباستخدام الجيل الخامس من الكمبيوتر يمكن برمجة النشاط التنظيمى مسبقا. حيث أن الكمبيوتر سوف يصبح الى حد كبير خلافا ومنظما لذاته.

وعلى الرغم من صعوبة تجسيم المعلومات بصورة كاملة، فإن زيادة هذا التجسيم قد تقضى على الاستقلال الذاتى الذى يتمتع به المهنيون. وهذا من شأنه أن يضعف من قدرة نقاباتهم على المساومة.

وبصرف النظر عن ازدياد برمجة المهارات مقدما، فإننا نستطيع أن نلاحظ زيادة تقسيم العمل فى المؤسسات الصناعية الى عمليات جزئية محددة مقدما. وقد اصطبغت التنظيم التعليمية (وهى التى تنظم فى الاساس التقسيم الاجتماعى للعمل) بالصيغة الصناعية الى حد كبير خلال القرنين الماضيين. وهذا التصنيع يتضمن الخضوع للتقسيم الفنى للعمل. وباصطباغ التنظيم التعليمية اليوم بالصيغة الصناعية أصبحت هى المنتج الرئيسى للتقسيمات الفنية للعمل السائد فى الوقت الحاضر. وتبرز ههنا نظم فروع المهن المختلفة التى تحدد العلاقات الرأسمالية المتدرجة فى المؤسسات الصناعية (موريس وآخرون، ١٩٨٠).

آثار التمهين

إذا كان للتصنيع آثاره التى تتمثل فى الاستغناء بالآلة عن مهارة العامل، وفى اختفاء من العمل، وعدم تمتع العامل بالسلطة والسيطرة فإن التمهين آثاره الطويلة لاجل التى لا تقل عن آثار التصنيع. وفى المجتمعات المعاصرة، ومحدثنا توفلر

(١٩٧١) عن ظهور أنواع جديدة من العاملين الاجراء الذين يحتفلون عن رجال المؤسسات التقليدية. هؤلاء يميلون بصورة متزايدة الى تكوين شركات متواضعة ذات رأس مال قليل، ولا يميلون الى العمل في المؤسسات، كما لا يجذبون الخوض لنظام الرياسات التنظيمية، ولا يهتمون بالتقدم في السلم الوظيفي، ولا يرضون عن الوظيفة المضمونة ذات الاجر الجزى. والعامل النموذجي يميل الى المشاركة. يسعى الى تحقيق ذاته في العمل والتمتع بالاستقلال والتعاون مع زملائه، وممارسة حياة عملية هادفة. والرجل المشارك هو في واقع الامر عامل مهني يلتزم بأداب مهنته أكثر مما يهتم باجبات المؤسسة وأهدافها.

وبهذا التمهين المتزايد سوف يحدث التغيير في الاوضاع التنظيمية وفي المجتمع. وقد أوضح كبل من بلوشوتشر (١٩٧١) العلاقة بين التنظيمات المختلفة والتمهين ففى الاقسام ذات القوى البشرية الماهرة والقائمة بالعمل غير الروتيني نجد أن الاختلاف الهيكل الرأسى والافقى في التنظيم أضيق نطاقا منه في الاقسام الاخرى. ومن الواضح أن القوى العاملة ذات المهن الفنية تعمل مع تنسيق الوظائف والاعمال اكبر مما تحمل القوى غير الزودة بالمهن. ولما كان التنسيق أمراً ضروريا، فإن عدم الاختلاف في التنظيم يصبح أمراً ممكناً. ومن المحتمل أن يكون لهذه النتيجة مغزى كبيراً جداً لان التعقيد الشديد في التنظيم أصبح من أكبر المشكلات في المجتمعات المعاصرة.

وهناك من الشواهد العديدة ما يؤيد مقولة نوفا (١٩٧١) عن ظهور نوع جديد من الرجال الذين يميلون الى المشاركة في العمل. من ذلك ما ذكره «بانكيلوفتش» (١٩٧١) عن تغير نظرة الاجيال الناشئة في الولايات المتحدة الى العمل حيث أنهم يرغبون في ممارسة العمل بصورة مستقلة بحيث يتيح لهم فرصة اكبر للمبادرة، وتحمل المسؤولية، وبذل الجهود الشخصية. ويقول كير، وزوساؤ (١٩٧٦) إن الشبان المتعلمين لا يزالون ملتزمين بضرورة مواولة العمل، ويقرآن أن ٨٠% من العينة المثلة للطلاب تجمع على أن العمل الشاق يعود بالربح الوفير. و يؤيد هذا الاتجاه في تقييم العمل غلوك الطلبة أنفسهم. ذلك أن أكبر من نصف الطلبة الأمريكيين يعملون بعض الوقت في أثناء دراساتهم. وهم لا يرغبون في مواولة أى عمل كان، بل يطمحون الى الاعمال التى تتيح لهم الفرصة لتحقيق ذواتهم، بشرط أن يكون ذلك في بيئة عادية واجتماعية مناسبة، مع الحصول على مكافأة مادية مجزية.

وإذا كان كثير من الشباب يرفضون العمل الروتيني فليس منشا ذلك هو احتقار العمل ولكن السبب هو الرغبة في مزاوله العمل في بيئة جميلة تحيى العامل في عمله. والسر في ذلك أن مؤسسات العمل في أمريكا هى من أشد المؤسسات جوداً ومحافظة على القديم (يانكيسلووفتش، ١٩٧٩ ص ٢٠) وإذا أريد تغيير النظرة الى هذه المؤسسات وجب العمل على استقلال العاملين والتقليل من استقلال المؤسسات. وإذا لم يحدث تغيير في هذه المؤسسات أدى ذلك الى انصراف العمال عن العمل أو حدث صراع في منطقة العمل.

وقد تنبأ بهذه النتائج التى أسفرت عنها التجربة كثير وزملاؤه منذ عشر سنوات، وأوضحوا حقيقة المشكلة التى تواجه الصناعة في الممارسات الآتية (كبر وأخرون، ١٩٧٩، ص ٦٠٤):

«أن المجتمع بحاجة الى قدر كبير من النظام لمواجهة الترابط (= الاعتماد المتبادل interdependence) المتزايد الذى أسفرت عنه التكنولوجيا الجديدة. ولكن الطبقة العاملة التى نالت حظاً أوفر من التعليم ترغب في المزيد من الحرية الفردية وفي مجال أرحب للعمل داخل البيئة المهنية وخارجها ولذلك يبدو لنا أن المجتمع التقنى يحمل في طياته جرثومة فناءه لا بسبب الصراع الطبقي، بل بسبب التناقض بين النظام الذى تتطلبه التكنولوجيا وبين الحاجة الى الاستقلال الفردى الذى تتطلبه القوى العاملة. تلك القوى التى ساعد المجتمع نفسه على إيجادها» ١ هـ.

يضاف الى ذلك أن الاستقلال الذاتى ليس ضرورة شخصية للمهنيين فحسب، بل هو أيضاً شرط جوهرى لكيفية القوة العاملة الماهرة.

وهذا التناقض بين الطرفين لا يبد أن يؤدي إن عاجلاً وإن آخراً الى اشتغال نار الصراع بشكل سافر بين الفئات التى تحافظ على نظام المجتمعات الصناعية والفئات التى تحافظ على «آداب المهنة» وفقضياتها. ويعتقد جولدنر (١٩٧٩) أن الطبقة القديمة مالكة النفوذ آخذة في الزوال، في الدول الغربية، في حين أن الموظفين الحزبيين والبيروقراطيين يشكلون عقبة خطيرة في مواجهة الطبقة الجديدة في بلاد أوروبا الشرقية. والواقع أن السلطة تنتقل الآن من الذين يستطيعون دخولهم من الاستثمارات المالية الى الذين يملكون رأس المال البشرى أى للطبقة المتعلمة. إن الطبقة الجديدة كما يقول جولدنر هى «طبقة عالمية» تتألف من المثقفين الإنسانيين والمثقفين التكنولوجيين».

والتمهين هو واحد من الايديولوجيات العامة عند الطبقة الجديدة وهو نوع من الوعي الجماعى. وليس التمهين هو مصدر شرعية هذه الطبقة فحسب بل هو أيضا يقلل من سلطة الطبقة القديمة.

ويقول جولدنر (١٩٧٩، ص ٢٠) أن ظهور هذه الطبقة هو عامل حاسم بالنسبة للديمقراطية الصناعية. ذلك أن الطبقة الجديدة كالطبقة العاملة. تكسب رزقها بعملها وهي إذ تصبوا الى انتاج أشياء وخدمات قيمة تهتم بيسط سلطانها على بيئة عملها. ولذلك فإن الطبقة الجديدة هي مناط الامل في تحقيق « الادارة الذاتية (Self-management) للطبقة العاملة في المستقبل.

العلاقات بين الديمقراطية الاقتصادية والصناعية

يجرى الآن إعادة النظر في الاشكال التقليدية للملكية، لا بوصفها بديلاً ايديولوجياً من الرأسمالية أو الاشتراكية، بل بوصفها منظماً وظيفياً على المستوى الصغير للحياة العملية اليومية (ابراهامسن، وبرستروم، ١٩٨٠). ولكن الاشكال الحالية لا تناقش بالطريقة الايديولوجية القديمة، نظراً لأن كلا من الملكية الخاصة والملكية العامة (ملكية الدولة) تمثل عائقاً خطيراً في سبيل التعاون الوثيق والمشاركة الكبيرة من جانب العاملين في نظم الإنتاج المتكاملة. ذلك أن كلا من الملكية الخاصة والملكية العامة تمتاز بأنها غير شخصية، وبخاصة، الى حد لا يتلاءم مع مقتضيات الحياة العملية المعاصرة.

و يتطلب الانتقال من المجتمع الصناعى التقليدى الى مجتمع المعلومات نظاماً اقتصادياً جديداً، وملكية جديدة، وأسواقاً جديدة، وتدفقاً للمعلومات جديداً الخ. ثم إن طبيعة المعلومات ذاتها تتطلب نظاماً اجتماعياً جديداً للأسباب الآتية:

- (١) سرعة نمو المعلومات.
- (٢) عدم وجود حد لثموا المعلومات من حيث المبدأ.
- (٣) امكان حلول المعلومات الى حد كبير محل رأس المال المادى والتقنى.
- (٤) إمكانها توفير الطاقة.

وأخيراً قبول المعلومات لبدأ المشاركة. ولذلك يتطوى اختكار المعلومات على خطر كبير، ان لم يكن هذا الاختكار أمراً مستحيلاً (كليفلاند، ١٩٨٢). ذلك أن اختكار المعلومات يعوق عمليات الإنتاج الرئيسية: الجمع بصفة مستمرة بين الحقائق والخبرة، والجمع بين الخبرة، والتكنولوجيا العلمية، والجمع بين هذه الأخيرة والعلوم المختلفة في

كل متكامل. ولذلك فإن جماعية العمل المتزايدة تضطر المجتمعات المعاصرة الى إيجاد أشكال بديلة للملكية أكثر تعاوناً من الملكية الفردية وأقل تسلطاً من الملكية العامة. وفي هذا المجال لابد من استحداث أفكار اجتماعية جديدة لتحقيق الديمقراطية الصناعية.

وخير تعبير عن الحاجة الى أشكال أكثر شمولاً للملكية هو الحركات التعاونية التي يتجلى فيها أعظم الاشكال الاشتراكية للملكية. ومن المعروف أن الجمعيات التعاونية أصبحت لا تميل الى الأخذ بنظام الاسهم، بل تضع نظاماً جديدة للمشاركة في الارباح تقوم فيها دخول العاملين على أساس مساهمتهم في العمل لا على أساس عدد الاسهم التي يملكونها (جنسن، ١٩٨١). وفيما يتعلق باتخاذ القرارات فإن معظم الاسهم التعاونية الجديدة لم تعد هي معيار المشاركة في اتخاذ القرار أي أنها ليست «أسهم تصويت» (لوتنج، ١٩٨٣)، بل أن اشتراكية الاسهم تذهب الى أبعد من ذلك حيث إن العمال لا يستطيعون عادة شراء أسهم أكثر مما يشتره غيرهم من أعضاء الجمعية التعاونية، كما لا يستطيعون بيعها قبل أن يخرجوا من الجمعية، ولا أن يبيعوها لمن ليسوا أعضاء فيها.

ويبدو أن بعض الهيئات الكبيرة مثل الشركات والصناعات والحكومات أشد جوداً من أن تحرب الحركات التعاونية الجديدة بيد أن هذه الهيئات الكبيرة تستطيع أن تتعلم من التعاونيات الصغيرة كيف تعيش في أوقات الازمات التي يقل فيها التمويل وذلك بحشد الموارد الإنسانية الخفية عن طريق مشروعات التملك المخططة جيداً، والمقرونة بالحوافز.

ولما كانت الدولة ورأس المال الخاص لا يشجعان التعاونيات، فإن هذه نموذجاً الفرصة لأن تصبح أكثر من مجرد اقتصاد بديل يعيش على هامش الاقتصاد القومي السائد. وحتى لو حظيت هذه التعاونيات بتشجيع الأحزاب الاشتراكية بالديمقراطية ونقابات العمال كما هو الحال في المملكة المتحدة، فإن ذلك لن يشمل سوى ٥% من الاقتصاد القومي.

أما الانتماءات في الولايات المتحدة فإنها تثير الجدل الكثير. يقول روثشايلدويت (١٩٨٣) «لما كانت الحوافز الضريبية لمشروع» «تمليك السندات للعاملين» قد اكتسبت

قوة القانون في أواسط السبعينيات، فقد ازدهر هذا النوع من التنظيم في الولايات المتحدة حيث يوجد اليوم ما يقدر بنحو ٥٠٠٠ شركة يملكها العاملون الى حد ما، وتضم ما يقدر بنحو ٣٠ الى ٤٠ مليون عامل» ١ هـ.

وبناء على ذلك يمكننا أن نتوقع ألا تصبح الحركة التعاونية حركة هامشية في الاقتصاد القومي. ذلك أن عوامل التعاونيات يسير الاماني التي تختلج في أفئدة المواطنين في الولايات المتحدة. ويؤخذ من مسح اجتماعي أجراه هارت في ١٩٧٥ أن ٨٪ فقط من الذين أجابوا على أسئلة الاستفتاء يفضلون العمل في الجهاز الحكومي، ٢٠٪ في المشروعات الخاصة، والأغلبية العظمى وقدرها ٦٦٪ في المشروعات المملوكة للعمال. لقد حان وقت التغيير وإن كانت الأوضاع القائمة تتسم بالجمود والقصور الذاتي.

وتكمن الامكانيات المالية الكبيرة لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية في صناديق المعاشات التي يبلغ رأس مالها في الولايات المتحدة ١٧٠٠٠ بليون دولار. وفي المملكة المتحدة ٨٠ بليون جنيه استرليني (شولز ١٩٨٣). ولم يتمتع المدفونون الاسميون حتى اليوم بأى إشراف على هذه الاموال أو بأى نفوذ على سياسة الاستثمار مما قد يشجع برامج العمالة أو أى أنواع أخرى من الخيارات الاستثمارية البديلة. وتقتل هذه الاموال في البلاد الغربية رسماً ضخماً لم يعد الآن في حوزة الرأسماليين. وبدون مشاركة العاملين في قرارات الاستثمار وبدون سياسة استثمارية بناءة، وبدون إشراف فعال على إدارة هذه الاموال لن تتاح فرصة كبيرة للاستفادة من هذه الاموال في خدمة المجتمع بما يميز الديمقراطية الاقتصادية. ولا شك أن بعض علماء الاجتماع قد أصابوا التحيز حين قالوا إن صناديق المعاشات قد تخلق نظاماً اجتماعياً جديداً وهو احتمال لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة قوية وإشراف فعال من جانب المساهمين فيها. ولما كان هؤلاء ممثلون قاعدة عريضة جداً، ففي وسعهم تدعيم الديمقراطية الاقتصادية بالإشراف على إدارة الصناديق الضخمة.

أن ظاهرة هذا المال «المجهول المصاحب» يمكن ملاحظتها أيضاً في التعاونيات التي يشرف عليها المديرون وحدهم وأن كانت مملوكة للعاملين. ويرى لونج (١٩٨٣ ص ١١) أن نتائج هذه الظاهرة تكون في الغالب سلبية أكثر منها عابدة متعادلة) وقال:

«ان حيابة العاملين للملكية لن تؤدى بطريقة تلقائية الى زيادة مشاركتهم في صنع القرار. يضاف الى ذلك أنه اتضح في الحالات التى لم يتحقق فيها أمل العاملين في زيادة المشاركة أن ملكية العاملين يمكن أن تؤدى بالفعل الى تدهور انتاجية الاعمال الرئيسية» ١ هـ.

وقد اثبتت بحوث لونيچ (١٩٧٨) التجريبية أن كلا من ملكية الاسهم والمشاركة في صنع القرار لها أثر كبير في انتاجية العمل. وبما يؤيد ذلك أن لونيچ درس الحالة في ثلاث شركات فوجد (١٩٨٠) أن أعظمها نجاحا هى الشركة التى يتحفى فيها ألى مستوى من المشاركة في صنع القرار، واكبر قدر من ملكية العاملين.

وذكر هامر، وسترن (١٩٨٠) مثل هذه النتائج أيضا اذقالا أن ملكية العاملين كان لها أثر ضئيل على كفاية التشغيل اليومي في الشركة التى لم يتم فيها إعادة تخطيط الاعمال وأكت الملكية الى العاملين، وشارك العمال في صنع القرار، تحسنت انتاجية العمل بشكل واضح. ولذلك تبلغ المنافسة في التعاونيات أشدها في القطاعات الكثيفة العمالة حيث تصبح الحوافز من أهم عوامل النجاح (زيل، ١٩٨٣). ولا يقتصر ذلك على القطاعات التقليدية بل يشمل أيضا بعض الفروع الكثيفة المعلومات مثل برامج الكمبيوتر والاتصالات البعيدة، والإدارة، والبيع بالتجزئة، والإعلان، الخ.

ونخلاصة هذه النتائج أن الديمقراطية الاقتصادية المبنية على أى نوع من أنواع الملكية العمالية تمهد السبيل أمام الديمقراطية الصناعية. بيد أنه لا توجد علاقة سببية بين الاثنين: بمعنى أنه إذا لم تحرز الديمقراطية الصناعية تقدما، تدهورت الديمقراطية الاقتصادية ان عاجلا وأن آجلا.

وهذه النتائج الخاصة بالتعاونيات تصدق أيضا على دول أوروبا الشرقية حيث تشنأ في ملكية الدولة مع الديمقراطية الصناعية. وبيان ذلك أن الاتجاهات الجديدة وبخاصة القانون السوفيتى الجديد الذى يمنح العمال دورا أكبر في الإدارة المشتركة لمشروعاتهم تدل على أن هذه البلاد سوف تحاول أيضا في المستقبل القريبه توثيق العلاقة بين الديمقراطية الصناعية والاقتصادية.

وهذا يعنى بوجه عام أنه يجب عدم البحث في التقسيم الفنى للعمل بمعزل عن الملكية الفردية، فكلاهما يشكل عبقة خطيرة في سبيل الديمقراطية الصناعية أى في سبيل خلق سلطة بوليأركية (قائمة على تعدد الاشخاص) في المنظمات العمالية.

وليسَت الرأسمالية وحدها هي التي تشكل عقبة كبيرة في تنمية الديمقراطية الصناعية ولكن الصناعة الآلية تشكل هذه العقبة أيضا. وسوف تحتاج النظم الاجتماعية الجديدة، التي يمكن أن تسمى المجتمع بعد الصناعي والمجتمع بعد الرأسمالي، والمجتمع بعد الاشتراكي، إلى تقسيم جديد للعمل، ونظام اشتراكي للملكية بشرط أن يكون هذان أكثر شمولاً بحيث يوثقان الصلة بين العمل وثمراته، وبين العمل والملكية، ويتيحان حوافز كبيرة، ومزيداً من المسئولية. وسوف يتطلب الأمر مشروعات جديدة تفتح هذه المجالات وتحول في الوقت نفسه دون سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان واستغلاله له.

ومن المؤكد أنه لا توجد طريقة مثل واحدة لتحقيق هذه الأهداف. ولذلك يجب وضع عدد كبير من المشروعات الجديدة للملكية في المستقبل القريب للوفاء بالاحتياجات الطارئة، ولتجنب المواجهة الأيديولوجية بين الأنماط التقليدية للملكية. واليك المعايير التي تثبت صلاحية مشروعات الملكية الجديدة إلا وهي اختيار هذه المشروعات بطريقة استدالية لا استنتاجية، بطريقة عملية لا نظرية، بطريقة تجريبية لا إيديولوجية.

البطالة والعمل الذاتي

كلنا يشهد الآن تحول دول الرفاهية إلى دول البطالة (سيفيلد، ١٩٨١). بيد أن هذه الدول تختلف في السياسات التي تنتهجها. فالدول الاشتراكية اليسارية والدول الاشتراكية الديمقراطية تعطي الأولوية لحل مشكلة «البطالة» في حين أن الدول اليمينية تعطي الأولوية لحل مشكلة «التضخم». ولهذا الاختلاف أثره الهام في الديمقراطية الصناعية بلاشك. يقول جاراتي (١٩٧٨):

«البطالة تحطم بعض الأفراد في حين تتجاوز غيرهم من فقدان مهاراتهم أو قدرتهم على العمل. والبطالة تعمل على تجميع، الخسائر بدلاً من توزيعها، أما التضخم فإنه يهاجم ضحاياه بالتدرج ويقلل من قيمة النقود في أيدي الناس على حد سواء» ١

والتضخم يصيب الناس على قدم المساواة، أما البطالة فتتميز بينهم: هذا يشبع روح التضامن بين العمال ويقوى شوكة نقابات العمال، وهذه تضعف من قوة النقابات وتزيد من انساع انجوة بين العاملين والعمال. هذا يقلل من التفاوت

الطبقى بين العمال ذوى الياقات الزرقاء ، وهذه تزيد من هذا التفاوت .

ومعنى زعماء نقابات العمال عواقب البطالة ، لكنهم فى الوقت نفسه يحاولون تجاهلها . ومن عاداتهم الدعوة الى الاضراب من أجل زيادة الاجور بضعة مليسات فى الساعة ، ولكنهم قلما يحاولون منع اجراء أى تخفيض فى عدد القوة العاملة . ومن عاداتهم أيضا أنهم يعارضون فكرة مساعدة العمال بعملهم (فى التعاونيات الخ) ، فقد رفضت هذه الفكرة فى الولايات المتحدة ابان الازمة الاقتصادية العالمية أى فى الوقت الذى شخت فيه المساعدات العامة المقدمة للعاطلين . ومن المحقق أن النقابات لن تقبل هذه الفكرة بعد أن أصبحت هذه المساعدات أكثر سخاء .

ويسر أرباب العمل على نفس النهج الذى تسير عليه النقابات ، فتراهم يتحاشون تخفيض الاجور ، لما يعنيه ذلك من فسخ العقود المبرمة بينهم وبين العمال وما يؤدى اليه من صراع مع زعماء النقابات ، كما أنهم يتحاشون تخفيض ساعات العمل لما يشيره ذلك من اضطرابات وقلق بين أعضاء النقابات . ويرى أرباب العمل أن التوقف عن العمل هو الحل الأمثل ، لان ذلك يمكنهم من تفادى الصراع مع العمال واختيار من يريدون اختياره منهم . وبابعد العمال عن المصنع يتسنى لهم تفادى المشكلات الداخلية وتحويلها الى مشكلات خارجية . ويرى أرباب العمل أن البطالة أمر مرغوب فيه ، لانها تؤدى الى اعادة توزيع السلطة داخل الشركات وخارجها . ففى داخلها يزداد اعتماد العامل على رب العمل بسبب ندرة العمالة ، وعندما تصبح العمالة نادرة ، تزداد قيمتها الاستراتيجية بشكل هائل . وفى مثل هذه الظروف يستطيع أرباب العمل رفع معايير العمالة وشروط توظيف العامل فيطلبون المزيد من المؤهلات التعليمية ، والشخصية بل والسياسية (شولر ، ١٩٨١) .

والخطوة التالية هى زيادة تأمين العمل وحماية العامل . وبهذا تتسع الفجوة بين العاملين والعاطلين ، اذ كلما ازدادت حماية العامل ساءت فرص العاطلين . ولعل زيادة الشبان المهرة باستمرار بين العاطلين هى أهم النتائج المترتبة على سياسات ارباب العمل وأدعائها الى التناقص . بيد أن أرباب العمل يفضلون هنا المنطق الاجتماعى على المنطق الاقتصادى : ذلك أنهم يفضلون تنمية سوق العمل الداخلية لكى يزدادوا من اعتماد عمالهم عليهم الى حد يجعلهم يحرصون على العمل ويؤدونه على أكمل وجه مما يزيد من العائد الاقتصادى .

وتتوقف حالة سوق العمل الداخلية على انقسام سوق العمل الخارجية الى قطاع أولي وقطاع ثانوي، وهو أظهرهما يكون في اليابان ففي القطاع الأولي يكثر المهرة في الذكور وهم يتمتعون بعلاقات صناعية ممتازة تقوم على احترام نظام الاقدمية، والعمل مدى الحياة، والتعليم المنتظم ونقايات الشركات (هلوت، ١٩٧٩). ويتمتع أكثر من ثلث العمال بهذه الضمانات اما من عداهم فيقومون بأعمال غير ثابتة غير مضمونة تجمع بين مشقة العمل وانخفاض الاجر والنسبة بين متوسط الاجر في القطاعين الأولي والثانوي هي ٣ : ٥ في حين أن نسبة الذكور الى الاثلاث هي ٢ : ١ تقريباً.

ويلعب نظام العلاقات الصناعية هنا دوراً هاماً في الوقت الحاضر الذي يتم فيه اعادة بناء الصناعة اليابانية. ذلك أن استخدام الالكترونيات الدقيقة، والأتمتة، لا يؤدي الى بطالة العمال ولا يثير مقاومتهم، بل -على العكس- يبدو أن العلاقات الصناعية اليابانية قد تعززت خلال عملية اعادة البناء الصناعي (ايشي كاوا، ١٩٨٣). ولكن هذا النموذج الياباني لا يخلو من المشكلات الاجتماعية. ذلك أن عدم ضمان العمل ينتقل من الشركات الى سوق العمل القومية، بل يتجاوزها الى البلاد المتخلفة (كامي ياشي، ١٩٨٢).

ولاشك أن انتقال المشكلات الاجتماعية على هذا النحو لا يمثل أفضل الحلول بالنسبة للديمقراطية الصناعية. فما هو البديل؟ هل هو التخطيط الحكومي كما هو الحال في بلدان أوروبا الشرقية أم هو اتباع سياسة نشيطة في العمالة كما هو الحال في السويد وبعض الدول الإسكندنافية الأخرى؟ لاشك أن النموذج الاسكندنافي في العمالة النشيطة هو أمثل طريقة لتنظيم سوق العمل اذا قورن بالنماذج الماثلة في الدول الغربية، وإن شابه نوع من البيروقراطية (=التعقيدات المكتبية) في نشيطة العمالة. يضاف الى ذلك أن هذا النموذج كثير التكلفة فضلاً عن أنه يؤدي الى إسناد أعمال غير مناسبة الى العاملين (درايمبي، ١٩٨٢).

وفضلاً عن ذلك كله، لا يوجد نظام من نظم العمالة يمكن أن يحول دون ازدياد البطالة باستمرار في أوروبا الغربية. وقد ثبت حتى الآن نجاح وسيلتين فقط لحل مشكلة البطالة:

أولاهما: النظام الشمولي من النوع النازي- الفاشستي،
ثانيهما: الحرب. وإذا رفضنا هذين الحلين فلا نجد وسيلة لحل مشكلة البطالة في

النظم المتبعة حاليا. ومثل ذلك يصدق على الولايات المتحدة كما يقول
يانكيلوفتش (١٩٧٨ ص ١٧).

«لا سبيل لخلق ٢٠ مليون فرصة عمل من خلال المشروعات الصناعية أو
التجارية. وهو النظام المتبع عادة، سواء أكان نظاما محافظا أم كيراليا («حرا») ١ هـ
وفي وسعنا أن نضيف الى ذلك أنه لا سبيل لخلق ١٠٠٠ مليون فرصة عمل جديدة في
البلاد النامية خلال العشرين سنة القادمة اذا اتبعنا الطرق التقليدية.

الواقع أن إلغاء سوق العمل وإتباع اقتصاد مخطط طبقا لنهج مرسوم هو الطريق الوحيد
المعروف حتى الآن لحل مشكلة البطالة. بل إن إلغاء سوق العمل لا يحل مشكلة
البطالة وإنما يحولها الى «بطالة مقنعة» أو كما يسميها زيمبان (١٩٨٠) «بطالة
العاملين» (أي عاملين بلا عمل من باب «أنا نطعمكم لوجه الله»). ومن عيوب
إلغاء سوق العمل أيضا أنه يزيد من اعتماد كل العاملين على البيروقراطية الحكومية
ويخلق طائفة من السكان لا حول لما ولا قوة، ولا نستطيع أن نحقق ديمقراطية صناعية
فقالة في مؤسسات العمل.

ولما كانت البيروقراطية وتنظيم العمالة عن طريق الدولة أمرا لا يمكن قبوله، ولما
كانت العودة الى الاقتصاد اللبرالي مستحيلة، وجب البحث عن بدائل جديدة يمكن أن
تتلاءم مع إعادة بناء الاقتصاد العالمي على نحو شامل، وأن تفي بمطالب الديمقراطية
الصناعية (روس ١٩٨٢). وهذه البدائل الجديدة لتنظيم العمالة ليست أمورا خيالية
جديدة، بل هي مشروعات واقعية نشأت تلقائيا في كثير من الدول الصناعية المتقدمة.
وقد وصفها كل من هينز، وأولك (١٩٨٢)، وودهاوس (١٩٨٢)، وزيترسون
(١٩٨٣)، وكورنفورث (١٩٨٣) وغيرهم. ويمكن أن تسمى «مشروعات العمل
الذاتي». سواء أكان هذا العمل فرديا أم جماعيا. وهذه المشروعات قوامها أن تكون
أماكن العمل وساعات العمل مرنة للغاية. كأن يؤدي العمل في المنزل أو بجواره سواء
في الجمعيات التعاونية أو المصانع التقليدية. وأن يعمل العامل بعض الوقت أو كله أي
بصفة مؤقتة أو مستمرة أو يجمع بين الأمرين معا. وتحتاج مثل هذه الأفكار الجديدة إلى «شبكة اجتماعية» يقول هينز وأولك: «إن
نموذج الشبكة هو مفتاح مشروعات العمل الذاتي». أنه بديل من استراتيجية القهر،
واستراتيجية الدولة، ومحدثنا كورنفورث (١٩٨٣) عن شبكة تكونت حديثا في الملكية
المتخذة من أربعين جهازا من أجهزة التنمية التعاونية المحلية التي تستخدم عددا صغيرا

من الموظفين الفنيين يتراوح عددهم عادة بين اثنين وأربعة. وهذه الأجهزة تشجع وتدعم جمعيات تعاونية جديدة وتقدم لها معونة رخيصة من النواحي المالية، والإدارية، والفنية، والتنظيمية، والتعليمية، والتدريبية. ويمكن أن تكون مثل هذه الشبكات بديلاً من الأجهزة الحكومية البيروقراطية المختصة بتوزيع القوى العاملة. وهي تحتاج بلا شك إلى دعم من المنظمات والمؤسسات العديدة المنظمة قانوناً مثل نقابات العمال والمجتمعات المحلية، والبنوك التعاونية، والنقابات المهنية. ويمكن أن يكون دعم النقابات المهنية حاسماً لسببين: أولهما أن هذه النقابات يمكن أن تحول دون البيروقراطية وسيطرة الحكومة على هذه الشبكات الجديدة وثانيهما أنها يمكن أن تكون أداة فعالة في مكافحة البطالة (التي سوف تزداد في المستقبل القريب).

وإذا استطاعت هذه الشركات أن ترمي قاعدة اجتماعية جديدة فإنها سوف تشجع العمل الذاتي. ومن ناحية أخرى فإن الأشكال التقليدية للمؤسسات العمالية التي كانت لب المجتمع الصناعي - أي المصانع - سوف تختفي بالتدريج عن طريق هذه الشبكات. فبدلاً من المصانع التقليدية سوف تظهر وحدات عمل أكثر انفتاحاً، وأصغر حجماً، وأكثر مرونة، وأوسع مشاركة. إنها سوف تتفق مع وجود قوى عاملة عالية المهارة وكما تتفق مع التكنولوجيات الجديدة. وهذا ربما يخلق عالم ما بعد الصناعة مع نوع جديد من الاقتصاد الشعبي يختلف عن النظم الرأسمالية والاشتراكية القائمة حالياً.

النقابية (١) الجديدة Neocorporatism

يمكننا أن نلخص في كل البلاد خلال العقود الماضية حدوث تدهور مطرد في النظم السياسية الليبرالية التقليدية التي تقوم على الديمقراطية البرلمانية، ومعارضة الأحزاب السياسية، والتوصل إلى الاتفاق الجماعي في الرأي عن طريق المناقشات السياسية (لوي، ١٩٦٩). وبدلاً من هذه النظم ظهر ما يسمى بالنقابية الجديدة التي تقوم على المساومة («المفاوضة») بين أجهزة الحكومة، واتحادات أرباب الأعمال، ونقابات العمال. وتشبه هذه النقابية الجديدة النقابية الشمولية (الفاشستية) السابقة من حيث التوصل إلى الاتفاق الجماعي في الرأي، ولكنها تختلف عنها من حيث المساومة، وخلل الصراع بين الأطراف الرئيسية الثلاثة (الحكومة + أرباب العمل - العمال). ويتوقف مستقبل الديمقراطية الصناعية إلى حد كبير على توازن القوى بين هذه الأطراف الثلاثة، وإذا سيطرت نقابات العمال على الموقف، أمكننا أن نتوقع تحولاً

نحن السياسة العسكرية أو الاقتصادية الى سياسة تنمية الموارد البشرية (هاريسون، ١٩٧٣). وهذا من شأنه أن يجعل الهدف الاسمي هو تنمية هذه الموارد واستخدامها على الوجه الاكمل. وحيشثذ لا تقاس التنمية الاجتماعية بمقياس إجمالي الناتج القومي، وحصر التصدير الخ بل تقاس بنمو التعليم، وزيادة العمالة، وتحسين ظروف العمل والمعيشة والصحة العامة، والحد من نمو السكان بشكل معقول. وبالنسبة لسياسة تنمية الموارد البشرية فان الديمقراطية الصناعية ذاتها تصبح احدى المؤشرات الاساسية لنوعية حياة الطبقة العاملة وبالتالي تصبح مؤشرا أساسيا للتنمية الاجتماعية.

بيد أن الاتجاهات الحديثة ليست مواتية للديمقراطية الصناعية ذلك أن نقابات العمال تفقد سلطتها باستمرار لما سلف ذكره من الاسباب. وإذا ظلت هذه النقابات عاجزة عن التكيف مع الظروف الجديدة، كما هو حالها الآن، ولم تؤيدها التيارات الاجتماعية مثل الحركة النسائية للسلام وحركة الحفاظ على البيئة وحركة المستهلكين والحركة الاقليمية الخ فمن المحتمل أن تصبح الحكومة هي الشريك المسيطر في النظم النقابية الثلاثة الجديدة. وفي هذه الحالة يحتمل أيضا أن تظهر دولة سياسية بكنوقراطية (كراوس، ١٩٧١).

ولاجدال أن سيطرة الدولة بصورة متزايدة على اجمالي رموس الاموال تلك السيطرة التي امتدت الى النصف في معظم الدول الصناعية المتقدمة - هي سبب آخر لقيام الدولة بدور حاسم في المستقبل القريب. وبدون دولة قوية يتعذر السيطرة على «الركود الاقتصادي» والتوسط بين الجماعات المتصارعة في المجتمع. ويتوقع هيلبرونر (١٩٧٤) ما هو أكثر من ذلك الا وهو اتباع سياسة التقشف وشد الحزام على البطون بغية اعادة توزيع الثروة في البلاد التي وصل فيها النمو الى درجة الصفر. وفي مثل هذه الظروف يصعب أن نتصور قيام الديمقراطية الصناعية، وتنفيذ سياسة العمل الذاتي الجديدة. ولن يظهر هذان الأمران إلا بعد الاوقات الكبيرة، أو انهيار النظم النقابية الجديدة.

استراتيجية المستوى الصغير
في رأي المؤلف إنه قلما يوجد في الوقت الحاضر من البلدان ما يمكن فيه تنفيذ (دص) بالتشريعات القانونية على المستوى الكبير أو يتبع من المساومة على المستوى المتوسط. ولكن هناك فرص أفضل من هذا بكثير لتنفيذ (دص) على المستوى الصغير.

من العمل اليومي، ذلك أن القصور الذاتي الذي تشتمل به المستويات الكبيرة قل أن يوجد في المستوى الصغير في حين أن التكنولوجيات الجديدة والتمهين الكثير هما أقوى عوامل التحول إلى (دص).

بيد أن استراتيجية المستوى الصغير يجب أن يُراعى فيها- في هذه الاوقات غير المؤاتية- اختيار البيئة الاجتماعية المناسبة التي تتوافر فيها إمكانات التحول إلى ديمقراطية مراكز العمل (المصنع، المتجر، المشغل، المزرعة الخ). وإذا نفذت ديمقراطية مراكز العمل (صبغ مراكز العمل بالصيغة الديمقراطية) في بيئة غير مناسبة كانت النتائج مئاة تماما للنتائج المطلوبة.

يقول لافوتسي (١٩٨٣) إن أصلح قاعدة لتحقيق مبادئ الديمقراطية في مراكز العمل توجد في القطاع العام لاشتماله على المزايا الآتية:

- أ التعليم العالي الذي تمتاز به القوى العاملة.
 - ب انخفاض مستوى التصنيع أى انخفاض مستوى تابلورية العمل.
 - ج التكنولوجيا في هذا القطاع أكثر مرونة.
 - د سالحظمات فيه ليست سوقية، بل موجهة لخدمة العملاء.
 - ه الملكية العامة.
- وربما كان من المزايا الأخرى إحداث تغييرات تجريبية في القطاع العام أسهل منه في القطاع الخاص.

ويعنى أيضا تنفيذ ديمقراطية مراكز العمل تفضيل ما يسمى «انفتاحية الجديدة» على الصراع السياسى المبني على المواجهة، وكذلك تفضيل المساومة، وحل الصراع بين العمال وأرباب الاعمال. ويجب أن تبدأ استراتيجية المستوى الصغير بديمقراطية القرارات ذات المدى القصير والمتصلة بالعمل والداخلية في اختصاص كل عامل. وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس عدم اشتراك أحد في سلطة غيره وتمنع الذين يملكون سلطة التنظيم الذاتي للعمليات التي يشتمل عليها عملهم (يوسيك، ١٩٨٣).

وهذه الاستراتيجية الصغيرة لا يمكن أن تنجح بالطبع إلا إذا توافرت العناصر الضرورية الآتية على الأقل (برنشتاين، ١٩٨٠)

- أ المشاركة المباشرة والنيابية في صنع القرار
- ب اطلاع جميع العاملين في فترات قصيرة على النتائج الاقتصادية.

- ح - المشاركة الكاملة بين الإدارة والعمال في المعلومات والخبرة.
- د - ضمان حقوق الافراد بما في ذلك الحقوق السياسية.
- هـ - تحكيم هيئة مهتلة في المنازعات.
- و - ارساء مجموعة من القيم والاتجاهات.

هذه العناصر الضرورية التي تمثل الحد الأدنى المطلوب هي التي اقترحها مؤلذ (١٩٧١). بالإضافة الى العناصر الاربعة الآتية:

- أ - وجوب حفز المشاركين على المشاركة.
- ب - عدم وجود فرق كبير في المعلومات بين المشاركين.
- ج - وجوب حماية المحرومين من الامتيازات حماية خاصة.
- د - وجوب تركيز المشاركة حول مركز العمل والمهنة.

ذلك أنه كلما ازدادت القوة العاملة تمهيناً ازداد المجال اتساعاً لتنفيذ ديمقراطية مراكز العمل حيث إن الطبقة الجديدة من المثقفين - كما قال جولدنر - تسعى لان تدبر بنفسها العمليات التي يشتمل عليها عملها.

ومثل ذلك يمكن أن يقال عن التكنولوجيات الجديدة: فكلما ازداد استخدامها، ازدادت مؤسسات العمل مشابهة لقطاع الخدمات الحالي. هذه اذن هي الظروف التي قال لايرتي إنها تؤدي الى تنفيذ ديمقراطية مراكز العمل على الوجه الأكمل.

وهذه الاتجاهات العامة ذات المستوى الصغير مستقلة تماماً عن السياسة الحالية للمستويات الكبيرة. والامل كبير في أنها سوف تكفي لتحقيق الديمقراطية الصناعية بصورة مستمرة وتدرجية على مستوى الحياة العملية اليومية، ولو عاقتها الاتجاهات المضادة على المستوى المتوسط والكبير في المجتمع.

المشاركة في المجتمع الهندي

بقلم: الدكتور ك. ك. شودوري

عضو عامل بهيئة الإدارة والعلاقات الصناعية في المعهد الهندي للإدارة.

ترجمة: احمد رضا محمد رضا

ليسانس في الحقوق من جامعة باريس وذيولم في القانون من جامعة القاهرة مدير ادارة التحقيقات والشئون القانونية بوزارة التربية والتعليم سابقا.

المشاركة في المجتمع الهندي

المقدمة

أصبحت كلمة «مشاركة» من أكثر الكلمات شيوعاً في لغة السياسة، وصار لها حظوة لدى المصلحين المجددين الذين يعملون على تغيير المجتمع، وكذلك لدى الذين يدافعون عن النظم القائمة. وفكرة المشاركة ضرورية للديموقراطية، ازدهرت مع ظهور الأفكار السياسية التحررية. وكانت الثورة الفرنسية رائدة الديموقراطية العصرية ومثلها الأعلى، وكان روسو بمثابة معلم بالمشاركة الشعبية، وديموقراطية كاملة. وبعد ذلك وجدت فكرة الديموقراطية، من جون ستوراكس إلى الزوجين «وب» و «ومن» الاشتراكية المبكرة إلى اشتراكية العصر الحاضر وشيوعها تأييداً كبيراً في مجالات مختلفة، وبخاصة في بيئات اجتماعية موجودة.

والسياسة لا بد لها من جمهور، ويتطلب فتح المجال للإسهام الجمهوري في صنع القرار إضافة الطابع السياسى على هذا المجال. وقد تعتبر الدعوة الى الديمقراطية الصناعية، والمساحة العمالية من قبل إضفاء الطابع السياسى على ما كان قبلا عملا سياسيا (إذا كانت السياسة من الشئون العامة). وكثيرا ما يكون لحالة العمل عند أى شخص- تأثير أكبر من أى وضع آخر في الحياة الاجتماعية لهذه الاسباب كانت الصناعة أكثر تعرضا لعملية التطوير السياسى.

وفي الهند، حتى قبل استغلالها، كان كل الزعماء الوطنيين يحيدون فكرة الديمقراطية وفضائلها، وأيد زعماء مثل المهاتما غاندى، وابتدعت نهرو الأسلوب الديمقراطي لتحقيق أهداف البناء القومى، والتطور الاقتصادى تأييدا مطلقا قال نهرو ذات مرة: «أنا اشتراكي، مقتنع بإشتراكيتي، ومؤمن بالديموقراطية، وأؤيد في الوقت نفسه، بصدق وإخلاص الأسلوب السلمى، وقد ماثل غاندى الديمقراطية بالسواراج (Swaraj) (أى حكم الجماهير الذاتى، بالسسكريتيه) الذى يقوم على عدم استعمال العنف، وتدعيم بعدم استعماله. «في الديمقراطية التى أتصورها، وهى ديمقراطية تقوم على مبدأ اللاعنف، يتمتع الكافة بالحرية، والفرد فيها سيد نفسه» (٢) وعندما حصلت الهند على الاستقلال في عام ١٩٤٧، أصبح المجال مهيأ لترجمة آراء هؤلاء الزعماء الى الممارسة العملية.

ذكرت السيدة أنديرا غاندى في كلمتها الافتتاحية للخطة الخمسية السادسة، ١٩٨٠-١٩٨٥ أن: «التقدم في بلد في حجم الهند وما فيها من تنوعات يعتمد على مشاركة قطاعات الشعب كلها مشاركة كاملة فعالة، ولا يتيسر هذا الا في النظام الديمقراطي وحده. وحتى يكون للديموقراطية معنى في ظروفنا الحاضرة، لا بد أن تساندها الاشتراكية التى توفر العدالة الاقتصادية، والطابع الدنيوى الذى يوفر المشاركة الاجتماعية. هذا هو إطار خطتنا» (٣).

منذ الاستقلال، صارت المشاركة ينظر إليها من وجهة تحويل مجتمع يسوده توزيع الدخل والثروة توزيعا متفاوتا. الى مجتمع عصرى تسوده المساواة وفي ديسمبر عام ١٩٥٤ صرح البرلمان بأن الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية يجب أن يكون «تحقيق النمط الاشتراكي للمجتمع حيث المعايير الاساسية لوضع برنامج للتقدم هى الكسب الاجتماعى، ومزيد من المساواة في الدخل والثروة، وليس الربح الفردى. وعلى ذلك

كانت الخطة الخمسية الثانية تسمى الى دعم نط من التطور يؤدي في آخر المطاف الى إقامة مجتمع اشتراكي في الهند، وأكدت بنوع خاص على أن تنتفع قطاعات المجتمع الاقل ثراء بمكاسب التقدم الاقتصادي، ومن ثم يقل بالتدريج تركيز الدخول والثروات والقوة الاقتصادية. «من الضروري في هذا السياق أن يشعر العامل بأنه يساعد بطريقته الخاصة على بناء دولة متقدمة» (٤) وهكذا قامت استراتيجية البناء الديمقراطي للمجتمع كله على أربعة عمدهامة:

(أ) توسع سريع في الملكية العامة للصناعات الرئيسية (أي القطاع العام) مع وضع خطط ديمقراطية لقرص العمل.

(ب) تطوير الصناعات الخاصة التي يملكها الافراد ويعملون بها عملا مكثفا، وكذا الصناعات القروية.

(ج) تنظيم الجمعيات التعاونية في القطاع الريفي.

(د) تحويل المجتمع الريفي إلى مجتمع ديمقراطي، وذلك بتطبيق نظام بانشاياتي

«راج» (Panchayati raj)

القطاع العام في الهند:

أعلنت السياسة الصناعية في الهند المستقلة لأول مرة في عام ١٩٤٨، وكانت تقوم على اقتصاد مختلط مع مسئولية حكومية شاملة عن تطوير مخطط الصناعات، وتنظيمها للصالح القومي وفي حين أن هذه السياسة رددت حق الدولة في تولى شئون الصناعة للصالح العام، فإنها احتفظت للقطاع الخاص بمجال مناسب. وقد تعدلت هذه السياسة في عام ١٩٥٦ على أثر موافقة البرلمان في ١٩٥٤ على غط اشتراكي للمجتمع باعتبارها هدفا هوميا. وقررت السياسة بوضوح أنه من الضروري تعجيل معدل النمو الاقتصادي للإسراع في عملية التصنيع، وبخاصة لتطوير الصناعات الثقيلة، وصناعة الماكينات، والتوسع في القطاع العام وبناء قطاع تعاوني غريفي وتام، ويترقب على هذا وضع الأسس الاقتصادية لزيادة القرص لعملية معالجة مبرحة، وتحسين مستويات الحياة وظروف العمل لافراد الشعب. وكذلك من الضروري الإسراع في اختزال التفاوتات الموجودة حاليا في الدخول والثروات، ومنع الاحتكارات الفردية، وتركيز القوة الاقتصادية في مختلف المجالات في عدد صغير من الافراد. ومن ثم فإن الدولة سوف تضطلع بالتدريج بمسئولية مباشرة ومسيطر في تنفيذ مشروعات صناعية جديدة،

وأجراء تهيئات في وسائل النقل. (*) .

ومنذ عام ١٩٥٦ حدث نمو كبير في مشروعات القطاع العام الرئيسية من حيث سهم رأس المال والقروض طويلة الاجل ، وارتفعت الاستثمارات من ٢٩٠ مليون روبية فقط في مستهل الخطة الخمسية الاولى في أول أبريل عام ١٩٥١ الى ١٣٣٨٩٠ مليون روبية في ختام الخطة الخمسية الخامسة في ٣١ من مارس ١٩٧٨ . وزادت بعد ذلك الى ٢١١٢٦٠ مليون روبية في ١٨٥ مشروعا في نهاية شهر مارس ١٩٨١ . كذلك زاد بالتدريج عدد المشروعات من ٥ الى ١٨٥ في غضون هذه العقود الثلاثة (أنظر الجدول رقم ١) . لهذا النمو السريع في الاستثمارات في القطاع العام قد ساعده على أن يشغل

مركزا متفوقا في الاقتصاد القومي ، وهو الآن يسيطر على قسم كبير من إجمالي طاقة الإنتاج في البلد : ودخول الصناعات الاساسية ، والمواد الاولية ، والمنتجات الهندسية المتقدمة في القطاع الاقتصادى الجوهري . ويقع ضمن هذه الطائفة الدخول الصناعية الرئيسية ، كالصلب والمنتجات البترولية ، والفحم ، والمخيمات ، والمعادن ، والاشابات كبالالومنيوم ، والزنك ، والنحاس ، والرصاص ، والتربات النادرة ، الخ . ومن فروع هذا القطاع المسيطر أيضا القطاع الهندسى ، كبناء السفن ، وعربات السكك الحديدية ، والطائرات ، وصنع الآلات والمعدات اللازمة لتوليد الكهرباء وتوزيعها ، وانتاج الماكينات المتقدمة ، وآلات تحريك التربة ، ونظم الاتصال ، الخ .

وثمة ظاهرة جديدة بالذكر في القطاع العام خلال العقد الاخير، تتمثل في زيادة العمالة بمعدل ثلاثة اضعاف ، وكان هناك الى جانب النمو الكبير في فرص العمل زيادة كبيرة في عدد العمال المهرة من مختلف الانواع ، اللازمين لإنتاج مجموعة كبيرة من السلع والخدمات . وقضلا عن إيجاد طرق لزيادة العمالة ، عاون القطاع العام أيضا في إنقاص التفاوتات في الدخول باستحداث فرص العمل ، ورفع مستويات الاجور للطبقات المنخفضة الدخول ، دون زيادة أجور العمال ذوي المرتبات المرتفعة . و يوضح الجدول رقم ٢ النمو في العمالة ، ومتوسط الاجور خلال العقد المقدم .

الجدول رقم (١) نحو الاستثمار في القطاع العام

السنة	عدد المشروعات	الاستثمار بملايين الروبيات
١٩٥١	٥	٢٩٠
١٩٥٦	٢١	٨١٠
١٩٦١	٤٨	٩٥٣٠
١٩٦٦	٧٩	٢٤١٥٠
١٩٦٩	٨٥	٣٩٠٢٠
١٩٧٤	١٢٢	٦٢٣٧٠
١٩٧٩	١٧٦	١٥٦٠٢٠
١٩٨٠	١٨٦	١٨٢٢٥٠
١٩٨١	١٨٥	٢١١٢٦٠

المصدر: إحصائية المشروعات العامة ١٩٨٠-٨١ الجزء الأول نيودلهي-الحكومة الهندية. وزارة المالية ١٩٨١.

الجدول رقم (٢) العمالة متوسط الاجور في القطاع العام

السنة	عدد العمال (بالآلاف)	متوسط الاجور (بالروبيات)
٧٢/١٩٧١	٧٠٩	٥٩٢٠
٧٣/١٩٧٢	٩٣٢	٥٨٠٥
٧٤/١٩٧٣	١٣٤٤	٥٥٧٣
٧٥/١٩٧٤	١٤٣٢	٧٤٠٢
٧٦/١٩٧٥	١٥٠٥	٨٩٨٣
٧٧/١٩٧٦	١٥٧٥	٨٩٤٠
٧٨/١٩٧٧	١٦٣٨	١٠٠٤٨
٧٩/١٩٧٨	١٧٠٣	١١٢٠١
٨٠/١٩٧٩	١٧٧٥	١٢٤٦٨
٨١/١٩٨٠	١٨٣٨	١٤٢١٤

المصدر: إحصائية المشروعات العامة ١٩٨٠-٨١، الجزء العاشر، نيودلهي، الحكومة الهندية، وزارة المالية، ١٩٨١.

وعلى ذلك تنفع الارتفاعات المهمة على مجال الاقتصاد في القطاع العام، الأمر الذي يساعد الحكومة على أن تمارس نفوذها ومرشدا في توزيع الموارد تبعا للاولويات القومية، كما يساعد في تحقيق أهداف من قبيل منع تركيز القوة الاقتصادية، والحد من الإقليمى المتوازن، وتطوير المناطق المختلفة، والاعتماد على النفس في مجال التكنولوجيا، والاستثمار العام في تطوير الموارد، وتطوير الصناعات الثانوية، وتبذنه الموارد التطورية. وتبدي الحكومة اهتماما أكبر بإسهام الشعب في المشروعات العامة لكي تجعلها ديمقراطية حقة. قلنا وقالبا.

المشاركة في الصناعة:

اعتبرت حكومة الهند بعد الاستقلال الصناعة شرطا مسبقا لبناء مجتمع اشتراكي. ومن ثم وضعت عددا من الخطط من بينها تشكيل لجان للاعمال (١٩٤٧)، ومجالس إدارية مشتركة (١٩٥٨)، ومديرين للعاملين (١٩٧١)، ومجالس للمصانع، ومجالس مشتركة (١٩٧٥)، ومساهمة العمال في الإدارة في منظمات التجارة والخدمات (١٩٧٧).

لجان العمل

ينص الجزء الثالث (١)، (٢) من قانون «المنازعات في الصناعة» لعام ١٩٤٧ على إنشاء لجان للعمل على مستوى المصنع. وعلى المنشأة الصناعية التي تستخدم مائة عامل أو أكثر أن تنشئ لجنة للعمل بحيث لا يقل عدد ممثلي العمال فيها عن عدد ممثلي أصحاب العمل، ولا يزيد عدد أعضاء اللجنة على عشرين عضوا. ومهمة لجان العمل هذه أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل توثيق العلاقات الطيبة بين العامل وصاحب العمل، وإزالة الخلاف في الرأي بين الطرفين للتوفيق بينهما. هذه اللجان استشارية، ومهمتها غير واضحة تماما. ويمكن القول بأنها تشجع كل أنواع العلاقات بين العامل وصاحب العمل.

وتبعا لقواعد قانون المنازعات في الصناعة (المركزية) لعام ١٩٥٧ (الجزء السابع)، يتولى صاحب العمل نفسه مهمة تشكيل اللجنة ويستشير في كل المراحل نقابة العمال المعترف بها اذا وجدت في نطاق المشروعات. وعلى صاحب العمل أن يحدد العدد الإجمالي للأعضاء بالنسبة لمختلف فئات العمال المشتغلين بالمؤسسة وطوائفهم وطبقاتهم، ثم يخصص مقاعد لكل من يرشحهم (أو يختارهم)، ولممثل

العمال ويجب أن يكون الأشخاص الذين يعينون ممثلين لأصحاب العمل مرتبطين بالمشروع. وعلى صلة مستمرة بالقوة العاملة. و ينتخب العمال ممثلهم تبعاً للوحدات المشتغلين بها.

والمطلوب من اللجان أن تناقش الأمور ذات الأهمية أو المصلحة العامة، وتعزز الإجراءات التي تعمل على توثيق العلاقات الودية بين القيادات والعمال، بقصد استتباب الأمن، ودعم التألف في مجال الصناعة. وعلى ذلك أكدت الخطة الخمسية الأولى أن «لجنة العمل المختصة بتسوية الخلافات بين العمال والإدارة تسوية فورية هي أساس نظام العلاقات التجارية كما هو مقرر في هذه الخطة» (٦). وعلى الرغم من هذا التأكيد على جميع المستويات، فإن النتائج التي انتهت إليها هذه اللجان لم تكن مشجعة، ذلك لأنها لم تؤد وظيفتها بصورة فعالة، ولم تحقق أهدافها المرجوة. وقد أوضحت الخطة الخمسية الثانية أن «التجربة قد دلت على أن هناك إعاقة في طريق الأداء التفعال للجان الأعمال، تتمثل في عدم وجود حدود واضحة المعالم بين مسؤولياتها ومسؤوليات نقابات العمال التي تعمل في المجال نفسه» (٧). و يتكشف ذلك في دراسات مختلفة. ويشير «دي» De إلى أن «لجان العمل لها نظام محدد في قانون المنازعات في الصناعة. وعلى العموم فإن تجربة الثلاثين سنة الماضية تدل على أن هذه اللجان ليست بالمرء ذات أثر فعال، اللهم إلا في بعض الحالات الفردية. ومن المقترح إلغاء هذه اللجان بإجراء تعديل ضروري في قانون المنازعات في الصناعة» (٨). ويصرح جيري Giri قائلا «الواقع، مهما كان السبب، أنه لم تتحقق الآمال المنعقدة على لجان العمل كوسيلة لوضع حد للمنازعات وتسوية الخلافات في مجال الصناعة» (٩) ويمكن القول بالإجمال بأن لجان العمل لم تنجح في الهند.

المجالس الإدارية المشتركة

تبعاً للقرار الحكومي لعام ١٩٥٦ بخصوص السياسة الصناعية، ولتوصيات الخطة الخمسية الثانية، وضع في عام ١٩٥٨ خطة لمجالس الإدارة المشتركة. والمقصود بهذه المجالس أن توثق العلاقات الودية بين العمال والإدارة، وتتم بينهم صلات من الثقة والتفاهم. وكانت أهداف هذه المجالس:

أ تحسين أحوال المستخدمين في العمل والمعيشة.

ب تحسين الإنتاجية،

ج تشجيع المستخدمين على تقديم مقترحاتهم.

د المشاركة في إعداد القوانين والاتفاقيات.

هـ أن تكون بوجه عام حلقة اتصال حقيقى بين العمال والإدارة.

د أن تخلق في العمال شعورا حيا بالمشاركة في شئون المشروع.

و كانت السمات الرئيسية للخطوة هي الحق في الاستشارة في أمور معينة، والمشاركة في المعلومات الإدارية في بعض الأمور، وتحمل المسؤوليات الإدارية في مجموعة من المهام. ويقوم التمثيل في المجالس الإدارية المشتركة على أساس التعين الذي يجزبه نقابة عمال معترف بها. ومن واجب الإدارة أن تستشير المجالس في أمور من قبيل خفض النفقات، و «العقولة» (تطبيق المبادئ العقلية)، والمناقشة (في الجلسات)، واختصار العمليات، أو إلغاؤها، ويستبعد من اختصاص المجالس كل المسائل: الأجر، والمعايير الإضافية، الخ والتي تكون موضوعا لمساومات جماعية. وتقبل المجالس الإدارية المشتركة نمطا عاليا من مشاركة العمال في الإدارة، مع أهداف اجتماعية أعلى من نظيراتها في لجان العمل، وتستهدف تغيير البنيان الاجتماعي للمشروعات من داخلها. ويمكن إنشاء هذه المجالس في كل مؤسسة تتوفر بها الظروف الآتية:

- أ أن يكون بها ٥٠٠ مستخدم أو أكثر.
- ب وجود علاقات صناعية طيبة.
- ج وجود نقابة عمال قوية ومنظمة تنظيميا جيدا.
- د أن يكون أصحاب العمل، والعمال، ونقابة العمال على استعداد لإنشاء مجلس إدارة مشترك.
- هـ أن يكون أصحاب الأعمال الخاصة أعضاء في المنظمات القيادية لأصحاب الأعمال.
- و أن يكون الاتحاد تابعا لاتحاد فيدرالى مركزى.

ولاحظ م. د. بونكار S.D. Punekar أن وضع مجالس الإدارة المشتركة كثير الشبه بوضع لجان العمل.

ولكن التجربة فشلت لعدة أسباب، منها عدم اهتمام كل من القطاعين العام والخاص بأجزاء التجربة، وعدم قابلية تطبيق التجربة على المؤسسات الكبيرة، وعدم وجود تعريف ملائم لممارسة المشاركة، واستبعاد الوظائف الهامة من مجال نشاط

المجالس، وانعدام روح المشاركة، والعلاقات المتوترة في إدارة الاعمال. (١٠)
وكذلك لم تكن الحكومة متفائلة كثيرا بتجاح هذه المجالس.

مدير العمال

وضعت في عام ١٩٧٦ خطة لتعيين ممثل العمال مديري في المجالس الادارية للمشروعات العامة. وكان المقصود تنفيذ الخطة على أساس تجريبي في بعض المشروعات المختارة التي كان لها نقابة عمال معترف بها اعترافا صحيحا، وعلاقات ودية بين العمال والإدارة، وقواعد عرفية لتسوية ما ينشأ بينهم من خلافات. وقدرت الخطة أن تستخدم النقابة المعترف بها لحل العمال، وأن يكون هذا الممثل عاملا مستخدما في الشروع.

مجالس الورش، والمجالس المشتركة

اكتسبت خطط المشاركة العمالية في الصناعة دفعة جديدة بصدد البرنامج الاقتصادي الذي وضعه رئيس الوزراء في عشرين نقطة، ومن بين بنوده بند ينص على وضع مخططات لمشاركة العمال في الصناعة، وبخاصة على مستوى المصنع (الورشة)، وفي برامج الإنتاج. وعقب ذلك أتملت وزارة العمل خطة لمشاركة العمال في الصناعة على مستوى الورشة والمصنع، وذلك بقرار بتاريخ ٣٠ من أكتوبر ١٩٧٥. وقد جعلت الخطة صالحة للتطبيق فقط في الصناعات التحويلية والتعدينية في القطاعات العامة والخاصة والتعاونية، وفي الصناعات التي تدار بنظام الاقسام وتستخدم ٥٠٠ عامل أو أكثر. ومحدد الخطة المهام الآتية لمجالس الورش والمجالس المشتركة.

فعل مجالس الورش، من أجل زيادة الإنتاج، والكفاءة الإجمالية للورشة وأقسامها أن تهتم بالشئون الآتية:

- مساعدة الإدارة في تحقيق أهداف الإنتاج.
- تحسين الإنتاج، والإنتاجية، ورفع الكفاءة، وإزالة الفاقد، والإستخدام الأمثل للطاقة الآلية والبشرية.
- تحديد المناطق ذات الإنتاجية الضعيفة، واتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة على مستوى الورشة لإزالة العوامل المسببة لضعف الإنتاجية.
- دراسة ظاهرة التغيب والإققطاع عن العمل، والتوصية بالخطوات الكفيلة بالحد منها.

- تطبيق إجراءات الأمن.
- المساعدة في حفظ النظام العام.
- دراسة الظروف الطبيعية للعمل، كالإضاءة، والتهوية، والضوضاء، والتراب، الخ. وتخفيف الشعور بالتعب.
- اتخاذ الإجراءات الترفيفية والصحية من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية.
- ضمان التدفق الصحيح للاتصالات الثنائية الملائمة بين العمال والإدارة، وبخاصة في الشؤون المتعلقة بأرقام الإنتاج، وجداوله، والتقدم في تحقيق الاهداف.

- وعل المجالس المشتركة أن تتعامل في الشؤون المتعلقة بما يأتي :
- الإنتاج الأمثل، والكفاءة، وتحديد قواعد انتاجية العمال والآلات للوحدة في مجموعها.
- اختصاصات مجلس الورشة التي لها علاقة بورشة أو وحدة أخرى.
- المسائل الناشئة من مجالس الورش، والباقية بلا حل.
- المسائل المتعلقة إجمالاً بالوحدة أو المصنع فيما يختص بتخطيط العمل، وتحقيق أهداف الإنتاج، وبشروع خاص المهام التي يختص بها مجلس الورشة، على مستويات الورشة وأقسامها، وتتعلق بالوحدة ككل.
- تنمية مهارات العمال، وتوفير التسهيلات المناسبة لتدريبهم.
- إعداد جداول مواعيد العمل والاجازات.
- منح مكافآت عن الاقتراحات القيمة والإبداعات التي يقدمها العمال.
- الاستخدام الأمثل للمواد الخام، وجودة المنتجات التامة الصنع.
- إجراءات الصحة العامة والرقابة والأمن في الوحدة أو المصنع.

وقد استقبلت البلاد الحفلة استقبالا طيبا، ولوأنها كانت صالحة للتطبيق فقط في الوحدات التي تستخدم . . . عامل أو أكثر.

وفي أواخر شهر مارس عام ١٩٧٧، كانت ٥٤٥ مؤسسة من مؤسسات القطاع العام التابعة للحكومة المركزية قد نفذت الحفلة، أو اتخذت خطوات لتنفيذها. وتدل بعض التقارير المتلقاة من بعض الوحدات على أن الاجتماعات التي عقدت تنفيذ

للخطة قد ساعدت في تحسين الإنتاج، والإنتاجية، والكفاية الإجمالية (١١).

تنفيذا مشاركة العمال في الإدارة في منظمات التجارة والخدمات.

على أساس الخبرة المكتسبة في تطبيق الخطة في شهر أكتوبر ١٩٧٥، قدمت وزارة العمل ف ٤ من يناير ١٩٧٧ خطة أخرى في شأن مشاركة العمال في الإدارة في منظمات التجارة والخدمات التي تتعامل مع الجمهور على نطاق واسع. هذه الخطة يمكن تطبيقها على تنظيمات كالمستشفيات، ومكاتب البريد والبرق، ومكاتب صرف تذاكر السكك الحديدية، والمصارف، وشركات التأمين، والنقل البري، ووحدات الكهرباء الحكومية، الخ. والقرض الاساسي من الخطة إعداد نظام يخلق ثقة واثمنا بين العمال والإدارة ويساعد على تشجيع العمال على أداء أعمالهم بيزيد من الهمة والنشاط، وبذل أقصى جهودهم بحفز رغبتهم في العمل، وأداء أجل الخدمات للجمهور. وتصلح الخطة للتطبيق في أصغر وحدة عاملة في المنشأة التجارية، أو منظمة الخدمات في القطاع العام، ومقاول الورشة في الوحدة الصناعية، وتستخدم مائة عامل على الأقل. غير أن المنشأة لها الحرية في تطبيق الخطة على وحدات تستخدم عددا من العمال أقل من ذلك. وتخدم الخطة مجالس الوحدات على مستوى الوحدة، والمجالس المشتركة على مستوى الاقسام والاقاليم والمناطق، أو الفروع بنوع خاص اذا لزم الامر.

وتشتمل الوظائف الرئيسية لمجالس الوحدات:

□ خلق ظروف تساعد على تحقيق الكفاية المثل، وأفضل خدمة للمستهلك في المناطق التي يوجد بها صلة مباشرة بين العمال على مستوى العمليات، والمستهلك، وإنتاجية أعلى، وعصول أوفر. مع إزالة الفاقد، والوقت الضائع غير المجدي، والاستخدام الأمثل للقوة العاملة ببذل جهد مشترك في تحسين نظام العمل.

□ التعرف بمناطق الخنات السيئة غير الملائمة بصورة مزمنة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لإزالة العوائق المسببة لهذه الحال، واستخدام أساليب عملية مطبورة.

□ دراسة ظاهرة التغيب والانقطاع عن العمل، والتوصية بالإجراءات الكفيلة بالحذ منها.

□ حفظ النظام في الوحدة.

□ القضاء على الاختلاسات، وكل أشكال الفساد والرشوة، ووضع نظام

المكافآت لهذا الغرض.

- اقتراح تحسينات للظروف الطبيعية للعمل، كالإضاءة، والتهوية، والأتربة، والفوضى، والنظافة، وترتيب المناضد والنوافذ الداخلية، وإقامة الإكشاك، وأماكن خدمة الجمهور، الخ.
- ضمان الاتصال المتبادل بين العمال والإدارة، مستمرا وصحيحا، وبخاصة في المسائل المتعلقة بالخدمات، وتحديد أهداف الإنتاج، والتقدم في تحقيق هذه الأهداف.
- التوصية بإجراءات الأمن، والصحة، والرفاهة من أجل إدارة الوحدة بصورة فعالة.
- مناقشة أية مسائل أخرى قد يكون لها أثر في تحسين أداء الوحدة وتؤدي خدمة أفضل للجمهور.

وفيما يلي وظائف المجلس المشترك:

- تسوية المسائل التي لا تتوصل مجالس الوحدات الى حلها، وترتيب لقاءات مشتركة بين اثنين أو أكثر من مجالس الوحدات لحل المشكلات القائمة بين المجالس.
- مراجعة عمل مجالس الوحدات من أجل تحسين الخدمة للجمهور، واستنباط أفضل الوسائل لتداول السلع، ونقلها، وكذلك حساباتها. الخ.
- معالجة شئون الوحدة التي لها علاقة بقروع أخرى، أو بالمشروع كله.
- تنمية مهارات العمال، وتوفير الوسائل المناسبة لتدريبهم.
- تحسين أحوال العمل العامة.
- إعداد برنامج لساعات العمل والأجازات.
- الإقرار الواجب للاقتراحات المفيدة التي يقدمها العمال، وتقديرها بتطبيق نظام للمكافآت.
- مناقشة أية مسائل لها صلة بتحسين الاداء والتنظيم من أجل تقديم أفضل الخدمات للجمهور.

وتدل سياسات العمل التي اتبعتها الحكومة المركزية في غضون العقود الثلاثة الماضية على أن الديمقراطية الصناعية تقوم على ثلاث قواعد أساسية، هي: تشجيع

مشاركة العمال مباشرة في بعض عمليات صنع القرارات على مستوى القاعدة حيث لا يوجد نظام تمثيل، والتدخل المباشر في شؤون العمل والمسائل المرتبطة بها بحيث تساعد المجموعة الثقافية العمال على تنمية مهاراتهم، واقتان حرفهم، الخ. وتشجيع القواعد السلوكية الايجابية، بما في ذلك ضبط النفس، والانضباط الذاتي. وعلى ذلك فالديموقراطية الصناعية هي في جوهرها محاولة لتحسين نوعية الحياة العملية حتى لا يشعر العمال أنهم مجرد «أسنة» في عجلة الانتاج، وإنما لهم الحرية الكافية ليأدوا قدرا من التخطيط والتنظيم والتنفيذ. وهناك أيضا فكرة سائدة بأنه من المرغوب فيه توسيع مجال مشاركة العمال حتى يشمل المشاركة العادلة. ومع ذلك فإن «خطة المشاركة العادلة في الهند ليست شائعة الا في عدد قليل من الوحدات، ولم يؤد تنفيذها الى أية نتيجة مجدية في التطبيق العام للخطة» (١٢).

الصناعات الصغيرة، والقروية

هذه الصناعات لها مكانة هامة في اقتصاد البلد، وهي مثال للديناميكيات الاقتصادية، والتطور اللامركزي. وترتبط هذه الصناعات ارتباطا وثيقا بالاقتصاد القروى، وهي في الوقت نفسه ملحة بالصناعات الكبرى. ويزخر هذا القطاع بعمل كثيف، ويوفر عملا لكل الوقت وبعض الوقت، ودخلا اضافيا للملايين من أصحاب الحرف، والقرويين، والمزارعين.

ويشمل قطاع الصناعات الصغيرة والقروية على نطاق واسع الصناعات التقليدية (القادى Khadi) قماش قطنى منزلى النسيج، في الهند المترجم) والحرير الطبيعي الخيام على أنوال يدوية، والحرف اليدوية، وليف جوز الهند، والصناعات الصغيرة الحديثة (المجهزة بالمعدات الميكانيكية، والاتوال الآلية). وتقوم الصناعات التقليدية بنوعية عام على أساس الحرف، وتوجد عامة في المناطق الريفية، وشبه الريفية، وتشمل استثمارات قليلة في تشغيل الآلات. أما الصناعات الصغيرة الحديثة، والاتوال الآلية، فإن معظمها يستخدم الآلات، وهي تبدي درجة من التطور التكنولوجى، وتوجد أساسا في المناطق الحضرية. وكانت الأغراض الرئيسية لتنمية هذا القطاع خلال خطط السنوات الخمس المختلفة هي:

- أ استحداث فرص للعمل على نطاق واسع، على قاعدة لامركزية متفرقة.
- ب رفع كفاية مستويات المهارة لدى أصحاب الحرف، وتحسين نوعية المنتجات.

حـ دعم الإنتاج، لاستهلاك الجماهير والتصدير. وتحقيق هذه الاهداف كانت الخطط الاولى تنفيا، بين ما تنفيا، بين ما تنفيا دعم وتطوير نشاط المقاومة، ومساندتها لمجموعة من الخدمات الاستشارية، وتحسين مقننات الإنتاج، والدعم الذي تجر به المؤسسات بتقديم القروض والمواد الاولية، ووضع برامج الإنتاج المشترك، وحوافز مختلفة لتنظيم شركات تعاونية صناعية، وإجراء تخفيضات على مبيعات الاتوال اليدوية، والحلدي، وقد اتاح هذا القطاع آفاقا جديدة للمهن الحرة. أكثر من ذلك أن الحكومة خصصت أكثر من ٨٠٠ بند للقطاع الضيق المجال الذي يبين النطاق المتاح للعمل الحر، مع دعم نظامي للائتمان والمواد الاولية. وفي الخطة الخمسية السادسة ١٩٨٠-٨٥، خصصت اعانة قدرها ١٧٨٠٤٥ مليون روبية للصناعات الصغيرة والقروية ويوضح الجدول رقم ٣ توزيع هذا المبلغ في مجال الصناعة والى جانب هذا الاستثمار في المجال العام، قدر الاستثمار الخاص بمبلغ ١٢٦٠٠٠ مليون روبية، من المؤسسات المالية، وموارد المتقدين، والجهات غير الرسمية.

الجدول رقم (٣) انفاق القطاع العام-الصناعات الصغيرة والقروية (بملايين الرويات)

مصرفوات ١٩٨٠-٨٥

الصناعة	المركز	الولايات وأقاليم الاتحاد	المجموع
١- «القادي» والصناعة القروية	٤٨٠٠	٦٧٠٢٩	٥٤٧٠٩
٢- الاتوال اليدوية	١٢٠٠	١١٠٩٢	٣١٠٩٣
٣- إنتاج الحرير الطبيعي الخام	٣١٠	١٣٣٥٦	١٦٤٥٦
٤- الحرف اليدوية	٥٦٤	٥٤٥٠	١١٠٩٠
٥- ليف جوز الهند	١٥٠	١١٧٢	٢٦٧٢
المجموع (٥-١)	٧٠٢٤	٤٥٧٨٠	١١٦٠٢٠
٦- الصناعات الصغيرة	٢٢٠٠	٣١٦٦٠	٦١٦٦٠
٧- الاتوال الآلية	١٠	٣٦٥	٤٦٥
المجموع (٦-٧)	٢٢١٠	٣١٩٢٥	٦٢٠٢٥
المجموع الكلي	٩٢٣٤	٨٥٧٠٥	١٧٨٠٤٥

التعاون والمشاركة

منذ أن قررت الهند أن تتحول إلى مجتمع اشتراكي النمط، بمبادئ وقيم ديمقراطية، ساد الشعور منذ البداية بضرورة إجراء تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل ذلك قررت الحكومة الهندية أن تطور النظام التعاوني وأكد المخططون دوماً في مختلف المجالات دور الجمعيات التعاونية ووظيفتها، وبمعرضها الأساسي وهو أن يشترك أهل الريف في تطوير الاقتصاد الريفي، ووضع برنامج كامل للتنمية التعاونية في الخطة الخمسية الثانية تتضمن التوصيات الهامة التي قدمتها لجنة الإشراف على الائتمان الزراعي. وكانت الحركة التعاونية حتى ذلك الحين قاصرة على تنظيم القروض وغير ذلك من أنواع النشاط الاقتصادي، كالتمويل، والمعالجة الطينية، والتخزين الخ. وفي عام ١٩٥٨ قرر مجلس التنمية القومية تنظيم الجمعيات التعاونية على أساس المجتمع القروي باعتباره الوحدة الأولى، وأن تتحمل الجمعية التعاونية القروية، و«البانشايات» Panchayat (مجلس القرية في الهند المترجم) المسؤولية والمبادرة في شئون التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أحرزت الجمعيات التعاونية في غضون عقود التخطيط الثلاثة الماضية تقدماً كبيراً، وبخاصة في الائتمان الزراعي، والتمويل، ومعالجة إنتاج الزراعي، وتوريد لوازم المزارع، وتوزيع السلع الاستهلاكية. وفي أواخر شهر يوليو عام ١٩٨٠ كان في البلد ٢٩٠.٠٠٠ جمعية تعاونية. يعمل ٦٥٪ منها في المناطق الريفية، وتتولى على نطاق واسع خدمة المزارعين، والمال الذين لا يملكون أراضٍ، وسائر القطاعات من سكان الريف.

ويوضح الجدول رقم ٤ أن بين عام ١٩٦٠/٦١ وعام ١٩٧٩/٨٠ زاد عدد أعضاء الجمعيات الأولى ثلاثة أضعاف، وزاد رأس مال الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة أكثر من تسعة أضعاف، كما زاد رأس المال العامل أكثر من أربع عشرة مرة.

الجدول رقم (٤١) نمو الجمعيات التعاونية

١٩٧٩/٨٠ (١)	١٩٧٠/٧١	١٩٦٠/٦١
٢٩٠	٣٢٠	٣٣٠
١٠١٠٠	٥٩١٠٠	٣٤٢٠٠
١٩٨٧٠	٨٥١٠	٢٢٢٠
١٩٠٥٨٠	٦٨١٠٠	١٣١٢٠

عدد الجمعيات (بالآلاف)

عدد الأعضاء (بالآلاف)

اسهم رأس المال (بملايين الروبيات)

رأس المال العامل (بملايين الروبيات)

(١) أرقام مؤقتة.

المصدر: الهند، «مرجع سنوي»، من ٢٧٧، نيودلهي، حكومة الهند، ١٩٨٢.

وكان أكبر عدد من هذه الجمعيات موجودا في قطاع الائتمان الزراعي. وفي أواخر شهر يونية ١٩٨٠ كان هناك أكثر من ٩٥٠٠ جمعية ائتمانية زراعية أولية، تغطي ٩٦.٥% من الجمعيات التعاونية الريفية في ٣٠ يونية ١٩٨٠. ومن المصريح به الآن بوجه عام قبول كل الأفراد أعضاء في الجمعيات الزراعية الأولية، بحيث أصبح في إمكان الجميع من ينتمون إلى أضعف القطاعات أن يصبحوا أعضاء في الجمعيات التعاونية، و ينتفعوا بخدماتها.

وتوفر الجمعيات التعاونية التابعة لأضعف قطاعات المجتمع مزيدا من ظروف العمل وللدخل لصغار المزارعين وصيادي السمك. وتتولى الجمعيات التعاونية الوظيفية التي تعمل لبرامج من قبيل مزارع منتجات الألبان، ومصايد الأسماك، وتربية الدواجن، تتولى أساسا خدمة أضعف القطاعات. وبالمثل فإن الجمعيات التعاونية الأولية، باعتبارها جزءا من برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق القبلية، تنشأ وتنظم في هذه المناطق بحيث تكون قادرة على العمل كجميعيات متعددة الأغراض، فتمنح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وتتولى جمع المحصولات الزراعية، ومنشآت الغابات البسيطة، وتسويقها، وتأمين المستلزمات الزراعية، والسلام الاستهلاكية الأساسية. وقد نظمت جمعيات تعاونية للبناء، وتجدير عقود العمل وتوفير فرص العمل بأجور مناسبة، وضع استغلال المفاولين للعمال. ويوضح الجدول رقم ٥ عدد نخبة من الجمعيات الأولية غير الائتمانية خلال عامي ١٩٧٩/٨٠، وعدد أعضائها، ورأس المال العامل فيها.

الجدول رقم (٥) الجمعيات التعاونية الاولى غير الانتمائية (١٩٧٩/٨٠)

نوع الجمعية	العدد	عدد الاعضاء (بالآلاف)	رأس المال العامل (بالآلاف الروبيات)
التسويق الاغراض عامة	٢٩١٠	٣٢٠٥	٣٢٣٦٨٠٠
التسويق التخصصي	٧٠٥	٢٦٣	٤١٨٣٠٠
قوانين اللبن	٢٥٨٥٩	٢٣٢١	٧٦٠٢٠٠
التعاون في الدواجن	١٢٨٩	٦٨	٧٤١٠٠
صيد الاسماك	٤٦٠٩	٥٣٨	(١) ١٩٨٤٠٠
الاعمال الزراعية	١٥٦٨	٢٢١	٦٠٤٩٠٠
عقد العمل والبناء	١٠٢٩٠	٥٥٧	٣٨١٠٠٠
غزل القطن وكيه	٢٣٦	٢٢٣	٣٥٢٠٠٠

(١) البيانات الخاصة بشع ولايات وأقاليم الاتحاد لا تتضمنها هذه الأرقام والمصدر. الهند مرجع ستوى، ص ٢٨١، نيودلهي، حكومة الهند، ١٩٨٢.

اعتُبر التعاون الزراعي في الخطة الخمسية الاولى بمثابة طريق يمكن لصغار المزارعين، والمزارعين المتوسطين أن يشتروا بواسطتها وحدات زراعية كبيرة لتسهيل تطبيق المعارف العلمية على نطاق واسع، وزيارة رأس المال المستثمر، ورفع إنتاجية الارض وفي غضون هذه الفترة أصدرت معظم الولايات قوانين محلية منشئة لجمعيات تعاونية زراعية، ووضعت قواعد لمساعدة هذه الجمعيات وفي غضون الخطة الخمسية الثانية بذلت جهوداً لوضع أساس سليم لتطوير التعاون الزراعي. واستهدف برنامج التعاون الزراعي بمعدل مشروع واحد لكل مقاطعة في مجموعات منتقاة للتنمية الجماهيرية، ويضم كل مشروع عشر جمعيات تعاونية زراعية. وكان على هذه المشروعات أن تكون بمثابة عوامل حافزة لمزيد من التوسع في التعاون الزراعي. والجمعيات الزراعية المشتركة، والجمعيات الزراعية التضامنية هي وحدها المعترف بها جمعيات تعاونية زراعية. ففي الجمعية الزراعية المشتركة يتفق الاعضاء ملاك الاراضي

على الاشتراك في زراعة اراضيهم. وفي الجمعية الزراعية التضامنية تملك الجمعية الارض ملكية مطلقة، وتستأجرها، ويشارك الاعضاء في زراعتها. وفي ٣٠ من يونيو ١٩٣٤ كان هناك ٤٩٨٥ جمعية زراعية مشتركة تضم ١٢٢٠٠٠ عضو، وتسيطر على منطقة مساحتها ٣٢٠٠٠٠ هكتار. وفي هذا التاريخ كان عدد الجمعيات الزراعية التضامنية ٤٧٤٠ تضم ١٤٨٠٠٠ عضو في منطقة مساحتها ٣١٠٠٠٠ هكتاراً (١٣) ويوجد إنشاء هذه الجمعيات تشجيعاً في الاراضي التي زادت مساحتها بتنفيذ إجراءات الإصلاح الزراعي في المناطق التي تتوفر فيها ظروف نجاحها.

البنشاياتي راج (مجالس القرى) كنظام للمشاركة

تكتسب عملية التخطيط في بلد ديموقراطي أتم معنى وعمقاً إذا لم يشارك فيها الناس فحسب، ولكن يشتركون أيضاً في تنفيذ الخطة. واللامركزية الديموقراطية التي تتمثل في إنشاء مؤسسات البنشاياتي راج على مستويات القرية، والمجمع، والمقاطعة هي: حسب تقرير لجنة بلوانت راي مهتا Belwant Rai Mehta (١٩٥٨) امتداد طبيعي للديموقراطية على المستويين القومي والمحلي. وكان: نقل السلطة الى المجتمعات المحلية والوحدات الجغرافية، والاشتراك معها في الاختصاصات والمسؤوليات الرسمية يعتبر أمراً جوهرياً بالنسبة للعملية كلها، ولمعنى التطور، وإلى جانب أن هذه المؤسسات تقدر أحسن تقدير الحاجات المحلية، ولها القدرة على استنباط المشاركة المحلية في صياغة خططها التطويرية وتنفيذها، كان المنظر منها أن تكون بمثابة «معامل تفريخ» وفيادين تدريب للقيادات.

وتتطلب هذا الامر ثقافة إدارية، وإيماناً بقدرة الشعب على اتخاذ القرارات وتنفيذها، وأن تعتبر لامركزية السلطة، والاختصاصات في هذه المؤسسات ليس فقط على أنها وسيلة للتطوير، ولكن على أنها أيضاً غاية في ذاتها.

وتبعاً لتوصيات اللجنة المذكورة بعالية، أنشئت مؤسسات بنشاياتي راج في عام ١٩٥٩ على أنها بنیان ثلاثي الطبقات من الحكم الذاتي المحلي بالقرية، والمجمع، والمقاطعة. ومع ذلك فللولايات الحرية في أن تجري تغييرات في هذا البنیان لتلائم الظروف المحلية. وترتبط هيئات البنشاياتي راج بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً، وأعطى تمثيل خاص في هذه الهيئات لبعض الجهات ذات المصلحة الخاصة، كدور العلاج، والنساء، والجمعيات التعاونية. والبنشاياتي راج المنتخبة انتخاباً مباشراً من

بين القرويين مسئولة عن الإنتاج الزراعى، والصناعات الريفية، والمساعدة الطبية، والامومة، ورعاية الطفولة، والمراعى العامة، والطرق القروية، وصهاريج المياه والآبار والصحة العامة. وتعني هذه المؤسسات في بعض الاماكن بالتعليم الابتدائى، والمحافظة على سجلات القرية، وجمع دخل الاراضى. «هناك في الوقت الحاضر ٢٢٨٥٩٣ «جرام بانشايات» و ٤٤٧٨ «مجمع بانشايات هاميتى»، ٢٥٢ «زىلاباريشاد» في الريف» (١٤). والبانشايات المنتخب مسئول على كل برامج التنمية في منطقته. وتفرض مؤسسات البانشايات راج ضرائبها، وتفرض ضرائب على المنازل، وبعض أنواع الاراضى، والاسواق، والاعياد، وبيع السلع، وكذا عوائد «الدخولية»، وتنشئ اصولا مربحة. وسلطات البانشايات راج ومسئولياتها مسمدة ليس فقط من قوانين الولايات التابعة لها، ولكن أيضا من الإجراءات المالية والإدارية التى تتخذها حكومات الولايات. «تبلغ نفقات الخطوة السادسة على مختلف مشروعات البانشايات راج، وتنسبة المجتمع ٧١٧ كرورا (الكرور عشرة ملايين روبية المترجم) في القطاع المركزى، و ٣٤٤٩٠٠ كرور في الولايات، وقطاع «اقاليم الاتحاد، وبذلك يبلغ مجموع الإنفاق ٣٥٢٠٧ كرورا» (١٥).

خاتمة

يسر زبحثنا هذا السمات الهامة في نظام المشاركة باعتباره جزءا من المبادئ الديمقراطية التى تقام في الهند. والهند، كما هو معروف، تبت الديمقراطية البرلمانية باعتبارها فلسفة سياسية على النمط البريطانى. وفيما يختص بتطبيق هذه الفلسفة وتحقيقها في الواقع. العمل، وبالايجاب والتقنيات التى تتضمنها، فإن ذلك يحكمه الواقع الاجتماعى والاقتصادى في الهند. ويتبين من هذا البحث أن الحكومة الهندية هى التى تولت ترجمة المبادئ الديمقراطية الى الواقع العمل. ومع ذلك فإن انتشار المشاركة الديمقراطية لم يتعد الحدود السياسية. ويجري سعى حثيث من جانب الحكومة لنشر عمليات صنع القرارات الديمقراطية بين مختلف قطاعات المجتمع. وقد أكدت دائما لجنة التخطيط، وهى تضع الخطط الاقتصادية لمختلف الفترات الحاجة الى تطبيق الاشتراكية الديمقراطية من خلال عمليات مشاركة سلمية.

وهناك تياران هامان من الإيديولوجية الديمقراطية. تجدبان دواما خيال القادة الهنود: يتمثل أحدهما في زيادة اللامركزية الديمقراطية للتوسع في عمليات صنع القرارات، وثانيهما التوسع في «الدقعة» (التحول الديمقراطى) الاقتصادية لتحقيق

الأهداف الاشتراكية واستهدف تبني النمط الفيدرالى (الاتحادى) للحكومة، والحكم الذاتى المحلى، زيادة اللامركزية على المستوى السياسى: وعلى ذلك وصلت الديمقراطية الى جذور الحكومة الهندية. ويدعون نظام البانشاياتى راج الى مشاركة نشيطة فعالة لتحقيق أهدافه. ويولد نظام صنع القرارات هذا على مستوى صغير روح المشاركة والاهتمام عند أهل الريف فى الاداء اليومى لنشاط الدولة. وفى الوقت نفسه تبلغ الجماهير درجة متزايدة من الإدراك تؤثر على فكرها الاقتصادى، فتصبح أشد يقظة ووعيا بحقوقها وواجباتها. وثمة روح تعاونية، لا قتالية تنير بصائر الناس. والقطاع العام فى المضمار الاقتصادى هو رائد المشاركة الديمقراطية. ويتبين من بحثنا هذا أنه على مدى العقود اتسع مجال الصناعة فى القطاع العام اتساعا كبيرا، بالنسبة الى القطاع الخاص. ودعت الحاجة الى زيادة اسهام الدولة فى الصناعة والتجارة لإزالة الفوارق فى مستويات التنمية الاقتصادية فى مختلف المناطق. ومع التصنيع بدت الحاجة الى تزويد العاملين فى هذا القطاع بالتشجيع والحوافز المناسبة. وتحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال، والحفاظ بصورة فعالة على الامن فى مجال الصناعة أمران يشكلان المطلب الرئيسى لتقدم الصناعة. ولما كان العمل فى ديمقراطية اشتراكية عاملا مشتركا فى أى نشاط اقتصادى، فإن مختلف أساليب المشاركة وتقنياتها تمثل جهودا تبذل لتحقيق هذه الغاية.

وتستهدف الخطط الخاصة بمشاركة العمال، والتي وضعتها الحكومة الوطنية من خلال القوانين التنظيمية، واللوائح، والتوجيهات، والتوصيات إنفاذ التعاون فى السلطة بين «الفاعلين» من جهة، وبين «المخططين» و«المنسقين» من جهة أخرى، مع تجنب الخلافات الحادة بينهم، وتحريك النظام صوب استخدام فعال للعناصر التنظيمية، بما فيها الموارد البشرية. وفى استراتيجية التنمية المختارة على هذا الوجه تحت الحكومات نفسها وظيفية تدخلية، ومن ثم تكفلت بالمبادرة بتنظيم شئون العمالة فى القطاعين الإنتاجية عن طريق المشاركة (١٦).

ملاحظات:

تقلبات المشاركة انخفاضاً وارتفاعاً: اتجاهات الديمقراطية الصناعية المقارنة في الصين وأوروبا

الكاتب: أوبوفا لاسكوف

أستاذ إدارة الأعمال والسلوك التنظيمي، مدرسة هلسنكي لعلوم الاقتصاد، فنلندا.

رئيس الجمعية الفنلندية لبحوث الإدارة، ويتصب اهتمامه الرئيس في البحث على المقارنة بين المنظمات الرأسمالية والاشتراكية في الثقافات الغربية والشرقية.

المترجم: حسن حسين سكري

ليسانس آداب، ودبلوم الدراسات العليا في الترجمة من جامعة القاهرة. اشترك ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب، وله كثير من الترجمات الأدبية والثقافية، والعلمية.

مترجم من اللغة الروسية إلى العربية.

تقديم: منذ بداية الحركة التي تدعى الثورة الثقافية في سنة ١٩٦٦، كان يتم تغييرات في

إدارة المشروعات بالصين، شملت تجارب مختلفة في ميدان المشاركة، ويستهدف هذا

الكتاب بحث وتحليل هذه النظم، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أولاً: بحث نظم المشاركة المختلفة التي طبقت خلال الثورة الثقافية.

ثانياً: مناقشة نظم المشاركة الجديدة التي ابتدعت بعد وفاة الرئيس ماوتسي تونغ.

ثالثاً: بحث التأثيرات المختلفة لجميع الموظفين، وللجماعات ذات المصلحة في

المشروعات، ومقارنتها بالبيانات التطبيقية الأوروبية.

وقد جمعت البيانات بنفسى خلال زيارتين قمت بهما للصين، أولاهما سنة ١٩٧٣ حينما زرت أحد عشر مشروعاً صناعياً فى جوانججستو (كانتون)، وهانجستو (هونجشيو)، وبكين وشنجهائى. والرحلة الثانية سنة ١٩٨٠، حين كان الحكام الجدد قد وطدوا مراكزهم بالفعل بعد وفاة ماوتسى تونج. ثم قمت بمقابلات شخصية مع مديرى أربع عشرة مؤسسة تقع فى بكين، وجوانجستو، وتشونجكيانج، وتشيانج، وشنجهائى، ويهان. وتقتل هذه المشروعات الصناعات المعدنية والمهندسية، والنسيج، وشركات البناء، ومصانع الخرف. وكان حجم العينات من ناحية عدد العاملين متعارفاً إلى حد بعيد فى أثناء الزيارتين: كان حجم المشروعات يعمل به ما يتراوح بين ٢٠٠، ٦٠٠ عامل، وخمس يعمل به ما يتراوح بين ١٠٠٠، ٢٠٠٠ عامل، وخمسان يعمل بهما ما يتراوح بين ٢٠٠٠، ١٠٠٠٠ عامل، وخمس يعمل به ما يزيد عن ١٠٠٠٠٠ عامل. وكان ثمة مشروعان شملتهما زيارة سنة ١٩٧٣، وقمت بزيارتهما سنة ١٩٨٠ مرة أخرى.

وقد أدت المناقشة فى المقابلات الشخصية بمساعدة مترجم. وتمت كل مقابلة شخصية مع جماعة يتراوح عدد أفرادها بين شخصين، وأربعة أشخاص. وغالباً ما كانت للمقابلة مع الشخص الرئيسى الذى يمثل قمة الهيكل الإدارى لوهية شئون الأفراد.

القوة والمقاومة كأفكار تحليلية:

من الأفكار الرئيسة السمتلة هنا فكرة القوة. ولناقشة هذا المفهوم، نستخدم ما يسمى منهج السيطرة على الموارد (French and Raven) سنة ١٩٥٩)، لأننا نقارن المؤسسات الرأسمالية والاشتراكية فى التملك والسيطرة على وسائل الإعلام وغيرها من الموارد. ويقرر Blau (سنة ١٩٦٤) أن الموارد تعد عاملاً واحداً أو عوامل يمكن استعمالها فى عمليات التبادل المنشئة للعلاقات القوة. وكما يقول Burt (سنة ١٩٧٧) تحدد القوة من حيث هى قوة نظام قوة أو آخر لتحويل الموارد بهدف التأثير فى العلاقات بين الأفراد أو فى الأنظمة الأخرى.

وفى علاقات القوة يتكون ثمة طرفان على أقل تقدير: الطرف أ ويمكنه أن يقدم السلم للطرف ب الذى يكون محتاجاً إليها، ولا يستطيع الحصول عليها من مكان آخر على نحو مفيد. ولذلك يصبح الطرف ب معتمداً على الطرف أ (Emerson، سنة

١٩٦٢، ص ٢٨٢-٢٩٨). ويحاول الطرف ب في كثير من الاحوال أن يحرر نفسه من علاقة الإعتماد على الغير هذه. ومن الممكن أن يخلق هذا مقاومة مباشرة أو مقنعة. ويرى Rus (سنة ١٩٨٠، ص ٣) هذه العلاقات في صورة عجلة للقوة ذات قطبين يرتبطان معاً برباط وثيق: قوة إيجابية (التأثير) كقدرة على بدء العمل، وقوة سلبية (مقاومة)، كقدرة على وقف عمل ما.

وقد جرت العادة في المؤلفات الخاصة بالبحث على تناول القوة الإيجابية وحدها و لكن من جهة نظرية قيادة قادرة، ويكون لتقليل المقاومة أهمية حيوية (Kotter، سنة ١٩٧٩). وتفهم المشاركة في معظم الحالات على أنها رفض للمقاومة، وليست رفضاً للقوة (Rus، سنة ١٩٨٠، ص ١١). وتعتمد من وجهة نظرية على نوع من المشاركة التحليلية. ويستطيع الجهاز الإداري أن يستعملها أداة لتنشيط موارد المعرفة والمبادرة أي (حث) المرؤوسين، ويمكن للعمال أن يترؤوا على أنها رفض لقوة الجهاز الإداري بتقسيم سلطة اتخاذ القرار الى المستويات الأدنى في التسلسل الهرمي.

المشاركة خلال الثورة الثقافية:

بعد إخفاق برنامج التنمية المعروف باسم «The Great Leap Forward» (سنة ١٩٥٨-١٩٦٠)، ابتدع الصينيون نظاماً لسوق حرة محدودة للزراعة، ونظاماً لتحقيق الربح في المشروعات من أجل جفر الإنتاج. وحينئذ إلتفت ماوتسي تونج الخوف من أن هذا الاتجاه قد يسوق الصين إلى الطريق الرأسمالي. وأكد أنه يجب على الصينيين ألا ينسوا الصراع الطبقي. وأن الصين قد تحتاج على الدوام إلى «ثورة» جديدة بعد فترة معينة من الزمن. وكان أيضاً ثمة صراع أيديولوجي بين فكر ماوتسي تونج والحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان يمثل أيديولوجية في الصين وقت ذاك الرئيس Sao tsi Tsang، وأخيراً وليس آخراً، ارتبطت الثورة الثقافية بالصراع على السلطة من أجل خلافة ماو.

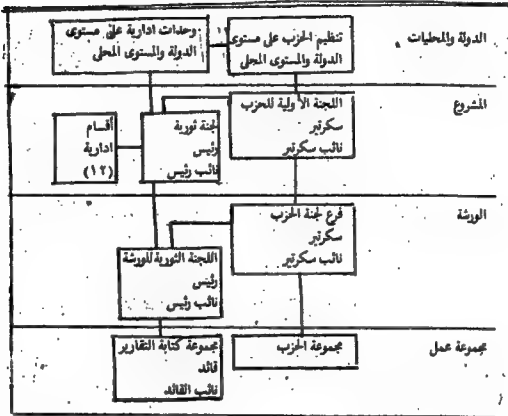
وفي أثناء فترة النفوذ السوفيتي في الصين التي انتهت فجأة سنة ١٩٥٨ وجد نظام إدارة الرجل الواحد، ومعه مديرو أعمال يتمتعون بسلطات كبيرة في المشروعات. وخلال الثورة الثقافية تكونت اللجان الثورية لتمثل الإدارة الجماعية. وكما هي الحال

في الهيكل التنظيمي للحزب، كان ثمة لجان ثورية متعددة على الدوام في مستويات التنظيم المختلفة (الشكل رقم ١) وكان لكل معمل كبير لجنة هي المسؤولة عن الإدارة العملية للشركة.

وقد تكونت اللجنة الثورية للمشروع من عشرين إلى خمسين عضواً، وفقاً لحجم الشركة. وجرت العادة على أن يكون أعضاء اللجنة الثورية من قادة أكبر وأهم الوحدات التنظيمية مثل المصانع والأقسام الإدارية التابعة للشركة. وأسوة بتنظيم الحزب، كانت التوصية تتم في اللجنة الثورية بأن يكون ثلث أعضائها من أكبر العاملين سنّاً، وثلث من متوسطي السن، وثلث من الشباب. وحاول الصينيون بهذا التخلّب على الثغرات بين الأجيال، التي كثيراً ما تخلق صراعات فردية خطيرة.

وقد اكتشفت أيضاً خلال مقابلاتي الشخصية في المشروعات أن النساء كن محشرات بصورة طيبة في اللجان الثورية، وكان تمثيل العمال العاديين في اللجان بالصورة نفسها، ومن الواضح أن الصينيين قد حاولوا أن يوسعوا مجال المشاركة في إدارة المشروع ليشمل مجموعات كثيرة مختلفة، واضعين في حسابهم مستويات التسلسل الهرمي، من ناحية المجموعات السنية، ومن ناحية الذكور والإناث. وقد أسفر الدور المسيطر للحزب عن مشكلة تتعلق بمبدأ المساواة في المشاركة، لأن أعظم القرارات أهمية كانت في يد الحزب على أي الحالات.

وقد حاول الصينيون تقليل التسلسل الهرمي، وزيادة المشاركة والقدرة على التحديث خلال الثورة الثقافية حين أقاموا ما عرفوا باسم «المجموعات الثلاثية للمشروع» بهدف حل المشكلات الفنية الكثيرة وغيرها من المشكلات.



الشكل رقم (١) امبكل الاستراتيجي والعمل لتنظيم مصنع الساعات في شينجهاى سنة ١٩٧٣
(Laskonen سنة ١٩٧٧ ، ص ٨٨).

ومن حيث المبدأ، ضمت مجموعات المشروع هذه: رجال الإدارة، والخبراء الفنيين، والعمال العاديين. وكان واضحاً أيضاً أن الصينيين حاولوا تفادي التأكيد على مكانة الفنيين أو غيرهم من الخبراء مثلاً. وكان الباعث السياسي هو تخشى خلق صنفوة جديدة أو طبقة اجتماعية، ولكن كان ثمة سبب يقوم على الحفز أيضاً. لعله الخوف من أن تحطم مجموعة الخبراء بالتأكيد على أهميتها روح المبادرة بين العمال العاديين في المشروع، أى «مشاركة الجماهير» التى يعتمد عليها النموذج الماوتس تونجى الى حد كبير.

وقد بذلت جهود كبيرة للتأكيد على مشاركة العمال العاديين في محاولة لتنشيط مشاركة أولئك الذين في مواقع أقل أهمية من خلال التجمعات الاجتماعية غير الرسمية. واستند أولئك على مجموعة العمل، ومجموعات المناقشة التى كونت من أجل التدريب الايدلوجى والمناقشة الخ. وعادة ما تكونت هذه المجموعات من ستة أعضاء الى اثني عشر عضواً، اختاروا مهامهم الرسمية، ونظمو أنشطتهم في وقت الفراغ، وعقدوا إجتماعات للدراسة السياسية في غير ساعات العمل، ومارسوا النقد الذاتى والنقد الجماعى.

وأود أن أذكر بوجه خاص النظام الصينى للنقد لأن الإنسان يستطيع أن يميز فيه رابطة ما بين المشاركة المباشرة وغير المباشرة. وهو ميكانيزم للرقابة يقوم به جمهور الناخبين. وكان جمهور الناخبين من حيث المبدأ قادراً من خلال النقد على القيام بالتقويم المباشر لقيادة ممثليه على الدوام، وعلى الحصول على تغذية استرجاعية فورية. والتحويل إلى على قدرة القائد بقدر هام في الديمقراطية القائمة على المشاركة. كما يعمل النقد في صورة ميكانيزم منظم للصراع، ومن ثم يمكن استعماله أداة لتقليل المقاومة بين المرووسين.

وتعنى المشاركة بوجه عام مشاركة المرووسين في اتخاذ القرار في المستوى الاعلى، وقد احتفظ بهذا العمل من الناحية التقليدية لرؤسائهم. ونادراً ما تفهم المشاركة بدرجة أكثر في اتجاهات أخرى: أفقياً أو رأسياً من أعلى الى أسفل. وقد انغلج الاتجاه الأخير حتى ظهرت الثورة الثقافية. وقد أوجد الصينيون خلال نوبات إنفعالهم نظاماً قام فيه المديرين، والخبراء، وغيرهم من موظفى المكاتب أى الكادرات المختلفة بالعمل بعض الوقت جنباً الى جنب مع مرووسيههم، وأدوا الأعمال نفسها التى يقوم

بها هؤلاء الرؤوسون وفقاً «لبدأ الخط الجماهيري». وكانت القاعدة في المشروعات الصناعية والتجارية الأربعة عشر «.. جميعاً» التي قمت فيها بمقابلاتي الشخصية سنة ١٩٧٣، هي قيام الكادرات المختلفة بالعمل البدني يوماً واحداً في الاسبوع.

ويمكن أن تختلف المشاركة أسفل الخط من حيث العمق مثلاً، فقد تتخذ خطأ مستقيماً لتصل بسرعة الى مستوى أو أكثر من مستويات التسلسل الهرمي المؤسسة. وقد تختلف في المدة أيضاً، حيث تتراوح ما بين زيارة قصيرة في المستوى الأدنى، وفترة عمل أطول، أو تصل الى تبادل كامل للمهام.

الميزات التنظيمية للمشاركة أسفل الخط:

ما لبث بعض الناس في الصين أن لاحظوا أن النظام قد ابتدع أساساً لإلغاء الفروق الطبقية، وأنه كثيراً ما أنتج أيضاً بعض المزايا التنظيمية الخاصة. وسناقش هذين الأمرين فيما يلي الى جانب التجربة الإيجابية، والمزايا التي يمكن أن تقدمها المشاركة أسفل الخط لشركات من الناحية النظرية، طبقاً للدراسات التنظيمية:

□ تحسنت الاتصالات تصاعدياً. كماعد تدفق المعلومات غير الملثم الى أعلى في كثير من الحالات مشكلة من أخطر المشكلات فيما يتعلق بالاتصال والكفاءة. واكتشف الصينيون أن نظامهم الجديد قد فتح قنوات مباشرة جديدة لتدقيق المعلومات الى أعلى.

□ يطلع الجهاز الإداري في التطبيق على ماهية المشكلات الهامة الحقيقية (مشكلات شؤون الافراد وغيرها) للمستويات الأدنى في التسلسل الهرمي. وقد أوضح Korpi (سنة ١٩٧٤) أن أكثر من نصف الإضرابات في السويد كانت بسبب شكوى الطبقة العاملة الدنيا.

□ تتاح للمديرين فرصة لبحث نظمهم العملية من «الخارج».

□ بوجود تماسك أفضل في التسلسل الهرمي بالتنظيم كله. وأوضح دراسات كثيرة أن الاتصال الشخصي يقلل من الاصطهاد والصراع، ويزيد المواقف الايجابية (Etzioni، سنة ١٩٦٥).

□ أن مديري المؤسسات غالباً ما يكونون كياز السن، وفقدوا معظم طاقاتهم وقدرتهم الخلاقة التي توافرت لهم أيام شبابهم. وأصبحوا في حالات كثيرة عبئاً ثقيلاً على المؤسسة التي ينتهون اليها. ويمكن لنظام متفق عليه للتحرك تجاه

المستويات «الادنى» في الاعمال المطلوبة بدرجة أقل ، أن يكون نجدة للمدير وشركته . وعلى أية حال ، فإن النظام العالمى المعاصر للقيمة المرتكز على النمو المستمر . والمكانة الاعلى ، لا يسمح بالمشاركة أسفل الخط فى مثل هذه الحالات ، وفي المؤسسة نفسها على أقل تقدير . وثمة خطر داهم « لفقد الاحترام » .

□ توضح دراسات كثيرة عن مدى استفادة المديرين الحقيقية بوقتهم ، أن جزءاً غايه فى الصفر من وقت عملهم يخصص للاعمال الإدارية الهامة مثل التخطيط الاستراتيجى الخ . . (Stewart ، سنة ١٩٦٧) . ويفقد المديرين جزء اكبر من وقتهم فى أعمال روتينية ذات أهمية ثانوية لفاعلية المشروع . وقد يثور الجدل حول . أن الوقت الذى يستثمره المدير فى المشاركة أسفل الخط ، قد يسفر عن عائد ايجابى متعدد الجوانب ، يعود على المشروع وعلى العاملين به .

ولابد لنا أن نتذكر أن الصعود المستمر فى تبرز المديرين الكبار ، أو الاستمرارية فى مناصبهم على أقل تقدير ، هو أساساً من خلق مجتمع صناعى حديث النشأة نسبياً من الناحية التاريخية . وفي المجتمعات الزراعية المتقدمة زمنياً وفى غيرها من المجتمعات ، ينقل كبار السن تدريجياً الى أعمال أقل قوة مع تقدمهم فى السن ، وتناقص فاعليتهم . وثمة أيضاً تطورات كثيرة أخرى فى المجتمع المعاصر ، يبدو أنها تؤيد المشاركة أسفل الخط ، أو أوصت على أقل تقدير بدراسة هذا النوع من المشاركة دراسة جادة . وفيما يلى بعض هذه التطورات :

□ إن نظم القيمة آخذة فى الاعتماد عن أهداف السلطة ، والمكانة والثروة المادية ، متجه نحو « نوعية للحياة » أرفع تستند بشكل متزايد على المساواة وعدم الإشباع المادى .

□ الارتفاع المستمر فى مستويات التدريب ، أدى الى موقف أصبح فيه عدد من الناس أكثر وأخذ فى التزايد معددين - لشغل المناصب الإشرافية الهامة ، من ناحية كل من المعرفة والسمات الشخصية .

□ عدد أولئك المبدعين للعمل الجهدى الرتيب آخذ فى الإضمحلال على الدوام . وقد تشور دعوى الى توزيع أكثر عدالة للأعمال الشاقة والكريهة ، وليس للأعمال « البسيطة » المجزية وحسب .

□ خارج نطاق العمل ، يقوم المديرون فى المجتمعات الصناعية بالفعل ، بأعمال

يقوم بها عاملون في أدنى مستويات التسلسل الهرمي لمؤسساتهم. مثل: الاشغال المنزلية، والإصلاحات المنزلية، وشراء الحاجيات من المتاجر الكبيرة التي تعتمد على الخدمة الذاتية، وفي ملء خزانات البترول.

□ اختلاقات الاجور بين أولئك الذين في أعلى، وفي أدنى مستويات التسلسل الهرمي. كانت آخذة في التناقص المستمر. وكان ثمة اتجاه أيضا الى المساواة في الاجر، حتى أخذت الاختلافات بين المهن في التغير.

□ تحنى الزيادة المطردة في الضرائب أن العمل في المستوى الاعلى قد أصبح لا يعود بأرباح صافية ترتفع كثيراً عن أرباح المستوى العادى.

□ تعد البطالة، وبخاصة بين الشباب، من أعظم المشكلات في العالم كله. ولربما تكون بعض أشكال المشاركة أسفل الخط جديرة بالتجريب في هذا الشأن، لتجعل سوق العمل أكثر مرونة.

□ وبصفة عامة، تشمل الاهداف المقبولة للديمقراطية، المساواة، واختمالية تبديل الجهاز الادارى، والمسئولية المشتركة. وحيث أن ثمة اهتماماً بالديمقراطية، فإن المشاركة أسفل الخط ليست الا تنفيذاً للمساواة من أعلى إلى أسفل، وليس من أسفل الى أعلى وحسب. وعلى الرغم من تطوير الديمقراطية الرسمية في مجتمعات كثيرة، فإن تنفيذ الهدف الثانى، وتغيير الجهاز الادارى، بعد تطبيقاً قابلاً للجدل في كل من النظم السياسية وغيرها من النظم. وحيثما يظل القادة في مناصبهم، نادراً ما تتحقق المسئولية المشتركة في التطبيق.

□ قد يتطلب تطبيق نظام المشاركة أسفل الخط على نطاق واسع يصل الى حد التطرف، اعادة الترتيب بدرجة كبيرة، في المجتمع كله. وعلى أية حال، فإن المجتمعات المعاصرة تكافح في كل مكان تبدو مشكلات مستعصية الحل وبالنسبة للعاملين وسياسة التوظيف: أثبتت العلاجات القديمة أنها عديمة الفائدة في معظم الحالات، في حل هذه المشكلات.

و بهذا المعنى، تكون المشاركة أسفل الخط جديرة بالبحث والتجريب. وتنظر القيادة الصينية الحالية الى الوراء، وترى أن الثورة الثقافية كانت عقداً من السنوات، تسببت خلاله الفوضى في وقف التنمية الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية بالذين، من الناحية العملية. ومنع ذلك، فإنها في مجال المشاركة، قد جربت أفكاراً جديدة كثيرة، كفيلة بأن تسفر عن باعث ذى قيمة عالية، وعن أداء متميز بالتفاعلية بين العاملين.

فماذا حدث من خطأ إذن؟

أولاً: كان نظام المشاركة المتعدد الجوانب خدعة كبيرة، لأن المشروعات لم تتوفر لها سوى سلطة فضيلة الفاعلية في اتخاذ القرار بمعرفةتها، وكان عليها أن تتبع الخطط والامور التي تصدر من قمة الهرم الاجتماعى. وواقع الامر، أن مجموعة صغيرة من موظفى الحزب على مختلف المستويات هى التي اتخذت القرارات الهامة: ومن ثم، فإن نظم المشاركة لم تقم بدورها في تنشيط القوة الايجابية، بل الراجح أنها كانت قوة سلبية مقنعة، أى -مقاومة- في صورة الاداء الهابط.

ثانياً: كثيراً ما كانت القوة البدنية تقهر المقاومة، مما أدى الى الخوف والعزلة، وإلى المقاومة المقنعة في صورة تناقص الحافز والفاعلية (Eziomi، سنة ١٩٦١).

ولقد كانت بعض الإجراءات التي اتخذت خلال الثورة الثقافية إجراءات حماسية، ولكنها مضادة للإنتاجية، وكثيراً ما عدلت في المكان الخاطئ، وفي وقت خاطئ، بالنسبة لمرحلة تنمية المجتمع الصينى والمشروعات. ومثال ذلك، أن الاستبدال المفاجئ لایدولوجية الحزب للميكانيكيات الاقتصادية (نظم العلاوات) لم يفلح في بلد نام مستوى المعيشة فيه منخفض.

ويعنى ذلك كله، أنه يجب علينا أن ندرس التجارب الصينية خلال تلك الفترة بعناية، لأن الصين تجمعت وقتذاك في صورة معمل بشرى ضخم، أجريت فيه التجارب المثيرة المستعدة الى حد ما في بيئة طبيعية.

المشاركة في المشروعات الصينية بعد سنة ١٩٧٦:

بعد وفاة ماوتسى تونج في سبتمبر سنة ١٩٧٦، اتخذت القيادة الجديدة كثيراً من الاجراءات لتقليل المقاومة لسياساتها. كما غيرت كل من هيكل السلطة ونظام القيمة تقييراً جذرياً: موجهة للمجتمع والمؤسسات، وواضحة للاهداف التي يعمل من أجلها، والاجراءات التي تستعمل في هذا الصدد.

ولتقليل المقاومة (القوة السلبية) غيرت القيادة الجديدة شاغل المناصب الهامة في الحزب الشيوعى والمشروعات. وطبقاً لقرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى في اكتوبر ١٩٨٣، لتطهير مؤسسات الحزب تعين طرد مجموعات خاصة، كانت نشيطة في

الشورى الثقافية، من الحزب (Central Committee Of CPC)، سنة ١٩٨٣، ص ٦).
والغيب معظم اللجان الشورية بحلول سنة ١٩٧٨، وأقيم من جديد نظام الجهاز
الإدارى الواحد فى المشروعات. وفى كل المشروعات التى زيرتها فى نهاية سنة ١٩٨٠:
تقريباً، كان ثمة مديرون جدد على قمة هذه المشروعات، عين معظمهم سنة ١٩٧٨.
ولقد قال هيو جوفنج، السكرتير الاول للحزب الشيوعى حينئذ، فى حديث له عن
الاصلاح الإقتصادى (نشر فى Beijing Review، عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠):

إن التوجه العام لهذا الإصلاح كان لتحويل الجهاز الإدارى بالدولة بصورة مبالغ
فيها (شمل ذلك السلطات المركزية والمحلية)، ولتوسيع سلطة اتخاذ القرار فى
المشروعات، وقوة العاملين فيها، وهىة موظفيها للمشاركة فى الإدارة، وتغيير النظام
من خلال التخطيط وحده، إلى نظام يخضع للسوق، وتغيير الجهاز الإدارى المعتمد
أساساً على أجهزة ومناهج إدارية للعمل، إلى جهاز إدارى يعتمد أساساً على أجهزة
اقتصادية، وعلى مناهج اقتصادية وقانونية أيضاً.

وقد قصد بهذه الأفكار إحداث تغييرات فى المجتمع الصينى على مستويات
متعددة. وتغير مضمون الديمقراطية الصناعية تفكيراً جذرياً منذ ظهور الثورة الثقافية.
وتغيرت أيضاً مع الحركة تجاه نظام أكثر حرية للسوق، واستقلال أعظم بكثير،
ومسئولية المشروعات ومديريها، أهمية نظم المشاركة لمستوى المشروع الجديد، وبوسمهم
الآن ممارسة السلطة الحقيقية لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالامور الهامة.

ويتنص دستور الصين الجديد (٤ ديسمبر سنة ١٩٨٢) على الآتى:
تجتمع مشروعات الدولة بالادارة الديمقراطية من خلال الهيئات العمالية، والجهاز
الإدارى بها، وبطرق أخرى طبقاً للقانون [المادة ١٤].. وللمؤسسات الاقتصادية
الجماعية سلطة اتخاذ القرار فى إدارة الاعمال الاقتصادية المستقلة شريطة أن تقبل خطة
الدولة، وأن تلتزم بالقوانين الصادرة بشأنها. وتقوم الهيئات الاقتصادية بالإدارة
الديمقراطية طبقاً للقانون، بكامل هيئتها من العمال المنتخبين، أو فى نقل إدارتها
وتصدر قراراتها فى الامور الرئيسية بالنسبة للتشغيل والادارة [مادة ١٧].

ويرجع تاريخ هذه الاستشهادات الى سنة ١٩٨٢. وعلى أية حال، فإن القوانين
الانتقالية فيما يتعلق بمؤتمرات العمال، الصادرة فى يونيه ١٩٨١ تنص فى المادة ٣ على

أن تمارس مؤتمرات العمال وظائفها وسلطاتها تحت قيادة لجنة الحزب (Regulations Provisional)، سنة ١٩٨١). وبعد ثمانية أشهر وحسب، لم يعد الحزب مذكوراً في الدستور بالنسبة لوظيفة مؤتمرات العمال. والراجع أن هذا كان أمارة على انفصال الحزب عن الإدارة العملية للمشروع، وهو انفصال يمثل تغييراً عميقاً كل العمق في بلد اشتراكي.

وطبقاً لمعلومات زودني بها موظف حكومي في نهاية سنة ١٩٨٣، كان ثمة مؤتمرات للعمال في ٢٠٠.٠٠٠ مشروع وانتخب العاملون الجهاز الإداري الأعلى، ومديري المصانع فيما يقرب من ١٥٠.٠٠٠ مشروع

وقد انتخب العاملون ممثل مؤتمرات العمال مباشرة، مع مجموعات عمل، وأقسام العمل أو (الورش)، و (المكاتب) كوحدات انتخابية. ومن حق كل عامل طول الوقت في مشروع ما، ويتمتع بحقوق المواطنة، أن ينتخب كممثل في مؤتمرات العمال لمدة عامين قابلين للتجديد.

و يتضمن التمثيل الملائم في المؤتمرات العمالية بالنسبة للأفراد العلميين، والفنيين والإداريين، والعمال الشبان إنثاءً وذكوراً. ويجب أن يمثل العمال بنسبة لا تقل عن ٦٠ في المائة من أجمالي عدد الممثلين (Provisional Regulations، سنة ١٩٨١، الفصل الثالث، المادة ٨).

وفي تكون المؤتمرات العمالية الجديدة، مازال ثمة آثار لنظم المشاركة التي أخذت بها الثورة الثقافية، مثل الفئات المختلفة لجماعات الأفراد التي يجب أن تمثل حسب المهنة، والنوع، والسن الخ.. والفرق الخطير هو أن النظام الجديد للمشاركة بنعم بسلطة حقيقية أكثر، بسبب استقلال المشروعات بصورة أعظم في اتخاذ القرار، والسلطة المتضائلة للحزب.

وقد أوجد النظام الجديد للمشاركة أول الامر، فيما أطلق عليه «مناطق اقتصادية خاصة»، حيث كانت تجرب الاستراتيجيات الجديدة للإصلاح الاقتصادي، ولكن نظام مؤتمرات العمال كان قد انتشر بالفعل في جميع أنحاء الصين بحلول عام ١٩٨٣.

وكما قال Chen (سنة ١٩٨٢، ص ٦-٧) إن معظم مؤتمرات العمال التي قامت تبني التوجيهات التالية:

- ١- تشترك في الانتخاب العام لمدير عام المصنع، أو المدير الإدارى والمساعد، أو نائب المدير العام، ونائب المدير الإدارى. وتقدم نتائج الانتخابات الى السلطات العليا في صورة اقتراح للموافقة عليها.
 - ٢- تنتخب رؤساء الورش (المكاتب) والادارات والاقسام أو الوحدات.
 - ٣- تقيم أداء الموظفين الاداريين، أو الافراد المشرفين في المشروع، وتقرر ما اذا كان مثل هؤلاء الافراد يستحقون... أو شهادات تقدير (الثناء)، أو الترقية، أو تخفيض الدرجة، أو النقل، أو أى إجراء آخر مناسب. وأن يقدم مثل هذا القرار أيضا إلى مستوى السلطات العليا للموافقة والتنفيذ.
 - ٤- تبحث وتوافق على القرارات المتعلقة بالجهاز الإدارى، وبتنظيم المشروع، ونظام الاجور، وتدريب العمال، ووضع اللوائح، ووسائل تقييم الاداء.
 - ٥- تبحث وتوافق على التعاقدات الجماعية الموقعة بين الجهاز الإدارى واتحاد العمال.
 - ٦- تبحث وتوافق على الخطط المالية والميزانيات الخاصة بالمشروع.
 - ٧- تبحث وتوافق على مقترحات اتحاد العمال فيما يتعلق بالاجور.
 - ٨- تبحث وتوافق على المشروعات الخاصة برعاية العمال ومنفعتهم، الزيج وإعادة التدريب، والمشاركة في الارباح، ونظام الجوائز، وتأمين العمل.
 - ٩- تبحث وتوافق على التقارير والمقترحات الخاصة بالخطة التى يضعها مدير المصنع (أنظر Provisional Regulations، سنة ١٩٨١، الفصل الثانى، المادة الخامسة).
- ومنذ أيام ماوتسى تونج أوجد الصينيون نظاما رسمى وغير رسمى للمشاركة على مستويات مختلفة في التنظيم القائم على التسلسل الهرمى. ويظهرون بعض الاستمرارية مع الممارسات المتقدمة زمنياً. وعلى مستوى الجهاز الإدارى، ثمة اجتماعات خاصة. لمثل مؤتمرات العمال، وعلى مستوى الورشة (المكتب) توجد جمعية ممثلة العمال، وتسمى اجتماعات الحياة الديمقراطية، حيث يجتمع رؤساء الورش بعمالهم، ويمثل اتحاد العمال لبحث رعاية العمال، ومشاكل الحياة اليومية، وهلم جرا، وعادة ما تتم هذه الاجتماعات مرة كل شهر (Clen، سنة ١٩٨٢، ص ٤).
- وفي نهاية سنة ١٩٨٣، اجتمع المؤتمر العاشر لاتحادات العمال الصينية في بكين من

أجل انتخاب قادة جدد، ومراجعة لوائحها. وبحلول نهاية عام ١٩٨٢، كان ثمة ٤٣٠.٠٠٠ مؤسسة ريفية لاتحاد العمال. تضم ٧٣.٣١ مليون عضو.

ولم نذكر اتحادات العمال من ناحية المشاركة في المشروعات فيما تقدم نظراً لقوتها المحدودة، ولأن أنشطتها تكاد تكون أنشطة اجتماعية وأيدلوجية تقريباً. وطبقاً للدستور الجديد أيضاً (أنظر: Beijing Review، عدد ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٣، ص ٦-٥) تختلف اتحادات العمال اختلافاً كبيراً عن نظائرها في البلاد الغربية الرأسمالية، حيث توجد مؤسسات تعمل لمصلحة العاملين، وتتفاوض مع أصحاب الأعمال، وتكافح من أجل أجود أفضل، وغير ذلك من الفوائد لأعضائها. وعلى أية حال، فإننا لو تذكرنا مهام المؤتمرات العمالية المذكورة فيما تقدم، مثل الموافقة على نظم الأجور والعلاوات، والتعاقدات الجماعية المبرمة بين الجهاز الإداري واتحادات العمال، يستطيع المرء أن يتنبأ بأن اتحادات العمال قد تشارك في المستقبل في الشؤون بمصالح العاملين، مثلما تفعل في البلاد الرأسمالية. وإذا عرفنا الاتصال الوثيق بين مؤتمرات العمال، واتحادات العمال، نجد أن اتحادات العمال قد تصبح في المستقبل عنصراً هاماً لنظام المشاركة في المشروعات الصينية.

تأثير الجماعات صاحبة المصلحة في اتخاذ القرار:

للتوصل إلى صورة مقارنة للمشاركة، ولتأثير الجماعات المختلفة صاحبة المصلحة في عملية اتخاذ القرار في المشروعات، وقد استعملت الإجراءات نفسها في الصين، مثلما اختارته لدراسة الديمقراطية الصناعية في أوروبا (IDE) مجموعة البحث الدولي المذكورة بهذا العدد في مقال Beinhart wilpert وكان كاتب هذا المقال قائداً لمجموعة البحث الفنلندية. لدراسة الديمقراطية الصناعية في أوروبا.

وكان مقياس التأثير المستعمل عبارة عن موزج مما يسمى بالمنهج القائم على حسن السمعة، ومنهج اتخاذ القرار لمقياس التأثير (Bachrach and Baratz، سنة ١٩٧٠، Tannenbaum، سنة ١٩٦٨). ففي دراسة الديمقراطية الصناعية في أوروبا قام الباحثون بمقابلات شخصية مع خبراء مختارين من بين المديرين، والممثلين لاتحاد العمال، ودارت المناقشة حول التأثير الذي كان للجماعات التنظيمية في ستة عشر قراراً بينها. وفي التحليل جمعت القرارات طبقاً لمنظور الزمن. أي القرارات قصيرة المدى، ومتوسطة المدى، وطويلة المدى. (تظهر القرارات في الجدول رقم ٢). وقد جمعت مادة دراسة الديمقراطية الصناعية في أوروبا خلال عام ١٩٧٦.

وقد اختلف جمع البيانات من الصين سنة ١٩٨٠ عن جمع بيانات دراسة الديمقراطية الصناعية الصاعدة في أوروبا من ناحية أن المشروعات الصينية التسع إنما تمثل الصناعة الصينية من حيث هي كل، ولا تقتل الصناعة المعدنية والهندسية فحسب. وكان الاختلاف الثاني، هو أن أية فرصة لم تتح لي للقيام بمقابلات شخصية مع ممثلي المديرين، واتحادات العمال، كل على حدة. وقد دون الإجراء المتعلق بتأثير الجماعات المختلفة صاحبة المصلحة في اتخاذ القرار بكل من اللغة الصينية والانجليزية. وقد ملا الأشخاص الذين تمت المقابلات الشخصية معهم أنموذجاً باللغة الصينية، ووضع علامة (X) في المكان المطلوب التأثير عليه، والذي يمثل تقييمهم لتأثير مجموعة ماتحت كل سؤال من الاسئلة الستة عشرة المطلوب الإجابة عنها، وقد تم ذلك بإرشادات منى، ودون وجود مترجم أو أى وسيط آخر. وثمة معلومات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بجمع البيانات، وامكانية الاعتماد عليها، ومدى صلاحيتها، بدراسة الديمقراطية الصناعية في أوروبا لمجموعة البحث الدولي (سنة ١٩٨١) وبدراسة Leaksenon (سنة ١٩٨٤).

المشاركة في اتخاذ القرار بين المجموعات المتعددة:
في الجدول (١)، مقارنة لتأثير الجماعات المختلفة صاحبة المصلحة في أنماط القرارات المختلفة بين الصين وإثنى عشر بلداً أوروبياً (دراسة الديمقراطية الصناعية). وقد أدرجت القرارات الستة عشر جميعاً في الجدول رقم ٢.

وتوضح المتوسطات في الجدول رقم ١ أنه في المقدر، نجد أن العمال الصينيين، ورؤساء الورش، ومديري المستوى الأوسط (رؤساء الاقسام الخ...) لهم تأثير أقل من أقرانهم الاوربيين في جميع أنماط القرار تقريباً، وهذه متغيرات مجمعة. والاستثناءات الوحيدة هي القرارات على المدى المتوسط، حيث يبدو أن للعمال الصينيين تأثيراً أكثر من العمال الاوربيين. ويتأتى هذا من حقيقة أن بعض المشروعات الصينية المبدروسة، قد انتقلت بالفعل الى النظام الجديد القائم على المشاركة، حيث أمكن للعمال (من خلال مؤتمر العمال) أن ينتخبوا رؤساءهم، ورؤساء الاقسام الجدد، وأن يبحثوا ووافقوا على المقترحات الخاصة بالاجور.

وحيث أن متوسطات الإدارة العليا لا تختلف اختلافاً كبيراً وفقاً لأنماط القرارات، ومتوسطات القرارات، الستة عشر، يمكن أن تتخذ وجهة نظر للمقارنة. واذابحثنا الاختلافات بين متوسطات المديرين والعمال، نلاحظ أن الاختلاف الاعظم

بين الصين والهند الاوربية يكمن في القرارات قصيرة المدى ، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمال وأحوالهم . وربما كان هذا نتيجة للثقافة الصينية التقليدية المرتبطة برئيس الاسرة التي يقوم فيها كبار السن من الرجال بدور السيطرة ، ويتحكمون في كل الامور . ويمكن أن تكون هذه النتيجة أيضاً اشارة على الاختلاف في تكنولوجيا الانتاج ، وتحتاج عملية الانتاج الصينى الاقل اعتماداً على المكنة والتسيير الآلى ، الى رقابة أكثر ، وهذه الرقابة ليست مطلوبة من الادارة العليا وحدها .

وكما نرى في الجدول رقم ٢ ، كانت القرارات الوحيدة التي للعمال الصينيين تأثير فيها بدرجة أكثر من تأثير أقرانهم الاوربيين هي : القرار رقم ٢ (الصين = ١٠٦ ، الديمقراطية الصناعية في أوروبا = ١٢) ، والقرار رقم ٨ (الصين = ٣٠٦ ، الديمقراطية الصناعية في أوروبا = ١٠٣) ، والقرار رقم ٩ (الصين = ٢٠١ ، الديمقراطية الصناعية في أوروبا = ٢٠) . وهذه النتائج ليست إلا انعكاسات للنظام الصينى الجديد القائم على المشاركة . وقد خطط الإصلاح من أجل التنفيذ التدريجى : تم إختيار مجالات أو ميادين معينة لتكون وحدات اختبار ، وتقدم تطبيق الإصلاحات تدريجياً . وقد طبقت مشاركة العمال أول الامر في القرارات الاقل شأناً من الناحية الاستراتيجية ، ومثال ذلك ، حق العمال في انتخاب رئيسهم المباشر ، أو رئيس الورشة (المتوسط ٣٠٦) . وتلى ذلك القرارات المتعلقة بالاجور (المتوسط ٢٠١) ، وأخيراً ، حقهم في تعيين رئيس جديد للقسم (المتوسط ١٠٦) .

- ١- ١٢ بلدًا، ١٣٤ مشروعًا.
- ٢- ٩ مشروعات صناعية.
- ٣- القيم هي متوسط المتوسطات: متوسطات القيم - متوسطات الشروع - المتوسط القوي (الصين) - متوسطات ١٢ بلدًا (من البلاد الأوربية).
- ٤- قياس ١ = لا تأثير، ٢ = تأثير طفيف، ٣ = تأثير معتدل، ٤ = تأثير عظيم، ٥ = تأثير عظيم للغاية.
- ٥- القرارات قصيرة المدى = القرارات رقم ١، ٤، ٥، ١٠، ١٢، والقرارات رقم ١٦ في الجدول رقم ٢.
- ٥- القرارات متوسطة المدى = القرارات رقم ٢، ٣، ٨، ٩، ١١، ١٣، والقرارات رقم ١٤ في الجدول رقم ٢.
- ٥- القرارات طويلة المدى = القرارات رقم ٦، ٧، ورقم ٧ في الجدول رقم ٢.
- ٨- مثال، مجالس العمال.
- ٨- لجنة الحزب للشرع (انظر الشكل رقم ١).
- ٥- هيئة استشارية وما يتألفها.
- ١- هيئة حكومية تملو الشروع مباشرة، مثال: المكتب الصناعي المحلي.

ومن أعظم الاجراءات استخداما لتقليل المقاومة، وتوجيه المؤسسات اجراء انتقاء مسؤولي شئون الافراد. ويظهر الدور المسيطر لمديرى القمة فى الصين وفى أوروبا بالنسبة للعمال ومدراء المستوى الاوسط فى القرارات المتعلقة بشئون الافراد والنواحى التنظيمية بصفة خاصة.

ومن الجدول رقم ٢ نستطيع أن نرى مدى إحكام سيطرة الإدارة العليا على شئون الافراد والنواحى التنظيمية (القرارات رقم ٢، ٣، ٥، ١٣، ١٦، ١١). ويشمل القرار الاخير شئون الافراد أيضا على الدوام. وبرزت سيطرة الادارة العليا مثلا، على الادارة الوسطى فى الصين بدرجة أكثر من أوروبا. وما يثير الدهشة أن الرقابة المحكّمة للإدارة العليا على سياسة شئون الافراد لا تذكر بصفة دائمة فى مؤلفات علم الإدارة (IDE، سنة ١٩٨١، ص ١٥١-١٥٢).

فماذا تعنى هذه النتائج بالنسبة للقوة الإيجابية، أو لتقليل الجانب السلبى، أو لتوجيه المشروعات، وتقليل المقاومة؟ أولا، لقد استبدل الصينيون بالقوة الايدلوجية، وبشكل لاقت للنظر، القوة الاقتصادية (المكافأة) فى توجيه المؤسسات. وهم يطبقون الآن نظاماً متعدد الجوانب للعلاوات، وكان قد أُلغى تماماً خلال الثورة الثقافية. ثانيا: لتنشيط العاملين وتقليل المقاومة، وضع الصينيون سلطة اختيار رؤساء الورش، والمدراء فى أيدي جهاز شئون الافراد. وكان محتملاً أن يكون لهذا نتائج ايجابية، لو كان للعاملين تأثير أيضاً فى تقرير مستقبل المشروع والكيفية التى يدار بها. ومنع المزيد من الاستقلال للمشروعات، فإن القيادة العليا للصين تكون قد وضعت مصير المشروعات والعاملين بها فى أيديها. ولقد أخفقت معظم نظم المشاركة فى باقى العالم فى هذا الأمر: توجد المشاركة فى اتخاذ القرار بدون سلطة حقيقية لاتخاذ القرار. وما يثير الدهشة أننا نلاحظ أن تلك القرارات جميعاً، حيث كان نفوذ لجنة الحزب فى أعظم درجاته فى نهاية سنة ١٩٨٠، ومربطاً بشئون الافراد، وكان من الممكن أن يستخدم أداة مهيمنة على تخصيص الموارد الايدلوجية (السلطة) فى المشروعات من ناحية منح المكافآت، والتدريب والترقية لذوى «الطهارة» الايدلوجية. ويمكن أن نرى فى الجدول رقم ٣، القرارات الأربعة التى كان للجنة الحزب أقوى تأثير فيها بالمقارنة الى تأثير مبادئ الإدارة العليا.

وفي تقويم زاوية الانحراف بالنسبة لمدراء الادارة العليا ، لابد أن نتذكر أن المدراء يحتلون موقفاً وسطاً في سلطة الحزب ، حيث أنه في المشروعات الصينية التسعة التي تمت دراستها ، كان المدير الأعلى إما سكرتيراً أولاً (في ثلاث شركات) أو سكرتيراً ثانياً (في ست شركات) للجنة الحزب القوية بالمشروع .

ويمكن أن نستخلص من هذه النتائج أن الممثلين الذين يرغبون في الاحتفاظ بسلطة مهيمنة في مجتمع أو مؤسسة ما ، سوف يبحثون قبل كل شيء عن السيطرة على موارد شؤون الأفراد بطريقة مباشرة إلى حد ما ، ومن خلال مدراء الادارة العليا إلى حد ما ، والمتشخصين أصلاً بمعرفة الحزب . وفي البلاد الاوربية ، تسيطر الادارة العليا سيطرة محكمة على القرارات الخاصة بشؤون الافراد . وفي البلاد الرأسمالية ، تمثل الادارة العليا أصحاب المشروعات (الملاك) ورأس مالهم وأيدلوجيتهم . وفي بلد اشتراكي ، لا يمثل مدراء الادارة العليا الحزب وحده (الموارد الايدلوجية) بل الهيئات الحكومية (الموارد الاقتصادية) التي تخضع بدورها للحزب . وينتج من هذا التحليل استنتاج هام : القرارات الاستراتيجية الكبرى ومثلاً ، فيما يتعلق بالاستثمار الرأسمالي ، تنقلب بحيث لا تكون أعظم الامور أهمية ، وخصوصاً من زاوية لعبة السلطة . حيث يأمل الشعب أولاً ، لانه الذي يصنع وسيظل يصنع كل القرارات Maaksonen ، سنة ١٩٨٤) .

وزاء هذه الخلفية ، يمكننا القول بأن الصينيين قد اتخذوا قرارات جريئة بعيدة المثال ، بمنحهم سلطة اختيار الافراد للمناصب الهامة ، لمؤتمرات العمال ، وبفصلهم للحزب عن اتخاذ القرار الاستراتيجي والعمل للمشروعات . وبالنسبة للنظام الاشتراكي نجدهم قد قفزوا إلى المجهول العظيم .

وقد يفكر المرء في كيف أن هيكل السلطة للمشروعات الصينية سوف يتغير في المستقبل في ظل نظام المشاركة الجديد . ومن الجدول رقم ١ ، ومن التحليل المستمر ، عرفنا أن ثمة ثلاثة مراكز للتأثير في المشروعات الصينية : الادارة العليا ، ولجنة الحزب ، والهيئة الحكومية المشرفة على المشروع . وللهيئة الحكومية أهمية خاصة في الشؤون الاستراتيجية (طويلة المدى) . فما هي علاقة تأثير هذه المراكز فيما بينها ، وبين الجماعات الأخرى صاحبة المصلحة في المشروعات ؟ وهل يرتبط تأثير جماعة واحدة ارتباطاً إيجابياً بتأثير جماعة أخرى ، لدرجة أن تأثير الجماعتين قد زاد أو تناقص بصورة مشتركة ، أم أن لعبة متغير

حاصل الجمع، قد لعبت ؟ والبديل هولبة الصفر- حاصل الجمع، حيث أن كل زيادة في السلطة لعامل واحد تتم على حساب عامل آخر. ويمكن وراء هذا النمط من اللعبة فكرة تجميع موارد السلطة المتاحة لكلا الطرفين اللذين يمثلان الكمكة، بحيث اذا حصل طرف منهما على شريحة أكبر، بقيت للآخر شريحة أقل.

المجدول رقم ٢ توزيع التأثيرين المستويات والقرارات في البلاد الأوروبية (IDE) (١) وفي الصين (C) (٢) (في المتوسطات)

القرارات	العمال	رؤساء الورش	مدراء الادارة الوسطى	ادارة عليا	المؤسسات الممثلة	لجنة الحزب للشركة	المدينة الحكومية
	البلاد الأوروبية	الصين	البلاد الأوروبية	الصين	البلاد الأوروبية	الصين	الصين
١- التحسينات في الظروف العملية، المباشرة	٣٧ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩						
٢- تعيين رئيس جديد للقسم	٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢						
٣- وضع المعايير والإجراءات لاستئجار واختيار العاملين الجدد	٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤						
٤- مدى إمكانية متابعة دورة تدريب مهنية	٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢						
٥- النقل الى عمل آخر داخل المصنع	٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥						
٦- الاستثمار الرئيسي لرأس المال، مثال خط انتاج احادي، مصنع جديد الخ	٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣						
٧- إمكانية صنع منتج جديد تماماً	٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣						

القرارات	المعال	رؤساء الورش	مدرسه الادارة الوسطى	الادارة العليا	الميثاق المنطقة	لجنة الحزب للشركة	المدينة الحكومية
٨- تعيين رئيس مباشر لشخص ما	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣
٩- التغييرات في كيفية حدود الاجر	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣
١٠- تحليل الأجهزة الشخصية أو الادوات	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣
١١- التفريق الطريقة الواحدة أو أكثر لتنظيم الاقسام	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣
١٢- تحديد الواجبات التي يجب أدائها	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣
١٣- فصل أحد الزملاء	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣
١٤- دراسة الاساليب الفنية العملية لاستخدامها	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣
١٥- توقيت المطلات	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣
١٦- تحديد ساعات العمل	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣
١٧- ككل القرارات البتة عشرة	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٣

١٢-١٤، بلداً، ٣٤ مشروعاً.

٩-٢ مشروعات صناعية.

المصادر: IDE (سنة ١٩٨١، ص ١٤٨) والمقابلات الشخصية لكاتب المقال في الصين سنة

١٩٨٠.

والتنظريات المشتقة من الأفكار الماركسية للعداوات الطبقية، قد توحى بأن لعبة الصفر-حاصل الجمع في المؤسسات الرأسمالية، وبخاصة بين تلك المستويات التنظيمية التي تمثل مصالح العمال ورأس المال، أو العمال والإدارة العليا (IDE)، سنة ١٩٨١، ص ٣٠، ١٥٧-١٥٨). ويبدو أن العلاقة التبادلية للمستوى المتداخل، الموضحة في الجدول رقم ٤، تؤيد هذه الفرضية. وفي البلاد الأوروبية الرأسمالية (الديمقراطية الصناعية في أوروبا) نجد العلاقة التبادلية بين تأثير الإدارة العليا والعمال علاقة سلبية (٠.٣٢): كلما زاد تأثير الإدارة العليا، قل تأثير العمال. وفي الصين الاشتراكية نجد أن تلك العلاقة، علاقة ايجابية (٠.٢٣). وأحد الفروق الحاسمة بين هياكل التأثير في البلاد الأوروبية الرأسمالية والصين الاشتراكية، يكمن جيتذ في موقع الإدارة العليا. وفي كلا النظامين، يمكن ملاحظة أن ثمة ميلًا إلى تكوين قوتين رئيسيتين للتخالف. وفي البلاد الأوروبية (IDE، سنة ١٩٨١، ص ١٥٨):

ثمة تحالف في قاع التنظيم بين العمال والمشرفين بوجه عام، ويؤيده جهاز الإدارة الوسطى، وتحالف آخر في قمة التنظيم بين الهيئات الممثلة والمجموعات الخارجية، وتؤيده جزئياً هيئات في المستوى المشترك. وتقع الإدارة العليا بين تحالفات هاتين القوتين، معزولة جزئياً، ومعارضة لهما إلى حد ما.

الجدول رقم (٣) القرارات التي كان للجنة الحزب تأثير أعظم فيها، سنة ١٩٨١

القرار (أنظر الجدول رقم ٢)	لجنة الحزب	مدير في قمة التنظيم
تعيين رئيس لقسم جديد (القرار رقم ٢)	٢٠٧	٢١
إمكانية متابعة برنامج تعريب مهني (خلال ساعات العمل)		
(القرار رقم ٤)	٢٠٧	٢٢
التغييرات في حدود الدخل		
من الاجر (القرار رقم ٩)	٢٠٨	٢٣
فصل زميل (القرار		
رقم ١٣)	٢٠٣	٢٣
كل القرارات البسة عشر		
	٢٠٤	٢٤

و يهدف في الصين تحالف مماثل للقوى عند قاعدة التسهيل الهرمي للتنظيم ، بين العمال ورؤساء الورش ، والادارة الوسطى في ذلك النظام . والعلاقات التبادلية الملائمة هي : ٥٨ ، ٣١ ، ٥٠ . ولكن التحالف في القمة يختلف عن ذلك التحالف في البلاد الاوربية الذي نجد فيه أن كل العلاقات التبادلية للإدارة العليا مع المجموعات الاخرى ، كانت سلبية باستثناء علاقة واحدة مع الإدارة الوسطى (٥٢) . وفي الصين نجد أن كل معاملات الادارة العليا معاملات ايجابية مع الاستثناء نفسه . علاقة الادارة الوسطى - ولكن ثمة اتجاه سلبي طفيف (٥١) . وفي شرح النتائج ، لا بد لنا مع ذلك ، أن نذكر أن عدد المشروعات الصينية هوتسعة مشروعات وحسب ومن ثم ، لا يمكن أن يكون ثمة معنى من الناحية الإحصائية إلا بالنسبة لأعلى العلاقات التبادلية .

وكما يوضح تحليل متقدم زمنيا ، ثمة تحالف قوى كل القوة بين الحزب والادارة العليا ، والهيئات الحكومية المشرقة على المشروعات في الصين . والعلاقة التبادلية بين تأثير لجنة الحزب والإدارة العليا هي أعلى العلاقات في الجدول رقم ٤ (٥٩) . وكان المصدر الرئيسي للقوة في هذا التحالف هو الحزب ، لأن مدراء العموم كانوا يعينون بمعرفته . زد على ذلك ، أن الهيئات الحكومية المشرقة على المشروعات كانت خاضعة للحزب أيضا . وفي الصين ، كانت الادارة العليا ، لهذا السبب ممثلة ووسيطا لسلطة الحزب ، وتولم نفوذها من أعلى جهاز قومي ، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ، وسكرتيه الاول أو من يعادله .

والخطط الصينية لفصل إدارة الحزب عن إدارة الحكومة والمشروعات أمر بعيد المنال حقا في بلد اشتراكي . فمن أي مكان تستمد الادارة العليا الصينية الجديدة سلطتها ؟ الراجح أنها تستمد هذه السلطة من الاستقلال في التوجيه والسيطرة على الموارد المتعددة للمشروعات . وعلى أية حال ، ثمة أمور كثيرة سوف تعتمد على الكيفية التي ستنفذ بها نظم المشاركة الجديدة مع مؤقرات العمال التي سيشارك في الحق في انتخابات المدراء وغيرهم من المشرقين على المشروع . فهل ستمم الانتخابات وفقا لبدأ الرجل المناسب للعمل ، أم وفقا للرجل المناسب سياسيا بدرجة أكثر لاعظم المناصب قوة ؟ سوف تكون هذه المسألة هي المسألة الحاسمة في تنمية الصين .

المجلد رقم (٤) العلاقات التجارية متداخلة المستوى للتأثير بالنسبة لجميع القرارات في خمسة مشروعات صناعية صينية (C) وفي البلاد الآورية (IDE) (العلاقة المتبادلة لاهمية المنتج)

القرارات	أ	ب	ج	د	هـ
	الصين	البلاد	البلاد	البلاد	البلاد
	الأوربية	الصين	الأوربية	الصين	الأوربية
العمال	أ				
رؤساء الورش	ب	٥٨٠ - ١٤٠			
الإدارة الوسطى	ج	٢٠ - ١٧	٣٧ - ١٠		
الإدارة العليا	د	٣٠ - ١٧	٢٠ - ١٦	٢٠ - ١٢	
لجنة الحرب	هـ	٣٧ - ١٦	٧ - ١٠	٩ - ١٠	
العمليات المثلثة	هـ	٣٧ - ١٠	٨ - ١٠	٥ - ١٠	
اتحاد العمال	و	٢٨ - ١٧	١٤ - ١٤	٧ - ١٠	
الهيئة الحكومية	ز	٢٤ - ١٨	٢٨ - ١٣	١٨ - ١٣	٦ - ١٠
جيشي بطو الصنع		١٠ - ١٦	١٠ - ١٨	١٨ - ١٦	٦ - ١٠

المصدر: IDE سنة ١٩٨١، ص ١٥٩، Jankowsky سنة ١٩٨٤).

البروليتاريا الإفريقية

في العمل الصناعي تقويم جديد

بقلم: أولا كوثلي أيبونا أوجونيامير

يدرس معلم الاجتماع الصناعي بقسم الدكتوراه في جامعة ايبى في ايلي ايبى بنيجيريا، وهو يليل
التخصص في موضوع اجتماعيات سن الثاغد.

المترجم: محمد جلال عباس

كاتب ومترجم له مؤلفات وترجمات كثيرة

في معظم الكتابات التي تناولت استجابة العامل الافريقى وقابليته للتوظيف في
الصناعة لاحظنا أنها تخلع عليه صفه الكسل الطيفى وكراهية العمل في المصانع ، كما
تصفه تلك الكتابات بأنه غير منتج وغير كفء وغير ملتزم أو مرتبط بالعمل ، فضلا عن
بيله اللص ، وهي جميعا ظاهرات لا يمكن بحال من الأحوال أن تفسر سبب انخفاض
الانتاجية وعدم الالتزام.

ولعل الدراسة التي نقدمها هنا لأثنين من الصناعات النيجيرية تكشف لنا عن
أن انخفاض الانتاجية وعدم الالتزام لا تعدان من الظاهرات الملازمة للبروليتاريا
الافريقية وحدها بل انها ترجع الى عوامل متعددة مثل تعطل الآلات وعدم توافر
الضمان والأمن ، وانخفاض الاجور وعدم انتظامها ، بالإضافة الى سوء الظروف البيئية
والأحوال المحيطة بالعمل في مواقع العمل .

وبناء على ذلك فإن الاقتراحات العديدة التي أوردناها من ضرورة تحسين أجور العمال ، ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية وتوفير الآلات الصالحة للعمل جنباً إلى جنب مع ضمان الأمن في العمل ، قد لا تؤدي فقط إلى رفع الانتاجية ، بل أنها سوف تحفز العمال كذلك المزيد من الالتزام .

ونهدف من وراء هذا المقال إلى إبراز الدلائل التي تثبت عدم صحة القالب الذي وضع فيه العامل الإفريقي . ولذا فقد قسمنا الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية القسم الأول وفيه محاولة لإعادة النظر في الآراء المبكرة حول تلاؤم وقابلية البروليناريا الإفريقية للعمل الصناعي ، والقسم الثاني يتضمن النتائج التي توصلنا إليها في تقرير عن دراسة ميدانية قام بها كاتب هذه السطور عام ١٩٨١ في موقعين من مواقع الصناعة النجيرية ، أما القسم الثالث فيناقش العوامل التي أدت إلى قيام المشكلات التي يواجهها الإفريقيون بالنسبة للعمالة الاجيرة مع اقتراح الاساليب الكفيلة بتحسين الانتاجية وزيادة الالتزام ورفع مستوى الكفافية .

ومن بين عناصر النقد التي توجه غالباً ضد هؤلاء الكتاب المبكرين أنهم قد أخذوا بمنهج خاطئ مع عدم استخدامهم للأساس النظري السليم ، فقد كانت نظراتهم في الغالب نظرات ذاتية لا موضوعية ، وربما اعتمدوا في بعض الأحيان على مزيد من المعالجة الذاتية والموضوعية معا . وبالإضافة إلى ذلك استخدموا مفاهيم خاصة مبنية على المعايير الغربية دون اعتبار لمدى انطباق هذه المعايير على الظروف الاجتماعية والثقافية في افريقية ، بل والابعد أثراً من ذلك هو أن هؤلاء المعلقين المبكرين قد بالغوا في التركيز على منهج التفسير الثقافي السيكولوجي لدرجة أنهم امتهنوا منهج النائية والعلاقات البيئية .

ومما يلاحظ أن تفسيراتهم الثقافية والسيكولوجية تصل بهم إلى القول بأن سلوكيات الناس إنما ترجع إلى أنهم قد سلموا ببعض القيم والقواعد الثقافية المبنية البناءً مبرورهم بمصليبة التشبث الاجتماعية . هذا بينما نجد أن اتباع المنهج البنائي ومنهج العلاقات البيئية يصل إلى ما هو عكس ذلك تماماً فالناس يكونون أساساً نوعين بنفس الدوايق من افتراض وجود اختلاف في السلوكيات يمكن إرجاعها إلى الاختلافات البنائية في المواقف التي يواجهها الناس ونحن لا نجادل هنا في صف أي من المنهجين أوضح المنهج الآخر ، بل أننا نرى

أن أفضل طريقة لتفسيح السلوك الانساني هو المزج بين المنهج السيكلوجي والمنهج البنائي، ولعل غياب هذا المزج عن اذهان الكتاب المبكرين الى جانب المشاكل المنهجية الاخرى التي أشرنا اليها، قد أدى ذلك كله الى طغيان صيغ التعميم على العمال الافريقيين.

وفي ضوء ما ذكرناه سوف نتناول اولاً هؤلاء المعلقين بالدراسة والتقويم لآرائهم، وذلك بتحليل خبرات الذين اشتغلوا في وسط العمال الافريقيين والتميز بينهم وبين الذين اقتصرُوا على مراقبة وملاحظة سلوك العمال من بعيد ثم ندرس الاحكام التي توصلت اليها كل من هاتين الفئتين من الكتاب والمعلقين في كل من الموقفين وذلك من حيث تأثير موقف الكاتب أو المعلق على تفسير البيانات التي تجمعت لديه، وسوف نشرح كذلك منهج الاستبيان الموضوعي الذي استخدمناه في جمع البيانات، وأخيراً سوف نعتد أيضاً على توضيح المفاهيم الوطنية التي سنعتمد عليها، ولقد ثار الجدل بين رجال العلوم الاجتماعية خلال العقدين الاخيرين من الزمان في سبيل الاعتماد على المفاهيم الوطنية المحلية في الدراسات المقارنة ليس فقط لمنع فقدان المعنى بل أيضاً لتجنب التورط فيما يسميه الكاتب موراكينيو: «البالغة في افتراض التكافؤ» الامر الذي يعتبر من الاخطاء الكبيرة في البحوث الاجتماعية المقارنة، هذا فضلاً عن أن التفسير المحل ضروري لتجنب الوصول الى نتائج مضطربة ومبسطة الى حد كبير.

نظرة في الكتابات حول الموضوع

ينقسم هذا الجزء من الدراسة الى شطرين يتناول الشطر الاول منهما مناقشة آراء الكتاب المبكرين ويتناول الشطر الثاني البحوث المعاصرة.

ربما لم يلق أي موضوع من اهتمام المستشرقين الاوروبيين المبكرين وكذلك رجال العلوم الاجتماعية المعلقين مثلما لقي هذا الموضوع. وذلك لأن التصنيع في افريقية قد واجه منذ بدايته مشاكل ملامعة الافريقي للعمل الصناعي وتلاؤمه معه، وعلى الرغم من اتساع نطاق المناقشات حول الموضوع الا أن هناك اختلافات كبيرة في الآراء حول أمور عديدة منها مستوى هذا التلاؤم.

فتشير الكثير من الكتابات الى مشكلة التلاؤم التي تواجه العمال الافريقيين باعتبارهم عنصرًا جديداً دخل ميدان العمل الصناعي، ومن أمثلة مشاكل التلاؤم التي يشكف الكتاب المبكرون عن انتشارها بين العمال الافريقيين مشكلات الهجرة،

وانخفاض الانتاجية، وعدم الكفاية، وعدم القدرة على التفاهم والتفهم، وضعف الاستجابة للمبادرات، والبقاء في العمل حتى تحقيق هدف معين مع ترك العمال بعد تحقيق هذا الهدف، وعدم الاستقرار في العمل بصفة عامة وغير ذلك من مظاهر سوء التلاؤم مع العمالة الصناعية.

وتعتبر مشكلة الهجرة من أبرز هذه المشكلات جيفا، فالاعتقاد السائد هو أن الأفريقي بعيد بطبيعته عن العمالة الحضرية أو ليس من طبيعته أن يكون عاملا مشتغلا في المدينة، ومن ثم ينظر اليه على أنه محكوم بالقيم التي يؤمن بها والتقاليد التي يتبعها في حياته، وهو لذلك غير قادر على قطع صلته مع جماعته المحلية. والصورة السائدة عن الأفريقي هي أنه شخص كثير التردد على بيته الريفية وكثير التنقل بين الريف والمدينة طبقا لاحتياجاته الوقتية.

و يبدو بوضوح هنا أن الكتاب الاوربيين المبكرين قد نظروا الى الممارسات الاجتماعية والثقافية للأفريقيين وحللوها من منظور تعصباتهم المنصرية دون أن يتمشوا في العوامل التي تؤدي الى هجرة الأفريقيين وتحركهم وبخاصة العوامل الثقافية. ولذا فقد حكموا على بعض الممارسات الثقافية على أنها مضيعة للوقت في حين أن الحقيقة من وراء ذلك هي أن بعض العمال يرجعون إلى أوطانهم الريفية لاداء بعض المراسيم التقليدية والمشاركة في بعض الممارسات والانشطة الثقافية مثل الاعياد التقليدية، ومراسيم البلوغ عند الاطفال وغيرها. فالتواعد الاخلاقية بالنسبة لعظم الشعوب الافريقية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمثل هذه العادات والتقاليد التي ترمز الى حد بعيد لوحدة القبيلة أو تنظيم القرية، ولقد أهمل الكتاب الاوروبيون واصحاب الاعمال هذه الحقائق ولم يأخذوا في الاعتبار أن هذه المراسيم الثقافية وظيفتها الاجتماعية، بل على العكس أصبحوا ينظرون اليها باحتقار ويتكلمون عن المراسيم بكثير من الازدراء ومن مشاكل عدم التلاؤم التي لمقت مزيدا من الاهتمام أيضا مشكلة انخفاض الانتاجية، فهناك اعتقاد سائد بأن الأفريقي كسول بطبعه وأن انتاجه من حيث الكم والكيف أقل بكثير من انتاج نظيره الاوروبي. ونقتبس هنا كما ذكره دى برييه (1955) كمثال لهذه النظرة في كتابات المبكرين حيث يقول «إذا أخذنا انتاجية أحد العمال الفنيين في الصناعة كمعيار القياس نجد أن انتاجية العامل الأفريقي من غير شك تدعو الى الاسف»، ويذكر دى برييه أيضا تأييدا لهذه النتيجة التي توصل من بحوثه في دوالا (جمهورية الكمرون المتحدة) أن انتاجية العامل الابيض تختلف

عن انتاجية العامل الافريقى وأن انتاجية العامل الافريقى بالنسبة للعامل الاوروبى أو الابيض تختلف من ثلث الى جزء من سبعة من انتاج الاخير، ويذكر أن متوسط نسبة انتاجية العامل هى (ربيع) انتاجية العامل الاوروبى. ومن الواضح أن النتيجة التى نصل اليها من كتابات دى برينه وغيره من الكتاب الميكروين هى أن العامل الافريقى كسول بالولادة، وأن انخفاض انتاجيته لا يرجع الى عوامل أخرى مثل قلة الخبرة والمهارة فى فنون الانتاج أو ظروف العمل السيئة أو غير ذلك من العوامل المؤثرة فى الانتاجية.

ولقد صور كثير من الكتاب العامل الافريقى على أنه غير مهتم بالعمل بل أن كل اهتماماته مركزة على الجزاء التقدي لل عمل، و يعتقد الكتاب الميكرون أن توجيه النفسى هذا يؤدي به الى عدم الالتزام فى العمل. ونظرا لأن مطالب العامل الافريقى محددة وغير طموحه فانه يظل يعمل حتى يحقق قدرا معيناً من الكسب الذى هو هدفه ويترك العمل بعدها. ولذا فهو يوصف بأنه «عامل محدود الهدف». و يعتقد البعض أيضا أن عدم الالتزام هو الذى يسبب عدم الاستقرار فى العمل، وتكرار التغيب، وعدم الكفاءة فى الاداء.

وأخيرا وليس آخرا، يرى هؤلاء الكتاب أن عدم الاستجابة للحوافز هى إحدى الصفات المميزة للعامل الافريقى، فهناك جدل يدور حول أن العامل الاوروبى ينظر الى الاجر كحافز أساسى ودافع للعمل، بينما لا تمثل الاجور اغراء أساسية وذافعا للعامل الافريقى، ولذا فإن زيادة الأجر لا تؤدى بالعامل الافريقى الى بذل مزيد من الجهد بل على العكس تؤدى به الى تقليل المجهود المبذولة، فالافريقى حينما يحصل على أجر أعلى فانه يترك العمل بعد فترة قصيرة، وطبقا لما ذكره جريفيير (١٩٣٥) نجد أن الافريقى يتميز بطبيعته بعدم تقديره للقوة الشرائية للنقود، وفضلا عن ذلك فانه لا يستطيع الاستمتاع بأشياء خلاف ما اعتاده على مستواه التقليدى ومستوى حياته الخاصة، ومن ثم فإن الاعتماد السائد هو أنه إذا ما اكتسب الافريقى من عمل يوم واحد ما يكفى متطلباته لمدة اسبوع كامل فانه يفضل أن يعمل ذلك اليوم الواحد و يبقى سائر ايام الاسبوع بدون عمل.

وهنا نشاء أن الى أى حد يبالغ الكتاب والمعلقون الميكرون فى ذكرهم لمشاكل تلازم الافريقى مع العمل الصناعى ؟ ان النتائج التى توصلت اليها الابحاث المعاصرة

تؤكد الى حد ما بعض الظواهر التي ذكرها البكرون، ولكنها الى جانب ذلك تؤكد أن مثل هذه الظواهر انما تنجم عن عوامل اخرى وليست عن فطرة الافريقي. مفاد ذلك أن معظم هذه الابحاث تنفق على أن مشاكل التلاؤم انما يرجع أصلا الى كون افريقية في مرحلة أولية من التصنيع. وأن التصنيع قد بدأ في وقت كانت احتياجات الافريقي وآماله محدودة وقليلة، فالنمط الغربي للاقتصاد التقدي قد دخل الى القارة مؤخرًا. والعمل من أجل الحصول على أحرم لم يسبق وجوده في تاريخ العمل المحلي بافريقية.

وهناك كتاب معاصرون آخرون يذكرون أن معظم تلك المشاكل مازالت قائمة مما يؤكد أن هناك عوامل أخرى تسببها، فالادلة متوافرة على أن معظم المشاكل ترجع الى مزيج من بعض أو كل العوامل التالية:

- العوامل الاقتصادية (وقد ذكرها كيلبي، ١٩٦٩ ووديس ١٩٦٠ ويوسفو ١٩٦٢ وبريلو ١٩٧٢).
- الخلفيات الاجتماعية للعمال (وذكر كل من الكان ١٩٥٦، وأولوكو ١٩٧٣، وجوسمان ١٩٥٣، وافونجا ١٩٧٨، وبيل ١٩٧٢).
- الادارة والسياسات الادارية مثل طريقة التعمين في الاعمال أو تكرار عملية تسريح وفصل العمال أو عدم توفير المتطلبات الاجتماعية (وذكرها الكان ١٩٥٦، ووديس ١٩٦٠، وأوجنياميرو ١٩٨٢).
- فترة العمل في بعض الوظائف والاعمال (قد ذكرها ألو ١٩٧٨).
- العوامل الاجتماعية الثقافية (ذكرها يوسفو ١٩٦٢ وكينيل ١٩٦٠).
- عوامل البيئة الخارجية (ذكرها كل من جوسمان ١٩٦٥، وأوجنياميرو ١٩٨٢).
- مستويات الادراك (ذكرها كل من ووديس ١٩٦٠، وأوجنياميرو ١٩٨٢).

ولا يشتمل هذا البيان على كل العوامل كما لم يذكر فيه كل من تناولوا تلك العوامل، بل أنه يلخص أهم العوامل المؤثرة في النظرة الى العمل والسلوكيات في أي تنظيم قائم.

ولعل مما تشيره التعليقات المعاصرة هو أن مشكلات التلاؤم ليست قاصرة على افريقيه فحسب بل أنها تتواجد في أي مكان حينما تدخله الصناعة القرية الحديثة

وينواجهها العامل الصناعى الناشئ. ولعل من اسباب الخطأ الشائع فى التقسيم مفهوم «التلاؤم» ذاته، وهو أمر يصعب الاجماع عليه أو على تحديد معناه والتلاؤم بصفة عامة طبقا لتعريف مانديلاوم (١٩٧٣) يمثل عملية بنائية، فالحياة عملية تعديل وتلاؤم مستمره وعلى ذلك يصبح على كل فرد أن يغير من الانماط القائمة فى سلوكياته كى يواجهه المواقف الجديدة، وتعتمد درجة ملائمة العامل لنفسه مع أحوال العمل السائدة التى يجد نفسه فى وسطها على قدرة كل فرد.

ويذكر ويلنسكى وليبو (١٩٥٨، ص ١٧): «أن المستجدين فى الصناعة فى أى مكان يقاومون فى أنفسهم التورط الكامل فى طرق الحياة الصناعية، وهو أمر يبدو بوضوح فى كل الاطوار المتخلفة حيث يعتبر التفتب عن العمل هو أكبر مشكلة تواجه مدراء المناجم والمصانع والزراع الكبيره، ويبدو ذلك بوضوح أيضا فى الدول المتقدمة بما فيها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية حيث ترتفع نسبة التفتب عن العمل فى أوساط المستجدين فى المصانع وبخاصة من يأتون مباشرة من المناطق الريفية».

وإذا ما كانت مشكلة التلاؤم مع العمل الصناعى ظاهرة عالمية إذا فما الذى يميز بين الافريقى والاوروبى فى هذا المجال ؟ اذا قلنا انها الهجرة مثلا لوجدنا أن الهجرة أيضا ظاهرة تنطبق على جميع المجتمعات التى تمر بمرحلة الانتقال من شكل الرأسمالية السائدة فى النظام الزراعى والسابقة على ظهور العمالة بأجر، وبذلك لا تكون الهجرة هى النتيجة المباشرة للتصنيع كما يذكر ريد (١٩٦١) من أن هناك أدلة واضحة من التقاليد القبلية، وأدلة من الآثار، ومن الملاحظات المبكرة التى سجلها الكتاب الاوروبيون تثبت جميعها أن حركة السكان فى افريقية ظاهرة وجدت منذ أقدم عصور التاريخ (انظر أيضا: جولد ١٩٦١)، ولقد حدد أحد الكتاب وهو ووديز (١٩٦٠) خواص الهجرة فى افريقية فيما يلى:

- أ- أنها تشمل الرجال فقط دون النساء.
- ب- أن المهاجرين يشتغلون فى الوظائف والاعمال التى يحصلون عليها لمدد محدوده.
- ج- أن الهجرة ظاهرة مستمرة فى حياة العمال الزراعيين.
- د- أن المهاجرين يسافرون على الأقدام أو بالقوارب أو الدواب لمسافات بعيدة.
- هـ- أنها كثيرا ما تكون مرتبطة بالاساليب المتنوعة للتوظيف وانها كثيرا ما تتخذ شكلا من أشكال العمل الاجبارى.

وعلى ذلك فإن الكتاب المحدثين قد توصلوا الى أن الهجرة ليست نتيجة مباشرة لعدم التلاؤم مع العمل الصناعي، ولكن يظل أن تكون إحدى الوظائف الاجتماعية المرتبطة بالجزء الاقتصادي المحدود. فعلى سبيل المثال يعترف ووديز (١٩٦٠) بأن جذور هجرة العمال في افريقية ترجع الى انتشار الفقر في اوساط المزارعين، و يساعد عليها فرص المكوس أو العوائد على الاراضي مما يؤدي بالملايين الى ترك مواطنهم بحثا عن العمل في أماكن بعيدة عن الحقول. ولقد اكتشف كل من كيلي (١٩٦٩) وجرينللو (١٩٧٣) أن استمرار العامل في العمل يعتمد اساسا على العائد الاقتصادي من هذا العمل، وتوصلا من دراستهما الى أن المؤسسات التي تدفع أجور أعلى تشهد استقرارا في القوى العاملة أكثر مما تشهد المؤسسات التي تدفع أجورا منخفضة وهي الاجور التي يصفها بعض الكتاب باجور الكفاف.

ولا يقتصر الأمر على الجزء الاقتصادي بل أن لسياسة الادارة أيضا انعكاساتها التي تؤثر في اوساط العمال الافريقيين (ووديز ١٩٦٠)، ولعل انتزاع المستوطنين الاوروبيين البيض للاراضي التي كان يملكها افريقيون، وكذلك ادخال نظام سداد الضريبة بالنقد أو المحاصيل النقدية (ستافنجهان ١٩٧٥) كانا من بين العوامل المتعددة التي أدت الى هجرة العمال. ويذكر ووديز (١٩٦٠) في نقده لممارسة الادارة وتصرفاتها ظاهرة نقص المرافق الاجتماعية اللازمة للعمال الافريقيين فيقول: «أن العامل الافريقي الذي تتحدد اقامته في حجرة كنيية في مستعمرة من الاكواخ، أو في حجرة ضيقة بمعسكر عمل شديد لا يواءم غير المتزوجين، واعتماد هذا العامل على أجرا لا يكاد يكفي الا شخصا واحدا مع عدم وجود أى ضمانات للمستقبل أو معاش عندما يأتي سن التقاعد، كل ذلك لا يساعد على تهيئة أى فرصة أمام العامل الافريقي ليستقر في عمل أو يصبح عاملا دائما في المدينة، بل أنه يعيش بصفة دائمة في حياة متقلبة أو حياة نصف حضرية متنقلا بين المدينة والقرية متزوجا أحيانا أو عزب في أحيان أخرى، ومزارع أحيانا وعامل صناعي في أحيان أخرى».

وهناك كتاب آخرون مثل يوسفو (١٩٦٢) وكيمبل (١٩٦٢) وأهينموسان (١٩٧٨) ينظرون الى هجرة العمال الافريقيين على أنها ظاهرة ناتجة عن القيم الاجتماعية الثقافية للشعوب الافريقية، ويذكر هؤلاء الكتاب أن الزيارات المستمرة التي يقوم بها العمال لاهليهم وعشائهم الذين يعيشون في أوطانهم الأصلية إنما هي

للقيام بمد حاجة هؤلاء العمال لممارسة بعض الأنشطة الترويجية التي يفتقرون إليها في مهاجرهم بالمدن الصناعية وهي أيضا للقيام بتوفيه بعض الالتزامات الثقافية.

ويؤكد كل من الكان وتولرز (١٩٦٠) ومور (١٩٦٠) وجوسمان (١٩٥٣) أن هجرة العمال ما هي الا نتيجة لسياسة التمييز العنصري أو الاجراءات القانونية التي فرضها الحكام الاوروبيون في بعض الاقطار الافريقية. ثلما يرى مور (١٩٦٠) أن نظام هجرة العمال يتخذ الصفة شبه الدائمة اذا ما بنى على أساس قانوني محدد، ففي جنوب افريقيا تعتمد الهجرة العمالية على القيود التي تجدد اقامة الافريقيين، والمحاولات المذولة من جانب السلطات العنصرية لسلخ كل الافريقيين من حياتهم القبلية، فالحكومة والمؤسسات الخاصة على حد سواء لا تشجعان بأى حال من الأحوال استقرار العمال في المناطق التي يعملون فيها.

وبما يرتبط في الاذهان بالافريقي العامل في الصناعة صفة انخفاض الانتاجية، بيد أن المعلومات التي توافرت حديثا تدل على عكس هذه النظرة القديمة، فالعامل الافريقي نشيط جدا ومجد في عمله. ويمكن أن تكون انتاجيته على مستوى أعلى من انتاجية غيره اذا ما توافر له جو العمل المناسب والدوافع والادوات اللازمة.

ولقد تبين أن انخفاض الانتاجية يكون نتيجة لأمور عديدة مثل سوء الادارة (كيلبي ١٩٦٩) وانخفاض المستوى التكنولوجي وقلة المهارات. (ووديز ١٩٦٩) وقلة الادراك (كيلبي ١٩٦٩) بصفة عامة ظروف العمل السيئة. ولا يمكن فصل الانتاجية عن الكتابة كما يذكر نون (١٩٦٠) (أنظر أيضا ووديز ١٩٦٠ ص ١٥٨)، ذلك أن كفاية العامل تتأثر بكل من المستوى التعليمي للقوى العاملة، والتدريب المهني على الاعمال التي تتطلب مهارات معينة، ولعل فشل الادارة في توفير التعليم والتدريب اللازمين من العوامل القوية الاثر على انتاجية العمال الافريقيين وكفائتهم، وهناك أدلة كافية ذكرها بعض الكتاب الافريقيين من امثال رودني (١٩٧٢) تؤكد أن ارتفاع نسبة الامية التي تؤدي الى انخفاض مهارة العمال لا ترجع في حد ذاتها إلى القدرات العقلية للافريقيين كما يزعمون بل على العكس ترجع الى ما فرضه الحكم الاستعماري من نظم تحد قرض التعليم.

وكما أكد كيلبي (١٩٦٩) أهمية التعليم والتدريب لرفع الانتاجية والكفاءة فإن تقرير رابور عن نيجيريا وقد أكد تلك الحقيقة أيضا. إذ ورد في هذا التقرير أنه في حالة تدريب العمال الافريقيين على الاعمال الميكانيكية التي تتطلب مهارة خاصة كما هو

حتى الحال مثلا في مصنع النسيج في ابيدجان أو مصنع رقائق الخشب في سايبيل فإن ارتفاع مستوى المهارات هذا يساعد على رفع الانتاجية.

وقد أشار كتاب آخرون الى أن مستوى ادراك العمال الافريقيين لاستغلالهم بعد عاملا من العوامل التي تؤثر في اتجاهاتهم وسلوكياتهم ازاء الوضع التنظيمي، ففي معظم المجتمعات الافريقية التقليدية يعتبر العمل الشاق والجد في العمل جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية العامة، ويؤكد ذلك وجود الامثال الشعبية والشعارات التي تجدد العمل الشاق والجد في العمل فضلا عن وجود عقوبات تقليدية لردع الكسل والتكاسل، وبذلك لا يرجع انخفاض الانتاجية الى عدم القدرة على التلاؤم مع اسلوب العمل الصناعي بل انه حقا يرجع لعوامل اخرى مثل مدى ادراكية العامل عن استغلال طاقته. ويناقش ووديز (١٩٦٠ ص ١٨٠) في أن كل الدراسات التي تناولت كفاية الافريقي وانتاجيته قد طرحت تساؤلا عن السبب الذي يجعل الافريقي لا يزيد من انتاجيته.

هذا، وهناك اتجاه عام بين الكتاب بالتسليم بأثر الدوافع في الدول المتقدمة حيث تسود الضغوط الاجتماعية والرغبة في الثراء كأساس يحفز الناس على العمل، بل ويذهب بعض الكتاب الى ما هو أبعد من ذلك في الجدل حول أن من الدوافع على القيام بالعمل نظير أجر في الدول المتقدمة أن مثل هذا العمل يحقق للإنسان الكيان الذاتي والمركز الاجتماعي الى جانب الدخل المادي. بيد أن الامر في افريقية عكس ذلك تماما، فالكتاب (ليكرون لم يلاحظوا أي أثر للضغوط الاجتماعية على العامل الافريقي، كما لم يلاحظوا في اوساط الافريقيين أثرا للرغبة في الثراء أو تحقيق الكيان الذاتي أو المركز الاجتماعي عن طريق العمل، وذلك لأن الهدف الذي يسعى اليه العامل الافريقي مرتبط بالمتطلبات المحدودة والآمال التقليدية، وإذا كان هذا رأي الكتاب المبكرين فإن هناك من الدلائل التاريخية المتوافرة بين ايدينا ما يؤكد أن العامل الافريقي مشغول مثل العامل الاوروبي يرغب في تحقيق الامن والمركز الاجتماعي حتى قبل أن يدخل التصنيع الى بلاده.

وإذا ما كان العامل الافريقي هكذا يتفاعل بايجابية مع الدوافع والحوافز اصبح لزاما علينا أن نبحث عن عوامل اخرى خلاف الاقتصاد على ارجاع الامر الى العقلية الافريقية، فليس من شك في أن هناك عوامل اخرى متعددة مثل اختلاف الخلفية

الاجتماعية والقيم لدى العامل الافريقى، وهناك أيضا قوى الجذب التى تدفع الناس الى التحول نحو المراكز الصناعية. كما أن هناك النتائج المترتبة على الدوافع الطبيعية وكذلك على السليات.

الامور المسلم بها أن الناس يختلفون فى استجاباتهم للدوافع أو الحوافز باختلاف القيم التى تحكم حياتهم، وذلك لان الاتجاهات وردود الفعل ازاء المواقف لا تتأثر فقط بالغرض أو الدافع بل أنها تتأثر كذلك بالخبرات التى يكتسبها الافراد فى كل موقع من مواقع العمل، وعلى ذلك فمن الخطأ الكبير أن تطبق معايير القياس الاوروبية على الدوافع والحوافز التى تؤثر فى بيئة اجتماعية مختلفة تماما.

ونضرب على ذلك مثلا ما يذكره كل من براون (١٩٦٧) والكان (١٩٥٦) عن الفرق بين الدوافع الطبيعية والدوافع غير الطبيعية أو المصطنعة، فليس من شك فى أن لكل منهما أثره المختلف على العمال. فهناك الدافع الطبقى الذى ينشأ عن الاحساسات الادراكية للعامل، مثل الرغبة فى كسب النقود لشراء اشياء جديدة مستوردة أو لتجميع ثمن الماشية اللازمة لمهر الزواج (براون ١٩٦٧) فإن واقعا كهذا سوف يؤدى تلقائيا الى زيادة تطلعات العامل، وسوف يؤدى ذلك بالتالى الى التأثير على اتجاهاته وسلوكياته.

ومن جهة أخرى قد تنشأ كل من الدوافع الطبيعية الاجبارية والدوافع المصطنعة جميعا نتيجة لفرض الحكومة ضرائب عالية كى تدفع المزارعين الى قبول التوظف نظير أجر، ويؤدى مثل هذا النوع من الدوافع الى نشأة استجابة سلبية من جانب العامل اينها كان تؤدى به الى ترك العمل بمجرد أن يصل الى الهدف الذى من أجله اضطر الى الاتجاه الى العمل بأجر.

هنا، ولا يمكن بحال من الأحوال اغفال أثر الشقاقة على استجابة العامل الافريقى، وفي هذا الصدد يشير براون (١٩٦٧) الى عدم توافر اهتمام الافريقين بالحصول على البضائع والسلع المستوردة وبلى ويذكر أن الامر يصل لدى بعض القبائل الى درجة التنعص الظاهر ضد البضائع الاجنبية وتفضيلها للسلع التقليدية من قبيل الحفاظ على كيانه وكرامتها، هكذا فان عرض البضائع المستوردة قد لا يكون له تأثيره فى حفز افراد القبيلة على زيادة انتاجهم من أجل الحصول على نقود لشراء تلك البضائع.

ويعتبر ادراك الافريقي للاستغلال المنفع في شكل حوافز أو دوافع قد أدى الى انحدار نوع من مقاومة الاستجابة لهذه الدوافع التي تخفى من وراءها الاستقلال . وتوضح هذه الظاهرة من الدراسة التي قام بها فانسانت للعمال الاجراء في مزارع البن بساحل العاج (ورد ذكر هاني ووديز ١٩٦٠) ، فالاجر اليومي نظير ملء سلتين بالمحصول هي ١٠٥ فرنك افريقي ، وكل سلة زيادة عن ذلك يدفع عنها فرنك زيادة أى نحو خمسين من الاجر الذى يدفع عن ملء السلة ، فقد وجد أن العمال اعتادوا أن يرفضوا ملء سلال اضافية للحصول على هذه الزيادة نظرا لانها زيادة ضئيلة لا تشجع اطلاقا على الاندفاع الى العمل وقتا اضافيا . بيد أن هناك دراسات أخرى متعددة (كلبي ١٩٦٩) قد انتهت الى الكشف عن أن الحوافز التي تتخذ شكل الزيادة المعقولة في الاجر قد أدت الى زيادة الانتاجية .

ولا تقل أهمية مشاكل الالتزام عن غيرها من المشاكل ، فمعظم آراء الكتاب المبكرين كانت إيمانية على التخمين أو على الاستماع الى الاشاعات والاكاذيب التي تتردد على الأسماع ، غير أن الكسان (١٩٥٦) قد طالب بالا تقصر النظرة الى ظاهرة عدم الالتزام على أنها مشكلة افريقية محلية ، بل يجب النظر اليها على أنها ناجمة عن عيوب في الادارة . وهو يشير بذلك الى عملية تعيين العمال بصفة خاصة ، ويعطى على ذلك مثالا بالكيفية التي يتم بها اختيار العمال من بين حشد الرجال التي يتجمع أمام أى مصنع في اليوم الاول من كل شهر فالاختيار يتم على أساس ما يوحيه المظهر الخارجى للرجل دون أخذ في الاعتبار بالقول القديم « ليس كل ما يلمع ذهبيا » فالسلك السليم والمظهر الحسن لا يعنى بالضرورة القدرة الفائقة على العمل ولا تعنى أن مثل هذا الرجل سيبقى . في العمل مدة أطول من غيره من الرجال الذين يبدو من مظهرهم الخارجى أنهم اضعف جسدا أو اسوأ مظهرا . وتكون نتيجة مثل هذا الاختيار المعتمد على المظهر الخارجى أن أغلب من يعين من هؤلاء الرجال يكفون بامعمال لا يحبونها ، أو يوضعون في اماكن ليسوا اكفاء لها ، ونظرا لكونهم جدد في المصنع تكون مسارعتهم الى ترك العمل اسهل عليهم من التقدم الى الادارة يطلب للنقل الى عمل اخر يناسبهم أو يرغبون فيه (الكسان ١٩٥٦ ص ٨) .

وتوضح لنا الدلائل المستقاة من اوضاع نيجيريا بأن الالتزام ربما يتأثر بالطريقة

المستوية في مختلف قطاعات الصناعة لاختيار العمال ذوي المهارات المتوسطة والعالية، ذلك أن الدستور النيجيري يتسم بصفة فيدرالية كاملة تعطي المواطن من أي ولاية من الولايات التسع عشرة حق الحصول على وظيفة أو عمل في أي قطاع من القطاعات الصناعية الأهلية أو الحكومية في أي ولاية من تلك الولايات التسع عشرة، ويتضح الأمر إذا ما تم اختيار مشرفين على العمل من الولايات المتخلفة تعليمياً لرئاسة عمال من ذوي المستوى التعليمي الرفيع والمهارات العالية الذين ينتمون إلى ولايات أخرى، فإن ذلك غالباً ما يؤدي إلى اتجاه هؤلاء العمال المهرة إلى ترك العمل والقيام بإنشاء وورش خاصة أو البحث عن طرق أفضل لاستخدام وإبراز مهاراتهم المتميزة، ولا يمكن أن يعتبر ترك العمل في هذه الظروف ظاهرة نيجيرية خاصة بل أنها تعكس انعكاساً طبيعياً جانبا من جوانب السياسة الحكومية في الإدارة.

ويناقش كل من مور وفيلدمان (١٩٦٠) عدم التمييز بين الالتزام بالسياسات الإدارية من جهة والالتزام نحو العمل الصناعي ذاته من جهة أخرى، ذلك أن عدم الالتزام قد ينشأ نتيجة للامتناعات الفعالة للسياسة المتبعة نحو العاملين أو ضد العمل غير المشجع، أو يذكرون أن كلا المشكلتين ناشئان إما عن السياسة الإدارية أو السياسة نحو العاملين، الأمر الذي يعوق الالتزام وينشأ عنه.

أما (أ) وضع مستويات لكل من العامل الأوروبي والعامل الأفريقي لا يسمح بقيام والثقافة بقصد حماية الأوروبي من منافسة العامل الأفريقي الماهر في شغل الوظائف والأعمال الرئيسية ذات الأجر المرتفع، أو (ب) التمييز في القسومات أو الاختلافات في ممارسة التقاليد مما يؤدي إلى تعويق قيام تنظيمات عمالية مشتركة تجمع بين الأفريقيين والأوروبيين، فضلاً عن منع اتحادات العمال الأفريقيين من الاشتراك بالحرية أو ربما منعها منعاً صارماً من أي نشاط.

ولقد وجد أكو (١٩٧٨) أن هناك علاقة قوية بين درجة الالتزام وطول فترة الخدمة، فمع وجود العوامل السلبية المتعددة التي قد تؤدي إلى خفض درجة الالتزام فإن نتائج البحوث قد أثبتت أن العامل الأفريقي ملتزم غاية الالتزام في عمله (أنظر أيضاً جرييلو ١٩٧٣ وكيلي ١٩٦٩) ولقد وجد كيلي على سبيل المثال أن العامل النيجيري الاجر يحافظ على وضعه كمهاجر ويرفض الاستقرار بصورة دائمة في المدينة التي يشغل فيها للعمل، ولكنه مع ذلك يظل ملتزماً التزاماً كاملاً في العمل الذي يؤجر فيه.

الدراسة واقعية حديثة في نيجيريا

اجريت في عام ١٩٨١ دراسة في موقعين من مواقع الصناعة النيجيرية بقصد اكتشاف درجة شعور العمال النيجيريين بالاعترا ب في مواقع أعمالهم الجديدة، وكانت الفرضية الاساسية هي أن الصناعة في هذين الموقعين حديثة النشأة وأن الكثير من العمال سوف يواجهون مشكلات التلاؤم مع متطلبات العمل الصناعي. ولكي يكتمل أمر تحديد مدى التأثير الذي تضيفه التكنولوجيا على شعور العمال بالغيرة كان اختيار موقعين مختلفين في نسقهما التكنولوجي. وعلى عكس ما كان متوقعا تبين من النتائج أن غالبية العمال لم يجدو صعوبة كبيرة في ملاءمة انفسهم مع متطلبات العمل الصناعي، فلقد وجد أن انخفاض الانتاجية والاهتمام بالعمل وكفاية العمال والتزامهم كانت جميعا ترجع لعوامل أخرى متعددة مثل السن وعدم توافر المرافق الاجتماعية الاساسية، والسياسات الادارية (وبخاصة ما يتعلق فيها بأمن الضل)، وكثرة العطل الذي يصيب الآلات، هذا الى جانب بعض العوامل الاقتصادية مثل ادراك العمال لعدم التناسب بين طبيعة الجهد في العمل الذي يؤديه وبين الأجر المنخفض الذي يحصلون عليه في غير النظام.

ولقد بنى التقرير على نتائج استبيان عينة عشوائية من العمال عددها ١٨١ عاملا من الموقعين الصناعيين في ولاية أونودو: أحدهما معاصر الزيت والثاني مصنع الاشخاب. وسوف نركز مناقشتنا لنتائج هذا الاستبيان على النقاط الثلاث التالية:

أ. مدى الاهتمام والاندماج في العمل، لتحديد مدى اهتمام العامل الافريقي بعمله ودرجه حبه لهذا العمل.

ب. الأداء الوظيفي: فقد سئل كل عامل من العينة أن يقدم قائمة بالمقترحات أو الاشياء التي يرى أنها تساعد على تحسين الاداء الوظيفي.

ج. درجة الالتزام: وتم قياس ذلك عن طريق استطلاع مدى استعداد العمال ورغبتهم في ترك العمل.

وكانت النتيجة أن هناك أسباب عدة تؤدي الى خفض مستوى الاداء الوظيفي وأهمها بناء على ما ذكره العمال انفسهم:

أ. تكرر حدوث العطل في الآلات.

ب. عدم توافر المهارات اللازمة.

جد الاجور المنخفضة وغير المنتظمة .

د- عوامل بيئية أخرى متعددة .

وتوضح البيانات المجمعة والمصنفة في الجدول رقم (١) أن ٤٠٪ من العمال في معاصر الزيتون و ٣٥٪ من العمال في مصنع الاخشاب يرون أن تكرر حدوث العطل في الآلات هو العامل الرئيسي في سوء الاداء وخفض الإنتاجية ، و اعترفت نسبة ٣٢٪ من عمال الزيتون و ٢٦٪ من عمال الاخشاب بأن انخفاض الاجور والطريقة الارتجالية لتحديد امدادها وعدم انتظام مبدادها تؤدي الى عدم تشجيع العمال على تقديم خبر ما لديهم من اداء . ولعل وجود أغلبية تفجع عطل الآلات في مرتبة أهم من الاجور في التأثير على الاداء ، يدلنا على أن هناك اهتماما من جانب العمال بتحسين الاداء والانجاز ، وإن الأمر لا يقتصر على المكاسب المادية التي يحصلها العمال . كما جاز لهم . ولقد وبعد أيضا أن ١٤٪ من عمال الزيتون و ١٦٪ من عمال الاخشاب يستفيدون البيئة المهيئة التي يعملون فيها ، وآخرون يشكون من الضجة التي تحدثها الآلات ، كما أن كل الذين يعملون في قسم الآلات بمصنع الاخشاب يشكون من ضجرتها . ويعتقدون أنه من الخطأ الصحية نتيجة للزئاج والأترية التي ينتشونها مع الهواء ، وغالباً ما أشار الحثا إلى الحاجة العامل الذي نقل إلى المستشفى نتيجة لنفسه هوأ ملوثاً بالا ترية والزئاج ثم وافته المنية بعد ذلك . وأنه بعد وقوع هذا الحادث صدرت توصيات طبية بضرورة اللجوء العمال باللبن ، وعمل قصص دوري عليهم ، ولكن العمال ذكروا أن الادارة قد نفذت هذه التعليمات الطبية مرة واحدة فقط ، و يزعمون أن ما يتم فقط هو نقل الحثا إلى المستشفى إذا كانت حالتهم الصحية الظاهرة متدهورة ، و يرى العمال أن مثل هذه الاجراءات قد اتخذت لا بقصد مصلحة العمال المصابين ولكن بقصد ضمان حسن سير العمل دون التفرص للأعطال .

ولقد عبرت غالبية العلامات في قسم الجمع والتسويق في مصنع الزيتون من الزئاج والطين الذي يغطي أرضية المعمل ، وكذلك من الضجة التي تحدثها آلات التكسير ، وزعموا أن ذلك يؤدي إلى إبطالهم في العمل وقلة الإنتاج إلى حد كبير .

جدول رقم (١)
العوامل المؤثرة في انخفاض مستوى الأداء
(النسبة المئوية من العينة)

العوامل	معاصر الزيوت	الصناعة مصنع الخشب
حالة الآلات	٤٠	٣٥
قلة المهارة	٦	١٢
سوء الأحوال البيئية	١٤	١٩
الاجور المنخفضة وغير المنظمة	٣٢	٢٦
سوء الاشراف	٦	٢
تكوين مجموعات العمل	٢	٣
الجملة	١١٠	١٠٠

هذا، وتعتبر قلة المهارة من العوامل المؤثرة في اداء العمل، فقلقد ذكر ٦٪ من عمال الزيوت و ١٢٪ من عمال الاخشاب أن هناك نقص في التعليم والتدريب على المهارات اللازمة لتحسين الاداء وزيادة الإنتاج. وتدل البيانات التي جمعت عن المستوى التعليمي للعمال أن نسبة ٥١٪ في معاصر الزيوت و ٢٥٪ في مصنع الاخشاب لم يحصلوا على أى قدر من التعليم اطلاقاً، وهناك نسبة ٣٥٪ في معاصر الزيوت و ٧٠٪ في مصنع الاخشاب قد التحقوا فترة بمدارس التعليم الابتدائي، وأن نسبة ١٪ فقط في معاصر الزيوت و ٣٧٪ في مصنع الاخشاب قد التحقوا بالتعليم الثانوي.

ومما يذكر أن نسبة من عمال مصنع الاخشاب تصل الى ١٢٪ قد أشاروا الى أهمية المهارة الفنية، وهي نسبة أكبر مما ذكرها نفس السبب في معاصر الزيوت ولعل ذلك يرجع الى اختلاف طبيعة الاعمال التي تتم في هاتين الصناعتين، ففي معاصر الزيوت لا تحتاج العمليات والاعمال المطلوبة لا لمهارات قليلة بل وقد لا تحتاج الى أية مهارات اطلاقاً، بينما نجد أن الاعمال التي تمارس في مصنع الاخشاب تستخدم فيها

تكنولوجيا الآلات مما يستلزم مهارات عالية .

وعندما أمور أخرى جاءت في إجابات العمال على الاستبيان كعوامل مؤثرة في الاداء الوظيفي منها طريقة الاشراف واسلوبه في التركيز على العمل ذاته دون التوجه الى العمال أو مجموعات العمل ، ويمكن أن تصل من هذا الى ضرورة تقييم اداء العمال بالنسبة لعوامل معينة كالتي سبق ذكرها .

وجدير بالذكر أن البيانات التي جمعت لم تدل على أن العمال الافريقيين غير مهتمين بعملهم ، أو أنهم غير مرتبطين به ، فلقد طلبنا الى العمال أن يعبروا بحرية تامة عن علاقتهم بعملهم ، فزعم بعضهم الارتباط الوثيق بالعمل ، فصنفوا تحت صفة « الارتباط الشخصي » ، وغير بعضهم عن شيء من الارتباط مع غلبة الاهتمام بالجزء المادي فصنفوا تحت صفة « الارتباط المادي » وأخيرا منهم من أبدى اهتماما قليلا فصنفوا تحت صفة « الارتباط القليل »

جدول رقم (٢)

درجة الاهتمام بالعمل

(نسبة مئوية من العينة)

الصناعة	معاصر الزيوت	درجة الاهتمام
مصنع الاخشاب		
٦٤ر٢	٧٧	مرتفعة
٣٢ر١	٢٢	متوسطة
٣ر٧	١	منخفضة
١٠٠	١٠٠	الجميع

و يوضح الجدول رقم ٢ أن هناك اهتماما كبيرا بالعمل في كلا المصنعين ، ففي معاصر الزيوت نجد أن نسبة المهتمين اهتماما كبيرا بعملهم تصل الى ٧٧% بينما تصل في مصنع الاخشاب الى ٦٤ر٢% بينما الذين أبدوا اهتماما ضئيلا فيقتصرون على ١% .

في معاصر الزيوت و ٣٧% في مصنع الأخشاب وهم من صنفوا تحت صفة الاهتمام
الهامشي.

ولعل الشيء الوحيد الذي تستقيه من هذه النتيجة هو أن اليوروبا (١) في المجتمع
التقليدي مثلهم مثل اليوروبا المحدثين لديهم اهتمام كبير بالعمل نظرا لانهم يؤمنون
بالعمل الجاد سواء كان هذا العمل يؤدي بأجر أو كان استثمارا خاصا.

وإذا انتقلنا الى النتائج التي أمكن التوصل اليها عن مستوى أو درجة الالتزام فإنها
لا تظهر بحال من الأحوال أن العمال غير ملتزمين في عملهم بل أن الامر يختلف تماما،
وأن عدم الالتزام يكون تجاه الادارة لا تجاه العمل. بيد أن عدم الالتزام تجاه الادارة
يكون له أثره على الالتزام نحو العمل ذاته. ولما كانت البيانات الواردة في الجدول رقم
(٢) توضح وجود درجة عالية من الاهتمام بالعمل فإن ذلك يؤدي بنا الى توقع وجود
درجة عالية من الالتزام الكامل نحو الوظيفة. غير أن الامر يختلف، ولا يعني ذلك أن
هناك تناقض، فتوضح النتائج التي توصلنا اليها امكانية وجود اهتمام كبير بالعمل
مع عدم الالتزام الذي يرجع الى الاسباب، التي تبين في الجدول رقم (٣).

ويلاحظ أن مستوى الالتزام يتأثر خاصة بالسياسات الادارية فيما يؤثر بالتالي
على أمن العمل والظروف السيئة المحيطة بالعمالين (و بخاصة عدم توافر المرافق
الاجتماعية الضرورية مثل المطاعم الخاصة بالعمل، وعدم وجود فترة راحة اثناء العمل
في معاصر الزيوت، وقلة الاجور وعدم انتظامها، أو بصفة عامة عدم معاملة العمال
كشركاء في التعامل معهم كأدوات تستخدم لتحقيق اهداف النظام.

(١) اليوروبا هي المجموعة الاثنية الكبيرة التي تعيش في ولايات جنوب وغرب نيجيريا ومنها ولاية
أونجو التي تقع فيها الجامعة التي يعمل بها كاتب هذه السطور. (المترجم)

الجدول رقم (٣)
العوامل التي تؤدي الى عدم الالتزام
(نسبة مئوية من العينة)

العوامل	معايير الزيوت	الصناعة	مصنع الاخشاب
السياسات الادارية السيئة	٤٠	٤٠	٤٠
سوء احوال الخدمة	١٨	١٨	١٨
قلة الاجر وعدم انتظامها	٤٢	٤٢	٤٢
المجنوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتتم قياس عدم الالتزام في هذه الدراسة عن طريق الاستفسار عن مدى الاستعداد لترك العمل وأسبابه، ومن النتائج الطريفة لهذا المقياس هو أن العمال في كلا الصناعتين قد انتقدوا بصفة عامة أمن العمل، وتحيز المدراء الواضح لبعض الافراد دون غيرهم عند اجراء الترفيات. ويجمع عمال الصناعتين على ظاهرة اخرى تتمثل في أن الادارة غالباً ما تضطر الى تخفيض برامج الانتاج و يترتب على ذلك تسريع جماعي موسمي للعمال، فبالعادة الجنام في كلا الصناعتين بحامات زراعية وكما أن نسبة الارباح منخفضة، و يؤدي ذلك الى عدم ضمان التوظيف الدائم للعمال على مدى العام خاصة بالنسبة لمعاصر الزيوت، وفي هذه الحالة لا يدعى الى العودة للعمل بعد موسم البكساد سوى العمال المحظوظين، وقلة اخرى ممن اقاموا صلات قوية مع المشرفين، ومن الطبيعي الا ينظر العمال الى هذه الظروف نظرة تعاطف بل أنهم يقفون موقف مطالبين الادارة بان تسحب وظائف ثابتة. وهكذا نجد أن عدم الالتزام نحو العمل يمكن تفسيره من خلال استياء العمال من عدم وجود الامن في الوظيفة. هذا وقد برر معظم العمال في كلا الصناعتين الامر بعبارة من الامثال الشعبية الشائعة لدى اليهود وبأنه ينبغي أن راحة البال هي الدافع القوي على العمل.

ويمكن القول بصفة عامة أن هذه النتائج تؤكد لنا أن عدم التزام العامل الأفريقي نحو عمله كمشكلة من مشاكل التلاؤم مع أسلوب الحياة الصناعية لا يمكن أن يقصر على أساس واحد كحدائث التوظيف في الصناعة أو طبيعة العقلية الأفريقية. بل يجب أن ينظر إليه في ضوء صلتها السابقة بالعوامل المتعددة السابق الإشارة إليها.

الخلاصة

على الرغم من أن الكثير من البحوث التجريبية الواقعية التي أجريت خلال العقود الثلاثة الأخيرة عن تلاؤم العامل، توضح لنا عدم وجود خلاف على أن العمال الأفريقيين يواجهون مشاكل التلاؤم مع العمل الصناعي، وتدل نتائج البحوث على أن هذه المشاكل ترجع إلى أسباب أخرى بخلاف تلك الصفات التي جعلها الكتاب المبكرون وإشاعوها عن العمال الأفريقيين، كما أن هناك الكثير من المتطلبات التي لا تتواجد في بيئة العمل وتساعد على انخفاض الأداء والانتاج.

ولقد تبين لنا أيضاً أن معظم تلك المشاكل له وجود في سائر المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول إلى الصناعة وبخاصة في بدايتها، فالدوافع الإنسانية مبنية على الاحتياجات، والاحتياجات جميعاً (عدا الاحتياجات الفسيولوجية) ليست بالأمر اليسير كما أنها لا تنفصل عن البيئة. ويتضح من البيانات المتوافرة أيضاً طبيعة الاحتياجات الضرورية غير الطبيعية بالنسبة للأفريقي، فالعامل الأفريقي لا يدفع إلى العمل بأجر لإسبانية طبيعية ولكنه يجالها بما يكون مضطراً لذلك. كما يوفق متطلبات إجبارية ألحقت به على هيئة مثل الحاجة إلى نفوذ السداد القرضية القروض عليه، وهما يستحق الذكر أن رجال الإدارة الاستعمارية لم يدخلوا النفوذ إلى البلاد الأفريقية بقصد توفية الاحتياجات الضرورية بل كي يحققوا الثراء لأنفسهم، ولقد كان لهذا تأثيره السلبي على استجابة العمال الأفريقيين للعمل في الصناعة.

ولا نزع في هذا البحث القول بعدم وجود مشكلات تلاؤم تواجه العمال الأفريقيين المشتغلين بالصناعة، بل إن جوهر نقاشنا هنا هو أن بعض هذه المشكلات وبخاصة مشكلة عدم الاستقرار في العمل تمثل جزءاً لا يتجزأ من ظاهرة التطور نحو الصناعة، حيث ينظر إلى العامل الأفريقي في هذه المرحلة المبكرة من الصناعة على أنه عامل «محدود الهدف» إذ أن حاجاته إلى النفوذ محدودة نسبياً، ويمكن توفيتها بالقليل، إلا أنه مع تطوره وتلقد أساليب الحياة وارتفاع مستواها تستحضي تدريجياً ظاهرة عدم

الاستقرار في العمل ويصبح العامل الإفريقي متلائما مع العمل الصناعي تلاؤما حقيقيا.

وتصل بنا هذه الدراسة الى نتيجة هامة للغاية هي أن العامل الإفريقي يحتاج الى حوافز. وهذا لا يعنى بصفة مستمرة زيادة الأجور، بل أن على أصحاب العمل أن يخلقوا الجو الذي يشجع العمال على تحقيق الاهداف التنظيمية العامة جنبا الى جنب مع اهدافهم الشخصية. وتعتبر الاجور المناسبة والمنظمة من أوائل عناصر هذا الجو المناسب، وبالإضافة الى ذلك يجب أن يقوم العمال بأداء المهام الموكولة اليهم في ظروف طيبة وبيئة صحية مناسبة تدعو العامل الى فخر بعمله. وللعلاقات الطيبة السوية بين العامل والإدارة أهميتها أيضا، فالامر يقتضى رفع مستوى الاشراف من ناحية الكم والكيف، مع وجود فرصة للاستشارات اللازمة. كل ذلك وغيره من الخصوصيات التي تهدف الى رفع مستويات العمال يجب تنفيذها واستمرارها من أجل تحقيق الانتاجية العالية والتزام العامل واستقراره في عمله وارتباطه بالعمل.

كلمة تقدير

يذكر الكاتب بالشكر المساعدات والاضافات التي قدمها العاملون بجامعة ابلي وهم: البروسور أ.أ. أكيدو، والاستاذ أ.كو (قسم الاجتماع والانثروبولوجيا) والدكتور أ.أ. أويوني وأ.ج. ليستان (في قسم الديموجرافيا والاحصاء الاجتماعي)، والسيدة أ.أ. أسم. ويوكيدان اضافاتهم ومقترحاتهم. كان لها أكبر الأثر في إنجاز البحث والمقال.

المشاركة في المنظمات مفاهيم من البحوث المقارنة على المستوى الدولي

بقلم: د. برنارد ويلبرت Bernhard Wilpert

(أستاذ سيكولوجية المنظمات والعمل في الجامعة التقنية في دويسبراس من كلية الأخيرة «الكفاءة والسلطة في صنع القرار الإداري» و«الديمقراطية الصناعية في أوروبا»، و«العلاقات الصناعية في أوروبا»)

ترجمة: بهجت عبد الفتاح عبده

ليسانس آداب في اللغة الإنجليزية من جامعة القاهرة وله ترجمات عديدة ومؤلفات كثيرة

إن مانواه من تباين يدعو إلى الحيرة بالإضافة إلى هذا الكم الكبير من المطبوعات التي تتعلق بهذا الموضوع، ليؤكد على مصداقية القول بأن «المشاركة هي أكثر المشكلات حيوية وأهمية في عصرنا بالنسبة للمنظمات». وقد اقتضت بعض هذه الدراسات على مواقف قومية بعينها. وقد أفيدت البحوث المقارنة التي أجريت على المستوى الدولي عدد من المشكلات التي تتعلق بالقوانين أو النهج أو النظم ذاتها. وهذا هو السبب في أننا نرى بعضها في الفترة الأخيرة يتجه بشكل مباشر أو غير مباشر إلى موضوع المشاركة. ونحن نستهدف في هذا المقال أن نعرض بشكل مختصر للمحاولات التي أقدمت عليها هذه البحوث المقارنة ومدى نجاحها على مستوى العالم، في مجال المشاركة، وأن نحصل منها إلى بعض النتائج العامة. ومع ذلك فمن الضروري قبل أن نعرض لها بالتفصيل - أن نلم ببعض الأفكار النظرية

في محاولة لتعريف المشاركة

أول هذه المجموعة الكبيرة من العبارات السائدة التي تتضمن اشتراك العاملين في المنظمات التي يعملون بها: مثل الديمقراطية الصناعية، والتصميم المشترك، والإدارة الذاتية، والإدارة المشتركة أو الاشتراك في الإدارة. (وهذه بعض أهم وأبرز هذه العبارات والمفاهيم) لتؤكد على جوانب مختلفة للمضون ذاته، فالذي نفهمه من المشاركة هنا هو أنها تعني ترابط القرارات من أجل صالح العاملين الخاضعين لهذه القرارات، وذلك عن طريق ظروف وتنظيمات وعمليات تتعلق بالمؤسسة أو المنظمة ذاتها. وهذا التعريف يتضمن أن المشاركة ظاهرات ذات متغيرات تتحدد دائما في الواقع العمل - بأربعة أبعاد على الأقل مع التفاعلات المختلفة لهذه الأبعاد.

وهذه الأبعاد هي:

أ- القيم الكامنة التي توجه مختلف العاملين، وتحدد أهدافهم.

ب- ما تنسم به نظم المشاركة ذاتها.

ج- القيود البيئية والاجتماعية والفرص المتاحة لظهور عمليات تتعلق بالمشاركة.

د- محصلات المشاركة على مستوى الفرد والمنظمة والمجتمع.

وإذا افترضنا أن هذه الأبعاد العريضة تشكل - حتى إذا لم يكن بشكل كامل - الأبعاد الرئيسية التي تحدد المشاركة، فإنه يمكن استخدامها كمنظور وذلك فيما يلي من استعراض الدراسات التجريبية - ومع ذلك يبدو من المناسب - قبل أن نمضي في هذه المناقشة - أن نبحث بشكل مختصر عن معنى المشاركة في المجتمعات الحديثة.

معنى المشاركة:

يمكننا أن نفرق على الأقل بين ثلاثة مستويات مختلفة يجب أن نبحث على أساسها -

معنى المشاركة ومفهومها - وهذه المستويات هي:

□ المستوى الفردي.

□ المستوى التنظيمي (مستوى المنظمة أو المؤسسة).

□ المستوى الاجتماعي.

وبالرغم من أننا سوف نعالج كلا من هذه المستويات ونحللها بشكل منفصل، فإنه يجب أن يكون واضحا أن هذه المستويات الثلاثة تتربط في الواقع بشكل وثيق.

بسبب العلاقات المتداخلة الدقيقة للابعاد التي تحددها والتي اشترنا إليها آنفا.

و يتبلور المفهوم الفردي للمشاركة بشكل واضح في النظريات السيكلوجية «النفسية» المختلفة، والتي يمكن أن نضمها ونصنفها تحت عنوان «نظريات نمو الافراد». وثمة شيء أساسي يرتبط بهذه النظريات وهو حاجة الإنسان لان يؤكد ذاته. ونمو الفرد -رغم أنه نادرا ما يتحدد- هو تطور من جانب الفرد أو الشخصية نحو ذات نشيطة فعالة مستقلة. منظمة ذاتيا، وكفاءة من الناحية الاجتماعية، تستهدف اهدافا طويلة المدى مستخدمة المهارات المتاحة. أما المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياة الإنسان في قطاعات عديدة مختلفة من الواقع الذي يعيشه الإنسان، فانها -اي المشاركة- تعتبر هنا عملية آلية لحفز مثل هذا النمو وتسهيل حدوثه من اجل ما يتبع ذلك من إثارة للكفاءة والدقة، تبلور القدرة على التأثير فيما يحيط بالإنسان والسيطرة عليه. ومن ثم يمكن أن تتصور المشاركة على أنها عامل أساسي في تكوين الشخصية والفرد. وإذا عرفنا أن أكثر من ثلث حياة الإنسان العادي المتوسط يقضيها في العمل، يكون من الواضح أن المشاركة في منظمات العمل سوف تكون لها بالضرورة أثر هام على مثل هذا التطور.

وإذا نظرنا الى معنى المشاركة من منظور المنظمة ذاتها فيجدر بنا ان نلاحظ أن ثمة اتجاهين قد وضحا في هذا المجال. الاول هو أن ننظر الى المشاركة على أنها المبدأ الجوهرى لكل تنظيم، والثاني أن تكون المشاركة وسيلة لاهداف محددة، أى أن تكون تكنولوجيا اجتماعية. ويتضح من الاتجاه الاول أنه لا يمكن أن يتصور أية منظمة بدون نوع من المشاركة من جانب افرادها في عمليات اتخاذ القرار، سواء كانت هذه المنظمة مصنعا أو حزبا أو إحدى التعاونيات، أو جيشا أو شيئا أو مرفقا عاما أو مدرسة أو مزراع جماعية أو ما شابه ذلك. أما الاتجاه الثانى فيزى المشاركة أداة. وسيلة لتحقيق اهداف محددة مثل قبول الاعضاء لسياسة المنظمة، وإشعار العاملين بالارتياح بتدخلهم في شئون منظماتهم، ومضاعفة حافز العمل وما يستتبع ذلك من الزيد من المخرجات (أو المنتجات) الكلية. ولكن يبدو أن التفرقة بين هذين الاتجاهين مصطنعة رغم الالتحاق عليهما في هذه الدراسات ورغم استحسانها من وجهة النظر التجليلية. ومهما يكن الاتجاه الذى نراه فإن المشاركة ظاهرة ذات أهمية وحساسية في المنظمة.

واخيرا، قال المشاركة - من وجهة النظر الاجتماعية - قد حظيت بأهمية خاصة بسبب اثنتين من النظريات، فالنظرية الديمقراطية تقول ان المشاركة ترتبط ارتباطا عضويا بحق تقرير المصير لدى الفرد، وانها حق انساني لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ثم فهي قيمة في حد ذاتها يجب أن تتحقق وتؤكد في جميع مجالات الحياة. ونتيجة لذلك فانه من المطلوب أن تنسحب الديمقراطية السياسية على الحياة العملية. وفي هذا الصدد يقول «باتمان» (Pateman) .

« أن وجود مؤسسات نيابية على المستوى القومي ليس كافيا بالنسبة للديمقراطية، أي بالنسبة لأقصى قدر من المشاركة من جانب الجميع في هذا التدريب الجماعي أو الاجتماعي، ذلك لان الديمقراطية يجب أن توجد في مجالات أخرى حتى يمكن أن تتطور وتضم الاتجاهات الضرورية لدى الفرد وكذلك السمات السيكولوجية. وهذا التطور أو هذا النمو يحدث عن طريق عملية المشاركة ذاتها. ومن ثم تكون الوظيفة الكبيرة للمشاركة في هذه النظرية - نظرية المشاركة الديمقراطية أو ديمقراطية المشاركة - وظيفة تعليمية ».

ان المشاركة - بالنسبة للتنظيم الاجتماعي - وسيلة هامة تتيح للعاملين - الذين يشعرون بالغربة - أن يصبحوا أدوات نشطة فعالة في عملية إعادة تشكيل المجتمع. وكلا الموقعين يمكن أن يوضحا المقدمة المنطقية الأساسية وهي أن المجتمع في النهاية هو الذي يجب أن يتغير ككل من أجل المصلحة العامة. ليس أقلها عن طريق المشاركة. اذن ماهي مهدي المعرفة التي أمكن الحصول عليها حتى الآن بالنسبة لحقيقة المشاركة وذلك من خلال البحوث المقارنة التي أجريت على مستوى العالم ؟.

الدراسات المقارنة

ان هذا البحث (هوفستيد ١٩٨٠ Hofstede) لم يكن يستهدف دراسة المشاركة بل دراسة «الاتجاهات والقيم» التي يمكن تفسيرها على أنها مجال اعريض لتفضيل بعض الأمور على بعضها الآخر. وقد أمكن الحصول على المعلومات عن طريق استبيانات قام باستيفائها العاملون في شركة متعددة الجنسيات مقرها الولايات المتحدة، ولما فروع في كل دول العالم تقريبا. وقد تم جمع المعلومات في فترتين، الأولى من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٦٩ والثانية من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٣، باستخدام نحو ستين ألف عامل يتحدثون ثمانية عشر لغة مختلفة. وقد اعتمدت الدراسة على بنك للمعلومات يعتبر فريدا في العالم ما عدا ثمة قصور منهجي واحد يتورط وهو أنه يقتصر على القيم الذاتية.

وتعتبر مساحة السلطة «مدى السلطة» هي البعد ذو القيمة ذات الاهتمام الخاص في هذه الدراسة. وقد جرى قياس هذه المسافة عن طريق ثلاثة بنود عريضة الأولى سؤال يتعلق بمدى خوف العاملين من التعبير عن خلافاتهم مع رؤسائهم والثاني سؤالان يرتبطان بنوع الرئيس الذي يعمل العامل تحت إشرافه، ثم ما هو نوع الرئيس الذي يفضل أو تفضل أن تعمل معه. وكان لابد أن تتم عملية الاختيار من بين مديرين يختلفون في طريقتهم في اتخاذ القرار بدءاً باتخاذ القرار بشكل استبدادي مروراً بعمليات التوضيح والتفسير والتشاور مع معاونين وانتهاء باتخاذ القرار بشكل جماعي. وهكذا تكون مساحة السلطة الضيقة تتمثل في ألا تكون هناك خشية من الاختلاف مع الرئيس في العمل، وفي استخدام الرئيس أو الرئيسة لأساليب المشاركة في اتخاذ القرار وكذلك في تفصيل العاملين والمعاونين لمثل هذه الأساليب. وقد وجد «هوفستيد» اختلافات قومية واضحة في مساحة السلطة الأمر الذي يفسر بأنها اختلافات ثقافية وترتبط المساحة الضيقة للسلطة بقدر من الانتاج القومي الكلي. وأكثر من ذلك فإن مساحة السلطة (والقوة) تقسم الدول إلى مجموعات واضحة (لاتينية-اسيوية-شرق اوسطية-المانيّة-انجليزية-شمالية). ومع ذلك فإن هذه المجموعات ذاتها لم تتكرر في دراسات تستخدم خطوات للمشاركة تعتمد على السلوكيات أكثر مما تعتمد على الاتجاهات.

ويركز البحث الذي قام به «هوفستيد» على القيم التي يؤمن بها العاملون بالنسبة للعلاقات التي تربطهم «بالسلطة» في فروع شركة كبيرة متعددة الجنسيات (ومما يذكر أن هوفستيد يربط بين بحثه وبين نتائج بحوث كثيرة، مماثلة، والتي تأخذ منها في هذا المقال النتائج التي تتعلق بمساحة السلطة بالنسبة لعنصر المشاركة). وتوضح الدلالات التي يستخدمها بالنسبة للسلطة العلاقة القوية بخطوات الانتاج الاقتصادي الضخم أو الكلي. وهذه الدلالات يمكن أن تؤخذ كمعنى تفصيلي لعامل المشاركة). كما يوضح (هوفستيد) التسلسل السببي للانطلاق من الثروة للمشاركة. ومع ذلك، وعلى أساس أن هذه الحقيقة تقوم على دلالات ذات علاقات متبادلة فإن ماهية السبب وماهية النتيجة تعتبران أسئلة غير عملية.

تسلسل السلطة في المنظمات

توضح الدراسة مستويات النفوذ لمستويات السلطة في شركات تقع في خمس دول (اسرائيل ويوغوسلافيا والنمسا وإيطاليا والولايات المتحدة) وقد تم اختيار الدول

يهدف أن تتضمن تلك التي تتمتع بمستويات أعلى من المشاركة الرسمية. وتلك التي
 تتمتع بمستويات من المشاركة غير الرسمية. ويتم تفسير المشاركة الرسمية على أساس
 «أهيكل المستقر قانوناً لعملية اتخاذ القرار» أما المشاركة غير الرسمية فهي تلك التي
 تفسر على أساس أسلوب الإدارة واقتسام الرؤساء السلطة مع معاونيهم ولذلك تحاول
 الدراسة أن تعقد مقارنة بين عشر شركات من كل دولة تقوم على أساس حجم الشركة
 والقطاع الاقتصادي الذي تمثله. وقد تم الحصول على المعلومات عن طريق
 الاستبيانات التي وزعت على الرؤساء والمعاونين حسب تسلسل السلطة وترابطها، في
 هذه الشركات المختارة. والمقياس الأساسي هنا هو الخط البياني للرقابة، أي الخط
 الذي يحدد قدرة الفرد على أن يقول رأيه (أو أن يكون له كلمة) بالنسبة لمستويات
 السلطة المختلفة، وهذه القدرة تختلف أذ قد تكثر وقد تقل. ويتم تفسير درجة الميل
 «لخط الرقابة» بالنسبة لمستويات السلطة بمقياس «المساواة» فكلما انحدرت درجة
 الميل كلما دل ذلك على عدم المساواة والعكس صحيح. وقد تبين أن المراجع الجماعية
 في إسرائيل والمصانع في يوغوسلافيا تتمتع بدرجة كبيرة من المشاركة والمساواة، أما
 المصانع في إيطاليا وأمريكا فتتمتع بأدنى نسبة. وقد تبين أن العلاقات اأخامة للإشراف
 الجيد تشمل في مستويات أعلى من الارتياح. والمزيد من حوافز العمل وقلة اعراض
 القرحات المعدية. وهكذا يرتبط سلوك المشاركة من جانب الرؤساء بالارتياح
 والظنانية من جانب الاعوان والعاملين. وقد رؤى أن الخطط الرسمية للمشاركة كما
 في إسرائيل ويوغوسلافيا ذات آثار عديدة على النفوذ والسلطة بينما تمثل المشاركة
 غير الرسمية كما هو الحال في الولايات المتحدة المعادل الوظيفي لتخفيف آثار
 تسلسل السلطة.
 وتشير بيود الاستبيان التي استخدمت في هذه الدراسة إلى أن الخط البياني للرقابة
 والإشراف اقيا هو مقياس للجو العام للمنطقة أكثر منه مقياس للاختلافات الحقيقية
 لنفوذ السلطة وقوتها. وقد يفسر هذا العلاقة الوثيقة بين الرقابة والإشراف وبين
 متغيرات الارتياح والحافز على العمل. وما هو جدير بالذكر أن الاختلافات في نظم
 المشاركة الرسمية لم يتم قياسها وربطها بالمتغيرات الفردية أو بالمتغيرات المتعلقة
 بالمنظمة، ولكنها اتخذت كقواعد لاختيار بعض الدول وبالرغم من هذا المفهوم، فإن
 الدراسة تعتبر خطوة طيبة تحمل في طياتها بذور التطور بالنسبة للدراسات المقارنة التي
 تجرى على المنظمات على مستوى العالم.

الكفاءة والسلطة في اتخاذ القرار على المستوى الإداري

وقد جرت المقارنة هذه النماذج الثلاثة بالنسبة لثمانية أبعاد الديمقراطية الصناعية ولكن المدرسين يختارون هذه الأبعاد التنظيمية للمشاركة :

- أ النطاق الرأسي (أخر كفاءة المشاركة).
- ب النطاق الأفقي (وفي هذا النطاق تكون الموضوعات عرفة للمناقشة).
- ج توقيت المشاركة (مدى إمكانية التدخل من جانب العاملين في المراحل المختلفة لاتخاذ القرار).
- د القدرة على الإدراك (النطاق الاجتماعي بإشراك المستويات المختلفة للنظام).
- هـ المشمولون أو المندوبون (نسبة العاملين لمن يمثلهم ، والنظام الذي يربط بين المندوبين والممثلين).

ويتبع هذه الأبعاد ثلاثة أبعاد نظامية هي :

- أ التعليم (التدريب الرسمي من أجل المشاركة ، والتعلم عن طريق المشاركة الفعلية).

- ب السلوك الموحد تجاه المشاركة.
- ج الصراع بسبب تنظيم الكفاءات من أجل المشاركة.

وباستخدام هذه الأبعاد الثمانية كمؤشرات لعقد مقارنة بين الخصائص الرسمية لمشروعات الديمقراطية الصناعية في الدول الثلاثة ، يتبين أن النظام البريطاني في المشاركة المشتركة (التشاور الجماعي) هو الأدنى نسبياً بالنسبة للأبعاد جميعها بينما يسم النظامان اليوغوسلافي والالمانى الغربى بالذروة نسبياً .

وهكذا تعتبر الدراسة خطوة كبيرة للإمام في أحداث مقارنة تصنيفية لنظم المشاركة الرسمية (القانونية في البلاد المختلفة . وهذا يشكل فتحاً منهجياً كبيراً . ولكنها تقتصر في مقارنة نتائج النظم القانونية أو المعيارية المختلفة على ظهور المشاركة الواقعية الحية . وتظل الدراسة مقارنة بين الخطط والمشروعات الخاصة بالمشاركة وليست مقارنة بين واقعها الحقيقي في البلاد المختلفة .

الديمقراطية الصناعية في أوروبا

وفي خط مواز مع دراسة كنج وفان دي فال . جرت هذه المقارنة بين اثنتي عشرة دولة (Ide ١٩٨١) لتساءل عن أثر معايير المشاركة على سلوكيات المشاركة الحقيقية . وكانت الدول الاثنتي عشرة هي : بلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وإيطاليا وإسرائيل

- يستنقد المديرون عموماً أن الوظيفة الأساسية للمشاركة هي أن تحسن النوعية الفنية لمحصلات القرار ونتائجه، بمعنى أنها تسهل الاستخدام الأفضل للكفاءة.
- كلما ازدادت المهارات الموضوعية المتاحة، كلما ازداد السلوك نحو مشاركة في اتخاذ القرار.

وتوضح الاختلافات الجوهرية بين عيّنات المديرين في البلاد المختلفة أن المديرين في إسرائيل متميزون بسلوك مركزي (اتقراطي) في اتخاذ القرار. من جميع المديرين في السويد أكثر المديرين استعداداً للمشاركة، أما المديرين في البلاد الآخرين فيلتفتون موقعهم بين هذين الاتجاهين. وما أن المديرين في الولايات المتحدة لا ينفردون بشكل مميز عن الأساليب الأوروبية في اتخاذ القرار على المستوى الإداري. ففكرة سيرفان شراير Servan-Schreiber عن وجود فجوة في الممارسة الإدارية عبر زطلنطي، لا تدعمها أو تعززها هذه المعلومات.

وقصارى القول فإن هذا البحث حول اتخاذ القرار على المستوى الإداري، يتركز على الجوانب السلوكية للمشاركة غير الرسمية، وتحسب القيم التي يتمتع بها المديرين بالنسبة للمشاركة. وهي تحاول أن تلقي بعض الضوء على الخصائص التنظيمية وما فوق التنظيمية التي تعمل على تسهيل أو إعاقة سلوك المشاركة، كما أن هذه الدراسة تسفر عن بعض النتائج الفردية والتنظيمية للمشاركة.

نماذج من الديمقراطية الصناعية

- أن هدف هذه الدراسة (كنج وفان دي فال King and Uzn de Van) هو أن تعقد مقارنة بين ما يطلق عليه الدارسون بالنماذج الثلاثة الرئيسية للديمقراطية الصناعية في أوروبا وهي:
 - النظام البريطاني في إدارة العمل والعمال (التشاركية الجماعية).
 - النظام اليوغوسلافي الذي يعتمد على الإدارة الذاتية للعمال.
 - نظم حق التصجير المشترك في صناعة تعدين الفحم والحديد والصلب في ألمانيا الفيدرالية.

وقد جرت المقارنة هذه النماذج الثلاثة بالنسبة لثمانية أبعاد للديمقراطية الصناعية ولكن الدارسين يتنازعون هذه الأبعاد التنظيمية للمشاركة :

أ - النطاق الرأسي (أي كثافة المشاركة).

ب - النطاق الأفقي (وفي هذا النطاق تكون الموضوعات عرضة للمناقشة).

ج - توقيت المشاركة (مدى إمكانية التدخل من جانب العاملين في المراحل المختلفة لاتخاذ القرار).

د - القدرة على الإدراك (النطاق الاجتماعي بإشراك المستويات المختلفة للنظام).

هـ - الممثلون أو المندوبون (نسبة العاملين لمن يمثلهم ، والنظام الذي يربط بين المندوبين والممثلين).

ويتبع هذه الأبعاد ثلاثة أبعاد نظامية هي :

أ - التعليم (التدريب الرسمي من أجل المشاركة ، والتعلم عن طريق المشاركة الفعلية).

ب - السلك الموحد تجاه المشاركة.

ج - الصراع بسبب تنظيم الكفاءات من أجل المشاركة.

وباستخدام هذه الأبعاد الثمانية كمؤشرات لعقد مقارنة بين الخصائص الرسمية لمشروعات الديمقراطية الصناعية في الدول الثلاثة ، يتبين أن النظام البريطاني في المشاركة المشتركة (التشاور الجماعي) هو الأدنى نسبيا بالنسبة للأبعاد جميعها بينما يتسم النظامان اليوغوسلافي والالمانى الغربى بالذروة نسبيا .

وهكذا تعتبر الدراسة خطوة كبيرة للإمام في أحداث مقارنة تصنيفية لنظم المشاركة الرسمية (القانونية في البلاد المختلفة ، وهذا يشكل فتحا منهجيا كبيرا . ولكنها تقتصر في مقارنة نتائج النظم القانونية أو المعيارية المختلفة على ظهور المشاركة الواقعية الحية . وتظل الدراسة مقارنة بين الخطط والمشروعات الخاصة بالمشاركة وليست مقارنة بين واقعها الحقيقي في البلاد المختلفة .

الديمقراطية الصناعية في أوروبا

وفي خط مواز مع دراسة كنج وفان دى فال . جرت هذه المقارنة بين اثنتي عشرة دولة (١٩٨١ Ide) لتساءل عن أثر معايير المشاركة على سلوكيات المشاركة الحقيقية . وكانت الدول الإثنتي عشرة هي : بلجيكا والذامارك وقتلندا وفرنسا وإيطاليا واسرائيل

ويوغوسلافيا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية ويوغوسلافيا. واشتركت في البحث مائة وأربع وثلاثون شركة اختيرت حسب الحجم وحسب القطاع الصناعي بها. وكانت القاعدة الأساسية لجمع المعلومات أن تجري مقابلات وقد استجاب لها أكثر من ألف من القيادات وكذلك تم اختيار نحو ثمانية آلاف من العاملين بطريقة عشوائية. وقد جرى هذا كله فيما بين ١٩٧٥ وعام ١٩٧٧.

وقد جرت مقارنة القواعد المكتوبة واللوائح الخاصة بالمشاركة (قوانين واتفاقيات جماعية وقواعد ادارية) حسب ما تقدمه من مشاركة (درجة الكثافة) للجماعات المختلفة (من العمال ومثل العمال، والإدارة) في صنع ستة عشر قرارا) تتراوح بين قرارات روتينية وقرارات استراتيجية) ويتراوح نطاق المشاركة القانونية من «لا لوائح» استنادا إلى أنه لا يجب أن تغطي الجماعة أية معلومات إلى المشاورات الاجبارية إلى الاشتراك في صنع القرار مع الجماعة إلى فيتولما يقال بأن الجماعة لها الكلمة النهائية. وقد جرى قياس المشاركة الواقعية الحقيقية على نطاق مماثل وصف فيه المستجيبون للمقائات اشتراكهم في صنع القرار وأثر الجماعات المختلفة على صنع القرار.

وتوضح النتائج التي تأسست على قياس ومقارنة النظم الرأسمالية للمشاركة والتي تقوم على المعايير النقدية أن يوغوسلافيا هي أكثر الدول صناعة للقواعد على المستوى الرسمي. وأقلها المملكة المتحدة واسرائيل. أما بالنسبة لأغلبية الدول فإن القانون هو أهم قاعدة رسمية للمشاركة. وفيما يتعلق بكثافة المشاركة، تظهر الدول بعض الملامح التي تتميز بها عملية توزيع المشاركة القانونية.

وقد كان الاشتراك الحقيقي بالنسبة لدول العيّنات، ضئيلا باستثناء يوغوسلافيا حيث اتضح أن تأثير العمال ومجالس العمال وفوزهم أكبر منه في أية دولة أخرى. ثم أن أثر التسلسل في السلطة أمر ملحوظ في كل الدول، رغم نظامها الاجتماعي، ونظامها الاقتصادي. وقد كانت المعايير القانونية هي أقوى مؤشر ومبشر بالمشاركة الحقيقية. وقد أعقب هذا العامل الذي أسهم في المشاركة الحقيقية تعبئة من جانب العمال والعاملين (الوحدة والتمثيل كما حددها كنج وفان دي فال).

وفيما يتعلق بالاتجاهات نحو المشاركة فإن المعلومات التي توفرت لدى IDE توضح اختلافات هامة بين الدول التي اختيرت كمعينات. فالعاملون يميزون أكثر إيجابية بالنسبة للهيئات التي تمثلهم في تلك الدول التي تتيج لوائحها الرسمية وجود

هيئات ومجالس لهم ذات سلطات أكبر نسبياً أما في داخل الدول فإن الاتجاهات تصبح أكثر إيجابية في تلك الشركات حيث تتمتع الجماعات التي تمثل العاملين بأكبر قدر من النفوذ. وعلى حين يتبين أن الأفراد الذين يتمتعون بنفوذ يشعرون بالارتياح، فإن هذا القول لا ينطبق على المنظمات جميعاً، فليس صحيحاً أن الرضاء والارتياح يزدادان في المنظمات التي يزداد فيها نفوذ العمال.

ويبدو أن هذه الدراسة قد عاجلت لأول مرة وبنجاح مشكلة العلاقة بين الحقائق التي تتعلق بالقرائن (وهي هنا النظم المعيارية للمشاركة) وبين خصائص المنظمة (وحدة العمال) وبين الإجراءات على المستوى الفردي (الحكم على المشاركة). وأن الربط بين المعايير القانونية وبين السلوك الواقعي ليعكس التطور بادوات جديدة تتعلق بالمفاهيم وبالمنهج حتى تسهم في تقدم البحوث المقارنة التي تجري على المستوى الدولي بالنسبة للمشاركة.

الاختلافات الاجتماعية في تنظيم الوحدة التصنيعية.

يركز هذا البحث (موريس وآخرون ١٩٨٠ « Maurice et al ») على الاختلاف بين الدول في إنتاج (السلطات) الصناعية أكثر من اهتمامها بالمشاركة. وبالرغم من أنها تركز على الاختلافات القومية بالنسبة لتقسيم العمل، إلا أن لها تأثيراً غير مباشر على موضوع مشاركة مثل المنظمات المختلفة. وقد استقيت المعلومات من اثنتي عشرة مؤسسة صناعية في ثلاث دول هي فرنسا والمانيا الاتحادية والملكة المتحدة. وقد جرت المقارنة بين الشركات على أساس الحجم والتكنولوجيا والأنتاج.

وكانت اللقاءات النوعية هي أساس ومصدر المعلومات، وتوضح النتائج أنه بالرغم من وجود قوى متماثلة في كل الدول لترشيد العمل والبحث عن أفضل الحلول التنظيمية، فإن الطرق التي تسلك تنحصر في الدولة ذاتها. فبالرغم من أن الشكل الأساسي لتنظيم السلطة في المنشآت الصناعية موجود في الدول الثلاث، إلا أن هناك اختلافاً بين الدول بالنسبة للخصائص المحددة، فنسبة العمالة المؤهلة أعلى في شركات المانيا الاتحادية وتأتي بعدها فرنسا ثم بريطانيا.

كذلك فإن هناك اختلافات قومية في نسبة العمال المؤهلين حرفيا والحاصلين على درجة جامعية. وقد وجد أن لا مركزية اتخاذ القرار حتى المستويات الأدنى من السلطة في المؤسسات المختلفة، تنضج بشكل كبير في ألمانيا الاتحادية وهذا يرجع الى هذه الاختلافات المهنية والاختلافات في المؤهلات. وحينئذ ترتبط هذه الاختلافات بالاختلافات القومية في النظم التعليمية، ومن ثم يمكن أن يتضح أن البنية الاجتماعية (وهي تتمثل في التصنيف التعليمي والمهني والحرفي، وفي نظم العلاقات الصناعية) تتطابق والصور التنظيمية الداخلية بالإضافة الى تقسيم العمل وعمليات اتخاذ القرار.

وهذا البحث - كما هو الحال بالنسبة للدراسة التي سبق أن عرضنا لها (IDE) يحاول أن يقرن البنية الاجتماعية بالخصائص التنظيمية. فعلى حين نجد أن البحث السابق يتضمن متغيرات على المستوى الفردي فإن هذا البحث يركز على الجوانب التي تتعلق ببنية التنظيم وهيكله. ومع ذلك فإن المدخل النوعي المنهجى الذى يقوم على اساس البنية يوفر المعلومات الكثيرة عن العلاقة الدقيقة بين المجتمعات وبين الحلول التكنولوجية التى نراها لتنظيم المؤسسات الصناعية. ويجب أن نتعرف بأنها تشكل خطوة كبيرة نحو امكانية عقد مقارنات على المستوى الدولى للظواهر التنظيمية، ومن بينها ضرورة المشاركة.

٣- الصراع الطبقي في اوروبا الغربية منذ عام ١٩٦٨

ثم كانت محاولة «كروش» و«بيزورنو» عام ١٩٧٨ Cronch and Pizzorno. من خلال منظور أعرض من المحاولات والدراسات السابقة لاجداث مقارنة لثورات الاخيرة في نظم العلاقات الصناعية (انشطة العمال على مستوى المصنع - كشرة المظاهرات - والسياسات المضادة من جانب الحكومة لمواجهة مستويات الصراع الصناعى في المجال الصناعى) وذلك في ست دول هي بلجيكا وفرنسا وايطاليا وهولندا والملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية. وكان هناك جانبان للدراسة وهما:

١- البنى ذاتها.

٢- التغيرات المقارنة.

وكلاهما لم يتأسس على أعمال تجريبية بل على التحليلات المختلفة للمصادر المتاحة. وكان موضوع المشاركة أحد جوانب النطاق الكلى لهذه الدراسة ولهذين الجانبين من هذه الدراسة.

ويظهر موضوع المشاركة بشكل واضح عندما نجرى مناقشة لا مركزية القرارات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية، وما يستتبع ذلك من عمليات تقنين الهياكل الجديدة للاتفاق. ويمكن أن نلاحظ في ذلك الوقت تركيزاً على الاتفاق الذي يجري على مستوى المصنع، الأمر الذي يعكس اهتماماً متزايداً بالسيطرة على البيئة المباشرة للعمل، ويمكن أن نلاحظ أن جميع جوانب تنظيم إنتاج هياكل العمل داخل المنظمة (المؤسسة) (مجال العمل ولجان العاملين في المحلات الخ) تسهم في قدرات العاملين على المشاركة، وقد أوضح المؤلفان أن الجهود القانونية التي تبذل في جميع الدول - التي تخضع لهذه الدراسة - لتقنين هياكل جديدة وتوسيع نطاق الهياكل القديمة إنما هي نتيجة لموجات الاضطرابات في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات.

وأن المدخل التاريخي والتحليلي لهذه الدراسة ليس بعض الاسئلة الجوهرية عن تدخل الأحداث التاريخية والاتجاهات، ووظيفة وتطوير عملية المشاركة في الدول الأوروبية. ومن ثم كانت النتائج حسب طبيعة هذا المدخل - مريحة أكثر منها نهائية. ثم أن استبعاد بعض الدول التي أظهرت في الفترة التي جرت فيها هذه الدراسة بعض الخصائص المختلفة، قد يضيف إلى حد ما إمكانية تعميم النتائج. (بول Pool ١٩٨٤). ولكن رغم هذه القيود والتحفيزات فإن الدراسة تمثل محاولة جريئة للربط بين التحليل المقارن التاريخي والبنائي لعمليات العلاقات الصناعية.

خاتمة

أن تتابع الدراسات التي عرضنا لها لا يتمشى مع السنوات التي طبعت فيها وقد اختبرت عن عمق لتعكس منظوراً أوسع ومزيداً من الإدراك بأنه من المفيد ومن الضروري أن ندخل مستويات أعلى من الأمور المعقدة في الإطار التحليلي، إذا كنا نريد أن نفهم البعد الكامل لمفهوم المشاركة، وليس معنى هذا أن كل دراسة عن المشاركة يجب أن تستخدم دائماً جميع المستويات التحليلية - من الفرد مروراً بالجماعة المنظمة إلى المستوى الاجتماعي ككل، ويزيد من تعقيدها إدخال محور الزمن.

وسوف يشكل هذا تحدياً مستحيلاً، والذي يهتماً هو مدى الحساسية لمجموع العوامل الممكنة والمؤثرة وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بموضع المشاركة وتحليلها وعلى الأخص من وجهة مقارنة على المستوى الدولي. وثمة ملاحظة أخرى وهي تتعلق بتتابع

العرض ، فالدراسات الثلاث الأولى تركز على جوانب المشاركة غير الرسمية للعاملين مع رؤسائهم ، والنفوذ الذى يتمتعون به بالنسبة لتحديد نتيجة صنع القرار فى المنظمة بغض النظر عن القواعد والمعايير القائمة والتى تنظم عملية المشاركة . أما الدراسات الأربع التالية فما فهى تتضمن فى تحليلها الجوانب الرسمية للمنظم المعيارية أو الهياكل التنظيمية الرسمية وليست التفرقة بين المشاركة غير الرسمية (المواجهة المباشرة) ومن المشاركة الرسمية (القائمة على معايير محددة) بالشيء التافه . فهى تميز اهتمام المجتمع ككل بالمشاركة . فالثقائيد الانجلوسكسونية تركز على المشاركة غير الرسمية ، أما الثقائيد الجرمانية ففضل المشاركة الرسمية . وأكثر من ذلك ، فإن هذه التفرقة تتزامن مع اتجاهات البحوث الكبيرة كما يتضح من مدرسة المشاركة التى تقوم على العلاقات الانسانية (والتي تركز على المشاركة غير الرسمية) فى مواجهة الدراسات التى تتعلق بظروف المشاركة التى تقوم على الهيكل والمعايير .

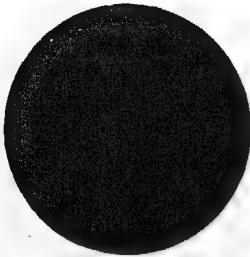
ويجب الا تختلط فكرة المشاركة غير الرسمية فى مواجهة المشاركة الرسمية بالاختلاف ، المفهوم بين المشاركة القانونية والمشاركة الواقعية (IDE ١٩٨١) . وتتضمن المشاركة القانونية المشاركة الرسمية . ولكن المشاركة القانونية لا تنطق بالضرورة مع مواصفاتها ، فقد لا تلتقى مع الاشكال والمستويات المحددة للمشاركة وقد تتواكب معها أو تتفوق عليها . وسواء كان هناك عجز أو فائض فى دول المشاركة القانونية والمشاركة الواقعية ، فان هذا يبقى دائما مسألة تخضع للبحث والتقييم . ومع ذلك فمن المهم أن نذكر أن المعايير (القواعد واللوائح) المتعلقة بالمشاركة ذات تأثير على الصورة الواقعية التى تتضح يوما بعد يوم .

وهذه الملاحظات الأخيرة تساعد على تضخيم التعريف العام للمشاركة والذى أوضحناه فى المقدمة . وهى تصور الاحتمال بأن المشاركة فى منظمات العمل سوف تظل موضوعا أساسيا فى جدول أعمال السياسات الاجتماعية وكذلك سوف تظل تساؤلا اجتماعيا علميا فى كل الدول الصناعية والدول التى تسير فى طريق التصنيع .

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للمعلوم الاجتماعية



الهجرة ..
الاتجاهات العالمية
والتدفقات المحلية وامتصاصها

العدد ٦٠ السنة الخامسة عشرة

يوليو/سبتمبر ١٩٨٥

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



مركز مطبوعات اليونسكو

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

العدد الستون

السنة الخامسة عشرة

يوليو / سبتمبر ١٩٨٥

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونيسكو

١- شارع طلعت حرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٢٥٠٢

رئيس التحرير

الدكتور محمود الشنيطي

هيئة التحرير

د . مصطفى كمال طلبة

د . محمد عبد الفتاح القصاص

فوزي عبد الظاهر

محمود عبد الحميد السيد

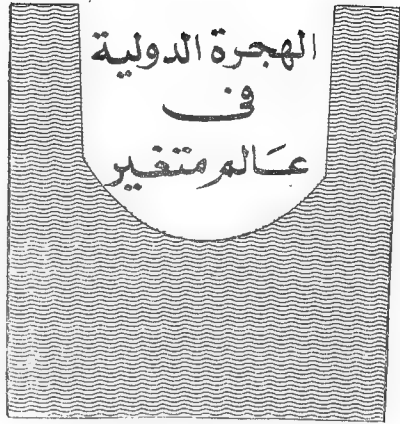
محمود فنؤاد عمران

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

محتويات العدد

- الهجرة الدولية في عالم متغير . . . ٢
- منظورات الهجرة الدولية . . . ٢٠
- الروابط بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية : . . . ٣٨
- الوضع في افريقيا :
- مؤثرات الهجرة والعودة الى البلدان المهاجرة : . . . ٥٢
- الوضع في كولومبيا :
- أبناء المهاجرين في غرب أوروبا : . . ٦٤
- التوافق الاجتماعي التفاضلي ومشكلة تعدد الثقافات .
- العمال المهاجرون في سوق العمل :
- تحليل مقارن . . . ٨٢
- التكيف الاجتماعي الثقافي والصراع في البلدان المستقبلة للمهاجرين . . ١٠٢



لقد صارت الهجرة الدولية عنصرا دائما من عناصر النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمي ، ففي أعقاب القرون التي تدفقت فيها الهجرة بين ادول بصورة غير منتظمة ، شهدت الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بداية الجهود المتضافرة للحد من الهجرة الى معظم الدول الصناعية المتقدمة . وبانتهاء الحرب العالمية الثانية جرت تحركات سكانية ضخمة عبر الحدود القومية الجديدة ، وشهدت هذه الحقبة أيضا بداية نوع جديد من الهجرة لا يزال غامضا حتى الآن . وتضمن هذا النوع الجديد تلك الهجرة المؤقتة التي نظمت غالبا عن طريق الاتفاقات الدولية الثنائية ، ولكنها كانت هجرة عفوية سرية للبحث عن العمل ولم تواجهها المجتمعات التي استقبلتها بالتدخل السياسي الفعال . وعلى الرغم من انتشار ظاهرة الهجرة بالتدريج ، والدعوة المتكررة لمواجهة هذه المشكلة بصورة أكثر شمولاً ، فإن مقاومتها باتخاذ تدابير من طرف واحد ظلت هي السياسة المتبعة . وكما هو متوقع فإن هذه التدابير لم تغير من حجم الهجرة واتجاهها بصورة أساسية ، ولم تحد من أسبابها ونتائجها .

وفى أثناء الثلاثين السنة الماضية وصلت المجتمعات الصناعية الى درجة من التطور

بقلم : ديمتريوس ج. بابا ديمتريو

للمدير التنفيذي للجمعية الدولية للسكان • تولى من ١٩٨٠
الى ١٩٨٢ منصب المدير التنفيذي لمجلة الهجرة الدولية • قام
بالتدريس في جامعة ماريلاند وجامعة ديوك وفي المدرسة الجديدة
للسهول الاجتماعية أحدث مؤلفاته (القضية التي لا مفر منها) •

ترجمة : أمين محمود الشريف

وقد تم مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم وعضو لجنة الترجمة
بالمجلس الأعلى للثقافة سابقا •

تضافرت فيها عوامل عديدة على ايجاد نقص شديد في الأيدي العاملة ، وكلها عوامل
اجتماعية ، وسكانية ، واقتصادية ، وسياسية ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - نقص عدد السكان في بعض المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، بسبب
انخفاض معدل المواليد ، مما أدى الى انكماش القوى العاملة •

٢ - مضاعفة الآثار المترتبة على التدابير التي أدت الى المزيد من انكماش القوة
العاملة ، كالأحوال في التقاعد في سن مبكرة ، وإطالة مدة الاجازات ، وتخفيض
ساعات العمل ، والحوافز السيكولوجية التي دفعت الطلاب الى تأجيل الدخول في
سوق العمل رغبة في الاستزادة من التعليم ، وغير ذلك من التطورات المماثلة •

٣ - الظاهرة التي لازمت ذلك ، ألا وهي انتشار المهن الفنية العالية التي
يمارسها أصحاب ، الياقات البيضاء ، والتي تتطلب تطوراً مستمراً في المهارات
وتعليم الأفراد • وهذه الظاهرة هي وليدة التقدم والتطور •

٤ - انقسام سوق العمل الى قطاع ابتدائي وقطاع ثانوى ، لكل منهما قوته البشرية ومهاراته المتميزة .

٥ - استمرار وزيادة حيوية القطاع الثانوى نتيجة مجموعة من العوامل مثل الاقبال على المنتجات الصناعية المختلفة ، وأهمية الصناعات الاربعة ؛ ووجود سوق للخدمات الخاصة والعمامة التى تتطلب عمالة كثيفة بطبيعتها والاقبال الشديد على العمل الموسمى والمؤقت ، وكثرة الأعمال التى يأنف العمال الوطنيون من ممارستها لانخفاض أجورها ، وسوء ظروف العمل ، وسوء المركز الاجتماعى .

٦ - فقدان الكثير من الأرواح البشرية خلال الحرب العالمية الثانية ؛ مع الحاجة الى عدد كبير من القوى العاملة خلال فترة الرخاء الاقتصادى التى أعقبت الحرب ، وقلة ترشيده القوى العاملة ، وعدم التوسع الرأسمالى الكثيف فى بعض القطاعات الاقتصادية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة .

وهناك مجموعة أخرى من الدول التى عانت نقصا فى الأيدي العاملة فى مجال السباق من أجل التصنيع الذى تم تمويله عن طريق الارتفاع المفاجئ فى قيمة مواردها الطبيعية . وكانت معظم دول هذه المجموعة أعضاء فى منظمة الأوبك التى اشتركت فى سمة أخرى ، ألا وهى قلة عدد سكانها .

وكان رد الفعل لقلّة الأيدي العاملة يتشثل اما فى عقد اتفاقات ثنائية مع العديد من الدول ذات العمالة الزائدة بهدف استيراد الفائض من هذه العمالة (النماذج السائدة فى أوروبا والشرق الأوسط وبرنامج براسبىرو الأمريكى) ، واما فى وضع وتنفيذ سياسات للهجرة تسمح بتدفق القوى العاملة بطريقة عفوية وسرية ، وبذلك يمكن استغلالها (النماذج السائدة فى الولايات المتحدة ، وبين أمريكا اللاتينية ، والمواقف السائدة فى أوروبا) . ولكن كلتا العمليتين تحولتا الى حالة أصبح فيها القائمون باستيراد العمال يعتمدون بصورة متزايدة على مدد دائم من العمالة الأجنبية الى حد أصبحت فيه هذه العمالة تزيد على حاجة البلاد ، وبعبارة أخرى أن ما كان يعد عونا لهذه البلاد أو وسيلة لسد الحاجة الى العمل ، أصبح عبئا عليها يزيد على حاجة البلاد الفعلية . والحق أنه عندما أصبح تدفق الهجرة أكثر نضجا ، وعندما تقرر مبدأ اختيار أصليخ العناصر للعمل ، تلاشى الطابع المؤقت للاتفاقات الثنائية الخاصة بالهجرة وحل محله التوسع فى إتاحة الفرص لاطالة مدة الإقامة ، والعمل على جمع شمل الأسر ، وتيسير التحول من مهنة الى أخرى .

وفى الوقت الذى قامت فيه المجتمعات المتقدمة بإجراء تقييم واسع لأثر الهجرة لم تقم البلاد النامية التى لعب مواطنوها دورا هاما فى النمو الاقتصادى بالدول ذات العمالة القليلة ، بتقييم مائثل لعملية الهجرة ، على الرغم من أن كل الشواهد تشير الى أن الهجرة لم تحقق معظم الفوائد المرجوة .

وقد شجع العديد من البلاد ذات العمالة الزائدة عملية الهجرة على أمل الانتقال بالبلاد الى عهد جديد من الرخاء ، اذ رأيت في خضم الصراع من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة أن تهجير عمالها العاطلين نعمة كبرى . ولكن الأمر الذى لم تتوقعه هذه البلاد هو أن هذه العملية أدت الى استنزاف القوة البشرية القليلة الماهرة التى تعد من خيرة سكانها من حيث الصحة والانتاج ، وإلى آثار ديموجرافية (سكانية) مشوشة وبالتالي الى آثار اجتماعية واقتصادية ضارة بالفئات المهاجرة ، كما أدت الى جنى مكاسب اقتصادية واجتماعية ضئيلة من وراء مهارات وتحويلات المهاجرين .

وعلى الرغم من أن التوافق المبدئى فى المصالح بين المجتمعات ذات العمالة الزائدة والمجتمعات ذات العمالة النادرة ، قد أثار فيضاً غامراً من الحماسة - وهى حماسة طائشة فى أغلب الأحوال - لتشجيع الهجرة المنظمة والهجرة العفوية ، فإن هذه المجتمعات أخذت ترى أن الدافع الى هذه الهجرة هو المصلحة الذاتية . ولهذا السبب لم تفلح هذه الهجرة فى معالجة مواطن الضعف فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد المستقبلة للمهاجرين ، ولا فى تغيير هذه الأوضاع فى بلاد المنشأ ومن هنا نجد أن الفائدة الكبرى للهجرة - اذا استثنينا الأرباح التى جناها رأس المال الخاص - هى إلغاء الحدود القومية بالتدرج بالنسبة للعمل ، وتحول هذا العمل الى عنصر رئيسى من عناصر الاقتصاد السياسى الدولى .

تعليق نظرى وجيز :

إن الهجرة الدولية هى عملية أساسية على أعظم جانب من الأهمية لكل من المجتمعات المصدرة للعمالة ، والمستوردة لها . وجدير بالذكر إن تدفق العمالة من بلد الى آخر ليس أمراً مؤقتاً ، ولا مقصوراً على اقليم بعينه بل هو عنصر أساسى من عناصر الاقتصاد العالمى المعاصر ، وهو يعنى تغفلل الاقتصاد العالمى فى الدول المصدرة للعمالة واندماجها فيه . وهذه النظرية التى يمكن أن نسميها " نظرية الصراع " (الصراع بين طبقة العمال وطبقة أصحاب رؤوس الأموال) تعتبر انتزعية والتخلف جزئياً من وحدة كاملة (الاقتصاد الرأسمالى العالمى) تعتمد على الظروف المؤدية الى التفاوت الاقتصادى فى العالم بأسره ، وتخلق فى الوقت نفسه هذه الظروف .

وفى رأى السواد الأعظم من أتباع هذه النظرية أن الهجرة تعزى الى الاختلال (عدم التوازن) الذى تؤدى اليه الصلات المالية والتجارية وغيرها بين الوحدات الاقتصادية غير المتكافئة اقتصادياً وذلك عندما تقوم الوحدة القوية باستنزافه الفائض لدى الوحدة الضعيفة مما يضطر هذه الأخيرة الى الركود الاقتصادى . وبسواء قامت القومية للبلاد باستنزاف هذا الفائض أم قام به رأس المال

الدول ، فإن النتيجة واحدة في الحالين ، وهي الهجرة ، وكل ما يتغير هو المهجر أى المكان الذى يقصد اليه المهاجرون . ومما يذكي لبيب الهجرة أيضا تغفل طرق الانتاج الرأسمالية في الزراعة التقليدية . وهذا يؤدى الى الاستغناء عن العمال الزراعيين بصوة مباشرة عن طريق الميكنة الزراعية ، وبصورة غير مباشرة عن طريق عوامل الجذب فى الاقاليم التى تفرى العمال بالمهاجرة انيها . وهذه الفريات التى تحفز على الهجرة يمكن أن تعزى الى الاختلالات التنظيمية الداخلية والقطاعية الناشئة عن اندماج الدولة فى النظام الرأسمالى العالمى ، وتغفل النظم الرأسمالية من سياسية واجتماعية فيها . ومتى بدأت هذه العملية ، تشكلت الأوضاع الرئيسية فى الدولة بما يتفق مع المطالب الخارجية ، وأدت الاختلالات الهيكلية الناجمة عن ذلك الى تشجيع الهجرة . وقد لعبت الدولة على مدى التاريخ دورا فى هذه الهجرة يتراوح بين التفاضى عن الهجرة وتشجيعها عمدا بصورة فعالة .

وعند دراسة دور العمالة الأجنبية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة نستطيع أن نتبين أنها تحتل مكانا متميزا كوسيلة لمواجهة زيادة الطلب على العمل (وما يترتب عليه من زيادة الأجور وتقلص القيمة الفائضة لرأس المال) . وهذه العملية ليست سوى جانب واحد من جوانب استخدام رأس المال للعمالة الأجنبية وهي تنطبق على الاختناقات الأوربية التى نجمت عن الإنطلاقة الاقتصادية فى السبعينات ، كما تنطبق على نقص العمالة فى فنزويلا وبلاد الشرق الأوسط (يقول بعضهم انها تنطبق على الاحتياجات الموسمية للزراعة فى جنوب غرب الولايات المتحدة) ، ومن الوظائف الأخرى للعمالة الأجنبية وظيفة أكثر تعقيدا ، ولذلك كانت محل خلاف بين العلماء ، ومؤدى هذه الوظيفة أن العمال الأجراء (البروليتاريا) الذين استخدموا فى أساليب الانتاج الحديثة يشكلون جيشا احتياطيا تحت تصرف رأس المال المركزى طبقا لظروف وجداول زمنية يختارها كما يشاء . وبالتالى فان الشروط التى يعمل بمقتضاها هؤلاء الاجراء عرضة للاستغلال . مثال ذلك أن الأجور المضمونة المتفق عليها عند بدء العمل عرضة لأن تتجمد بمقتضى عقود تشمل مدة الاستخدام كلها ، وأن كثيرا من الحقوق الخاصة بالترفيه الاجتماعى يمكن أن تتعطل ، وأن سهولة الانتقال الجغرافى والصناعى يمكن أن تعرقل قانونا ، وأخيرا فان العمال الأجانب قد لا يمنحون سوى مركز قانونى ضعيف أو غير واضح - وكل هذه العيوب موجودة فى برامج العمالة الأجنبية بصورة شرعية أو واقعية . وأهم من ذلك كله أن مثل هذه العمالة قد يتخذها رأس المال المركزى ذريعة لتعديل أو إلغاء كثير من المكاسب فى الأجور وظروف العمل التى حققتها العمالة الوطنية عن طريق تنظيم صفوفها وبمساعدة الدولة غالبا (كما يتضح ذلك من التشريعات الاجتماعية والعمالية السخية) .

ويمكن القوة فى هذه النظرية هو أنها تفسح الهجرة فى اطار اندماج الدول والاقاليم المختلفة فى النظام الرأسمالى العالمى بالتدرج والمعتقد أن التفكير الداخلى

الذى تحدثه هذه العملية في الدولة الخاضعة لهذا النظام يؤدي الى اطلاق عدد من القوى الطاردة وعند ما يسفر التقسيم الجديد للعمل عن صراع طبقي يزيد من اختلال النظام ويحمل العمال على الاعتقاد بأن الهجرة هي البديل العملي من هذا الصراع . ومن الأمور الأخرى التى أسهم بها أصحاب نظرية الصراع في فهم ديناميكية الهجرة الدولية انهم لفتوا الأنظار الى عيوب النظريات الاقتصادية الكلاسيكية (التقليدية) بكل ما تشتمل عليه من نماذج التوازن ، والحسابات المنطقية .

ويتضح مما تقدم بيانه أن نظرية الصراع مزوجة بأفكار نظرية اعتبارية . ومن ثم كان من المفيد أن نستقرئ التطورات التاريخية للعلاقات الدولية والقوى الاقتصادية والسياسة الدولية التى تحدد المكاسب والخسائر غير المتعائلة الناتجة عن هذه العلاقات .

وباستقراء التطورات التاريخية يتضح لنا عيوب نظرية الصراع التى يقوم عليها النظام الرأسمالى ، فنحن حين نعتقد أن النظام الرأسمالى العالمى هو السبب فى الهجرة الدولية نتجاهل الأسباب التاريخية لكثير من ضروب الهجرة المختلفة . مثال ذلك : كيف يفسر أنصار النظام الرأسمالى الدولى هجرة الأيرلنديين الى الولايات المتحدة فى الأربعينات بسبب المجاعة ، وكيف يفسرون الهجرات التى ترتبت على الاضطهاد الدينى والسياسى خلال العديد من القرون الماضية ، وكيف يفسرون اضطراب الأفريقيين الى المهجرة الى أمريكا الشمالية ، وكيف يفسرون اختلاف ضروب الهجرة من بلاد مندوجة بشكل متماثل فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ؟ أكثر من ذلك اننا اذا اعتبرنا أن الهجرة الدولية جزء من عملية تراكم رأس المال فاننا بذلك نختزل عملية متعددة الجوانب الى عملية واحدة لا تخدم سوى مطالب واستراتيجيات رأس المال . ولا شك أن مثل هذا الرأى يصرف النظر عن الدور الذى لعبته بعض الصراعات والتنظيمات العمالية . فى عمليات معينة من الهجرة . وعلى ذلك فالمطلوب الآن هو الاهتمام الشديد بعرفة توقيت الهجرة وأوضاعها ونتائجها فى إطار تحليل طبقي يشمل الصلات بين تراكم رأس المال القومى والدولى ومعالج ظاهرة الهجرة العمالية سواء فى تعبيرها عن أشكال الصراع الطبقي بين المهاجرين ورأس المال والعمال المحليين . وأخيرا يجب أن ندرك أن الهجرة لا تحدث فى فراغ سياسى ، بل انها تعكس كيف يتفاعل الممثلون الرئيسيون على المسرح السياسى لكل دولة . ومن ثم كان من المتعين فهم الطريقة التى يتفاعل بها الممثلون الرئيسيون كيف تؤثر فى قرار الهجرة بعض السياسات مثل سياسة إعادة توزيع الأراضى ومعالجة التنمية ، والسياسة السكانية ، وتوافر الائتمان وتوزيعه .

وبتحديد القوى التى تشكل قرار الهجرة فصل تماما الى النقطة التى يمكن أن يلتقى عندها موقف كل من المدرسة التقليدية ، ومدرسة الصراع الطبقي بعد

تعديل هذا الموقف تعديلا طفيفا . وهذا الالتقاء يركز على الاعتراف بأنه اذا كان الدافع الى الهجرة هو حب البقاء من جانب الأفراد والأسر ، فان مجال الاختيارات المتاحة لهم تحدده بعض العوامل الرئيسية مثل درجة اندماج الدولة في النظام الاقتصادي العالمي . وعلى هذا النحو يجب أن نواصل الدراسات الخاصة بالهجرة الدولية شاعرين دائما بالارتباط الوثيق بين النظام الاقتصادي والسياسي العلني ، والهجرة ، وبالأثار السياسية والاقتصادية المترتبة على هذا الارتباط ومركزين اهتمامنا في الوقت ذاته على العمليات والأعمال الخاصة بالنظام الرأسمالي والطريقة التي تؤثر بها هذه الأعمال في موقف الأفراد (مهاجرين وغير مهاجرين) سواء في الأسرة أو في الأوضاع الاجتماعية القائمة في دولة المنشأ .

ونخلص من هذا البحث الى أن الحق كله ليس مع الاقتصاديين التقليديين القائمين بأن الهجرة من الوطن والعودة اليه تخضع لحسابات منطقية دقيقة ، ولا مع الماركسيين ، والماركسيين الجدد الذين ينكرون استقلال الأفراد بالعمل . ولكن في أقوال كل من الفريقين نصيب من الحقيقة ، فالهجرة لا تحدث في فراغ اقتصادي ولا فراغ اجتماعي - سياسي . والقرارات التي يتخذها الأفراد أو الأسر المهاجرة تخضع لمفردات هيكلية كبيرة غير أن هذه المفردات أقرب الى التأثير بقرارات تتخذ في العاصمة المسيطرة على العمالة (نتيجة العملية السياسية التي تحدد طريقة تعبئة الموارد لحل الصراعات الأساسية بين العاصمة والعمالة في الاطار الثقافي والتاريخي لكل دولة) منها الى التأثير بقرارات يتخذها وحدة مجهولة اسمها « العاصمة الدولية » .

ان عدم مراعاة هذه الاعتبارات من شأنه أن يؤدي الى دراسات عن الهجرة قائمة على نظريات شديدة التجريد بحيث تصبح عديمة القيمة ، ومبنية على نماذج اقتصادية اما بسيطة وجامدة للغاية بحيث لا تساعد على تفهم الظروف الديناميكية التي تدفع الناس الى الهجرة واما شديدة التعقيد بحيث تولد نتائج متناقضة ومعقدة ومخالفة للعقل . ويترتب على ذلك أن تؤدي الدراسات الى اللبس في فهم القضايا بدلا من ايضاحها ، وأن يؤدي التدخل السياسي الى معالجة أعراض الظاهرة لا أسبابها يضاف الى ذلك أن (أ) عمليات الهجرة الداخلية والدولية ربما التبس معا دون تمييز واضح بينهما (ب) أن الحاجة الى التنظير ربما دعت الى التقليل من أهمية الملائمات الاجتماعية لأنواع معينة من الهجرة (ج) أن بعض المباحث الضرورية - مثل تقييم أثر الهجرة الخارجية على بلاد المنشأ والمهجر - ربما صرف النظر عنها (د) أن التمييز بين الأهداف الفردية والاجتماعية (وعدم التوافق بينهما في الغالب) ربما ظل خافيا (هـ) أن آثار التدخل الحكومي على الهجرة الداخلية والخارجية - وبخاصة الآثار غير المتوقعة وغير المتوقعة - ربما توجهل أمرها (و) ان أثر هجرة العودة على المجتمعات المحلية ربما ظل محلا للتأمل والتفكير (ز) ان الباحثين ربما

طلبوا يعتمدون على معلومات وبيانات غير كافية وغير وثيقة ، وربما اساءوا استخدام المتاح منها .

الاطار السياسى للهجرة :

أول ما نبدأ به فى هذا البحث هو القول بأن الهجرة الدولية تولد نسيجا مقعدا للغاية من العلاقات متبادلة ، وجدير بالذكر أن سياسة عدم التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية والأعمال الانفرادية من جانب واحد التى كانت تصلح فى الماضى تعجز الآن عن أن تولد النتائج السياسية المطلوبة . وأسباب هذا المعجز عديدة ، يرجع بعضها الى التغيرات التى طرأت على حجم وطابع الهجرة ، ويرجع بعضها الى التغيرات التى طرأت على قدرة الحكومات المختلفة على معالجة الهجرة بصورة فعالة . وأخيرا فإن هذا المعجز الأخير يعكس التعقيد الذى يشوب ظاهرة الهجرة ذاتها حيث انها ترتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بقضايا اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية .

وليسمح لى القارئ بأن أتحدث بإيجاز عن بعض هذه التغيرات فاقول : أن الوضع الحالى للاقتصاد العالمى قد أبرز مواطن الضعف العديدة فى اقتصاد كل من الدول الصناعية المتقدمة ، والدول المتخلفة . بيد أن المشكلات الاقتصادية - كما هو الحال فى أى نظام غير متجانس - تتوزع خلال الأزمات الاقتصادية العالمية بطريقة غير متساوية كما تتوزع العطايا والمزايا خلال أوقات الرخاء الاقتصادى . وفى الأزمات الاقتصادية التى يطول أمدها تصبح البلاد التى عرفت الهجرة والتي لم تعرفها مهوى لافئدة المهاجرين . ويمثل معظم جيران الولايات المتحدة فى الجنوب النوع الأول ويشمل النوع الثانى هجرة القوى البشرية ذات المهارة العالية داخل الاقليم الذى تعيش فيه يضاف الى ذلك زيادة الهجرة الداخلية فى الحالات التى يصيب فيها الانكماش الاقتصادى بعض الدول التى يضمها اقليم معين ، والتي لا تحظر فيها الاتفاقات المشتركة أى قيد على تدفق الناس عبر الحدود (كما هو الحال فى المجتمعات الأوروبية أو المجلس الاسكندنافى) .

ويمكن القول بأن الهجرة الدولية هى نوع من النقل الدولى للموارد البشرية شبيه بنقل التكنولوجيا ورأس المال الدولى . ولكن هناك فرق دقيق بين نقل الموارد البشرية وغيرها : ذلك أن المجتمعات الصناعية المتقدمة أكثر تعرضا للهجرة الصادرة من البلاد المتخلفة من تعرضها لآى مورد آخر خلاف الطاقة . وكما هو الحال فى الطاقة فإن البلاد المتقدمة أشد تورطا فى أحداث النظام الدولى ، وأقل قدرة على التأثير فى هذه الأحداث . وهذا التعرض لنتائج الأحداث التى تجرى فى الخارج - كما يتجلى فى المعجز عن منع تدفق الهجرة - يضع الهجرة فى صف الحالات التى يطلق عليها اسم « المجال المضطرب » أى المجال السياسى الذى تسوده الفوضى بدلا من النظام . ومن هنا تبدو القضية مستعصية على الحل ، وتصبح القيم والمصالح

المعارضة معقدة للغاية ، كما تصبح الأولويات غامضة ، والاجماع عسيرا . وحينئذ تسيطر التدابير المؤقتة على الموقف .

ومن الوسائل النظرية لفهم مكان الهجرة في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالمي فكرة « الاعتماد المتبادل » Interdependence (اعتماد الدول بعضها على بعض) . والاعتماد المتبادل - بمعناه المجرد - يشير الى تبادل الصلات الوثيقة بين الدول ويؤكد مبدأ المعاملة بالمثل . والاعتماد المتبادل بأشكاله المختلفة يشير الى عالم منكش تفرق فيه التكاليف والمزايا الاقتصادية بطريقة غير متكافئة على مساحة واسعة من الدول ، وتحدث السياسات الحكومية الفردية صدى دوليا كبيرا .

وتضيف كلمة الاعتماد المتبادل بعض التنظيم النظرى الى كثير من المدارس الفكرية التي تدرس سلوك النظام الاقتصادى العالمى ، والعملية التي اندمجت بها الدول في هذا النظام . على أنها تشير أيضا الى القصور التحليلي للنظريات التي تولى أهمية كبرى لتفسير الهجرة الدولية على أساس بعض المتغيرات مثل حوافز الأفراد وفروق الأجور بين الدول . وقد عرضنا للتقييم الدقيق لمختلف المدارس الفكرية في هذا الصدد . وحسبنا أن نؤكد مرة أخرى أن وجود نظام اقتصادى عالمى رتب ترتيبا تصاعديا متفاوتا يعزز كل الضغوط الكامنة في الدول المختلفة والواعية الى الهجرة .

ويتيح لنا استخدام مفهوم الاعتماد المتبادل أن نقارن بين المشكلات التي تواجهها المجتمعات الصناعية المتقدمة بشأن الهجرة ، والمشكلات التي تواجهها الدول المصدرة للهجرة بشأن تدفق رأس المال الدولى والتكنولوجيا . والحق أن تدفق الموارد أمر غاية في التعقيد وهو يولد مواقف متماثلة من الاعتماد على الغير . وخير شاهد على ذلك تدفق رأس المال الدولى . وينظر كثير من الدول النامية الى رأس المال الدولى بمنزلة من المشاعر الايجابية والسلبية . وتتضمن القضايا العامة المتعلقة بالدول المصدرة لرأس المال الدولى والدول المستوردة للعمالة الأمور الآتية : نوع التدفق وكميته ومصدره واتجاهه ، وأثره على المدى القصير والمتوسط والطويل في المجالات الاجتماعية المختلفة (مثل الاقتصاد والثقافة والسياسة) والأثر التوزيى لمثل هذا التدفق على مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ، وأثر التدفق على بعض المفاهيم الانسانية المجردة مثل الطابع القومى ، والمصلحة الوطنية ، والسيادة ، والاستقلال . وواضح أن تحليل التكاليف والمزايا والفوائد في ضوء كثير من المتغيرات غير الكمية سواء في دول المنشأ أو المهجر أمر غاية في التعقيد .

ومتى بحثنا في القومات المختلفة لكلا النوعين من المجتمعات وجدنا أن المصالح المتبادلة الظاهرة تتحول الى عداوات متبادلة . مثال ذلك انه على حين نخدم هجرة العمالة المكسيكية الى الولايات المتحدة المصالح الرئيسية لكلتا الدولتين ، نجد أن

توافر العمالة الأجنبية الرخيصة ومالها من أثر في الأجور وظروف العمل قد يؤثر بالسلب على المصالح العامة للعمال ، لا مريكيين ، وأن التنافس على الوظائف قد يضر العمال المحرومين في الولايات المتحدة ومن ناحية أخرى فإن استنزاف الرأسمال البشري المكسيكي بلا تمييز قد يؤثر في أهداف التنمية على المدى الطويل ، وإن انتهاك أرباب الأعمال في الولايات المتحدة لحقوق العمال المكسيكيين بلا رادع من ضمير قد يهدم حكم القانون في الولايات المتحدة ، ويشوه صورتها في الخارج . ومن ثم فإننا عندما ننظر في الجوانب الأخلاقية والإنسانية للهجرة نجد أن أوجه الشبه بين الهجرة وغيرها من التحركات العالمية الأخرى تضيق بشكل محسوس وبخاصة فيما يتعلق بالاختيارات الواقعية والمعلولة المتاحة أمام دول المهجر .

نتائج وتوصيات :

نستطيع أن نقول إن تغييرا كبيرا طرأ على حجم وطابع اتحرركات السكانية الدولية الحديثة . فالهجرة لنسولية - ومنها هجرة اللاجئين - هي الآن أكبر مما كانت في أي وقت مضى خلال القرنين الماضيين . مثال ذلك أن الهجرة إلى الولايات المتحدة خلال العقد الأول من القرن العشرين ربما وصلت إلى رقم يزيد قليلا على رقم المهاجرين في السبعينيات وكان عدد اللاجئين عقب إعادة رسم الخريطة السياسية في نهاية الحرب العالمية الثانية - وبخاصة في أوروبا الشرقية وجنوب شرقي آسيا - أكبر خلال وقت قصير من العدد الحالي وهو ١٥ مليون لاجئ . بيد أن عبور السكان للحدود القومية خلال الأيام الأخيرة وفي الوقت الحاضر بحثا عن عمل أو رغبة في حياة جديدة ، أو فرارا من الاضطهاد ، وصل إلى معدلات عالية من الناحية التاريخية . وإذا دل الاستقطاب السياسي في الدول ، والصراعات الإقليمية ، والاضطهاد الديني والعنصري ، ونتائج الانهيار الاقتصادي الحالي في الدول المتخلفة على شيء ، فإننا يدل على أن ضغوط الهجرة على المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تظل قوية .

وسوف تستمر هذه الضغوط مندرجة تحت عنوان النمطين التقليديين للهجرة وهما (أ) الهجرة الدائمة للأسر (ب) وهجرة القوى البشرية الماهرة والمدرّبة تدريبا مهنيا . وكلا هذين النمطين يمكن التحكم فيه في دولة المهجر . ولكن هناك نمطين كبيرين آخرين وهما الهجرة « المؤقتة » ، والهجرة العمالية غير القانونية ، قد أصبحت أهم أنماط الهجرة الدولية ، لذلك يستحقان أن نوجه إليهما اهتماما خاصا . وقد أصبحت الأشكال العديدة للنمط الأول من الهجرة مثل « العمال الزائرين أو الضيوف » وأعمال الموسمين والمتعاقدين ، كما أصبح النمط الثاني ، أمرا شائعا في الديمقراطيات الصناعية المتقدمة نتيجة ما اشتهرت به من مرونة وكفاية في معالجة الاختناقات المؤقتة في العمالة .

وقد صادفت تجربة الهجرة العمالية نجاحا اقتصاديا مؤقتا عاريا . يد معظم مستوردي العمال وإن أصبحت هذه العمالية بالتدريج من المسؤوليات السياسية

والاجتماعية . ذلك أن العمال الأجانب وفروا الأيدي العاملة اللازمة لإدارة الآلات خلال الفترة الحرجة التي نمر فيها وجود الأيدي العاملة على أن العمال المهاجرين المهرة. تحدوا القانون الاقتصادي السائد بشأن دور العمالة الأجنبية في اقتصاد الدولة المضيفة . ذلك أنه عندما قل الطلب على العمالة الأجنبية ، مارس العمال الأجانب تلك الأعمال التي يابها أهل البلاد ، وبذلك اضطرت البلاد الى الاعتماد عليهم . يضاف الى ذلك انه عندما تحتم تخفيف القيود الحائلة دون جمع شمل الأسر وعندما منح عدد كبير من الأجانب حق الإقامة وتراخيص العمل ، وجدت البلاد نفسها أمام أمر واقع وإن ظلت تزعم أن إقامة الأجانب في البلاد مؤقتة . وبعد أن تحولت الإقامة المؤقتة الى دائمة ، ظهرت طائفة من المشكلات الأخرى لم تكن البلاد على علم بها الا وهي مشكلة أطفال المهاجرين الذين لا يتمتعون الا بمرکز اجتماعي واقتصادي تافه في البلاد التي يقيمون فيها ، ومشكلة القضايا الاجتماعية والثقافية الناجمة عن اختلاف الأجناس في البلاد ، ومشكلة « تسييس » Politization (أضفاء الصبغة السياسية) قضية الهجرة برمتها بعد أن أصبح المهاجرون يطالبون بحقوقهم الاجتماعية والسياسية ، وبعد أن ضج السكان المحليون من ارتفاع أسعار المرافق العامة ، والمنافسة الاقتصادية التي أذكى أوارها الانهيار الاقتصادي الشديد .

وفي حين تبدل دول المهجر جهودا متشنجة لمواجهة هذا الواقع (تؤثر عادة اتخاذ التدابير المؤقتة) نجد أن الدول المصدرة للعمالة تعجز عن الحصول على عائد من استثماراتها البشرية . وعلى الرغم من بعض الفوائد السلبية كالتخلص من آفة البطالة ، ولحصول على التحويلات المالية الكبيرة التي يرسلها المهاجرون فان الهجرة أخفقت في تشجيع التنمية في بلاد المنشأ . وليس معنى ذلك أن هذه البلاد لم تستفد من الهجرة إطلاقا ، إذ أنه من المحقق أن تقدم العديد من هذه البلاد قد تأثر بالتحويلات لنقدية الناتجة عن الهجرة إذ بلغت هذه التحويلات أكثر من ٨٠٠٠ مليون مارك ألماني منذ ١٩٦٠ من جمهورية ألمانيا الاتحادية وحدها . بيد أن هذه التحويلات لم تلعب دورا هاما ومحسوسا في التنمية الشاملة لهذه البلدان ، وإن لعبت دورا رئيسيا في تليكنة الزراعية ظهر أثرها واضحا للغاية في المناطق الريفية بكثير من البلاد المصدرة للعمالة . وهذه التحويلات يرجع اليها الفضل في حل مشكلة الإسكان بشكل ملحوظ ، وإقامة مؤسسات الخدمات الصغيرة ، ونمو المنشآت السياحية . وحمة القول أن هذه العملية حققت هدفا واحدا هاما على الأقل ألا وهو تحسين الأحوال الاقتصادية للأسر التي هاجر اليها أعضاؤها .

وعلى أساس هذا العامل وحده نستطيع أن نقول ان العملية حققت بعض النجاح على الأقل . ولكننا إذا نظرنا الى عملية الهجرة برمتها وجب علينا أن نشير الى العديد من الفرص الضائعة وأن نحاول أن نبين الوسائل التي تستطيع بها المجتمعات المرسلة للعمالة أن تجني فوائد جمة من الهجرة وأول مجال لتحقيق المصالح الاقتصادية للبلاد

المصدرة للعمالة هو تيسير الوصول الى أسواق الدول المستوردة لهذه العمالة . وتدل البيانات المستقاة من أوروبا على أن هيكل التجارة بين الدول المرسل والمرسلة والمستقبل لا يتغير تبعا لدرجة تقلص عمال الدول المرسل في سوق العمل بالدول المستقبلية . ونظرة الى صورة الاستثمار تكفي لتأييد هذا القول . مثال ذلك أن اجمالي استثمارات جمهورية ألمانيا الاتحادية في تركيا سنة ١٩٧٦ كان حوالي ١٠٠٠ مليون دولار ، وهذا يعادل تقريبا استثمارات فرنسا مع أن عدد الأتراك فيها قليل جدا بالنسبة لعددهم في ألمانيا .

وإذا نظرنا الى الأرقام الاجمالية لم نجد أي اشارة الى أنماط دائمة السريان . مثال ذلك أنه من ١٩٥٢ الى ١٩٧٢ كان نحو ١٢٪ من اجمالي الاستثمارات المباشرة لغرب أوروبا في الخارج من نصيب البلاد التي هاجر الناس منها . يضاف الى ذلك أن هذه الاستثمارات لم تدر أرباحا طائلة . وفي الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ حققت هذه الاستثمارات ١٤٪ فقط من الأرباح الاجمالية للاستثمارات الأجنبية وأخيرا فإن الاستثمارات الخارجية للبلاد التي تنصدر قائمة الدول المستقبلية لمواطني الدول الأخرى كاستثمارات جمهورية ألمانيا الاتحادية في اليونان وتركيا لم يطرأ عليها تغيير يذكر خلال العقدين الماضيين . وبعبارة أخرى لا يوجد ما يدل على أن الهجرة كان لها تأثير واضح في قرارات المجتمعات المستقبلية للعمالة بشأن الاستثمار أو التجارة .

والجيل الثاني الذي يصلح للعمل المشترك بين الدول المرسل والمرسل والمستقبل للعمل هو تشجيع الدول المستقبلية للمبادرات (الأنشطة) الصناعية للعمل الاجانب في الدول المرسل . وهذه الطريقة ربما طرحت المسائل المتعلقة بتقديم المونة للتنمية على بساط . البحث مع مساعدة البلاد المرسل على خلق فرص جديدة للعمالة وسد النقص في كوادرها الفنية والإدارية .

وتوجد عدة برامج نموذجية في أوروبا لهذا الغرض . مثال ذلك أن جمهورية ألمانيا الاتحادية نفذت مثل هذه البرامج في تركيا ويوغوسلافيا واليونان وبلغت فرنسا عددا من البرامج التدريبية في الجزائر وأسبانيا والبرتغال . وتعرض هولندا برامج مماثلة على مواطني كل الدول التي تمدها بالأيدي العاملة ، على أن المشكلات كانت عديدة وكان من الممكن التنبؤ بها بقدر ما . منها أن الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج كانت قافية ومنها أن العدد الاجمالي للمشاركين فيها خلال العقد الأخير كان نافها كذلك . ومنها أن كثيرا من خريجي هذه البرامج يرفضون ببساطة العودة الى الوطن ، وأن التمويل غير الكافي أدى الى عدم تنفيذ الكثير من المشروعات . يضاف الى ذلك أن المؤسسات في البلاد المرسل لم تظهر حسن النية في بذل المزيد من الجهود لمساعدة الاستثمارات الهادفة الى توفير فرص العمالة تحت ادارة المهاجرين . وعلى الرغم من أن المؤلفات حافلة بأمثلة هذه المساعدة ، فالها من نوع المبادرات المنفصلة وليست جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة .

وهناك مجالان آخران رئيسيان يستطيع فيهما التدخل السياسي أن يتيح للمجتمعات المرسلة أن تتجنب بعض الفوائد من وراء الهجرة ، وهما (أ) استخدام التحويلات (ب) هجرة العودة . فالتحويلات تنشط الطلب الكلي الذي لا يمكن سده غالبا بالعرض المحلي . وهذا يؤدي الى ضغوط تضخمية شديدة وتفاقم مشكلات ميزان المدفوعات بسبب استيراد السلع الاستهلاكية المصرة . وعندما يضاف الى هذه المشكلات فشل الأسواق الرأسمالية المحلية في عرض الحوافز الضرورية لتوجيه التحويلات المالية الى القطاعات الإنتاجية ، ثم يضاف فشل القطاع العام في تقديم هذا التوجيه وتقديم الحوافز مثل تخفيض الضرائب وتأخير تحصيلها وأسعار الصرف التفصيلية والاسراع بخفض قيمة العملة ، أمكننا أن نرى كيف أن ضروب الفشل هذه في الإدارة العامة والخاصة تحول دون الاستخدام ، لأمثل للتحويلات المالية .

والواقع أن البديل المستخدم في الغالب - وهو الاستثمار في مجال الانشاء والبناء - ليس هو الملجأ الأخير للاستثمار . ذلك أن هذا القطاع كان ولا يزال هو القطاع الذي توليه حكومة الدولة المرسلة أكبر دعم وتأييد اذ منحت له أسباب تتعلق بالأمن الاجتماعي الحوافز والامتيازات التي لم تمنحها لبقية فروع الاقتصاد .

ويجب ألا نتسرع في الحكم بأن ضروب الفشل الماضية هذه تجعل التدخل السياسي محظورا ، ذلك انه عندما تفهم الدول المرسلة القوى المؤثرة في عملية التنمية فإن المبادرات الهادفة الى ادماج التحويلات المالية والمهاجرين العائدين في الاقتصاد والمجتمع بدولة المنشأ سوف تزداد ، على أن المطلوب أيضا هو معرفة مكان كل دولة في عالم يزداد فيه اعتماد الدول بعضها على بعض ، وكذلك معرفة المسؤوليات التي تفرضها الهجرة على المسؤولين الوطنيين في كلا طرفي التدفق (أى في الدولة المرسلة والدولة المستقبلة) . ونظرا لأن هذه المسؤوليات متبادلة ، أصبح من المتعذر حل مشكلة الهجرة حلا مرضيا بإجراءات من جانب واحد .

وتتجلى صيغة هذا القول في عدد من الأمور : منها على سبيل المثال أن الدول المستقبلية يمكن أن تنظم صمام التدفق الداخلي للعمالة دون ضرر يذكر ، ولكنها فضلت تباعا في التأثير على تدفق العودة ، ويمكن القول بأنه اذا فهمت هذه الدول أن هجرة العودة هي غالبا قرار غير اقتصادي لأن الدافع اليها عبارة عن اعتبارات اجتماعية وعائلية ، كان تحسين الأحوال الاقتصادية في الوطن عن طريق مشروعات استثمارية وأنشطة تخلق فرص العمالة بالتعاون مع الدول المرسلة للعمالة ، من الأمور التي تعود بالربح الوفير على كل الأطراف ، ويمكن أن يؤتى الاشتراك في هذه المشروعات ثمارا ، لأنه مبني على حقيقة عن الهجرة تغيب عن الأذهان في أغلب الأحيان ، وموادةا أن المجتمع المحلي هو المآب الذي يرجع اليه المهاجر ويحدد سلوكه . أضف الى ذلك أن التعاون مع بلد المنشأ في هذا الأمر يمكن أن يشجع المهاجرين على العودة الى الوطن ممن قضوا زمنا طويلا في الخارج - وغالبا ما يكون هؤلاء ممن

سبق لهم اكتساب حق الإقامة ، ونافسوا العمال المحليين في مهنتهم ، وأصبحوا عبثا على المرافق والخدمات الاجتماعية بسبب اجتماع شمل الأسر .

وفي النهاية يجب أن يكون واضحا أن مشكلة الهجرة معقدة للغاية بحيث تصبح كل التحليلات الخاصة بها ذاتية (غير موضوعية) والنتائج التي يتم الوصول إليها مشوبة بالهوى . وهذه المشكلات تنشأ عن بعض الصعوبات مثل (أ) عدم التوافق غالبا بين أهداف الفرد وأهداف المجتمع (ب) الخلط بين المنافع والمسئوليات القصيرة والطويلة المدى (ج) المقارنة بين المنافع الاقتصادية التي تكون في العادة ملموسة وعاجلة ، والتكاليف الاجتماعية التي تكون في العادة أقل وضوحا ولا تظهر إلا في المستقبل (د) العجز عن فهم الملائمات السياسية والاجتماعية لكل تدفق الموقوف بها . كل هذه الصعوبات تجعل من المتعذر تحديد الأسباب ، وبذلك تسبب الخلط بين تحليل المصدر وعملية الهجرة ، وتكون النتيجة عدم القدرة على التنبؤ بتدفق الهجرة وآثارها ، وعلى البحث في الصلات بين الهجرة والعودة . وتتمية دولة المنشأ أي الدولة التي نشأ فيها العمال .

ومن أجل هذه الحقائق يجب علينا أن نفهم أن أنماط الهجرة الحالية ليست فريدة في بابها من الناحية التاريخية ولا يحتمل أن تزول في المستقبل القريب ، وأن التحديات التي تطرحها تدفقات الهجرة على كل من المجتمعات المرسلة والمستقبلة تمس صميم الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لا في الدول وحدها بل في الأقاليم كلها . وأخيرا يجب العزول عن الإجراءات المؤقتة والانفرادية إلى مبادرات شاملة تتعاون مقوماتها التي يدعم بعضها بعضا على مواجهة الأبعاد المتعددة للمشكلة في إطار من الحساسية نحو ضحايا الحالة الراهنة ، وهم المواطنون المحرّمون في البلاد المستقبلية ، وكل عامل ساهم في الرخاء الاقتصادي في بلاده . بصرف النظر عن مركزه القانوني .

وأخيرا يجب ألا يعزب عن البال أن الهجرة تشمل الناس وفي معاملة الناس لابد من مراعاة سياسة واحدة ألا وهي ارساء وضمان الحقوق الانسانية والاقتصادية والاجتماعية لكل من يخضع لولاية الدولة . ونستشهد في هذا المقام بقول باورز Powers : « أقل ما يمكن أن يقال هو أن أوزيا والولايات المتحدة (وكل من يستورد العمال) قد عادت إلى الأيام التي كان فيها اللحم هو العمل (العمال) والثروة هي الربح » . وأظن أن هذا ليس هو الشعار الذي لريد أن يكتبه التاريخ على جبين عصرنا !

١ - الإشارة ليست مقصورة على تغيير التركيب السكاني في أقاليم برمتها ، واستنزاف القاعدة السكانية في القرى ، بل يجب أن نذكر أيضا تغيير الوجه السكاني الاقليمي مع حدوث انحراف في الجنس والسن نتيجة ارتفاع معدل الاعتماد على الغير ، الناشئ عن الهجرة . ولكن الأهم من ذلك أن هذا التغيير ذو آثار هامة - وإن لم تكن سلبية دائما بالضرورة - على التنظيم الاجتماعي وعلاقات السلطة في حياة القرى والمدن الصغيرة . ولما كان من المهاجرين من يؤثر اعادة الى المجتمعات الريفية والمدن الصغيرة التي نشأوا منها (بصرف النظر عما اذا هاجروا منها مباشرة ، أو أقاموا بصفة مؤقتة في مدينة كبيرة قبل الهجرة) ، فانه يجب علينا أن ندرس العلاقات بين التحويلات المالية والعائد الفعلي من جهة ، والتغيرات التي تحدث في أوضاع السلطة الاجتماعية والسياسية في هذه المجتمعات من جهة أخرى ، وفي حين أن الكتاب قد انتقصوا بحق من تأثير الأفراد العائدين على هذه العلاقات ، فإن تدفق العائدين بانتظام من شأنه أن يعزز احتمالات التغيير ، وذلك بخلق جو من المواجهة في البداية ، وجو من التغيير في النهاية عندما تصطلم النزعة المصرية بانتقال الموروثة . وجدير بالذكر ان الدراسات التي تؤيد هذا الرأي المتفائل نوعا ما قليلة للغاية . ولعل السبب في ذلك هو ندرة الدراسات الانثروبولوجية المهتمة بالبحث في آثار هجرة العودة للعائنة (لا المهاجرة الى الخارج) على المجتمعات وتسمى هذه الفترة بدورها الى تدفق العائدين في الأيام الأخيرة فقط . وعلى كل حال فإن الشروط الأولية لكي تصبح حركة العودة عاملا من عوامل التغيير تتضمن أن تكون العودة اختيارية الى مجتمع المنشأ وأن تكون جزءا من عودة متنسقة بانتظام . وعلاوة على ذلك يجب أن يكون العائدون قد اهتموا بشئون المجتمع اهتماما تعزز الزيارات المنتظمة ، كما تعزز أسرة نشيطة بطريق الوكالة . وبعد ارساء تقاليد العودة من المهجر (كان الأمر مقصورا من قبل على المهاجرة دون العودة) يجب على العائدين الذين يعملون على تغيير العلاقات الاجتماعية أن يثبتوا نجاحهم المالي في الخارج ، ويتحملوا المسؤولية المالية عند العودة .

٢ - أصبح هذا عنصرا مسلما به من عناصر الهجرة الدولية بين الكتاب . وواضح أن قضية اكتساب المهارة وزيادتها جزء من قضايا الهجرة . وإذا تعذر علينا أن ننكر أن العمال المهاجرين يكتسبون نظام الحياة الصناعية وإيقاعها فإن هذه المؤهلات ليست سوى نتيجة ثانوية سلبية من نتائج الحياة الصناعية . وفي كثير من الحالات يكتسب المهاجرون هذا الأمر قبل الهجرة . وليس معنى ذلك أن ننكر أن هذا الاكتساب قد لا يكون ألزم للمهاجرين الناشئين في بلاد أقل تقدما من معظم البلاد الواقعة على ساحل البحر المتوسط والتي يحتمل أن يكون التصنيع فيها وتحول الأيدي العاملة الى عمال أجراء (بروليتاريا) أمرا هامشيا . فيما

يتعلق بزيادة المهارات أو اكتساب مهارات فنية جديدة ، فإن هناك عدة حقائق مهمة في هذا الصدد . ذلك أن أسواق العمل في البلاد المستقبلية ليست بحاجة الى العمال المهرة ، وإنما هي بحاجة الى عمال قادرين على مزولة الأعمال المتكررة التي توجد في أسفل درجة من سلم الأعمال الصناعية المتدرجة تدريجاً واضح المعالم . ولذلك ليس من صالح رب العمل أن يمنح العمال الأجانب الفرصة لزيادة مهاراتهم وبخاصة تدريبهم على الأعمال الفنية . وحتى لو أتيح لهم مثل هذا التدريب بحرية فإن كثيراً من العمال الأجانب يابونه وينأون عنه ما لم يتقاضوا عنه أجراً كاملاً خلال يوم العمل . والعامل الحاسم في هذه القضية هو أهداف المهاجرين أنفسهم : انهم لم يهاجروا ليزيدوا من مهاراتهم ، وإنما هاجروا لتحسين وضعهم الاقتصادي في وطنهم الأصلي : وهم حين يرحلون يشتراهم في الدورات التدريبية انفساً يطينون أمد تحقيق أهدافهم . يقصاف الى ذلك أنهم اذا استثمروا رأس مالهم البشري في التدريب فإن معنى ذلك أنهم يتطلعون الى ممارسة الأعمال الصناعية عند عودتهم الى الوطن . وهذا أمر لا تؤيده الشواهد المتاحة . وحتى في الحالات القليلة التي تكتسب فيها المهارات الفنية (أ) يابى العمال الموزدة الى الوطن لاندماجهم الاقتصادي الفائق في المجتمع المضيف ، وبخاصة لأن هؤلاء - وبالسخرية ! - يكونون في الغالب عرضة لمحاولات تهدف الى ادماجهم في هذا المجتمع . (ب) واذا عادوا الى أوطانهم كرهوا ممارسة الأعمال الصناعية . ويجب أن نلاحظ أن العمال اذا اكتسبوا مهارات أساسية جديدة وشقوا مناصب ذات مسئولية في الخارج ، فالغالب أن يكونوا قد قضوا مدة طويلة في المهجر وحسنوا وضعهم الاقتصادي تحسناً ظاهراً . واذا كان ذلك كذلك ، لم تصبح لديهم الرغبة في العمل بالوطن بكفاية وفي ظروف عمل أقل مما اعتادوه في المهجر . وحتى اذا لم يتحقق (أ) و (ب) فإن المهارات التي يمود بها المهاجر الى وطنه تكون في الغالب مقطوعة الصلة بدولة المنشأ التي يحتمل الا تكون الصناعة فيها متقدمة تكنولوجيا بحيث يمكن الاستفادة من مهارة العامل العائد ويجب أن نضيف الى هذا السيناريو ان الادارة الصناعية في الوطن تأبى أن تعرض مناصب ذات مسئولية على العائدين خوفاً من أن يكونوا قد تلوثوا بالأفكار النقابية في أثناء عملهم بالخارج .

٣ - ان قضية التحويلات محل خلاف أيضاً . والحلاف يدور حول دور التحويلات في موقف ميزان المدفوعات بدولة المنشأ . وهذا الدور في الواقع على جانب كبير من الأهمية . وتبدأ المشكلة عندما نبحث في استخدام هذه الأموال في أغراض الانتاج ، وفي التأثير الاجتماعي والاقتصادي الكبير لمثل هذا الاستخدام على المجتمعات المرسلة . ويدل البحث في الاستخدام الفعلي للتحويلات المالية على أن نسبة الاستثمار في الاسكان وشراء الأراضي تبلغ ثلثي التحويلات كلها أو ثلاثة أرباعها والباقي ينتجه الى شراء السلع الاستهلاكية وتسديد الديون ، وغير ذلك من الأنشطة العائلية ، وينتجه جزء صغير فقط من المجموع الكلي الى الاستثمار في

الأغراض الانتاجية كسواء المعدات الزراعية وتمويل أنشطة قطاع الخدمات (فتح محلات تجارية صغيرة ، وجراجات ، وشراء سيارات الأجرة ونقل الركاب) . والمشكلة هنا هي أن معظم هذه الأنشطة نموذج لتصادم الأغراض الفردية مع الأغراض الاجتماعية . فالمهاجرون يستخدمون مكاسيهم بطريقة تتفق أساساً مع أهدافهم من الهجرة . ولهذا السلوك في الانفاق نتائج غير متصورة غالباً ما تكون وخيمة وسلبية . مثال ذلك :

(أ) أن الاستثمار في الإسكان يشوه يسوق العقارات ويؤدي إلى ضغوط تضخمية خطيرة في قطاع البناء (وإن كان هذا النشاط يخلق فرصاً للعمالة في البلاد المرسله ولطابعه المتقطع بعض الفوائد الاقتصادية الدائمة) .

(ب) أن الميل نحو شراء السلع الاستهلاكية يؤدي إلى زيادة الطلب كما يؤدي بالتدريج إلى التضخم المقرون بارتفاع الأسعار في كل قطاعات الاقتصاد بالبلاد .

(ج) أن الضغط المتزايد على استيراد السلع الكمالية لأرضاء شهوة الاستهلاك القوية عند أسر المهاجرين بغية الحصول على الخدمات والمنتجات المتقدمة ، غالباً ما يؤدي إلى سلوك مماثل من جانب أسر غير المهاجرين .

(د) نتيجة لهذه الأنماط الاستهلاكية المتغيرة يحدث تضخم في القيمة الاقتصادية والسيكولوجية للمنتجات الأجنبية (وما يلزم ذلك من كساد في السلع المحلية) وتزيد الاعتمادات من احتياطي العملة الأجنبية لاستيراد هذه المنتجات .

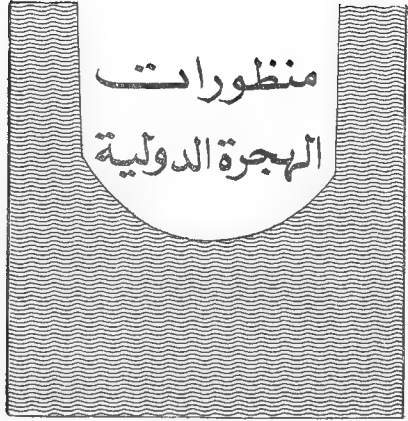
مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومعاصرة في إثراء الفكر العربي

- ◎ مجلة رسالة اليونسكو
- ◎ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ◎ مجلة مستقبل التربية
- ◎ مجلة (ديوجين)
- ◎ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بطباعة الدولية
تصدر طباعة العربية ويقوم بنقلها إلى لهجية نخبية متقدمة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية لليونسكو ومعاونتها
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



مقدمة :

هناك أقصوة تروى عن رئيس دولة أفريقية كبرى أعلن استقلالها منذ بضع سنين طلب من الأمم المتحدة أن ترسل له مستشارا للتخطيط الاقتصادى كما كان شائعا في ذلك الوقت . ولما وصل ذلك المستشار واستقبله رئيس الدولة ليحدد له مهمته ، وفي مناقشة الرئيس للمستشار طلب اليه أن يضع خطة تنمية لمدى خمسين عاما ، ولكن المستشار حاول أن يشرح لرئيس الدولة أن مدى قدرته على التخطيط لا تتعدى خطة خمسية أو عشرية ، وأنه يمكن أن يضع اطارا لخطة مدتها خمسة عشر عاما على الأكثر . وتوجه المستشار الى رئيس الدولة بسؤال : لماذا تصرون فخامتكم على خطة خمسية ؟ فرد عليه الرئيس بقوله : لعلمى بمدى دقة التخطيط الاقتصادى فانى أريد أن أتأكد أن نتائج الخطة ستتحقق وأنا غير موجود على قيد الحياة .

ولأننى لست على درجة من الحكمة مثلما كان عليها ذلك الرئيس الافريقى فقد اخترت اطارا زمنيا لهذه الدراسة التى أقدمها هنا مداما يتراوح بين خمسة عشر

بقلم : رياض طبارة

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في تونس (الآراء
التي يعبر عنها هذا المقال لا تمثل بالضرورة آراء برنامج الأمم
المتحدة للتنمية)

ترجمة : محمد جلال عباس

كاتب ومترجم له مؤلفات وترجمات كثيرة

عاما وعشرين عاما بحيث أصل بها الى مطلع القرن الحادى والعشرين ، وهى فترة زمنية
قد يشهدنا من هم فى سننى ووضعى الاقتصادى حسب ما تقرره مؤشرات متوسط
الأعمار ولئن لم أقدم فى هذه الدراسة أى تقديرات حسابية عن حجم الهجرة الدولية
الا اننى سأحاول الاجابة على ثلاثة تساؤلات معينة . اولها : هل تستمر الهجرة
الدولية ؟ وعلى فرض انها تستمر يأتى السؤال الثانى : ما هى أهم أنماطها الرئيسية،
وأخيرا بعد اجابة السؤال الثانى يصبح من السهل علينا اجابة السؤال الثالث
المطروح : ما هى القضايا الرئيسية التى سوف تثار حول الهجرة الدولية وستواجه
صناع القرار ودارسى الهجرة خلال العشرين عاما القادمة .

هل تستمر الهجرة الدولية ؟

سواء أكانت الاجابة على هذا السؤال بالسلب أو الايجاب فان دارسى الهجرات
الدولية يكادون يتفقون على أن هناك مؤشرات تدل على وجود امكانية عالية ومتزايدة.

للهجرات الدولية . وفى هذا الصدد يذكر زولبرج «Zolberg» (١٩٨٢ ، ص ١٥) أن الوضع الحال للمهاجرين فى العالم قد يختلف اختلافا كبيرا من حيث الكيف والكم اذا ما اطلق العالم الحرية للأفراد ليختاروا الإقامة والمغادرة أو العودة الى أوطانهم ، وإذا ما فتحت الدول أبوابها لكل من يرغب فى ذلك . أما كوندى Conde (١٩٨٢ ، ص ٦٦) فانه يصر على أنه ما بقيت الفوارق الصارخة فى المستويات الاقتصادية بين الدول فإن من الصعب أن يتوقف تدفق المهاجرين . حتى ديفيز Davis (١٩٤٧ ، ١٩٨١) الذى كان يتنبأ فيما قبل بالانتهاء التام للهجرة الدولية فى وقت من الأوقات قد عاد واعترف بأنه لم يحدث فى تاريخ البشرية ان كانت هناك امكانية ضخمة لتحركات السكان بين الدول مثل ما هو حادث الآن ، ويضيف انه اذا ما حدث أن تحكمت ظروف السوق الحرة فى الهجرة فربما نتوقع أن نجد فيضانا من السكان يندفع فى موجات من الاقطار الاقل تقدما الى الاقطار المتقدمة (ديفيز ١٩٨١ ص ٤١٩ و ٤٢١) .

ويحاول ديفيز فى الحقيقة أن يقيس تلك الامكانية ، فأدنى مستوى من الامكانية فى نظره هو تدفق المهاجرين بما يؤدى الى تحقيق التوازن مع معدلات النمو السكاني فى مجموعات الدول المختلفة مثل مجموعة الدول التى لديها فائض فى رأس المال ، ومجموعة الدول الصناعية ، ومجموعة الدول ذات الدخول المتوسطة ، ومجموعة الدول التى تتبع نظام التخطيط المركزى ، ومجموعة الدول ذات الدخول المنخفضة ، وفى مقابل ذلك يعتبر أعلى مستوى من الامكانية يوازى تدفق المهاجرين من الدول الفقيرة ليكفل لهذه الدول الوصول الى معدل الصفر فى النمو السكاني . وبناء على هذين المقياسين توصل ديفيز من حساباته الى أن أدنى مستوى ممكن فى عام ١٩٨٠ يقترب من ١٤ مليون نسمة ، وأن أعلى مستوى ممكن فى ذلك العام يصل الى ٣١ مليون نسمة ، وذكر أنه بمضى الزمن سوف تتزايد إمكانيات الهجرة بشكل واضح (ديفيز ، ١٩٨١ ص ٤٢٢ - ٤٢٣) . وليس من شك فى أن تقديرات ديفيز هذه تقديرات تقريبية ومن ناحية أخرى فإن تقديرات كوندى (١٩٨٢ ، ص ٦٦) تعكس حجم تقديرات الهجرة الدولية اللازمة بدرجة يتحقق معها بعد فترة من الزمن تساوى الدخول الحقيقية فى مختلف الدول مع الحفاظ على هذا التوازن فيما بعد ، الا أن فى هذا المقياس مزيدا من التعقيد وتترتب عليه اثاره الكثير من القضايا العامة ، وعلى أى الأحوال فانه فى النهاية يؤدى الى تقديرات أعلى لامكانيات الهجرة الدولية ، وفضلا عن ذلك فإن المساواة الدولية فى الدخول الحقيقية قد تؤدى الى خفض حركة الهجرة . ولكنها فى الوقت نفسه لن تؤدى الى القضاء عليها تماما أو أن تقللها لدرجة كبيرة للغاية ، والسبب فى ذلك هو أن الحفاظ على مثل هذا التوازن يتطلب دوام تحرك أعداد معينة من السكان ، كما لابد من توقع حلول موجات هجرة لاغراض تخالف الاغراض الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للجوء السياسى مثلاً . كل ما يمكن أن يقال هنا هو أن

« أى منظور لامكانات الهجرة الدولية الآن يكشف لنا مدى ضخامتها » (ديفيز ، ١٩٨١ ، ص ٤٢٤) .

وتؤدى مواجهة هذه الامكانات الضخمة للهجرة الدولية الى أن تقوم الحكومات بتغيير لوائحها التى تنظم دخول المهاجرين وخروجهم . وكما سبق أن ذكرنا يؤكد لويس Lewis (١٩٨٢ ص ٩٩) « انه مع وجود ترابط وثيق فى مجال الاقتصاد الدولى هناك فروق فى مجال السياسة مما يعطى كل دولة ذات سيادة سلطة كاملة فى شئون الهجرة » ، ولعل هذه الجدلية هى التى تحدد حجم الهجرة الدولية ونمطها .

ويرجع اختلاف وجهات النظر حول مستوى الهجرة الدولية المستقبلى الى الاختلاف بين نوعين منفصلين من التقويم ، اولها : الى أى مدى ستصل سياسات تغير الهجرة ، وثانيهما : الى أى مدى سيكون لمثل هذه السياسات المقيدة للهجرة أثرها فى تقليل تدفق الهجرات . ولقد اعتمدت التنبؤات السابقة توقع انتهاء الهجرة الدولية على افتراض أن الدول الرئيسية المستقبلية للمهاجرين (الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، استراليا) ، أخذت تعلن سياسات مقيدة للهجرة وأن هذه السياسات المعلنة سوف تؤدى مع مرور الزمن الى الحد من تدفق المهاجرين . بيد انه قد تبين أن هذه التنبؤات ليس لها أساس من الصحة لأسباب متعددة أهمها انه بعد اعلان تلك السياسات ابتداء من العقد الثالث من هذا القرن تبين انها تهدف فى الحقيقة الى تغيير نوعية المهاجرين الى تلك الدول ولم يقصد بها تقليل أعدادهم (طبارة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ - ديفيز ١٩٤٧ ص ٥٧ - هوكنز Hawkins ، ١٩٨٢) ، وبالفعل فإن حجم الهجرة الرسمية الدائمة الى داخل تلك الدول قد ازداد خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، حيث قدر خلال العقد السادس (الخمسينيات) بنحو ٤٥٠ ألف مهاجر فى العام وبلغ فى العقد السابق (الستينيات) نحو ٦٥٠ ألف مهاجر فى السنة ووصل خلال العقد الثامن (السبعينيات) الى نحو ٧٠٠ ألف نسمة فى العام ، الا أن الزيادة الواقعية كانت فى الحقيقة أكثر من ذلك بكثير نظرا لأن الهجرات غير الشرعية الى تلك البلاد (وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) قد ازدادت كثيرا . أما السبب الثانى فهو نمو موجة ضخمة غير متوقعة من الهجرة الى دول غرب أوروبا بدأت منذ عام ١٩٦٠ مما أدى الى تحول المنطقة من منطقة بحث هجرات الى منطقة استقبال هجرات . حقا انها هجرات عمالية مؤقتة الا أن هناك نسبة تتمكن من الإقامة الدائمة فى مثل هذه الظروف (كريتز Krutz ١٩٨٣ ص ٢) ، وهناك سبب ثالث يتمثل فى تدفق الهجرات غير المتوقعة أيضا حدثت فى نفس الوقت تقريبا الى الدول الغنية بالبتترول وبخاصة دول الخليج التى اجتذبت ملايين العمال الذين لم يأتوا فقط من البلدان المجاورة بل أيضا من بلدان بعيدة مثل سرىلانكا وبنجالاديش وجمهورية كوريا والفلبين وغيرها . وهناك سبب آخر هو أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تميزت بعدم الاستقرار السياسى وبالانقلابات التى أدت الى عبور ملايين اللاجئين للحدود السياسية الى مختلف الدول المجاورة .

وليس من شك في أن السياسات المقيدة للهجرات سواء الى خارج البلاد أو الى داخلها تؤدي الى التخفيف من موجات الهجرة . واذا أخذنا في الاعتبار ضخامة امكانات الهجرة الدولية سيدهشنا حقا صغر حجم الهجرات الفعلية (ديفيز ١٩٨١ ص ٤١٩) ، ومع ذلك فإن السياسات التي أعنت في الماضي القريب لم تؤدي الى القضاء على الهجرة حتى لو كانت مقصودة لذاتها ، ذلك ان السياسة التي تبعتها بعض الدول العربية مثل سوريا والسودان والصومال للحد من هجرة أبنائها الى الخارج قد تسببت في ظاهرة لم تدرس دراسة وافية وهي الهجرة غير القانونية الى الخارج والتي بلغت نسباً عالية في المنطقة (ديب ، ١٩٨٣ ص ١٢) ، ومن جهة أخرى أدى الحد من قبول المهاجرين الى الدول الى حدوث تغيرات كبيرة في طبيعة الهجرات الدولية فقد تم التحول الذي حدث خلال منتصف العقد السابع في سياسات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من نظام تحديد انصبة معينة لكل مجموعة عرقية من سكان العالم الى نظام تفضيل المهاجرين ذوي المهارات العالية ، ولم تقتصر نتائج هذا التحول على ظاهرة الهجرة المفاجئة للعقول من الدول الأقل تقدماً (طيسارة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٠٤) بل انه قد أدى أيضاً - في الولايات المتحدة على وجه الخصوص - الى زيادة مماثلة في الهجرات غير الشرعية للعمال غير المهرة وأنصاف المهرة وبخاصة من المكسيك وغيرها من الدول المجاورة ، وبذلك تزايد مجموع المهاجرين الى الولايات المتحدة زيادة مضطردة ولم يتناقص .

يتضح لنا من ذلك أن سياسات الهجرة الى الدول المستقبلية للمهاجرين لم تصبح منذ العقد السابع لهذا القرن أكثر تقييداً كما يظن بل على العكس ارتبط بها فتح أبواب بعض البلاد الأخرى على مصراعيها للمهاجرين وبخاصة دول غرب أوروبا ودول الخليج ، وكلما زادت القيود التي تنص عليها سياسات الهجرة زادت الهجرات غير المشروعة ، وبالنظر الى مؤشرات الماضي نجد أنفسنا متفقين مع رأى كوندو (١٩٨٢ ، ص ٨٨) على أن الهجرة الدولية سوف تستمر . حقيقة ان التبادل القائم بين الدول في جيادين المال والتجارة والسياحة وغيرها في تزايد مستمر يتضح من أن معدل نمو حجم التجارة الدولية خلال الأربعين عاماً الماضية قد ارتفع لمرتين ونصف عن معدل نمو الانتاج القومي ، بيد أن الملاحظ أن هذا المعدل قد أخذ يقترب من نسبته التي كان عليها عام ١٩١٤ أي قبل الدمار الذي أصاب العالم في الحربين وفترة الركود الاقتصادي التي وقعت فيما بينهما (ستيرلين ، Streelen ، ١٩٨٣ ص ٢) . ويتوقع الاقتصاديون أن نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي سوف تزداد بشكل واضح في مطلع القرن القادم سنة ٢٠٠٠ م . (بوجومولوف Bogomolov ، ١٩٨٣ ص ٣) . وما سبق نستنتج ان التغير في نمط الهجرة الدولية ظاهرة ستستمر على ما كانت عليه في الماضي القريب ، وذلك بسبب التغير في التشريعات وتغير الواقع الاقتصادي والسياسي ، وهذه الاستنتاجات وغيرها سنتناولها بالتفصيل فيما بعد .

الأنماط المستقبلية للهجرة

في محاولتنا لاستطلاع مستقبل الهجرة الدولية علينا أولا أن نسلم بأن أنماطا جديدة من الهجرة ستتكون في المستقبل كما تكونت أنماط أخرى في الماضي . فالتحركات الجديدة للسكان تحدث عادة نتيجة لاكتشاف مورد جديد لثروة من الثروات المألوفة في مكان جديد ، (مثل اكتشاف البترول في بحر الشمال وأطرافى إيرلندا) أو قد يكون التحول السكاني بسبب اكتشاف مورد ثروة جديدة . ويمتلىء الماضي القريب بأمثلة التحول من مناطق الذهب والاندفاع نحو مناطق البترول ، بيد أن المشكلة تتجسد في صعوبة التنبؤ بما لا يمكن توقعه . وبذا يبقى الأمر كله محبوسا في إطار امكانات الحدود العلمية سواء كانت تلك الحدود متسعة أو ضيقة ، ولذا فعلينا ونحن نأخذ تلك الامكانات في الاعتبار أن نبني قواعد تنبؤاتنا على أنماط الهجرة الدولية على أساس بحث الاتجاهات الصاعدة في موجات الهجرات الحالية .

ويبدو أن هناك تغييرا طفيفا في السياسات ذات التأثير على الهجرات ، ولعلل الدول الرئيسية التي تستقبل المهاجرين ويجرى فيها جدل هام عن تشريعات الهجرة هي الولايات المتحدة الأمريكية ، بيد أن التشريع الجديد المقترح لا يرمى الى تغيير المستويات الحالية للهجرة الشرعية ، إذ أن الهدف الرئيس لهذه التشريعات هو تقليل أو وقف الهجرات غير الشرعية وليس التأثير على دخول المهاجرين الجدد واللاجئين (كريتز ، ١٩٨٣ ص ٩) . أما في كندا فتراجع مستويات الهجرة المستقبلية سنويا ، ومن آخر مراجعة تمت عام ١٩٨٣ أمكن توقع حدوث تغيير كبير في اتجاهات الهجرة وإن كانت هناك تخفيضات أجريت بالنسبة لقبول فئة المهاجرين المتميزين والتي كانت في الأصل صغيرة نسبيا (كندا ، ١٩٨٣ ص ٤ - ٥ ، وص ٥٨ - ٥٩) . وسوف يكون هناك اهتمام في تشريعات معظم الدول بالابقاء على المهارات المطلوبة بالإضافة الى اجراءات انضمام أفراد الأيسر الى بعضهم ، والحفاظ على سياسة اللجوء السياسى . أما في البلاد التي تنضم فيها الهجرة غير المشروعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية فإن الجهود سوف تتجه بصفة مستمرة نحو المزيد من اجراءات الضبط والتحكم ، غير أنه لا يمكننا أن نقدر مدى نجاح مثل تلك الجهود وبخاصة في فترات البرخاء الاقتصادى حيث تزداد الحاجة الى عمال غير مدربين أو من انصاف المهرة .

وربما تستمر الهجرة الأوروبية الى الأمريكتين واستراليا على معدلها الحالى المنخفض لعدم وضوح الرؤية بالنسبة لمستقبل الأحداث السياسية . وقد كانت هذه الهجرة قد ازدادت زيادة طارئة في فترات الكساد وسوء الأحوال الاقتصادية ولكنها عادت قفلت خلال العقد السابع وأوائل العقد الثامن حينما استعادت أوروبا رخاها الاقتصادية . ولكن هذا ينطبق أيضا كما أوضح « براينلى توماس »

«Brinley Thomas» على فترة ذبذبات النمو الاقتصادى فى الفترة من ١٨٤٠ الى ١٩١٤ حيث كان هناك تناوب متبادل لهذه الذبذبات على جانبى المحيط الاطلسى (ابليارد «Appleyard» ، ١٩٧٧ ص ٢٩٣) أما وقد بلغ التكامل الاقتصادى العالمى اليوم درجة الحساسية الشديدة للركود فان الركود اذا بدأ فى أى جزء من العالم الصناعى (وبخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية) فانه ينتشر سريعا فى سائر أنحاء العالم بل ويؤثر فى العالم الثالث كذلك .

ويعتبر التنبؤ بانماط الهجرة العمالية من الأمور الشديدة التعقيد والبالغة الاشكالات ، ففي الماضى كانت حركة الهجرات العمالية تتوسع فى فترات الرخاء الاقتصادى وتنكمش فى فترات الركود وبذلك كانت تؤدى دورها كمنظم لدورة الأعمال (تايبينوس Tapinos ، ١٩٨٢ ص ٥٩) - بيد أن نمو الهجرات المؤقتة التى ترتبت على تلك التغيرات المؤقتة أدت الى ظهور صعوبات جمة فى سبيل تغيير اتجاه الهجرات العمالية فى فترات الركود الشديدة ، وكان الاحساس بذلك فى دول غرب أوروبا قويا حيث بلغت نسبة بطالة القوى العاملة فيها أكثر من ١٠٪ (بوجومولوف ، ١٩٨٣ ص ١٣) ، وهذا ، وقد أصبحت دول غرب أوروبا أكثر تعرضا للتهديدات التى تسببها المسألة العرقية لمثل هذا النوع من الهجرة ، وهى مسألة لم تؤخذ فى الحسبان حينما صيغت السياسات الجديدة بناء على النظرة الى تلك الهجرات العمالية على أنها ظاهرة مؤقتة - فمثلا لم تكن جمهورية ألمانيا الفيدرالية لتقبل ذلك العدد الضخم من الأتراك لو أنها أدركت مسبقا أن نسبة كبيرة من هؤلاء سوف يستقرون أو يحاولون الاستقرار فى البلاد .

ولقد بدأت بعض دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بالفعل تستعيد أوضاعها الاقتصادية (لويس ، ١٩٨٣ ص ٩٨) مما سيترتب عليه زيادة الطلب على العمالة الأجنبية لدرجة تجاوز مستوى الركود الذى هو عليه الآن ، ولكن ، رد فعل الدول الأوروبية ازاء هذه الحاجة الى العمال سوف لا يكون بالضرورة مماثلا لردود الفعل الماضية . فى هذا الصدد يذكر زولبرج (١٩٨٢ ص ٤٧) أن استيراد العمال من الدول المجاورة سوف يستمر على وجه أقل لأن مزيدا من رأس المال سوف يوجه الى الدول التى تصدر العمالة الرخيصة كتعويض لها عن تناقص الأعمال المستوردين منها غير أن تصدير رأس المال الخاص كبديل لاستيراد العمال يعتبر سياسة يصعب تحقيقها فى المجتمعات الديمقراطية ، وذلك لأن الهجرة مسألة عامة بينما الاستثمار الاقتصادى يحتفظ بكيانه الى حد كبير كمسألة خاصة . وبالإضافة الى ذلك فان الكثير من الدول الرئيسية التى تصدر العمال الى أوروبا اما أن تكون من الدول الاشتراكية مثل يوغوسلافيا أو دول يتعرض فيها استثمار ريعس المال للمخاطر الشديدة أو دول ليس بها مقومات جذب الاستثمار الأجنبى الضخم للقطاع الصناعى . لهذه الأسباب وغيرها لا نجد فى معرض التاريخ

المعاصر أمثلة كثيرة (باستثناء اليابان) على تصدير رأس المال كبديل فعال لاستيراد العمال .

وتجرب ملاحظة أن روح الاستياء التي كانت تسود الرأي العام ضد القوى العاملة الأجنبية ومجتمعاتهم في أوقات انتشار البطالة الى حد انركود قد أخذت تنتهي ليحل محلها تقويم متعقل ومتزن للتكاليف والفوائد التي تعود من هذا الوضع على المدى الطويل ، وبدأ هذا بالفعل ممثلا في كلمة وزير الداخلية الفرنسي التي أنقأها في المؤتمر الذي عقد في مرسيليا لبحث علاقات فرنسا بالعالم الثالث حيث قال : « لو أن كل العمال الأجانب تركوا فرنسا لانهارت كل أنشطة الأشغال العامة والانشاءات ، وسوف تنهار أيضا صناعة السيارات والصناعات الكيماوية » (الصباح ، ١٩٨٣ ص ٦) ، كما أصدرت سكرتارية الدولة لشتون المهاجرين تقريراً نشر على نطاق واسع جاء فيه : ان سيارة من بين كل أربع سيارات و كيلو متر من كل ثلاثة كيلو مترات من الطرق المعبدة قد تم انجازه على يد العمال الأجانب ، ويشير هذا التقرير أيضا الى انه نتيجة لارتفاع معدلات النشاط بين السكان الأجانب فان وجودهم يمكن أن يكون وسيلة لتعديل توازن حسابات الضمان الاجتماعي الذي اختل أصلا بسبب شيخوخة السكان الاصليين . وأخيرا تضمن التقرير كلمة يذكر فيها الرأي العام بأن السكان الأجانب قد أصبحوا في الحقيقة جزءا لا يتجزأ من المجتمع الفرنسي حيث يوجد نحو ١٣ مليون مواطن فرنسي لهم آباء أو أجداد من جنسيات أجنبية (الصباح ، ١٩٨٣ ص ١ الى ٦) .

وليس من شك في أن العامل الديمغرافي سوف يلعب دورا هاما في القرارات التي تصدر مستقبلا بشأن الهجرة في أوروبا ، فمعدل الزيادة الطبيعية للسكان في معظم دول غرب أوروبا قد وصل الى حد التوازن أو قريبا منه ، ولقد بدأ انخفاض فعل في السكان الاصليين في العديد من الدول وعلى رأسها جمهورية المانيا الفيدرالية وأخذت هذه الظاهرة تمتد أيضا الى النمسا والسويد والمملكة المتحدة . ويبدو أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في بقية الدول الأوروبية المستوردة للعمال يتجه الى أن يصبح ضئيلا للغاية خلال السنوات العشرين القادمة ، وقد يصل أعلى معدل الى نحو ٠.٢٤٪ فقط في فرنسا وهولندا ، بيد أن القوى العاملة سوف تنمو خلال العشرين سنة القادمة ولكن بمعدل معقول أقل من ٠.٢٥٪ في السنة في معظم الدول الرئيسية المستوردة للعمال (جمهورية المانيا الفيدرالية - سويسرا - والمملكة المتحدة) ونحو ٠.٧٪ في فرنسا وسوف تكون معدلات النمو هذه انعكاسا لظاهرة التوازن بين انخفاض نسبة فئات السن الصغيرة وارتفاع نسبة فئات السن الكبيرة أو من الشيخوخة (تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ، ١٩٨٣ ص ٦٥) .

وفي ضوء هذه المؤشرات الديمغرافية يستخلص كوندى (١٩٨٢ ص ٧٧) « أن عدم حدوث التغيرات الجذرية في أنماط ووسائل الإنتاج مثل التحكم الذاتي قد يؤدي الى الشعور بالحاجة الملحة الى القوى العاملة ، ولا يمكن استيفاء هذه الاحتياجات

الباستيراد العمالة الأجنبية ، • ومن ثم نتوقع أن هجرة العمال الى غرب أوروبا سوف تعود الى معدلها حينما تبدأ فترة جديدة من النمو الاقتصادى السريع ، بيد أن الكثير من الدول المستقبلية للمهاجرين سوف تخضع هذه الهجرة للرقابة أشد مما كانت عليه من قبل وسوف يستمر ذلك التشدد على الأقل حتى يتم الاندماج الكامل للسكان الأجانب الحاليين فى مجتمعات تلك الدول .

وقد تستمر بعض الهجرات الى دول أوروبا الغربية ضمن اطار تجديد الأسر ، وهو ما يحدث فى الوقت الحاضر رغم الركود الشديد ، وربما يزداد بشكل واضح مع تحسن الوضع الاقتصادى • وعلى الرغم من أن أعمال المهاجرين الى أوروبا كانت مستقرة على متوسط ٢٥ عاما أو أكثر بقليل فإن هناك تزايدا واضحا فى عدد المهاجرين الذين يقل سنهم عن هذا المتوسط وبخاصة الى الدول الرئيسية المستقبلية للمهاجرين (تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ١٩٨٣ ص ٢٠ - ٢١) • على أنه يجب الالتفات الى احتمال عودة الكثير من المهاجرين الى بلادهم نتيجة لظروف الركود الحالية وفى الظروف المشابهة المتوقعة فى المستقبل ، وينطبق هذا بخاصة على العمال الوافدين من الدول التى لا تدخل ضمن الجماعة الاقتصادية الأوروبية (مثل الجزائر والمغرب وتونس ويوغوسلافيا وغيرها) • وبخاصة العمال الذين لا تحدد تراخيص اقامتهم نتيجة لظروف البطالة ، وبالتالي يكون وضعهم غير شرعى •

وقد ينطبق ذلك أيضا على عمال مختلف الجنسيات الذين يختارون العودة الى اوطانهم لمواصلة أعمالهم أو للتقاعد •

وتعتبر منطقة الخليج هي المنطقة الرئيسية الثانية من مناطق جذب المهاجرين اذ تعد نسبة الأجانب فيها أعلى نسبة فى العالم حيث بلغت ٢٥٪ من جملة السكان فى المملكة العربية السعودية و ٣١٪ فى البحرين و ٥٩٪ فى الكويت و ٧٣٪ فى قطر و ٧٦٪ فى دولة الإمارات العربية المتحدة • ونظرا لأن جملة نشاط المهاجرين أعلى بكثير من جملة نشاط الوطنيين (نظرا لارتفاع نسبة الذكور فى فئات السن والجنس) فإن نسبة العمالة الأجنبية الى جملة القوى العاملة أعلى بكثير من تلك النسب حيث تصل الى نحو ٩٠٪ من جملة القوى العاملة فى كل من قطر والإمارات • أما عن جنسيات المهاجرين فإن النسبة الكبرى منهم وافدة من بلاد آسيوية غير عربية وبخاصة من الهند والباكستان (طبارة ، ١٩٨٢ ص ٣٦) •

استرعت هذه الاعداد الضخمة من السكان الذين ينتمون الى اعراق أو جنسيات مختلفة أنظار حكومات المنطقة وأثارت اهتمامها خاصة بسبب التأثيرات الثقافية العكسية التى تبدو فى بعض المواقف مهددة بالفقدان التدريجى للهوية العربية لهذه البلاد • وفى نفس الوقت فإن السماح لاعداد كبيرة من المهاجرين العرب قد تكون له أخطاره السياسية ، ولذلك اتجهت بعض دول المنطقة الى الأخذ بنظام التنفيذ الشامل للمشروعات (مقاولات تسليم مفتاح) حيث يقوم (المقاول اليابانى مثلا) باستيراد

العمال اللازمين للمشروع من جميع المستويات من بلدان مثل كوريا وينظم اقامتهم في معسكرات مغلقة طوال مدة تنفيذه للمشروع ، واعادتهم الى بلادهم بعد انتهاء العمل . والمعتقد ان هذه الطريقة قد تقضى على الأخطار السياسية كما ستكون تأثيراتها الثقافية محدودة للغاية . والى جانب ما يؤخذ على النظام من انه يمنع عمليات نقل التكنولوجيا ، فانه أيضا قاصر على قطاعات صغيرة من أنشطة التنمية في البلاد وهي مشروعات التنمية الأساسية ، فانشاء مستشفى مثلا بأسلوب مقاوله تسليم المفتاح يعنى البناء فقط ولا ينطبق ذلك الأسلوب على تشغيلها . وعلى أى الأحوال فان من نتائج هذا الاتجاه زيادة نسبة الآسيويين فى العمالة الأجنبية بصفة عامة . ونضرب على ذلك مثلا المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر مستخدم للعمال الأجانب فى المنطقة . فقد زادت نسبة الآسيويين الى السكان من ٨٪ عام ١٩٧٥ الى ٣٦٪ عام ١٩٨٠ ، وانخفضت نسبة العرب من ٨٢٪ الى ٥٧٪ خلال نفس الفترة ، ولا تعنى هذه النسب انخفاض عدد العرب غير السعوديين بل انها فقط مؤشر على أن نسبة زيادتهم كانت أقل بكثير من نسبة الزيادة فى الآسيويين غير العرب ، فقدر العمال العرب ارتفع من ٨٠٠ ألف الى ١٢ مليون نسمة بينما ازداد عدد الآسيويين من غير العرب من ٨٠ ألف الى ٧٧ ألف نسمة (طباعة ١٩٨٣ ص ٧٩-٨٠) .

وكان لانخفاض سعر البترول وخفض انتاج بعض الدول الرئيسية المنتجة له أثره فى الانخفاض الكبير فى العائدات او صاحب ذلك انكماش فى النشاط الاقتصادى وأصبح من المتوقع أن يحدث فى المستقبل القريب هبوط فى الطلب على العمال الأجانب وبالتالي حركة رجوع كبيرة من المهاجرين الى أوطانهم . ولما كانت مشروعات الانشاء واقامة البنية الأساسية هى المشروعات الأكبر تأثرا فى مثل هذا الوضع فان اقامة المشروعات المتكاملة (مقاولات تسليم المفتاح) التي زادت بسرعة خلال السنوات العشرة الأخيرة قد تميل الى الهبوط . (وستكون العمالة الأجنبية خارج نطاق هذه المشروعات سواء من الآسيويين غير العرب أو العرب غير السعوديين (وبخاصة اليمنيين) الذين يعملون فى قطاع البناء أكثر أنواع العمالة تأثرا بهذا الموضوع .

ولن يستمر هذا الوضع طويلا لعدة أسباب ، أولا لأن التخفيض الكبير فى انتاج بعض الدول من البترول وخاصة المملكة العربية السعودية سيؤدى فى المستقبل الى تثبيت الأسعار ، وبالتالي يتوقف الانخفاض المستمر فى عائدات البترول .

ثانيا سيؤدى اصلاح الوضع الاقتصادى فى الدول الصناعية الى زيادة الطلب على البترول وبالتالي التأثير على أسعاره بالزيادة . ويبدو أن هذا التقدير سوف تثبت صحته حيث أن محاولات انتاج بديل للبترول فى المستقبل القريب أمر غير محتمل الوقوع ، كما أن معين احتياطي البترول لا يحتمل نضوبه سريعا . فالتقديرات الأخيرة لاحتياطي البترول فى السعودية تؤكد انها تكفى لمدة ١٤٨ عاما مقبلة اذا استمر معدل

الانتاج على ما هو عليه حاليا (الشرق الاوسط ، ١٩٨٣) ، وأخيرا وليس آخرا فإن انتهاء حرب الخليج بين العراق وايران سوف يؤدي الى تزايد الحاجة الى التعمير والانشاء فى كلتا الدولتين وبخاصة العراق الأقل سكانا مما سيؤدى الى زيادة الحاجة لأعداد كبيرة من العمال الأجانب مما قد يكون انطلاقة لموجات جديدة من الهجرة الى المنطقة .

بعض القضايا المترتبة على الهجرة الدولية الهجرة غير المشروعة

ليس من شك فى أن الهجرات غير المشروعة سوف تظل لفترة من الزمن موضع اهتمام كبير فى مجال الهجرة الدولية . وفى محاولات السيطرة على الهجرات غير الشرعية كان من المتوقع أن تصدر الولايات المتحدة تشريعات تدين أصحاب الأعمال الذين يستخدمون مهاجرين غير شرعيين ، وقد أثار ذلك جدلا سياسيا واسع النطاق. صيغته ضغوط لمنع اصدار وتطبيق مثل هذه الاجراءات . ولم يقتصر مصدر هذه الضغوط على الأقوياء من أرباب العمل بل أتت أيضا من جانب الاعداد الضخمة من الامريكيين الذين يرجعون الى أصول مكسيكية أو غيرها من جنسيات أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي . ونظرا لأن مثل هذا التشريع يؤدي الى عدم قانونية اقامة عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين فإنه يؤدي بالتالى الى زيادة الضغوط الاجتماعية وما يتبعها من ضغوط سياسية ضد مثل هذه الاجراءات الصارمة التى تهدف الى اخراج المهاجرين غير الشرعيين . وهكذا يتضح أن موانع أو محدودات اتخاذ اجراءات قانونية مباشرة لتخفيض عدد المهاجرين غير الشرعيين تقف حائلا دون تنفيذ وتطبيق تلك الاجراءات خاصة وان تأثير تلك الموانع والمحددات قد وصل أعلى درجات الفاعلية فى التأثير . وعلى ذلك سوف توجه الجهود بصورة أكبر نحو تطوير سياسات أكثر شمولية ، قد تنطوى على اتجاهات أكثر تحررية ازاء العمال غير المهرة وانصاف المهرة الذين يأتون من البلدان المجاورة بأن تقدم الى تلك البلدان معونات اقتصادية واستثمار لرأس المال الأمريكى فى النشاط الاقتصادى (مع كل الضمانات التى تقلل المخاطر اذا دعت الضرورة الى ذلك وقد تقدم هذه الضمانات عن طريق الحكومات. أو غيرها) ، وفى نفس الوقت تبذل الجهود من جانب تلك الدول المصدرة للمهاجرين لتطوير مشروعات للتنمية وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل : لهذا الغرض قد تبرم اتفاقيات ثنائية أو اتفاقيات متعددة الأطراف .

وتختلف الهجرة غير المشروعة الى أوروبا والشرق الأوسط فى خواصها عن الهجرة غير المشروعة الى الولايات المتحدة ، حيث أن احتمالات تعرض الأحوال الاقتصادية فى أوروبا والشرق الأوسط لكثير من الصعوبات فى المستقبل القريب تجعل الهجرة غير المشروعة إليها مسألة لا تقتصر خطورتها على الدخول غير القانونى أو غير.

المشروع بل تجعلها مسألة اقامة غير مشروعة او غير قانونية . فيحتاج المهاجر الى اى بلد أن يحصل على ترخيص بالاقامة او تأشيرة او كليهما ، وفي حالة عدم عبور المهاجر على عمل ترفض السلطات عادة تجديد ترخيصه وهذا يجعل الاقامة غير مشروعة والمهاجر غير شرعى . ولقد صدر فى فرنسا فى ١٠ يونية سنة ١٩٨٣ تعديل قانونى يعطى للمحاكم القضائية سلطة اصدار الأحكام بالمفادرة الفورية ضد أى مهاجر يصل الى هذا الوضع غير الشرعى ، ويتم تنفيذ الحكم حتى لو كان فى نية المحكوم عليه استئناف الحكم أو نقضه (ثيولبرى Théoleyre ، ١٩٨٣ ، ص ٤٨) . أما فى دول الخليج فان عملية الابعاد بسبب عدم شرعية الاقامة أو لأى سبب آخر متروكة تماما لتصرف وزير الداخلية بدون أى نقض أو استئناف أمام أى سلطة أخرى غيره (ديب ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٨٦) .

هذا ، ويجب أن نسترعى النظر الى اتجاه رئيسى متوقع فى المستقبل القريب وهو الاستبعاد الجماعى للمهاجرين غير الشرعيين ، اذ يجب التمييز بين الهجرة غير المشروعة بسبب الدخول غير المشروع وبين عدم مشروعية الاقامة (وربما يقع بعض المهاجرين تحت طائلة المخالفتين معا) . ويختلف ذلك من بلد لآخر . كما ان الاستبعاد الجماعى لأسباب سياسية لم يكن أمرا غريبا فى الماضى القريب (طبارة ، ١٩٨٢ ، ص ٤٠) . ويضاف الى ذلك الاستبعاد الجماعى للمهاجرين غير الحاصلين على اقامة قانونية ، وقد سجل التاريخ القريب العديد من الاستبعاد الجماعى الأخير فى كل من أوروبا والشرق الأوسط .

عودة المهاجرين

هناك مجموعة أخرى من القضايا قد تنشأ عن عودة المهاجرين الى أوطانهم مما يمكننا توقع حدوثه بصورة مكثفة فى المستقبل القريب ، ربما كانت أول هذه القضايا ما يتعلق بتحويلات العمال . ففى العالم الآن أكثر من ستين دولة نامية تندرج من دول قليلة النمو (الجمهورية العربية اليمنية) الى الدول شبه المتقدمة (مثل يوغوسلافيا) تعطى جميعها أهمية كبيرة للتحويلات النقدية التى يرسلها أبناءها من الخارج . فبالنسبة للكثير من هذه الدول وبخاصة الدول الأقل نموا تمثل تلك التحويلات اضافة هامة لجملة عائدات الخدمات ، وتمثل من ١٢ الى ١٣٪ بالنسبة لمصر والباكستان والبرتغال ، وترتفع الى نسبة ٣٥٪ بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية وتصل الى ٦٤٪ بالنسبة للبنان . ومن المعروف ان لهذه التحويلات النقدية تأثيرها الكبير على ميزان المدفوعات ، ولذلك نجد أنها قد أدخلت الى يوغوسلافيا كمية من العملات الأجنبية تزيد عن ضعف ونصف الضعف للعملات الأجنبية المتحصلة من السياحة (كجورتشيف Kjurcief ، ١٩٨٣ ، ص ٦) وبلغت تحويلات أبناء جمهورية العربية اليمنية الى بلادهم ما يوازي ٨٥٪ من قيمة السلع المصدرة ، كما أن

تحويلات أبناء بعض الدول قد ساعدت على قلب الميزان التجاري / بل والوصول الى فائض في ميزان المدفوعات ، وهكذا يمكننا أن نرى أهمية العمالة بالنسبة للدول النامية كبسيلة هامة للتصدير (طيارة ١٩٨٣ ص ٤) .

وربما لا يظهر أثر عودة العمال المهاجرين الى أوطانهم على التحويلات بادية ذي بدء ، لأن الكثير منهم سوف يحملون معهم عند العودة ما تجمع لهم من مدخرات ، ولكن من المحتم أن يظهر الأثر بعد فترة قصيرة . ولن يقتصر أثر هذا الانخفاض في التحويلات الى خلق مشكلات في ميزان المدفوعات فحسب بل انه سيؤدى أيضا الى خفض قدرة البلاد على التمويل الخارجى لبرامجها التنموية . وبالنسبة لبعض الدول التى تعاني حاليا من صعوبات في ميزان المدفوعات (مثل المكسيك) أو بالنسبة للدول التى تعتبر تحويلات أبنائها فى الخارج مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة (مثل الجمهورية العربية اليمنية ولبنان وغيرها) فإن الانخفاض الكبير والمفاجئ في هذه التحويلات تكون له بالضرورة نتائج خطيرة على اقتصاد البلاد مما قد تشعربه الدول الأخرى الدائنة والمدينة . وينطبق ذلك بوضوح وبصفة خاصة على أكبر الدول التى تصدر الى الخارج عمالة فنية أو نصف فنية مثلما عرفنا من قبل ، فإن مثل هذه الدول ستكون أكثر دول المجموعة تأثرا بالهجرات العائدة من المناطق الرئيسية التى تستقبل المهاجرين .

ولعودة المهاجرين آثارها الديمغرافية الواضحة بالنسبة لكل من الدول المصدرة والمستوردة للمهاجرين . فالدول المستوردة للعمال خلاف دول الخليج تتميز كما سبق أن ذكرنا بأنها تقترب من معدل الصفر فى النمو الطبيعى للسكان ، ومن ثم فإن زيادتها السكانية تنقرر نتيجة للهجرات الدولية . بينما يؤدى الاتجاه العكس موجات الهجرة الى تغيرات أساسية فى معدلات نمو السكان . وتغلبنا نيوزيلندا نموذجا فريدا لهذه الظاهرة : فإن معدلات النمو السكانى قد انخفضت من ١.٨ ٪ فى فترة ما بين ١٩٧٦-١٩٧١ (وهى فترة ما بين تعدادين رسميين) الى أقل قليلا من الصفر عام ١٩٧٨ . وكان ذلك نتيجة للتغير المفاجئ فى اتجاه موجات الهجرة (فارمر Farmer ، ١٩٨٤ ص ٩) .

وليس من شك فى أن الدول المصدرة للقوى العاملة قد تشعربه فى الأخرى بتغيرات فى التركيب السكانى ، ولكن فى الاتجاه العكس . ففي الاردن أدى تدفق المهاجرين العائدين فى أعداد صغيرة دون انقطاع الى جانب هجرات غير الاردنيين الى داخل البلاد الى تغيير معدل النمو السكانى من نسبة تقل ١٪ عن المعدل العام للنمو الطبيعى فى عام ١٩٧٥ الى معدل للنمو الطبيعى يزيد ١٪ عن المعدل العام فى عام ١٩٨٠ أو بمعنى آخر تغير معدل الزيادة السكانية السنوية من ٣٪ الى ٥٪ خلال فترة خمس سنوات (طيارة ١٩٨١ ص ٤) .

بيد أن الهجرات العائدة الى الاردن لم تكن راجعة الى انتشار البطالة في الدول المستوردة للمهاجرين بل انها حدثت بسبب حالة الرخاء الاقتصادي التي خيمت على الاردن وكان أحد أسبابها زيادة تحويلات أبنائها المهاجرين . ويذكر طبارة (١٩٨١) « ان استمرار هذه الهجرات العائدة سوف يؤدي حتما الى انخفاض التحويلات النقدية للمهاجرين ، أو قد ينتهي الى توقفها تماما . واذا ما بقي المهاجرون الأجانب في الاردن فان ذلك سوف يؤدي الى تسرب النقد الى الخارج » . وهكذا يمكننا أن نتصور أن ذبذبات الدورة الاقتصادية قد تتأثر بهذه العملية .

ومن الأمور الجلية أن عودة المهاجرين نتيجة للبطالة في الدول المستقبلية للمهاجرين له آثاره السيئة ، وذلك لأن الركود الحالي - كما سبق أن ذكرنا - قد يكون ظاهرة عالمية ، وبالتالي فان المهاجرين العائدين سيصلون الى بلادهم وسط ظروف من الركود تؤدي الى زيادة نسبة البطالة الى جانب انخفاض معدل تدفق النقد الأجنبي الذي تكون البلاد أحوج ما تكون اليه .

واذا لم ينته الأمر الى عودة المهاجرين . فان الشيخوخة ستسارع الى الدول الصناعية . وترجع مسارعة الشيخوخة الى عامين رئيسيين : أولهما فقدان السكان الصغار السن تسببا بسبب الهجرة وثانيهما : انخفاض معدل المواليد . ولقد مرت نيوزيلندا بهذه التجربة التي سببتها ظاهرة مسارعة الشيخوخة اليها وذلك على الرغم من تقدم المهاجرين منها بنسبة أعلى في معدل المواليد عن بقية السكان .

الجيل الثاني من المهاجرين :

سوف تشهد السنوات المتبقية من هذا القرن اهتماما كبيرا بموضوع الجيل الثاني من المهاجرين ضمن الكتابات عن الهجرة الدولية وسياساتها . ومن بين المسائل الرئيسية التي تتعلق بالموضوع اندماج هؤلاء المهاجرين في المجتمعات المضيفة لهم . وهنا يجب أن نلاحظ أن المقصود بالجيل الثاني هم أبناء العمال المهاجرين وليس أبناء المهاجرين الذين استقروا في البلاد لأن دراسة اندماج هؤلاء قد تمت بالفعل على يد علماء الاجتماع في بلادهم . فوضع أبناء العمال المهاجرين أكثر غموضا ، واندماجهم وتكاملهم مختلف تماما عن اندماج وتكامل أبناء المهاجرين الدائمين ، والسبب في ذلك الغموض هو أن الإقامة الدائمة للعمال المهاجرين قد ترتبت على التحرك المؤقت ، وهنا يكون أول تساؤل يطرح عن الموضوع هو عن مدى الاهتمام الذي تعالج به الأطراف الثلاثة المعنية بمسألة الاندماج ، وهذه الأطراف هي : حكومات الدول الباعنة للمهاجرين والمستقبلية لهم ومجتمعات تلك الدول ثم المهاجرون أنفسهم . وتحاول حكومات الدول المصدرة بذل جهود مكثفة للحفاظ على الهوية الوطنية لأبنائها المهاجرين الى الخارج (بما في ذلك تنظيم دروس اللغة ، والأنشطة الثقافية) وذلك

رغبة منها في زيادة تدفق تحويلات أبنائها المهاجرين الى الخارج وإطالة فترة استمرارها ومن ناحية أخرى تقوم في الدول المستقبلية للمهاجرين مقاومة شديدة لادماج الجيل الثاني من المهاجرين مادام مبدأ الهجرة العمالية هو المبدأ المقبول كحل لمشكلة الحاجة المؤقتة للعمال ، وبالطبع تزداد هذه المقاومة في فترات الركود . هذا ، بالإضافة الى أن المسألة العرقية عادة ما تكون ملموسة في هجرات العمال ، ذلك ان الحكومات المضيفة للمهاجرين تعتقد في أن هذه الهجرات لا تخرج عن كونها ظاهرة مؤقتة ، وأخيراً فان الكثير من العمال المهاجرين بما فيهم الجيل الثاني يشعرون بأن اقامتهم مؤقتة ، وبالتالي يقاومون الاندماج الكامل في المجتمع الذي يضيفهم . ونتيجة لهذا الوضع بالذات فان الكثير من الكتابات التي تتناول موضوع المهاجرين قد حررت في اطار مضمون الهجرة الدائمة ومن ثم فهي لا تناسب دراستنا هذه ، وان الكثير من السياسات التي وضعت للاسراع في اندماج المهاجرين الدائمين في المجتمعات امر لا يمكن أن ينطبق بسهولة على المضمون الذي نحن بصدده هنا .

وبالنسبة لدول الخليج فان القضية الرئيسية هي كيفية معاملة تلك الأعداد الضخمة من الآسيويين غير العرب الذين أقاموا هناك . ففي بعض هذه الدول مثل دولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين أصبح الطابع العربي مهددا لان الوطنيين الذين أصبحوا أقلية في بلادهم أخذوا يتأثرون ثقافياً بقيم وتقاليده وعادات الأعداد الكبيرة من المهاجرين . وليس من شك في أن وقف هذا التيار الثقافي المعاكس مع عدم اللجوء الى ترحيل أعداد كبيرة من المهاجرين الآسيويين والعرب الذين تحتاجهم البلاد يعد الآن التحدي الأكبر الذي يواجه مجتمع المثقفين وصناع القرار في تلك البلاد . ونظراً لأن طريقة تنفيذ المشروعات بأسلوب (تسليم المفتاح) أصبحت محدودة الآن ، فقد أصبح من الواضح أمام رجال السياسة ضرورة الاتجاه الى حلول تتم بطرق أخرى : أما بتخفيض الطلب على العمال عن طريق تخفيف سعة التسمية واللجوء الى استخدام طرق التحكم الآلي الذاتي وغيرها ، أو بادماج أعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين غير العرب في مجتمعات الخليج العربي عن طريق منح حق المواطنة بصورة أكثر تحررية . ولما كانت دول الخليج قد أخذت تخرج الآن من فترة الانغلاق ، مع الأمل المنشود في وقف الحرب العراقية الايرانية فان الطلب على العمالة الاجنبية سوف يتزايد ، ولكن استجابة الحكومات لهذا التزايد تحتاج الى تغيير في وجهها عما كانت عليه في الماضي .

قضايا أخرى :

ولعل من الواضح أن هناك عدداً من القضايا الهامة الاخرى المتعلقة بالهجرات الدولية سوف تستمر خطورتها حتى نهاية هذا القرن العشرين . منها مثلاً الضغوط السياسية ، والاضطرابات الاقليمية التي ستستمر ويتربط عليها استمرار تدفق

اللاجئين ، ومن الصعب أن يتغير هذا الواقع الذي سوف تستمر معه الصعوبات في تأمين مقار للاجئين على الأقل حتى نهاية فترة الاضطرابات .

أما فيما يتعلق بمسألة نزيف العقول (استقطاب العقول) فإن الجدل حولها سوف يستمر رغم ما أحاط بالموضوع من مناقشات طويلة مضيئة . أما عن قوانين الهجرة في البلدان الرئيسية المستقبلية والمستوردة للمهاجرين الدائمين فلا يبدو أنها ستتغير كثيرا ، فينتظر أن يستمر تدفق القوى العاملة الرقيقة المستوى من الدول الأقل تقدما الى الدول المتقدمة بصرف النظر عن الذبذبات التي تطرأ على النمو الاقتصادي في تلك الدول المستقبلية للمهاجرين .

وربما يستمر أيضا الجدل حول فائدة واستخدامات التحويلات وربما يزداد هذا الجدل في المستقبل ، فقد أصبح من الواضح أن التحويلات تمثل جزءا أساسيا من الاعتمادات المحولة للخارج بالنسبة للدول الأقل تقدما خاصة وإنها تجاوزت أخيرا جملة معونات التنمية المخصصة لتلك الدول . فمثلا في عام ١٩٨٠ قدرت جملة التحويلات التي تمت بطريق القنوات الرسمية وغير الرسمية بنحو ٥٠ ألف مليون دولار بينما كانت جملة معونات التنمية في نفس العام أكثر بقليل من ٣٦ ألف مليون دولار (طبارة ، ١٩٨٣) . وربما ينتقل الجدل من هذا الموضوع تدريجيا الى الموضوعات المتعلقة بالسياسات وخاصة طريقة زيادة حجم هذه التحويلات وتحسين طريقة استخدامها في الدول التي تتلقى هذه التحويلات .

وبالطبع سوف يتسع نطاق المناقشات العلمية حول الموضوعات المتعلقة بالهجرة الدولية مع تزايد وتوسع في الكتابات المنشورة عن الموضوع وبالتالي نتوقع أن تولى سياسات الهجرة الدولية اهتماما أكثر من ذي قبل فالمتوقع للسياسات التي تطورت خلال العقدين السابقين أن تتغير بسرعة كبيرة خلال العقدين القادمين وتميل الى مزيد من الدقة والتعقيد .

خلاصات :

إن الامكانية الحالية للهجرة الدولية ضخمة ، وسوف تستمر هكذا مادام التفاوت في مستويات النمو بين الاقاليم وبين الدول قائما . ولعل العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق هذه الامكانية هي وجود لوائح وقوانين وطنية تحد من المهاجرين وتقيّد دخولهم الى البلاد المستقبلية أو تنظم خروجهم من البلاد المصدرة . ونأمل المؤشرات على أن الهجرات الدولية في المستقبل ستعتمد على مدى ما ستؤول اليه القيود التي تنص عليها سياسات الهجرة في الدول المستوردة أو المستقبلية للمهاجرين ، وذلك على درجة نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها المنصوص عليها .

ومن الأهمية بمكان • في أثناء عملية التنبؤ بمستقبل اتجاهات الهجرة وأنماطها ... أن نرجع الى الدروس المستفادة من الماضي ، وذلك لأن التغير المفاجئ في العلاقة النسبية بين السكان والموارد في عديد من المناطق نتيجة لاكتشاف موارد جديدة عادة ما تؤدي الى تحول مفاجئ في اتجاهات الهجرة الدولية • وبأخذ هذه الظاهرة في الحسبان تنبئ تنبؤاتنا على أساس الاتجاهات المعاصرة ، وبعض الأنماط الرئيسية للهجرة الدولية والقضايا والمسائل التي تشغل الأذهان والسياسات المتوقعة خلال العشرين سنة القادمة •

وباختصار ، هناك شعور بأنه لأسباب اقتصادية بحتة سوف تتميز الفترة الأولى بالتشدد في قوانين الهجرة بالنسبة للعمال والهجرة غير المشروعة (وليس بالنسبة للهجرة الدائمة وسوف ينتج عن ذلك خفض في تدفق المهاجرين وزيادة في عودة المهاجرين ، وحينما تنتهي حرب الخليج فان هذه الفترة الأولى سوف تتبعها فترة تزداد فيها الهجرة الدولية • بيد أن الموجة الجديدة ستكون مختلفة من الناحية النوعية حيث تحاول الحكومات أن تحد من السماح للتخصصات والخبرات غير المرغوب فيها في الماضي • وتسليما بهذا النمط الجديد فان القضايا الرئيسية للهجرة الدولية سوف تكون من النوع المتعلق بالهجرة غير المشروعة وبخاصة المهاجرين الذين لا يسمح قانونا ببقائهم بسبب دخولهم بالطرق غير المشروعة ، وكذلك المسائل المتعلقة بالهجرة الراجعة أو عودة المهاجرين ومالها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسكانية بالإضافة الى مسألة الجيل الثاني من أبناء العمال المهاجرين وما يتصل بها من مشكلات الإقامة والاندماج ، هذا فضلا عن سائر المسائل التقليدية مثل مسألة تزييف العقول ورفاهية المهاجرين وغيرها • وربما يؤخذ في الاعتبار أيضا تطورات الحقائق والمعلومات الميدانية عند صياغة سياسات أكثر تعقيدا ودقة ازاء الهجرة الدولية وعند تطبيق تلك السياسات •

ولقد تزايد اهتمام الحكومات والرأى العام على حد سواء بالهجرة الدولية خلال السنوات الاخيرة • ورغم أن الأوساط الأكاديمية كانت متراخية في استجابتها، إلا أن هناك زيادة سريعة في بحوث الهجرة الدولية بدأت في السنوات القليلة الماضية ، ومع ذلك فمازال مولو البحوث لا يشعرون بالأهمية المتزايدة للبحوث في هذا الميدان •

ولعل من أهم الثغرات التي تواجه دارسى الهجرة الدولية ندرة البيانات • فقد كان المتبرعون لتمويل البحوث الميدانية عن الخصوبة كرماء للغاية الا أنهم لم يقدموا للدراسات الميدانية عن الهجرة الدولية شيئا يذكر • ففي المنطقة العربية مثلا حيث تعتبر الهجرة من الموضوعات السكانية التي تلقى اهتماما كبيرا من جانب المسئولين على المستوى الحكومي والأهلى فان هناك بحوثا ميدانية كثيرة قد أجريت عن الخصوبة خلال السنوات العشر الأخيرة لم يقابلها بحث رئيسى واحد عن الهجرة الدولية •

(طبارة ، ١٩٧٨) ونتيجة لذلك ظلت معلوماتنا التجريبية محدودة للغاية مما يترتب عليه حدوث تناقض لا نرغبه .

واننى اعتقد ان الوقت قد حان لتوسيع نطاق الجهود الدولية فى جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالهجرات . وربما كانت نقطة البدء هى قيام برنامج حصر عالمى للهجرات الدولية يشبه فى طبيعته برنامج الحصر العالمى للتصوبة وهو برنامج قد أخذ نشاطه يتضاءل أخيرا . على الا يكون الغرض الرئيسى من هذا البرنامج العالمى لحصر الهجرات الدولية (WIMS) هو تحديد الوضع القائم للمهاجرين الحاليين من وإلى كل دولة فحسب (لان هذه المعلومات غير مطلوبة حاليا) بل يتجه أيضا الى توفير وسائل النظرة الفاحصة الى آثار الهجرة على أسر المهاجرين وأثرها فى التغير الاجتماعى الذى تمر به الجماعات المتأثرة بالهجرة . وآثار الهجرة بصفة عامة على التنمية الاقتصادية فى كل من الدول المصدرة أو الباعثة للمهاجرين والمستقبلة أو المستوردة لهم .

الروابط بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية: الوضع في أفريقيا

ان السبب الرئيسي في الحركة الاختيارية للشعوب فيما بين الحدود وفي نطاقها في السنوات الأخيرة ، يكمن في المفارقة المبدئية والمتنامية في التطور بين الدول بعضها البعض وفي نطاق كل دولة على حدة . وثمة أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وسكانية لأسباب هذه الحركة ونتائجها (هيزل ، ١٩٨٢) . وتتضمن الهجرة في صميم طبيعتها ثلاثة عوامل رئيسية على الأقل ؟ : المهاجر ، والمنطقة أو القطر الذي نشأ فيه ، والمنطقة أو القطر الذي تتم الهجرة اليه . وبينما تستدعي الهجرة الداخلية من حيث المبدأ تحرك الناس في نطاق مساحة من الأرض محددة جغرافيا ، ولا يكون ذلك التحرك مقيدا بقيود قانونية ، فان المهاجر الدولي يواجه بغير استثناء بسلسلة من التنظيمات - التي تكون معقدة في بعض الأحيان - تتعلق أولا بمغادرة القطر الأصلي ، ثم تتعلق بعد ذلك بدخول القطر المستقبل والاقامة به والخروج منه .

وفي افريقيا - كما هو الحال في أي مكان آخر بالمناطق النامية - فان الوقوف على التطور التاريخي ومراحل النمو السياسي يعتبر حاسما لفهم الهجرة بوجه

بقلم : اديرانتى أديبوجو

استاذ ورئيس قسم الدراسات السكانية والاقتصادات الاجتماعية
بجامعة أيف - الأيف بنيجيريا . ولقد اشتهر بدراسات
ميدانية كما قام بنشر كتب ومقالات حول الهجرة فى نيجيريا
والفريقيا وحركات الشعوب ورفض الفصل السياسية عليها .

رحمة: يوسف ميخائيل أسعد

مترجم الكتاب له ترجمات ومؤلفات عديدة

عام ، وفهم التمييز والروابط القائمة بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية ،
أسبابها والقضايا السياسية المتعلقة بها . وفيما يتعلق بموضوع افريقيا بصفة
خاصة ، يهمنى الوقوف على آثار التمييز فيما بين الحدود القومية ، وبزوغ الدول
القومية المستقلة منذ أوائل الستينيات ، وبخاصة وضع القواعد التى تحكم فى
الهجرة . وهذان العاملان قد أفضيا الى نشوء تمايز دقيق فيما بين الهجرة الداخلية
والهجرة الدولية ، وقد تضمنتا ذات يوم حرية فى التحرك عبر مناطق واسعة
بافريقيا . وفى حالة الهجرة الدولية كانت هناك حرية تحرك بين المهاجرين
الشرعيين والمهاجرين غير الشرعيين . وفيما يلى سنتقوم بتحليل هذه الروابط فى
ضوء الخلفية المتعلقة بأسباب حركات الشعوب ، وردود الفعل السياسية عليها .

الهجرة فى افريقيا : نظرة تاريخية عامة موجزة :

يمكن فهم ظاهرة الهجرة فى افريقيا على نحو أفضل فى ضوء التطور السياسى
والتاريخى للمجتمعات الافريقية . ويمكن مشاهدة آثار الاستعمار وتحسرو

المستعمرات المتبدية في الاقتصاد بطريق غير مباشر وفي الهجرة بصفة خاصة اذا ما درست في ضوء فترة ما قبل الاستعمار ، ثم خلال فترة الاستعمار ، ثم خلال فترة ما بعد الاستعمار . فخلال فترة ما قبل الاستعمار كانت الحركات الشعبية بأفريقيا مرتبطة الى حد بعيد بالظروف الاجتماعية والسياسية والظروف النبوية السائدة ، وبخاصة الصراعات التي كانت تبديد الأطراف المتحاربة ، والكوارث الطبيعية والبحث عن أرض يمكن استزراعتها أو استعمارها . ونتيجة لذلك كانت تلك الحركات غير منظمة ، كما كانت تتم في مجموعات ، كما كان المهاجرون غير متميزين من الناحية السكانية (اديبوجو ، ١٩٧٩) .

أما الحكم الاستعماري فانه مهد الطريق لاقرار السلام وللاستقرار السياسي ، ومن ثم فان حركات الهجرة التي ارتبطت وقتئذ بالصراعات الدموية قد توقفت أو تقلصت ، ولكنها كانت منذ ذلك الوقت تطفو على السطح مرة أخرى ، ولكن في صيغة أخرى على هيئة لاجئين ، حالما صارت الشعوب المستقبلية تشترك في الحرب ، كما هو الحال في الصراع بين إثيوبيا والصومال ، والصراع الداخلي في تشاد وأنجولا وأوغندا ونيجيريا وحرب التحرير بقرب ووسط وجنوب أفريقيا . أما الكوارث الطبيعية فما تزال موجودة : الجفاف في منطقة الساحل بغرب أفريقيا وبأجزاء من شرق أفريقيا وقد عمل على ارتحال الآلاف العديدة من السكان ، متضمنة النساء والأطفال الصغار . وما يزال البحث عن أرض جديدة أو خصبة مستمرا ، كما أن عدد الفقراء المحرومين من الأرض قد ازداد بشكل بعيد المدى وخاصة في شرق أفريقيا .

أما اتخاذ إجراءات قسرية متباينة وتوفير الحوافز خلال فترة الاستعمار ، فقد خطط له بشكل موسع لتوفير العمال لمجابهة المطالب المتزايدة للمناجم والمستعمرات . وقد لجأت الادارة الاستعمارية الفرنسية في غرب أفريقيا الى الأخذ بأشكال متعددة من التجنيد الإجباري ، كما هو الحال في فولتا العليا ومالي . وفي شرق وغرب أفريقيا ، لم يجبر المهاجرون على العمل مباشرة ، بل بالأحرى استخدمت سلسلة من السياسات الاقتصادية القوية لاستمالة العمال ذوى الكفاية والعدد المناسب للعمل بالمناجم والمزارع .

وفي جنوب أفريقيا بصفة خاصة حيل بين أسر العمال منذ عام ١٩٦٣ وبين العيش معهم في موقع العمل ، وسار هذا جنبا لجنب مع الأجور الضئيلة ومع ظروف العمل غير المواتية ، مما أدى بصفة أساسية الى انقلاب عمالي بعيد المدى . والواقع أن الظروف التي ساندت تلك الحالة قد خطط لها لدعم أجور الاعاشة المنخفضة . وإلى جانب هذا فعندما عملت المهام الشاقة على التقليل من انتاجية العمال الذين استؤجروا بمقدار لمد لا تتجاوز سنتين ، فان العمال الذين أرهقوا بالضرائب وبالارهاق الجسمي قد استبدلوا بآخرين لتوفير الانتاجية ، بل ولزيادتها .

وهنا تكمن جذور هدف نمط الهجرة المؤقتة الذى يتضمن الهجرة الداخلية فى حانة افريقيا : فالعمال يدورون بين البيت وبين المناجم ، وقد أفاقوا من الوهم بسبب الأجور الضئيلة وخدمات الرفاهة غير الكافية . وفى حالات معينة يفضل العمال الرجوع الى بيوتهم بصفة دائمة بدلا من البقاء فى المناجم والمزارع حيث ظروف العمل غير انسانية فى الواقع . وفى هذا السياق ، فان تفسير الطبيعة المؤقتة للهجرة فى شرق وجنوب افريقيا فى ضوء الحاجات المستهدفة ليس بكاف . ويمكن اقتفاء أثر العوامل المتعلقة الى حيث تنظيم الأعمال وظروف المعيشة والعمل التى لا تفضى الى معيشة معقولة . وهكذا فحالما تتحسن ظروف العمل ، فان العمال يكونون أكثر استقرارا ، كما يكونون « ملتزمين » ، بل انها تجذب فى الواقع قوة بشرية أكبر ، كما هو الحال فى زامبيا وفى جمهورية الكاميرون المتحدة (وفى مزارع غينيا الأسبانية قبلا) وفى نيجيريا . ومع حلول عصر الاستقلال ، صار أولئك المهاجرون مدرجين بالمؤسسات ولكن منذ ذلك الوقت استبعد العديد من الاجراءات المقيدة المتعلقة باعادة توحيد الاسر ، والاقامة ونظم العمل التماقيدية بغرب وشرق افريقيا . بيد أن هذه ما تزال سارية المفعول ، وقد تكون نافذة حتى بأكثر صرامة فى جنوب افريقيا .

وثمة سلسلة من القيود الخارجية المفروضة على استراتيجيات التنمية الداخلية بافريقيا تؤثر بغير استثناء فى البنية المناسبة للجمهور المحلى وبخاصة بالمناطق الريفية . فسياسات الشركات الدولية بصدد الاستثمار التى تدعم استراتيجيات التنمية القومية تفضى الى تأثير هائل فى السياسة الداخلية وفى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى وبخاصة فيما يتعلق بتحديد أماكن فرص التوظيف وأنماطها ، وفيما يتعلق بالهجرة وظروف العمل التى أثرت بنورها فى كل من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية فى افريقيا .

الهجرة : الأسباب والروابط :

تدعو مجموعة المعلومات المتنامية حول الهجرة ، سواء كانت هجرة داخلية أم هجرة دولية الى التوصل الى اجماع مؤداه أن الاعتبارات الاقتصادية ذات الأهمية الأولى فى قرار الهجرة . فالتناسل يهاجرون بصفة انسانية لتحسين رفاهتهم الاقتصادية فاذا كان الأمر كذلك اذن يمكن أن ننصوّر الهجرة بحق على أنها استجابة - وفى بعض الأحيان استجابة مبالغ فيها - للموافز الاقتصادية التى تنشأ الى حد بعيد عن انعدام التوازنات بين قطاعات الاقتصاد وفى نطاق كل قطاع منها وعن انعدام التوازنات بين الأقطار والمناطق .

وتثير هذه المسلمات سؤالين : ما العوامل التى تفسر - أو بالأحرى تدعم - تلك التقلبات البنيوية ؟ وكيف تتأثر الهجرة بتلك التقلبات بين الأقطار وفى نطاق كل قطر منها ؟ وهذا السؤال الأخير لا يثير فقط مسألة دور شبكات الاعلام فى نقل الدوافع حول مدى الفرص المتاحة ، بل وأيضا مسألة سهولة الهجرة على الرغم من

العوائق والعقبات المتداخلة ؟ : الضوابط والتنظيم الذي يحكم الهجرة في نطاق الحدود القومية وعبرها . فهنا يجب أن يعمل تمييز دقيق فيما بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية . فالمتوقع من المهاجر الدولي في الموقف الاعتيادي أن يتبع مجموعة من المطالب التي تحكم الدخول الى قطر آخر والاقامة به . وهناك لدى عدد قليل فقط من الأقطار الأفريقية قوانين هجرة محددة تحديدا دقيقا ، بل ان الأقل عددا منها ينفذ تلك القوانين بصرامة ، ولعل الاستثناء الجدير بالملاحظة هو جمهورية جنوب افريقيا ، وعلى كل حال فان المهاجرين يضربون بتلك القواعد عرض الحائط عادة سواء عن قصد أم نتيجة الجهل بالقوانين القائمة . (كوندية ، ١٩٧٩) .

أما الهجرة الداخلية فان جانبا كبيرا منها يتم كرد فعل لانعدامات التوازن بين مناطق أحد الأقطار ، وكرد فعل للاتجاه السائد لتلك الحركة التي يفرضها الانحياز المحلي لمشروعات التخطيط للوظائف . وهكذا فعندما يتركز الاستثمار الخاص والعام في المدينة الرئيسية (تكون العاصمة غالبا) كما هو الحال في معظم الأقطار الأفريقية ، فسوف يوجه تيار الهجرة السائد بلا شك نحو العاصمة . بيد أنه حيثما توجد المزارع والمناجم وغيرها من المشروعات بالمناطق الزراعية وتوفر الوظائف وغير ذلك من فرص بشكل أوفر ، فيكون من المتوقع حدوث تدفق شديد للهجرة في داخل الريف ، كما هو الحال في حالة جمهورية الكاميرون المتحدة وكينيا وغيرها .

وعلى نفس النحو فان الهجرة الدولية تشير الى حد بعيد الى فقدان التكافؤ في التنمية وفي فرص العمالة وبخاصة الدخول وظروف الحياة بين الأقطار ، وبخاصة بين الأقطار المتقدمة والأقطار النامية . وفي حالة عدم وجود القيود الصارمة على الدخول ، وحيثما يكون تدفق المعلومات سريعا وفعالا في نفس الوقت في الاعلان عن الفرص المتاحة في المواقع المختلفة ، فان المتوقع للهجرة أن تستجيب (بسرعة) لتلك العلامات الايجابية ، وغالبا ما يبالغ في تلك الاستجابة . بيد أنه حيثما يكون للهجرة الدولية نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية وسكانية ، لكل من الأقطار المرسل والمستقبل ، فان سلسلة من التنظيمات تتخذ وتنفذ ، وحيثما يكون ضروريا فان التدفق الجماعي للمهاجرين في الأقطار المتضررة يلجم ؛ ربما بقدر أكثر مما يحدث بازاء الهجرة الداخلية .

وواضح اذن أن كلا من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية (الاختيارية) بوجه عام ، يتأثران عن نفس المجموعة من الأسباب الأساسية : بيد أن القيود المفروضة على الهجرة الدولية أشد ، أو أن تنفيذها أسهل . وهذا يفسر في الواقع على سبيل المثال السبب في أن حجم الهجرة الداخلية ، تبعا لزاخاريا وكوندية (١٩٨١) ضعف الهجرة الدولية في غرب افريقيا . وهذا الارتباط فيما بين كل من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية والعوامل المؤثرة في كل منهما يعنى - مرة أخرى بصدد غرب افريقيا - أن :

« الهجرة الداخلية بوجه عام هي امتداد للهجرة الخارجية . لقد كان الاتجاه العام واحدا : من المناطق الداخلية لأحد الأقطار حتى المناطق الساحلية . وهناك علاقة سلبية عامة بين النزوح وبين الهجرة الداخلية ، وهناك علاقة إيجابية بين الاستيطان وبين الهجرة الداخلية . لقد كان معدل الهجرة الداخلية منخفضا في فولتا العليا وتوجو حيث كانت معدلات الهجرة لطول العمر مرتفعة . لقد كانت مرتفعة في غانا وفي ساحل العاج والسنغال حيثما كان معدل النزوح للمواطنين منخفضا نسبيا . . . (وهكذا) فقد كان للمناطق ذات المعدل العالي للهجرة إلى داخلها معدل مرتفع للاستيطان فيها .

ومن الممكن أن نتصور أن الهجرة الدولية والهجرة الداخلية يكملان بعضهما البعض ، فأولا كما سبق أن ذهبنا فإن كليهما يصدران عن مركب من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة ، وترتبط بالدرجة الأولى ببحث المهاجرين لمستوى معيشة أفضل - وهذا لا يتضمن بالطبع أولئك الذين يزاوون بواسطة كارثة طبيعية (القحط والمجاعة) أو أولئك الهاربين من الحرب أو من الاضطهاد السياسي (اللاجئين) ، ناهيك عما يطلق عليهم اسم اللاجئين « السياسيين » . أضف إلى هذا أنه من وجهة نظر سياسية فإن للتنمية بالطبع الأثر في الحفز على الهجرة الداخلية والدولية على السواء بشكل مبدئي في المدى القصير . على أنه في المدى البعيد فإن الأداة السياسية القابلة للتطبيق للحد من هجرة عدد كبير من المهاجرين (المحتمل هجرتهم) من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية أو إبقائهم بأقطارهم أو اغرائهم للعودة ، تتمثل في التنمية المدعومة في الأقطار المصدرة للأيدي العاملة . وتقوم هذه الاستراتيجية على مفهوم مؤداه أن الناس يهاجرون أكثر ما يهاجرون عندما يكونون عاجزين عن اشباع مطامعهم في إطار بنية الفرصة المتاحة في بيئتهم المحلية أو قطريهم . والسؤال المتعلق بالسياسة هو : كيف يمكن أن تشكل التنمية بحيث توفر بدائل محلية للهجرة الدولية ؟ إن هنا يصير خطرا بصفة خاصة بالنسبة للأقطار مثل بوتسانا وليسوتو وسوازيلاند تعتمد قوى على تصدير الأيدي العاملة إلى مناجم جنوب افريقيا . وثمة مثال واضح في غرب افريقيا يتمثل في فولتا العليا التي تعتبر أيضا قطرا تقليديا لتصدير الأيدي العاملة (وهذا الجانب مدروس بتوسع فيما يلي) .

على أن الأسباب المرتبطة بالهجرة الدولية ليست أسبابا اقتصادية فحسب . فكما يذهب سبير (١٩٧٤) « فإن العوامل السياسية في الهجرة الدولية على جانب أكبر من الأهمية في الغالب من العوامل الاقتصادية » فمطالب تعديل الحدود التي وضعت بطريقة تعسفية والتي حددت بواسطة الإدارة الاستعمارية ، والتي تتقاطع مع مجموعات اقتصادية وعرقية متجانسة « والتي تستهدف تأزير الوقائع الاجتماعية والثقافية للأقطار المعنية واعادة تجميع شعوب المجموعات العرقية التي تعزى اعتباريا إلى أقطار مختلفة » ، وقد أدت إلى نشوب الحرب (اديبوجو ، ١٩٨٢) .

وثمة مثال واضح لهذا. هو حالة الصومال وأثيوبيا ، أو بشكل أقل حدة بين نيجيريا وجمهورية الكاميرون المتحدة . والنتيجة المترتبة في جميع الحالات مئات من اللاجئين ومن الأشخاص المهجرين .

طوبوغرافية الهجرة :

يرتبط الجانب المؤقت للهجرة بكل من المسافة المقطوعة وبمدة الإقامة في بلد المهجّر . وثمة طوبوغرافية للهجرة قد سبق أن وضعها المؤلف (جدول ١) ميز فيه بين الانجاء والنمط والمسافة ومدة الإقامة وبخاصة فيما يتعلق بالهجرة الداخلية .

ويمكن الامتداد بنفس الطوبوغرافيا مع بعض التعديلات بإزاء الهجرة الدولية . فالانجاء مثلا ينسحب على كل من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية ، ونفس الشيء بالنسبة للبعد الخاص بالزمن . على أن تناول عامل المسافة ، هو وظيفة لحجم القطر الذي نأخذ في اعتباره . وكما تقرر الأمم المتحدة (١٩٨٢) باختصار « فانه بسبب الحجم الصغير نسبيا للدول الأفريقية ، مقارنة بدول المناطق النامية ، فان بعض حالات الاستيطان التي يمكن أن تدرج هناك تحت فئة التحرك الداخلي ، تتم في أفريقيا عبر الحدود القومية » .

وهكذا نجد أنه بينما تصنف الحركة بين لاجوس ومدغشقر في نيجيريا وهي التي تحتاج لقطع حوالى ألف وسبعمائة كيلو متر باعتبار أنها هجرة داخلية على أساس معيار مسافة (معيار مكاني) ، فان الشخص الذي ينتقل من ايدوروكو بنيجيريا الى أفوين بجمهورية بينين - مسافة حوالى عشرة كيلو مترات - يعتبر مهاجرا دوليا . وهذا ينطبق أيضا بصدد عمال الحدود حيث تقيم الأسر على جانب واحد من الحدود القومية وينتقلون يوميا عبر الحدود الى مزارعهم ، كما هو الحال بين كينيا وأوغندا ، وبين غانا وتوجو أو بين نيجيريا وبينين . وكما يذكر كومبيور ولوكي (١٩٧٤) والأمثلة يمكن أن تتعدد فان :

« المسافة بين معظم بلدان أهالي توجو والغانين المقيمين بها ليست في العادة كبيرة ، وهي في معظم الحالات أقصر من المسافة بين مساقط رأس الغانين الذين يقيمون في أكرا وبين بعض المناطق مثل أشانتى وبرونج - آهافو والمنطقة الشمالية . وعامل المسافة يجعل من السهل بالنسبة لمعظم المقيمين التوجوليين في غانا أن يقوموا بالعديد من الزيارات لمسقط رأسهم ، بينما هم يتخذون من غانا مكانا لإقامة غير كاملة .

أما الأقطار الساحلية - السنغال وموريتانيا ومالي وفولتا العليا والنيجر وتشاد - فانها فقيرة جدا وهي مأهولة في الغالب بالبدو وشبه البدو والفلاحين الموسمين (مارنهام ١٩٧٩) . وبين البدو نجد أن الغالبية العظمى من الرعاة هم الفولاني (ويعرفون أيضا باسم البيوله) الذين يعيشون في النيجر ومالي وفولتا

جدول رقم ١ : توريدات عمالية للهجرة في أفريقيا

التصنيف بالحدود القومية	الاتجاه	النمط	المساواة المتوقعة بين مستط الراس والهجرة			البعد الزمني (مدة الإقامة بالهجرة)		
			قصير	متوسط	طويل	لفترة قصيرة (موسمية)	مدة متوسطة	مدة طويلة
هجرة دائمة	من الريف الى الريف	من الريف الى الريف	تحركات تتناسب مع حجم أصغر وحدة ادارية .	تحركات تتناسب مع حجم المنطقة او الدولة او المقاطعة	تحركات خارج نطاق الولاية المحلية او المقاطعة .	اقامة تقل عن عامين .	اقامة بين عامين وعشرة اعوام .	اقامة لاكثر من عشرة اعوام يمكن اعتبارها اقامة طويلة
هجرة دائمة	من الريف الى الريف	من الريف الى الريف	اقامة تقل عن عامين .	اقامة بين عامين وعشرة اعوام .	اقامة لاكثر من عشرة اعوام يمكن اعتبارها اقامة طويلة	اقامة لاكثر من عشرة اعوام يمكن اعتبارها اقامة دائمة	اقامة لاكثر من عشرة اعوام يمكن اعتبارها اقامة دائمة	اقامة لاكثر من عشرة اعوام يمكن اعتبارها اقامة دائمة

هجرة دائمة

العليا ونيجيريا والسفغال . ومساقط رأس بعض القبائل البدوية قد فصلت بينها الحدود ، كما هو الشأن في حالة تدا التي تتوزع فيما بين تشاد وجمهورية ليبيا العربية . والواقع أن الحدود التي فرضها الاستعمار اعتباطا تشكل عقبة أمام الحركة الحرة للبدو في بعض الحالات . ومع هذا فإن البدو غالبا ما يقطعون الحدود بين كينيا وأثيوبيا والصومال خلال البحث اللوسمي عن الماء . والواقع أن البدو من السلالة العرقية الصومالية يوجدون في جيبوتي وكينيا وأثيوبيا وبالطبع في الصومال .

ولعل الملاحظة التي قدمتها في عام (١٩٧٩) وثيقة الصلة بالموضوع هنا وهي :

« لقد كانت الهجرة عبر الحدود القومية وبصفة خاصة في غرب إفريقيا ذاتمة قبل التوصل الى الاستقلال السياسي وبزوغ الحدود الإقليمية المحددة بوضوح . وأكثر من هذا فقد كان لدمج الحدود أثر ضئيل حيث أن معظم المهاجرين يتحركون بحرية تامة ، فلا تعوقهم الحدود « المصطنعة » .

وهذا يعني أن الكثير من تدفقات السكان في نطاق القارة ليست تدفقات دولية تامة بالمعنى التقليدي (إيليارد ، ١٩٨١) .

وأيضا في غرب أفريقيا ينظر الى تحركات العمال المهاجرين الحدوديين والموسمين والمهاجرين لأجل باعتبار انها « مجرد امتداد عبر الحدود القومية للتحركات الداخلية وأنها هجرة من ريف الى ريف » . والواقع أن من الصعب أن نقرر بصدد معظم الحالات مجرد تحديده موعد عبور المسافرين للحدود الدولية . والواقع أن امتزاج الناس ، وما يسمى بالمجموعات العرقية ملفت للنظر الى حد بعيد . فالتاس الناطقون بالهندية يعيشون في ليبيريا وسيراليون ، وعلى نفس النحو يعيش الفيز والكروس في كلا القطرين . واليوروباس يوجدون في نيجيريا وبنين ، كما يوجد الايوييس في توجو وغانا . وهكذا فإن إيليارد (١٩٨١) يلاحظ أنه ربما يكون هناك خط دقيق بين بعض أنواع التسلسل وبين هجرة العمال (وبخاصة بالقارة الافريقية) .

وهكذا فإن أية محاولة لاضفاء الدقة على التعريفات ، لا يمكن أن يشرع فيه على نحو تافألى بالرغم من أن مثل تلك المحاولة محدودة . ومع هذا فإنه يوصى بأن هناك « أيضا حجة مقنعة جدا لوضع طوبوغرافيا وتصنيف جديدين » .

وثمة مجال اهتمام آخر يتعلق بسلاسل الهجرة ومجموعاتها تعتبر ملاصق مشتركة لكل من الهجرة الداخلية والهجرة الدولية . والواقع أن أسباب الهجرة الجماعية في نطاق الحدود بافريقيا وعبرها ليست أسبابا اقتصادية ، خلافا لحالة

الهجرة « الاختيارية » التي تصدر بصفة أساسية عن عوامل اقتصادية ، إذ من الممكن عزوها الى عوامل سياسية ودينية وفي بعض الأحيان الى كوارث طبيعية .

وبينما نجد أن حالات الحركة الجماعية للآجئين (ضحايا الحرب والاضطرابات المدنية) وللمطرودين (المهاجرون في موقف غير عادي) ! ، تعتبر أمثلة خاصة ، فإن هناك أمثلة للهجرات الجماعية بين مهاجري الهجرة الداخلية والهجرة الدولية . وتتضمن الأمثلة لتلك الحركات التي تتم بين المهاجرين الداخليين الفلاحين المأجورين المهاجرين بجنوب نيجيريا . ولقد أبلغ عن هجرات جماعية تلقائية أيضا في غانا وأثيوبيا وكينيا وزامبيا ناجمة عن خطط إعادة التوطين . وكما لاحظ اديبوجو (١٩٨٣) فإن :

« الهجرة الجماعية بين المجتمعات المتجانسة لا تقتصر على الهجرة الداخلية ، بل صارت واضحة أيضا في الهجرة الدولية . وأفضل مثال معروف خاص بالنيجير بين الذين هاجروا الى غانا وتوجو وجمهورية بنين . وثمة مجموعات من يوروبا ناشئة بنفس المناطق المحلية في نيجيريا تهاجر الى أماكن استيطان محددة . وينشأ أولئك المهاجرون عادة من نفس القرية أو البلدة ، ويهاجرون غالبا في مجموعات أو سلاسل من منطقة مسقط الرأس الى المهجر » .

ويعتمد المهاجرون في افريقيا على شبكة من العلاقات الاجتماعية في حالة عدم وجود منافذ رسمية لمساعدتهم كالأصدقاء والأقارب والأهلين ، وذلك لاعطاء الإشارة للهجرة ، ولتوفير وسائل الراحة لدى الوصول والمساعدة في ضمان الحصول على وظائف .

والواقع أن وثائق كوندية (١٩٨٣) تعتبر مثالا بينا لهذه الصورة بين «المازحين » غير الشرعيين « من مالي والسنغال وموريتانيا والمقيمين في فرنسا :

« ان التضامن العشائري فعال تماما . ذلك أن الأخوة والأعمام والأخوال وأبناء العم والحال يحمون أخوتهم وأبناء الأخ ... الخ . وثمة جمعيات متباينة موجودة في الفنادق ... وتنحدر كل جمعية الى جمع الشمل . وما يميز جماعة السود ، أكثر من غيرها وبخاصة السنونكييز والنوكولوز هو انها تلتزم في ضوء قرية مسقط الرأس ... ويحتفظ كل نازح بمكانة قريته ... وتتوافر المساعدة من ميزانية الجمعية للناس المحتاجين ، ولأولئك الذين لم يحصلوا على وظائف بعد ، أو العاطلين » .

وتظهر الملاحظة السابقة وغيرها مما يشبهها أن المهاجرين الافريقيين - سواء كانت هجرتهم داخلية أم دولية - يتميزون بالاحتفاظ بالطابع الأصلي للبنية الاجتماعية الثقافية للمجتمع المحلي الأصلي ، فهم ينظرون الى مكان اقامتهم الحالي (المؤقت) باعتباره امتدادا لمجتمع مسقط رؤوسهم . وملاحظة زاخاريا وكوندية

(١٩٨١) التي تذهب الى أن النزوح هو ببساطة امتداد للهجرة الداخلية في نطاق القارة ، يمكن في ضوء ملاحظات كوندية أن تنسحب على الموقف خارج المنطقة الأفريقية .

سياسة الهجرة : الهجرة الداخلية كبديل للهجرة الدولية :

أن الهجرة الريفيه في افريقيا هي بديل للهجرات من الريف الى الحضر في ضوء كل من خصائص المهاجرين (وهم أناس غير متعلمين وغير مدربين بصفة أساسية ويقعون في متوسط أعمار الراشدين) وفي ضوء خصائص الاقتصاد الريفي . أما تنوع الملامح التبيؤية ، والمطلب الدوري للعمال في المنطقة ، والموارد المحلية المختلفة ، وموقع المشروعات الزراعية وبخاصة في جمهوريات الكاميرون الاتحادية وكنيتيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ، فإنها تشكل عوامل الجذب الرئيسية للهجرة الموجبة الى القطاع الريفي . وفي غرب افريقيا أيضا ، يرد معظم المهاجرين من المناطق الريفيه ويتجهون اليها . وتنطبق هذه الملاحظة أيضا على كينيا حيث يورد ليفنجستون (١٩٨١) أن تدفق المهاجرين الأساسي هو في الواقع من الريف الى الريف . وهذه أيضا الحالة في غانا كما يشير تعداد عام ١٩٧٠ . فتمتة ٦٠٪ من الهجرة الداخلية من نمط الهجرة من الريف الى الريف .

وكما أن الهجرة من الريف الى الريف تخدم كبديل قابل للتطبيق للهجرة الى الحضر بالنسبة لعدد كبير من المهاجرين في افريقيا ، فإن جانبا كبيرا من الهجرة الدولية توجه أيضا الى المناطق الريفيه للاستيطان بها . وحالة العمال المهاجرين بالحدود هي أكثر الحالات وضوحا . فأولئك يقطعون الحدود القومية بانتظام للعمل في المناطق الريفيه بالقرب المجاور . ففي زامبيا على سبيل المثال كان ٦٠٪ من النازحين الأفريقيين في عام ١٩٦٣ مقيمين بالمناطق الريفيه . ويتكون هؤلاء الذين ذهبوا الى المناطق الحضرية - ٣٢٪ - بشكل رئيسي من عمال مهرة (أوهاديك وتسفاجيهيورجيس ، ١٩٧٤) وكان ثلثا (٦٧٪) من المواطنين الأجانب في غانا يقطعون مناطق ريفية : وقد انخفضت هذه النسبة المثوية قليلا الى ٦٥٪ في عام ١٩٧٠ (زاخاريا وكوندية ، ١٩٨١) .

ويتبع اللاجئين أيضا هذا النمط . فغالبيت اللاجئين في افريقيا من أصل ريفي ، ويعيش معظمهم في مناطق ريفية بالأقطار التي تستقبلهم سواء في مواطن إقامة ريفية منظمة كما هو الحال بالسودان ، وجمهورية تنزانيا والصومال ، أم بين السكان المحليين كما هو الشأن بالصومال . ويوجد في الواقع حوالي ٦٠٪ من اللاجئين الأفريقيين يعيشون خارج المستوطنات المنظمة وبالمسكرات بين السكان المحليين (اديوبجو ، ١٩٨٢ والمراجع المذكورة قبل) .

على أن هذا الاستنتاج ليس صحيحا تماما : فهناك قليل من الاستثناءات .

ففي السودان حوالى ٥٠٪ من اللاجئين قد أقاموا في مناطق حضرية ، قد اشتهر بأنه يضم أكبر حشد من اللاجئين الحضريين في أفريقيا . وبوجه عام فإن اللاجئين بإفريقيا وبخاصة في السودان وجيبوتي وجمهورية تنزانيا المتحدة ينضمون الى المهاجرين الداخليين في التحرك سواء الى المناطق الحضرية أو الريفية ويتنافسون على الوظائف المتاحة وعلى غير ذلك من فرص . ولقد سجل بالوثائق أن ٥٪ من السكان في ليبيريا الذين يبلغون من العمر عشر سنوات فاكتر في عام ١٩٧٤ كانوا من المهاجرين ، وأن ٦٤٪ من أولئك كانوا يقيمون بالمناطق الحضرية .

وجملة القول ان المهاجرين بمن فيهم « اللاجئون » بإفريقيا يتنافسون على وظائف بمرتبات محدودة في كل من القطاعين الحضرى والريفى ، والبعض منهم يشغلون الوظائف التي يهجرها المواطنون الذين هم أنفسهم قد هاجروا الى الخارج . وبالإضافة الى هذا فإن المهاجرين الداخليين من المناطق الريفية يتنافسون على مثل تلك الوظائف بالمدن التي سبق أن رحل عنها المواطنون بحثا عن فرص اقتصادية افضل أو غير ذلك من فرص . ففي جمهورية الكاميرون المتحدة مثلا فإن التحول الحديث للهجرة من الريف واليه الى الهجرة من الريف الى المدن إنما يعزى الى حدة بعيد الى الأجور المنخفضة بالمناطق الريفية . أما العمال الزراعيون الذين يهاجرون الى المدن هناك فيستبدل بهم مهاجرون نيجيريون أخذوا فيما بعد يشتغلون بالهن والتجارة بالمدن ، وبالمناطق الريفية في بعض الأحيان (أدبوجو ، ١٩٨٣) . ويقدم كوندية (١٩٧٩) أيضا مثالا إيضاحيا عن هذا النمط في الجزائر وتونس حيث يضطلع المهاجرون الريفيون بالوظائف التي هجرها النازحون من ذوى الأصل الحضرى الذين سبق لهم أن هاجروا الى فرنسا والتي هجرها نازحون من فولتا العليا ومالى الى جابون .

وثمة سلسلة من العوامل الاقتصادية والسياسية تؤثر في بنية الفرص في أحد الأقطار ، وبطريق غير مباشر في درجة سرعة واتجاه الهجرة - سواء كانت هجرة داخلية أم هجرة دولية . فعندما يعاد تنشيط الاقتصاد بأحد الأقطار وتحسن فرص التوظيف بدرجة محسوسة ، فإن المواطنين الذين سبق لهم أن نزحوا الى أقطار أخرى يمكن أن يعاد جذبهم الى مسقط رؤوسهم ، كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا واليونان . والنتيجة المنطقية - وهى أن الحالات الاقتصادية والمتدهورة قد أحالت الأقطار المستقبلية للعمالة الى أقطار مصدرة لها - تصير وثيقة الصلة بحالة غانا حتى عام ١٩٧٠ ، وهى التي تعد قطرا رئيسيا في استقبال المهاجرين بغرب إفريقيا . فالمهاجرون قد انجذبوا الى حقول الكاكاو بفانا وإلى مناجم الماس من توجو ونيجيريا وفولتا العليا ومالى . وإلى جانب هذا كان هناك قدر لا بأس به من الهجرة بين الأقاليم بنفس القطر (زاخاريا وكوندية ، ١٩٨١) . بيد أن الوضع الاقتصادى والسياسى المتدهور قد أجبر نسبة ضخمة من المواطنين الراشدين على الرحيل بمن فيهم المهاجرون بين الأقاليم ، وبخاصة الى نيجيريا وخارج إفريقيا . واليوم نجد

ان غانا قطر جاذب للمهاجرين سواء كانوا عمالا مهرة أم غير مهرة . وهو وضع لا يحتمل أن ينعكس لعشر سنوات قادمة .

وفي زامبيا مثلا فان العمالة الماهرة سواء كانت أوروبية أو افريقية على السواء كانت تجلب بتكاليف باهظة لادارة صناعات انقطر ومناجم النحاس . وبلغت نسبة النازحين من القوة العاملة ذروتها في حوالى عام ١٩٦٠ . فقد شكلت بعدئذ ٢٤٪ من القوة العاملة في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ٦٤ (اوهاديك وتسفاجييور جيوس . ١٩٧٤) ، ولقد هبطت هذه النسبة الى ١٩٫٩٪ في عام ١٩٦٦ . ومنذ الاستقلال في عام ١٩٦٤ ، تحركت حكومة زامبيا بسرعة لتحسين وضع الوظائف المتدهور . وكما ورد في تقرير اوهاديك وتسفاجييورجيس عام ١٩٧٤ فان :

« الاستقلال السياسى في زامبيا وفي الاقطار المجاورة التي تعتبر مصدرا للمهاجرين قد وضعت قيودا اقتصادية وتشريعية على تبادل المهاجرين بين الاقطار المتباينة . ففي زامبيا تأخذ القواعد المنظمة الخاصة بتأشيرة الدخول والسماح بالعمل مجراها ، بينما واكب الاستقلال السياسى بالاقطار المصدرة للمهاجرين الفرص الاقتصادية البديلة والمنافسة التي تؤثر تأثيرا سلبيا في النزوح الى زامبيا » .

وهذا يعنى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد ساعدت فيما بعد الاستقلال بلاقطار المجاورة التي نزح منها المهاجرون على الحد من النازحين الى زامبيا أو على التقليل من التدفق اليها . وفي نفس الوقت ساعدت اتاحة التوظيف البديل والفرص المرتبطة بها بالاقطار الأصلية على عودة المهاجرين الى أقطارهم بينما أخذ أهل زامبيا في تولى بعض من الوظائف .

على أن الأسباب ليست اقتصادية فحسب ، بل هناك أيضا أبعادا سياسية . فبفض النظر عن جهود الحكومات القومية للضغط على الحدود الحرة للمرور وذلك بفرض تأشيرات الدخول وجوازات السفر واستخدام العملات القومية والأشكال الأخرى من قيود النزوح الى البلاد ، فان سلسلة من التنميات السياسية الحديثة قد أعاققت الى حد بعيد هجرة العمالة الدولية ، وبخاصة في شرق وجنوب افريقيا . فمثلا منعت زامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة بوجه خاص مواطنيهما من النزوح عنهما كعمال الى مناجم جنوب افريقيا جريا وراء سياستهما ضد التمييز العنصرى .

لقد كانت زمبابوى وموزمبيق قبل الاستقلال من بين مصادر الامداد الرئيسية للعمال المهاجرين الى جمهورية جنوب افريقيا . ولكن موزمبيق حدث من هجرة مواطنيها الى جنوب افريقيا بعد وقت قصير من الاستقلال . وكذا فان زمبابوى عاقت بغاية مد المناجم بجنوب افريقيا بالعمالة المهاجرة وقد أغلقت بالفعل جميع مكاتب تجنيده العمال في البلاد . وقبل ذلك قامت حكومة ملاوى في عام ١٩٧٤ بحظر ذلك التجنيد نتيجة كارثة الطائرة في فرانكستون ، التي قتل

فيما اثبات وثمانون من المجندين المهاجرين ولكنها سمحت لأولئك الذين كانوا يعملون بالفعل في جنوب افريقيا باتمام مدد عقودهم (الكان ، ١٩٧٨) .

والواقع ان حكومات بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند تبدي قلقا متزايدا حول الآثار المعاكسة للاعتماد الشديد على تصدير العمالة (المهاجرة) الى مناجم جنوب افريقيا وبخاصة في موقف أخذ فيه الاقبال على العمالة الأجنبية بجنوب افريقيا يقل تدريجيا بسبب البطالة المتزايدة هناك بصفة رئيسية . فما يسمى بسياسة « الاعتماد على الذات » ، وخطر الاعتماد المستمر على العمالة الأجنبية وما حدث من تغيرات تشريعية معينة ، قد عزز الاقبال على العمالة المحلية . وفي نفس الوقت أجبرت البطالة المتزايدة وبخاصة في القطاع الصناعي جمهور السود « بتدمير » على الاضطلاع بوظائف في مناجم الذهب - وهي أقل الوظائف جذبا لهم . (ستاهل ، ١٩٨٢) وبذا فانهم يملأون الفجوة الناجمة عن النقص في العمال المهاجرين من الاقطار التي دأبت على تقديم الأيدي العاملة . ويجعل هذا الاتجاه من الضروري جدا بالنسبة للاقطار الأساسية في تصدير العمالة - لوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند بجنوب افريقيا - أن تستعين بحماس باستراتيجيات لتنشيط فرص التوظيف حتى يتسنى لها التقليل من نزوح مواطنيها عن البلاد . ومة توصية مشابهة تنطبق على فولتا العليا ومالي : وفي جميع الحالات يمكن أن توفر استراتيجيات التنمية المناسبة التوجهة للتوظيف بدائل محلية للهجرة الدولية .

مؤثرات الهجرة والعودة إلى البلدان المهجرة:

المؤثرات الاقتصادية للهجرة والعودة إلى كولومبيا

مقدمة :

غدت كولومبيا في السنوات الأخيرة من الدول المصدر للعمالة على نطاق واسع
ففي السبعينيات ازدادت هجرة العمال سواء في الريف أو الحضر سعياً وراء فرص
أفضل للعمل .

ففي بداية عام ١٩٨٣ كانت كولومبيا تعتبر من الدول التي يقيم عدد كبير
من رعاياها خارج بلادهم وبلغ عدد العمال النازحين من كولومبيا إلى فنزويلا الدول
المجاورة أكثر من مليون عامل ، وطبقاً لتقديرات جرافية بلغ حوالى مليونين ونصف
مليون عامل . كما يبلغ عدد العمال المهاجرين من كولومبيا إلى اكوادور حوالى نصف
مليون عامل . وتعتبر كولومبيا واحدة من خمس دول في العالم يهاجر رعاياها
إلى الولايات المتحدة بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة للمهاجرين من كولومبيا الذين
انتشروا في جزر الكاريبي وبعض الدول الرئيسية في أمريكا الوسطى مثل بناما
وكوستاريكا والمكسيك . وتوجد في الوقت الحاضر مؤشرات تثبت أن معظم العمالة
المهاجرة إلى لندن قد نزحت من كولومبيا ، ومهما يكن من أمر فسوف يتبين فيما

بقلم : جابريل موريللو كاستانو

وتيس قسم العلوم السياسية بجامعة لوس أنديز بكولومبيا
وقد نشرت له عدة دراسات عن القوى العاملة والمشكلات
الاقتصادية والهجرة باللغتين الانجليزية والاسبانية .

ترجمة : عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشار التعليم التجارى سابقا

بعد أن تدفق هذه الهجرة لم يعد ينسبته الكبيرة كما كان من قبل بسبب انصراف العالم عن أمريكا اللاتينية والكاريبي .

والواقع أن الإهمال في قيد عدد المهاجرين كان معوقا لمحاولة جمع البيانات الخاصة بهجرة الأعداد الضخمة من العمالة الدولية من كولومبيا وإن كان التشخيص المتخصص قد أبرز أهمية هذا النزوح كما أدت هذه الاستقرارات والتحليلات إلى معرفة الخطوط الأساسية للعمل الميداني دون التعرض لمشكلة قصور البيانات والمعلومات وقلة عدد المراسلين، وذلك من خلال دراسة عينات من خمس مدن كبرى تقوم بإرسال العمال المهاجرين إلى فنزويلا وهي (بوكارامانجا وكالي وكارتيجينا وكوكوتا ومدلين) وقد أوضحت الطريقة التي اتبعت في كارتيجينا عام ١٩٨٣ أن من بين كل عائلتين في المنطقة الجنوبية الغربية في المدينة توجد عائلة مرتبطة ارتباطا مباشرا بعائلة أو أكثر في فنزويلا وأيضا في كولومبيا ، ومهما يكن من أمر فأننا لا نريد أن نخوض في تقدير غير دقيق للأرقام في محاولة للوقوف على أسباب ومبررات ظاهرة الهجرة الهائلة بل اننى أفضل الحوار أو الجدل الموضوعى لىكى أبرز أهمية هذه الهجرة الضخمة طوال العقد الأخير .

دراسة الهجرة الدولية للعمالة في كولومبيا

بدأت الأبحاث الخاصة بهجرة العمالة الدولية في كولومبيا تعمل وفقا لتخطيط علمي في النصف الثاني من السبعينيات وذلك بالتركيز على تتبع تدفق الهجرة (الأصول والمكان المهاجر اليه) وتوصيف سمات الاقتصاد الاجتماعي للعمال المهاجرين واعداد العديد من الأبحاث التي كثرت على الأصول التي ينتمي اليها المهاجرون وشرح أسباب الهجرة من الريف والحضر فضلا عن توضيح الوضع الاجتماعي والعمل للمهاجرين من كولومبيا في فنزويلا .

وأخيرا فقد ركزت بعض الدراسات على حركة العمل والمستوى الاقتصادي (صعودا وهبوطا) باعتبارها تجربة اجتازها العمال بعد عودتهم الى كولومبيا وأثر رموس الأموال المرسلة ودورها في مجال إقامة الأسرة والأصول التي تنتمي اليها وتوضيح الارتباط بين هجرة العمالة الدولية والاقتصاد في كولومبيا .

وقد تبين يوضح من هذه الدراسات والتحليلات أن فنزويلا هي من أكثر الدول التي تجذب اليها المهاجرين من كولومبيا للبحث عن فرص للعمل تحقق مزيدا من الدخل والدليل القاطع الذي يؤكد ذلك هو نزوح المهاجرين من كل مناطق كولومبيا في النصف الثاني من السبعينيات كما تبين حجم النزوح من مناطق الحدود والمناطق الداخلية على امتداد حدود اكوادور وبيرو واكتسحت موجات النزوح من المناطق الريفية حيث تسود تهيمن اقتصاديات الريف فضلا عن موجات النزوح من المدن الكبرى والمدن المتوسطة . وكذلك كان الوضع بالنسبة للنزوح الى اكوادور رغم انه كان على نطاق ضيق فقد كانت اكوادور مصدر جذب لهجرة العمالة من كولومبيا والتي كانت تتركز أساسا في المناطق الجنوبية الغربية لا سيما نارينسو وكوكا وفالي كما بدأت الهجرة الى الولايات المتحدة بصورة واضحة في المدن الكبرى والمتوسطة وكذلك في المناطق المتخصصة في البن (أرمينيا وبيريرا) أو الى المناطق المتقدمة صناعيا مثل (يوجوتا وميدلين وكالي وبارانكيا) بالإضافة الى العديد من بلاد الكاريبي مثل بناما والمكسيك .

وقد مارسست الأراضي المنخفضة (هولندا وبلجيكا) عملية جذب العمال من كولومبيا وتمت عملية الاندماج والتكيف مع اقتصاديات هذه المناطق للكثيرين منهم وكانت غالبية هؤلاء العمال من مناطق شواطئ الاطلنطي وأخيرا تبين أن عددا كبيرا من العمال المهاجرين من كولومبيا يعملون في المملكة المتحدة وخصوصا في لندن ويتصف هؤلاء العمال المهاجرون بنفس الموصفات التي يتسم بها العمال المهاجرين من كولومبيا الى الولايات المتحدة .

تدفق الهجرة ، وصفات العمال المهاجرين وأسباب هجرتهم

كان تدفق الهجرة الى الدول المجاورة مثل فنزويلا واكوادور كبيرا وقد نتج عن هذا التدفق تحرك اجتماعي اقتصادي مكثف في المدن الواقعة على حدود فنزويلا

مثل كوكوتا وازوكا ومايكوا والواقعة على حدود اكوادور مثل ايبال وكانت هذه التدفقات موضع اهتمام بلغ في منتصف السبعينيات حتى بداية عام ١٩٨٣ وكانت العربات وغيرها من وسائل المواصلات التي كانت تستخدم في الانتقال من محل اقامة الاسرة الى الحدود تنسم بالاتساق والتشابه ، وتوزيع المجموعات المهاجرة كإن يتم وفقا للامال التي كان يزاولها العمال المهاجرون واحتياجات العمل في المناطق الريفية أو المراكز الحضرية في الدول المستقبلية وكان العمال المهاجرون من الريف في كولومبيا والمتجهون الى المناطق الريفية في فنزويلا واكوادور يقيمون فيها وينتجون المنتجات المشابهة لما كانوا ينتجون في موطنهم الأصلي (على سبيل المثال اتجه المهاجرون من المناطق التي تنتج السكر في وادي كوكا في كولومبيا نحو المناطق التي تنتج السكر في زوليا وفنزويلا . والعمال النازحين من كولومبيا الذين كانوا يقومون بصناعة الأدوات والآلات اتجهوا نحو المناطق الصناعية المشابهة للمناطق التي نزحوا منها وهذه المناطق هي فالنسيا وباركوزيميتو في فنزويلا) .

أما بالنسبة للبلاد البعيدة فقد كان تدفق الهجرة على نطاق ضيق ونزحت العمالة أساسا عن طريق البحر أو الجو وكان هذا الاتجاه يتحدد على أساس قدراتهم المالية بالنسبة لاجور السفر (السيارات والطائرات التي تستخدم للذهاب والعودة أو بالطرق التي تسمح بالمرور التراخيص (كولومبيا بناما جبايكا يمتد إلى الساحل الشمالي لفلوريدا في الولايات المتحدة) وفي أوائل السبعينيات لم تكن ظاهرة الهجرة هائلة وضخمة فقد كان المهاجرون من أصحاب المهن والفنيون من ناحية وكان العمال المهاجرون من المناطق الريفية من سكان المناطق الممتدة على الحدود وكانت النوعية الأولى من المهاجرين وهم الفنيون والمهنيون يسافرون بمقتضى عقود عمل ويتمتعون بكل المميزات التي تتمتع بها الطبقة المتميزة المثقفة في المناطق التي تحتاج الى خدماتهم (الطب وطب الأسنان والهندسة والتعمير) وكذلك في بعض التخصصات التقنية التي مارسوها واكتسبوا خبرات فيها (صناعة الماكينات والموتورات والأدوات وصناعة الأحذية والفنون التشكيلية وغيرها) .

وقد ظهرت زيادة الفروق بين النوعية الأخيرة ، فظهرت الفوارق بين البوليفار والبسو وبعد ذلك بين السوكر والبسو فكانوا مهاجرون في دورات موسمية بأعداد هائلة وبوسائل غير قانونية وكان الهدف أساسا هو مشاركتهم في موسم جني قصب السكر في ولاية زوليا وجمع البن في ولايات الانديز ، فلم تعد الهجرة القانونية في بداية السبعينيات بالنسبة للفنيين والمهنيين بذات بال بينما ازدادت هجرة العمالة في القطاعات الأدنى اقتصاديا والأقل مهارة بشكل ملحوظ . ومن ثم فقد أثبتت احصاءات مصلحة التخطيط الوطنية في كولومبيا أن نسبة عدد المهاجرين من كولومبيا الى فنزويلا بين عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨ بلغ ٥٠٤١٣ شخصا سنويا ومن الطبيعي أن يزداد هذا العدد اذا أخذنا في الحسبان أعداد المهاجرين الغير مقيدين فقد وضح خلال هذه المرحلة أنه من بين كل مجموعة من المهاجرين الى فنزويلا بالطريق القانوني توجد مجموعتان غير قانونيتين .

وهكذا أصبحت الهجرة الدولية من كولومبيا فى نهاية السبعينيات تشكّل ظاهرة بارزة انتشرت فى جميع أنحاء كولومبيا وبإجماع الباحثين كانت الغالبية العظمى من المهاجرين من الذكور (كبار الأبناء والرجال والأزواج بغير أطفال) والشباب بين ١٥ - ٣٠ سنة نزحوا من كثير من المناطق فى كولومبيا (المناطق الريفية والحضرية) وقد حصلوا على قدر من التعليم الابتدائى وبعضهم أكمل مرحلة التعليم الثانوى وعدد قليل حصل على قدر من التعليم العالى) وقد توصلت الغالبية الى تحقيق قدر من الخبرة العملية فى العمل الغير ظاهر أتاحت لهم فرص عمل بأجور غير مجزية وقد أمكن عن طريق هذه الأعمال استبعاد هؤلاء الأشخاص من البطالة كما فكر بعضهم فى الهجرة ثانيا الى فنزويلا . أملى أن يعودوا ثانية الى أعمالهم بعد اتمام بعض الدراسات ، وبالنسبة لظروف المعيشة فقد كان معظم المهاجرين مع عائلاتهم يقيمون فى الحضر وكانت القلة منهم تعيش فى الريف وفى كلتا الحالتين كانت هناك الخدمات الأساسية مثل المياه والنور والخدمات الاجتماعية كالمراكز الطبية والمدارس والمستشفيات ومراكز البوليس والحدائق وقد يكون الاستثناء الهام هو الهجرة الى بلاد نائية تعوزها الموارد الاقتصادية والمتطلبات المشروعة كما يستثنى من هذه القاعدة الشريحة التى تربط بين مستواها الاجتماعى الاقتصادى وبين المكان والموارد المتاحة التى تبرر الهجرة وتمثل فى غالبية المهاجرين الى الولايات المتحدة وبعض الأماكن البعيدة .

وجدير بالذكر ان العمال الذين يهاجرون من كولومبيا الى البلاد الأجنبية يحصلون على المعلومات التى تؤكد أن هبوط الأجور هو العامل الرئيسى الذى يدفعهم الى اتخاذ القرار والتصميم على الهجرة لتحقيق فرص اقتصادية أفضل ولتنفيذ الهجرة يقوم فريق عمل بجمع المعلومات من المواطن الأصل والبلد المزمع الهجرة اليه بتقديم معلومات دقيقة الى المهاجرين قبل بدء رحلتهم وتتضمن معلومات عن الطريق والتكاليف والمخاطر وفرص العمل وأسلوب المعيشة فى البلاد المهاجرين اليها وغير ذلك ، والواقع أن المهاجر يعتبر مقياسا للمستوى الاقتصادى السائد فى كل من الدولة المهاجر فيها والمهاجر اليها . وهكذا يمكن التوصل الى النمط الأساسى للهجرة الدولية للعالة (سعيًا الى الاستقرار) ويتبين بوضوح الأسلوب الجديد للهجرة الموسمية والعودة (بعد الإقامة لفترة قصيرة أو متوسطة) .

القواعد الأساسية للتجهيز وتنسيق العمل فى الهجرة ومرونة إجراءات العودة

ذكرنا آنفا أن تدفق الهجرة من كولومبيا انتشر فى جميع أنحاء البلاد ونتج عن التحليل الخاص بعملية تنسيق اقتصاديات الريف التأكيد بأن تدفق الهجرة فى منتصف السبعينيات كان أساسا من الريف ، إلا أن الأبحاث قد أوضحت أن التدفق حدث أيضا فى الحضر وأنه توجد فروق كبيرة مرتبطة بحجم الكثافة السكانية فى الحضر ومستوياتهم المختلفة وبالتالي كان لاستخدام الأبحاث فى المدن الخمس الكبرى المرسلة للهجرة (بوكارامانجو وكالى ، كارتاجينا ، كوكوتا ، ميدلين)

أكثر الأثر في تأكيد ذلك بالنسبة لتدفق الهجرة الى فنزويلا نتيجة للعمل الميداني الذي قام بإجراء استبيان ومسح في مقر كل مهاجر وتقصى المعلومات عن حالتين أو أكثر متشابهتين ، وهكذا توسع العمل في مجال التحليل والاستقراء وتناول الكثير من الحالات ، وبطبيعة الحال كانت غالبية مراكز الرسائل الهامة لدورات كاملة في الريف تقيم في المناطق حيث تسود اقتصاديات الريف وكان مقرها قريبا من البلاد المهاجر اليها (مثل مقاطعة جارسيا ووفيرا ونورث جاتيراز) ويتضمن عملها استيفاء اجراءات هجرة الأشخاص المقيدين في قائمة الانتظار من الجنسين والذين تتراوح أعمارهم من ١٢ - ٤٥ سنة . ومهما يكن من أمر فقد أخذ تدفق الهجرة في الانكماش في نهاية هذا العقد نظرا لارسال الأموال واستثمارها في تحسين المحاصيل والأغذية وزيادة حجم تملك الأراضي مما أدى الى انكماش ملحوظ في عملية التنسيق .

وبالنسبة لعملية تنسيق هجرة العمالة في كولومبيا ففي الدولة المستقبلية لهذه العمالة حققت هذه الأبحاث مراعاة الفروق بالنسبة لظروف البلدان المجاورة على أساس أن تنسيق الريف يختلف عن تنسيق الحضر وبالتالي روعي أن يتم تنسيق هؤلاء العمال في سوق العمل الذي يتمشى مع قدراتهم وخبراتهم السابقة لا سيما في زراعة السكر والبن ومزارع تربية الدواجن والحيوانات كما هو الحال في فنزويلا وفي أعمال اصلاح الأراضي في أكوادور . وفي مجال تنسيق العمالة للحضر فقد روعي أن المهاجرين يتطلعون الى تنفيذ رغباتهم التي تتمشى مع مهاراتهم وخبراتهم كما وضع في الاعتبار أن كثيرا من المهاجرين يضطرون الى القيام بأعمال لا تحقق تطلعاتهم ولا تتناسب مع تدريباتهم .

وقد أمكن تحقيق هذه المطالب لحد كبير في بعض البلدان البعيدة المستقبلية للعمالة المهاجرة اذا ما قورنت بالتنسيق بالبلدان الواقعة على الحدود أو المجاورة . وقد قام العمال المهاجرون ذوي الدخول العالية بتنسيق ووضع نظام يكفل لهم الاتساق ويحقق الانتفاع بالحقوق والوثائق القانونية كالحصول على عقود العمل وأن يتمكنوا من خلال مستواهم الثقافي والاجتماعي أن يؤمنوا ضد الأخطار أثناء مدة اقامتهم في البلاد المستقبلية وكانت في معظم الحالات اقامة دائمة .

أما بالنسبة لمحدودي الدخل من العمال فقد كان التنسيق أمرا صعبا ومعقدا في بادئ الأمر فقد أدت النسبة العالية للعمال الغير مسجلين الى انطواء العمال المهاجرين الذين يعيشون بعيدا عن الأنظار ويختلقون مبررات للوصول الى سوق العمالة اذ أن العمال المهاجرين الغير مسجلين مضطرين للعمل بأجور رخيصة وبالتالي يستفيد العمال الأصليون فضلا عن ذلك فقد نتج عن العدد الهائل من العمال المهاجرين الغير مقيدين استغلالهم من حيث ساعات العمل مما ترتب عليه آثار ضارة فكان العمال المهاجرون يعملون عددا أكثر من الساعات وهذا مخالف لقوانين العمل ومهما يكن من أمر فقد حققت زيادة ساعات العمل زيادة مدخراتهم وبالتالي العودة سريعا الى وطنهم بالإضافة الى أن هذا العدد الهائل من العمال بصرف النظر عن ارتباطه

بالعمل المنتج وقطاع الخدمات المباشرة وغير المباشرة قد نتج عنه نوع من الاضطهاد والاستغلال للعمال المهاجرين من كولومبيا فاتهموا بارتكاب الجرائم وانهم تسببوا في وجود مشكلة البطالة وغيرها من المشاكل الناجمة عن الفقر .

وقد استُخدمت بعض الأبحاث وفقاً لخطة مرسومة بشأن حركة العمال المهاجرين من كولومبيا عند عودتهم للوطن وتبين من المعلومات المتاحة أنهم عند العودة يبدلون أقصى جهودهم في توجيه نشاطهم الى الانتاج الخاص معتمدين على جهودهم الذاتية .

ونظرا لعدم توافر الضمانات . كما سوف يتضح فيما بعد في كثير من الحالات وبالتالي لم تتحقق الأهداف المنشودة وعاد العمال الى مزاولة الأعمال التي كانوا يمارسونها قبل هجرتهم والتي تتفق مع مؤهلاتهم وخبراتهم اذ أن العائدين من الهجرة الذين يمثلون القليل من الموارد الاقتصادية وفرص العمل قد يفامرون بأبعادهم كعمال اذ أن الاستثناء الوحيد المتميز الذي يحقق اسناد العمل عند العوده هو الخاص بالذين هاجروا ونتج عن هجرتهم خسائر كبيرة للمصانع التي كانوا يعملون بها قبل هجرتهم والواقع انه من وجهة النظر الاقتصادية السليمة يمكن القول أن هجرة العمال الدولية لم تحقق تقدماً ملموساً وتؤكد المعلومات والبيانات ان العمال المهاجرين عند عودتهم ينتقلون من مرحلة العمال المأجورين الى عمال يعملون لحسابهم الخاص وامكنهم تغيير وضعهم كعمال فقراء الى مستوى أفضل في بعض الحالات المستثناه .

المبالغ المحولة وارتباطها بالقطاع الخاص في الاقتصادات كولومبيا

كانت كل كواد العمال المهاجرين جميعاً من كولومبيا أثناء اقامتهم في الخارج تقوم بتحويل أموالها للوطن كولومبيا وللأسف ليست هناك معلومات توضح مجالات استثمار هذه المبالغ التي يرسلها العمال المهاجرون من كولومبيا في الولايات المتحدة والدول الأخرى البعيدة ، ومهما يكن من أمر فهناك أدلة أن المبالغ المرسلة من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان قد حققت فوائد كبيرة في اقتصاديات العائلات المرسلة وان هذه الأموال تستثمر في العقارات في الريف والحضر لصالح أفراد العائلة الذين يقيمون في الوطن بينما توجد معلومات بصورة منتظمة عن المبالغ المحولة من المهاجرين الى البلدان الواقعة على حدود كولومبيا والمجاورة لها ، وبالنسبة للهجرة الموسمية يقوم العمال بتحويل بعض النقود في حالة احتياج أسرهم للمساعدة وفي غير هذه الأحوال يدخل العمال المهاجرون أموالهم لكي يوفروا أكبر مبلغ يمكن ادخاره لاستثماره عند عودتهم لوطنهم . وقد اتبع هذا الأسلوب بالنسبة للعمال المهاجرين في فنزويلا واكوادور . وقد قدرت أخيراً الأموال التي ترسل من فنزويلا وتبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً أرسلت بواسطة ٢٠٠٠٠٠ مائتي ألف عامل المهاجرين من كولومبيا ويعملون في فنزويلا وبالتالي يمكن تقدير المبالغ التي ترسل

سنويا بحوالى ٢٥٠٠ دولار لكل عامل كما تبين من دراسة أجريت عن الطبقة العاملة فى قرطاجينية فى ابريل ١٩٨٣ أن ٢٩٪ من العمال غير مقيمين مع عائلاتهم كانوا يقومون بتحويل ٣٠ دولارا لعائلاتهم ، وفضلا عن ذلك فقد تبين من هذه الدراسة أن رموس الأموال الأجنبية المحولة تبلغ حوالى ١٦٪ من الدخل الإلزامى لاحتياجات الأسرة والتي بلغت فى الوقت الحاضر ٢٤٥ دولارا وأخيرا فقد أوضحت الدراسات أن رموس الأموال المرسلة من فنزويلا عن طريق العمال المهاجرين فى بداية عام ١٩٨٣ ازدادت زيادة طفيفة تقدر بحوالى ١٣٪ من مجموع المبالغ اللازمة لاحتياجات الأسرة .

ويتبين من ذلك أنه بالرغم من صعوبة التقدير الكمي فقد حققت الأموال المرسلة خلال السنوات القليلة الماضية دورا هاما فى مجال الاقتصاد المنزلى فى كولومبيا ول سوء الحظ أن هذه المبالغ قد أخذت فى الانكماش فى الوقت الحاضر نظرا للآزمات الاقتصادية التى تعاني منها فنزويلا واكوادور نتيجة لانخفاض أسعار البترول .

وترتبط المبالغ المرسلة بالاقتصاد القومى فهى تقوم بدور هام فى القطاع الخاص وقد تبين من الأبحاث التى أجريت فى المدن الكبرى فى كولومبيا التى ترسل العمال الى فنزويلا أن المبالغ التى ترسل من البلاد المجاورة تستخدم فى إشباع الحاجات والمتطلبات الأساسية (لتطوير وتحسين السكن ، العناية الطبية ، التعليم ، التغذية) وما يتبقى بعد ذلك يستخدم فى شراء وإقامة وتأسيس والتوسع فى الأعمال الخاصة . وفى الوقت الحاضر أخذت هذه الحالات تنكمش ويرجع ذلك الى الهجرة الموسمية والى الموارد المحدودة التى يحققها العمال المهاجرون فى الخارج .

سياسات الهجرة الدولية للعمالة

القرارات الحكومية التى تختص بمشكلات هجرة العمالة فى كولومبيا والدور الرئيسى لسياسة الحكومة والقرارات الرئيسية والرسمية ليست سوى عبارات جنسية وغير عملية ، وفى بداية النصف الثانى من السبعينيات أجريت مناقشات ومناقشات عن سياسة الهجرة ووضعت لها القوانين للعمل بمقتضاها وذلك نتيجة لمشروعات التعاون الدولى الفنى التى قامت بتنفيذها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة العمل والأمن الاجتماعى فى كولومبيا وكان تطبيق هذه السياسات يتم من خلال إعادة القنوات وانتظام واستمرارية تدفق المهاجرين لتنظيم توزيع الكثافة السكانية بالإضافة الى توفر المعلومات الدقيقة عن الأماكن التى يقصدها المهاجرون فى البلاد الأجنبية وتقديم المساعدات لهم بتزويدهم بالخدمات الاجتماعية المناسبة ورعايتهم والعمل على استقرارهم بتدبير أنماط للإنتاج تتلاءم مع مستواهم الاجتماعى . إلا أن هذه السياسات مع الأسف قامت على أسس نظرية وعلى الحساس والاندفاع ولم تلق التأييد الكافى والاهتمام من الحكومة التى أظهرت التراخى والبطء فى تنمية وتدعيم خطة عمل تتناول بكفاءة وجدية مشكلات هجرة العمالة . وبوجه عام

فان سياسات أكثر الحكومات في معظم دول أمريكا اللاتينية المصدرة للعمالة لا تنصف بالجدية ويعوزها الاستقرار . ومع الأسف الشديد لا تختلف الأوضاع كثيرا في الدول المستقبلية حيث تسود العبارات المتممة والدعاية ويغيب التماسك والجدية والنسيق .

وقع الردة العالمية على هجرة العمالة في أمريكا اللاتينية

كان لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية أن واجهت دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي أزمة اقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية ، فالدول المنتجة للبترول (المستقبلية لهجرة العمالة مثل فنزويلا واكوادور) التي قامت المشروعات الخاصة بالتنمية والتطوير على أساس استخدام الدخل العائد من البترول للتصنيع والتطوير واجهت فشلا وخذلانا بالإضافة الى مشكلة الديون الأجنبية والكساد الاقتصادي والعجز في ميزان المدفوعات والارتداد ومن ثم انخفاض تدفق العمالة المهاجرة من كولومبيا الى فنزويلا واكوادور ويحدث ذلك في حالة ضعف تدفق العمال المهاجرين من أمريكا الوسطى الى المكسيك وغيرها من أنحاء المنطقة لاسباب اقتصادية وليس لأسباب سياسية .

ونتيجة لهذه الهزات الاقتصادية الدولية أصبحت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تواجه نفس الظروف كما أصبحت الدول التي كانت منذ سنوات دينة تجذب العمال من الدول المجاورة مثل الأرجنتين التي كانت تجذب اليها العمال من أوروغواي وبوليفيا وجمهورية الدومينيكان وهايتي وغيرها آخر من تجذب اليها العمال المهاجرين بينما استمرت الدول المنتجة للبترول حتى بداية عام ١٩٨٣ في جذبها للعمال المهاجرين الى أن بدأت في مواجهة الموقف الاقتصادي الحرج مثل بقية دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي .

وقد أدى ذلك الى الاعتقاد بأن انخفاض أسعار النقد في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي جعل الدولار في الولايات المتحدة وكندا قادرا على جذب العمال المهاجرين وتدفقهم يفرض تحقيق أجور أفضل وبالتالي توسعت هجرة العمالة من أمريكا اللاتينية والكاريبي الى الولايات المتحدة ومن المتوقع أن يزداد تدفق هجرة العمال الى غرب أوروبا (لا سيما المملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية) وان كان على نطاق ضيق .

ومهما يكن من أمر فقد انتهت هجرة العمال من كولومبيا الى الدول المجاورة ، وقد نتج عن الأزمة الاقتصادية ارتباط السياسات النقدية والتبادل على الرغم مما أدت اليه من اضطراب وخلل في أهم الدول الواقعة على الحدود (كوكوتا ، سان كريستوبل ، مايكو على حدود كولومبيا وفنزويلا وايبال على حدود كولومبيا واكوادور) وبالتالي قضت على فرص العمل من أجل الحصول على أجور عالية بالنسبة للعمال في كولومبيا .

ولقد كان انخفاض قيمة عملة اكوادور وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي للولايات المتحدة في السوق السوداء والتضخم في كولومبيا والتضخم المساجي في فنزويلا الذي بلغ حوالي ٣٠٪ عام ١٩٨٣ بينما كانت نسبة التضخم في الخمس سنوات الماضية حوالي ٨٪ وزيادة معدل البطالة ونفد السلع (نظرا لأن اقتصاديات هذه الدول تقوم على الانتاج الذي يخص حالات المستهلكين في السوق المحلي) فضلا عن انخفاض دخل الأسرة وضعف القوة الشرائية كلها كانت من العوامل الرئيسية في انكماش هجرة العمالة في كولومبيا بدرجة كبيرة مما أدى الى انقطاع المبالغ التي كانت تحول لاستثمارها في بداية عام ١٩٨٣ ، وفي ضوء هذه الظروف تبين للكثيرين منهم أنه من الأفضل لهم عدم الهجرة وبالتالي فهم مجبرون على البقاء في وطنهم حيث يمكنهم أن يمارسوا بعض الأنشطة الاقتصادية التي تحقق لهم أن يعيشوا أو أن يتجهوا الى بلاد أجنبية تتيح لهم تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم الاقتصادية . ويوضح الجدول رقم ١ عدد العمال المهاجرين من كولومبيا الذين غادروا فنزويلا في الخمس شهور الأولى من عام ١٩٨٢ ومقارنتهم بالذين غادروها عام ١٩٨٣ يتبين منه أن الزيادة الحقيقية في النصف الأول من عام ١٩٨٣ ترجع الى تحول العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدهورت وازدادت سوءا نتيجة للآزمات التي لحقت بالمجتمع .

جدول رقم ١ العمال المهاجرون الذين غادروا فنزويلا

الشهر	١٩٨٢	١٩٨٣
يناير	٣٧٨	٧٣٤
فبراير	٣٩٢	٥٧٦
مارس	٣٦١	٦٠٥
أبريل	٤٣٥	٣٠١
مايو	٢١٥	٣١٣

والواقع أن هذه البيانات الواردة في الجدول رقم ١ يمكن أن تعكس استراتيجية الذين واجهوا موقفا متدهورا جعلهم يفضلون العودة الى موطنهم ويضمن لهم المساعدات التي تمكنهم من العودة الى كولومبيا نتيجة للضغوط السياسية والاجتماعية الشديدة والقاسية في فنزويلا تجاه العمال المهاجرين من كولومبيا والخير مقيدتين في السجلات .

وحاليا توجد بعض الدلائل التي توضح ازدياد هجرة العمال من كولومبيا الى الولايات المتحدة فطلبات الإقامة والسياسة تزداد بشكل ملحوظ وتؤكد البيانات والمعلومات الواردة من مكاتب القنصليات هذا الاتجاه .

ويتبين منها أنه في النصف الأول من عام ١٩٨٣ ارتفعت نسبة الطلبات المرفوضة من ١٤٪ الى حوالي ٢٠٪ فضلا عن أن نسبة مئوية معينة من المهاجرين الى الولايات المتحدة يقيمون في الولايات المتحدة حتى نهاية مدة الإقامة المصرح لهم بها ، كما أن اشتراطات الدخول الى كندا أصبحت معقدة ، وأخيرا فإن خفض أجور السفر بالطيران الى الولايات المتحدة قد يساعد مستقبلا على زيادة عدد المسافرين الى أمريكا الشمالية .

تأثير النزوح والعودة على الدول المهجرة

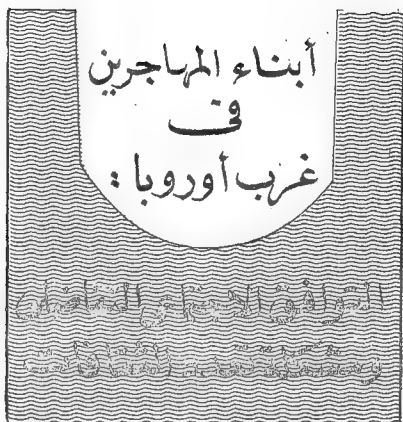
لا شك أن هجرة العمال من كولومبيا كان لها أثر عميق على اقتصاديات عائلات المهاجرين من الفئات المحدودة الدخل . فحمدا للهجرة التي حققت زيادة دخل الاسرة بحيث تغطي حاجاتها الأساسية ، ومهما يكن من أمر ، فهذا الدخل السليم الذي حصلوا عليه نتيجة ذلك لا يقابله ضمانات تحقق استمرار مطالبهم فقد نتج عن انكماش حجم هذه العمالة في كولومبيا في الأمد القصير - فضلا عن الأمد الطويل والانسحاب المفاجيء - آثار بالغة الضرر وملحة تقتضى توفير الفجوة الناجمة عن عدم استقرار تدفق هجرة العمالة الدولية لا سيما الى الدول المجاورة وإذا أضفنا الى البطالة التي حدثت أخيرا (كما وردت في احصاءات الجهاز القومي للاحصاء) صعوبة امتصاص العمالة العائدة من الدول المجاورة وكذلك العائدين من فنزويلا واكوادور الذين بدأت وسائل الاعلام تتحدث عنهم فيالتالي تبدو الصورة قائمة ، أما بالنسبة للأموال التي يرسلها العاملون فسوف تقتصر على ما يحوله العاملون الذين هاجروا الى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والتي سوف تسهم جزئيا في تأمين ميزانية العائلات الغير مؤمنة بالإضافة الى انه سوف لا يكون هناك حافز يدفعهم الى الهجرة للبحث عن فرص عمل أفضل أو ما يبحث على التفاوض أن يكون لهم أقارب في الخارج يرسلون لهم المال أو أن تتاح لهم الفرصة للتغلب على العقبات التي تتزايد في مجال مشكلة البطالة في الدول المتقدمة في الغرب .

ومن العسير أن نتجاهل أثر هذه المشكلات في مجال الجريمة والصراع الطبقي واثارة الصدام والكراهية وإذا كان انخفاض الأجور وضعف قدرة القطاع الاقتصادي الرسمي لامتنصاص العمالة وازدياد البطالة هي من الأسباب الرئيسية التي تؤثر على اتخاذ قرارات الهجرة حينما كانت فرص الهجرة هوائية فقد تضاعفت هذه الفرص في الوقت الحاضر ويتعين اصدار قرارات وتنفيذ خطط وأساليب تكون بدائل لحل مشكلات عودة المهاجرين أو الغير قادرين على مغادرة البلاد في دورات موسمية للحصول على عقود العمل . وقد واجهت الصناعات المتقدمة الكثير من العقبات والقيود الثقيلة لانتقاد الاشراف والرقابة على المنتجات التي تنسرب الى داخل البلاد.

مما يسبب المنافسة الغير عادلة داخل البلاد بالإضافة الى عجز الميزانية والموارد المالية وارتفاع سعر الفائدة واتباع سياسة الاحتكار من جانب بعض المؤسسات والبنوك والشركات وعدم استقرار انتاج السلع الأساسية ولا يزال الاقتصاد يعتمد على الصادرات من البن . كما ان انتاج السلع الغذائية لا يغطي احتياجات الشعب ، ومهما يكن من أمر فالدولة تمارس نشاطها الاقتصادي الذي يستند الى النظام المالي والاداري والتبادل التجاري والمتبع على مدى العشر سنوات الماضية مما حقق ثبات الاسعار اذا ما قورن باقتصاديات بلدان أخرى في المنطقة ، وفي ضوء هذا الموقف المتناقض الذي يظهر في اهتمام الشعب بتنمية وتقدم أنشطته الاقتصادية وإن معظمهم يعملون كمنتجين مما حقق قاعدة ثابتة تؤكد أن كولومبيا ليست بالضرورة في مواجهة أزمة حقيقية لا سيما اذا أخذنا في الاعتبار الثقة المتبادلة في ديمقراطية المؤسسات والتنظيمات والحكومة الديمقراطية .

وتتمثل هذه المبادرات الشعبية في الانتاج المتوسط والصغير وفي مجال أنشطة الخدمات التي كانت في معظم الحالات تعمل بعيدا عن تدخل الدولة وكانت هذه الأعمال من وجهة نظر الكثيرين تشكل نشاط القطاع الاقتصادي الخاص في كل من الريف والحضر وبالنسبة لوجهات النظر الأخرى تعتبر هذه الأعمال أنشطة تهدف الى تحقيق شركات صغيرة في المدن وتنقسم بالطابع الاجتماعي للانتاج في المنحى الريفية ، بينما بالنسبة لآخرين يعبر هذا النشاط الهائل عن الهدف الرئيسي للحكومة للتوصل الى حل لمشكلات الخلل الاجتماعي والفقر . وأيا كانت نوعية النشاط وافترض زيادة هجرة العمالة الدولية من كولومبيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي تجاه أمريكا الشمالية فإن انكماش تدفق الهجرة في المنطقة يشير الى تفاقم المشكلة .

ومن الطبيعي أن يسمى العمال المهاجرون العائدون الى الوطن الى إيجاد عمل في هذه الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها أصدقاؤهم وأقاربهم ، وأن نضج في الاعتبار أن جانباً هاماً من هذه الأنشطة جاء نتيجة اصرار وعزيمة هؤلاء الأفراد نظراً للأهمية البالغة لأشباع المطالب الأساسية التي من المحتمل أن تزداد طالما أن الحكومة والقطاع الرسمي غير قادرين على مواجهة هذه المطالب الأساسية وبالتالي يجب أن تعمل كولومبيا على إتاحة وتنفيذ سياسات في مجال مشروعات التنمية التي من خلالها تحقق للعمال حوافز تشجع على الانتاج وتقديم الخدمات لكي يملأوا نقص الدخل والقوة الشرائية والبطالة المتزايدة ، وعلى الصعيد الدولي ، فالفرصة سانحة للاهتمام بمعالجة المشكلات الناجمة عن العمالة الدولية المهاجرة في الدول المستقبلية ونقلها من قاعدة الصورة الثنائية الى أحكام مجاكم قانونية واتفاقيات متعددة الأطراف ومعاهدات ، وأخيراً وفي نهاية هذا التحليل يجتاز بنا أن نتابع البحث عن حلول متكاملة للمشكلات الناجمة من هؤلاء الذين يحرمون أنفسهم من حقوقهم القانونية للبحث عن المساعدة والحصول على وسائل المعيشة لأنفسهم ولا نرغم باجتياز الحدود ، وختاماً علينا أن نسلّم بأن العمالة المهاجرة قد أسهمت بأوفى نصيب في التوسع الاقتصادي في الدول المستقبلية .



انتلاع الجنود (التهجير) ، والتوافق الاجتماعي ، والهوية ، في وجهات النظر الجديدة بشأن الهجرة التي تشمل أكثر من جيل واحد ، ومن ثم تتيح عودة كافية إلى الوراء - هذه الصنوف الجديدة من التحليل تحل محل صنوف أخرى ، ربما تتميز بالعلاقة بين السيد والمسود ، كالتكيف ، والتكامل ، والاندماج ، الخ .

وتتسأل بحق صحيفة التحرير . Libération بعددها الصادر في أول سبتمبر عام ١٩٨٣ : « من ذا الذي لم يهاجر ؟ » . وفي فرنسا عام ١٩٨٠ كان ثلث الفرنسيين ، أي ١٨ مليون شخص ، من سلالة الجيل الأول والثاني والثالث من أبوين أحدهما على الأقل أجنبي . بعبارة أخرى ، يجدر بنا أن ندرس دراسة جيدة الأمثلة التي تضربها لنا كثافة الهجرات إلى أوروبا الصناعية منذ أكثر من ثلاثين سنة وإذا كان تصور « العامل المهاجر » يتيح وصف الواقع الاجتماعي والتجربة المعيشية الناتجين من وقعة الهجرة ، وذلك على المستويات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية فإنه يبدو أساسا أن هذه الاحالة الميسورة إلى « العامل المهاجر » يجب أن يستبدل بها بحث ونقاش يدرسان بصفة أفضل التغيرات القرينية والوضعية التي حدثت

بقلم: الطمان جوكالب

باحث بالمركز القومي للبحث العلمي ، وعضد بمخبر الائنولوجيا ،
وعلم الاجتماع المقارن بجامعة باريس ، اكس - نانير . أجرى
بتركيا بحثا انثروبولوجية ، ودرس مشاكل العمال المهاجرين
في غرب أوروبا . مؤلف كتاب « رؤوس حمراء » ، وألوه
سوداء » (١٩٨٠) .

ترجمة: أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس وديبلوم القانون العام
من جامعة القاهرة ، مدير الإدارة العامة للشئون :لانونية
والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا .

منذ أكثر من جيل . معنى هذا أن نطرح اليوم على بساط البحث مشكلة تكوين هوية
تعرف عن طريق التباين .

فالواقع أن مجموعة سكانية ضخمة من « الشباب ذى الأصل الأجنبي » الذين
ولدوا في البلاد التي استقبلت آباءهم ، يصلون الى طور البلوغ ، وعتبة الحياة
العملية . فأبناء أولئك الذين جاؤوا في غضون السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ يجدون
أنفسهم اليوم في قلب مشاكل ليست فرعية تختص بعرق من الأعراق ، أو ثقافة
يفترض أنها أصلية ، ولكنها تتعلق بمجموع العمليات الاجتماعية الحضارية التي
ترتاد الحقل الاجتماعي ، وبحالات التغريب الاجتماعي . هل هي لقاءات لم تتم ؟
أم سياسات اجتماعية متداخلة لا وجود لها ، أو مفككة ؟ والمجموعة غنية ، من بلد
مضاف الى آخر ، غنية بعدد كبير من مبادئ العملية ، والاختلالات الوظيفية التي توجد
في أصول معظم المشاكل الاجتماعية التي تسميها مشاكل التكيف . ويحسن ، في
مثل هذا السياق ، بدلا من التعلق بوصف تفصيلي لهذه السياسات الفاشلة ، أن
نستخلص بضعة سطور مقنعة تنبئ في هذا الحقل الاجتماعي ، وتحمل ، على غرار

غالبية المجتمعات الصناعية سمات المقال الايديولوجى المصاصر الذى يتميز تميزا قويا بالأبعاد الثقافية التى تستقطب ، وتبرز معظم التصدعات الخفية . التوافق الاجتماعى التفاضلى ، والاشكال القائم بين الثقافات ، أو المتعدد الثقافات ، والانحراف نحو التفریب الاجتماعى : تلك هى النقاط الثلاث التى نواجه حولها مسائل التكيف التى تلاحظ فى بيئة الهجرة فى الوقت الحاضر .

توافق اجتماعى تفاضلى : أنماط ، وتأثيرات .

يشكو أب مراكشى من سلوك ابنه التلميذ بالتعليم الابتدائى بفرنسا ، سلوكه فى البيت ، فيقول « لقد تغير الأطفال .. وكل انسان هنا يعتبر نفسه نبيا » (جوكالب ، وآخرون ، ١٩٧٧) . ويوضح هذا البيان الشاكي أصل ما قد أصبح أساسا لتفرقة ، لتوافق اجتماعى تفاضلى . فالواقع أن المدرسة والأسرة ، وهما المعلمان الأساسيان اللذان يتوليان نقل الثقافة والمعارف وأساليب العمل يدعوان الطفل الى تبني المبادئ والقيم الخاصة بالثقافة الأصلية - وهى غالبا ثقافة مجتمع تقليدى ، ومبادئه وقيمه كثيرا ما تكون متناقضة - وكذلك تبني مبادئ المجتمع المضيف وقيمه . فالصلة الأولى ، تتمثل فى وهم مزدوج . ففى هذين السجلين من الأسانيد الثقافية ، وهما مفروضان على الطفل ، يطلب منه أن يحقق توليفة : أن يعيش على اتصال تام ببيئته ، وأن يكتسب رأس مال ثقافى « ذا قيمة » شائما فى البلد المضيف . ورأس المال هذا ليس « شعبيا » ولكنه مجموعة من المعارف والمهارات . ويتم نجاح التكيف أو فشله فى هذا المضمار أكثر مما فى أى مضمار آخر ، كمضمار النجاح فى المدرسة ، والتأهيل ، والحصول على وظيفة ، فى مجالات الحياة العملية .

فى فرنسا ، كما فى سائر البلاد الأوروبية الصناعية حيث تعيش مجموعات هائلة من المهاجرين ، تؤدى المدارس نشاطات خاصة على أساس تعليم لغة البلد واتقانها . فضلا عن ذلك ، نجد هذه الدرجة من الاتقان والتسكن فى قطاع حساس آخر من قطاعات النشاط المدرسى : تلك هى نشاطات العلوم الرياضية . وهى أيضا تؤكده دراسات كثيرة أن اتقان اللغة هو الذى يسيطر على نشاطات العلوم الرياضية . وبنوع أصح ، اذا كانت المعرفة الجيدة للغة لا تؤدى حتما الى النجاح فى الرياضيات ، فإن الضعف فى اللغة يلزم ملازمة وثيقة حالات الاخفاق فى الرياضيات . بعبارة أخرى ، المدرسة تقرر أمورا ، أو تستبعدا قبل أن توصل قواعد المجتمع الاجمالى (الى التلاميذ) ، وتعتمد فى ذلك على معايير (اللغة المنطوقة والمكتوبة ، والرياضيات) لا يتركان موضعا لثقافة الطفل الأصلية . هذا الوضع كان سائدا فى المجتمعات الصناعية فى القرن الماضى : فكانت مهمة المدرسة العمومية قبل كل شئ . فرض اللغة القومية والفكر القومى ، واستبعاد الثقافات المحلية وإهمالها ، باستخدام هذين المعيارين . ومما له مغزى فى هذا الخصوص أن فصول التعليم الإعدادى التى تعمل على اتقان اللغة الفرنسية ، اتقانا شغافيا وكتائبا ، هى

التي تتميز بمعدل كبير لفشل التلاميذ القادمين من الفصول الشعبية ، ويزداد معدل هذا الفشل عند أبناء المهاجرين .

بعبارة أخرى ، يمكن القول بأن إصصال المعارف الأساسية الفعالة ، التي تيسر متابعة المناهج اندراسية الطويلة ، والالتحاق بدورات تأهيلية ، تعد للمشاركة في الحياة المهنية النشطة ، يتم من خلال إتقان لغة البلد المضيف ، وهي اللغة التي تحدد سائر أشكال النجاح المدرسي ، وبخاصة في الرياضيات . وتجري الأمور كما لو أن خطأ تقسيمياً يفصل ، من سن السادسة أو الثامنة فصلاً تاماً أولئك الذين يتلقون تعليماً تمرينياً في « مراحل تأهيلية مسبقة » فيجدون أنفسهم في مجال العمل ، في أسوأ الظروف بعد أن يجتازوا طور المراهقة .

والأمر هنا لا يتعلق بدراسة اتجاه عام ، من الوجهة الإحصائية ولكن يوضح الصلة القوية بين الحتميات الاجتماعية الاقتصادية في البيئة الأسرية ، وبين الانجازات المدرسية .

إن وضع المهاجرين وأبنائهم ، من وجهة النظر هذه ، وفي أدنى المراتب الاجتماعية ، إنما يقوى هذه النزعة : فالمدرسة ، في كل بلاد العالم ، « أداة » فعالة في خدمة الدولة « القومية » ، ولا علاقة لهذه المسألة بأية فروق . ويتبين لنا في هذا الخصوص ، على سبيل الإيضاح ، وفي أحسن الأحوال حيث تأخذ المنشأة المدرسية في اعتبارها الثقافة الأصلية للمهاجرين ، فإن المضامين ، وأصول التربية والتدريس لا محل لها سوى في نظرة تثقيفية ، بصفة « نشاطات ذهنية » ومع تصنيف « المواطنين العاملين ، وترتيبهم ، وإعدادهم للحياة العملية ، بأسلوب منضبط ، وخطة المنشأة التعليمية ، يختلف الوضع قليلاً بين البلاد الأصلية للمهاجرين ، وبين الوضع الذي يجده أبنائهم في البلاد المضيفة . بل إن الفرق يبدو أكبر في البلاد التي نزع منها المهاجرون ، من حيث الصلات بين الحياة الاجتماعية التي تعيشها الأسر ، وبين الأيديولوجيا التي تنقلها اليهم المدرسة . والمدرسة ، وهي موضع الفشل ، وخيبة الأمل الأولى ، تظل مع ذلك « موضع النجدة » في نظر الآباء ، حتى ولو كانت نظرتهم هذه مشوشة كثيراً بانعدام اتصاليهم بالمشأة المدرسية ، وعدم شفافية النظام المدرسي وفروعه ، وتظل المنشأة المدرسية في أعين الآباء موضعاً للتعليم و « التدريس » ، وتحفظ الأسرة لنفسها بكل ما يتعلق بالتربية حسباً لديها من قيم . وفي نطاق الهجرة ، لا يلبث موقف الآباء هذا من المدرسة أن يولد مشكلات تربوية خطيرة ، وبخاصة فيما يتعلق بالخبرات التربوية متعددة الثقافات . والواقع أن كل ما يحيد عن « جدية الأداء » و « الأداء جدية » كما في تعبير بيير بورديو Pierre Bourdieu يصنف للغور على أنه « لا يدرس » وفي نظر الكثير من الآباء الذين يقلدون النماذج المدرسية أيام طفولتهم في بلدهم الأصلي أنه « لا يستطيع أحد في وقت واحد أن يلعب ويتعلم ، أو أن يتعلم وهو يلعب » .

ومن المفيد ، علاوة على استبطان هذا الاتجاه الذى يسود ما يتوقمه الآباء من المدرسة فى خصوص معايير الجدية والتثقيف والتعليم ، باعتبارها مهام رئيسية ، التأكيد على انعدام قابلية النفاذ بين المنشأة المدرسية والبيئة الأسرية . وتتوصل المدرسة بإجراءات طويلة المدى الى جذب الأسر نحوها ، وحملها على اتخاذ أنماط بدائية من المشاركة ، وغالبا فى إطار الأنشطة التربوية أو الحفلات التى تقام بقصد تقييم الثقافات الأصلية ، وهى محاولات تنسم بالطابع الفولكلورى ، وذلك عندما لا يتوفر لديها المعلمون المؤهلون لمعرفة الثقافات الأخرى .

وحتى إذا كانت المدرسة فى الواقع العمل بالنسبة لغالبية أبناء المهاجرين تعمل كإداة لتفريب الاجتماعى لكل ما هو غير « مطابق » للنظام المقرر ، فإنها مع ذلك تؤدى وظيفة جوهرية فى مجال التوافق الاجتماعى ، بأن تدمج الأطفال فى الفصول المناسبة لأعمارهم ، وتحملهم على اتباع قواعد ، وسلوكيات ، وأذواق أح هذه العصور ، بغض النظر عن الخصائص العنصرية والثقافية .

هذا التوافق الاجتماعى « غير المباشر » ، وهو توافق فعال للغاية ، مضافا فى الكثير من الأحيان الى تأثيرات التعليم المدرسى ، يتعارض مع قواعد وتوقعات ذلك المجال الآخر للتوافق الاجتماعى ، ألا وهو الأسرة .

وفى معظم بلاد الهجرة ، تجرى دراسة مشكلات التكيف التى تتعرض لها الأسر المهاجرة من خلال مقالات تكتب عن موضوع التهجير والإشارة إليه وهى إشارة صحيحة فى أساسها ، لا تلبث أن تطرح مشكلات الملامة ، حين تكون مقوماتها الأساسية خفية . فالواقع أن الكلام عن التهجير دون طرح مشكلة المرجع - بالنسبة الى الأعراق ! - - يعنى تبني موقفا تثقيفيا ، من كل نوع . وكل اختلال وظيفى أو انحراف يتبين فى البلاد التى يهاجر الناس منها ، يجد ما يبرره فى الانقسام الثقافى الذى يتسبب عن الهجرة ، بالنسبة الى الجذور المفترضة .

ويدل كل شيء على أن « اقتلاع الجذور » هو غالباً السبب فى الهجرة ، وليس نتيجة من نتائجها : فاقتلac الجذور يبدأ فى بلد التهجير ، وذلك بالهدم السريع للأرض الاجتماعية فى المجتمعات الريفية الطائفية ، وأساليبها فى الرقابة الاجتماعية ، وكذلك بالهجرة من الريف ، وخلق مجموعات سكانية كبيرة من طبقة العمال المستغلة الحضرية ، مما يؤدى الى تضخم الأحياء المشيدة باكواخ الصفيح فى البلاد الحديثة فى العالم الثالث . اقتلاع الجذور وبعبارة أخرى هو أولا نتيجة لتفريب اجتماعى فى بلد التهجير ، واقتلاع جذور المهاجر ليس الا امتدادا لهذه العملية .

ترى ما هى المجالات الاجتماعية التى يتجلى فيها اقتلاع الجذور بأقوى ما يكون التجلى ، بحيث تمتد تأثيراته المستديمة الى البيئة المهاجرة ؟

ذلك قبل كل شيء هو تفوق الهوية القومية . وكلما كانت الدول القومية حديثة النشأة ، كان بناء الهوية القومية أكثر استبعادا للهويات الجماعية المحلية ، والعرقية ، والدينية ، واللغوية الخ ، وبالأخص لأن الحدود التي تفصل هذه الهويات الجماعية المحلية بعضها عن بعض لا تتوافق في كثير من الأحيان مع هويات الدول القومية ، وهى هويات لا يمكن المساس بها . وفى الامكان فى نظر الأنثروبولوجيا الاجتماعية - أن نجد أحسن ايضاح لديناميكية الهوية هذه ، ونحدث مع ١٠ ايفانز بريتشارد E. Evans Pritchard (١٩٦٨ ص ١٢٨) عن « المسافة البنيوية » ، انفاصلة بين جماعات الناس فى البنية الاجتماعية ، والتي قد تكون ذات طبيعة متنوعة ، سياسية ، وسلالية ، وعقائدية ، الخ . بمباراة أخرى ، يواجه العمل الموحد المختصر الذى تؤديه الدولة القومية والهيئة الاجتماعية بدنياميكيتهما التفاضلية ، يقيم تحدد هذه المسافة التفاضلية ، وهى دائما مسافة نسبية متغيرة .

وتتخذ الفكرة الموضوعية « لاقتلاع الجذور » ، اذا نظر اليها على هذا الوجه قيمتها الحقيقية . ترى أين تحدث الانفصامات ؟ هذا ما يحسن تقريره قبل كل شيء حتى يتسنى الحديث عن اقتلاع الجذور فى البلد الذى يهاجر منه الناس ، وبخاصة لتقييم أماكن الانفصام فى البلد الذى يهاجرون اليه . وبهذا الخصوص ، تبقى المنشأة الأسرية المختبر الذى تجرى فيه التحولات ، والانفصامات ، والتنقلات والموضع الممتاز للمنازعات فى شأن التكيف الاجتماعى .

ومن المناسب أولا أن نسجل بعدا جديدا ، وهو « التزاوج » ، وحتى فى حالة الأسر التى تحدث فيها التجربة الهجرية على مدى الشتات الريفى ، فان هذه المسألة تتعلق بوضع جديد ، يقرر الانتقال من نظام سلالى أو من أسرة كبيرة لا يشكل فيها الزوجان كيانا منفصلا ذا استقلال تام ، الى وضع « التزاوج » فالزوج والزوجة ملتزمان فى هذه الحالة بتحمل مسئوليات التقرير والتربية . وكانت هذه المسئوليات على الأقل يقسمها أشخاص آخرون فى السلالة والأسرة الكبيرة . فضلا عن ذلك فى حالة الهجرة من الريف ، نرى كثيرا إعادة تكوين شبكات أسرية واسعة ، تموض عن آثار التزاوج الحديث بإمكانية الالتجاء الى مخططات النضامن التقليدى التى تتكون من جديد فى البيئة الحضرية . بمباراة أخرى . تقر تجربة الهجرة انفصاما جرى من قبل ، وبقوة فى طبيعة المجال الاجتماعى الأسرى ، وذلك بقدوم الزوجين وظهورهما فى البيئة المهاجرة . هذا التحول الذى يطرأ على الأسرة هو الأصل فى عدد كبير من المتناقضات التى يتميز بها اختبار أساليب المعيشة والتربية التى تتبناها الأسر المهاجرة . وحيثما يتعلق ما نواجهه هنا أساسا بمجال تكيف الأطفال اجتماعيا ، فان تأثيرات الهجرة ، و « اقتلاع الجذور » ينظر اليها من وجهتين : وجهة مبادئ التربية التى يريد الآباء أن يطبقوها على أبنائهم ، من جهة ، ومن جهة أخرى ما يستدعى فى المهجر من أسانيد الثقافة الأصلية .

وعلى مستوى تطبيق مبادئ التربية التى يختارها الآباء لأبنائهم ، وهو تطبيق خاضع للسيطرة الى حد ما ، يتبين لنا أولا أن الأمر يتعلق فى كثير من الأحيان برؤية جديدة ، انطلاقا من وضع أسرة الزوجين التى تترك السيادة للأقرباء وحدهم ، عند غيبة الأجداد والأصهار ، الخ ، فى حين أن هؤلاء يتقاسمون ، فى الأوساط التقليدية مهمة التربية ، وممارسة السلطة . بمبادرة أخرى ، أنه فى مجال الانساب أو الأسر الكبيرة فى البيئة التقليدية لا تقتصر مهام الأقرباء على والدى الطفل ، فالسلطة فى كثير من الأحيان يتولاها الأجداد والأقرباء من نسل الذكور ، ثم الأصهار ، ويخضع عالم النساء لقواعد أخرى تتعلق بالتخصص فى المهام التربوية والسلطة (وخاصة فى حالة الفصل المطلق بين دنيا النساء ودنيا الرجال) . تجرى الأمور اذن كما لو أن مجموع علاقات التبعية التى تحكم الصلات بين الأفراد وبين الأسر ، تبنى البيئة الأسرية بأسلوب قوى ، تاركة القليل من مجالات الاستقلال للوالدين . أما الرقابة الاجتماعية على البيئة الأسرية فانها رقابة صارمة .

ويمكن الاعتراض بأن هذه الرقابة الاجتماعية التى يمارسها المجتمع التقليدى تحمل ايضا سمة « اقتلاع الجنود » التى تميز وضع المهاجر فى بلده الاصل قبل رحيله . ومع ذلك فانه حتى فى احياء أكواخ الصفيح بالبلاد التى ينزح منها المهاجرون ، تبقى أساليب من الرقابة الاجتماعية ، فى حين أن الهجرة تركز تفكك الاطر التقليدية من علاقات التبعية ، على الأقل على المستوى الأسرى بالمعنى الضيق .

نرى كيف يتم فى البيئة المهاجرة هذا البناء للبيئة الأسرية ، فى غيبة الأساليب التقليدية السائدة فى البلد الاصل ؟ « تصف فكرة بناء البيئة الأسرية واقما يعطو الممارسات التربوية ، وتقنيات النظام . هذه الفكرة ، وهى أقرب الى ظروف حياة هذه الممارسات والتقنيات - وتحددها بنوع ما - بتتيح لمهم صلاتها بالطبقة الاجتماعية ، بعبارات وظيفية أكثر منها أخلاقية . وليست الصرامة صفة تولدت ذاتيا فى عقلية الآباء من العمال ، ولكنها وسيلة للحفاظ على شكل معين من التوازن فى التفاعلات بين أعضاء الخلية الأسرية ، وبين هذه الخلية والمجتمع ، مع صعوبة ظروف الحياة بنوع خاص . والموقف المرن « المتساهل » ليس فضيلة متناصلة فى الطبقة البورجوازية ، ولكنه صفة يمكن أن تستقر فى الخلية الأسرية حين تتضاعف امكانيات اختيار أساليب الوصول الى « هدف معين » (لوترى Lautrey ١٩٧٧) . بمبادرة أخرى ، فى الممارسة التربوية التى يباشرها الآباء ، وفى طرق التكيف الاجتماعى التى يؤديها الطفل فى البيئة الأسرية ، تقوم عقبتان جسيمتان ، تولدهما الظروف التى توجد فيها الخلية الأسرية بشكل حاسم: الرابطة الزوجية الجديدة التى تمنع الزوجين من الاستفادة من « تسهيلات » الأنماط التقليدية - وتنمى الى واقع اجتماعى صار مختلفا - هذا من جهة ، ومن جهة أخرى « سيطرة البيئة الأسرية التى ذكرناها من قبل » هذه السيطرة ،

هل يمكن تخفيفها ؟ فى أية احوال ، وبأية فرص للنجاح ؟ فى الاجابة عن هذين السؤالين يكمن أصل وانماط مشاكل التكيف المعقدة ، ونجاح أو فشل التكيف الاجتماعى للطفل الذى لا ينقسم انفصاما بينا ، وانما يكون فى وضع تكامل مع الوضع الذى يكتسبه فى الشارع ، وفى المنشأة المدرسية . كيف يمكن حمل الطفل على أن يستوعب ثقافة أبويه - تلك التى تقدم اليه على أنها ثقافته هو - فى حين يستقر فى ذهنه كره المجتمع المضيق للأجانب وازدراؤه إياهم ؟

وبالنسبة الى الآباء ، كيف تترجم صلتهم بمجموعة من القواعد والرموز التى تشكل ذاكرة جماعية مشتركة ، تبني الهويات الشخصية ؟

ولعل فى الخطاب الذى أرسله مهاجر تركى الى المسئولين عن الاذاعة باللغة التركية براديو فرنسا الدولى شرحا من أحسن الشروح لهذه المسألة ، اذ يقول : « نحن فى ساعة الارسال نجتمع حول جهاز الراديو كما يجتمع الناس حول مائدة الطعام » . ان معاشة الثقافة هى أولا السعى الى المشاركة فى القواعد والسمات الاسرية المستقرة فى الذاكرة الجماعية .

من هذه « الثقافة الأصلية » التى تبقى وتستديم رغما عن تعديلات وضع الهجرة ، لا يحفظ الحس المشترك بوجه عام سوى المظاهر الأكثر وضوحا ومنها اللغة ، وعادات الطهى والكساء .

كيف يمكن جعل ما هو أمر شخصى ، فى معيشة الناس ، أمرا موضوعيا ؟ المعجيب أننا قلما نجد انثروبولوجيا ثقافية واجتماعية خاصة بالمجتمعات المهاجرة ، أو لا نجد لها أثرا بالمرءة ، من انتاج علوم الانسان فى البلاد المسماة بالمضيافة : ان أدبا يتحدث عن « العمال المهاجرين » وظروف عملهم فى هذه البلاد يخفى فى الكثير من الأحيان النظرات الضرورية نحو واقع ثقافات المهاجرين الأصلية ، وعلاقاتهم بتصوراتهم لهويتهم الأصلية .

وفى تحقيق أجراه أخيرا فى فرنسا فريق من المحققين الذين يتكلمون بطلاقة لغة من يتحدثون معهم ، وهم مغربى ، وبرتغالى ، وتركى من خلال أحاديث وملاحظات عميقة اجتهد هؤلاء المحققون أن يستدلوا على ما قد يتبين فى خطاب الباحثين الاجتماعيين من تصنيفات وتأكيدات من قبيل : « تعيش الأسرة نوعا من الحياة التقليدية » أو « يبدو أنهم تكيفوا تماما مع الحياة الفرنسية » أو « البيت مرتب تماما فى داخله » الخ ، وذلك حين لا تكون كلمة « متطور » هى الصالحة لوصف أى سلوك مقارب لقواعد المجتمع المحيط بهم .

أرى كيف يتسنى تصنيف وتفسير سلوك زوجة مهاجر تركى تستقبل باحثا اجتماعيا ذات صباح فلا تجد للترحيب به أحسن من تشغيل جهاز التليفزيون الموجود فى ركن من الغرفة تحت غطاء مطرز ؟ ولا يهم أنه لم يكن هناك ارسال من لجهاز ، انما المهم فى معنى هذا هو أن الهجرة ليست فاشلة ، ما دام أن

« الشيء المقتنى » موجود ، ومعه دلالات الحدائثة : ذلك أن المرء ليس فقط مثل غيره ، ولكنه يعرض أيضا هذه الدلالة العصرية المكتسبة ، مثلما يعرض أى انسان طفلا جديلا !

وما يتعين الاستدلال عليه ، كما فى المثال السابق ذكره ، ليس قائمة بالرموز الثقافية ، بقدر ما هو فهم المعالجة الرمزية للسمات الثقافية ، انه استمرار الرموز الثقافية وملازماتها للبيئة الأصلية . ونجد فيما يلى معطيات التحقيق الذى أجرى : (Bedrouh, Gökaip, Massin et al., 1977. p. 79).

وقد جمعت هذه المعطيات حول بعض نقاط التركيز ، ومجموعات الرموز الثقافية مثل :

– مجموعة القواعد الزمنية : الدلالات الزمنية التى تنظم وتنسب ذاكرة المجتمع المنزل ، ليس فقط على مستوى تاريخ الأفراد ، ولكن أيضا على مستوى المجتمع المحلى والافليمى فى البلد الأصلى . والأعياد الدينية والتقويمية تسجل « المجموعات الزمنية الاجتماعية » التى ترتبط بالذاكرة الجماعية للثقافة الأصلية .

– مجموعة القواعد المكانية : يتعلق الأمر هنا ، اعتبارا من أنماط تنظيم الحيز المكاني العائلى ، بالاستدلال على الخصائص المتعلقة بالاختيارات الثقافية النوعية فى البلد الأصلى .

– مجموعة أصول الطهى : طرأ على دور صنوف الطهى ، والطبيعة اللغوية لمهام الطبخ العديد من التطورات فى نطاق الانثروبولوجيا الثقافية . وعلى مستوى آخر ، نفسانى ، يشغل دور هذه المجموعة مكانة شديدة الأهمية . ويصف ز . الميدا Z. Almeida (١٩٧٥) الاضطرابات النفسية التى تحدث فى بداية الحياة فى المهجر ، فيدرج دعم العادات الغذائية التقليدية مع « التصرفات المعارضة » كما لو كانت « شهية المهاجر لا يمكن اشباعها بغذاء أجنبى » . ويتابع الميدا قائلا : « ان فقد المهاجر رغبته فى الطعام يعنى غالبا انه يكافح ضد فقد الهوية «الفمية» : وكثيرا ما ترجع المتاعب المعدية التى يشكو منها الى احساسه بعدم امتلاء قناته الهنسية » .

وثمة سمات أخرى يمكن الاستدلال عليها ، وهى الأوضاع البدنية (تقنيات الجسم) ، ومجموعة قواعد اللبس ، وموسيقى البلد ، والتعلق بالشعور القومى أو الدينى . ويبين الجدول الآتى الثقل النسبى لمراعاة هذه القواعد الثقافية وتنوعاتها من ثقافة لأخرى ، بالنسبة لأمم لم تتجاوز تجربتها فى المهجر خمس سنوات .

وجود السمات الخاصة بالثقافة الأصلية (بالنسبة المتنوعة)

برتغاليون	أتراك	مغاربة	
١٣٧	٣٧٧	٤٣٧	مجموعة القواعد الزمنية
١٩٦	٥١٩	٥٨٨	مجموعة القواعد اللغوية
٣٤٣	٥١٩	٦٣٩	اسطاطيقا (جاليات)
٨٠٤	٨١١	٩١٦	مجموعة أصول الطهي
٣٢	١٢٢	١٥١	مجموعة القواعد البدنية
١٩٦	٥٥٧	٥٢١	مجموعة قواعد اللبس
١٠٨	٣٤٨	٢١٢	الموسيقى
٣٠٤	١٩٨	٢٩٤	الشعور الديني
١٣٧	٤٠٦	٩٢	الشعور الوطني
			ممارسات علائقية :
٣٩٢	٥٨٥	٥١٢	مع الآخرين
١٤٧	٢٨	١٩٣	بين الأزواج
١٩٦	٩٤	١٧٦	بين الآباء
٢٩٩٩	٤٦٩٧	٤٧٣٧	المجموع (أكثر من ١٠٠٪ بسبب
(١٠٢)	(١٠٦)	(١١٩)	الاجابات المتعددة)
			عدد الأسر

(Gökalp, Bedouh, Massin et al., 1977)

هذا هو اطار تكيف الطفل مع المجتمع في نطاق أسرته ، ويظل هذا الاطار متميزا بقوة بصقلته بقواعد ورموز وقيم ثقافة البلد الاصل ، وحياته الاجتماعية ، حتى ولو لم يعلم الطفل الولود في المهجر عنها علما مباشرا أو متعمقا .

مدرسة تخضع للتلاميذ لقواعدها ، وممارسات تربوية يؤدها الآباء وتبنى بصعوبة البيئة الأسرية بسبب ضعف سيطرة قواعد المجتمع المضيف ، وأخيرا الحالة المتخلفة الهدامة للقواعد الثقافية في المجتمع الاصل : في نطاق هذه الاحوال الثلاثة وبكيفية متعارضة يتحقق اذن التوافق الاجتماعي « التفاضل » لابن المهاجر .

اشكالات بين الثقافات

بالنظر الى مثل هذه العملية التوافقية مع المجتمع ، وهي مصدر لضروب من عدم التكيف فى المستقبل ، يثور التساؤل عن الاجراءات التى تتخذها فى هذا الصدد السياسات الاجتماعية ، والاجتماعية الثقافية ، والتربوية التى تتبعها البلاد المضيافة ؟ كيف يتسنى تحقيق هذه الارادة الثابتة ، ارادة الارتقاء والتوفيق ، وأنماط التكامل فى العلاقات لدى المجتمع المضيف ؟

من بين نوعيات الهجرة الى أوروبا الصناعية ما يكمن فى طبيعة المشروع التهجيري ، بعكس الهجرة الى أمريكا فى الماضى ، حيث تبدأ للمهاجر حياة جديدة ، ليست مجرد حياة عرضية بمجرد أن تطل قدماء رصيف جزيرة « اليس » . وبالنسبة للمهاجر الأوروبى فى السنوات ١٩٦٠ - ١٩٨٠ فإن احتمال عودته الى بلده الأصلى قائم على الدوام فى مشروع هجرته ، ولو أن الوقائع تكذب دائما هذه الفكرة . لذلك فإن الرغبة فى اندماج المهاجر فى البلد المضيف تحمل سمة هذا التناقض : العودة « غدا » حتى ولو تأجل هذا الغد .

بدأت أولى سياسات الارتقاء بهوية المهاجر الثقافية أيضا من نفس النظرة المغاظة (ولم تزل كذلك الى حد كبير) ، والغاية هى الإبقاء على المهاجر وأبنائه مع ثقافتهم ولغتهم الأصلية حتى يتسنى لهم العودة الى وطنهم دون مشاكل إعادة التكيف مع البيئة الأصلية . على أن المستقبل غير مضمون للأبناء . واللغة ، والتكيف الاجتماعى بالنسبة للأبناء بالبلد الذى ولدوا به يستبعدان كل احتمال « للعودة » الى بلاد ومجتمعات لم تعد بلادهم ومجتمعاتهم . هذا الوضع النفسى الذى يستهدف قبل كل شيء اعداد هؤلاء المهاجرين الذين تبين عدم قابليتهم للاندماج للعودة الى أوطانهم (وبالأخص أبناءهم من الجيل الثانى) يبدو أنه قد فشل فى كل البلاد التى استخلصته . والشئ الذى هو اليوم موضع الاهتمام ، هو اختيار مختلف ، على الأقل من حيث أهدافه ، الا وهو « الثقاف » الذى نادى به السلطات التربوية فى بلاد المهجر ، ويتركز على عملية واقعية (وهى التعليم المدرسى) ، ويعتبر أنه ليس بفرقة عنصرية . الأمر اذن فى خصوص « استثقاف » يتعلق بشروع تربوى ، يتطلب تحقيقه « أن يؤخذ فى الاعتبار ، من الوجهة التربوية ، مجموع البارامترات - أى الثوابت - الاجتماعية الثقافية التى تدخل فى المهام المدرسية (...) ويجب أن يوجه الى كل الأطفال ، ويضعهم فى ظروف واحدة ، ويستهدف للجميع غايات واحدة » (Porcher, 1981, p. 25) .

ويقصد المشروع الثقافى أن يعطى أبناء المهاجرين امكانيات ، وكما يفصح تقرير المجلس الأوروبى مسجلا الاجماع فى هذه المسألة ، أن يكفل « الحفاظ على الهوية الثقافية عند الأطفال ، مع تطويرها من جهة ، ومن جهة أخرى ادماجهم على أحسن وجه فى المجتمع المضيف (والمقصود بأحسن وجه هنا أن يكون الإدماج موافقا لأمانى أصحاب انشأن) » (Porcher, 1981, p. 50) .

هذا الاختيار ، المركز على علم التربية ، يطرح بطبيعة الحال أسئلة صريحة

خاصة بتنفيذه ، تجنباً لزيادة أعباء التعليم (تعليم له الوطن الأصلي) وما يترتب على ذلك من تأخيرات عندما يتعلم ابن المهاجر لغة وطنه الأصلي يقدم للطفل « المواطن » نشاط ذهني ، مثل تقنيات الإعلام ، وبذلك تتسع الهوية الموجودة من قبل وتكمن الخطورة في (الجدية) بإنشاء فصول للمهاجرين المتجانسين الأمر الذي ييسر تطبيق تربية نوعية ، مركزة على الذين يتعلمون ، ولكنه يكفل التبادل الضروري بين الأطفال ذوي الأوطان الأصلية المختلفة .

وما يطلق عليه اليوم « الافتراض الثقافي » يتلخص في مجموعة من التجارب الرائدة بصعب في الوقت الحاضر نقلها الى مستوى أعم . والموضوع ، في كل الأنحاء تقريباً يتمثل بالاجمال - طوعاً أو كرها - في مناقشة سياسات تربوية حكومية : فالمعدل المرتفع في كثير من الأحيان لعدد الأطفال الذين من أصل أجنبي في المدارس كثيراً ما يجعل التعليم التعويضي الذي أعده لتحسين حالة الأقليات المنتظمة ، والاستثنائية غير مجرد . غير أن تقرير المجلس الأوروبي يسجل أن « الشيء العجيب (أو ماله مغزى) أن على مستوى تأهيل المعلمين ، تؤخذ الهجرة في الاعتبار ، وذلك في مراحل تدريجية متخصصة ، الأمر الذي يتناقض على أية حال تناقضاً نسبياً مع وجهة النظر الثقافية » (Porcher, 1981, p. 55) .

بعبارة أخرى ، يتعلق الموضوع بتنفيذ منهاج تربوي مبتكر « لا يطبق بنوع خاص على أبناء المهاجرين ، ولكنه يضمهم الى المجموع المقصود » ومن المفيد ، على خط مواز إنشاء نوع من تأهيل المعلمين يتواءم مع هذا الغرض ، ويتيح للمدرسين أن يراعوا النوعيات مع الوفاء بالشروط الخاصة بتكافؤ الفرص (...) . هذا المنهاج التربوي المفتوح سوف يقلب دون شك بعض العادات ، ولكن التطور التاريخي يقتضيه » .

وهناك عقبات تقوم بين الغرض الثقافي ، مهما كان سخياً ، وبين تحقيقه العملي . ويضع المرء نفسه على مستوى الإرادة السياسية ، إرادة السلطات العامة وكذا إرادة الآباء ، والهيئات المنظمة التي تبصر عن وجهة نظرها . فمن وجهة نظر الآباء ، كل ما يبدو أنه انحراف عن التقاليد الدينية - وبخاصة الاسلام - فإنهم يعترضون عليه ويقاومونه بشدة ، حسب الطريق السوي للتباريات المترتبة في المجال الاجتماعي للمهاجرين . وعلى ذلك فإن من شروط نجاح التربية الثقافية مجادلة الآباء في مجال النفوذ المدرسي . فطالما بقي الآباء على هامش الحياة المدرسية ، في نحفظ وحساسية ، بل وعدوان ، يصطدم الثقافي حتماً بصعوبات وعقبات .

والإرادة السياسية للدولة ، المجسدة في صورة اعتمادات وبرامج - لتأهيل المعلمين : كيف يتسنى تأهيل من يتكلفون بتطبيق مشروعات تربوية تأخذ في الاعتبار مشاعر الغيرية ، ويتفهمون الآليات الثقافية الأخرى التي تختلف أحياناً اختلافاً تاماً عن ثقافتهم ؟

ومن العقبات التي تعترض الثقافة ، الأخطاء الشائعة التي تخلط بين الثقافة

وبين الجنسية ، كما تخطط بين الثقافة والانتماء الدينى ، من جهة ، ومن جهة أخرى مجموعة من الاتجاهات التى نسميها النسبية الثقافية ، والفولكلورية .

وإذا كنّ اللبس بين الثقافة والجنسية « يربك » السلطات العامة فى بلاد المهاجرين الأصلية ، إذ لابد من الحفاظ على الشعور القومى للتعويض بدرجة ما عن الفقد المادى الذى يترتب على هجرة الشباب أولا ، ثم أبنائهم فيما بعد ، فإن مثل هذا الإنجاه ، قد يبدو مخففا على المستوى الثقافى ، خاصة وأن الدولة فى البلاد الأصلية تتميز قبل كل شيء برفض الهويات الجماعية للأقليات والمجتمعات ، والهويات الدعوية والدينية وذلك فى صالح الوحدة القومية . ترى هل يتسنى لتربية ثقافية مركزة على طالب العلم وحياته الاجتماعية فى المهجر الذى أصبح منطقيا « وطنه » أن تتوافق مع رؤية مركزة على الجنسية باعتبارها قاعدة للهوية الشخصية ؟ لا يبدو هذا صحيحا .

والالتباس بين الدين والثقافة : الانتماء الدينى ، وهو من المكونات الأكيدة للتكيف الاجتماعى ، وبناء الشخصية ، والهوية الثقافية إجمالا ، هذا الانتماء لا يمكن مع ذلك أن يحل محل الهوية الثقافية ، لا سيما أن هذا اللبس هو غالبا مسلك خارجى بالنسبة لأصحاب الشأن ، وتحقيقا للهوية من الخارج . فالواقع أنه إذا كان مسلم تونسى يملك من الأدلة ما يجعله يقرر أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينه وبين مسلم يوغوسلافى ، ووجد ملاوى وسنغالى أزاء قيم ومواقف يقران بأنها مشتركة لهما ، فإن هذه الأوضاع لا شأن لها بالأوضاع التى تقيم صلات آلية بين ما يفترض معرفته من عقيدة دينية وبين القواعد والقيم والمواقف لدى أفراد ينتسبون الى هذا الدين .

وفى أوروبا الصناعية يتعلق هذا الالتباس أساسا بالاسلام ، ويلجأ الى صور مبسطة بدرجة خطيرة لتفسير سلوك أو آخر للمهاجر ، بالأسلوب السلبي غالبا : فلا يهم ما إذا كان لوضع المرأة فى الثقافات والمجتمعات بمنطقة البحر المتوسط نوعيات مختلفة ، بغض النظر عن الانتماءات الدينية . ويمكن البحث عن « التفسير » لا فى تاريخ هذه المجتمعات ، وآلياتها الأساسية ، ولكن فى صياغة مذهبية exabstracito . أما المقيتان الأخريان اللتان تعترضان التشاقد فهما النسبية الثقافية ، والبحوث الفولكلورية .

النسبة الثقافية هى اقرار كل مزاولة ثقافية للانسان « الآخر » ، مع احتمال تبرير ما يتعذر تبريره ، بداعى احترام هذه الثقافة . هناك ممارسات أسرية كثيرة تخالف صراحة حقوق الانسان ، حتى إذا أمكن بالصدفة إيجاد تبريرات لبعض الممارسات الثقافية الأصلية . ان فى غض النظر عن ممارسات من هذا القبيل ، نسيان أنه بالنسبة للطفل الذى يفقد ضحية لها (ترك المدرسة ، اجبار الفتيات على الزواج قبل الأوان ، بتر الأعضاء التناسلية ، السخرة ، الخ) أصبح البلد الذى يتكيف مع مجتمعه ، ويتعلم بمدارسه ، مجتمعه الأصل الذى يتقاسم فيه قبل كل شيء قيم واتجاهات من هم فى سنه ومن وسطه الاجتماعى، الخ .

الثقافة مرتبطة ارتباطا وثيقا بظروف الحياة الواقعية . وثمة مسألة ثقافية تتمثل أولا في أن يأخذ المرء في الاعتبار ما يشكل الفرق بين ثقافة البلد والثقافة الأخرى ، وما ييسر في الثقافة الأخرى التبادل والتكامل مع ثقافة المجتمع المضيف أما النسبية الثقافية ، فهي على العكس ، تحبس الآخر (المهاجر) في ثقافته المقترضة دون محاولة إجراء أية مبادله ، أنها إبقاء الطفل المهاجر على حدة ، مع ما به من اختلاف . وأما الفولكلورية التي يمكن ملاحظة تأثيراتها المنحرفة في كل مكان تقريبا حين يقدم المنطق الصارم لدى الدول القومية ، الذي يبحث عن الهوية المنقوصة ، على تجريد واسترجاع مخلفات الثقافات الجماعية المحلية التي تشكل مع ذلك أساس هذه الدول القومية .

يقول كريس ماركر Chris Marker في تعليقه على فيلمه « التماثيل تموت أيضا » عما يدمره الاستعمار من الفن الأفريقي : (حين يموت الناس ، يدخلون التاريخ وحين تموت التماثيل تدخل الفن . هذه الظاهرة البنائية ، ظاهرة الموت ، هي ما نسميها النقبة » . ويسترسل قائلا : « يكون التئام مينا حين تختفى النظرة الحية المصوبة إليه » . (٠٠٠) إننا ننظر الى الفن الزنجي كما لو كانت علة وجوده في المتعة التي يوفرها لنا ، ويفوتنا التعرف على مقاصد الزنجي الذي يبدع هذا الفن ، وانفعالات الزنجي الذي ينظر إليه . ونحن نعتبر أفكاره بمثابة تماثيل لأنها منقوشة في الخشب . ونجد ما يثير الإعجاب حيثما يرى الفرد من مجتمع الزنوج وجها من أوجه الثقافة » (ماركر ١٩٥٣) .

عرض ممارسات وأشياء لم تعد علة وجودها هي العلة الواقعية ، وأحداث أو ظواهر مصنوعة لم تعد تنتمي الى القواعد المقتنة ، والى المعارف وأساليب المعرفة التي تتيح - في ثقافة ما - التفكير في العالم وتنسيقه : ذلك هو المنهاج الفولكلوري . انه خلف ما يثير الإعجاب ، طرح الهوية الثقافية في الأعماق الزمنية « للجدور » ، ومن ثم فصل الثقافة عن التاريخ .

الواقع أن الثقافات المهاجرة تندرج في التاريخ للقرن العشرين ، وهذا التاريخ الاجتماعي الذي تتقاسمه المجتمعات المضيفة والمجتمعات المهاجرة - بأسلوب السيد / واسود - هو الذي يشكل التربة التي تتأصل فيها الهويات الثقافية . وأخيرا ، فإن عرض هذا التاريخ الاجتماعي على الأنظار هو الذي يظهر بمثابة أولوية من أولويات الرؤية الثقافية .

انحياقات عدم التفاعل الثقافي :

يبدو أن الانسياق نحو الهامشية والأنماط المختلفة للتفريب الاجتماعي هي الملقبة الكبرى التي ترتطم بها مرارة اللقاءات الفاشلة ، والسياسات الاجتماعية المتذبذبة ، والفككة ، أو نسبية ثقافية قوية ، تضل طريقها ، وتهتم قبل كل شيء ببيت روح الثقة فيمن يمارسونها .

قد تولد من عمليات التكيف الفاشلة أنماط معقدة من بناء الهويات الثقافية الجديدة ، من ذلك : التعصب الديني ، والنزعة المتطرفة ، وأنماط من « التكاملية المفرطة » ، وذلك بكبت المهاجر ، وازدراؤه ثقافته الأصلية ، وكراهيته إياها ، فهذه تأثيرات منحرفة لهذه المواقف الفاشلة والرافضة من جانب المجتمعات المضيفة . ورؤى سلبية وثقافية متعددة .

وعلى مستوى الهجرة الأوروبية ، فإن البنيان الاجتماعي السكاني للمجتمعات المهاجرة - ويتكون معظمها من مهاجرين قادمين من مجتمعات ذات تقاليد إسلامية - يضع الانتماء الديني في مقدمة الموضوعات الثقافية ، إن لم تكن السياسية . ويظهر حول رفض الحدادة الغربية أشكال بنوية تستنسخ أشكال الطوائف والهيئات الدينية .

ونظامها من القيم ، وصلاتها الانسانية . هذا الموقف ، موقف « رد الفعل » . بالمعنى الحقيقي للكلمة يجد بطبيعة الحال تربة أكثر ملائمة حين يتفق كل شيء في بلد الهجرة على قصر الثقافة على الانتماء . وتظهر كذلك علاقات السيد / والمسود التي تمثل وضع المهاجر الصناعي على مستوى ثقافته كموضوع للحظ من مكانته الاجتماعية في الحياة العملية .

وإذا كان المسجد وحده هو الذي يرد كرامة المهاجر كإنسان ، بغض النظر عن أصله العنصري والاجتماعي والثقافي ، فإن هذا الخلق الديني ، وظهور هذه الأشكال من التعصب الديني - تلك التي تجد أصداء لها في النطاق الدولي - تعبر عن صوبولوجية عادية ، ونتائجها أقل أهمية بالنسبة لموقف الآباء والأبناء إزاء المجتمع المضيف .

هناك أيضا الانحراف القومي المتطرف . والسلطات العامة للبلاد الأصلية . وهي تختزل الهويات الاجتماعية الثقافية ، يستريها القلق قبل كل شيء عند رؤيتها مئات الألوف من أبنائها يهجرون أمتهم ، وهم ثروتها ، تفتقدهم أكثر مما تفتقد آباءهم ، لأن هؤلاء قد تكييفوا مع مجتمع بلدهم الأصلي . واللغة والتاريخ القوميان هما دعائم « عملية ثقافية » يتولاها معلمون مبعوثون من البلد . وتتميل التجربة الأوروبية الى إثبات أن هذا النمط من العمليات لا يجرى فقط حيال رؤية ثقافية بترفة عنصرية فعلية تستحثها داخل المنشأة التعليمية بين التلاميذ من مختلف الجنسيات ، ولكن أيضا بين الأطفال المهاجرين ، والأطفال غير المهاجرين . ولنا أن نذكر في هذا الصدد مثالا لوضع لوحظ في جمهورية ألمانيا الاتحادية : فكثيرا ما يسمع المهاجرون الأتراك يقولون ، وهم يتذكرون بأسف المنازعات القائمة بين دولتي تركيا واليونان : « آه ، لو كان اليونان : « آه ، لو كان اليونانيون على خلق كريم ، كخلق مهاجرينهم ؟ » . المشاركة في أكل « الخبز الأسود » في المنفى . من جهة ، و « اختلاق العدو الوراثي » من جهة أخرى : هذا هو الوجه الذي تشارك فيه الدول القوية في العالم كله .

ويبدو انه من الضرورة العاجلة ، بخاصة في حالة الأطفال الذين يقال انهم من الجيل الثاني ، تحاشي أن تتحول مناهج التعليم التمييزي - في الثقافة الأصلية - الى مدارس تميز بالتميز الوطني .

وأخيرا ، انحراف ما قد نسميه « فوق التكاملية » : كيف نطلب من أبناء الجيل الثاني أن يكتسبوا أذواق آبائهم ، واساليب معيشتهم وأوضاعهم اذا كانت هذه الأشياء كلها موضع ازدراء اجتماعي من جانب قطاعات عديدة من المجتمعات المضيفة ؟ وحين يضاف الى نزاع الأجيال بين الآباء والأبناء تأثيرات ارادة تستهدف التكامل بأى ثمن للأطفال من الجيل الثاني مع فصول أترابهم في البلد المضيف ، فان لدى تحقيق الهوية الثقافية كل الفرص لتعمل من خلال قواعد وأصول فصول السن هذه . وفي هذه الاحوال تتبدى الفروق على طول تصدعات الوسط الاجتماعي الاقتصادي .

ومهما كان الأمر « فان ما يسود في حالة هؤلاء الصغار ، أكثر من مجرد بحث في الجذور الثقافية ، هو أولا ارادة التكامل في مجتمع قوانينه البنوية ليست هي قوانين الكبار الراشدين ، ولكن بالأحرى ما تسميه وسائل الاعلام « كوكب الصغار »

وفي حالة الآباء أيضا ، فان التعصير « كون الشيء عصريا » الذي يبقى دائما مطلبا حيويا ، يتمثل في الاستحواذ على دلالاته ، وحيثما كان التعصير مرادفا لثقافة خاصة بالاتصال ، وبالجواهر ، فان التكامل يتمثل أيضا في الذوبان في الجواهر ، والتميز عن كل ما هو مختلف ، حتى اذا اشترك المرء في ثقافة واحدة مع أولئك الذين يظنون - باختيارهم أو رغما عنهم - من سكان النطاق المخالف .

ويقدر ما تصدع مجموعات الثقافات الأصلية المختلفة بتأثير الازدراء الصام من جانب المجتمعات المستقبلية ، بقدر ما ينتج هذا التهجير الاضافي تأثيرات يعبر عنها بالرغبة في « التفاهة والخفاء » ، ورفض اختلافه (عن الغير) بسلوك يتسم بالهروب .

والثقافة كذاكرة مشتركة ، مدفونة في الساحة التي تجرى فيها الحياة الاجتماعية ، وفي نطاق من المبادلة « تمثل وجهة نظر تبدو منها الوسائل التي تطرح تساؤلا عن الهوية الثقافية للمهاجرين ، وبنوع خاص أبناءهم » .

وفد يبين في هذا الخصوص أن استعراضا جيدا لفكرة التقاليد غنى بالامكانيات والحديث عن « اقتلاع الجذور » دون تحديد مناسبة ، وبخاصة دون التساؤل عما اذا لم يكن هدم التقاليد في البلاد الأصلية سببا من أسباب الهجرة أمر جدير بالتأمل . والتقليد تبعاً للعبارة التي صاغها بويون Pouillon (١٩٧٥) ليس مجرد مراعاة بلهاء لقواعد مجملة ، ولكنه « شعور الجماعة بطبيعتها الراسخة » (٠٠٠) . والتعرف على تقليد ما هو العنصر على تراث في الماضي ، بشرط عدم قبول هذا التراث الا مع الاحتفاظ بحق المراجعة ، ومعايير هذا الحق هي معاييرنا .

التقليد اذن . . ولكن الى تقليد ؟ الآن الى التاريخ : فكما أن تاريخ العمل ، والحركات العمالية ، والغزوات الاجتماعية في القرن الماضي ، تشكل دون ريب جزءا لا يتجزأ من تراث المجتمعات الصناعية في أوروبا ، فإن التاريخ الاجتماعي للنصف الثاني من القرن العشرين لا يمكن فصله عن تاريخ الهجرة في هذه المجتمعات ، وفي البلاد الأصلية . والمهاجرون وأبنائهم يصنعون هذا التاريخ باعتبارهم فاعلين يتمتعون بامتياز ، ولكن التاريخ بما فيه التاريخ الذي يدرس في المدارس ، يحرمهم من ذاكرتهم الخاصة .

ويبدو أن التثاقف سوف يخطو أولى خطواته حين يشغل هذا التاريخ ، تاريخ الهجرة ، وتاريخ هذه العقليات ، وهذه الثقافات المختلفة مكانة في مناهج التعليم العام بالبلاد التي يهاجر إليها الناس .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

◎ مجلة رسالة اليونسكو

◎ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

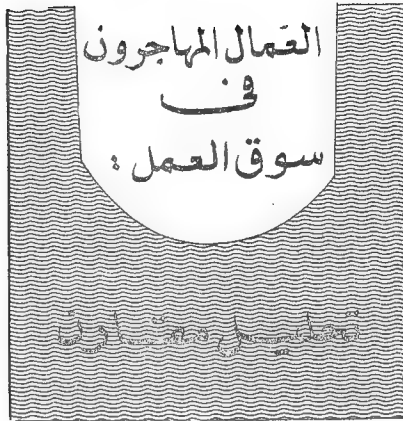
◎ مجلة مستقبل التربية

◎ مجلة (ديوجين)

◎ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغات الدولة
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمانة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية لليونسكو ومعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.



تهيئة :

يركز التحليل المقارن الذي تقدمه هنا ، على العلاقة بين الهجرة والسوق التي تستقبل اليد العاملة وحتى يتسنى لنا مناقشة هذه العلاقة نبحث توزيع القوة العاملة المهاجرة في ثلاث من أسواق العمل ، مع وضع التأكيد على طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم العمال الأجانب وبشكل يقتصر الى التناسب ، وعلى الاتجاهات في توزيعهم بمرور الوقت . والمتوقع أن تلقى المناقشة بعض الضوء على العوامل التي تؤثر في توزيع العمال المهاجرين في هيكل العمالة ، ومن ثم على العوامل التي تيسر أو تعرقل حركتهم . ويوجه اهتمام خاص الى الظروف العامة في سوق العمل (زيادة العرض أو زيادة الطلب) وإلى درجة تنظيم تدفقات المهاجرين .

والمناقشة مقصورة على مواقع استخدام العمال اليدويين الأجانب الذين يتجهون الى العمل الأجير أو الذين يشتغلون لحسابهم . ولا يقصد بكلمة أجانب سوى المولودين بالخارج . ولسنا ننظر هنا الى المهاجرين من الجيل الثاني لأن العوامل التي تحكم توزيعهم الاقتصادي شبيهة بالعوامل التي تؤثر في توزيع فئات معينة من

بقلم: أدريانا مارشال

استاذة اقتصاديات العمل وكبيرة الباحثين في السكينة
الأمريكية - اللاتينية للعلوم الاجتماعية في بيونس آيرس .
واشتغلت بموضوعات سوق العمل وهجرة العمال بما في ذلك
الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة في أوروبا الغربية وأمريكا
اللاتينية والولايات المتحدة . ونشرت كتابين وعدة مقالات .

ترجمة: الدكتور دأشد البراوى

استغل بالتدريس في جامعات القاهرة والإسكندرية والأزهر
وعين شمس ، وكان يقوم بتدريس مواد : تاريخ مصر
الاقتصادى ، والملاذات السياسية والاقتصادية الدولية . وله
عشرات من المؤلفات والمترجمات ، كما نشر العديد من المقالات
فى الصحف والمجلات المصرية والعربية . ويعمل حاليا مستشارا
اقتصاديا للاتحاد العام لنقابات عمال مصر .

القوة العاملة من أبناء البلد ، فهم يلقون تنشئة اجتماعية ويعلمون ويدربون فى البلد
الذى يستقبلهم ، وتختلف توقعاتهم الحرفية عن توقعات المهاجرين من الجيل الأول .

أطسار التعلييل :

تحدث هجرة العمال اليدويين فى مجالات متنوعة ومختلفة . فأسواق العمل
التي تتلقاهم تتراوح من ظروف يزيد فيها عرض العمل الى ظروف تنسم بزيادة الطلب
عليه . وتختلف سياسات الهجرة من التقييد والانتقاء الى التساهل الكثير بالنسبة
الى الهجرة . وفى أى من هذه المضامين يمكن ترتيب الأنشطة الاقتصادية حسب درجة
حساسيتها بالنسبة الى العمل « أى مرونة الاحلال فيها » وتساق الحجة هنا بأنه
فى الجهات التي تستقبل المهاجرين وفيها فائض من الأيدى العاملة ، فالأكثر احتمالا
أن تشجع الهجرة على نمو الطلب على العمال فى الأنشطة الحساسة من ناحية العمل ،
وهى الأنشطة التي تشجع بدورها على مزيد من الهجرة . ويسهل العملية وجود
سياسة عديمة الفاعلية للهجرة : تكون على الأقل فى الواقع عاجزة عن التحكم فى

تدفق الهجرة وتنظيم التوزيع الجغرافي والاقتصادي للعمال الأجانب . وعلى خلاف هذا ، عند ما تسود قدرة العمل في المنطقة التي تستقبل العمالة الأجنبية ، بل وأكثر من هذا اذا كانت الهجرة تنظمها الحكومة الى حد كبير ، فان الأيدي العاملة الأجنبية تخصص بشكل فعال للوظائف الشاغرة التي لا تقع بالضرورة في الأنشطة الحساسة بالنسبة الى الأيدي العاملة .

من الطبيعي أن الفرق بين اشباع طلب موجود من قبل وبين « خلق » طلب ، هو الذي يحدد فوارق معينة في أساليب ادماج العمال المهاجرين في الأسواق التي تستقبلهم . ففي المناطق التي يتوجهون اليها وفيها فائض من الأيدي العاملة ، يزيد عدد العمال الأجانب في الأنشطة ذات الحساسية من ناحية العمل ، بينما في المناطق التي تستقبلهم والتي بها ندرة في الأيدي العاملة ، يتم توزيعهم بصورة يسودها التجانس الى حد ما ، على هيكل العمالة . وبعبارة أخرى يجب أن يجد المرء في الأخيرة اتجاها نحو انتشار العمل الأجنبي (دائما نحو الأعمال الأقل جاذبية) ، بينما تتوقع في الأولى اتجاها نحو التركيز في صناعات معينة .

وبفعل عوامل موضوعية وذاتية يبدو أن توزيع العمال اليدويين المهاجرين على الأعمال غير المرغوب فيها من « وجهة نظر المجتمع » على حد تعبير بوهنج Böhning (١٩٧٤) أمر لا استثناءات فيه . ويحدث هذا عندما يكون العامل المستورد هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة حالات نقص العمالة بسبب انتقال العمال الوطنيين الى مراكز أكثر جاذبية . ويحدث هذا أيضا عند ما تكون الهجرة الوافدة من البلاد الأقل تصنيعا مصحوبة في الوقت نفسه بحركات طويلة الأمد من جانب القوة العاملة الوطنية نحو توسيع مجال الفرص في الحرف غير اليدوية وتصبح الأعمال التي تتطلب مزيدا من المهارة ، في حيز الامكان بفعل النمو الاقتصادي ونشر التعليم بما يترتب على ذلك من توقعات بصدد الأعمال . ويميل العمال المهاجرون الوافدون من البلاد الأقل نموا والذين كثيرا ما يفتقرون الى المهارات « الحديثة » ، الى أن يوجهوا نحو المراكز التي تتطلب مهارة أقل أو يقل الاقبال عليها مما يسهل ترقية العمال الوطنيين : ونظرا لأن الحرف التي لا تتصف بالجاذبية ، يمكن أن نلقاها في جميع أرجاء هيكل العمالة ، فقد يجرى توجيه العمال المهاجرين الى أنشطة متباينة جدا ولكن عموما في « أسوأ » الوظائف .

في البلاد المستقبلة للعمال الأجانب وبها امدادات زائدة من الأيدي العاملة ولا تفرض فيها رقابة على أعداد وتوزيع المهاجرين ، فان عملية اضافية تفرض على « القانون » الذي يحكم توزيع الأيدي العاملة الأجنبية . فيميل المهاجرون الى « خلق طلب عليهم » في أنشطة من قبيل الخدمة المنزلية حيث الطلب على العمل مرن جدا ، والصناعات المرنة من الناحية التكنولوجية (وهي عموما صناعات تقليدية قديمة مرت بمراحل من التطور التكنولوجي ، ومن أمثلتها التشبيد والمنسوجات) ، وفي

المواقف الأشد تطرفا الحرف التى يزاولها العمال بأنفسهم (البائع المتجول ، الخ) .

فى حالة وفرة العمل - وتعتبر وفرة العمل الأجنبى حالة خاصة منها - فإن الأنشطة الحساسة من ناحية العمل (كالصناعات المرنة تكنولوجيا) يمكن أن « تتجمد » عند مستوى معلوم فى عملية إحلال الأيدى العاملة وتعود الى أساليب الانتاج التى تكثر من استخدام العمل والى الأشكال القديمة من تنظيم الانتاج أو تتفكك الى عناصر تكثر من استخدام العمل ، وقد يكون من المظاهر الأخرى للاستجابة الى الوفرة من اليد العاملة ، حدوث فورة من المنشآت متوسطة الحجم ، وبعث الحياة فى نظام المقاوله من الباطن ، والعمل المنزلى وغير ذلك من أساليب التعاقد العتيقة . وبهذه الطريقة يمكن أن تشجع الهجرة على نمو طلب على عمال أجانب لا حاجة هنا الى مناقشة استعدادهم لقبول ظروف ناشئة عن إعادة تكتيف عمليات العمل وأساليب استخدام بالية . وعن طريق الشبكات الاجتماعية التى تسجل وثائق طبية دورما فى عملية التوزيع ، فإن فرص العمالة فى الأنشطة التى تبين تركزا مفرطا للعمال الأجانب ، سوف تواصل اجتذاب المهاجرين الجدد . وهذه العملية التى تدعم نفسها بنفسها يسهلها عدم وجود سياسات صناعية تتحكم فى نشوء قطاعات اقتصادية مختلفة ، عن طريق تقسيم سوق العمل وتدخل نقابات العمال الضعيف ، ويدعمها بطبيعة الحال عدم التحكم فى ورود الأيدى العاملة الأجنبية . والمواقع الناتجة عن ذلك والتى يشغلها العمال الأجانب فى صرح العمالة ، لا تختلف تماما عن النمط العام الذى سلف وصفه ، نظرا لأن العمال المهاجرين يزداد وجودهم فى كل مكان ، وبوجه عام فى الصناعات التى يكثر فيها استخدام العمل (وبذا تكون أكثر حساسية بالنسبة الى العمل) وهى صناعات تميل بحكم كونها قديمة الى أن تضم نسبة تزيد عن المتوسط من الوظائف غير المرغوب فيها ، وتتطلب تلك الأنواع التقليدية من « المهارات » التى تتوافر للمهاجرين الوافدين من البلاد الأقل تصنيما . وهكذا اذ يخلق العمال المهاجرون الطلب عليهم ، فانهم لا يكملون الأيدى العاملة الوطنية ولا يحلون محلها ، فهم يشغلون مراكز ما كانت لتوجد فى حالة عدم توافرهم .

إذا أمكن النظر الى الهجرة على أنها من جهة ، نتيجة مترتبة على الخطى التى تسير بها عملية إحلال العمل فى ظروف ندرة العمل ، فسوف تعمل بدلا من هذا كرادع لسرعة الاحلال فى أنشطة اقتصادية معينة فى ظروف يكون فيها فائض من الأيدى العاملة .

ان وضع العمال الأجانب فى الاقتصاد ، وكون الهجرة يمكن أن يؤثر فى الطلب على العمل ، هذان الأمران يسفران عن نتائج اقتصادية هامة (على الانتاجية مثلا فى بعض الصناعات) وعن آثار اجتماعية تتجاوز ما يحتمل أن يترتب عليهما من آثار مضادة بالنسبة الى العمال الوطنيين ، من قبيل فصل العمال والبطالة فى رفع الأجور .

المهاجرون في ثلاث من أسواق العمل :

مما لا يبعث على الدهشة أنه نظرا لأن التدفقات الأجنبية كانت تتكون الى حد كبير من العمال اليدويين ، اما بسبب الاجتذاب العمه كما في أوروبا الغربية أو بسبب هجرة العمال اليدويين « التلقائية » الى نيويورك أو بيونس آيرس ، فإن الأيدي العاملة الأجنبية كاد يقتصر الأمر بها على الاندماج في سوق العمل اليدوي . واجتذبت فرص العمل اليدوي أيضا امهجرين كانوا يؤدون أعمالا يدوية في بلادهم الأصلية . في الأراضي الوطنية وجمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا وفرنسا استخدمت في الأعمال اليدوية الأغلبية الساحقة من المهاجرين الوافدين من بلاد حوض البحر المتوسط . وفي نيويورك كان أكثر من ٦٠٪ من المهاجرين الاسبان في عام ١٩٧٠ يقومون بأعمال يدوية .

وارتفعت النسبة الى ٦٨٪ (ذكور) ، ٧٨٪ (اناث) في عام ١٩٨٠ (مارشال ، ١٩٨٢) . وفي الأرجنتين كان ٩٠٪ تقريبا من المهاجرين الوافدين من بوليفيا وشيلي وباراجواي ، ٦٦٪ من المهاجرين من أورجواي يقومون بالعمل اليدوي في عام ١٩٧٠ « كارون Carron ، ١٩٧٦ » . وفي بيونس آيرس بوجه خاص كان حوالي ٨٠٪ من المهاجرين الوافدين حديثا من البلاد المجاورة يقومون بأعمال يدوية (مارشال ، ١٩٧٩) .

لا يقتصر الأمر بالنسبة الى العمال الأجانب على استخدامهم لاداء الأعمال التي لا تتطلب مهارة ، وكثيرا جدا ما يعملون بقدرات شبه ماهرة في صناعات تحتاج الى مهارات « تقليدية » (مثل بناء السفن وعمل الملابس والتشييد) .

ويتخذ التحليل التالي كفرض علمي وجود تقسيم يدوي وغير يدوي بين القسري العاملة الوطنية والقوى العاملة الأجنبية . فإذا عرفنا أين يعمل العمال المهاجرون . فان اهتمامنا ينصب على مناقشة العوامل التي تحدد توزيع العمال اليدويين المهاجرين على الأنشطة الاقتصادية . من الناحية النظرية يجب النظر الى التوزيع الاقتصادي بالنسبة فقط للعمال الوطنيين والأجانب الذين يؤدون أعمالا يدوية ، ولكن هذا لم يكن دائما في حين الامكان نظرا لطبيعة المعلومات المتاحة .

سوف نصنف فيما يلي بعض مظاهر تدفقات الهجرة الى ثلاث مناطق مختارة هي أوروبا الغربية والأرجنتين والولايات المتحدة ، وصور ادماجهم في أسواق العمل اليدوي الحضرية . وهذا يسبق الدراسة المقارنة .

ثورة العمل والعمال المستوردون في أوروبا الغربية :

خلال الستينات من القرن الحالي بل وقبل ذلك في بعض الحالات ، كانت بلاد عدة في غرب أوروبا تعاني حالات من ندرة الأيدي العاملة ، لم تكن مواقف أسواق العمل وخصائص استيراد العمال متجانسة بالتأكيد في أوروبا الغربية ولكنها كانت

تشارك في بعض سمات أساسية • فالأراضي الواطنة التي نختارها هنا كمثال نضربه عن موقف العمال « المستوردين » في سوق عمل يزيد فيها الطلب ، تعتبر واحدا من أمثلة مجردة عن ذلك الموقف •

إن هجرة العمال الى الأراضي الواطنة وينظمها أسلوب من التجنيد النشط وبالمشاركة من جانب نقابات العمال • هذه الهجرة بدأت في وقت دقيق شهد في أوائل الستينات حالة مفرية من ثورة العمل مع ارتفاع سريع في الأجور بسبب انهيار سياسة الأخيرة • وعمل ما ترتب على ذلك من انكماش الأرباح على بدء الواردات من العمال من بلاد حوض البحر المتوسط • كان العمال المستوردون المصدر الوحيد للعمل الإضافي إذا علمنا أنه لم يكن في الامكان الاسراع بعملية الاحلال بين العمال ، كما لم يكن في الامكان تعبئة الاحتياطات الداخلية الصغيرة من الأيدي العاملة في الأجل القصير في مازق كان فيه الطلب الخارجي والمحلي المتوسع على المصنوعات يخلق ظلوما تدعو الى حدوث زيادة مجزية في الانتاج •

لم تكن الأيدي العاملة الأجنبية يجسرى تجنيدها عن عمد عن طريق الحكومة واصحاب الأعمال فحسب ، بل وكان توزيعها الجغرافي والصناعي يخضع للرقابة أيضا ولهذا كان العمال المهاجرون يوجهون صوب الوظائف الشاغرة وكانوا يخصصون للمواقع الشاغرة المتركة جغرافيا في مختلف الصناعات • وكانت الاحتياجات الى الأيدي العاملة متركة في الاقليم الغربي وفي الصناعات التحويلية : ٦٦٪ من عمال بلاد حوض البحر المتوسط (١٩٦٦) موجودون في ثلاث مقاطعات من إحدى عشرة مقاطعة (٨٦٪ إذا أضيفت مقاطعتان أخريان) حيث كان يتركز ٥٠٪ من الوظائف الشاغرة التي لا تحتاج الى مهارات (٧٧٪ من المقاطعات الخمس) • وتباينت أنماط الهجرة الداخلية والدولية • فكان العمال الوطنيون يغادرون الأقاليم التي تتلقى عمالا أجانب ، وعوض الآخرون الخسارة في العمال الوطنيين الناشئة عن الهجرة الى الخارج • فخلال الستينات تدفق ٥١٤٥٠ عاملا أجنبيا على الاقليم الصناعي الغربي ، بينما غادره ٥٥٠٠٠ من العمال الوطنيين (بيانات عن السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٩) •

وكما سبق أن ذكرنا كان المتوقع من العمال الذين جرى تجنيدهم أن يواجهوا حالات النقص في سوق العمل اليدوي • من الناحية العملية كان ٧٠٪ من القوة العاملة الأجنبية يستخدمون في الصناعة التحويلية مقابل ٣٥٪ من مجموع القوة العاملة اليدوية في الأراضي الواطنة (١٩٦٥ - ٦٨) ، ٥٪ في صناعة البناء • وكانت الأيدي العاملة الأجنبية عمال انتاج بصفة أساسية ، فكان تجنيدها يوجه فقط الى الذكور لأنهم المطلوبون • وكان هذا تعكسه الى حد ما المواقع التي يشتغلون فيها داخل الصناعة • ولم يصل العمال الأجانب مثلا الى نسبة مهمة من مجموع العاملين في الصناعة ، ولكن في بعض الفترات كان الوافدون الجدد السبب في النمو الكلي في الاستخدام بالصناعة (مثلا : ١٩٦١ - ٦٥) •

فى داخل الصناعة وهى المجال الرئيسى الذى يستوعب المهاجرين سواء من ناحية الاعداد المطلقة أو النسبية ، كان العمال الأجانب أوفر تمثيلا فى صناعات الفخار والجلود والمنسوجات والغذاء .

وكان غيابهم الملفت للنظر من صناعة الملابس وهى المستقبل المعتاد للمهاجرين ، يمكن أن يرجع بعض السبب فيه الى غياب النساء من تدفقات الهجرة . وكانت الصناعات المذكورة من أكثر الصناعات استخداما للعمال (وهو ما تشهد به معدلات الانتاجية التى تقل عن المتوسط) وأقلها ربحية اذا كانت الأجور فى معظمها دون المتوسط . وأظهر بعضها توسعا فى العمالة بينما شهد غيرها انكماش حجم العمالة . وكانت معظم هذه الصناعات تضم نسبيا مهمة من الحرف اليدوية شبه الماهرة ويناسبها نوع المهارات المتاحة فى صفوف المهاجرين من بلاد تسود فيها الصناعات التقليدية (مثل الصناعات الجلدية والمنسوجات والفخار والصناعات الهندسية) .

وعموماً كانت القوة العاملة المكونة من المهاجرين يزيد تمثيلها عن الحد الواجب بما يقرب من ١٥ فى المائة بالنسبة الى مجموع العمال اليدويين فى الصناعات . ومع كل ، لم يتجاوز التركيز المبالغ فيه فى أى من هذه الصناعات ، نسبة ٤ فى المائة وكانت التراكيزات الكبيرة أشد ظهوراً الى حد ما على المستوى الاقليمى . فطبقاً للبيانات عن السنوات ١٩٦٠ - ٦٩ كالتركز المفرط فى الصناعات التقليدية . مصحوباً بتغلغل العمال الأجانب فى كافة أرجاء القطاع الصناعى (باستثناء صناعات الطباعة والناس) . ومرتبطاً بشكل ايجابى بالرقم القياسى الدال على الطلب الزائد على الأيدى العاملة (باستثناء الصناعات الغذائية ، وكانت مشاركة العمال الأجانب أكبر فى الصناعات ذات المستويات الأعلى من الوظائف الشاغرة ، وباختصار أظهر العمال الأجانب تركيزاً يتجاوز الحد الواجب ، فى الصناعات التى تكثرت من استخدام العمل والصناعات الحساسة بالنسبة الى العمل ، ولكنهم أظهروا أيضاً درجة مهمة من الانتشار فى قطاعى التصنيع والتشييد .

فى البلاد الأخرى بأوروبا الغربية حيث اشتراك الأيدى العاملة الأجنبية فى مجموع العمالة أهم بكثير منه فى الأراضي الوطنية ، يلاحظ وجود اتجاه للانتشار نحو صناعات خلاف صناعات المهاجرين التقليدية . وهذا الانتشار لا يغير دائماً التركيز الأساسى المبالغ فيه فى الصناعات التقليدية مع وجود الفوارق المستمرة الى حد ما بين القوى العاملة الوطنية والأجنبية .

وعند ما قام 'بوهنتج' (١٩٧٥) بفحص الصناعات التحويلية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية لم يجد أى ارتباط بين كثافة العمالة ونصيب العمال الأجانب - يوحى بأن العمال المهاجرين كانوا يلبون الاحتياجات الى العمال الأقل مهارة والوظائف غير المرغوب فيها اجتماعياً بوجه عام . ورغم أن بعض الصناعات التى تكثرت من استخدام العمل تستخدم أعداداً كبيرة من العمال الأجانب فإن الانتشار نحو القطاع

الصناعى الوسيط ظاهر للعيان بشكل واضح فيصل الى نسب لها شأنها فى بعض الفروع التى تكثر من استخدام رأس المال أيضا . وبالنسبة الى الصناعة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية أيضا يستنتج هيمنز Hiemenz وشاتز Schatz (١٩٧٦ ، ص ٤٥) أن نسبة العمال الأجانب من الاناث والذكور ترتبط بنسبة العمال غير المهرة وأشباه المهرة فى القوة العاملة من الاناث والذكور على التوالى فى الصناعات المختلفة ، وأنه يرغم أن المهاجرات متركزات الى حد أكبر من الألمانية فى الصناعات الضعيفة هيكليا (أى المعرضة لمنافسة الواردات) فليس هناك ارتباط مشابه فى حالة العمال الذكور الأجانب .

بالنسبة الى سويسرا تقدم مايا Maillat وآخرون (١٩٧٦) معلومات تبين عملية انتشار الأيدي العاملة الأجنبية فى أرجاء القطاع الصناعى . فبينما كان العمال المهاجرون ممثلين بكثرة وبصورة ملحوظة فى الصناعات التقليدية التى تكثر من استخدامها (حسب القيمة المضافة للعامل الواحد) الملابس ، المنسوجات والصناعة الهندسية (بالقياس الى العمال السويسريين ، فإن تمثيلهم بأكثر مما يجب ظن مستمرا تماما على امتداد الزمن (١٩٦٦ - ٧٤) ، وعلاوة على هذا فخلال الفترة ذاتها تناقصت نسبة القوة العاملة الأجنبية فى هذه الصناعات . كانت نسبة العمال الأجانب قد وصلت فى سويسرا الى ٤٣٪ من مجموع العمالة الصناعية فى عام ١٩٨٤ وهو رقم يكشف فى حد ذاته وبصورة كبيرة عن عملية الانتشار .

ولوحظت نسب عالية تراوحت من ٤٠ الى ٥٠ فى المائة فى الصناعات الوسيطة التى تكثر من استخدام رأس المال مثل الورق والطباق والبلاستيك والمطاط ، وعلاوة على ذلك حدث نمو سريع فى مشاركة العمال المهاجرين فى الصناعة الكيماوية .

وفى فرنسا يبدو انه لا ارتباط بين المعدات المتقدمة أو العتيقة ووجود عمال أجانب أو عدم وجودهم (حسب ما ذكره ريرات Rerat وآخرون واقتبسه تابينوس Tapinos وآخرون ، ١٩٧٨) .

وباختصار وبرغم استمرار التمثيل الزائد عن الحد للعمال الأجانب فى الصناعات التقليدية ، يمكن اكتشاف اتجاه فى بلاد أوروبا الغربية نحو انتشار العمال الأجانب بمرور الوقت عبر سوق العمل الصناعية ، من معظم الصناعات التحويلية التى تكثر من استخدام العمل الى الفروع الصناعية الوسيطة بل والفروع التى تكثر من استخدام رأس المال . وهذا الاتجاه يوحي بأن الطلب على العمالة المهاجرة ينشأ من الحاجة الى عمال للانتاج اقل مهارة ، وهى حاجة يولدها التحول طويل الأجل للقوة العاملة الوطنية نحو فرص أكثر جاذبية .

وبالإضافة الى هذا فالأدلة على أن استخدام العمال الأجانب كان يسير بنسب متساوية مع الإبداع التكنولوجي ، هذه الأدلة تؤيد الفرضية التى تذهب الى أنه فى

الاقتصاديات التي تتسم بندرة العمل والتي تفرض رقابة على الهجرة ، فالواردات من الأيدي العاملة ليس لها تأثير مضاد على التكنولوجيا وتنظيم الانتاج ، بمعنى أنها لا تخلق طلبا على العمل على حساب الانتاجية . ففي الأراضي الواطنة عام ١٩٧١ كان على الأقل ثلث الشركات الصناعية التي جرى مسحها وتستخدم المهاجرين ، قد أدخلت أو اعتزمت ادخال معدات حديثة توفر العمل أو التي عملت على ترشيد وسائل الانتاج أو اعتزمت ذلك الترشيح (مارشال ، ١٩٧٣) . وعلاوة على هذا ففي النعدين كان الأجانب يستخدمون بصفة مؤقتة الى أن يتم الاغلاق المخطط للمناجم .

وبالمثل تطبيقا لما ذكره د. هوبفجر Hoepfner واتتبعه بوهننج (١٩٧٥) ، ص ١٣ ، (١١) وجد المسح الاقليمي الذي قام به أصحاب الأعمال في جنوب غربي ألمانيا . أنه على خلاف التوقعات . فالشركات التي تستخدم عمالا من الأجانب ، تبذل جهودا أكبر في سبيل تقليل حدة العمالة ، عن طريق تعميق رأس المال ٥٥٠ ومن جهة أخرى ٥٥٠ يشغل الأجانب ورشا لا يمكن أن يحل محلها الآلات .

فائض العمل والهجرة « التلقائية » في الأرجنتين :

على خلاف واضح مع الحالات السابقة ، فالأرجنتين والولايات المتحدة (المثال التالي الذي ندرسه هنا) بلاد نموذجية بالنسبة الى الهجرة . فهجرة العمال اليدويين من البلاد المجاورة (وخاصة بوليفيا وشيلي وبارجواي) الى الأرجنتين هجرة تقليدية وهامة من حيث اعداد المهاجرين ، ومزمنة ، وسهلها القرب الجغرافي ولغة مشتركة وسمات ثقافية مشتركة كثيرة . وبرغم ذلك لم تصل الى نسبة كبيرة جدا في القوة العاملة الأرجنتينية على خلاف الهجرة الماضية من أوروبا .

في النصف الأول من القرن الحالي كانت الهجرة من البلاد المجاورة تكمل النقص في الأيدي العاملة المحلية للأنشطة الريفية في مناطق الحدود . ومنذ منتصف الخمسينات . تغيرت مسوق العمل بالأرجنتين الى مسوق بها فائض نظرا لبطء التوسع الاقتصادي برغم أن البلد ظل يبدى مستوى من التصنيع والتطور الاجتماعي والاقتصادي العام أعلى من جيرانه . ومن ثم لم تقل الهجرة ، وبدلا من ذلك زادت سرعتها خلال السنوات ١٩٥٦ - ٦٠ ، وأخذت تزيد باطراد حتى حوالي ١٩٧٦ ، وبرغم التحول الذي طرأ على ظروف سوق العمل ، فان سياسة الهجرة التي انتهجت في عقود ماضية تميزت بنقص في الأيدي العاملة ، ظلت متساهلة للغاية . وهذا الاتجاه عززته متطلبات «الأمن القومي» المزعومة (عدد سكان الأرجنتين قليل بالقياس الى مساحتها والشعب الموجود باستمرار من ندرة متوقعة في الأيدي العاملة ، وتمثلت هذه المتطلبات في الامراع بالتراكم الرأسمالي حتى يتسنى امتصاص الموارد المحلية من الأيدي العاملة . وزاد من تسهيل الأمور انتفاء المعارضة تماما من جانب

نقابات العمال للهجرة الطليقة . من الناحية التاريخية أقام المهاجرون في الأقاليم المتاخمة للبلاد التي تبعت بهم ، ولكنهم انتشروا فيما بعد الى مناطق أخرى ، كما انتقلوا من الأنشطة الريفية الى الحضرية ، وترتب على الركود الاقتصادى النسبى أو النقص فى الطلب عن العمل فى الزراعة فى بعض الأقاليم التي جرى العرف على انها تستقبل المهاجرين ، أن أصبحت موجات كثيرة من المهاجرين يعاد توجيهها الى بيونس آيرس التي كانت أيضا المستقبل الرئيسى لتدفقات الهجرة الداخلية .

وطرأ تحول على دور العمال المهاجرين فى الاقتصاد الأرجنتينى عند ما ارتفعت نسب البطالة . فمعد السنتين ، وفى إطار زيادة فى الطلب على العمال فى قطاعات الانتاج تكاد أن تكون صفرا ، فقد دور الهجرة أهمية . والحقيقة أنه فى جميع الاقتصاديات الإقليمية التي تستقبل المهاجرين باستثناء منطقة بيونس آيرس ، كانوا يفضلون أن يتجه المهاجرون الأجانب الى المقاطعات التي كان نمو العمالة فيها أقل ما يمكن . فى المراحل القديمة من هجرة العمال (قبل سنة ١٩٥٠) كان العمال المهاجرون يلبون طلبا على الأيدى العاملة ذا طابع خاص من الناحية الاقتصادية ومحليا من الناحية الجغرافية . وجاءت فترة (١٩٥٠ - ٦٠) مال العمل الأجنبى خلالها الى ملء النفرة التي خلقها خروج العمال الوطنيين الذين غادروا المحافظات متجهين الى بيونس آيرس . وأخيرا ، منذ عام ١٩٦٠ فصاعدا (باستثناء توسع بلغ الذروة وقصير الأمد فى أوائل السبعينات) نجد أن القوة العاملة المهاجرة حلت محلها هى نفسها قوة عاملة محلية كافية حتى فى القطاعات الاقتصادية المتخمة بالعمال الأجانب . وفى معظم المقاطعات أسفر عن هذا تناقص مشاركتهم فى مجموع القوة العاملة وفى الأنشطة التي كان المهاجرون يتركزون فيها . فعلى خلاف الاقتصاديات الإقليمية بدا أن دور العمل الأجنبى فى بيونس آيرس يكتسب مزيدا من الأهمية ، بل وتزداد نسبته بالفعل فى صفوف السكان الذين يزاولون نشاطا اقتصاديا . ولكن هذا الكسب كان راجعا فقط الى النقص فى الهجرة الأوربية القديمة . فوجود العمال المهاجرين فى الصناعة وكان ذا أهمية من قبل ، أخذ يتضاءل . منذ عام ١٩٦٠ أصبح قطاعان اقتصاديان يتميزان بامتصاص الأيدى العاملة المهاجرة وهما التشييد (للرجال) والخدمة المنزلية (للنساء) . وكان هذا ملحوظا بوجه خاص فى بيونس آيرس وهى المكان الرئيسى الذى تتوجه اليه جموع العمال الوافدين من الخارج . وترتب على ركود الطلب على العمال فى الصناعة أن عملية إعادة التوجيه الى هذه القطاعات وصلت أيضا الى حد ما الى القوة العاملة الوطنية وخاصة المهاجرين من الداخل . بدأ الاتجاه فى الستينات وزاد عمقا خلال فترة الكساد الذى حل فى أواخر السبعينات .

ويقدم كل من التشييد والخدمة المنزلية مثلن نموذجين للأنشطة الحساسة بالنسبة الى عنصر اليد العاملة ، فكلاهما يحصل على حاجته من العمال عن طريق الشبكات الاجتماعية المعتادة . ويبدو أن الطلب على خدام المنازل فى بيونس آيرس كان مرنا الى ما لا نهاية . وتشبيد محال السكنى لم يحدث ابتكارات فى تكتيكات

البناء كما لم يأخذ هذا القطاع بالأساليب المعتادة في بلاد أخرى . . وتدفق الأيدي العاملة المكونة من المهاجرين الدوليين والداخلين أسهم على ما يظهر في تأخير الابتكار مما أساء الى انتاجية العمل من الناحية المطلقة . فضلا عن هذا شجعت وفرة العمل على انتشار المقاوله من الباطن وغيرها من الأساليب التعاقدية التي كان لها تأثير مضاد على العمال ، بالأسهام مثلا في تجنب دفع مزايا الأمن الاجتماعي وفي الإبقاء على عدم استقرار العمالة في قطاع التشييد .

وتضخمت العمالة الأجنبية في التشييد خلال الستينات وربما أيضا في السبعينات) ، وزاد اشتراك العمال الأجانب في العمالة في كل من التشييد والخدمة المنزلية . ويوحى هذا الاتجاه المقترن بالتدهور في الانتاجية بأن الهجرة - على الأقل الى حد ما - خلقت الطلب عليها في أشد الأنشطة حساسية من ناحية العمل .

في داخل الصناعة كان العمال من البلاد المجاورة يتركزون في الصناعات التي تنصف بأدنى مستويات انتاجية العمل وبمعدلات أجور تقل عن المتوسط (مارشال ، ١٩٨٠) . وكان الرجال أكثر تمثيلا في صناعات المنسوجات والملابس والجلود ، والخشب والأثاث ، وفي بعض المعادن غير المعدنية .

وكان النساء يشتغلن بصفة أساسية في عمل الملابس ، وبصفة ثانوية في صناعات المنسوجات . وكثيرا ما كان الرجال والنساء من الحرفيين الذين يشتغلون لحسابهم (نجاورن ، اسكافيون ، خياطون) ، ويتصل بذلك نفرة فرص الاستخدام في المصانع واستعالة الاحلال بالنسبة الى القوة العاملة الوطنية - وخاصة المهاجرون من الداخل - التي كانت تعاني أيضا من اطراد النقص في فرص الاستخدام . ولعل ممارسة الشخص العمل لحسابه زادت في صفوف المهاجرين خلال السبعينات (حدث هذا بالنسبة الى القوة العاملة ككل في بيونس آيرس) ، الى جانب حالات النقص المطلق في الاستخدام بأجر .

وعموما كلما زادت الأزمة عمقا قلت الفرص التي تشجع نمو الطلب على الأيدي العاملة نتيجة وفرة العمل . والطلب على العمل ليس حساسا بالنسبة الى التبدلات من العمل قليل التكلفة ، الا طالما يمكن بيع الانتاج . وانكماش السوق المحلية ، وبوجه أعم فان عظم تناقص القوة الشرائية اثر تأثيرا سلبيا على الانتاج بما فيه تشييد الأحياء السكنية منذ عام ١٩٧٦ . وفي النهاية ثبتت قوة الدافع على مزيد من الهجرة بسبب تضائل إمكانية الحصول على العمل في الأنشطة الحساسة من ناحية الأيدي العاملة ، وبسبب أيضا ما طرأ على الدخول المحتملة من تخفيضات شديدة . هذا التطور يبين أن « خلق الطلب » له أيضا قيود تحد منه وهي قيود لا تنشأ في سوق العمل أو في أساليب الانتاج ، وانما تنشأ في الطلب الكلي على السلع والخدمات . ومثل هذه القيود أشد وضوحا في الاقتصاديات الهامشية التي تقتقر الى الدينامية المحلية ، شأنها شأن اقتصاد الأرجنتين .

الولايات المتحدة :

على غرار الأرجنتين استقبلت الولايات المتحدة موجات عدة من الهجرة . وهنا نتناول موجة الهجرة الجديدة التي أعقبت تعديل السياسة الأمريكية بشأن الهجرة في عام ١٩٦٥ ، وأحدث هذا التعديل تغييرا جذريا في تركيب التدفقات المهاجرة من ناحية الشعوب التي جاء منها المهاجرون ، مع حدوث زيادة مهمة في الهجرة من أمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة بحر الكاريبي . وهذه التدفقات تشمل المستوطنين الذين جاءوا بالطرق القانونية وكذلك الذين وفدوا بغير الطرق القانونية . ونيويورك من المناطق الرئيسية التي استقبلت مهاجري الموجة الجديدة ، وحدثت أكبر الزيادة في المهاجرين خلال السبعينات .

وبحلول عام ١٩٨٠ كانت القوة العاملة من المهاجرين (بالطرق القانونية وغير القانونية) قد وصلت الى نسبة كبيرة جدا من مجموع العمال البدويين في مدينة نيويورك وذلك في ظل ركود سكاني ونزوح أهل نيويورك الأصليين بما فيهم السود . وناقش في موضوع حالة نيويورك بوصف أنها مثال هام عن ادماج المهاجرين في سوق العمل الأمريكية .

إذا كان العمال المهاجرون حلوا بوجه عام محل العمال الوطنيين في سوق العمل اليدوي في نيويورك فإن العملية أثرت في قطاع معين بأكبر مما أثرت في أي قطاع آخر : الصناعة التحويلية . فالزيادة المستمرة في توجيه المهاجرين نحو الصناعة كانت متمشية مع النقص المستمر في استخدام الصناعة لعمال الانتاج ، وذلك من الناحيتين المطلقة والنسبية خلال الستينات ، بل وبصورة أشد لفتا للنظر في السبعينات . فالأنماط التي سادت توزيع المهاجرين من أبناء الموجة الجديدة على الصناعة بوجه عام ، وخاصة الوافدين من أمريكا اللاتينية ، هذه الأنماط كانت تتعارض مع الاتجاهات التي ميزت تطور هيكل العمالة في نيويورك ، وتم ذلك بطريقة .

أولا : ما از اشتراك العمال المهاجرين في القطاع الصناعي الى الزيادة بالنسبة الى القادمين الجدد .

ثانيا : ففي داخل الصناعة ، مال العمال المهاجرون الى التركيز في صناعات معينة كانت من بين الصناعات الآخذة في التدهور من ناحية أحجام العمالة . بل ومما هو أكثر أهمية أن هذه الصناعات بدت في عام ١٩٧٠ الأقل صلاحية للبقاء على قيد الحياة بعد عملية التخصص الاقتصادي . وفي كلتا العمليتين المتعلقةتين بمواقع العمل (القطاعية وفي داخل الصناعة) كان المهاجرون الاسبان تصحبهم معظم التدفقات الحديثة الأخرى من العمال اليدويين برغم أن الاتجاهات أكثر لفتا للأنظار في حالة المهاجرين الاسبان . وعلى خلاف ذلك أخذ العمال المولدون في البلد ينتقلون بصورة متزايدة من الصناعة .

والمظاهر المشتركة في دخول المهاجرين من الأصول القومية المتباينة في هيكل العمالة بنيويورك تدل على الدور المحدود الذي تقوم به البدائل الاقتصادية المتاحة للعمال اليهوديين الأجانب في عملية التوزيع . ففي نطاق الاختيارات المتاحة تبين كل فئة سكانية نمطا متميزا من الاندماج الاقتصادي . من المؤكد أن ما قام به المهاجرون القادمين من ذوي الذاتية نفسها أو الشبيهة بها ، من فتح الحدود المهنية ، نقول إن هذا خلق مسالك يمكن أن تسير فيها التدفقات المتأخرة ، وعلى ذلك فهذه المسالك المهنية لم تؤثر فقط على التفضيلات من جانب العرض من الأيدي العاملة ، بل واثرت أيضا على جانب الطلب عليها ، ونعني بهذا أساليب أصحاب الأعمال في استئجار الأيدي العاملة وأحفادهم إزاء سمات سكانية معينة بالنسبة إلى احتياجات العمل .

والأثر المتجمع الذي يولده اتجاه المهاجرين الجدد نحو أنشطة معينة سبق أن اجتذبت أسلافهم السلاليين أو القوميين عن طريق النتائج المؤكدة التي تسفر عنها الشبكات الاجتماعية التي توفر الملجأ والعمل ، هذا الأثر يمكن أن توضحه أمثلة لا حصر لها .

وبرغم أن تأثيرها تحد منه الظروف السائدة بالنسبة إلى استقبال العمال الأجانب . وبهذه المناسبة ليس ثمة ما يبعث على الدهشة أنه مع النقص في فرص الاستخدام في الصناعة وحتى على أساس غير منتظم ، ومع تصاعد البطالة في نيويورك ، ونمو الهجرة في المنطقة ، فإن النساء من أمريكا اللاتينية اللاتي نادرا ما وجهن في البداية نحو الخدمة المنزلية ، زادت فيما بعد مشاركتهن في هذا النشاط غير المحبوب .

وليست الحواجز السكانية مما لا يمكن اجتيازها ، ولكنها تتعرض للتعديل نتيجة توافر فرص العمالة ودرجة عملية الهجرة .

في داخل الصناعة بنيويورك نجد أن عدد العمال المهاجرين أكثر مما ينبغي في الصناعات التي تكون فيها معدلات البطالة فوق المتوسط . فالذكور من المهاجرين (باستثناء الآسيويين) كانوا ممثلين بأكثر من اللازم في عام ١٩٧٠ في كل أو بعض الأنشطة الآتية :

صناعة متنوعة (سلع معمرة) ، الملابس ، المنسوجات ، البلاستيك ، الأحذية وغيرها من السلع الجلدية ، و سلع غير معمرة وغير محددة . وتركزت المهاجرات في أنشطة أقل : الملابس ، الجلود ، وصناعات متنوعة . ويبدو أنه ليس هناك نمط لمواقع معينة تشغلها المجموعات السكانية في داخل الصناعة ، يستحق وضع التأكيد عليه ، يتجاوز تمثيل المهاجرين المبالغ فيه بالنسبة إلى العمال الوطنيين .

وتدفع الصناعات التي يشتغل فيها المهاجرون أقل الأجور وتعتبر من أكثر الصناعات استخداما للأيدي العاملة (انتاج دون المتوسط بالنسبة إلى الرجل / ساعة) ، ارتفاع نسبة تكاليف العمل في القيمة المضافة ، انخفاض مستويات الانفاقات الرأسمالية الجديدة ، ونسب العمل الماهر يقل فيها عن المتوسط ولكنها تضم نسبة هامة من الحرف شبه الماهرة . وتركيب المهارات فيها يوفر فرصة موضوعية أمام استخدام المهارات الصناعية التقليدية التي يملكها العمال الأجانب . وفي عام

١٩٧٠ كانت هذه الصناعات أقل ربحية وأقل قدرة على المنافسة . ومع ذلك ، وإلى جانب زيادة الهجرة في السبعينات ، فقد حسنت مركزها من كلتا الناحيتين ، وكذلك بالنسبة الى غيرها في منطقة نيويورك كما في الولايات المتحدة بوجه عام .

وباختصار ، ففي الستينات كان انخفاض مستويات الأجور ، وقلة كل من الربحية والقدرة على المنافسة ، وانخفاض مستويات الانفاقات الرأسمالية ، تقول ان هذه العوامل جميعا كانت مرتبطة بعدم تناسب الاعتماد على استخدام الأيدي العاملة الأجنبية ، وظهر أن الإفراط في استخدام العمال المهاجرين كان نتيجة اختيار مقصود من جانب بعض العرور الصناعية . كان انخفاض الربحية يعني انخفاض القدرة على رفع الأجور فوق معدلاتها المنخفضة نسبيا وكذلك على الاستثمار في التكنولوجيات التي توفر اليد العاملة والسلع الرأسمالية . ومالت الأجور المنخفضة وظروف العمل العتيقة الى أن يرفضها جيل الشباب من العمال اليدويين الوطنيين (وهو ما تشهد به الوثائق ، طالما هناك بدائل أفضل . وكانت تفضيلات العمال الوطنيين الشخصية تتماشى مع السعاب الموضوعية التي تواجهها بعض الصناعات من ناحية التحديث الهيكلي الحقيقي والذي خلق بدوره الفرصة لزيادة استخدام العمال الأجانب .

وخلال السبعينات ، ومع حدوث انخفاضات جديدة في العمالة في منطقة نيويورك وازدياد العرض من الأيدي العاملة المهاجرة تعيمت أنماط أواخر الستينات . وفرة الأيدي العاملة الأجنبية أدت بالصناعات سائلة الذكر الى إهمال التحديث الهيكلي كلية . وتحسنت الربحية والتنافسية الى حد كبير بسبب بطء نمو الأجور وتكثيف عمليات العمل (العمل بالقطعة) ، والاعتماد على الأساليب التعاقدية القديمة وانتشار الماولة من الباطن » وهذه أيضا تعبيرات عن حساسية الطلب على العمل بالنسبة الى الأيدي العاملة الوفيرة والقليلة التكلفة ، كما كان أيضا بحث الحياة في قطاعات اقتصادية معينة .

وفي نهاية السبعينات نجد أن النمط الماارن لتوزيع القوى العاملة من المهاجرين والوطنيين والذي كان يميز أواخر الستينات لم يتغير بشكل جذري وإذا كان هناك تغير فقد كان نحو المزيد من الاختلاف والتصنيف الطبقي عن ذي قبل ، ويرجع بعض السبب في هذا الى ازدياد اشتراك العمال اليدويين في التدفقات الجديدة ، كما يرجع الى طبيعة الاختيارات المتاحة لهم في الاقتصاد الذي يستقبلهم . وفيما بين السبعينات والثمانينات اتسع الفاوت بين القوى العاملة الوطنية والأجنبية (وخاصة الأجانب الوافدين من أمريكا اللاتينية) بالنسبة الى كل من الطرفين في صناعة . فنحو ٣٥٪ من جميع المهاجرين بالطريق القانوني ، ٤٨٪ من جميع المهاجرين من أمريكا اللاتينية بالطريق القانوني ، كانوا يستخدمون في هذا القطاع عام ١٩٨٠ ، بينما لم يمتص سوى ١٧٪ من مجموع القوة العاملة في نيويورك ، بل من المؤكد أن العمال الوطنيين كان توجههم نحو صناعة أقل . وكان العمال الأجانب الوافدين بغير الطريق القانوني كثيرين جدا في الأنشطة الصناعية أيضا . وبالإضافة الى هذا ، فبعد عام ١٩٧٠ مال التوجيه نحو الصناعة الى الزيادة

بالنسبة الى كل فوج جديد من المهاجرين حسب وقت وصولهم . وفي داخل الصناعة وخارجها مالت الايدى العاملة المهاجرة الى أن تغلب في الأنشطة الحساسة من ناحية العمل . سواء كانت صناعة الملابس أو المكونات الأخرى التى يجرى تصنيفها تحت عنوان « صناعات متنوعة » : العمل فى المطاعم ، تنظيف المكاتب أو الخدمة المنزلية ويبدو أن عظم تركيز المهاجرين فى الصناعات الحساسة بالنسبة الى الأيدى العاملة زاد ، فظهرت النساء الوافدات من أمريكا اللاتينية زيادة فى تركهن فى صناعة الملابس (بينما ٥١٪ منهن المستخدمات فى الصناعة عام ١٩٧٠ كن يعملن فى صناعة الملابس « مارشال ، ١٩٨٣ » ، ٦٩٪ من نساء الدومينيكان وكولومبيا فى قطاع الصناعة كن يعملن فى تلك الصناعة عام ١٩٨١ « جوراك وكريتز Kritz ، ١٩٨٣ ») .

البحث المقارن

ثلاثة قطاعات حضرية وبنسب متفاوتة ، هى القطاعات الرئيسية التى تستوعب الأيدى العاملة المهاجرة : الصناعة ، التشييد ، الخدمات . وفى داخل القطاع الصناعى فإن الصناعات التقليدية التى تتسم بانخفاض الأجور وارتفاع مستويات كثافة العمل والموجودة أحيانا فى صفوف الحرف الأقل ربحية ، وكثيرا ما تتسم بارتفاع نسب الحرف غير الماهرة عن المتوسط ، تقول ان هذه نصيبها من العمال الأجانب يزيد عن المتوسط . وهذه القاعدة التى تميز توزيع العمال المهاجرين بالقياس الى العمال الوطنيين ، يبدو انها قائمة فى كل مكان - سواء فى نيويورك أو ييونس آيرس أو روتردام (أنظر الجدولين ١ ، ٢) . ومع كل ، فبخلاف هذه المظاهر المشتركة التى نلقاها فى عميات التوزيع فى اقتصاديات متباينة جدا تستقبل العمال المهاجرين، فإن أنماطا متفاوتة عدة تستحق أن تدرس ببعض التفصيل .

الانتشار مقابل التركيز

برغم استمرار التمثيل الزائد عن الحد للعمال المهاجرين فى الصناعات ذات الحساسية من ناحية العمل ، بالقياس الى العمال الوطنيين ، لوحظ اتجاه نحو الانتشار الى الصناعات الأخرى فى الأراضى الواطئة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وسويسرا (وحتى فى نيويورك فى الأوقات التى شهدت حالات مواتية بدرجة أكبر ، فى سوق العمل ، مثل الفترة ١٩٦٥ - ٧٠) . هذه الأنشطة الأخرى كانت عموما صناعات وسيطة (كالتى تتصف بكثافة العمل والانتاجية ، الخ) ، ولكنها تشمل أحيانا فروعا يزداد فيها استخدام العمل ، وازدياد توغل القوة العاملة المهاجرة فى أرجاء قطاع الصناعة يمكن أن يكون بعض السبب فيه ما اكتسبه من أهمية غير عادية فى مجموع العمالة اليدوية (كما فى سويسرا) ، ولكن حدث الانتشار أيضا فى أسواق العمل التى لم يكن استخدام العمال الأجانب فيها يمثل هذه الأهمية (الأراضى الناطقة) . ومن جهة أخرى لا يبدو أن مثل هذا الانتشار حدث فى أقاليم

أخرى تراوحت نسبة العمال الأجانب فيها من ٣٠ الى ٤٠ في المائة من مجموع العرض من العمل اليدوى ، كما كان الحال فى نيويورك خلال السبعينات .

والتوغل فى الصناعات التحويلية غير التقليدية ، أصبح فى الإمكان بسبب وجود طلب حقيقى على عمالة اضافية اذا علمنا أن انتقال القوة العاملة الوطنية نحو الوظائف الماهرة والأعمال الكتابية نتج عنه نقص فى عمال الإنتاج . هذه العمليات تصف ظروفًا سادت فى أوروبا الغربية خلال الستينات وأوائل السبعينات . وبهذا المعنى فإن من الحق كما يقول بوهننج (١٩٧٥ ، ص ١١) أن العمال الأجانب فى أوروبا الغربية .

كانت تستخدمهم جميع الصناعات بطش النظر عن (١) كثافة رأس المال والعمل ، (٢) توسع وانكماش العمالة ، (٣) نمو أو انخفاض عنصر رأس المال غير البشرى ، وهذا يوحى بأن استيراد العمل يشجع طلبًا ميكليًا على العمال ذوى القليل من المهارة ، حتى فى الصناعات التى تكثر من استخدام رأس المال الى حد كبير .

ولم يحدث الانتشار حيث لم يكن هناك طلب زائد على العمل للإنتاج . فى هذه الظروف كان الاتجاه فى توزيع العمال المهاجرين هو تركيزهم المفرط فى عدد قليل من الأنشطة الاقتصادية التى تكثر من استخدام العمل . وكان هذا صحيحًا بالنسبة الى المهاجرين الذكور فى ييونس آيرس الذين أصبحوا يتركزون أكثر فأكثر فى نشاط اقتصادى واحد هو التشييد ، أو بالنسبة للمهاجرات من أمريكا اللاتينية وآسيا الى نيويورك إذ كن يوجهن بصورة متزايدة نحو صناعة واحدة وحيدة هى محل الملابس . وفى تفسيرى يدل ازدياد التركيز المبالغ فيه . على أن هؤلاء المهاجرين ربما كانوا ينشطون الطلب عليهم بفعل جهاز التكاليف النسبية وبالتأثير فى تكتيكات وتنظيم الإنتاج .

فضلا عن العلاقات الاجتماعية والأساليب التعاقدية . والتفسير تميزه المعلومات عن التطور السلبى لانتاجية العمل وانتشاره ان لم تكن زيادة نظام المقاوله من الباطن، وعدم استقرار العمالة فى التشييد (ييونس آيرس) ، وتكثيف عملية العمل بسبب تعاظم الاعتماد على العمل بالقطعة فى صناعة الملابس ، بالإضافة الى الزيادة الكبيرة فى صفار عمال الملابس ، وباختصار نقول ان التركيز الذى يتجاوز الحد كان مصحوبا بمظاهر الآثار السلبية عن تكتيكات العمل وأساليب التعاقد . وعلى خلاف هذا لم يتضمن البحث الذى أجري فى أوروبا الغربية ، أمثال هذه التأثيرات الضارة .

وختامًا كان الانتشار متمشيا مع الطلب الحقيقى على عمال الإنتاج ، ومع الهجرة الخاضعة للرقابة ، بينما يرتبط الاتجاه المضاد بعملية خلق الطلب فى القطاعات ذات الحساسية من ناحية الأيدى العاملة نتيجة الهجرة التلقائية للعمال .

الجدول رقم (١) • توزيع القوة العاملة الأجنبية والوطنية في قطاعات اقتصادية مختارة (النسب المئوية) (١)

		وطنية	أجنبية	النوع	القطاع والصناعة
		٣٤٨٨ (٣) (١٩٦٨)	٦٥ (١٩٦٥)		الأراضي الروطنة (٢) الصناعة جمهورية ألمانيا الاتحادية (١٩٧٧) الصناعة فرنسا (١٩٧٥) التشييد الصناعة
مولودون بالمنطقة	هجرة داخلية	٥٠٥	٦٣٥	ذكور	
		١١٦٦ ٣١٩٩ ٢٣٦٦	٣٢٥ ٣٩٥	ذكور	
				إناث	
					نيويورك (١٩٧٠) الصناعة
٢١٥	٢١٢		٣٥٢	ذكور	
٣٢٣	٢٣٢		٤٦٤ (٤)	إناث	
					بيونس آيرس (١٩٧٠) التشييد
٦٣	١٤٣	(٥) ٢٩٢	٤١٥ ٥٣٤	ذكور	
٩٣	٣٣١	٤١	٥٨٦ ٤٥	إناث	خدمة المنازل

- ١ - بالنسبة الى القوة العاملة من كل مصدر • قطاعات مختارة تقتصر على المبالغة في تمثيل الأيدي العاملة الأجنبية •
- ٢ - يشير الى الصال اليدوين فقط •
- ٣ - يشير الى مجموع القوة العاملة ، يمثل القوة العاملة بالأراضي الروطنة •
- ٤ - أبناء أمريكا اللاتينية فقط •
- ٥ - من أهل بوليفيا وباراجواي وشيلي على التوالي •

المصادر : مارشال (١٩٧٣) و (١٩٨٣) ، مارشال وأورلانسكي (١٩٨٢) ، تابيلوس وآخرون (١٩٧٨) ، سوبيمي SOPEMI (نظام التقارير المستمرة عن الهجرة) ، تقرير ١٩٧٨ ، باريس ، منظمة التعاون والتنمية الأوروبية •

الجدول رقم (٢)

الصناعة التحويلية • نسبة القوى العاملة الأجنبية والوطنية في « صناعات

المهاجرين » (النسب المئوية) (١) •

		القطاع	النوع	أجانب	وطنيون
		الأراضي الواطئة (١٩٦٩) (٢)		٦٩٨	٥٤
		سويسرا (١٩٦٦) (٤)		٣١٧	١٥٤
		(١٩٧٤) (٤)		٢٧	١٢
مهاجرون	من	نيويورك (١٩٧٠) (٥) بيونس آيرس (١٩٧٠) (٧)	ذكور	٤٣٢ (٦)	٢١٢
	محليا				
			إناث	٧١٣ (٦)	٥٢
			ذكور	٥٣٤	٢٧٣
			ذكور	٧٣٢	٥١٤
					٢٦١
					٤٩٤
					٣٠٧
					٦١٤

١ - بالنسبة الى القوة العاملة من كل مصدر • و « صناعات المهاجرين » المذكورة في البنود من (٢) الى (٧) والمذكورة فيما بعد لكل بلد ، هي الصناعات التي يعظم تمثيل العمال المهاجرين فيها • ومظاهر تعاظم التمثيل موصوفة طبقا لمعايير معينة يختص بها كل بلد •

٢ - المعادن ، المنسوجات ، الطفل والحجارة ، الجلد والمطاط ، والغذاء والأشربة • تشير الى العمال اليدويين فقط •

٣ - تشير الى مجموع القوة العاملة • البيانات تمثل القوة العاملة بالأراضي الوطنية •

٤ - صناعة المعادن والمنسوجات وعمل الملابس •

٥ - سلع معمرة متنوعة ، المنسوجات ، الملابس ، البلاستيك ، الجلد ، و سلع غير معمرة غير محددة للذكور ، الملابس والجلد للإناث • تشير الى العمال اليدويين فقط •

٦ - مهاجرو أمريكا اللاتينية فقط •

٧ - المنسوجات ، الملابس والجلد ، الخشب والإثاث ، المعادن غير المعدنية للذكور ، الملابس للنساء •

المصادر : مارشال (١٩٧٣ ، ١٩٨٣) ، مايا وآخرون (١٩٧٦) ، جداول

خاصة عن تعداد سكان الأرجنتين في عام ١٩٧٠ (لم تنشر) •

ادوار احوال وسياسة سوق العمل :

يوحى النقاش الذى أجريناه بأن توزيع العمال المهاجرين يمكن أن تحدده ظروف سوق العمل وسياسات الحكومة . يكاد لا يكون فى الامكان عزل دور كل منهما نظرا لأنه فى الحالات التى جرى فحصها كان الطلب على مزيد من الأيدي العاملة يتمشى مع الهجرة الخاضعة للرقابة ، والتوزيع المنظم ، وازدياد تدخل الحكومة فى ادارة الاقتصاد ، بينما تمايشت الهجرة التلقائية مع تصاعد البطالة والسياسات القائمة على مبدأ الاقتصاد المرسل .

قد تشير التجربة الحديثة فى أوروبا الغربية الى بعض تطور مثير . فقد مالت بلاد أوروبا الغربية الى حظر الهجرة نتيجة زيادة البطالة ، فادى الحظر الى تقليل عدد المهاجرين وانكماش أو توقف التدفقات الجديدة ، كما أدى أحيانا الى عودة المهاجرين الى بلادهم الأصلية . وكانت التغيرات فى تركيب الوافدين الجدد وفى المهاجرين تعكس سياسات إعادة توحيد الأسر . وعلاوة على هذا شهد المهاجرون زيادة فى معدل اشتراك القوة العاملة كما دخل فى سوق العمل أطفال المهاجرين الذين بلغوا سن الرشد (انظر تابينوس ، ١٩٨٣) . وقد يعجب المرء الى أى حد وفى الظروف المضادة جدا للظروف الماضية ، كيف يستطيع هؤلاء العمال الذين اندمجوا فى أسواق العمل أن يعيدوا فى أوروبا الغربية ما حدث فى نيويورك وبيونس آيرس ، يمكن أن تخفق القوة العاملة من المهاجرين الجدد الطلب عليها فى عدد قليل من الأنشطة الحساسة من ناحية العمل ، مما يتعارض تعارضا واضحا مع أهداف الهجرة والسياسات الاقتصادية . وعلاوة على هذا فازدياد الهجرة يغير الطريق القانونى والشبهة من بعض النواحي بالهجرة غير المسجلة بالوثائق الرسمية فى الولايات المتحدة - وهى ظاهرة جديدة نسبيا فى أوروبا الغربية ، يمكن أن تخلق على ما يقول تابينوس (١٩٨٣) آثارا مشابهة ، وهذا موضوع يستحق مزيدا من البحث التجريبي المتقن فى أوروبا الغربية .

يلائل العمال الوطنيين

لو طرحنا جانبا حالة أوروبا الغربية وحالة الهجرة الى المناطق التى تعاني من ثورة الأيدي العاملة بوجه عام ، فالمقارنة بين نيويورك وبيونس آيرس (ويمثلان مواقف الهجرة التلقائية الى المناطق ذات الفائض من الأيدي العاملة تقدم بعض ملاحظات لها قيمتها .

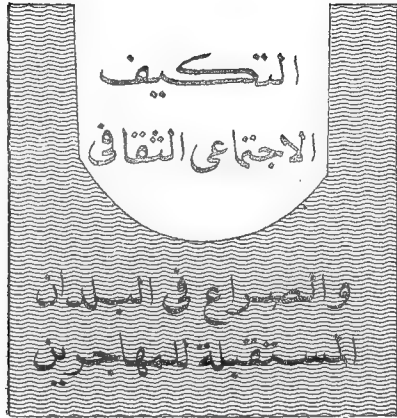
ان الانكماش المستمر فى الطلب على العمل فى الصناعة والذى حدث فى بيونس آيرس بمثل ما حدث فى نيويورك ، ولد فى الأولى ليس فقط تركيزا يتجاوز الحد للعمال الذكور الأجانب فى قطاع البناء ، ولكنه ولد أيضا تركيزا مماثلا للمهاجرين

من الداخل والوطنيين ، وعمل الى حد ما على اعادة اتجاه العمال الوطنيين الى سوق العمل غير اليدوى . ومن ثم بينما فى بيونس آيرس أصبح العمال الأجانب زائدين عن الحاجة وحل محلهم العمال الوطنيون (بل وحدث ما هو أكثر من هذا خلال الأزمة الحديثة) ، أخذ العمال الأجانب فى نيويورك يحلون بصورة متزايدة محل العمال الوطنيين داخل القطاع الصناعى الآخذ فى التضاؤل . وفى هذا الصدد فإن دور الدخول التى توفرها الدولة (مزايا الرفاهية وتعويض البطالة) والمتاحة فى الولايات المتحدة وليس فى الأرجنتين) يجب بحثه كما يجب بحث سلوك العمال اليدويين الوطنيين فى كلا الموقفين .

خصائص الصناعات التى يتجاوز تمثيل الأيدى العاملة الأجنبية فيها الحد الواجب

سبق أن وصفنا السمات المشتركة للصناعات التى يتجاوز فيها تمثيل العمال الأجانب الحد الواجب . ومما يستحق الذكر هنا بعض فوارق يمكن أن نلمحها عن طريق التحليل المقارن .

من المعتاد تأكيد أن الصناعات التى تضم عمالا أجانب بشكل لا يتناسب مع حجم القوة العاملة المستخدمة ، تواجه قيودا معينة تجد من الزيادات فى تكلفة العمل . وغالبا ما تكون أقل ربحية من بقية الصناعات ، وتكاليف العمل فيها أعلى من المتوسط بالنسبة الى التكاليف الكلية ، هذه تواجه اما المنافسة فى السوق الداخلية بالواردات الأرخص لنا التى تنشأ فى البلاد الأقل تصنيما ، أو يجب أن تنافس فى السوق الخارجية عن طريق تقييد الارتفاعات فى الأسعار . ويبدو بوجه أعم أنها تتأثر بقيود معينة تحول دون نقل الزيادة فى التكلفة الى الأثمان النهائية . وأظهرت حالة صناعة التشييد فى بيونس آيرس أن هذا ليس بقاعدة عامة تفسر التمثيل المبالغ فيه للأيدى العاملة الرخيصة وقليلة التكلفة . وبرغم أن التشييد نشاط يكثر فيه استخدام العمل ويتميز بارتفاع تكاليف العمل ، فإنه لم يكن أقل ربحية ولا خاضعا لأية قيود تمنع رفع الأسعار . لقد كان من أكثر الأنشطة الاقتصادية ربحية فى الأرجنتين ويحقق أرباحا عالية فى الأجل القصير ، كما أنه غير قابل للتصدير ولم يتعرض لمنافسة من جانب الواردات . الغرض من هذه الحجة أن نؤكد أنه فى ظل ظروف معينة يمكن تفسير توزيع المهاجرين لا بوجود حاجة موجودة من قبل الى قوة عمل رخيصة ولكن يمكن تفسيره فقط بعملية بسيطة من الدعم الذاتى . فالمهاجرون يولدون نمو الطلب على الأيدى العاملة الأجنبية مما يسهم فى استمرار وجود تكتيكات انتاجية عتيقة فى الأنشطة التى يكثر فيها استخدام العمل وتناسبها مهاراتهم التقليدية .



لا ريب أن عمليات التبادل الثقافي والتكامل الاجتماعي للمهاجرين معقدة مثل تعقد المجتمعات التي لها نصيب في الحركات الدولية للشعوب • وتشمل الهجرات النى من هذا انقبيل حركة العمل الطليقة بين البلاد المنتمية للمجتمع الاقنصادى الأوروبى ، واستنزاف العقول من البلاد النامية فى العالم الثالث ، وحركة الناس داخل البلاد الحديثة للكونولت البريطانى ، وفيما بين هذه البلاد لاستخدام النزلاء فى أوربا ، وكذلك فرار اللاجئين والمنفيين من بلاد تعاني من الحرب الداخلية أو الثورات السياسية • ولايد أن نحذر التعميم فى مثل هذه 'نواقف المتباينة التي يقدم لنا بعضها سمات مميزة فريدة • أضف الى ذلك ، أن عمليات التكيف الاجتماعى الثقافى قد تحدث دون صراع هى فى غنى عنه ، حين يكون البلد المستقبل للمهاجرين آخذا فى النمو الاقنصادى ، وموارده وافرة نسبيا ، ولكن المشكلات تنشأ من هذه العمليات حين تكون البطالة عالية ، والمنافسة شديدة على الموارد النادرة الأخرى ، مثل امكانية توفير الاسكان وفرص الالتحاق بالتعليم العالى ، أو الاستفادة من حالة الرخاء •

بقلم: أنتوى هـ. ريلشموند

مستاذ علم لاجتماع ، بجامعة يورك ، تورنتو ، كندا • عين
بكثير من الجامعات بالملكة المتحدة ، وكندا ، واستراليا • له
مؤلفات عديدة منها « التحيز اللوني فى بريطانيا » (سنة
١٩٥٤) ، و « مشكلة اللون » (سنة ١٩٥٥ ، وسنة ١٩٦١) ،
و « مهاجرو ما بعد الحرب فى كندا » (سنة ١٩٧٦) ،
و « الهجرة والصلوات العرقية فى مدينة انجليزى » (سنة
١٩٧٣) ، وألف بالاشتراك مع و. ا. كالك ، كتاب « عوامل
فى توافق المهاجرين وسلالاتهم » (سنة ١٩٨٠) •

ترجمة: حسن حسين شكرى

لهاساس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من
كلية الآداب جامعة القاهرة • اشترك فى ترجمة دائرة المعارف
الجديدة للشباب ، ودائرة المعارف الاسلامية ، وله كثير من
للترجمات الأدبية والعلمية والثقافية •

وكثيرا ما قامت الدراسات السيسولوجية المتقدمة زمنيا التى تدور حول
استيعاب المهاجرين على تمثيل مفرط فى التبسيط ، ومجانب للصواب من ناحية
الصفات المميزة للمهاجرين أنفسهم ، ولظروف القائمة بالمجتمعات المرسدة والمستقبلية
لهم • وفى القرن التاسع عشر ، ومطالع القرن العشرين ، شملت موجات الهجرة
الى أمريكا الشمالية ، والمناطق الأخرى من العالم الجديد ، أعدادا كبيرة من
المزارعين ، وأوساط المتعلمين ، الذين دخلوا بلادا كانت هى نفسها تعاني من كل
أنواع الانتفاضات المرتبطة بالمراحل الأولى للعمران الحضري والتصنيع • وكانت
مشكلات التكيف الاجتماعي الثقافي التى عانى منها هؤلاء المهاجرين مختلفة كل
الاختلاف عن مشكلات أولئك الذين حدثت حركاتهم الدولية فى عصر الطائفة
النفائة ، والراديوهات والتليفونات ، والتليفزيونات ، والحاسبات الآلية • ولم يكن
من الملائم حتى فى العهد الاقدم ، معاملة المهاجرين على أنهم من أبناء المزارعين
المتماثلين • وفى الوقت نفسه ، لم تكن المجتمعات المستقبلية لهم متجانسة ثقافيا أو
موحدة هى نفسها على الدوام •

ومن الأمور الهامة اليوم ، وأكثر من أى وقت آخر ، أن نعترف بسمة التعدد العرقى والتنوع الثقافى للبلاد المرسله والمستقبله للمهاجرين على السواء . ولم يتوصل المهاجرون بالولايات المتحدة الى طريقة أمريكية للحياة الا وتمكنوا من استيعابها آخر الامر . ومن الواضح ، أن الولايات المتحدة متراكبة الطبقات عرقيا ، متعددة الاتجاهات ثقافيا ، تمتاز بتنوع أساليب الحياة . وتنطبق هذه المقولات نفسها على بلاد أخرى مثل أستراليا وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة ، وعلى غيرها من البلاد الكثيرة التى تدرست بالهجرة على نطاق واسع فى عقود السنين الثلاثة الأخيرة . وبكل هذه البلاد تقريبا أقلية عنصرية وطنية وعرقية ، استطاعت الحفاظ على لغات مميزة ، وديانات ، وثقافات فرعية لأجيال عديدة وقد أضيف الى هؤلاء السكان اللاتينيين بالفعل ، المهاجرون الأحدث عهدا ، وأطفالهم الذين مازالوا يعملون على زيادة التنوع العرقى بالبلاد المعينة زيادة كبيرة .

ومن الأمور الهامة أيضا ، أن نعترف بما بين المهاجرين من اختلافات ، حتى بين أولئك الذين يقدون من بلد واحد . وكثيرا ما يتحدث الساسة والموظفون العموميون ، والمدرسون ، والعاملون فى مجال الترفيه ، وغيرهم ممن يحتسون بالمهاجرين ، عن « مجتمعات عرقية » ، كما لو كان الوافدون الجدد يرتبطون ارتباطا وثيقا ، ويشاركون فى مجموعة واحدة من القيم ، ويتكلمون لغة واحدة ولهم خلفية ثقافية واحدة . ونادرا ، ما تكون الحال على هذا النحو . وهيكل طبقة السكان المهاجرين هو الذى يظهر لنا حقيقتهم ، فهم منقسمون باللهجات المتعددة ، والديانات المختلفة ، والمعتقدات السياسية المتعارضة . وفى أغلب الأحوال ، يكون زعماء الجماعات العرقية ممثلين لنوع من الشقاق فيما بينهم ، رغم ادعائهم بأنهم يتحدثون باسم المجتمع المهاجر من حيث هو كل . وقد يصل الأمر لدرجة أن المهاجرين من بلاد بعينها قد يعملون فى النهاية على اظهار بعض التماسك الاجتماعى ، فيقيمون معاهدهم التعليمية ومؤسساتهم المستقلة كنوع من رد الفعل للمعاملة القائمة على التفرقة فى المجتمع المستقبل لهم .

وليس ثمة شك فى أن البلاد المرسله والمستقبله للمهاجرين معرضة اليوم على قدم المساواة ، لتغيرات اجتماعية سريعة لها اثر على كل فرد ، حتى أولئك الذين يعيشون حياتهم كلها فى مكان واحد . وتمتد النتائج التكنولوجية لارتياذ الفضاء ، والاتصالات بالأقمار الصناعية ، والاستعانة بالحاسبات الآلية ، شاهدا على ذلك بالفعل فى الصناعة والحياة المنزلية . ومازال حتى الآن ، التمرس بالاثر الاقتصادى والاجتماعى الكامل لهذه التغيرات . وعلى أية حال ، فقد تأثرت عمليات التبادل الثقافى والتكامل الاجتماعى للمهاجرين ، كما تأثر موقف أولئك الذين عاودوا الهجرة ، أو عادوا الى بلادهم السابقة ، على نحو عميق بهذه الثورة بعد الصناعية .

عوامل محددة لتكيف المهاجر :

تتأثر عملية تكيف المهاجر بالظروف السابقة على هجرته ، وبالتجربة الانتقالية في الانتقال من بلد الى آخر ، وبالصفات المميزة للمهاجرين انفسهم ، وبظروف البلد المستقبل لهم ، بما في ذلك سياسات الحكومة والعوامل الاقتصادية . ومن العوامل المحددة الهامة الأخرى : سن المهاجرين عند وصولهم الى البلد الجديد ، ونصيبهم من التعليم والمؤهلات ، ودرجة التعرض لوسائل الاعلام الجماهيرية ، بما في ذلك الصحف العرقية ، والراديو والتلفزيون ، وأنماط الشبكة الاجتماعية التي يدخلون فيها بالبلد المستقبل لهم وتعد عملية التكيف إحدى العمليات المتعددة الأبعاد التي يتفاعل فيها التبادل الثقافي مع التكيف الاقتصادي والتكامل الاجتماعي ، والارتياح ، وتحقيق الهوية مع البلد الجديد . ويحتاج الأمر المزيد من البحث التطبيقي حتى نقيم الدليل على الطريقة الدقيقة التي تتفاعل بها هذه المتغيرات ، وربما تحتاج النماذج المتعددة التنوع لعملية تكيف المهاجر ببلاد أو مدن بعينها ، التي وجست في نقطة زمنية بعينها ، الى تعديلات حينما تتغير العوامل القائمة على الموقف (Goldlust and Richmond سنة ١٩٧٤) .

ومن أهم العوامل السابقة على الهجرة تلك التي تتعلق بدوافع المهاجرين ومقاصدهم وفي بعض الحالات ، ترى الهجرة على أنها وسيلة مؤقتة . وقد تكون الدوافع اقتصادية بالتجديد ، أو مرتبطة بالرغبة في الترحال والمغامرة . وقد يرسل المهاجر ، ذكرا كان أم أنثى ، وحده ، وهو ينوي الرجوع الى الأسرة والأصدقاء بعد إقامة مؤقتة تستغرق شهورا قليلة ، أو سنة أو سنتين على الأكثر . وليست الهجرة المؤقتة التي من هذا القبيل ، مقصورة على تلك البلاد التي شجعت « العمال الضيوف » بل هي سمة أيضا لبعض من يغدون الى بلاد ، شجعت سياساتها الاستقرار الدائم . ومن المحتمل ألا تتحقق المقاصد الأصلية للهجرة بصفة دائمة . وثبتت تجربة معظم البلاد المستقبلية للمهاجر أن كثيرا ممن تسميهم المهاجرين المؤقتين قد يستقرون استقرارا دائما ، وقد ينعكس الوضع لأصحاب النيات الأصلية في الاستقرار ومع ذلك ، تؤثر الدوافع والنيات الأصلية في نزوع المهاجر الى تعلم لغة المجتمع المستقبل له ، وفي أنماط الشبكة الاجتماعية المتطورة ، وفي درجة المشاركة في التنظيم الرسمي للمجتمع المستقبل ، وفي الالتزام بالوفاء لذلك البلد ، بما في ذلك الاتجاهات للحصول على المواطنة ، والمشاركة السياسية . كما تتأثر هذه الاتجاهات بدورها بسياسات البلد المستقبل . وقد منحت بعض البلاد امتياز حق التصويت الانتخابي للمهاجرين بعد فترات إقامة قصيرة نسبيا ، بينما بلاد أخرى الحصول على المواطنة ، وما يصاحبه من حقوق وامتيازات أمرا عسيرا حتى على أولئك الذين أقاموا فيها أمدا طويلا . وفي بعض حقوق الحالات ، نجد حتى منح المواطنة للأطفال الذين ولدوا من أبوين أجنيين في البلد المستقبل أمرا غير مؤكد (Kubat ، سنة ١٩٧٩ ، Tomasi ، سنة ١٩٨١) .

وثمة اختلاف هام بين الهجرة الاختيارية والهجرة الاجبارية . ولربما تكون الأوضاع الاقتصادية في البلد المرسل شديدة القسوة للدرجة تصبح الهجرة معها هي الملاذ الوحيد . وفي هذه الحالة ، تكون بمثابة موقف قسرى مثل الموقف السياسى أو الاضطهاد الدينى ، أو النزوح نتيجة لما تحدثه الحرب من تخريب . وعلى أية حال ، فإن معظم الهجرة الاقتصادية ذات طبيعة اختيارية ، يدفع المهاجر اليها رغبته فى تحسين وضعه الاقتصادى ، أو أماله بالنسبة لأطفاله . وعلى العكس ، نجد أن عدم الاستقرار السياسى فى البلد المرسل ، أو السياسة المتعمدة لطرده الأقليات العرقية ، أو الخصوم السياسيين ، تعمل على نشوء الهجرة الاجبارية . ويؤثر هذا بدوره فى التكيف الاجتماعى الثقافى للمهاجرين . وعلى الرغم من أن الآمال فى العودة تكون ضعيفة بوجه عام ، لأناس مثل اللاجئين السياسيين الذين كثيرا ما يحتفظون بصلة قوية مع بلدنهم الأصل ، وينتظعون الى الرجوع اليه اذا ماتت اوضاع السياسة . ولربما يؤدى هذا بدوره الى المزيد من المشاركة الفعالة فى المنظمات العرقية ، بل الى مساندة النشاط الهدام المناهض للنظام السياسى لأوطانهم فى بعض الحالات .

وكثيرا ماتمنى الفورة السياسية أن عملية الهجرة الفعلية ، والانتقال من بلد الى آخر ، ربما تصاحبها صدمة غير معتادة . وتؤدى كل هجرة بالطبع الى قطع الروابط الاجتماعية ، وإلى شيء من القلق ، وعلاقة ذلك بالتوافق مع بيئة غير مألوفة . بل قد تنشأ عن الانتقال والمراحل الأولى للهجرة اضطرابات عصبية وظيفية طفيفة ، واعراض مرضية نفسية ، ولربما ردود فعل خطيرة ، بما يكتنفها من ضغوط نفسانية أحيانا . وغالبا ما يكون الضغط النفسانى فى حالة اللاجئين السياسيين أكثر خطرا . وقد تكون الهجرة مسبقة بفترات قضيت فى السجن أو معسكرات الاعتقال أو تكون الثورة والممتلكات قد فقدت أو صودرت ، والأحياء قد ماتوا أو اختفوا . كما هى حالة « أناس فى قارب » من كوبا أو فيتنام ، حيث تكون الرحلة الفعلية الى بلد اللجوء الأول قد تمت كيفما اتفق ، فتنبها مراحل طويلة من الانتظار فى معسكرات يعانون فيها الحرمان الشديد وفى ظل هذه الظروف ، ربما لا يثير الدهشة ، اذا كانت الشهور الأولى ، بل حتى السنن ، بالنسبة للاجئين ، والأشخاص المرحلين مصحوبة بالمشكلات الاجتماعية والنفسانية . حيث أصبح التئام شمل الأسرة هو محور الاهتمام الرئيسى ، والبقاء هو الهدف المباشر الوحيد لا Haines ، وآخرون ، سنة ١٩٨١) .

وتشمل تكهنات الهجرة عاملا آخر لا بد من وضعه فى الحسبان . هو أن المهاجرين المستقبليين ذوى الدوافع الاقتصادية قد يسافرون وحدهم أو مع أقرب أقربائهم . فإذا لم يكونوا قد رتبوا أمورهم قبلا للالتحاق بعمل ما ، فإنهم يضطرون الى الاعتماد على مبادراتهم الذاتية وعلى مواردكم الخاصة حتى يوطدوا أنفسهم أول الأمر ، وقد تساعد الحكومة أو أصحاب الأعمال مهاجرين آخرين من هذا النوع فى

المراحل المبكرة للهجرة . وبالتالي ، قد يكون المهاجرون هم الذين يعولون أفراد الأسرة ، فتتخذ المنظمات العرقية ترتيبات رسمية بدرجة أكثر لمساعدتهم خلال مراحل الدوافع الأولى . أما بالنسبة للاجئين ، فقد وضعت بلاد عديدة نظما مختلفة تكفل قيام الحكومة بأعمالهم ومعونتهم ، أو المؤسسات التطوعية . ويتطلب الأمر مزيدا من البحث للتأكد من الآثار طويلة المدى لظروف استقبال المهاجرين المختلفة هذه . ولعل الفرضيات توحى لأول وهلة بأن مشاركة القطاع التطوعي الأعظم قدرا هي التي قد تشجع المزيد من التبادل الثقافي التام ، والتكامل الاجتماعي على المدى الطويل (Neuwirth and Clark ، سنة ١٩٨١) .

التعليم :

من المفهوم أن سن المهاجر عند وصوله إلى البلد الجديد عامل هام في التكيف الاجتماعي الثقافي . كما تشمل الهجرة قدرا من عدم التخلي اجتماعيا عن الاتجاهات التي سبق تعلمها ، بل عن القيم وأنماط السلوك . وفي حالات كثيرة ، مثل تعلم لغة جديدة ، يكون لدى الأطفال قدر قليل من الأمور التي لا يمكن أن يتعلموها ، ولكنهم أقدر على التكيف مع الظروف الجديدة بصورة أسرع . ويساعدهم على هذا دخولهم في النظام الرسمي للمدرسة بالبلد المستقيل لهم ، كما أنه بمثابة الوسيط الأول للتكيف الاجتماعي . وثمة اختلاف كبير داخل البلاد وفيما بينها بالنسبة للطبيعة والمدة اللذين تتكيف بهما المدارس التي يحضر دروسها أطفال المهاجر . وكان توفير المقررات الدراسية للغة ثانية ، أو التعليم باللغة الأم ، بجانب الفصول الدراسية ذات التوجه الخاص ، وبرامج التعليم الشاملة لثقافات متعددة ، طريقة من الطرق التي واجهت بها البلاد الزاخرة بأعداد كبيرة من المهاجرين ، مشكلة التباين العرقي في قاعة الدرس . وتميل مثل هذه البرامج إلى أن تكون باهظة التكاليف وقابلة للجدل غالبا . إذ أن الأهداف الدقيقة للتعليم الشامل لثقافات متعددة ليست محددة بوضوح على الدوام ، كما أن المصادر المتاحة ليست كافية في أغلب الأحوال (Bullivant ، سنة ١٩٨١) .

أما بالنسبة لتعلم المهاجرين الأكبر سنا للغة جديدة ولبعض جوانب أخرى للتبادل الثقافي ، فإنه يمثل عقبة كثود بدرجة أكبر . وقد توفر المجتمعات المستقبلية للمهاجرين فصولا دراسية للتعليم بلغة الأغلبية ، ونوعيات أخرى من برنامج أولى موجه للكبار . وفي بعض الأحيان ، تفتح هذه الفصول أبوابها للمهاجرين الذين تعولهم الحكومة فحسب ، أو للمستوفين عن اكتساب رزق الأسرة أساسا . ولما كان حضور هذه الفصول الدراسية لا بد أن يتم بعد إرهاق يوم العمل الكامل ، ربما تكون نسبة التسرب عالية . كما تعتمد استجابة المهاجرين أنفسهم اعتمادا كبيرا على حظهم من التعليم ، والتدريب السابق . ومن المحتمل أن التعليم هو الذي يفسر درجة وهدى التكيف الاجتماعي الثقافي وبشكله الدقيق ، أكثر

من أى عامل مفرد آخر (Smolicz ، سنة ١٩٧٩ ، goldlust and Richmond ،
سنة ١٩٧٨) .

ويظهر المهاجرون بلفة التحصيل التعليمى السابق قطاعا عرضيا كبيرا من
سكان البلاد المرسلة لهم . ومن الخطأ أن نعتقد أن المهاجرين قد نالوا حظا ضئيلا
من التعليم بالضرورة . ونجد من الاعتماد الجزئى على السياسات والمعايير المنتقاه التى
تستعملها البلاد المستقبلية ان المستوى العلمى للمهاجرين قد يفوق مستوى السكان
الوطنيين ، كما هي حالة كندا فى فترة ما بعد الحرب Richmond and Kalbach
سنة ١٩٨٠) . وكثيرا ما تشمل حركات اللجوء أصحاب المؤهلات المهنية ، أو
الإدارية والخبرة فى أعمال المقاولات . وحتى فى تلك البلاد التى تعتمد على قيام
المهاجرين بالعمل الذى لا يتطلب مهارة ، أو بالخدمات الدنيا ، ربما يكون مستوى
تعليم المهاجرين فوق معدل البلد المرسل من حيث هو كل .

ولتيسير الحصول على فرص تعليمية فى البلد المستقبل أثر هام فى التكيف
الاجتماعى الثقافى للمهاجرين . وكثيرا ما يحتاج ذوو التدريب الفنى أو المهنى إلى
تأهيل جديد أو الحصول على مؤهلات أعلى فى البلد الجديد ليكونوا قادرين على
ممارسة حرفتهم أو مهنتهم . ويؤدى اخفاق الحكومات أو أصحاب الأعمال فى تقديم
مثل هذه التسهيلات أو فى تحمل تكاليف المزيد من التعليم ، إلى استفادة من مهارات
المهاجر وقدراته أقل مما يجب ، بل يؤدى إلى الإحباط وخيبة الأمل من جانب
المهاجرين أنفسهم . ومن الناحية التقليدية ، تركزت فصول الدراسة للغة الثانية
فى البلاد المستقبلية على التدريس الشفوى ، فى محاولة لتعجيل السرعة التى تمكن
المهاجر من أن يتعلم ويفهم ويتحدث باللغة الرسمية . ومن سوء الحظ ، أن الأمر
فى المجتمعات الحديثة يتطلب درجة عالية من معرفة القراءة والكتابة ، والفصاحة
الشفوية ، بالنسبة لجميع من يبحثون عن عمل بخلاف العمل الذى لا يحتاج مهارة .
وعلى الرغم من أن كثيرا من المهاجرين يعرفون قراءة لغتهم وكتابتها ، ويجلبون
معهم مهارات ومؤهلات من بلدهم الأصل ، إلا أنهم يمتنعون من الحصول على العمل
المعادل لها فى المجتمع الجديد . وقد يكون من الواجب أن يحصل المهاجر على
الدرجة العلمية ، أو يجتاز الاختبارات المهنية باللغة غير المألوفة . ويستدعى الأمر
مزيدا من الانتباه إلى الحاجة إلى معرفة القراءة والكتابة بلفة ثانية ، إذا ما أريد
تحقيق الاستفادة الكاملة من التدريب والخبرة السابقة للمهاجر (Richmond ،
سنة ١٩٨١ م) .

ويعد التعليم أيضا عاملا محددا هاما لنمط وشكل ونتيجة التكيف الاجتماعى
الثقافى . ولا بد من التفرقة بين المستوى الإجبارى للتبادل الثقافى الذى هو
ضرورة لبقاء المهاجر الاقتصادى والاجتماعى فى البيئة الجديدة ، وبين جوانب
التبادل الثقافى الاختيارى من منظور المجتمع المستقبل - وعلى أية حال ، تعتمد

هذه التفرقة بدورها على نمط العمل الذي يمارسه المهاجر ، وعلى طبيعة التفاعل الاجتماعي مع الآخرين الذي يحتاجه هذا العمل . فقد لا يحتاج العامل غير الماهر الذي يعمل في موقع للبناء الى معرفة القراءة والكتابة في لفته الأم ، أو حتى الى القدرة على الاتصال الشفوي بلغة الأغلبية حتى يؤدي عمله على نحو فعال . وبالعكس ، نجد أن الطبيب والمحامي أو المدرس لابد أن يكون على درجة رفيعة من الفصاحة الشفوية ، ومعرفة قراءة وكتابة لغة الأغلبية قبل أن يتكيف على مستوى ملامح تعليمه ومؤهلاته السابقة .

وقد اقترحت بعض الدراسات نتيجة ما في عملية التبادل الثقافي التي تحظى فيها الخبرات الميدانية بتقدير المجتمع الجديد ، وتعمل على نشوء هذا الارتياح . ويسهم هذا بدوره في أن يحقق المهاجر هويته في البلد الجديد مما ييسر التعلم والتبادل الثقافي آخر الأمر بدرجة يستوعب فيها الوافد الجديد تماما (Richmond سنة ١٩٧٤ ، Richardson ، سنة ١٩٧٨) . وتبدو مثل هذه النتيجة قابلة للتطبيق على متوسطي التعليم من المهاجرين ، وعلى القادرين على انجساز نوع من التوافق المؤقت في داخل أرض عرقية أجنبية تماما من ناحية المؤسسات التعليمية . وحتى يستطيع العمال الينديون ، والكتايون ، والفنيون ، والمانيون الاحتفاظ بوضعهم الوظيفي أو تحسين هذا الوضع في البلد المستقبل ، لا بد للتبادل الثقافي الاجباري أن يشمل المستويات اللغوية والمعرفية والسلوكية لتتكيف الأكثر اتساما بالطبيعة المادية . ويكاد مستوى التبادل الثقافي الرفيع الذي من هذا القبيل أن يسبق تحقيق الارتياح ، والتطابق أو حتى التكامل الاجتماعي الهام (Goldlust and Richmond ، سنة ١٩٧٨) .

وعلى الرغم من أن المعاهد التعليمية داخل المجتمع المستقبل للمهاجرين ، لا بد أن تقوم بدور هام في التبادل الثقافي للأطفال والكبار على السواء ، بيد أن وسائل الاعلام الجماهيرية لها أثر قوى أيضا . وتعد الصحف والراديو والتلفزيون من الوسائل الهامة في تسهيل تكيف المهاجرين سواء الذين كانوا يختلفون الى الفصول الدراسية أيضا ، أم لا يختلفون اليها . ويرى كثير من المهاجرين أن التلفزيون هو أعظم وسائل التطبيع الاجتماعي أهمية ، وأكبرها أثرا في تماقهم . وعلى أية حال ، إذا نظرنا الى الطبيعة التعددية لكثير من البلاد المستقلة للمهاجرين ، نجد أن وسائل الاعلام الجماهيرية ، لا تسهم بالضرورة في عملية التمثيل اللغوي أو الثقافي السريع لهم تجاه الخصائص المميزة لأغلبية السكان . وقد قامت الصحف العرقية دائما بدور هام في توفير قنوات الاتصال بين المهاجرين من بلاد بعينها . ويقوم الراديو والتلفزيون ، وبشكل زائد ، بوظائف مماثلة . ويظل المهاجرون ، من خلال مثل هذه الوسائل ، على صلة بالتطورات الاجتماعية والسياسية في بلدهم الاصلي ، وبالأنشطة والأحداث التي تجري بين الآخرين في البلد نفسه ، أو في المنطقة التي يعيشون فيها بالمجتمع الجديد .

وفي بعض الأحيان ، انتابت حكومات البلاد المستقبلية للمهاجرين ، نوبات من الارتياح في الصحف العرقية ، وشعرت بضرورة مراقبة أنشطتها . وفي الوقت نفسه ، نجدها تعترف بقوة هذه الوسيلة الاعلامية ، وتأثيرها الضخم ؛ وقد حاولت حكومات بعض هذه البلاد تشجيع الصحف والراديو والتليفزيون العرقية ، والنهوض بها . ولذلك قدمت لها العون المالى بطريق مباشر أو غير مباشر (مثال ذلك ، بالاعلانات الحكومية) ، وباستخدام الوسيلة الاعلامية العرقية كأداة لبث أفكار ومعلومات عن البلد الجديد ، وكان أمل هذه الحكومات المعنية تسهيل التبادل الثقافي ، وتشجيع التزام الأقليات العرقية بالعهد ، وتحقيق هويتها مع جماعات الأغلبية في المجتمع حتى قبل أن تتوفر لهم الفصاحة الكاملة في اللغة أو اللغات الرسمية . وقد أظهرت الدراسات التطبيقية أنه حتى بعد أن يوضح مستوى التعليم والإقامة الطويلة في الحسبان . مازال التعرض لوسيلة اعلامية عرقية أثر مباشر على الشكل الذي يتكيف به المهاجرون (Richmond ، سنة ١٩٨١ .

الثقافة الشعبية وسلوك المستهلك :

إن معظم الأشكال المصاهرة للترويج ، والرياضة ، والتسليه ، والثقافة الشعبية أنشطة مستقلة عن اللغة والقومية أو الحدود الثقافية . وقد مكنت وسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة ملايين البشر في العالم كله من الاستمتاع بأنشطته أوقات الفراغ التي لها اغراء عام . وربما تظل هناك بعض أفضليات اقليمية لمسابقات دوري كرة القدم على غيرها من مسابقات لعب كرة القدم الأخرى ، ولعبة الكريكت أو لعبة هوكي الجليد على أنواع من الرياضات الشتوية الأخرى التي لها جماهير كبيرة ، ولكن هذه الأنشطة نفسها توجد بين المشاركين فيها والمشاهدين لها على السواء ، مهما كانت أصولهم العرقية أو انتماءاتهم القومية . وحتى على الرغم من أن الفرق الرياضية قد ترمز الى منافسات قديمة بين مدن ومقاطعات وإقاليم وبلدان بعينها ، بيد أن اللاعبين أنفسهم يتجاوزون الحدود السياسية بمصانعة ، إذا كانت الحوافز المادية التي تدفعهم الى هذا عالية بما فيه الكافية . ولم يواجه المهاجرون الدوليون صعوبة ما في متابعة ماتحرزه فرقهم الرياضية المفضلة من نجاح في مسابقات الكؤوس . وربما تمكنهم معجزة الاتصال الحديثة بالاقمار الصناعية من مشاهدة المباراة على الهواء ، وهي تلعب على مسافة عدة آلاف من الأميال !

وتنطبق كثير من الاعتبارات نفسها على مجالات أخرى من وسائل التسليه الجماهيرية ، سواء كانت وسائل « شعبية » أو وسائل « عليا القوم » ، وليست اللغة عائقا عن الاستمتاع بالموسيقى بكل أنواعها بدءا من موسيقى الروك حتى رحمانينوف ، ومن باج حتى باشيراش أو من البيتلز حتى البالية . وقد كسرت السينما والتليفزيون حواجز اللغة بعملية الدبلجة الصوتية المقنعة . وأصبح

يشاهد مباريات الملاكمة ، والفائزين بجوائز الأوسكار ملايين البشر من الولايات المتحدة حتى الهند ، ومن السويد حتى أمريكا الجنوبية . وأمرة أخرى ، نجد التقدمات التكنولوجية في كاسيتات الفيديو ، والتليفزيون السلكي ، والاتصالات بالأقمار الصناعية . تيسر تعرض المهاجرين المستقر لبرامج أكثر تخصصا بلغاتهم التي يعرفونها . كما تعرض الأفلام الأجنبية بدور السينما العرقية بالبلاد المستقبلة للمهاجرين . وتعتمد أحدث التقدمات في وسائل التسلية المنزلية ، في شكل ألعاب الحاسب الآلي ، ولعب الفيديو التخطيطي للأطفال على اللغة بدرجة أكبر من اللعب التي سبقتها زمنيا . ويتكلم غزاة الفضاء لغة عالمية .

كما تنطبق اعتبارات مماثلة على كل جوانب السلوك الاستهلاكي تقريبا ، وعلى الأسواق في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي استقر بها المهاجرون . وتخلق الوسائل الفنية الحديثة ، مثل وسائل التبريد المقرونة بالنقل الجوي السريع ، مجالا للأسواق المفتوحة (السوبر ماركت) ، وللمتاجر المحلية العرقية القادرة على توفير مدى فسيح للمنتج من أنحاء العالم كافة . وعملت التجارة الدولية المعاصرة على تنوع سلسلة السلع الاستهلاكية التي يستطيع المهاجرون والسكان الوطنيين الحصول عليها على السواء . ولا تتوفر الأطعمة التي كانت تعد قبل ذلك أطعمة مجلوبة تماما ، في المطاعم العرقية وحسب .

لقد غير المهاجرون أساليب الحياة وعادات الاستهلاك البشري في جميع بلاد العالم المتقدم الأكثر رخاء ، وساهموا في تنوع الثقافات بشكل لافت للنظر في البلاد المستقبلة لهم . ويمتد مثل هذا التنوع من المجال المتعلق بالطهي الى كثير من الجوانب الأخرى للسلوك الاستهلاكي ، بما في ذلك السلع المعززة غالية الثمن بدرجة أكثر ، وغيرها من الأجهزة المنزلية . ويمكن أن تحدث مثل هذه التجارة الدولية في غياب المهاجرين من البلاد المعنية ، ولكن هذه البلاد تقوم بدور الوسيط المحفز . وقد يشارك بعض المهاجرين مشاركة مباشرة في المبادرات الخاصة بالمقاولات التي تزيد تجارة الاستيراد والتصدير التي من هذا القبيل (Kallen and Kliner ، سنة ١٩٨٣) .

وتسهل طرق التسويق والتوزيع الحديثة التوافق المبدئي للمهاجرين الذين لا يتكلمون لغة المجتمع المستقبل لهم . ويمكن الأرقف المفتوحة ، ونظام أخدم نفسك بنفسك ، القادمين الجدد من شراء احتياجاتهم ، بأقل حد من التفاهم اللفظي . وكثيرا ما تعرض الأسواق المفتوحة (السوبر ماركت) سلعا ذات أسماء مألوفة ، كما تتيح احتمالية تجريب المنتجات الجديدة وغير المألوفة . أما بالنسبة لأولئك الذين يفضلون المناخ الاجتماعي بدرجة أكثر ؛ فاننا نجد المتاجر التي تقوم بأركان

الشوارع ، توفر للمجتمعات المهاجرة بصفة عامة ، المنافذ الكافية للبيع بالتجزئة ، حيث يتكلم أصحاب هذه المتاجر لغة المهاجرين الذين نحن بصددهم . وفى أغلب الأحوال ، نجد أن ربات البيوت هن آخر أعضاء الأسرة اللائى يمكنهن تحصيل المعرفة البليغة بلغة الأغلبية فى البلد المستقبل ، ومع ذلك ، فانهن يقمن بأدوارهن المنزلية التقليدية دون أى مشقة عسيرة .

ومن الواضح ، أن مجالات السلوك الاستهلاكي ، والثقافة الشعبية ، تشمل عملية تكيف متبادل من جانب المهاجرين فى المجتمع المستقبل . ويحدث الاقتباس والتغير الثقافى المكثف للذين يسرتهمما التكنولوجيات الحديثة ، ونفذت آثارهما الى كل من البلاد المرسلة والمستقبلة للمهاجرين على حد سواء .

القومية العرقية :

من الأمور الهامة أن نعرف بالنسبة لمجتمع ما بخصائصه اللغوية الوطنية وأقلياته الثقافية ، أن يكون التمثيل الثقافى الكامل فى مجموعة الأغلبية أو الطبقة السائدة ظرفا غير ناجح بالضرورة للتكيف . وقد أظهرت الحركات « القومية » الطارئة فى بلاد صناعية كثيرة صمود الاختلافات اللغوية والدينية وغيرها من الاختلافات العرقية فى مناطق بعينها . ثمة تدابير متزايدة تجرى عن طريق المدارس والجامعات ، ومن خلال وسائل مثل التليفزيون ، للحفاظ على الثقافات الفرعية للأقلية التى من هذا القبيل بل وتشجيعها . وقد ضم المهاجرون أصواتهم الى أصوات تلك الأقليات فى المطالبة بـ « حق الاختلاف » ، وشرعية دعاويهم من أجل الحفاظ على تراثها الثقافى وفى بعض الحالات ، أدى هذا الموقف الى تنازلات من جانب الحكومة بالنسبة لحق تقرير المصير بدرجة أكثر ، والتفويض الإقليمى أو الاستقلال السياسى للأقليات المستقرة ، والسياسات الخاصة بالتعدد الثقافى للمهاجرين (Hawkins ، سنة ١٩٨٢ ؛ Richmond ، سنة ١٩٨٢ م) .

وقد ارتبط القرن التاسع عشر ، ومطالع القرن العشرين فى معظم البلاد الصناعية المتقدمة بالظواهر الممزقة للعرمان الحضرى المكثف ، والتصنيع ، وعدم الاستقرار السياسى التى تهبها الثورة والحرب ، وأصبحت وحدة الدولة الأمة هى الشاغل الأعظم . وكثيرا ما تحقق هذا بالمركية البيروقراطية ، وبالسيطرة الاقتصادية وبابتداع أسطورة « أمة » متجانسة متوافقة مع الحدود المصطنعة للدولة فى أغلب الأحوال ، وقد بذلت محاولات لا تهدأ لاختداد لغات الأقليات وغيرها من التأثيرات « الغريبة » التى يظهر أنها قد تهدد الوحدة ، أو تدمر سيطرة الطبقات الحاكمة القائمة . وفى حالات قليلة وحسب ، نجحت مثل هذه البلاد فى تحويل الأسطورة الى واقع . وقد ظلت بلاد مثل المملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية من جانب المحيط الأطلسى ، والولايات المتحدة وكندا ، ودول أمريكا

اللاتينية من جانب آخر ، متعددة الاعراق ومتعددة القوميات ، بل ظلت مجتمعات قائمة على التعددية . وأضافت هجرة ما بعد الحرب المزيد من تنوع هذه البلاد . وفي داخل هذه المجتمعات المتراكبة الطبقات عرقيا ، المتباينة اقليميا ، المتعددة ثقافيا ، تمكن المهاجرون الذين وصلوا اليها منذ وقت أقرب أن يقيموا مقاطعات خاصة بهم متفاوتة من ناحية الكمال التنظيمي . وأصبحت حرية التعبير عن الرأي بالنسبة للاجئين من الاضطهاد السياسي والديني بوجه خاص ، وحرية الحفاظ على قيمهم وأساليب حياتهم أعز أهدافهم . وحينما تعارضت مع ما كان من اضطهاد سابق ، صارت حرية التعبير الثقافي هذه مصدرا رئيسيا للامتنان ، بل القاعدة التي قام عليها الولاء للبلد الجديدة وفي الفترة بعد الصناعية الحالية ، زاد الاعتراف بأن سياسات التعدد الثقافي ليست أكثر واقعية وحسب ، بل تساهم في الوحدة الأكبر التي ربما تواجه بالآخرى معارضة كبيرة عنيفة ، اذا ما أغفلت احتياجات ومصالح الأقليات العرقية . وعلى الرغم من التأكيد الخطابي على الأمجاد الاستعمارية الماضية ، وعلى مقاومة فكرة اللامركزية ، والتحديث ، فإن ذلك لم يؤد إلى اختفاء التباين العرقي لـ Smith ، سنة ١٩٨١ ؛ Reitz سنة ١٩٨٠) .

التكامل الاجتماعي :

من الواجب في هذه البيئة التعددية بحث التكامل الاجتماعي للمهاجرين . وعلى مستوى الجماعات الأولية ، تقوم الشبكات التي تضم الأسرة ، والأصدقاء ذوي الخلفية العرقية ذاتها ، بدور هام . وقد تلاحظ مدى أهمية التثام شمل الأسر - بالنسبة للاجئين السياسيين ، ولكن ثمة اعتبارات مماثلة تنطبق على المهاجرين ذوي الدافع الاقتصادي الذين قد ينفصلون عن الزوجة أو الأطفال . كما نجد في بعض الحالات أن ثلاثة أجيال من العائلات ، وشبكات الأقارب الممتدة ، شاهد على التكامل الاجتماعي أيضا . وعلى الرغم من أن النجاح الاقتصادي ، والتحرك الاجتماعي إلى أعلى قد يهم في مستوى ارتياع المهاجر ، بيد أن الروابط الوثيقة مع الأسرة والأصدقاء تمد أكثر أهمية . وفي الجماعات ذات الدخل الأكثر انخفاضا ، لا توفر الأسر العون المعنوي وحسب ، بل تكون أيضا مصدرا من مصادر الأمن الاقتصادي والمساعدة المتبادلة . وعلى أية حال ، يمكن أن يكون للشبكات الاجتماعية المتجانسة عرقيا أثر عميق للحرك الوظيفي والتبادل الثقافي ، اذا ما وجهت الاتصال إلى قنوات مقطوعة أو إلى نهايات ميتة ، مفضلة ذلك على القنوات المفتوحة ، المعاونة الميسرة . (Richmond ، Goldust and ، سنة ١٩٧٧ ؛ Anderson and Christie ، سنة ١٩٨٢) .

وقد مالت موجات الهجرة المتقدمة زمنيا إلى أمريكا الشمالية وغربها من الأماكن ، إلى نشوء تركيزات سكنية عرقية بالمرآكز الحضرية ، وإلى درجات مرتفعة

كل الارتفاع من الانفصال الاجتماعي . وحين اقترنت هذه الموجات بالوضع الاجتماعي الاقتصادي المنخفض أدى هذا الى تكوين (الجيتو) وظهور الأمراض الاجتماعية المرتبطة بسكنى الأحياء الفقيرة ، والشعور بالحرمان . وقد أعادت الهجرات الأحداث زمنا الى مدن المملكة المتحدة وأوروبا الغربية ظهور هذا النمط في بعض الأحيان (Castles and Kosak ، سنة ١٩٧٣ ؛ Rex and Temlinson

سنة ١٩٧٩) . وعلى أية حال ، فإن المجتمعات القائمة على أساس اقليمي ، وتربط جغرافي ، تحل محلها بشكل متزايد في المجتمعات الحديثة شبكات اجتماعية أكثر تفككا . ومن الممكن في غياب التفرقة المباشرة في سوق الاسكان ، مع اباحة التنقل والاتصال الميسر ، أن تصان الروابط العرقية ، حتى لو كان السكان المهاجرين مبعثرين على نطاق أوسع . ويستطيع السكان العرقيون الأكبر حجما في المدن الاحتفاظ بأسواق عملهم الداخلية ، وبتاجر البيع بالتجزئة ، وبالخدمات المهنية ، والتسهيلات الترويحية ، وبيوت العجائز ، وبالمؤسسات العرقية دون أن يعانون بالضرورة من الفصل الجغرافي المرتفع في الدرجة عن باقي السكان Kalbach ، سنة ١٩٨١) .

ومع أن الجمعيات الخاصة بالمهاجرين ربما تقوم بدور هام في تيسير التوافق المبني للمهاجرين ، وأن تستمر في ممارسة التأثير من خلال العمل بقوتها من حيث تمثيلهم في التفاوض مع سلطات الحكومة ، بيد أن الواقع هو أن العضوية والمشاركة في مثل هذه الجمعيات ليس الا صورة طبق الأصل لأقلية صغيرة من المهاجرين وذريتهم . وتقتصر المشاركة الفعالة ، والفترض أدوار الزعامة بخاصة على ذوي التعليم الأفضل بوجه عام ، وعلى المقيمين اقامة طويلة . ونادرا ما يتم اتصال الموكل سواء بالوكالات المتطوعة أو المصالح الحكومية من أجل احتياجات المهاجرين من الطعام بوجه خاص ، بصورة منتظمة . وتكون الشبكات الشخصية ووسائل الاعلام الجماهيرية في كثير من الأحوال هي المصادر التي يحصل المهاجرون عن طريقها على المعلومات والمعونة حين يحتاجون اليها .

وسوف يعتمد التماسك الاجتماعي لجماعة المهاجرين على عدد من العوامل أحدها عامل الحجم الذي له أهمية واضحة ، ولا يتوفر الكمال للمؤسسات ، ولا للهيكل التنظيمي المعقد الا حينما يكون العدد كبيرا . وسوف تعتمد أيضا استجابة السلطات البلدية أو الحكومة المركزية ، ومجالس ادارات المدارس وما أشبه . لاحتياجات المهاجرين ومصالحهم ، على نفس السمة المميزة لعدددهم ، وعلى فاعلية هيئاتهم في التعبئة للمعاونة في أفعال بعينها . وثمة قيود اقتصادية واضحة ، ومشكلات متعلقة بتوفير الفصول الدراسية للغة أو غيرها من الخدمات الخاصة بالنسبة للأعداد الصغيرة المنتشرة بين كثير من الجماعات العرقية المختلفة . وعلى أية حال ، ربما يظل العدد نفسه من الناس الذين يتمركزون في طبقة لغوية أو

دينية وحيدة ، فى منطقة معينة محتاجا الى زعماء يعملون همزة وصل ، والى مساندة سياسية متماطفة من آخرين فى جماعة الأغلبية ، قبل أن تخصص موارد لأغراض خاصة من هذا القبيل (Martin ، سنة ١٩٧٨) .

وقد يؤدى الاضطهاد العنصرى العرقى بين السكان الوطنيين الى الشكاوى من العادات « الأجنبية » من ناحية الملابس ، واستهلاك الطعام ، والطبوس الدينية ، وطرق النزوع ، أو العادات الشخصية للمهاجرين التى يرى أنها تزيهة . وعلى أية حال ، يكون الصراع الخطير بين الجيل الاول من المهاجرين وغالبية السكان فى الساحة الاقتصادية والسياسية ، وشيك الاحتدام . ومن المفهوم ان أعظم المشكلات حرجا تتمثل فى المنافسة على الالتحاق بالأعمال ، والاسكان ، وفرص التحرك الاجتماعى من خلال النظام التعليمى ويواجه المهاجرون فى بعض الحالات تفرقة واضحة فى هذه المجالات . وفى حالات أخرى ، قد تكون هذه التفرقة خفية بدرجة أكثر . وربما تعاني النسوة المهاجرات تهديدا مزدوجا ، فيتعرضن للتفرقة على أساس النوع ، والجنس أو الأصل القومى . وقد تبقى الصراعات التى من هذا النوع حتى الجيل الثانى ، والاجيال التالية ، بل حتى بعد أن يكون انتكيف الاجتماعى الثقافى قد تقدم الى نقطة تظل فيها عوامل من قبيل العزوة ، والجنس والنوع أو الانتماء الدينى ، مؤشرات مميزة . وقد تحاول الحركات المتطرفة الاحتفاظ بأيدولوجية للنقاء العنصرى أو الثقافى بفرض ضوابط صارمة للهجرة ، تصل الى حد طرد « الغرباء » . وعلى الرغم من أن مثل هذه الآراء القائمة على التطرف العنصرى أو المتمركزة على العرق قد تعتنقها أقلية صغيرة بيد أن زعماء مثل هذه الحركات ربما يكونون قادرين على تعبئة المشاعر الشعبوية فى أوقات الازمات الاقتصادية بخاصة . ومن المحتمل قيام المظاهرات والاشتباكات العنيفة . ونشعر الاقليات المهاجرة بدورها (التى هى ضحية مثل هذا العنف الجماعى ، أو الهجمات الفردية) ، انها مجبرة على حماية نفسها ، ويؤدى ذلك أحيانا الى تصعيد الخوف والعنف acarman ، سنة ١٩٨١) .

وقد تلاحظ أنه مهما كانت النوايا الأصلية أو سياسات الحكومات المعنية ، فإن المهاجرين المؤقتين ربما يستقرون استقرارا دائما ، وإن الرجوع عن الهجرة ليس أمرا غير مألوف بالنسبة لمن ياملون فى الاستقرار . وبالنسبة للغة الأخيرة ، يرى الرجوع عن الهجرة بمثابة الفشل أحيانا ، ولكن الحالة قد لا تكون كذلك بالضرورة . لأن دوافع الرجوع عن الهجرة متنوعة . فقد تفرى الى مسئوليات الأسرة ، والتقاعد ، أو الى مرحلة من مراحل العمل المهنى للمهاجر . وحين لا يقوم البلد المعنى بطرد المهاجر تنفيذا لسياسة مدبرة تعتمد الى تشجيع عدم الاستقرار الدائم ، يكون معظم المهاجرين مرتاحين الى تجريتهم خارج أوطانهم ، وربما يفكر بعضهم فى معاودة الهجرة فى تاريخ لاحق . وشجعت بعض البلاد تشجيعا .

فعلا ، عودة مواطنيها حين تكون الأوضاع الاقتصادية ملائمة ، ووجدت أن ذلك أفضل من أن تصبح معتمدة على العمال المهاجرين . كما قدمت البلاد المستقبلة للمهاجرين حوافز حتى يعودوا إليها Rogers سنة ١٩٨١ . ووجهت البلاد المرسلة للمهاجرين صعوبة من ناحية ضمان العمل المرص للعائدين والاستفادة الفعالة من المهارات والخبرة التي اكتسبت في الخارج . كما يواجه المهاجرون العائدون مشقة توطيد روابطهم الاجتماعية من جديد ، والعثور على أماكنهم في نظام اقتصادي واجتماعي قد تغير هو نفسه في أثناء غيابهم . ويصدق هذا بوجه خاص على أولئك الذين طالت فترة غيابهم ، ونشأ أطفالهم في بلد المهجر .

طول مدة الإقامة والجيل الثاني :

بعد سن الوصول والتعليم ، يعد طول مدة الإقامة في البلد المضيف هو العامل المحدد الوحيد الأعظم أهمية ، بالنسبة لدرجة ونمط التكيف الاجتماعي الثقافي الذي يبيده المهاجرون . كما أن تعلم لغة جديدة ، وتعديل الاتجاهات ، والقيم وأنماط السلوك ، واكتساب المعرفة بمؤسسات المجتمع الجديد ، والشبكات الاجتماعية الجديدة المتنامية ، من الأمور التي تستغرق وقتا . فإذا كان المهاجر غير متزوج عند وصوله ، ربما يظل فترة من الزمن حتى يتزوج وتقوم أسرة ، وتبنى روابط قرابة جديدة إما بالنسبة للمتزوجين قبل الهجرة ، فقد يتأخر التثاقف شمل الأسرة ، خاصة إذا كانت سلطات البلد المستقبل لا تشجع هذا . وسوف يؤدي الزواج بشخص من الأصل العرقي نفسه إلى مزيد من تجنب الشبكة الاجتماعية ، وإلى غط مختلف من التبادل الثقافي والتكيف الاجتماعي ، أكثر مما يؤدي الزواج من خارج الجماعة . وكلما طالت مدة إقامة المهاجرين بعيدا عن بلد المنشأ ، زاد تغير شعورهم بالهوية الشخصية إذا كان البلد المستقبل يشجع الاستقرار الدائم ، ويسير الحصول المبكر على المواطنة ، ربما يحدث شعور مزدوج بالهوية العرقية . وكثيرا ما يعزى هذا إلى ما يقوم به المهاجرون من زيارات أثناء الاجازات للبلد الأم ، والتعرض لوسيلة اعلامية عرقية ، الاحتفاظ بشبكة اجتماعية متجانسة ، الأمر الذي يؤدي إلى استبقاء الارتباطات بالبلد الأصلي لمدة طويلة . وعلى أية حال، فإن الوضع في مجتمع تعددي ، يتبنى نزعة الثقافة المتعددة سياسة رسمية ، والهوية العرقية المستقلة أو الثانوية ، لا يتلاءم مع الالتزام بالإقامة الدائمة ، والشعور بالولاء للبلد الجديد . ويتعرض مثل هذا الولاء في وقت الحروب ، أو في حالة نشوب صراع سياسي مباشر بين الوطن والبلاد المختارة للهجرة ، لاختبار حاسم . ويوضح السجل التاريخي ، أن البلاد المستقبلة للمهاجرين ، غالبا ما أصابها ، حتى آنذاك، « رد فعل زائد عن الحد » خوفا من « الغريب الأعداء » وذرياتهم . (اعترفت الحكومات الأمريكية والكندية منذ وقت قريب بما ارتكب من مظالم مع اليابانيين المهاجرين ، والجيل الثاني من ذرياتهم في أثناء الحرب العالمية الثانية) .

وتختلف قوة الهوية العرقية ، واستعمال لغة غير رسمية بين الجيل الثاني ، والأجيال اللاحقة اختلافا كبيرا تبعاً للظروف . ولا ريب أن للغات أهمية عملية وتعبيرية على السواء . والأطفال المولدون في البلد الجديد هم الذين يحتفظون بلغة الأبوين على الأرجح إذا تضمن فعل هذا ميزات عملية . وربما تكون الحالة هكذا ، إذا لم يكن الأب أو الجد قد اكتسب معرفة بلغة الأغلبية في المجتمع الجديد ، أو حينما تكون زيارات العودة متكررة . وتشمل الاعتبارات العملية الأخرى القدرة على توفير التعليم للغة الأم ، وعلى نفعا في الأغراض التجارية أو الاتصالات المهنية . وحيث تحصل موجات جديدة من المهاجرين ، أو حيث تكون العلاقة التجارية أو غيرها من العلاقات القوية مع البلد السابق قائمة ، نجد أن الحافز على اللغة المزدوجة أعظم درجة (devns and vauce) سنة ١٩٨٠ ، Isajiw ، سنة ١٩٨١) .

وفي غياب الأسباب المفيدة للاحتفاظ باللغة ، يدخل أولئك المرتبطون بأصبيتها الرمزية والوجدانية في اللعبة . وكثيرا ما تجذب مثل هذه الاعتبارات بصفة عامة المهاجرين الأفضل تعليما ، ويرغبون في أن ينقلوا لأطفالهم نوعا من التقدير لتاريخ وآداب وثقافة الوطن الأم العال أقدر ، بما في ذلك موسيقاه ، وفنه ، وتمثيله . وتتمركز مثل هذه النظرات التعبيرية بدرجة أكثر ، حين تكون اللغة مرتبطة بالدين . وغالبا ما تصبح الكنيسة أو المجتمع الديني الوكالة الوحيدة لتعليم لغة الأبوين حينما تكون الخدمات والطقوس الدينية ما زالت تقام بذلك الشكل . وعند جماعات الأقلية الدينية في أمريكا الشمالية ، بما في ذلك طوائف البروتستانت الهاربين من الاضطهاد ، والطوائف الأخرى مثل اليهود واليونان والأرثوذكس الأوكرانيين ، ومنذ وقت أقرب ، المجتمعات الآسيوية ، شعور بالهوية العرقية المرتبطة بكل من اللغة والدين ارتباطا وثيقا . وعلى العكس ، ربما تساهم الأقلية الكاثوليكية ، والخط الرئيسي للكنائس البروتستانتية في فقدان اللغة بتشجيعها للاندماج في جماعة الأغلبية .

ولا تقتصر الصراعات بين الأبوين والأطفال على العائلات المهاجرة . وعلى أن الشكل الخاص المشتق من الصراع بين الأجيال ، ربما يعزى إلى مسألة وضع المهاجر وهويته العرقية . ويعتمد الكثير من هذه الصراعات على الاتجاهات السائدة في المجتمع الأكثر اتساعا . كما تعد آراء المدرسين والوضع الذي يمنح لجماعة الأقلية من الأمور الهامة . وإذا كان ثمة شيء يشعر الطفل بأنه أدنى مرتبة في المدرسة ، أو أنه موضع ضحك وسخرية من الجيران ، فقد تولد لديه الرغبة في التمرد على والديه أو التبرؤ من الجماعة اللغوية أو الثقافية التي انحدر منها . وربما يتعلم الأطفال في المراحل الأولى للهجرة لغة الأغلبية أسرع مما يتعلمها الآباء . وقد يستدعون للقيام بعمل المترجمين أو المفسرين لهم مما يقبل الوضع التقليدي ، وعلاقة السلطة ، الأمر الذي يثير بدوره استياء الآباء ، أو يؤدي إلى الصراع .

وتقوم عملية التطبيع الاجتماعى الباكزة بدور هام فى تحديد ما اذا كان الشخص سيظل محتفظا باحساس مميز بالهوية حتى زمن متأخر فى الحياة . وتقول فرضية ذائعة ان الجيل الثانى ربما يرفض قيم آباءه ، ويحاول أن يلقي القبول التام من المجتمع الجديد ، بينما يكون للجيل الثالث والأجيال اللاحقة اهتمام وجدائى ايجابى أكثر . يجذورهم الثقافية . ويفتقر هذا التفسير الى البرهان العملى . وتوحى الدراسات الحديثة فى كندا بأن ثمة فقداناً مطرداً أكثر بالنسبة لمعرفة اللغة العرقية الأم ، واستعمال الجيل لها ، وتنوع كبير فى أصل الجماعة من ناحية استبقاء الهوية العرقية . وعلى أى الحالات ، يختلف المعنى الجوهرى ، والأهمية العملية للهوية العرقية اختلافاً تاماً بوجه عام فيما يتعلق بالجيل الثالث والأجيال اللاحقة ، أكثر من اختلافهما بالنسبة للجيل الأول والثانى .

ويقدم الدين تعزيزاً هاماً للهوية العرقية ، وقد تنطور جوانب الوازع المرتبطة به الى صراع . وهذه هى الحالة فى مجالات السلوك الجنسى والزواج بوجه خاص . فقد تكون معتقدات وقيم جماعات عرقية يعينها على خلاف مع معايير وتجربة المجتمع المستقبل لهذه الجماعات . وربما لا تتفق آراء الجيل الأصغر فى مسائل الملائفة ، وممارسة الجنس قبل الزواج ، ومنع الحمل والاجهاض ، والزواج من داخل الجماعة ، مع آراء الآباء أو الزعماء الدينيين . وتعد كل مسائل الزيجات المرتبة ، وفرض القيود على حرية الشباب فى اختيار أصدقائهم وشريكات حياتهم ، أو حضور حفلات الرقص وغيره من أماكن اللهو أو الترويح ، من المصادر القوية للصراع والتوتر بين الأجيال . والتفاهم والتشاور بين الجانبين مطلوب اذا ما أريد تفادى النزاعات التى من هذا القبيل . وقد تحدث صراعات أخرى تتعلق بمراعاة الطقوس الدينية ، والصيام ، وما هو محرم من الطعام ، وغير ذلك من العادات المميزة Watson ، سنة ١٩٧٧ .

وعلى الرغم من أن الاختلافات العنصرية ليست مرتبطة بالضرورة سواء بالعوامل اللغوية أو الدينية ، إلا أنها بارزة بالنسبة للتعرف على هوية الجيل الثانى والذريات اللاحقة للمهاجرين الأولين . وتوشك الأقليات « المتفورة » ، بل حتى تلك الأقليات القائمة على أسس أكثر من الأسس اللغوية أو الدينية أن تتعرض لمعاناة التفرقة الاجتماعية والاقتصادية . وتواجه الأقليات من السود ، أو من الأقليات الآسيوية حتى ولو كان كل تعليمهم قد تم فى البلد المبنى ، ومؤهلاتهم فى المؤهلات نفسها ، فى مجتمعات يسودها البيض ، تفرقة فى العمل والاسكان ، والحصول على خدمات أخرى . وأساس هذا الصراع لا يكون عادة من الأسس الاجتماعية الثقافية ، بل أساس اقتصادى بالتحديد . ومع ذلك ، قد يتخذ بعض الشباب فى هذه الظروف أسلوباً مميزاً للحياة ، أو ينضمون الى حركات دينية أو سياسية يعينها . كمنبكي من الدفاع الاجتماعى - السيكولوجى المضاد للشعور

بالقمع الذي يمارس في المجتمع الأرحب Rogers ، سنة ١٩٧٩) • وحينما تكون مشاعر الاغتراب التي من هذا القبيل مصحوبة بمعدلات مرتفعة في بطالة الشباب ، وظروف الاسكان القذر ، فليس مما يثير الدهشة أن تؤدي هذه الحالة الى الاحتجاج العنيف ، وأعمال الشغب ، والسلب والنهب ، وحرب العصابات ، وأشكال أخرى من الانحراف • وحينما تتولد النزعة العنصرية بعمق في اتجاهات ومؤسسات المجتمع المستقبل للمهاجرين ، ربما تتخذ اجراءات قسرية لقمع الجرائم العنيفة أو انظواهر بدلا من الاعتراف بالحاجة الى تغيير مواقف وسلوك جماعة الأغلبية (Miles and phizacklea ، سنة ١٩٧٩ ، Scarman ، سنة ١٩٨١) •

استنتاج :

لقد عملت الأزمات الاقتصادية المالية في الأخير من الستين على تفاقم مشكلات التكيف التي تواجه المهاجرين وأطفالهم ، وعلى زيادة العداوة نحوهم من أولئك الذين يشعرون بأنهم مهددون من « الأجانب » • وعلى الرغم من التعاطف الوجداني قصير الأجل مع مآزق اللاجئين في العقد الثامن ، بيد أن المناخ السياسي لم يكن مناسباً في السنوات الأخيرة لتمثيل المهاجرين الذين يميلون الى أن يصيروا أكباش الفداء لمشكلات اقتصادية عديدة • وفي وقت التضخم المرتفع ، والبطالة المتصاعدة ، والضغط من أجل كبح جماح الانفاق الحكومي ، تميل الخدمات الاجتماعية وبرامج التعليم الخاص ، وسياسات الثقافة المتعددة الى الوقوع ضحية للقيود المالية الحكومية (Richmond ، سنة ١٩٨٢) • ونجد التحولات الهيكلية البارزة أخذت في الحثوث في أسواق العمالة نتيجة للتغيرات الديموجرافية والتكنولوجية على السواء • ولا يمكن أن يحسب التكيف الاجتماعي الثقافي للمهاجرين وأطفالهم أمراً مستقلاً عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في البلاد المستقبلية لهم • ومهما كانت القيود التي قد تفرضها تلك البلاد على الهجرة مستقبلاً ، فإن المسؤولية تقع على عاتقها من حيث ضمان المعاملة العادلة القائمة على المساواة لأولئك الذين يعيشون فيها الآن • ومع أن بعض حالات المودة الاختيارية الى الوطن قد تحدث ، بيد أن هذا ليس حلاً عملياً • وثمة حاجة الى سياسات اجتماعية وثقافية وتربوية تضمن التكامل الناجع في نطاق البيئة المتعددة الأعراق والمجتمع المتعدد الثقافات بصدق •

وهناك عدد من الأشكال البديلة الممكنة لتكيف المهاجرين مع الأحوال المختلفة للمجتمعات المتباينة المستقبلية لهم • ومن المحتمل أن تؤدي الاحكام التي في غير محلها عن القيمة الى استنتاج واحد هو أن ثمة صورة للتكيف متفوقة على صورة أخرى بالضرورة • ولم يعد مقبولا أن نجادل في أن اختفاء جماعة عرقية وحده عن طريق التمثيل الثقافي والتشتت الجغرافي ، والزواج المختلط ، والتطابق التام مع

طبيعة جماعة الأغلبية السائدة يعد هدفا ملائما للسياسة الاجتماعية . وفي الوقت نفسه ، فإن من واجب البلاد المستقبلية للمهاجرين الالتزام بمكافحة التفرقة العنصرية والعرقية التي تمارس ضد المهاجرين ، وجماعة الأقلية الأخرى ، وأن تضمن في الوقت نفسه تكافؤ الفرص في المعاهد التعليمية وسوق العمل . وحيث أن النزعة العنصرية قد صارت حقيقة تاريخية ، وأن التفرقة قد صارت تقليدا ، فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات جريئة في شكل مجموعة قوانين تحمي الحقوق الانسانية، وبرامج عمل ايجابية للتغلب على هذه العقبات التي تواجه المهاجرين وأطفالهم . ويصدق هذا بوجه خاص حين تعنى به الأقليات التي في مجال الرؤية .

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتابت
مختصة وأستاذة دارسين .
ويقوم باختيارها وتحويلها إلى العربية فنية متخصصة
من الأدب الأدبي العربي ، تصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكين من الاستفادة
البحث في قضايا العصر .

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغة
الدولية ، وتصدر طبعاً العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
اليونسكو ، وبمبادرة الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعلوم الاجتماعية

المجلد ٦١ السنة السادسة عشرة

أكتوبر/نوفمبر ١٩٨٥

نظريّات المعرفة والعلوم الاجتماعية
الوضع العلمي والقيم والبناء المنهجي

تصدر من مجلة جامعة القاهرة

المجلة الدولية

العلوم الاجتماعية

العدد الواحد والستون

السنة السادسة عشرة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٨٥

محتويات العدد

- كلمة المحرر
- الوضع العلمى للعلوم الاجتماعية
- القيم وأثرها فى العمل الاجتماعى
- الجغرافيا فى أواخر القرن العشرين
- العلوم الاجتماعية ودراسة العلاقات الدولية
- بحوث التنمية والعلوم الاجتماعية فى الهند
- العلم الإقليمى : تقدمه فى ثلاثين سنة
- تدريس الأنثروبولوجيا : دراسة مقارنة

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ شارع طلعت حرب ، ميدان التحرير ، القاهرة

تليفون ٧٤٢٥٠٢

رئيس التحرير

د . السيد محمود الشنيطلى

هيئة التحرير

د . مصطفى كمال طلبة

د . محمود عبدالفتاح القصاص

فوزى عبد الظاهر

محمود عبد الحميد السيد

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفنى

عبد السلام الشريف

كلمة المحرر

هناك بعض أوجه الشبه بين النشاط العلمى والنشاط الرياضى . ذلك أن الرجل الرياضى يراقب حركاته ويحللها بالتفصيل حتى يستطيع تحسين أدائه ، وكذلك يفعل الباحث حيث يحلل أبحاثه بنفسه ، ويفكر فى اتجاه ويمجال هذه الابحاث و يبحث عن الطرق النظرية ومناهج البحث التى تؤدى إلى تحسين النتائج والتغلب على المشكلات التى يواجهها فى بحث موضوعه .

والحق أن هذا النوع من التحليل لا يمكن أن يفصل عن البحث ذاته . ولهذا أهمية خاصة فى العلوم الإنسانية والاجتماعية حيث تتسم العلاقات بين الباحث ومجال بحثه ببعض الخصائص المعينة التى تختلف عن خصائص العلوم الطبيعية . بيد أن الأسس الاستمولوجية للأبحاث العلمية الاجتماعية ليست دائماً مقررة بصراحة ووضوح كما أن تحليلها لا يتم بطريقة منهجية كما يجب . والحق أن الاستمولوجيا (نظرية المعرفة) تنبج الفرصة لالقاء نظرة جديدة على العلوم الاجتماعية ، بشرط أن يتخلص الباحث

من آفة الالتزام بالاستمولوجيا الى حد الافراط، وآفة التجريب العمل الذى يتسم بضيق الأفق.

هذا والمقالات المنشورة في هذا العدد مخصصة لمثل هذا الفحص الذاتى للعلوم الاجتماعية، وهى تعرض بعض الآراء في عدد من جوانبها الاستمولوجية والقيمة (نسبة للقيم) والتنظيمية: فيحاول إرنست جلنر الاجابة عن هذا السؤال: هل يمكن أن تدخل العلوم الاجتماعية نادى العلوم الطبيعية؟ هل يمكن دراسة العالم الاجتماعى علميا أم يجب تركه للفلاسفة والشعراء؟ وليس لدى جلنر جواب «جاهز» عن هذا السؤال ولكنه يبين لنا بأسلوب بليغ ضعف المحاولات التى تبذل لاجراج العلوم الاجتماعية من دائرة العلم ويطرق ستيفان نواك موضوع العلاقات بين الطرق العلمية المستخدمة في علم الاجتماع، ويختلف المدارس الفلسفية و يبين كيف أن الاختيارات المنهجية تشير الى تفضيل المناهج الفلسفية والاستمولوجية. ويتناول مقال «أمرنا كويتو» تحليل العلاقات بين القيم باعتبارها أمراً يجب دراسته، وباعتبارها عوامل مؤثرة في بحوث العلوم الاجتماعية. ويعرض علينا كلود آك منهجا يمكن أن نطلق عليه اسم الاقتصاد السياسى للعلوم الاجتماعية مبيناً أن هذه العلوم عبارة عن سلعة تخضع لقوانين السوق. وتعمل في بيئة تسيطر عليها القيمة التبادلية لا القيمة الاستعمالية أما المقالات الثلاث الأخيرة في قسم الموضوعات فهى تحليلات أبستمولوجية لعلوم معينة في مجالات مختلفة. فيدرس آدموند بيرك القوى الاجتماعية والاقتصادية التى أدت الى وضع علم الاجتماع في فرنسا في مطلع هذا القرن، و يناقش فيليب برايار قضية العلاقات الدولية، و يبحث مانتون سانتوس قضية الجغرافيا.

والنصوص الواردة في «مجال العلوم الاجتماعية» ليست مقطوعة الصلة بالمقالات الواردة في قسم الموضوعات حيث يصف «ت. ف. سائيا ميردى» تطور العلوم الاجتماعية بصورة مدهشة في الهند بعد الاستقلال، و يكتب «ج. ب. بنكو» عن العلم الاقليمى- وهو علم مبنى على عدد من العلوم نشأ خلال العقود القليلة الماضية، و يقدم «جاك لبارد» بيانا تاريخياً عن تدريس الأنثروبولوجيا في بلجيكا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وفرنسا، وهولندا، والمملكة المتحدة.

ونستنهز هذه الفرصة لاطلاع القراء على التغيير الذى طرأ على هيئة التحرير. ذلك أن بيشر لنجيل الذى رأس تحرير هذه المجلة منذ ١٩٦٣ قد ترك منصبه في منظمة اليونسكو التى التحق بها في ١٩٥٣، وكان مجال نشاطه في خدمة المنظمة يتصل بالعديد من جوانب التعاون الدولى في العلوم الاجتماعية. ولكنه كان يتصل قبل كل شيء بالعمل في مجلة العلوم الاجتماعية.

الوضع العلمى للعلوم الاجتماعية

العلم

فكرة «العلمية»

هل العلوم الاجتماعية فى حقيقتها «علمية» ؟
إن هذا السؤال يشير على الفور لسؤالين : أولهما : ما هى العلوم الاجتماعية ؟
وثانيهما معنى كلمة «علمية» .

والسؤال الأول لا يشير لمشكلات عميقة ، ويمكن الإجابة عنه بتبيان هذه العلوم
وتعدادها ، فالعلوم الاجتماعية بكل بساطة هى ما تواضع (=اصطلح أو تعارف)
العلماء الاجتماعيون على ممارستها مهتيا . وهذا التعريف يتضمن إشارة خفية (وان لم
تكن خفية تماما) إلى الآراء التى تواضعت عليها المجتمعات المعاصرة سواء بطريق
الإجماع أو أغلبية الرأى العام والتى تحدد بتصنيفها الصريح أو الضمنى : أى الجامعات
والنقابات المهنية والأفراد تحدد المعايير اللازمة لمعرفة طبيعة العلوم الاجتماعية وبما لها ؟

بقلم : إرنست جلنر

أستاذ الأنثروبولوجيا الآن بكلية الملك، جامعة كامبردج بالمملكة المتحدة، وسابقاً بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. أهم مؤلفاته: الكلمات والأشياء (١٩٥٩)، التفكير والتغير (١٩٦٥)، المجتمع الإسلامي (١٩٨١)، الأمم والقوميات (١٩٨٣).

ترجمة : أمين محمود الشريف

رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم وعضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة سابقاً.

وهذه الإشارة الخفية الى الرأى العام أو الاجماع لا تقترح في هذا التعريف ، أو تجعله تعريفاً غير مباشر. ذلك أن الاغلبية أو الإجماع أو الرأى العام- كلها مصادر غير معصومة من الخطأ ، ولا ثابتة على حال واحدة ، ولا خالية من الغموض والإيهام . وليس هناك أى تناقض في القول بأن الرأى العام قد يخطئ في وقت من الأوقات . وإذا أخطأت كل هذه المصادر فهل يمكن أن نقودنا إلى الخطأ في تحديد معنى العلوم الاجتماعية ؟ كلا ! إن الذى يهمنا هو العلوم الاجتماعية كما تمارسها وتحددها المجتمعات المعاصرة . ولذلك فإن الرأى العام لا يمكن أن يضلنا في هذا المجال ، لأن الأمر الذى يهمنا هو الذى تحدده المعايير الثقافية في المجتمعات المعاصرة . صحيح أننا قد نهتم ببعض العلوم الاجتماعية المثالية والمعايدة من الناحية الثقافية بفرض وجود مثل هذه العلوم ، ولكن الذى يهمنا في المقام الأول هو الممارسات المادية التى تعرف حالياً باسم « العلوم الاجتماعية » .

بيد أن الموقف يختلف عن ذلك تماماً عندما تنتقل الى السؤال الثانى الذى يحتاج الى تحديد وتعريف ، ألا وهو وصف العلوم الاجتماعية بأنها «علمية» . هنا نجد أن التبيان أو التعداد لا يسعنا فى هذا المجال . ونحن لا نهتم اهتماماً خاصاً بما يتفق أن يسميه المجتمع «علمياً» أو بأن الاستعمال الفعل لهذه الكلمة على لسان العلماء المعاصرين ليس نهائياً ، إذ الواقع أن المجتمع منقسم على نفسه بشأن هذه الكلمة حيث يختلف رأى حول مدى انطباق هذا الوصف على العلوم الاجتماعية . ولكننا لا نهتم بإجراء استفتاء حول هذا الموضوع ، كما أننا لا نهتم بمعرفة من يحاول من الجماعات المتنازعة أن يفرض رأيه فى وقت معين ، وإنما نهتم حقيقة بالمعنى المعيارى الصحيح لكلمة «علمية» كما نهتم بأن نعرف : هل العلوم الاجتماعية علمية فى الحقيقة ؟

وهذا فى ذاته أمر مفيد وهام . ويبدو أننا عندما نقول إن «العلوم الاجتماعية علمية» نستخدم فى صيغة المبتدأ (=العلوم الاجتماعية) عبارة اصطلاحية أى عبارة جرى عليها العرف والاصطلاح فى حين أن الخبر (=علمية) أمر معيارى موضوعى لا يخضع للأهواء أو الأعراف (جمع عُرف) البشرية .

ومن ذلك يتضح أن جملة «العلوم الاجتماعية علمية» تتألف من شطرين مختلفين فالجزء الاول منها وهو «المبتدأ» حقيقة عرفية أو اصطلاحية ، فى حين أن الجزء الثانى وهو «الخبر» حقيقة موضوعية وصفية . فهل يجوز مثل هذا الخلط ؟ أعتقد أن الامر ليس غريباً أو شاذاً الى هذا الحد .

وإذا تحدد معنى كل من المبتدأ والخبر فى الجملة المذكورة على أساس العرف والاصطلاح أى على أساس الاستخدام الفعلى ، أو الاستخدام الذى يحظى برأى الاغلبية أو ينعقد عليه الإجماع كان من السهل علينا أن نجيب على السؤال الذى طرحناه فى صدر هذا المقال ، ولم يتطلب الأمر شيئاً من التفكير العميق . وكل ما يتعين علينا أن نفعله فى هذه الحالة هو أن نبين فيما إذا كان العلماء يستخدمون كلمة العلوم الاجتماعية -والى أى حد- بحيث يصدق عليها مدلول كلمة أخرى أوسع نطاقاً هى كلمة «علمية» ولكننا نرى أن مثل هذا البحث لا يمت فى الواقع بصلة وثيقة للسؤال الذى طرحناه .

والواقع أن موضوعية الخبر فى الجملة المذكورة (وهو كلمة علمية) أمر لا يخفى من الفائدة والأهمية ، لأن هذه الموضوعية تضطرننا الى معالجة هذه القضية على أنها تشير الى أمر لا صلة له باختيارنا الشخصى ولا بأعرافنا وتقاليدها .

ولنلاحظ أن هذه المسألة هي من السمات القديمة الشاملة التي امتازت بها المناقشات الدائرة حول تحديد معنى «العلم» . وقد اتسمت هذه المناقشات بطابع الحدة الذى امتازت به المناقشات الدائرة في المجال الدينى حول تحديد من هم اهللكى ومن هم الناجون (في الآخرة) وتحديد معنى الحرام والحلال ، وحول اكتشاف حقائق هامة معينة لا مجرد اطلاق أسماء أو أوصاف معينة .

والواقع أن العلماء لم يلجأوا الى العرف والاصطلاح في تحديد المفاهيم - مع شئ من الحيرة والارتباك ، وعدم الاقتناع - الا عندما وجدوا أنفسهم في حيرة بشأن المعيار الذى يأخذون به في اختبار حقائق الأمور والتأكد من صحتها : هل هذا المعيار هو التجربة أم العرف ؟

وقد ادعى قوم أن تحديد معنى العلم يتوقف على اصطلاحنا وعرفنا وحده . ولكن الواقع أن الروح الحقيقية التى أملت هذا التحديد كانت تختلف عن ذلك تماما إذ كانت روحا موضوعية لا صلة لها بالأهواء الذاتية .

وليس هناك ظل من الشك في أن المناقشات التى دارت بشأن ما هو «علمى» وما هو «غير علمى» دارت بروح موضوعية معيارية وغير اصطلاحية أو عرفية ، إذ كانت تدور بقصد التحقق مما اذا كان الامر علميا في الحقيقة . ويبدو أن هذه المناقشات كانت قائمة على أساس القول بأن القضية التى يدور حولها النقاش تتعلق بالمفاهيم والبحث في حقائق الاشياء وطبيعتها ، وهى قضية بعيدة كل البعد عن الأهواء والاختيارات الشخصية .

ولنتوضح هذا الأمر بطريقة أخرى فنقول إننا لا ننصاع لقبول المفاهيم لأننا موضوعيون وإنما نحن موضوعيون لأننا ننصاع لقبول المفاهيم . ذلك أنه عندما تفرض المفاهيم نفسها علينا تصبح موضوعيين «على الرغم منا» . إننا لا نستطيع دائما أن نختار المفاهيم ، لأن هذه المفاهيم تسيطر علينا في أغلب الاحيان . إن الانسان يستطيع أن يفعل ما يشاء ولكنه لا يستطيع أن يشاء كما يشاء ، ونحن لا نستطيع أن نختار المفاهيم متى نشاء : ذلك أن هذه المفاهيم في بعض الاحيان سلطانا علينا لا نستطيع مقاومته . تُرى : لماذا نسمح لأنفسنا بأن نكون عبيداً للقيم وأن ننصاع للأوامر التى تصدرها إلينا بعض الافكار ؟

يمكن تفسير ذلك بأن هذا يحدث بوجه عام عندما تتشابه بعض السمات أو مجموعة من السمات في مفهوم ما في لغة من اللغات أو أسلوب من أساليب التفكير لأسباب قوية تدعو إلى هذا التشابه، وتدعو إلى سيطرة هذا المفهوم على أذهاننا. يضاف إلى ذلك أن مثل هذه المفاهيم تكون عادة محملة بأعباء أدبية لا فكاك منها. والأسباب التي تدعو إلى بلورة هذه المفاهيم الجامعة لهذه السمات والصفات قد تكون أسباباً عامة أو خاصة وقد تكون مركزة في الطبيعة البشرية أو مرتبطة بموقف تاريخي أو اجتماعي معين. ولكن الصورة العامة لحدوث هذه المفاهيم يمكن تلخيصها على الوجه الآتي: ينشأ موقف معين (وأحياناً يستمر هذا الموقف) يدفع لغة معينة أو مجتمعا معيناً إلى التفكير في مفهوم معين ولكن المفهوم (م)، ولهذا المفهوم سمات أو صفات هي أ، ب، ج. الخ. وعلاوة على ذلك فمن الأهمية بمكان أن يعرف المجتمع: هل يندرج أولاً يندرج تحت هذا المفهوم أمر «معين» أو عادة «معينة»، وهل هذا الأمر أو هذه العادة جزء لا يتجزأ من صميم هذا المفهوم واستعماله، ومن ثم فهو جزء من التعريف العملي لهذا المفهوم؟ هذا هو العيب الأدبي الذي يحمله المفهوم. ولبعض المفاهيم أهمية لدى مجتمعات معينة تنشأ من طبيعة موقفها ولا يمكن إلغاؤها بمقتضى قرارات أو مراسيم تصدر من ولي الأمر.

ولا يخامرني شك في أن مفهوم كلمة «علمي» في المجتمع الحديث هو من هذا القبيل. إننا بحاجة إلى هذا المفهوم، ولا يسعنا إلا التسليم بأهميته وقبوله والانصياع له. وقد نستطيع ألا نستطيع. كما هو الحال غالباً. أن نحدد بدقة ماذا نعني بهذا المفهوم. ويصدق على هذه الحال ذلك التناقض الظاهري المنسوب لسقراط وهو أننا قد نستخدم فكرة معينة دون أن نستطيع تعريفها وتحديدها. ولكن مهما كانت السمات التي تحدد هذه الفكرة فإنها فكرة هامة بلا نزاع، وفكرة «لا اختيارية» إذا صح هذا التعبير. بيد أننا نعلم أنها فكرة هامة فإنه ليس في وسعنا أن نستعين بها متى شئنا.

وفكرة «العلمية» هي من قبيل هذه الأفكار ولكن لم تكن كذلك دائماً. ولا شك أن لها صلة بالرغبة القديمة في تحديد معنى «المعرفة الصحيحة» والتمييز بينها وبين الرأي المجرد، كما أن لها صلة بأمرهم، ألا وهو معرفة الدين الصحيح. وفي هذه الحالة الأخيرة عرفنا جيداً لماذا كانت معرفة الدين الصحيح بالغة الأهمية: ذلك أن النجاة أو الهلاك في الآخرة يتوقف على هذه المعرفة. ولكن تحديد فكرة «العلمية» وإن تدخلت مع المعرفة الصحيحة، ومعرفة الديانة الصحيحة ليست جزءاً منهما وإذا سلمنا بهذا فما هي إذن؟

إضفاء الصبغة الاجتماعية على العلم الى الدرجة الثانية: بُور، وكُوْهن

لم تكن فكرة العلمية جوهرية ولا جذرية بالقبول في كل المجتمعات والعصور. وكان من الطبيعي أن ينصرف الاهتمام في المجتمعات التي ساد فيها نظام «الحكماء» الى التمييز بين المعلومات الحقة والباطلة، والنصائح الصادقة والزائفة، التي لا بد منها لممارسة الحياة الفاضلة. وكان ذلك ضرباً من الخدمات الاستهلاكية لحماية الذين طرّقوا باب الحكمة طلباً للمشورة التي تهديهم الى سبيل الحياة الطيبة. وكان ذلك فيما يبدو أول حافز قوي لنمو نظرية المعرفة. وفي العصور التي تنافس فيها الأديماء والدجاجلة ممن زعموا أنهم أتوا برسالة المسيح المنتظر كانت المعايير المتبعة لمعرفة المسيح المنتظر الصحيح مظهرية أكثر منها إستيمولوجية (علمية). وفي العصر الذي ظهرت فيه الديانات السماوية ودُوِّنت فيه الكتب المقدسة انصرف الاهتمام بطبيعة الحال الى معرفة الوحي والرسالة والرسول المبعوث. وإزاء هذه النظم كلها كان من المعقول أن تثار القضايا المذكورة وغيرها من القضايا المختلفة. وعلى الرغم من تدخلها وتشابها بعض الشيء من القضية التي تمنينا في هذا المقال فإنها لا تطابقها من كل الوجوه.

ونقطة التداخل الرئيسية هي اتباع الناس في كل هذه القضايا بعض المعايير العامة لتبرير دعاوى خاصة وإضفاء الشرعية عليها. وعندما يصف أحدهم شيئاً ما بالعلمية أو غير العلمية فإنه يضيف صفة الشرعية على هذا الشيء حتى يكون جديراً باهتمامنا بل بتصديقنا. ووصف الشيء بالعلمية ليس بالضرورة هي الوسيلة الوحيدة أو السائدة لأسباب الشك على الدعاوى الخاصة، ولكنه، على الأقل، وبكل تأكيد، وسيلة من الوسائل المحترمة والمتبعة لإضفاء الشرعية على هذه الدعاوى. وقد جاء وقت لم تكن فيه هذه الوسيلة من بين الوسائل العديدة لإضفاء الشرعية المذكورة، بل لم تكن معروفة على الإطلاق.

وهذا في رأيي يقودنا الى أمر آخر، وهو حاجتنا قبل كل شيء الى معرفة الظروف الاجتماعية التي أدت الى اتباع هذه الوسيلة الخاصة من وسائل التدبير وأفضت الى هذه الفكرة الجديدة والقوية التي هي فكرة العلمية وجعلتها جذرية بالثقة والقبول.

وهذا يدفعنا تلقائياً الى السير في الاتجاه السوسيولوجي (الاجتماعي) والفرقة بين المجتمعات أو-على الأقل- بين المجتمع الذي يولد والمجتمع الذي لا يولد المفهوم المذكور، ألا وهو مفهوم العلمية.

هناك طريقتان على الأقل لتحديد معنى العلم : الطريقة الفلسفية والطريقة
السوسيولوجية . أما الطريقة الفلسفية فيمكن وصفها على النحو الآتى :

يسر ممارس هذه الطريقة على نموذج معين من نماذج الكشف أو نماذج اكتساب المعرفة .
وتتكون عناصر هذا النموذج من مفردات مستمدة من أوجه نشاط الافراد كالأفكار،
والخبرات، والتجارب العملية، وربط الدروس المستفادة من الخبرة، ونتائج التجارب
العملية، بالأحكام العامة المبنية على الأفكار الأولية وهكذا، ولا تتجاوز النظرية
العلمية التى يتوصل الفرد حدود النموذج المبنى على النحو المذكور. وتسلم مثل هذه
النظرية بل تؤكد أن عدد العلماء كبير جدا، وأنهم يتعاونون فى العادة، ويتصل
بعضهم ببعض، ولكنها تنظر الى هذا الأمر على أنه أمر عارض وغير جوهري . ويستطيع
رجل مثل روبن صن كروزو- طبقا لهذه النظرية- أن يمارس العلم ومتى أتاحت له
الإمكانات، ووهب طول العمر، وأوتى المهارة والذكاء فإنه لن يعجز من حيث المبدأ
عن الإنجاز العلمى كما نعرفه . والذين يتمسكون بنظريات من هذا القبيل لا يأبون
التسليم بأن نقد النظرية واختبارها وتأكيدها وتنفيذها أمور اجتماعية بوجه عام، وبأن
نجاحهم يتوقف على قاعدة أساسية من مبادئ الرياضة والتكنولوجيا يعجز أى فرد عن
إقامتها بنفسه . ولكنى أعتقد أنهم يرون أن اشتراط وجود بيئة اجتماعية لتوفير هذه
الظروف أمر خارج عن نطاق العلم بل ليس جزءا جوهريا منه .

وهناك طرق ودرجات مختلفة لحقن العنصر الاجتماعى فى مثل هذه الرؤية الفردية،
أدناها التأكيد بأن المجتمع يشكل شرطا أوليا وجوهريا للإنجاز العلمى والمقصود
بالمجتمع هنا هو المجتمع من حيث هو، لا مجتمع بعينه . وربما كان إميل دورك هايم
(أبو علم الاجتماع) مثالا لهذا الرأى، فهو يرى أن التفكير مستحيل بدون المفاهيم
التي تفرض على المرء . وهذا بدوره يتوقف على وجود المجتمع، ويتوقف قبل كل شيء
على مبدأ المشاركة . وإذا صح هذا صار المجتمع شرطا أوليا للعلم، بل فى الحقيقة لكل
أشكال التفكير . ذلك أن الفرد الذى لا يعيش فى مجتمع لا يمكن أن يرقى الى مستوى
صياغة أى مفهوم عام مهما أوتى من المهارة، ومهما طال عمره، ومهما تزود بكافة
المعدات والأدوات . هذه هى الدرجة الاولى لإضفاء الصبغة الاجتماعية على العلم .

أما الدرجة الثانية فتتضمن وجوب وجود مجتمع بعينه لا وجود مجتمع أيا كان .
ويبدو أن نظرية العلم عند «يوزير» من هذا القبيل، فهو يرى أن وجود المجتمع لا
يكفى، بل لا بد من وجود المجتمع الذى تشيع فيه روح «النقد» والمجتمعات
«المغلقة» لا يمكن أن تولد العلم، ولكن المجتمع المفتوح هو الذى يستطيع ذلك .

والمراد بالمجتمع المفتوح ذلك المجتمع الذى يعرض فيه الباحث آراءه على محك البحث، ويخضع أفكاره لنقد غيره، وهو المجتمع الذى تتوافر فيه نظم شرعية لهذه الممارسة، أو -على الأقل- لا يوجد فيه نظام يمنع هذه الممارسة. ولكننا نستطيع أن نلمح فى آراء بوبر بعض مظاهر التناقض:

أول هذه المظاهر أنه إذ يؤكد استمرار التجربة والخطأ كأساس لكل تقدم فى المعرفة فى تاريخ الحياة كلها، يرى أن سر الطريقة العلمية أمر يشترك فيه الإنسان مع كافة أشكال الحياة العضوية ولا يحتاج الى تعلمه (غاية ما فى الامر أن الإنسان تعلم ذلك بطريقة أسرع وأنه يشفق على أصحاب الافكار الفاشلة). وهو يرى أنه لا داعى لوجود نظم أو مؤسسات علمية. وفى معرض انتقاده للنسيين الذين يقولون بعجز الإنسان عن التغلب على نزعات الهوى والمصلحة الذاتية يسلم بوبر بأن كثيراً من الناس (بل معظمهم؟) يأبون انصياعاً لاهوائهم- تصحيح آرائهم فى ضوء الانتقادات الموجهة الى هذه الآراء، بل ربما يحتاجون الى الهوى للتوصل الى اكتشافات علمية جديدة، ثم يعود فيؤكد أن العلم لا يتأثر بما يتصف به أصحابه من رذائل أو فضائل، ويرى أن اختبار الافكار بواسطة مؤسسة أو مجتمع من العلماء المتنوعين والمتحررين من السلطان يكفل فى النهاية استبعاد الافكار الخاطئة مهما كان أصحابها دُجماطين (متمسكين بآرائهم وعقائدهم تمسكاً أعمى) ولا عقلانيين. وطبقاً لهذا الرأى فإن العلم وتقدمه يتوقفان فعلاً على وجود مجتمع يدعم هذا الاختبار العام والمتعدد. ومن ناحية أخرى أيضاً نجد أن «بوبر» فى سياق مناقشة منشأ الروح العلمية يمنح الى الاستشهاد بالشخصيات الايونية (الاغريقية) البطولية التى دعت الى الحرية وحطمت ميلها البشرى الى الدجماطية وشجعت تلاميذها على النقد، وبذلك اخترعت العلم. إن العالم الأيونى الذى يعتبر سلفاً لبوبر وإماماً له يلعب دوراً فى هذا النظام شبيهاً بدور الفيلسوف فى جمهورية أفلاطون: فهو- وهو وحده- الذى يستطيع أن يحطم الدائرة الخبيثة التى سُجن فيها البشر، بعد أن خرج هو منها بأعبوية.

هذا وفلسفة بوبر الشاملة لا تغلو من الغربة، فهو يرى أن البشر اضطروا الى ابتداء العلم عندما رأوا أنه أكبر وسيلة للتحرر من ربة «المجتمع المطلق»، وإن لم تكن هناك حاجة فى الأصل الى ابتداعه فى تاريخ الحياة العام لأن «الاميبا» أوتيت العلم بمقتضى حقايق الطبيعى. وفى الطبيعة تخلصت الكائنات الضوئية من «الفرضيات» الخاطئة بأن تخلص بعضها من بعض. وكذلك تخلص المتوحشون بعضهم من بعض فى فجر التاريخ ولكنه لم يتخلصوا من الفرضيات بل تركوها تمشى لسبب ما أو بعبارة

أصبح حافظوا عليها دون نقدها بدلاً من التخلص منها. ومع قسوة بعضهم على بعض فإنهم عاملوا الأفكار برفق ولكن العلماء المحدثين تخلصوا من الفرضيات دون أن يتخلص بعضهم من بعض. على الأقل عندما كان سلوكهم في أفضل حالاته. والنتيجة الغربية لفلسفة بوبر التاريخية قوله بوجود نوع من العصور المظلمة أو السقوط ظهر بين ظهور الإنسانية لأول مرة، ظهور تبشير العلم والمجتمع المفتوح. وقد فقدت الأميبا حقها الطبيعي في مكان ما خلال العصر القبلي والجماعي الأول في التاريخ البشري ولكنها استعادت هذا الحق بأعجوبة وبطولة في أيونيا (بلاد الاغريق) ومن الطريف اشتراك المسيحية والماركسية وبوبر في فكرة العصر المظلم وإن كان ذلك بصور مختلفة.

وثاني مشاهير فلسفة العلم في الوقت الحاضر هو توماس كوهن الذي يضمن الصبغة الاجتماعية على الموضوع أيضاً إلى الدرجة الثانية وفي رأيه أن المجتمع شرط لا بد منه لحدوث أى تقدم في العلم ولا يستطيع القيام بهذه المهمة أى مجتمع كان بل يجب أن يكون هذا المجتمع مزوداً بنموذج علمي. وهناك مجتمعات لم تتوصل إلى هذا النموذج، ومنها مجتمع العلماء الاجتماعيين على سبيل المثال.

والفرق الجوهرى بين المجتمعات القادرة وغير القادرة علماً التقدم العلمى - حسبما نفهمه من رأيه - هو وجود النموذج أو عدمه. ويبدو لنا أن كوهن ليست لديه أية آراء عن الفرق بين النماذج العلمية وغير العلمية. وهذا في نظرى من مواطن الضعف القوية في موقفه. ويبدو أن النماذج في رأيه ليست غير متماثلة فحسب، بل أنها تشكل أيضاً فئة غير متباينة بشكل غريب. وليست لدى هذا الفيلسوف القائل بعدم تماثل النماذج سوى فكرة ضشيلة عن اختلاف أنواعها اختلافاً كبيراً. ولما كانت النماذج تُنقذ اجتماعياً أتمه بصراحة إلى علم الاجتماع ولذلك يسخر منه بوبر ويتساءل: أى نوع من علم الاجتماع يجب على فيلسوف العلم أن يستخدمه؟ أى نموذج اجتماعى يمكن الوثوق به والاعتماد عليه عند الاستعانة بعلم الاجتماع لمعالجة مشكلة طبيعة العلم حتى يتسنى توضيح موقف كل العلوم بما في ذلك علم الاجتماع نفسه؟ ولما كان كوهن يجعل كل النشاط العلمى معتمداً على النماذج ويجعل فلسفة العلم معتمدة على علم الاجتماع (الذى لا يخلو من الاعتماد على النماذج كأى علم آخر) فإنه يبدو لنا أن رأيه يسير في حلقة مفرغة.

والذى يهمنا في هذا الصدد هو أن كلا من بوبر وكوهن يضيفان الصبغة الاجتماعية على العلم إلى الدرجة الثانية بمعنى أنهما يجعلان العلم معتمداً على وجود نوع معين من المجتمع لا على وجود مجتمع أيا كان.

على أن الطريقة التي يفعلان بها ذلك متعارضة على طول الخط . ذلك أن بوبر يرى أن المجتمع القادر على التقدم العلمى هو المجتمع المتحرر من القيود الى درجة تجعله يبيح النقد حتى ، ولو وجهت سهام النقد الى حكماؤه المحترمين (أو بعبارة أصح : المجتمع الذى تتوافر فيه الضمانات القانونية التى تكفل امكان توجيه النقد ، بل تشجيعه) أما كوهن فيرى أن العلم لا يتحقق إلا بإحكام الرقابة على المفاهيم الاجتماعية بحيث تفرض النماذج على أعضاء المجتمع فى معظم الاوقات (لا فى كلها) على الرغم من أن هذه النماذج ليست ملزمة من الناحية المنطقية ، إذ لا تصبح ملزمة الا بالضغط الاجتماعى الذى يؤدى بذلك الى تحقيق العلم . وما لم يتم الفصل بطريقة تحكمية فى القضايا العميقة ، فإن العلم لا يمكن أن يتقدم الى الامام . ولكن كما أكد الفيلسوف توماس هوبز أن أى ملك أفضل من الفوضى» كذلك أكد توماس كوهن أن أى نموذج أفضل من الحرية المخيفة عند العلماء الاجتماعيين المعاصرين الذين لا يترعون عن مناقشة القضايا والارتياب فيها ، وبذلك يحولون دون ظهور العلم الصحيح فى أوساطهم بسبب «افتتاحهم» الكبير! .

وليس من الضرورى فى هذا المجال أن نختار بين شبه الفوضى عند بوبر ، والنزعة التحكيمية عند كوهن الذى يوصى بالولاء للنماذج فى معظم الاحيان ، وان كان يتمسك بحق الثورة عند الاقتضاء . والأمر الذى يعنينا فى هذا المقال هو التحدث عن خطأ وقع فيه كل منهما ، وبيانه أنه اذا أريد تحديد معنى العلم وجب صيغ فلسفة العلم بالصيغة الاجتماعية الى الدرجة الثالثة لا الى الدرجة الثانية فحسب : لا يكفى أن نقول إن وجود المجتمع لازم لتقدم العلم ، ولا يكفى التمييز بين المجتمعات القادرة على الإنجاز العلمى والعاجزة عنه ، بل يجب التمييز بينهما من حيث السمات الاجتماعية التى لا تتصل بالانشطة العلمية فى هذه المجتمعات ، وأن ندرس هذه المجتمعات عند اشتغالها بأنشطة غير علمية ، وأثر المعرفة فى أنشطتها الاخرى . وهذا فى نظرى هو صيغ الموضوع بالصيغة الاجتماعية الى الدرجة الثالثة ويجب أن نفعل ذلك . كيف ؟

خصائص المجتمعات القادرة على الانجاز العلمى

إذا أردنا أن نفهم السر فى قوة فكرة العلمية وجب علينا أن ندرس ما يؤديه العلم للمجتمع ، وأن ننسى مؤقتا ذلك السؤال العادى والجذاب وهو: كيف يحاول العلم ذلك ؟ ذلك أن النظريات الخاصة بفلسفة العلم كتلك التى تندرج فى المحاولات الفلسفية المختلفة الهادفة الى تحديد معنى العلم ، تحاول أساسا الإجابة عن هذا السؤال : وهو كيف يعمل العلم ؟ كيف تحققت تلك المعجزة الكبرى :

معجزة التقدم العلمى والاجاع العلمى ؟ أما السؤال عما يضى على العلم صبغة السحر والجادية فإنه يجب علينا ألا ننظر كيف يتم ذلك وإنما يجب أن ننظر: ماذا يعمل العلم مما يمتاز بالسحر والجادية ؟ لماذا كان العلم من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع ؟ لماذا ينظر الناس بعين الاحترام والتقدير الى كل أمر يدخل فى دائرة العلم السحرية ولماذا لا يحظى بهذا الاحترام والتقدير كل أمر لا يمت للعلم بصلة ؟ .

أن هذا التباين الذى عبرت عنه فى سؤالى ييسط الى حد ما حقيقة معقدة مؤداها أن فلاسفة العلم يُعنون أيضا بالطبع بسمات الإنتاج العلمى أى النظريات التى يتمخض عنها العلم . على أن ذلك أصبح قضية مسلمة لديهم ولذلك فإن السؤال الذى يطرحونه هو: كيف تحقق ذلك ؟ أما علماء الاجتماع فهم يُعنون فى المقام الاول بالنتائج المترتبة على المعلومات التى توصل اليها العلم .

وخير إجابة عن السؤال الذى طرحته هو ايراد لمحة موجزة ولكن وافية بالفرض عن تاريخ البشرية وتقسيمه الى ثلاث مراحل . ونحن نعرف جميعا فلاسفة التاريخ الذين يقسمونه الى ثلاث مراحل ، منهم - على سبيل المثال - أوجست كومت صاحب النظرية التى تقسم التاريخ الى المرحلة الدينية ، والمرحلة الميتافيزيقية ، والمرحلة الوضعية ، وسير جيمس فريزر الذى يقسم التاريخ الى المرحلة السحرية ، والدينية ، والعلمية ؛ وكارل بولا نى الذى يقسم التاريخ الى المرحلة الشيوعية ، ومرحلة إعادة توزيع الثروة ، ومرحلة السوق . أما النمط الجديد لتاريخ العالم الذى يتبلور الآن فى زماننا والذى يتضمن نظرة شاملة الى تاريخ عصرنا فهو يختلف عن ذلك بعض الشيء . وهذه النظرة تشترك فى تقدير العلم والفكر مع كومت ، وفريزر ، وإن كانت تعنى أكثر من فريزر بأثر العلم فى تنظيم المجتمع .

ويمكن القول بأن المراحل الجوهرية فى تاريخ البشرية تتلخص فيما يلى : الأولى : مرحلة الصيد وجمع الطعام ، والثانية : مرحلة إنتاج الطعام (الزراعة والرعى) ، والاخيرة : مرحلة الإنتاج المرتبط بزيادة المعارف العلمية . أما النظريات الخاصة بتقسيم التاريخ الى مراحل على أساس التنظيم الاجتماعى فهى لا تفى بالفرض . ذلك أن قاعدة الانتاج العلمى هى التى تعتبر الخط الفاصل الكبير فى هذا الباب ، فعلى كلا جانبي هذا الخط نجد أشكالا اجتماعية متنوعة . وفى الظروف الحاضرة لا يعنينا كثيراً مجتمع الصيد وجمع الطعام ، ولكن الفرق بين العالم الزراعى ، والعالم الصناعى العلمى هو الذى يعنينا الى حد كبير .

ولا يتضمن وجود المجتمع المتقدم الاعتماد على إنتاج الطعام فحسب، ولكنه يتضمن أيضاً أمرين آخرين على جانب من الأهمية: هما وجود طبقة متعلمة (تعرف القراءة والكتابة) ووجود نظام سياسى مركزى. ذلك أن المجتمعات الزراعية تمتاز بنوع من تقسيم العمل بشئ من التقيد ولكنه لا يخلو من الاستقرار النسبى. بيد أنه من الخطأ أن يعتبر تقسيم العمل سلعة متجانسة - إذا جاز هذا التعبير. ذلك أن نتائجه بالنسبة للمجتمع تختلف تبعاً للتخصص الذى تختص به بعض فئات المجتمع. ولظهور الطبقة المتعلمة والنظام السياسى نتائج متميزة لا يمكن تشبيهها بالتخصصات الاقتصادية الصغيرة التى توجد فى عمليات الإنتاج القائم بذاته.

هذا والنظم السياسية فى المجتمعات الزراعية المتقدمة غير متشابهة إذ أنها تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً. والناس جميعاً يعرفون اختلاف النظم السياسية فى المجتمعات الزراعية. وكذلك الطبقات الاكثورية (الدينية) فى المجتمعات الزراعية تختلف اختلافاً كبيراً فى تنظيمها وتكوينها ومزاجها، ففى مكان ما قد تكون جزءاً من تنظيم مركزى احتكارى صارم، وفى آخر قد تشكل طائفة حرة متحررة من القيود يباح الانضمام اليها لكل رجال الدين. وفى مكان آخر قد تشكل طبقة مغلقة ولكن غير مركزية أو تشكل طبقة بيروقراطية يختار أعضاؤها بموجب امتحان مسابقة، ولها إدارتها الخاصة، وإن كانت هذه الإدارة ليست وقفاً على رجال الدين.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإننا نستطيع أن نتبين بعض السمات المشتركة أو العامة منها أن الكتابة فى هذه المجتمعات تستخدم فى السجلات الادارية، وبخاصة ما يتعلق منها بالضرائب، وفى الاتصال (المراسلات) بين الجهات السياسية والدينية، وفى الطقوس الدينية، وتدوين المذاهب والعقائد الدينية. ومن الأمور التى تعنى بها الميئات المركزية صيانة الوثائق المكتوبة، مع عدم التوسع فيها بغية الحصول على المزيد من المعلومات (لم تصبح زيادة المعرفة هدفاً مقبولاً حتى ذلك الحين). ويدون أنظم الأوضاع الاجتماعية والأحوال الشخصية والعارف العلمية، وكذلك نظام الإنتاج. كل ذلك كان يميل إلى الاستقرار رغم التقيد الذى وصل إلى درجة كبيرة فى بعض الأحيان. وقد أدى الاهتمام بالوثائق المكتوبة الموجودة فى حوزة الطبقة النشطة إلى نوع من المزواج أو التعمد الشقاقى فى هذا المجتمع، والاختلاف بين المآثرات الكبرى والمآثرات الصغرى. وتتضمن بعض أجزاء المآثرات الكبرى المدونة أفكاراً عامة تتم على الفهم العميق وحسن الذهن وملاحظات دقيقة، واستنتاجات عميقة. إلا أنه يمكن القول بوجه عام إن هذه المدونات كلها لم تتضمن نظرات ثابتة و الطيبة، إذ كان

اهتمامها الاكبر منصرفا الى تأكيد شرعية الاوضاع الاجتماعية، والتأهيب والتشقيف، وحفظ السجلات والمراسلات لا الى الكشف عن أسرار الطبيعة. وإذا انتقلنا الى استخدام الاشياء وفهمها، وجدنا أن المعلومات التي تحتوى عليها هذه المدونات أدنى من مهارات الحرفيين أصحاب الحرف اليدوية والصناع المهرة، والممارسين للعمل. وغيره تطبيق على هذا الموقف هو «الأيأس العلمي» الذى عبرت عنه بقوة الخطفية الافتتاحية الواردة فى مسرحية «فاوست» للشاعر الالماني جوتة، (اشتغل فاوست بالسحر والتنجيم ولكنه استاء عندما تبين له أن المعرفة البشرية محدودة النطاق، فباع روحه للشيطان ليحصل منه على الخبرة والقوة).

وفى وسعنا أن نلمس مثل هذا الشعور (بصرخة خافتة من الالم ولكن بسخط اكبر، وحاسة دافقة تشبه حاسة البشر الدينى) فى كتاب «ميشيل أكشوط» بعنوان «العقلانية فى السياسة». ويتضمن هذا الكتاب ما يمكن أن يسمى النظرة الإنسانية الشاملة والنزعة الشعبية المطلقة. وقد لقي هذا الكتاب رواجاً بين الجمهور بقبولاً لدى القراء الانجليز بعد الحرب. ولايزال أكشوط يعد أعظم فيلسوف محافظ فى المملكة المتحدة. وكتابه وثيق الصلة بموضوع مقالنا الحالى لانه يتضمن فى الأساس قاعدة شبه ابستمولوجية وشبه سوسيولوجية مؤداها: «المعرفة الحقيقية عملية» بمعنى أن المعرفة الحقيقية لا يمكن التوصل اليها إلا بممارسة المهارة العملية، ولا يمكن أن تستمر الا بالتدقيق والتعليم الحى، ولا يتسنى فهم محتواها من الوثائق المكتوبة فهما تاما، ولا يمكن انتقالها من انسان الى آخر بالكتابة وحدها، وإذا توهم انسان أن المعرفة يمكن أن تنتقل بالكتابة وحدها وأن ذلك يضمن الثقة المطلقة على النصوص المدونة والمجردة فإن أكشوط يطلق على هذا الوهم اسم «العقلانية» على سبيل التهكم والسخرية، ويرى بكل وضوح أن ذلك من آفات الحياة العصرية. ويتألف مذهب أكشوط من عنصرين: أحدهما الدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية لعامة الشعب، والانتصار لتعاليمه الموروثة مع استكثار كل مظهر من مظاهر الفلسفة المدرسية التى شاعت عندما تعلم الشعب الكتابة وإخترع الطباعة، وثانيهما تأييد تقليد (مبدأ مأثور) واحد يعينه يقاوم العقلانية أكثر مما يقاومها غيره من التقاليد المأثورة. وهذا التقليد الواحد مستمد من الدستور غير المكتوب المبني على العرف والعادة ومن الحكمة العلمية التى يبيدها رجال السياسة من اتباع حزب المويج (حزب الاجرار)، غير أن هذا التقليد الواحد لم يقاوم العقلانية كما يجب فى ١٩٤٥ فأثار ذلك سخط أكشوط ولكن اذا كان هذا التقليد الواحد يدعو الى مقاومة العقلانية فهل يصلح أن يكون أساسا عاما للإصلاح

سائر التقاليد الاخرى، دون أن يناقض ذلك مبدأ أكشوط الذى ينكر وجود المبادئ الكلية المجردة؟.

أما السبب فى أن رأى أكشوط يهتما فى هذا المقال فهو أنه يقدم لنا دون أن يشعر بياناً دقيقاً لدور المعرفة المجردة فى المجتمع الزراعى المتعلم. ويوضح لنا هذا البيان العلاقة بين المعارف المدونة والمهارات العملية فى هذا المجتمع، ويقرر أن الكتب ومجموعات القوانين، والقصائد الحماسية، والكتيبات وغيرها مما يحتفظ به الكتبة والنساخون فى حرص وعناية على مر الزمن ليست أعلى شأنًا من الحكمة العملية غير المدونة عند أعضاء الطوائف الحرفية، بل هى تردد صدًى هذه الحكمة وتشوهدا، وتتهكم عليها. ويقول أكشوط إن تدوين الحكمة ربما كان مفيداً (وهذا يناقض رأيه فى ذم العقلانية) لأن هذا التدوين يجعلها بمنأى عن عبث الانتهازين، ولكنه لا يجد مبرراً لإضفاء الثقة المطلقة على الوثائق الموجودة فى حوزة الكتّاب والنساخين، لأن النظريات المدونة متطفلة فى رأيه على العمل الحى ١ هـ. ليكن ذلك أو هكذا كان فى المجتمع الزراعى المتعلم فيما مضى من الزمان، ولكن لا وجود له الآن.

بيد أن ذلك لا ينطبق كما هو واضح على العلم الحديث، والمجتمع المبني عليه. ذلك أن العلم الطبعى الحديث بوصفه ظاهرة اجتماعية يمتاز بعدد من الخصائص الواضحة:

- (١) انه إجماعى لدرجة مدهشة، إن لم يحظ بالاجماع التام.
- (٢) أنه سريع الانتشار. وعلى الرغم من ازدهاره فى بعض البلدان أكثر من غيرها فإنه يستطيع أن يعيش فى عدد كبير من الاجواء الثقافية والسياسية، مع استقلاله عنها لدرجة كبيرة.
- (٣) انه سريع النمو: ومعدل نموه يدعوى الى الدهشة. وهذا أمر فريد فى فروع المعرفة بوجه عام.
- (٤) على الرغم من إمكان تعليمه بشكل واضح لمن نشأوا فى أى بيئة ثقافية فإنه يتطلب تدريباً شاقاً وطويلاً على أساليب التفكير والتكنولوجيا.
- (٥) أن التكنولوجيا التى يولدها والتى تنمو باستمرار، أرقى بمالا يقاس من المهارات العملية عند الحرفيين فى المجتمع الزراعى، كما أنها تختلف نوعياً عن هذه المهارات.

وهذه الخصائص وغيرها، مما يتصل بها اتصالاً وثيقاً هي التي أثارت هذا السؤال الملح: ما هو العلم؟ ولم يعد السؤال الآن: ما هي الحقيقة، وما هي الحكمة وما هي المعرفة الصحيحة؟ ولا ينكر بالضرورة الذين يلح عليهم السؤال عن طبيعة العلم أن المعرفة أو الحقيقة توجد أيضاً خارج نطاق العلم، ولا يرددون ما ورد في أحد الكتب المعارضة للعلم على سبيل التهكم والسخرية: «كل ما يخرج عن نطاق العلم فهو غير صحيح!» ولكنهم يدركون بوجه عام أن العلم ذو طابع متميز، ويريدون أن يحددوا مصدره. انهم لا يريدون أن يقتلوا الأوزة التي تضع بيضاً من ذهب! كل ما يريدونه أن يحددوا هوية العلم حتى يتسنى استخدامه على أكمل وجه وتوجيهه الى ميادين جديدة (يريد بعضهم المساواة بين المعرفة على إطلاقها، والمعرفة العلمية، لا لأنهم يحقرون وينذون المعارف السابقة على العلم، بل لأنهم يعتبرونها ماثلة وفي أساسها للعلم وجديرة بنفس الاسم، وكل ما في الأمر أنها سابقة على العلم وأضعف منه. وأنا أعتقد أن القول باستمرارية المعرفة لا يخلو من الخطأ).

وقد يعترض بعضهم - بطبيعة الحال - على هذا الوصف الخارجي والوسولوجي للعلم - إذا جاز هذا التعبير - ذلك الوصف المستمد مما يسهم به العلم في زيادة حصة المعرفة ودعم العمليات الإنتاجية في المجتمع - فضلاً عن قدرته على التطبيق العملي الذي هو سر نجاحه)، كأن ينكر أجدهم أن العلم يُعد انتصاراً للمعارف غير الاجتماعية والصريضة والمكتوبة والمجردة، على المهارات الخاصة الفائقة، وكان يزعم بعضهم أن الإوزة التي تضع بيضاً من ذهب ليست في النهاية متميزة عن المهارات العملية القديمة، وكان يقول إن إدراك إحدى المشكلات وفهمها والقدرة على إيجاد حل لها واختبار هذا الحل يتطلب قبساً من الإلهام الشخصي يعجز الكلام أو الكتابة عن وصفه، وإن البراعة اليدوية أمر حي ومفيد، وأهم من ذلك أنها أمر لا يمكن الاستغناء عنه. وكان «ميشيل بولا نيي واحداً من اصحاب هذا الرأي وإن كان أشهرهم.

ومن المسير علينا أن نقول كيف يمكن تقييم هذه الدعوى التي يؤيدها بعضهم أحياناً بجملة أن عملية تأصيل العلم (صياغة أصوله في كلمات أو رموز دقيقة وصريحة) أشبه بالحلقة المفرغة التي لا يدرى أين طرفاها. وختلاصة هذه الدعوى أن كل ما يقال ليس سوى نوع من المعرفة القولية» ولكن هذا النوع من المعرفة يتطلب المزيد من المعرفة «العملية» التي تبين كيف يمكن تطبيق هذه المعرفة القولية. وإذا صيغت هذه المعرفة العملية بدورها في كلمات دقيقة وصريحة أصبحت نوعاً من المعرفة القولية وحقت عليها الحجة مرة أخرى وتطلبت المزيد من المعرفة العملية التي تبين كيف يمكن تطبيقها،

وهكذا دواليك ! ويمكن تأييد هذه الدعوى بقوله أخرى واسعة الانتشار فحواها أنه لا مجال لمنطق الكشف بحيث يسود منطق الاختيار بمعنى أننا إذا دأبنا على اختبار النظرية لمعرفة صحتها لم نجد إلى ذلك سبيلاً سوى سبيل « الإلهام » ولكن الإلهام أمر لا ضابط له فهو يجيء ويذهب كما يشاء ولا يهبط إلا على أصحاب البحث الدائب المستمر الذى لا نهاية له .

ولكن حتى لو صح هذا الكلام فإن الذى يهمنا من الناحية الاجتماعية أن التوازن الكامل بين المهارة العملية الفائقة من جهة والمعرفة الصريحة والمكتوبة من جهة أخرى يتحقق بصورة تفوق الوصف فى المجتمع الصناعى الذى يستخدم العلم . وحتى إذا كان عنصر المهارة الذى لا يمكن وصفه بالكلمات أمراً جوهرياً للكشوف الجديدة العظيمة فى بعض الأحيان أو كان لازماً على هيئة جرعات صغيرة لدعم البحوث العلمية فإن الكم الهائل من البحوث المادية والنشاط التكنولوجى يسير على نحو يختلف عن ذلك ، إذ يشبه النظام المدرسى القديم الذى كان متبعاً فى المجتمع الزراعى المتعلم . ويبدو لنا أن النظام المدرسى - برغم عيوبه وقصوره - مهد السبيل للنشاط الانتاجى الصحيح .

وكذلك تبدو الآثار العامة لهذا النظام بالنسبة للمجتمع الذى يستخدم العلم واضحة لكل ذى عينين . وبيان ذلك أن المجتمع الذى أوتى تكنولوجيا قوية ودائمة النمو يعيش بالتحديث (ادخال الاساليب الحديثة) والابتكار ، ودوره المهنى فى ازدياد مستمر . وهذا يؤدى إلى قدر كبير من التحويل المهنى (تحول العامل من مهنة إلى أخرى) ومن ثم إلى قدر من المساواة . وهذه المساواة وإن لم تكن بالقدر الكافى الذى يرضى المطالبين بالمساواة الكاملة أكبر بكثير مما يوجد فى معظم المجتمعات الزراعية . وجدير بالذكر أن سهولة انتقال المرء من مهنة إلى أخرى (خلافاً لنظام الطوائف الحرفية حيث تكون المهن وراثية) وكثرة استخدام الافكار المجردة ، والحاجة إلى تعميم محو الأمية ، وحرية الاتصال - كل ذلك يؤدى أيضاً إلى دور جديد تماماً للثقافة فى المجتمع : ثقافة مرتبطة « بالمدرسة لا بالمنزل » ومتجانسة فى نطاق النظام التعليمى . وأخيراً تسود « التقاليد العظيمة » وتحل محل « التقاليد الصغيرة » . وهكذا تصبح الدولة التى كانت فيما مضى حامية « الدين » ، حامية للثقافة . وبعبارة أخرى أن الدولة القومية الحديثة (القائمة على مبدأ : دولة واحدة - ثقافة واحدة) هى القاعدة السائدة . ثم أن امكانيات التمسك التى لم يسبق لها مثيل تؤدى إلى الوفرة واحتواء السخط ، وإزالة الصراع باتباع نظام الضرائب التصاعدي . ولكن هذا بدوره يصبح « فخاً مروعاً » عندما يصبح

الضرائب التصاعدية أمراً متوقعا و ينضب معين الوفرة مؤقتاً أو يقل من وقت الى آخر بطبيعة الحال .

هذه هي السمات العامة للمجتمع الذى يستخدم العلم . انها تميز هذا المجتمع بعمق عن معظم المجتمعات الزراعية أو كلها . تلك المجتمعات التى لا يتمشى فيها عدد السكان مع معدل الانتاج طبقا لنظرية « مالثوس » ، والتى تستقر فيها المعرفة والانتاج على مستوى ثابت ، بدلاً من زيادة النمو (ادخال الاساليب الحديثة فى هذه المجتمعات يتم بالتجزئة لا بالجملة) . ويبدو أن نظرية المراحل أو العصور التاريخية القائمة على أساس النظم الاجتماعية (الرأسمالية والاشتراكية هما أشهر هذه النظم) قد فشلت فى حين أن المجتمعات المستخدمة للعلم (أى الصناعية) تنسج للشكالات المتنوعة من التنظيم الاجتماعى فى حدود سماتها العامة المشتركة . ولكن هذه السمات بدورها تميز هذه المجتمعات عما سبقها . والحق أن السؤال عن طبيعة العلم ناشئ عن طبيعة هذا الاسلوب التمييز من المعرفة الذى يحدد بدوره مرحلة كاملة فى تاريخ البشرية .

بعض النظريات الأساسية فى فلسفة العلم

ان النظريات الخاصة بفلسفة العلم التى أوضحتها فى هذا الفصل لا تحدد معنى العلم فى ضوء ما يؤديه للمجتمع كما فعلنا فيما سبق ، ولكنها تتجاهل ذلك وتجاول معرفة السر الذى يمكن العلم من أن يفعل ذلك .

ومن المستحيل أن نورد هنا كافة النظريات المختلفة فى هذا المجال ، وحتى لو ذكرناها فلن يتسنى لنا الحكم عليها ، إذ لا يوجد اجماع فى هذا المجال صحيح أن العلم قد يتعدى عليه الاجماع . ولكن الامر بخلاف ذلك فى نظريات العلم .

وسنذكر فيما يلى بعض هذه النظريات بما يناسب الغرض من هذا المقال :

(١) الإمبريكية المطلقة (التجريب العلمى) : تقول هذه النظرية :

الزم الحقائق التى تُدرك بالملاحظة ، ولا تتجاوزها الا اذا كانت المعلومات التى أمكنك تجميعها تشير الى اتجاه معين . وفوق ذلك كله إياك والخوض فى العالم الغرائبيئى أى العالم الذى يقع خارج دائرة الحس ويتجاوز حدود المعرفة والخبرة البشرية . وتقتصر النظرية الإمبريكية باسم كل من بيكون ، وهيوم ، ولا تزال آثارها باقية فى المذهب السلوكى الحديث (علم النفس) ولكن الباخشين وجهوا اليها سهام النقد فى الأيام الأخيرة ، وهم لا يقدررون دائماً أن يحظر تجاوز

حدود المعرفة البشرية كان له فائدة جُلى فيما مضى . ذلك أن العقائد في المجتمعات الزراعية كانت مشوبة بالسفسطة والمغالطة ، ولكن حظر الخوض في الامور التي تتجاوز حدود المعرفة والخبرة البشرية كان خير وسيلة للقضاء على هذه السفسطة والمغالطة .

(٢) نظرية كُثُط-وهى مزيج من حظر تجاوز حدود المعرفة البشرية وإباحة التفكير الجريء في نطاق الحدود المقررة، وفي اطار المفاهيم التي يفرضها العقل البشرى بحكم تكوينه .

(٣) التسيير (أو الدفع) الذاتى الجماعى، وذلك بإزالة المتناقضات الداخلية مع مراعاة «العمل» الممتازة أى العمل الذى تقوم به الطبقة الممتازة (طبقة العمال الكادحين) ، ومراعاة اتجاه التسمية الاجتماعية المقررة . وهذه أقرب وسيلة استطعتُ بها أن أصوغ إحدى نظريات المعرفة التى تقترن عادة بالماركسية .

(٤) استخدام الفرضيات التى تقبل الاختبار، الى أقصى حد، وهى نظرية «بوبر» .

(٥) تكوين صورة خلفية لموضوع ما- أى تصور الحقائق والظروف والجذور والعلل والاسباب الماضية الخاصة بهذا الموضوع، وبذلك يمكن القضاء على الفوضى التى تكتنف الموضوعات غير العلمية، وضمان المقارنة- فيما عدا الظروف الثورية النادرة التى لا يمكن وصفها ولا التنبؤ بها، مما يؤدي الى حلول صورة خلفية محل أخرى على التسابع . وفي اطار هذه النظرية التى تعلن أن هذه الصور الخلفية المتتابعة غير متماثلة لا يمكن التوصل الى طريقة عقلية لبيان أن الصورة التى تعقب الثورة أفضل من التى سبقتها . وعلى الرغم من أن هذه النظرية تفترض فكرة التقدم العلمى فإنه لا يمكن تأكيد هذه الفكرة لان هذا يتطلب المقارنة بين «النماذج» المتعاقبة المعروفة أنها غير متماثلة أى مقارنة هذه النماذج بنموذج آخر يختلف عنها، وهذا أمر غير ميسور فيما أظن . وتنسب هذه النظرية الى توماس كوهن الذى يكثر من الحديث عنها .

(٦) مواءمة تحسين الفروض بقصد زيادة القدرة على التنبؤات الخارجية وإحكام التماسك والتناسق الداخلى، وذلك بطرق شبيهة بالطرق التى تحكم التطور والنمو البيولوجى . وهذه هى «البراجمته» التى يقول بها و . فان أ . كوين فى الوقت الحاضر . وهذه النظرية تؤكد مبدأ الاستمرارية اكثر مما يؤكد «بوبر» (حيث أن هذه الاستمرارية تتصادم مع الانقسام الذى قال به بوبر بين الفكر «المفتوح» والفكر «المغلق») واذا حدث انقسام كبير فى تاريخ المعرفة على الاطلاق فى هذه البراجمته المنطقية فقد حدث عندما استخدمت الأفكار المجردة

واكتسبت صورة الحقيقة وبذلك أتاحت نمو الرياضيات.

وليس هذا مجال البحث في مزايا كل نظرية من هذه النظريات. ولاشك أن هناك نظريات أخرى. ولكن لا حاجة بنا إلى الإشارة إلى الموضوعات التي تنطوي عليها هذه النظريات: مثل الملاحظة الدقيقة، والاختبار والترييض (استخدام الرياضيات)، والمفاهيم المشتركة، والكف عن الخوض في العالم الترانسندالي، والسفسطة والمغالطة.

وفي رأيي أن المراد بالعلم هونوع من المعرفة التي غيرت جذريا علاقة الانسان بالاشياء تغييراً نوعياً: فلم تصبح الطبيعة حقيقة معروفة بل أصبحت صالحة للفهم الصحيح والاستخدام السليم. والعلم هونوع متميز من المعرفة يحتوي في كيانه على بذور النحومستمر، والبقاء الدائم، ويعود بفوائد جمة على نظم الإنتاج البشرى، ويقضى على تبرير النظم الاجتماعية الفاسدة. ونحن لا نعرف في الحقيقة كيف يتحقق هذا النمو المستمر، ولكننا نعرف أنه يتحقق بالفعل، وأن العلم هو اسم للطريقة التي يتحقق بها ذلك مهما كانت هذه الطريقة. ومن ثم فإننا حين نسال: هل يجب ادراج الدراسات الاجتماعية في نطاق العلم، فإن هذا السؤال لا يتضمن فقط. هل يجب اطلاق «اسم» العلم على هذه الدراسات؟ وإنما يتضمن أيضاً: هل يتوافر «معنى» العلم في هذه الدراسات؟

ولكن عرض القضية على هذا النحو لا يخلو من تبسيط الامور، لان ذلك يوحي أن العلم يهذى الى اليقين الذي لا لبس فيه ولا غموض.. ولكن الواقع يخالف ذلك على الإطلاق. وتفصيل ذلك أن هناك طائفة كبيرة من المؤلفين الاكاديميين يحدثون العلماء الاجتماعيين عن ماهية العلم، وكيف يتسنى لهم التحول الى علماء حقيقيين، في حين توجد طائفة أخرى ذات انتاج غزير تقول بأن دراسة الانسان والمجتمع لا يمكن أن توصف بالعلمية، واذا وصفت بذلك فيممتى يختلف اختلافا جذريا عن المعنى الذي ينطبق على العلوم الاجتماعية. والقول بأن مناهج البحث في العلوم الطبيعية والاجتماعية متشابهة تماما يتمشى مع مذهب اليقين، في أيامنا هذه. لكن الباحثين اخذوا في الايام الاخيرة يسخرون من هذا المذهب. وكان المبدأ الرئيسي لمذهب اليقين في الاصل هو حظر تجاوز حدود المعرفة البشرية وعدم الخوض في العالم الترانسندالي. وانك لتجد أن أصحاب المذهب الحديث المضاد لمذهب اليقين يهربون من مواطن البضعف التي يتعرض لها «الانسان والحقيقة» (تعرض الحقيقة للتعديل أو التصحيح نتيجة التجربة والاختبار والملاحظة) لا الى العالم الترانسندالي-عالم الحقائق المحضة والمؤكد كما ساد الاعتقاد في أيام المجتمعات الزراعية- ولكن يهربون الى عالم

الدراسات الإنسانية والاجتماعية. ولكن يبرروا ذلك يؤكدون أن هذه الدراسات تختلف عن الدراسات الطبيعية اختلافا جذريا. ويسود الاعتقاد عند بعضهم أيضا أن الذى يتمسك بمذهب اليقين هو كل انسان يعرض احدى النظريات القيمة على محك الاختبار، وهو أمر يحيط في نظرهم من كرامة هذه النظرية.

وفى وسعنا أيضا أن نورد الأدلة التى تثبت أن دراسة الانسان والمجتمع لا يمكن أن تكون علمية (أو- بعبارة أخرى- لا يمكن أن تكون علمية الا بمعنى يختلف جذريا عن المعنى الذى ينطبق على الطبيعة). ويعمد المؤلفون الذين يؤيدون هذا الرأى الى الجمع بين هذه الأدلة المختلفة أو ادماجها معا. الا أنه من المفيد أن نذكر كلا منها على حدة:

(١) الدليل المستمد من المذهب الفردى. يقول هذا الدليل إن الظواهر الإنسانية أو الاجتماعية أو التاريخية فردية فى طبيعتها أو إننا نغنى بالجوانب الفردية والخاصة فيها، أو هما معا بالطبع.

(٢) الدليل المأخوذ من المذهب الكلى، وخلاصته أن المجتمع يشكل وحدة كاملة وينطبق عليه مبدأ العلاقات الداخلية القائل بأن كل شىء وصل الى ما هو عليه بفضل علاقاته بكل شىء آخر فى المجتمع نفسه. وإذا كان المبدأ الرئيسى فى الميتافيزيقيا القديمة هو أن الاشياء المجردة حقيقية، فإن هذا المبدأ نفسه بمصطلحاته المختلفة هو المبدأ الرئيسى فى الميتافيزيقيا الاجتماعية الحديثة. على أن البحث الإمبيريقى (التجريبي العملى) لا يمكن- نظريا- أن يتعامل إلا مع الحقائق المنفصلة ولا يستطيع أن يتناول أى معنى من المعانى الكلية. ومن ثم فإن البحث الإمبيريقى يشوه حقيقة المجتمع تشويها جوهريا. ويمكن أن يقترن المذهب الكلى بالرأى القائل بأن الوظيفة الحقيقية- ظاهرة كانت أم خفية- للبحث الإمبيريقى الحقيقى هى اخفاء حقيقة الواقع الاجتماعى وتشويه ادراكنا له لصالح النظام القائم الذى يخشى الادراك الواضح للواقع الاجتماعى من جانب الطبقات الاجتماعية المحرومة من الامتيازات. ومجربنا أن نظريتين التسامع الى مفسرى المذهب الكلى ومن على شاكلتهم من أتبعتهن لهم بعض الوسائل الخاصة للتوصل الى معرفة طبيعة المجتمع الحقيقية- تلك المعرفة التى لا تتناول إليها أعناق الذين يقتضرون على الحقائق التجريبية من « كلاب الحراسة » الايديولوجية للنظام القائم.

(٣) الدليل المستمد من تعقيد الظواهر الاجتماعية، ويمكن استخدام هذا الدليل في تعزيز الدليلين السابقين.

(٤) الدليل المستمد من المعنى، وخلصه أن الأفعال والنظم البشرية لا تتحدد ببعض السمات الطبيعية المشتركة، ولكن تتحدد بما تعنيه بالنسبة للمشاركين فيها. وهذه الحقيقة (إذا ثبتت) تؤدي - كلياً أو جزئياً - إلى إعفاء الظواهر الإنسانية أو الاجتماعية من السببية أو الفحص المبريقي الخارجي والمقارن أو منهما معاً ويمكن التمييز عن هذا الدليل على الوجه الآتي: إن العقدة التي تربط الظواهر الطبيعية أو صنفاً من الأحداث الطبيعية لا صلة لها بمجتمع معين، وإنما هي مشتركة بين المجتمعات كلها ولا صلة لها بالمعاني السائدة في أي مجتمع من هذه المجتمعات، ولكن الأفعال البشرية تتحدد بمقتضى ما تعنيه بالنسبة للمشاركين فيها. والمعاني التي تحدد هذه الأفعال مستمدة من مُجمِّع المعاني (إذا جاز هذا التعبير) الموجودة في ثقافة ما، ولا يلزم أن تكون هذه المعاني مشابهة للمعاني المستخدمة في ثقافة أخرى. ومن ثم فلا يمكن أن توجد علة عامة صحيحة تكون إحدى حلقاتها عبارة عن صنف من الأفعال أو الأحداث التي ترتبط معاً بمعانٍ خاصة يتفق استعمالها في ثقافة معينة لأن هذه المعاني لا تتداخل مع أي نوع من الأحداث الطبيعية ولذلك فإن الطبيعة لا يمكن أن تحددها وتبهرها وبالتالي لا يمكن أن تطبق عليها علة معينة. وفيما يتعلق بالحلقات الموجودة بين اثنين أو أكثر من الثقافات الاجتماعية، فإن هذه الحلقات نفسها توجد بمقتضى المعاني الموجودة في الثقافات المذكورة ولا يمكن فهمها إلا بفهم هذه الثقافات لا بالفحص الخارجي. ويُعد البحث الاجتماعي المقارن كما تعد الأحكام الاجتماعية العامة أمراً عقيماً ومستحيلاً، نظراً لأن مجموعات أو مجتمعات المعاني في الثقافات المختلفة ليست متشابهة ولا متداخلة، وإن تشابهت وتداخلت، كان هذا التشابه والتداخل أمراً عارضاً أو جزئياً.

(٥) التكوين الاجتماعي للحقيقة: هذا الدليل يتداخل مع الدليل السابق بشكل واضح، وربما كان مطابقاً له، ولا يختلف عنه إلا في طريقة العرض ومصدره الفلسفي. والدليل السابق ينبع قبل كل شيء من أبحاث «ل. ويتجشتاين» في حين أن هذا الدليل ينبع من أفكار إ. هوسرل، ولشوتز.

(٦) ما يسمى «بالتكوين الفردي للحقيقة»: يمكن استخدام هذا الدليل في وصف منهج مدرسة شاع أمرها حديثاً باسم «الطريقة الإنوسية (الشعبية)» واقتربت باسم «جارفسكل» وإن كنت أعلم أن القائلين بأن العلوم الاجتماعية لا يمكن

أن تكون علمية لا يستخدمون هذا الدليل . والمبدأ الاساسى لهذه الحركة هو قدرة كل فرد على وصف أعماله . ويترتب على ذلك أن الفهم العلمى الوحيد والمتاح هو وصف الفرد للعمل الذى يقوم به أو توضيحه أو تمثيله (ضرب مثل له) . وتتسم هذه الحركة بغموض العبارة ، والغزوف عن الخوض فى المناقشات العقلية (وهو غزوف يمكن تبريره على أساس أن الفرد أوتى من البصيرة والعلم الذاتى ما يحول دون اعتبار الأحكام العامة المتعلقة بالعلاقات الشخصية والاجتماعية حيث لا أساس لوجود هذه الأحكام ، وهذا من شأنه أن يجعل هذه الحركة بمنأى عن النقد) . وموقف هذه الحركة من التكوين الاجتماعى للحقيقة يشبه ، موقف «فخته» من «هيجل» إذ تقول هذه الحركة إن «الأنا» (الذات) «تبسط» عالمها الخاص (أى تكشف عن نفسها كما يسط الإنسان الورقة المطوية) بدلاً من أن تبسط نفسها فى صورة عمل جماعى . ولكن الترتيب الزمنى مقلوب فى هذه الحالة ، لأن فخته سبق هيجل من حيث الزمن . وهذا الدليل يجمع بين المذهب الثالى والمذهب الفرد الذى سبق ذكره .

(٧) نتيجة بيرانديلو: الإشارة هنا الى الحيلة التى اخترعها «لويجي بيرانديلو» بكل مهارة لإزالة التمييز الدقيق بين الشخصيات ، والمثلىين والمخرجين ، والمؤلفين ، والمشاهدين للتمثيلات . والمقصود بالطبع من تمثيلاته التى تناقش فيها الشخصيات تطورات حل العقدة بعضهم مع بعض ، وتناقش ظاهراً المؤلف والمشاهد ، هو إثارة الذهول فى نفوس المشاهدين ، وذلك بتعطيم الفصل المريح بين المسرح ومكان المتفرجين ، وكل المشاهدين على المشاركة فى العمل ، وكان بيرانديلو يقول ان التمثيلية ليست «مشهداً ، ولكنها «مأزق» كذلك الحال عند مشاهدة الواقع الاجتماعى . وهذا - كما يقال - يميز هذا الواقع عن الطبيعة . ومن التهم التى توجه الى البحث الاجتماعى العلمى أو الامبريقى (وأن كانت هذه التهمة لم تُصغ فى مثل هذه الكلمات) هو ادعاء هذا البحث أن المجتمع يمكن أن يكون مشهداً لا مأزقاً . ولكن النقد يؤكدون أن هذا الادعاء زائف لانه يمثل خداعاً للغير ، وأن كان صادقا كان بمثابة خداع للنفس أيضاً ! ذلك أننا نربط بالالتزام معين عند ما نختار أفكارنا أو مشكلاتنا أو تفسيراتنا ، ولن يكون الاختيار ولا يمكن أن يكون منزها عن الهوى أو خاضعا للمعايير المنطقية وحدها . ولذلك فإن اشتراك الباحث الحتمى فى موضوع البحث يجعل كل ادعاء «لواقعية أو الموضوعية العلمية» أمراً زائفاً . وفترج هذا الدليل - فى الواقع بالعديد من الادلة التى سبق ذكرها فى هذا الفصل .

(٨) وقد يتطلب البحث في الإنسان أو المجتمع وضعاً علمياً خاصاً استناداً إلى خصائص جوهرية معينة لموضوع البحث أو أسلوبه لا إلى اعتبارات عامة كالتي سبق ذكرها. مثال ذلك ما يقال في المناقشات الحامية الدائرة حول الوضع العلمي لتحليل النفس (دفاعاً عن شرعية الطرق المتبعة في هذا التحليل) من أن الطرق الشاذة التي تستخدم فيه يمكن تبريرها بالطابع الغريب الذي يتسم به موضوع البحث ألا وهو «العقل اللاواعي». ذلك أن طرق المراوغة والمخادعة التي يتبعها هذا العقل في مواجهة البحث النفساني تبرر اتخاذ إجراءات طارئة (استثنائية) تعد غير شرعية طبقاً لأصول الشهادة المتبعة في محاكم العلم العادية. وإزاء هذا العدو القاسي (العقل اللاواعي) يجوز منح قاضي التحقيق (الباحث النفساني) سلطات خاصة وإعفاءه من القيود المفروضة على طرق البحث، إذ لا يمكن فهم العقل اللاواعي إلا بهذه الطريقة. ثم إن صعوبة المهمة وما تتطلبه من إجراء عاجل تبرر اتباع طرق متطرفة (أما: هل هذه الطرق تتفوق على حيلة الطريدة (العقل اللاواعي) أو تحمي فقط سمعة الصائد (الطبيب النفسي) من اتهامه بارتكاب خطأ قاتل، فتلك قضية أخرى.)

ولا يتسع المقام لإجراء تقييم دقيق لكل هذه الأدلة السلبية. وحسبنا أن نقول أنه يبدو لنا أن كل دليل منها لا يخلو من عنصر القوة خذ على سبيل المثال الدليل الذي يبدو في غاية القوة ألا وهو الدليل القائل بأن الأفعال أو الأحداث في ثقافة ما تتحد طبقاً للمعاني الشائعة في هذه الثقافة. وهذه المعاني خاصة بهذه الثقافة وليست امتداداً للأنواع الطبيعية. وهذا القول - وإن صح إلى حد محدود - لا يمنع بأي حال الاحتمية الطبيعية للأحداث التي تجري في الثقافة المذكورة، وإنما يمنع تحديد الأحداث الحتمية بموجب المعاني الشائعة في هذه الثقافة وحدها وتقوم العوامل التي تحدد وتقرر الأحداث مقدماً بانتقاء الأحداث - إذا جاز هذا التعبير - طبقاً لخصائص وسمات لا تتداخل إلا عرضاً واتفاقاً مع المعاني التي تصاحب هذه الأحداث وتسيرها فيما يبدو. ولأضرب لك مثلاً يوضح لك هذه القضية: عندما تشاهد أحد الأفلام فانك تعرف جيداً أن ما سوف يحدث هو أمر محدد ومقرر سلفاً، وهو محدد ومقرر طبقاً لما هو مسجل على شريط العرض وترابط المعاني الذي يهتنا والذي يجعلنا نفهم تسلسل الأحداث المشاهدة في القصة المعروضة على الشاشة هو في الحقيقة من الظواهر المصاحبة أو اللاحقة للعرض. ونحن لا نعرف فعلاً أن حياتنا مثل ذلك تماماً ويرجوا أكثرنا ألا تكون كذلك. ولكن القول بأن الحياة الاجتماعية ذات معنى وهدف لا يثبت - وأسفاً! - أن الحياة لا يمكن أن تكون كذلك.

وإذا ثبت بطلان الأدلة التي تساق لاثبات أن الحياة الانسانية والاجتماعية لا يمكن أن تخضع للتفسير العلمي، فحيثذ يكشف لنا أى فحص للمناقشات المثيرة والحامية الدائرة في مجال فلسفة العلم عن شيء واحد بلا نزاع ألا وهو أن مشكلة طبيعة العلم ومعرفة السر الذي أدى الى نمو المعرفة بمعدل فريد في بابه.، ولم يسبق له مثيل منذ القرن السابع عشر، تبقى بلا حل. إن لدينا مرشحين أقوى لهذا الحل. ولكن أن تكون هناك قائمة صغيرة بهؤلاء المرشحين شيء، وأن يكون هناك فائز معين معترف به، يحظى بالقبول العام شيء آخر. وهذا الفائز غير موجود. وخلاصة الموقف بكل بساطة أن العلم اجماعى أما فلسفة العلم فلا.

لقد نوهنا في مقالنا بقضيتين يختلف فيهما الرأي: الأولى عدم صحة الأدلة التي تزعم استحالة العلم في المجالات الاجتماعية والثانية عدم الاتفاق على اجابة هذا السؤال: كيف ولماذا يعمل العلم في المجالات التي يعمل فيها. وسوف نظل هاتان القضيتان حاسمتين في الاجابة عن السؤال الذي أفردنا هذا المقال له وهو: هل العلوم الاجتماعية علمية أم غير علمية؟.

نتائج:

والواقع الآن أن السؤال يجيب عن نفسه، متى حللناه الى العناصر الأولية التي يتكون منها، وهي عبارة عن أسئلة فرعية متمازجة أو تفسيرات مختلفة ونستطيع بادية ذى بدء أن نراجع مباحث العلوم الاجتماعية لتتعرف هل توجد فيها أولا توجد الخصائص المختلفة التي تتجلى بشكل بارز في النظريات العلمية المتنوعة، وهذه الخصائص هي:

- (١) وجود فرضيات واضحة واختبارها بطريقة منهجية.
- (٢) القياس الكمي الدقيق واستخدام بعض المفاهيم.
- (٣) الملاحظة الدقيقة باستخدام طرق عامة قابلة للفحص للتأكد من صحة الحقائق.
- (٤) وضع النظريات الدقيقة، والقدرة على الفهم والفحص العميق.
- (٥) النماذج المشتركة بين جماعات كبيرة من العلماء، وعلى امتداد فترات طويلة.

ولاشك أن كل هذه الخصائص -وغالبا ما تجتمع معا- متوافرة في مختلف العلوم الاجتماعية. ومن المشكوك فيه أن يكون العلماء الاجتماعيون -سواء أكانوا أفراداً أو جماعات أقل في البراعة والتفكير الجريء ودقة الصياغة والملاحظة من أصحاب العلوم التي لا يشك عادة في مركزها العلمي. و يقول في ذلك هيلارى بوتنام: أحد فلاسفة العلم، إن القوم يبدلون مجهوداً أكبر». ونحن لا نعرف سر العلم كما سبق أن بينا، ولا

نعرف بالضبط أين هي « النار المقدسة » بين النيران العديدة التي تطلق للتوجيه والإرشاد . اننا نعرف على وجه اليقين أن نيرانا عديدة مشتتة . وإذا علمنا أن القائمة التي يقدمها لنا فلاسفة العلم صغيرة فأننا نعتقد الى حد ما أن « النار المقدسة » هي إحدى هذه النيران (أو لعل النار المقدسة تتألف من عدد من هذه النيران) ولكن أيها هي ؟ .

وبعبارة أكثر تحديداً اننا نعرف أن كثيراً من خصائص العلم التي لا نزاع فيها متوافرة غالباً في البحوث الاجتماعية كما نعرف أنه يتم بدقة وبطرق متطورة فحص تلك الجوانب في الحياة الاجتماعية ، التي تُعد بطبيعتها كميةً أو قابلة للملاحظة (في بعض العلوم الاجتماعية مثل الديموجرافيا (علم السكان) والجغرافيا الاجتماعية) . ونعرف أيضاً أنه يتم استخدام النماذج المتطورة والمجردة في علوم اجتماعية مختلفة وذلك بصفة مشتركة بين جامعات كبيرة من العلماء (مثل علماء الاقتصاد) ونعرف كذلك في العلوم الاجتماعية التي لا تتعدى فيها المفاهيم حدود الفطرة السليمة أن الممارس المدرب للموضوع الاجتماعي يملك من المعلومات والقدرة على الفهم ما لم يكن متاحاً له قبل تطور هذا العلم .

وفي كل هذه النواحي تنصف الدراسات الاجتماعية بالعلمية ، وتتوافر في مجالات كبيرة منها شروط نظرية أو أكثر من نظريات « النار المقدسة » . ولولا ذلك لأصبحت حياتنا أفقر كثيراً مما هي عليه .

وهذا القدر يكفي لبيان توافر خصائص العلم في العلوم الاجتماعية كما تحددها فلسفة العلم . ولكننا نكوّن صورة أخرى للموضوع إذا نظرنا اليه ، لا من ناحية الطرق المستخدمة في الدراسات الاجتماعية ، ولكن من ناحية أثر هذه العلوم على عالم المعرفة . فإذا سألنا : هل هناك نشاط علمي شامل وإجماعي في الدراسات الاجتماعية بصفة عامة وهل هذا النشاط يتزايد و يتراكم بمعدل واضح يثير الدهشة ، ألقينا الجواب واضحاً وهو أن الدراسات الاجتماعية غير علمية من ناحية أثرها على نظامنا الاجتماعي مهما ادعت بحق أنها علمية طبقاً للمقاييس التي سبق ذكرها ، إنها تدعى أنها سرقت « النار المقدسة » ولكننا نسأل : هل يوجد إنسان يتعنى أن يسرق هذه النار منها ؟ !

في وسعنا أن نحلل هذا الفشل الى عناصره الأولية ، وأولها أن طرق الوصف الدقيقة من الناحية الكمية غير مصحوبة بنظرية مقابلة مقننة في التنبؤ الدقيق ، وثانيها أن النماذج المجردة غير قابلة للتجربة وثالثها أن النظريات والنماذج ليست إجماعية .

صحيح أن النماذج موجودة وشائعة ولكن في المجتمعات العلمية الصغيرة فقط. وعندما يتلو بعضها بعضا فإن الموقف يختلف تماما عما يحدث في العلوم الطبيعية. ففي هذه العلوم نكون عادة على يقين من حدوث نوع من التقدم وإن كنا نجد عناء كبيراً في قياس هذا التقدم لعدم وجود مقياس مشترك لمقارنة النظريات المتوالية أما في العلوم الاجتماعية فإننا لا نجد هذا العناء لسبب بسيط وهو عدم حدوث تقدم على الإطلاق. صحيح أن أنصار أى نموذج علمي جديد قد يكونون على يقين من تحقيق «قفزة» علمية، ولكنهم قلما يكونون على علم بسلسلة القفزات التي تحققت في تاريخ موضوعهم بل على العكس قد تكون قفزتهم الخاصة قفزة الى الوراء أى عودة الى نموذج سابق!

وإذا كنت مصيباً فيما ذكرت عن ضعف الأدلة المزعومة التي تساق للدلالة على عدم صلاحية العلوم الاجتماعية للعلم فلا حاجة بنا الى القول بلهجة اليأس (أو بلهجة الأمل) أن الحال سوف تستمر كذلك. وإذا كنا لم نشاهد نار العلم المقدسة حتى الآن فنحن لا ندرى كيف نعالج هذا الموقف. ولايزال السؤال مفتوحاً ومطروحاً. ولكنى أظن أننا سوف نعرف أن العلوم الاجتماعية قد أصبحت علمية، لا عندما يقلع ممارسوها عن الادعاء بأنهم سرقوا النار المقدسة، ولكن عندما يحاول غيرهم أن يسرقوا هذه النار منهم، وعندما تصبح فلسفة العلم بحثاً عن تفسير معجزة وقعت بالفعل، لا وعداً بصنع معجزة في المستقبل.

القيم وأثرها في العمل الإجتماعي

الدراسة

بقندرها يبدو موضوع القيم عاما إلا أنه بالغ التعقيد فقد تم بحثه ومناقشته في جميع مجالات المعرفة الإنسانية، ويبدو أن قائمة الكتب والموضوعات التي تتناول القيم لا نهاية لها ولم يعد لملم الاخلاقيات أى حق مطلق عليها. فالعلوم الاجتماعية وعلوم الفيزياء تناولتها من خلال المناقشة الحرة والبحث وإذا كانت علوم الفيزياء تستبعد القيم عند استنتاج الحقائق والمعلومات فالقيم مستديرة وموجودة دائما في حنايا الضمير وفي الاعمال الإنسانية المقصودة. ولما كان هذا الوجود يتسم بالتحايل والمراوغة فمن العسير أن يتضمنه أى تعريف ولازال من الصعب تحديد مدى قصوره أو تقدمه.

ويجدر بنا أن نتبين أثر التعاريف والمقاييس التي يضعها الفلاسفة وعلماء الاجتماع للتركيز على هذا الموضوع.

ومهما يكن من أمر: فالتعقيد يرجع أصلا الى أن الأعمال الإنسانية المقصودة والضمير الإنساني تعتبر من المسلمات وإذا كانت العلوم غير مستعملة من أحكام القيم

بقلم: إمرتيا س. كويتو

رئيسة قسم الفلسفة بجامعة دولاسال بمانلا وامتاذ كرسى العلوم الإنسانية بها. ومن مؤلفاتها: رؤية جديدة للفلسفة عام ١٩٦٧، والجذور الشرقية للفلسفة الغربية عام ١٩٧٥، والولاء لفلسفة جان بول سارتر صدر عام ١٩٨١

ترجمة: عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشارة التعليم التجارى سابقا

فمن ثم ينظر الى القيم على أنها حقائق ومدلولات علمية وبالتالي يمكن التوصل الى التحليل العلمى. ومن الصعب أن نسلّم بأن القيم على الرغم من دورها الفعّال فى السلوك الإنسانى وآثارها البعيدة على للعمل الاجتماعى فإن عدم التوصل الى تعريف القيم يجعلها بعيدة عن الاستنتاج العلمى وبالتالي يستمر البحث الذى يتناول موضوع القيم.

والحوار والنقاش حول موضوع القيم سوف لا يتكرر هنا إذ أن مجال البحث هو الفلسفة لكي تتمكن من التوصل إلى الاصول والمستويات وامتداد القيم فى العمل الاجتماعى كما أنه سيتناول أيضا علم الاجتماع ومن البداية يجب أن تراعى المبادئ الآتية:

- أ الحفاظ على قيم الافراد فى المجتمع الذى ينتمون اليه.
- ب أن القيم الثانوية لا يمكن أن تفصل عن حرية الفرد.
- ج وأن القيم الثانوية تشكل بحيث تؤدي الى تغيير واضح من خلال حياة الإنسان.

والموضوع الرئيسى هو أن القيم سواء كانت تعنى الأخلاقيات أو ما يجب أن تكون عليه أو أنها مقياس للاستمتاع والابتهاج فمما لاشك فيه أنها وجهات نظروا سليمة تتفق مع تجاربنا .

والواقع أن الموضوع الذى لم يناقش على نطاق واسع هو أن هناك مستويين للقيم الإنسانية .

نظرية القيم

تتميز البشرية بإدراك عميق للقيم فى مجال الخير والشر أو «ما يجب أن يكون» الذى يبدأ بالإحساس و يأخذ فى الاستقرار بصورة مستمرة خلال سنوات التشكك .

ويستند علماء الأخلاق الى هذا المستوى للقيم باعتباره طبيعة ثانية للإنسان وكنظام للخطأ والصواب يتشربه الإنسان حتى الثانية عشرة من عمره وهى السن التى لا يستطيع أى عمل أخلاقى أن يحل محلها أو يضعفها أو يعيد تشكيلها ، وهذا المستوى يرسخ ويدعم النمط الإنسانى للأخلاق كما أوضحت نظرية الذات العليا عند فرويد فى نظرتها للأعمال ويندر أن يمي الفرد هذا النظام الراشخ للأخلاق وحتى اذا حدث ذلك فهو لا يستطيع أن يدرك كيف تشكل هذا النظام فى البداية على اعتبار أن ذلك حدث فى مرحلة الطفولة المبكرة التى لا يتذكرها كما توجد مرحلة أخرى سطحية للقيم الثانوية التى يدركها الناس وهى مرحلة : الاختيار بين الخير والشر ، الخطأ والصواب ، الأسود والأبيض إذ أن المخلوقات البشرية غالبا ما يعيشون فى الضباب يعملون حيث تنعكس الأنواء على الأفضل والأسوأ ، وعلى السعادة والألم والملائم وغير الملائم . نحن الحاضر والمستقبل ، وعن هنا وهناك والخلاصة أنها مرحلة للقيم النسبية وليست للقيم الخالصة .

وقد أصبح المستوى الثانوى للقيم وهو الأساس لاختياراتنا متأصلا فى المرحلة الأولى والأكثر عمقا التى لم نعد ندركها . فالمستوى السطحي للقيم ليس ثابتا فهو تابع من واقع الحياة من خلال المعلومات والتجارب والمعارف الجديدة التى يحققها الإنسان ، ولا يتأثر البناء الأساسى للقيم بأى معرفة جديدة أو تجارب حديثة ولا يمكن تغيير هذه الأسس الصلبة التى رسخت وتركزت فى مرحلة الطفولة المبكرة .

وبينما نجد أن المستوى الأكثر عمقا هو الأساس الاصلى إذ «لما يجب أن يكون» «فإننا نجد فى المرحلة الثانوية أن هذه الاعمال المقصودة قد حدثت فى مرحلة متأخرة من حياتنا فليست هناك حرية فى تشكيل مستويات القيم الأولية التى ظلت باقية منذ

إن تلقينها من الآباء فهي تنتمي إلى الماضي الذي لا يمكن تشكيله من جديد.
وإخلاصة أن هذا الإدراك العميق للقيم ينتمي إلى اللاشعور.

وتلعب القيم دوراً هاماً في سلوك البشر فما من دافع يؤدي إلى استجابة وما من غاية إلا وتتضمن القيم. ول هذه الأسباب لابد أن تتضمن العلوم الاجتماعية القيم أكثر مما تشطيه الفيزياء من الطاقة التي لا قيود عليها والرياضيات التي تقوم على القياس هذا بالإضافة إلى أن علوم الفيزياء لا يمكن إبعادها عن القيم إذ أن علماء الفيزياء يستنيرون بدون قصد عند اختيارهم للبيانات والحقائق والمعلومات إلى نظام يقوم على القيم التي تحدد مدى الأهمية. وقد أكد جونار مايدال أن الرغبة الصادقة عند علماء الفيزياء تمكّنهم من أن يتسللوا ويطرقوا إلى مجالات البحث على مختلف درجاتها وهكذا تصاحب القيم جميع أعمال الإنسان المقصودة.

كيف يتكون إدراك الفرد للقيم؟ يمكن البدء في هذا العمل في الطفولة المبكرة حين يتبع أسلوب الثواب والعقاب للأطفال قبل الثانية عشرة من العمر فينمو لديهم الإحساس بالقيم ومن الذين يقررون وجود القيم الأولى بصورة حاسمة وقاطعة هما سبانكينز Spankings ولوليبوبس Lollipop. وحتى سن الثانية عشرة حيث لا يمارس الطفل الحرية يبدأ نمو الإحساس بالقيم. مثل الصواب والخطأ والخير والشر ويصبح ذلك جزءاً من الطبيعة الثانية للطفل يتشربها وترسخ في ذهنه مثل لبن الأم. وفي المرحلة التالية من عمره قد يخفى الإدراك للقيم وراء حواجز كثيفة من التجارب إلا أنها تظل باقية في أعماق وجدانه.

وفي السنوات التالية يشكل الفرد سواء بوعي أو بدون وعي سلطة للقيم ولكن في إطار المرحلة الأولى فمثلاً الوسط بين الصواب والخطأ.

كما أن الفرد يحدد درجة السعادة والملاءمة، والكثير والقليل، والأفضل والأسوأ وتنمو هذه المرحلة الثانوية للقيم من خلال الحياة والواقع أنها تشكل وأحياناً تتغير بصورة عينية، وتستقر هذه المرحلة الثانوية من القيم في سن الشيخوخة حينما تتواءم المرحلة الأولى والمرحلة الثانوية.

وعندما ينتقل الفرد من محيط الأسرة إلى المجتمع الأوسع تعاني المرحلة الثانوية من إعادة تقييم عنيفة فاللوم والسخرية والثناء تعمل جميعاً على تشكيل وتنمية هذه القيم ويستطيع التعليم أن يغيرها بدرجة كبيرة. وإذا اكتسب الفرد معرفة ومعلومات جديدة فقد يصفده بالمرحلة الثانوية للقيم. والمدرجات الجديدة والنظريات والرؤى الجديدة والأنماط الجديدة وبدائل السلوك وكلها تعمل على تنقية وتقويم وإعادة النظر في درجة

القيم عند الفرد.

وتقوم وسائل الإعلام بهذه الأعمال عندما يتيح التلفزيون الفرصة لكسب آراء الكهنة كجائزة للرد على الأسئلة البسيطة وإذا منحت الصحف جوائز مفرية للمسابقات البسيطة السهلة فكيف يتسنى أن تظل درجة القيم دون أن تتأثر؟ وإذا كانت جوائز العمل متاحة بوسائل أخرى فهل تستمر فاعلية الأخلاقيات في تحقيق أولوية كبيرة على مستوى عال في درجة القيم لدى الفرد؟

الواقع أن كل عمل أو حدث سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا يتأثر بالمرحلة الثانوية للقيم. وهل يحتفظ الفرد بدرجة القيم إذا ما ارتبط بالمجتمع الكبير أو بالجموعة؟ فالنظام ليس سوى امتداد لفضل الإنسان والعمل الفردي هو القالب الصناعى الذى ينبع منه العمل العادى وخلافا لما هو شائع فإن الفرد لا يتنازل عن قيمه اطلاقا اذا أصبح عضواً فى مؤسسة أو حزب أو جمعية اجتماعية وغير ذلك فالعمل الجماعى هو ارتباط بالعمل الفردي ولا يحدث ذلك إلا فى المجتمعات المتخلفة حيث يفقد الفرد شخصيته وبالتالي يفقد القيم الفردية.

ويرتبط الفرد بثلاثة أنواع من المجموعات وفى كل منها يحتفظ بقيم بدرجات متفاوتة، وتضامن المجموعات يتوقف الى حد كبير على أهداف الذين تضمهم هذه المجموعات.

١- فهناك مجموعات تنفق إذ تجمعهم وحدة هدف، ك بعض المجموعات التى تنتظر وسائل النقل والمواصلات أو الذين يشكلون صفوفاً، لدخول السينما وعندما يتحقق الغرض ينصرف كل لشأنه.

٢- وتوجد أيضا مجموعات قد يبدو من الصعب تحقيق أهدافها مثل المجموعات الثورية التى تهدف الى إسقاط نظام الحكم. وتجمع هذه المجموعات يحدث تلقائيا إذ أنه سينبعث من غرض متأصل غير إرادى ومثل هذه التجمعات تتطلع الى تحقيق غرض موحى من خلال العمل الجماعى إلا أنه هذا التجمع لا يلغى القيم الفردية.

٣- كما أن هناك مجموعات تتجمع وتعيش معا وتتألف لفائدة متبادلة أو اهتمامات متبادلة مثل المؤسسات أو التنظيمات أو المعاهد والأندية الاجتماعية والأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات المرتبطة بهذه المجموعات وليس الحاجة ملحة الى تحقيق أغراض هذه الجماعات. ويرجع اتفاق واتحاد الاعضاء الى وجود مصلحة جماعية هى فى الواقع منظمة شخصية وهذا هو الانساق فى المؤسسات

والتجمعات التي تهدف الى تحقيق أغراض ثابتة ومعروفة، ولا نسال المؤسسات عما تحفقه من منفعة مادام المجتمع لا يقوم أصلا ما لم تحقق الاستقرار القائم على تلك المنفعة، فالدولة مثلا يمكن أن تسمى مؤسسة لأن مواطنيها يرون في انتمائهم الى عضويتها يصون رغبتهم في حماية منافعهم ومن ثم يحرص الفرد على حماية القيم التي تقوم عليها المؤسسة.

وبالتالى هل توجد القيم التي تحرك المجتمع ككل؟ كقاعدة عامة الذين يسهمون في الشفافة والاخلاقيات والعقلانية يسهمون في نفس القيم، ولكل غلط من أنماط المجتمع مستوى مألوف للقيم وبالتالي غلط عاذى للسلوك والتصرفات. فالفاخر والكبرياء القومى عند اليابانيين قيمة اجتماعية قد يدفعهم الحفاظ عليها الى تدمير أنفسهم، كما أن الدفاع عن الديمقراطية والعدالة يقود الشعب الأمريكى والشعب البريطانى نحو الحروب، وامتهان القيم المسيحية يترك المسيحيين نحو عمل جماعى، والتمريض عن الاذى والظلم والعنف وتفشى الاضطهاد من أكثر الدوافع الملحة للعمل الاجتماعى، كما أدى عدم المساواة والفرقة بين الجنسين في مجال فرص العمل والتوظيفات الى ظهور حركة تحرير المرأة للعمل على تصحيح هذه الاوضاع الشاذة.

وكقاعدة عامة فالشعوب في الشرق (ونعني بها كل الأسويين تختلف عن الشعوب في الغرب (مثل شعوب اوروبا وامريكا الشمالية والجنوبية) لاختلاف القيم الاجتماعية السائدة في الغرب عن القيم الاجتماعية السائدة في الشرق.

والغربي أو الشرقي كلاهما له القدرة على التكيف الشخصي بينما الغربي يتكيف مع الاشياء ومن خلال التكيف مع القيم ينبعث حكمه على القيم وإدراكه لتصرفاته والغربي الذى يتكيف مع الاشياء يقيم الكفاءة والإنتاج. فكل جهد يبذله يجب أن يحقق أفضل النتائج ومن ثم فالوقت ثمين عند الغربي وكل دقيقة يجب أن تحقق البذل والجهد كما أن هناك مقياسا يجب العمل بمقتضاه والفشل في التوصل الى هذا المقياس يعتبر خطأ يؤدي الى توجيه اللوم الى الفرد أو عزله.

كما تتضمن القيم عند الغربي روح التعاون وتعتبر من المثل العليا الأصيلة وكذلك الاعتماد على النفس وبالتالي يترك الشباب أسرهم طالما أنهم قادرون على أن يشقوا طريقهم ويعتمدون على أنفسهم والعكس فالآباء عندما تتقدم بهم السن يقيمون في بيوت المسنين، وتتكسر الدورة حينما يصبح نفس هؤلاء الأطفال آباء. ونظرا للتركيز على الكفاءة وعدم قدرة بعض الغربيين على التكيف والمشاركة في تدعيم هذه

القيم المعمول بها تحدث الكثير من الجرائم .

ومن ناحية أخرى فإن الشرقي يتكيف مع الأشخاص فنظرته إلى المشاعر الإنسانية نظرة سامية وجميع القيم الأخرى تعتبر ثانوية بالنسبة إلى هذه القيم الرفيعة . فالوقت والتركيز على المواظبة ليست قاعدة مصانع الاحذية أو الخياط يعد بانتهاء العمل في يوم معين وفي وقت معين إلا أنه ببساطة يتدرب بأنه كان متوعكا ولهذا اضطر إلى عدم الالتزام بالموعد المتفق عليه لإنهاء العمل ، ولا يعتبر ذلك كارثة كبرى في الثقافة الشرقية ولا يشور أحد غاضبا إذا لم يتسلم حذاءه في الوقت المحدد إذ أن الصبر وقوة الاحتمال من سمات الشرقي وهناك قيمة أخرى تابعة من الشعور الإنساني عند الفرد وهي «أن يبقى ماء الوجه» ففي الشرق لا يصح لإنسان أن يحصر إنسانا آخر في دائرة ضيقة من الاختيار القاسي بل يدع له فرجة ليخرج منها كراما وحتى إذا ما حرم موهبة التميز فإنه لا يحرم اليد الحانية ، فليس للحرج أو الإحراج مكان في الشرق .

والشرقي يتكيف مع المجموعة أو الأسرة والعلاقات الشخصية الطيبة لها قيمة عظيمة كما أن احترام رأى الأغلبية جزء من إدراك القيم فالخلاقات والمنازعات تفسد العلاقات الإنسانية الطيبة ولا مكان لها في سلوك الشرقيين وجدير بالذكر في هذا المجال أن الأسرة مقدسة والآباء يلقون الاحترام والتقدير ونتيجة لهذه الصلة الوثيقة مع العائلة فالشرقي لا ينمو وترعرع بعيدا عن الجو الأسري وغالبا ما يعتمد على الأسرة وحتى لو كانت ظروفه تسمح بالاستقلال والاعتماد على النفس فهو يعيش مع أسرته حتى يتزوج ويظل مع أسرته بعد الزواج ويستنير بآراء وتوجيهات آبائه وينفذ مقترحاتهم الهامة ، والشرقي لا يقف وحيدا إذ أنه يعلو ويدنو بعلو أسرته ودنوها .

وهل ترتبط هذه القيم الشرقية أو الغربية بإدراك المرحلة الأولية للقيم أم بالمرحلة الثانوية ؟ إن الطريق الوحيد للتوصل إلى ذلك هو أن نحدد إذا كان الشخص يتصرف تلقائيا (بالغريزة) أو بإرادته (بالحرية) والإدراك ويرتبط الإدراك الأولي للقيم بالالارادية التي تشكلت عندما كان الطفل لا يمارس الحرية ولا دراية له بفلسفة المعرفة وحينما يتصرف شخص بدافع الغريزة دون استنتاجات فالعمل ينبثق من المستوى الأولي للقيم ومن ثم من إدراك القيم أو افتقاد هذا الإدراك وحينما يتصرف شخص من خلال المعرفة وإدراك المنطق لنتائج أعماله فهذا العمل ينبثق من المستوى الثانوي ومن ثم فهو ينبثق من مستوى القيم ، والنقاش حول موضوع القيم ينسب إلى الجدال حول أن الإنسان لا يتصرف في معظم الأحيان عن وعي كامل وإدراك لمستوى من القيم ، والواقع أن بعض أعماله تنبع من المستوى الأولي وبالتالي فهي بعيدة عن

مستوى القيم وقد فرق الفيلسوف الصينى كونفوشيوس بين (يى يى) و (لى لى) فالإنسان يعمل بعيدا عن ال (يى يى) حينما يعمل بعيدا عن أدراك الصواب أو ما يجب أن يعمل فى اللحظة، وبالتالى إذا واجه إنسان الموت غرقا أو واجه خطرا طارئا فإن العمل الذى يقوم به من يتصدى لإنقاذه إذا ما لم يسبقه إدراك محدد يعد خارجا على ال (يى يى) وإذا أنقذ شخص ما إنسانا من الغرق بعد أن حدد من هو هذا الشخص الذى يواجه هذا الخطر ومدى الخطر الذى يتعرض له لكى ينقذه فهو يعد خارجا على ال «لى لى» فالأعمال البطولية التى تسمو على اهتمام الشخص بتأمين حياته وحمايتها من الاخطار فهو يعمل بعيدا عن ال (يى يى) وتتجاوب ال (لى لى) مع المستوى الأول للقيم ومن ثم فإن هذا العمل وما شابهه من أعمال يمكن إبعاده عن ال (يى يى) أو ال (لى لى) فالعمل الإرادى الغير مقصود ينبع من ال (يى يى) أو المستوى الأول للقيم والعمل الإرادى المقصود ينبع من ال (لى لى) أى المستوى الثانوى للقيم .

وقد تأصل نسيج القيم الشرقية فى تركيبة الحياة بما لا يدع مجالاً لإدراكها فالشرقى يعمل بعيدا عن ال (ى ى) «انقاذ لاء الوجه» ، أما القيم الغربية فقد أصبحت هى الاخرى طبيعة ثانية لدى الإنسان الغربى حتى أن التراخى وإهدار الوقت والطاقة لم تعد خروجاً على المألوف وإن كان هناك بعض الاستثناء إذ أن القيم الشرقية والغربية تشكل قانوناً للأخلاق وإن كان الشرقيون والغربيون على السواء قد خرجوا عليه وهذا معناه خروج على ال (ى ى) وتعديل وتطوير للعقيدة الكونفوشية من المفيد أن نبضيف بعض التعديلات التى تلخص فى أن الشخص البالغ يندران يتصرف بعيدا عن النقاء ال (ى ى) وبعبارة أخرى فالإنسان لا يتصرف من خلال المستوى الأول للقيم التى تتضمن قدرة الفرد على أن يرجع الى هذه الدرجة من النقاء والبراءة كما لو كان يتصرف من خلال رؤية واضحة للخير والشر أو «ما يجب أن يُعمل» وخلال حياة البالغين يرتبط «ما يجب أن يعمل» الى حد كبير على المواقف والظروف والملاءمة. والأمانة ومحبة الغير والقومية والصدقة وغير ذلك من الدوافع، وتكتسب هذه الدوافع من المجموعة أو المجتمع الذى يرتبط به الفرد، وقد أكد روسو أن الإنسان طُبع على الخير وأنه إذا ارتبط بالمجتمع فهو يتأثر به تدريجياً ويتجه نحو الفساد وبعداً عن المجتمع يستطيع الإنسان أن يحافظ على فضائله الأصلية ومهما يكن من أمر ففكرة الفضائل الأصلية يجب تنقيتها فالبحر مخلوقون أنهارا وليسا أشرارا فقد ولدوا وفيهم الإحساس بالقيم . من خلال الثواب والعقاب فالإنسان الذى لا ينقى الثواب أو العقاب لن ينمو عنده الإحساس بالأخلاق أو يتشرب الإدراك العميق للقيم

و يصبح أقرب الى الحيوان لا يتميز بأى إحساس للصواب والخطأ و يعيش وفقا لأهوائه ، وقد أصاب روسو حينما افترض أن المجتمع قد يؤدى الى فساد الفرد و يتضح ذلك إذا لجأ الى اعادة تقييم مستوى القيم ومطابقتها للسلوك الاجتماعى المكتسب .

و يشكل المستوى الثانوى للقيم من خلال المجتمع عند مصاحبة الآخرين . فهو بذلك ازدهار للثقافة وصقل للمدينة ومجرد طلاء إذا نزع تظهر القيم الأولية فالهمنى الذى ينشأ فى غابة وليست له اتصالات أو علاقات بالآباء والمجتمع فلا ينمو عنده الشعور الأولى للقيم ولا المستوى الثانوى للقيم . والشخص الذى يخضع لآخر حتى ولو كان فى عزلة عن المجتمع يستطيع أن يشكل و ينمى المستوى الأولى للقيم بينما شخص آخر لا يخضع لأى سلطة وفى مقتبل عمره وارتبط بالمجتمع فهذا الإنسان سوف ينمو فيه المستوى الثانوى للقيم التى تعتبر هشة وقائمة على غير أساس فالفرق بين شخص يتمتع برعاية الآباء وأولياء الامور الشرعيين أو وكلاء عن الآباء وآخر خرج الى المجتمع فى مقتبل العمر دون رقابة فالاول سيكون لديه قاعدة أساسية تكون ركيزة للحفاظ على المستوى الثانوى للقيم إذا ما تعرضت للفشل بينما الثانى سوف يتصرف من خلال ما يراه مناسباً وموافقاً لانه لادراية له بما هو أفضل .

وغالباً ما تحكم الفرد قوانين المجتمع وفقاً لمعايير السلوك النابعة من مبادئ الخطأ والصواب وهذه المبادئ تتسم وتتميز بالصلاية لانها قائمة على المستوى الاوّل للقيم ، إلا أن البشر لا يتصرفون وفقاً للمستوى الاوّل للقيم ولكن وفقاً للمستوى الثانوى أيضاً . فإذا تصرف الناس وفقاً للمستوى الأولى للقيم فهم بالتالى لا يخطئون ، وقد كان سقراط على حق فى قوله « لا يخرج الإنسان على القانون اذا عرفه وأدرك فحواه » .

فإذا كان إدراك المستوى الاوّل للقيم هو دائماً الأساس فى كل الاعمال المقصودة فالبشر لا يخطئون فهو كما يجب أن يكون أشبه ما يكون بحتمية « كانت Kant » من أن الإنسان ملزم لأنه ملزم وللأسف فإن الناس لا يكونون أبداً فى حالة من البداوة حيث لا يوجد ثمة عُرف سائد ولا ضغوط اجتماعية ولا توترات انسانية فالسلوك الإنسانى يتعامل دائماً مع المجتمع وفقاً للقيم التى تسوده والتى يتقيد بها الإنسان فإذا كنت فى روما مثلاً فافعل مثلما يفعل أهل روما . وتتوقف درجة التكيف عند الفرد على قدرته على الالتزام بالعمل وفقاً لقيم المجتمع . وقد يواجه الشرقى صعوبة كبيرة فى التكيف مع القيم الغربية كما أنه من الصعب على الغربى أن يتكيف مع القيم الشرقية ، فالتوافق يمكن حدوثه فى المستوى الثانوى ولا يتسنى فى المرحلة الاولى وبالتالى يتعين تحديد بداية الحياة للفرد اذ أن القيم التى رسخت فى الذهن فى هذه

المرحلة لا يمكن إزالتها.

فلسفة القيم

ومهما يكن من أمر المستوى الأول للقيم ثابت أمام القياس وبالتالي التحليل وليس هناك مقياس تستطيع العلوم من خلاله تحديد الأعماق وامتداد القيم الأولية. وتقتصر العلوم الاجتماعية دراسة القيم لتحديد السلوك الإنساني رغم أن الدوافع والاهداف ليست سوى نتائج للقيم. وقبل أن يحدد الفرد هدفه أو أن يكون مدفوعا به هناك مرحلة متقدمة سابقة على القيم أو أولويات تحركه. وعلم الفيزياء يعمل على إقصاء أحكام القيم عن مجال العلوم اعتقادا بأن القيم لا مكان لها في العلوم بينما القيم تعمل باستمرار عند اجراء التجارب واتخاذ القرارات وكلها غنية بالقيم. وقائمة المؤلفات التي نشرت عن القيم قائمة ضخمة. ويحاول علماء الاجتماع تجميع هذه المؤلفات صغیرها وكبیرها بينما علماء الفيزياء يحاولون تحليل القيم طبقا لوسائلهم الخاصة وقد باء مشروعهم بالفشل منذ البداية، وفلسفة القيم هي الوحيدة القادرة على التخلص من هذه المناقشات المعقدة عن القيم، فالقيم قامت أساسا على الحرية ولو أن الإنسان في مكان الحيوان لأصبح من السهل وضع الخطط لتصرفاته إذ أن الحيوانات تتكيف مع القيم الفطرية والغريزية التي لا يمكن الارتداد أو الانحراف عنها، في حين أن البشر يتكيفون مع المتعة والسعادة نتيجة لحریتهم في البحث عن هذه النهاية وهنا نجد السلم الموسيقي غير المتسق الذي لا يمكن وضع خط له.

ونتساءل لماذا يتابع الفرد الهدف بدون هوادة؟ ولماذا لا يتراجع أمام الاوضاع الشاذة المتفشية في المجتمع؟ ومن ناحية أخرى علينا أن نساءل لماذا يستسلم الفرد للخمول أمام أقل الصعوبات؟ ولماذا يستبدل ثروته واسمه المشرف طيلة حياته مقابل بضعة لحظات أو شهر ممتعة؟ وفي أي من الحالات لماذا يوقر الناس نوعا من الفضائل أكثر من غيرها؟ وقد أوضح «لويس لافيل» أنه حينما وأينما توجد عدم المساواة بين الاشياء أو تفضيل شيء على آخر أو الحكم على أمر بأنه أسمى أو أدنى بالنسبة لغيره تلمدجـة القيم تستخدم لحل المشكلات ولهذا السبب تعتبر الفلسفة من سمات ومقومات القيم لأنها تتضمن حرية الاختيار وحق الاختيار وبالتالي تندأغى انمكاسات الثقافة والتجارب والتعليم والاخيلة الهائمة والطموح والتطلع وغيرها.

والقيم وهي موضوع الساعة لا يمكن أن تضعف أمام علماء الاجتماع لوجود الحرية ولا يوجد وكلاء من البشر يتنبأون عن المستقبل والعقل الحر. والعلوم الإنسانية تتساءل كلها حيث توجد الحرية لأن الإنسان يستطيع أن يتنكر لكل ما لديه من

درجات القيم في سبيل عمل عظيم يحققه من منطلق الحرية كما أنه قادر على الإطاحة وممارسة الضغوط على إدراكه الأول للقيم فهي المرشد وهي الدليل والفهرست للسلوك ولكنها ليست المحصلة الوحيدة التي تحققت في مجال العمل الاجتماعي لسبب حرية الإنسان ، وبالتالي فالحكمة النابعة من عقيدة برجسون أفرزت المعالم الهامة التي تتوالى مثل الحياة والإرادة والحرية والاستمرارية لا يمكن إدراكها بالعمل ولكن بالتوصل الى الحقيقة . وأن العقل يسيطر على الأشياء التي يمكن الاستحواذ عليها أو التي أنجزت فعلا ولكن لا يمكن أن تسيطر على الأشياء الدائمة التغير وطالما أن القيم لا يمكن أن تنفصل عن الحرية والوعي وهما في تغير مستمر وبالتالي فالقيم تظل غامضة وغير مفهومة بالنسبة للعقل وحينما يرتبط الإنسان بالمجتمع فهو يعمل معه ادراكه ومرحلة قيمة ومن ثم يظل العمل الاجتماعي مصطنعا بالحرية الفردية و يبقى سلوك الفرد في المجتمع لغزا محيرا . ويتضاد موضوع القيم بسبب واحد «أكون أولا أكون» ويتجاوب الإنسان مع هذا السؤال سواء كان بمفرده أو مرتبطا بالمجتمع . وخلافا للملاحظات العامة فإن المجتمع كمجتمع لا يتجاوب فهو ينشأ من خلال الأفراد الذين يتمتعون بالحرية ، حرية الإرادة أو عدم التفرقة والمساواة وبالتالي فالعمل الاجتماعي عمل فردى قبل كل شيء وقد كان ماركس على حق حينما قال «إن الأفراد هم الحقيقة المنطقية الموجودة في تاريخ الإنسانية» .

وبطبيعة الحال يوجد العمل المشترك المتبادل بين الفرد والمجتمع ويستطيع المجتمع أن يؤثر على الفرد من خلال القيم كما يستطيع الفرد أن يؤثر على المجتمع من خلال تحاويه مع هذه القيم . فالتكيف الاجتماعي عملية معقدة فهي تحول وانتقال الشقاقة المتراكمة عبر أجيال كثيرة وتنتج عنها اصطلاح «هبوط الثقافة» وهو المفضل في الوقت الحاضر . ولا توجد وسيلة لقياس درجة هبوط مستوى الثقافة إذ أن عنصر الحرية هودائما المؤثر والواقع أن كل مزايا ومحاسن التكنولوجيا الحديثة وكل الإحصاءات المضللة للنظام الحاضر لا تقوى . ولا تستطيع أن تواجه الحرية المطلقة ، فقد يكون من المفيد للإنسان أن قدراته العقلية جميعها لا تستطيع أن تتنبأ أو تعمل عن طريق الكمبيوتر . ولقد فقدت الفلسفة الكثير من خلفياتها بالنسبة للعلوم الاجتماعية والفيزياء في القرن العشرين واستبدلت معالم ومناقل الفلسفة في الجامعات بالعديد من مواد القياس .

والآن نتساءل هل تضمنت العلوم كل القدرات العقلية والجسمية للإنسان ؟ من الواضح أن قدرات الإنسان المرتبطة به مثل الإرادة الحرة والتقييم لم تحقق بعد النجاح المنشود كموضوع الساعة . وترتبط الحرية والقيم بالشعور العميق للفرد بإنسانيته تشكله

كما هو ومن خلال الإدراك والاحساس يمكننا القول «أنا أقيم فأذن أنا موجود». أو علاقات بالآباء والمجتمع فلا ينمو عنده الشعور الألى للقيم ولا المستوى الثانوى للقيم والشخص الذى يخضع لآخر حتى ولو كان فى عزلة عن المجتمع يستطيع أن يشكل و ينمى الإدراك الألى للقيم بينما شخص آخر لا يخضع لأى سلطة وفى مستقبل عمره وارتبط بالمجتمع فهذا الإنسان سوف ينمو فيه المستوى الثانوى للقيم التى تعتبر هشة وقائمة على غير أساس.

فالفرق بين شخص يتمتع برعاية الآباء وأولياء الأمور الشرعيين أو وكلاء عن الآباء وآخر خرج الى المجتمع فى مستقبل المردون رقابة فالأولى سيكون لديه قاعدة أساسية تكون ركيزة للحفاظ على المستوى الثانوى للقيم اذا ما تعرضت للفشل بينما الثانى سوف يتصرف من خلال ما يراه مناسباً وموافقاً لأنه لا دراية له بما هو أفضل.

وغالباً ما تحكم الفرد قوانين المجتمع وفقاً لمعايير السلوك التابعة من مبادئ الخطأ والصواب وهذه المبادئ تتسم وتتميز بالصلابة لأنها قائمة على المستوى الألى للقيم. إلا أن البشر لا يتصرفون وفقاً للمستوى الألى للقيم ولكن وفقاً للمستوى الثانوى أيضاً فإذا تعرف الناس وفقاً للمستوى الألى للقيم فهم بالتالى لا يخطئون. وقد كان سقراط على حق فى قوله «لا يخرج الإنسان على القانون إذا عرفه وأدرك فحواه».

الجغرافيا في أواخر القرن العشرين:

دور جديد لعلم محدد

العربية

إذا ما تناولنا الأوجه المتعددة لواقع عالمنا اليوم، فلا بد لنا أن نتعرف على الثورة التي وقعت في التاريخ وحدثت في العلوم بحيث أعطت للعلوم الانسانية مكانتها وسط مختلف ميادين المعرفة. وفي عالم اليوم الذي أعيد بناؤه لا بد وأن يكون لعلم الجغرافيا دور خاص باعتباره علم المكان الانساني أو المكان البشرى. ويصبح من واجبتنا أن ننظر بعمق الى المسائل التي قد تساعد هذا العلم الخاص على أن يوجه كل طاقاته لمسئلة كى يتحقق له مسايرة التقدم الحديث. فهل يؤدي الفاصل الزمنى الى منع الجغرافيا من التطور أم هل سيقوم مقامها نظام علمى جديد يبدأ فى فرض نفسه؟

اعادة استكشاف العالم وملاحظته

فى عصر العلم والتكنولوجيا، والدور الجديد
الذى تلعبه العلوم

بقلم: ميلتون ساتون

أستاذ الجغرافيا في جامعة ساو باولو بالبرازيل ومن بين مؤلفاته العديدة: المدينة في الدول المتخلفة (١٩٧١) والمشاركة في المكان (١٩٧٩) وفي سبيل جغرافيا جديدة (١٩٧٨)

ترجمة: محمد جلال عباس

من الدولية الى شمولية الارض

حينما استطاع ك. يولاني (K. Polanyi) (١٩٥٧) أن يمحصر التغيرات التي أثرت على حضارتنا منذ بداية هذا القرن تحدث عما يسمى «التحول العظيم»، فماذا يقال إذن عن الثورة الجذرية والانتقالات التي مرت بالعالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حينما تحولت النظرة الى نظرة شمولية للارض وفتحت بذلك صفحة جديدة في تاريخ البشرية؟

أن عالمنا اليوم هو بالطبع نتاج عمل مستمر في زمن طويل، والاتجاه نحو الدولية ليس بالظاهرة الجديدة، ذلك أن هناك اقتصادا وعلاقات سياسية واجتماعية قامت على مستوى العالم نتيجة لانتفاخ الحدود أمام التجارة منذ مطلع القرن السادس عشر مما أدى الى سرعة الانتقال الى القرون التي تميزت بالتوسع الرأسمالي الذي أصبح مع مضي الزمن حقيقة واقعة، وبخاصة حينما أخذت الثورة التقنية والعلمية طريقها،

وبدأت تتغير معها أنماط الحياة على الأرض تغيرات مفاجئة. فلقد وصلت العلاقة بين الإنسان والطبيعة الى نقطة تحول عظيمة نتيجة للقوى الهائلة التي أصبحت في متناول الإنسان، كما حدثت تغيرات مذهلة في صفة العالم وبخاصة من حيث امكانيات التعرف على الاشياء واستخدامها على نطاق عالمي مما أدى بالفعل الى تكوين خلفية من العلاقات الاجتماعية أدت الى الحديث عن نظام عالمي وهو حديث كان في الماضي مجرد اتجاه يدعو اليه البعض تحت شعار النظام الدولي (أمين، ١٩٨٠، ص ١٨٨).

فلا بد لنا طبقا لما رآه ج بارا كلو G.Barracough (١٩٦٥، ص ١٠) من مراجعة المجال الجديد للتاريخ وهو المقصود به بنية المسلمات والتميزات التي تتكون منها صورة عالمنا. ولقد نجاء من بعده كل من كاتونا Katona وستروميل Strumpe (١٩٧٨) من ص ٢ الى ص ٣) فوجها نقدا لمفهومنا عن الاقتصاد الذي تلعب فيه الظواهر الجديدة دورا ضئيلا للغاية مما أدى الى خلق موقف يحيل بعض العوامل مثل المالية العامة تدريس على أساس أقليمي بحث بعيد عن المضمون العالمي. كما أن علم الاجتماع بكل ما طرأ عليه من تطورات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر لابد حسب ما يرى برجيس Bergeen (١٩٨٠ ص ١) يجب أن يستبدل بنسق عالمي من المعالجة يحمله أكثر ملاءمة للواقع الجديد.

فهل نستخلص من ذلك أن النظام العالمي (برجيس وسوينبرج Shenlberg ١٩٨٠). قائم بالفعل بصرف النظر عن تسميته بالمجتمع العالمي (بيتمان Pettman، ١٩٧٩) النسق الشمولي للأرض (موديلسكي Modelski، ١٩٧٢)؟ هناك دعوى تقول بان ذلك يمثل نتيجة طبيعية لشبكة الاتصالات التي أصبحت تربط بين أبعد المسافات كما تربط بين أكثر المجتمعات القوية اختلافا أو تبائنا، وأن ذلك الاتجاه ان نتيجة للاوضاع الجديدة التي أصبحت تحكم الحياة في المجتمعات وبصفة خاصة خنظام الرأسمالي في تقسيم العمل قد اصبح على نطاق عالمي واسع ومستند الى تطور قوى الانتاج في كل أنحاء العالم ويتم العمل به أو تنفيذه بواسطة الدولة أو المؤسسات الكبرى والشركات المشتركة (مازازافالا Mazazavala، ١٩٧٦، ص ٤٣).

فلقد أصبح اتجاه العالمية حقيقة واقعة تتمثل في عالمية الانتاج بكل ما يتعلق به من انتاج زراعي وعمليات انتاجية وعالمية التسويق والتجارة. وعالية رأس المال وأسواق الاوراق المالية. وعالمية الاسعار والنقد كوسيلة متعارف عليها لتقويم السلع، والاتفاق على القيمة النقدية للسلع وعمليات التمويل والقروض وأنماط استخدام

الموارد عن طريق تقنيات انتشرت انتشارا عالميا (بريتون Breton ، ١٩٦٨ ص ١١٢) ،
والعمل سواء سوق العمالة ، والعمالة غير المنتجة ، وظروف العمل في المؤسسات الكبرى
والصغرى ، هذا فضلا عن الاتجاه الى عالمية الاذواق ونظم الاستهلاك والثقافة وأنماط
الحياة الاجتماعية ، وكذلك عالمية وضع العقلانية في خدمة رأس المال واتجاهها الى
المحافظة على مستويات من الاخلاقيات المتشابهة ، والاتجاه الى ايدولوجية تجارية
عالمية مستوردة من الخارج ، وعالمية المكان والمجتمع الذي أصبح مجتمعا عالميا بحيث
أصبح الانسان فيه مهددا بالاغتراب الكامل .

اننا نعيش اليوم في عالم تتحكم فيه قيم عالمية في كل نواحي الانتاج عن طريق
وجود اشكال وتقنيات سائدة في الانتاج تستخدم عمالة ذات صبغة عالمية كان قد نبأ
بها كارل ماركس من قبل (مانديل Mandel ، ١٩٨٠ ص ١٣٢) ، ولكل هذه الاشكال
من الانتاج أيضا أسس عالمية تعتمد حاليا على وجود السوق العالمية .

فهل اكتملت عملية شمولية الارض الآن ؟ الكثيرون لا يختلفون في قيام طبقة
اجتماعية عالمية (ناقارو ، ١٩٨٢ وبرجيسون ١٩٨٠ ص ١٠) كما أنه لا يوجد
خلاف حول وجود قواعد عالمية مشتركة بين الدول حتى لو كانت تلك القواعد مجرد
القواعد المعنوية أو الاخلاقية للدول ذاتها . وعلى الرغم من وجود مؤسسات مشتركة أو
متعددة الجنسيات وقيامها في كل المجالات بتكوين طبقات متوسطة من المواطنين
خارج اوطانهم (سكلار Sklar ، ١٩٧٧) ، وعلى الرغم من أن هناك مؤسسات متشابهة
توجد في العديد من الاقطار ، فإن الطبقة الاجتماعية مازالت خاضعة لمقاييس
المحددات الاقليمية مثلما تتحدد مشاعر وخواص الناس بناء على تراثهم التاريخي .
فالدول التي تزايد عددها نتيجة للظروف التاريخية الجديدة تقتل نسقا عالميا . ولكننا اذا
نظرنا اليها منفردة كل على حدة نجد أن جميعها تمارس تشجيع ما يأتيها من الخارج بل
وتدعوه وفي نفس الوقت تضع قيودا عليه . وتلاحظ أن هذا السلوك يعتبر من اعمال
التسلط المتأصله في ماضي تلك الدول ، وبالتالي فإن البنية الاساسية للأمم لا يمكن
يحال ، من الاحوال أن تكون عالمية كاملة . ومع ذلك يمكن القول بأن الاتجاه الشمولي
يجب أن يتجدد وينظر اليه في ضوء شمولية الارض .

هل نحن في عصر العلم والتكنولوجيا ؟

قد يختلف البعض على الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر وعلى التسمية التي يمكن أن
تطلق عليه ، فنحن نعيش هذا العصر ولا نواجهها فيه صعوبة أكثر من أن تحدد وضعية
الحاضر ، بيد أننا نعرف بالفعل أن عصرنا هذا قد تضمن ثورات شملت العالم كله

وما زالت قائمة لم تكتمل أطرافها بعد، ولكن آثار هذه الثورة ظاهرة في كل جوانب الحياة، وبهذا الصدد يقول لوسيان جولدمان Lucian G aldmann (١٩٧٨ ص ٦/١٨٥):

«منذ الحرب العالمية الثانية ظهر أمام الباحثين والمفكرين الجادين أننا نواجه نوعاً ثالثاً من الرأسمالية التي تسمى بتسميات عديدة: مثل الرأسمالية التنظيمية، والتكتل الاجتماعي أو المجتمع المتكامل وغير ذلك. وهي وإن أخذت تسميات مختلفة إلا أنها بدون شك رأسمالية شهدت بعض التغيرات الأساسية».

ويدفعنا أسلوب الحياة الذي نعيشه اليوم إلى أن نتذكر تحذيرات ماركس من أن التحول التاريخي الجديد قد يكون مضاداً للتحول السابق عليه وقد يصل الأمر إلى القضاء على أشكال الحياة الاجتماعية التي سبقتها حتى لو كانت مماثلة له.

ونعتقد كما يعتقد كثيرون غيرنا بأن الانقلابات التي تميز هذه المرحلة من تاريخ الإنسانية ما هي إلا نتائج تحقيق التقدم الذي لم يسبق له مثيل في مجالات العلم والتكنولوجيا، فصرنا يمكن أن يقال عنه أنه عصر التكنولوجيا الرأسمالية كما يسميها كاربيك L. Karpik (١٩٧٢) أو يمكن أن يقال عنه المجتمع التكنولوجي حسب تسمية ليفيفرله (١٩٧١).

وبالطبع قد يكون لنا اعتراض على أن التطور الاقتصادي قد كان يعتمد دائماً على التقدم العلمي. (تسور و Tsuru، ١٩٦١، وجالي Jalea، ١٩٦٩ وبيتلهاييم Bertlheim ١٩٦٧ وآرون Aron، ١٩٦١، واللول Ellul، ١٩٥٤) وربما نقول عنها مثلما قال ماندل (١٩٨٠) أنها مجرد ثورة علمية تالية، أو ربما نشاءل مع هيلبرونر Heilbroner (١٩٦٧) عما إذا كانت الآلات هي صانعة التاريخ؟. لا بد لكل هذه القضايا أن تطرح من جديد وتكرر مناقشتها. ويرى بعض المفكرين أن هناك نوعاً من الحتمية التكنولوجية (فاركييس Ferkiss، ١٩٦٩ ص ٣٠) بينما يحذر آخرون من خطر الاعتقاد في «الخداع التكنولوجي أو خدعة التكنولوجيا». ونحن نميل إلى تأييد هذه المجموعة التي تحذر من الاعتقاد في خدعة التكنولوجيا بيداً من الواجب علينا عدم التقليل من أهمية الدور الذي لعبه تقدم العلم والتكنولوجيا في التغيرات المعاصرة التي حدثت على هذا الكوكب. ولا لكان مثل هذا التحول الكلي في أسس الحياة البشرية الذي أشار إليه برنال أمراً مستحيل الوقوع (ريشتا Richta، ١٩٧٠ ص ٤٣).

وتوجد الآن صلات قوية متبادلة بين العلم والتكنولوجيا إذ أن كلا منهما يعتمد على الآخر اعتماداً كلياً لم يسبق حدوث مثله من قبل. وطبقاً لما ذكره ريشتا

(١٩٧٠ ص ٣٧) يتميز هذا العصر بأنه العصر الذى « يتقدم فيه العلم على المعارف أو التقنيات قد أخذ يتزايد، فإن النتائج التكنولوجية للعلم قد أصبحت تستخدم فى كل أنحاء العالم حيث تواتى الظروف وبدون النظر الى أى شيء آخر سوى البحث الدؤوب عن الكسب أو العائد المادى، وأصبحت هذه الظاهرة واضحة تماما فى أوضاعنا الحالية، حقيقة أن التكنولوجيا قد أصبحت عنصرا غريبا دخيلا على كثير من الناس كما يذكر هيرارا Herrera (١٩٧٧ ص ١٥٩) فإن نتائجها قد أصبحت بعيدة الأثر نظرا لاستخدامها فى كل أنحاء المعمورة دون أى اعتبار للموارد الطبيعية المحلية أو لأوضاع القوى البشرية مما أدى الى نشوء مواقف خطيرة غير سوية. ولقد نجم ذلك عن أن العمل العلمى قد أصبح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نحو الانتاج بل أصبح للعلم اليوم دور مباشر فى الانتاج (ثيولت Thibault، ١٩٦٧).

سوء توجيه الشمولية الأرضية وسوء استخدام العلم

إن التحول الحادث فى عصرنا هذا نحو المقاييس العالمية يتعرض لسوء التوجيه (سانتوس ١٩٧٨) فإن التركيز الشديد والمركزة فى الاقتصاد فى السلطة السياسية والشفافة الجماهيرية والغزو البيروقراطى للعلم مع البالغة فى صنع القرار ووضعية المعلومات كلها تمثل الجذور التى نبتت منها حالة انعدام المسئولة التى اخذت تتفاقم وتزايد بين الدول وبين الطبقات الاجتماعية، هذا فضلا عما تسببه فى اصابة الأفراد بالشعور بالقهر أو الاحباط والاغتراب، ومن ثم فلا ندهش مع الاسف اذا وجدنا أن هذا الاتجاه قد كان له تأثيره الفعال على العلم ذاته.

ولعل إعادة اكتشاف كوكب الارض والانسان الذى يسكنه أو بمعنى آخر نمو المعارف المتعلقة بالارض والانسان قد افرزت صيغتين مختلفتين لمعادلة واحدة: المعادلة التى تخضع لشروط الانتاج فى كل من شكلها المادى وغير المادى. فمعارفنا ومعلوماتنا تؤثر على اختيار الادوات التى تستخدمها. وهى غالبا فى تعرض فى نفس الوقت لتغييرات مستمرة كبيرة تؤدى بنا الى مواجهة أضرار أو منافع تعتمد على حالة استخدامنا لها.

فحينئذ يرتبط العلم بتكنولوجيا تغلب عليها الاهداف الاقتصادية البحثية دون الاهداف الاجتماعية فإن العلم ذاته يصبح مسخر للمصالح الخاصة بالانتاج والمنتجين الذين يتحكمون فيه بسلطتهم العليا، ويترك العلم بذلك أى وظيفة أخرى تهدف الى خدمة المجتمع، وبذلك يصبح العلم كيانا من المعرفة مقصورا على استخداماته التطبيقية ويعمل فيه الغرض المنهجى عمل المنهج ذاته.

وهنا لابد للمعرفة التي تفسدها المصالح وتقوم على أساس اتجاهات محددة لها لابد هذه المعرفة أن تتمزق، وتكون نتيجتها عكس ما هو مطلوب من تحقيق استقلال العلوم بل وانفصالها بعضها عن البعض. ويؤدي التقدم الاقتصادي الى الاستمرار في اتساع تلك الفجوة وزيادة الغموض في منظور الشمولية الارضية ولزوميتها، وهو ادراك خطير للعالم ككل. اذ تصبح مهمة رجل العلم مجردة من الاحساس بالغرض، و يصبح القيام بمهمة العلم ضرورة خاضعة لدوافع نفعية مجردة هي تلبية طلبات الذين يكلفون العلماء بالعمل في البحوث، أو الذين يسيطرون على المؤسسات التعليمية والعلمية، وإذا ما أصبح العلم هكذا مكبلا بأغلال الأهداف النفعية فان التطبيق فيه ينحرف عن اتجاهه السليم (جولدنر gauldner، ١٩٧٦)، ومن ثم يكون هناك احتمال قوى لان تحقق بعض النظريات الفاسدة نجاحا كبيرا (بونج Bunge، ١٩٦٨)، ومن هنا فمن المناسب اذن أن نتحدث عن ظاهرة الفساد التي أصابت العلم (رافتزر Ravetz، ١٩٧٧ ص ٧٩).

ولا نخرج العلوم الاجتماعية عن تلك القاعدة، فقد تعرضت للاختلال نتيجة لهذا الاتجاه النفعي المغرض، فلم يكن هناك أى اهتمام أو تركيز على الاخطار التي تسببت فيها ظاهرة انفصالية العلوم الاجتماعية بمعنى عدم اهتمامها بالعلاقات ذات الصبغة العالية التي تربط بين العناصر المتعددة التي يتكون منها المجتمع في كل شامل، وربما كان من أهم العناصر التي ادت الى أزمة سير العلوم الاجتماعية في هذا التيار هو انفصاليتها أو انعزاليتها؛ فان الكثير من نتائجها قد أغفلت نتائج الدراسات التي تتم في جهات أخرى من العالم. وكان من أهم الاسباب التي أدت بالعلوم الاجتماعية الى هذه النتيجة هو قصر نظرها عن المستوى الشمولى لهذا الكوكب.

ونظرا لان العلوم الاجتماعية قد أصبحت غير قادرة على التمييز بين المبادئ والمستويات (كاتيميريو Catemirio، ١٩٦٨ ص ٨٤) وأصبحت بذلك مفككة، فليس من المستغرب أن نجدها تنجبه الى خدمة المصالح التي هي في أغلب أحوالها غير كريمة، وهى المصالح المتعددة لطرق وأساليب الانتاج. وفي كثير من الاحيان تتورط العلوم الاجتماعية بدون احتراز في تسويق ما يسمى «العلاقات الانسانية» أو أنواع «الهندسة الاجتماعية» أو الخروج بإيديولوجيات تخدم أغراضا خاصة (أوسيم Useem، ١٩٧٦) وبالتالي فهي تقوم بنفسها بالحد من مجالها. وهكذا أصبحت العلوم الاجتماعية اختيار الاتجاهات التي تنحون نحو التناقضات الكبرى، التي تقوم بين الدولة والمؤسسات المتعددة الجنسيات، والدولة والامة، والنمو وال فقر، والشرق

والغرب ، والتنمية والتخلف الى غير ذلك من التناقضات وهى فى الوقت نفسه تهمل
الاسباب الحقيقية ، والنتائج المتوقعة للتشابك بين الظاهرات .

وبهذه الطريقة التى أدت الى الحد من مجالات العلوم الاجتماعية وتقلص دورها
الذى يجب أن تمارسه أصبحت ذات صبغة دولية بيد أنها فى الوقت نفسه قد أصبحت
عاجزة عن توسيع نطاق منظوراتها النقدية لتشمل العالم كله . فالتخصص الشديد ،
وفقدان الدوافع للتوصل الى مستويات عالمية هما الوجهان الرئيسيان لتلك الظاهرة
الواحدة التى أدت الى سوء استخدام العلوم الاجتماعية .

وبالطبع لم تنج الجغرافيا من هذا الاتجاه ، فلقد تطورت جزئيا نحو غايات نفعية ،
وبنيت على اتجاهات كلاسيكية جديدة هى اقتصاديات المكان أو الاقتصاديات
المكانية التى جعلتها تتناقض مع طبيعتها الاصلية ، وأصبح من جوانب ضعفها غياب
المهدف المحدد الواضح وظهور النظريات غير الثابتة ونوعية الاسس المعرفية التى تبني
عليها ممارساتها . وبالإضافة الى ذلك فان غياب النسق المناسب لمراجعها قد أدى الى
ضعف الدور الذى أصبحت تلعبه وبخاصة من حيث ادراكات عدم المساواة المكانية
والاجتماعية فى كل من المستوى المحلى والمستوى الدولى .

الامكانات الجديدة للعلوم الاجتماعية

على الرغم من تميز فترة التاريخ الحالية بالنشاط العلمى الذى يغلب فيه التوجيه
النفعى ، فان هناك اتجاهات اخرى خلاف ذلك التوجيه ، فحينما يصبح العلم قوة
مباشرة فى الانتاج فلا بد أن يكون هناك تزايد فى أهمية الانسان من حيث معارفه
البشرية اللازمة لعمليات الانتاج اذ أن المعلومات والمعارف تؤدى الى ألفة زائدة
ومعرفة أكثر بهذا الكوكب وذلك بالكشف عن حقائق العالم وامكاناته الواسعة ،
فالقيم الجديدة قد أصبحت مرتبطة بأنشطة الانسان ولا يحتاج الانسان الا الى تسخير
تلك المصادر الضخمة لصالحه ، وهى مهمة تحتاج الى زمن طويل ، ولكنها ممكنة ،
وتتطلب فقط أن يكون للعلم استقلاله الذاتى كما نادى بذلك ووثرو Wuthrow
(١٩٨٠ ص ٣٠) .

وحتى الآن نجد أن الظروف المحلية المرتبطة بالاقتصاد العالمى تميل الى اعطاء
أولوية لمطالبات التكنولوجيا والوحدات التقنية التى تعتبر بمثابة دعائه راسخة حيث
تبدو المسلمات الاقتصادية ذاتها خاضعة لتنظيم معادلات تقنية دقيقة . و يصبح علينا
الآن أن نجد وسيلة للهروب مما تفرضه التكنولوجيا ومن آثار الاختيار التكنولوجى

وننتجها الى أهداف أوسع آفاقا تتجاوز بها الهدف الاقتصادي . ومن الواضح اذن أنها أولا وقبل كل شىء قضية الوسائل التقنية ، وأن ليس لهذه القضية صلة بالعلوم الطبيعية بل على العكس من ذلك هى ذات صلة قوية بالعلوم الاجتماعية وتلقى على تلك العلوم بعمق ومسئوليات جديدة .

ورغم أن هذا الموقف الجديد للعلوم الاجتماعية قد ترتب حتما على المتطلبات التاريخية ، فإن إعادة استكشاف الطبيعة والاتساق التى ترجع أساسا الى جهود العلوم الطبيعية والبيولوجية التى تعرف بالعلوم البحتة ، فإن هناك قيمة جديدة قد دخلت على تلك النظم غير العلمية التى تحصل بوضعية المجتمع وبالاتسان فى البيئة الحقيقية للتاريخ ، ولكن لم يمكن بعد اخضاع تلك القيم للقياس الجديد .

وبينما تؤدى المعارف العلمية الجديدة الى ابراز عالم المكونات الا أنها تعتمد فى تركيبها الدقيق على الظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية . ولما كان المستقبل غير محدد المعالم أصبح الاختيار ضرورة ، وأصبح من واجب العلوم الاجتماعية أن تأخذ زمام المبادرة من جانبها فى عملية بناء التاريخ عن طريق توسيع نطاق الهياكل الفلسفية التى تعتمد عليها بحيث تسلم بأن الاهتمامات التكنولوجية لا تمثل عقبة كأداء فى سبيل التصوير الواقعى للظواهر .

وهكذا تصبح الظروف الجديدة بمثابة الأسباب والمؤثرات التى يمكن بها استيعاب الامكانيات المعلقة أو الامكانيات الفعلية التى تعتبر نماذجها المتعددة عاملا من عوامل التعقيدات والاختلافات المتزايدة . ولا يقصد بالمطلب الجديد اليوم مجرد الملاءمة مع الماضى بل يقصد به احداث التغير الشامل فى المفاهيم الاساسية والمناهج ومداخل الدراسة والفرضيات اللازمة للتحليل ، وبالتالى يجب أن تتغير فى الحال كل مضامين وأساليب ومستويات الدراسة ومصطلحاتها الرئيسية .

وهناك أمل يراودنا فى المستقبل بأن يتعلق بموا الامكانيات بالعالم كله وبالبشرية جمعاء ، بيد أن المضامين الجغرافية والتاريخية لهذه الامكانيات مازالت خاضعة لتأثير قوانين الحاحه ، ونادرا ما تؤدى التقسيمات العلمية الى تمييز واضح بين مختلف ميادين البحث بل أن هناك سببا يجعلنا نعتقد فى أن وضع العلوم الاجتماعية فى عالم الغد سوف يتسع مجاها ، فضلا عن أن هناك تركيبات علمية جديدة أصبح من الممكن استحداثها ولكن غير مرغوب فيها ، وهناك أخرى عديدة قد ظهرت ولكن يتعذر تطبيقها تطبيقا عاما بدون تمييز على الدول والمناطق .

احياء علم مهدد

العلم المهدد

تتبن الامة التي اكتسبتها المنطقة (أو المكان) حاليا في صنع التاريخ في وجود اهتمام زائد بها يجذب اليها الانتظار. ولا يقتصر هذا الاهتمام بالمنطقة على اوساط الجغرافيين فحسب بل يتعداه الى غططى المدن والقائمين بالتخطيط في مجالات اخرى عديدة، هذا، فضلا عن اهتمام العلماء الموجه لوحدة المنطقة في عدة ميادين اخرى مثل الاقتصاد والاجتماع وعلم الثقافة والعلوم السياسية والتاريخ ودراسات السكان وغيرها. ولقد لاحظ نيلز اندرسون Nels Anderson (١٩٦٤، ص ٥) ومن بعده بير جورج Pierre Georg (١٩٨٢، ص ١) أن الموضوعات التقليدية للجغرافيا اصبحت في متناول يد العديد من الباحثين في مختلف التخصصات. وفي ذلك يقول ف.د. دنيسون V.D.Dennison (١٩٨١ ص ٢٧١/٢) «يبدو أن موضوع دراستنا يتناوله غيرنا بصورة أفضل من تناولنا نحن الجغرافيين له».

وبالاضافة الى ذلك أصبحت الجغرافيا التي استسلمت لخدمة عالم الانتاج ضحية للمبالغة في التخصص. فمئذ زمن مبكر يرجع الى عام ١٩٥٧ كتب م سوري M.Corre من أول ص ٣٥، ٣٦) مهددا بتعرض الجغرافيا للتفكك، كما أن جون الان ياقمور J.Aellan Patmore (١٩٨٠) قد لفتت الانتظار الى تلك الاخطار، وعلى الرغم من الشكوك التي ملأت س. ج. جوتسون R.J. Johnson (١٩٨٠) الا أنه رأى أن الحالة التي استمرت على نفس الطريق فإن علم الجغرافيا سوف يتجه رأسا الى الفوضى. وبالمثل ركز بريان بيرى Brian Berry (١٩٨٠ ص ٤٤٩) في خطابه الذي القاه بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية الجغرافية الامريكية على «أن الاتجاه يسير من التعددية الى التحريرية من كل القيود»، فهل لا يدعونا ذلك الى الاتفاق مع رأى اليوت هرست M.E. Eliat Hurst (١٩٨٠ ص ٣) في قوله بأن الجغرافيا علم يسيئه الى الموت؟ ليس من شك في أنه علم مهدد، بل أن اوضاعه الحالية تجعل التهديد يأتي من داخله أكثر مما يأتي عليه من العلوم الاخرى المتصلة به.

ويزداد الأمر تعقيدا اذا ما أخذنا برأى س. ح. جونسون (١٩٨٠) بأن هناك جغرافيات أو تخصصات جغرافية بقدر عدد الجغرافيين. وكذلك اذا ما وافقنا ه. ليفيفر (١٩٧٤ ص ١٥) في قوله بأن الكتب المتخصصة تعطى للقارئ معلومات عن كل الميادين التي هي في حد ذاتها تخصصات، وربما كانت هذه الميادين كثيرة للغات من جغرافية واقتصادية وديموجرافية واجتماعية وبيئية وتجارية وقومية وقارية وشمولية

أرضية الى آخر ذلك من الميادين التي لا عدد لها .

ولقد لخصى لاكوست (١٩٨٠ ص ١٢٥) هاتين النقطتين في قوله :
«حقا توجد مفاهيم متعددة لميدان علم الجغرافيا أو ميدان الاجتماعيات بقدر ما يوجد
من مدارس مذهبية في الجغرافيا وعلم الاجتماع والاثنولوجيا (علم الثقافات) ،
ويصل الأمر الى وجود طرق أو مناظير متعددة لرؤية الأشياء بقدر ما يوجد من أفراد أو
أشخاص يقومون بأجراء البحوث»

ربما اختلف ادراك الشيء الواحد باختلاف الافراد ولكن هل على الجميع أن
يحاولوا التوصل الى تعريف دقيق لمثل هذا الشيء المختلف عليه ؟ اذا كان ذلك دافعا
فلن يعرف الانسان من اين يبدأ العمل العلمي . وسواجه الانسان كثيرا من
الغموض . والواقع أنه لا بد في مثل هذه القضايا ذات الوجهين والمتعددة الالوجه أن
تحاول توحيد النظرة ، ومن هنا تصبح مشكلة الجغرافيا هي تحديد ميدانها سواء باحياء
القديم أو إعادة تعريفه وتحديدده ويتم ذلك بالاتفاق على تقرير موضوعات دراسة
الجغرافيا وحدود تلك الدراسة (هولت جينسن Holt-Jensen ، ١٩٨١ ص ٤) .

بحثا عن موضوع الدراسة : المكان

إن نسق الواقع ، أو بمعنى آخر النسق الذي يتكون من عدد من الاشياء وصلتها
بشئون الحياة لا بد وأن يتضمن قوانين تكون بمثابة البنية والقواعد العملية التي تسير على
أساسها تلك الاشياء . فالنظرية في تفسيرها لا تخرج عن كونها نسقا بنائيا في الفكر له
تصنيفاته التي يتكون منها الهيكل الذي يحدد الروابط بين الحقائق والظواهر ، ويمكن
أن يطلق على ذلك : التنظيم المكاني أو الهيكل المكاني أو تنظيمات المكان ، أو الهيكل
الاقليمي أو ببساطة شديدة «المكان» . مهما كان الاختلاف في الاسماء فإن الاهمية
الحجوية للاهتمام بها تنصب على ايجاد تصنيفات تحليلية تمكنا من اقامة معرفة نسقية
لها بحيث تجعل التحليل والتجميع متمشيا مع نفس المكونات .

ولقد بذل جغرافيو العصر الحاضر الكثير من الوقت والمجهودات المصنية في جدال
لفظ لا جدوى منه ، وأثحموا أنفسهم في لعبة ابتكار المسميات ، فجدد البعض منهم
يتحدث عن تفضيل استخدام لفظ ، المكانية ، ومكانية المجتمع ، عن استخدام لفظ
«المكان» حتى لو كان لهذا المكان دلالة الاجتماعية .

بيد أن الجغرافيا تنادى بتعديل مفهوم المكان وتبحث عن تصنيفات جديدة
تستخدمها في تحليل المكان . وحينما قال أرماندو كوريادى سيلفا Correia da Silva

Armando (١٩٨٢ ص ٥٢) بأن ليس هناك جغرافيا بدون نظرية ثابتة للمكان، فانه اشترط مع ذلك لكى تكون النظرية الثابتة للمكان صالحة تحليليا فلا بد لها أن تعتمد على مفهوم ثابت عن طبيعة المكان.

فالمكان ليس مجرد شيء أونسق من الأشياء بل انه واقع من العلاقات أو بمعنى آخر واقع من الأشياء والعلاقات معا (ما بوجونجي Mabogunje، ١٩٨٠، ص ٥٨) وبالتالي فلا يمكن وضع تعريف محدد له الا فى ضوء علاقته مع الحقائق الاخرى الواقعة من طبيعية واجتماعية عن طريق عمل وسيط، فالمكان اذن ليس كما هو معروف فى التقاليد الجغرافية القديمة مجرد نتاج للتفاعل بين الانسان والطبيعة فى شكلها القطرى، وليس مجرد الامتزاج ألقائم بين المجتمع والطبيعة المحيطة به.

يجب أن ننظر الى المكان على أنه كل لا يتجزأ ويتكون من كل الترتيبات أو الأنساق الجغرافية وكل الأشياء الطبيعية والاجتماعية، وجوانب الحياة التى تتم من خلالها والتي يمكن أن توصف بأنها المجتمع فى حالة الحركة الدائمة. فالمحتوى (أى المجتمع) لا يوجد مستقلا عن الشكل (أى الأشياء الجغرافية، وكل شكل يتضمن قطاعات من هذا التكوين. فالمكان اذن هو مجموعة من الاشكال كل منها تضم عددا من قطاعات المجتمع الدائب الحركة، وللشكل بالتالى دور يلعبه فى انجازات المجتمع.

والمجتمع ككل يتكون من مجموعة من الامكانات، والكلية هنا طبقا لما يقوله كانت هي «التعددية من منظور الوحدة» أو بمعنى آخر النظر الى التعددية كوحدة أو حسب ما يرى لايرولا Alabriola (١٩٠٢) وسرينى E.Sereni (١٩٧٠) هو وحدة التعددات. ولا تخرج هذه الوحدة من كونها جوهرًا جديدا أو جوهر اعيد احيائه بقصد أن يعتمد عن مجرد الامكانية ليصبح عملا حقيقيا. وبذلك يمكن مقارنة هذا المحتوى أو هذا الجوهر بالمجتمع المتحرك أو قد يكون ذلك هو الافضل بالنسبة للحاضر غير المتحقق.

أن المضمون المتجدد ككيان أصبح موجودا بالفعل هو المجتمع الذى تم تشكيله فى قوالب جغرافية. أو المجتمع الذى تحول الى مكان. وقد يكون علم الظواهر عند هيجل قد تحدث عن تحول المجتمع كله الى كل مكائى، وقد يكون المجتمع من حيث وجوده ومكانه وجودا فعليا، فالوجود يتحول الى، وجود حقيقى بعمليات تفرضها حتمية العوامل التى تجعل كل قالب أو كل شكل يبدو كمضمون فى قالب، و يكون بدوره مجالا منفصلا عن التغير الاجتماعى، فهو حركة دائبة ومركبة تتضمن الجدلية بين المجتمع والمكان.

أهمية المكان في الوقت الحاضر

أن الشمولية الارضية للمجتمع والاقتصاد تؤدي الى شمولية المكان الجغرافي مع اثره النظرة الى هذا المكان الجغرافي بمدكولات جديدة (أمين، ١٩٨٠، ص ٢٢٦) ففي تطور المجتمع أصبح لكل جزئية دور خاص في تحرك ككل ويختلف دور كل من هذه الجزئيات من لحظة لأخرى .

و يكتسب المكان اليوم أهميته الكبيرة لان الطبيعة بكل جوانبها قد أصبحت قوة منتجة (برستيبينو Prestipino، ١٩٧٣-١٩٧٧ ص ١٨١) فحينما تقع كل الاماكن تحت التأثير المباشر أو غير المباشر للحاجة الى عمليات انتاجية فإن أنماط الاختيار والنظم التدريجية للاستخدامات معها تبعا لمساعدة المؤثرات السلبية أو الإيجابية لها . وتكتسب كل نقطة في المكان أهمية فعلية أو ممكنة وفقا للمميزات والخواص التي تتضمنها العناصر الطبيعية والاجتماعية السابقة الوجود أو المكتسبة حديثا وفقا لتداخلات معينة فيما بينها . ومع تحول الانتاج الى انتاج شمولي للارض كلها تثبت امكانات كل مكان وتصبح مختلفة عن بعضها على مستوى العالم . ومع نمودولية رأس المال وظهور المؤسسات المشتركة التي تعمل خارج الحدود سوف تلاحظ أن هناك اتجاهها نحو شمولية أرضية من حيث تحديد تكاليف الانتاج واتجاهها نحو التساوي في عائدات الأرباح الامر الذي يحدث نتيجة للتحرك الدولي لرأس المال (ماندل، ١٩٧٨، ص ٨/١٨٧) بينما يظل البحث عن المناطق التي يتحقق فيها ربح أكبر عاملا مستمر الوجود .

وهكذا تكتسب الصفات الجغرافية الميزة أهمية استراتيجية خاصة كما لاحظ ذلك لأكوست (١٩٧٧، ص ١٤٧) ويمكن أن يكون اختيار الموقع الامثل لانشاء أى مؤسسة في مكان بعيد، ويذكر روس (١٩٨٠) بهذا الصدد أن هناك مشروعات محلية قد أصبحت تخضع اليوم للقيود العالمية .

أما فيما يتعلق بتلك التطورات الجديدة، فيمكننا القول أن الاستخدامات التخصصية للاقاليم سواء كانت في أصلها طبيعية أو ثقافية أو ناتجة عن تأثيرات سياسية أو تقنية فإنها تحمل في طياتها الاستكشافات الحقيقية للطبيعة أو على الأقل إعادة التقويم الشامل الذي بمقتضاه يصبح لكل جزئية ولكل موقع دور جديد ويكتسب بذلك قيمة جديدة .

ولما كانت الظاهرة مسألة عامة، فقد يزعم البعض أن الطبيعة الجغرافية للمجتمع نتجته اليوم الى أخذ مكان الاولوية كما ذكر فان باسين (Van Passen) عام ١٩٥٧ (جرانو، ١٩٨١ ص ٢٢) ويكتسب الانسان بذلك في النهاية معارف تحليلية ومجموعة لكل الظواهر، كما يكتسب القدرة على أن يستخدم الاشياء المحيطة به على نطاق عالمي. وحينما يكون للطبيعة تعريف جديد وتصبح علاقتها بالكائنات البشرية مزيجاً جديداً يلزم معها تجديد العلم الذى يتناول هذا الموضوع بالدراسة. وهنا تصبح الجغرافيا بحاجة الى دفعة جديدة ونظرة جديدة تسير بها القوانين العالمية.

نحو جغرافية شمولية للأرض

وهنا نطرح سؤالاً: أليست الجغرافيا بالفعل علماً شمولياً للأرض؟ منذ قرن مضى تحدث كارل ريتشارد، وفيدال دى لا بلاش عن وحدة الأرض، كما أن كاتباً مثل ك بولدينج K. Boulding (١٩٦٦، ص ١٠٨) زعم كونه رجل اقتصاد قد أكد بدون تردد أن الجغرافيا تمتاز على سائر العلوم بانها تتناول الأرض بالدراسة على أنها ظاهرة شمولية. بيد أن كاتباً آخر مثل ف. دينيسون (١٩٨١ ص ٢/٢٧١) كتب مقالا حديثاً جمع في اجابته على هذا السؤال بين السلبية والاثباتية - نعم ولا- في وقت واحد، وذلك على الرغم من أنه يرى أن علم الجغرافيا مرادف لدراسة العالم.

ولعل المتطلع الى جمل الجغرافيا علماً شمولياً، أو بمعنى آخر الرغبة في أن يتناول الظواهر تتناولاً كلياً ويمرعتها بصيغة علمية هو أحد الامور التي اذا نجحت سيتغير الوضع تماماً (مالك كوتيل Mc Connell، ١٩٨٢ ص ١٦٣٣-١٦٣٤).

أن التقاليد القديمة للمدارس القومية في علم الجغرافيا أو بمعنى أعم الدعوات التاريخية التي تكمن وراء تطور علم الجغرافيا في مختلف المصاميم القومية، قد تكون من العوامل التي عاقت وصول الجغرافيا الى مرحلة الدراسة الشمولية للأرض. حقاً لقد أدت الاهتمامات بأن تكون الجغرافيا ذات صبغة شاملة للظواهر ككل الى نجاحها في تحقيق الشمولية في ميدان الجغرافيا الطبيعية (فوروبى Voropy، ١٩٧٨ ص ٦١٦) الا أن تحقيق نجاح مماثل في مجال دراسة العوامل الاجتماعية كان أمراً غاية في الصعوبة، فكان من الصعب أن تتجاوز محاولات التنظير في ميدان العوامل الاجتماعية مرحلة البدايات بيد أنه علينا أن نفترض أن تلك المحاولات لم تفشل فشلاً تاماً أو تتحول الى مجرد صياغات لا قيمة لها.

ولقد ساعد تدويل الاقتصاد على امكان التحدث عن مدن أرضية أو شمالية هي بمثابة حلقات الاتصال في سلسلة العلاقات ذات الصفة التعددية التي تصبغ الحياة الاجتماعية على هذا الكوكب (سانتوس ١٩٧٨) ولكن الواقع هو أن المكان قد أصبح بصفة عامة ذو صبغة شمالية أو أرضية، ولم تعد هناك اى نقطة على الكرة الارضية تنصف بالجزلة التامة.

وهكذا يجب أن تتبنى النظرية الجغرافية على أساس خطوط عريضة وهوما كان يدعو اليه ج. ف. انستيد (J.F.Unstead) منذ عام ١٩٥٠ نناديا بالحاجة الى «جغرافيا عالمية» أو «جغرافيا شمالية للارض» الا أن الخطط التي كانت تهدف الى تحقيق هذا الغرض لم تستطع الاستمرار. ذلك أن، ترد الجغرافيا بين الخاصية الوصفية والخاصية العمومية منذ أقدم العصور الى القرن التاسع عشر جعلها غير قادرة على السير في طريق واحد أما باتباع مدخل وصف كل شيء أو شجنب العموميه في معالجة الظواهرات. وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين اتجهت الجغرافيا الى التنظير أو على الأقل نحو الاستقلال العلمى بوضع فرضيات لمبادئ معينة، وقد تم ذلك رغم أن الكثير من الحقائق المتعلقة بالارض كانت معلومة يقينا، كما أن الكثير من الفروع الاخرى للمعرفة كانت أيضا في بداية عهدها، ومع ذلك فقد بذلت جهود ضخمة في سبيل جعل الجغرافيا علما ثابتا ولكن هذه الجهود لم تحرز النجاح الكامل المتوقع لها.

ونحن نعتقد أن السبب في ذلك الفشل يرجع في جانب منه الى قصور في قدرات الجغرافيين، ولكن الاوضاع التاريخية القائمة كانت أيضا غير ملائمة ومن ثم صعب عمل نظرية جغرافية متكاملة. وفي خلال هذا القرن ثار الجدل حول الطبيعة الحقيقية للجغرافيا، وكثر النقاش حول المطلب الاساسى بأن تصبح الجغرافيا علما من العلوم وتأخذ بذلك الشكل العلمى الكامل لها، الا أن الاهتمام بالجوانب الاساسية للمعرفة قد أغفلت تماما، وحتى الجهود التي بذلت بعد الحرب العالمية الثانية لم تأت الا بنتائج اقل مما كان متوقعا لها، ومع ذلك فانا نعتقد أن الاوضاع التاريخية قد اصبحت اليوم مواتية لدعم مكانة الجغرافيا من حيث شموليتهما الارضية واقامتة على أساس نظرى وبالتالي يتحقق لها حلم قد مضى عليه أكثر من قرن من الزمان.

الشمولية الأرضية واخضاع المقولات للتجربة

أما وقد أصبح العالم الآن وحدة شمالية فما الذى نتوقه للجغرافيا ؟ ليس من شك في أن العالم كان دائما قائما كوحدة متكاملة، بيد أن النظرة الى وحدة العالم كانت دائما غير ممكنة الا في حالات بعض الظواهر ذات التأثير العام، وغالبا ما

كانت تلك الظواهر خارج النطاق الاجتماعي، واليوم مع دولية التقنيات والانتاج والمنتجات ورأس المال والعمل والاذواق والاستهلاك فان شمولية العلاقات الاجتماعية للأرض كلها في كل المجالات الاقتصادية والمالية والسياسية.. الخ قد أصبحت ضمانا للمالية التي تسمح لنا بأن نعرف ونتفهم الكثير عن كل شبر من أماكن العالم بصورة شمولية.

ومن خلال هذه العالمية التي تتصف في نفس الوقت بالتجريبية أصبح بالإمكان ترجمة بعض المقولات أو الصيغ الفلسفية الى لغة جغرافية دون أن تفقد معانيها الاصلية. ويصدق ذلك على مقولة العلية والافراذية وعلى مقولات الشكل أو القالب أو النمط والوظيفة والاجراء والبناء. وهذه الأخيرة تمد مرادفا لمقولة الجوهري وتعرف كل هذه المقولات من خلال مقابلاتها التي لم تستكمل دراستها بدع مثل التفرقة بين المعالم والمجتمع أو بين المعالم والمكان.

فالجغرافيا الآن أصبحت مزودة بالادوات التي تمكنها من تجاوز «الجدلية الاولية» التي تعتبر مرحلة كلاسيكية تتواجد حتى في مجال الجغرافيا المعاصرة. وحينما يتم الاثبات التجريبي لقانون الصفر في الجدلية التي أثارها أ. ماركويت E.Marquit (١٩٨١ ص ٣٠٩/١٠) أي قانون تشابك العلاقات العالمية يصبح دور النقيض في عملية تطور المعارف الذي أكدته سيان سايرز Sean Sayers (١٩٨١/١٩٨٢) مطلباً مطلقاً. ونحن الآن سائرون بدقة في الاتجاه الصحيح لان العمل في الاتجاه الدولي الذي بدأ منذ خمسة قرون قد تطور اليوم بحيث أصبح عملية شمولية للأرض كلها، كما أن مفهوم الكلية او الشمولية الذي كنا نعمل به في ذلك الوقت لم يخرج عن كونه مفهوماً عقلياً مجرداً ولم يكن قد تطور الى حقائق ثابتة، أما اليوم فان هذا المفهوم أصبح متحققاً بالفعل في الأحداث وفي العلاقات حتى قبل أن يصبح ادراكاً عقلياً.

ويمكننا القول بأن الامور العالمية العظيمة قد أصبحت أموراً واقعية كنتيجة للتطور العمل للتقنيات التي تنشأ نشأة مستقلة عن البيئات التي تطلقها من جهة، ومن جهة أخرى أصبح من الممكن استخدام التكنولوجيا بطريقة موحدة في كل مكان. فاستقلالية التكنولوجيا عن البيئة وشمولية الأنماط التكنولوجية في الأرض كلها قد جعلت التكنولوجيا بحق ظاهرة عالمية (لادرييه Ladriere، ١٩٦٨ ص ٢١٦/١٧) بريتون Breton ١٩٦٨ ص ١١٤) كما جعلتها أداة للربط بين الأماكن والأزمان. فلقد أصبحنا اليوم نتعامل مع مجموعة متشابهة من التقنيات التي أصبحت نسقيها لأنها تنشأ وتغرض للعلاقات الدولية الشمولية للأرض كلها وبالتالي تتوحد في اتساقها.

نظمها، واصبح للمؤسسات المشتركة التى تعمل عبر الحدود القومية دور تلعبه فى هذا السيناريو الى جانب الدور الذى تلعبه التنظيمات البيروقراطية المركزية التى تستمد وجودها من التوسع فى وسائل المواصلات والاتصالات فى أنحاء العالم .

و يعتبر وجود قيم عالمية فى غط الانتاج السائد اليوم خطوة رئيسية نحو المفهوم العالمى وبهذا الصدد يذكر سمير امين (١٩٨٠ ص ٤) « أن تعميم تطبيق المفاهيم أمر مقبول بصفة عامة » ، وهو يعتمد فى ذلك على أن النمط الاقطاعى لم تصبح له صلاحية عالمية لانه كان عنصرا يميز فترة تاريخية معينة ومكانا معيناً هو أوروبا . ويرى أيضا أن ماركس قد فشل فى الوصول الى قوانين ذات صبغة عالمية نظرا لان خبراته عن الصراع الاجتماعى كانت مقصورة على الدول الاوروبية ولم تتجاوزها الى ما وراء تلك الدول ، وقد كان هذا أمرا عاديا فى ذلك الوقت . وربما يكون هذا الحكم غير صحيح ، ولكن نظرا لان فكرة التدويل لم تكن قد وصلت الى الاذهان فى تلك الفترة من فترات التطور فقد كان أيضا من الصعب الخروج بمقولات شمولية تصدق على المستوى العالمى .

و يتزايد لم العلاقات اللازمة لىؤدى المجتمع والاقتصاديات والوضع السياسى وظيفية بمعدل سريع للغاية مما يجعل التغيرات التى تتعلق بظاهرة أو شيء معين اعظم اليوم بكثير مما كانت عليه فى الماضى ، ولذا فان التعميمات الواسعة لم تصبح أمرا ممكنا فحسب بل أصبحت كذلك أمرا ضروريا ، وهى اليوم تتخذ شكلا أوقاليا أكثر نسقية وأكثر تعقيدا ، وعلينا ألا ننسى أنها جميعا تعتمد على أساس تجريبى واقعى . وهكذا تعود الى المجال القديم للجغرافيا الذى كانت بمقتضاه تعتبر « علم الاماكن » وهو المجال الذى يرتبط باسماء جغرافيين من امثال فيدال دى بلاش وساور ، بل يمكننا أيضا احياء نفس مواضيع النقاش حول التميز الخاص التى شارك فيها امثال هارتشورن Hartshorn (١٩٥٥) وجيمس (١٩٧٢) وشايفر Schaefer (١٩٥٣) وجورو Gourou (١٩٧٣) وجريج (١٩٦٥) وكالسنيك Kalsnik (١٩٧١) ويونج (١٩٦٦ ، ١٩٦٩) .

ومع تحول النظرة الى الاماكن بحيث أصبحت أكثر شمولية فانها بالتالى قد أصبحت أكثر اقرارية ونوعية أو بمعنى آخر متميزة . و يعزى ذلك الى الاتجاه دون أى قيود الى التخصص فى عناصر المكان مثل السكان والمؤسسات والتنظيمات والبيئة مع

التوسع المستمر في الانفصال الجزئي أو تميز العمليات الرئيسية والعمليات الفرعية اللازمة لتجميع أكثر ما يمكن من رأس المال ، وتزايد عدد العمليات التي تحول المكان الى ميدان متعدد الاتجاهات يحتوى على قوى متعددة ومعقدة ومختلفة مما يجعل كل مكان مختلف اختلافا كبيرا عن كل مكان آخر، ولكن مع الالتزام نحو الاماكن الاخرى بمجموعة من الروابط الناتجة عن القوى الدافعة التي تكمن وراء السيطرة التي يفرضها النمط العالمى للتجميع . وهكذا يبدو واضحا أننا نواجه عمومية قوية تدركها من خلال مركب جدلى كما يذكر ج لوكاس (١٩٦٠) وكاريل كوسيك Karel kosik (١٩٦٧).

ولم يعد بمقدورنا أن نتحدث عن التناقض بين التميز والشمولية الارضية ، فان كلا منهما - يكمل الآخر بل ويفسر وجود الآخر. فالمكان هو نقطة من العالم يتميز بأن ما فيه من امكانات حقائق واقعة ، والمكان جزء من العالم يلعب دوره التاريخي أو حسب ما يقول هابتهيد (١٩٣٨ ، ص ١٨٨) « أن أى حدث على لابد وان يترصده في أركان العالم كله » ، فلقد كان العالم في الماضى مجموعة من الامكانيات التي أصبحت اليوم مترابطة لا ينفصل بعضها عن البعض .

في سبيل جغرافيا جديدة :

ونحن نرى أن التكنولوجيا اليوم تستخدم في كل مكان دون تمييز وخضوع للنظم المحلية الطبيعية أو الموارد البشرية ، فهي مفروضة على كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وما يترتب عليها من خلق اختلافات في الأوضاع وما يتسبب عنها من عدم المساواة بين الاماكن تعطى كل مكان مكوناته الخاصة التي تثل في الأشكال والقوالب التي تتרכب منها الحياة الاجتماعية . وتصبح المشكلة التي تواجهنا هي التعرف على آثار فرض التكنولوجيا على الحياة في كل مجتمع من المجتمعات . وسوف نجد الطرق التي بها تسد الفجوة بين الامكانيات الجزئية التشكيل ، وبين بناء تاريخ جديد في ذلك المجال المعقد الذى يضم تلك البيانات بتركيباتها المختلفة ، ومن ثم تنشأ الاهمية الكبرى لتجديد علوم المكان والانسان أى الجغرافيا ، فإن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتجديد هذا العلم اذا كنا نريد أن نحقق السيطرة على القوى التي يادينا في الوقت الحاضر.

ومن أجل تسمية الاطار القديم فان المستودع الحالى من المعلومات المختلفة والضخمة والجديدة يقتضى أن يكون هناك اتجاه عام نحو إعادة ترتيب العلوم وإعادة تصنيف الميادين العلمية واستحداث نظم علمية جديدة مع بث الحياة في النظم العلمية

القائمة. ويجب أن تبدأ العلوم بدءاً جديداً من منطلق الظروف الواقعية التي تؤثر في تطورها والتي تمثل تحدياً ظاهراً لهذه العلوم، وتقصد بالتحدى هنا ما يواجه العلوم من العلاقات الجديدة التي تكونت بالفعل أو ما زالت في طور الإمكانية وأصبحت ذات صبغة عالمية وترتبط بين المجتمعات وبين موارد العالم ككل

أما بالنسبة للجغرافيا فإن العامل الجديد الذي أصبحت له السيادة فيها هو ما يمكن أن نسميه نضوجها التاريخي أو مجموعة البيانات الجديدة التي يفرضها تاريخ العالم على تاريخ العلم ذاته، وبالنسبة للجغرافيين الذين يتخصصون في المكان البشري تصبح تلك الأوضاع الجديدة موضع اهتمام كبير، فهي من جهة قد أدت إلى توسيع آفاق الدراسة أمامهم منذ أن أصبح ما يسمى المكان الجغرافي مختلفاً عما كان عليه في الماضي بالتحول إلى مجال أساسي للمقاربة البشرية، وهي من الجهة الأخرى قد استحدثت في النظرة الشمولية للمكان أوضاعاً ضرورية - لم تكتمل صورتها بعد - مما يساعد على إقامة إطار لمفهوم جديد ونسق من المراجع ونظام معرفي ومستودع تجاري وكلها عناصر كانت تنقص هذا العلم وكان هذا القصور سبباً في الحد من ميادين دراسته خلال هذا القرن.

وهكذا يصبح التمسك بالعالمية هو الورقة الراحية لأنه يعطى الإمكانية لمنظور أفضل لكل شريحة مكانية في العالم في إطار المفهوم الشمولي للمكان وبالتالي يساعد على إمكانية معرفة وتفسير التداخلات التي حدثت في معرض تطور العلم الذي يميز بالنقد الواسع الأمر الذي كان غير ممكن قبل أن يصبح العالم نظاماً موحداً، أي قبل أن تصبح الاختلافات بين كل شيء أو جزء أو عمل في العالم خاضعة لمقياس على مستوى كوكب الأرض.

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رسالة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغات عديدة
تصدر طباعتها العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالإيعاز من الشبكة العربية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

العلوم الاجتماعية ودراسة العلاقات الدولية

العلوم

لا شك أن تطور العلوم الاجتماعية السريع هو من أكثر الظواهر لافتا للنظر في القرن الذي نعيش فيه. فتتوسع المناهج، وتوسع نطاق التحليل، والتغلغل في مجالات جديدة، كل هذا سبب اضطراباً عميقاً في ساحة العلم الاجتماعى وخاصة في العقود القلائل الأخيرة. وبعد هذه التطورات والخطى التى سارت بها، أدى بالعلوم الاجتماعية الى أن تطالب بحقها فى أن يكون لها وضع علمى، وبالإعتراف بها، وبأن لها دوراً خاصاً فى عالم الأبحاث بوجه عام. وأكثر من هذا ظهر عدد كبير من المجالات الجديدة نتيجة الرغبة فى إعطاء العلوم الاجتماعية دوراً نشيطاً ومباشراً تلعبه.

ومع كل، فهذه التغيرات لم تحدث فى سريتها وبدون صدامات بين الأفكار المختلفة عن الطبيعة الفعلية للعلاقات الاجتماعية وبين المناهج المختلفة ووسائل التحليل. وكان لها أيضاً تأثير من حيث إنها أوجدت تخصصاً واضحاً بصورة متزايدة فى

يقدم : فيليب برايار Philippe Brailard

يعتلى تدريس نظرية وعلم اجتماع العلاقات الدولية، بمدرسة الدراسات الدولية في جنيف. ونشر عدة كتب منها «نظرية نظم العلاقات الدولية» (١٩٧٧) و «تفليل نادى روما» (١٩٨٢) و «العالم الثالث والعلاقات الدولية» (١٩٨٤).

ترجمة: الدكتور راشد البراوى

«اشتغل الدكتور راشد البراوى بالتدريس في جامعة القاهرة (فواد الأول سابقا) كما انتدب لنفس العمل في جامعات الاسكندرية والأزهر ومين شمس . وكان عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الذى أنشئ بمصر فى عام ١٩٥٢ ، وكان سكرتيرا لاتحاد الغرف التجارية المصرية ، ورئيسا وعضوا منتدبا للمبنا الصناعى وله المنشورات من المؤلفات والترجمات فى الاقتصاد والعلاقات الدولية منها : « العلاقات الدولية والمشكلات الكبرى » ، « حرب البترول فى الشرق الأوسط » ، « اقتصاديات العالم العربى : المذاهب الاشتراكية المعاصرة ، الخ .

النظم المختلفة، وهذا أدى الى نقد متزايد وتعبيرات عن قلق بشأن وجود إتجاه فى العلوم الاجتماعية الى أن تعكس بالتدريج وفى الغالب، طريقة لاختزال ثراء وتعقد الحياة الحقيقية. بل وسار البعض اليوم الى حد الشك بصفة أساسية، فى الفكرة التى تنظر الى العلوم الاجتماعية على أنها نظام علمى صارم، استناداً الى الأسس التى ترى أن نزعة التمرکز السلالى عن الالتزام العقائدى من جانب أى باحث تفرض قيودا جذرية على الباحثة أو الباحث.

ونظراً لأن الانطباع الذى تخلقه العلوم الاجتماعية اليوم انطباع ميدان معقد وفى حالة تقلب مستمر، فإن من المشروع ومن الضرورى حقاً أن نسأل عن أية وظائف تخصص لها، وأية تحديات وصعاب بل وقيود تواجهها هذه العلوم فى تطورها. لكن، بدلا من الاستغراق فى الأفكار العامة والمجردة، شعرنا أن من المفيد أن نركز انتباهنا على ناحية معينة من نواحي الواقع الاجتماعى. وسوف يمكننا هذا من اتخاذ طريقة

أدق وأكثر واقعية لفهم بعض المشكلات التي تواجهها العلوم الاجتماعية اليوم.

من شتى نواحي الواقع الاجتماعي التي يمكن بحثها، هناك ناحية يبدو أنها تستجيب بوجه خاص لهذا النوع من الاستقصاء، هي العلاقات الدولية، إذ لدينا هنا موضوع لاجراء الأبحاث فيه يعتبر الآن، وأكثر من أى شيء آخر، أرضاً مشتركة بالنسبة الى مختلف العلوم الاجتماعية. فبينما جرى العرف على أن الفلسفة السياسية والقانون الدولي والاقتصاد السياسي درجت جميعاً على الأسهام في دراسة العلاقات الدولية، فخلال القرن راح علم الاجتماع وعلم دراسة الأجناس البشرية وعلم دراسة المجتمعات البشرية وعلم دراسة السكان، إلخ. تطالب باطراد بحقها في بحث الموضوع. وهذا هو السبب الذي من أجله يمكن القول بأنه منذ فترة ما بين الحربين كانت هناك أيضاً درجة من اللامركزية في البحث المتعلق بالموضوع، وهو البحث الذي زاد امتداد نطاقه ليشمل الكثير من العلوم الاجتماعية التي تتطور بسرعة، بالإضافة الى النظم التقليدية.

وفضلاً عن هذا، فازدياد أهمية العلاقات الدولية اليوم في حياة المجتمعات لا يمكن أن يدع رجال العلوم الاجتماعية يتخذون موقف اللامبالاة، وهو ما يشهد به التوسع السريع في البحث المتعلق بالموضوع. اننا نعيش في عصر يتميز بالصراع العنيف، وعصر فيه وسائل الدمار المتاحة لنا تجعل النتائج التي تترتب على نشوب حريق هائل شيئاً لا يمكن حسابه تماماً. بعد الحرب العالمية الثانية كان للحرب الباردة التي تعكس العداء الأيديولوجي بين القوتين الأعظم، تأثير عميق على بنیان الكثير من المجتمعات وتطورها وحياتها، وخاصة نتيجة قيام الأحلاف التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على التوالي. كذلك فتح ظهور العالم الثالث على المسرح الدولي بعداً جديداً في العلاقات الدولية وأدى الى المواجهة بين البلاد النامية والبلاد التي أخذت بالتصنيع. وفي داخل العالم الثالث نفسه صراعات تزيد باستمرار، كثيراً ما تتخطى نتائجها حدود الأقاليم التي تعنيها مباشرة. وهكذا، فخلال القرن الحالي أصبح النظام الدولي عالمي النطاق حقاً، واكتسبت العلاقات الدولية بعداً عالمياً إذ لم يعد. في إمكان أى بلد بمفرده أن يقف خارج محيط الدائرة الاستراتيجية الدولي.

غير أن هذه التغييرات وأهمية العلاقات الدولية اليوم لا تنبثق فقط من التطورات التكنولوجية في الأسلحة وفي إضفاء الطابع العالمي - المحتمل على الأقل - على الصراعات، ولكنها أيضاً نتيجة لنمو المبادلات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بين مختلف الجماعات. هذا النمو هو من النتائج النهائية المترتبة على عمليات التحديث التي أطلقتها الثورة الصناعية، وفربيرشك الاطسار لتكوين شبكة معقدة من العلاقات المترابطة بين شتى الجماعات. وبينما ليس من شك في أن هذه الظاهرة تتميز بوجود اختلافات أو اختلالات خطيرة داخل ذلك الترابط إلى النقطة التي غالباً ما أصبح عندها وسيلة للتغلغل والتسلط، تظل قائمة حقيقة أن هناك على النطاق العالمي الآن ترابطاً أكثر بين المجتمعات، وأنه زادت صعوبة التفرقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، فضلاً عن وجود الكثير من القوى التي تتجاوز حدود الدولة القومية، ومن الهيئات غير التابعة للدولة ولها دورها على المسرح، وهذه كلها تميل إلى الحد من مجال الحكومات للمناورة، وعلى ذلك فالعلاقات الدولية بصدد أن تميل إلى أن تلعب دوراً أكثر تحسباً باستمرار في أداء تطوير مجتمعاتنا.

الحاجة إلى الربط بين النظم والمذاهب

ليس من غير المعتاد أن نسمع القائلين بالأبحاث - وخاصة علماء السياسة - يؤكدون أن دراسة العلاقات الدولية ولدت خلال تطورها نظاماً منفصلاً ومستقلاً. والتأكيدات التي من هذا النوع مبنية في العادة على الاعتقاد بأن من اللازم أن نأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة للعلاقات الدولية كموضوع للدراسة. فيوضع تأكيد خاص على الفرق بين الهياكل والعمليات السياسية التي تتميز بها المجتمعات المتكاملة والنظام الدولي الذي يتميز بقدر يسير من التكامل وبعيد وجود الصروح السياسية الملزمة لأعضائها. وبعبارة أخرى فالأدوات النظرية والمنهجية التي نشأت في دراسة المجتمعات المتكاملة تعتبر غير ذات مفعول بل وخطرة، كوسيلة لدراسة نظام اجتماعي في حالته الطبيعية.

يبدو من الصعب إنكار الطبيعة الخاصة للعلاقات الدولية. فوجود مجال دون مركب من دول ذات سيادة وقادرة داخل حدود معينة، على أن تلجأ بطريقة مشروعة إلى القوة المسلحة للدفاع عن مصالحها، تقول أن هذا يميز ميداناً معيناً للعلاقات الاجتماعية. ومن المسلم به أنه من الصعب بصورة متزايدة اليوم رسم خط يفصل بين السياستين الداخلية والخارجية. والواضح أن هناك دوراً متزايداً تلعبه في العلاقات الدولية كيانات ليست دولاً، من قبيل الشركات متعددة الجنسيات والقوى التي

تتجاوز الحدود القومية، وهذه الكيانات تميل الى الحد من قوة الدول. والتطور السريع الذى طرأ على صلات الترابط الاقتصادى والتكنولوجى والثقافى والاستراتيجى، وظهور صروح تعاونية لا حصر لها، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، هى أيضا أمارات تشير الى أن العلاقات الدولية تتجه الى قدر كبير من التنظيم، فتقلل من الفجوة بين النظام الدولى من جهة ومختلف النظم السياسية الكاملة التى تضمها الدول القومية، من جهة أخرى.

الا أنه برغم النمو فى العلاقات الدولية، لا سبيل الى انكار وجود دول ووجود حدود بين مختلف المجتمعات التى تتكون منها. والصفة الخاصة المميزة للعلاقات الدولية تتمثل فى انها تشكل تدفقات تعبر الحدود. وعلى ذلك فالعلاقات الدولية لا تمحدها أساسا طبيعة ماتنطيه من دول أو كيانات اجتماعية أخرى، ولكن يحددها هيكل النظام الذى تنشأ فيه، أى وجود حدود تعبرها تدفقات الاتصال. وبهذا فالطبيعة الخاصة للعلاقات الدولية يمكن بيانها بتعريفها كملاقات اجتماعية تربط الحدود وتربط مختلف المجتمعات التى تكون الدول القومية. واذ نصفها بأنها علاقات مستقرة بين شتى المجتمعات، هذا الوصف لا يغطى فحسب العلاقات بين الحكومات، ولكن يغطى أيضا العلاقات بين كيانات هى دون الحكومات ويكون الممثلون فيها مجموعات اجتماعية متباينة مثل المشروعات والجمعيات العلمية والجماعات الرياضية والدينية، الخ.

ما من شك أن هذا التعريف للعلاقات الدولية حدده التاريخ لأنه ينطبق بدقة على شئ قد يكون وجوده محدوداً من حيث الزمان ومن الممكن أن نتصور مثلاً أن هياكل الدولة سوف تختفى في يوم ما؛ ومثل هذا التغير لن يجعل التعريف بالياً فحسب، بل وقد يجعل نفس فكرة العلاقات الدولية غير ذات معنى.

ان حقيقة كون العلاقات الدولية موضع الاعتراف بأنها ذات طبيعة خاصة-ولو كانت نسبية وجزئية فقط-هذه الحقيقة سبب مشروع لجعل العلاقات موضوعا واضحا للدراسة أو ميدانا للتخيل؛ ولكنها فى رأى لا تبرر الحق فى نظام جديد داخل العلوم الاجتماعية يجعل اسم «علاقات دولية». الحقيقة أن ما يميز أى نظام تمييزاً بالمعنى الصحيح ليس موضوعه فحسب ولكنه الطريقة التى تتبع فى دراسته، وبالتالى طريقة تحديد ميدان التحليل. وعندما ننظر الى دراسة العلاقات الدولية اليوم فاننا ملتزمون بأن نعتزف بأن هذه الدراسة وان كانت لا يقوم بها نظام واحد، تشتمل على كثير جداً من العلوم الاجتماعية مثل العلم السياسى و علم الاجتماع و علم الاقتصاد والقانون

والتاريخ والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي، الخ، وكل من هذه العلوم يتناول الموضوع من وجهة نظر خاصة. هناك في الحقيقة نواح كثيرة من العلاقات الدولية، اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية-واذا لم تختصر هذه العلاقات بحيث تقتصر على ناحية واحدة تعتبر ذات أهمية رئيسية، فلن يكون في الامكان تفسير موضوع الظواهر الدولية وهو موضوع معقد الى درجة كبيرة جداً، عن طريق نظام أو مذهب واحد حتى لو كان جديداً.

ومع ذلك وكما أوحينا في موضع سابق، أليس من غير المحتمل أن العلوم الاجتماعية يمكن أن لا تكون قادرة على دراسة العلاقات الدولية الى أي حد طيب، باستخدام أفكار ونماذج تنشأ في تحليل المجتمعات المترابطة؟ إن الطبيعة الخاصة للعلاقات الدولية-ونقصد العلاقات الاجتماعية عبر الحدود- لا تستبعد وجود قدر من التنظيم والتعاون في تلك العلاقات. وعلاوة على ذلك، هناك اتجاه واسع الانتشار في دراسة ما يعرف باسم المجتمعات المترابطة الى الرفض، وفي هذا فانها تسير في الطريق الذي شقه علم الاجتماع الماركسي-وهو نموذج لمجتمع يخلو من الصراع ويعتبر دليلاً على القوض. ونتيجة لهذا فان العلوم الاجتماعية تضمنت الى حد كبير في أساليبها، البعد القائم على الصراع الذي تتميز به أية علاقة اجتماعية، وهذا يجعل في إمكانها ابتداء نماذج يمكن أن تلقي الضوء على العلاقات الدولية.

وبسبب وجود نظم عدة ومن ثم عدد من الوسائل المختلفة في النظر الى الأمور، فان دراسة العلاقات الدولية اليوم تغطي الانطباع بأنها مجردة أو حتى غير مترابطة تماماً. فبالشروط من المعرفة التي تم اكتسابها من تعدد الوسائل، تميل الى أن تتحقق على حساب التحليل المتسق. فما كان يراد به في البداية أن يكون فقط ضمانة بالشمولية، مال الى أن يصبح في الواقع مصدراً للتفكك. ولقد وصلنا اليوم الى النقطة التي عندها تنقسم دراسة العلاقات الدولية الى حشد من الوسائل والنظم المختلفة وغالباً جداً ما تكون الصلة بينها ضعيفة أو معدومة، ويقل جداً الاهتمام بربط وسائلها المختلفة بنظرة شاملة الى الموضوع الذي يجري دراسته. لدينا هنا ظاهرة تمثل جميع العلوم الاجتماعية اليوم، أصبح العلماء على بينة متزايدة من استخدام الكثير منها للدعوة الى موقف منهج للترباط بين النظم.

وهكذا أصبح الترباط بين النظم والمذاهب صحيحة عصرية ولم تبق دراسة العلاقات الدولية خارج مجاله. لكن يجب التسليم بأنه لم يتحقق كثير من التقدم يمتدني تصريحات عن فضائل دمج مختلف النظم والمذاهب. الأمر الذي حفز الكثير من

الناس على اتهام هذا الشرايط بأنه فشل أو أنه على أى حال وهم . وفي رأى أن الأمر لن يكون فى الحقيقة خلاف هذا ، طالما يظل هذا الترابط ينظر إليه على أنه عالمى ومتجانس يعمل وحسب على ضم وجهات نظر مختلفة بطريقة عشوائية . ان الأثرء الذى يمثله الدمج بين النظم والمبنى على ترابط مختلف أبعاد الواقع الاجتماعى ، لا يمكن تحقيقه على نطاق عالمى أو با.صدار مرسوم فى هذا الشأن . ما يجب عمله وهو ما يفعله أعداد متزايدة من العلماء ، هو أن نبدأ على نحو أكثر تواضعاً ، بدراسة ظاهرة أو بنيان ثم نسعى الى إجراء التلقيح بين وجهات النظر المختلفة عندما تأخذ فى تحليل الموضوع المعنى.. وهكذا إذ نتناول أمثلة قلائل فى ميدان العلاقات الدولية فسنجد موضوعات من قبيل دراسة التطور وموضوع الشركات متعددة الجنسيات أو المنظمات الدولية والصراعات الدولية قد تستجيب لوسائل الدمج بين النظم والمذاهب .

وثمة مدخل مبسئ الى مثل هذه الوسائل قد يكون بأن ندمج فى نظام ما أبعاداً ومتغيرات وفروضاً تؤخذ فى الحسبان وتكشف عنها نظم ومذاهب أخرى . وهكذا مثلاً فالعالم السياسى الذى يريد أن يدرس ترتيب الطبقات فى النظام الدولى وخاصة تفوق البلاد التى أخذت بالتصنيع ، على البلاد النامية ، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار فى تحليله ، معايير القانون العام الدولى كعنصر من عناصر هذا الترتيب للطبقات وكأداة للتسلط .. وبالعكس ، فالفقيه الذى ينظر الى اطراد ظهور قانون التطور ، لا يسعه أن يغفل صرح القوة الذى يتميز به النظام الدولى المعاصر ، ذلك أنه ضد هذا الصرح تحارب بلاد العالم الثالث الساعية الى وضع مبادئ عامة يقوم عليها نظام اقتصادى دولى جديد .

وفى كل ، فهذه الصورة المبدئية من الأثرء بين النظم لا تستطيع وحدها أن تشبع كافة المتطلبات التى تنشأ فى دراسة ظاهرات معينة . لا يكفى أن تقتصر على أن ندمج فى نظام معين واحد وجهات نظر منبثقة من نظم أخرى ، ذلك أن ظاهرات معينة يجب النظر إليها من البداية نظرة عالمية .

منهج واحد من مناهج الربط بين النظم يتجاوز الاطارات التقليدية للدمج بين النظم و يفتح الطريق الى نموذج للتفقيء ، يمكن أن ينصف الطبيعة متعددة الأبعاد لأشياء معينة . ومن هذه الناحية تكون دراسة التطور كاشفة الى حد كبير . وثمة إدراك الآن بأن ظاهرة التطور التى تلعب دوراً هاماً جداً فى دراسة العلاقات الدولية ، لا يمكن فهمها بصورة تدعو الى الرضاء ، من نماذج نشأت داخل إطار نظام معين حتى ولو كانت أمثال هذه النماذج تأخذ فى الحسبان اسهامات النظم الأخرى . ليس ثمة شئ

يقال له التطور الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي كل على حدة. فالتطور ظاهرة شاملة ويجب النظر اليه بصفته هذه منذ البداية وفي كافة أبعاده الكثيرة-الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الخ. وهذا المطلب لا يمكن إشباعه إلا عن طريق منهج يقوم على الربط بين النظم، فيه تجرى محاولة اختراق حدود النظم التقليدية، ويستلزم اطرار ونماذج نظرية جديدة. بالسعى الى الاستجابة الى الحاجة الى الربط بين النظم، فان دراسة العلاقات الدولية سوف تحقق بعض التقدم بغير شك، في المستقبل يتجاوز حالتها المجردة الراهنة.

البحث عن نموذج

ان دراسة العلاقات الدولية دراسة مجزأة ليس فقط بسبب تباين النظم أو وجهات النظر، ولكن أيضا-والى حد أكبر بكثير-بسبب عدم توافق الاتفاق بين العلماء على ما يشكل طبيعتها الخاصة أو جوهرها. وموضوعها، وعلى الأطار التفسيري العام الذى يتعين بناؤه لتنظيم البحث. وبعبارة أخرى تتميز دراسة العلاقات الدولية بعدم وجود مثال أى نموذج وبأن هناك نماذج توضيحية عامة يتعارض كل منها مع الآخر ومفاهيم عدة عن موضوعها هذا الموقف ليس فى الحقيقة خاصا بدراسة العلاقات الدولية، وانما هو من خصائص كل مجال البحث الذى تغطيه العلوم الاجتماعية.

وثمة فكرة مبدئية عن العلاقات الدولية مصدرها نظرية توماس هوبز عن الحالة الطبيعية، تضع التأكيد على طبيعة النظام الدولى غير المترابط، والذى تسوده الفوضى، وعلى ذلك فهي الحالة الطبيعية القائمة على الصراع.

هذه الفكرة ترى أن الصفة الخاصة المميزة للعلاقات الدولية تتمثل فى الالتجاء الى الصراع أو بمقابلة أدق، الى ما يدعو ريمون آرون Raymond Aron «شرعية الالتجاء الى القوة المسلحة» من جانب الدول. من وجهة النظر هذه تكون الدولة هى العامل الرئيسى فى العلاقات الدولية الذى تتمثل ديناميته فى النمط المتطور من توازن القوى بين الدول.. واختيارات السياسة الخارجية اختيارات عقلانية الدافع عليها الصالح القومى. وبينما لا تنجح السياسة الخارجية للدول فى القضاء على طبيعة النظام الدولى المتسمة بالفوضى الشديدة، فهي تستطيع برغم هذا أن تكفل حدا أدنى من النظام وقدرا من توازن القوة وخاصة عن طريق الدبلوماسية وتطور القانون الدولى والمنظمات الدولية. ()

من نهاية الحرب العالمية الثانية فصاعدا كان مفهوم العلاقات الدولية هذا تسيطر عليه مدرسة الفكر الواقعى الأمريكىة التى اتخذت موقف المعارضة من فكرة ويلسون

المثالية والقانونية عن مجتمع دولى يسير قدما نحو التهدئة والتكامل كنتيجة عملية ترتب على تطبيق الديمقراطية. إن اخفاق عصبة الأمم ونشوب الحرب العالمية الثانية ثم نشوء الحرب الباردة، كل ذلك عزز بغير شك مفهوم العلاقات الدولية القائم على الصراع والذى كانت له السيادة حتى الستينات ولا يزال له أتباع كثيرون.

وهناك مفهوم ثانٍ للعلاقات الدولية يؤكد على الترابط والتعاون ويسهم في الفكرة القائلة بأن العلاقات الدولية المعاصرة لا تتمشى مع نموذج المثال الواقعى القائم على الصراع بين الدول. ودينامية التحديث التى أطلقتها الثورة الصناعية واكتسبت قوة دفع لم يسبق لها مثيل بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تطور التكنولوجيا ونمو المبادلات الدولية، هذه الدينامية ساعدت على إيجاد قط معقد من اعتماد المجتمعات على بعضها البعض، وأدت الى ظهور أنواع جديدة من العوامل التى تلعب دوراً في العلاقات الدولية.. فعلمية التحديث هذه سببت مثلاً نشوء حاجات ومطالب جديدة في مجتمعاتنا ونظم للقيم مبنية على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ونموذج التطور الذى أخذت به مختلف المجتمعات سواء في العالم الثالث أو في البلاد التى أخذت بالتصنيع، ألقى مسئوليات اقتصادية واجتماعية على عاتق الدولة التى أثبتت أنها أقل قدرة بإمكاناتها هي، على تلبية هذه المطالبات. وهكذا ظهرت على المسرح الدولى قوى أخرى، تعلو على الدولة أو تشمل أكثر من دولة وتكون دون مستوى الدولة، ومالت في كثير من الحالات الى تقييد مجال الدول للمناورة، وهو ما يشهد به مثلاً نشوء الشركات متعددة الجنسيات. وحتى يتسنى تلبية هذه المطالبات عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان على الدول كقاعدة أن تفتح أبوابها بصورة متزايدة أمام المبادلات مع العالم الخارجى، وبذلك تسير نحو الترابط المتزايد وكنتيجة مباشرة لهذا تسير نحو تقييد ما تنعم به من استقلال ذاتى. وهذا هو السبب الذى من أجله تزداد صعوبة تمييز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، وصعوبة تفسير السلوك الدولى للدول بمصطلحات استراتيجية وعصرية بحتة.

في هذا السياق فنسجم التعاون الدولى وخاصة مع وجود عدد متزايد من أجهزة التعاون على هيئة منظمات دولية، يعكس تغييراً بعيد المدى في العلاقات الدولية التى تأخذ طبيعتها القائمة على الصراع، في أن تصبح ذات أهمية ثانوية، وتنعكس اتجاهها نحو إعداد نظام دولى يتصف بشكل عميق أكثر فأكثر، بالترابط ووحدة المصالح.

هذه الفكرة عن العلاقات الدولية كانت موجودة في الأفكار العملية التى طلع بها منظرون من أمثال دافيد ميرانى David Mitrany الذى رأى في المطالبة بتعاون وظيفى

وفنى واقتصادى، أسسا يقوم عليها نظام دولى أكثر ترابطاً، وأفادت كاطار ايدىولوجى لتطوير وعمل كثير من المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، واكتسبت أيضاً أهمية متزايدة منذ بداية الستينات فى الدراسات التى أجراها علم السياسة عن العلاقات الدولية وخاصة الدراسات عن المنظمات الدولية، وفض الصراعات، ورسم السياسة الخارجية، وعن موضوعات أخرى معينة. وبالإضافة الى ذلك فالفكرة بالنسبة الى الكثير من التعليلات الخاصة بالعلاقة بين الشمال والجنوب.

وهناك مفهوم ثالث للعلاقات الدولية صادر مباشرة بوجه عام من فكرة ماركسية عن العلاقات الاجتماعية، وهذا المفهوم يعتبر أن النظام الدولى القائم اليوم تعبير مباشر عن سير الرأسمالية وتطورها وثقافتها. وبعبارة أخرى يعتقد أن النظام الدولى يتميز بدينامية الرأسمالية التى هى برغم تناقضاتها أداة تستخدمها السياسة الامبريالية. وهذا المفهوم عن العلاقات الدولية صيغ فى مؤلفات رودلف هلفردنج ونيكولاس بوخارين وروزا لوكسمبرج ولينين فى محاولة لتفسير التوسع الاستعمارى فى نهاية القرن التاسع عشر والصراعات التى نشبت بين القوى الامبريالية. وبعد تصفية الاستعمار نجد أن عدداً كبيراً من المدارس الماركسية الجديدة أو المدارس التى تعتمد على نظريات ماركسية- لينينية معينة، بذلت محاولات كى تبين أن الامبريالية كانت ولا تزال العامل المسيطر فى العلاقات الدولية والسبب فى تخلف العالم الثالث.

كانوا يوحون بأنه لكى تظل الرأسمالية على قيد البقاء فعليها أن تعتمد على «حد خارجى» يمكن أن تصدر اليه رأسمالها وتحقق معدلات ربح أعلى، وحيث نجد منفذاً لانتاجها وتضمن حصاد ثمرها بالمواد الخام. وبذلك، فهذه الحالة من الاعتماد على «الحد الخارجى» والتى أبقت عليها وعززتها وسائل شتى مثل: الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية، المعونات، تصدير رأس المال، استثمار الذات، الدور الذى تلعبه صفوات العالم الثالث كانعكاسات للامبريالية- هذه الحالة ساد الاعتقاد بأنها تؤدى الى نهاية العالم الثالث على أيدى البلاد الرأسمالية التى أخذت بالتصنيع

هذا الرأى عن العلاقات الأولية أساس اليوم بالنسبة الى المطالب التى تدعوا الى نظام اقتصادى جديد، والى مدرسة فكرية مهمة عن مشكلات التنمية ترفض تحليل التخلف بمصطلحات عوامل تنمو من الداخل (ثقافية، سياسية، اجتماعية الخ)، ومحاولات لتفسير الظاهرة على أنها راجعة الى اعتماد مجتمعات العالم وبوجه أخص

ادماج هذه المجتمعات في الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وهكذا يزعمون أن تطور العلاقات الدولية، ومع تقسيم العالم بصفة خاصة الى بلاد غنية وبلاد فقيرة ، هو نتيجة منطقية لكلمة النظام الرأسمالى .

وتجربة موضوع البحث والذي يخرج من هذه النماذج الثلاثة للعلاقات الدولية ، ليست بدون شك مما لا يمكن التغلب عليها تماما . فالواضح أن كلا من هذه المفاهيم عن العلاقات الدولية يقوم على بعد هام من أبعاد الظواهر موضع الدراسة وأنه اذ يحاول تأكيد ذلك البعد يميل الى إغفال نواح أخرى لا تقل أهمية . ويمكن أن نرى أيضا أن نشوء كل نموذج هو مرتبط بالطريقة التي نشأت بها العلاقات الدولية ذاتها ، وأن كل مفهوم لهذه العلاقات يميل الى أن يعكس اتجاهات واهتمامات معينة لفترة معينة ويغفل بالطبع تماما العوامل الأخرى التي ربما كانت لها الصدارة من قبل . وهكذا مثلاً ، فالنموذج الثانى الذى يوجه اهتماما أقل نوعاً الى الصراع ، يعطى الأسبقية لنمو الترابط ونشوء العوامل الأخرى غير الدولة ، وهى مظاهر مهمة بالستينات بدت فى جو تخفيف التوتر تؤدى الى تخفيف الصراع بين الشرق والغرب . ومن ثم وهو ما يبدأ ادراكه اليوم . فان مختلف النماذج قد تكون مكتملة لبعضها البعض بدلا من أن تكون محايدة بصفة لا يمكن نقصها ، من حيث أنها تبين شتى المظاهر الخارجية لواقع واحد ليكون شأنه شأن أى واقع اجتماعى ، من تجانس وصراع ، واعتماد متبادل وتبعية ، وتوازن وتغير .

إلا أن هناك قيدا أساسيا على تكاملية النماذج هذه على نحو ما يمكن أن نراه اليوم فى كونها تأخذ فى الحسبان أن هذه الناحية أو تلك من العلاقات الدولية مبنية على فلسفات التاريخ وعلى آراء عن العلاقات الاجتماعية ، وعلى اختيارات أيديولوجية من الصعب التوفيق بينها . وبعبارة أخرى نقول أنه برغم أنه يمكن أن يساور المرء الأمل فى أن يدمج فى داخل نموذج مشترك الجوانب المختلفة من العلاقات الدولية ، فان ذلك الادمج لا يمكن أن يتم الا بفصل تلك الجوانب عن الأطارات الفلسفية والأيديولوجية التى تظهر فيها هذه الجوانب . ولا يزال علينا أن نرى كيف يمكن دمجها داخل صرح متماسك قد يصبح يوماً نموذجاً أى مثالا يمكن أن يدور حوله البحث . لكن هذه ليست بالمسألة السهلة لأنها ليست مشكلة فنية وإنما هى مشكلة تشتمل على الاختيارات الفلسفية والأيديولوجية التى سوف يقوم عليها صرح نموذجى كهذا .

نحو منهج علمى

فى العقود الثلاثة الأخيرة كان هناك مظهر ملحوظ من مظاهر دراسة العلاقات

الدولية، كما في دراسة ميادين الواقع الاجتماعي، هو الاتجاه الى اكتساب الوضع العلمي. كان عدد متزايد من العلماء يسعون جاهدين في سبيل اتخاذ منهج علمي لدراسة الظواهر الدولية، واثارت مجادلات عدة حول المعايير التي يقوم عليها مثل هذا المنهج.

إن الحججة الباطلة التي تنحصر في اجراء المقارنة بين ما يقال لها المناهج الكلاسيكية التي تعتمد الى حد كبير على الحدس والتحليل الكيفي وبين ما يقال لها المناهج العلمية القائمة على التحديد الكمي للظواهر الاجتماعية وعلى اللجوء الى اضافة صبغة رسمية، هذه الحججة مضي أوانها اليوم لحسن الحظ، إذ يجري الادراك الآن بأن التحديد الكمي واطراف الصبغة الرسمية لا يمكن أن يصنعا منهجا علميا لأن هذه مجرد أدوات لا يبدو أثرها الا عندما يتم تخطيط حدود موضوع يراد دراسته وتم التعرف على مجالات المشكلات واطار نظري وفروض أولية معينة. ونحن آخذون في تقبل الرأي الذي يذهب الى أن المنهج العلمي ينطوي على تعريف دقيق لميدان الدراسة وعلى تحول الى حد ما من أفكار يميل عليها الادراك السليم وامكانية الرقابة على العلاقة بين الموضوعات، بدلا من التشبث كيفما اتفق بإجراءات وأساليب جامدة.

يسبق السؤال عما اذا لم يكن هناك فرق جوهري ملموس بين العلوم الاجتماعية من جهة، سواء كانت نواميس مغطاة أوزمزية، وبين ما يعرف باسم العلوم بالمعنى الدقيق. وكما أظهر جان بياجيه Jean Piaget بوضوح:

عندما نتحدث العلوم الإنسانية موضوعها من نقطة البشري لا حصرا وإنما يتبعها الطرق المنهجية الإدراكية، فانها تجد نفسها في طريق الماض الذي تعتمد فيه على البر كعادة وبوضوح ما.

هذا الموقف المستمد من نظرية المعرفة يعنى أن من الصعب فصل ما يتعلق بالمعرفة عما هو فردي الاتجاه، بل ومن المشكوك فيه - إذا وافقنا يورجن هابرماس Habermas Jürgen الذي يذهب الى أن العلوم الاجتماعية مصدرها الاهتمامات الروحية (Erkenntnisinteresse) التي تختلف عن الاهتمامات التي تقوم عليها العلوم الطبيعية - ما إذا كان مثل هذا الفصل ممكنا حقا في العلوم الاجتماعية. وهذا هو السبب الذي من أجله يتعين على العالم الذي يدرس الواقع الاجتماعي، أن يتخذ باستمرار موقف النقد من الناحية المعنوية للمنهج الذي يعمل وفقا له وبالنسبة الى موقفه هو من موضوع هذا الواقع، بينما يعترف بطبيعة مثل هذا المنهج النسبية والتميزية. عندئذ فقط يمكن أن تكتسب العلوم الاجتماعية بعدا نقديا بالمعنى الصحيح، وأن تتخذ مظهرا نقديا ازاء المجتمع وتجنب أن تكون تكتيكات فحسب كل المشكلات، وأدوات تميل تحت

شعار منتهج خال من القيم ، الى تبرير نظام اجتماعى ثابت مقرر .

غير أن هذا كان فى الغالب الحال حتى الآن فى دراسة العلاقات الدولية . إن مجالات بكاملها من البحث حدوثها الى حد كبير ، اختبارات أيديولوجية لم يكن العلماء أنفسهم على بينة منها ، ووصلوا اليها عن طريق اختيار أدوات تحليلية أو إطارات تصورية لها علاقة بالمفاهيم . ومن أمثلة هذا تحليل النظم . هذا التحليل غالبا ما يهبط الى مجرد لغة علمية كاذبة يراد بها أن تضفى على العلماء الاجتماعيين وضعا علميا وتجعلهم محل اعتراف المجتمع بهم ، وذلك عن طريق استعمال مضطرب للمصطلحات والأفكار التى تستخدمها مختلف العلوم الطبيعية ، من قبيل : النظام ، البنیان ، الوظيفة ، الميزان ، والتغذية المرتدة . والأخطر من هذا أنه تحليل النظم كما جرى استخدامه عادة فى دراسة العلاقات الدولية ، يميل الى أن يكون له تأثير معيارى الى حد كبير ، بأن يضفى قيمة عالية على الأوضاع الراهنة وأن يعامل - كأمر عاى - كل شيء يسهم فى تحقيق تجانس النظم بالابقاء على الصروح القائمة وبالإبقاء عن أى شيء يقلب توازن النظام . وهكذا مثلاً ، يعتبر جون برتون John Burton أنه فى دراسة النظم الدولية يجب التفرقة بين أنماط السلوك العامة والأنماط غير العامة ، فالأولى تعنى عمليات تعمل على الإدماج والأخرى تعنى عمليات تفكك قائمة على اختلاف القوة :

لنأخذ مثلاً آخر هو أن الانتجاع كما تفعل اليوم بصورة متزايدة الى استغلال فكرة الاعتماد المتبادل الذى هو فى الواقع أساس أحد نماذج البحث المعاصر فى العلاقات الدولية ، يميل أيضا الى أن يدخل فى التحليل اختيارات أيديولوجية ضمنية . فالتأكيد على نحو الاعتماد المتبادل وتصويره على أنه موقف متناسق (اعتماد العوامل والقوى الاجتماعية على بعضها البعض) مناه طمس جانب العلاقات الدولية القائم على الصراع وطمس ترتيب الطبقات . واضح جدا أن هذا النوع من المواقف . نراه فى التحليلات الكثيرة للعلاقات بين الشمال والجنوب ، وهى تحليلات تؤكد الترابط بين البلاد التى تصنعت وبلاد العالم الثالث ، ويتجاهل الطبيعة اللامتماثلة لهذا الترابط والصدامات بعيدة المدى بشأن المصالح بين هاتين المجموعتين من البلاد ، مما يشهد به انهيار مفاوضات وصف هيكى نظام اقتصادى دولى جديد بمصطلحات ملموسة ، وتقرير اللجنة المستقلة التى رأس جلساتها ويلى براندرت ، يقدم مثالا طيبا يوضح هذا الأمر ذلك أن التقرير يحاول أن يبين أن الصراع بين الشمال والجنوب لا يمكن فضه إلا اذا اعترف الشمال والجنوب بالترابط الذى يعكس عمق وحدة المصالح : وإذ يعلن

تقرير براندت أن تسمية الشمال تنطوي بالضرورة على تنمية الجنوب والعكس بالعكس، وأن هذا الترابط ينبغي أن يكون الأساس الذي يقوم عليه نظام اقتصادي دولي جديد مبني على وحدة المصالح، فانه يقل حقيقة كون هذا الترابط لا متماثلا، ويؤيد مشروعنا لاعادة بناء الاقتصاد العالمي، يراد به وحسب، تعزيز اندماج بلاد العالم الثالث في نظام اقتصادي عالمي تقف فيه موقف التبعية.

وكما يمكن أن نراه، فالنقد الأيديولوجي جوهرى في دراسة العلاقات الدولية وكذلك في دراسة قطاعات الواقع الاجتماعى الأخرى، لكن اذا اعتبرناه تكتيكا فحسب، فانه يجر في أذياله بالتأكيد، خطر عودة الى الوضعية التى وظيفتها أن تحارب باعطاء الوهم بأن منهجا ما قد تطهر تماما من كل تلوث ايديولوجى. ويزداد هذا الخطر اذا علمنا أن الوهم الوضعى متأصل فى العقلية الجماعية، وهى حقيقة يمكن علاوة على ذلك أن تجعل فى امكان بعض العلماء أن يتحدثوا عن تحليل علمي خال من الأيديولوجية بقصد أن يخفوا عن عمد التزامهم الأيديولوجي واختياراتهم السياسية.

ونجد مثالا طيبا عن هذا الموقف فى المنهج الذى يأخذ به نادى روما الذى يجمع حوالى المائة من الشخصيات الرئيسية من مديرى شركات واكاديميين الخ، وجعل لنفسه هدفا هو اللقاء الفؤء على مشكلات العالم المقعدة اليوم، و يقترح أساليب عمل جديدة حتى يمكن انقاذ العالم من الأخطار التى تهدده. وفى رأى نادى روما أنه لايعانى من أى هوى أيديولوجى أو سياسى. وفضلا عن هذا حاول أن يثبت صحة تحليله للعالم المعاصر بالاستناد الى تقارير عدة أعدتها فرق أبحاث استخدم بعضها التحليل الرياضى وأجهزة الكمبيوتر. وعلى ذلك فالهدف المعلن هو أن تحل محل أسطورة النمو التى تكمن فى قلب النموذج المثل لتطوير مجتمعاتنا وتهدد بأن تؤدى الى سقوطها، فكرة ذات رؤية واضحة عن العالم اليوم ومشكلاته. ومع كل، وكما بينا فى موضع اخر، فى الصورة التى تبرز من جميع التقارير التى قدمت الى نادى روما وصدق عليها، ومن المنشورات والتصريحات التى أصدرها رئيس الجماعة الايطالى أوريليو بكي Aurelio Peccei نظل فرضا وهما و يأتى بطريقة خفية بمجموعة بأكملها. من اختيارات سياسية يحاول إقرارها باعتبارها نتائج بديهية مستمدة من تحليل علمي واضح. وبينما يعلن نادى روما أنه يتحدث بالنيابة عن البشر، وبصفة أخص باعتباره المدافع عن بقاء الجنس البشرى، يحاول طريقةأيديولوجية تكنوقراطية أن يفرض علينا مجتمعا عالميا مخططا تتخذ قيادته من الشركات متعددة الجنسيات نموذجا لها.

طبيعة وقود النظرية

في مطالبة مختلف العلوم الاجتماعية - علم الاجتماع ، علم السياسة ، علم الاقتصاد ، الخ - بوضع علمي ، جعلت نصب عينها في دراسة العلاقات الدولية هدفا يتمثل في وضع نظرية تفسيرية ذات طبيعة محددة وعامة لاييلها الزمن . وكان منهجها مبنا على فلسفة في المعرفة مستمدة من المذهب الوضعي ، تجعل نموذج العلوم الاجتماعية يحاكي نموذج العلوم الطبيعية .

كان الهدف عزل عدد من الموضوعات المتكررة عن جميع مختلف الأحداث التي تدخل في نطاق العلاقات الدولية ، وأن تضع النماذج أو القوانين التفسيرية التي تحكم سلوك من تشملهم العلاقات الدولية . وبعبارة أخرى كان يعني إعداد نماذج تفسيرية تتكون من عدد من المتغيرات تقوم باختيارها باستخدام التاريخ كمعمل اختبارات ، إما بمقارنة النماذج بسجل العلاقات الدولية الماضي أو بمحاولة تطبيقها على الوقت الراهن أو بإجراء . تنبؤات تختبر في الوقت المناسب ، عن غط العلاقات الدولية في المستقبل . وجمع الاحصاءات في محاولة لايجاد وارتباطات في دراسة العلاقات الدولية ، وبناء نماذج في قطاعات من قبيل صنع القرارات متعلقة بالسياسة الخارجية ، تقول ان هذه تعتبر مثله لمناهج موجهة نحو هذا النوع من الهدف

يجب مواجهة الحقيقة اليوم وهي أن هذا الهدف بعيد عن التحقيق وأن البحث عن نظرية تفسيرية عامة ودائمة يمكن تطبيقها بغض النظر عن يطبقها أو أين ومتى تطبق ، هذا السعي أوصل البحث الى طريق مسدود . انه يعني أن نزل عن تعقيدات المواقف الحقيقية العوامل ذات الأهمية وتدع جانباً العوامل التي ليست لها أهمية . وبالإضافة الى هذا يجب إرساء علاقات دقيقة بين المتغيرات التي يقع عليها الاختيار . والحقيقة أنه في الدراسة المعاصرة للعلاقات الدولية حدث تقدم قليل جداً نحو أي من أمثال عمليات الاختيار والترتيب . فمعظم « النماذج التفسيرية » التي رسمت هي فنى الحقيقة مبادئ في علم تصنيف الاحياء فحسب أو اطرارات تصورية تشير الى طائفة من المتغيرات يمكن أن تكون لها علاقة بالظواهرات والعمليات موضوع الدراسة ، دون أن يكون هناك في الحقيقة أي اختيار وترتيب من النوع الذي يحتاج اليه رسم نموذج تفسيري .

لنأخذ مثالا واحدا فحسب عندما يحاول جراهام أليسون Allison Graham أن يلقي الضوء على عمليات صنع قرارات السياسة الخارجية فانه يضع التأكيد في كل من النماذج الثلاثة التي يقترحها (العقلاني ، التنظيمي ، البيروقراطي) على عدد من

المتغيرات التي يمكن أن يكون لها دور في صنع القرار، ولكنه لا يقيم أية علاقة مضبوطة بين هذه المتغيرات ويقتصر على وصف العملية التي تحكم رسم سياسة خارجية معينة (التي كانت وراء أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢)، وأكثر من هذا أنه لا يحددنا في الواقع عن طريقة ربط التفسيرات الثلاثة المختلفة التي يقدمها للعملية صنع القرارات، ومصطلحات النماذج الثلاثة التي يعرضها، وعلى ذلك فاسهام أليسون وصفى وتصنيعى. قد يجد المرء بالطبع ما يغريه بتجاهل هذه الصعوبة المتعلقة بادماج المتغيرات التفسيرية المحتملة في نموذج واحد، باللجوء الى منهج يختزلها يرمى التفسير على عامل واحد. ولكن تم التوضيح الوافي بأن مثل هذا المنهج غير قادر على تفسير الطابع متعدد الأبعاد للظواهر الاجتماعية وأسبابها الكثيرة والمتنوعة.

المقبة الحالية في طريق إيجاد نظرية تفسيرية للعلاقات الدولية ودون حدوث أى تقدم في الحقيقة تجاوز مرحلة التصنيف، لا يمكن إلا أن تقود العلماء إلى أن يصبحوا على بينة بصورة أكمل، بإمكانيات صياغة مثل هذه النظرية وما تنطوى عليه من قيود. عند اختيار منهج عام سعى ممثلو العلوم الاجتماعية جاهدين إلى ابتداء نظرية لا يلبها كرايام لا تأتي صلتها الوحيدة بالتاريخ إلا من موقف الحياد الذي يتخذه العالم في ميدان تجريبي معين. غير أنهم لم يدركوا أنه ليس في الامكان فهم العلاقات الدولية دون إدخال دينامية التاريخ في النماذج التفسيرية ذاتها. وحتى اذا كان تقرير طائفة من التفسيرات التفسيرية المحتملة صحيحا بمصطلحات عامة ومن ثم لا يكون مرتبطا بموقف معين، فعن طريق تفسير فئة معلومة من الظروف التاريخية يستطيع العالم ويجب عليه انتقاء وترتيب هذه التفسيرات. وبعبارة أخرى فتجاوز مرحلة التصنيف لا يمكن أن يحدث إلا بأن يأخذ في الاعتبار دينامية تاريخية معينة بتحليل طائفة معلومة من الظروف التاريخية.

لا شك أن هناك عوامل تفسيرية مشتركة بين الصراعات التي نشبت في الأيام الأخيرة مثل الحرب الباردة أو حرب فيتنام والصراعات الكبرى التي شهدتها تاريخ أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلا أنه لا يمكن رسم نماذج تفسيرية لهذه الصراعات المختلفة دون أن نأخذ في الاعتبار الدينامية والقوى التي لها تأثير في النظام الدولي خلال الفترة المعنية. وفضلا عن هذا، لا يستطيع المرء أن يقوم باستنتاج قوانين تحكم أداء وتوازن النظم الدولية، بالاقتصار على مقارنة استقطابية النظام المعاصر باستقطابية النظام الأوروبي في القرن التاسع عشر، وبدون أن نأخذ في الاعتبار الخصائص الهيكلية الأساسية الأخرى التي يتسم بها كل من هذين النظامين (في

تصنيف معين ودرجة التجانس الأيديولوجي والثقافي) ودينامية تطورهما .

في الامكان بغير شك أن نتصور مجالات للتعميم خلاف مجال تأكيد المتغيرات التفسيرية المحتملة . فمن طريق رسم نماذج تفسيرية شتى تتعلق بمواقف تاريخية معينة . يمكن أن يتوقع العلماء وعلى نحو معقول ، أن يلمحوا اتجاهات معينة تتطور كقوانين ، ومبروحا تفسيرية معينة مشتركة بالنسبة الى الظواهر المختلفة .

غير أن محاولة إيجاد نظرية عامة في دراسة العلاقات الدولية ، لا يجب أن نعي أن نفسى بعد العلاقات الدولية الثقافي على نحو ما كان عليه الحال كثيرا في الماضي لسوء الحظ . ليس باستخلاص نتائج عامة من دراسة مجتمع معين - ووجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية في الحالة التي تناقشها - وبعبارة أخرى ليس برفض النظر في التنوع الثقافي ، يمكن أن تكتسب نظرية العلاقات الدولية بعدا يتجاوز الحدود الثقافية وحدود المجتمعات يتفق مع متطلبات النهج . إن التنوع الثقافي ، شأنه حقا شأن دينامية التاريخ ، يجب أن يكون أساسيا بالنسبة الى النظرية المقترحة بشأن العلوم الاجتماعية لدراسة العلاقات الدولية .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

◎ مجلة رسالة اليونسكو

◎ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

◎ مجلة مستقبل التربية

◎ مجلة (ديوجين)

◎ مجلة العلم والمجتمع

هذه مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغات الدولتين
تصدر طبعا بالعربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع السبعين القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومي العربي ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

بحوث التنمية والعلوم الاجتماعية في الهند

الهند

مقدمة

في غضون العقد الأخير، أو حوالى ذلك، حدث في الهند انفجار حقيقى فى مؤسسات التعليم العالى والبحوث فى مجالات علم الاجتماع، وكذا فى مختلف مظاهر التنمية، وبإدارة إنشاء هذه المؤسسات، ليس فقط المراكز التقليدية للتعليم العالى، كالجامعات، ولكن أيضا الحكومة المركزية، وحكومات الولايات، ومختلف الهيئات المستقلة وشبه المستقلة مثل المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع ICSSR، ولجنة المنح الجامعية UGC. ويتدفق من هذه المعاهد بحوث فى ترابط العلوم وتعدددها، وفى العلوم الموجهة، والدراسات السياسية، وجمع المعلومات، والاعمال ذات الأهمية الفكرية البحتة أو الأكاديمية، والابحاث التجريبية والمستقبلية. ومع ذلك فالمعجب أنه رغم أن أعضاء هذه المعاهد المختلفة قد يكونون على علم بالبحوث التى يجربونها غيرهم، فإن هناك قصورا ملحوظا فى معرفة عمل الآخرين على مستوى المؤسسات، وفى هذا بعض

بقلم : ت . ق . ساتيامورتى T.V, Sathyamurthy زميل بمعهد
كريستيان ميشلسن برجن النرويج

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

المحبوب ، أخطرها ازدواج الجهود ، وصعوبة الحصول على إدراك نقدى للعمل الذى
يؤدى فى سائر أنحاء البلد .

ولا نقصد هنا أن تعدد-بغض النظر عن التلخيص- الاهتمامات الأساسية فى
معاهد البحوث والتنمية الخمسين وثيف فى الهند ، أو أن نركز على مظهر نوعى من
مظاهرها نشاطها ، أو على الطرق المستخدمة فى تنظيم البحث ، والمعايير المطبقة فى
اختيار المسائل للبحث ، إنما قصدنا أن نسجل نشوء عدد كبير من هذه المؤسسات فى
مجال خاص بتنمية الافكار المتعلقة ببحوث علم الاجتماع وأوليياتها كجزء من تاريخ
الفكر الهندى المستقل ، ونترك خارج بحثنا هذا الكمية الهائلة ، والمدى البعيد للبحوث
التي يجريها العديد من المؤسسات والهيئات المتخصصة لمصلحة أو تحت رعاية وزارات
حكومية كبيرة ، ووكالات دولية ، وغير ذلك من الهيئات القانونية ، كلجنة المنح

الاجتماعية ومن المفيد أن ننوه بأنه لم يكن هناك بالفعل في أى بلد نام آخر (باستثناء سريلانكا) وقت حصول البلد على الاستقلال مثل هذه المجموعة من الموظفين المدربين في العلوم الاجتماعية الذين يمكن أن يعهد إليهم بكمية البحوث المطلوبة لمساندة عملية وضع السياسات مساندة مستمرة، ولتوليد المعلومات التجريبية أو النماذج النظرية، أو تحديد مشاكل البحوث المتصلة بهذا الموضوع، كما هو الحال في الهند. والظاهرة المثيرة للاهتمام، بالنظر الى هذه المزية الاولى، أنه خلال الخمس عشرة سنة الاولى من الاستقلال، كان نمو مؤسسات التعليم العالي والبحوث في التنمية وعلم الاجتماع بطيئاً وجزئياً بصورة غير معقولة. فقط في غضون الفترة اللاحقة لأوائل الستينات (وبخاصة في السبعينات) بدأ ظهور مراكز دراسة التنمية وهيئات مختلفة أخرى مكرسة لبحوث العلوم الاجتماعية بأعداد كبيرة. وليس من العسير البحث عن أسباب تأخر إثمار هذه الإمكانيات في الهند، كما سوف يتضح خلال هذا البحث.

ومن الوجهة النفسية، لا بد أن نتذكر أن مناخ البحث الذى يتولاه المواطنون في الهند في المسائل التى تواجه اقتصاد البلد ومجتمعه ونظامه السياسى وثقافته كان أكثر ملاءمة من مناخ البحث القائم بصورة آلية على نهج البلاد المتقدمة. إن النزعة النفسية الى التفكير ذى الجذور الوطنية تعزى جزئياً الى تفضيل يقوم على اعتبارات كيفية يدعمها الاتجاه النوعى الذى اتخذته الحركة الوطنية (التي تؤكد مثلاً على ما يسمى سواديشى Swadeshi، أى التقنيات الوطنية المتطورة التى لا تتعاون مع القوة الاستعمارية، بل تكافحها، وإلى أهمية الإنسان العادى- من حيث المبدأ على الأقل- باعتباره المستفيد الأساسى من الإصلاح الاجتماعى، والتقدم، والتنمية، الخ). وجزئياً أيضاً، من حيث الكم فقط، إذ كان بالبلد عند حصوله على الاستقلال عدد كبير من علماء الاجتماع الأكفاء (وكانوا في البداية من رجال الاقتصاد) يمكن أن يستعان بهم لتنمية الآفاق المتطورة.

وينبغى مع ذلك إضافة بعض التوضيح الى هذه الملاحظة العامة بخصوص المفكرين الهنود. لنضع نصب أعيننا أنه عند استقلال البلد كانت الغالبية العظمى من الهنود الذين تلقوا التعليم الجامعى في البلد أوفى الخارج قد اصطبغت عقوفهم بأفكار وقيم ونظريات ونماذج وتقنيات تولدت خلال فترة طويلة في دور التعليم العائى الغربية، رغم أنها طبقت ظاهرياً على مشاكل ذات طبيعة نوعية هندية في مجالات مثل الاقتصاد، وبدرجة أقل في علم الاجتماع. وعلم الإنسان، معنى هذا أن نفس الأشخاص الذين تعلموا وتدريبوا تدريباً أكاديمياً عالياً، وساندوا الحركة الوطنية

(بقيادة غاندى الذى أهتم اهتماما كبيرا بالهنود الذين رفضوا أن يكونوا ضمن نظام
القياس الاستعماري، أى الغربى) كان على هؤلاء، فى نطاق الهند بعد الاستعمار،
وتبعاً لما تلقوه من تدريب فكري أن يقدموا توجيهها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية فى الهند، يكون فى جوهره متمشياً مع الأسلوب الذى اتبعته فيما مضى
البلاد التى تعتبر حالياً متقدمة فى الصناعة، رأسمالية كانت أو اشتراكية.

هذا الازدواج فى التوجيه الناتج عن تفضيلات نفسية، وتدريبات فكرية، متباعدة
كثيراً بعضها عن بعض، كان سمة غالبية للبحث الهندى فى العلوم الاجتماعية حتى
ظهر فى الستينات جيل جديد من العلماء والباحثين درس ملاءمة الآراء العالمية
الموروثة من عهد الاستعمار من وجهات نظر مختلفة، بالعودة مثلاً الى الأساليب الوطنية
الجديدة لصياغة المشاكل الملحة التى تواجه البلد، وبالتجاه الى أشكال جديدة من
الماركسية التى تستجيب بنوع خاص لظروف التخلف والتبعية، أو بإعادة صياغة
الأيديولوجية الغاندية (نسبة الى غاندى) حتى توائم ظروف الهند الحديثة.

المرحلة الأولى (١٩٤٧-١٩٦٠)

فى غضون الخمس عشرة سنة التالية للاستقلال، تحملت الجامعات المسئولية
الأساسية للبحث والدراسات العليا فى التنمية والعلوم الاجتماعية. ولعشرات السنين
قبل الاستقلال، نجحت أقسام علم الاقتصاد (وكذا أقسام التاريخ) فى عدد من
الجامعات (وغالباً)، وليس فقط، الجامعات الرئيسية فى بومباى، وكلكتا، ومدراس.
فى إنشاء مجموعة من البحوث فى مسائل تتعلق بالاقتصاد الهندى، وتاريخ الاقتصاد
والاجتماع الهندى وكانت مدرسة بومباى لعلم الاقتصاد برئاسة ك. ن. فاهيل K.N. Vakil،
وقسم الاقتصاد بجامعة مدراس برئاسة جون ماثي John Mathai، وب. ج. س.
توماس P.I. Thomas نشيطين بنوع خاص فى بحوث الاقتصاد الهندى، ولو أنهما ركزا
نشاطهما غالباً فى مجالات تقليدية مثل المالية العامة، والضرائب، والميزانية، والدخل
القومى، ألغ أكثر من التركيز على مسائل التنمية ذاتها.

ومع ذلك، فعند الاستقلال كان لدى أقسام الاقتصاد فى الجامعات أساس
بنسوى، وعاملون مدربون تدريباً كافياً، يمكن أن يكونوا نواة للبحث المركز على
التنمية. وفى نطاق محدود، وحتى قبل الاستقلال، أبدى هؤلاء الباحث الجامعيون فى
علم الاقتصاد اهتماماً بمسائل تتعلق بطبيعتها بالتنمية. من ذلك أن مدرسة بومباى
لعلم الاقتصاد نجحت فى إنشاء مجموعة كبيرة من المعلومات التجريبية فى المادين

الزراعية (ولو كان ذلك بغير السفسة النظرية التي ظهرت في السنوات التالية) ، وذلك برئاسة أساتذة مثل جاثار Jathar ، و بيرى Beri ، كما اضطلعت أقسام الاقتصاد بالجامعات الرئيسية الثلاث بعمل يتصل اتصالا مباشرا بتصنيع الهند ، وهو عمل اعتمد عليه بدرجة ما ، على سبيل المثال ، أولئك الذين تولوا وضع «خطة بومباي» .

وفي حين ارتفعت دراسة علم الاقتصاد (وتاريخ الاقتصاد والاجتماع) في الجامعات الى مستوى أكاديمي متقدم تبعا للمعايير السائدة في جامعات العواصم الكبرى ، كان مستوى التعليم والبحث في العلوم الاجتماعية الاخرى ، كعلم الاجتماع ، وعلم الإنسان ، وعلم السياسة ، منخفضا (وهنا أيضا مع بعض الاستثناءات ، كما في كلكتا ، ولكنا في علم الإنسان ، وبومباي ، وبونا في علم الاجتماع) ، في حين أن علم الاجتماع المتصل بعلوم أخرى لم يكن له وجود تقريبا في نظام التعليم العالي بالهند كلها .

وكان أول نتاج لعلماء الاقتصاد العائدين من الخارج نواة لدراسات عليا وبحوث في هذا المجال في الهند المستقلة . وفي النظام السياسي الجديد ، علق قدر من الأهمية غير المتكافئة بعلم الاقتصاد الذي اعتبره أكثر قادة الهند ميلا للعلم والمعرفة بمثابة ملك العلوم الاجتماعية (من هؤلاء نهرو ، وراجا خويا لاشارى ، وكوشنا ماشارى ، وكوشنا منون ، في الحكم ، ومنهم في المعارضة ، أسوكا مهتا ، ومينوماسانى ، وهريدياناث كونزرو) . ولكن ليس كل من ترابط العلوم (أو بالنسبة لهذا الموضوع ، تعدد العلوم ، وحتى التنمية الاقتصادية المتوازنة) الريفية والحضرية ، الزراعية والصناعية) قد حظى بكثير من الأهمية في هذه المرحلة ، إلا أن قدرا كبيرا من الاهتمام وجه الى دراسة الاقتصاد فيما يتعلق بنوع خاص بالتخطيط (وبالجانب النظرى الحديث بطبيعة الحال) ، وبعلم الإحصاء (وحديثا بالاقتصاد القياس) ، وكذا باقتصاديات التصنيع ، وتحديث الاقتصادى الهندى .

وكانت قوة الدفع الأساسية لدراسة العلوم الاجتماعية والبحوث الموجهة صوب التنمية محسوسة في مدارس جديدة للتعليم المتقدم ، شيدت برعاية الحكومة ، ومعمونة مالية سخية . وفي غضون سنين قلائل بعد إنشاء هذه المدارس اكتسبت بعض مراكز البحث والتعليم العالى ، كمدرسة دهمي للاقتصاد (وفيما بعد معهد التنمية الاقتصادية) ، ومعهد الإحصاء الهندى بكلكتا (وفيما بعد بكل من كلكتا ودهمي) برئاسة ف. ك. ر. ف. راو V.K.R.V. Rao ، و ك. ن. راج K.N. Raj ، و ب. ك. ماهالانوبس P.C. Mahalanobis ، ك. ر. راو C.R. Rao على التوالى ، اكتسبت مكانة

كبيرة، وطنية ودولية. وفقدت الاقسام التقليدية لعلم الاقتصاد في الجامعات القديمة أهميتها الى حد ما أمام مراكز البحوث الجديدة هذه. وفي الوقت نفسه، نشأت بضعة مراكز مستقلة للبحوث، وبخاصة في مجالس الاقتصاد، مثل المجلس القومي للبحوث في علم الاقتصاد التطبيقي NCAER، وكان في البداية تحت رئاسة ب. س. لوكاناثان P.S. Lokanathan.

وراح الباحثون الذين تلقوا تدريباتهم في هذه المنشآت الجديدة يدرسون علمي الاقتصاد والإحصاء في بعض الجامعات الموجودة من قبل؛ غير أن عددا كبيرا منهم أنشأ أقساما لعلم الاقتصاد في جامعات جديدة (مثل ذلك. جادافور، وبونا وبارودا، وسوجور، الخ) تأسست في الخمسينات والستينات. وبغرس هؤلاء الباحثون في أذهان طلبتهم وعيا جديدا بالدقة في التقدير الكمي، والحاجة الى التجربة الشاملة، وطرق البحث المناسب، وتقنيات البحث. وعلى ذلك صار أفضل أقسام الاقتصاد في الهند مصدرا لتخريج عدد هائل من رجال الاقتصاد والإحصاء الأكفاء الذين امتصت الوظائف الحكومية نسبة كبيرة منهم في مجال التنمية والتخطيط، وأصبح الباقي منهم مدرسين وباحثين في الجامعات. وكان هناك أيضا في صفوف هذا الجيل الجديد من رجال الاقتصاد الهنود بعض الذين استفادوا من خبرتهم ببلاد أكثر تقدما وهيئات مثل الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وعلى وجه العموم ففى غضون المرحلة الأولى من استقلال الهند تركز اهتمام غير متكافئ على النواحي الاقتصادية من التنمية في البحوث التي أجرتها الجامعات. أما العلوم الاجتماعية الأخرى فإنها لم تلق قدرا مساويا من التشجيع، ولو أن علم الاجتماع بدأ يحظى بالتدريج بما هو جدير به من اهتمام في بداية الستينات. وبغض النظر عن علم الاقتصاد، كان في حقل تاريخ الاقتصاد والاجتماع وحده نمو مطرد، وتجميع للمعارف التي توصل اليها البحث في الجامعات الهندية خلال هذه الفترة.

ونمع ذلك ففي النصف الثاني من الخمسينات، تبين أن الجامعات الهندية تتعرض لضغوط شديدة جعلت من المسير الاستمرار في دعم البحوث المرتفعة الجودة. فأولاً، كان التعليم في الدستور حكراً للدولة، ومن ثم فإن معظم الجامعات (باستثناء بعض الجامعات الأهلية القليلة) كان يسيطر عليها حكومات الولايات التي كان عليها أن تتولى إعانة أعداد كبيرة من الطلبة ذوي الموارد المحدودة. ثانياً، كان معنى الزيادة في أعداد الطلبة تناقصا حتميا في جودة التعليم والبحث. ثالثاً، مسألة ما إذا كان من

الضرورى أن يكون التعليم العالى بنقطة الولاية المعنية . ولى أية درجة يتعين ذلك : هذه المسألة لم يتم حلها حلا مرضيا ، مما أدى الى ارتباط شديد فى أهداف التعليم العالى ، ومساهمته ومستوياته فى غالبية الولايات .

وفى الوقت نفسه أصبحت الحاجة ماسة بشدة لتطوير التعليم التكنولوجى . وكانت الجامعات الهندية التى تملك تقليدا طويلا الأمد فى الهندسة ، والطب تفتقر الى مراكز البحث والتعليم التكنولوجى (باستثناء عدد قليل منها مثل جامعة بنارس الهندوكية . وكلية بيلانسى الأمل شهرة ، ومعهد مدراس للتكنولوجيا) . وفى العقد الاول من الاستقلال ، عملت الحكومة على سد هذا الفراغ بالتخطيط لإنشاء معاهد هندية للتكنولوجيا ، بمساعدة النماذج المتبعة من مختلف البلاد المتقدمة . جمهورية المانيا الاتحادية ، الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى . ويتم القبول بهذه المعاهد على أساس امتحان مسابقة . على مستوى الهند كلها . والطلبة فى هذه المعاهد ، وطلبة الدراسات العليا بها (فى خراجبور ، ومدراس ، وبواى بالقرب من بومباى ، وكانبور ، ودلهى) قد تدرىوا على المجموعة الكاملة من فروع المعرفة التكنولوجية والعلمية البحتة ، فى حين اضطلعت هيئات التدريس بأنشطة البحث والإعلام بالإضافة الى قيامها بشئون التدريس والامتحان .

وثمة سمة تميز معاهد التكنولوجيا الهندية ، ذلك أنها تهتم فى مناهجها وبرامج البحث فيها بالنواحي الاجتماعية الاقتصادية للتحديث والتنمية التكنولوجية ، والعلوم والدراسات الأدبية . وأقسام العلوم الأدبية فى المراكز الدراسية هذه ليست مجرد ملحقات لمجموعة جوهرية من الموضوعات التكنولوجية ، ولكنها مجموعات كاملة من العلماء الأكفاء ، وبرامج سوية من الناحية الفكرية للبحث فى المضامين الاجتماعية والإنسانية لضرور التنمية التكنولوجية فى العالم الثالث بوجه عام ، والهند بنوع خاص .

ومع ذلك فإن تجربة الهند لهذا النوع الجديد من المشروعات التعليمية ، ليست بوضوح بعض المشكلات فمعاهد التكنولوجيا الهندية ، بالنظر الى حجمها المحدود . والعدد الكبير من الاقسام المتفاوتة ، لم تثبت أن أصبحت مرتفعة كفاءة بين الاقسام فى سبيل الحصول على الموارد . ولم يمض وقت طويل قبل أن نغزو الاستغناء

بومباى نى د هند .

البيروقراطية التدريجية الثقيلة في العمل الوظيفي، والذي تميزت به الهند أروقة السلطة في مراكز التعليم العالي هذه. وشاع الاستياء والإحباط، ليس فقط بين الطلبة، ولكن أيضا بين أعضاء هيئة التدريس الأكاديمي.

وأخطر من تفتت المعنويات الأكاديمية الهوة بين نوعية، ومرتبة، وعدد الشبان والشابات الأكفاء (الذين ينتمون أيضا الى صفوف المفكرين الهنود) الذين تخرجهم معاهد التكنولوجيا الهندية «IIT» من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرة الحكومة ومختلف المؤسسات الصناعية وغيرها في البلد على استيعابهم في وظائف مناسبة. ونتيجة لذلك فإن أعدادا كبيرة من الخريجين والحاصلين على درجات في البحوث من معاهد التكنولوجيا الهندية على مدى السنين هاجروا الى البلاد المتقدمة في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى ذلك أسفر نجاح سياسة الحكومة الهندية في خصوص التعليم التكنولوجي، مما يتبين في جودة إنتاج هذا التعليم، أسفر عن خسارة جسيمة لحقت ببالية الدولة، مع حرمان البلد على المدى الطويل من خدمات بعض أصحاب المواهب المدربين أحسن تدريب.

وفي عام ١٩٦٠ لم يعد في التوسع الاعتماد على الجامعات للارتقاء بالبحوث والتعليم العالي في مجال العلوم الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (٣). وفي الوقت نفسه، فإن النظرة الضيقة في العقد الأول من الاستقلال، تلك التي تعتبر طبيعة التنمية في أساسها اقتصادية، وتري أن جوهر التنمية الاقتصادية يكمن في خطط من التصنيع السريع، وفي تطوير علاقات الانتاج الرأسمالي الحديث بفضل التخطيط الحكومي، هذه النظرة تحولت سريعا الى نظرة أكثر تعمقا للواقع الهندي كانت التنمية الاقتصادية تعتبر ليس فقط في نظر أكثر رجال الاقتصاد حساسية - جزءا من عملية التنمية الإجمالية المرتبطة ارتباطا شاملا بالتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية. والأهم في الاقتصاد الهندي أن القطاع الريفي كان يتحول ليصبح القطاع المسيطر في المستقبل المنظور، ومن ثم فإن الإنتاج الزراعي، والعلاقات الزراعية، والإصلاح الزراعي، وعلم الاجتماع الريفي، وسياسات «موفوسيل» mafussil، والصناعة المرتبطة بالزراعة، هذه كلها يتعين أن تدخل في نطاق البحث الأكاديمي بصورة منهجية صارمة أكثر من ذي قبل.

وعلى ذلك نما الشعور في أواخر الخمسينات عند الأكاديميين، والمهنيين، وقادة الحكومة، وبعض البيروقراطيين بأن مشكلات التنمية الهندية ينبغي دراستها بأسلوب

صحيح يرتبط بعلوم مختلفة، وأنه يجب، حتى في البحوث الاقتصادية أن يوجه مزيد من الاهتمام بالمجتمع الريفي، وبالتوازن بين الزراعة والصناعة في الاقتصاد الهندي الناشئ. وفي الوقت نفسه، ومع سرعة التوسع في القطاع العام، والاهتمام المتزايد الذي تبديه حكومات الولايات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتخطيط في نطاق سلطتها، أصبح المناخ مناسباً لإنشاء مراكز منفصلة للبحوث والدراسات العليا في مجال العلوم الاجتماعية والتنمية بدلا من الاستمرار في الاعتماد على الجامعات والاضطلاع بتنفيذ برنامج موسع، وتولى المهام وثيقة الصلة بالموضوع، والتي لم تعد الجامعات على ما هو واضح كفؤا لها.

إن سنوات التفكير في المستقبل، التي تقوم على أساسها الخطة الخمسية الحكومية التي أظهرت بجلاء الحاجة إلى المعلومات والمعارف في مجالات أبعد مدى من علم الاقتصاد الذي ينظر إليه نظرة ضيقة أو تقنية، وقد ولدت مناخا عاما ملائما لتبرز فيه مراكز دراسات التنمية وبحوث علم الاجتماع (مع تسهيلات للدراسات العليا بعد التخرج، أو بدون هذه التسهيلات). ومع ذلك يجب ألا يغرب عن البال أنه في غضون هذه المرحلة، استمر علماء الاجتماع على حذر من توسيع أفقهم العلمي ليجمعوا من علم الاقتصاد جزءا حقيقيا لا يتجزأ من علم الاجتماع. ولو أنه كان عندهم استعداد أكبر لأن ينوعوا اهتماماتهم في نطاق علم الاقتصاد نفسه، و يبدلوا عناية خاصة بالمشكلات التي يطرحها الاقتصاد الريفي.

وعلى ذلك فإن البحث المتصل بعدة علوم كان أنصاره في البداية باحثين يعملون في موضوعات غير اقتصادية، ومنهم مؤسسو أول مركز لدراسة التنمية باعتبارها مجالا دراسيا متكاملًا، وهو «مركز دراسة المجتمعات النامية» CSDS الذي تأسس في عام ١٩٦٣ برئاسة راجنى كوثارى Rajni Kothari، وهو عالم قيادي في علم السياسة، تأسس بمعونة مالية أجنبية لم تكن آنئذ موضع شك. هنا جرى البحث في المساهمة السياسية، والمظاهر النفسانية السياسية، والطب النفسي والعقل، وعلم الاجتماع الريفي، ودراسات ذات نزعات سياسية، وسياسة مرتبطة بمجتمعات مختلفة، والتنمية الريفية، وصنع القرارات الديمقراطية، ومشكلات البناء القومي، وكانت الدراسة سلوكية على نطاق واسع، ولو أن هذا قد خفف في السنوات الأخيرة. وبدرجة ما اتجاهات أخرى، ومجاولات منهجية لجمع وتخزين أنواع مختلفة من المعلومات التجريبية على مستوى سياسات الولايات والمقاطعات، يحصل عليها من مختلف أنحاء الهند.

وأدى القلق من المعونات الأجنبية التي تقدم للتنمية ولمعاهد بحوث علم الاجتماع^(٦) والذي عبرت عنه بعض الجهات في الهند، أدى بطريقة غير مباشرة إلى تشجيع إنشاء معاهد عالية قومية وأهلية في هذه المجالات^(٧). والواقع أن الستينات كانت موسم هذا النشاط، وفترة استخدم فيها مزيد من الفكر في دراسات التنمية باعتبارها مجالا قريب الشبه من مجال البحث والدزاسة العليا.

وبغض النظر عن مركز دراسة المجتمعات النامية، وبصفة مراكز خاصة بالدراسات الميدانية المنشأة في بعض الجامعات (مثل ذلك: في دلهي، وراجستان، وبومباي)، فإن الفترة التي نتحدث عنها جديرة بالتأييد لظهور ثلاثة أنماط مختلفة من معاهد البحوث العالية:

أولا: اعترفت الحكومة المركزية بأهمية البحث المتصل بعنوم مختلفة، وجمع المعلومات وتخزينها في موضوع الريف الهندي، وذلك بإنشاء «المعهد القومي لتنمية المجتمع NICD في حيدر أباد وهنا وجه اهتمام متماثل لكل من الإدارة العامة، وتنمية المجتمع، وعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع. وكان هذا العمل مفيدا بصورة مباشرة لبعض وزارات الحكومة المركزية، كوزارات الغذاء والزراعة، والتنمية الريفية (والاجتماعية)، والصحة، وتنظيم الأسرة، والتخطيط، الخ. وقد اهتم لك. سو برامانيان C. S. Ramani الذي كان وقتئذ وزير الغذاء اهتماما شديدا بالعمل الذي يؤديه هذا المعهد، وكان مسئولاً عن العلاقة التهادنية مثار الجدل الشديد، والتي بموجبها جعلت المعلومات التي تجمع من كل أنحاء الهند نتيجة للعمل الميداني النشط الذي يضطلع به المعهد القومي لتنمية المجتمع NICD متاحا للحاك (دون أية تكلفة) لجامعة متشيجان، للحفظ والاستعمال^(٧).

وكان إنشاء معهد للدراسات العليا والبحوث، كالمعهد القومي لتنمية المجتمع فرصة لإيضاح مشكلة أخرى، يواجهها من وقت لآخر علماء الاجتماع على المستوى الأكاديمي الهندي. فالجيل الأول من علماء الاجتماع (وهم في الأصل علماء اقتصاد) الذين نشأوا في جامعات هندية وإنجليزية، كانوا يتميزون، بفضل تأهيلهم الأكاديمي بوجهة نظر متجانسة تقريبا، وتتألف نزعاتهم الأيديولوجية جيدا مع السياسة العامة لحكومة نهرو الخاصة بخلق الظروف المناسبة لبروز اقتصاد أهل مختلط (على «نمط المجتمع الاشتراكي») وعلى مسافة متساوية من القوتين العظيمين (مع الالتزام بالمشاركة مع البلاد الفقيرة). هذا الجيل من علماء الاجتماع أعقبته أجيال

أخرى شكلت مجموعة مختلطة، حسب عدد فروع علم الاجتماع التى تنتمى إليها، ولأنها تلقت تعليمها الأكاديمى فى جامعات أجنبية فى بيئات إيديولوجية وسياسية مختلفة.

ومع أن رجال الاقتصاد ظلوا يشكلون لفريق الأكبر، إلا أن مزيدا من علماء الاجتماع، والسياسة، والجغرافيا، وعلم الانسان (الأنثروبولوجيا)، والبيئة، وغيرهم انضموا إلى صفوف علماء الاجتماع.

وعلى خلاف علم الاقتصاد، كان سائر العلوم الاجتماعية فى الجامعات الهندية بوجه عام إما قديمة العهد، أو متخلفة (أو الإثنين معا)، وتفتقر إلى سمات أكاديمية. وفى مثل هذه الظروف لم يكن لدى علماء الاجتماع فى هذه الفروع العلمية غير الاقتصادية، الوافدين من الخارج أية مبادئ فكرية وطنية أو أكاديمية صادقة. معنى هذا، بغض النظر عن أولئك الذين تلقوا تعليمهم محليا (وهم محرومون من بعض المزايا لأن تدريبهم الفكرى كان يعتبر دون المستوى المعيارى، فى نظر أى تقدير دولى سوى) أن عددا متزايدا من الاختصاصيين، كانت المجموعة أو المجموعة النظرية الأكاديمية التى ينتسبون إليها هى مدارس البحوث الأجنبية التى تلقوا بها تدريبهم.

وعلى ذلك فإن أية مؤسسة للدراسة العالية أو البحث العلمى فى مجالات خلاف الاقتصاد قد تغدو مضمارا للصراع بين أنصار مختلف الأساليب، والتقنيات، والنظريات، والنماذج، والقيم الفكرية، بدلا من أن تكون مركزا تزدهرفيه معا مختلف الاتجاهات لتثمر أحسن النتائج. وقد حدثت فى بعض الأحيان مصادمات حادة، مثلا بين الذين تبنا أسلوبا «قوميا» لمعالجة مسائل البحث وبين أولئك الذين يعتقد أنهم «مؤيدون لأمريكا» (أو بين ذوى الاتجاه الماركسى من جهة، وبين الذين اعتبروا بمثابة «نفيعين» أو «سلوكيين» فى ميولهم).

وهكذا يمكن أن تترجم الفروق الأكاديمية إلى أقسام إيديولوجية أوسع. ومع ذلك فهناك سمة هامة لهذه الفترة ذلك أنه لم يحدث شئ من هذه المصادمات، والسبب فى ذلك أن المؤسسات الأكاديمية الهندية تلك بوجه عام قدرا كبيرا من التسامح، كما كان هناك على مر السنين تعاطف قوى مع الأساليب الفكرية ذات الطبيعة الليبرالية أو اليسارية^(٨).

ثانيا: أن فكرة إنشاء جامعات وطنية، متخصصة فى التعليم والبحث فيما بعد التخرج، ومهيئة لأن تغدو مراكز للتفوق الأكاديمى، هذه الفكرة ناقشها بقوة نهرو

-فيما ناقشة من أمور أخرى . وحتى إذا كان على هذه المراكز أن تضطلع أول كل شيء بالبحوث « البحتة » فإنه يتعين أن تتعلق اهتماماتها مباشرة بالمشاكل التي تواجه المجتمع الهندى فى مختلف المجالات ، ومن ثم فإنها لا تنأى كثيرا عن البحوث « التطبيقية » . ومع ذلك فإن ما حدث هو أن أول هذه المراكز- جامعة جواهر لال نهرو (بنيدولهى)- لم ينشأ الا فى القسم الاخير من الستينات ، وأعقبه بعد حوالى عشر سنوات ، منشأة مماثلة فى حيدر أباد . (٩) .

وكانت جامعة جواهر لال نهرو INU مركزا للدراسات السياسية . وجدير بالذكر أنها ليست مركزا للبحوث بالمعنى الذى يقصده أساسا هذا المقال . ولكن هذه المراكز كلها ، بلا استثناء ، بها نسبة من الباحثين الحائزين على أعلى الدرجات العلمية (ماجستير فى الفلسفة) أو دكتوراه فى الفلسفة) . وفى الوقت نفسه ، كانت المنشأة الأولى (جامعة جواهر لال نهرو) منشأة جامعية ، ومن ثم فهى تضم مجموعة كبيرة من الطلبة الذين يعدون أنفسهم للحصول على الدرجات العلمية العليا ، وينقسم وقت الأساتذة بها بين التدريس والبحث . وحتى مع ذلك فمن الخطأ تجاهل مثل هذه الجامعات الأهلية التى تعد طلبتها للدراسات العليا ، بينما نذكر فى الوقت نفسه أن البحوث المركزية على العلوم الاجتماعية والتنمية إنما تمثل جزءا فقط من نتائجها الإجمالى فى البحث والنشاط الفكرى .

ومراكز الدراسات السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية ومختلف دراسات المناطق فى مدرسة الدراسات الدولية بجامعة جواهر لال نهرو تضطلع بخاصة بأنواع كثيرة من البحوث النظرية والتجريبية التى لها أثرها فى تنمية الهند ، وتلقى الأضواء على مشكلات التنمية المقارنة فى العالم الثالث . ومع ذلك فلأن وضع جامعة لال نهرو ، وعلوم مكانة طلبتها يضعها فى صميم السياسة القومية المضطربة مما يؤدي الى النقد الذى يبيده كثيرون من ييدهم السلطة قائلين إن هذه الجامعة لم تحقق آمال مؤسسيها وتوقعات المجتمع الكبير .

وفى الوقت الذى ظهرت فيه فكرة إنشاء مثل هذه المراكز القومية ذات الطبيعة الأكاديمية : الممتازة ، اضطلعت الحكومة المركزية (وبخاصة نهرو) أيضا بإنشاء معهد للبحوث وإعداداته بأحسن ما يكون الإعداد ، يضم كبار العلماء المعترف بهم فى مختلف العلوم بحيث يكون فى وسعهم أن يتحرروا من واجباتهم التعليمية العادية ، ويتفرغوا لتأليف الكتب والمقالات ولم يبدأ النشاط الفعلى لهذا المعهد إلا فى عام ١٩٦٥ ، بعد انقضاء سنة على وفاة نهرو ، حين انتقل مقر نائب الملك فى شيملا Shimla إلى مبنى المعهد

وكان وجود عدد صغير من « الزملاء » الدائمين في فروع التاريخ وعلم الاجتماع بمثابة حافز على تشجيع الأكاديميين واجتذابهم من مختلف أنحاء البلد. وكان التحول مثيراً، ونتج عنه ظهور عدد كبير من المطبوعات المختلفة القيم والأحجام، بينما نظمت من وقت لآخر مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية للبحوث في موضوعات علم الاجتماع المرتبطة بسائر العلوم.

بسبب رعاية الحكومة المركزية بصورة مباشرة للمعهد المندى للدراسات المتقدمة (و كذلك بسبب الصفة السياسية لبعض كبار هيئة التدريس بالمعهد) ظهر بعض النقد المعارض للمعهد. ففي عام ١٩٧٧، حين تولت حكومة جانانا Janana مقاليد الحكم، أراد رئيس الوزراء، مورارجى ديزى Mararji Dcsei أن يعلق المعهد تمهيدا لإعادة بنائه ليكون هيئة مستقلة مماثلة لما يسمى في بعض البلاد الغربية Rhink tanks (خزائن الفكر) ومع عودة السليدة غاندى في عام ١٩٨٠ أتيح للمعهد فرصة جديدة لمزاولة نشاطه. وفي أواخر الستينات بدأت فكرتان كبيرتان تشيعان في دوائر التعليم العالى، والسياسات، وتتمثلان بتنظيم البحث في العلوم الاجتماعية وتحويله. وكان هناك شعور متزايد بأن البحث في التنمية يجب أن يجري في عدد من المراكز التي يتعين إقامتها في مختلف الولايات. (في عواصمها، وفي مدن أخرى)، وألا ينحصر في العاصمة الوطنية أو حوضر الولايات. وإلى حد ما، أيد الأساتذة الأكاديميون فكرة أن وجود عدد من التسهيلات اللامركزية التي تتابع أهدافا مماثلة يدل بذاته على إرادة التكامل الوطنى في بلد يشعرون فيه بأن النزعة الإقليمية تزداد قوة سنة بعد أخرى.

ومعنى الدافع الى لا مركزية التنمية والبحث في علم الاجتماع يدا بيد مع وعى تام بالحاجة الى تنويع العمل فيما وراء مضمار علم الاقتصاد ليشمل علوما اجتماعية أخرى، كخطوة أولى في المهمة الطويلة الأمد، مهمة بناء مجموعة من البحوث الحقيقية المتصلة بمختلف فروع المعرفة. وفي البيئة العامة التي خلقها هذا التفكير، ظهر عدد من المنشآت المختلفة في أواخر المرحلة الثانية، وطوال المرحلة الحالية. ولعل من المفيد لأغراض بحثنا هذا أن نسلّم بالفكرة التي تقول إنه في حين شهد الجزء الأخير من الفترة التي يتعلق بها هذا الفصل مولد فكرة لا مركزية المؤسسات، فإنه بدأ في الفترة اللاحقة فقط النمو الحقيقي الضخم للمؤسسات والبحوث الأساسية، ومن ثم فإننا سوف نبحث بالتفصيل في الفصل التالى ظهور هذه المؤسسات. أما هنا فنذكر بيساطة أنه نشأ تحت هذا العنوان أربعة أنواع من المؤسسات: (١١)

١- أكاديميات أو معاهد الإدارة العامة (على مستوى كل من الحكومة المركزية.

وحكومات الولايات)

٢- معاهد إدارة الأعمال.

٣- المراكز الأولى القليلة لدراسات التنمية وبحوث علم الاجتماع (١٢).

٤- مراكز البحوث المتخصصة في دراسة مختلف أشكال « التنمية البديلة ».

ونستتم (هذا الفصل) بإشارة وجيزة الى الاساليب المتاحة للتنسيق المركزى ، وتمويل هذه المراكز وعملها ، والهيئة الرئيسية المختصة في ذلك هي «المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع» ICSSR الذى أنشئ في الستينات ، ويشغل مركزا ذا أهمية جوهريية في تنظيم وتمويل وتشغيل كل الأعمال المتعلقة بعلم الاجتماع ، في كل مجالات البحث والتعليم العالى . وقد تلقى المجلس قوته الدافعة الأصلية من الجهود الدائبة التى بذلها أمينها المؤسس ، المرحوم ج. ب. نيك J.P. Naik ، ويتولى عمله حاليا حشد يزداد عددا بسرعة من الباحثين في علم الاجتماع الآتين من مختلف الأقسام العلمية .

ورغم أن «المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع» معرض للتهمة المعروفة بأن أسلوبه في العمل يغلب عليه شيء من البيروقراطية ، فإنه يؤدي المهام المتوقعة من تنظيم ضخم شامل يغطي الهند كلها أداء يستحق الثناء بوجه عام . وتتضمن مسؤوليات المجلس التنظيمية الإجمالية تقييم المشروعات ، والإشراف العام على مراكز البحوث المختلفة ، وتمويلها ، ووضع قائمة بالأعمال المؤداة في مختلف الفروع العلمية ، بواسطة تقارير نوعية ، وفهارس بالكتب والمطبوعات ، الخ ، وتنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات في البحوث ، ويتولى المجلس تبليغ العلماء من خريجي معاهد البحوث المختلفة بأحدث نتائج الأعمال المتقدمة في مختلف المجالات النوعية .

وقد يندو ، بسبب تعقد المهام التى يتولاها المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع ، أنه غنى المهارات اللازمة لتشجيع مختلف مراكز بحوث التنمية حتى تدفع الى الامام أقسامها العلمية المختارة ، وتسهم في زيادة معارفنا ومعلوماتنا بخصوص مشكلات التنمية التى يواجهها البلد إجمالا ، وأقسامه المختلفة ، كلا على حدة .

المرحلة الحالية (ابتداء من عام ١٩٧٠)

النقطة الأساسية التى ينبغى أن تذكر في هذه المرحلة هي أنها لم تشهد أية تجديدات في عالم الأفكار المتعلقة بالبحث في التنمية ، ولكنها بالاحرى فترة تشعب ، ونمو ، وتطور ، أو تنفيذ أفكار بدأت تختصر في فترة سابقة . ومع ذلك يجب ملاحظة أن واضعى السياسات ، وكذا رجال الأعمال المحترفين ، وأساقفة الجامعات صاروا في

الخمس عشرة سنة الأخيرة يقدرون الحاجة الى معالجة متشعبة مهمة إنشاء معاهد بحوث جديدة. وهناك ثلاثة مجالات رئيسية تبين أنها في حاجة الى الاهتمام.

أولا، وبطبيعة الحال، البحث، وتطبيق نتائج البحوث على المجال العام للسياسة، بعبارة أخرى مراكز تظهر بها العلوم الاجتماعية، ليس فقط باعتبارها من موضوعات البحث الأساسي، ولكن أيضا على أنها أداة من أدوات السياسة، أو ببساطة على أنها علوم سياسية.

ثانيا، تلقى المجال الخاص بتدريب المديرين تدريبا منهاجيا حسب الاساليب الحديثة لكي يتوافقوا مع أحوال الهند، اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة. وثمة نوعان من المديرين يشكلان المجموعات المرغوبة- مديرون على مستوى متوسط، ومديرون على مستوى عال- في المشروعات الكبيرة بالقطاع العام، ومديرون يتكفلون بهام التنمية (الريفية والحضرية) وتطبيق القانون، وحفظ النظام.

ثالثا، كان هناك ميل متزايد لإجراء التدريب على شئون الإدارة على أساس علمي (أكاديمي سليم، بواسطة مقررات دراسية مكثفة قصيرة الأمد تحت إشراف خبراء) (يأخذون من القطاعين العام والخاص، ومن المعاهد الأكاديمية) ويركز الاهتمام في هذه المقررات على النواحي القانونية والمالية (المحاسبة، وفحص الحسابات)، والتنظيمية والتنفيذية، وغيرها، وتتخذ المادة الاساسية في هذه المقررات إما من كتب نظرية، أو من دراسات واقعية، أو من كليهما.

وينبغي الا يفوتنا المعنى الاجتماعي لهذا التأكيد المشدد على التدريب الإداري. وعلى الرغم من الادعاءات بأن مثل هذه المقررات الدراسية تشجع المديرين بالهند على استخدام المعالجة العقلانية للأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في عملهم، فإنه يصعب إغفال حقيقة أن الموارد التي يزود بها التعليم الإداري للعاملين تدل على محاباة لأولئك الذين يملكون السلطة والمزايا، وعمارسون الرقابة على القوى العاملة الكبيرة التي تتولى عملية الإنتاج. إن الأساس الطبقي لدولة الهند (الذي تؤكد النزعة التوجيهية لدى الصفوة الإدارية)، رغم ادعاءات حكامها بأنهم يضطلعون بمهمة خلق الظروف المناسبة لظهور «نمط اشتراكي للمجتمع»، هذا الأساس واضح ككل الوضوح من نمو مؤسسات النخبة هذه واتجاهها العام.

وقد نما الوعي الإداري لدى أصحاب السلطة البيروقراطية والقطاع العام نتيجة للتقارب الشديد بين جيل صاعد من الإداريين الهنود الذين دربوا ليتولوا إدارة هذه المؤسسات الكبيرة الجديدة، وبين المديرين الوافدين لتدريبهم من البلاد المتقدمة،

الرأسمالية والاشتراكية، وكذا من المصانع والمؤسسات الكبرى. وظهور طبقة الحكام التقنيين الوطنيين هو مؤشر من المؤشرات الرئيسية للتغير الاجتماعي والاقتصادى فى القطاعات الحضرية والصناعية. ومع ذلك فهناك تيار متصاعد من الراديكالية السياسية بين صفوف المفكرين، تشك فى مدى صلة الحكام التقنيين بالمشكلات الكبرى الخاصة بالفقر والتخلف، والتي تواجهها الأغلبية العظمى (من الشعب).

وثمة بدعة فى التعليم تتمثل فى ارتفاع الوعى لدى واضعى السياسات بالحاجة الى زيادة الاهتمام بمطالب التنمية الريفية، وحاجات الريف. وقد اعتبرت التنمية الريفية والتعليم الزراعى (والموسع) بمثابة مجالات تحتاج الى حقن ناضقوى، وأفاق فكرية واسعة. والتعليم الزراعى، والبحث فى الزراعة اللذان لم يحظيا فى فترة الاستعمار بغير اهتمام سطحي، بدأ الآن يجذبان شريحة أكبر من الموارد، وتم إنشاء اثنتين وعشرين جامعة زراعية بفضل مبادرة كل من الحكومة المركزية وجكومات الولايات.

وثمة تأثيران أساسيان لعبا دورا فى هذه العملية الواسعة: فالتجارب القليلة الساجحة فى الدوائر الخاصة والحكومية فى التعليم والبحث الزراعية شكلت نماذج لهذا المضمار التعليمى. وفى الوقت نفسه زود «المجلس الهندى البحوث الزراعية».

(التابع لوزارة الغذاء والزراعة) الذى يديره بنجاح م. س. رانداوا Randhawa و C. M. S. وم. س. سواميناتان M.S. Swamina Than^(١٣)، زود مجال التعليم الزراعى بقيادة قوية فى فترة توسعه الكبير.

وقد أصبحت الجامعات الزراعية هى أيضا، كما فى حالة «معاهد التكنولوجيا الهندية» IITS مبالغة الى فرض التدرج فى المراتب والبيروقراطية، وكذا الى بعض التسمات غير المرغوب فيها المتعلقة بالاتجاه العام لدى كبار الأساتذة الجامعيين والإداريين لتبني الأوضاع الإقطاعية فى العمل. وفى الوقت نفسه أصبح ما يحصله الطالب بوجه عام شبيها بالبنية الطبقيّة للمجتمع الريفى الهندى: فأكبر نسبة من الطلبة آتية غالبا من أسر الفلاحين الأثرياء، وبدرجة أقل من أسر الفلاحين من الطبقة المتوسطة، وقليل جدا منهم آتون من خلفية اجتماعية ريفية فقيرة، فضلا عن عمال الزراعة الذين لا يملكون أرضا. (١٤).

ورغم هذه الصعوبات أمكن الحفاظ بوجه عام على مستوى عال من العمل الأكاديمى والبحث (وهما عرضة لتقلبات المناخ السياسى العام فى الوسط الذى تعمل فيه هذه الجامعات).

والجامعات الزراعية، على خلاف معاهد التكنولوجيا الهندية غير ميلة كثير -
لأسباب سهل فهمها - للاقتداء بالنبلاد المتقدمة .

إن الوعي القوى بالأحوال الريفية، مما لابد أن يوجده التعليم الزراعى، بالإضافة
الى أن الطلبة، رغم كل تحيز، آتون من مجال اجتماعى أوسع من طبقة المصفوة
الضرورية التى يستمد منها معهد التكنولوجيا الهندى طلبته، هذا الوعي قد أدى الى
نهوض راديكالية سياسية، وتفهم أوضح للمشكلات التى تواجهها القطاعات الاكثر
فقرا من الفلاحين الهنود، مما ينعكس كثيرا على مشكلات البحوث التى يختارها بعض
أساتذة الجامعات. (١٥)

أكاديميات ومعاهد الإدارة العامة

لم يكن هناك بالفعل فى فترة الاستقلال أى من هذه المنشآت، ولو أن الملتحقين
بالمرفق الهندى العام للإدارة IAS، ومرفق الشرطة الهندية IPS (وبدرجة أقل أولئك
الملتحقون بالمرفق العامة للإدارة والسياسة بالولايات)، والمرفق العامة المركزية
الأخرى نظمت لهم تدريبات تأهيلية فى منشآت خاصة بذلك.

وقد اعترف لأول مرة بأهمية الإدارة العامة باعتبارها علما أكاديميا، على اتصال
تام بمهام التنمية وسياساتها، وذلك من خلال إنشاء المعهد الهندى للإدارة العامة
IIPA الذى يضم هيئة كبيرة من العاملين الذين يتولون البحث فى مختلف نواحي
الإدارة التى تشمل كل مجالات العلوم الاجتماعية. هذا المعهد هو منشأة مستقلة تمولها
الحكومة المركزية، ومقرها مدينة دلهى، ولها صحيفتها العلمية الفصلية: «المجلة
الهندية للإدارة العامة» وتحتوى على مقالات مرتبة ترتيبا موضوعيا، على أساس
البحث فى تشكيلة واسعة من الموضوعات.

وفى أثناء تولي جوبند بالاب بانت Gobind Ballabh Pant وزارة الداخلية الهندية،
وفيما بعد أثناء تولي لال باهادور شاسترى Lad Bahadur Shastri رئاسة الوزارة،
كرس تفكير جديد للتدريب المناسب للموظفين الجدد بالمرفق الهندى العام للإدارة،
والمرفق العامة المركزية.

وقد تجلّى بعض الشعور بعدم الرضا على أساس أن الخاضعين للتدريب التأهيلي فى
المرفق الهندى العام للإدارة IAS لم يزلوا يتدربون (١٦) كما لو كانوا خاضعين
للإدارة المدنية الهندية ICS فى عهد الاستعمار، وليسوا موظفين عموميين بالهند المستقلة
الديمقراطية وفى الوقت نفسه، اعتبر تشتت مراكز تدريب العاملين فى أكثر من اثنى

عشر مرفقا عاما مركزيا مختلفا في كل أنحاء الهند مؤديا الى نقص في التسهيلات الأساسية، وفي أعضاء هيئة التدريس، فضلا عن أنه تكرار لا لزوم له لتدريس عدد من الموضوعات الأساسية المشتركة لدى كل المرافق. وتتمثل مبادرة لبانت Pant في إنشاء أكاديمية أهلية واحدة للإدارة في مسوري Mussaurie (وسميت بعد ذلك أكاديمية لال باهادور شاستري القومية)، يرسل اليها العاملون تحت التمرين بعد أن يؤدوا امتحان مسابقة (باستثناء مرفق الشرطة) فيطلقون تدريبا في موضوعات عامة، وذلك قبل أن يوزعوا على مختلف المراكز ليتقوا مزيدا من التدريب في موضوعات تتعلق بمرفقهم الخاص. وبالنسبة الى مرفق الشرطة، أنشئ مركز أكاديمي خاص به في حيدرآباد.

وثمة دافع أقوى لعملية إعادة البناء هذه، يتمثل في ازدياد الوعي بالتنمية عند رجال السياسة والإدارة، وبأن الحكم أو الإدارة. وبالأخص في الريف الهندي هما نوع من المسؤولية يختلف اختلافا جذريا عن مسؤولية تطبيق القانون وحفظ النظام مما يعتبره البعض وجهة نظر استعمارية في الحكم. وعلى ذلك ففي كلتا الأكاديميتين القوميتين تتكون المناهج الدراسية. ليست فقط من دروس خاصة بالتقواعد والتنظيمات والقوانين، ولكن أيضا من مسائل عملية، تجمع كتمرينات للبحث. بعدها علماء أكفاء في علم الاجتماع.

وفي غضون الخمس عشرة سنة الأخيرة، حفزت المبادرة التي قامت بها الحكومة المركزية إنشاء أكاديميات على مستوى الولاية، الغرض منها تدريب العاملين الإداريين في حكومات الولايات (وأحيانا الموظفين الأدنى درجة) ويتكون التدريب الذي يقدم بوجه عام من خليط من المناهج الأكاديمية، والتمرينات العملية.

وفي حين تهتم هذه الأكاديميات أساسا بالعلاقات بين رجال الإدارة وعامة الشعب، فإن عددا قليلا من المراكز أنشئت لتتولى مهمة دعم الكادر الإداري في القطاعات الحكومية، والعامية، والخاصة. وأشهر هذه المراكز وأقواها هو «كلية العاملين الإداريين الهندية» ASCI بحيدرآباد، وبها هيئة تدريس من الخبراء الأكفاء الذين يمتازون بالجمع بين الدرجات العلمية العليا، والخبرة العملية المتنوعة في المناصب الإدارية العليا، وعليهم مسؤولية وضع مناهج قصيرة ومكثفة في موضوعات مختلفة لمجموعات من العاملين المختارين بعناية. فضلا عن ذلك تستخدم الكلية عددا من الخبراء كمستشارين يقولون تنفيذ مشروعات. البحوث، أو إعداد مهارات تعليمية في موضوعات ذات طبيعة تخصصية عالية. وعلى ذلك فهذه الكلية هي مهد ذو مكانة

فائقة، شبيهة بكلية أركان الحرب.

معاهد إدارة الأعمال

تبين في المهند أن مشاكل التنمية، ووضع السياسة الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، وكذا تطوير مؤسسات مالية ومصرفية ذات عمق اجتماعي كبير، مثل «بنك الاحتياطي الهندي» Reserve Bank of India، و«بنك الدولة الهندي»، مع تسهيلات ائتمانية، وتسهيلات أخرى تصل حتى إلى القرى، هذه المشاكل تحتاج إلى إدارة منهجية تستلزم تدريباً في عدد من العلوم الوثيقة الصلة بها. وثمة دراسة مقبسة من المؤسسات الأمريكية لتتواءم مع المشاكل الخاصة بالمهند النامية، صيغت على شكل مناهج متاحة للخريجين من الطلبة الذين يسعون لتبيل المؤهلات الجامعية العليا، وغيرهم ممن ينتمون إلى مختلف المهن ويعملون على رفع كفاءتهم. والارتقاء بمهنتهم.

وأنشئ معهد إدارة الأعمال IIM بأحمد اباد منذ عشرين سنة على نبط مدرسة هارفارد. الإدارة الأعمال، وأعضاء هيئة التدريس فيها مؤهلون تأهيلاً نظرياً، وتشعشعش المناهج المواد العملية، مفضلة أن تولد مجموعة من المبادئ الرئيسية التي يمكن تطبيقها على ظروف التخلف على أساس يسمح بمعالجة المشاكل الواقعية في مختلف المجالات. هذا الأسلوب يشبه بنوع ما الأسلوب العام (غير الاختصاصي) للتدريب الإداري المقترن بمصر الاستعمار. غير أنه ينبغي عدم التوسع في هذا التشبيه. وقد احتفظ معهد الإدارة (بأحمد اباد) بطابعه المهني، وتجنب السياسة (بمعنى كل من السياسة الحزبية، والسياسة الإيديولوجية)، في حين يعمل بالطبع على أن يكون نافعا في التخطيط، وفي اقتصاديات القطاع العام. كذلك تتميز هيئة التدريس به بروح الصداقة والالفة النادر وجودها في المعاهد الهندية الخاصة بالدراسات العليا.

ولم يمر وقت طويل على إنشاء معهد إدارة الأعمال (بأحمد اباد) حتى بدأت مجموعة أخرى تهتم بالإدارة من وجهة نظر أخرى متميزة بإنشاء معهد للإدارة بكلكتا، يتتلاءم اتجاهه كثيراً مع استخدام المواد العملية، فهو قد أنشئ على غرار معهد تكنولوجيا الإدارة MIT ومع ذلك، فبعد إنشاء معهد الإدارة (بكلكتا) بوقت قصير، وصلت السياسة الراديكالية التي تقبل إليها البنغال الغربية إلى أبواب المعهد. وإبان ثورة نكسالباري Naxalbari في منتصف الستينات وأواخرها، كانت أغلبية هيئة التدريس منقسمة بين درجات متنوعة من الميول اليسارية التي تغطي الإقليم كله.

والسمة الهامة لظاهرة التطبيع السياسي هذه أن بعض أعضاء هيئة التدريس

(وأغلبيتهم من عنماء الاجتماع ذوى المكانة الدولية المرموقة) كانوا يعتبرون أن سياستهم تنتمى بالكلية الى نشاطاتهم الاكاديمية، بما فى ذلك اختيار موضوعات البحوث، وطرق التدريس، والمادة الموضوعية للمناقشة المكثفة، الخ. وعلى ذلك، فمع أن معهد الإدارة (بكلكتا) ومثله معهد الإدارة (بأحمدأباد) مؤسسة ذات امتياز، فإن حساسيته السياسية، وميول كبار أساتذته المتعاطفة مع السياسة الشائعة بعامة قد أدت الى استخدام أسلوب الموضوعات الواقعية بطرق غير عمدية أصلا، غيرت تغييرا جذريا طبيعته خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة، أو حوالى ذلك.

إن ظهور هذين المعهدين اللذين كانا شبيهين فى المرحلة الاولى بمدرستين أمريكيتين كبيرتين (وكأننا فى الواقع قد أنشأ مجموعة أجنبية وتحت إشراف مباشر من نظيريهما الأمريكيتين) قد أثار فكرة ما فى بعض الدوائر. وبدا الشعور بأنه ليس هناك أى قدر من التكيف يناسب الظروف النوعية للهنديين. بالفعل أن يقرب هيئة التدريس والطلبة فى مثل هذه المعاهد المتبسة بصورة قوية (من الخارج) من الواقع الهندى. وقيل أن المطلوب هو معهد ادارة أعمال ذى نشأة وطنية خالصة. قادر على خلق الإدارة المتعددة النواحي العلمية بأصول عملية خاصة، وذلك بأن تستغرق فى مشاكل البحث ومسائل التعليم الخاصة بالمجتمع والاقتصاد فى الهند.

وبعد مرور عشر سنوات على إنشاء معهد إدارة الأعمال بأحمدأباد، أنشئ معهد إدارة آخر فى بئنجالور، عام ١٩٧٣، غالبية أعضاء هيئة التدريس به من المحترفين. وهم أصلا من معهد الإدارة الكلاسى القديم بأحمدأباد، ويديره ن. س. راماسوامى N.S. Rameswami وهو مهندس اقتصادى، اشتهر أساسا بجهوده فى سبيل رفع كفاءة دواب جر الاثقال، وكيفية إقناع الفلاح أن يكون أكثر استجابة للابتكارات الاولى فى مضمار القوة المحركة. وتحت إدارته اتسع معهد الإدارة ببئنجالور، باعتباره منشأة تضم مناهجها والمشروعات التى تبحثها مجالات مثل صوبولوجيا القانون والحقوق المدنية، ومشاكل التنمية الريفية والحضرية، والاتاج الزراعى، والإدارة المالية، وغيرها من الموضوعات، وبإسقاط النطاق الصغير الذى بدأ فيه معهد الإدارة ببئنجالور، ظن البعض أنه بالاحرى ذو طابع شخصى فى إدارته الأولى، واهتم مجلس إدارته بدرجة من التسفف والنزعة التوجيهية، وبعد انقضاء هذه المتاعب. أصبح المعهد فى مستهل عقده الثانى مثل أخويه المعهدين الاكبرين مصدرا لتوليد معومات ومعطيات. جديدة، ومعارف حديثة فى مختلف نواحي سياسة التنمية، والأداء التنظيمى. ولعلنا نختم ملاحظتنا عن معاهد الإدارة الهندية بالإشارة الى أنه رغم

تفضيلها. العمل التطبيقي. والمتصل بالسياسة، فإنها في أساسها معاهد ذات طبيعة أكاديمية، ومن ثم فهي تختلف كل الاختلاف عن أكاديميات الإدارة، وعن كلية العاملين الإداريين الهندية بحيدر اباد، والتي ناقشناها في الفصل السابق.

مراكز لدراسات التنمية، ودراسات علم الاجتماع وبحوثه.

لم يبدأ ظهور المراكز القومية لدراسة التنمية في أماكن مختلفة الا في منتصف الستينات. كذلك لم تشرع مراكز دراسات التنمية التي يربها ومعها العديد من حكومات الولايات في العمل الا في أواسط الستينات. هذه المراكز، كما سبق الإشارة إليها، كانت تقبل غالبا ميلا بالاجزى صريحا، على الأقل في البداية الى دراسة الامور القابلة للقياس، بمعنى أن دراسات التنمية الاقتصادية التي تتضمن جمع المعلومات الثابتة واستعمال التقنيات الإحصائية، يتولاها عاملون ينتسبون بعامة الى العلوم المترابطة، علم الاقتصاد، وتاريخ الاقتصاد، والديمقراطية (الدراسة الإحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات، الخ- المترجم)، والتخطيط، والإحصاء الاقتصادي، الخ.

الا أن هذه الصورة مالبثت أن تغيرت، جزئيا لان المؤسسات التي بدأت كمراكز للبحوث في مشكلات التنمية سرعان ما أدركت الحاجة الى تأصيل البحث الاقتصادي في المفاهيم الاجتماعية وبالتالي أيضا في المفاهيم السياسية لاجتماع معقد، وجزئيا أيضا لان مراكز جديدة قد ظهرت، وفيها التزام ابتدائي صريح بالبحث في مختلف العلوم، ينمكس على تشكيل هيئة الموظفين واختيار أولويات البحث طويل المدى، والبرامج، والمبادرات.

ولا يجوز مع ذلك الظن بأن إدراك الحاجة الى الاستعانة بمختلف العلوم على نطاق واسع في دراسة التنمية أمر جديد على الساحة الفكرية في الهند. فالواقع أن عددا من كبار علماء الاجتماع الذين بادروا بإنشاء مثل هذه المراكز كانوا يشغلون مناصب ذات نفوذ في قطاعات العمل السياسي في الحكومة المركزية وحكومات الولايات، وفي الجامعات، ومؤسسات عامة أخرى.

وثمة مؤسسات، ودوائر جامعية قليلة، لها تاريخ طويل في النهضة بالبحوث في فروع علم الاجتماع المتصلة اتصالا مباشرا بمشكلات الهند، أوحيت بالافكار الى المراكز الجديدة، رغم وجود فرق فيما يؤكده كل من المؤسسات الاقدم عهدا (ذات الاتجاه الغالب الى العلوم) والمراكز الجديدة (التي تقبل بالاكثر الى التركيز على المشكلات النوعية والسياسات الواقعية).

ومعهد جوكال للسياسة والاقتصاد GIPE في بونا (إدارة المرحوم د. ر. جادجيل ،
و ف. م. دانيكار)، والمنشأة السابقة لمعهد الدراسات الاجتماعية في سورات
بجوجارات. الجنوبية (إدارة أ. ب. ديزي J.P. Desai وهو عالم مرموق في علم
الاجتماع) مركزان مشهوران وجديران بالاعتبار لجودة انتاجهما وحجمه. والواقع أن
العاملين بمعهد جوكال، على خلاف المديرين المؤسسين لغالبية المراكز الجديدة الذين
كانوا أعضاء في الهيئات الحكومية التي تتولى وضع السياسات قبل أن يكرسوا كل
وقتهم لتوجيه أعمال البحث، قد أسهموا في تدفق المواهب في الاتجاه المضاد. من ذلك
مثلا أن المعهد أتاح للجنة التخطيط خدمات د. ر. جادجيل الذي شرفها بتوليّه
منصب نائب الرئيس لعدة سنوات.

ومن بين مراكز دراسات التنمية، ومراكز دراسة علم الاجتماع (ويشار إلى
النوعين من المراكز بأنها CDS، اللهم إلا إذا خصص أى منها بنعت خاص)، أنشأ
الاقتصاديان ه. ك. ن. راج K.N. Raj و ف. ك. ر. ف. راو V.R.V. Rao أنشأ على
التولى مركز دراسات التنمية في تريفاندرام Trivandrum ، ومعهد التطور الاجتماعي
والاقتصادي ISEC في بنجالور، الاول منهما بعد حياة أكاديمية ممتازة، وحياة عامة،
والثانى بعد حياة طويلة في المهنة الأكاديمية بلغت ذروتها في الخبرة السياسية كوزير
بحكومة الاتحاد. وقد طرأ على الإثنين فكرة تركيز البحوث من النوعين التطبيقي
والاساسي في مراكز مخصصة لهذا الغرض وحده.

وبعد انقضاء سنين قلائل، أنشئ مركز آخر ذو طبيعة مماثلة: معهد مدراس
لدراسات التنمية MIDS في تاميل نادو، أنشأه مالكولم اديشياي Malcolm
Adishesiah ، نائب المدير العام لليونسكو سابقا، وذلك بعد تقاعده. وقد بدأ كل من
مركز دراسات التنمية في تريفاندرام، ومعهد مدراس لدراسات التنمية كمركز
للبحوث الاقتصادية، ولكنهما ما لبثا أن قدرا أهمية توسيع مجاهما في العلوم المترابطة:
بضم فروع أخرى من علم الاجتماع. وعلى مدى سنوات عين علماء في علم
الاجتماع، وعلم الإنسان، والعلوم السياسية، وتاريخ الاقتصاد أساتذة أكاديميين
متفرغين (في المعهدين). ونظم كل من المركزين برنامجا بحثيا للمعلمين والدارسين
للحصول على درجة الدكتوراه. واستهل معهد التبادل الاجتماعي والاقتصادي كمركز
للعلوم المترابطة ببرنامج طموح، وهيئة للأساتذة العاملين أكبر من نظيرتها في
المؤسستين الأخريين.

ومن المفيد لى فهم طبيعة العمل الذى يؤدي في مجال الدراسات الاجتماعية
وبحوث التنمية ومدها أن نصف نشاطات هذه المعاهد الثلاثة التي كانت بمثابة قذوة
لتكثير من المعاهد التي جذت حذوها في أواخر الستينات وأواخرها.

أولا : تميزت هذه المعاهد بتفوق أولى للبحوث الاقتصادية والتعليم المدرسي ، وهي نزعة لم يتيسر أبدا القضاء عليها رغم ما أبداه مؤسسوها من استبعاد كبير لتوسيع مجال العمل فيها بحيث يشمل سائر الفروع الكبرى لعلم الاجتماع . وثمة سبب هام لهذا الأمر يتمثل في نوع من التواضع الفكري لديها يمنعها من الاشتغال بعلوم اجتماعية أخرى ، هذا التواضع يقتصر كثيرا بالالتزام بأقصى درجة من الضمانة النظرية والمنهجية في ممارسة الفرع العلمي المختصة به ، وهو في هذه الحالة علم الاقتصاد ، أدق العلوم الاجتماعية نسبيا .

وكما أبدأنا من قبل ، فإن معهد التبادل الاجتماعي والاقتصادي ISBC قد تغلب على صعوبة التوفيق بين كل العلوم الاجتماعية ومعالجتها على قدم المساواة بأن بدأ بعدد من الاساتذة الأكاديميين الذين ينتمون الى علوم مختلفة . ويذل معهد مدراس لدراسات التنمية MIDS حاليا جهودا محسوسة لكي يوسع زاده من العلوم المترابطة باتباعه سياسة جذرية متأنية بتعيين موظفين دائمين ينتمون الى العلوم الاجتماعية والسياسية . أما مركز دراسات التنمية CDS بهيئة أساتذته وكلهم تقريبا من المدرسين . في علم الاقتصاد فإنه بدأ سياسة الاتجاه الى العلوم الاجتماعية الاخرى بتعيين موظفين أكاديميين من الدرجة المتوسطة في مجالات كمجال علم الاجتماع ، وعلم الإنسان .

ثانيا ، أولت هذه المعاهد أهمية متساوية تقريبا لإنتاج عمل أصيل جيد من جهة ، ومن جهة أخرى تدريب اقتصاديين مؤهلين (وبدرجة محدودة ، أخصائيين اجتماعيين آخرين) بأن يتلقوا منهاجا أكاديميا دقيقا يؤدي الى حصولهم على درجة الماجستير في الفلسفة ، ويجربوا بحوثا خاضعة للإشراف ، تؤدي الى الحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة . هذا النشاط التعليمي ، مع برنامج كامل للعمل الأكاديمي هو جزء من النشاطات العادية لمركز دراسات التنمية في تريفاندرام ، وقد أثمر بالفعل محصولا سنويا ممتازا من الطلبة المستعدين للاضطلاع ببحوث أو وظائف مستقلة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والزراعية .

وثمة تنوع تمتع لهذا الضرب من التجريب يتمثل في تأكيد معهد مدراس لدراسات التنمية على تدريب مدرسي الجامعة والكليات (بنوع أساسي ، وليس فقط مدرسي الاقتصاد) في ولاية تاميل نادو على التدريس المجدي ، مع شعور أكبر بالالتزام ، وبوعى أفضل بالعلوم التي يدرسونها . وفي مدراس ، على خلاف تريفاندرام ، لا يوجد منهاج أكاديمي لكل الوقت يؤدي الى الحصول على درجة الماجستير في الفلسفة ، وبدلا من ذلك تنظم حلقات دراسية خرة على مدار السنة لمدرسي الجامعة والكليات في علم

الاقتصاد، تعطى فيها مقررات مكثفة ودقيقة وقصيرة المدى، في مسائل منهاجية ونظرية تتصل بعلوم مختلفة. وإن ما تقدمه هيئة التدريس، وما يؤديه الضيوف من نشاط تعليمي لا مثير الإعجاب.

ومعهد التبادل الاجتماعي والاقتصادي ISEC هو بالاحرى منشأة يتخرج منها مجموعة متنوعة من البحوث الراسخين في مادتهم (ومنهم علماء شيان قادمون من الخارج، وبخاصة من البلاد الاسكندنافية) والذين يضطلعون بمشروعات خاصة بهم، ويعملون قاعدة ثقافية سليمة، وقاعدة محلية تعزز عملهم. وبالمعهد عدد كبير من المشروعات المتطورة الخاصة به في مختلف فروع علم الاجتماع التي تغطي حقل التنمية كله حيث يعمل موظفو المعهد، وغيرهم ممن يزورونه.

ومعهد التبادل الاجتماعي والاقتصادي، مثله مثل المركزين الآخرين في ترينفاندروم ومندراس، يعقد مؤتمرات في موضوعات معاصرة. من ذلك، وعلى مستوى الجدل القومي بشأن العلاقات بين المركز والولاية، نظم المعهد (في أغسطس ١٩٨٣) حلقة دراسية في هذا الموضوع دعى اليها عددا كبيرا من المشاركين في مختلف مجالات الحياة، الأكاديمية، والسياسية، والمهنية. ولم تكن البحوث والوثائق التي انبثقت من المؤتمرات أهمية عملية موضوعية فقط، ولكنها كانت في بعض الحالات تشكل اسهامات ممتازة ومبحوثة في موضوع كان أخيرا يميل ميلا واضحا وصرحا الى أن يثير انفعالا أكثر مما ينتج علما.

ثالثا، هذه المبادئ، بطرقها الخاصة المختلفة تركز على مشاكل التنمية على مستويين مترابطين: فهي أولا، وبطبيعة الحال منهمكة في مشكلات على نطاق واسع (أي المهند كلها في هذه الحالة) في مجالات التخطيط، وتعبئة الموارد، والمحافظة على الطاقة واستخدامها، والتصنيع، والتنمية الريفية، والإنتاج الزراعي، الخ. وهي ثانيا، وبصورة أهم تنزع الى التركيز على المشكلات المحلية القائمة في الولايات، والمقاطعات، والقرى، وغالبا ولايات الإقليم الموجودة فيه. ومهمتها في هذا الشأن ثلاثية: جمع المعلومات الأولية وتحريزها، وجعلها متاحة للمهتمين بالبحث داخل الإقليم أو خارجه؟ والإضطلاع بدراسات السياسة الموجهة في إطار أكاديمي. إما بناء على طلب الولاية المختصة أو هيئات الحكومة المركزية، أو الإثنين معا، ووضع برامجها الخاصة بالبحوث، والتي تقابل بين حاجات الإقليم وحاجات البلد في مجموعة. ومقارنة مختلف الاقاليم وأجزاء الاقاليم بعضها ببعض، وإيجاد روابط من التناغم تشمل مختلف الجوانب (وليس جانبا واحدا يعرف تعريفا ضيقا بلغة علم واحد) للمشاكل النوعية التي تهتم بها في فترة معينة.

وعلى ذلك فإن معهد مدراس لدراسات التنمية MIDS قد أصبح على مدى العقد الأخير أو نحو ذلك بنسبة للمعلومات، متقدما للغاية، يقدم تقريرا عن الحالة الراهنة لاقتصاد تايلاند (في نطاق الهند كلها) في نشرته الشهرية. وقد أنتج مركز دراسات التنمية CDS ومعهد التبادل الاجتماعي والاقتصادي ISEC قدرا كبيرا من المطبوعات التي تغطي مختلف مظاهر الاقتصاد السياسي والاجتماعي لكيرالا، وكاناتاكا.

ويجدر أيضا الإشارة إلى المناسبات القليلة التي يضطلع فيها أعضاء هذه المعاهد بمهام بحثية. أفراد أو بالاشتراك معا. تكلفهم بها هيئات دولية، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى Escap، وهيئة العمل الدولية، والهيئة الصحية العالمية وهيئة الأغذية والزراعة (ولكن ليس صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للأشياء والتمويل). ولم يوجه أى مركز آخر لهذا الجانب من العمل أكثر من اهتمام قليل أو ثانوي مهمة دقة منتظم للمعلومات والمعارف في مشكلات التنمية الاقتصادية، والتطور الاجتماعي للإقليم بنوع خاص، وبالهند بنوع عام، ولا يعتبر العمل الاستشاري على نطاق دولي (نطاق البلاد المتقدمة) عادة طريقة مفيدة لاستخدام المهارات الأكاديمية النادرة. والباحثون الأكاديميون في مجال التنمية، الذين يميلون إلى عرض مهاراتهم في هذا الاتجاه إلى مدى غير متكافئ كثيرا ما يفقدون احترام زملائهم. وأخيرا ينبغي توجيه الاهتمام إلى أسلوب العمل في هذه المراكز القائمة بالدراسات والبحوث المتقدمة: فكل منها له بالتأكيد تقاليده وأساليبه الشعبية والأكاديمية، فضلا عن القيم التي خلقها على مدى فترة من الزمن. ومع ذلك فهناك خصائص مشتركة يمكن اكتشافها حتى من خلال ملاحظات عابرة أثناء تشغيلها. فهذه المراكز تبدو اهتماما كبيرا باستقلالها وحزيتها الفكرية فلا تعرضها إلا بقرعة غناطر، سواء بتوسطها أكثر مما ينبغي في شئون الولاية أو الحكومة المركزية أو في علاقة وثيقة بالجامعة المحلية أو غيرها من معاهد الدراسات العليا.

هذه المراكز حريصة بالفعل على أوقاتها المهنية والبحثية، وتبذل جهدا يستحق الشناء لكي تستفيد منها على أحسن وجه ممكن. وينطبق هذا الأمر على الباحثين العاملين في هذه المراكز، كأفراد، وعلى المنشآت كجماعات. ومة روح من التفاني والإخلاص تسجل بعامة في هذه المراكز، وفي الوقت نفسه ينبغي الإشارة إلى أنه يوجد بها قدر كبير من التنوع في الأسلوب، من حيث نشاطها الداخلي، والعلاقات السائدة بين العاملين والطلبة، وبين أعضاء هيئة التدريس على مختلف المستويات والدرجات. أو بين العاملين الأكاديميين وغير الأكاديميين (في كارماشاريس مثلا). وعلى مدى العقد الماضي، كان كبار العلماء بهذه المراكز مطلوبين كثيرا بصفتهم

مستشارين ومرشدين وأعضاء في اللجان الحكومية للتحقيق، في كل من 'حكومة المركزية وحكومات الولايات'. ولا تتناسب البنية كميات المساعدة الإرشادية والسياسية المتوقعة مع الوقت الذي يستطيع العلماء أن يوفره من مسؤولياتهم والتزاماتهم في التعليم والبحث في نطاق المؤسسات مع تسهيلات أساسية محدودة (تحمدها المعايير الدولية). وقد توافق جو الحفز العام لبحوث التنمية التي تجربها هذه المراكز مع اهتمامات المجلس الهندي لبحوث علم الاجتماع ICSSR، وذلك بتشجيع إنشاء مجموعة من معاهد التعليم العالي والبحث التي تضطلع بنوع خاص بدراسة العلوم الاجتماعية. وكان هناك في الوقت نفسه شعور متزايد لدى عدد من علماء الاجتماع ورجال السياسة بأنه، في بلد منقسم بسبب تعدد اللغات والثقافات به من جهة، ومن جهة أخرى بسبب المشاكل المتولدة من نموه الاقتصادي غير السوي، فإن مراكز البحث العلمي في مشكلات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المنشأة في أجزاء مختلفة من البلد سوف تخلق تأثيرا موحدا.

مع أن هذا التفكير لم يكتسب في الواقع أية قوة كافية، فإن الدافع لظهور عدد كبير من مراكز التنمية ودراسات العلوم الاجتماعية، والتي تمول في معظم الأحوال مناصفة بين المجلس الهندي لبحوث علم الاجتماع، وحكومة الولاية، هذا الدافع كان بالفعل قويا.

وشمة قادة سياسيون على مستوى الولاية، وكذا أساتذة أكاديميون يدرسون علم الاجتماع في الجامعات بعواصم الولايات أدركوا الحاجة إلى البحوث الاجتماعية والاقتصادية المكرسة للمشكلات على مستوى الولاية، وأدنى منه، من هؤلاء أنو جراها نارايان سينها Anugraha Narayan Sinha، وهو وزير سابق بولاية بيهار. وكان أول مركز لبحوث التنمية أنشئ عام ١٩٦٤ بمبادرة من حكومة ولاية، هو معهد «إن سينها للدراسات الاجتماعية» «ANSIS» في «باتنا». وفي ولاية اوتار براروش المجاورة، أنشئ معهد مماثل أطلق عليه إسم جوبند بالاب بانث Gobind Ballabh Pant (وهو أول رئيس وزارة بعد الاستقلال) بعد ست عشرة سنة، وذلك في الله آباد. وهناك حاليا معاهد كثيرة أخرى من مصدر مماثل تدين بمبثتها إلى مبادرة حكومات الولايات وما تقدمه من تشجيع مالي.

وقد بدأ معهد إن سينها للدراسات الاجتماعية كنتاج تغطي للسنوات بتأكيد قوى بنوع ما على البحوث الاقتصادية، وتأثر باهتمامات علماء الاجتماع وعلماء سياسة، والأكاديميين المشتغلين بدراسات العمل والزراعة في جامعة باتنا. وفي

السنوات الأخيرة اضطلع المعهد بعدد من المشروعات التي تشمل علم الاجتماع السياسي، وعلم الاقتصاد السياسي، وكذا البحوث المركزة على الأحوال الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لدى الشعوب القبلية في بهار.

وثمة مركز أصغر بكثير، وهو مركز GBPSSI (معهد جوبند بالاب بانث للدراسات الاجتماعية) أسس في زمن كان فيه علم الاجتماع (بالاشتراك مع علوم أخرى) شائعاً، ولم يعد تفوق علم الاقتصاد على سائر العلوم الاجتماعية مقبولا بالبديهة وبوجه عام. وامبادات بانث Amba Datt Pant مدير المعهد المؤسس عالم سياسى، ومدرس له شهرة عريضة في جامعة الله آباد لحوالى ثلاثة عقود، واستطاع في فترة وجيزة أن يجمع عددا من العلماء في الفروع المجاورة لعلوم الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، والجغرافيا.

ومعهد جوبند بالاب بانث للدراسات الاجتماعية، مثله مثل معاهد أخرى في الهند، يواجه بالفعل بعض المشاكل، منها أولاً تقلبات السلطة السياسية داخل الولاية بين مختلف طوائف الكونجرس (الاتحاد الوطنى الهندى)، وكذا بين حزب الاتحاد ومجموعات جاناتا/ لوك دال Janata /Lack Dal، هذه التقلبات أضفت شيئا من الريبة (إن لم يؤثر أحيانا تأثيرا قافضيا على الاستقرار) على إمكانيات ومستقبل هذه المعاهد التى تعتمد على المعونة المالية التى تقدمها حكومة الولاية، وإلى درجة ما عالج المركز الهندى لبحوث علم الاجتماع هذا الوضع بأن قدم تحسين فى المائة من النفقات السنوية الجارية على شكل منع متواترة. إلا أن أحدا لا ينكر أن هذه المعاهد معرضة لضغوط وضغوط مضادة صادرة من سياسة الولاية (١٧).

ثانها، إن جمع البحوث من كبار علماء علم الاجتماع وصغارهم معا، فى مختلف فروع العلم أمر يصعب أحيانا تحقيقه. والهوة الشاغرة بين الأجيال فى موقع تسود فيه العلاقات الاجتماعية المتدرجة يعرقل التبادل الحر، أو الإتصال بين الجانبين، وعند كل جانب أفكار مسبقة عن الجانب الآخر يصعب عليه أن يبددها. يضاف إلى ذلك المشاكل التى يطرحها التعصب العلمى الذى يستبد بالاختصاصيين الأكبر سنا أكثر مما يصيب الأصغر منهم سنا. هذه التوترات تؤدى إلى إضعاف التوجيه العلمى المشترك الذى هو مبدأ تأسيسى كبير الأهمية.

وثمة مجموعة فرعية من المراكز، مختلفة بعض الشيء، تتكون من المراكز التى تبدأ بتزجيه علمى غير اقتصادى، ومنها تتحرك إلى أعماق العمل المتصل بسائر العلوم، مثال ذلك «مركز دراسات العلوم الاجتماعية» CSSS بكلكتا، الذى بدأ منذ حوالى عشرينسنوات بمجموعة من علماء تاريخ الاجتماع والاقتصاد، شعروا قويا بأن التاريخ

علم هام من علوم الاجتماع، وبذلوا جهودهم للوصول الى فهم علمى خفية المشاكل القائمة الخاصة بالتنمية. وفي غضون عشر السنوات التي قضاها بارون دي De Barun، وهو عالم معروف في التاريخ كأون مدير لمركز دراسات العلوم الاجتماعية، عمل على تقوية الجانب التاريخي في المركز بمساعدة عدد من الزملاء المعروفين باسهاماتهم في تاريخ البنجال الاقتصادى والاجتماعى، وتاريخ القسم الشمالى الشرقى من الهند، وانضم الى هذا الفريق اميا كومار باجشى Kamar Bagchi، وهو من أبرز علماء الاقتصاد في الهند، تنازل عن طيب خاطر عن اغراءات المركز الدولى المرموق، والسلطة الاكاديمية القوية التي يحظى بها كأستاذ علم الاقتصاد بجامعة كلكتا، ليكون زميلا بمركز دراسات العلوم الاجتماعية. وكان دوره في التقاط وتشجيع وقيادة دلالات من البحوث الممفردنا من أجل مزيد من العمل، وفوق كل شيء بالحفاظ على مستوى للبحوث في المركز، موثوق به من الوجهة الأكاديمية، وملائم من الوجهة الاجتماعية والسياسية لمشكلات الهند، هذا الدور لا يمكن المغالاة فيه. إنه حقا عضو من ذلك النوع من العلماء القادرين على أن يقرنوا معرفة ممتازة بموضوعاتهم ببصيرة نافذة في جوهر الاهتمامات بسائر العلوم الاجتماعية (١٨).

ومركز دراسات العلوم الاجتماعية CSS في سورات بجنوبى جوجارات معهد قديم أنشأه ا. ب. ديزى I.P.Desai عالم الاجتماع الذائع الصيت (١١) الذى أتاح إنتاجه الكلى الغزير للمركز أن يتطور فيصير مصدرا للمعارف الأكاديمية المتعلقة بجوجارات، وهى من أكثر ولايات الهند نشاطا وتقدما في المجالات الاقتصادية. وكان ديزى قادرا بصفته عالم اجتماع يعطف على الفقراء والمضطهدين أن يشجع البحث لتركيز الانتباه على الاضطهاد، والعلاقات الاجتماعية السائدة التي يخضع لها عمال الزراعة، والعمال المهاجرون، وعمال الصناعة في المدن، والنساء، والشعوب القبلية، والمجتمعات المتخلفة، والأقليات الطائفية.

وبعد تقاعد ا. ب. ديزى، تولى إدارة المركز غانشيام شاه Ghanashyam Shah، وهو عالم شاب من علماء الاجتماع، يملك سجلا ممتازا في البحوث التجريبية والميدانية، وبخاصة في ولايتى جوجارات وبيهار. وقد بذل المركز في السنين الاخيرة جهودا لتوسيع نطاقه العلمى بتعيين علماء اجتماع متخصصين في الدراسات الانثروبولوجية، والسياسية، والتربوية، والاقتصادية، والنسوية. وفي عام ١٩٧٣ تأسس معهد جيزى Giti لدراسات التنمية GIDS في لكناو، وحظى بمنزلة قومية في عام ١٩٧٧، ويرأسه ت. س. بابولا T.S. Papola، وهو في الاصل عالم اقتصاد.

ولكنه قضى سنًى تأهيلة في معهد إدارة الاعمال IIM باحد اباد. وقبل وصوله الى
لكناو كان المعهد في الواقع مركزا للبحوث بقسم الاقتصاد. بجامعة لكناو، ولكنه
كان بعيد النظر في صلاته البحثية. بمختلف العلوم في دراسات التنمية منذ
الخمسينات.

وفي معهد جيري لدراسات التنمية اضطلع عدد من علماء الاقتصاد والاجتماع،
والانثروبولوجيا والسياسة بدراسة مشتركة لمشكلات اوتار برادش الزراعية مع اهتمام
خاص بالمناطق الاكثر فقرا في أجزائها الشرقية، وهي مناطق إقليم تيرى، والأقسام
الاكثر فقرا في المناطق التي تغطيها «الثورة الخضراء». ومعهد جيري لدراسات
التنمية هو في الواقع مثال لمركز أثبت قدرته على أن يفرع بنجاح اتجاهه السابق نحو
الاقتصاد ليشمل علوما اجتماعية أخرى، وذلك بين عامي ١٩٧٣، ١٩٧٧ حين تدرج
من وضع انتقالي الى وضع قومي. وكانت هذه الفترة حساسة بنوع خاص في كل من
السياسة القومية وسياسة اوتار برادش. وبعد جالة الطوارئ مباشرة (١٩٧٥-١٩٧٧)
كان كل من حكومة جانانا Janana المركزية ونظيرتها في الولاية ترتاب في مستندات
معهد جيري فلم تكونا مرتاحتين للمؤسسات التي حظيت برعاية نظم «المؤمر»
السابقة.

وإذا لم يكن للمدير الذي عين أخيرا أية علاقة سياسية وثيقة لحزب المؤتمر، ومع
تشجيع موظفي الإدارة الهندية العليا ذوى النزعة العلمية والاهتمامات الفكرية، فإن
المعهد يتمتع الآن بوضع مرموق باعتباره منتجا لمعطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية
موثوق بها، وتنتمي الى مختلف المستويات في الولاية.

(الصورة) مرصد جيور، ويرجع تاريخه الى عام ١٧٤٠.

(H. Cartier - Bressan / Magnum)

وأخر مثل عندنا للمراكز التي تبدأ بالتزامات علمية مختلفة بعض الشيء عن
المراكز الثلاثة الأولى. هو معهد دراسات التنمية في جيور IDSJ. وكان العقل المحرك
خلف إنشاء هذا المعهد في عام ١٩٨٠ هو الأستاذ س. ب. فارما S.P. Varma، وهو
عالم جليل في السياسة، أدى تعاونه الطويل مع جامعة راجستان الى أن يستقر المعهد
في مباني الجامعة الفسيحة. ولكنه معهد بحوث مستقل أقيم بمعونة حكومة ولاية
راجستان، والمجلس الهندي لبحوث علم الاجتماع بنسب متساوية، على غرار
مؤسسات مماثلة في عدد من ولايات أخرى. (٢٠).

وهناك ظاهرتان تستحقان التنويه، خاصتان بأصل معهد دراسات التنمية في جيبور فهو أولاً قد خطط على غرار معاهد مماثلة في العالم الغربي، ويرجع إنشاؤه كما يتضح في وثيقة تأسيسه (٢١) إلى تخطيط أجراه عالم كندي زائر (يقال إنه من أصل هندي) بناء على طلب كل من المدير الفخري للمعهد، ونائب رئيس جامعة راجستان. ولم يكن هذا ضرورياً، بالنظر إلى أنه في أواخر السبعينات كانت الهند قد جمعت الخبرة الثمينة والمنوعة لإنشاء معاهد ذات تصميم وظفنى سليم من هذا النوع، بنتائج ممتازة، يمكن للمعاهد والمراكز الحديثة الناشئة أن تستلهم منها بسهولة، الأفكار التي هي في حاجة إليها.

وثانياً، كان معهد جيبور (الذي أنشئ بعد إنشاء مركز دراسة المجتمعات النامية بحوالى عشرين سنة) أول معهد لبحوث التنمية يقوم على أساس ترابط العلوم، وبخاصة علم السياسة. والترابط العلمى في معهد جيبور له خصائص معينة ننبع من هذه الحقيقة وحدها. والمعهد، مثله مثل مركز دراسة المجتمعات النامية لا ينتظر أن يضطلع بالبحث في المشاكل التي تنتمى إلى الاقتصاد السياسى الهندى، ولكنه يهتم بالفعل بالعمل العلمى المشترك الذى يتضمن مشاكل البيئة والطاقة، ومسائل السياسة العلمية، ومجال الإدارة.

ويتبين مع ذلك في الوثائق أن التزام معهد جيبور بالبحث العلمى المشترك ليس بطبيعته ذا مجال واسع، ولو أنه لا يتبين بأية حال من الأسلوب المعبر عن ذلك ما إذا كان المقصود تركيز مختلف العلوم على مجموعة من المشاكل، أو إتاحة مجال تنظيمى في المعهد لعدد من العلوم لتمكينها من أن «تؤدى إلى أعمالها المختلفة» (٢٢). ولما كان المعهد في مرحلته الإعدادية، كان عليه أن يثبت همته وكفاءته، ولكن ليس هناك ما يدعو إلى التشكك في أنه سوف يضيف بطريقة الخاصة إضافات هامة على معارفنا عن مشكلات التنمية في الهند بوجه عام، وفي راجستان بوجه خاص.

ولعل عصر التوسع في البحث في علم الاجتماع والتنمية يقترب سريعاً من لهائته وفي غضون السنوات القليلة القادمة، مع وجود مركز واحد على الأقل من هذه المراكز في كل ولاية، يموله كل من الحكومة المركزية وحكومة الولاية، فإن المهمة الرئيسية سوف تكون الدعم بانتاج عمل بحثى، وتوليد معلومات مفيدة لواضعى السياسات، وللأنشطة الاجتماعية. وقد تدعو الحاجة إلى أساليب ذلك إتجاه سياسى أكثر مرونة، أو الانتقال من جمع المعلومات إلى حل المشكلات، أو تغير في التركيز المنهاجى من الأسلوب التجريبي الواقعى إلى الأسلوب النظرى، والعكس وبالعكس، أو نوع من

الاستراتيجية العلمية المشتركة من أجل حل المشكلات الجديدة التي تواجه الباحثين في أثناء عملهم.

مراكز البحوث المكرسة لدراسات التنمية «البديلة»

كان من شأن تقوية سلطة الولايات في الهند (كما في بلاد العالم الثالث بعمامة) خلال العقدين الأخيرين، والابتعاد المتزايد لبدائل الجناح المتطرف (اليساريين) نحو السياسة الشعبية في الوقت الراهن أن عملت في بعض الجهات كحافز على التفكير في طريق جدى بديل للتنمية، يقوم على أساس وطنى. إن ضخامة السلطة التي تستخدمها الولاية تبدو أنها تنتمى مباشرة الى سياسات التحديث، والتصنيع السريع، والسياسات الحكومية التي تستهدف دعم الصناعة لصالح الزراعة، وميكنة الزراعة لصالح الزراعة التي تستخدم عمالة زائدة، والاختراعات التكنولوجية على نطاق واسع على حساب الحرف الأهلية، والصناعات الصغيرة.

وحتى الآن فإن مطلب التغييرات البنيوية الأساسية لوضع الشعب في قلب العملية السياسية، «ودقطة» (أى التحويل الديمقراطي-المرترجم) صنع القرارات بزيادة الإسهام السياسى على كل المستويات، في نظام حكم لامركزى في أساسه، قد عبرت عنه فقط أحزاب على يسار الساحة السياسية. ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة جاءت المبادرة لهذا الضرب من التفكير والتصرف من جانب منظمات وطنية حديثة النشأة في مختلف أجزاء البلد، تبدأ في الكثير من الأحيان في صورة حملات نشيطة بصدد مسائل محددة، كمسائل البيئة، وحملات ضد اجتثاث الأحراج، كما في حركة شيبكو Chipko، وأسئلة عن أحوال الزراعة في مناطق معينة، حيث تتجلى السيطرة الطائفية بقسوتها، وحركة الصحة النسوية في ريف ماهاراشترا Maharashtra، ومسائل تؤثر في الأحوال المعيشية، والاضطهاد الاجتماعى لدى الشعوب القبلية، أو أحوال سكان الأحياء الفقيرة في المدن.

وفي الوقت نفسه، يتجلى هذا التفكير في التمييز الذى يجبره بعض مانحي المعونات بين المعونة التى تعد بحيث تصل مباشرة الى المتفعين بها، والمعونة التى ترسل عن طريق الحكومات. والشئ المضمرة في هذا الاتجاه العام هو عدم الثقة ببلاد الشمال، وبخاصة البلاد الغربية التى يسود الاعتقاد بأنها تعرقل التقدم بسياساتها الخاصة بتشجيع الدكتاتوريات العسكرية، ونظم القمع المضادة للديموقراطية، والنظم المضادة للثورات في عدد من البلاد الفقيرة.

ومع ذلك، ولسوء الحظ، فليس كل هذه الصحوه الجديدة في صورة حركات شعبية

«صغيرة» أو «عل نطاق واسع» يشير الى اتجاه تقدمى أو ديمقراطى . وكما أشار أحد المراقبين، فإن خيبة الأمل الجماعية من النوع الذى جرب طوال العقدين الماضيين فى عدد من البلاد الفقيرة، بدلا من أن تتخذ اتجاها أقرب الى الديمقراطية، قد تولد حركات ريفية تميل الى دفع هذه المجتمعات الى محاولات لإحياء العصور السوداء فى تاريخها، أو حركات تغذيها الظلال الاكثرسودا، ظلال «الشوفينية» (المغالية فى التعصب للوطن- المترجم) والفاشية . والواقع أن النمطين من الحركة ينبثقان فى الوقت الراهن . (٢٣)

قد بدأت الساحة الهندية بالفعل تتشرب هذه النزعة الجديدة، بأن تفكر خارج نطاق الاساليب التقليدية، وفى بعد آخر ليحث منظم فى علم الاجتماع تحت عنوان عريض «معالجات بديلة للتنمية» . والمفتاح لتطوير هذه السمة الخاصة بالدراسة والبحث يكمن فى إشراك المفكرين والعاملين النشيطين فى بحث يركز على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على مستويات مختلفة وبالفعل جمع مركز دراسة المجتمعات التنامية تجربة سنوات عديدة فى هذا النوع من العمل، وذلك فى مشروعه المعروف باسم لوكايان Lokayan (٢٤) وقد اضطلع اعضاء المشروع طوال السنوات الاربع الماضية، أو نحو ذلك بنوع معادل للبحث فى علم الاجتماع : الباداياترا padayatra (٢٥) بقصد صريح يتمثل فى التعريف بمختلف الجهود التى بذلت فى مختلف أجزاء البلد فى سبيل التنمية البديلة . ويستهدف المشروع تغيير «نموذج المعرفة الاجتماعية الموجود، واستخدامه» وفى سبيل ابتكار نماذج جديدة، عرّف الباحثون المشتغلون بالمشروع (مشروع لوكايان) الذى يديره راجنى كوثارى Rajnai Kothari «مجموعات العمل، والحركات المحلية الصغيرة، والمشاركين الرئيسيين فى هذه العمليات» الذين جمعوا معا» فى محاورات مع بعضهم بعضا، ومع بعض المفكرين والصحافيين، وحتى مع الموظفين العموميين المختصين كلما أمكن ذلك» (٢٦) .

وبالنظر الى أن مشروعات من هذا القبيل، كمشروع لوكايان لم تزل موجهة الى «صانعى الآراء» و «أصحاب النزعات» فى المناطق الريفية، فإنه من الصعب تجنب درجة من الشكوكية» (الارتيازية) ، حتى إنه قد لا يكون التأكيد فى هذه المعالجة فى نهاية المطاف قد تحول عن أصحاب السلطة المحلية (أو أتباعهم) والصنف فى اتجاه الديمقراطية الحقيقية الى مدى كاف : وقد يتبين فى النهاية أنه بمثابة «اخمر المعتقة فى زجاجات جديدة» .

وتتابع أفكار غاندى بطريقة منهجية الى حد ما فى عدد من المعاهد فى نطاق فروع

العلوم الاجتماعية، في حين يبذل مجهود أكبر في تطوير وتعميق أفكار غاندى ومعتقداته في التنمية، تلك التي تلائم بنوع خاص ظروف الريف الهندى.

وقد اضطلعت «مؤسسة غاندى للسلام» GPF بمقرها الرئيسى فى دلهى باضفاء مكانة دولية على مذهب غاندى، فضلا عن تشجيع العمل به فيما يختص بالمشاكل الداخلية. وثمة نمط ثالث من المعاهد المشتغلة بالدراسات الغاندية يكرس بأكمله تقريبا للتنمية الريفية (مثال ذلك: معهد غاندى الريفى للتعليم العالى) (٢٧). ولعل معهد غاندى للدراسات فى فارانازى (بنارس) GISV هو أقوى معهد للبحوث يشغل ببحوث علم الاجتماع، كما هو شائع، و يستخدم الطرق والنماذج الغاندية، بأسلوب نقدى حساس. ومن بين مشروعاته، على سبيل المثال، ما يقيم تفرقة هامة بين وجهين متعارضين فى التجربة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا العلمية الهندية، يقوم أحدهما على عملية انسحاب عمدى من البناء القيمى الاستعمارى، والثانى على اندماج طوعى مع هذا البناء، والإثنان يتخللان التجربة السياسية للحركة الوطنية ضد الاستعمار، فى كل أطوارها، واستمرت قوية طوال الفترة التى أعقبت الاستقلال.

وفى العمل الذى اضطلع به معهد غاندى للدراسات فى فارانازى، بتبين الوعى بأوضاع نظرية أخرى، الى جانب أفكار غاندى، وهى أوضاع نابعة من الغرب، ومن جهات أخرى، بقصد إخضاع المذهب الغاندى لنقد عام، لا تقديمه على أنه علاج فحشب لمشكلات الهند كلها. هذه المعاهد تتلقى معونة من الحكومة بشكل أو بآخر. ومعهد غاندى للدراسات فى فارانازى معهد معترف به، يعوله المجلس الهندى لبحوث علم الاجتماع.

خاتمة

الاهتمام من جانب علماء الاجتماع الهنود، بأبعادهم الكيفية والكمية، فى مساهمهم المعقد لتحسين ظروف المعيشة بأكثر قطاعات المجتمع معاناة من الحرمان، هذا الاهتمام انتج ثمرات هامة، ليس أقلها تلك الدفعة التى أعطائها عدد كبير من هؤلاء العلماء، بروح التزامية للاهداف الاجتماعية السياسية، وكذا للدقة الفكرية المطلوبة للتحليل، وكشف الحقائق، وجمع المعلومات، والتعميم على أساس سليم.

ومع ذلك فمن الحماقة التجاهل بأنه فى بعض دوائر البحث والتعليم العالى توجد على أية حال دروس عسيرة كان من الضرورى استيعابها، فعلى سبيل المثال، فى مجال التعليم التكنولوجى، كثيرا ما يطرح سؤالان فى محاولات لإعادة تقييم طبيعة معاهد

التكنولوجيا الهندية وبها. ترى هل تم التوسع بسرعة أكثر مما ينبغي ، فلا يتسنى للقاعدة الأساسية للتعليم التكنولوجى أن يكافح الضغوط المتولدة من الجماعات ، ومن الخطوات السريعة التى تمت داخلها فى المجال ؟ ثم ، هل هذا التعليم (التكنولوجى) متقدم أكثر من اللازم بالنسبة الى معدل سرعة التنمية التكنولوجية فى البلد فى مجموعه ؟ هناك شئ من الصدق فى رأى الذى أبداه ناقدو معاهد التكنولوجيا الهندية بأن التعليم التكنولوجى العالى قد تطور بكيفية غير متوازنة ، بحيث لم يكن فى وسع الصناعة الهندية أن تحصل على أكبر فائدة من خريجي هذه المعاهد .

وأخيراً ، ألم ينزع التوسع السريع لمثل هذا الحقل القاصر على فئة قليلة فى جو سياسى تسوده صرامه التدرج الإدارى والبيروقراطية الى تحجر النظام فى مجموعه ، بالنظر الى المزايا الأولية الهامة التى بدأ بها ؟ (٢٨)

العامل الرئيسى الهام فى بحوث علم الاجتماع هو أن النظام السياسى فى مجموعه تطرأ عليه أزمة ثقة ، من خصائصها الأساسية التشكيك على المدى الطويل فى مستقبل الأبنية التنظيمية التى تمارس من خلالها سلطة الدولة . وفى هذه الظروف ، من العسير على الباحثين المجددين فى علم الاجتماع والتنمية الموجهة ، الذين نشأوا فى جو مستقر نسبياً أن يصبحوا فجأة على وعى بمطالب نظام يجتاز مرحلة التغير ، ويصعب الآن التكهن باتجاهاته الصحيحة .

وهناك ، حتى مع ذلك طليعة من علماء الاجتماع وعلمى السياسات فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ، فى وضع ملائم يتيح لهم التجريب مع أنواع مختلفة من المشاهد والمخططات الممكنة التى يحتمل أن تحدثها فى ربع القرن المقبل التغيرات السياسية التى تتضمن أنواعاً مختلفة من التوترات ، والحاجة الى حل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الحادة . وفى تقدير تقريبي ، نقول إنه حتى إذا أُمددَ لدراسة هذه المشاكل عشرون فى المائة من مجموع عدد الباحثين فى مختلف مجالات علم الاجتماع ، فإن اعتماد الموارد المالية ، وتخصيص المواهب البشرية سوف تستحق الجهد المبذول فى هذا السبيل ، وسوف يشير تقييمنا هذا الى الهند قاطبة على أنها حققت هذا الهدف .

ملاحظات :

- (١) مثال ذلك ، الروابط القائمة بين بحوث علم الاجتماع وبين السياسة العامة ، والتى بحثت فى صحيفة جدلية منذ بضع سنين ، بحثها ميرون فاينر Wiener Mynon . أنظر كتابه «بحوث علم الاجتماع والسياسة العامة فى الهند (فى جزئين)» . أنظر أيضاً :

The Economic and Political Weekly, Vol XIV , Nos. 34 and 38 and 22 September 1979), pp. 15. 79-87; and pp. 1622-8

p.-49. For controversial correspondence on it, see *ibid.*, Vol. XIX, 1979, p. 2029, and Vol. XV, 1980,

(٢) من المثير للاهتمام أن رجال الاقتصاد المركزيين عنايتهم على المشكلات الزراعية على نطاق واسع في هذه الفترة كانوا من أصل أجنبي، أو هنودا موجهين بالصدفة إلى تاريخ الاقتصاد باعتباره علمهم الأساسي (مثال ذلك، دانييل ثورنر، إيرفان حيب).

(٣) ينبغي مع ذلك التنويه بأنه يبدو، رغم بعض الفروق، أنه يوجد عدد معين، ولو أنه صغير من هيئات المدرسين والباحثين في معظم الجامعات، القادرين على الاضطلاع بعمل على مستوى عال، وكفاءة موثوق بها.

(٤) وصل هذا الأمر أبعادا حادة بنوع خاص في عام ١٩٦٧ حين اشتركت وكالة المخابرات المركزية (الأمريكية) لأول مرة في نشاطات بحوث علم الاجتماع في أنحاء العالم الثالث وأيدتها واشتغلن من البداية، وذلك في أعقاب فضيحة دولية تفجرت حول مشروع بحث في علم الاجتماع في قانون بشيلي باسم Comelal.

(٥) هناك بالفعل قليل جدا من الأمثلة لمعاهد بحوث في العلوم الاجتماعية في الهند. أنشئت بموارد أجنبية. وثمة مثال آخر لمعهد آخر للتعليم العالي وبحث تنويع أمريكا: ذلك هو مركز دراسات جنوب آسيا بجامعة راجاستان. ولفترة زمنية حظيت مثل هذه المؤسسات بتمويل كامل من مصادر هندية عادة عن طريق هبات سنوية متواترة يقدمها المجلس الهندي لبحوث علم الاجتماع. ومع ذلك فهذا المجلس نفسه يتلقى موارد أجنبية. وهذه نقطة أخرى. ولكنه لما كان هيئة مسئولة أمام الحكومة المركزية المسئولة أمام البرلمان، فإن هذه مسألة من نوع مختلف. والواقع أنه منذ حوالي عقدين، لم يسمح لأية مؤسسة للتعليم العالي في الهند بأن تتلقى موارد مالية من الخارج مباشرة.

(٦) أنشئ المعهد القومي لتنمية المجتمع NICD في عام ١٩٥٨ وكان أول هيئة بحوث منظمة تجمع معلومات أولية تنبئ الإعجاب من جميع الأنواع عن ريف الهند. وفي غضون السنين جال مديرو المعهد لعلم الاجتماع وعلم السياسة في جميع أنحاء الهند، بهدف واحد، هو وضع صورة تفصيلية للقوى الاجتماعية والسياسية في الريف، مع الاستعانة بمعلومات مستقاة عن طريق الملاحظة

المباشرة.

(٧) أنكر علماء الاجتماع الهنود بشدة، ومنهم نسبة محسوسة من العاملين بالمعهد القومي لتنمية المجتمع أن جامعة أجنبية (وهي أمريكية) توصلت الى معلومات دقيقة عن الهند. وبالنظر الى الشعور القوي بالاستقلال لدى علماء الاجتماع في مثل هذه الأمور، ونزعتهم العامة الى أن يكونوا على حذر من الأكاديميات الأمريكية، فقد تعرض وزير الغذاء وقتئذ بسياسة الجريئة بالمشاركة في (أو بالأحرى إعطاء) المعلومات على هذا النحو، تعرض لانتقادات كثيرة.

(٨) كانت نسبة كبيرة من علماء الاجتماع الذين ذهبوا الى الجامعات الأمريكية (وبخاصة بعد الستينات) إما «يساري الانحياز» بالفعل قبل مغادرتهم الهند، أو أنهم عادوا من تجربتهم الأمريكية أقل تعاطفا مع «المذهب النقي»، أو «الوضعية» أو «السلوكية»، أو ما شابه ذلك من نزعات.

(٩) تختلف جامعة جواهر لال نهرو عن الجامعات الاخرى الالهية أو المركزية الأقدم عهدا. جامعات بنارس، البجارج، سانتتيكتان، جاميا. في نقطة أساسية واحدة. فالجامعات الاخيرة هذه قائمة أساسا على التعليم الجامعي مع تعليم بعد التخرج، بالإضافة الى البحوث. في حين أن الجامعة الأولى كما سبق ذكره عنها، ليس بها أقسام للتعليم العام (قبل التخرج). اللهم الا في مجال اللغات الأجنبية.

(١٠) أعقب المدير التأسيسي، مؤرخ الفن ن. ربي. N.R. Ray، س. ك. ديوب Dube S.C. وهو عالم في الانثروبولوجيا الاجتماعية. وجدير بالذكر أن من خصائص «المعهد الهندي للدراسات المتقدمة» IIAS أن يعطى علم الاقتصاد أهمية أقل مما تعطيه لساير العلوم الاجتماعية. ويبدو، بغض النظر عن العلوم الاجتماعية والتاريخ، أن الثقافة، وعلم الآثار القديمة، واللغات، والفلسفة تحظى بالمعهد بقدر كبير من الاهتمام. والواقع أن «ديوب» قد أعقبه ب. ب. لال B.B. Lal hgux الذي يشرف الآن على المؤسسة في منصب نائب المدير، في أثناء إعادة بناء المعهد.

(١١) هذا التصنيف لا يتضمن بالطبع مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تهتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالبحث الموجه الى التنمية، ولكن في مجالات متخصصة تخصصها كليا وعاليا، مثل البحث في اتحاد العمال، والإنتاج، والتلوث، والبحث المتعلق بالانتيدايا Antyodaya، وهو مصطلح شعبي (هندي) للتنمية البديلة التي تتحاشى التجديد بمعناه، الغربي والاشتراكي، وشاع في الهند في

فترة نظام جاناتا Janata .

(١٢) جدير بالذكر، أن مراكز دراسات التنمية، ومراكز بحوث أو دراسات علم الاجتماع سوف تستخدم في النص بالتبادل، لأن نفس النوع من النشاط يؤدي في كل منها .

(١٣) كان م. س. رانداوا M.S. Randhawa موظفا كبيرا في الحكومة المركزية، يتعاطف مع الفلاحين الاثرياء، وعلى دراية عالية بالزراعة العملية . أما م. س. سوميناثان فهو عالم استقال أخيرا من لجنة التخطيط ليتولى إدارة المعهد الدولى لبحوث الارز في مانيللا . وكان له قبل التحاقه بالمجلس الهندى لبحوث الزراعة في بوزا Pusa تاريخ طويل كعالم في مجال العلم والبحث، وبعد ذلك كمدير للمعهد الهندى لبحوث الارز في بهوبانسوار Bhubaneswar . (من انصار ثورة نكسالبارى) .

(١٤) يوجد مع ذلك بعض المتعاطفين ال Naxabite بين الطلبة والاساتذة في بعض الجامعات الزراعية، هذه الجيوب من التعاطف اليسارى تنشط من وقت لآخر، حينما يكون هناك ظلم فادح يتعين مكافحته، أو في ظروف تتبنى فيها السلطات موقف غطرسة أو رضاء ذاتى، أو لا مبالاة بالمطالب البدائية المتعلقة بظروف العمل، والدراسة، والغذاء في الفنادق وبيوت الشباب، الخ . وفي الجامعات الزراعية يابالنجاب في الآونة الراهة، على سبيل المثال درجة كبيرة من النشاط السياسى، ليست كلها بأية حال من الاحوال ذات طبيعة موجهة ضد السياسة المركزية، اى نكسالية تتعلق بأزمة البنجاب .

(١٥) التقيت بالكثير من الأمثلة الجديرة بالثناء لمثل هؤلاء المعلمين والباحث الذين استطاعوا بفضل التزامهم أن يجمعوا ذخيرة من مواد البحث الملائمة لتفهم طبيعة الاستغلال الذى يعاني منه الفلاحون في أجزاء مختلفة من البلد .

(١٦) حتى أواسط الخمسينات أى بعد مرور زهاء عشر سنوات على استقلال الهند، كان المعتاد أن يتلقى العاملون تحت التمرين في المرفق الهندى العام للإدارة IAS تدريباتهم الابتدائية العامة في : metealfe Housc in Civil Lines بدلهى، حيث يتحولون الى سادة (صاحب Sahi) صفار، يفرض فيهم أن يحافظوا على تقاليد أسلافهم في الادارة المركزية الهندية، حين يذهبون الى مقاطعتهم وأقسامهم . وليس ثمة حاجة الى القول بأن القائمين بالتدريب في هذه الفترة هم كبار أعضاء الإدارة بالمدينة الهندية ICS . ولا بد أن نضيف باخلاص، أن نسبة كبيرة من الموظفين المدربين على هذا النحو قد نهذوا (التطهير) الثقافى

الذى تعرضوا له عند تدريبهم في metcalfe House ، حتى يصيروا على وعى دقيق بمشاكل الهند ، إن لم يكونوا خادمين مخلصين للشعب الهندى .

(١٧) فى وقت كتابة هذا المقال ، يحاول «معهد جوبند بالاب بانث للدراسات الاجتماعية» GBPSSI الذى يشغل مقرا مؤقتا ، يحاول جاهدا إقناع الحكومة أن توزيع المال المخصص له فعلا لتشييد مباني جديدة ينتقل اليها موظفوها الذين يتكاثرون عددهم . والرحلات الدائمة الى لكناو لإقناع الوزراء بصرف الاعتمادات المالية ، هذه الرحلات لا جدوى منها ، الا ان الرحلات الكثيرة عبر أنحاء البلد الى عواصم الولايات تتطلب جهدا كبيرا . و يعالج «معهد دراسات التنمية فى جيپور» IDSI مشكلات مماثلة مع حكومة راجستان ، ولأن من حسن حظها أنها واقعة فى جيپور نفسها (وهى مقر حكومة راجستان) . وليس فى العزم الإيماء بأى باعث سوى من جانب الحكومات المعنية ، ولكن هذه الامثلة قد أعطيت فقط للإشارة الى المعوقات البيروقراطية التى تعرقل ترجمة الوعود ، ترجمة سريعة فعالة الى نتائج محسوسة قبل أن يفوت الأوان .

(١٨) من بين الكثير من المشروعات التى اشترك فيها الاستاذ باجشى Bagchi وضع تاريخ لبنك الدولة الهندية SBI ، بتكليف من سلطات البنك ، وقد تم تأليف الجزء الأول من الكتاب . وهناك بعض الشك فى أن يصبح «تاريخ بنك الدولة الهندية» لباجشى مصدرا هاما لدراسة التاريخ المعاصر لاقتصاد الهند ونشاطها المصرفي .

(١٩) تلقى ا. ب. ديزى J.P. Desai تدريبه فى بونا Pune حيث درس علم الاجتماع ، وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) على ج. س. جورى Ghurye ، وإيراقا تى كارف Iravati karve اللذين يتمتعان بتقدير سام ، ليس فقط بسبب علمهما ، ولكن أيضا بسبب نزعاتهما السياسية الليبرالية .

(٢٠) قدر لأوريسا Orissa فى الخطة الخمسية السادسة أن يكون لها معهدا الخاص لبحوث علم الاجتماع فى بوبانسوار Bhubaneswar ، عامى ١٩٧٨/٧٩ ، يعقها أسام Assam فى ذلك . أما معهد لاليت نارايان ميشرا Lalit Narayan Mishra للعلوم الاجتماعية الذى أطلق عليه اسم وزير سكة حديد الاتحاد الذى قتل فى عام ١٩٧٤ فى ساما سيتپور ، فقد أنشأته حكومة بيهار فى باتنا ، نتيجة لجهود التى بذلها أخوه دكتور جاجاناث ميشرا الذى كان رئيس وزارة بيهار خلال فترة الطوارئ ، ثم خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ .

(٢١) عنوان هذه الوثيقة هو «معهد دراسات التنمية، جيپور: نشأة ونمو فكرة»، كتبها الاستاذ س. ب. فارما S.P. Varma ونشرت في جيپور في أواخر عام ١٩٨١ أو أوائل عام ١٩٨٢.

(٢٢) أنظر، على سبيل المثال الفقرة التالية «طلب من الاستاذ سومي جي Somjee أن يعد مذكرة عن المعهد، وعلى أساس هذه المذكرة وضع الاستاذ س. ب. فارما اقتراحا بإنشاء معهد دراسات التنمية. وفي حين قصر (المعهد) نشاطه أساسا على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والسياسية، فإنه كان من المنتظر أن يستطيع الاضطلاع بمشكلات البحث التي تتجاوز نطاق العلوم الاجتماعية». انظر صفحات ٧، ٨.

(٢٣) D.L. Sheth, Grass-Roots Stirrings and the Future of (٢٣) 1-24 (p.8) Politics», Alternatives, Vol. IX, 1983, pp.

(٢٤) كلمة لوكايان (مشتقة من السنسكريتية)، تعنى حرفيا «حركات الناس»، أى حركات الناس، وبالناس من أجل الشعب. ويشير شيت الى المشروع على أنه «عمل مع البحث» من حيث نوعه، ويصفه على أنه يعمل «على الحد الفاصل بين المعرفة الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية، بين المؤسسات الأكاديمية، والجماعات ذات النشاط العملي الفعال». أنظر المرجع السابق، ص ١١.

(٢٥) باداياترا اصطلاح خاص مستخدم للإشارة الى القادة السياسيين الباشين عن الحقيقة الاجتماعية أو الواقع السياسى، وذلك بالتجول في أنحاء الهند، سيرا على الاقدام، بحثا عن الحقيقة وكان أحدث شخصية اضطلعت بمثل هذه البادايانرا شاندر سبخار Chandra Sekhar (١٩٨٣)، زعيم حزب جاناتا. وكان غاندى، ونيروبا بهيف Vinoba Bhave «يونار الحكيم» (توفى عام ١٩٨٢) يؤديان في زمانهما جولات دورية من نوع البادايانرا.

(٢٦) شيت، المرجع السابق، ص ١١.

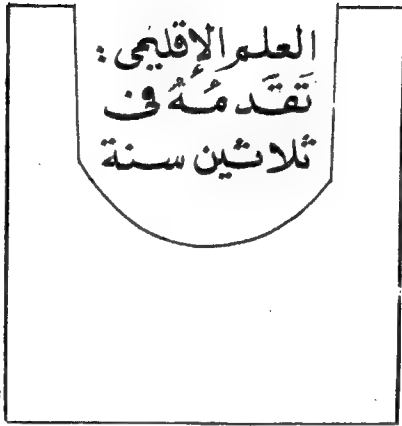
(٢٧) جاء اليماء بهذا في الاصل من حركة بودان Bhoodan التى استهلها فينوبابيهيف بعد الاستقلال بقليل. ولم تنجح الحركة نفسها، غير أن مختلف المعاهد الخاصة بالدراسات الريفية التى انبثقت كأجهزة لنشر أفكار غاندى بخصوص التنمية والتعاون في الريف كانت تعمل بلا انقطاع.

(٢٨) من أجل تقييم نقدى حديث لعمل معاهد البحوث في مجال الاقتصاد الزراعى، أنظر تقريراً بعنوان:

Agricultural Research: Decline of Agra-Economic Research Centres

(by a special correspondent, The Economic and Political Weekly

Vol. XVII, No. 23, 4 June 1983. pp. 993-6.



أساسيات العلم الإقليمي: محاولة للتعريف بها

من المحتمل أن العلم الإقليمي هو أحدث فرع لعلم الاجتماع. ويدين بوجوده إلى كثير من المشكلات التي لم يكن بوسع المناهج التقليدية لعلم الاجتماع تناولها بقدر كاف. وبدخول هذا العلم الجديد غدت خطوط البحث القائمة أكثر ثراء للعديد من النظريات والأساليب والمفاهيم.

ويقع العلم الإقليمي في مفترق الطرق حيث تلتقي علوم الاقتصاد، والجغرافيا، والاجتماع، والسياسة، والأجناس البشرية. وهو يدرس أساساً التدخل البشري في التضاريس الطبيعية. وله صلة طفيفة بما يقدمه المهندسون وعلماء الجيولوجيا، والأرصاد الجوية، والبيولوجيا من أوصاف، ويستفيد بهذه العلوم كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وللباحث في هذا العلم وجهة نظر كمية بدرجة أكثر؛ إذ

بقلم: ج. ب. بنكو

باحث بمركز الأبحاث المكانية والتحليل (جامعة باريس)، وله دراسات في التنمية الإقليمية والجغرافيا الحضرية.

ترجمة: حسن حسين شكرى

ليسانس آداب، ودبلوم الدراسات العليا في الترجمة من كلية الآداب بجامعة القاهرة .
اشترك في ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب، ودائرة المعارف الإسلامية، وله مترجمات أدبية وثقافية وعلمية كثيرة.

ينصب اهتمامه على توزيع السكان، ومواقع نشاطهم، وعلى التلوث البيئي، والسياحة والتنمية الحضرية الخ....

وعمل القول، ان العلم الاقليمي علم تركيبى بطبيعته: فمن البيانات التحليلية التى يوفرها مختلف الاختصاصين، ومن بعض الحالات المجعومة التى تمثل احدى المناطق، ومن بعض القوانين الأساسية المتعلقة بتوزيع الأنشطة، يمكنه أن يستخرج النتائج من المقطعات.

ويقوم علم الاقتصاد في مركز جاذبية العلم الاقليمي، أو بالتحديد فرع منه يسمى علم الاقتصاد المكانية المعنى أساساً بموقع الأنشطة الاقتصادية، والسلوك المكانية للشركات، والأهليات المحلية، الخ.... وقد شعر علماء الاقتصاد المكانية بسوء وضعهم بين أقرانهم، وحتى يجعلوا لاهتماماتهم وزناً أكبر، فقلصوا من علم الاقتصاد العام، ليكونوا حركة مستقلة. وقد التفتوا إلى دراساتهم إلى علم الرياضيات، وإلى المناهج الرياضية والاحصائية لاختبار الفرضيات المتقدمة.

و يعدون هم وعلماء الاقتصاد والجغرافيا أعظم من لهم علاقة وطيدة من حيث الاهتمام بالدراسة الاقليمية، لأن الجغرافيا البشرية بطبيعة تعريفها، تصف وتفسر توزيع الكائنات البشرية وحركاتها وأعمالها على سطح الأرض (Claval، سنة ١٩٨٤). كما أنه في الوقت الذي ظهر فيه العلم الإقليمي، تمكن علم الجغرافيا قد تغير تغييراً جذرياً؛ و طورت مدارسه القومية المختلفة مناهجه القدية التي لم يعد فضول الباحثين قانعا بها بعد. وفي العقد السادس من هذا القرن شرع الباحثون العمليون في إيجاد وسائل جديدة احتاجوا إليها لمواجهة المتطلبات الاجتماعية الجديدة. ففي فترة ما بعد الحرب، كان النمو الاقتصادي والسكاني شديداً، وأزدادت الحاجة إلى تخطيط الاستفادة بالأرض للتحكم في التنمية الحضرية. وقرب العقد الثامن من هذا القرن، أوجدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة حاجة أكثر إلحاحاً إلى السيطرة على التلوث، وحفظ الطاقة، وحماية البيئة، والتوازن الاجتماعي، أي إدارة البيئة وتخطيطها بوجه عام: المجال الذي غزاه الجغرافيون بالربط بينه وبين كل من علم الاقتصاد والمشكلات الاجتماعية.

ومن وجهة نظر علم الاجتماع-الذي يدرس الواقع الاجتماعي والحركة البشرية في البيئات الاجتماعية والطبيعية المختلفة-ومن وجهة نظر علم الاقتصاد وعلم السياسة أيضاً، تعد البيئة الطبيعية والمتنوع المكاني ضليقة الأهمية. ومن وجهة نظر العلم الإقليمي، من ناحية أخرى، تعد المعرفة وفهم الأهداف، ومرامي ومصالح الجماعات الاجتماعية المختلفة القائمة في مواقع مختلفة لمكان ما، من الاهتمامات التي لها أولوية. ومن ثم، فإن دراسة حياة الأسرة والعلاقات بين الأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية هي التي توفر البيانات المطلوبة لبحث المجتمعات من حيث هي كل. ومن الضروري أن نفهم أهداف وقيم الجماعات الاجتماعية المختلفة بأقاليم العالم العديدة، وأن نتابع تطورها واتجاهاتها حيال المشكلات الإقليمية إذا ما أردنا التوصل إلى المرامي الاجتماعية، وتسوية ما يكتنفها من صراعات. ومن ثم، أسهم العلم الإقليمي إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية على المستوى الاجتماعي، ومن ناحية أخرى، لم يسهم بشيء ألبته في أيامه الأولى على الأقل، حتى للبيئة المعنية، بل قد يقال أنه كان عاملاً مدمراً. وكما نعلم من التجربة الواسعة، أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبدأ حركتها دون معرفة البيئة الاجتماعية والطبيعية.

أما بالنسبة لعلم الأجناس البشرية، فلا بد أن نضع فاصلاً مميّزاً بين علم الأجناس الطبيعي الذي يهتم بالعوامل البيولوجية المؤثرة في الكائن البشرى وعلاقته ببيئته الطبيعية، وعلم الأجناس الثقافي الذي يدرس المجتمعات الزائلة من الوجود وثقافتها، وقبل كل شيء، عناصر الحياة الاجتماعية المتباينة بالتعرف على التوزيع الجغرافي للشعوب والثقافات في كل مكان من العالم. وقد أثر علم الأجناس البشرية تأثيراً عظيماً في تطور علوم إجتماع ما بعد الحرب، وأسهم نظرياً وعملياً في بناء نماذج سياسة التنمية في العالم الثالث بخاصة، وفي إعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم فيها العلم الاقليمي بدور مهم.

ويوفر العلم السياسي المساندة الادارية والتشريعية اللازمة لتنفيذ التنمية الاقليمية. وقد أتى منتصف القرن العشرين بوعي جديد بألوان التفاوت الاقليمي في التنمية، وبأن تخطيط المدينة والريف (الذي يمكن أيضاً أن يسمى تخطيطاً إقليمياً أو تنظيمياً مكانياً، بل هو تنمية سياسية واقتصادية للمكان) يعد اهتماماً مشتركاً لجميع البلاد صناعية أو نامية على السواء. وتبذل هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة جهوداً كبيرة لتدعيم التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الضعيفة اقتصادياً التي يعيش سكانها في ظل ظروف يحرق بها الحظر. وحتى في أعظم البلاد تقدماً، نجد النمو الاقتصادي غير موزع بالتساوي من حيث المكان، مما ينتج عنه ألوان من التفاوت الاقليمي وعدم المساواة. وقد جذب هذا إهتمام علماء الاقتصاد والباسة الذين يحاولون تقليل عدم التوازن باستخدام وسائل العلم الاقليمي.

وكما رأينا توطأ، فإن صعوبة تعريف هذا العلم تنبثق من تعقده؛ وثمة كثرة كائنة من التعريفات تكاد تساوي عدد الباحثين فيه. ويقدم لنا Watter Isard في كتابه المسمى «Introduction to Regional Science» (سنة ١٩٧٥) ثلاثة عشر تعريفاً. وبمقارنة هذه التعريفات بالمطبوعات المتقدمة زمنياً، التي تضع الاعتبارات الاقتصادية في المقام الأول، نجد أن الأوصاف الحديثة نسبياً تميل الى التركيز على البيئة وعلم التبيؤ، وعلى الاتساع، ومن هنا جاء التعريف الموجز التالي: «بمجل القول، إن العلم الاقليمي ينصب اهتمامه من حيث هو علم بالدراسة الدقيقة المتأينة للمشكلات الاجتماعية ذات الأبعاد الإقليمية أو المكانية مستخدماً لأعلام متباينة من البحث التحليل والتطبيقي».

علم الاجتماع الأساسي
علم اجتماع علم الاجتماع

1	2
---	---

در علم الاجتماع والمجتمع

1	2
---	---

(1, 2) علم الاجتماع الاجتماعي والمجتمع
إستراتيجية استخدام الأرمي

علم الاقتصاد
والتجارة في الاجتماع

1	2
---	---

في علم الاجتماع الاقتصادي

1	2
---	---

(1, 2) علم الاجتماع الاقتصادي والمجتمع
إستراتيجية استخدام الأرمي

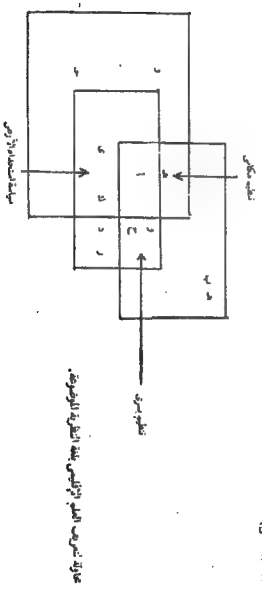
علم الاجتماع الاقتصادي
(استخدام الماتريكس في الاقتصاد)
الاستراتيجية الاقتصادية

1	2
---	---

في علم الاقتصاد والمجتمع

1	2
---	---

(1, 2) علم الاجتماع الاقتصادي والمجتمع
إستراتيجية استخدام الأرمي



ملاحظة: استخدام الأرمي

الأسس التاريخية ومولد العلم الإقليمي :

ترجع الأصول المتقدمة زمنياً للعلم الإقليمي الى العالم Van Thuenen ، الذى نشر بحثه المسمى « Der isolierte Staat » ، سنة ١٨٢٦ . وكان أسلافه الحقيقيون من علماء الاقتصاد والجغرافيا مثل Christaller ، August Loesch ، Walter الذين أظهروا اهتماماً بالمشكلات المرتبطة بموقع الأنشطة . وتمثل غاذهبهم النظرية مايسمى نظرية المكان الرئيسى . وفى بداية القرن ، كان المكان من المتغيرات المجهولة لدنيا العلم أو مهملاً من جانبها ، وخاصة لعلم الاقتصاد . وكان الجغرافيون وحدهم ، بحكم مهنتهم ، إستثناء من هذه القاعدة ؛ فقد أوجدوا منذ بداية القرن التاسع مفهوم الإقليم الذى صار فيما بعد إطاراً لكثير من الدراسات المكانية . ومنذ العقد الرابع من هذا القرن أصبح البحث منهجياً بدرجة أكثر ، فانتقل من التحليلات القطاعية - أى الزراعة والصناعة والتجارة - وهى أنشطة ثلاثية الأبعاد بوجه عام - الى الخطة العامة للتوازن المكانية للنظام : وهى خطة وضعها Loesch ، وشكلت المفهوم الموحد لنماذج معينة ، واستخدمت رابطة أيضاً بنظرية علم الاقتصاد العام . وخلال هذه الفترة ظهر العلماء الألمان والاسكندنافيون على أنهم الرواد بوجه خاص فى هذا المجال . وفى الولايات المتحدة إلتحق Edgar Hoover (سنة ١٩٤٨) أرضاً جديدة فى مجال تكاليف النقل وابتدع نظرية عامة لـ «خط الهامش» من حيث انه عامل فى موقع المشروع التجارى . وفى أثناء سنوات الحرب ، أحرزت أساليب المحاسبة الإقليمية تقدماً ، واستخدمت فى الأقاليم والمدن . ووضعت نماذج كثيرة لقياس حركات هجرة السكان ، والمناطق القادرة على جذب النشاط التجارى ؛ وهكذا أظهر النموذج الجاذبية نفسه ، وفكرة نظام التسلسل الهرمى الحضرى ، وقاعدة Zipf عن الرتبة - الحجم (سنة ١٩٤٩) ، وزاد استخدام علاقة الكثافة - المسافة ؛ وكانت عوامل التحليل الحضرى فى المراحل الأولى مأخوذة من التجارب السابقة .

ويظل Walter Isard ، وهو عالم اقتصاد بالتدريب أكبر عامل مؤثر يومذاك . وقامت أعماله على ما يعرف باسم خطة اللورد Keynes الاقتصادية وقد أوجز عمل أسلافه ، وقدم أفكاراً جديدة باعتماده على المدارس الفكرية المختلفة ؛ وقد أكسب نظرية التضاعف قوة دافعة جديدة - وهى تجزئة تألفت على يد Homer Hoyt (سنة ١٩٣٣) ، وهو واحد من مؤسسى علم الاقتصاد الحضرى ، وقد طبقت فكرة التضاعف سنة ١٩٣٧ . وسرعان ما قدم Isard تحليلاً إقليمياً بوسيلة جوهريّة تستعمل فى المناقشات النظرية والتطبيقات العملية على السواء .

وفي أثناء فترة ما بعد الحرب للتوسع الاقتصادي، كان هذا المذهب ذا قيمة إجتماعية عظيمة. أضف الى ذلك، أن Isard، لم يجد صعوبة تذكر في جمع الباحثين ومتخذى القرار في جميع اتجاهات الحياة في جمعية جديدة استهدفت تيسير انتشار المعرفة. وفي ديسمبر سنة ١٩٥٤، تأسست الجمعية المعروفة باسم Science Regional «Association»، وعقدت أول إجتماع لها. واستعملت عبارة «علم إقليمي» بانتظام من وقتذاك. وقد وضعت هذه الجمعية، وهي جمعية دولية، أهدافاً علمية لنفسها، تقربها على طول الخط من الخطوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويشبه منهج Isard لهذا العلم الجديد منهج أوجست كونت في علم الاجتماع في بعض النواحي. فقد اعتقد كونت أن التفكير العلمي قد يستمر في التطور حتى يصل الى ما أسماه «مرحلة إيجابية» تبرز نقطة الذروة للتطور العلمي. وقد استفاد كونت من فكرة أن المعرفة المتجسدة في العلوم المختلفة قد توحدت وارتبطت بعلاقة متبادلة، وافترض أن مستويات التفكير العلمي المختلفة تتلاقى آخر الأمر في علم اجتماع إيجابي ومن الواضح أنه قد بالغ في تقدير قدرة العلماء على مسايرة أبحاث التطورات في جميع مجالات الفكر. واعتقد، بالنسبة للمستقبل البعيد، في قيام علم مفرد موحد. وبالمثل، نجد Isard وأتباعه، قد عدوا العلم الإقليمي عملاً غير متداخل، بل عدوه علماً جديداً موحداً.

وقد حظى هذا الفرع من العلم باهتمام متزايد. وعقدت في أوروبا ندوات سنوية منتظمة منذ عام ١٩٦٦، وحذت حذوها مناطق أخرى من العالم منذ ذلك الوقت. وأسست الجمعيات واحدة تلو الأخرى: في فرنسا، بمبادرة من Jacques Bouville و Francois Perroux، وبمساندة Isard في اسكندنافيا، واليابان، والملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والمجر، وأمريكا اللاتينية، وفي قارات أخرى منذ وقت أقرب.

وقد علم هذا العلم مبدئياً في الاقسام التقليدية بالجامعات مثل قسم الاقتصاد، وقسم الجغرافيا؛ ثم قدمت مقررات دراسية خاصة مماثلة في العلم الإقليمي بالمستويات التعليمية العليا بوجه خاص. وفي كل عام تظهر أكثر من ثلاثين مجلة متخصصة ومجموعات علمية كثيرة في موضوعات العلم الإقليمي.

ولا يعد الباحث الذي يشتغل بتطبيق هذا العلم مخطئاً نشطاً، بل محلاً يعالج منهجاً انتقادياً لمشكلات اليوم الحاضر؛ ويصوغ فرضيات ويثبت صحتها، ويستخرج استنتاجات ويقدم التوصيات؛ ومن ثم فإنه يقوم بدور رئيسي في عملية

اتخاذ القرار. يتكون المرحلة الثانية للعمل الاقليمي في أيدي متخذي القرار الذين يتقودون مرحلة «تخطيط المدينة-الريف» التي تعرف بالفرنسية بعبارة regionale aménagement du territoire or planification ؛ وبالألمانية Raumordnung ؛ وبالإيطالية pianificazione territoriale . والغرض من تخطيط المدينة-الريف هو أن يعرف المفاهيم العملية والاختيارات السياسية الكبرى التي يصبح تنظيم استخدام الارض والمكان القومي، حقيقة واقعة من خلالها،

المدارس الأساسية للتفكير

بعد أن أدخل مفهوم المكان في النظرية الاقتصادية عند منقلب هذا القرن، منح العلم الاقليمي- وهو ذلك التركيب المتسق- قوة دافعة جديدة للدراسات التي تشغل هذا الشريان. وقد حثت هذه الدراسات المصلحة المشتركة في «البعد المكاني للحياة» وقت إدارتها بروح جديدة، كمنعت اكتشافاتها الأولى في استقلال الاقليم المعير (Isard، سنة ١٩٦٠).

. أى هذه النظم المتداخلة إقليمياً، والتشابكات المحيرة للسكان، وأنماط الموارد، والمواقع الصناعية، والاقتصاديات المحلية، والحسابات المحلية، ومواقع ميزان المدفوعات، والأسواق، والأماكن الرئيسية، ومناطق العواصم الحضرية الكبرى، والتنظيمات الادارية والسياسية، والمعاهد التعليمية، والقيم القومية، والدوافع والاهداف الاجتماعية. وهي تعمل على تشابك كل هذه الانظمة بارتباط نظم إقليمية متداخلة (نشاط متداخل) لتدفقات السلعة، وتدفقات المال، وتحركات السكان، ووسائل الاتصال، وبوجه عام، التفاعل الاجتماعي الثقافي الشامل لعمليات اتخاذ القرار.

و يعمود البحث الخاص بتوضيح مفهوم الاقليم الى الوراء في طريق طويل للغاية. ففي القرن التاسع عشر، وفي مطالع القرن العشرين، أظهر الجغرافيون بوجود خاص فضولاً عظيماً حول هذه المشكلة، ومنذ العقد السادس من هذا القرن. تجاسر علماء الاقتصاد والسياسة على تعريف الاقليم ليجعلوه مفهوماً عملياً، وقد شهدت مرحلة مبدئية تحولاً تدريجياً من فكرة الاقليم الطبيعي الى فكرة الاقليم الاقتصادي، ثم وقد تمهيد للافكار المستوحاة من علماء اقتصاد المكان، ودفعتهم فكرة «الجغرافيا الجديدة» التي سعت الى تفسير الظواهر الاقليمية. وكانت المقالات الأولى في التعريف بمفهوم الاقليم ذات طبيعة جزئية (Loesch، Brocard، Leontief، الخ...)، ثم Isard، مؤسس العلم الاقليمي الذي أصر على أن مفهوم

الإقليم كان مفهوماً خادعاً، ولم يعد أن يكون تعميماً مجرداً. ولذلك، فقد أضفى أهمية عظيمة على التحليل السليم للنظم والتدفقات المحددة لخصائص نسبة المكان المأخوذة في الحسبان. وفي المرحلة الثالثة لهذا البحث الاساسى، اكمل Boudville, perroux Richardson، أحدهما الآخر في التحليل الإقتصادي المطبق على الاقليم، ويميزوا بين : (أ) الاقليم المتجانس (La région homogène)، الذى هو اقليم زراعى اساساً، ومحكمه هو أن تلك الصفات المميزة لكل وحدة اولية منه تختلف اختلافاً طفيفاً عن المعدل العام، (ب) الاقليم المؤلف من مجموعة من القُعد (La région polarisée) الذى هو اقليم صناعى أساساً، ويوازى مفهوم المكان من حيث أنه مجال للقوة؛ و(ج) اقليم التخطيط (La région - plan ou de programme)، المتدخل للامام في جوهره، وهو مفهوم عملي تم تصميمه لخدمة العمل التجارى والهياكل العامة. وفي ضوء الدراسات السابقة صاغ Lejuine (سنة ١٩٧٩) تعريفاً شاملاً:

الاقليم هو مساحة جغرافية تشمل كياناً يمكن وصفه بأنه من الظواهر الطبيعية والبشرية، من حيث تحليل البيانات الاجتماعية الاقتصادية، وتطبيق سياسة ما. ويقوم على مظهرين رئيسيين هما- التجانس والتكامل الوظيفي- و يبلغ ذروته من بعض النواحي في التضامن العمل، وعلاقات عدم الاعتماد المتداخلة مع التجمعات الاقليمية الاخرى، ومع المكان القومى والدولى.

وقد بدأت الدراسات الخاصة بعملية التنمية الاقليمية في فرنسا على يد Ponsard Claude سنة ١٩٥٥، وسنة ١٩٥٨) الذى بدأ النزعة الكلاسيكية الجديدة بمناقشة ما تم من عمل بالفعل؛ وفي الوقت نفسه، اقترح أرضاً جديدة بتركيب أمكنة رياضية توازن الأمكنة الاقتصادية. وفي منتصف العقد السادس من هذا القرن ابتدع Perroux Francois (سنة ١٩٥٥) كلاً من مصطلح ونظرية الاستقطاب التى منحت البحث قوة دافعة جديدة، وأبرزت نقطة البداية للتفكير الاصيل في اللغة الفرنسية في هذا المجال. وقد عرفت فكرة الاقليم المؤلف من مجموعة عقد، على أنه «مكان غير متجانس تتكامل أجزاؤه العديدة بصورة تبادلية، ويحتفظ بعضها مع الآخر، ومع نقاط الالتقاء المسيطرة بتبادلات أكثر من تبادلاتها مع الاقليم المجاور»، و يؤثر بصورة قوية في التفكير المكاني وفي تخطيط المدينة- الريف على السواء.

ومنذ مطلع العقد السادس من هذا القرن، شغلت البلاد النامية انتباه أصحاب النظريات الذين نظروا الى ما عانته المشروعات التجارية من صعوبات في تلك

البلاد. ولم يكن لفشلها في العمل بصورة ملائمة شأن بالاقتصاد الخارجي. وكان أول من اكتشف المشكلة واقترح علاجاتها هما Ragnar Nurkse (سنة ١٩٥٣)، Albert O. Hirschman (سنة ١٩٥٨) اللذان اقترحا أن الاستثمار يجب أن يتم في قطاعات استراتيجية ليحقق النمو السريع الدائم، وليستفيد من الاقتصاديات الخارجية. وأول من قام بتحليلات لهذه الظاهرة هو Alfred Marshall وأضاف إليها Scitovsky (سنة ١٩٥٤)، Balassa (سنة ١٩٦٢) يبحثهم لسألة التكامل الاقتصادي.

وقد تطورت أساليب التحليل المكاني بسرعة في العقد السادس، والعقد السابع من هذا القرن. وكان أوسع مجال للدراسة هو الاقتصاديات المتوسطة والكبيرة: وهو مجال متأثر بالنظرية الكلاسيكية الجديدة التي فرضت ألا يكون التعريف مقصوراً على هندسة فراغية، بل مواجهة بعض الختميات المباشرة المرتبطة بالموقع. وقد حاول الباحثون اكتشاف المبادئ العامة وتطبيقها على التخطيط الإقليمي. وسنذكر على سبيل الايضاح قليلا من المناهج التي ساعدت الخبراء على فهم الحقائق الإقليمية فهماً دقيقاً.

استعملت مجموعة من الوسائل التحليلية لتحديد عدد وطبيعة الصناعات التي يمكن أن تقيم وتتمسوى منطقة ما. ومن ثم، تصور منهج التكلفة المقارنة. وهو أسلوب ملائم للتخطيط الإقليمي ككل الملائمة. والهدف هو التعرف على هوية منطقة ما حيث يكون ممكناً لصناعة بعينها أن تنتج وتوزع منتجاتها بأدنى تكلفة اجمالية؛ حتى يكون ثمة مبرر لاقامة تلك الصناعة في المنطقة محل البحث. ولا يلتبس هذا الأسلوب عذراً للعوامل غير الاقتصادية مثل النماذج الثقافية، ونتيجة لهذا، فإن محاولات كثيرة في التنمية الصناعية قد باءت بالفشل. أضف الى هذا، أن كثيراً من النماذج الأيكونومترية، والمعاملات الموقعية قد استعملت لقياس المزايا، ثم تصف وتحدد رتبة الأقاليم طبقاً لخارج قسمة الموقع.

وتعد جداول المدخل - المخرج من أهم الأساليب الفنية في صياغة وتفسير البيانات الخاصة بموضوع الدراسة، وقد كشفت بعض العمليات التي تركز عليها الروابط بين أقاليم منطقة ما وبين الجوانب المختلفة لاقتصاديات هذه الأقاليم. وقد أفتتح W. Leontief (سنة ١٩٥٣)، الفائز بجائزة نوبل في علم الاقتصاد سنة ١٩٧٣، بالتعاون مع A. Strout، أرضاً جديدة بعمله في هذا المجال. كما أحدث باحثون مثل Miernyk (سنة ١٩٦٥)، Isard (سنة ١٩٧١)، Jerking بعض

التقدمات في تطبيق هذا المنهج .

ويؤكد الأسلوب الفني لبرمجة التداخل الإقليمي الخطى صحة الاعتماد العام المتبادل للنشطة، وهو مطبق على دراسة نظام ارتباط الصناعة المتداخلة، ويعتقد بصورة تدعو للثأؤل . ويوفر هذا المنهج أنموذجا متسماً بالكفاءة خلال معالجة مشكلة الأنماط المختلفة لعوامل الندرة الإقليمية .

وثمة مباحث كمية أخرى، مثل نماذج الجاذبية التي تبرز الجوانب الهامة للتحرك الاجتماعي بين العوامل الأخرى بخاصة - وحركات الهجرة في نطاق إقليم ما . وتستخدم نماذج الجاذبية أيضا لقياس المناطق النائية عن المدن، أو كما حدث في أول تطبيق قام به (Reilly سنة ١٩٣١) للزاسة المتافسة في مجال تجارة التجزئة . وقد بنى الأنموذج على قياس التمثيل بعلم الطبيعة (ظاهرة المغناطيسية أو الجاذبية العامة) .

وليفهم الأنتروبيا (١) المستخدم في العلوم الاجتماعية أصل في علم الطبيعة أيضا، وبخاصة في القانون الثاني للديناميات الحرارية؛ ونتيجة لبحث Shannon، أصبح هذا المفهوم المقياس الرئيسي لنظرية المعلومات . وكان استخدامه موضوعا لكثير من المقالات خاصة في البلاد المتكلمة بالانجليزية وقدمه فيها Medveknow ، Wilson ، Sample وقدمه في فرنسا B. Marchand .

ومن الصعب رسم الخط الفاصل بين علم الاقتصاد المتوسط، وعلم الاقتصاد الخاص، لأن المعايير تحكيمية بالحتم، ولكن التمييز الأساسي بينهما ينبثق من عمليات التحليل . ولا يكون الفرد في علم الاقتصاد المتوسط هو الوحدة الأساسية في اتخاذ القرار، بينما يكون كذلك في علم الاقتصاد الخاص .

وتنسب أسس علم الاقتصاد المكاني الخاص إلى Isard أيضا، وفي فرنسا، تنسب إلى Ponsard . وعلى هذا، التنظيم الوظيفي والبشري للمكان الذي تمت دراسته، مستخدما من ناحية، بعض الناهج الكمية مثل نظرية الرسم البياني، ومن ناحية أخرى، الملاحظة القوية للمكان الذي يكون في مرحلة البحث الأساسي داخلا في نظرية المعرفة للعلوم الإنسانية - وفي مجموعة المعلومات والقرار . وثمة منهج سلوكي لاتخاذ القرارات المشتركة، وهو أخذ في التمييز الباحثين التأثيرين بفكر كل من H. Simon (الفائز بجائزة نوبل لعلوم الاقتصاد، سنة ١٩٧٨)، March ، Cyert ، أما Hamilton والمشاركون معه في التأليف، فيعتمدون على تحليل منطق تنظيمات السلوك في المكان بابرار عوامل مثل المعلومات أو البيئة التي تؤثر في متخذ القرار .

(١) عامل رياضي يعبر مقياسا للطاقة غير المستخدمة في نظام دينامي حراري . (المترجم)

١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
<p>Seller Friedrich Nyden Fenn Judgen Sobu Schmuck H.L. Olan Papagorgiou NARS-Urbanian Hamilton Balt Pumlin Fried Torquise Harvey A. Wilson P. Allen</p>	<p>Boudelle Friedmann Alonso Hirschman Myrdal Caval Balt Pumlin Fried Torquise Harvey A. Wilson P. Allen</p>	<p>Perrow Fennard Alonso Merny's</p>	<p>Zof Bally Land Bower Hirschman Kernard Hagrenard Lund School Brage Bebek Ullmann Garrison Bery</p>	<p>Lösch Friedhof Hoyt Carteiller</p>	<p>von Timmen Reinold A. Weber</p>	<p>Levinson Vidal de la-Blaide</p>	<p>علي الإسماعيل M. Weber Manns</p>
<p>Armin Emmanuel Topolov Lipetz</p>	<p>Raffestin</p>	<p>Samuelson</p>	<p>Remy Cassels</p>	<p>Frankfort School Park. Burgan Chomard de Lamac</p>	<p>M. Weber Manns</p>	<p>علي الإسماعيل</p>	<p>علي البديعة</p>
<p>Armin Emmanuel Topolov Lipetz</p>	<p>Raffestin</p>	<p>Samuelson</p>	<p>Remy Cassels</p>	<p>Frankfort School Park. Burgan Chomard de Lamac</p>	<p>M. Weber Manns</p>	<p>علي الإسماعيل</p>	<p>علي البديعة</p>
<p>Armin Emmanuel Topolov Lipetz</p>	<p>Raffestin</p>	<p>Samuelson</p>	<p>Remy Cassels</p>	<p>Frankfort School Park. Burgan Chomard de Lamac</p>	<p>M. Weber Manns</p>	<p>علي الإسماعيل</p>	<p>علي البديعة</p>

أما المنهج الكلاسيكي الجديد، والمنهج الوضعي الجديد للجغرافيا المعاصرة فيتسمان بتطوير الطرق الكمية؛ وقد حدث تقدم ملحوظ في صياغة نماذج البرمجة المكانية، والايكونومترات المكانية وتحليل وتصنيف البيانات التي تستخدم في تفسير التنظيم المكاني والديناميات المطبقة على الانظمة الحضرية، والمياكل التنظيمية الصناعية.

وتفسر نظرية game منطق اتخاذ القرار في موقع الريية في نوايا الشركاء. وقد وفر علم السبرنتيقا- في ظل القوة الدافعة التي أضفاها عليه مؤسس هذا العلم Wiener Norbert، في العقد السادس من هذا القرن- زاوية جديدة تناقش من خلالها مشكلة النظام الاجتماعي، وحضت على القيام بأول الأبحاث في النظم أيضا.

ويعد الاتجاه الرئيسي الثالث في البحث- المنهج الانتقادي للمكان اتجاهاً مستلهماً من الماركسية. وقد خرجت هذه المدرسة الفكرية الانتقادية الى حيز الوجود في فرنسا وإيطاليا وبلاد أمريكا اللاتينية في العقدين السادس والسابع من هذا القرن، واكتسبت موضعاً لأقدامها منذ العقد الثامن في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. وترتكز المناظرة العظيمة حول الدور الأيديولوجي للمكان في المجتمع المعاصر على مسائل حيوية مثل العدالة المكانية، والمساواة، والتوازن البيئي، واستراتيجيات الجماعات المسيطرة.

وتسهم هذه الدراسات الماركسية، والماركسية الجديدة في التحليلات الاقتصادية بالبحث المنهجي في أسواق الملكية العقارية، والنظرية الاقتصادية لايجاد السكن ومشكلة الإسكان كما أثبتتها Lipietz (سنة ١٩٧٤)، Topalov (سنة ١٩٧٣)، وCastells (سنة ١٩٧٢) وغيرهم. وتقوم هذه المناظرة حتى الآن على نظرية المعرفة، أكثر مما تقوم على جوانب عملية- بيد أنها تمتد بمساهمة Y. Lacoste إلى مسائل الاستراتيجية، والجغرافيا السياسية على المستوى الدولي. وتكتمل جهود علماء الاقتصاد، وعلماء الاجتماع بالجغرافيا الاجتماعية التي يمثلها K.Cox، D.Harvey اللذان تناولوا مشكلات المدن المعاصرة، وظواهر الفصل العنصري؛ أي أثر النظام الرأسمالي على المدينة الحديثة بوجه عام.

ومن هذا العرض السريع، ربما يكون واضحاً أن البحث في العلم الاقليمي قد بدأ مع نمو المناهج التحليلية، ويستهدف الفهم الأفضل للحقيقة المكانية باللجوء الى مثل هذه الوسائل المتنوعة من حيث أنها نماذج مكانية، والى الايكونومترات، والى الطرق الكمية القائمة على أحدث النظريات. وصارت بعض هذه النماذج نماذج عملية وطبقت على السياسة الاقليمية.

وقد نقحت وجددت الفرضيات النظرية بصفة مستمرة، وأخذ اسهام علم «الجغرافيا الجديدة» وعلم الاجتماع في الظهور بصورة متزايدة. وقد جعل التجليل الأكثر صحة للسلوك الاجتماعى في المكان أمراً ممكناً: وهو مجال اشتد فيه منذ وقت قريب الجدل النظرى والمعرفى والفلسفى بين المدارس الفكرية المختلفة، دون غرض النظر بحال، عن الاهداف الاساسية لكشف وتفسير دور المكان في التطبيقات الاجتماعية، وعن كون المجتمع ملتزماً من حيث هو كل مهمة اعطاء الشكل للمكان.

توقعات جديدة للتحليل المكاني:

يجعل الجدل الشامل المكتشف فكرة الاقليمية من منهج العلوم المتعددة أمراً جوهرياً. ومن هنا، فان علماء الاقتصاد والجغرافيا والا جتماع وغيرهم، قد يبرزون مكاسب كثيرة بالتجمع معاً؛ لان أى اقليم ما، يمكن أن يفسر أموراً كثيرة بسماته الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية الثقافية والتاريخية المميزة. وقد ترى اناسا متشبثين ببقعة مكانية ما، لأسباب لا شأن لها بعلم الاقتصاد. وقد اكتشف الدور الهام الذى تقوم به مثل هذه البقعة المكانية في علم الاجتماع في وقت متأخر نسبياً من عصرنا هذا. ولم تقدم التحليلات والبحث في هذا المجال خلال الثلاثين سنة الأخيرة، سوى الهيكل التنظيمى، وبين لنا ها اجرى من دراسات الاطار المكاني للاقتصاد من ناحية، والدور الايديولوجى للمكان في المجتمع الحديث من ناحية أخرى. والعلم الاقليمي، كما رأيناها ليس الا دراسة للظواهر الاقتصادية، والسلوك الاجتماعى والسياسى من وجهة نظر البعد المكاني؛ وباكتشافه للسمات المميزة للمكان، اصبح فرعاً مستقلاً من فروع المعرفة.

ولا تتسق السياسات الاقليمية اتساقاً ملمساً على الدوام مع تحليلات وتوصيات النظرية الاقليمية، ومع نتيجة وجود الباحثين بشكل متزايد في بقعة أكاديمية. فكيف تتطور الحقيقة الاقليمية؟ لقد غيرت الثورة الصناعية الهيكل التنظيمى للاقليمي الذى يحتمل أنه فسر حتى ذلك الوقت بمعايير التجانس. وكان من الواجب اضافة أفكار النزعة العملية والوظيفية، حتى يفهم هذا الهيكل ونجوى ادارته بشكل أفضل. ومع بزوغ فجر الثورة التكنولوجية الذى يشهد السرعة والتوسع الاقليمي في عمليات تبادل البضائع والخدمات، ورأس المال والمعلومات، الخ...، فهل من واجبن أن نرى «مكاننا» وتنظيماتنا الاقليمية، وهى تنفجر في وجوهنا؟ ثمة شيء واحد مؤكد: هو أنها لن تقف ساكنة. وأن الحاجة الى منهج مستنير للعلوم المتعددة،

يعدّ أمراً جوهرياً الآن أكثر من ذي قبل . ومن الممكن التغلب على ما هو قائم من
متناقضات بين التحليل والعمل ، لنتمكن من خدمة مصالح الجنس البشرى ، ولنعمل
على أنسجام مكاننا ، ونخلق « بيئة مكاتبة » أفضل لحياتنا .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

◎ مجلة رسالة اليونسكو

◎ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

◎ مجلة مستقبل التربية

◎ مجلة (ديوجين)

◎ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو لطباعة الدولتين

تصدر طبعا في العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخب مختصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالتناوب مع الطبعة القومية لليونسكو ومعاونة

الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية

تدريس الأنثروبولوجيا: دراسة مقارنة

العلماء

أكدت اللجنة التي شكلت للبحث في المؤتمر العالمي الثاني الخاص بالأنثروبولوجيا الذي انعقد بكونهاجن عام ١٩٣٨ على أهمية القيام بدراسة حول تدريس الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا (٢) بالاقطار المثلثة بالمؤتمر، ودراسة العقبات التي تحول دون تدريسها. واليوم وبعد مرور أكثر من خمسة وأربعين عاما، فإن هذا المشروع لم يجد طريقة الى النور، ومن المجهز أن نرى كيف أن اهتماما قليلا قد كرسته اجتماعات المثقفين لابتسط الجوانب الكفيلة باستمرار البحوث وتحسين نقل المعرفة.

ومع هذا فإن إضافة مادة دراسية الى أحد النظم التعليمية يعتبر واحدا من أكثر الوسائل تعويلا ل جعلها تنمو وضمنا وصولها الى الجمهور العريض. ومن العجيب حقا أن البحث في الطرائق المستخدمة في التدريس سواء أساليب البحث في هذه المادة أم

بقلم: چالك لمبار

أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة العلوم والتقنيات في ليل بفرنسا، وهو الرئيس السابق لتلك الجامعة، وله مؤلفات عديدة في الأنثروبولوجيا (١)

ترجمة: يوسف ميخائيل أسعد

عضو اتحاد الكتاب، له ترجمات ومؤلفات عديدة

مضمون المعرفة العامة التي تنتمي إليها، وهو من الأمور التي نادرا ما تناقش في التجمعات العلمية للباحثين أو المتخصصين الأكاديميين. وفي فرنسا بالذات، يترك الأمر لمبادرة قليل من الاخصائيين الذين لهم ارتباطات بوزارة التربية، ويعتبر هؤلاء، بدورهم أن المدرس يجب أن يظل سيد الموقف في تدريسه، وذلك باسم الحرية الأكاديمية لجامعاتهم وللادارات التعليمية التي تقوم بعقد الامتحانات.

ولهذا السبب فإن مجموعة من الأنثروبولوجيين من مجموعة متباينة من الاقطار الذين يولون اهتمامهم لكل من التدريس والبحث قد وُفِّر في أذهانهم أنها سوف تكون من الأفكار الجيدة أن يلتم شغلهم بمناسبة المؤتمر الدولي الحادى عشر للعلوم الانثروبولوجية المتعقد في مدينة كوبيك في أغسطس عام ١٩٨٣ لتبادل وجهات النظر حول الموقف الراهن بعيد تدريس الانثروبولوجيا، وهو الموقف المختلف جدا الآن عما كان عليه

(١) الأنثروبولوجيا Anthropology: علم الإنسان، أصل الجنس البشرى وتطوره وأعماله وعاداته ومعتقداته

في عام ١٩٣٨ عندما كان الإلحاح على قيمة القيام بدراسة حول الموضوع في بدايته .
وشارك في ذلك أنثروبولوجيون من بلجيكا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا
والبرتغال وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة ويوغوسلافيا ، وأعد تقرير مبدئي عن الموقف
على أساس خمسة أقطار . ولقد تناول التقرير في معظمه ما يسمى بالأنثروبولوجيا
«الاجتماعية والثقافية» ، ولم يشر الأكاما للتدريس في المجالات ذات الصلة بالموضوع
كالأنثروبولوجيا الفزيائية ، والدراسات اللغوية الأنثروبولوجية وما قبل التاريخ . وإذا
ما تجاوزنا عن الاختلافات التي يمكن مشاهدتها بين نظم التدريس ، حيث أن لكل
منها تقاليد خاصة ، فإن من الممكن ملاحظة أوجه التشابه المتأصلة بينها ، وبخاصة
فيما يتعلق بالتطورات الراهنة في التدريس التي تأثرت بعمق بالازمة الاقتصادية . فلقد
كان لهذه الازمة وقع خاد على الجامعات الاوربية وعلى الاتجاهات الجديدة P. 719 في
الأنثروبولوجيا ، التي كثيرا ما يقال عنها هي ذاتها أنها تعاني من أزمة داخلية .
أنثروبولوجيا أم إثنولوجيا ؟

إن المصطلح الفني يكفل لنا نقطة التقاء مبدئية ، إذ أن لفظ «أنثروبولوجيا» قد
صار أكثر ألفة من لفظ «إثنولوجيا» فكما يعرف كل شخص فإن لفظ «إثنولوجيا»
قد استبعد في وقت مبكر بالمملكة المتحدة حيث نشأت الأنثروبولوجيا الاجتماعية ،
وبالولايات المتحدة مسقط رأس الإثنروبولوجيا الثقافية ، وذلك لأن هذه الكلمة قد
ارتبطت بالأقطار الناطقة بالانجليزية بنظريات التطور والمعالجة التاريخية الحديثة .
فلنقد شارك كروبر في وجهة نظر زملائه البريطانيين التي تذهب الى
أن تاريخ الشعوب القديمة المعاصر قد صار مهتما بالبحث السردى
للخصائص الشقافية أو هو يحاول أن يعيد صياغة تاريخ الاجناس
والثقافات بشكل غير علمي تماما ، يقول كروبر «إنني مستعد أن
أترك هذا المجال المعزق يتبدد» . ولقد ضربت في اثر هذا
التفضيل للفظ «أنثروبولوجيا» أقطار أخرى كثيرة مثل هولنده
وفرنسا أيضا في أيامنا هذه . فنجد أن كلمة anthropologie في فرنسا اخذت في ان تعتبر
أكثر فأكثر مرادفة لكلمة ethnologie ، على الرغم من أنها قد ارتبطت تقليديا بدراسة
الاجناس والخصائص الجسمية للإنسان ، في تقابل مع لفظ ethnologie ، وعلى الرغم
أيضا من أن لفظ anthropologie يعنى في بعض الاحيان مضمونا أوسع من لفظ
ethnologie ، فيعنى دراسة عامة للبشرية في نطاق المكان والزمان ، كما هو الحال في
كتابات ليفي شتراوس . بيد أن لفظ ethnologie ما يزال مستخدما في التسمية الادارية .

للمواد الدراسية التي تدرس بالمستوى الجامعي. ولفظ Ethnologie بجمهورية المانيا الاتحادية يمكن أن يعثر عليه حتى الآن في الكتابة العلمية، كما هو واضح من عناوين عدد من المقالات الحديثة. فلفظ Ethnologien يضم في نطاقه الميدانين المعروفين تقليديا في ذلك القطر تحت أسم Volkerkunde ومعناها أنثروبولوجيا الشعوب غير الاوربية، ثم Volkskunde ومعناها الفرع من الأنثروبولوجيا الذي يختص بما هو محلي، أعنى الفولكلور^١ والتقاليد الاوربية. على أنه ليس من غير الشائع اليوم أن نعثر على لفظي Sozial Kulturanthropologie مستخدمين في كتابات منشورة معينة، وهذا يشير هنا أيضا الى التأثير المتنامي للاستخدام الانجلى أمريكى. ويحل الأنثروبولوجيون في التراث الخاص بلفظ Volkerkunde بالضبط الى أن يكونوا يقطنين لدى استخدامهم لهذين اللفظين، كما هو الحال في فرنسا التي يرتبط فيها استخدام لفظ أنثروبولوجيا ارتباطا قويا بالأنثروبولوجيا الفزيائية والبيولوجية.

بيد أن هذا الاتجاه العام المتميز للفظ «أنثروبولوجيا» إنما ينعكس بواسطة تطور مماثل تقريبا في علاقات الأنثروبولوجيا بعلومها المجاورة لها. فبعد عقود قليلة، فإن العلاقات الوطنية التي ظلت قائمة بين ما قبل التاريخ وعلوم اللغة من جهة، وبين الأنثروبولوجيا الاجتماعية والأنثروبولوجيا الثقافية من جهة أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بتدريس الأنثروبولوجيا الفزيائية والبيولوجية، قد حل محلها تدريجيا ارتباط مباشر بعلوم الاجتماع وبخاصة في المملكة المتحدة وفرنسا وفي هولندا المتحد ما.

وفي أوائل هذا القرن ربما كان أحد الأنثروبولوجيين البريطانيين متخصصا أيضا في علم الآثار وفي الأنثروبولوجيا الفزيائية، ولقد كان بجامعة كامبردج كلية للآثار والأنثروبولوجيا، وكان باؤكسفورد قسم للأنثولوجيا وما قبل التاريخ. ومنذ الستينيات نجد أن الخيارات قد فتحت أمام الطالب بكامبردج لكي يتحدد نطاقه تقريبا في الأنثروبولوجيا أو علم الاجتماع أو علم النفس الاجتماعي بدلا من علم الآثار أو الأنثروبولوجيا الفزيائية، ويمكن مشاهدة نفس الشيء في فرنسا، فحتى عام ١٩٦٨ ظل «متحف الإنسان» في باريس يقدم دراسة كانت تشمل على الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وعلوم اللغة وما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا الفزيائية والبيولوجية. وبعد اصلاح التعليم العالي، نجد أنه إنشاء أعداد متزايدة من كراسي الأنثولوجيا بالجامعات، والاتجاه العام للاحقاها بكليات الآداب والعلوم الاجتماعية السابقة قد عمل على وضع حد لمفهوم الأنثروبولوجيا في معناه العام، ولم يترك لها سوى

١ الفولكلور folklore علم مبادئ وعادات الشعوب، وما وراء ذلك كما يتجلى في عاداتها وتقاليدها المترتبة

جانبها الاثنولوجي فصارت الاثنولوجيا مادة إضافية في دراسة علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية عامة. وتدرس الانثروبولوجيا في المعاهد المتخصصة، وربما باستثناء «معهد اللغات والحضارات الشرقية» سواء كمادة دراسية منفصلة، أم بالرجوع الى إحدى المناطق الثقافية، كما هو الحال في حالة «مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية». وما تزال أقسام الأنثروبولوجيا في هولندة جزءا من كليات العلوم الاجتماعية، وتدرس المادة في ارتباط مباشر بعلم اجتماع لا ينتمى للغرب. وثمة حالة مشابهة ولكنها أقل انتظاما توجد في بعض الأحيان في فرنسا والمملكة المتحدة أيضا. ونفس الشيء يصدق أيضا بازاء بلجيكا حيث تربط الانثروبولوجيا بعلم الاجتماع في إحدى الجامعات ويعلم النفس في جامعة أخرى، وهلم جرا. وفي المقابل نجد أن الاثنولوجيا تدرس في جمهورية ألمانيا الاتحادية كمادة محددة، وقد صارت متميزة من كل علم الآثار وما قبل التاريخ من جهة، ومن علوم الثقافة التجريبية من جهة أخرى.

ولا يدرج بالمنهج سوى علوم اللغة، وإلى حد أقل تاريخ الحضارات، وهذا ينحصر الى عزل الأنثروبولوجيين عن علماء الآثار وعلماء الاجتماع والبيولوجيا، ويجعل العمل المتداخل مع فروع المعرفة الأخرى صعبا لدى التطبيق.

الحقلية التاريخية لتدريس الأنثروبولوجيا

نعلم هذه التشابهات التي يمكن الوقوف عليها مع بعض التباينات في خمسة أقطار الى حد ما في ضوء ظروف تاريخية متشابهة نوعا. ففي غرب أوروبا أكثر من أى مكان آخر نجد أن الانثروبولوجيا كانت «ابنة للنزعة الاستعمارية» وهذا قد أثر بلا مناص في طبيعة ومضمون المادة.

لقد ازدهرت أنثروبولوجيا البلاد الثانية الغربية في البداية في فرنسا والمملكة المتحدة والبرتغال وإسبانيا وبلجيكا وهولندة وألمانيا وإيطاليا. ولكن اهتماما أقل بكثير قد حظيت به لدى شعوب وسط أوروبا، حيث انتحلت البحوث بالأحرى الى التركيز على دراسة العادات والمفلكلور المحليين في محاولة لاعادة انتعاش الثقافات المحلية لشعوبها بحثا عن هوياتها القومية. (بولندة والمجر ونحوهما). وبعد هذا ساد موقف وسيط، هو دراسة المجتمعات المحلية «الدخيلة»، وقد حفز على نشوء هذا الموقف الحاجة الى بناء أمة متكاملة متعددة الجنسيات كاستجابة لاهتمامات تتعلق بالسياسة الداخلية. فالأنثروبولوجيا بالولايات المتحدة وجهت اهتمامها ابتدئيا الى التخططات الهندية، وقد أخذت بمرور الوقت تمتد ببصرها الى ما هو خارج حدود البلاد. وكان

الموقف مشابها لهذا في استراليا وجنوب افريقيا. ولقد كان لهذه الخلفيات التاريخية المختلفة تأثير حاسم حتى في الطريقة الاساسية لتدريس الانثروبولوجيا. وبهذا الصدد فان فرنسا كمثال يلقى كثيرا من الضوء. والامبراطورية الفرنسية الاستعمارية والرغبة السياسية في تحقيق وحدة ثقافية واحدة وغير قابلة للتقسام، قد أفضى بالطبع الى مستوى أدنى من الاهتمام بالفولكلور والخصوصيات الاقليمية، مما أفضى بالتالى الى توجيه اهتمام أكبر الى الاقطار الواقعة عبر البحار وبخاصة الاقطار الأفريقية. على أنه بينما أعطت النزعة الاستعمارية اتجاها مستقلا للنشاط العلمى، فان المواقف المختلفة تجاه النزعة الاستعمارية ذاتها ربما تكون قد لعبت دورا في تطور البحوث، وبالتالي تطور التدريس. فلقد لوحظ على سبيل المثال أن الدراسات الانثروبولوجية قد بدأت في وقت مبكر بالمناطق البريطانية عنها بالمناطق الفرنسية، ويمزى هذا الى حد بعيد الى أن المناطق البريطانية قد استعانت بنظام الحكم غير المباشر، فصار من الأهية بمكان معرفة بعض الشيء عن التقاليد المحلية، بينما جعلت السياسة الاستيعابية المتبعة في المستعمرات الفرنسية دراسة المنظمات الاجتماعية والثقافات مسألة أقل إلحاحا.

ومن جهة أخرى، فان انتهاء العهد الاستعماري قد أفضى الى أثر عكسى، فصار في كل من المملكة المتحدة وفرنسا اهتمام ملحوظ في الاهتمام بالتقاليد الاقليمية وبالمصالح المحلية. ولأسباب سياسية وأيضاً لأسباب مالية، صار الاتصال «بالميدان» في الاقطار التي نالت الاستقلال حديثا، على جانب أكبر من الضخوة أمام الباحثين. وثمة عامل آخر في حالة فرنسا، تمثل في الرغبة في دعم حركة لامركزية أوسع تتمشى مع رغبات شعب يعاني أكثر فأكثر من التطايقية المفروضة ومن الضغوط الحضرية.

ويبدأ بالاستينات. نجد عددا متزايدا من الدراسات الاثنولوجية تدور حول فرنسا، كما نجد الى حد ما تغيرا في مضمون المنهج وبخاصة بالجامعات المحلية. وهناك تطور مشابه وقع في المملكة المتحدة. وبينما كرست الأجيال القديمة من المشتغلين بالبحوث والمدرسين معظم جهودهم لدراسة أقطار أفريقيا وجزر المحيط والهند، فإن البحوث الانثروبولوجية تمتد في هذه الأيام الى أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك الجزر البريطانية ذاتها.

أزمة الأنثروبولوجيا والأزمة في الجامعات

إن التحجج المتزايد الذي يثبت به الأنثروبولوجيا بعد الستينيات هو التعداد

المتزايدة للطلاب من جميع الخلفيات الثقافية الذين تحولوا إليها، لا يمكن إن يخفيا عمق الأزمة التي تكتنفها. لقد كانت هناك قبل الحرب ست جامعات فقط بالملكة المتحدة تضم أقساما للأنتروبولوجيا، بينما تدرس هذه المادة الآن في أكثر من ثلاثين جامعة، ناهيك عن تلك الجامعات التي يدمج فيها علم الاجتماع والأنتروبولوجيا معا. ولقد تأصل تدريس الأنتروبولوجيا أيضا وفي أقسام لا ترتبط بها مباشرة، مثل التربية والطب النفسي. ولقد حدث نفس الشيء في فرنسا حيث أدخلت دراسات جديدة بعد عام ١٩٦٠ بالجامعات، كما أنشئت الأقسام في المعاهد المتخصصة مثل «مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية». وكان هناك في نفس الوقت نمو أساسي في عدد الباحثين المشتغلين بالبحوث في «المركز القومي للبحث العلمي» حتى عام ١٩٧٦ أو نحو ذلك. وثمة في هولندا ست جامعات رئيسية من بين ثمانى جامعات تقوم بتدريس الأنتروبولوجيا كمادة قائمة برأسها «بكلية العلم الاجتماعى» لأكثر من ألفى طالب (إنتروبولوجيا وعلم اجتماع العالم الثالث). أما في جمهورية ألمانيا الاتحادية فقد زاد عدد الطلاب إلى أربعة أضعاف فيما بين عامى ١٩٧٤، ١٩٨٣، بمجموع ٨٣٠٠ طالب متجولين بجميع الأقسام، من بينهم أربعة آلاف طالب يركزون جهودهم في علم الاجتماع. أما أسباب النجاح على هذا المستوى فقير واضح. ولقد أبدى دوتيريلو وهو من الجامعة الكاثوليكية في لوفان دهشته حول الأسباب التي تدفع بطلاب علم النفس والقانون والأدب والمعازى إلى الإقبال الشديد على العلوم الاجتماعية. ومن الممكن أن ننسب تفسيراً لذلك لا في رغبة الطلاب القوية في إحراز معرفة محددة حول الأنتروبولوجيا، بقدر احساسهم بالرغبة في فصل أنفسهم عن مجتمعهم وفي البحث عن خصوصية ثقافية ومن مصدر للقيم الإنسانية في ثقافات تبعد عن ثقافتنا وأقل فقداناً للهوية من ثقافتنا.

ويبدو واضحاً على أى حال أن هذا النجاح قد عمل على النمو بالأنتروبولوجيا إلى فرع معرق يستهدف التراث الثقافي ومساندة عدد كبير من الميادين الأخرى. بينما هي في نفس الوقت قد فقدت الطابع المحدد لها ووظيفة التدريب المهني التي كانت تتمتع بها قبلاً. وتبعاً لهذا فإنها صارت تعد الطالب «بالثقافة» «والافكار» أكثر مما تعدّه «بالتكنيك» أو «المهارة» وهذا هو الثمن الذي لا بد أن يدفع نظير النمو المدهش بالجامعات لمجالات العلم والتكنولوجيا الجديدة المرتبطة بالوظائف التي تتطلب تدريباً دقيقاً ومتخصصاً في نفس الوقت. وكانت النتيجة هي ازدياد التعارض بدرجة لا يستهان بها بين التدريس الذي هو متخصص وفنى، ولكنه متكيف للأهداف

الوظيفية، وبين التدريس الذى هو عام «وثقانى» ولكنه لا يوفر أى ضمان للتوظيف . ويتفق جميع المراقبين على أنه لا يوجد بحق أى تقنين سواء فى صفوف المدرسين أم فى صفوف الباحثين، وهذا لا يعزى الى الأزمة فى الأنثروبولوجيا أو الى الجامعات عموما فحسب، بل وأيضاً وبالدرجة الأولى فى الواقع الى الأزمة الاقتصادية فى حد ذاتها.

لقد أظهر فالجافك أن الأنثولوجيا فى جمهورية ألمانيا الاتحادية لم تحين سوى فائدة قليلة جدا من التوسع فى التعليم العالى خلال سنوات النمو الاقتصادى . ولقد أظهرت تقارير الجامعات أن نسبة المدرسين الى الطلاب فى الأنثولوجيا كانت ٨٥:١ فى عام ١٩٨٣ بينما كان المتوسط بالنسبة لجميع المجالات ٤٧:١ فقط . ولا شك أن أرقاما مشابهة يمكن أن توجد فيما يتعلق بالأقطار الأخرى .

وتتضح هذه الأزمة فى الأنثروبولوجيا فى كل مكان . فهناك أولا أزمة فى مادة الدراسة مع اختفاء ما أطلق عليه إسم المجتمعات «التقليدية» وتحول بورتها المحددة من موضوع تلاحى الى طريقة البحث وأساليب البحث التى تحكمها أدوات تقيس الكم بشكل أقل مما يستعان به فى علم الاجتماع . وهناك أزمة فى حدودها كفرع معترف ، فتلك الحدود مشوبة بعدم الوضوح الى حد ما وفوق ذلك كله هناك أزمة فيما يمكن أن يوظف فيه الأنثروبولوجيون ، حيث أن هناك كثيرا منهم فى مقابل فرص توظيف قليلة مائزلة متاحة .

وفى بعض الجامعات التى تقلصت فيها هيئات التدريس والموارد المالية ، استطاعت الأنثروبولوجيا لبعض الوقت أن تحظى بدفعة حياة جديدة مع الزيادة السريعة فى البحوث الخاصة بتطور أقطار العالم الثالث . بيد أن الخبرة قد أظهرت أنه فى هذا الميدان فإن العلوم الطبيعية مثل علوم الأرض والبيولوجيا البحرية وما الى ذلك قد جذبت عددا أكبر من الباحثين عن عددهم فى العلوم الاجتماعية . وحتى بين العلوم الاجتماعية فإن الاقتصاد والدراسات السكانية قد صار جالهما أفضل من الأنثروبولوجيا أو حتى من علم الاجتماع .

ولا يوفر الوضع الراهن للجامعات أسسا كثيرة للتناول على أية حال . فليقد أشار الايدزالى بينما قررت الحكومة فى المملكة المتحدة العمل على وقف غزو القطاع الجامعى ، فليقد أحيل كثير من الاساتذة الى التقاعد المبكر ، وسوف لا يسد العجز فى صفوف الأنثروبولوجيين البازدين بها بلا شك بوظائف جديدة . وهذا سوف يعرض للخطر تجديد هيئة التدريس كما سوف يضرب احتمالات ترقية معظم المحاضرين

البارزين. ويبدو أيضا أن الزيادات في المصروفات الجامعية تعمل على نفس النحو على الحيلولة دون الالتحاق بالجامعات وبخاصة بالنسبة لطلاب العالم الثالث.

ولقد سبق أن لوحظ هذا في بلجيكا بصدد طلبة زائري الذين ينتقلون الى الجامعات في شمال فرنسا حيث تطلب مصروفات أقل.

بيد أن الحقيقة تظل كما هي، وهي أن الأزمة لم تعمل بعد على وقف نمو تدريس الأنثروبولوجيا، على الرغم من أن هدفها وموضوعها قد تغيرا الى حد ما، بعد قدحها جزءا من بورتها المهددة قبلا.

تنظيم التدريس

شمة شيان هامان ذكرناهما قبلا سيكون لهما تأثير بعيد المدى في الطريقة التي ينظم بها تدريس الأنثروبولوجيا: (١) العلاقة التي تزداد اقترابا ودأبا بين الأنثروبولوجيا وبين علم الاجتماع (سواء كان توجههما غريبا أم كان توجههما نحو العالم الثالث) على حساب النمط السابق من التدريب، وهي العلاقة التي كانت تقوم على مدى واسع بينها وبين فروع معرفية أخرى، مشتملة على ما قبل التاريخ والدراسات اللغوية العرقية والأنثروبولوجيا الفيزيائية (ب) الاتجاه العام الذي كانت تتخذه الأنثروبولوجيا لكي تصبح تدريسا «للتخافة»، فتفتح بهذا ذراعيها لمدى متزايد يصفه دائمة من الطلاب من ميادين أخرى، وتكون مضطرة كنتيجة لذلك لأن توفر شكلا من التعليم أقل تخصصا باطراد للطلاب الذين ينتمون بشكل مباشر وبدرجة أقل لهذا الفرع من المعرفة مما كان عليه الحال قبلا.

وينصاحب هذين الاتجاهين المشتركين بين جميع الأقطار الخمسة تباين في وجهات النظر التقليدية لتلك الأقطار كل على حدة بأراء تدريس الأنثروبولوجيا. ففي فرنسا بصفة خاصة، نادرا ما ينظر الى هذه المادة كهدف لفضل دراسي طويل يمتد ليعطي عدد السنوات اللازمة للحصول على درجة maîtrise الجامعية. ولقد كانت الأنثروبولوجيا حتى عام ١٩٦٨ ميدانا خاصا للدراسة الجامعية التي كان الطالب يستطيع أن يختارها بعد سنتين من الدراسة العليا، أعني أنها كانت مادة تخصص مفتوحة أمام طلاب الدراسات العليا وخدمهم. والواقع أن بعض المؤسسات مثل «المدرسة العظيمة للدراسات العليا في باريس» وأيقنا «متحف الانسان» كانت مخصصة للرحيحين الراغبين في تعلم شيء عن البحوث. وبعد عام ١٩٦٨ كانت بعض الجامعات تعطي الدرجات العلمية والتميزات في الأنثولوجيا، ولكنها لم تكن

تدرس كمادة في حد ذاتها حتى السنة الثالثة (هناك ثماني جامعات من بين سبع عشرة جامعة تقوم بتدريس الأنثروبولوجيا وفقا لتقرير حديث تحت إشراف الجمعية الفرنسية للأنثروبولوجيين). وفي غير هذا من أقطاران مادتي الاثنولوجيا وعلم الاجتماع ترتبطان ببعضهما البعض، ويؤديان إلى الحصول على الدرجات العلمية والمميزات في علم الاجتماع، مع دراسات إجبارية وفي بعض الحالات اختيارية في الأنثروبولوجيا. وفي المقابل فإن هذا الفرع المعرفي بأقطار أخرى قد فتح تقليديا بدرجة أكبر من الاستقلال مع دراسات أطول. وللمملكة المتحدة بصفة خاصة جامعات بأقسام مستقلة.

للأنثروبولوجيا (ثمان من تسع) تقدم دراسات حتى مستوى بعد التخرج، وجامعات يرتبط فيها علم الاجتماع بالأنثروبولوجيا، وجامعات أخرى فيها الأنثروبولوجيا تدرس على مستوى أوسع بأقسام علم الاجتماع، وأيضا جامعات أخرى نجد أن هذه المادة متشابكة فيها مع فروع معرفية متباينة، وتتوزع على عدد من الكليات المختلفة. ونفس الموقف يوجد في هولندا، حيث توجد ست جامعات بأقسام للأنثروبولوجيا تقدم دراسة تمنح درجة علمية بعد دراسة مدتها خمس سنوات، وأيضا في بلجيكا حيث توجد دراسات قائمة برأسها في الأنثروبولوجيا بالجامعة الحرة ببروكسل وبالجامعة الكاثوليكية الفلمنكية بلوفان. وأخيرا فإن الإثنولوجيا بجمهورية ألمانيا الاتحادية تدرس كمادة رئيسية في حوالي خمس عشرة جامعة، أكبرها في ضوء عدد المسجلين بها جامعات برلين الغربية، وميونخ وجوتنجن وكولونيا وفرانكفورت ومينز وهامبورج. ويوجد المنهج الخاص بدرجة الماجستير غير فترة فيما بين أربع وخمس سنوات، تكون الأنثروبولوجيا خلالها مادة مطلوبة.

بيد أن التنظيم التقليدي للأنثروبولوجيا كمادة يمكن أن يتباين. فبالإضافة إلى الاستقل أو الطبيعة المميزة للمادة في علاقتها بالمواد الأخرى، فإن الاستقلال والطبيعة المميزة للجامعة فيما يتعلق بنوع التدريس والمناهج تشكل عاملا آخر أيضا. فمن هذا المنطلق من الممكن وضع الجامعات البريطانية والهولندية بسهولة في تقابل مع الجامعات في فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية. ولقد ظلت أقسام الأنثروبولوجيا بالمملكة المتحدة مخصصة لتقاليد أساتذة ورؤساء قسم معينين ترتبط أسماءهم بالجامعات المتباينة. وتتميز هذه الأقسام بترشارة بأسماء أكسفورد وفوريس وليتش بكامبريدج وجليكمان بمانشستر وتشيف كينج جامعة من هذه الجامعات طريقة معينة في معالجة الأنثروبولوجيا. وبالتالي يجوز على سبيل التمثيل أن نقول: كانت كل جامعة مرحلة «مدرسة» وكان لها

بالتالى وجهة نظر داخلية خاصة بها . واتخذ التخصص طريقة في هولنده بمدارسه أقاليم أو مناطق ثقافية معينة بصفة رئيسية أو بالتركيز حول ميادين خاضعة تقع في نطاق الأنثروبولوجيا : مثلا : أفريقيا السوداء وأندونيسيا في ليدن -أوربا والبحر المتوسط وجنوب شرق آسيا والعلوم اللغوية في امستردام -أمريكا اللاتينية في يوترخ - المحيط الهادى والأنتروبولوجيا الاقتصادية في نيمجن .

ولا يوجد هذا الميل لدى الجامعات نحو التخصص في فرنسا أو جمهورية ألمانيا الاتحادية ، حيث ينحصر التدريس الى أن يكون قابلا للتبادل (باحلال مادة محل أخرى) ، ويعتمد التخصص على شخصيات وخبرة الأساتذة المتباينين ، فيقوم كل منهم بتعليم محاضراته وبحوثه تبعا لمفاهيمه الخاصة . ومن جهة أخرى فان التدريس في بعض المعاهد بجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا (بما في ذلك «معهد اللغات والحضارات الشرقية» ، « مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية » و «متحف الانسان» بباريس) قد تكون متخصصة تماما ، وبخاصة ، ولأنها تستقبل طلبة الدراسات العليا هذا ملمح مميّا آخر للنظام الفرنسى الذى عمد الى حدم الى فصل التعليم العام الذى يقدم بصفة أساسية بالجامعات عن التدريس العملى والتدريب على البحوث اللذين يتركزان بصفة أساسية في باريس وفي المعاهد المتخصصة .

التدريس والطلاب :

لقد تغيرت المواقف بإزاء التدريس وطرائق التعليم بمرور الوقت كما تغيرت بذرات الاهتمام في البحوث الأنثروبولوجية وهذا الاهتمام المكرس للمجتمعات أو القنارات المتباينة قد تأثر هو نفسه باللوق العام الذى تروج له الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام .

ففى فرنسا على سبيل المثال كانت أفريقيا تحت الأضواء الى حد بعيد فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦٥ ، ولكن بعد ذلك بوقت قصير بدأت تفقد أضواءها لصالح هندو أمريكا الجنوبية ، وبالتالي كانت هناك خلال السبعينات أو نحو ذلك موجة من الحماس لأقاليم فرنسا .

وينطبق نفس الشيء على طرائق التدريس . فيؤكد أيدزانه بالمملكة المتحدة - ويصدق نفس الشيء بلا شك بإزاء أقطار أخرى - كانت الستينات هي سنوات الدراسات العلمية المتخصصة التى تتناول على نحو مودى مجموعة عرقية ما مفردة من المنطقة الريفية في القطر المستعمر . أما دراسة النشاط التقليدية فقد كان ينظر إليها في ضوء واقع أنى أنثروغرافى . وفي عام ١٩٧٠ عملت طريقة جلاكمان الدينامية .

الى جانب تأثير الماركسية على دفع الباحثين بتزايد في اتجاه دراسة التغير الاجتماعي ودراسة المجتمعات المعقدة والمجرات المتعلقة بالعمل. وأخيرا ففي عام ١٩٨٠ نجد أن المساهمة الماركسية قد ازدادت حتى أكثر من ذلك، بينما نجد أن الخطوط العريضة لانتروبولوجيا جديدة كانت أكثر ارتباطا بشكل مباشر لمشكلات التنمية قد بدأت تأخذ شكلها في سياق درجة أعلى بكثير من المشاركة مع فروع معرفية أخرى، (بما في ذلك الاقتصاد والتاريخ والعلم السياسي وهلم جرا). ومن جهة أخرى فإن بعض الأقطار وبخاصة جمهورية ألمانيا الاتحادية وأستراليا كانت خاضعة لبضع سنوات لتأثير المدرسة الانتشارية (kulturkreislehre, kulturmorphologie) وقد سرى الشعور بهذا التأثير على نطاق واسع في الموقف من التدريس بجميع الجامعات. وطفى ذبوع النزعة الانتشارية الذي استمر لفترة طويلة (المدرسة الورقية التاريخية) على الاتجاهات الأخرى.

وبينما نجد أن تدريس الانتروبولوجيا يتحدد في ضوء الموقف المميز لكل جامعة (كما هو الحال في المملكة المتحدة الى حد ما) أو حتى لقطر بأكمله (كما كان الحال قبلا في جمهورية ألمانيا الاتحادية)، فإنه يتحدد أيضا في ضوء طبيعة تدريس المادة ذاتها، وهي الشيء المحتمل في هذه الحالة في الكتابات الانتروبولوجية التي يمكن مد الطلاب بها.

وفي فرنسا على سبيل المثال نجد بعض الناشرين قد قاموا بنشر ترجمات لأعمال كثيرة جدا لمارتينوسكي وإيفانز بيتشارد ولانتروبولوجيين أمريكيين. والواقع أن نشر هذه الأعمال في طبعات رخيصة قد ساعد على أشاعة معرفة أوسع بأفكار وأهتومات أولئك المؤلفين بين المبتدئين أو بين الطلاب غير المتخصصين، على الرغم من أنه تبعا لذلك فإن الدراسة الأكثر تقدما قد تقودهم الى اتخاذ موقف أكثر تدقيقا تجاه هذه المعرفة الميدانية الأساسية. ولكن هل سيكون من الممكن فيما بعد فقط وفي سياق الحصول على مستوى أعلى أن يهجر المدرس هذا الجانب «الثقافي» العام من تدريسه ويتحول بدلا من ذلك الى عايشه أكثر أهمية، أعني نقل الخبرة «الميدانية» التي كان ينظر إليها قبلا باعتبار أنها المفتاح الرئيسي في تدريس الانتروبولوجي وإكسابه للمهارة. وثمة عامل إضافي هو التركيز على مجال من البحوث الانتروبولوجية بالذات يكون أكثر تخصصا (القراءة، الاقتصاد، الطقس، الحياة السياسية، وما الى ذلك). ومع هذا فإن الحقيقة تظل قائمة، وهي أنه في فرنسا لا يمكن تدريس ميدان تخصصي للغة الى أن يتسنى نشر الطبعات الرخيصة من الكتب، وأن تقدم المقالات في مجلد واحد بأقلام عديد من المؤلفين حول موضوع واحد فقط.

ونستطيع أن نقول بوجه عام إن التداخل بين مواد المعرفة المتباينة أخذ في أن يصير ملمحا سائدا بزيادة مطردة في تدريس الأنثروبولوجيا، ولكن ربما باستثناء جمهورية ألمانيا الاتحادية حيث نجد أن سرعة التغير أبطأ. وفي المملكة المتحدة نجد أن مجموعات من المحاضرين من تخصصات مختلفة تقدم بعض الدراسات. وتدرس الأنثروبولوجيا في هولنديه وهى مرتبطة بعلوم اجتماعية أخرى وبخاصة تلك التى يستفاد منها في بحوث التنمية في العالم الثالث. وفي فرنسا يستخدم تقليد يرجع الى دور كايم وموس كأساس نظرى وذلك بسبب الارتباط المباشر والذي يزداد متانة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وهو ما يجد له مبررا على أساس قلة عدد فرص التوظيف المتاحة في الأنثروبولوجيا. وفي بلجيكا كما يؤكد دوتريلو فان الأنثروبولوجي يميل من خلال ضغط الظروف الى أن يصير «نوعا من الممارس العام للعلوم الاجتماعية»، والأنثروبولوجيا «وهي فن المزج بين المواد المعرفية» من حيث ان وظيفتها لم تعد الى حد بعيد الاستجابة لاحدى النظريات، بقدر ما أن تكون قادرة عندما تواجه بظاهرة واقعية على أن تأخذ في اعتبارها المستويات المتباينة أو تنظم الواقع التى تشكل تلك الظاهرة.

ولا يختلف المنهج نفسه من قطر الى قطر آخر فحسب، بل يختلف أيضا من جامعة الى أخرى، ومن ثم بالأحرى من أحد المعاهد المتخصصة الى معهد آخر. وباستثناء فرنسا حيث لا تكون حلقة الدراسة طويلة جدا، حتى في الجامعات التى تمنح درجة الماجستير في الأنثولوجيا، فإن القاعدة العامة هي اجتياز حلقة دراسية مدتها ثلاث أو أربع سنوات، وهى التى قد تكون بالطبع أطول من ذلك في حالة الطالب الذى يرغب الحصول على الدكتوراه. وفي تلك الحالات فإن البرنامج قد يبلغ خمس أو سبع سنوات. والسنة الأولى من الدراسات في المملكة المتحدة تكون الدراسة خلالها متضمنة فروعاً معرفية متعددة الى حد كبير، فيدرس الطالب علم الاجتماع والقانون والاقتصاد وعلم السياسة بالتناوب مع الأنثروبولوجيا (جامعة كنت). وفي السنة الثانية يقوم الطالب بدراسة ميادين خاصة متباينة في نطاق الأنثروبولوجيا، وفي السنة الثالثة يتم التخصص في ميدان ثقافى أو موضوعات للتطبيق على التنمية.

وفي هولنديه حيث ما تزال الأنثروبولوجيا مادة محددة قائمة برأسها ولا تدرس كشكل من أشكال «الثقافة» الى نفس المدى كما هو الحال في فرنسا وبلجيكا، فإن العمل بالسنتين الأولى والثانية يتضمن أيضا مركبا أساسيا مكونا من عدة فروع معرفية يتضمن علم الاجتماع وعلم السياسة والفلسفة واقتصاد التنمية، بينما تدرس الأنثروبولوجيا في ارتباط بعلم اجتماع العالم الثالث (الجامعة الحرة بأمستردام).

ويبدأ التخصص في السنة الثالثة ، بكل من الأنثروبولوجيا وهداة ما ترتبط بها ، بترك للطالب اختيارها ، فمثلا الطالب الذي يعترم العمل في أمريكا اللاتينية قد يقرر أن يتخصص في الأنثروبولوجيا السياسية مع الأنثروبولوجيا الدينية باعتبارها مادته الثانية ، وله أن يختار مواد اللغة الاسبانية . ويبدأ التدريب على البحث في الواقع في السنتين الرابعة والخامسة عندما يكون الطالب قد بدأ يعد نفسه للدكتوراه . وتعتمد الدكتوراه على ميادين التخصص التي وقع اختيار الطالب عليها في السنة الثالثة .

وفي فرنسا من جهة أخرى ، لا تدرس الأنثروبولوجيا في الواقع حتى السنة الثالثة ، ولا تدرس عندئذ الا في الجامعات التي تمنح درجات قبل التخرج ، والمتريزات في الاثنولوجيا على أنه قد يعطى الدراسات في بعض الحالات في السنة الثانية ، أوحى في السنة الأولى كجزء من منهج علم الاجتماع .

ولا يبدأ تدريس الأنثروبولوجيا المتخصصة في الواقع حتى السنة الخامسة (دبلوم الدراسات المتعمقة) في مستوى الدكتوراه وفي الحلقات الدراسية التي تنعقد في المعاهد المتخصصة مثل «متحف الانسان» ومثل «مدرسة الدراسات العليا» . وقد يتاح ذلك التدريس أيضا في بعض الأحيان في قليل من الجامعات التي تقدم ميادين مختلفة من التخصص على هذا المستوى .

وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية تمنح درجة الماجستير بعد السنة الرابعة ، وتقضى الدراسة بعد ذلك المستوى الى الدكتوراه . ويرتبط تدريس هذه المادة الى حد ما كما هو الحال في فرنسا بشخصية الاستاذ المختص وليس بطبيعة الجامعة كما هو الحال في هولنده والمملكة المتحدة . وتبعاً لذلك فانها تكون أقل قابلية للتتظيم الشامل ، كما أنها ليست متجانسة (نفس التدريس في جميع الجامعات) ولا متخصصة (كل كلية لها ميدانها الخاص للتخصص يتحدد في ضوء العلاقة ببنية شاملة) . وتبعاً لما ذكره فالجافك لا يوجد تخطيط للدراسات ولا يوجد تمييز بين الدراسات بعضها وبعض بضرف النظر عن التميزات الشكلية بين دراسات ما قبل التخرج ودراسات الماجستير ودراسات الدكتوراه . والشكوى في جمهورية ألمانيا الاتحادية وبلجيكا والى حد بعيد في فرنسا أيضاً فهي من التأكيد الزائد على النظريات التي كثيراً ما تكون منعزلة عن الخبرة الميدانية . ويؤكد دوتريلو أن الطلاب كثيراً ما يجدون أن من الصعب عليهم أن « يدركوا إحدى الوقائع العملية كما هي مجسدة في الواقع عادية كانت أم متنوعة أم حتى متفاوئة » على الرغم من أنهم في كثير من الحالات يكونون قد جشعوا بالمناهج والنظريات وقد تدعموا بقراءة المتريزات وطرائق البحث .

ويشاهد هذا الاتجاه أيضا في فرنسا، حيث طورت المدرسة الماركسية للأنثروبولوجيا كمًا هائلا من النظريات حول التشكيلات السابقة على الرأسمالية، وأشكال التحول بين نظم الانتاج في كثير من الحالات على اساس مفاهيم كانت سائدة قبلا مثل «طريقة الانتاج الآسيوية». ومن جهة اخرى فان التوجه الى الوراء الى الأنثولوجيا المحلية ودراسة التقاليد الاقليمية قد أدى الى أحياء الاهتمام بالطريقة الوصفية وبالأنثوجرافيا التي كانت مستخدمة قبلا في الرسائل العلمية المتخصصة في «الميدان» النخبيل.

والواقع أن الطلاب وقد أحبطهم النقص في فرص التوظيف قد صاروا ينظرون باهتمام أقل الى التدريب عن نظرتهم الى «الثقافة» وصاروا يولون اهتماما متزايدا الى الاحداث في العالم غير الأوروبي. فلقد ملأوا قاعات محاضرات الجامعات القريبة وأبدوا اهتماما كبيرا بالأنثروبولوجيا خلال الاعوام من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠. فتلك كانت سنوات المتغيرات الكبيرة حول الأفكار وأعادة تقييم المجتمع الغربي. وقد نشأ ايضا الاهتمام بالشعوب الأخرى وبالتقافات المختلفة نتيجة نجاح النظريات الكبرى مثل النظرية النيوية لليفي شتراوس التي تحطت الى حد بعيد حدود العالم الأكاديمي. وفي فرنسا بصفة خاصة كان الاقبال على قراءة الكتب الخاصة بالأنثروبولوجيا بالمدارس الثانوية بعيد المدى وكان المدرسون يستخدمونها كثيرا في ذلك المستوى الدراسي.

وفي الوقت الحالي عملت الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة جنبا لجنب مع تدهور فروع المعرفة العامة التقليدية مع رواج المواد التكنولوجية التي توصل الى التوظيف. على تغيير اتجاهات وتوقعات الطلبة، الذين صاروا يبدون اهتماما اكبر بتحصيل المهارة من اهتمامهم بتحصيل المعرفة. أما الوسائل المينة الجديدة في التعليم (مثل الاحصاء والكمبيوترات) فانها تندرج بتزايد في مناهج العلوم الاجتماعية كما تشكل عاملا مساهما في الاختيارات التي يقع الطلاب عليها. وسوف يتحول لك الذين يتعلمون استخدام هذه الأساليب بامتياز، الى تفضيل الاقتصاد على علم الاجتماع، وفي مرحلة تالية، سوف يفضلون علم الاجتماع على الأنثروبولوجيا. وفي فرنسا حيث لا يوجد اختبار لدخول الجامعة، أظهر مسح أجرى في أكتوبر ١٩٨٣ بجامعة ليل الأولى أن ٧٥% من الطلاب الذين يلتحقون بالسنة الأولى قسم اجتماع كانوا من الاناث، بينما انتسب الأولاد الى اختيار تلك المادة ميدانيا لدراساتهم الفرعية. وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية أيضا ثمة أعداد متزايدة من الدراسات تلتحق لدراسة الأنثولوجيا.

وهناك بلاشك علاقة سببية بين نقص فرص التوظيف وبين اتجاه الأنثروبولوجيا نحو اتخاذ الموقف «الشكافي» العام. ولا يمكن أن يزداد هذا الاتجاه قوة إلا إذا زاد عدد الطلبة الوافدين من أقسام ترتبط بالأنثروبولوجيا، أو إذا هم أبدوا ميلا متزايد للحصول على درجة في الأنثروبولوجيا «كجواز سفر ثقافي» بالإضافة إلى درجاتهم العلمية ووظائفهم، كاعداد أنفسهم مفعم بالذكاء للإقامة في قطر بعيد.

ماذا يمكن أن يُعمل بصدد هذه الأزمات المتباينة في التعليم، وفي الجامعات والأنثروبولوجيا؟ أن هذا ما يتساءل عنه إندز فيما يتعلق بالمملكة المتحدة وقد استولى عليه الشك حول احتمالات نجاح الأنثروبولوجيا في المدى القصير وفي المدى البعيد كفروع من فروع المعرفة الأكاديمية.

أنه يذهب إلى أن من المستحسن في المدى القصير الاستمرار في الاستجابة لطلب الأقلية من الطلبة بالابقاء على تدريس الأنثروبولوجيا في شكلها الكلي. فاقسام الأنثروبولوجيا قائمة ويجب أن تستمر لتلبية طلب الجمهور الذي ما يزال متجذبا إلى ما هو غريب. أما بالنسبة للمدى البعيد، فهناك طريقتان محتملتان. ففي المقام الأول يمكن أن يعطى لتدريس الأنثروبولوجيا توجهها تاريخيا أقوى، مع التركيز على الثقافات المتعددة ومع المطالبة بدراسة بحثية أكثر ذات كم أساسي من المادة التي قام بجمعها علماء سابقون. ولقد يكون هذا الاتجاه أهمية لعدد قليل من الطلبة بالرغم من أن ليس له أساس قانوني في النظام الأكاديمي. واختياريا يمكن أن تعطى الأنثروبولوجيا توجهها معاصرا أكثر في ارتباط بمشكلات عالم اليوم، ولكن هذا قد يؤدي إلى تشطية المادة في ضوء الحاجة إلى بحوث مرتبطة ارتباطا حقيقيا بالفروع المعرفية الأخرى. وعلى الأنثروبولوجيين أن يتضمنوا نظريا وعمليا معا إلى المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى، وأن يعملوا معهم في تعاون وثيق أكثر مما عملوا في الماضي مع زملائهم في ميادين أخرى خاصة بالأنثروبولوجيا.

أن الأنثروبولوجيا قد أعظمت بالفعل العلوم الاجتماعية الأخرى أساسيا المحددة مثل الملاحظة المشتركة وتحليل المجموعة الصغيرة، وقد سبق أن تحولت إلى دراسة المجتمعات المعقدة، على الرغم من أن الأساليب التي أشرنا إليها قوا قد برهنت في بعض الأحيان على أنها أقل ملاءمة هناك عنها في دراسة المجتمعات الريفية. وأكثر من هذا فإنه في المناقشة في نطاق الفروع المعرفية المتباينة، كانت الأنثروبولوجيا قادرة دائما على لتأكيد على حقيقة وتعمد أي موقف اجتماعي ثقافي. فهي ما تزال تنهيه مهمة التكيف بصلاح كامل للعالم المعاصر حتى وإن كان عليها إذا ما عملت ذلك أنه تفقد جزءا من «لاماتتها» التي كانت لها عدة نشأتها.

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية ما follows كتاب
تخصصية وأساندة وأرسنة .
ويشتمل باختيارها وتعليقاً إلى العربية نخبة من
من الأساندة العرب ، نصيح إضافة إلى المكتبة العربية
تأهم في إثراء الفكر العرب ، وتمكين من ملاحظة
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل البشرية

مجلدات علمية وفكرية وفنية
مجلة (البيولوجيا)

العلم والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو لمناظرة
الدولية ، وتصدر لمناظرة العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للبيونسكو ، وبمبادرة اللجنة القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثنى ٢٥ قرناً



Bibliotheca Alexandrina



0531608